موسوعة حكام مصر

اعداد
حمدى عثمان



موسوعة

حكام مصر

إعداد

حمدي عثمان

الفهرس العام

مقدمة

كثيرًا ما تخرج إلينا كتبًا عديدة تتناول السيرة الذاتية لأحد حكام مصر العظام، يطرح من خلالها وجهة نظر كاتبها، وذلك حسب القرب أو البعد من صاحب تلك الشخصية ومن خلال هذه التراجم يتم التعرف على ذلك الحاكم، وهناك كتب أخرى تستعرض فقرات معينة من تاريخ مصر المتعدد العصور المختلفة. وكانت مفاجأة كبيرة لي عندما تجلت لي ظاهرة أن الكثير من شبابنا الجامعي المتعلم لا يلم بأقل القليل من المعرفة عن الذين حكموا مصر عبر السنين! من ذلك المنطلق نبتت فكرة تجميع هؤلاء الحكام جميعًا في كتاب واحد حتى يطلع عليهم القارئ العادي والمتخصص، بل والمواطن المصري والعربي خارج حدود أرض مصر ويتعرف على كل من قدم لبنة في بناء كيان مصر. إذن كان دافعي الأول أن أوفر على طالب العلم الجهد والبحث في كتب متعددة الأحجام والأوزان متفرقة الأماكن من أجل أن يتقصى عن معلومة ما بحكم دراسته. فعلى ذلك أرجو أن يكون هذا العمل نافعًا لشبابنا الحالي وأبناء المستقبل فالواجب الوطني يحتم علينا جميعًا أن نكون على دراية تامة بماضينا وتاريخنا ولا يتفوق علينا الأجنبي في ذلك المجال الخاص بنا نحن. وفي النهاية أود أن أؤكد على أن هذا العمل التسجيلي التاريخي يعد خطوة في سبيل إتمام ذلك العمل الشاق الذي لن يبلغ درجة الكمال، فإن الاكتشافات العلمية المستمرة دائمًا ما تحرك الأحداث المسلم بها وتميط اللثام عن الغموض الذي يكتنف بعض الفترات التاريخية وتظهر لنا أسماء حكام أضافوا الكثير لمصر ولم يلتفت إليهم أحد ولم يلق عليهم الضوء بما يناسب ما بذلوه في رفعة مصرنا الحبيبة، وفي الختام أدعو الله أن يزيدنا علمًا وينفعنا بما علمنا والله الموفق،

وشكرًا

الأستاذ/ حمدي محمد علي عثمان

موسوعة

حكام مصر

أولاً

العصر

الفرعوني

قائمة ملوك مصر

- العصر العتيق ٢٩٢٠ـ ٢٥٧٥ ق.م

الأسرة الأولى ٢٩٢٠ـ ٢٧٧٠

مينا [نعرمر أو حور عحا] - جر - واجت - دن - عج ايب - سمرخت - قاعا.

الأسرة الثانية ٢٧٧٠ـ ٢٦٤٩

حتب سخموي - رع نب - نثري خت - ونج - سندج - برايب سن - خع سخم - خع سخموي.

الأسرة الثالثة ٢٦٤٩ـ ٢٥٧٥

سانخت [نب كا]	٢٦٤٩ـ ٢٦٣٠
جسر [نثري خت]	٢٦٣٠ـ ٢٦١١
سخم خت	٢٦١١ـ ٢٦٠٣
خع با	٢٦٠٣ـ ٢٥٩٩
حوني[؟]	٢٥٩٩ـ ٢٥٧٥

- الدولة القديمة ٢٥٧٥ـ ٢١٣٤ ق.م

الأسرة الرابعة ٢٥٧٥ ـ ٢٤٦٥

سنفرو	٢٥٧٥ـ ٢٥٥١
خوفو	٢٥٥١ـ ٢٥٢٨
جدف رع	٢٥٢٨ـ ٢٥٢٠
خفرع	٢٥٢٠ـ ٢٤٩٤
با أف رع	٢٤٩٤ـ ٢٤٩٠
منكاورع	٢٤٩٠ـ ٢٤٧٢
شبسسكاف	٢٤٧٢ـ ٢٤٦٧
خنت كاوس [ملكة]	٢٤٦٧ـ ٢٤٦٥

الأسرة الخامسة ٢٤٦٥ـ ٢٣٢٣

وسر كاف	٢٤٦٥ـ ٢٤٥٨
ساحو رع	٢٤٥٨ـ ٢٤٤٦
نفر اير كارع	٢٤٤٦ـ٢٤٢٦
شبسس كارع	٢٤٢٦ـ٢٤١٩
نفر اف رع	٢٤١٩ـ ٢٤١٦
ني وسر رع	٢٤١٦ـ ٢٣٩٢
من كاو حور	٢٣٩٢ـ ٢٣٨٨
جد كارع	٢٣٨٨ـ ٢٣٥٦
ونيس [أوناس]	٢٣٥٦ـ٢٣٢٣

الأسرة السادسة ٢٣٢٣ـ٢١٥٠

تيتي	٢٣٢٣ـ ٢٢٩١
وسر كارع	٢٢٩١ـ٢٢٨٩
ببي الأول [مري رع]	٢٢٨٩ـ٢٢٥٥
مرن رع الأول	٢٢٥٥ـ٢٢٤٦
ببي الثاني [نفر كارع]	٢٢٤٦ـ ٢١٥٢
مرن رع الثاني	٢١٥٢ـ ٢١٥٠

الأسرة السابعة والثامنة ٢١٥٠ـ ٢١٣٤

فترة غامضة تعاقب فيها على العرش عدد كبير من الملوك الذين حكموا لفترات قصيرة وأشهرهم: نفر كارع.

- عصر الاضمحلال الأول ٢١٣٤ـ ٢٠٤٠ ق.م

الأسرتان التاسعة والعاشرة [هيراكليوبوليس] ٢١٣٤ـ٢٠٤٠

مجموعة من الملوك باسم خيتي ومري كارع وايتي.

الأسرة الحادية عشرة [طيبة] ٢١٣٤-٢٠٤٠

انيوتف الأول- سهر تاوي	٢١١٨-٢١٣٤
أنيوتف الثاني- واح عنخ	٢٠٦٩-٢١١٨
انيوتف الثالث- نخت نب تب نفر	٢٠٦١ -٢٠٦٩
منتو حتب الأول- نب حبت رع	٢٠١٠ -٢٠٦١

- الدولة الوسطى ٢٠٤٠- ١٦٤٠ ق.م

الأسرة الحادية عشرة [توحيد مصر من جديد] ٢٠٤٠ - ١٩٩١

منتو حتب الأول- نب حبت رع	٢٠١٠-٢٠٦١
منتو حتب الثاني- سعنخ كارع	١٩٩٨-٢٠١٠
منتوحتب الثالث- نب تاوي رع	١٩٩١ -١٩٩٨

الأسرة الثانية عشرة ١٩٩١- ١٧٨٣

[معظم ملوك هذه الأسرة أشركوا خلفاءهم معهم في الحكم في سنينهم الأخيرة]

أمنمحات الأول [سحتب ايب رع]	١٩٦٢ -١٩٩١
سنوسرت الأول [خبر كارع]	١٩٢٦ -١٩٧١
أمنمحات الثاني [نوب كاورع]	١٨٩٢ -١٩٢٩
سنوسرت الثاني [خع خبر رع]	١٨٧٨ -١٨٩٧
سنوسرت الثالث [خع كاو رع]	١٨٤١ -١٨٧٨
أمنمحات الثالث [ني ماعت رع]	١٧٩٧-١٨٤١
أمنمحات الرابع [ني ماعت خرو رع]	١٧٨٧-١٧٩٩
سوبك نفرو [ملكة] [سوبك كارع]	١٧٨٣ -١٧٨٧

الأسرة الثالثة عشرة ١٧٨٣- بعد ١٦٤٠

حوالي ٧٠ ملكا ومن أشهرهم:

أمنمحات الخامس- سوبك حتب الأول- حور - امنمحات السابع- سوبك حتب الثاني- خنجر [أوسر كا رع]- نفر حتب الأول- مونتوام ساف.

الأسرة الرابعة عشرة

مجموعة من الملوك المعاصرين للأسرتين الثالثة عشرة والخامسة عشرة.

- عصر الاضمحلال الثاني ١٦٤٠- ١٥٣٢ ق.م

الأسرة الخامسة عشرة [الهكسوس]

ساليتس- خيان- شيشي- أبو فيس [١٥٨٥-١٥٤٢]- خمودي [١٥٤٢-١٥٣٢].

الأسرة السادسة عشرة

اسرة صغيرة من الهكسوس معاصرة للأسرة الخامسة عشرة.

الأسرة السابعة عشرة ١٦٤٠- ١٥٥٠

مجموعة من الملوك الطيبيين المعاصرين للهكسوس في الشمال، ومن اشهر هم انيوتف [١٦٤٠-١٦٣٥]- سوبك ام ساف الأول و الثاني- تاعا الأول- تاعا الثاني [سقنن رع]- كامس ١٥٥٥- ١٥٥٠.

- الدولة الحديثة ١٥٥٠- ١٠٧٠ ق.م

الأسرة الثامنة عشرة ١٥٥٠- ١٣٠٧

أحمس [نب بحتي رع]	١٥٥٠-١٥٢٥
اسنحوتب الأول [جسر كا رع]	١٥٢٥- ١٥٠٤
تحتمس الأول [عا خبر كا رع]	١٥٠٤- ١٤٩٢
تحتمس الثاني [عا خبر ان رع]	١٤٩٢- ١٤٧٩
تحتمس الثالث [من خبر رع]	١٤٧٩- ١٤٢٥
حتشبسوت [ملكة] [ماعت كا رع] [تداخل مع عهد تحتمس الثالث]	١٤٧٨- ١٤٥٨
أمنحوتب الثاني [عا خبرو رع]	١٤٢٥- ١٤٠١
تحتمس الرابع [من خبرو رع]	١٤٠١- ١٣٩١

أمنحوتب الثالث [نب ما عت رع]	١٣٩١ـ ١٣٥٣
أمنحوتب الرابع [اخناتون] [نفرو خبرو رع]	١٣٥٣ـ ١٣٣٥
سمنخ كارع [عنخ خبرو رع]	١٣٣٥ـ١٣٣٣
[شريك في الحكم لإخناتون]	
توت عنخ أمون	١٣٣٣ـ١٣٢٣
أي [خبر خبرو رع]	١٣٢٣ـ ١٣١٩
حور محب [جسر خبرو رع]	١٣١٩ـ ١٣٠٧

الأسرة التاسعة عشرة ١٣٠٧ـ ١١٩٦

رمسيس الأول [من بحتي رع]	١٣٠٧ـ ١٣٠٦
سيتي الأول [من ماعت رع]	١٣٠٦ـ ١٢٩٠
رمسيس الثاني [اوسر ماعت رع ستب ان رع]	١٢٩٠ـ ١٢٢٤
مرن بتاح [بان رع حوتب اير ماعت]	١٢٢٤ـ ١٢١٤
سيتي الثاني [أوسر خبرو رع ستب ان رع]	١٢١٤ـ ١٢٠٤
أمون مس [مغتصب للعرش إبان عهد سيتي الثاني]	
سيبتاح	١٢٠٤ـ ١١٩٨
تاوسرت [ملكة]	١١٩٨ـ ١١٩٦

الأسرة العشرون ١١٩٦ـ ١٠٧٠

ست نخت	١١٩٦ـ ١١٩٤
رمسيس الثالث [اوسر ماعت رع- مري أمون]	١١٩٤ـ ١١٦٣
رمسيس الرابع	١١٦٣ـ ١١٥٦
رمسيس الخامس	١١٥٦ـ ١١٥١
رمسيس السادس	١١٥١ـ ١١٤٣

رمسيس السابع	١١٣٦ ـ١١٤٣
رمسيس الثامن	١١٣١ ـ١١٣٦
رمسيس التاسع	١١١٢ ـ١١٣١
رمسيس العاشر	١١٠٠ ـ١١١٢
رمسيس الحادي عشر	١٠٧٠ ـ١١٠٠

- عصر الاضمحلال الثالث ١٠٧٠ـ ٧١٢ ق.م

الأسرة الحادية والعشرون ١٠٧٠ـ ٩٤٥

سمندس [حدج خبر رع ستب ان رع]	١٠٤٤ ـ١٠٧٠
أمون ام نسو [نفر كارع]	١٠٤٠ ـ١٠٤٤
بسوسينس الأول [عا خبر رع ستب ان أمون]	٩٩٣ ـ١٠٤٠
امونموبي [أوسر ماعت رع ان رع]	٩٨٤ ـ٩٩٣
أوسركون [عا خبر رع ستب ان رع]	٩٧٨ ـ٩٨٤
سي أمون [نتر خبرو رع ستب ان أمون]	٩٥٩ ـ٩٧٨
بسوسينس الثاني [تيت خبرو رع ستب ان رع]	٩٤٥ ـ٩٥٩

الأسرة الثانية والعشرون ٩٤٥ـ ٧١٢

شا شانق الأول [حدج خبر رع- ستب ان رع]	٩٢٤ ـ٩٤٥
أوسركون الأول [سخم خبر رع- ستب ان رع]	٩٠٩ ـ٩٢٤
تاكيلوت الأول	٨٨٦ ـ٩٠٩
شاشانق الثاني	٨٨٣ ـ٨٨٦
أوسركون الثاني	٨٥٥ ـ٨٨٣
تاكيلوت الثاني	٨٣٥ ـ٨٦٠
شاشانق الثالث	٧٨٣ ـ٨٣٥
بامي	٧٧٣ ـ٧٨٣

شاشانق الخامس ٧٧٣- ٧٣٥

أوسركون الثالث ٧٣٥- ٧١٢

الأسرة الثالثة والعشرون ٧٢٨- ٧١٢

مجموعة من الملوك المتعاصرين حكموا في مناطق مختلفة في طيبة وهرموبوليس وهيراكليوبوليس وليونتوبوليس وتانيس، وترتيبهم وتواريخهم ما زالت موضع خلاف كبير ومن أشهرهم: بادي باستت الأول [٨٢٨- ٨٠٣] وأوسركون الرابع [٧٧٧- ٧٤٩].

الأسرة الرابعة والعشرون ٧٢٤- ٧١٢

تف نخت [شبسس رع] ٧٢٤- ٧١٧

بوخوريس [واح كارع] ٧١٧- ٧١٢

المرحلة الأولى من الأسرة الخامسة والعشرين ٧٧٠- ٧١٢ [النوبة ومنطقة طيبة]

كاشتا [ني ماعت رع] ٧٧٠- ٧٥٠

بيى أو بعنخي [وسرماعت رع] ٧٥٠- ٧١٢

- العصر المتأخر ٧١٢- ٣٣٢ ق.م

المرحلة الثانية من الأسرة الخامسة والعشرين

[النوبة وسائر مصر] ٧١٢- ٦٥٧

شاباكا [نفر كارع] ٧١٢- ٦٩٨

شبتاكا [جد كاو رع] ٦٩٨- ٦٩٠

طاهرقا [نفرتم خورع] ٦٩٠- ٦٦٤

تانوت أمون [عاد إلى النوبة بعد أن غزا الآشوريون مصر] ٦٦٤- ٦٥٧

الأسرة السادسة والعشرون ٦٦٤- ٥٢٥

نكاو [نخاو] الأول ٦٧٢- ٦٦٤

بسماتيك الأول [واح إيب رع] ٦٦٤- ٦١٠

نكاو [نخاو] الثاني [وحم إيب رع] ٦١٠- ٥٩٥

بسماتيك الثاني [نفر ايب رع]	٥٩٥ـ ٥٨٩
إبريس [واح ايب رع]	٥٨٩ـ ٥٧٠
أحمس الثاني	٥٧٠ـ ٥٢٦
بسماتيك الثالث	٥٢٦ـ ٥٢٥

الأسرة السابعة والعشرون ٥٢٥ـ ٤٠٤

قمبيز	٥٢٥ـ ٥٢٢
دارا [داريوس] الأول	٥٢٢ـ ٤٨٦
أكسركسيس الأول	٤٨٦ـ ٤٦٥
ارتكسركسيس الأول	٤٦٥ـ ٤٢٤
دارا [داريوس] الثاني	٤٢٤ـ ٤٠٤

الأسرة الثامنة والعشرون ٤٠٤ـ ٣٩٩

أمير تايوس [أمون حر]	٤٠٤ـ ٣٩٩

الأسرة التاسعة والعشرون ٣٩٩ـ ٣٨٠

نفريتس الأول	٣٩٩ـ ٣٩٣
بسموتيس	٣٩٣ـ ٣٩٣
أوكوريس [هكر]	٣٩٣ـ ٣٨٠

الأسرة الثلاثون ٣٨٠ـ ٣٤٣

نختنبو الأول [خبرو كارع]	٣٨٠ـ ٣٦٢
تيوس [جدحر]	٣٦٢ـ ٣٦٠
نختنبو الثاني [سنجم ايب رع ان اينحور]	٣٦٠ـ ٣٤٣

الغزو الفارسي الثاني سنة ٣٤٣ ق . م ثم الفتح المقدوني على يد الاسكندر الأكبر الذي يعتبر نهاية للعصر الفرعوني وفاتحة للعصر البطلمي.

الملك العقرب

مما لاشك فيه أن هناك تطورًا كبيرًا قد حدث في مصر حوالي سنة ٣٣٠٠ ق . م، إذ أن البلاد كانت في مرحلة انتقال من العصر الحجري الحديث إلى عصر بداية الأسرات بمعنى أن طبيعة البلاد والمصلحة المشتركة نقلتهم من حياة القرية إلى حياة المدينة ومنها إلى حياة الأقاليم التي كانت تتمثل في إمارات صغيرة. وبدأت هذه الأقاليم تتحد مع بعضها بوسيلة أو أخرى، فقد فرض بعضها نفوذه على البعض الأخر عن طريق الحرب أو عن طريق النمو الطبيعي وتغلب المصالح المشتركة ووصلوا في النهاية إلى مملكتين: مملكة في الشمال وتتمثل في الدلتا وعاصمتها مدينة [بي] بوتو بمعنى المقر أو العرش [قرب دسوق] وإلهها الصقر حورس وتاجها التاج الأحمر ورمزها النحلة، أما المملكة الأخرى ففي الجنوب وعاصمتها مدينة نخن بمعنى الحصن [قرب أدفو] وإلهها أيضًا الصقر حورس وتاجها التاج الأبيض ورمزها نبات السوت [ربما البوص أو الخيرزان]. ونعرف من الملوك المحاربين الملك العقرب الذي كان أغلب الظن أحد ملوك مصر قبل الملك مينا [نعرمر] مؤسس الأسرة الأولى الفرعونية، وتدل اثار الملك العقرب التي عثر عليها في نخن أنه قام بأعمال انشائية، فمثلاً نراه على دبوس فتاله لابسًا التاج الأبيض ماسكًا بفأس يضرب بها الأرض ربما يشق ترعة جديدة أو يقوم بأحد المراسم الدينية، وفوق هذا نرى مجموعة من الألوية تمثل مقاطعات الصعيد ويتدلى منها طيور مذبوحة ربما لتعبر عن قبائل الدلتا وقد يدل هذا على انتصار الملك العقرب على الشمال وتوحيد البلاد، ومن الأسفل نرى بعض الفلاحين في جزيرة يحيط بها النهر، وربما للتعبير عن معالم البيئة الزراعية التي جرى فيها الحفل على شاطئ النيل، وتمثل خلفية الصورة أرضًا مزدهرة ثم منظر احتفال، وفي أسفله راقصات، وتحت اسم الملك حاملوا الألوية، ومن الملاحظ أن هذه الوحدة قد انفصمت عراها لأسباب دينية تقريبًا ثم عادت من جديد في أول العصر التاريخي عندما أخضع أهل الجنوب أهل الشمال وقامت الوحدة التاريخية التي بدأتها الأسرة الأولى التي أنهت عصر ما قبل التاريخ وبدأت التأريخ [الملك مينا].

الملك نعرمر [مينا]

كانت مصر قبل الوحدة مؤلفة من عدة ولايات وأقاليم صغيرة يحكم كلاً منها أمير مستقل، ثم تكونت منها مملكتان: إحداهما تشمل الوجه البحري [مصر السفلى]، والثانية تشمل الوجه القبلي [مصر العليا]، وكان نعرمر من ملوك الوجه القبلي نشأ في مدينة طينة [مركز البلينا مديرية جرجا]، وكان رجلاً عظيمًا يجمع بين الكفاية الحربية والمقدرة

السياسية فاستطاع أن يخضع الوجه القبلي لحكمه، ثم تمكن من غزو الوجه البحري وضمه إلى ملكه وفي حوالي سنة ٢٩٢٠ ق. م وفق الملك نعرمر إلى توحيد الوجهين: القبلي والبحري، وبهذا العمل التاريخي أسس الدولة المصرية، وهو يعتبر أول حاكم يحمل لقب نسوبيتي- ملك مصر العليا والسفلى- وبه تبدأ الأسرة الأولى الفرعونية و يبدأ العصر التاريخي، ومن المعروف أن الأسرة الأولى قد نشأت أصلاً في الجنوب في مدينة ثنى بالقرب من أبيدوس، ولهذا سميت الأسرة الأولى بالعصر الثني وهي أول العواصم المصرية وكانت المقر الرسمي للملك في ذلك الوقت. ولقد أسس الملك نعرمر مدينة أطلق عليا [من نفر= منف=الجدار الأبيض]، وقد وفق نعرمر في اختيار هذا الموقع لأنه المكان الذي تلتقي فيه الدلتا والصعيد. ومنذ عهد نعرمر اكتمل اكتشاف الكتابة ومعرفة التقويم الزمني. ومن أشهر آثار الملك نعرمر الذي حمل لقب "مينا" بعد ذلك- وتعني كلمة مينا "الخالد أو المثبت"- هي لوحته الشهيرة ورأس دبوس قتاله وقد عثر عليهما سنة ١٨٩٤م في مدينة نخن بأدفو: ولوحة الملك نعرمر [مينا] فهي مصنوعة من حجر الشيست ارتفاعها ٦٤, متر وجدت في هيراكونبوليس، وهي منقوشة على الوجهين: ويرى على الجزء العلوي من وجهي اللوحة اسم الملك نعرمر منقوشا بالهيروغليفية على واجهة القصر وعلى كل من جانبيه رأس الإلهة حتحور بوجه أنثى وقرني بقرة وأذنيها، وعلى أحد وجهي اللوحة مثل الملك نعرمر بتاج الوجه القبلي يأخذ بناصية أسير يهم بضربه بدبوس القتال كمثري الشكل ومن أمامه يتقدم الإله حورس في صورة صقر أخذا بزمام أسرى الدلتا، وخلف الملك نرى رجلاً يحمل إناء وصندلاً وتحت قدمي الملك نرى أسيرين يحاولان الهرب يعلوهما صور حصون، وعلى الوجه الأخر للوحة يرى الملك نعرمر بحجم كبير لابسًا تاج الوجه البحري ومن حوله اتباع له بحجم أصغر منه بكثير ويتقدم نعرمر أحد رجال بلاطه وأربعة من حاملي الأعلام، وأمام تلك الأعلام ١٠ سن القتلى وضع رأس كل منهم بين رجليه، هذا بجانب وجود بعض الحيوانات أيضا. اما رأس دبوس القتال فقد مثل عليه الملك نعرمر لابسًا التاج الأحمر[تاج الوجه البحري] وقد جلس على عرشه تحميه ألهة الجنوب في شكل طائر العقاب وأمامه حملة الألوية ورجال ملتحون وأعداد وفيرة من الثيران والماعز والرجال، وأمام الملك نرى محفة مسقوفة بها في أغلب الظن شخصية مهمة وخلف الفرعون كتب اسمه بالرموز الهيروغليفية وتحت الاسم نرى صفين: يحمل أحدهما الصندل الملكي كما نرى على رأس الدبوس أيضًا صورة لمعبد بدائي وحظيرتين، ومن أثار الملك نعرمر أيضا خاتم اسطواني من العاج عليه نقش تصويري يصور اسم الملك بالسمكة التي تنطق [نعر] والأزميل الذي ينطق [مر] وتمسك السمكة بيدها عصا تهوي بها على أعداء راكعين في

ثلاثة صفوف. ومما يذكر عنه أنه كان حريصًا على تأديب الليبيين الذين كانوا يغزون غرب الدلتا، كذلك اتجه نحو بلاد النوبة وحارب سكانها الذين كانوا يسيطرون على بعض جهات من مصر، كما أرسل البعثات إلى محاجر الصحراء الشرقية وأقام علاقات تجارية مع فلسطين وسوريا. ولقد شرع الملك نعرمر أثناء حياته في بناء سد من الحجارة على النيل ليتمكن من بناء مدينته من نفر سالفة الذكر في منطقة السهل بحيث يشكل النيل حدود هذه المدينة أو خط الدفاع عنها. وقد قسمت المناطق الزراعية بالقرب من النيل إلى أحواض مسطحة تصل بينها جسور من الطين والحجارة وكان ارتفاع هذه الجسور يصل إلى بضع أقدام، وتقوم القنوات والأهوسة بتحويل ماء نهر النيل، ليروي الأرض ويترسب الطمي عليها فتزداد خصوبة تلك الأراضي. ويعتبر الملك نعرمر [مينا] هو مؤسس الأسرة الأولى الفرعونية في مصر وقد ظل يحكم من حوالي سنة ٢٩٢٠ ق.م وحتى سنة ٢٨٥٨ ق.م أي حكم مصر ما يقرب من ٦٢ سنة، هذا وقد تزوج نعرمر بإحدى سليلات البيت الحاكم القديم في الدلتا وهي "نيث حوتب". وقد توفي ودفن في أبيدوس بمركز البلينا.

الملك حور عحا

الملك حورس عحا هو ثاني ملوك الأسرة الأولى الفرعونية، أتى بعد الملك مينا [نعرمر] وقبل الملك أتى الثاني حورس جر. ونعرف من آثار الملك عحا المختلفة انتصاراته العديدة على النوبيين والليبيين وذلك لتأمين مصر من الناحيتين: الجنوبية والغربية، ومد نفوذه حتى الجندل الأول، وأن الليبيين قدموا له الجزية. ونعرف أيضًا من آثاره بعض إشارات مختلفة عن احتفالات دينية وتأسيس معبد في مدينة سايس [صا الحجر] للإلهة نيت، وقد اكتشف للملك عحا قبران: قبر في أبيدوس، والآخر في سقارة. وكانت زوجته تسمى باسم الملكة "نيت حتب"، وتعني كلمة عحا "المحارب". وقد ذكر المؤرخ "مانيتون السمنودي": أن الملك حور عحا ثاني ملوك الأسرة الأولى الفرعونية كان يمارس الطب وقد بقيت كتاباته في التشريح حتى القرن الثالث قبل الميلاد. وقد اعتقد المصريون القدماء في العصور التالية أن قبره في أبيدوس هو قبر الإله أوزيريس فكانوا يحجون إليه ويقدمون القرابين. وتدل نقوش صلاية الملك عحا على كثرة واردات واحات الصحراء الغربية التي كانت حينذاك وفيرة الأنعام والخيرات.

الملك جر

الملك جر هو ثالث ملوك الأسرة الأولى الفرعونية، تولى حكم مصر بعد الملك حورس عحا ونعرف من آثار الملك جر أثرًا كان منحوتا على صخور الشيخ سليمان جنوب غربي نهر النيل عند كور إلى الجنوب من بوهين وتم قطعه من الجبل ونقله إلى متحف الخرطوم. والرسم رغم بساطته وكونه يعد نموذجا للمحاولات الأولى للتسجيل بالرمز الذي يكاد يقرب من الكتابة في أول أطوارها يصور موقعة حربية بين جنود الملك جرو بين أهالي المنطقة في مكان الجنادل حيث الملاحة الصعبة وربما يعني ذلك أن قتالا قد دار في النهر ونتج عنه إخضاع ثوار في مدينتين في منطقة الجنادل، ومعنى ذلك ان عهد المصريين بارتياد بلاد النوبة يرجع إلى أيام الأسرة الأولى- وهنالك صور الاسم مكتوبًا كما كانت العادة المتبعة في كتابة الأسماء الملكية بالعلامة التي تقرأ في الهيروغليفية "جر" فوق ما يشبه تمثيلا لواجهة القصر الملكي، يعلوها جميعا رسم الصقر رمز الإله حورس، وأمام اسم الملك "جر" المذكور صور أحد الأسرى واقفا بينم قيدت يداه خلف ظهره بحبل. وأمام الأسير رمز لما يشبه انمياه، ثم صور الفنان دائرتين في داخل كل منهما خطان متقاطعان وفوق إحداهما صور طائرا يشبه الصقر، وفوق الأخرى علامة ترمز لكلمة مدينة، وبعد ذلك يحاول الفنان أن يفسر الرموز السابقة فيصور مركبًا مصريا صحيحا ربط في مقدمته أحد الأسرى بحبل يلتف حول رقبته ويديه الموثوقتين خلف ظهره، ومن أسفل المركب وتحت رسم الأسير المذكور صور الفنان رجال صرعى- مما يشير إلى نشاطه الحربي ويدل على الاهتمام بتأمين حدود مصر الجنوبية وفتح المنطقة الواقعة جنوب الجندل الأول للتجارة مع السودان. وقد عثر للملك جر على مقبرتين: إحداهما في أبيدوس، والأخرى في سقارة، عثر فيها على منظر وهو يؤدب أحد الأسرى الليبيين. وورد على حجر بالرمو أنه حارب مجموعة من الاسيويين. ولقد عثر بداخل مقبرة الملك جر بأبيدوس على أربعة أساور راقية في صناعتها حبتها من الذهب والفيروز والازورد، مما يدل على تقدم الفن في عهده. وروت الأساطير عن الملك جر أنه كان طبيبًا وعالما بالتشريح وألف بعض الكتب في الطب وشيد بعض المعابد والقصور في منف.

الملك واجت [جت]

الملك حورس واجت هو رابع ملوك الأسرة الأولى الفرعونية تولى عرش مصر بعد الملك جر، وقد اهتم بتأمين حدود مصر الجنوبية والغربية وتنشيط التجارة مع السودان

بجانب اهتمامه البالغ باستغلال المناجم، وبالإضافة إلى ذلك اهتمامه بدروب الصحراء وتأمين التجارة فيها، إذ عثر على أسم هذا الملك مكتوبًا على صخور أحد تلك الدروب التي كانت تربط بين مدينة أدفو والبحر الأحمر وهو الدرب المار بوادي مياه والذي ظل مستخدمًا في جميع العصور سواء للتجارة أو للحصول على بعض معادن تلك المنطقة وبخاصة الذهب. وكانت مصر قد وصلت إلى حد غير قليل في مضمار التقدم في عهد الملك واجت، فإن مخلفات عصره قد بلغت من الإتقان حدًا يجعل منها تحفا فنية مثل لوحته التي توجد الآن في متحف اللوفر- وهي من الحجر الجيري كان ارتفاعها في البداية ٢,٥٠ متر وطولها ٦٥, متر ووجدت في أبيدوس وارتفاعها حاليًا ١,٤٥ متر ، ويتشكل هذا الأثر من القسم العلوي من حجر تذكاري عال كان يزين أحد جوانب باب بناء يعتبر المدفن الرمزي للملك واجت أو الثعبان في أبيدوس ويرى الحرف الهيروغليفي الذي على شكل ثعبان منقوشًا في داخل فناء يحده جدار مستطيل تزينه على واجهاته الأربع دخلات- وقد عثر على قبر للملك واجت في أبيدوس وعلى قبر آخر في سقارة، أما المقبرة التي عثر عليها في نزلة البطران على مقربة من أهرام الجيزة والتي ظهر فيها اسمه مكتوبًا على بعض ما فيها من قطع أثرية فربما كانت لأحد أفراد عائلته أو كبار موظفيه. ويبدو أن الكتابة قد تقدمت في عهده. ويذكر مانيتون أنه خلال عهد هذا الملك قاست البلاد من قحط شديد.

الملك دن [سمتي]

يعتبر الملك دن [سمتي] هو خامس ملوك الأسرة الأولى الفرعونية في مصر، وقد اتخذ لنفسه لقبا جديدا وهو لقب النسوبيتي [ملك مصر العليا والسفلى]، واستخدم نبات السوت رمزا للصعيد والنحلة رمزا للدلتا، كما حارب البدو الذين في شرقي مصر. كما نعرف من اثاره احتفاله بعيد يسمى "عيد السد" أو الاحتفال الثلاثيني الذي لعب دورا كبيرا في حياة الملوك المصريين وعقيدة الألوهية الملكية. وهو تحديد ثلاثين سنة لحكم أي زعيم، لأن رخاء الناس يتوقف على القوة البدنية لذلك الزعيم فإذا امتد عمره في الحكم إلى أكثر من ذلك وأراد الاستمرار في الحكم فعليه أن يثبت قوته إما باصطياد أسد أو قتل عدو فيشتري بذلك سنوات أخرى من حكمه أو باسترضاء الآلهة. وذلك بتشييد معبد جديد أو تقديم قرابين خاصة في حفل خاص يثبت فيه هذا الزعيم استمتاعه بالصحة الوفيرة. وقد ظل ملوك مصر الفرعونية منذ الأسرة الأولى حتى آخر أيام حضارتها مخلصين لهذا التقليد وكثيرًا ما نرى الإشارة إليه ونرى بعض مناظر طقوسه على جدران

المعابد في جميع العصورِ حتى ما شيدوه منها أيام الرومان، وأهم الآثار التي ترجع إلى عهد الملك دن سمتي هي مقبرة زوجته"مريت نيت" في أبيدوس وهي كانت أميرة من الدلتا، كما كشف في سقارة عن مقبرة كبيرة بها ٤٥ مخزنًا لأحد أشراف هذا الملك ويسمى "حماكا" وهي تحوي كثيرًا من الآثار وتحتل مكانا بارزًا بالدور الثاني من المتحف المصري بالقاهرة، كما عثر على لوحة له تمثله وهو يقوم بتأديب آسيوي يحتمل أنه كانِ من سكان صحراء شبه جزيرة سيناء. ولقد أجري في عهد الملك دن إحصاء شامل في البلاد وتقدم الفن في عهده ويثبت ذلك العثور على ثلاثة تماثيل من الذهب: أحدهما يمثله بتاج الوجه القبلي، والثاني وهو يقوم بصيد فرس النهر، والثالث وهو يضرب الأعداء، ويعد الملك دن هو أول ملك استخدم الحجر في البناء فغطى أرضية مقبرته في أبيدوس بقطع من كتلٍ الجرانيت.

الملك عج إيب

بعد وفاة الملك دن تولى عرش مصر بعده ابنه الملك عج إيب سادس ملوك الأسرة الأولى الفرعونية. وتشير الأدوات النحاسية التي ترجع للعصر الحجري النحاسي والتي عثر عليها في حضارات هذه الفترة إلى نشاط المصريين في استخراج النحاس في هذه الفترة المبكرة من تاريخ مصر. ومع بداية الأسرة الأولى في مصر استمر النشاط في سيناء لاستخراج النحاس والفيروز، وتشير إلى ذلك قطعة العاج التي عثر عليها في أبيدوس والتي تخص الملك عج إيب من ملوك الأسرة الأولى بالإضافة إلى حملة له نحو الشرق، وصور الحصون التي ترجع للعصرِ العتيق والتي ورد ذكر بعضها وتأكد وجودها في جنوب فلسطين. وبعد وفاة الملك عج إيب تولى العرش من بعده الملك سمرخت الذي محا اسم عج إيب من الآثار. ولقد عثر على قبره في أبيدوس بالعرابة المدفونة بالبلينا. ومما يذكر له احتفاله بعيد السد، وقيامه بعمل إحصاء شامل في البلاد كان يتكرر كل عامين. ويرجح أنه حكم مصر أربعة عشر عامًا، ووجدت له مقبرة أخرى في سقارة تميزت بالرقي في تصميمها وبنائها عن الأولى التي تميزت بالصغر والتواضع.

الملك سمرخت

تولى الملك سمرخت حكم مصر وهو يعد سابع ملوك الأسرة الأولى الفرعونية، حكم البلاد بعد الملك عج إيب حيث محا اسم عج إيب من الآثار، وأهم ما فعله سمرخت أنه قام

بحملة إلى وادي المغارة في شبه جزيرة سيناء، واحتفل بعيده الثلاثيني، وقد عثر على قبره بالعرابة المدفونة بالبلينا. وكان عهده بداية للمنازعات واغتصاب العرش بين أفراد البيت المالك مما كان سببًا لقرب نهاية هذه الأسرة، ولقد عثر على إناءين من الفخار نقش عليهما اسم الملك سمرخت.

الملك قاعا

شهدت اواخر أيام الأسرة الأولى الفرعونية خصومة أو أكثر من خصومة أسرية في عهود ملوكها الثلاثة الأواخر - عج إيب وسمرخت وقاعا - وكانت خصومة نجم عنها أن رجال الملك سمرخت أزالوا بإذنه أسماء سلفه الملك عج إيب مما وصلت أيديهم إليه من آثاره وآثار أمه "مريت نيت". ثم تعمد رجال الملك قاعا بدورهم أن يمحوا أسماء سلفه الملك سمرخت من أغلب آثاره. وليس من المستبعد أن الملوك الثلاثة كانوا اخوة من أمهات مختلفة. أو كانوا ينتمون إلى فروع مختلفة من الأسرة الحاكمة ادعى كل فرع منها أحقيته في العرش دون غيره من الفروع ولم تهدأ المطامع على الحكم إلا ببداية عصر الأسرة الثانية بتولي الملك "حتب سخموي". ولقد عثر للملك قاعا على قبر في أبيدوس وأخر في سقارة. هذا وقد نسب للملك قاعا أنه أول من ألحق بمقبرته معبدا جنائزيا حيث عثر في شمال مقبرته في سقارة على معبد جنائزي مشيد من الطوب اللبن ولعل المعبد الجنائزي الواقع في شمال هرم زوسر قد تطور عنه. وتمدنا الآثار بعدد وافر من أسماء موظفيه والوظائف التي كانوا يتولونها، ونعرف من هذه الوظائف شيئًا غير قليل عن تنظيم ادارة البلاد في ذلك العهد إذ كان بعض أولئك الموظفين مشرفا على أعمال الري أو جباية الضرائب أو حفظ السجلات وغير ذلك.

الملك حتب سخموي

يذكر المؤرخ مانيتون السمنودي: "أن الأسرة الثانية تتكون من تسعة ملوك أولهم الملك حتب سخموي" ، وهو اسم قد يعني "القوتان تهدان" وقد يرمز هذا إلى قوة الإله حورس وقوة الإله ست، أو ربما يقصد هنا قوة أتباع كل من حورس وست، فهل يعني هذا أنه كان هناك نزاع بين القوتين قضى عليه الملك الجديد، وربما لنفس هذا السبب بدأ مانيتون أسرة جديدة. ولم يكشف قبره بعد وقد حكم حسب تقدير مانيتون ٣٨ سنة، وإنه حدث في عهده انشقاق في الأرض بالقرب من مدينة تل بسطة [الزقازيق] وابتلع عدد كبير من الناس. وقد عثر له على تمثال يوجد الآن بالمتحف المصري من الجرانيت يمثله

وهو راكع وعلى كتفه اسمه واسمي الملكين اللذين جاءوا من بعده، وقد أتى بعده الملك رع نب، كما عثر له على آنية قرب هرم ونيس في سقارة.

الملك رع نب

الملك رع نب هو ثاني ملوك الأسرة الثانية الفرعونية تولى بعد الملك حتب سخموي وكلمة رع نب معناها الإله رع هو السيد، وهي المرة الأولى التي ظهر فيها رع في الأسماء الملكية. ذكر اسمه على أختام قرب هرم ونيس في سقارة، وعلى صخرة في الواحات بالصحراء الغربية، ويحتمل أنه دفن في سقارة. ويذكر أنه في عهده عبد العجل أبيس في منف.

الملك نثري خت

الملك نثري خت هو ثالث ملوك الأسرة الثانية الفرعونية، وربما يعني الاسم "المنتمي إلى الإله"، ذكر على حجر بالرمو أنه أقام بعض الأعياد، وأجرى إحصاء عام، وحدثت بعض الحروب في الشمال في السنة الثالثة عشرة من حكمه، وله تمثال صغير من المرمر يمثله جالسًا على عرشه. ويذكر أنه قد تقرر في عهده أحقية النساء في تولي العرش ويعتبر هذا تطور كبير في نظم الحكم.

الملك سخم اب [ست براب سن]

الملك سخم اب هو سادس ملوك الأسرة الثانية الفرعونية، حكم مصر ما يقرب من ١٧ سنة ويبدو أن الثورة على عبادة الإلة حورس إله الشمال قد بدأت في عهده وبدأ الناس يعبدون الإله ست إله الجنوب؛ على أن الأسباب التي دعت إلى هذا التغيير غير معروفة حتى الآن، وقد يكون أحد الأسباب المهمة هو انتشار عبادة الإله حورس في الدلتا وانتساب الملوك إليه وإن كنا لا نعرف الدوافع السياسية التي أدت إلى تغيير اسم الملك الحوري سخم اب وتنازله عن الولاء للإله حورس وتحويل ولائه للإله ست بمعنى أنه غير اسمه إلى "ست براب سن" ووضع اسمه الجديد على واجهة القصر يعلوه حيوان الإله ست بدلاً من الصقر حورس الذي كان يعلو اسمه القديم سخم اب ولعل السبب هو ازدياد قوة أتباع الإله ست، الأمر الذي جعل الملك يتحول إلى عبادة الإله ست ليحتفظ بعرشه، ويذكر في بعض آثاره أن ست معبود نويت [مدينة في قنا] هو الذي سلم إليه

البلاد: ولم يقف براب سن عند ذلك الحد بل عاد مرة أخرى إلى الصعيد ورضي أن يشيد قبره في أبيدوس بالوجه القبلي وما من شك في أن الكثير من أهل الصعيد وكهنة الإله ست خاصة رحبوا بهذا التغيير. ولكن يلاحظ أن بعض الآثار الحالية حذفت اسمه من بعض قوائم أسماء الملوك على اعتبار أنه خارج على عبادة الإله حورس كبير الآلهة. وقد وجد اسم الملك سخم اب مع لقب "قاهر البلاد الأجنبية" على قطعة إناء حجري عثر عليها في الهرم المدرج، مما يدل على أنه قام بحملات تأديبية ضد الأجانب.

الملك خع سخم

تولى الملك خع سخم حكم مصر كما تذكر بعض الأراء بعد الملك براب سن. والملك خع سخم من ملوك الأسرة الثانية الفرعونية، وتذكر له العودة مرة ثانية إلى عبادة الإله حورس وتمجيده والذي لم يلق اهتماما بالغا في عهد الملك السابق وعاد أيضا إلى النشاط المعتاد لملوك مصر وذلك بالقيام بحملات لإخماد ما عساه أن يكون قد قام من فتن في الشمال بالوجه البحري، لأننا نقرأ على قاعدة كل من تماثيله في المتحف المصري ومتحف أوكسفورد نقشا ينبئنا فيه عن انتصاره على أعدائه وقتله حوالي ٤٧٢٠٩ من الأعداء الشماليين الذين ربما يكونون قد هجموا على الصعيد كما نعرف من النقوش التي على بعض أوانيه. ويذكر المؤرخ المصري "مانيتون السمنودي" أن الملك خع سخم الذي أطلق عليه اسم "سيسرخويس" كان فارع الطول إلى حد كبير، بلغ حوالي خمسة أقدام مصرية وثلاث قبضات [أكثر من مترين وربع] وربما كان طول قامته مصحوبا بقوة بدنية ساعدته في زعامته وفي حروبه التي شنها لإعادة النظام إلى البلاد وحربه ضد سكان ليبيا إلى الغرب من مصر، كما أرسل حملة قوية إلى الجنوب من حدود مصر حيث أن أهل النوبة قد حاولوا التوغل جنوبي مصر فمن بين الآثار القليلة التي عثر عليها في هيراكونبوليس- الكوم الأحمر غربي النيل شمال أدفو- جزء من لوح صور عليه الملك خع سخم تسجيلاً لانتصاره على أهل الجنوب [تاستي]. ويلاحظ أن الشخص الذي صور ليرمز لأهل الجنوب في ذلك الحين كان ملتحيا، ويعتبر هذا الرسم من أقدم الرسوم التي تمثل سكان منطقة النوبة في الوثائق المصرية. وكلمة خع سخم تعني "تجلت القوة أو أشرقت القوى" وقد حكم حوالي ٤٨ سنة وقد كشفت له الحفائر في هيراكونبوليس عن تمثالين: أحدهما من حجر الشست، والآخر من الحجر الجيري وهما يمثلانه جالسا على عرشه وهو يرتدي عباءة الاحتفال بيوبيله وهي محكمة حول جسمه ويضع على رأسه

تاج الوجه القبلي الأبيض اللون وعلى قاعدة التمثال حفر مجموعة من العصاة والمتمردين ورؤوسهم مقلوبة.

الملك حتب نبوي امف [خع سخموي]

الملك خع سخموي هو آخر ملوك الأسرة الثانية الفرعونية، ومعنى خع سخموي "ظهرت القوتان"، أي قوة الإله حورس وقوة الإله ستْ، ويبدو أنه حاول إنهاء النزاع بين أتباع الإله حورس والإله ست فوضع اسمه على واجهة القصر تعلوه صورتان للإلهين حورس وست جنبًا إلى جنب ثم أضاف إلى اسمه لقبًا آخر وهو [اطمأن السيدان به]، ويبدو أنه تزوج إحدى أميرات الشمال وهي الملكة "ني ماعت حب" وقد وجد اسمها على اثار من أبيدوس بلقب الأم الملكية أو أم أولاد الملك وهي أم الملك زوسر [جسر] مؤسس الاسرة الثالثة الفرعونية. ومن أهم آثار الملك خع سخموي في أبيدوس ذلك المبنى الذي يطلق عليه حاليًا اسم شونة الزبيب، إذ بلغت أبعاده حوالي ١٠٨ أمتار × ٢٢ مترا، وقد سور بسورين بلغ ارتفاع كل واحد منهما حوالي ١٢ مترًا، ويرجح العلماء استخدام هذا المبنى استخدامًا حربيًا. ولقد حكم الملك خع سخموي بعد الملك "حورس خع سخم" وقبل الملك "نب كا سا نخت" ولقد حكم الملك خع سخموي مصر ما يقرب من ٣٠ سنة شهدت البلاد فيها تقدمًا كبيرا وزاد فيها استعمال الحجر في المباني والعمران واستقرت مصر على أوضاعها الفنية الخاصة بها واستكملت أكثر مقومات حضارتها. وامتاز عهده بالهدوء والتقدم في جميع مرافق الحياة حيث شيد له معبدًا في مدينة نخن وتمثالا من النحاس ومقبرة في أبيدوس طولها ٧٩ مترًا وعرضها ١٧,٥ مترا وقد بنى بها حجرة كاملة من الحجر الجيري لأول مرة.

الملك نب كا سا نخت

تولى الملك نب كاسا نخت حكم مصر عقب نهاية الأسرة الثانية الفرعونية حيث يعتبر هو المؤسس الشرفي للأسرة الثالثة الفرعونية. وكانت مدة حكمه ما يقرب من ١٩ سنة، أي من حوالي سنة ٢٦٤٩ ق. م إلى سنة ٢٦٣٠ ق. م. وكل ما نعرف عن الملك نب كا سا نخت أن اسمه وجد مكتوبًا إلى جوار اسم الملك جسر [زوسر] في شبه جزيرة سيناء في وادي المغارة مما يدل على اهتمامه بمناجم النحاس، كما عثر له على نقش يمثله وهو يؤدب الأعداء، ويرى البعض أنه كان أخا أكبر للملك جسر، وعثر على اسمه

على بعض الأختام في مقبرة بيت خلاف، وكانت له عبادة في عصر الأسرة السادسة والعشرين. كما ورد اسمه في بردية تورين وقائمة أبيدوس.

الملك زوسر الأول [حورس نثري خت]

الملك زوسر هو ثاني ملوك الأسرة الثالثة أي أتى بعد الملك "نب كا سا نخت" وقبل الملك "حورس سخم خت"، ولقد استمر حكم الملك زوسر ما يقرب من ١٩ سنة أي من حوالي سنة ٢٦٣٠ ق. م إلى سنة ٢٦١١ ق. م، وكانت هناك صلة قرابة بين الملك زوسر والملك "خع سخموي" أخر ملوك الأسرة الثانية عن طريق أم الملك زوسر وهي "ني ماعت حب" الزوجة الأخيرة للملك خع سخموي، واسمه الاصلي هو نثر خت أي صاحب الجسد المقدس، أما اسم زوسر فتحريف للقب الذي منحه له المصريون فيما بعد وهو جسر [المقدس] ولقد سجلت بردية تورين اسم الملك جسر باللون الأحمر ضمن ملوكها ربما لأهميته. وقد ظل اسم جسر في أذهان المصريين عصورًا طويلة، وهناك نقش على صخرة كبيرة في جزيرة سهيل جنوب أسوان يشير إلى حدوث مجاعة في زمن الملك جسر نتيجة انخفاض نهر النيل سبع سنوات متوالية. وقد وهب الملك زوسر للإله خنوم، منطقة المواجل الاثنتي عشرة على ضفتي النهر بكافة مواردها ومكوسها ليفيض النيل من جديد نيلاً غزيرًا إلى مصر. وتوجد مقبرة خاصة بالملك زوسر [جسر] على شكل مصطبة في منطقة أبيدوس، وفي عهد الملك زوسر اهتدى علماء الدولة إلى ابتداع "التقويم المدني" الذي يجمع بين خصائص التقويم الشمسي والتقويم النجمي وذلك منذ أكثر من ٢٦٦٠ سنة ق. م وحسبوا أيام السنة على أساس ٣٦٥ يومًا وقسموها اثني عشر شهرا، ضمنوا كل شهر منها ثلاثين يوما، ثم اعتبروا الأيام الخمسة الأخيرة أيام أعياد يحتفل فيها بذكريات الأرباب [أوزيريس. ايزيس. ست. نفتيس. حورس] وهي أيام النسئ الخمسة التي تحتفظ السنة الزراعية المصرية بمثلها حتى الأن. وكان للملك زوسر مؤلفات علمية كما أنه وجه اهتمامه نحو تطوير الكتابة وفن العمارة فمن أشهر ما يرتبط باسم الملك زوسر من أعمال، ذلك الهرم المدرج الذي شيده الوزير الشاب "إيمحتب" وهو المهندس الذي استخدم الحجر على نطاق واسع، وتمتاز المجموعة الهرمية لهرم زوسر بسقارة بأنها مشيدة من الحجر الجيري وأن جميع عناصر المجموعة الهرمية ظهرت كاملة لأول مرة، إذ تتألف من الطريق الصاعد والمعبد الجنزي ومعبد الوادي والهرم المدرج ويصل ارتفاع الهرم إلى نحو ٦٠ مترًا وطول قاعدته ١٠٩ مترا تقريبًا من الشمال إلى الجنوب وحوالي ١٢١ مترًا من الشرق إلى الغرب، وبداخل الهرم بئر

طولها ٢٨ مترا تؤدي إلى حجرات دفن الملك وأعضاء أسرته الأحد عشر كما أن هناك عددا من الحجرات والممرات الأخرى، ولقد خلد ذلك البناء الضخم هذا المهندس إيمحتب وألهه المصريون واعتبروه ابنا للإله بتاح، ولقد سمح له الملك بإقامة تمثاله داخل مجموعته المعمارية، وعثر على قاعدة للتمثال تحمل اسم "رئيس الفنانين [النحاتين] أيمحتب" [وهو محفوظ الآن بالمتحف المصري]. ولقد عثر على تمثال للملك جسر في السرداب الواقع إلى أقصى الشرق من معبده الجنزي والتمثال من الحجر الجيري الأبيض ويمثل الملك جسر بحجمه الطبيعي بالتقريب بقامة ممدودة لابسًا لباس الرأس واللحية المستعارة وعباءة طويلة جالسًا على مقعد بسيط في وضع هادئ مستقر واضعا يده اليسرى على ركبته واليمنى على صدره. وخلال فترة حكم الملك زوسر رأت البلاد نهضة عامة، ولم تقتصر آثاره على سقارة فقط، بل شيد معابد أخرى عثر على بقايا من واحد منها كان على مقربة من هوربيط [بمحافظة الشرقية]. كما نعرف أنه أرسل حملة لتاديب بعض بدو شبه جزيرة سيناء الذين كانوا يتعرضون للحملات التي كان يرسلها ملوك مصر لإحضار النحاس من المناجم التي على مقربة من منطقة مغارة، وأنشأ لمصر قوة حربية يعتمد عليها في صد الغارات الخارجية وضم إلى مصر جزءا من النوبة. ويعتبر الملك زوسر أول من نظم وسائل الدفاع عن مصر فقسم حدود البلاد إلى مناطق أطلق عليها اسم أبواب المملكة وجعل في كل منها حامية وعين على كل من هذه المناطق حاكما خاصا يلقب "بمرشد الأرض"، وكانت لهؤلاء الحكام الكلمة العليا على حكام المقاطعات وكانت في يدهم إدارة الشرطة كل في مقاطعته، ولذلك كانوا مسئولين عن النظام والأمن في هذه المناطق. ومما يذكر أن الملك زوسر قد نقل عاصمة الدولة بصفة نهائية من طينة [ثنى] إلى مدينة منف [من نفر]، وفي مدة خمسة قرون تقريبا من الأسرة الثالثة إلى الثامنة كانت منف عاصمة المملكة.

الملك سخم خت

يعتبر الملك سخم خت هو ثالث ملوك الأسرة الثالثة الفرعونية، وقد حكم مصر ما يقرب من ٨ سنوات أي من حوالي سنة ٢٦١١ ق. م إلى سنة ٢٦٠٣ ق.م وقد كشفت له مصطبة حجرية ضخمة في الجنوب الغربي من هرم زوسر المدرج، والتي اعتبرت قاعدة لهرم مدرج لم يتم تشبيده، ولقد تم اكتشاف جزء من السور الحجري المحيط بها، ويلاحظ أنه قد استخدمت في بناء هذه المقبرة أحجار اكثر ضخامة من أحجار الهرم المدرج السابق ومجموعته، كما اكتشف بها كذلك تابوت من المرمر [الألابستر] وبطاقة

من العاج تحمل الاسم النبتي للملك سخم خت الذي وجد في بعض قوائم الملوك بعد اسم الملك زوسر [جسر] وهو "جسر تي عنخ"، كما وجدت له صور على صخور في شبه جزيرة سيناء تمثله بالتاج الأحمر مرة وبالتاج الأبيض مرة أخرى ماسكا دبوس قتاله يهوي به على أحد أعدائه، بجانب البعثات الحربية التي أرسلها الملك سخم خت لإحضار مادة الفيروز من شبه جزيرة سيناء.

الملك خع با

تعاقب بعد الملك سخم خت الملك خع با رابع ملوك الأسرة الثالثة الفرعونية، وقد حكم مصر من حوالي سنة ٢٦٠٣ ق. م إلى سنة٢٥٩٩ ق. م، أي ما يقرب من أربع سنوات، حيث شيد خلالها هرمه المعروف باسم الهرم ذي الطبقات، الذي يوجد في منطقة زاوية العريان الواقعة بين أهرام الجيزة وأبي صير، ولقد سمي بهذا الاسم لأنه في بداية البناء كان نواة مربعة في الوسط ثم أضيف إليها ١٤ طبقة من كل جانب سمك كل منها ٢.٦٠ متر، حتى أصبح طول القاعدة ٨٣.٨٠ متر وزاوية الميل ٦٨ درجة، وقد عثر على إناء عليه اسم الملك خع با أسفل الهرم. وينسب إلى الملك خع با أنه أول من اتخذ لقب "حور نوب" أي حورس الذهبي، حيث أصبح من الألقاب الخمسة الرئيسية التي يلقب بها ملك مصر- اللقب الحوري أي المنتسب إلى الإله حورس ويعتقد أن أول من حمل ذلك اللقب هو الملك العقرب. واللقب النبتي أي المنتسب الآلهتين: إلهة الشمال وإلهة الجنوب، ويعتقد أن أول من حمل ذلك اللقب هو الملك مينا. واللقب النسوبيتي أي ملك الوجه البحري والقبلي، ويعتقد أن أول من حمل ذلك اللقب هو الملك دن. ولقب حورنوب أي حور الذهبي بمعنى المنتسب إلى الإله حورس الذهبي ويعتقد أن أول من حمل ذلك اللقب هو الملك خع با. ولقب سارع أي ابن الإله رع أو ابن الشمس ويعتقد أن أول من حمل ذلك اللقب هو الملك جدف رع- وهناك رأي ينظر إلى هذا اللقب على اعتبار أنه يعبر عن انتصار الملك حورس على مدينة نوبت وهي المدينة التي عبد فيها الإله ست العدو اللدود للإله حورس وتقع هذه المدينة بالقرب من مدينة قوص الحالية.

الملك حوني

تعاقب بعد عهد الملك زوسر [جسر] عدد من ملوك أسرته اعتبرتهم القوائم الملكية بين الأربعة والستة، وجعلهم المؤرخ مانيتون ثمانية. واحتفظت الآثار القائمة بأسماء ما بين الثلاثة والخمسة منهم. وانتهت أيام الأسرة الثالثة بالملك حوني الذي حكم حوالي ٢٤

عام أي من حوالي سنة ٢٥٩٩ ق.م إلى ٢٥٧٥ ق.م، وقد شيد له هرم ضخم في منطقة ميدوم على مسافة ٨٠ كم جنوبي الجيزة وقد تغير تصميمه أكثر من مرة، وظهر أخيرًا على هيئة هرم مدرج ذي ثماني درجات. وبدأ كساء درجاته بأحجار بيضاء ولكن الملك حوني توفى قبل إتمامه، وتم ذلك في عهد خلفه الملك "سنفرو" – بتاح سنفروي- أول ملوك الأسرة الرابعة، حيث ملأ الفراغات بين درجاته بالأحجار ليكون مستوى الجوانب أو ليتخذ هيئة الهرم الكامل، ولكن جاءت جوانب الهرم مائلة من القاع إلى القمة، هذا ولقد تهدمت أغلب أجزاء هذا الهرم ولم يبق منه حتى الآن غير ثلث ارتفاعه الأصلي. وتزوج من "مرسى عنخ الأولى". وقد عثر في جزيرة الفنتين على قطعة من الجرانيت مخروطة الشكل ترجع إلى عصر الملك حوني، ويظن أنها كانت جزءا من حصن بني في الجزيرة ليكون مركزًا دفاعيًا لحماية حدود مصر الجنوبية من غارات النوبيين، كذلك ليكون مقرًا للجنود الذين كانوا يصاحبون البعثات التجارية المتوجهة إلى بلاد النوبة.

الملك سنفرو [نب ساعت]

تزوج الأمير سنفرو من الأميرة "حتب حرس" بنت الملك حوني آخر ملوك الاسرة الثالثة والتي كان تحمل- بحكم دمها الملكي- حق وراثة العرش، وبذلك أسس الملك سنفرو الأسرة الرابعة وأصبح مركزه شرعيًا في البلاد، ونعرف من حجر بالرمو أنه قام ببعثات حربية إلى بلاد النوبة وعاد منها بغنائم كثيرة، وبعد ذلك اتجه إلى ليبيا، وأرسل أسطوله البحري المكون من ٤٠ سفينة إلى لبنان لإحضار أخشاب الأرز من هناك، كما تخبرنا نقوش وادي مغارة بأنه أرسل البعثات إلى شبه جزيرة سيناء لإحضار الفيروز والنحاس، واهتم الملك سنفرو بتأمين المناجم والمحاجر وعمل على تحقيق الاستقرار في هذا الجزء من أرض مصر فأقام الحاميات وحفر ابار المياه على امتداد الطرق المودية إلى المناجم والمحاجر حتى اعتبره المصريون ربا حاميا لسيناء الى جانب الإلهة حتحور والمعبود سوبد الإله المحلي هناك. ولقد أكمل الملك سنفرو هرم الملك حوني في ميدوم ببني سويف وشيد لنفسه هرمين في دهشور: الأول يسمى بالهرم المنكسر الأضلاع [الهرم المنحني] ويبلغ ارتفاعه ١٠١ متر ويبدو أنه الحلقة التالية لتقدم فكرة بناء المقبرة الملكية بعد المصطبة المدرجة [زوسر] فهو عبارة عن قاعدة ضخمة عالية بنيت جوانبها بزاوية ٥٤ درجة وفوق هذه القاعدة بني القسم الثاني بزاوية قدرها ٤٣ درجة ونتج عن تغيير الزاوية ذلك الهرم المنكسر الأضلاع، أما طول ضلع قاعدته المربعة فهو ١٨٨.٦٠ مترا، ويمتاز هذا الهرم عن جميع أهرام مصر بأن له مدخلين: مدخل في الجهة الشمالية والاخر في

الواجهة الغربية ويمتاز هذا الهرم أيضًا بأن الكساء الخارجي له لا يزال على حالته الأولى ولم يؤثر فيه تعاقب الأزمنة، وإلى الشمال من هذا الهرم على بعد لا يقل عن ٢كم نجد الهرم الثاني لسنفرو والذي يعتبر أول هرم حقيقي في تاريخ العمارة المصرية، ويبلغ ارتفاعه حوالي ٩٩ مترًا وطول ضلع قاعدته حوالي ٢٢٠ مترًا. ومن آثار الملك سنفرو وجود قائمة كاملة لأغلب الأقاليم المصرية في ذلك الوقت يرمز لكل منها بسيدة تحمل القرابين وأمامها اسم الإقليم مرتبة من الجنوب إلى الشمال وهذا السجل التاريخي يعتبر الوثيقة الأولى لتقسيمات مصر الإدارية في عصر يرجع إلى أكثر من ٢٥٠٠عام ق. م. ولقد امتازت الأوضاع السياسية في عهد سنفرو بإنشاء منصب الوزير رسميًا لأول مرة في التاريخ حيث تولاه الأمير "نفر ماعت"، وقد ظل هذا المنصب من نصيب كبار الأمراء وحدهم حتى نهاية عصر الأسرة الرابعة. وقد خلد الملك سنفرو اسمه على عدة قلاع فكان بذلك أول من حصن حدود مصر الشرقية وشيد خلال حكمه سلسلة منظمة من الأعمال الدفاعية في شمال مصر وضواحيها وقد عرفت تلك الحصون باسم "قلاع سنفرو". وكانت أم الملك سنفرو تسمى "مرس عنخ" كما نعرف أن المصريين في الأسرة الثانية عشرة الفرعونية ألهوا الملك سنفرو فأصبح واحدًا من الآلهة يذكرونه ويقدمون له القرابين جنبًا إلى جنب مع الآلهة الأخرى، مثل رع وبتاح وست وحورس، وتشيد به كل النصوص القديمة من أنه كان الملك المحسن المحبوب الرحيم تميز بالتواضع وحب الخير والعدل وإنصاف المظلومين ولقد ظهر لقب "حور نب" في عهد الملك سنفرو، وهو أحد الألقاب الخمسة الرئيسية للملك ومعناه حور الذهبي إشارة إلى لون الشمس وأشعتها حيث أن الإله حور هو إله الشمس. هذا وقد توفي سنفرو تاركا عرشا ثابت الأركان، وبلدًا غنيًا منظم الإدارة، وترك أيضًا موظفين مدربين وفنانين اكتملت خبرتهم، ولقد حكم الملك سنفرو ما يقرب من ٢٤ سنة أي من حوالي سنة ٢٥٧٥ ق. م إلى سنة ٢٥٥١ ق. م وعندما توفي تولى ابنه الملك خوفو حكم مصر.

الملك خوفو [خنم خوف وي]

توفي الملك سنفرو وترك العرش لابنه الملك خوفو من زوجته "حتب حرس" التي اكتشفت مقبرتها شرق هرم خوفو سنة ١٩٢٥م، وتوجد محتويات مقبرتها الآن بالمتحف المصري. ويعد الملك خوفو ثاني ملوك الأسرة الرابعة وتصل مدة حكمه إلى ٢٣ سنة ابتداء من حوالي سنة ٢٥٥١ ق. م وحتى سنة ٢٥٢٨ ق. م، والواقع أن اسم خوفو هو الاسم المختصر له، إذ أن الاسم الكامل والأصلي هو [خنم خوف وي]، أي "الإله خنم هو

الذي يحميني". ويبدو أنه أرسل البعثات إلى وادي مغارة لإحضار الفيروز من هناك إذ وجد اسمه وصورته وهو يهوي بدبوس قتاله على رأس أحد الأعداء، كما وجد اسمه منقوشًا على جزء من محاجر منطقة جنوبية بعيدة تقع في الصحراء الغربية شمال غرب أبو سمبل، وشمال غرب توشكى وقد استغل رجاله منجم الجمشت فيها كما قطعوا أحجار الديوريت منها ونقلوا عددًا من كتلها الضخمة إلى الجيزة ليصنعوا منها تماثيل مولاهم، والديوريت من الأحجار الصلبة جدًا كالجرانيت. ولم يبق للملك خوفو من تماثيل سوى تمثال صغير طوله ٩ سم. وإذا ذكر اسم الملك خوفو فلابد أن ترد على الذهن مباشرة صورة هرم خوفو، فلقد كان ارتفاع هرم خوفو حوالي ١٤٦ مترًا [أصبح الآن ١٣٧ مترًا] وكان طول قاعدته المربعة حوالي ٢٣٠ مترًا [أصبح الآن ٢٢٧ مترًا] ويشغل مساحة تزيد على ١٢ فدانًا ويضم ٢ مليون و٣٠٠ ألف حجر يزن بعضها ٨ أطنان، وكان الغرض من ذلك الهرم أن يكون مدفنًا لجثمان الملك وقد كان يقوم بهذا البناء الضخم بصفة مستمرة حوالي ١٠٠ ألف عامل يعملون لمدة ثلاثة أشهر [وهي فترة فيضان النيل أي كان يستغل الفترة التي يتكاسل فيها الفلاحون ويتركون العمل فيها للفيضان] ثم يحل غيرهم في مكانهم. وقد احتاج بناء الطريق الصاعد الذي استخدمه في نقل الأحجار إلى أعلى الهضبة حوالي عشرة أعوام واستغرق بناء الهرم نفسه حوالي ٢٠ عامًا. وعلى الرغم من أن الهرم لم يف بالغرض الذي من أجله شيد وهو حماية جسد صاحبه إلا أنه خَلد اسمه على مر السنين والعصور وأصبح بحق أحد عجائب الدنيا السبع القديمة والحديثة، وهو دليل قاطع بأن المهندسين المصريين كانوا قد وصلوا إلى أعلى درجات المعرفة في الهندسة المعمارية والنقش والتصوير، بل كان منهم أئمة أمثال المهندس الوزير "إيمحتب" الذي قام بتشييد مجموعة الملك زوسر و "حم أيون" الذي أشرف على بناء مجموعة خوفو الهرمية. ويعتقد البعض أن الملك خوفو تزوج من أخته "مريت ايتس". ولقد تمتعت مصر في عهد خوفو بالرخاء وازدهرت تجارتها ومخرت سفنها البحر بحذاء ساحلي البحرين الأبيض المتوسط والأحمر وترددت القوافل بين مصر والحبشة بطريق البر وكانت تجارة مصر الخارجية وبخاصة مع الشاطئ الفينيقي مزدهرة. وقد شيد الملك خوفو معبدًا للإلهة حتحور في منطقة دندرة، وعثر له على تمثال عاجي صغير ارتفاعه ٩سم في أبيدوس. وكانت زوجة خوفو الرئيسية تدعى "مريت إيت إس" وابنته "حنوتسن".



الملك جدف رع

بعد هذا الازدهار الذي شهدته البلاد في عهد الملك خوفو بدأ النزاع يدب بين أفراد العائلة المالكة وذلك بعد وفاة ولي العهد الشرعي للبلاد ابن الملك خوفو الأمير "كاوعب" حيثُ تمكن بعد ذاك الأمير جدف رع- وهو على ما يبدو من زوجة ثانوية- من الوصول إلى العرش وذلك بزواجه من الأميرة "حتب حرس الثانية"، أرملة أخيه الأمير كاوعب، وأغلب الظن أنه لم يرزق منها بنسل، وقد ورد أن الأمير كاو عب كان أول أمير مصري مثل في تماثيله على هيئة الكاتب تنويهًا بثقافته. ويذكر أن الملك جدف رع حكم ٨ سنوات من حوالي سنة ٢٥٢٨ ق. م إلى سنة ٢٥٢٠ ق. م قام خلالها بتشييد هرمه في منطقة أبي رواش على خلاف والده، كما نعرف أيضًا أن الملك جدف رع هو أول من اتخذ لقب سارع [ابن الشمس] وهو اللقب الذي أصبح سنة ثابتة بعد عهده والتزم به الملوك بعد ذلك في ألقابهم الخمسة التي كانت تضم لقب حورس [الصقر المحارب] والنبتي [المنتمي للإلهتين الحاميتين] وبرعو [فرعون- القصر العظيم] والنسوبيتي [ملك مصر العليا والسفلى] وسارع [ابن الشمس] . ولم يكن هرم جدف رع في منطقة أبي رواش شمال هضبة الجيزة أول قبر يبنى هناك، بل كانت المنطقة معروفة منذ أيام الأسرة الأولى وفيها جبانات عدة من الأسرتين الأولى والثانية. وعلى مقربة من مبنى الهرم الذي لم يتم حفره حفرًا علميًا كاملاً قطعت بعض المقابر في الصخر كما يوجد عدد منها مشيدًا بالحجر لموظفيه ومن عاشوا في أيامه. وقد عثر على رأس تمثال للملك جدف رع وقد نحت هذا الرأس من حجر الكوارتزيت الرملي وهو حجر شديد الصلابة. وفي منطقة المحاجر إلى الغرب من توشكى عثر على اسم الملك جدف رع هناك مما يثبت إرسال البعثات المصرية إلى تلك المنطقة لقطع أحجار الديوريت اللازمة للعمائر والتماثيل الملكية. وقد تعهد الملك جدف رع أنجاله بالتعليم إذ عثر على تماثيلهم في وضع الكتاب والقراء في فناء المعابد الدينية مما يعني أنه استحب لهم حياة الثقافة مثل عمهم، لولا أن العلاقات بينه وبين بعض كبار أسرته واخوته لم تكن طيبة.

الملك خفرع [خع اف رع]

الملك خفرع هو ابن الملك خوفو ولكن من زوجة ثانوية وهو رابع ملوك الأسرة الرابعة الفرعونية، ولقد تزوج الملك خفرع من الأميرة "مراس عنخ الثالثة" بنت الأمير كاوعب من زوجته حتب حرس الثانية. ويلاحظ أن الملك خفرع تزوج من ابنة أخيه الأمير كاوعب وكان ذلك شيئًا مشاعًا في تلك الفترة الفرعونية، فالأخ يجوز له أن يتزوج

من أخته والعم يجوز له أن يتزوج من ابنة أخيه وهكذا، ولقد حكم الملك خفرع مصر ما يقرب من ٢٦ سنة، ولقد فضل الملك خفرع أن يشيد هرمه خلف هرم أبيه على ربوة عالية بحيث يخيل للناظر من بعيد أن هرم خفرع أكبر من هرم أبيه خوفو وما زالت- حتى الآن- المجموعة الهرمية للملك موجودة والمكونة من: الهرم والمعبد الجنزي ومعبد الوادي والطريق الصاعد الموصل بينهما، وهذا يؤكد عظمة الفن المعماري في هذه الفترة. ولقد كان ارتفاع هرم خفرع حوالي ١٤٣,٥ متر [أصبح الآن ١٣٦,٥متر] وقد أقيم على مساحة مربعة طول الضلع فيها حوالي ٢١٥,٥ متر، ولهرم خفرع مدخلان في واجهته الشمالية وظل مدخلا الهرم مدفونان تحت أكوام الردم حتى عثر عليهما الإيطالي "جيوفاني بلزوني" سنة ١٨١٨ م، كما يمتاز الهرم بأن جزأه الأعلى عند القمة لا تزال أحجار الكساء باقية فيه حتى الآن. ومن أشهر تماثيل الملك خفرع الباقية التمثال الذي يمثله جالسًا على العرش وخلفه الإله حورس على شكل الصقر لحمايته والتمثال من حجر الديوريت ويبلغ ارتفاعه حوالي ١.٦٨ متر وعثر عليه في بئر الصهريج بمعبد الوادي [التمثال مرسوم على ظهر العملة المصرية فئة العشرة جنيهات] وله ما يزيد عن ٥٢ تمثالا. وإذا كنا نتحدث عن الملك خفرع، فلابد أن نذكر له تمثال "أبو الهول" وهو عبارة عن ربوة ضخمة من الصخر كانت في حقيقة الأمر جزءًا من أحد المحاجر التي استخدمها العمال لقطع الأحجار اللازمة لبناء المقابر والأهرامات ولقد فكر مهندسو الملك خفرع في استغلال هذه الكتلة الضخمة، فشكلوها على شكل أسد رابض طوله ٧٣ مترا له رأس إنسان يمثل الملك خفرع بارتفاع ٢١ مترًا، وفوق رأسه لباس الرأس الملكي واللحية الطويلة المستعارة في وجهه ويبين بمخالبه حجر الرؤيا التذكاري الشهير الخاص بالملك تحتمس الرابع الذي وضح عملية إزالة الرمال عن التمثال العظيم، ولقد اشتق لفظ أبي الهول الحالي من اللفظ المصري القديم [برحول] بمعنى بيت الأسد وهناك اعتقاد خاطئ بأن جنود نابليون بونابرت هم الذين قاموا بتحطيم أنف أبي الهول، ولكن طبقا لرواية المقريزي: "بأنه كان يعيش في زمانه رجل صوفي يدعى صائم الدهر هو الذي حطم أنف أبي الهول باعتباره من الآثار الوثنية القديمة. ولقد صور التمثال على ظهر العملة المصرية فئة المائة جنيه، ومما يذكر عن هذا التمثال أن الشمس تتعامد عليه يومي ٢١ مارس و ٢١سبتمبر من كل عام. وأخيرا لقد حكم الملك خفرع ٢٦ سنة من حوالي سنة ٢٥٢٠ ق. م حتى سنة ٢٤٩٤ ق. م، أرسل خلالها البعثات إلى محاجر النوبة لجلب أحجار الجرانيت، وإلى محاجر توشكى لجلب حجر الديوريت، وإلى مناجم سيناء، كما كانت له علاقة بمنطقة جبيل بساحل فينيقيا.

منكاورع [واج اب]

الملك منكاورع هو ابن الملك خفرع استمر حكمه ما يقرب من ١٨ سنة أي من حوالي سنة ٢٤٩٠ ق. م إلى سنة ٢٤٧٢ ق. م وهو بذلك يعتبر سادس ملوك الأسرة الرابعة. تزوج من الأميرة "مرس عنخ الثالثة" التي كانت من سلالة الملك جدف رع وأنجب منها الأميرة "خنت كاوس" التي تزوجها الأمير "شبسسكاف" طبقًا للتقاليد المتبعة.ولقد اتصف الملك منكاورع بالتقوى والورع إذ تذكره معظم الروايات بالطيبة، حتى أن لقبه كان "واج اب" بمعنى القلب الأخضر، فسبق في عدالته جميع الملوك السابقين وامتدحه المصريون بسبب ذلك أكثر من أي ملك آخر من ملوكهم الآخرين معلنين بأنه لم ينصف في حكمه فحسب، بل أنه عندما يكون أحد الناس غير راض بحكمه يعطيه تعويضا من ماله الخاص لكي يهدأ ويهدئ من غضبه. ولقد بدأ الملك منكاورع في تشييد مجموعته الهرمية ويقع هرمه الذي صممه مهندسه في الركن الجنوبي من الهضبة ويبلغ ارتفاعه الأصلي٦٦.٥ متر [أصبح الآن ٦٢ مترًا] وطول ضلع قاعدته ١٠٨,٥ متر وإن كان يمتاز هذا الهرم بوجود جزء كبير من كسائه الجرانيتي بدلاً من الحجر الجيري الذي رأيناه في هرم خوفو وخفرع. ونتيجة لوفاة الملك منكاورع دون أن يتم تشييد هرمه الصغير وما يتبعه من معابد أكملها له ابنه شبسسكاف، وهناك العديد من التماثيل التي تظهر الملك منكاورع سواء منفردًا أو مع زوجته الملكة "خع مرر نبتي الثانية" أو وسط الإلهة حتحور وغيرها من الآلهة، وقد صنعت تلك التماثيل من حجر الشست والإردواز، وقد نهب هذا الهرم كما نهب غيره في عصر الاضمحلال ولكن اللصوص تركوا الكثير مما لم يكونوا في حاجة إليه وقد عثر "برنج" عندما فتح هذا الهرم سنة ١٨٣٩ م على بعض أجزاء مومياء لرجل وعلى تابوت خشبي مكسور ربما كانا باقيين من الأثاث الجنائزي للهرم، كما عثر أيضًا على تابوت للملك من حجر البازلت زخرفت جوانبه بالكوات الداخلة والخارجة التي تمثل واجهة القصر ولكن هذا التابوت غرق مع السفينة التي كانت تحمله إلى إنجلترا عندما هبت عليها عاصفة شديدة أمام شواطئ أسبانيا. ولقد تهيأ لكبار الأفراد في عهد الملك منكاورع من الثراء وحرية التصرف في طرز مقابرهم وعناصرها أكثر مما تهيأ لأسلافهم في عهد أبيه وعهد جده فكثرت تماثيلهم في مقابرهم وزادت نقوشهم ومناظرهم على جدرانها ونحتوا بعض هذه المقابر داخل الجدار الصخري لهضبة الجيزة عوضًا عن تشييدها من الحجر فوق سطح الأرض، ومارسوا شعائرهم فيها بحرية أوسع مما سمح لهم به أبوه وجده. ولقد استن

منكاورع طريقة سياسية جديدة فسمح بفتح قصره لأبناء المقربين إليه من كبار موظفيه وعهد بتربيتهم إلى كبار رجال القصر مع أبنائه ليشبوا أوفياء له مخلصين لبلاطه.

الملك شبسسكاف

تولى الحكم بعد أبيه الملك منكاورع، وقد أكمل مجموعة أبيه الهرمية [الهرم- المعبد الجنزي- معبد الوادي- الطريق الصاعد]، ولم يقم بتشييد هرم له في منطقة أبيه وجده إنما اتخذ منطقة سقارة جبانة له، وقام في جنوبها بتشييد تابوت ضخم مستطيل: الطول حوالي ١٠٠ متر والعرض حوالي ٧٥ مترًا والارتفاع حوالي ١٨ مترًا، بني كله من الحجر المحلي ويبدو أنه كان مكسوًا بأحجار طرة الجيرية وكان التابوت مائل الجوانب بعض الشيء ولم يبق منه الآن إلا جزء من قلب البناء المبني بالحجر المحلي وهو المعروف الآن بمصطبة فرعون وأكمل بناء المجموعة من الطريق الصاعد ومعبد الوادي والمعبد الجنزي. وواصل شبسسكاف سياسة أبيه في ضمان ولاء كبار قومه عن طريق رعاية أبنائهم في قصره، ويذكر له انه زوج ابنته الكبرى "خع ماعت" لابن أحد عظماء الصعيد وهو "شبسسبتاح" الذي كان الملك منكاورع قد رباه في قصره وواصل رعايته، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يقبل فيها ملك مصري أن يزوج ابنته من أحد افراد رعبته، ليس في مصر وحدها وانما في العالم القديم كله. وسلك الملك شبسسكاف سياسة مماثلة في ضمان ود كبار كهنة المعابد بإعفائهم أو إعفاء معابدهم من بعض التكاليف المفروضة عليهم لحساب خزانته، وبدأ ذلك بمجموعة هرم أبيه منكاورع. ولقد حكم الملك شبسسكاف حوالي ٥ سنوات أي من حوالي سنة ٢٤٧٢ ق.م إلى سنة ٢٤٦٧ ق.م وعلى ذلك يعتبر الملك شبسسكاف اخر ملوك الأسرة الرابعة لأن ابنه "جدف بتاح" لم يستمتع بحكم البلاد، وقد عثر على راس تمثال للملك شبسسكاف وهو مصنوع من الالابستر ووجد هذا التمثال في معبد الوادي الخاص بهرم الملك منكاورع بالجيزة. وهناك احتمال بأن الملك شبسسكاف قد تزوج اخته الأميرة "خنت كاوس" بنت الملك منكاورع، وقد شيد لها قبرا يشبه قبره في جبانة الجيزة في المنطقة الواقعة بين الممرين الصاعدين لهرمي خفرع و منكاورع وكان البناء العلوي على شكل تابوت فوق قاعدة مربعة عالية. اما عن المعبد الجنزي فقد نحت في قلب صخر القاعدة ويتكون من ثلاث حجرات فقط ومن ناحيته الشرقية بدأ الممر الصاعد الموصل إلى معبد الوادي. وكان من ألقاب الملكة خنت كاوس [ملكة الصعيد والدلتا- أم ملك مصر العليا والسفلى- ابنة الإله]. ويلاحظ ظهور صراع جلي بين الملك شبسسكاف وكهنة الإله رع فلم يضف اسم رع لاسمه مثلما فعل

من سبقوه ولم يبن هرم لصلة هذه الأهرام بالإله رع، الأمر الذي عجل بنهاية حياته وحياة الأسرة الرابعة بالكامل.

الملك وسركاف

نجح كهنة الشمس في الاستيلاء على عرش مصر، وانتهى ذلك الصراع بزوال الأسرة الرابعة وانتقال العرش إلى بيت مالك آخر، واستطاع الكاهن الأعظم وسركاف ابن الأميرة " نفرحوتبس" بنت الملك جدف رع أن يتزوج من الملكة "خنت كاوس" زوجة الملك السابق شبسسكاف والتي تحمل بحكم دمها حق وراثة العرش فأصبح بذلك مؤسس أسرة جديدة هي الأسرة الخامسة. ولكي يؤكد الملك وسركاف أحقيته في العرش كان يروي أنه ليس من البشر يجري فيه الدم الإلهي كمن سبقوه من الملوك، بل إنه ابن الإله رع ومن صلبه، بل إنه اتبع سنة جديدة وهي بناء معبد خاص لإله الشمس رع، أي أن هذا الملك ومن أتى بعده من ملوك الأسرة الخامسة تميزوا بنزعة دينية وبناء معابد لإله الشمس رع دون الاهتمام الكبير ببناء الأهرامات الضخمة أو الالتجاء للإله حورس الكبير ولقد لقب الملك وسركاف باسم [إري ماعت، أي محقق العدالة]. ولقد حكم الملك وسركاف ما يقرب من سبع سنوات، أي من حوالي سنة ٢٤٦٥ ق. م إلى سنة ٢٤٥٨ ق.م، وقد اختار وسركاف منطقة سقارة لتشييد هرمه الذي يطلق عليه اسم "الهرم المخربش" وهرم وسركاف بسيط في تخطيطه ويشبه في تصميمه أهرامات الأسرة الرابعة وهو مشيد من الحجر الجيري وكان له كساء بسيط من الحجر الجيري وكان ارتفاعه حوالي ٤٤.٥ متر[أصبح الآن ٣٢,٨٠ متر]، وطول ضلع قاعدته المربعة كان حوالي ٧٠.٣٧ متر[أصبح الآن ٦٣,٨٤ متر]، وقد عثر على بعض أجزاء من تماثيل للملك وسركاف أهمها رأس تمثال له وهي من حجر الجرانيت الوردي الأحمر، كذلك رأس تمثال من حجر الشست على درجة كبيرة من الإتقان تمثل الملك يحمل التاج على رأسه، كذلك تشير المصادر إلى اهتمام الملك وسركاف بالمعابد وتشييده إياها في مختلف بلاد مصر مثل بوتو في الدلتا لأجل عبادة الإلهة حتحور وما أوقفه من أرض على معبد الإله رع. ووجد اسمه في جزيرة الفنتين وطيبة، وأقام علاقات تجارية مع الشاطئ الشمالي للبحر المتوسط.

الملك ساحو رع

يعتبر الملك ساحو ر ع هو ثاني ملوك الأسرة الخامسة الفرعونية حكم بعد أبيه الملك وسركاف، واستمر الملك ساحورع يحكم مصر من حوالي سنة ٢٤٥٨ ق. م إلى سنة ٢٤٤٦ ق.م أي استمرت فترة حكمه ما يقرب من ١٢ سنة لم يهتم خلالها ببناء هرم ضخم له، بل شيد هرمًا فقيرًا في بنائه بمنطقة [أبو صير] إذا ما قورن بضخامة أهرامات الأسرة الرابعة بالجيزة إلا أنه اهتم ببناء المعابد سواء الجنزية أو الدينية. وتميز المعبد الجنزي بأبهائه الفخمة المحمولة على أعمدة من الطراز النخيلي بمعنى أن الفنان المصري صمم تاج العمود على شكل حزمة جريد النخل وربطها من أسفل ثم نحتها على كتلة من حجر الجرانيت مكونا بذلك أعمدة ذات تيجان نخيلية. وبلغ من عناية معماري الأسرة الخامسة بعمارة هذا المعبد وغيره من المعابد حدا كبيرا لم نعرفه من قبل إذ لم يهملوا في شيء واحتاطوا لدرء كل ما عساه ان يؤثر على سلامة البناء فلم يسقطوا المطر من حسابهم وجعلوه ينساب من مزاريب كل منها على هيئة رأس أسد تسقط المياه من أفواهها إلى قنوات صغيرة عمقوها قليلا في الارضية، كما اهتم بتزيين المعابد بالمناظر والنقوش التي نعرف منها نشاط الملك ساحورع الحربي، فنعرف انه قام بحملات ضد الليبيين الذين حاولوا غزو الدلتا، وقام الملك بنشاط عسكري ضد فريق من عصاة القبائل في الصحراء الغربية، وضد البدو في الشمال الشرقي ونعرف أيضًا أنه أرسل أسطولا الى شواطئ فينيقيا واسر الكثير منهم، واتسعت اتصالات مصر التجارية بفلسطين عن طريق البحر، أما حجر بالرمو فيشير إلى أنه أرسل بعثة إلى بلاد بونت عند الشاطئ الصومالي بأفريقيا لإحضار البخور والذهب والأبنوس، كما أرسل حملة أخرى نحو الجنوب إذ ترك رئيسها اسم الملك ساحورع منقوشا على إحدى الصخور التي على مقربة من شاطئ النيل عند توماس في بلاد النوبة. وعلى ذلك فقد جعل الملك ساحورع من مصر أول دولة بحرية معروفة في التاريخ. وقد عثر للملك ساحو رع على تمثال مزدوج من حجر الديوريت والتمثال يمثل الملك جالسا ويقف إلى يمينه الإله المحلي لمقاطعة قفط وهو يرتدي لحية مستعارة. ولقد اهتم الملك ساحورع بارسال البعثات إلى سيناء لاستغلال المحاجر والمناجم وتأمين مصر من الشرق.

الملك نفر اير كارع

أتى بعد الملك ساحورع أخوه الملك نفر اير كارع المعروف "بكا كاي" ويعتبر هو ثالث ملوك الأسرة الخامسة وهما ابنا الملك وسركاف من الملكة خنت كاوس الثانية.

وتميز الملك كا كاي بأنه كان يعطي هبات لمعابد الآلهة فقد كان محبا للآلهة والقائمين على خدمتها من الكهنة، كما أصدر مرسومًا بإعفاء رجال الدين وفلاحي المعابد من القيام بأعمال أخرى تتصل بمشاريع الإصلاح في الدولة وذلك لإرضاء الكهنة، الأمر الذي ساعد على تقوية نفوذ الكهنة وفي نفس الوقت بدأ يتقلص نفوذ الملك، الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى انهيار الدولة القديمة. ولقد ورد اسم الملك نفرابر كارع على عدة مقابر لكبار موظفيه. وقد استمر حكم الملك كاكاي ما يقرب من ٢٠ سنة ابتداء من حوالي سنة ٢٤٤٦ ق. م إلى سنة ٢٤٢٦ ق. م. وقد أراد أن يشيد هرمًا أكبر من هرم سلفه ولكنه توفي قبل أن يكمل مجموعته الهرمية في أبي صير وكان ارتفاع الهرم الأصلي ٧٠ مترًا. وأتى من بعده الملك شبسس كارع. وقد وجدت بردية للملك نفر اير كارع تعتبر هي البردية الوحيدة التي توضح لنا الحياة اليومية داخل المعابد الدينية القديمة. ومما يذكر لعهد الملك نفر اير كارع ذلك النقش المحفوظ في متحف بالرمو بجزيرة صقلية والذي يطلق عليه اسم حجر بالرمو، وهو عبارة عن كتلة من حجر الديوريت نقشت على الوجهين وقد سجل المورخ عليه أسماء الملوك الفراعنة وحولياتهم، بدءًا بمن أسماهم " أتباع حورس" وهم اولئك الملوك الذين حكموا مصر قبل عصر وحدة الملك مينا، وقد أرخ المصري القديم الحوادث على هذا الحجر باستخدام ما يعرف "بعام التعداد"، ويعتقد بأنه خاص بتعداد الماشية في مصر وقد كانت هذه المناسبة تتم كل عامين.

الملك نفر اف رع

جاء من بعد الملك شبسس كارع الملك نفر اف رع الذي حكم مصر ما يقرب من ٣ سنوات، أي من حوالي سنة ٢٤١٩ ق. م إلى سنة ٢٤١٦ ق. م، شيد خلالها هرما صغيرا في منطقة أبي صير ولم يتمه. ولقد عثرت بعثة المعهد التشيكي عامي ١٩٨٤ م و ١٩٨٥م في أثناء حفائرها في المعبد الجنائزي الخاص بهذا الملك في أبي صير، على تمثال صغير لهذا الملك من الحجر الجيري الملون، يحميه من الخلف المعبود حورس، ويوجد هذا التمثال الذي يبلغ ارتفاعه حوالي ٣٤ سم بالمتحف المصري بالقاهرة. هذا وقد عثر أيضا داخل معبد الملك نفر اف رع على العديد من التماثيل الكاملة داخل هذه المجموعة. وقد ذكر اسم هذا الملك في قائمة أبيدوس وبردية تورين.

الملك ني وسر رع

يعتبر الملك ني وسر رع هو سادس ملوك الأسرة الخامسة الفرعونية، تولى حكم مصر بعد الملك نفر اف رع، وقد استمرت فترة حكم الملك ني وسر رع ما يقرب من ٢٤ سنة من حوالي سنة ٢٤١٦ ق. م إلى سنة ٢٣٩٢ ق. م اهتم خلالها ببناء هرم له في منطقة أبو صير، كما بنى معبدًا للشمس في المنطقة نفسها وحلى جدرانه بمناظر كثيرة ربما كان أهمها تلك المناظر التي تعطينا أهم ما وصل إلى أيدينا من تفاصيل مراسيم العيد الثلاثيني، ونرى أيضًا بين المناظر التي كانت في معبده ما يدل على حروب قام بها في سوريا وحروب أخرى ضد الليبيين ولو أن هناك بعض الشك في أنه قام بمثل تلك الحروب، وإنما كان الفنانون يقلدون مناظر معبد الملك سا حو رع الذي كان على مقربة منه، كما أقام الملك ني وسر رع مسلة حجرية ارتفاعها ٤٢ مترا اتخذت قمتها الشكل الهرمي الصغير، وقد عثر على مقابر مهمة وكثيرة من عهد هذا السلك ربما كانت أهمها جميعًا مقبرة "تي " في سقارة التي قلما لا يذهب لزيارتها شخص يزور تلك المنطقة وهي تعطي بحق فكرة صادقة عن الحياة الاجتماعية في ذلك العهد. ولقد اهتم الملك ني وسر رع بارسال البعثات إلى سيناء ووادي مغارة لاستغلال المناجم والمحاجر وتأمين البلاد من الشرق.

الملك من كاو حور

تولى الملك من كاو حور حكم مصر ما يقرب من حوالي ٤ سنوات أي من حوالي سنة ٢٣٩٢ ق. م إلى سنة ٢٢٣٨ ق.م، وذلك بعد الملك ني وسر رع وقبل الملك جد كارع، إذ يعتبر هو سابع ملوك الأسرة الخامسة الفرعونية. ونعرف عنه انه ارسل حملة إلى شبه جزيرة سيناء تركت نقشًا يحمل اسمه. أما من الناحية الفنية فإن من أروع ما أنتج المثال المصري ذلك التمثال الخشبي للملك من كاو حور المحفوظ بالمتحف المصري بالقاهرة. والذي عثر عليه في دهشور، ويعتبر هذا التمثال من الأمثلة النادرة التي أظهرت الملك المصري عاريا تماما ولم يكن ذلك الوضع مألوفا بالنسبة للملوك الذين كانوا يظهرون دائما في شكل القوة والحزم والهيبة لإضفاء الألوهية عليهم.



الملك جد كارع [اسيسي]

كان ثامن ملوك الأسرة الخامسة الفرعونية هو الملك جدكارع الذي أتى بعد الملك "منكاو حور" واستمرت مدة حكم الملك اسيسي ما يقرب من ٣٢ سنة ابتداء من حوالي سنة ٢٣٨٨ ق. م إلى سنة ٢٣٥٦ ق. م. ولقد اهتم ذلك الملك بإرسال البعثات إلى سيناء ووادي الحمامات واستغل محاجر أبي سمبل، وأرسل بعثات تجارية إلى بلاد بونت فأحضر له بالإضافة إلى خيرات هذه البلاد قزمًا اندمج في القصر ورقص مع أميراته وكاهناته، كما وجد اسم هذا الملك أيضًا على بعض الآثار في بابل، وفي عهده تأكدت صلة مصر بأهل الجنوب تلك الصلة التي تؤكد أصالة الشعبين منذ القدم. وقد شيد الملك جد كارع هرمه في منطقة سقارة ويعرف باسم الهرم الشواف، وقد كشفت هيئة الآثار عن بقايا معبده الجنزي الذي لم يكن يقل عن أي معبد اخر من معابد الأسرة الخامسة الفرعونية في الفخامة وجمال نقوشه وظهرت فيه بعض عناصر معمارية لم يكن بها عهد من قبل مثل تزيين بعض المداخل بأعمدة في شكل علامة [جد] وهي شديدة الصلة بعبادة الاله اوزيريس، كما ظهرت أيضا في حفائر المعبد تماثيل لأسود وثيران وتماثيل لبعض الاسرى الأجانب. وكان اسم الملك اسيسي من الأسماء الشهيرة في تاريخ الأسرة الخامسة حيث اتسم بالعلم ودرجة عالية من الثقافة واقترن اسمه بأسماء الكثير من كبار الموظفين الذين عثر على مقابرهم ومن بينهم الحكيم الشهير [بتاح حوتب] الذي كان مشرفا على تربيته والذي ترك مجموعة نصائحه وإرشاداته وهي ذخيرة من الحكمة والإرشاد إلى حسن السلوك اعتز بها المصريون في جميع عصورهم.

الملك ونيس

هو اخر ملوك الأسرة الخامسة وهو في نفس الوقت أول ملك في مصر نقشت في حجرة دفنه نصوص اصطلح على تسميتها باسم "نصوص الأهرام" أو "متون الأهرام" وهي عبارة عن مجموعة تعاويذ وصلوات وطقوس دينية مختلفة تم اختيارها بواسطة الكهنة والهدف منها هو ضمان السعادة الأبدية في الحياة الثانية بعد الموت وبلغ عدد تلك النصوص في هرم ونيس ما يقرب من ٢٢٨ تعويذة، وهي من الناحية الفنية قد سجلت بالنصوص الهيروغليفية التصويرية. وخرجت معجزة في إتقان نقشها ورقة أشكالها ودقة تفاصيلها، ولونت بألوان مختلفة وما زالت تحتفظ بجانب كبير من رونقها، مما يشهد ببراعة تركيبها الكيميائي والزخرفي على الرغم من مرور نحو أربعة وأربعين قرنًا عليها، وزخرف سقف حجرة دفن الملك ونيس بأشكال النجوم ليكون كالسماء التي

تحتويه. ولقد حكم الملك ونيس مصر ما يقرب من ٣٣ سنة أي من حوالي سنة ٢٣٥٦ ق. م إلى سنة ٢٣٢٣ ق. م حيث يذكر قيام جيوش الملك ونيس بنشاط عسكري ضد فريق من عصاة القبائل في الصحراء الغربية. أما فيما يتعلق بهرم الملك ونيس فكان يبلغ ارتفاعه حوالي ٤٤ مترًا أصبح الآن [١٩ مترا] وطول ضلع قاعدته المربعة حوالي ٦٧ مترا، ويتميز الطريق الصاعد في المجموعة الهرمية للملك ونيس بأن جدران هذا الطريق منقوشة بمناظر مختلفة، منها ما يمثل حاملي القرابين ومنها ما يمثل الزراعة والحصاد. وبنهاية الملك ونيس تنتهي الأسرة الخامسة وإن لم تترك لنا أهرامات ضخمة مثل أهرامات الأسرة الرابعة إلا أنها تركت لنا ثروة لغوية تمثلت في نصوص الأهرام، هذا بجانب مناظر الحياة اليومية الممثلة على جدران مقابر كبار رجال الدولة. ويميل بعض المؤرخين إلى اعتبار الملك ونيس أول ملوك الأسرة السادسة، لأن حكمه قد ارتبط ببعض التغيرات الجوهرية.

الملك تيتي

بدأت الأسرة السادسة بعهد الملك تيتي الذي حكم مصر من حوالي سنة ٢٣٢٣ ق.م حتى سنة ٢٢٩١ ق. م أي ما يقرب من ٣٢ سنة قام خلالها بتشييد هرمه في سقارة والذي يحتوي نصوصا لا تكاد تختلف عن نصوص هرم الملك ونيس إلا في زيادة اهتمامها بذكر المعبود أوزيريس، وتركزت مقابر حاشية الملك تيتي حوله، وكانت الأميرة "ايبوت الأولى" ابنة الملك ونيس زوجة الملك تيتي وبذلك وصل إلى العرش وإن كان قد تزوج بعدها بأميرة أخرى تدعى "خويت". ويحتمل أن تيتي أرسل البعثات الحربية إلى النوبة، كما وجد اسمه أيضا على إناء عثر عليه في بابل. ولقد احتفظت بردية طبية مصرية بتفاصيل عقاقير لتقوية بصيلات الشعر صنعت إحداها "شيشي" أم الملك تيتي والف بقيتها كبير أطبائه المسمى "خوي"، ودل على التخصص في العلاج الطبي حينذاك أن ظهر من أطباء العصر من اشتهر بطب العيون، وكان لأطباء القصر الملكي رئيسا مما يدل على تعددهم. ويبدو أن الملك تيتي تعرض لمؤامرة ما في نهاية حياته على يد حرسه الخاص، وشهدت مصر بعد عهد تيتي تطورات متصلة في حياتها السياسية والاجتماعية وفي روابطها بالنوبة وبجيرانها في فلسطين. ومما يذكر عن الملك تيتي أنه أتم معبد الملك ونيس آخر ملوك الأسرة الخامسة مما يشير إلى رابطة مودة بين الأسرتين، كما وجد اسم الملك منقوشا على آنية في جبيل. ومما يثبت تعاظم دور كبار الموظفين أن الملك تيتي زوج ابنته إلى مرروكا أحد كبار الموظفين كما ألغى منصب والي الصعيد

[حاكم الجنوب]. ولقد اهتم الملك تيتي بإعلاء شأن الإله بتاح إله مدينة منف على ما سواه وعمل على رفع شأن كهنته في حين انصرف عن كهنة إله الشمس رع.

الملك وسركا رع

الملك وسر كارع ذكر اسمه في قائمة أبيدوس وبردية تورين، وقد حكم مصر ما يقرب من عامين من حوالي سنة ٢٢٩١ ق. م إلى سنة ٢٢٨٩ ق. م، ولم يترك لنا آثاراً ذات أهمية، ولسبب غير معروف أسقطته النقوش التي تلت هذه الفترة، فمثلاً في ترجمة حياة القائد "أوني" ذكر أنه بدأ حياته في عهد الملك تيتي، وذكر عدة وظائف تولاها في شبابه، ثم انتقل إلى عهد الملك بيبي الأول دون أن يشير إلى الفترة التي حكمها من قبله، وربما أهمل ذكره إرضاء للأسرة المالكة التي تربى في نعيمها. ولم يذكره ما نيتون في تاريخه وتجاوزته قائمة سقارة. لذلك اعتقد البعض أن الملك وسر كارع كان من البيت المالك القديم، استعاد عرش أسرته- بعد تيتي- ولكنه هزم بعد ذلك، فلما اعتلى العرش الملك بيبي الأول واستقرت الأحوال لم يجرؤ الموظفون على ذكر اسمه. ولقد شيد هرماً له في سقارة.

الملك بيبي الأول [مري رع]

هو ثالث ملوك الأسرة السادسة الفرعونية ولقد كان الملك بيبي الأول ابنا للملك تيتي مؤسس الأسرة السادسة، ويقال أن الملك بيبي اتخذ لقب ساحور. وقد حظيت الإلهة حتحور سيدة دندرة بمكانة خاصة لدى الملك. ولقد أظهرت الاكتشافات الحديثة أن الملك بيبي الأول قد تزوج خمس مرات: إحداهن وهي "إيمتس"، وأخرى وهي ابنة "خوي" أحد عظماء جرجا وحاكم أبيدوس حيث أنجبت له ابنه الأكبر مرن رع الأول والذي تولى الحكم بعد والده بيبي الأول، وعقب وفاتها تزوج من أختها "عنخ اس ان بيبي" حيث كان والديهما من خيرة أنصار الملك وقد أنجب بيبي الأول منها ولدين وهما مري ان رع الذي توفى وهو صغير، ونفر كارع الذي تلقب باسم بيبي الثاني الذي ارتقى العرش في سن مبكرة وظل يحكم أكثر من ٩٠ سنة، كما تزوج بيبي الأول بأخرتين. ولقد استقرت مراكز الإدارة في المباني الملكية بالقرب من مدينة منف ويطلق هذا الاسم الذي اختاره الملك بيبي الأول لعاصمته على كل التجمع العمراني الذي أخذ يتجمع حول القلعة الطينية القديمة عند السور الأبيض. وفي عهده قام الجيش المصري بحملاته المعتادة على جنوب فلسطين وسوريا واشتركت فيها سفن البحر مع الجيش البري. ولقد حدث انقلاب في عهد

بيبي الأول في نظام الجيش، بسبب انحلال الدولة وتقسيمها إلى مقاطعات مستقلة فأصبحت الوظائف الحربية وراثية تقريبًا. أما هرم الملك بيبي الأول فقد شيده في سقارة وسماه باسم "من نفر" ويبلغ ارتفاعه حوالي ٦٠ مترًا، تحيط به ٧ أهرامات صغيرة يبلغ ارتفاعها حوالي ٢٠ مترا. وقد ازدهرت الفنون في عهده ولعل نقوش معبده في سقارة وتمثاله النحاسي بالمتحف المصري وتماثيله المرمرية في متحف بروكلين خير دليل على ذلك فهناك تمثال يظهر الملك وهو يركع على ركبتيه ليقدم القرابين إلى الإله وهذا التمثال منحوت من الأردواز الأخضر وعثر عليه في سقارة، أما التمثال النحاسي فهو يظهر الملك بيبي الأول في وضع الوقوف ممسكًا بعصاه وقد عثر على هذا التمثال قرب أدفو، كما أن هناك ما يدل على احتفاله بعيد السد. ولقد حكم الملك بيبي الأول ما يقرب من ٣٤ سنة ابتداء من حوالي سنة ٢٢٨٩ ق.م وحتى سنة ٢٢٥٥ ق. م أنفذ خلالها خمس حملات بقيادة وزيره القائد "أوني" لتأديب الأسيويين فتعقبهم حتى فلسطين فدمر حصونهم ودك قلاعهم وحرق دورهم واقتلع مالهم من زروع وكروم ثم عاد بالألوف منهم أسرى. وكانت خامس هذه الحملات بحرية خرج فيها أوني بالأسطول المصري في البحر المتوسط فنزل بفلسطين حيث قضى على الخارجين في موقعة [شرت تب جحس] بمعنى [أنف رأس الغزال]. وفترة حكم بيبي الأول تعد من أشهر فترات التاريخ المصري القديم حيث قام بأعمال التشييد والبناء حتى أننا نجد اسمه في كل مكان في مصر: في تانيس في أقصى شمال الدلتا وفي الجنوب عند الجندل الأول، وفي مناجم سيناء، حيث يذكر أنه وجه اهتمامه الشخصي إلى تحسين النظم الإدارية، ونشر العدالة، وإرسال البعثات، وبناء الجيش القوي والأسطول للقضاء على الغزوات الأسيوية التي تهدد البلاد، كما ارسل البعثات إلى النوبة لتأكيد سيطرة مصر على أعالي النيل حيث بلغت سياسة بيبي الاول الخارجية شأنا عظيما ودرجة كبيرة غير مسبوقة النظير، فقد أخضع بلاد النوبة تماما وجند من أهلها فرقًا للجيش المصري استعملها في غزواته الجنوبية والشمالية. واعتاد كلما أغار البدو على شرقي الدلتا ومناجم سيناء أن يرسل إلى القائد "اوني"- حاكم الوجه القبلي- امرا بحشد جنود نوبية مع جنود مصرية لكبح جماح هؤلاء العصاة. ويذكر لنا التاريخ أن الريب والشكوك قد كانت حومت حول الملكة "ايمتس" زوجة الملك بيبي الأول فلم يشأ أخذها بما اتهمت به بغير تحقيق عادل يجرى في طي الكتمان فعهد بذلك إلى وزيره "أوني" الذي صدع بما أمر وقام به خير قيام وذلك مع حفاظه على السرية، إذ روي لنا أوني أنباء التحقيق دون رواية الموضوع وهذا يعكس مدى حب ذلك الملك لتحقيق العدل بين الرعية. وشيد معبد للإلهة حتحور في منطقة دندرة.

الملك مرن رع الأول

الملك مرن رع الأول هو رابع ملوك الأسرة السادسة ويعد أكبر أولاد الملك بيبي الأول، وقد حكم فترة قصيرة وهناك احتمال بأنه شارك والده بضع سنين وبعدها استقل بالحكم لفترة تقترب من ٩ سنوات. وتوفي وهو لا يزال في بداية العقد الثاني من عمره. وقد بدأ بناء هرمه عند توليه الحكم مباشرة وكان الموظف الكبير المشرف على بناء الهرم هو أوني، وقد عثر على مومياء هذا الملك سليمة وهي أول جثة عثر عليها لفرعون مصري إلى عهدنا هذا. وقد لوحظ أن خصلة الشعر التي كان يتميز بها الفتيان حديثو السن لا تزال عالقة بجمجمته، الأمر الذي يدل على أن الملك مرن رع الأول كان لا يزال صبيًا عند وفاته. وقد أعاد الملك مرن رع الأول منصب "والي الصعيد" الذي استحدثته الأسرة الخامسة وعهدت إلى أصحابه بالرقابة باسم الملك على ضرائب الصعيد وشئون حكمه وكان قد ألغى فيما يبدو في عهد الملك تيتي أول ملوك الأسرة السادسة ثم أعيد في عهد مرن رع وزاد نفوذه، كما نعرف من لوحة القائد أوني - حاكم الجنوب - أن الملك كلفه بالإشراف على شق خمس قنوات في صخور الجندل الأول عند أسوان وذلك لتسهيل الاتصال النهري بين مصر والسودان، بجانب إحضاره حجر الجرانيت اللازم لبناء هرم الملك ومعابده من أسوان، كذلك يذكر القائد الرحالة "حرخوف" حاكم إقليم الفنتين أنه قام بثلاث رحلات استكشافية في عهد الملك مرن رع الأول داخل الأقطار الأفريقية فاتحا الطريق للكاشفين والرواد العظام للتوغل في مجاهل أفريقيا واتخذ في كل رحلة طريقا مغايرا وكان يعود كل مرة بالمنتجات المختلفة، وقد حكم الملك مرن رع الأول من حوالي سنة ٢٢٥٥ ق. م وحتى سنة ٢٢٤٦ ق. م. قام خلالها بزيارة جزيرة الفنتين مرتين حيث قدم إليه رؤساء قبائل النوبة فروض الطاعة والولاء.

الملك بيبي الثاني [نفر كارع]

الملك بيبي الثاني هو خامس ملوك الأسرة السادسة وأخرهم من حيث القوة. حكم مصر من حوالي سنة ٢٢٤٦ ق.م إلى سنة ٢١٥٢ ق. م، أي حكم البلاد أكثر من ٩٠ سنة وهي أطول فترة حكم في التاريخ الفرعوني وربما في تاريخ العالم، ولقد أخذ الملك لقب نفر كارع. والملك بيبي الثاني هو ابن الملك بيبي الأول وحكم بعد فترة أخيه وابن خالته في نفس الوقت الملك مرن رع الأول، وقد تزوج الملك بيبي الثاني من الأميرة "نيت" ومن الأميرة "وجبتن" ومن الأميرة "ايبوت الثانية"، وكانت أمه وصية عليه في بداية حكمه وتدخل خاله "جاعو"، الذي أصبح وزيرًا له في شئون الحكم. وفي

عهد بيبي الثاني لم يأت الخطر على مصر حينذاك من مشكلاتها الداخلية وحدها انما دهمها الخطر كذلك من خارج حدودها فتجددت أخطار الهجرات الامورية على التخوم الشمالية الشرقية بعد أن كانت قد خفت حدتها وانكسرت شوكتها مؤقتا على يد القائد اوني وجيشه، وتبعها أن تجرأ بعض بدو سيناء وبدو فلسطين على هيبة الدولة وأمن سبل تجارتها مع بقية بلاد فينيقيا وحرمت خزائنها بذلك كثيرًا من دخول التجارة الخارجية وضرائبها، كما تسرب بعض هؤلاء وهؤلاء إلى حواف الدلتا وقراها وحاولوا الاستقرار فيها وعجزت الحكومة القائمة حينذاك عن تأديبهم وإلزامهم حدود الطاعة لها. ومن أبرز أعمال الملك بيبي الثاني أنه أرسل في سنوات حكمه الأولى بعض الحملات العسكرية إلى الجنوب بالنوبة وأخرى لتأديب البدو بالشرق، كما تصدى للغزو الليبي الآتي من الغرب. وطال الحكم بالملك بيبي الثاني الذي استبدت به شيخوخته ثم بدأ يتبدل حال الحكومة المركزية فدب فيها الضعف وزاد سلطان حكام الأقاليم وزادت ثرواتهم وقل ولاؤهم لصاحب العرش واشتدت المظالم، الامر الذي أدى الى قيام الثورة: ثورة عارمة على كل شيء: على الظلم، وعلى الملوك وعلى الالهة. ومما يذكر في عهد الملك بيبي الثاني انه في السنة الثانية من حكمه قام القائد حرخوف بحملة تجارية برية من مصر وتوغل بها إلى داخل قارة أفريقيا بل وصل إلى اقزام وسط أفريقيا وأفلح في اقتناص قزم واحد منهم ليصحب القافلة إلى الديار المصرية وقد ذكر هذا القزم في النصوص المصرية باسم "دنج" ويقابلها باللغة الحبشية كلمة بمعنى قزم ولاشك في أن مجيئه إلى مصر كان حدثا بارزًا وهو بذلك يشبه الملك أسيسي الذي أرسل بعثة تجارية إلى بلاد بونت واحضر منها قزما من نوع نادر. وقد بقي من اثار الملك بيبي الثاني تمثالان: مثله احدهما عاريا في سن الرضاعة، ومثله الأخر جالسا على حجر أمه في سن الطفولة، وهرما له في سقارة.

الملك مرن رع الثاني

الملك مرن رع الثاني هو سادس ملوك الأسرة السادسة الفرعونية، تولى حكم مصر ما يقرب من سنة واحدة وبضعة شهور، أي من حوالي سنة ٢١٥٢ ق. م إلى سنة ٢١٥٠ ق. م. وذلك عقب فترة حكم الملك بيبي الثاني الطويلة- حيث امتد العمر بذلك الملك الضعيف، فازداد انهيار البلاد واشتدت المظالم- وعندما فاض الكيل شبت ثورة عاتية في البلاد: ثورة على العرش، وعلى الحكام، وعلى الالهة. ثم جلست على العرش امرأة وهي نيت إقرت التي ذكرها مانيتون باسم نيتوكر يس، ثم عمت الفوضى وانتهت أيام الأسرة السادسة وأيام الدولة القديمة المجيدة وانفرط عقد الوحدة.

الملك قا كارع ايبي

تولى الملك قا كارع ايبي حكم مصر أثناء الأسرة الثامنة واستمر مدة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات بنى خلالها هرمًا متواضعًا في سقارة وقد زينت بعض جدران ذلك الهرم بنصوص الأهرام فيما يبدو كمحاولة للحفاظ على بعض التقاليد الموروثة التي اندثر الكثير منها في العصر المضطرب. والواقع أن تشييد المقابر الملكية في مصر القديمة كان إلى حد كبير بمثابة مقياس لقوة الدولة وسلطة الملك، فعندما تكون ضخمة أو متميزة فإنها تدل على قدرات وأهمية صاحبها، أما إذا صغرت أو تضاءلت قيمتها المعمارية والفنية فإنها تشير إلى تضاؤل شأن صاحبها وتقلص قدراته وهذا ما أظهرته مواد بناء هرم الملك قا كارع وحجمه الصغير عن مدى تدهور البلاد خلال عصر الانتقال الأول، وكان لهذا الهرم معبد جنائزي من الطوب اللبن ولم يعثر على معبد الوادي الخاص بهذا الهرم.

الملك نفر كاو حور

يعد الملك نفر كاو حور أحد ملوك الأسرة الثامنة الفرعونية، تولى مقاليد حكم مصر في فترة عصر اللامركزية الأول وذلك عقب سقوك الأسرة السادسة. واستمرت مدينة منف عاصمة الدولة. وقد عثر في مدينة قفط على بعض اللوحات الحجرية المنقوشة في خرائب معبد الإله مين والتي تضمنت مراسيم أصدرها الملك نفر كاو حور بخصوص إعفاءات خاصة لمعبد الإله مين وكهنته هناك،كذلك تبرز تلك المراسيم إن الملك نفر كاو حور قد عين الحاكم "شماي" حاكم قفط وزيرا على جميع أقاليم الجنوب وليس ذلك فقط، بل تزوج شماي أيضا من الأميرة "نبت" ابنة الملك نفر كاو حور التي أخذت لقب الابنة الكبرى للملك، بل أسند الملك نفر كاو حور إلى ابن شماي الملقب باسم "أيدي" حاكم الأقاليم السبعة الجنوبية في وظيفة حاكم مصر العليا. كل هذا يوضح لنا مدى ما وصل إليه نفوذ أسرة البيت الحاكم في قفط في الأسرة الثامنة الفرعونية.

الملك خيتي الأول [مري اب رع]

يعد الملك خيتي الأول من أبرز من حكموا مصر في فترة الاضطرابات والثورة وتعدد الأسر وتعدد الحكام، فقد استطاع الأمير خيتي حاكم الإقليم العشرين من أقاليم الصعيد في ظل الاضطرابات التي سادت الفترة الانتقالية الأولى [من نهاية الأسرة السادسة حتى قيام الأسرة الحادية عشرة] [أي من حوالي سنة ٢١٥٠ ق.م حتى

سنة ٢١٣٤ ق. م] أن يدعي الحكم لنفسه ويؤسس الأسرة التاسعة الفرعونية حوالي سنة ٢١٣٤ ق. م ويتخذ من عاصمة إقليمه وهي مدينة أهناسيا عند مدخل الفيوم عاصمة له. ولقبه الأثريون باسم الملك خيتي الأول، وقد اتخذ لنفسه الألقاب الملكية مثل مري اب رع وتعني [حبيب قلب رع]، ويبدو أنه كان معروفًا في جميع أنحاء البلاد، إذ وجد اسمه منقوشًا على صخرة عند الجندل الأول، كما عثر على اسمه منقوشا على إناء من البرونز وجد في أسيوط وعلى عصا للتوكؤ من الأبنوس في مدينة مير. وتشير العديد من المصادر إلى ما تميز به هذا الملك من قوة وعنف وشدة. وأصبح المعبود المحلي "حار سفيس" معبودا رسميًا للأسرة.

الملك خيتي الرابع [واح كارع]

جلس على عرش أهناسيا خلال الأسرة العاشرة ملك حازم وهو الملك واح كارع المعروف باسم خيتي الرابع والشهور بوصيته لابنه الامير "مري كارع" تلك الوصية التي تلقي ضوءا كبيرا على ذلك العصر. ولقد بدأ هذا الملك حكمه بتطهير منطقة الدلتا من الفوضى السائدة فيها بسبب وجود عصابات البدو التي كانت تنشر الفزع وتنهب الناس، وقامت حروب عديدة بينه وبين امراء طيبة. ولكن اهم ما ينفرد به عصر خيتي الرابع عن غيره من ملوك مصر وصيته الشهيرة إلى ابنه الملك مري كارع بعد ذلك والتي يعطي فيها خلاصة تجاربه لابنه، حتى لا يقع فيما وقع فيه هو من أخطاء ويبدا هذه النصائح بتحذير ابنه من أي تابع له يكثر من الكلام وراءه أتباع كثيرون فإن هذا الشخص يسبب الانقسام بين الناس، ويوصيه أن يكون فنانا في الحديث، وينصحه بان ينهج سبيل ابائه وأجداده، وان يكثر من قراءة ما خلفوه من كتب الحكمة، وألا يفعل الشر، وأن يتحلى بالصبر ويترك وراءه ذكرى حسنة من حب الناس له، ويحذر ابنه من الطمع، وينصحه بأن يعتني بتثبيت حدوده، وأن يعلي من شأن رجاله ويقويهم، وينصحه باتباع الحق وإقامة العدل، ويحذره من ظلم الأرملة ويوصيه بألا يحرم شخصا من ثروة أبيه، وألا يطرد الموظفين من وظائفهم، وألا يعاقب أحدا دون خطأ. وينصح ابنه بالعناية بهم وتقريبهم منه وأن يمنحهم الحقوق ويكافئهم بإعطائهم بعض الماشية، ويحذره بشدة ان يميز ابن شخص غني على ابن شخص فقير بل يجب ان يقدر كل إنسان حسب كفاءته الشخصية، ويوصيه بالإكثار من إقامة المنشآت الدينية وتقديم القرابين، وينصحه بتخصيص جزء من منطقة البحيرات لحماية مصر من خطر البدو. ويختم نصائحه بحث ابنه على طاعة الإله والخوف منه فهو يعلم السر وما يخفى، ويذكره بألا ينسى اخرته

وأن يعمل لليوم الآخر وأن يذكر دائمًا نعم الإله عليه. وتلك كانت نصائح ثالث ملوك الأسرة العاشرة الفرعونية إلى رابع ملوك تلك الأسرة.

الملك انيوتف الأول [سهر تاوي]

يعتبر الملك انيوتف الأول مؤسس الأسرة الحادية عشرة حوالي سنة ٢١٣٤ ق. م، برغم أنه لم يكتب اسمه في الخرطوش الملكي في بادئ الأمر وظل يحتفظ بلقب الوالي أو الحاكم لفترة طويلة وقد اتخذ في أواخر أيامه لقب سهر تاوي بمعنى [المهدئ للأرضين]، كما وضع اسمه داخل الخرطوش الملكي وأصبح معروفا لنا باسم الملك انيوتف الأول. كما نعرف أيضًا أن أمه كان اسمها "إكو" ويبدو أن أهل طيبة كانوا ينظرون له نظرة تبجيل واحترام إذ نجد أن أحد خلفائه وهو الملك "منتو حتب نب حبت رع" يذكره ويكتب اسمه داخل الخرطوش الملكي بل ويميزه بلقب سارع [ابن الشمس]، كما نجد الملك "سنوسرت الأول" ثاني ملوك الأسرة الثانية عشرة يأمر بإقامة تمثال له تخليدا لذكراه، ويؤكد أن الملك انيوتف الأول مكرم لدى أمون رب عروش الأرضين، كما نعرف من لوحة له موجودة بالمتحف المصري بأنه الحاكم والأمير الوراثي والسيد العظيم لإقليم طيبة الذي حاز على رضا الملك كحام لباب الجنوب الكاهن الأكبر انيوتف، ويبدو أن هذه اللوحة أقيمت في أوائل أيامه بدليل وجود الصلة الودية بينه وبين ملك اهناسيا رغم استقلاله بإقليمه. وقد اكتشف قبره في منطقة الطارف وهي الجزء الشمالي من جبانة طيبة، ويذكر أنه حكم مصر ما يقرب من ١٦ سنة، أي من حوالي سنة ٢١٣٤ ق. م إلى سنة ٢١١٨ ق. م.

الملك انيوتف الثاني [واح عنخ]

يبدو ان الملك انيوتف الثاني كان ابنًا أو أخًا للملك انيوتف الأول واتصف هو الآخر بالقوة فسيطر تماما على الأقاليم الخمسة الجنوبية لمصر – محافظة قنا وأسوان – ويغلب على الظن انه سيطر على إقليم أبيدوس بعد حرب ضروس ثم عمل على اتساع سلطانه نحو الشمال. وقد عثر العالم الفرنسي "أوجست ماربيت" سنة ١٨٦٠م على لوحة أمام قبر الملك انيوتف الثاني بمنطقة الطارف، نقلت فيما بعد إلى المتحف المصري، تعرف "بلوحة الكلاب" إذ صور عليها الملك انيوتف الثاني ومعه خمسة كلاب ليبية كتبت عليها أسماؤها بالليبية وقد أضيف إلى ثلاثة منها أسماؤها باللغة المصرية القديمة مما يدلنا على حبه للصيد، وقد جاء بها: "أنه أقام المقاصير ورمم المعابد وقدم القرابين إلى الإله امون

كما أقام بعض المعابد للإله منتو". وقد ورد ذكر قبره في المنطقة الشمالية لجبانة طيبة بالطارف في بردية أبوت التي تحدثت عن سرقة المقابر الملكية في عهد الأسرة العشرين، إذ جاء في تقرير لجنة التفتيش"أنها وجدت مقبرته سليمة ومحتوياتها كاملة عدا الهرم الذي كان مقامًا فوقها فقد سقط". ويذكر انه حكم البلاد لمدة تقارب خمسين عامًا أي من حوالي سنة ٢١١٨ ق.م إلى سنة ٢٠٦٩ ق.م.

الملك انيوتف الثالث [نخت نب تب نفر]

تولى الملك انيوتف الثالث بعد الملك انيوتف الثاني، وقد حكم انيوتف الثالث مصر مدة قصيرة حوالي ٨ سنوات أي من حوالي سنة ٢٠٦٩ ق.م الى سنة ٢٠٦١ ق.م، ويبدو انه كان متقدمًا في السن عند وفاة سلفه الذي حكم البلاد لمدة تقارب الخمسين عاما. وقد ظلت أبيدوس خاضعة لسلطانه اذ ذكر حاكمها وقتذاك انها تعرضت لمجاعة فأنقذها الملك منها، وقد دفن أيضا بمنطقة الطارف بالبر الغربي بعد ان شيد بوابة للالهة باستت من الحجر الرملي. وتعود إلى عهده لوحة عن احد موظفيه ويظهر فيها اول اسم في ذلك العصر يدخل في اسم الإله أمون في تركيب أسماء الافراد، ولذلك تعتبر هذه اللوحة من اهم اثار ذلك العصر، وهي محفوظة الان بمتحف المتروبوليتان بنيويورك.

الملك منتو حتب الأول [نب حبت رع]

أتى بعد الملك انيوتف الثالث ابنه الملك منتو حتب الاول رابع ملوك الأسرة الحادية عشرة، والذي استمر حكمه ما يقرب من ٥١ سنة اي من حوالي سنة ٢٠٦١ ق.م الى سنة ٢٠١٠ ق.م، وهو أول من اتخذ مدينة طيبة عاصمة لمصر الموحدة. ومعنى كلمة منتو حتب [الإله منتو راض]، ولقد استطاع الملك منتو حتب بعد كفاح استمر ٢٠ سنة ان يوحد الأرضين، ثم بعد ذلك تفرغ لتأمين حدود مصر سواء الجنوبية أو الغربية او الشرقية وخاصة منطقة سيناء إذ نراه يرسل حملة يقودها أحد موظفيه ويدعى [خيتي] لتأديب البدو الخارجين على السلطة في مصر لتأمين حركة التجارة بين مصر وجيرانها عبر سيناء. ولقد اتخذ الملك منتو حتب الاول لقب "سعنخ اب تاوي" بمعنى [مسبب الحياة لقلب الأرضين] ولقب "نب حبت رع" بمعنى [سيد دفة رع] ولقب "سما تاوي" بمعنى [موحد الأرضين]. ولقد اكتشف قبر كبير منحوت في الصخر على هيئة مغارة في طيبة كان يحتوي على ما يقرب من ٦٠ مومياء لجنود جيشه الذين استشهدوا على ما يبدو في إحدى المعارك من أجل تأمين البلاد. ولقد اختار منتو حتب الأول حضن جبل من

جبال طيبة الغربية ليقيم فيه ضريحًا يليق به ولم يبق من هذا الضريح إلا أطلاله وهي الموجودة إلى الجنوب من معبد حتشبسوت بالدير البحري، وقد عثر بداخله على تمثاله الشهير، كما عثر اثناء الحفر على عدد من مقابر نساء أسرته ومحظياته. أما فيما يتعلق بالشئون الداخلية فقد أعاد منصب "الوزير" لمساعدته اداريًا، كما نجح في الحد من سلطات حكام الأقاليم والقضاء على نزعتهم الاستقلالية إلى حد ما، وأن يركز سلطان الحكم في عاصمته طيبة ونجح هو وبعض خلفائه فيما أرادوه إلى حد كبير. كذلك شرع في ارسال البعثات إلى محاجر الصحراء الشرقية مما يسر له إقامة وترميم المعابد والاهتمام بالعمارة حيث شيد معبدا للالهة باستت في جزيرة الفنتين بأسوان، كما عثر على اثار له في الكاب والجبلين والطود وغيرها من المناطق. ولقد استمتع الملك منتو حتب الاول بشيء من التقديس والإكبار عند معاصريه وخلفائه وترددت شهرته بعد وفاته بقرون طويلة حيث حمل الكهنة في حفلات تتويج الفراعنة في الأسرة التاسعة عشرة تماثيل كل من الملك مينا الموحد الأول لمصر، ثم تمثال الملك منتو حتب الأول، ثم تمثال الملك أحمس الاول طارد الهكسوس، وذلك اما لشهرة معبد منتو حتب الأول الفخم في غرب طيبة او تقديرا لجهوده في إعادة وحدة البلاد.

الملك منتو حتب الثاني [سعنخ كارع]

تولى الملك منتو حتب الثاني سعنخ كارع حكم البلاد بعد وفاة الملك منتو حتب الاول نب حتب رع، ولقد حكم الملك سعنخ كارع الذي يعتبر خامس ملوك الأسرة الحادية عشرة مدة تقدر بحوالي ١٢ سنة أي من حوالي سنة ٢٠١٠ ق. م حتى سنة ١٩٩٨ ق. م، واثناء تلك الفترة اهتم بتشييد المعابد سواء في منطقة الدلتا أو منطقة الصعيد فقد شيد الملك منتو حتب الثاني معبدا للاله مونتو بمنطقة الطود جنوب أرمنت، واهتم بتعمير البلاد. ونعرف من النقوش بعثاته إلى وادي الحمامات لإحضار الاحجار اللازمة للتماثيل الخاصة بالمعبد وقيام البعثة بحفر العديد من الآبار اثناء الطريق، وكذلك بعثته إلى بلاد بونت لإحضار البخور. أما قبر الملك منتو حتب الثاني فقد عثر عليه في وادي الملوك بالجبل الغربي بطيبة إلى الجنوب الغربي من الدير البحري ولكنه للأسف لم يكتمل. ومما يذكر للملك منتو حتب الثاني قيامه بطرد الأسيويين من الدلتا، واستئناف التجارة مع أسيا، وإعادة فتح النوبة ثانية. وقد ترك الأمراء القدماء يحكمون أقاليمهم واكتفى منهم بالطاعة والجزية وحسن الولاء. وقام الملك منتو حتب الثاني بضم الواحات الخارجة وألحقت الواحات البحرية اداريًا بالوادي في الأسرة الثانية عشرة واستمر الاستثمار الاقتصادي

للواحات. وبذلك وفق الملك منتو حتب الثاني في رأب الصدع وتثبيت سلطة العرش، ونجح في إعادة الوحدة القومية بعدما اعتراها من التفكك والتخاذل، وسمي [موحد الارضين]. وكان انتصاره على معارضيه وتوحيد مصر جميعها تحت سلطانه بداية مرحلة جديدة في تاريخ مصر القديم وك... مدة ملكه عهد استقرار وطمأنينة ونهضة. وهناك نقش من دهميت جنوبي أسوان لأحد رجال منتو حتب الثاني وصاحب النقش يتحدث عن قيامه بجمع جنود لجيش مصر من أبناء النوبة ليساهموا في الحرب ضد الأسيويين. كما انتصر الملك منتو حتب الثاني على الليبيين أثناء محاولاته توحيد قطري مصر.

الملك منتو حتب الثالث [نب تاوي رع]

تولى الملك منتو حتب الثالث حكم مصر من حوالي سنة ١٩٩٨ ق. م حتى سنة ١٩٩١ ق. م، ويبدو أنه كان قد شارك أيام أبيه في الأهناسيين اذ سجلت الآثار منظره وهو في لباس الحرب وعدته. وكانت فترة حكم منتو حتب الثالث حوالي ٧ سنوات وهي مدة قصيرة للغاية. ويبدو ان الفوضى قد سدت في أيامه، وان البدو الليبيين قد اعتدوا على حدود البلاد، وأن مجاعة قد حلت بمصر. ولعل أهم ما ذكر له هو ارسال انبعثات الى المحاجر والمناجم في صحراء النوبة وفي منطقة وادي الحمامات بالصحراء الشرقية حيث قاد وزيره "أمنمحات" حملة من ١٠ الاف رجل تركت نقوش تقص علينا ما حدث في أيام تلك البعثة: كقصة غزالة برية اختارت بقعة لتضع وليديها فوقها واتضح بعد ذلك انها خير مكان لجلب الاحجار اللازمة للتابوت الملكي، وكقصة تحدثت عن عاصفة هبت فجأة وأسقطت مطرا غزيرا كشف عن بئر كون بحيرة من الماء العذب الذي أسعف تلك البعثة الضخمة وانقذتها من العطش في جوف الصحراء. ولقد اضاف الملك منتو حتب الثالث الكثير إلى معبد الإله مونتو الذي شيده الملك منتو حتب الثاني في منطقة الطود جنوب أرمنت بقنا، كما ارسل حملة تجارية إلى بلاد بونت بقيادة القائد حننو حيث عادت الرحلة إلى البلاد محملة بكميات هائلة من البخور والعطور.

الملك امنمحات الأول [سحتب اب رع]

استولى الوزير امنمحات على الحكم بعد وفاة الملك منتو حتب الثالث واتخذ لنفسه لقب سحتب اب رع [أي مسبب الرضا لقلب رع]، وفي نفس الوقت احتفظ باسمه الأصلي وأسس الأسرة الثانية عشرة وأصبح يعرف باسم الملك امنمحات الأول، والذي استمر حكمه ما يقرب من ٢٩ سنة من حوالي سنة ١٩٩١ ق. م إلى سنة ١٩٦٢ ق. م، وكانت

أمه من أصل نوبي. ولقد انتشل الملك امنمحات الأول مصر من الفوضى التي كانت تعيش فيها في الأيام الأخيرة من حكم الملك منتو حتب الثالث، وأمر بتنظيم الشئون الداخلية ووضع الحدود بين حكام الأقاليم وجيرانهم وأخذهم بالحزم والحكمة، فأبقى منهم أكثرهم ولاء له واتباعًا لأوامره، فتمكن بهذه السياسة الرشيدة من جعلهم معاونين له ومساعدين، فكان امنمحات الأول ملكًا عادلاً خيرًا حكيمًا حازمًا أعاد الأمن والنظام والطمأنينة إلى البلاد وتحبب إلى الشعب بأعماله العمرانية وأعاد تنظيم وسائل إمداد المدن بالمياه تبعًا لما كان مكتوبًا في السجلات وحدد الضرائب تبعًا للسجلات القديمة، ونقل عاصمة الملك من الجنوب [طيبة] إلى الشمال حيث مدينة عرفت باسم "اثت تاوي" أي [القابضة على الأرضين]، وأغلب الظن أنها تقع بالقرب من منطقة اللشت وهي المنطقة التي اختارها الملك امنمحات مكانًا لبناء هرمه. ومما يذكر للملك امنمحات الأول أنه أول من احتضن المعبود آمون الذي لم يكن معروفًا بين آلهة الدولة القديمة، فسماه "آمون رع" وجعله رب الأرباب ليصرف سكان طيبة عن عبادة "منتو" الذي كان معبود أمراء طيبة، وما زال يرعى الإله آمون رع الذي بدأ يعلو نجمه فوق الآلهة حتى وصل للذروة في الدولة الحديثة. ولقد اهتم الملك أثناء حكمه بمعابد الآلهة سواء في طيبة أو في تل باسطة أو في الفيوم أو في اللشت كما اهتم بالنواحي السياسية والاجتماعية والإدارية في الدولة. ولقد ابتدع الملك أمنمحات الأول تلقيدًا ظل سائدا حتى العصر المسيحي وهو إشراك ولي عهده معه في الحكم. وقد تابع الملك امنمحات الأول سياسة سلفه في الاهتمام بجنوب مصر فوصل نفوذ مصر إلى دنقلة، ومن المرجح أنه تأسس في عهده ذلك المركز التجاري في مدينة كرمة في شمالي السودان بعد أن شيد حصن سمنة جنوبي الجندل الثاني. ولم تكن حدود مصر الشرقية أو الغربية أقل حظًا في عنايته بها فقد وضع ذلك الملك النشيط حدًا لغارات البدو من كلتا الصحراوين فبنى سلسلة حصون أخرى على حدود الدلتا الغربية وما زالت بقايا واحد منها قائمة في وادي النطرون وكان في داخله معبد له بوابة من الجرانيت نقش عليها اسمه. وكان الملك امنمحات الأول أول ملوك تلك الأسرة الذين اهتموا اهتماما خاصًا بإقليم الفيوم لاستصلاح أراضيه والاستفادة من بحيرته، ونشط امنمحات في استغلال المحاجر والمناجم وتسهيل التجارة ونجح في سياسته مع أمراء الأقاليم الذين هادن الكثير منهم لولائهم، ومن أشهر حملاته الحربية إرساله جيشًا إلى الغرب من مصر لصد هجمات الليبيين وهجراتهم وإقامة التحصينات الضرورية، كما أقام علاقات دبلوماسية مع أمراء سوريا العليا. ولقد اغتيل الملك امنمحات الأول على يد أقرب خاصته بعد أن أشرك الملك امنمحات الأول ابنه الأمير سنوسرت الأول معه في الحكم أثناء حياته.

الملك سنوسرت الأول [خبر كا رع]

هو ثاني ملوك الأسرة الثانية عشرة وابن الملك امنمحات الأول شارك أبيه في الحكم أثناء حياته ثم انفرد بالحكم بعد وفاته واستمر حكمه ما يقرب من ٣٦ سنة أي ابتداء من حوالي سنة ١٩٦٢ ق. م إلى سنة ١٩٢٦ ق. م، ولقد اشترك في الحملات الحربية إلى فلسطين والنوبة وليبيا بجانب الاهتمام بالأمور الداخلية. ومثلما فعل أبوه معه قام الملك سنوسرت الأول بإشراك ابنه الأمير امنمحات الثاني معه في الحكم أثناء حياته. ولقد امتد نفوذ مملكته إلى بلاد كوش جنوب الجندل الثاني وأقام حصنًا بعد الجندل الثالث، وقد سجل الملك سنوسرت الأول أخبار انتصاراته ووصوله إلى أقصى منطقة وصلت إليها القوات المصرية أيام الدولة الوسطى على لوح أقيم في معبد بوهين تحت قيادة المدعو "منتو حتب"، وكان اهتمام ملوك الدولة الوسطى بالنوبة أولا لتثبيت نفوذ مصر هناك، وثانيا للحصول على منتجات هذه البلاد وكان أهمها البحث عن الذهب، فقد أرسل سنوسرت الأول البعثات لاستغلال المناجم والمحاجر هناك، كما اهتم بشبه جزيرة سيناء لإحضار الفيروز والنحاس وكانت الصلات بين المصريين والأسيويين صلات ودية في ذلك الوقت. وكانت الحالة الاقتصادية على أحسن ما يرام في عهد الملك سنوسرت الاول بدليل كثرة ما أبقاه لنا الزمن من عهده من آثار، ولعل من أهم المعابد التي شيدها هو تشييده من جديد معبدا لإله الشمس رع اتوم في مدينة عين شمس [هليوبوليس] بالمطرية وهذا المعبد لم يبق منه الآن غير مسلة واحدة من الاثنتين اللتين أقامهما احتفالا بالعيد الثلاثيني، ويبلغ ارتفاعهما حوالي ٢٠ مترا، وهي قطعة واحدة من الجرانيت الأحمر - ان مسلة عين شمس احدى خمس مسلات ما زالت في مكانها الأصلي وأما باقي مسلات الفراعنة فقد نقلها الضعف والهوى السياسي الى ما وراء البحار إلى لندن وباريس وروما وإستانبول ونيويورك وفي روما وحدها تسع مسلات – ولقد أقام الملك سنوسرت الاول هرمه في منطقة اللشت إلى الجنوب من هرم أبيه أمنمحات الأول، وفي الكرنك شيد الملك أيضا مقصورة جميلة صغيرة داخل الصرح الثالث عثر على أحجارها وأعيد بناؤها في الركن الشمالي الغربي من المعبد الكبير وكان قد شيدها الملك سنوسرت الأول تكريما للاله [آمون رع] من الأحجار الجيرية الجميلة. والمقصورة لها بابان متقابلان ويستطيع الزائر رؤية النقوش الداخلية البارزة الواضحة التفاصيل والدقيقة الملامح ويرى الملك يتعبد ويقدم القرابين لمختلف الالهة وخصوصا مين إله الخصب والتناسل في صورته المعروفة. ويحمل سقف المقصورة أربعة أعمدة مربعة، أما السطح الخارجي فقد غطيت جدرانه بنقوش غائرة تمثل أقاليم مصر المختلفة في الشمال والجنوب. وقد وجدت

لوحة من الحجر الجيري ارتفاعها حوالي ٣٫٣٥ من الأمتار وعرضها ٩٥, من الأمتار تظهر صورة الإله آتوم إلى اليمين والملك سنوسرت جهة اليسار.

الملك امنمحات الثاني [نوب كاو رع]

شارك أباه سنوسرت الأول في الحكم وبعد وفاته انفرد أمنمحات الثاني بحكم مصر ما يقرب من ٣٤ سنة أي من حوالي سنة ١٩٢٦ ق. م إلى سنة ١٨٩٢ ق. م، ولقد كانت حالة البلاد آمنة ومطمأنة في عهده سواء في الداخل أو في الخارج وذلك بفضل ما قام به أبوه وجده من نشاط حربي ومعماري، وكان مركز مصر في الخارج قويًا ولم تحدث أية معارك أو حروب وظلت النوبة مفتوحة أمام البعثات الملكية لاستغلال مصادرها، كذلك كانت هناك صلات ودية بين فرعون مصر وأمراء سوريا إذ عثر في أرضية معبد منتو بالطود جنوبي الأقصر على أربعة صناديق مليئة بالأواني الفضية والتمائم من طراز جزر بجر ايجه عثر على هذا الكنز سنة ١٩٣٠ م، كما اهتم الملك باستغلال مناجم ومحاجر شبه جزيرة سيناء، كما أرسل البعثات إلى بلاد بونت وأيضًا قام بإصلاح وترميم بعض آثار الأقدمين. وقد شيد الملك امنمحات الثاني مجموعته الهرمية في مدينة دهشور جنوب شرق الهرم الشمالي للملك سنفرو بحوالي ٨ كم. وفي الجهة الغربية من هرمه وداخل سوره الخارجي وجد مدفن الملكة ومدافن أربع أميرات من الأسرة بما تحويه من حلي فاخرة [وهي تزين الآن قاعة الحلي في المتحف المصري بالقاهرة]. وعلى نهج سياسة أبيه وجده قام الملك امنمحات الثاني بإشراك ابنه وولي عهده الأمير سنوسرت الثاني في الحكم تدريبا وتمهيدًا له على إدارة البلاد وتلك سياسة دأب عليها ملوك الدولة الوسطى والتزم بها الملك امنمحات الثاني ثالث ملوك الأسرة الثانية عشرة الفرعونية.

الملك سنوسرت الثاني [خع خبر رع]

اشترك الملك سنوسرت الثاني مع أبيه الملك أمنمحات الثاني في الحكم ومن بعده اتبع نفس سياسة أبيه سواء الداخلية أو الخارجية وفضل كأبيه حياة السلام، تلك الحياة التي استمرت ما يقرب من ١٤ سنة وهي فترة ملكه التي بدأت منذ حوالي سنة ١٨٩٢ ق. م حتى سنة ١٨٧٨ ق. م، اكتفى خلالها باستغلال المناجم والمحاجر، سواء في شبه جزيرة سيناء أو وادي الحمامات، وقد اهتم الملك بمنطقة الفيوم وأقام فيها مشروعات كثيرة للري. ولقد شيد الملك سنوسرت الثاني هرمه عند منطقة اللاهون عند مدخل الفيوم ولكنه لم يهتم بالتقاليد الموروثة في تشييد الهرم، إذ جعل مدخله في الجنوب

وليس في الشمال كما هو المعتاد منذ الأسرات الأولى وبجانب الهرم وجدت ٤ مقابر، خصصت لدفن أفراد أهل بيته وعلى بعد غير قليل منها قامت جبانة كبيرة كانت مدفنا للكثيرين من رجال بلاطه. وفي مقبرة من مقابر الأميرات باللاهون، عثرت إحدى بعثات الحفر الأجنبية سنة ١٩٢٠ م على مجموعة كاملة من الحلي داخل صندوق مخبأ في فجوة في الجدار الصخري غاب عن أعين اللصوص القدماء وأكثر هذه المجموعة يوجد الآن في متحف المتروبوليتان في نيويورك، كما بنى معبدًا للإله حريشاف في أهناسيا المدينة عثر على أنقاضه الأثري السويسري "نافيل". ولقد امتاز عهد سنوسرت الثاني بحسن العلاقات بين مصر والأقاليم الآسيوية أما في بلاد النوبة فقد ثارت القبائل النوبية [كوش] التي سبق أن أخضعها الملك سنوسرت الأول، وسيطرت على الأراضي التي تقع جنوب الجندل الثاني، وبدأت تهدد حدود مصر الجنوبية. وقد أشار موظف يدعى "حابو" على لوحة صخرية في أسوان إلى أنه ذهب إلى بلاد النوبة في العام الثالث من حكم الملك سنوسرت الثاني للاطمئنان على حصن واوات.

الملك سنوسرت الثالث [خع كاو رع]

الملك سنوسرت الثالث خامس ملوك الأسرة الثانية عشرة وهو ابن الملك سنوسرت الثاني، وتولى الحكم ما يقرب من ٣٧ سنة أي من حوالي سنة ١٨٧٨ ق. م إلى سنة ١٨٤١ ق. م، وإن لم تتح له فرصة مشاركة والده في الحكم، ولقد استطاع الملك سنوسرت الثالث أن يقضي نهائيًا على نفوذ حكام الأقاليم بعد أن زادت ثروتهم ونفوذهم فجردهم من ألقابهم التي كانت إرثًا لهم من بعدهم فأصبحوا موظفين لا اكثر ولا اقل وبهذا عادت لمصر هيبة الملك الحاكم وقدسيته. ولقد أرسل الملك سنوسرت الثالث حملات تأديبية لسحق بلاد كوش وقد انتهت هذه الحملات بضم بلاد النوبة نهائيا لمصر وأصبحت حدود مصر حتى نهاية الجندل الثاني حيث شق لأسطوله طريقا بين صخور الجندل الأول، وأنشأ مهندسوه هذا الطريق المائي في أصعب مناطق الجندل الجرانيتية لمسافة ٢٦٠ قدما بعرض ٣٤ قدما وعمق ٢٦ قدما، وحمل على النوبة عدة حملات وطدت فيها السلطة المصرية وحتى يتجنب سنوسرت الثالث غزوات القبائل نصف الرحل لبلاد واوات جنوبا، أقام سبع قلاع بين الجندل ومنطقة المضايق وأصدر مرسوما يحظر على الأهالي جنوبي هذه المنطقة أن يتخطوا منطقة سمنة شمالا وذلك باستثناء المفوضين والتجار وبمجرد أن تكشف الدوريات عن أية تحركات للقبائل فإنها تقوم بإبلاغها على الفور إلى دواوين طيبة التي تقوم بدورها بتطبيق الإجراءات الصارمة التي

اتسمت بأمر الملك بالقسوة العسكرية. وأثناء فترة حكم الملك سنوسرت الثالث قام بأربع حملات تأديبية لسحق بلاد كوش وبفضل جهود الملك المتواصلة تمكن المصريون من الاحتفاظ بحدود سمنة حتى الأسرة الثالثة عشرة وضمنوا الاستمرار في الاتصال بمركزهم البعيد في كرمة، ووضع لوحته المشهورة التي يتحدث فيها إلى المصريين عن الكفاح الوطني ويحثهم عليه. ولقد بلغ عدد القلاع التي بناها الملك سنوسرت الثالث في بلاد النوبة حوالي ١٤ قلعة وأقام في كل قلعة معبدًا تقام فيه الصلوات للآلهة. أما في الشمال الشرقي فقد قام سنوسرت أيضًا بحملات لتعزيز سلطان مصر سواء في فلسطين أو سوريا، ومع اتساع نفوذ مصر الخارجي أقام الملك سنوسرت الثالث علاقات مباشرة وغير مباشرة مع سكان جزيرة كريت ووصلت إلى أرض مصر أواني كاماريس الجميلة والتي عثر عليها في بعض المقابر. ومن أعماله العمرانية الخالدة حفر قناة في شرق الدلتا وصل بها ما بين نهر النيل وخليج السويس عن طريق وادي طميلات والبحيرات المرة وتعد هذه القناة أقدم محاولة لربط البحرين المتوسط والأحمر ولقد أطلق عليها اسم " قناة سيزوستريس" - وهذه القناة قد أعاد حفرها الملك نخاو الثاني ثم الملك الفارسي دارا الأول ثم الإمبراطور الروماني تراجان وردمت بعد ذلك إلى أن أعاد حفرها عمرو بن العاص بأمر الخليفة عمر بن الخطاب وسميت خليج أمير المؤمنين – ولقد توفي الملك سنوسرت الثالث بعد أن شيد هرمه في دهشور ومصر في أوج مجدها وأصبحت بفضله في مامن من الغارات الجنوبية والشرقية كما كان لقضائه على سطوة حكام الأقاليم أكبر الاثر في عودة المركزية للملك ولقدسية الملك. وقد عثر في عام ١٨٩٨- ١٨٩٩ م على مجموعة عظيمة من حلي أميرات بيته اللاتي دفن على مقربة من هرمه، وهي تزين الآن قاعة الحلي في المتحف المصري بالقاهرة، كما عثر في منطقة ميدا مود على تمثال لرأس الملك سنوسرت الثالث من الجرانيت الأسود ارتفاعه حوالي ٢٩, من الأمتار، ومعبدا للاله منتو والعديد من المباني وخاصة في منطقة أبيدوس.

الملك امنمحات الثالث [ني ماعت رع]

كان لكل ما قام به والده سنوسرت الثالث سواء في الداخل من إصلاحات أو في الخارج من حروب الأثر في حياة الرخاء والسلام التي عاشها ابنه الملك امنمحات الثالث سادس ملوك الأسرة الثانية عشرة كملك لمصر. قضى فترة حكمه كلها والتي وصلت إلى ما يقرب من ٤٤ سنة، أي من حوالي سنة ١٨٤١ ق. م إلى سنة ١٧٩٧ ق. م، مهتمًا بالنواحي الاقتصادية ومنفعة البلاد، فقد اهتم بإرسال البعثات إلى مناجم شبه جزيرة سيناء

لاستغلال النحاس والفيروز، وذلل عقبات كئودا كان يشكو منها العمال هناك، وأهمها أمور سكناهم، فقد أسس لهم بيوتًا ثابتة بدل المساكن المؤقتة التي كانو يأوون إليها بحيث لا تبقى أكثر من بضعة شهور، كذلك أرسل البعثات إلى محاجر وادي الحمامات لاستخراج حجر البازلت وإلى محاجر طرة لاستخراج الحجر الجيري الأبيض والى بلاد النوبة لاستخراج الذهب، واهتم أيضًا بمشروعات الري فأكمل ما بدأه جده سنوسرت الثاني من استصلاح للأراضي التي تغمرها بحيرة قارون فأقام الجسور لتحديد البحيرة وأمر بتجفيف مساحات كبيرة من الأراضي [حوالي ٢٧ ألف فدان] لاستخدامها في الزراعة، وعمل على ترقية الزراعة بإنشاء سد طوله ٢٧ ميلاً عند اللاهون وهي مفتاح الفيوم، حتى يتسنى تنظيم مستوى بحيرة موريس وبذلك أوصل عملية توزيع الماء من ذلك الخزان حد الكمال، كما فكر في الاستفادة من المياه الزائدة وذلك بتخزينها في البحيرة وتوجيهها في أيام التحاريق إلى مجرى النيل وذلك بواسطة فتحات في السد تفتح عند الحاجة إليها، كما أنشأ مقياسا للنيل في سمنة بالنوبة عند الجندل الثاني لتسجيل ارتفاع النيل وليطمئن على حالة الفيضان، وكانت أنباء مقاسات هذا المقياس ترسل لموظفي مكتب الوزير بالوجه البحري، وكانوا يقدرون كمية الحبوب التي يمكن إنتاجها على ضوء هذه البيانات في السنة المقبلة. الأمر الذي أدى إلى وفرة الإنتاج وانتعاش الحياة الاقتصادية وانعكس ذلك على الحياة الاجتماعية للشعب المصري، بل اعتبر عصر الملك امنمحات الثالث هو العصر الذهبي للفلاح المصري عبر العصور كلها وحتى الآن فكان الملك محبا لصالح الشعب بمختلف طبقاته. ولقد شيد الملك امنمحات الثالث هرمين له: الأول في دهشور، والثاني في هوارة بالقرب من الفيوم وكان للمعبد الجنزي لهذا الهرم شهرة واسعة، وذلك لعظمته وتعدد حجراته فأطلق عليه اسم "قصر اللابرنث" وكان طوله يبلغ حوالي ١٠٠٠ قدم وعرضه حوالي ٨٠٠ قدم وقد استعمل معهدا دينيا وإداريا وحوى مجموعة من الحجرات بقدر عدد أقسام مصر وفي كل مجموعة منها تماثيل الهة القسم المنسوبة إليه وبه ١٢ بهوا مسقوفا مداخلها متقاربة: ٦ تتجه نحو الشرق و ٦ تتجه نحو الغرب متتابعة يحيط بها سور خارجي واحد، وهناك نوعان من القاعات بعضها تحت الأرض وبعضها فوق الأرض وعددها ٣٠٠٠ قاعة. وقد اله الملك أمنمحات الثالث وعبد في منطقة الفيوم لمدة ألفي سنة بعد وفاته ولقد ظهرت جيوش أمنمحات الثالث في بلاد النوبة، وشجع العلوم في مصر، وقد عثر على تمثال نصفي للملك أمنمحات الثالث وهذا التمثال من الحجر الجيري وارتفاعه حوالي ١.٦٠ من الأمتار ووجد في هوارة بالفيوم. ولقد عثر عند الشاطئ الفينيقي وفي مدينة جبيل ذات الصلة العريقة بمصر كشفت الحفائر عن العثور في مقابر بعض ملوكها على حلي

واشياء اخرى كانت هدايا من الملك أمنمحات الثالث إلى الملك " أبي شمو"، كما عثر عند مدخل معبد الإله بعل بمدينة رأس شمرة على تمثال أبي الهول باسم أمنمحات الثالث وأصبحت حدود مصر تمتد جنوبًا حتى الجندل الثالث.

الملك أمنمحات الرابع [ني ماعت خرو رع]

بعد الملك أمنمحات الثالث خلفه على العرش ابنه الملك امنمحات الرابع وحكم مدة قصيرة ما يقرب من ١٢ سنة من حوالي سنة١٧٩٩ ق. م إلى سنة ١٧٨٧ ق. م، ولم يكن قويا كأسلافه في الهمة والكفاءة مما أدى إلى فقدان الأسرة المالكة لقوتها وحيويتها. ومن ثم فقد بدا الانهيار يدب في أوصال المملكة كما أخذت عوامل الاضمحلال والضعف تنخر في كيان الدولة، وقد أكمل هذا الملك معابد أبيه وعلى سبيل المثال معبد كوم ماضي الذي يقع جنوب غرب الفيوم، حيث كان مكرسًا للإله سوبك والإلهتين إيزيس ورننوتت، وقد اهتم البطالمة بهذا المعبد حيث أضافوا له ثلاث صالات من الناحية الجنوبية ورابعة من الناحية الشمالية، وأكمل معبد قصر الصاغة، وأرسل الحملات إلى المناجم والمحاجر في وادي المغارة وسرابيط الخادم، كما عثر له عن بعض الاثار في طيبة واللاهون، ويعتقد البعض أنه قد دفن في أحد الهرمين القائمين في مزعونة بالقرب من دهشور بينما دفنت "الملكة سوبك نفرو" التي شاركته أو خلفته في الهرم الثاني. وقد توفي هذا الملك دون ان يترك وريثا يخلفه في حكم البلاد فسقطت هذه الأسرة الذائعة الصيت، ثم اندثرت بعد ذلك ببضع سنين. وقد حاول بعض الملوك في العصر المظلم الذي تلى تلك الأسرة أن يزيدوا من هيبتهم بأن يسموا أنفسهم "أمنمحات" ولكن عبثا حاولوا.

الملكة سوبك نفرو [سوبك كارع]

هي إحدى بنات الملك امنمحات الثالث تزوجت أخيها امنمحات الرابع على العادة الفرعونية، وقد تلقبت بالألقاب الملكية كما تدلنا على ذلك اسطوانة من الإردواز بالمتحف البريطاني بلندن. وتعد هذه الملكة الثانية بعد "الملكة نيتو كريس" التي وضعت اسمها داخل الخرطوش الملكي، وقدرت مدة حكمها بحوالي ٤ سنوات أي من حوالي سنة ١٧٨٧ ق. م حتى سنة ١٧٨٣ ق. م، وقد عثر لها على عدد محدود من الآثار في تانيس وهوارة وأهناسيا. وهناك الغموض الذي يكتنف عن كيفية وصول سوبك نفرو للحكم منفردة أو العوامل التي أدت إلى انتهاء حكمها بعد مدة قصيرة ومن ثم إلى إنهيار الأسرة الحاكمة وإلى اضمحلال البلاد مثلما حدث في أعقاب الأسرة السادسة. وينسب إلى

الملكة سوبك نفرو بناء هرم مزغونة الشمالي جنوب دهشور ورغبتها في أن تقتدي بسياسة أبيها في السلام وتواصل العمران.

الملك امنمحات سوبك حتب الأول [خوتاوي رع]

تزوج خوتاوي رع من "الملكة سوبك نفرو" آخر ملكات الأسرة الثانية عشرة، وبزواجه منها أصبح ملكًا شرعيًا للبلاد وانتحل لنفسه اسم امنمحات سوبك حتب تيمنا بهذا الاسم الذي كان يحمله أولئك الملوك العظام الذين حكموا البلاد في عهد الأسرة الثانية عشرة، ليكون خليفة للفرعون امنمحات الرابع أخر ملوك الأسرة الثانية عشرة من الذكور. وقد حكم امنمحات سوبك حتب مؤسس الأسرة الثالثة عشرة الفرعونية البلاد المصرية ما لا يقل عن أربع سنوات ابتداء من حوالي سنة ١٧٨٣ ق. م، وخلف وراءه أثارا عدة في طول البلاد وعرضها أي من الدلتا شمالاً وحتى الجندل الثاني وسمنة جنوبا وقد استمر في تدوين وتسجيل مقاييس النيل في السنوات الأربع الأولى من حكمه. ولقد عثر له على تمثال في سمنة واخر في كرمة وعثر على اسمه منقوشا في الدير البحري. وقد أقام الملك خوتاوي رع بعض أجزاء من المقاصير في مدينة المدامود وفي تل بسطة عثر له على جزء من بوابة وقطعة أخرى. وأن رسوم وضرائب الأملاك قد جمعت من الوجه البحري كالمعتاد في الوقت الذي اتخذ فيه مدينة طيبة عاصمة لحكمه. ولقد عثر على سجل يومي من عهد الملك امنمحات سوبك حتب الاول يوضح فيه تفاصيل ايرادات ومصروفات يوما بيوم لفترة اثنا عشر يوما ويفهم من هذا السجل أن مخصصات القصر كانت نوعين: أولا مخصصات دائمة تكفل بأدائها ديوان رأس الجنوب وديوان مدفوعات الأهالي والخزانة، وثانيا مخصصات طارئة غطت مصاريف المكافآت والحفلات الخاصة. وكانت إيرادات القصر ومصروفاته على الرغم من كثرة الحفلات والمكافآت التي تحدث السجل عنها في فترة الاثنا عشر يوما تعتبر هزيلة تنم عن فقر الملكية في عهده قياسا بالثراء الواسع الذي اشتهرت به ملكية الأسرة الثانية عشرة وملكية الدولة القديمة الفرعونية من قبلها.

الملك حور [إوا إب رع]

الملك حور إوا إب رع هو احد ملوك مصر خلال الاسرة الثالثة عشرة، تولى الحكم ما يقرب من تسعة شهور، حيث كانت طيبة هي مقر الحكم. وفي سنة ١٨٩٤م كشف عن قبر هذا الملك في الناحية الشمالية من هرم الملك امنمحات الثالث في دهشور داخل

السور المحيط بالهرم، وعثر كذلك في هذا المدفن على أشياء ثمينة ومن بينها تمثاله الخشبي الشهير الذي يمثله واقفا في ناووس من الخشب، وقد مثله الفنان عاريًا وفوق راسه علامة الروح "كا" وهو الآن في المتحف المصري بالقاهرة. وعثر في هذه المقبرة على تمثال آخر من الخشب المذهب وأواني من المرمر ومجموعة من الجعارين وتابوت ولوحة عليها اسم هذا الملك.

الملك خنجر الأول [أوسر كارع]

واسم خنجر غريب بعض الشيء عن الأسماء المصرية المألوفة. تولى حكم مصر في عهد الأسرة الثالثة عشرة. وتذكر المصادر ما يكشف عن بساطة العلاقات بين الحكام والمحكومين في عهده. وقد عثر على هرم للملك خنجر الأول كشفت عنه حفائر مصلحة الآثار المصرية سنة ١٩٢٩م جنوب سقارة. وكان مشيدا بنفس الأسلوب الذي اتبع في الأسرة الثانية عشرة فهو مبني بالطوب اللبن ومكسو بالحجر الجيري ويبلغ طول ضلعه حوالي ٣٥ مترا ويجاوز ارتفاعه كذلك ٣٥ مترا وبجانبه أطلال معبده الجنزي. وقد أمر وزيره "عنخو" محافظ العاصمة بترميم معبد سنوسرت الأول في أبيدوس، فأمر الوزير بدوره كاهن يدعى "اميني سنب" بتنفيذ ذلك، ونعرف من إحدى اللوحات أنه جمع رجال بلاطه وأمرهم بدراسة الكتب القديمة لإعادة تشييد معبد أوزيريس في أبيدوس كما كان وقت إنشائه منذ القدم.

الملك مرمشع [سمنخ كارع]

يعد الملك مرمشع أحد ملوك الأسرة الثالثة عشرة الفرعونية في طيبة، حيث كانت مصر تمر في تلك الاثناء بمرحلة اللامركزية الثانية واتجاه حكام الأقاليم إلى الاستقلال بأقاليمهم. وقد اتصفت هذه الفترة بالانهيار السياسي والإداري والأمني وبالتدهور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وحدوث تطورات أو هزات عنيفة انعكست على الفن والأدب اللذين فقدا عناصر الإبداع والتجديد وانحسرت مظاهر المساواة والعدالة الاجتماعية. ولقد عثر على اسم والقاب الملك مرمشع [سمنخ كارع] على تمثالين عثر عليهما في مدينة تانيس واغتصبهما الهكسوس فيما بعد عقب احتلالهم مصر.

الملك سوبك حوتب الثالث

وجد للملك سوبك حوتب الثالث أحد ملوك الأسرة الثالثة عشرة الفرعونية أثار عدة تدل على نشاطه في طول البلاد وعرضها: ففي تل بسطة عثر له على تمثال من الجرانيت الأحمر، كذلك وجد له في الكرنك جزء من تمثال مصنوع من الجرانيت وله جعارين مبعثرة في جهات مختلفة نعرف منها اسم والد هذا الفرعون وهو الملقب بوالد الإله [منتو حتب] والأم المقدسة [أوهت أبو]. وقد قام الفرعون سوبك حوتب الثالث [سخم رع سواج تاوي] بإنشاء مباني في معبد الأقصر بطيبة كذلك أقام بعض المباني في معبد الكرنك. وقد مكث على عرش مصر نحو ثلاث سنوات وبضعة أشهر أي من حواي سنة ١٧٤٥ ق. م إلى سنة ١٧٤١ ق. م، وعثر على بعض أحجار لمعبد أقامه في مدينة الكاب [المحاميد]. وعاشت مصر في عهده فترة ازدهار نسبيا، ومع ذلك اعتبره بعض العلماء مغتصبا للعرش، وقد ذكر اسمه في مقبرة في نخب [الكاب]، وعلى لوحة محفوظة بمتحف اللوفر. وشيد معبدا في المدامود، ووجد اسمه في منطقة اللشت بالفيوم.

الملك نفر حوتب الأول [خع سخم رع]

خلف الفرعون سوبك حوتب الثالث على عرش مصر الملك نفر حوتب. أما اسم والده فهو [حا عنخف] واسم والدته [كمي] أما زوجته فهي الملكة [سنسنب] واسم بكر أولاده هو [سيحتحور]، وهو الذي اشترك معه في حكم البلاد، هذا وكان له فضلاً عن ذلك ثلاثة أولاد آخرون وهم [سوبك حوتب. حا عنخف. حرحتب] كما كان له كذلك أخوان تولى كل منهما فيما بعد عرش مصر وهما [سوبك حوتب الرابع- ومن وازرع]، هذا ولقد ترك لنا الفرعون نفر حوتب اثارا مهمة في طول البلاد وعرضها وقد كشف حديثًا عن آثار له تدل على أن نفوذ مصر كان يمتد إلى فلسطين في عصره. وقد أراد هذا الفرعون أن يسير على نهج أسلافه في إحياء ذكرى الإله اوزيريس وترك لنا لوحة في [العرابة المدفون] يعدد فيها ما قام به من عظيم الأعمال الدينية لوالده الإله أوزيريس الذي احتل مكانة عظيمة في الديانة في عهد الدولة الوسطى حتى أصبح يعتبر من أعظم الآلهة شأنا. ولقد أشرك الملك نفر حوتب ابنه "سيحتحور" معه في الحكم، غير أنه توفي قبل والده. وقد كشف حديثا في بلدة بيبلوس [جبيل] الواقعة على شاطئ فينيقيا عن قطعة منقوشة نقشا غائرًا، ذكر عليها اسم الملك خع سخم رع نفر حوتب، الأمر الذي يثبت ان الفرعون خع سخم رع كان لا يزال يسيطر على ساحل البحر المتوسط الذي كان يشرف عليه أجداده في القرون الخالية. وقد عثر له على تمثال صغير آية في دقة النحت وهو

يمثل الفرعون جالسًا وفي معبد الكرنك وجد له محراب نقشت عليه صورتان للفرعون وتدل الآثار على أن سلطان هذا الفرعون قد امتد جنوبي الجندل الثاني، إذ عثر على لوحة عليها اسمه في منطقة بوهين القريب من وادي حلفا. وقد حكم الملك نفر حوتب نحو إحدى عشرة سنة على وجه التقريب أي من حوالي سنة ١٧٤١ ق. م إلى سنة ١٧٣٠ ق. م، ومما يذكر عنه أنه نعي ما أصاب الفن في زمانه وقال: "ألا كم أحب أن أرى الكتب القديمة التي تتحدث عن الإله آتوم" فأشار عليه رجال بلاطه ثم قال: " نحن الملك نعلن إرادتنا في أن يصور أوزيريس مع التاسوع كما نراه في هذه الكتب".

الملك سوبك حوتب الرابع [خع نفر رع]

الملك سوبك حوتب الرابع هو أحد ملوك الأسرة الثالثة عشرة الفرعونية، يذكر له أنه أقام لوحة بالكرنك من الحجر الجيري تمجيدًا للإله أمون، وتذكر اللوحة أيضًا أسماء ثلاث إدارات كانت تختص بجباية الضرائب، كما عثر له على تماثيل وآثار متنوعة في صان الحجر [تانيس] وتل بسطة وتل الربع وغيرها من أماكن الدلتا توزعت الآن في متاحف مختلفة، منها تمثال يمثله في حجم طبيعي. محطم الرأس في متحف الخرطوم تم اكتشافه في جزيرة أرجو [بين الجندلين الثاني والثالث]. ولكن ذلك لا يعني إطلاقًا أن ملكه قد امتد إلى تلك المناطق. ومن الملاحظ أن عهده كان إلى حد ما عهد ازدهار نسبي حيث حكم ما يقرب من ١٠ سنوات أي من حوالي سنة ١٧٣٠ ق.م إلى سنة ١٧٢٠ ق.م.

الملك نحسي [مري ست]

يعد الملك نحسي من ملوك الأسرة الرابعة عشرة الفرعونية، تولى حكم مصر في فترة الاضطراب التي عمت البلاد عقب سقوط الأسرة الثانية عشرة الفرعونية. وكانت سيطرة الملك نحسي واضحة على منطقة الدلتا، إذ عثر له على تمثال في تل المقدم بشرق الدلتا وصف فيه نحسي [ومعنى هذا الاسم الزنجي] بأنه حبيب الإله ست صاحب أواريس عاصمتهم، مما يدل على أن هذا الملك كان معاصرا لحكم الهكسوس بعد دخولهم مصر واتخاذهم أواريس عاصمة لهم. وقد اغتصب الملك مرنبتاح من الأسرة التاسعة عشرة هذا التمثال ونقش اسمه عليه. وقد عثر في تل بسطة وغيرها من مدن الدلتا على جعارين تحمل اسم ذلك الملك. ويبدو أن الأسرة الرابعة عشرة قد امتدت أيامها بعد الأسرة الثالثة عشرة وأنها استمرت بعض الوقت بعد غزو الهكسوس لموقعها في الغرب بعيدة إلى حد

ما عن عاصمتهم. ويبدو كذلك إن هذه الأسرة لم تدخل في أي صراع مع حكام طيبة وربما كانت موالية لهم.

الملك خيان [سا أوسران رع]

الملك خيان يعد من أشهر ملوك الأسرة الخامسة عشرة وهو ينتمي إلى قبائل الهكسوس، التي اجتاحت الديار المصرية أثناء القرن ١٦ ق. م ووصلت حتى النوبة واتخذت من مدينة أفاريس بالقرب من بحيرة المنزلة عاصمة لهم، وقد انصبت عبادتهم على الإله سوتخ أحد مظاهر الإله ست المصري المشهور. وقد بالغت النصوص المصرية في تصوير قسوة الهكسوس ومقدرتهم على التخريب وعدم الاعتراف بالإله رع. وكان من أسباب تفوق جحافل الهكسوس على المصريين استخدامهم للجياد والعربة [العجلات الحربية] وأنواع مميزة من السيوف والخناجر، هذا بجانب الدروع التي يلبسونها فوق اجسامهم، مع استخدام القوس المركب الشديد ذي المرمى البعيد جدا، وتجمعهم المستمر في معسكرات محصنة. وعلى ذلك، يعد الملك خيان من أبرز القادة والحكام الهكسوس الذين حكموا مصر لفترة طويلة، إذ عثر له على اثار كثيرة نقش عليها اسمه سواء في داخل مصر أو خارجها. فقد عثر له على اثار في الدلتا ذات طابع مصري من بينها أجزاء من تمثال من الجرانيت عثر عليه في بوبسطة وخاتم وجعارين - الجعران هو ذكر الخنفساء وكان يرمز إلى إله الشمس في الصباح وأصبح رسمه بعد ذلك يعني الخلود والدوام - كما عثر له على حلية معمارية بمصر العليا، كذلك وجد اسمه في مدينة كنوسوس بجزيرة كريث على غطاء إناء عليه خرطوشه بالكامل [الإله الطيب ابن رع خيان] كما عثر على تمثال صغير لأسد من الجرانيت يحمل اسمه في بغداد، وعلى ختم اسطواني في أثينا كذلك وجد لهذا الملك بعض الجعارين بسوريا وفلسطين، الامر الذي يدل على وجود حركة تجارية واسعة انتشرت في هذا العصر من حكم الهكسوس. ونعرف من آثاره الكثيرة أنه كان يحمل لقب [حقا خاسوت] من بين ألقابه وكان أيضا رئيس الجند، هذا ولقد قام الملك خيان بزخرفة معبد بوبسطة ولم يلقب فيه بلقب [المحبوب من آلهة هذا المعبد] كما كان معهودًا من قبل، بل أطلق عليه لقب [ذلك الذي تحبه كا]. وقد قام خيان بمحو اسماء الملوك المصريين الوطنيين من الأسرتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة حتى ظهرت الأسرة الخامسة عشرة التي ينتمي اليها على أنها البيت الملكي الوحيد في مصر، وحاول خيان أن يقلد العادات والتقاليد المصرية، وأن يظهر كملك مصري، فحلق لحيته على الطريقة المصرية، إلى جانب حمله للألقاب

الفرعونية القديمة، وأضاف إليها لقب "أمير الصحراء". وفي العام الحادي عشر من حكم خيان تم تغيير التقويم لضبط الفصول.

الملك شيشي [ماع ايب رع]

ذكرت بعض المصادر ملكًا جاء بعد الملك خيان وهو الملك "ماع ايب رع"، حيث انتشرت جعارينه في مناطق واسعة تمتد من فلسطين شمالاً عبر مصر والنوبة إلى كرما في السودان، وفي السنة الأولى من حكمه استقل المصريون في الجنوب وتوجوا أحد أمرائهم ملكًا عليهم، وهو "جد حتب رع"، الذي كان أحد حكام الأقاليم الأقوياء فأصبح أول ملوك الأسرة السابعة عشرة الوطنية والتي أخذ ملوكها يتتابعون على حكم الجنوب، بينما في الشمال يبدو أنه بوفاة ماع ايب رع انتقل الحكم إلى مجموعة أخرى من حكام الهكسوس فتكونت منهم الأسرة السادسة عشرة، والتي كان ملوكها أقل قوة من أسلافهم، ومع ذلك استطاعوا الاحتفاظ بنوع من السيطرة في الشمال والجنوب، ولكنهم بعد فترة فقدوا سيطرتهم على الجنوب، وأصبح سلطانهم قاصرا على الأقاليم الشمالية فقط. أما بلاد النوبة فنرى أن النوبيين قد استغلوا فرصة تفكك المملكة المصرية واستفادوا من بعد الهكسوس عنهم وتمركزهم في الدلتا، وأسسوا مملكة مستقلة في جنوب الجندل الأول، وربما يرجع إلى هذه الفترة تاريخ تأسيس أول مملكة متحدة في كوش، ويبدو أنها اتخذت بلدة كرما جنوب الجندل الثاني عاصمة لها. وقد ازدهرت هذه المملكة أبان العصر المتوسط الثاني وكانت لها علاقات تجارية ودبلوماسية مع مملكة الهكسوس.

الملك أبو فيس الأول [أوسر رع]

يرجح البعض أنه جاء بعد الملك خيان وأنه أكمل غزو مصر، وحكم من حوالي سنة ١٥٨٥ ق. م إلى سنة ١٥٤٢ ق. م، وقد استقر في منف وأعلن ملكه منها، ويبدو أنه قد والاه بعض الملوك المصريين من الأسرة الثالثة عشرة في الجنوب، والأسرة الرابعة عشرة في الشمال. وترك أبو فيس بعض الآثار تدل على نشاطه: فمن آثار أيامه بقايا أدوات كتابية عثر عليها بالفيوم ويزعم صاحبها أنها أهديت له من الملك وقد نعته بأنه بطل حرب ورجل نزال تمتد شهرته إلى أطراف الأرض، كما وجد إناء من الجرانيت في قبر الملك أمنحوتب الأول بوادي الملوك عليه اسمه، كذلك عثر على حجر لا يحمل غير اسمه في منطقة جبلين جنوب الأقصر وهو محفوظ الآن بالمتحف المصري، ومما يذكر أيضًا أن اسمه قد وجد في بردية رند الحسابية في حوزة المتحف البريطاني مؤرخة بالعام

الثلاثين من حكمه، كما وجد اسمه أيضًا على مجموعة كبيرة من الجعارين، وكذلك على لوحة الملك كامس على أنه الملك المعادي حيث كانت له صلة سياسية وتجارية بأمير النوبةالتى كانت قد استقلت عن مصر فى ذلك الوقت ٠

الملك أبو فيس الثاني [عا قنن رع]

الملك أبو فيس عا قنن رع الذي يغلب على الظن أنه صاحب أول معركة من سلسلة المعارك التي انتهت بطرد الهكسوس، ويبدو أنه قد بنى معبدًا ورممه في أواريس، وقد عثر له على آثار عديدة في الدلتا منها تمثال من تانيس يحمل اسمه وألقابه، ومن بينها لقب أمير الجيوش أو جزء من دعاء يحمل اسمه وجد في منف، وهو الآن بمتحف برلين، وكذا مذبح من الجرانيت الرمادي، لا يعرف أين وجد وهو الآن في حوزة المتحف المصري وقد كتب عليه نص ترجمته: " لقد عمل أبو فيس هذه الآنية للإله ست سيد أواريس كما جعل ست البلاد تحت قدميه".

الملك أبو فيس الثالث [نب خبش رع]

من أهم الآثار التي ترجع إلى أيام أبي فيس نب خبش رع خنجر من البرونز عليه نقوش متأثرة بالفن الكريتي، عثر عليه في قبر رجل يدعى "عبدو" بسقارة، ولو أن صاحبه هو رجل آخر يدعى "نحمان" وهي أسماء سامية ترجح الرأي القائل بأن الهكسوس قد وفدوا من فلسطين، وكان نحمان من حراس الملك، وربما والد عبدو ويبدو أن أبا فيس اتخذ حراسه من الاسيويين نتيجة لعدم اطمئنانه للمصريين، كذلك وجد اناء حجري عليه اسم هذا الملك وبجانبه ألقاب مصرية قديمة "كالإله الخير. وابن الشمس حبيبها".

الملك أنيوتف الخامس [نب خبر رع]

يعتبر الملك أنيوتف الخامس من اشهر ملوك الأسرة السابعة عشرة الفرعونية، إذ تولى حكم مصر ما يقرب من خمس سنوات أي من حوالي سنة ١٦٤٠ ق. م إلى سنة ١٦٣٥ ق. م. وقد ترك لنا هذا الملك مرسوما في مدينة قفط يحرم فيه الموظف: "تيتي بن مين حتب" من وظيفته، ربما لأنه دبر مؤامرة ضد الملك أو تحالفا مع الهكسوس أعداء البلاد؛ مما دعا الملك بأن يصدر هذا المرسوم والأمر بحرمانه من وظيفته وكذلك أولاده وكل ورثته. ولقد عثر لهذا الملك على نقوش في معبد الإله مين

ومعبد الإله أوزيريس في أبيدوس، ونقوش أخرى في الكرنك وأدفو والكاب. وذكر هذا الملك في قائمة الكرنك وبردية أبوت حيث اهتم بتنظيم مملكته الصغيرة وبث الروح الوطنية عند أتباعه كي يولد عندهم الرغبة في طرد العدو من أرض مصر.

الملك سقنن رع الثاني [تا عا قن]

الملك سقنن رع الثاني هو أحد ملوك الأسرة السابعة عشرة الفرعونية، وكان حاكما قويا في طيبة بالوجه القبلي تولى الحكم في حوالي سنة ١٥٦٠ ق. م، بينما كان أبو فيس ملك الهكسوس يحكم في أفاريس بالوجه البحري، ويحصل على الضريبة من أجزاء من مصر المختلفة. وقد أرسل أبو فيس للملك سقنن رع الثاني رسولاً يوضح له أن أصوات أفراس النهر في طيبة تقلق نومه وهو في قصره في أفاريس [أواريس]، ويطلب منه إسكاتها كما يطلب منه أيضًا ضرورة عبادة الإله الأسيوي سوتخ بدلاً من تعبده للإله المصري أمون رع. وقد فكر سقنن رع الثاني فعامل الرسول معاملة حسنة ثم جمع كبار رجاله واستشارهم، وأخذ يعد العدة لإعلان حركة الجهاد وتطهير أرض مصر من ذلك المستعمر الغاصب الذي يتحرش به ويريد إسكات حركة المقاومة المصرية بل وإذلال الشعب المصري ولكن شاءت الأقدار أن يتوفى الملك سقنن الثاني متأثرا بجراح في صدره وجمجمته نتيجة لحرب التحرير التي خاضها ضد الهكسوس ولم يتجاوز الثلاثين من عمره دون أن يتم الجلاء عن أرض مصر تاركا تلك المهمة إلى ابنه "الأمير كامس". وجدير بالذكر أن نذكر في ذلك المقام ثلاث ملكات لعبن دورا مهما في حرب التحرير وتوارثن الاهمية السياسية للمرأة طوال هذه الحقبة المهمة في تاريخ مصر: الأولى هي "الملكة تتي شري" زوجة الملك سقنن رع الأول وأم الملك سقنن رع الثاني وربما كانت اما أيضا لزوجته اياح حوتب، والثانية هي "الملكة اياح حوتب" زوجة الملك سقنن رع الثاني وام أولاده كامس وأحمس، أما الثالثة فهي "الملكة أحمس نفرتاري" أخت وزوجة الملك أحمس وأغلب الظن أنها كانت زوجة للملك كامس من قبل.

الملك كامس [واج خبر رع]

الملك كامس اخر ملوك الأسرة السابعة عشرة وهو ابن الملك سقنن رع الثاني وأخو الملك أحمس الأول. وكان الملك كامس أحد ملوك الأسرة السابعة عشرة الأقوياء التي حكمت من مدينة طيبة بالوجه القبلي. وفي تلك الفترة التاريخية كانت القوات الأجنبية والاستعمار الخارجي المسمى بالهكسوس [وتعني باللغة المصرية القديمة: ملوك الرعاة]،

جاثمة على أنفاس البلاد المصرية وتذيقها كئوس الذل والهوان عبر أكثر من قرن فأعلن الملك كامس تصميمه على إنقاذ مصر واستعادتها كاملة، فأبحر شمالاً في عزم وقوة للقضاء على الهكسوس واستطاع استرداد مصر الوسطى منهم ودمر مدنهم وحرق ديارهم حتى أصبحت تلالاً حمراء جزاء التخريب الذي ألحقوه بمصر، وأرسل حملة عسكرية إلى الواحات البحرية فقطع الطرق الموصلة إلى مصر الوسطى وعاد هو إلى طيبة فاستقبلوه استقبال القائد المنتصر. ولقد حكم الملك كامس مصر حوالي ٥ سنوات من سنة ١٥٥٥ ق. م إلى سنة ١٥٥٠ ق. م، وتزوج من أخته الأميرة "أحمس نفرتاري" أما والدته فكانت تدعى الملكة "إياح حوتب".

الملك أحمس الأول [نب بحتي رع]

الملك أحمس مؤسس الأسرة الثامنة عشرة وهو أخو الملك كامس آخر ملوك الأسرة السابعة عشرة وابن الملك سقنن رع الثاني والملكة إياح حوتب وأحد أبطال الجهاد ضد الغزاة الاجانب الهكسوس والذي أنهى عصرا قاتما استمر ما يقرب من قرنين. وبدأ عصرا جديدًا مزدهرا بعد أن طهر البلاد من وباء الهكسوس وقضى عليهم واستولى على عاصمتهم [أواريس]، وتعقبهم في فلسطين، وقضى على فلولهم في [شاروهين] وفروا إلى سوريا. وقد نشأت الأسرة الثامنة عشرة في طيبة بالوجه القبلي واستمرت أكثر من قرنين، وبعد أن قام الملك أحمس بتطهير البلاد وإسقاط مدينة أفاريس [اواريس] عاصمة الهكسوس فكر في القضاء على نفوذ حكام الأقاليم وعلى قوتهم التي أصبحت خطرا يهدد وحدة مصر وذلك بعد أن عاصر حكام مملكة كوش في النوبة الذين كانوا في طريقهم للتحالف مع الهكسوس للقضاء على القوى الوطنية في مصر ولهذا اتجه أحمس على رأس جيشه إلى الجنوب للقضاء على الثوار في النوبة فعادت بلاد النوبة إلى مصر بما فيها من خيرات تمثل مناجم الذهب ومحاجر الديوريت، كما أعاد تشييد الحصون هناك وبالأخص حصن بوهين عند الجندل الثاني وبهذا نجح أحمس في إعادة الأمن والطمأنينة هناك وقد ظهر في عهده وللمرة الأولى في التاريخ الفرعوني لقب "نائب الملك في كوش" وهي وظيفة أمر الملك أحمس بإنشائها ليكون له ممثل هناك مسئول عن هذا الاقليم وحمايته وابلاغ الملك بكل ما يدور هناك من أحداث مهمة، هذا ولقد أقام الملك أحمس حكمه على النظم العسكرية وشجع أفراد الشعب على الدخول في سلك الجندية فاحبوها بل ووجدوا فيها مجالا للترقي بالجهد الشخصي وليس بالحسب والنسب وبهذا وضع الملك أحمس الأسس الأساسية لأول جيش مصري منظم، وكرس فترة حكمه التي

استمرت ما يقرب من ٢٥ سنة، أي ابتداء من حوالي سنة ١٥٥٠ ق. م إلى سنة ١٥٢٥ ق. م، لإزالة الرواسب التي تركها الغزاة الأجانب واهتم بالنواحي السياسية والزراعية والإدارية والدينية في الداخل فأعاد النظام والطمأنية والأمن في البلاد. ولقد اهتم الملك أحمس بالوراثة الشرعية للسلالة الملكية فظهر في عهده وللمرة الأولى لقب "الزوجة الإلهية لأمون"، وكان يطلق على زوجة الملك وأم أولاده، وعلى هذا أصبح من المفروض أن يكون ولي العهد ابن أميرة وهي في نفس الوقت بنت ملك وزوجة ملك وابنة الزوجة الإلهية لأمون، وأول من اتخذت هذا اللقب هي "الملكة أحمس نفرتاري" أخت وزوجة الملك أحمس الأول وأم الملك أمنحوتب الأول، ولقد استغل الملك أحمس محجرًا جديدًا من محاجر طره لاستخراج الحجر الجيري لتشييد المعابد والمقاصير المختلفة للألهة في كل من هليوبوليس وأبيدوس والأقصر وبذلك اهتم الملك أحمس بتشييد المعابد لإرضاء الألهة والقائمين على خدمتها. ولقد ظلت ذكرى ذلك الملك طيبة حتى بعد موته بأجيال بل ألهه المصريون، وكان لعبادته شأن كبير في أبيدوس. ومما يذكر للملك أحمس الأول وجود علاقات سياسية وتجارية مع حكام جزيرة كريت بالبحر المتوسط.

الملك أمنحوتب الأول [جسر كا رع]

الملك أمنحوتب الأول هو ثاني ملوك الأسرة الثامنة عشرة وهو ثالث أبناء الملك أحمس من زوجته أحمس نفرتاري، تولى الحكم بعد وفاة أبيه الملك أحمس الأول، ولكنه لم يكن قد بلغ سن الرشد بعد، مما جعل أمه الملكة أحمس نفرتاري تأخذ بيدها زمام الأمور بمعاونة كبار رجال البلاط. وقد اتبع هذا الملك نفس سياسة أبيه وجده.وقضى فترة حكمه التي استمرت ما يقرب من ٢١ سنة، أي من حوالي سنة ١٥٢٥ ق. م إلى سنة ١٥٠٤ ق. م، في توطيد أركان مملكته. ولقد قام الملك أمنحوتب بحملة عسكرية للقضاء على الثوار في النوبة فنعمت البلاد بالهدوء والطمأنينة في عهده، وعمل أمنحوتب الأول على أن يجعل لبلاد النوبة السفلى شخصية واضحة في صلب أقاليم الدولة فسلكها في وحدة إدارية واسعة تمتد من الجندل الثاني وتدخل في صلب الحدود المصرية متضمنة منطقة أسوان ليثبت عمليًا أنها جزء من مصر يجري عليها ما يجرى على أقاليم مصر نفسها وكان حاكمها يلقب بلقب "والي الأقاليم الجنوبية". واتجه بعد ذلك الملك أمنحوتب الأول إلى إقامة المباني الدينية في طيبة من صالات للأعمدة ومقاصير للآلهة أهمها المقصورة الموجودة داخل الصرح الثالث بالكرنك وتقع شمالاً بعد الفناء الأول بمعبد الكرنك، وتتميز المقصورة بنقوشها ومناظرها الجميلة التي منها ما يمثل موكب

المركب المقدس للإله أمون رع رب طيبة، كذلك شيد معبدًا صغيرا في الدير البحري ووجدت له آثار في أبيدوس وكوم أمبو والكاب وغيرها. ولقد رفعه المصريون هو وأمه أحمس نفرتاري إلى مصاف الألهة والألهات وكانت تقدم لهما الدعوات والقرابين في المواسم والأعياد، ولقد بالغ المصريون في التحدث عن قوته البدنية الخارقة. وقد فضل أمنحوتب الأول منطقة [ذراع أبو النجا] في البر الغربي بطيبة لتكون مقرا أبديًا له، وكان أول من نفذ أسلوبًا جديدًا يفصل بين المقبرة الصخرية حيث توجد المومياء والمعبد الجنائزي حيث تقام الطقوس الجنائزية وعبد على أنه الحارس الإلهي للمدافن الطيبية. ولم ينجب الملك أمنحوتب الأول ذرية من الذكور من زوجته الشرعية "الملكة أعح حوتب" ولكنه أنجب من زوجته الثانوية "سني سنب"، ابنه الملك "تحتمس الأول" الذي استطاع أن يتولى الحكم بعد ذلك بعد وفاة أبيه أمنحوتب الأول وذلك بزواجه من الوارثة الشرعية للبلاد الأميرة أحمس نفرتاري. ومما يذكر للملك أمنحوتب الأول أنه شن حربا على الليبيين، ولما أن استتب الأمن والنظام داخل البلاد رنا ببصره إلى فلسطين وسوريا حتى وصلت جيوشه إلى نهر الفرات، وفي عهده أصبح النبلاء يتنقلون على عجلات تجرها جياد الخيل بعد أن كانوا يتنقلون في محفات تحمل على الاكتاف.

الملك تحتمس الأول [عا خبر كا رع]

الملك تحتمس الأول يعتبر ثالث ملوك الأسرة الثامنة عشرة تولى عرش مصر بعد وفاة والده الملك امنحوتب الأول على الرغم من أن والدته "سني سنب" لا يجري في عروقها الدم الملكي فلم تكن زوجة شرعية لملك أو ابنة ملك ولكنه استطاع ان يستولي على العرش وذلك بزواجه من الأميرة "أحمس نفرتاري" التي كانت تنتمي إلى العائلة المالكة وأنجب منها ولدين [امون مس، واج مس] وبنتين [بيت نفرت، حتشبسوت]. وفي أثناء فترة حكمه التي استمرت حوالي ١٢ سنة اي من حوالي سنة ١٥٠٤ ق. م الى سنة ١٤٩٢ ق. م، قام بحملة عسكرية لتأمين الحدود الجنوبية وصلت إلى جنوبي نباتا بمسافة ٢٠٠كم عند الجندل الرابع، بعد ذلك وجه الملك نشاطه إلى اسيا الصغرى فتوجه إلى بلاد النهرين وانتصر عليهم وترك هناك لوحة حجرية تسجل باسمه هذا النصر، وبذلك أصبحت حدود مصر في عهد تحتمس الأول تمتد من جنوب الجندل الرابع جنوبا حتى نهر الفرات شمالاً. ولقد اهتم تحتمس الأول بتشييد المباني الدينية، فأقام الصرح الخامس بمعبد الكرنك ثم شيد أمامه شرقًا صالة ذات أعمدة أوزيرية، ثم بعد ذلك شيد الصرح الرابع غربا، ثم أقام مسلتين ما زالت إحداهما قائمة في مكانها حتى الان. وكان

الملك تحتمس الأول هو أول من اتخذ وادي الملوك مقرًا لمقبرته الملكية وكانت في ذلك الوقت منطقة لا يطرقها إنسان أو حيوان جدباء ليس بها ماء ولا نبات وبمعنى آخر تعتبر أحسن مكان لإخفاء المقبرة، وهي تعتبر بداية لطراز جديد من المقابر الملكية التي شيدت في وادي الملوك، ويطلق عليها اصطلاحًا [المقابر ذات المحور الواحد]، وهي تبدأ بمدخل على هيئة سلم منحدر ومنه إلى ممر غير مستقيم يوصل إلى حجرة مربعة بها سلم آخر يوصل بدوره إلى حجرة الدفن البيضاوية الشكل التي نجد في نهايتها التابوت المصنوع من الحجر الرملي الأحمر والمزين بصورة للإلهة إيزيس عند القدم والإلهة نفتيس عند الرأس، وكانت به مومياء تحتمس الأول. أما المعبد الجنائزي للملك فقد أمر الملك تحتمس الأول بإقامته، بالقرب من الأرض المزروعة على البر الغربي لطيبة ويرجع الفضل في اختيار وادي الملوك إلى مهندسه "أنيني" ليكون مكانا لا تسمع به أذن أو تراه عين. وفي عهد هذا الملك أغار الليبيون على حدود مصر الغربية فحمل عليهم بجيشه وظل يقاتلهم حتى هزمهم وشردهم في بطون الصحراء. ومن أعمال الملك تحتمس الأول أنه جعل المنطقة ابتداء من مدينة الكاب شمالي أدفو حتى آخر حدوده في السودان قبيل الخرطوم وحدة واحدة يحكمها موظف أطلق عليه لقب "الابن الملكي لكوش". ومنذ هذا اليوم أخذت بلاد النوبة وشمالي السودان تصطبغان بالصبغة المصرية البحتة وبدأت الثقافة المحلية الوراثية في تلك البلاد تختفي تدريجيًا حتى كادت تتلاشى مع مرور الزمن، وأصدر أمرا يحظر على الزنوج الانتقال إلى شمالي دنقلة، وكان يحتفظ بأبناء رؤساء القبائل رهائن في مصر وكانوا لا يعودون للنوبة وبلادهم إلا بعد تمصيرهم.

الملك تحتمس الثاني [عا خبر ان رع]

تولى رابع ملوك الأسرة الثامنة عشرة الملك تحتمس الثاني العرش بعد وفاة أبيه تحتمس الأول وهو ابن من زوجة ثانية هي "موت نفرت" على أن شرعيته للحكم أتت من زواجه من أخته غير الشقيقة "حتشبسوت" بنت كل من الملك تحتمس الأول والملكة أحمس نفرتاري، وفي أثناء فترة حكم الملك تحتمس الثاني التي استمرت حوالي ١٣ سنة من حوالي سنة ١٤٩٢ ق. م إلى سنة ١٤٧٩ ق. م، قام على رأس جيشه بحملة للقضاء على الثوار في النوبة، وتمكن من القضاء عليهم جميعًا ولم يبق منهم سوى أحد أطفال الزعيم النوبي الذي أحضره معه إلى طيبة كأسير. ولقد قام الملك بنفسه لإخضاع قبائل الشاسو وهم البدو سكان شمال شرق سيناء وجنوب فلسطين وأسر العديد منهم. ولقد شيد الملك تحتمس الثاني مقبرته في وادي الملوك وهي غير منقوشة ويبدو أنها لم تكتمل

وتحوي تابوتا خاليًا من النصوص. هذا وقد عثر على مومياوات الملوك: تحتمس الأول والثاني والثالث كلها محفوظة في خبيئة الدير البحري، كما عثر أيضًا على معبده الجنائزي [تحتمس الثاني]، وهو معبد صغير فقير في بنائه. ولقد توفي الملك تحتمس الثاني بعد فترة حكم قصيرة وكان لا يزال شابًا وترك ابنًا من زوجة ثانوية هو الأمير "تحتمس الثالث" من زوجته "إيزيس" وبنتين هما الأميرة "نفرو رع" والأميرة "مريت رع حتشبسوت" من أخته وزوجته "حتشبسوت" وقد وجدت للملك تحتمس الثاني آثار في واحة الفرافرة وفي اسنا وقمنة وسمنة ووادي حلفا، وقد ورد أنه بدأ في إقامة الصرح الثامن من أبواب الكرنك ولم يقدر له أن يتمه.

الملكة حتشبسوت [ماعت كا رع]

تولى الملك تحتمس الثالث عرش مصر بعد وفاة والده الملك تحتمس الثاني، ولقد تزوج من ابنة الملكة حتشبسوت "الأميرة نفرو رع" ليؤكد حقه في وراثة العرش وكان تحتمس عند تتويجه صغير السن وكانت حتشبسوت – زوجة أبيه وأم زوجته وعمته في ان واحد – امرأة قوية ناضجة طموحا تحمل الألقاب [ابنة الملك. أخت الملك. الزوجة الملكية. الزوجة الإلهية لامون]، فاستطاعت بقوة شخصيتها منذ البداية وبتأييد أنصارها في الدولة أن تتولى شئون البلاد وأن تدير دفة الأمور، ولم تكن حتشبسوت بالمرأة التي تكتفي بهذا فتمكنت في العام الثاني من حكم تحتمس الثالث من أن تنحيه عن العرش نهائيا بل وأرغمته على الاعتكاف وأمرت بتتويجها بموافقة الإله آمون ورغبته كما هو منقوش على جدران معبدها الجنائزي بالدير البحري بطيبة. وأصبحت حتشبسوت ملكة على مصر وقامت بدور الإله حورس ومثلته على الأرض واتخذت لقب ابن الشمس، بل وتشبهت بمظهر الرجال وارتدت زيهم كما استعملت اللحية الملكية المستعارة الخاصة بالملوك. ولقد حكمت الملكة حتشبسوت مصر ما يقرب من ٢٠ سنة كرست فيها كل جهودها للإنشاءات المعمارية، وذلك ما ورد عنها حيث كان لها من النشاط ما يفوق نشاط كثير من الرجال، على أنها لم تكن محاربة، ولم تكن تميل إلى امتشاق الحسام فلم يذكر غير حملة عسكرية واحدة أرسلتها إلى النوبة للقضاء على الثوار هناك بقيادة "الوزير نحس" حيث شيد معابد لها في مدينة فرص ببلاد النوبة. ولقد أبحرت خمس سفن ضخمة في عهد حتشبسوت إلى بلاد بونت – أرض البخور – قرب الصومال، لإحضار منتجات هذه البلاد إلى مصر وبدأت الرحلة من إحدى موانيء البحر الأحمر، وقد صورت هذه الرحلة البحرية التي تعتبر من أهم النقوش لدراسة بلاد بونت ومنتجاتها على جدران

معبدها الجنائزي بالدير البحري. كما أرسلت الملكة حتشبسوت التي حكمت مصر من حوالي سنة ١٤٧٨ ق. م إلى سنة ١٤٥٨ ق. م، بعثات إلى محاجر أسوان لإحضار الزوج الأول والثاني من مسلاتها: الأولى بقيادة "المهندس سنموت"، والثانية بقيادة "الموظف أمنحوتب" وإحدى هاتين المسلتين ما زالت مقامة للأن في معبد الكرنك ويصل ارتفاعها ٢٩,٢٥ متر، وهي من الجرانيت الوردي ويصل وزنها حوالي ٣٢٣ طنًا وقد أقيمت على قاعدة مربعة يصل طول الأضلاع فيها ٢,٦٥ متر، وقد سجلت على قاعدة المسلة قصة هاتين المسلتين اللتين أمرت بتشييدهما والوقت الذي تم فيه قطعهما والسبب الذي أقيمتا من أجله. كما شيدت لنفسها هيكلاً في بني حسن بالمنيا وهو المعروف بإسطبل عنتر، وشيدت معبدًا في جزيرة الفنتين في أسوان وثلاثة مقاصير في معبد الأقصر. ولقد استغلت الملكة حتشبسوت أيضًا مناجم الفيروز بشبه جزيرة سيناء خير استغلال، ونهضت بمصنوعات البلاد وزادت من ثروتها وكان عهدها عهد سلام وازدهار ورخاء للشعب. أما معبدها الجنائزي فهو المعبد المشهور الآن باسم "معبد الدير البحري" بالبر الغربي بطيبة حيث احتضنه الجبل في حنان ويتكون من ثلاثة طوابق يتوسطها طريق صاعد إلى أعلى في المنتصف:

- رواق المدرج الأول: ناحية اليمين يشاهد الزائر فيه مناظر صيد الطيور بالشباك والقوارب، أما ناحية اليسار وعلى الجدار الخلفي فصور احتفال نقل المسلات بواسطة النيل على قوارب كبيرة ونرى حتشبسوت تقدم قربانًا للإله آمون.-المدرج الثاني: يواصل الزائر الصعود إلى الطابق الثاني، فيرى عن اليمين [إيوان الولادة] وتمثل مناظره الميلاد المقدس للملكة حتشبسوت وتحكي مناظره كيف اجتمعت "الملكة أحمس نفرتاري" بالإله أمون فحملت ووضعت حتشبسوت فهي بذلك ابنة آمون من صلبه وكان الغرض من ذلك تقوية نفوذ حتشبسوت في تلك الظروف التي كان التنافس فيها والنزاع على العرش كبيرا، ومن جانب آخر لتقنع الشعب بأنها أصبحت ملكة على البلاد بإختيار آمون رب طيبة. ويرى الزائر في أقصى اليمين من الخارج مقصورة لعبادة الإله [أنوبيس] حارس الجبانة، وعلى اليسار من الناحية الأخرى [إيوان بونت] وعلى جدرانه نقوش تمثل البعثة التجارية التي أرسلتها حتشبسوت إلى بلاد بونت [الصومال حاليًا]، فعلى الجدار الجنوبي يرى الزائر التمثيل التجاري المعقود بين البلدين، فيرى السفير المصري يتبادل الهدايا المصرية والصومالية مع حاكم بونت وإلى جواره زوجته المريضة البدينة وهذا أقدم بروتوكول سياسي تجاري في العالم، وإلى الجانب الغربي نرى السفن المصرية محملة بالهدايا الصومالية من ذهب وتوابل وأشجار المر والبخور كما نرى أمام حاكم بونت

عينات من النسيج المصري الفاخر من الكتان وأسفل السفن نرى الأسماك التي تعيش في البحر الأحمر، حيث أن الرحلة بدأت من هناك وإلى أقصى اليسار خارج هذا الرواق نشاهد مقصورة مكرسة لعبادة الإلهة [حتحور].

-المدرج الثالث: ويصعد الزائر إلى الطابق الثالث فيبدأ بفناء تزين واجهته الأعمدة التي يستند إليها بعض تماثيل ملكية في هيئة أوزيريس ويتوسط هذا الفناء باب من الجرانيت الأحمر الجميل عليه نقوش باسم الملك تحتمس الثالث الذي أزال اسم [حتشبسوت]، وتوجد في هذا الطابق عدة حجرات مزينة جدرانها بالنقوش أهمها حجرة الطقوس الدينية والمحلاة بصور الكهنة يقدمون القرابين إلى روح الملكة حتشبسوت، أما ناحية الشمال فتوجد حجرة فيها الصورة الوحيدة الباقية لحتشبسوت والتي سلمت من أيدي المخربين. وقد منحت الملكة حتشبسوت وزيرها ومهندسها سنموت الإذن بإقامة تمثاله وتصوير نفسه على جدران إحدى مقاصير معبدها بالدير البحري.

الملك تحتمس الثالث [من خبر رع]

تولى الملك تحتمس الثالث – ابن الملك تحتمس الثاني والأميرة إيزيس – سادس ملوك الاسرة الثامنة عشرة الحكم منفردًا بعد وفاة أو إبعاد الملكة حتشبسوت والقضاء عليها وعلى كل من يواليها. وكانت غضبة الملك تحتمس الثالث الانتقامية واضحة فيما تبقى من عهد حتشبسوت من آثار: فقد حطم أتباع تحتمس الثالث تماثيلها وكشطوا اسمها وشوهوا صورها، وقد اعتبر تحتمس الثالث بداية حكمه منذ توليه العرش بعد وفاة أبيه تحتمس الثاني أي من حوالي سنة ١٤٧٩ ق. م إلى سنة ١٤٢٥ ق. م، وهي فترة تقترب من ٥٤ سنة، وهي تشمل الفترة التي حكم فيها منفردًا من سنة ١٤٥٨ ق. م إلى سنة ١٤٢٥ ق. م، وهي فترة تقترب من ٣٣ سنة، بل أن بعض قوائم الملوك أسقطت عن عمد فترة حكم حتشبسوت لاعتبارها خارجة عن التقاليد المصرية واغتصابها عرش مصر. وبدأ تحتمس الثالث يهتم بالسياسة الخارجية للبلاد خاصة أن الأوضاع في آسيا الصغرى بدأت تتغير إذ أن هجرات شعوب الحوريين بدأت منذ القرن ١٨ ق. م من أواسط آسيا، ومنهم دولة الميتانيين والحيثيين، ولقد استطاع أمراء دولة الميتانيين التحالف مع أمراء فلسطين وسوريا تحت قيادة أمير مدينة قادش الواقعة على نهر العاصي، وعندما علم تحتمس الثالث بهذا اضطر الملك للقيام بحملته الأولى لتوطيد ملكه في آسيا الصغرى بعد أن لاحظ أن النفوذ المصري بدأ يتدهور في سوريا وإن الأمراء هناك بدأ كل منهم يستقل بولاية، فتقدمت القوات المصرية نحو مدينة مجدو بفلسطين سنة ١٤٥٥ ق. م،

معقل الأعداء وحصنهم الحصين واستقر رأي تحتمس الثالث على أن يسلك الجيش المصري أقصر الطرق وأخطرها وأبعدها عن تفكير العدو، وما زال التاريخ يحفظ كلمات الملك تحتمس الثالث على أسوار مدينة مجدو "إنكم إن انتصرتم اليوم على أعدائكم قضيتم على ألف مدينة وألف ملك"، وقد كان لهذه الكلمات أكبر الأثر في نفوس المصريين وبالفعل استطاع بعنصر المفاجأة أن يربك صفوف العدو، ويحرز انتصارًا غير متوقع نهائيًا، الأمر الذي فرض على الجميع احترام ذلك الملك وعقليته العسكرية الحربية. ولقد قام الملك تحتمس الثالث بالعديد من الحملات العسكرية وصل عددها إلى ١٦ حملة أشهرها تلك الحملة السابقة وكذلك الحملة السادسة التي استطاع فيها القضاء على الملك الميتاني وعبور نهر الفرات وهناك سجل الملك تحتمس الثالث انتصاراته على لوحة بجانب لوحة انتصارات الملك تحتمس الأول بنفس المكان. وعلى ذلك تقدمت ممالك العصر القديم لتخطب صداقة مصر فقدمت ولاءها وهداياها مثلما فعلت مملكة الميتانيين ومملكة خيتا في آسيا الصغرى والتي بدأت منذ أيام تحتمس الثالث تظهر في صفحات التاريخ وكان أول هذا الظهور هو تقديمها الهدايا الثمينة مع رسول خاص لطلب صداقة ملك مصر وكذلك فعلت ممالك آشور وبابل، وأصبحت مصر منذ عهد تحتمس الثالث صاحبة النفوذ في غربي آسيا كما أصبحت جميع ثغور فلسطين وسوريا وجزر البحر الأبيض المتوسط [قبرص] داخلة تحت نفوذ مصر بفضل أسطولها القوي، وقد أهدت سوريا إلى تحتمس الثالث أربعة طيور لم تكن معروفة الأصل تبيض كل يوم ولم تكن هذه العجيبة التي ظلت نادرة في مصر حتى مجيء الإغريق سوى الدجاج الذي لا يزال الفلاحون يربونه حتى وقتنا الحاضر. وتشير الآثار إلى أن وفدا من سكان جزيرة كريت، قدموا لتحتمس الثالث أواني فضية وسبائك من البرونز لعلها هدايا من أجل تحسين العلاقات والسماح لهم بالتبادل التجاري مع مصر، وكذلك أرسل الملك تحتمس الثالث جيوشه إلى جبل برقل عند الجندل الرابع قرب مدينة نباتا التي كانت تمثل الحدود الجنوبية في عهده، حيث أقام هناك بعض المعابد والقلاع أسوة بتحتمس الأول، وقد توغلت القوات المصرية حتى وصلت إلى حدود الحبشة مارة بالسودان الحالي والنوبة وأخضعتها جميعًا. وفي بلاد النوبة شيد تحتمس الثالث لنفسه في أحد الحصون – التي كانت تحمل الاسم الحربي [نحر الشعوب الأجنبية] – معبدًا لأمون رع معبود الكرنك وقد استحال هذا المعبد في القرون التالية إلى معبد آخر بالكرنك وكان يقع حيث يبرز في هضبة النوبة العليا جبل وحيد صعود كان يسمى [الجبل الطاهر] ويدعى الآن جبل بركال وفي هذا المكان نفسه، كانت تقع نباتا عاصمة النوبة ومقر الملوك الأثيوبيين [النوبيين] فيما بعد. وقد اتبع الملك تحتمس الثالث سياسة حكيمة فلم يمس عقائد الشعوب

أو قوانينهم وترك لحكامهم الأصليين مباشرة سلطانهم بشرط أن يدفعوا لمصر الجزية في مواعيد مقررة، وعمل على أن يتعلم أنجالهم بمصر ليغرس في قلوبهم حب مصر وليعودوا إلى بلادهم وكلهم عطف ومحبة للبلد الذي علمهم وليكونوا من ناحية أخرى أشبه بالرهائن. واتصفت حملاته بلون جديد: فإلى جوار المقاتلين كان هناك الكتاب العسكريون والفنانون والرسامون الذين كان يصطحبهم معه فقد أخذ في ركابه بعض علماء الحيوان والنبات. ومما يذكر أن الملك تحتمس الثالث أقام في منف ترسانة بحرية بنى فيها أسطولاً عظيما لنقل الجيوش وبنى أول أسطول حربي عرفه التاريخ القديم واستطاع أن يمد نفوذه حتى بحر إيجه. حيث أقام أحد قواده حاكما عليها. ولقد تميز الملك تحتمس الثالث بجانب القدرة العسكرية والمهارة السياسية برقة الإحساس وذوقه الرفيع، وأنه كان يقضي بعض سويعات فراغه في ابتكار تصميمات ورسوم لأواني فاخرة وهيئات تماثيل صغيرة ويكلف فنانيه بتنفيذها حتى يهديها إلى معبد الإله آمون، ولم تصرفه حروبه الطويلة عن أن يوصي بجمع الزهور والنباتات النادرة والطيور المختلفة من أرجاء دولته الواسعة وتربيتها في مصر وقد أهدى بعضها إلى حديقة الكرنك وأوصى بنقش صورها المتنوعة في قاعة ملحقة به تسمى "غرفة النباتات". وقد ترك الملك تحتمس الثالث العديد من الآثار التي تخلد اسمه فقد شيد في الكرنك مجموعة من المباني، منها على سبيل المثال صالة الحوليات بالصرحين السادس والسابع، والمباني التي أقامها حول مسلة الملكة حتشبسوت لإخفائها والصالة المعروفة باسم [أخمنوا] وصالة الاحتفالات، كما اقام زوجين من المسلات، وقد نقلت جميعا الآن من أماكنها، وأصبحت سفراء لنا في دول العالم الخارجي وعواصمه مثل لندن ونيويورك وإستانبول وروما، هذا بجانب العديد من المعابد الصغيرة التي شيدها الملك تحتمس الثالث في أماكن مختلفة من أنحاء مصر نذكر منها معبده في كل من أبيدوس وقفط وأرمنت والكاب والفنتين وسمنة وجبل برقل كما ساهم في بناء معبد دندرة بقنا. أما بالنسبة للحياة الثانية فقد امر الملك تحتمس الثالث بحفر مقبرته في وادي الملوك بالبر الغربي بطيبة، وقد زينت جدران حجرة الدفن بنصوص ومناظر للمرة الأولى عن العالم الآخر، وجدير بالذكر أن نذكر للملك تحتمس الثالث تلك القائمة المسماة بقائمة الكرنك والتي أقامها في إحدى الحجرات الصغيرة إلى جوار بهو الأعياد بمعبد الكرنك، وعلي هذه القائمة صور الملك تحتمس الثالث وهو يقوم بتقديم القرابين إلى ٦١ اسما من أسماء أسلافه الملوك، وتبدأ القائمة باسم مهشم، يليه اسم الملك سنفرو، وقد أسقطت القائمة أسماء ملوك الأسرات من السابعة وحتى العاشرة، وكذلك أسماء ملوك الهكسوس من الأسرتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة، والقائمة موجودة الآن بمتحف اللوفر بباريس.

الملك أمنحوتب الثاني [عا خبرو رع]

الملك أمنحوتب الثاني هو سابع ملوك الأسرة الثامنة عشرة تولى حكم مصر بعد وفاة ابيه الملك تحتمس الثالث واستمرت فترة حكمه ما يقرب من ٢٤ سنة. أي من حوالي سنة ١٤٢٥ ق. م إلى سنة ١٤٠١ ق. م، ولقد تربى أمنحوتب الثاني تربية رياضية عسكرية، فلقد كان مولعا بممارسة أنواع مختلفة من الرياضة البدنية وشغوفا بالفروسية والمصارعة والرماية والجري والتجديف فقد كان مفتونا بشبابه وقوة عضلاته. فلما بلغ الثامنة عشرة كان قد أتقن كل فنون الحرب واضطر في العام الثالث من حكمه للقيام على رأس جيشه بنفسه بحملة حربية إلى سوريا وذلك بعد أن ثارت بعض الولايات هناك بعد توليته عرش مصر وهي ثورات غالبًا ما تحدث لجس نبض مدى قوة الملك الجديد فإن أخفق في القضاء على العصاه استطاعت هذه الولايات أن تتخلص من سيطرة الحكم المصري، وإن قضى عليهم فلن يخسروا شيئًا وقد حاول الاحتفاظ بالإمبراطورية الأسيوية التي كونها والده، وذلك باستخدام القسوة في سحق كل تمرد. وكذلك قام بحملة لبلاد النوبة لتأمين الأوضاع هناك، كذلك قام الملك أمنحوتب الثاني بحملة ثانية إلى سوريا في العام السابع من حكمه وحملة ثالثة للقضاء على الفتنة في فلسطين في العام التاسع من حكمه. ولقد أمر أمنحوتب الثاني بحفر مقبرته في وادي الملوك بطيبة على غرار مقبرة والده تحتمس الثالث، من تزيين المقبرة بأجمل الصور والكتابات الدينية، بل أعتبرت مقبرة أمنحوتب الثاني من أجمل ما خلفه فراعنة الأسرة الثامنة عشرة من المقابر في طيبة ويعد قبر أمنحوتب الثاني من القبور الرائعة النقش وقد عثر بجوار مومياء أمنحوتب الثاني على قوسه المشهور الذي كان يفخر بأنه لا يوجد رجل بين رجال جيشه أو من الأجانب من يستطيع أن يشد ذلك القوس لأن قوته أعظم بكثير من قوة أي ملك عاش من قبل، وآثار الملك أمنحوتب الثاني غير قليلة، فقد زاد كثيرًا في معبد الكرنك وفي منف وكذلك في كثير من بلاد النوبة والسودان ومن بين هذه الآثار تمثال راكع وفي يديه إناءان كان في معبد له في جهة النجعة على مقربة من شندي على مسافة تقل عن سبعين ميلا شمالي الخرطوم. وقد أحاط أمنحوتب الثاني نفسه برجال جدد، بل يكاد يكون من المؤكد انه لم يرض عن الكثيرين ممن كانوا في خدمة أبيه وقرب إليه شبانًا وبخاصة ممن كانوا رفقاءه في طفولته. وفي جبانة طيبة نرى مقابر هؤلاء الموظفين، وجدران هذه المقابر مغطاة بمناظر الحياة الاجتماعية لبلاد آسيا وغيرها إذ ظل تمثيل تقديم الهدايا والجزية وزيد عليها الميل لتصوير مناظر الصناعات المختلفة والحفلات المنزلية، بما فيها من بذخ، وتوافر مباهج الحياة. وهناك خلاف على اسم زوجته الرسمية والرأي

الغالب أنها "الأميرة تا عا" ابنة الملك تحتمس الثالث وأنجب خمسة أولاد من الذكور، أما أمه فهي "مريت رع حتشبسوت" ابنة الملكة حتشبسوت.

الملك تحتمس الرابع [من خبرو رع]

توفي الملك أمنحوتب الثاني وتبعه في الحكم ابنه الملك تحتمس الرابع ثامن ملوك الأسرة الثامنة عشرة وابن الملكة تاعا وحفيد الملك تحتمس الثالث. وتميزت فترة حكمه التي استمرت ١٠ سنوات تقريبًا من حوالي سنة ١٤٠١ ق. م إلى سنة ١٣٩١ ق. م بالسلام والأمن لم يكن فيها سوى خروجه بحملة للقضاء على الثورة التقليدية في سوريا والفرات واستحق لقب فاتح سوريا، وكذلك حملة للنوبة للقضاء على الثوار هناك، ويذكر له أنه عندما عاد عن طريق لبنان أمر حكام تلك الجهات أن يجمعوا كمية كبيرة من خشب الأرز ثم شحنها إلى طيبة ليبني منها سفينة مقدسة للمعبود آمون، وعندما وصل إلى طيبة استخدم عددًا من الأسرى الذين أتى بهم من فلسطين للعمل داخل معبده بطيبة الذي شيده بجوار معابد أسلافه وكذلك فعل مع الأسرى من أهل النوبة، وعقد معاهدة صداقة مع بابل. ولقد خطا تحتمس الرابع خطوة جريئة في السياسة الخارجية وهي أنه تزوج من "الأميرة موت ام أويا" ابنة الملك الميتاني "أرتا تاما"، إذ أن هذا الزواج الدبلوماسي الأول من نوعه يؤكد اعتراف فراعنة مصر بصداقة دولة الميتانيين وفي نفس الوقت يعلن انتهاء حالة الحرب بين مصر والدولة الميتانية وأصبحت منذ ذلك الوقت مملكة الحيثيين هي العدو المشترك لمصر والميتانيين. ومن أشهر الآثار الباقية من عهد تحتمس الرابع اللوحة الجرانيتية التي ترجع للعام الأول من حكمه وهي المقامة للآن بين مخالب تمثال أبي الهول بالجيزة. وقد بدأ في عهد الملك تحتمس الرابع الاهتمام بتزيين مقدمة العربة الحربية للملك بمناظر تمثل ساحة القتال وهي المناظر التي زينت بها بعد ذلك واجهات صروح المعابد في الدولة الحديثة وما بعدها، تلك العربة المعروضة حاليا بالمتحف المصري، وكان تحتمس الرابع هو الوحيد الذي أقام مسلة منفردة في طيبة وهي المعروفة الآن بمسلة اللاتيران في روما وتعتبر من أعلى المسلات المصرية إذ يصل ارتفاعها إلى ٣٠.٧ مترا، وقد أمر الملك تحتمس الرابع بتشييد مقبرته في وادي الملوك وقد سرق هذا القبر في أيام الرعامسة. ومن أشهر إنجازات الملك تحتمس الرابع أنه أمر برفع الرمال عن تمثال أبي الهول العظيم وذلك بعد أن طغت عليه الرمال، بل أننا نجد أيضا أنه شجع عبادة قرص الشمس آتون، وكان أول من أمر برسمه وهو يعطي الحياة ونرى في طيبة كثيرا من مقابر رجاله الذين رافقوه في حروبه وعاونوه في إدارة ملكه

الواسع، وقد امتازت مقابر هذه الفترة برسم المناظر الحربية وعرض الجنود. وقد تزوج الملك تحتمس الرابع أكثر من مرة وولد له بضعة ذكور وعدد غير قليل من الإناث. ومما يذكر له أنه ساهم في بناء معبد دندرة بقنا.

الملك أمنحوتب الثالث [نب ماعت رع]

خلف تحتمس الرابع على عرش مصر ابنه الملك أمنحوتب الثالث تاسع ملوك الأسرة الثامنة عشرة وهو ابن الأميرة الميتانية التي أطلق عليها الملكة [موت إم أويا]. ولقد تزوج الملك أمنحوتب الثالث في السنة الثانية من حكمه سيدة من عامة الشعب ليست من السلالة الملكية تلك الزيجة التي كان لها أثرها الكبير في تاريخ الإمبراطورية سواء في حياة زوجها أو في حياة ابنها أمنحوتب الرابع [إخناتون]. ولقد كانت "الملكة تي" زوجة الملك أمنحوتب الثالث - ابنة يويا كاهن معبد آمون وأمها الوصيفة تويا المشرفة على الملابس - سيدة لها طموحها وقوة شخصيتها وجاذبيتها فاستطاعت أن تتحكم في سير أمور الدولة. ولقد استن أمنحوتب الثالث سنة جديدة وهي الاهتمام بتسجيل الأحداث المهمة على ظهور الجعارين الكبيرة نسبيًا مثل حادث زواج الملك. ولأول مرة في التاريخ الفرعوني نجد أن الملكة يصنع لها تمثال بجانب الملك وبنفس حجمه جالسة بجواره وهو تقليد لم يتبع من قبل عهده بل وذكرت معه على الجعارين التذكارية. ولقد تزوج الملك أمنحوتب الثالث من "الأميرة كيلو خيبا" ابنة الملك الميتاني شوتارنا وتم ذلك تحت إشراف الملكة تي، بل وسجلت الملكة ذلك على الجعارين التذكارية وقد حضرت الأميرة كيلو خيبا ومعها ٣١٧ وصيفة، كما تزوج أمنحوتب الثالث من أميرة ميتانية أخرى اسمها "تا دو جينا" كما تزوج أيضًا من أميرة بابلية. وكان الملك أمنحوتب الثالث يلبي جميع رغبات الملكة تي حتى أنه أمر بحفر بركة كبيرة بجوار قصرها وبلغ طول هذه البركة نحو ١٨٠٠ متر وعرضها ٣٥٠ مترًا وكان حفره لهذه البركة تلبية لرغبة عابرة للملكة تي لكي تتنزه فيها الملكة بزورقها المصفح بالذهب هي ووصيفاتها، في الوقت الذي كان الملك أمنحوتب مولعًا بصيد الأسود، كما ذكر على جعران كبير أنه قتل مائة وعشرة من الأسود وأنه طارد قطيعًا من الأبقار الوحشية. ولقد فاضت خزائن الدولة بعد أن استتب الأمن في الإمبراطورية وتجمعت في مصر ثروات العالم القديم لإرضاء فرعونها وبدأت مصر تجني ثمار حروبها التي خاضتها سواء في آسيا الصغرى أو في النوبة وقد انعكس ذلك على الفن والعمارة مثل بناء معبد الأقصر وكذلك نحت تمثالي ممنون الذي يصل ارتفاع الواحد منهما إلى ٢٠ مترًا تقريبًا، ويمثل كل منهما الملك

أمنحوتب الثالث جالسًا على كرسي العرش وقد أدى الزلزال الذي حدث سنة ٢٧ ق. م إلى سقوط الجزء الأعلى من التمثال الشمالي، الأمر الذي أدى إلى أن يصدر عنه صوت غريب لمرور الرياح من خلاله يزداد في هدوء الفجر وقد أطلق عليه الإغريق اسم ممنون ولكن اختفى هذا الصوت بعد ترميم التمثال. ولقد عثر على مجموعة من الرسائل المتبادلة بين الملك أمنحوتب الثالث والحكام الأجانب [حوالي ٣٠٠ رسالة] في جهة تل العمارنة، وأغلبها باللغة البابلية تلك اللغة التي كانت في الغالب هي اللغة الدبلوماسية إذ ذاك وبرغم طول مدة حكم أمنحوتب الثالث التي بلغت حوالي ٣٨ سنة، أي من حوالي سنة ١٣٩١ ق. م إلى سنة ١٣٥٣ ق. م، إلا أنه لم يرسل حملة واحدة إلى آسيا الصغرى لتوطيد حكم مصر هناك مما أدى إلى تخلخل الحكم المصري في آسيا، وظهرت المؤامرات في سوريا يدبرها أمير قادش وملك الحيثيين، وإن كان قد أرسل حملة واحدة فقط إلى بلاد النوبة لإخماد الثورة بها. ولقد دفن الملك أمنحوتب الثالث في مقبرته بوادي الملوك غربي طيبة. وبالرغم مما بناه من معابد باسم الإله آمون رع، فإن كهنة آمون رع لم ينظروا بعين الرضاء إلى إحياء عبادة الشمس حيث اعترف الملك بأتون كإلهه الشخصي وإن استمر يكرم قدامى آلهة وطنه، ولم ينظروا أيضًا بعين الرضاء إلى تحلل الحياة الاجتماعية تقليدا للفرعون الذي استخف بكل التقاليد وأصبحت حياته حفلات مستمرة وأغرق نفسه إغراقًا في حياة الترف الزائد، ففي عهد أمنحوتب الثالث أعيد تخطيط مدينة طيبة وشقت بها الشوارع المستقيمة وأقيمت القصور الفاخرة تحيط بكل منها حدائق جلبت أشجارها من السودان والصومال. ومن أشهر آثار الملك أمنحوتب الثالث ذلك المعبد المعروف باسم معبد الأقصر الذي بلغت مساحته حوالي ٤ أفدنه والذي كان فيه من العظمة والفخامة ما يناسب مدينة طيبة عاصمة العالم القديم وقد بني هذا المعبد على أنقاض معبد قديم من الدولة الوسطى ليكون بيتًا لثالوث طيبة المقدس [آمون – موت – خنسو] وقد أضاف بعض ملوك مصر أجزاء إلى مباني هذا المعبد، فنرى أن الملك توت عنخ آمون قد اشترك في إقامة صالة الأعمدة الأولى وأمر بتزيين جدرانها بنقوش تصور الاحتفال بعيد الإله آمون، أما الملك رمسيس الثاني فأضاف الفناء المكشوف بأعمدته كما شيد البوابة الكبرى ومن أمامها التماثيل والمسلات، وأقام الملك الاسكندر الأكبر للإله آمون مقصورة في أقصى المعبد جنوبًا داخل الهيكل، ثم شيد المسيحيون كنيسة لهم داخل قدس الأقداس الأول، وأقام المسلمون مسجدًا في العصر الفاطمي في الفناء الأول وبذلك تمثلت في المعبد عدة حضارات مختلفة: فرعونية ويونانية ومسيحية وإسلامية. ويشاهد الزائر خارج المعبد في أقصى الشمال طريقًا مرصوفًا تحيط به من الجانبين تماثيل لأبي الهول ذات رءوس آدمية وأجسام أسود وهذا

الطريق كان يربط معبد الأقصر بمعبد الكرنك كما ربط طريق الكباش بينهما، وكان المهندس المعماري "أمنحوتب ابن حابو" هو المكلف بتشييد معبد الأقصر وطريق الكباش والمعبد الجنائزي الذي لم يبق منه سوى تمثالي ممنون حيث أله هذا المهندس فيما بعد، كما أسس الملك أمنحوتب الثالث مدينة كوة ومعبدها الشهير وذلك ما بين الجندل الثالث والرابع في السودان، وأيضًا شيد معبدًا في الأشمونين للإله جحوتي.

الملك أمنحوتب الرابع (إخناتون) [نفر خبرو رع]

عقب وفاة الملك أمنحوتب الثالث تولى ابنه أمنحوتب الرابع عاشر ملوك الأسرة الثامنة عشرة عرش مصر في طيبة وكان عمره لا يزيد عن ١٦ عامًا فعاونته أمه الملكة تي في إدارة الدولة بل عملت على دعم الصلات الطيبة بالملك الميتاني توشراتا حتى تضمن استتباب السلام في مصر. ولقد بدأ الملك أمنحوتب الرابع حكمه الذي استمر ما يقرب من ١٨ سنة، أي من حوالي سنة ١٣٥٣ ق. م إلى سنة ١٣٣٥ ق. م، مثل أسلافه من الملوك بتقديم الولاء للإله أمون للإله الرسمي للدولة وتلقب بالألقاب المعتادة المتوارثة، ثم تزوج من جميلة الجميلات "الأميرة نفرتيتي" فصارت ملكة مصر ولكنه لم يرزق منها بأولاد ذكور وأنجبت له ٦ بنات. وما كادت الأمور تستتب للملك أمنحوتب الرابع حتى بدا يفكر في دينه الجديد والدعوة له وإلى إله واحد يكمن في قرص الشمس أطلق عليه اسم آتون وهو ليس كوكب الشمس رع. وفي بداية الأمر، سمح كهنة الإله امون ببناء معبد للإله اتون على اعتبار أن الإله آتون ما هو إلا صورة أخرى لإله مدينة عين شمس القديم رع ودخل آتون الكرنك معقل الإله أمون وشيد أمنحوتب له معبدا ضخما شرق معبد أمون في الكرنك ولم يبد كهنة أمون أي اعتراض على أساس أن إلههم هو الإله الأكبر أمون رع، وإن آتون ما هو إلا إله جديد يبحث عن أتباع له ومتعبدين. وأولى الملك أمنحوتب الرابع كل اهتمامه إلى الدعوة لعبادة آتون واختاره كإله لنفسه وعكف على عبادته واتخذ لنفسه لقب الخادم الأول للإله ليكون الوحيد الذي يقوم بخدمة الإله آتون فقد كان الملك أمنحوتب الرابع وعائلته فقط هم الذين يتعبدون للإله آتون أما الرعية فكانوا يتعبدون لأمنحوتب نفسه كإله حاكم. هنا بدأ كهنة آمون يدركون أن الإله الجديد يختلف عن الآلهة المصرية الأخرى، فهو لم يجسد في صورة بشرية أو حيوانية كالمعتاد بل هو الحرارة الكامنة في قرص الشمس التي تهب الناس الحياة وتغمرهم بالسعادة وهذا يعني أن الإله آتون يسبغ نعمته على الملك والملكة فقط وهما بدورهما يهبانها إلى أفراد الشعب المتعبدين فأصبحت نوايا أمنحوتب الرابع واضحة أمام الكهنة

وهي سلب سلطان الكهنة ونفوذهم وقوتهم، واستقرار كل ذلك في يد الملك وحده فأخذوا يدبرون له المؤامرات والدسائس للقضاء عليه وعلى دينه الجديد واستمر الملك في طريقه وأصبحت عداوته صريحة لأمون وكهنته وغير اسمه من أمنحوتب الذي يعني [الإله آمون راض] إلى إخناتون، أي [المفيد للإله آتون]، ثم تتبع اسم آمون على جميع المعابد والأماكن ومحاه في أغلب أنحاء مصر حتى من اسمه نفسه، ثم أعلن دينه الجديد دينا رسميًا للدولة وترك مدينة طيبة وانتقل إلى مدينة تل العمارنة على البر الشرقي للنيل بالقرب من ملوي وفي تل العمارنة أقام ١٤ لوحة منقوشة منقورة في الصحراء تحدد حدود عاصمته الجديدة آخيتا تون ومعناها [أفق آتون]، كما أقام هناك المعابد للإله آتون حولها قصور جميلة له وللأمراء، كما أمر بتشييد مقبرة ملكية جماعية له ولأفراد عائلته من أتباع الإله آتون ولأول مرة في التاريخ الفرعوني نجد الملك يصر على تصويره وإظهاره بشكل طبيعي بعيدا عن المبالغة المعهودة من اظهار الملك في الصورة القوية وعلى أحسن صورة وأجمل شكل. كما أنشأ الملك إخناتون مدينة سيسي في السودان بين الجندل الثالث والرابع لتكون منطلقا للتبشير بعقيدة التوحيد التي تزعمها. ولم يكن الملك إخناتون ملكًا محاربًا بل كان ملكًا مسالمًا وفيلسوفا هادئا، لذلك أهمل السياسة الخارجية للإمبراطورية وبدأت مصر في عهده تفقد سيطرتها على الجزء الشمالي من إمبراطوريتها فقد اهتم إخناتون بدينه وعقيدته وأهمل شئون الحكام الذين كانوا يطلبون منه العون فاستغل الملك الحيثي الموقف واحتل سوريا وبسط سيطرته على دولة الميتانيين، كما أغار البدو على فلسطين ورغم الاستنجاد والاستغاثة لم يتحرك فرعون مصر للدفاع عن إمبراطوريته، وبموت إخناتون انتهى معه دينه الجديد وعقيدته، اذ فقد الأتباع وسيلة الاتصال بالإله آتون وهو الملك إخناتون. ولقد اكتشفت بعثة أثرية ألمانية تمثالا للملكة نفرتيتي المصنوع من الحجر الجيري الملون ويعتبر نموذجا رائعا للفن المصري القديم وذلك في عام ١٩١٢ م بمنطقة تل العمارنة، ولقد صور تمثال الملكة نفرتيتي على وجه العملة المصرية فئة الخمسة قروش الورقية.

الملك سمنخ كارع [عنخ خبرو رع]

في أثناء فترة حكم الملك إخناتون والتي استمرت من حوالي سنة ١٣٥٣ ق.م إلى سنة ١٣٣٥ ق. م، أخذ أخوه الصغير سمنخ كارع في الاستئثار بمحبته وتدليله وخاصة بعد أن هجرته الملكة نفرتيتي، وقد تزوج سمنخ كارع من ابنة إخناتون الكبرى "الأميرة مريت أتون" وقد أشركه إخناتون معه في الحكم، وقد هاجر سمنخ كارع إلى طيبة في

العام الثاني من حكمه وكان إخناتون ما يزال حيًا على الأرجح، ولم يحكم سمنخ كارع إلا فترة قصيرة من حوالي سنة ١٣٣٥ ق. م إلى سنة ١٣٣٣ ق. م، ولم يترك إلا آثارًا محدودة وربما توفي إخناتون بعد وفاته المهم أن بموته أصبحت مصر بدون وريث شرعي للعرش وبدأت المؤامرات تحاك من أكثر من جانب وأخذت البلاد تسير بخطى واسعة نحو الهوة العميقة.

توت عنخ آمون [نب خبرو رع]

تولى الملك توت عنخ آتون الذي يعد ترتيبه ثاني عشر ملوك الأسرة الثامنة عشرة حكم مصر وعمره ٨ سنوات، بعد وفاة أخيه الملك سمنخ كارع زوج ابنة الملك إخناتون "الأميرة مريت آتون". ولقد تزوج الملك توت عنخ آتون من الابنة الثالثة للملك إخناتون "الأميرة عنخ اس ان باتون"، وقد اضطر الملك توت عنخ آتون بعد سنتين من توليه الحكم الذي استمر حوالي ١٠ سنوات، أي من حوالي سنة ١٣٣٣ ق. م إلى سنة ١٣٢٣ ق. م، إلى أن يتجه للإله آمون ويغير اسمه إلى "توت عنخ أمون" الذي يعني [الصورة الحية لأمون]، كما غير اسم زوجته إلى "عنخ اس ان آمون"، بل ترك مدينة تل العمارنة وانتقل إلى مدينة طيبة وكل ذلك ارضاء لقوة ونفوذ كهنة آمون الذين أخذوا يمحون كل أثر يرمز لعهد إخناتون فاضطر الملك الشاب إلى إصلاح ما خرب من معابد الألهة بل وأن يضاعف أملاك المعابد من الذهب والفضة وأن يزيد عدد الكهنة القائمين على خدمتها، وعلى جانب أخر فقد تقدمت في عهد الملك توت عنخ آمون كافة الفنون والعمارة والهندسة ومظاهر الثراء. ولقد توفى الملك توت عنخ امون وهو في ريعان الشباب إذ كان يبلغ ما يقرب من ١٨ سنة، ويذكر أن أرملته أرسلت سرا برسالة إلى ملك مملكة خيتا [الحيثيين] التي كانت في عنفوان مجدها تطلب منه أن يرسل إليها أحد أبنائه لتتزوجه وتجعل منه ملكا على مصر ولكن المؤامرة اكتشفت وقتل هذا الأمير في سوريا وهو في طريقه إلى مصر. ولقد استعان الملك توت عنخ آمون أثناء فترة حكمه "بالوزير آي" الذي أشرف على إدارة البلاد وحاول جاهدًا أن يصلح ما استطاع، كذلك استعان الملك "بالقائد حور محب" الذي ظل في منف بعيدًا عن طيبة وعن تل العمارنة وبذل كل ما في وسعه لإصلاح الموقف في آسيا. ويذكر أن القائد حور محب في العام الأول من حكم توت عنخ أمون، ذهب على رأس الجيش لإعادة الأمن إلى بعض ولايات فلسطين وفينيقيا نتيجة لثورة "الثائر عزيرو" الذي خرج على الحكم المصري واستولى على الكثير من مدن شمال شاطئ البحر المتوسط، أما في سوريا وفي شمال الفرات فقد كانت

الحالة حرجة إلى أبعد الحدود، وكانت مملكة خيتا قد توسعت كثيرا على حساب مصر منذ أواسط حكم الملك أمنحوتب الثالث وزادت في أواخر أيامه وطيلة أيام الملك إخناتون، في الوقت الذي ظل فيه حكام السودان يأتون ومعهم زعماء هذه البلاد إلى مصر ليقدموا ولاءهم وهداياهم، بل تم تشييد معبد للملك توت عنخ أمون في مدينة فرص ببلاد النوبة قبيل الجندل الثاني وكذلك معبد في مدينة كوة بعد الجندل الثالث. ولعل شهرة الملك توت عنخ أمون ترجع إلى اكتشاف مقبرته كاملة دون أن تمسها أيدي لصوص المقابر وذلك في يوم ٤ فبراير سنة ١٩٢٢ م بكل ما فيها من ثروة تدل على البذخ والإسراف الذي عاش فيه ملوك الإمبراطورية المصرية وتم ذلك الاكتشاف على يد المكتشف الأمريكي "هوارد كارتر" بوادي الملوك [بالأقصر] وهي تعد المقبرة الوحيدة التي لم يستطع أحد الوصول إليها من قبل وكانت محتوياتها آية من آيات الفن المصري الفريد بما حوته من توابيت من الذهب ومتكآت بديعة وسرر أنيقة وكراسي جميلة مختلفة الأشكال والألوان ومطعمة بالعاج والذهب وعجلات ملكية وصناديق تحوي التحف والجواهر وأدوات الزينة وتماثيل بديعة وغير ذلك مما هو منقطع النظير في تاريخ الكشوف الأثرية من حيث الندرة والجمال ويعتبر العثور على هذه المقبرة بمحتوياتها التي لا تقدر بثمن اعظم كشف في تاريخ علم الآثار الحديث. وقد نقلت نفائس هذه المقبرة الملكية الى المتحف المصري بالقاهرة.

الملك آي [خبر خبرو رع]

إذا كان الملك توت عنخ أمون قد تُوفي في صباه من غير عقب من الذكور، فقد ولى الملك الكاهن اي العرش وهو في خريف العمر وأرذله. ويرجح الكثير من المؤرخين أنه عمل طويلا وفي صبر ودأب للوصول إلى هذا العرش، وقد صادفناه على الاثار باعتباره زوجًا لمرضعة إخناتون المسماة تي،.وقد قربه إليه إخناتون وعهد إليه بأكبر الوظائف في القصر الملكي وقد بلغ في الجيش أعلى رتبة وهو قائد الفرسان، وعندما توفي إخناتون وقف أي إلى جانب سمنخ كارع يناصره فرفعه إلى العرش، وعندما توفي سمنخ كارع أجلس أخاه توت عنخ آمون من بعده وكان هو المدبر لانتقال توت عنخ أمون إلى طيبة. وعندما توفي توت عنخ أمون دون أن يخلف عقبا، ولى أي الملك ونراه في كل الآثار مع زوجته تي، وقد لوحظ على جدران مقبرة الملك توت عنخ امون منظر لم نر له مثيلا من قبل يظهر الملك آي وهو يقوم بعملية فتح فم الملك الذي سبقه وربما أراد بذلك أن يسجل لنفسه الحق في العرش. ولقد حكم الملك أي حوالي أربع سنوات من سنة ١٣٢٣ ق. م إلى

سنة ١٣١٩ ق. م، وأهم ما ذكر عنه خلال فترة حكمه زيارته لمدينة منف في عامه الثالث، أما مقبرة الملك آي التي أنشأها لنفسه في مدينة آخت آتون فقد سجل على جدرانها ترتيلة إخناتون الكبرى لآتون والتي يقارنها علماء أوربا المسيحيون بمزامير داود، ويرون أن الأخيرة مأخوذة من هذه الترتيلة.

الملك حور محب [جسر خبرو رع]

كان القائد حور محب صاحب اليد الطولى والكلمة المسموعة في عهد الملك آي الذي حكم بعد الملك توت عنخ آمون وكان يشغل وظيفة القائد الأعلى للجيوش المصرية فاستطاع بسهولة أن يعتلي عرش مصر بعد وفاته، وذلك لعدم وجود وريث شرعي للبلاد. وقد استطاع حور محب أن يكسب شرعيته للحكم بزواجه من "الأميرة موت نجمت" أخت "الملكة نفرتيتي" وأن يعيد الأمن والسلام للبلاد بقوة السلاح والقوانين الحازمة. ويعتبر الملك حور محب آخر ملوك الأسرة الثامنة عشرة، إذ تصل مدة حكمه إلى ما يقرب من ١٢ سنة، أي من حوالي سنة ١٣١٩ ق. م إلى سنة ١٣٠٧ ق. م، ولقد اعتبر حور محب أن الملك إخناتون ومن أتى بعده من الملوك سواء سمنخ كارع أو توت عنخ آمون أو آي من الملحدين وأمر بهدم ما شيدوه من معابد ومقاصير واستغل أحجارها حشوا لصروحه الثلاثة التي أقامها في معابد الكرنك وهي الثاني غربًا والتاسع والعاشر جنوبًا. وقد شيد الملك حور محب في بداية حياته مقبرته في منف عندما كان ضابطًا ولكنه تركها وشيد أخرى تليق بمركزه كملك للبلاد في منطقة وادي الملوك وإن كان العمر لم يمتد به حتى يستكمل نقوشها ومناظرها، ولقد أصدر سلسلة من القوانين تهدف جميعها إلى حماية الفقير من الغني والضعيف من القوي وذلك لتأمين العدالة في البلاد وكانت أهم حملاته في بلاد النوبة. ونعرف عن الملك حور محب أنه كان مغرمًا منذ صدر شبابه بالأدب وتحصيل العلم، ولهذا نرى توقيره الكبير للإله تحوت. ولقد أمر حور محب بعمل تفتيش على مقابر الملوك لأنه حدثت بعض الاعتداءات عليها وسرق بعضها في فترة الاضطرابات، وبجانب اهتمام الملك بالأمور الدينية اهتم كذلك بالإصلاحات الإدارية ولم يغفل إصلاح المحاكم ونظم أيضًا أمور الجيش ورتب لجميع أفرادها على اختلاف أسلحتهم ودرجاتهم ما يكفل لهم الطمأنينة كما رتب لهم أيام راحة خاصة ووضع تنظيمًا خاصًا للسلوك [للبروتوكول] في السراي ومراتب الموظفين وأيهم يتقدم على الآخر. وقد شيد الملك حور محب في معبد الكرنك بوابة من الجرانيت، ويمتد من هذه البوابة طريق الكباش إلى الجنوب حتى معبد الإلهة [موت] ثم يأخذ طريقًا آخر إلى معبد

الأقصر. وأخيرًا، فالجدير بالذكر أن حور محب تولى الملك لأن الظروف دفعته إلى ذلك دفعًا لإنقاذ البلاد من الهاوية التي ترتدت فيها فقد دخل طيبة زعيمًا لمصر وقائدًا لجيشها وتوج فيها ملكًا عليها فعاد إلى مصر الاستقرار الداخلي ولاستكمال هذا الاستقرار حارب الحيثيين وعقد مع "مورسيل الثالث" ملك خيتا معاهدة ضمنت له استقرار الأمور مؤقتا على الحدود وتفرغ للإصلاح الداخلي حتى تستعيد البلاد قوتها وهيبتها. وقد شغل حور محب المركز الذي شغله من قبل "أمنمحات الأول" فلقد برز أيضًا من صفوف الشعب وأنقذ مصر من الفوضى والانحلال، وكلاهما كان عصاميًا، وكلاهما أسس ملكًا عظيمًا، وعندما توفي لم يكن قد عهد بالعرش إلى أحد من بنيه أو أولي قرباه. وهكذا ختمت الأسرة الثامنة عشرة أيامها بملك عظيم وهو "حور محب" كما بدأتها بملك عظيم وهو "أحمس الأول".

الملك رمسيس الأول [من بحتي رع]

الملك رمسيس الأول هو مؤسس الأسرة التاسعة عشرة الفرعونية ومنشأه في مدينة صان الحجر [تانيس] بشمال الدلتا. ويبدو أن الملك حور محب لم يكن له وريث من الذكور، فاختار زميل ورفيق حياته رئيس الرماة، بارع مس سو، وتعني أن الإله رع هو الذي انجبه. ولقد أقيم له تمثالان عثر عليهما امام الصرح العاشر بمعبد الكرنك يمثلانه في وضع كاتب ملكي جالس القرفصاء، وقد منح ذلك القائد لقب رئيس مشاة سيد الأرضين ولقب الوزير ولقب نائب ملك مصر العليا والسفلى ولقب ابن الملك. أما والد الملك با رع مس سو فهو "الضابط سيتي" من منطقة الدلتا وعلى ذلك نجد انتماء ملوك تلك الأسرة يتجه إلى آلهة الشمال وخاصة للإله رع أكثر من الإتجاه لالهة الجنوب وخاصة الإله آمون. وقد تزوج القائد بارع مس سو من ابنة أحد العسكريين وهي "سات رع" وررق منها ولدًا عرف باسم "سيتي الأول" عند توليه العرش فيما بعد. تولى القائد بارع مس سو عرش مصر بعد وفاة الملك حور محب، فأسقط أداة التعريف [البا] من اسمه فأصبح رع مس سو، وهو ما نطلق عليه الآن لفظ "رمسيس". ولقد استمر حكم الملك رمسيس الأول ما يقرب من سنتين، أي من حوالي سنة١٣٠٧ ق. م إلى سنة ١٣٠٦ ق. م، واثناء ذلك أشرك رمسيس الأول ابنه سيتي الأول معه في الحكم، فعهد إليه بالوزارة والقيادة ورئاسة الشرطة والرياسة التقليدية للكهنة، وبعد وفاة الملك رمسيس الأول دفن في مقبرته بوادي الملوك. ويذكر للملك رمسيس الأول أنه منذ اعتلائه للعرش أراد أن يشتري تعضيد كهنة امون فبدأ في إقامة المباني العظيمة له في

الكرنك، إذ أن رمسيس الأول هو الذي بدأ في إنشاء بهو الأعمدة الكبير بالكرنك الباقي إلى الآن شامخًا في مكانه والذي يعد نسيج وحده بين آثار الفراعنة ولكنه لم يتمه وترك إتمامه لابنه سيتي الأول وحفيده رمسيس الثاني. ولم يقف الأمر عند ذلك بل إن الملك رمسيس الأول في هذه الفترة القصيرة أنشأ معابد مختلفة في الشمال وعلى الأخص في منف وفي النوبة. ولم يعتزم رمسيس الأول امتشاق الحسام وتجريد جيش لمحاربة الحيثيين أعداء مصر الذين كانوا يتحرشون بها ويغتصبون أملاكها ولم يحرك ساكنًا لضعفه واعتلال صحته وتقدمه في السن وقصر مدة حكمه وترك هذه المهمة لخلفائه من بعده. وترجع شهرته إلى شخصيته وإلى أنه أنجب سلسلة من الفراعنة العظام الذين كان لهم الشأن الكبير في تاريخ مصر القديمة.

الملك سيتي الأول [من ماعت رع]

هو ثاني ملوك الأسرة التاسعة عشرة، تولى الحكم بعد والده الملك رمسيس الأول وكان يلقب بوهم مسوت الذي يعني [عصر البعث] أو عصر النهضة، وأمه اسمها "سات رع" وقد تزوج سيتي الأول من سيدة تدعى "تويا" وأغلب الظن أنها لم تكن من الأسرة المالكة حيث أنجبت له العديد من الأولاد كان من بينهم الابن الأكبر "آمون نفر نب اف" الذي توفي في حياة أبيه فانتقلت ولاية العرش منه إلى شقيقه "رمسيس الثاني".

ولقد بدأ الملك سيتي الأول عصرًا جديدًا في تاريخ مصر، فقد اهتم فيه بالفلك وأرخ سنوات حكمه الأولى باسم سنوات النهضة أو البعث، ويعتبر الملك سيتي الأول من أوائل الملوك الذين سجلوا ما قاموا به من أعمال حربية بحجم كبير على جدران المعابد مثل حروبه في فلسطين وسوريا، فيذكر التاريخ أن الملك سيتي الأول خرج على رأس جيشه ليستعيد ما فقدته مصر في فلسطين وأمر بإنشاء وتجديد نقط الحراسة لحماية الطرق من بدو الصحراء كما أمر بحفر الآبار لتكون موردًا للمياه ووضعت تحت الحراسة ووضعت خريطة لصحراء سيناء وشيد سيتي الأول عند كل بئر أو مورد ماء على طول الطريق قلعة محصنة تقيم فيها حامية صغيرة، وبعد أن أعاد الأمن كما كان في فلسطين تابع سيره حتى وصل إلى لبنان وانتصر على القوات المتمركزة هناك، بل وأمر أميرها بإحضار كميات ضخمة من أخشاب الأرز لمصر، كما قام بحملة أخرى على قادش والواقعة عند نهر العاصي وسحق أعداءه هناك وترك لوحة بها تسجل هذا وتخلده، كذلك قاد الملك سيتي الأول حملات على النوبة وليبيا ومملكة الحيثيين وعقد معهم معاهدة سلام، كل ذلك يوضح مدى إصرار الملك سيتي الأول على تأكيد كيان الإمبراطورية المصرية. كما

اتخذ سيتي الأول إجراءات حاسمة في إعادة تنظيم الجيش المصري الذي أصبح يتكون من عدة فرق كاملة أطلق على كل منها اسم إله من الآلهة الكبرى كما ألحق بكل منها مجموعة كبيرة من العربات الحربية. ولقد أصدر سيتي 'الأول مرسومًا الهدف منه حماية الممتلكات الدينية في أبيدوس من استغلال موظفي الدولة وشدد العقوبات على المستغلين والمفسدين وسار سيرة عدل وإصلاح، ونشطت في عهده الفنون والعمارة ولقد اتسعت عملية استغلال مناجم الذهب في الصحراء الشرقية ومناجم الفيروز في سيناء. ولقد اشترك الملك سيتي الأول في إقامة بهو الأساطين العظيم في الكرنك الذي بلغت مساحته حوالي ٥٤٠٠ متر فالنصف الشمالي من هذا البهو ينتمي إلى سيتي الأول والنصف الثاني ينتمي للملك رمسيس الثاني وكل هذه الأساطين [الأعمدة] مزينة بالنقوش والمناظر منها الحربية ومنها ما يوضح علاقات الملك مع الآلهة والآلهات. كما شيد الملك سيتي الأو ل معبدا في المدينة المقدسة أبيدوس وأطلق عليه [بيت ملايين السنين] وشيده لعبادة كل من أوزيريس وايزيس وحورس وبتاح وحور أختي وأمون رع (مجمع الهة) ليتالف بذلك قلوب أتباعهم أصحاب المذاهب المختلفة في بلده، وهو يعتبر بحق من مفاخر العمارة المصرية، وكرس له إقليمًا في بلاد النوبة كما سجل على أحد صخور تلال النوبة مرسوما لحماية مخصصات منشأته الدينية بناحية أبيدوس. كما أقام معبدا على بعد حوالي ٣٥ ميلا شرقي أدفو عَلى الطريق الصحراوي المؤدي لمناجم الذهب القريبة من البحر الأحمر وهو معبد منحوت في الصخر ويعرف باسم "معبد الرديسية"، كما شيد معبدا جنانزيا صغيرا تخليدا لذكرى والده رمسيس الأول بالقربة ولم يتمكن من إتمامه وأتمه خلفه رمسيس الثاني كالعديد من المنشآت الأخرى، وشيد معبدا أخر في منطقة الأشمونيين، وشيد معبد في فلسطين بالقرب من نهر الأردن. وقد حكم الملك سيتي الأول ما يقرب من ١٦ سنة، أي من حوالي سنة ١٣٠٦ ق. م إلى سنة ١٢٩٠ ق. م، وعندما توفي دفن في مقبرته المشهورة بوادي الملوك وفي سنة ١٨١٧ م قام " بلزوني " بالحفر فعثر على مقبرة الملك سيتي الأول وهي تعتبر من أكبر وأفخم المقابر الملكية إذ يزيد طولها عن ١٠٠ متر داخل صخر الجبل وهي مزينة بالمناظر والنصوص الدينية والفلكية المعروفة في ذلك الوقت أما معبده الجنانزي فقد شيده في البر الغربي لطيبة ولا تزال عدة أثار من عصره باقية، وهي جديرة بالمشاهدة إذ بلغ فن النقش البارز أوجه في ذلك العصر. ومما يذكر للملك سيتي الأول، كتابة قائمة منقوش عليها أسماء ملوك مصر الأقدمين ابتداء من مينا إلى عهده وتصدر القائمة الملك سيتي الأول بمصاحبة ولي عهده الملك رمسيس الثاني وهما يقدمان القرابين والدعوات إلى أسماء ٧٦ ملكا من الأسلاف ولا يزال هذا النقش من أهم المستندات التاريخية التي نستمد منها المعلومات. ومما يذكر

عن عهد الملك سيتي الأول أن ملك قبرص قد قدم هدايا جزيلة جريًا على سياسة حكام تلك الجزيرة نحو فراعنة مصر.

الملك رمسيس الثاني [أوسر ما عت رع]

يعتبر الملك رمسيس الثاني هو ثالث ملوك الأسرة التاسعة عشرة تولى الحكم بعد وفاة والده الملك سيتي الأول واستمر حكمه ما يقرب من ٦٦ سنة، أي من حوالي سنة ١٢٩٠ ق. م إلى سنة ١٢٢٤ ق. م، وبذلك يعد من أطول الملوك عهده بالحكم مثل بيبي الثاني وقد ساعده ذلك على ذيوع شهرته بين ملوك مصر والعالم حيث تولى الحكم وهو في نحو العشرين من عمره، وفي بداية عهده قام بتعيين رئيس كهنة جديد للإله أمون وذلك بعد وفاة "الكاهن الأكبر نب نثرو" الذي كان ينتمي إلى عائلة قوية في طيبة فقد كان ابنه "باسر" هو وزير الملك سيتي الأول فلم يشأ رمسيس أن يضيف إلى تلك العائلة القوية قوة أكبر فسلب ذلك المنصب ومنحه لشخصًا آخر اختاره هو، وهو "نب ونتن اف" أحد كهنة مدينة ثنى بالقرب من أبيدوس ليكون رئيس كهنة الإله أمون وذلك يوضح مدى ذكاء وبعد نظر هذا الملك. كما نقل الملك رمسيس الثاني العاصمة إلى مدينة أخرى أطلق عليها اسم "بر رع مس سو" التي تعني [دار رمسيس] وهي شمال شرق الدلتا وبقيت مدينة طيبة العاصمة الدينية للبلاد. وقد بدأ الملك حياته بالقتال مع إحدى طوائف شعوب البحر الذين يطلق عليهم اسم الشردانا والذين اشتق منهم بعد ذلك اسم سردينيا وأصبحت موطنا لهم وقد هزمهم الملك رمسيس الثاني وأسر منهم الكثيرين ثم عفا عنهم واتخذ منهم حرسًا خاصًا له، ونرى صورهم مرسومة بخوذاتهم ذات القرون ودروعهم المستديرة وسيوفهم الضخمة، كذلك أقام الملك رمسيس الثاني قلعة حربية بالقرب من منطقة العلمين لتأمين الحدود الغربية، بل أنه قاتل الليبيين وأوقف زحفهم بالإضافة إلى خروج رمسيس الثاني بقواته نحو لبنان لتأمين حدود الدولة وترك لوحة تذكارية هناك توضح إنتصاراته بل استطاع ضم مملكة أمورو إلى مصر، الأمر الذي أغضب ملك الحيثيين. وأهم وأشهر ما سجل التاريخ للملك رمسيس الثاني معركته الشهيرة المعروفة باسم "معركة قادش" على نهر العاصي بسوريا ضد ملك الحيثيين "مواتالي" وحلفائه، تلك المعركة التي أمر الملك بتسجيلها بحجم كبير على واجهات وجدران أكثر المعابد التي شيدت في عهده وبعد ذلك قام الملك رمسيس الثاني بحملة عسكرية أخرى إلى فلسطين وسوريا لإعادة الاستقرار والأمن هناك. ولقد ظلت حالة التوتر مستمرة بين الإمبراطورية المصرية والإمبراطورية الحيثية حوالي ١٥ عامًا حتى

أدرك الطرفان أهمية السلام لكل منهما فأبرموا معاهدة أمن وسلام بينهما سنة ١٢٧٨ ق.م شهدت عليها الآلهة المصرية والحيثية على أساس قيام حلف هجومي دفاعي بين الدولتين مع حسن معاملة اللاجئين ثم تبودلت الرسالات الودية بين الملكين بل شملت هذه المراسلات أيضا زوجة الملك رمسيس الثاني "الملكة نفرتاري" وزوجة الملك خاتو سيلي الثالث "الملكة بوتو خيبا"، بل أكثر من ذلك قام "الملك خاتو سيلي الثالث" بزيارة ودية لمصر وتوثقت تلك العلاقات بزواج الملك رمسيس الثاني من ابنة خاتو سيلي الثالث التي حملت اسم "ماحور نفرو رع"، ولقد اشتهر الملك رمسيس الثاني بتعدد زوجاته [نفرتاري – ايزيس نفر- ما حور نفرو رع- آست نفرت...] وجواريه وإنجابه عدد كبير من الأبناء ذكورًا وإناثا، وقد انتقلت ولاية العهد في أيام رمسيس الثاني بين ثلاثة عشر ولدًا من صلبه توفي اثنا عشر منهم في حياته أشهرهم الأمير "خع ام واست" ابن الملكة است نفرت الذي اشتهر بإلمامه بالعلوم الدينية والقيام بالواجب الإشرافي على تشييد آثار أبيه. ولقد خلد رمسيس الثاني نفسه ليس بالفتوحات والتوسعات العظيمة أو بالانتصارات الباهرة بل بما أقامه من معابد ومسلات [١٠٠ مسلة] ومقاصير وتماثيل ضخمة تزن مئات الأطنان ولوحات في أنحاء مصر المختلفة ومنها الجزء الأمامي من معبد الأقصر وتكملته لبهو الأساطين بمعبد الكرنك الذي بلغت مساحته حوالي ٥٤٠٠ متر، وبه ١٣٤ عمودا على ١٦ صفا ويبلغ ارتفاع العمود حوالي ٢١ مترًا، وكذلك شيد الملك رمسيس الثاني معابد في منف وتنيس وأبيدوس والنوبة ولعل من أشهرها معبد أبي سمبل الكبير الذي كرسه لعبادة كل من الاله أمون رع وبتاح والملك رمسيس الثاني نفسه- صور المعبد على ظهر العملة المصرية فئة الجنيه الواحد- وكذلك معبد أبي سمبل الصغير الذي كرسه لعبادة الإلهة حتحور وزوجته الملكة نفرتاري هذا بجانب بناء مبعده الجنائزي الذي شيده في البر الغربي بطيبة ويعرف باسم معبد الرامسيوم. وبرغم أن الملك رمسيس الثاني شيد مقبرة عظيمة في وادي الملوك إلا أنه لم يدفن بها، أما الملكة نفرتاري فقد دفنت في مقبرتها الشهيرة بوادي الملكات بطيبة الغربية. ومما يذكر أيضًا للملك رمسيس الثاني أنه لم يهمل الناحية البحرية لمصر، فقد بنى أسطولا من السفن المحاربة ليرد به هجمات قراصنة البحار. وفي سنة ١٩٥٥ م نقلت حكومة الثورة تمثال رمسيس الثاني الضخم الذي كان ملقي على الثرى في ميت رهينة [منف] منذ آلاف السنين وأقامته على قاعدة جرانيتية فخمة وسط ميدان من أكبر ميادين العاصمة، وهو ميدان باب الحديد، أسمته ميدان رمسيس، وأسمت الشارع المؤدي له شارع رمسيس، فصار هذا التمثال رمزا لعظمة مصر القديمة يشاهده القادمون إلى العاصمة من داخل القطر وخارجه وقد نقل له حاليًا تمثال إلى شارع صلاح سالم بسكة المطار حتى يشاهده من يخرج من مصر

ومن يدخل إليها سواء كان مصري أو أجنبي. ولقد عثر في أخميم على أضخم تمثال مستقل لامرأة وهو تمثال الأميرة مريت آمون ابنة الملك رمسيس الثاني والذي يعتبر قطعة فنية رائعة.

الملك مرنبتاح [با ان رع]

الملك مرنبتاح رابع ملوك الأسرة التاسعة عشرة الفرعونية وإن كان هو الابن الثالث عشر للملك رمسيس الثاني وهو الابن الثاني "للملكة است نفرت" إحدى زوجات الملك رمسيس الثاني، وقد تزوج مرنبتاح من أخته "الأميرة است نفرت" التي حملت اسم الملكة الأم، ولم يكن صغير السن حين آل إليه الملك، بل كان في نحو الستين من عمره. تولى عرش مصر ما يقرب من ١٠ سنوات، أي من حوالي ١٢٢٤ ق.م إلى سنة ١٢١٤ ق.م، وبدأ حكمه بإرسال شحنات من الحبوب الغذائية إلى مملكة الحيثيين عندما أصابهم القحط وهددتهم المجاعة وذلك وفاء بالمعاهدة التي عقدها والده الملك رمسيس الثاني معهم سنة ١٢٧٨ ق.م، وفي مدينة منف أضاف الملك مرنبتاح إلى معبد بتاح الكبير الذي أرسى دعائمه والده الملك رمسيس الثاني، كما أسس قصرًا ملكيًا هناك. وكانت سياسة مرنبتاح الخارجية تتلخص في الدفاع عن أرض مصر أولاً، بعد ذلك الدفاع عن ممتلكاتها ثانيًا، واثناء فترة حكم مرنبتاح لم يأت الخطر كالمعتاد من الشرق أو الجنوب ولكنه أتى من الغرب نتيجة هجرات الليبيين المستمرة نحو مصر من أجل الاستيطان، وكان يقودهم "مري" رئيس قبيلة الليبو، فأعد الملك لهم جيشًا قويًا استطاع أن يفتك ويمزق تلك القوات الغازية من الغرب المستهدفة أرض مصر وخيراتها، فيذكر أنه في عهده اتحد اليونانيون وبعض شعوب البحر المتوسط وهاجموا بسفنهم الحربية الثغور المصرية دفعة واحدة وكادوا يستولون على الدلتا لولا أن استعان الملك مرنبتاح بالقادة الذين كانوا في جيوش أبيه رمسيس الثاني فتمكنت القوات المصرية من رد هذا الغزو بعد معارك دامية مما كفل لمصر الأمان من هذه القوات المغيرة لفترة طويلة بعد ذلك. ومما يذكر عن عهد الملك مرنبتاح أنه سافر على رأس حملة في السنة الثالثة من حكمه إلى الحدود الشرقية وبطش بالثوار بطشة عنيفة. ويبدو أن إحدى البلاد في جنوب فلسطين وهي "جازر" قد قاومته طويلاً فلم يلبث أن انتصر عليها وفتحها، وقد سجل مرنبتاح انتصاره في هذه المعركة وغيرها على حجر كبير، فالملك مرنبتاح بالرغم من كبر سنه قد أظهر مضاء في العزيمة وقوة وصلابة في الكفاح واستحق الإعجاب لصده الهجمات الأجنبية عن مصر من الشرق والغرب. فقد كان عهد مرنبتاح حركة لا تهدأ فيما كان من قمع ثورات البجاة

النوبيين في أقصى الجنوب وثورات شعوب آسيا من أملاك مصر في الشرق وغارات الليبيين في الغرب. ولم يكن مرنبتاح وهو يجاهد في هذه المحاور بأقل من أبيه شدة وسطوة بل زاد عليه قسوة وعنفًا، فلقد حفظ في معبد عمدا بالنوبة من وثائق التاريخ ما يذكر أنه كان يعاقب الخارجين عليه بالصلب فوق الشجر أو بإحراق الجذوع وقطع الأيدي واقتلاع العيون وصلم الآذان وأنه كان يبالغ في العذاب. وعندما بلغ الملك مرنبتاح من العمر عتيا قعدت به الشيخوخة والمرض في أعقاب ذلك قعودًا حتى وافته المنية. وبعد وفاة الملك مرنبتاح دفن بمقبرته بوادي الملوك وقد عثر على موميائه في مقبرة الملك أمنحوتب الثاني التي استخدمت بعد ذلك كمقبرة جماعية لمجموعة من مومياوات الملوك لحمايتها. وبرحيل الملك مرنبتاح تدخل الدولة المصرية في دور الضعف إلى حد ما.

الملك سيتي الثاني [أوسر خبرو رع]

كان سيتي الثاني هو الوريث الشرعي للملك مرنبتاح وهو ابن الملكة است نفرت إحدى بنات الملك رمسيس الثاني ويعتبر سيتي الثاني هو سادس ملوك الأسرة التاسعة عشرة تولى حكم مصر ما يقرب من عشر سنوات وتزوج من الأميرة "تاوسرت" التي كانت هي اليد المحركة لشئون الدولة في عهده - ونعرف للملك سيتي الثاني زوجتين على اقل تقدير هما: تيا خعت ابنة رمسيس الثاني، وتا وسرت، هذا بالإضافة إلى زوجة ملكية تتبعه على إحدى اللوحات الحجرية المحفوظة بمتحف اللوفر تدعى "سوترر"، ويبدو من اسمها أجنبية الأصل- وخلال فترة حكمه التي استمرت عشر سنوات، أي من حوالي سنة ١٢١٤ ق. م إلى سنة ١٢٠٤ ق. م، شيد معبدا صغيرًا بالكرنك وأخر بالأشمونين، هذا ولم تكن أحوال مصر من بعد الملك مرنبتاح والده مستقرة ولا هادئة ولا نكاد نعرف عن تلك الحقبة من تاريخها إلا ما يعكس الاضطراب في الحكم ونزاعا على العرش [الملك أمون مس] وفسادًا في المجتمع ومشاكل عدة بين الملك سيتي الثاني وكهنة امون في طيبة. ورغم كل ذلك فقد بقي لمصر نفوذها في النوبة وفلسطين وظلت جزية البلدين تأتي سنويا إلى مصر. وغير بعيد أن تكون السنوات العشر من عهد سيتي الثاني قد امتلأت بالفصل الأخير من قصة بني إسرائيل في مصر حيث أخذ آل فرعون بالسنين ونقص من الثمرات بما أرسل عليهم من الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم أيات مفصلات منجمات عامًا بعد عام، وكان ذلك من عوامل انهيار الأسرة التاسعة عشرة وسقوطها بعد ذلك. إذ خلف سيتي الثاني ابنه "سي بتاح" ولكنه أوتي الحكم صبيًا حيث أقامه على العرش رجل سوري كان يعتبر هو صاحب النفوذ في الدولة اسمه "باي-

ارسو" ومع ذلك فلم يجاوز حكم سي بتاح أعوامًا ستة أي من حوالي سنة ١٢٠٤ ق. م إلى سنة ١١٩٨ ق. م لم تخل من نزاع واضطراب ازداد من بعده حدة وضرامًا، إذا انفرد بالسلطان مع خلو العرش سوري لعله باي- ارسو نفسه، ودخل حكام الأقاليم فيما بينهم في حروب دامية وصراع طويل وأهمل القانون حتى حرم كل إنسان حقه.

الملك آمون مس [من ماعت رع]

يعتقد البعض أن الملك آمون مس هو ابن الملك سيتي الثاني من زوجته "تاخعت" باعتبارها "الزوجة الملكية العظمى تاخعت" التي صورت على تماثيل سيتي الثاني، وأيضًا هي نفسها "أم الإله وأم الملك تاخعت" التي ظهرت ضمن نقوش مقبرة آمون مس بوادي الملوك، إذ يحتمل أن آمون مس قد وجد أحقيته في العرش قد اغتصبها ابن صغير لأبيه وربما كانت أمه سوترر أجنبية، ألا وهو سيبتاح، وربما ذلك قد تم بمساعدة الملكة تاوسرت بعد وفاة أمه تاخعت. وبعد أن اطمأن لمعاضدة كهنة آمون قام بثورته حيث استقل بحكم الجنوب، بل لعله زحف نحو الدلتا وتمكن من خلع الملك سيبتاح أخيه، ويستدل على ذلك من اتخاذه لجميع الألقاب الفرعونية كملك للوجهين، كما تفاخر فيما بعد حامل الختم باي بأنه " ثبت الملك سيبتاح على عرش أبيه وذلك بعد أن تم إخماد ثورة آمون مس". وكانت فترة حكم آمون مس الفعلية قد بلغت حوالي سنة وثلاثة أشهر واثني عشر يوما. وكانت زوجته الملكية هي "باكت ورنرو" التي ظهرت لها نقوش عدة على جدران صالة الأعمدة بمقبرته الملكية بوادي الملوك.

الملك سيبتاح مرنبتاح [اخ ان رع]

تولى سيبتاح عرش مصر بعد وفاة والده الملك سيتي الثاني، وأمه هي الملكة الثانوية "سوترر". وقد تولى الملك سيبتاح الحكم صغيرًا، وكان هناك اثنان لهما الفضل في تنصيبه: أحدهما وهو حامل الختم المسمى باي الذي ساعده في استعادة عرشه عقب إخماد ثورة آمون مس، أما الشخصية الثانية فهي الملكة تاوسرت – التي ربما لم يكن لها أولاد ذكور من الملك سيتي الثاني – التي ساندت سيبتاح في اعتلائه العرش ضد آمون مس صاحب الحق الشرعي في العرش باعتباره ابنًا لزوجة رئيسية سليلة بيت ملكي وهي "الملكة تاخعت". وقد حكم مصر حوالي ٦ سنوات أي من سنة ١٢٠٤ ق. م إلى سنة ١١٩٨ ق. م، واتخذ الملك سيبتاح الألقاب الفرعونية المعتادة إلا أنه اضطر إلى تغيير اسمي الولادة والعرش في السنة الثالثة من حكمه وذلك بعد إخماد ثورة الأمير

امون مس، ومن المعروف أن الملك سيبتاح ذهب إلى بلاد النوبة في السنة الاولى من حكمه لقمع ثورة هناك وقام بتعيين نائب الملك المدعو "سيتي" في منصب حاكم كوش، وقد حمل مبعوثه هدايا ومكافآت قيمة لكبار موظفي تلك البلاد.

الملكة تاوسرت [سيت رع مري آمون]

كانت للملكة تاوسرت مكانتها ودورها البارز في نهاية الأسرة التاسعة عشرة الفرعونية على الرغم من أنها لم تكن تحمل لقب ابنة الملك حيث اتخذت لقب "الأميرة الوراثية". على أي الأحوال فقد بدأ نجمها يسطع في الأفق منذ عهد زوجها الملك سيتي الثاني حيث حملت لقب "زوجة الملك العظمى"، وقد شرعت في بناء مقبرتها الملكية بوادي الملوك في نهاية حكم زوجها، وازداد نفوذ الملكة تاوسرت وقويت شوكتها في عهد ابن زوجها الملك سيبتاح حيث رفعته للعرش وأصبحت وصية عليه، واتخذت في عهده ألقاب[زوجة الإله - سيدة الأرضين - سيدة مصر العليا والسفلى]، وكان الدور الذي لعبته الملكة تاوسرت في فترة حكم الملك سيبتاح الثانية اهم من الدور الذي قامت به في الفترة الأولى، وكان ذلك احد العوامل التي ساعدتها على تبوو العرش بعد وفاة سيبتاح، من حوالي سنة ١١٩٨ ق. م إلى سنة ١١٩٦ ق. م، أي حوالي سنتين، حيث انفردت بالسلطة واتخذت ألقابها الملكية كفرعون لمصر وشرعت في بناء معبدها الجنازي واستبدلت بخراطيش الملك سيبتاح في مقبرتها خراطيش زوجها الملك سيتي الثاني لتوكد على امتداد حكمها منذ وفاته سنة ١٢٠٤ ق. م -- كما فعلت الملكة حتشبسوت من قبل - ولقد اغتصب بعد ذلك مقبرتها الملك ست نخت مؤسس الاسرة العشرين وبوفاتها انتهت الأسرة التاسعة عشرة.

الملك ست نخت [أوسر خع رع]

تجلت في أواخر عهد الأسرة التاسعة عشرة بمصر بعض الظاهرات نلخصها في تزايد نفوذ وهيبة طيبة وكهنة أمون على الأخص، وفي نفس الوقت لم يظهر ملوك كبار يستطيعون بهيبتهم وحسن تصرفهم المحافظة على وحدة البلاد فأصبحت مصر مطمع للشعوب الأخرى خاصة بعد أن أصبح البحر المتوسط يموج بحضارات متباينة وأصبح مركز إشعاع حضاري، وفي تلك الاوضاع المتلاطمة تمكن أحد الأمراء المسنين المسمى ست نخت من عزل "السوري باي ارسو" وتأسيس الأسرة العشرين اعتمادا على تأييد كهنة أمون أو التأييد الشعبي. وبرغم أن الملك ست نخت استمر عامين في الحكم من

حوالي سنة ١١٩٦ ق. م إلى سنة ١١٩٤ ق. م، إلا أنه نجح في إعادة النظام والهدوء بوجه عام في البلاد دون أن يقترن ذلك بعنف يذكر ومنذ أن ارتقى عرش الحكم في البلاد فكر في إقامة مقبرة له بوادي الملوك بطيبة الغربية شأنه في ذلك شأن من سبقوه أو لحقوا به من ملوك الدولة الحديثة إلا أن العمال بعد أن أتموا حفر الممر على بعد قليل في الصخر عثروا فجأة على المقبرة السرية" لآمون مس" والتي لم يكن معروفًا مكانها خلال سنوات الاضطرابات لذلك توقفت كل الأعمال في نحت مقبرة ست نخت وعند وفاته دفن بمقبرة "الملكة تاوسرت" بوادي الملوك بعد أن غيرت من أجل ذلك بعض النقوش والمناظر على الجدران وأزال اسمها. أما عن حياته الأسرية فقد تزوج من الملكة "تي مران إيزيس" وأنجب منها رمسيس الثالث. وربما قام بنشاط تعديني في شبه جزيرة سيناء إذ عثر على لوحة له في سرابيط الخادم.

الملك رمسيس الثالث [أوسر ماعت رع]

هو ابن الملك ست نخت مؤسس الأسرة العشرين. ويعتبر رمسيس الثالث آخر فراعنة مصر العظام إلى حد ما وقد جلس على عرش مصر في فترة كانت البلاد في أشد الحاجة لابن من أبنائها الأقوياء لحمايتها من زحف الغزاة. واتخذ رمسيس الثالث من رمسيس الثاني مثلاً أعلى له، فأخذ يحاكيه في اسمه ولقبه وفيما شيده من معابد وما عليها من مناظر بل وأطلق اسمه على أولاده تيمنًا به وقد حكم الملك رمسيس الثالث ما يقرب من ٣١ سنة، أي من حوالي سنة ١١٩٤ ق. م إلى سنة ١١٦٣ ق. م، وفي العام الخامس من حكمه استطاع الملك أن يصد بجيوشه الهجرات الليبية التي حاولت من قبل الاستيطان في مصر في عهد الملك مرنبتاح الذي هزمها شر هزيمة فقد حاولت تلك القبائل بشكل أعنف وأكثر قوة هذه المرة دخول مصر فتصدى لهم رمسيس الثالث واستطاع أن يحمي مصر منهم وأوقف زحفهم وهزمهم هزيمة منكرة وقضى عليهم وسجلت تلك الأحداث على جدران معبده الجنزي بمدينة هابو بطيبة الغربية، وفي العام الثامن من حكمه، قام الملك رمسيس الثالث على رأس جيوشه البرية والبحرية، للدفاع عن مصر وحمايتها من شعوب البحر التي نزلت من أسيا الصغرى وجزر بحر إيجه فاجتاحت مملكة خيتا [الحيثيين] وقضت عليهم، ثم قضوا على مملكة أمورو وقضوا على النفوذ المصري في سوريا ووصلوا بعد ذلك إلى فلسطين ومنها بالبر والبحر إلى مصر. وقد استطاع الملك رمسيس الثالث ببراعته العسكرية أن ينتصر عليهم برا وبحرًا. وفي العام الحادي عشر من حكمه اضطر رمسيس الثالث إلى أن يقوم على رأس جيشه للقضاء على الزحف

الليبي الآتي من الغرب وكاد أن يقترب من النيل واستطاع التغلب عليهم، ولقد قامت مؤامرة أشارت إليها جميع المصادر القديمة قامت بها بعض نساء القصر تحت إشراف "الملكة تي" للقضاء على الملك رمسيس الثالث وتولية إبنها "بنتا ورت" عرش مصر، لكن المؤامرة انكشفت وأمر الملك بمعاقبة الملكة وكل من اشترك في المؤامرة. ولقد شيد رمسيس الثالث العديد من المباني، أهمها المعبد الذي شيده للإله آمون رع جنوب الفناء الأول من معبد الكرنك هذا بجانب معبده الجنزي الشهير بمدينة هابو ودفن الملك بمقبرته بوادي الملوك. ويعتبر معبد مدينة هابو آخر المباني الشامخة التي شيدها فراعنة مصر الكبار من حيث الموقع والأهمية، وقد حاول أن يبني في عمارته معبد الرمسيوم ولم يكن معبد مدينة هابو هو البناء الوحيد الذي أقامه رمسيس الثالث، بل أنه أنشأ الكثير من الهياكل الصغيرة في منف وعين شمس وباقي جهات القطر. ولقد بعث الملك رمسيس الثالث الأسطول إلى بلاد بونت لإحضار البخور والعطور إلى معابد الوادي. وقد عاد الأسطول وعليه أمراء كثيرون من البلاد جاءوا يقدمون فروض الطاعة للفرعون. هذا ويذكر أن الملك رمسيس الثالث كان يفخر دائما بأنه غرس في طيبة اشجارا خضراء وزهورا ونبات البردي عسى أن يسر آمون برائحتها، كما كان يفخر أيضا بأنه شيد في فينيقيا معبدًا لأمون، ووضع فيه تمثالاً كبيرًا له. كما أرسل البعثات إلى شبه جزيرة سيناء لإحضار النحاس، ومنح كهنة أمون الكثير من الثروات والأراضي واستعان ببعض الأجانب والمستشارين ونتيجة لكثرة النفقات تذكر المصادر حدوث ارتباك في ميزانية الدولة حتى أنها عجزت عن دفع مرتبات العمال مما أدى لحدوث بعض الاضرابات.

الملك رمسيس الرابع [حقا ماعت رع]

أتى بعد الملك رمسيس الثالث ابنه الملك رمسيس الرابع ثالث ملوك الأسرة العشرين الفرعونية والذي ظل يحكم ما يقرب من ٧ سنوات، أي من حوالي سنة ١١٦٣ ق. م إلى سنة ١١٥٦ ق. م، وكانت عوامل الضعف والانحلال التي غشيت مصر في أواخر عهد أبيه قد ازدادت قوة واستفحالاً، فحاول تحسين حالة البلاد الاقتصادية مع إرضاء المعبودات أو بالأحرى إرضاء كهنة آمون وذلك بإقامة العديد من المنشآت الدينية [أقام معبدا في أبيدوس]، إذ تذكر نقوش محاجر وادي الحمامات أنه أرسل في العام الثاني من حكمه بعثة كبيرة مكونة من حوالي ٨٣٦٨ رجلاً إلى هناك لإحضار الأحجار اللازمة لهذه المنشآت الدينية ثم أرسل تجريدة أخرى بعد ذلك بسنوات للغرض نفسه وكانت التجريدة مؤلفة من حوالي تسعة الاف رجل، وقد هلك منهم عدد كبير وإن لم يطل به

العمر ليتابع إقامة تلك المنشآت. وقد توفي الملك رمسيس الرابع ودفن في قبره بوادي الملوك وكل ما بقي من آثار رمسيس الرابع هو امتداد الحجرة الخلفية لمعبد خونسو بطيبة، وكذلك القاعات الصغيرة ذات العمد التي بدأ والده بناءها قبل ذلك بمدة يسيرة، ولعل شهرة المقبرة الملكية لرمسيس الرابع ترجع إلى أنه عثر على تخطيط معماري لها، موضح عليه الاصطلاحات الهندسية بالخط الهيراطيقي، مسجل على بردية. فضلاً عن ذلك ينسب لعهده بردية من جزيرة الفنتين محفوظة الآن في متحف تورين وقد سجلت اتهامات لعدد من الشخصيات وكان من بينهم كاهن معبد الإله خنوم الذي وجهت إليه بعض التهم المتعلقة بالرشوة والاختلاسات وانتهاكات لحرمة المعابد.

الملك رمسيس الخامس [أوسر ماعت رع]

تقلد الملك رمسيس الخامس عرش مصر في حوالي سنة ١١٥٦ ق. م وحتى سنة ١١٥١ ق. م، أي حكم مصر ما يقرب من ٥ سنوات، وهو يعتبر رابع ملوك الأسرة العشرين. ونعرف من آثاره أنه تم في العام الرابع من عهده إجراء مسح شامل لأراضي مصر الزراعية ابتداء من إقليم الفيوم وحتى المنيا بمصر الوسطى، وقد كانت أغلب هذه الأراضي تتبع معابد الآلهة وبالتحديد معبد آمون في طيبة كما تبرز البرديات المنحدرة من عهده الهيكل الاجتماعي ونظم الضريبة الزراعية في هذه الفترة من تاريخ مصر، كما نعرف أيضا أن الكاهن الأول لأمون في الفترة من حكم رمسيس الرابع حتى السادس كان "رمسيس نخت" وكان والده هو المسئول عن الضرائب وتحصيلها في مصر ، وقد حفر رمسيس الخامس مقبرته في وادي الملوك. وكان مرض الجدري سببًا في وفاته.

الملك رمسيس السادس [نب ماعت رع]

يعتبر الملك رمسيس السادس من أبرز ملوك الأسرة العشرين الفرعونية تولى حكم مصر من حوالي سنة ١١٥١ ق. م وحتى سنة ١١٤٣ ق. م، أي ما يقرب من ٨ سنوات، واثناء حكمه أقام نائب ابن الملك "الأمير بننوت" حاكم النوبة تمثالاً عظيمًا للفرعون رمسيس السادس في معبد الدر، فأرسل له الملك مكافأة على ذلك طبقين من الفضة وقد أوقف على عبادة هذا التمثال قرابين كانت تورد بصفة منتظمة من المراكز الخمسة المتاخمة. ولقد قدم الأمير بننوت أراضي وأثاث معبد لعبادة تمثال سيده الملك رمسيس السادس، وفي مقابل ذلك أغدق عليه الفرعون الإنعامات والهدايا. وقد وجد العديد من آثار هذا الملك في كل من تل بسطة وبنها وسرابيط الخادم ومنف وقفط، شملت العديد من

التماثيل أهمها ما وجد في طيبة، وهو تمثال من الجرانيت الرمادي يمثل الملك واقفا برأس مرفوع ويمشي بخطا واسعة، وفي يده بلطة حرب ويقبض بيده اليسرى على ناصية أسير لوبي [ليبي] يمشي منحنيا بجواره وذراعاه مكتوفتان خلفه ويشاهد الأسد الأليف يسير بين الملك والأسير اللوبي [الليبي]. أما التمثال الثاني فقد صنع من حجر الشيث ويبلغ ارتفاعه حوالي ٩٢ سم وقد مثل ماشيا وممسكا بيده صورة تمثال صغير للإله أمون موضوع على قاعدة ويلبس الفرعون التاج المزدوج. وتعتبر مقبرة الملك رمسيس السادس من أضخم مقابر طيبة وأحفلها بما يعبر عن تصورات عصرها عن الآخرة ونعيمها وعذابها وأربابها وشياطينها وجناتها ومخاطرها على الرغم من سوء الحالة الاقتصادية التي عانتها البلاد في عهده.

الملك رمسيس السابع [أوسر ماعت رع]

يعد الملك رمسيس السابع هو سادس ملوك الأسرة العشرين الفرعونية، تولى عرش مصر من حوالي سنة ١١٤٣ ق. م الى سنة ١١٣٦ ق. م، اي ما يقرب من ٧ سنوات عقب الملك رمسيس السادس.أما عن آثاره فهي قليلة جدا، فقد عثر له على مقصورة للعجل منفيس في قرية الأطاولة شمال عين شمس حيث كانت توجد مقابر العجول المقدسة لهذا المعبود. وقد عثر على مقبرة الملك رمسيس السابع في وادي الملوك وهي تحمل الآن رقم ١.

الملك رمسيس الثامن [أوسر ماعت رع]

يعتبر الملك رمسيس الثامن هو سابع ملوك الأسرة العشرين الفرعونية. حكم مصر من حوالي سنة ١١٣٦ ق. م الى سنة ١١٣١ ق. م، أي ما يقرب من خمس سنوات. وربما كان هو وسلفه رمسيس السابع من أبناء رمسيس السادس. ولقد عثر على اسم رمسيس الثامن على لوحة لأحد موظفيه اكتشفت في أبيدوس ومحفوظة الان في متحف برلين. ولم يعرف بعد أين تقع مقبرة ذلك الملك، كذلك لم يعثر على أي من تماثيل لرمسيس الخامس والسابع والثامن والعاشر. ومن عصر رمسيس الثامن نعرف الموظف "كي نبو" رئيس أسرار ممتلكات أمون في معبد تحتمس الرابع.

الملك رمسيس التاسع [نفر كا رع]

الملك رمسيس التاسع هو ثامن ملوك الأسرة العشرين تولى حكم مصر بعد الملك رمسيس الثامن، وقد استمر يحكم أكثر من ١٨ عامًا، أي من حوالي سنة ١١٣١ ق. م إلى سنة ١١١٣ ق. م، ولعل شهرته ترجع للبرديات التي تتحدث عن سرقات مقابر الملوك التي حدثت في عهده وقد وصل الفساد الإداري ذروته في العام السادس عشر من حكمه. وبدأت العصابات في طيبة تتجه لسرقة المقابر وما بها من ذهب وفضة ولم تسلم مقابر فراعنة مصر العظام أمثال أمنحوتب الثالث وسيتي الأول ورمسيس الثاني من عبثهم، وبدأ الناس يفقدون إيمانهم بآلهتهم وبملوكهم وحكامهم، الأمر الذي اضطر ملوك الأسرة الحادية والعشرين من الكهنة أن ينقلوا سرًا بعض مومياوات فراعنة الدولة الحديثة لحمايتها من عبث اللصوص إلى أكثر من مخبأ فنقلوا ١٣ مومياء إلى مقبرة أمنحوتب الثاني ثم اختاروا مقبرة لم تتم بالدير البحري ووضعوا فيها ٤٠ مومياء أخرى، وهي ما يطلق عليها اصطلاحًا [خبيئة الدير البحري]، وظلت مومياوات الملوك مخبأة إلى أن توصل "اميل بروكش" سنة ١٨٨١ م إلى مومياوات الدير البحري، و "لوريه" سنة ١٨٩٨ م إلى المومياوات المخبأة في مقبرة أمنحوتب الثاني. وفي عهد رمسيس التاسع نجد أن نجم "أمنوفيس" رئيس كهنة آمون يرتفع عاليًا ولأول مرة نجد صورة رئيس الكهنة على جدران معبد الكرنك بحجم كبير كالملك وهو على غير العادة وأصبح في يده الإشراف على الدولة وصار لزوجته مركز الصدارة في حريم آمون بعد أن جرى الحديث بأنها "جارية الإله" وبهذا انتزعت مكان الملكة. وعلى هذا النحو حلت الحكومة الدينية في الواقع محل الملكية وكان أمنوفيس الذي جمع إلى عمله ككبير الكهنة في جميع المعابد المصرية يتولى أعمالا مهمة أخرى، مثل إشرافه على خزانة الفرعون ووظيفة حامل خاتم الملك وحصل لنفسه من الملك الفرعون رمسيس التاسع على حق جباية أموال آمون وضرائبه بوساطة كتبة المعابد وليس بوساطة موظفي الدولة، وكانت هذه الإيرادات تدخل رأسا إلى خزانة المعابد ولا تمر بخزانة الدولة، وهكذا وضع الكاهن أمنوفيس [أمنحوتب] الأساس للسياسة التي انتهت باستيلاء الكهنة على العرش، وأهم ما يذكر للملك رمسيس التاسع أنه زخرف الجدار الشمالي من الصرح السابع في معبد الكرنك.

الملك رمسيس العاشر [خبر ما عت رع]

تولى الملك رمسيس العاشر حكم مصر من حوالي سنة ١١١٢ ق. م إلى سنة ١١٠٠ ق. م، أي ما يقرب من ١٢ سنة، وهو تاسع ملوك الأسرة العشرين. ومن أهم ما

يذكر عن عهده أن الحالة الاقتصادية ازدادت سوءًا حتى أن الجوع قد أنهك العمال مما جعلهم يضربون عن العمل، وكانت الخطوة الثانية أن عبروا نهر النيل ليقدموا شكواهم إلى رئيس كهنة أمون الذي رفض الشكاوى لعدم الاختصاص، كما أوضح "أنه ليس في استطاعته إعطائهم من الحبوب الخاصة بالمعبد ليدفع عنهم شدة الجوع"، ولكنهم لم يتحركوا من أماكنهم حتى صباح اليوم التالي، مما اضطر رئيس الكهنة أن يرسل أحد كبار موظفيه مع نائب مدير الشونة الملكية قائلاً: "اذهبوا إلى غلال الوزير وأعطوا رجال الجبانة مؤونتهم منها". وهذا يعكس أن الأزمة الاقتصادية كانت تطحن البلاد منذ نهاية حكم الملك رمسيس الثالث وازدادت في عهد من تبعوه من الملوك الرعامسة حتى بدأ العمال ينفجرون من قسوة الحياة إذ ارتفعت أسعار الحبوب إلى خمسة أمثالها وانتشرت ظاهرة سرقة المقابر الملكية للحصول على ما بها. وكان هو اخر ملك ثبت سيطرته على بلاد النوبة. لكن قوة كهنة آمون كانت تفوق الحد حتى أصبح الملك مجرد اداة طيعة في أيدي كبير الكهنة، حتى أنه تخلى عن جزء كبير من أراضي الأوقاف التي كانت تخص التاج لمصلحة كهنة الإله أمون. هذا وقد دفن في وادي الملوك.

الملك رمسيس الحادي عشر [من ما عت رع]

الملك رمسيس الحادي عشر هو آخر ملوك الأسرة العشرين وقد استمر حكمه ما يقرب من ٣٠ سنة، ابتداء من حوالي سنة ١١٠٠ ق. م وحتى سنة ١٠٧٠ ق. م، وقد هوى العرش الفرعوني وحصل في البلاد انقلاب حكومي إذ استقل بالوجه البحري أحد أعيان تانيس المعروف باسم "سمندس"، فلم يستطع الملك رمسيس الحادي عشر أن يقضي على ثورته فانسحب إلى طيبة مكتفيا بالوجه القبلي في وقت كان نفوذ الكهنة بطيبة قويا، فقد حاول كبير كهنة أمون الكاهن أمنحوتب أن يقوم بانقلاب ولكنه أجهض في وقته بمعاونة نائب الملك رمسيس الحادي عشر في كوش المدعو "بانحسي" وقضى على أمنحوتب وتولى منصبه من بعده الكاهن "حريحور"، منصب كبير كهنة امون، وكان هذا في العام التاسع عشر من حكم الملك رمسيس الحادي عشر. وقد بدأ حريحور حياته في سلك الجندية وترقى فيها إلى أن وصل إلى منصب قائد جيوش مصر العليا والسفلى ثم أصبح نائب الملك في النوبة وتابع طموحه فوصل إلى منصب وزير وأخيرا حقق أمنيته وأصبح رئيس كهنة أمون في طيبة، وذلك بعد موافقة كل من الإله أمون والإله خونسو على ترشيحه في هذا المنصب، وقد سمح حريحور لنفسه أن يصور في نفس مرتبة الملك وبحجمه بل نراه يلبس تاج الوجهين ويعتبر نفسه ملكا في طيبة على الأقل وأمر بوضع

اسمه داخل الخرطوش الملكي وأضاف الألقاب الملكية بل وأطلق على فترة حكمه اصطلاح [عصر النهضة]، وأخذ يؤرخ الحوادث طبقًا لهذا العصر وقد رضي الملك رمسيس الحادي عشر بالأمر الواقع مغلوبًا على أمره. وصاحب كل هذا اضمحلال النفوذ المصري في فينيقيا وقبرص ورفضوا أن يعترفوا بأي ولاء لفرعون مصر الذي ارتضى كل هذا الإذلال وعلى ذلك فقدت مصر أملاكها في آسيا ولكن نفوذها في بلاد النوبة ظل كما كان من قبل، لأن مناجم الذهب كانت ملكًا للإله آمون وكانت خيراتها تأتي إلى معابده وكان كبار كهنته يحسنون اختيار الحكام ويمدونهم بكل ما يكفل لهم السلطة في أقاليمهم واشتهر من بينهم في هذه الفترة العصيبة أكثر من فرد واحد مثل بانحسي الذي استدعاه الملك مرة لإخماد فتنة في الشمال ومثل حريحور الذي أصبح مؤسس أسرة الكهنة فيما بعد. وأهم ما يذكر لعهد الملك رمسيس الحادي عشر من إنشاءات هو اكتمال بناء معبد خونسو بالكرنك، والذي شارك فيه العديد من الملوك الفراعنة وقد مثل الملك على جدران هذا المعبد وهو يتعبد لبعض الآلهة.

الملك سمندس [نسو بانب جدت]

تولى الحكم بعد وفاة الملك رمسيس الحادي عشر الملك سمندس وأسس الأسرة الحادية والعشرين، ويذكر أن الملك سمندس بعد ولايته للعرش تزوج من الأميرة موت نجمت [تانت امون] إحدى الأميرات الملكيات من بيت الرعامسة، وظل يحكم البلاد ما يقرب من ٢٦ سنة، اي من حوالي سنة ١٠٧٠ ق. م إلى سنة ١٠٤٤ ق. م، وخلال تلك الفترة زوج ابنته الأميرة "نس خونسو" إلى حاكم طيبة "الملك باي نجم" من الأسرة الحادية والعشرين. وقد بدأت الأوضاع السياسية في الإمبراطورية المصرية تتغير ابتداء من هذه الأسرة، إذ فقدت مصر سيطرتهاعلى فلسطين ولبنان وسوريا وأصبح نفوذها في بلاد النوبة يكاد يكون معدومًا وهكذا انكمشت دولة مصر إلى حدودها الطبيعية وفقدت كل إمبراطوريتها، بل وأكثر من هذا فقد كان يحكم مصر بيتان مالكان: أحدهما في مدينة تانيس، ويحكم منه "الملك سمندس" الذي كانت هل الكلمة المسموعة في منطقة الدلتا ومصر الوسطى، والآخر في مدينة طيبة ويحكم منه كبير كهنة آمون "الملك حريحور" وله الكلمة المسموعة بمنطقة مصر العليا. وتذكر النقوش أن الملك سمندس أرسل بعثة إلى محاجر منطقة الجبلين بمصر العليا لإحضار الأحجار اللازمة لترميم المنشآت والمعابد الدينية والجنائزية في مدينة الأقصر.

الملك حريحور [تبي حم نتر ان امن]

دخلت مصر عهدًا من الضعف والانهيار في أواخر حكم الملك رمسيس الحادي عشر، إذ استقل بالوجه البحري أحد أعيان مدينة تانيس المعروف باسم الملك سمندس في الوقت الذي كان نفوذ الكهنة بطيبة قويًا، إذ استطاع كاهن آمون المعروف باسم حريحور أن يستولي على الحكم بادئًا أسرة جديدة فسمح لنفسه برسم صورته بنفس حجم الملك لابسًا تاج الوجهين وأمر بوضع اسمه داخل الخرطوش الملكي وتلقب بالألقاب الخمسة الملكية وأخذ يؤرخ للأحداث بتاريخ توليه وعلى ذلك تضاءل حجم الملك الشرعي بجانبه. ولقد كلف الملك حريحور الكاهن " ويناموں" بالذهاب إلى لبنان، لإحضار أخشاب الأرز اللازمة للمركب المقدسة للإله آمون وقد تعرضت هذه البعثة للكثير من الأخطار سواء بحرا أو برًا بجانب التعنت في تقديم الأخشاب إلا بعد دفع ثمنها. ولقد كان حريحور رئيس كهنة أمون سابقًا وقائد جيوش الوجه القبلي والبحري، ثم أصبح مدير مخازن غلال الوجه القبلي والبحري وواليًا على بلاد كوش ورئيسا للخزانة ومشرفا على عمارات المعبودات كل تلك المناصب كانت مساعدة له على أن يلبس تاج مصر بعد ذلك وهو ما حدث بالفعل في إحدى الحفلات الدينية باعتراف المعبود خونسو بتولية حريحور ملكا على مصر ثم أيده الاله أمون فأصبح بذلك ملكا شرعيا وبهذا انقسمت البلاد إلى قسمين: يحكم أحدهما طيبة باسم الإله أمون تحت سلطان حريحور، والأخر تحت سلطان سمندس في مدينة تانيس. وهكذا عادت مصر سيرتها الأولى من التقسيم قبل عهد الملك مينا فصارت مملكة للجنوب ومملكة للشمال. وقد حكم الملك حريحور حوالي ٥ سنوات، من حوالي سنة ١٠٧٠ ق. م إلى سنة ١٠٦٥ ق. م، حاول خلالها السيطرة على عواطف الشعب الدينية والقضاء على الفوضى التي انتشرت لضعف الرعامسة وقضى على الأجانب الذين كانوا يجتاحون البلاد واعتنى بالمقابر الملكية التي اعتدى عليها اللصوص وأمر بإعادة دفن بعض الملوك الذين جردهم اللصوص من أكفانهم. ومن بعد الملك حريحور حكم كل من الملك بيعنخي والملك بينوزم الأول والملك ما سا هرتا والملك منخبر رع والملك بينوزم الثاني والملك بسوسينس الثالث وجميعهم من نسل الملك حريحور. وكان من أهم أعمال أسرة الكهنة هذه في طيبة جمع مومياوات ملوك الأسرة الحديثة خوفا من حالة النهب والسلب التي عمت المقابر الملكية فأودعوها في مخبأ لا يعرفه اللصوص بعد ان جددوا أكفانها وكتبوا ما فعلوه على الأكفان. وقد ظلت هذه المومياوات في مخبئها حتى كشف عنها في الدير البحري وكان لهذا الكشف أعظم الأثر في المساعدة على ترتيب الملوك وتاريخهم من عهد الدولة الحديثة حتى الأسرة الحادية والعشرين. ومما يذكر

للملك حريحور أنه أتم بناء معبد إله القمر خونسو ذلك المعبد الذي بدأ في إقامته الملك رمسيس الثالث ولم يتمه. وكانت زوجته هي "الملكة بخمت" التي عثر على مومياتها في خبيئة الدير البحري.

الملك بسوسينس الأول [باسب خعنوت]

يعد الملك بسوسينس الأول ثالث ملوك مصر الذين حكموا البلاد في عهد الأسرة الحادية والعشرين ابتداء من حوالي سنة ١٠٤٠ ق. م إلى سنة ٩٩٣ ق. م، أي ما يقرب من ٤٧ سنة، حكم الدلتا بينما كانت مصر العليا التي هي جزء من مملكته نظريًا تخضع لحكم الكاهن الأكبر لآمون في طيبة. والواقع أن آثار نشاط الملك بسوسينس الأول كانت بارزة بوجه خاص في تانيس فقد أصلح سور مقر الملك الذي كان قد أحدث فيه المحاصرون ثغورًا عظيمة خلال الفترة السابقة، وفي داخل هذه المدينة أقام جدارين قويين ليكونا بمثابة حاجز يصد أية غارة أخرى يقوم بها الأنجاس وحلفاؤهم على المعبد ومساكنه وجبانته، وكذلك بدأ في إقامة المعبد. وتشير المصادر التاريخية إلى أن السور الكبير الذي أقامه الملك بسوسينس الأول حول معبد مدينة صان الحجر، كان يعد من أكبر المعابد المصرية القديمة، إذ تدل ضخامة ذلك السور على عظمة المبنى الذي كان يحيط به إذ يبلغ طوله الكلي حوالي ١٠٥٠ مترًا، وسمكه حوالي ٢٥ مترًا، وارتفاعه حوالي ١٣,٥ متر، ويشمل حوالي ٢٠ مليون قالب ختم كل منها باسم [باسب خع نوت]. وأهم عمل رئيسي قام به الملك بسوسينس في تانيس [صان الحجر] هو إقامة قبر له على الرمل على مسافة بضعة أمتار من المسلة الأولى للمعبد والقبر يتألف من مبنى منخفض مربع الشكل تقريبًا، أقيم الجزء الشرقي منه من الحجر الجيري والغربي من الجرانيت ولم تقطع أحجاره من المحاجر مباشرة لأن العمال امتنعوا عن قطع الأحجار من المحاجر المشهورة منذ أن قاموا بالإضرابات في تلك الفترة، نتيجة عجز الفراعنة عن دفع أجورهم واشتركوا مع أهالي أواريس وجماعات الأجانب في نهب مقابر الملوك وتخريبها في أواخر عهد الأسرة العشرين. ولقد تم العثور على مقبرة الملك بسوسينس الأول سنة ١٩٤٠ م على يد المكتشف "بيير مونتيه" في مدينة تانيس حيث تعتبر من أهم الاكتشافات الأثرية والتي تضارع مقبرة الملك "توت عنخ آمون"، وتدل شواهد الأحوال على أن أحدًا لم يدخلها منذ أن خرج منها الكهنة تاركين تابوت الملك بجميع المقتنيات النادرة الثمينة منذ أكثر من ثلاث آلاف سنة حتى أن أفخم قلادة من الذهب عثر عليها في قبر هذا الفرعون، وقد دفن بقبره أربعة أشخاص وجدوا دون أن تمتد إليهم يد، وهم:

بسوسينس الأول نفسه، وأحد قواده، وملك آخر يدعى "أمن إم أوبت" من ملوك الأسرة الحادية والعشرين، وأحد ملوك الأسرة الثانية والعشرين. وحظي المتحف المصري بالقاهرة بأثاث هؤلاء الفخم النفيس ويتضمن توابيت من الفضة وأقنعة ذهبية ومجوهرات وآنية مقدسة تتجلى فيها براعة صائغي الذهب المصريين، وقد نشر من قام بالحفر تقريرا كاملاً بعمله. وقد ورد أن الملك بسوسينس احتفظ بلقب "كبير كهنة أمون رع" وحمل الى جانبه لقبا آخر وهو "كبير كهنة الكرنك".

الملك آمو نموبي [آمن إم أوبت]

شارك أمو نموبي الملك بسوسينس الأول في الحكم لمدة عامين، وبعد وفاة الملك بسوسينس الأول سنة ٩٩٣ ق. م تولى حكم مصر الملك أمو نموبي الذي يعد رابع ملوك الأسرة الحادية والعشرين الفرعونية والذي يصعب تحديد علاقته بالبيت المالك. وقد حكم مصر ما يقرب من تسع سنوات أي من حوالي سنة ٩٩٣ ق. م إلى سنة ٩٨٤ ق. م، وتشير ظواهر الأمور إلى أن نوعا من الصراع قد نشب بين الملك أمونسوبي وبين الكاهن "من خبر رع" كبير كهنة أمون بطيبة الذي كان يرنو إلى أن يصل إلى عرش مصر، ولكن كفة أمونموبي كانت هي الأرجح فاكتفى من خبر رع بأن انتحل لنفسه الألقاب الملكية، واعترف باستقلال الشمال حيث ملوك تانيس. وفي أواخر أيام الملك أمونموبي شارك معه في الحكم أوسركون لمدة ثلاث سنوات وهو الذي انفرد بالحكم بعد ذلك.

الملك بينوزم [باي نجم] الأول

كان الكاهن الأكبر بينوزم بكر أولاد الكاهن الأكبر لأمون "الملك بيعنخي" وقد قام بنفس الدور الذي قام به جده الكاهن الأكبر "الملك حريحور" سوسس الأسرة الحادية والعشرين. فقد كان بينوزم [باي نجم] في بادئ الأمر يحمل لقب "الكاهن الأكبر لامون" في طيبة ثم تزوج بعد ذلك من "الأميرة ماعت كا رع" ابنة الملك "بسوسينس الأول" وأنجب منها "ما سا هرتا" و "من خبر رع"، وقد لقبت الاميرة بلقب "الحرم المقدس لأمون"، وأصبح بينوزم فيما بعد ملكا على البلاد بعد موت حميه عندئذ نزل عن لقب الكاهن الأكبر لابنه الأكبر ماسا هرتا. ولقد كان لهذا الكاهن الأكبر بينوزم نشاط عظيم قبل توليته عرش مصر حتى أنه كاد يكون مستقلا عن عرش الفراعنة في تانيس شمالا، إذ الواقع أنه كان يجمع في يده السلطة العليا الدينية في البلاد كما كان يحمل لقب "الوزير" و"رئيس الجيش" وبذلك جمع بين السلطتين: الدينية والإدارية، وقد أنجز

بينوزم بعض أعماله وإصلاحاته في المدة التي كان فيها رئيسًا للكهنة في عهد الملك بسوسينس الأول وأنجز البعض الآخر خلال المدة التي كان فيها فرعونًا على البلاد. وتنحصر أعماله في التعمير في: إصلاحات بمعبد الكرنك وإصلاحات في مدينة هابو وإتمام الأجزاء التي لم تكن قد تمت في معبد خونسو وبخاصة البوابة التي أقامها جده حريحور. ولقد وجه الكاهن الأكبر بينوزم عناية خاصة لإصلاح ما لحق بالمومياوات الملكية من تهشيم وعبث وتنكيل، واستمر في العناية بالمومياوات حتى بعد أن تولى عرش مصر وجمع مومياوات ملوك مصر المدفونة بجبانة طيبة في مكان أمن حفاظا عليها من عبث اللصوص. وذكر أنه تزوج من "الملكة حنوت تاوي" ويبدو أنها كانت مازالت شابة عند وفاتها.

الملك بينوزم [باي نجم] الثاني

الملك بينوزم [باي نجم] الثاني هو أحد ملوك الأسرة الحادية والعشرين الكهنوتية في طيبة وهو من سلالة حريحور الكاهن الأكبر لأمون، وقد تزوج الكاهن الأكبر - بينوزم [باي نجم] -- من "الاميرة نسخو نسو". وقد أسس أولئك الكهنة الحربيون دكتاتورية ثيوقراطية [اي حكومة الهية دينية يديرها الكهنة] فكانوا يصدرون كل قرار خاص بالأحياء أو بالأموات في صورة قرار لوحي أمون، وتتضمن هذه القرارات القرار الشهير الذي وعدت به نسخو نسو زوجة بينوزم الثاني أن تصير ربة بعد وفاتها، والذي حرم في الوقت ذاته على روحها أن تفعل أي شر أو تختصر أيام زوجها واقاربها الباقين على الأرض. وقد نقلت العديد من المومياوات الملكية إلى مقبرة بينوزم الثاني وزوجته نسخونسو في البر الغربي في طيبة.

الملك سي آمون [نتر خبر رع]

يعتبر الملك سي أمون سادس ملوك الأسرة الحادية والعشرين وأطلق عليه اسم [سيتيس] وحكم ما يقرب من ١٩ سنة وذلك من حوالي سنة ٩٧٨ ق.م إلى سنة ٩٥٩ ق. م، وذلك بعد وفاة الملك "أمنموبي" وقد ترك لنا أثارا عدة في تانيس ففي "معبد عنتا" أعاد بناء البوابة والسور، ذلك السور الذي بلغ عرضه حوالي ٧.٥ متر وجانباه [الشمالي والجنوبي] صغيران يبلغ طول كل منهما ٨٥ مترا وجانباه [الشرقي والغربي] بلغ طول كل منهما حوالي ١١٠ أمتار وعرض المدخل حوالي ٤ أمتار. ولقد كتب هذا الفرعون اسمه على مسلتين كانتا في الإسكندرية: واحدة منهما الآن في لندن والأخرى في

نيويورك، حيث نجد أن سي أمون نقش اسمه على الهوامش وفي أسفل النقوش الأصلية. وهاتان المسلتان قد أقام إحداهما تحتمس الثالث والثانية من عمل رمسيس الثاني ولكنهما نقلتا من هليوبوليس إلى الإسكندرية في العهد الإغريقي. وفي المعبد الكبير أتم الملك سي أمون إصلاح المحراب الذي بدأ إصلاحه الفرعون بسوسينس، وقد سلك مسلك خلفه في استعمال أحجار خرائب أواريس وبر رعمسيس القريبة منه فأخذ منهما المسلات والنقوش الغائرة من الجرانيت واللوحات والتماثيل. ولقد عاصر الملك سي أمون عهد "نبي الله داود" عليه السلام، ومن المحتمل أن الملك سي أمون قد أعلن حربًا على الفلسطينيين بدليل وجود نقش غائر مثل فيه هذا الفرعون يقضي على عدو بمقمعته.

الملك شاشا نق الأول [جح خبر رع]

استطاع الزعيم الليبي الأصل شاشا نق الأول الذي كان يحمل لقب "رئيس قبيلة الماشوس" أن يصل إلى عرش مصر دون سفك دماء أو حروب، وذلك بعد ان زوج ابنه "الامير أوسركون" من "الأميرة ما عت رع" ابنة الملك الفرعون المصري بسوسينس الثاني اخر ملوك الأسرة الحادية والعشرين. وبهذا وطد شاشا نق علاقته بالبيت المالك وتولى عرش مصر بعد وفاة بسوسينس وأسس الأسرة الثانية والعشرين حوالي سنة ٩٤٥ ق. م، وجدير بالذكر انه لم يعتبر المصريون أن هذا الحكم الجديد يمثل سيطرة أجنبية فقد تمصر الليبيون، واستقرت جاليتهم في مصر عقب عهد الملك رمسيس الثالث وسكنوا أهناسيا المدينة وصاروا من المواطنين المصريين وتقلد كثير منهم مناصب الدولة واظهروا فيها إخلاصًا لوطنهم مصر. ولقد قام الملك شاشا نق الاول بتعيين ابنه "أيو بوت" في منصب كبير كهنة الإله أمون وذلك بعد أن نفى بعض الكهنة إلى الواحات الخارجة وفر الكثيرون منهم إلى السودان واستقروا بها مؤسسين أسرة هناك. ونعرف من لوحة حجرية عثر عليها في الواحات الداخلة بأن الملك شاشا نق الأول أرسل في العام الخامس من حكمه حملة عسكرية إلى فلسطين والقدس وأخضع مملكة إسرائيل واستولى على مدنها الحصينة، ودخل القدس واستولى على جميع ما وجده في خزائن الهيكل والقصر الملكي، وبهذا استعادت مصر جزءًا من نفوذها السياسي والتجاري القديم. ولقد سجل الملك انتصاراته على واجهة مدخل أقامه غرب الصرح الثاني بمعبد الكرنك ويعرف الان باسم بوابة بوباسطة. وقد حكم الملك شاشا نق الأول مصر حوالي ٢١ سنة، أي من حوالي سنة ٩٤٥ ق.م إلى سنة ٩٢٤ ق. م، ويرى البعض أن سيدنا سليمان كان يحكم فلسطين كوال تحت النفوذ المصري وأنه تزوج من ابنة الفرعون شاشا نق الأول

واقطعه بعض المدن والقرى في سهول فلسطين مهرا لابنته، كما أهدى الملك شاشا نق تمثالا جالسا له إلى معبد سيدة جبيل مما يشير إلى عودة العلاقات التجارية والسياسية مع ملك جبيل. وقد شرع الملك شا شا نق الأول في تشييد العمائر الشامخة، كما فعل فراعنة مصر من قبل، فاختط مدينة تل بسطة [الزقازيق الحالية] واتخذها عاصمة لملكه، ووسع معبد الكرنك بطيبة فأنشأ أكبر صروح الكرنك مساحة وحجمًا، إذ يبلغ طول الحوش ٣١٤ قدمًا وعرضه ٣٦٩ قدمًا أما الصرح العام في وجه هذا الحوش فيبلغ سمكه ٣٦ قدمًا وارتفاعه ١٥٠ قدمًا ويبلغ طول واجهته ٣٥٧ قدمًا وهو أكبر صرح وأوسع فناء في معابد مصر كلها. وكان حريصًا على وحدة مصر واستقلالها عاملاً على رفعة شأنها وقد أعاد إليها الأمن والنظام وسعى جاهدًا في أن يسترجع لها عظمتها ومجدها وهيبتها في الخارج.

الملك أوسركون الأول [سخم خبر رع]

تولى الملك أوسركون الأول ثاني ملوك الأسرة الثانية والعشرين عرش مصر وذلك بعد وفاة أبيه الملك شاشا نق الأول وذلك في الفترة من سنة ٩٢٤ ق. م وحتى سنة ٩٠٩ ق. م، أي حكم ما يقرب من ١٥ سنة. وقد كان الملك أوسركون الأول زوج ابنة الملك المصري "بسوسينس الثاني" اخر ملوك الأسرة الحادية والعشرين، ولذلك فقد كان اعتلاؤه العرش طبقًا للقوانين والعادات المرعية. وكانت المملكة التي انتقلت إليه عن طريق أبيه وطيدة الأركان واسعة غنية حتى أنه استطاع أن يتبرع في العام الثالث من حكمه جريًا على سنة فراعنة مصر بما يزيد على ٤٨٧ ألف رطل من الفضة و٩٣ ألف رطل من الذهب ولعل هذا يكشف عن مدى ما كانت عليه البلاد حينئذ من الاستقرار والغنى والثروة. وقد عين الملك أوسركون الأول ابنه الأمير "شاشا نق الثاني" في منصب كبير كهنة أمون في طيبة بدلاً من أخيه "أيوبوت"، وذلك لكي تظل وراثة العرش في عائلة أوسركون الأول، وفضل الكاهن شاشا نق الثاني أن يضع اسمه داخل الخرطوش الملكي وأن يعامل معاملة الملوك بل واستطاع أن يورث منصبه من بعده إلى ابنه "حورسا إيزيس" الذي اتبع منهج والده ووضع اسمه داخل الخرطوش الملكي وبهذا تمكن شا شا نق الثاني من أن ينقل منصب كبير كهنة أمون إلى أحد أبنائه وليس إلى أحد أبناء الملك الحاكم كما كان متبعًا من قبل.

الملك تاكيلوت الأول

بعد وفاة الملك أوسركون الأول حوالي سنة ٩٠٩ ق. م، تولى حكم مصر ابنه الملك تاكيلوت الأول الذي يعد ثالث ملوك الأسرة الثانية والعشرين الفرعونية، والذي حكم البلاد من حوالي سنة ٩٠٩ ق. م إلى سنة ٨٨٦ ق. م، أي ما يقرب من ٢٣ سنة تخللها صراع بينه وبين شقيقه شاشا نق الثاني الكاهن الأكبر لأمون، مما ادى إلى اضطراب الأحوال والفوضى في البلاد، فنرى الملك تاكيلوت الأول يلجأ إلى الإله لينصره على كبار كهنة أمون وعلى رؤساء القبائل الليبية، مما يدل دلالة واضحة على مدى الانشقاق الذي حدث بين أفراد الأسرة الحاكمة. وقد تزوج الملك تاكيلوت الأول من "الأميرة كابس" وأنجب منها ابنه "أوسركون الثاني".

الملك أوسركون الثاني [أوسر ماعت رع]

يعتبر الملك أوسركون الثاني من اهم ملوك الأسرة الثانية والعشرين، اذ حكم مصر من سنة ٨٨٣ ق. م الى حوالي سنة ٨٥٥ ق. م، اي ما يقرب من ٢٨ سنة وهو ابن الملك "تاكيلوت الاول" والملكة "كابس" ويلقب احيانا بلقب "ابن الإلهة بست" وبخاصة في معبد تل بسطة، اهم مركز لعبادة الإلهة باست في مصر. وتدل الآثار الباقية على ان أوسركون الثاني قد اتخذ من "الفرعون رمسيس الثاني" نموذجا له بل كان يريد ان يفوقه وذلك باغتصاب اثاره كانه اراد ان ينتقم للملوك الذين اغتصب رمسيس الثاني اثارهم، كذلك قلده في شارته والقابه بل نقش اسمه على رأس تمثال جالس للملك "امنمحات الثالث". هذا وقد احتفل الملك اوسركون بالعيد الثلاثيني لحكمه في حفل مهيب في مدينة بوبسطة حضره كبار رجال الدين وعظماء القوم في عهده إلى جانب المبعوثين الاجانب من العرب واليهود. وتشير المصادر إلى أن علاقة مدينة جبيل بمصر في عهد اوسركون الثاني كانت علاقة ود ومصافاه، اذ انه عندما تولى مقاليد الأمور بمصر أرسل الى حاكم جبيل ليضع تمثاله في معبد الإلهة [بعلات] إلهة تلك الجهة. وقد ترك أوسركون اثارا كثيرة في "مدينة بيثوم" الواقعة على الطرق الذاهبة من مصر إلى فلسطين وقد أقام هذا الفرعون في داخل معبد الكرنك الكبير لامون مقصورة صغيرة، هذا وقد حفظ لنا التاريخ اسمي زوجتيه: "ماعت كارع" التي أنجبت له ابنه "شاشا نق" الذي أصبح رئيسا للجيش والكاهن الأول لأمون، اما زوجته الثانية "تاشد خنشو" فهي التي أنجبت له ابنه "تاكيلوت" الذي تولى الملك بعد أبيه إلى جانب عدد آخر من الأبناء ولوا منصب رئيس الكهنة بعد شاشا نق. ويظهر من الاثار الباقية من عهده أن حالة البلاد عادت الى

الاضطراب وعاد نفوذ الكهنة وسلطانهم إلى الظهور في طيبة: أن "الملك كاشتا" ملك يستبدون في مقاطعاتهم بسير الأمور. وقد أشرك أوسركون الثاني ابنه استولى على مدينة الحكم ولكنه لم يعش طويلاً، وقد اكتشفت مقبرته مع مقبرة الملك بسوسيه. كان يحكم في وجدت مومياؤه سليمة والوجه مغطى بوجه مستعار من الذهب غاية في الرو، على رأس ووجدت معه خواتم وقلائد وأساور، وقد أشرك معه ابنه الآخر تاكيلوت لمدة سبع سنرنرديس ة.

الملك تاكيلوت الثاني [حدج خبر رع]

يعتبر الملك تاكيلوت الثاني هو سادس ملوك الأسرة الثانية والعشرين الفرعونية. حكم مصر ما يقرب من ٢٥ سنة، أي من حوالي سنة ٨٦٠ ق. م إلى سنة ٨٣٥ ق.م. وقد اشترك تاكيلوت الثاني مع والده الملك أوسركون الثاني في الحكم لمدة سبع سنوات، ثم انفرد بالحكم بعد وفاته عام ٨٦٠ ق. م، واستطاع أن يفرض نفوذه بقوة في كل من طيبة والدلتا وفي العام الحادي عشر من حكمه عين نجله الذي يسمى اوسركون أيضا كبيرا لكهنة الإله أمون. وفي ذلك الوقت وقعت اضطرابات عنيفة في طيبة وانتشر لهيب الثورة في مصر الوسطى، واستطاع اوسركون أن يقضي على هذه الثورة. وعاد إلى طيبة حيث استقبل استقبالا حارا. وفي السنة الخامسة عشرة اندلعت ثورة أخرى ولم نعرف نتيجتها، وفي السنة الرابعة والعشرين من حكم الملك تاكيلوت الثاني توجه أحد اهالي صيبة الى اوسركون لعرض الصلح. وبعد فترة قليلة توفي تاكيلوت الثاني ولم يختر بعد شريكا له في الحكم، ولم يتول العرش ابنه الأكبر أوسركون، ولقد قام الملك تاكيلوت الثاني ببعض الاعمال المعمارية في معبد الإلهة باستت وفي الكرنك.

الملك شاشانق الثالث [وسر ماعت رع]

حلف الملك تاكيلوت الثاني على العرش حفيده - الملك شاشانق الثالث - الذي كان شابا صغيرا يبلغ من العمر حوالي ١٨ عاما واستمر في الحكم مدة ٥٢ سنة تقريبا، أي من حوالي سنة ٨٣٥ ق . م إلى سنة ٧٨٣ ق. م. في الوقت الذي احتفظ أوسركون بوظيفته ككبير لكهنة الإله أمون في طيبة لمدة سنوات، ثم اختفى لفترة، وحل محله "حورسا ايزيس الثاني"، ثم عاد مرة أخرى في السنة التاسعة والثلاثين من حكم الملك شاشانق الثالث وباشر وظيفته، وظل مخلصا للملك الشرعي. وعن عصر ذلك الملك لدينا بعض الحوليات عن الأحداث عن حكمه منقوشة على بوابة معبد بوبا ستت في الكرنك وهي تقص علينا أنه في العام الخامس عشر من الحكم، ثارت طيبة ضد الملك شاشانق

الثالث ويبدو أنه أثناء هذه الثورة اضطر كبير الكهنة أوسركون للفرار إلى الجنوب الأقصى وفي النهاية – قضي على هذه الثورة – عاد كبير الكهنة – وعفا أمون عن كل الثائرين. وابتداء من عصر الملك شاشانق الثالث كان اللقب "برعو" أي فرعون يستخدم أمام اسم الملك. ويذكر عن شاشانق الثالث أنه أشرك معه في الحكم ابنه "بامي" في العام الواحد والخمسين من الحكم ولكن في العام التالي توفي كلاهما وآل العرش إلى آخر.

الملك بيتو باستس [بادي باست]

اجتاحت مصر فترة عصيبة من عدم الاستقرار والتنازع انقسمت فيها أرض الكنانة على نفسها من أثر الثورات المتتالية وضعفت سلطة الملوك وقويت سلطة أمراء الأقاليم، إذ اخذ كل منهم يقوي نفسه خشية من سطوة جاره أو طمعًا في توسيع رقعة ملكه، ولهذا لم يجد بيتو باستس كثيرا من المقاومة عندما أراد تأسيس عائلة مالكة جديدة حكمت في الشمال في تل بسطة بينما كان هناك ملك آخر في صان الحجر، ويظهر أن بيتو باستس حكم جزءا كبيرا من غربي الدلتا [صا الحجر]، وحصل على معونة كهنة طيبة بينما ظل كهنة منف على ولائهم للبيت المالك القديم الذين ظل لهم النفوذ على شرقي الدلتا ومصر الوسطى وعلى ذلك استطاع بيتو باستس تأسيس الأسرة الثالثة والعشرين مستغلا الضعف والتفكك وازدياد نفوذ حكام الأقاليم والتنازع بين الحكام وقيام الثورات، وقد حكم بيتو باستس حوالي ٢٥ سنة، أي من سنة ٨٢٨ ق. م إلى سنة ٨٠٣ ق. م، وفي العام الرابع من حكمه اشرك معه في الحكم أميرا يدعى " إيو بوت ".

الملك أوسركون الرابع [عا خبر رع]

الملك أوسركون الرابع هو أحد ملوك الأسرة الثالثة والعشرين الفرعونية حكم مصر ما يقرب من ٢٨ سنة، أي من حوالي سنة ٧٧٧ ق. م إلى سنة ٧٤٩ ق. م، وقد امتاز عصره بحادثتين هامتين: أولهما حدوث فيضان عال جدا في الأقصر حطم الرصيف الأمامي وتدفقت المياه إلى معبد الأقصر وأتلفت كثيرا فيه فأمر الملك أوسركون الرابع بترميم ما تهدم وبناء رصيف آخر، أما ثاني الحادثتين فهو أن الملك أوسركون الرابع لم يتبع ما اتبعه اباؤه من قبل بوضع أحد أبنائهم كبيرًا لكهنة أمون، بل زاد على ذلك أن وضع ابنته "الأميرة شبن أوبت" في هذه المكانة الكهنوتية باسم زوجة امون الإلهية أو الزوجة المقدسة لأمون، ولم يمض غير قليل حتى زاد نفوذ الزوجات الألهيات لأمون وغطى على نفوذ كبار الكهنة وكانت الأميرة شبن أوبت أولى سلسلة هذه السيدات اللاتي

استمر نفوذهن لمدة قرنين من الزمان. وتذكر المصادر التاريخية أن "الملك كاشتا" ملك نباتا استطاع سنة ٧٧٠ ق. م التقدم بجنده السودانيين نحو الشمال، واستولى على مدينة طيبة وعلى جزء من صعيد مصر، ثم أجبر الملك أوسركون الرابع الذي كان يحكم في طيبة على التقهقر إلى الدلتا، كما أرغم الأميرة شبن أوبت الأولى والتي كانت على رأس كهنة أمون في طيبة على تبني ابنته هو وأخت الملك بعنخي المدعاه "الأميرة أمنرديس الأولى" بهدف السيطرة على كهنة آمون وعلى أملاكه وحملت بذلك لقب الزوجة الإلهية.

الملك تف نخت [شب سس رع]

ساد الضعف والانهيار والتنازع على السلطان بين قادة الجيش وكبار الكهنة في هذه الفترة، أي أن مصر وللمرة الثالثة تسقط في خضم التدهور والفساد واضطراب الأمن وعدم استتباب السلام وتأخر الأحوال الاقتصادية وذلك عقب نهاية الأسرة العشرين سنة ١٠٧٠ ق. م، كل ذلك مكن بيتا جديدا في الشمال في صا الحجر في غرب الدلتا من أن يؤسس الأسرة الرابعة والعشرين الفرعونية تحت قيادة الملك تف نخت الذي حكم مصر ما يقرب من ٧ سنوات، أي من حوالي سنة ٧٢٤ ق. م إلى سنة ٧١٧ ق. م، وبهذا أصبحت تحكم مصر بيوت وعائلات مختلفة أحدها في صا الحجر وآخر في أهناسيا وثالث في الأشمونين ورابع في تل بسطة وخامس في تانيس هذا بالنسبة للدلتا، أما الصعيد فكانت تتحكم فيه طيبة التي كانت بعيدة عن أحداث الشمال. وقد حاول الملك تف نخت جهده لتجميع أقاليم مصر تحت رايته حتى يكون لقبه الذي وضعه أمام اسمه حقيقة واقعة وصمم على إعادة وحدة البلاد إلى ما كانت عليه وأن تكون مصر بأسرها مملكة واحدة كما كانت في أوج عظمتها، وتيسر لتف نخت إخضاع جميع أقاليم غرب الدلتا ثم شرقي الدلتا ووجه عنايته بعد ذلك إلى مصر الوسطى وأرسل قواته إلى هناك ولكنه اصطدم بجيوش الملك النوبي بعنخي التي تمكنت من القضاء على هؤلاء الحكام الضعاف، وبهذا أنقذ بعنخي مصر من أزمتها وأنهى فترة الاضمحلال والاضطراب الثالثة وأسس الأسرة الخامسة والعشرين مع إظهار شيء من التسامح مع بعض خصومه كإبقاء الأمراء المحليين على مناصبهم ما داموا قد أظهروا الطاعة له وانفضوا من حول خصمه الأكبر تف نخت الذى ابقاه أخيرًا أميرًا على صا الحجر [سايس] وعفا عن ولده "الأمير باك ان رنف" بعد إحدى المعارك في اللاهون حين اعترف له بالأمر الواقع من سلطانه، وبعد رحيل بعنخي إلى نباتا استغل تف نخت فراغ الميدان الداخلي لمصلحته فاسترجع سلطانه في الدلتا والأقاليم القريبة منها واستعاد ألقابه الملكية لعدة سنوات،

ورغم متاعبه الداخلية قدم المساعدة "لعوشع" ملك السامرة العبراني بفلسطين بعد ان تم التحالف بينهما وترتب على هذه المساعدة أن صمدت مدينة السامرة ثلاث سنوات امام حصار الاشوريين لها خلال عهد "الملك شلما نصر الخامس" حتى تمكن الملك الاشوري "سرجون الثاني" من القضاء عليها.

الملك بو خوريس [باك إن رنف]

عندما تولى الحكم الملك باك ان رنف [بو خوريس] ابن الملك تف نخت موسس الأسرة الرابعة والعشرين لم يحكم مصر سوى خمس سنوات تقريبا من حوالي سنة ٧١٧ ق. م إلى سنة ٧١٢ ق. م، حيث امتد سلطانه على الدلتا ومصر الوسطى، وفي عهده كانت سياسته الخارجية تقوم على تأييد مدن فلسطين في المحافظة على استقلالها: فايد "هانو" حاكم غزة وكون معه حلفا لمواجهة الضغط والتوسع الاشوري، وعهد "للقائد رحاح" بتقديم المعاونة لحاكم غزة ضد الملك "سرجون الثاني" الاشوري وتذكر المصادر التاريخية عن الملك بوخوريس انه تمكن من ايقاف الملك الاشوري سرجون الثاني عند سوريا ومنعه من دخول البلاد وان لم ينتصر عليه انتصارا حاسما إلا انه اضطره الى صرف النظر عن غزو مصر ولو موقتا. كما يذكر التاريخ عن بوخوريس انه قضى معظم فترة حكمه في معارك مع السودانيين يحاول كل طرف منهما أن يفرض سيطرته على الطرف الاخر وكاد الملك بوخوريس ان يحرز النصر لولا بعد نباتا جنوبا. ولقد بدأت مصر منذ فجر التاريخ بنظام قانوني اصيل هو أقدم نظام عرفته الإنسانية. وقد استمر هذا النظام قاسا أكثر من ٤٠ قرنا ولا يوجد له مثيل في تاريخ الأمم الأخرى ولكنه لم يجاوز المرحلة التي وصلت إليها جميع الشرائع القديمة وهي مرحله التدوين و التقنين، اي وضع القوانين في صيغ محددة ونشرها على الناس، ومن هنا نظهر أهمية ذلك الملك فقد وضع قانونا يسمى [قانون بوخوريس]، أدخل فيه كثيرا من الاصلاحات والتعديلات على القانون القديم وأتى فيه بجديد وأخرج قواعد القانون عن دائرتها الدينية وأضفى عليها طابعا مدنيا. ويعتبر هذا القانون المرحلة الأخيرة التي وصل إليها تطور القانون المصري في عهد الفراعنة، ومن أهم إصلاحات بوخوريس انه نظم المعاملات على أساس حرية التعاقد ولم يبق فيها أثرا للشكلية القديسة. فاقر مبدأ البينة على من ادعى واليمين على من أنكر، وتجريم شهادة الزور بدنيا، وتجريم من يحول مياه الري عن جاره في غير موعده، وأن يكون استيفاء القرض من ممتلكات المدين وحدها وليس من شخصه، وفي الأحوالي الشخصية ساوى بين الرجل والمرأة ومنحها حقوقا لم تتمتع بها

المرأة اليونانية ولا الرومانية قديمًا وبقي الطلاق من حق الزوج وأصبح للزوجة بحكم مبدأ حرية التعاقد أن تشترط أن يكون لها الحق في فسخ عقد الزواج أو ما يدرأ عنها خطر الطلاق كأن تحصل على إقرار من الزوج بمبلغ معين يلتزم به كنفقة حين الطلاق أو تتفق معه على شرط جزائي فيقوم الزوج بدفع مبلغ من المال إذا طلق زوجته. وظل تعدد الزوجات مباحًا وحرم فقط على الكهنة ولكن الزوجة تستطيع أيضًا أن تنص في عقد الزواج على ألا يباح للزوج أن يتزوج من أخرى وبذلك كان يتعذر على الزوج أن يتخذ أكثر من زوجة واحدة.

الملك كاشتا [ني ماعت رع]

تولى الملك كاشتا حكم مملكة نباتا ببلاد النوبة بالقرب من الجندل الرابع بعد وفاة أخيه الحاكم ألرا، وزواجه من أختهما "الأميرة بابتما" وحمل لقب "ني ماعت رع" وقد عين ابنته الأميرة أمنرديس [عطية أمون] زوجة إلهية لأمون بطيبة وهي وظيفة استحدثها ملوك الأسرة الحادية والعشرين من قبل لغرض سيطرتهم على إقطاع كهنة امون في طيبة. هذا ولم يكن الملك كاشتا يدعى كل ألقاب ملوك مصر مع العلم أنه استطاع التقدم بجنده النوبيين نحو الشمال سنة ٧٧٠ ق. م واستولى على مدينة طيبة وعلى جزء من صعيد مصر. وأصبح الملك كاشتا في موقف الأقوى بعد ضمه لطيبة ولجزء من صعيد مصر ببلوغه أسوان إلى مملكته نباتا كما هو واضح من قطعة من لوحة مهداة إلى ألهة منطقة الجنادل عثر عليها في جزيرة الفنتين بالمتحف المصري ويحتمل أن يكون ذلك الملك النوبي هوالذي بدأ بإقامة المعبد في حضن جبل البركل إلا انه توفي سنة ٧٥٠ ق. م. ويعتقد أن مدينة نباتا كانت-في الأصل مركزا من المراكز الحضارية التي أقامها ملوك الدولة الحديثة المصرية.

الملك بعنخي [من خبر رع]

تولى الملك بعنخي حكم مملكة نباتا – التي تقع في جنوب مصر عند الجندل الرابع – بعد وفاة أبيه "الملك كاشتا" وقد أصبح من القوة بحيث أخذ يتطلع إلى عرش مصر وقد ساعده على ذلك اضمحلال مصر السياسي، والتطاحن القائم بين أمراء الأقاليم فقام بحملة عسكرية على مصر سنة ٧٥٠ ق. م، وقد استقبل هذا الجيش في طيبة استقبالا كبيرًا ثم تابع سيره إلى الشمال فوصل إلى الأشمونين ومنها إلى أهناسيا وكان النصر حليفه أينما حل وقضى على أقوى شخصيتين في مصر في ذلك الوقت وهما تف نخت حاكم منطقة

سايس ونمرود حاكم منطقة الأشمونين. وما ان أسقط الملك بعنخي مدينة منف حتى جاء بقية أمراء مصر يقدمون فروض الولاء والطاعة للملك بعنخي، بل واعترف به كهنة عين شمس فرعونًا لمصر ومؤسسًا للأسرة الخامسة والعشرين. وقد حكم ما يقرب من ٣٨ سنة، أي من حوالي سنة ٧٥٠ ق. م إلى سنة ٧١٢ ق. م، ولقد اكتفى الملك بعنخي بالسيطرة على أمراء الأقاليم وترك من يثق فيه يحكم إقليمه، وعلى ذلك اصبح الملك بعنخي ملكًا على كل من مصر والنوبة وساس بعنخي البلاد سياسة حكيمة وبدا عصر النهضة والإصلاح فنهض بالبلاد نهضة شاملة وأعاد لها بعض مجدها القديم. وبعد عودة بعنخي إلى نباتا حاول بعض الأمراء وعلى رأسهم تف نخت إعادة سلطانهم إلى ما كان عليه، الأمر الذي ترتب عليه إرسال أكثر من حملة من نباتا للقضاء على محاولات التمرد. أما زوجة الملك بعنخي "الملكة أمنرديس" فيذكر لها بناء مقصورة جنوب معابد هابو ويرى خارج المقصورة وعلى الجدران مناظر تمثل الملكة أمام الاله أمون وزوجته الإلهة موت. ومن الداخل يرى الزائر قواعد ٤ أعمدة تتوسطها مائدة القرابين المصنوعة من الجرانيت وفي أقصى الجنوب قدس الأقداس وهو حجرة صغيرة لها سقف مقوس وعلى جدرانها وعلى يسار الداخل منظر يصور إحدى الملكات تقدم : عجول كقربان للألهة، وكذلك نقوش جنائزية وقرابين لروح الملكة أمنرديس الاولى زوجة بعنخي وابنة الملك كاشتا. وبعد وفاتها نصب بعنخي ابنته "الأميرة شبن أوبت" لتحل مكانها زوجة إلهية لامون وتشرف هي وعمدة طيبة المدعو "منتو حات" على ضياع امون المقدسة في إقليم طيبة وفيما بعد انتقل المنصب عن طريق التبني أيضا الى أخت "الملك طاهرقا" المسماة باسم "امنرديس الثانية". ومن أشهر زوجات الملك بعنخي كل من [تابيرى، أمنرديس، نفروكا، غابيرو].

الملك شاباكا [نفر كارع]

يعتبر الملك شاباكا - ابن الملك كاشتا – ثاني ملوك الأسرة الخامسة والعشرين الفرعونية إذ تولى حكم مصر في حوالي سنة ٧١٢ ق. م وحتى سنة ٦٩٨ ق. م، أي حكم البلاد ما يقرب من ١٤ سنة، وهو أخو الملك بعنخي مؤسس الأسرة. ومما يذكر عن عهد الملك شابا كا أن دولة آشور في هذه الفترة كان قد علا نجمها واستطاع ملكها "سنخريب" أن يخضع سوريا وفلسطين لحكمه فرأى الملك شاباكا عدم مواجهة جيوش آشور فاكتفي بأن أرسل إلي سوريا وفلسطين من يوقد نار الفتنة ضد أشورويعد ولاة سوريا بالمساعدة إذاهم ثاروا علي ملك آشور، وقد استجابت البلاد الفلسطينية إلي نداء شاباكا الذى أرسل

الأمير طاهرقا ابن الملك السابق بعنخي علي رأس الجيش، ليقف إلي جوارهم ضد جيوش مملكة آشور ولكن المعركة التي حدثت انتهت بهزيمة المصريين وأعقب هزيمتهم حصار أورشليم (بيت المقدس) وتخريب مقاطعة يهوذا، وأصبح الأشوريون علي أبواب مصر مما إضطر شاباكا إلي دفع الجزية إتقاء لشرورهم وبادل الملك سرجون الثاني الهدايا . ولقد حكم الملك شاباكا مصر كفرعون مصرى فأظهر عطفه ومساعدته لطائفة الكهنة كما سار علي نهج من سبقوه في تعمير المعابد المتداعية وترميمها، وقد شيد شاباكا معبدًا بالكرنك، وفي الكرنك أيضا أرخ تسجيل ارتفاع مياه الفيضان بالعام الثاني من حكمه، وفي السرابيوم مدفن العجول المقدسة بسقارة ما يشير إلي أنه في العام الثاني من حكم شاباكا تم دفن أحد تلك العجول في احتفال كبير قرب نهاية الطرف الشمالي للسرابيوم، داخل غرفة خاصة متفرعة من السرداب المخصص لدفن العجول المقدسة . وفي المتحف المصرى جزء من تمثال يمثل رأس الملك شاباكا بتاج الوجهين وغطاء الرأس الملكي من الجرانيت الأحمر . ومن الناحية الإدارية فقد باشر الملك شاباكا الحكم في وادى النيل حيث وصل إلي منف في السنة الثانية من حكمه وسار علي نفس الخط الذى استهله بعنخي بالعودة إلي القيم التقليدية القديمة وظهر ذلك واضحا في ألقابه التي اتخذها عند تتويجه وفرض هيمنته الكاملة علي شئون الشمال، وكانت طيبة محور اهتمامه ورد الاعتبار إلي منصب "كبير كهنة أمون" بعد أن طواه النيسان وعين ابنه "الأمير حور ام أخت" [حور ما خيس] في هذا المنصب .

الملك شبتاكا [جد كاو رع]

الملك شبتاكا هو ثالث ملوك الأسرة الخامسة والعشرين وقد حكم مصر من حوالي سنة ٦٩٨ ق. م إلى سنة ٦٩٠ ق. م، أي ما يقرب من ٨ سنوات، وهو ابن "الملك بعنخي" ووالد "الملك تانوت أمون" الذي تولى العرش بعد الملك "طاهرقا" ومن أشهر زوجاته "الملكة أرتي" والملكة "قلهتا". وقد ذكر لنا طاهرقا أخو شبتاكا أنه حضر إلى مصر وهو في سن العشرين لينضم إلى أخيه الملك شبتاكا في طيبة لصد هجمات الأشوريين على مصر، ويقال أنه قد اشترك معه في الحكم. ولقد ترك لنا الملك شبتاكا بعض آثار له في جهات متفرقة في وادي النيل وأهمها ما دونه عن مقياس النيل على مرسى الكرنك والذي بلغ عشرين ذراعًا وشبرين، وتوجد لهذا الفرعون مقصورة محفوظة الان بمتحف برلين وكانت من قبل مقامة بمعبد الكرنك بالقرب من البحيرة المقدسة ويحتمل أن البناء الذي أقيم فوق قبره كان هرمي الشكل وبنى بالحجر الرملي ولم

يبق إلا الخندق الدال على مكان البناء. وتدل الظواهر كذلك على ان السور الذي كان حول القبر قد بني من الحجر الرملي ايضا وقد وجد الخندق الدال عليه كما وجد بعض قطع من المباني في الجهة الجنوبية والشرقية. ولا يعرف عنه قيام أي حروب وقعت بينه وبين بلاد أشور التي كانت قد بدأت توجه مطامعها بنوع خاص نحو البلاد الواقعة في غربي ممتلكاتها ولم يستطع أن يستعيد القوة إلى السلطة المركزية ليهيىء مصر لمواجهة الغزو الأشوري الذي كان يبدو وشيكا بعد أن وصلت جيوش أشور المنتصرة أكثر من مرة إلى حدود مصر ولا يردها عنها إلا ظروف خاصة بها. وقد ورد ان الملك شبتاكا اشترك في حلف مع "بعل" أمير مدينة صور الفينيقية على ساحل البحر المتوسط، ومع "حزقيال" ملك يهوذا، وعدد من رؤساء القبائل العربية جنوبي فلسطين، بالإضافة الى أمراء المدن الفلسطينية وكلهم ضد الملك الاشوري "سنخريب".

الملك طاهرقا [نفر تم خو رع]

بعد وفاة الملك شبتاكا تولى أخوه الملك طاهرقا رابع ملوك الاسرة الخامسة والعشرين التي ظهرت في النوبة وامتد نفوذها حتى شمل مصر أيضا. ولقد استمر حكم الملك طاهرقا ما يقرب من ٢٦ سنة، أي من حوالي سنة ٦٩٠ ق. م الى سنة ٦٦٤ ق. م. ولم يقم طاهرقا في مدينة طيبة، بل فضل الإقامة في مدينة صان الحجر ليكون قريبا من حدوده الشرقية لأنه كان يعلم أنه لا امان لمصر طالما كانت دولة اشور مستمرة في تطلعها نحو الغرب، ولهذا ترك إدارة طيبة والصعيد الى رجل من خيرة رجاله وهو "منتو محات" وركز جهوده لدرء الخطر الخارجي الذي كان يتهدده. وإلى زمن الملك طاهرقا يرجع بناء البوابة الأولى الخارجية لمعبد الكرنك بطيبة وهي المواجهة لطريق الكباش الصغير المؤدي إلى الميناء النهري القديم الخاص بالمعبد [الارتفاع ١١٣ م- والسمك ١٥ م] بالإضافة إلى ذلك اقام الملك طاهرقا في الفناء الأول بمعبد الكرنك صالة للأساطين تتكون من عشرة اساطين ضخمة ذات تيجان على شكل زهرة البردي المفتوحة ويصل ارتفاع الأسطون [العمود] حوالي ٢١ مترا، ولم يبق منها الا الأسطون الضخم المعروف بأسطون طاهرقا، كذلك عثر في معبد امون بمدينة فاوا بالنوبة على خمس لوحات حجرية ترجع لفترة حكمه وتشير إلى ما قدمه الملك طاهرقا من القرابين إلى الإله أمون بجبل البركل، نحت عليها صور وألقاب الملك طاهرقا. كما بنى طاهرقا معبدا في جبل البركل كرسه لعبادة الالهة حتحور، ونصف هذا المعبد محفور داخل الجبل حيث صور الملك مع عدد من الالهة مع بعض الأعمدة ذات التيجان على شكل رمز حتحور.

ولعل من الأحداث السعيدة التي تمت في عهده هو ارتفاع فيضان نهر النيل إلى ٢١ ذراعًا، وذلك نتيجة لغزارة الأمطار في الجنوب واعتبر ذلك دليلاً على محبة الآلهة له وخاصة عندما حاول "الملك اسرحدون" ملك دولة أشور غزو مصر إذ تفشى وباء الطاعون في جيشه وباء الغزو بالفشل. وبعد ذلك بفترة استطاعت القوات الأشورية سنة ٦٧١ ق.م إحتلال مصر والتمتع بثرواتها لكن الملك طاهرقا استطاع إعادة تنظيم قواته وعاد بعد سنوات واستعاد مصر وهزم الجيش الأشوري المقيم فيها، ولكن الملك الأشوري "اشور بانيبال" الذي تولى عرش المملكة حديثًا لم يرض بثورات الشعب المصري ومقاومة طاهرقا وهزيمة الجيش الأشوري بمصر، فقاد حملة بنفسه على مصر للقضاء على الثورة فدخل الدلتا وطيبة سنة ٦٦٦ ق. م، الأمر الذي ألجأ طاهرقا إلى النزوح الى نباتا جنوبا وظل بها حتى توفي حوالي سنة ٦٦٤ ق. م.

الملك اسرحدون

تولى الملك اسرحدون حكم مملكة اشور بعد وفاة الملك "سنخريب" حوالي سنة ٦٧٢ ق. م، وقد استانف اسرحدون ملك آشور هجومه على مصر فقام على رأس جيشه للقضاء على مصر وحتى يضع حدا لتدخلها المستمر في شئون مستعمراته في سوريا وفلسطين فاعتمد على بدو الصحراء الذين دلوه على الطريق إلى مصر عبر الصحراء واسدوه بجمالهم التي تحمل مياه الشرب خلال الطريق والتقى بجنود الملك النوبي "طاهرقا" حاكم مصر الذي لم يكن مستعدا لهذا الكفاح فانتهت المعركة بفوز اشور وتمزيق شمل المصريين. وعلى أثر ذلك تقهقر طاهرقا نحو منف وقد تعقبه اسرحدون واستولى على منف سنة ٦٧١ ق. م وسلب منف كل ثمين بها وما بها من ثروات، واصبحت الدلتا تحت سلطانه ففر الملك طاهرقا جنوبا تاركا الوجه البحري في يد الملك اسرحدون الذي نظمه وضمه إلى أملاكه. وقد ذكر أن ما يقرب من عشرين أميرا مصريا قد أتوا اليه وحلفوا له يمين الطاعة فسمح لهم بالبقاء في مراكزهم شريطة أن يعطوا أموالهم له، وأعاد تسمية المدن الكبرى بأسماء الآلهة الأشورية ولم يكد اسرحدون يغادر مصر ومعه الأطباء والكتاب والسحرة والحرفيين المصريين حتى اتصل امراء الوجه البحري بالملك طاهرقا النوبي الذي عاد ومعه جيش كبير فاستعاد منف وهزم الجيش الاشوري المقيم فيها، وما أن وصلت هذه الأخبار إلى الملك اسرحدون حتى جاء مسرعا على رأس جيشه للقضاء على الملك طاهرقا ولكن المنية عاجلته وهو في الطريق تاركا تلك المهمة إلى ابنه الملك آشور بانيبال.

الملك آشور بانيبال

استطاع الملك أشوربانيبال بعد وفاة أبيه الملك الأشوري اسرحدون سنة ٦٦٨ ق. م، أن يرسل جيشا جديدا إلى مصر هزم به الملك طاهرقا النوبي عند منف ففر طاهرقا الى طيبة حيث ظل حاكمًا فعليًا على الوجه القبلي في وقت سيطر فيه أشور بانيبال على الوجه البحري، ولم يكتف الملك الأشوري باحتلال الدلتا بل وصل الى طيبة ودخلها دخول الفاتح المنتصر سنة ٦٦٦ ق. م فلجأ طاهرقا إلى نباتا، عندئذ أمر الملك اشور بانيبال بتعيين أمراء مصريين موالين له يحكمون مصر باسمه وعاد إلى اشور. وبعد ذلك بفترة توفي الملك طاهرقا حوالي سنة ٦٦٤ ق. م وتولى من بعده - ابن أخيه شبتاكا من زوجته المدعاة قلهتا أخت طاهرقا – الملك "تانوت أمون" على عرش نباتا وصعيد مصر في وقت أقر فيه ملك نباتا بدفع الجزية للملك الاشوري ولكن ذلك لم يستمر طويلا، إذ حاول تانوت أمون أن يفرض نفوذه وسلطانه على الوجه البحري محررا مصر من ذلك الغزو الاشوري فجمع جيوشه من أبناء النوبة وانضم إليه أبناء مصر من كل مكان يصل اليه حتى وصل إلى منف، وبالفعل نجح في هريمة الحامية الاشورية والموالين لاشور واستولى على منف، وردا على ذلك جاءت جيوش اشور المعسكرة في سوريا سنة ٦٦١ ق. م إلى مصر واستطاعت أن تهزم من جديد الملك تانوت أمون الذي فر إلى طيبة فتعقبه الاشوريون واستولوا على عاصمة القطر وسلبوا ما بها من نفائس. وكان من بين ما استولوا عليه مسلتان فضيتان زنة كل واحدة منهما ٢٥٠٠ تالنت تقريبا |التالنت يقرب من ٧٥ رطلا| كانتا منصوبتين على مدخل أحد المعابد ونقلوهما إلى نينوي بالعراق. ومنذ ذلك الوقت أخذت طيبة تضمحل وتندثر بعد ان كانت مضرب الأمثال في الغنى والجاه، ومن نباتا حاول الملك تانوت أمون عبثا استعادة شمال الوادي. ومن اثار تانوت امون في طيبة صورة على جدران معبد الإله بتاح بالكرنك وهو يقدم قربانا للإله امون وفي هذه الصورة يضع تانوت امون على رأسه غطاء الرأس المميز لملوك السودان القديم ويضع في أذنه قرطا على هيئة زهرة الرمان.

الملك نكاو الأول

في عام ٦٧١ ق. م تقريبا منيت مصر بالغزو الأشوري حيث استولى الأشوريون على منف ونهبوا ثرواتها وأخضعوا الدلتا جميعها تحت سلطانهم، ولم يستسلم المصريون أو يهدأوا وخاصة أمير صا الحجر الأمير نكاو الأول، الذي قاد الثورة ضد الغزاة ولكنه لم ينجح في طردهم ورغم ذلك لم يستبعد من الحكم، بل عين من قبلهم حاكما على منف

وسايس في محاولة لكسب وده ليقف معهم ضد الأسرة النوبية الحاكمة عدوهما المشترك، ومنح الملك الأشوري الأمير نكاو الأول العديد من الهدايا، بل ومنح ابنه بسماتيك إمارة أتريب. وحينما تولى الملك آشور بانيبال عرش مصر سنة ٦٦٨ ق. م أرسل حملة للقضاء على القوات التي ثارت ضدهم، ولم يكتف بإحتلال الدلتا بل توجه جنوبًا حتى وصل إلى طيبة، فقامت ثورات عديدة في الجنوب فأرسل الملك الآشوري سنة ٦٦٤ ق. م مزيدًا من الفرق العسكرية التي هزمت مصر وأنهت حكم الأسرة الخامسة والعشرين. ولقد استمرت فترة حكم الملك نكاو [نخاو] الأول من حوالي سنة ٦٧٢ ق. م إلى سنة ٦٦٤ ق. م، حيث قتل أثناء المعارك التي قادها تانوت آمون ضد الحامية الآشورية.

الملك بسماتيك الأول [واح إيب رع]

بسماتيك الأول هو ابن الملك نكاو الأول، استطاع أن يتولى حكم مصر سنة ٦٦٤ ق. م بعد اختفاء الملك النوبي تانوت آمون من على مسرح الأحداث، فأرسى بذلك دعائم الأسرة السادسة والعشرين التي اتخذت من مدينة صا الحجر [سايس] عاصمة لها، ولم يكن تولي حكم مصر في تلك الفترة بالأمر الهين، إذ أن ملك مصر السابق تانوت أمون فر إلى نباتا تاركًا مصر بين أنياب الحكم والغزو الآشوري فقام ذلك الأمير الشاب بسماتيك يحمل راية الجهاد وبدأ في جمع جيش لطرد الغزاة من أرض مصر حتى تم له ذلك بمعاونة الجنود الإغريق المرتزقة، وهي حادثة غريبة أن يستعين الحاكم بقوات مرتزقة لمساندته في حروبه. وبعد أن أصبحت الدلتا في قبضة بسماتيك بدأ يوجه اهتمامه إلى الصعيد لكي يضمه إلى مملكته فلم يلجأ إلى القوة، بل قام بإرسال ابنته الأميرة "نيت إقرت" سنة ٦٥٥ ق. م إلى طيبة لتصبح ابنة بالتبني للزوجة الإلهية لأمون "الكاهنة امنرديس" ابنة الملك طاهرقا والتي تولت بعدها هذا المنصب. وكانت صاحبة هذا المنصب الديني مساوية للفرعون من الناحية النظرية كما تتمتع بجانب نفوذها الديني بثروة أمون الضخمة. وقد عين بسماتيك أحد رجاله المخلصين في وظيفة حاكم الجنوب وذلك للحد من سلطة منتومحات. هذا ومنذ عهد بسماتيك الأول لم يعد للكهنة المصريين امتياز قضائي فأصبحوا خاضعين للقضاء العادي في معاملاتهم المدنية كما أصبحوا يحاكمون أمام القضاء العادي أيضا إذا ما ارتكبوا أي جرائم. وبتوحيد مصر بدأ بسماتيك الأول عصرا جديدًا واثناء فترة حكمه التي استمرت ما يقرب من ٥٤ سنة، أي من حوالي سنة ٦٦٤ ق. م إلى سنة ٦١٠ ق. م، قام بإصلاحات عديدة وأنشأ جيشًا وأسطولاً كان قوامهما الجنود المرتزقة المأجورين من الأجانب والقليل من المصريين، الأمر الذي أثار

الغيرة في نفوس الجنود المصريين، إذ ان الإغريق بدءوا يهيمنون على الناحية الاقتصادية أيضا، الأمر الذي جعل المصريين يتوقفون عن التجديد محاولين الاحتفاظ بتقاليدهم وصيانتها، وعلى الرغم من جهود بسماتيك في إصلاح ما خربه الأشوريون في معابد طيبة فإن المدينة لم تحظ بأي حال من الأحوال بشيء مما كان لها من قبل وكان نصيب مدن الوجه البحري ومعابده وآلهته من تجديدات العصر أكثر من نصيب الصعيد بأكمله. ولقد أجرى الملك بسماتيك الأول توازنا بين أولياء السلطة في مملكته واستعاد وحدة البلاد وأعاد الأمن إلى أراضيها، وانعكس ذلك على نواحي الحياة الداخلية فاشتدت الإشادة بالقومية وبعراقة الاصول ومحاولة احياء تقاليد الدولة القديمة في اللغة والدين وأساليب الدولتين القديمة والوسطى في فنون النقش والتصوير والنحت، ونشطت الإشادة بالربة نيت ربة سايس، وبتاح رب منف، وامون الإله الأكبر في الدولة. ولقد جهز الملك بسماتيك الأول جيشا من المصريين والإغريق وسار في طليعته وعبر به الصحراء الشرقية لغزو سوريا وما لبث أن استولى على غزة وعسقلان ثم دخل مدينة أشدود ظافرا ودانت له فلسطين ثم عاد الى مصر. وتذكر المصادر أن الملك بسماتيك الأول عقد معاهدة تحالف مشترك مع "جيجيس" ملك ليديا الاغريقية باسيا الصغرى على ان يساعد كل منهما الاخر عند الحاجة وذلك لعدائهما المشترك لمملكة اشور في الوقت الذي عمل فيه على مهادنة تلك المملكة شمالا، وتأمين خطوط دفاعه في فلسطين، وفي نفس الوقت أثر السلام مع مملكة نابتا جنوبا واوفد سفارة اليها عادت بالهدايا. وفي عهد بسماتيك الأول نشطت العلاقات التجارية والثقافية والعلمية بين مصر وبلاد اليونان وجزر بحر ايجه. وأخذ علماء الإغريق وكتابها ينظرون الى مصر على أنها مهد الحضارة والعلم، فنقلوا إلى بلادهم كل أنواع العلوم المصرية من رياضة وفلك وهندسة وقوانين وديانة، ويقتبسون منها ما يلائم تفكيرهم. ولقد أسس الإغريق في عهده مدينة لهم في مصر سموها نقراطيس على فرع النيل الكانوبي [مكانها الان في قرية كوم جعيف مركز ايتاي البارود]، بل أقام لهم الملك بسماتيك الأول - خاصة الجنود منهم - معسكرين: احدهما في ماريا إلى الغرب من كانوب، والثاني في دفني [تل دفنة عند برزخ السويس] ليكون هذان المعسكران بمثابة نقط دفاعية ضد أي هجوم على مصر. وقد ورد ان الملك بسماتيك الأول سنة ٦١٢ ق. م أمر بأن يجدد معبد الإله أبيس، لما ألم به من قدم ليكون أجمل مما كان عليه من قبل، ودعا أن يصنع له سائر ما يجب أن يصنع لاله في يوم الدفن، فحفظ الجسد بالزيت والشرائط من أرقى أنواع الكتان، وكانت توابيته من خشب الكد وخشب المر وخشب الأرز ومن صفوة سائر الأخشاب. وفي نفس العام ٦١٢ ق. م سقطت مدينة نينوي عاصمة الأشوريين والدولة على يد البابليين وانهارت دولة اشور.

وقد استن بسماتيك الأول سياسة اتبعها خلفاؤه وهي الإيماء إلى كبار الإقطاعيين بالتبرع بجانب من أملاكهم العقارية للمعابد التي تحتضنها الدولة.

الملك نكاو الثاني [وحم إيب رع]

حكم الملك نكاو [نخاو] الثاني بعد والده الملك بسماتيك الأول. ولقد حكم نكاو الثاني ثاني ملوك الأسرة السادسة والعشرين ما يقرب من ١٥ سنة، أي من حوالي سنة ٦١٠ ق. م إلى سنة ٥٩٥ ق. م، وفي عهده إتجهت مصر إلى غربي آسيا ناحية الشرق لتتابع الأحداث المتقلبة والتي ثبت بالتجربة تأثيرها المباشر على مصر وشعبها. فقام الملك نكاو الثاني سنة ٦٠٨ ق. م بمعاونة أسطوله الحربي القوي بمحاربة "الملك يوشياس" ملك يهوذا وقتله في معركة عند مجدو بفلسطين، وخلف يوشياس ابنه "يهو أخاز" ولكن لم تمض سوى ثلاثة شهور حتى تمكن نكاو من أسره وإرساله إلى مصر، وأقام في اورشليم بدلا منه "الملك يهو يواقيم" ليكون تابعه وألزمه بدفع الجزية وجعله ملكا مواليا له، واستمرت منطقة فلسطين وسوريا تابعة للملك نكاو الثاني ما يقرب من أربع سنوات، وعندما هزمت قواته مع جيوش حلفائه في معركة قرقميش غربي أعالي نهر الفرات في سنة ٦٠٥ ق. م، على يد الملك البالبلي "نبو خذ نصر" انتهى حكم الملك المصري للمناطق الاسيوية وحينئذ تخلى الملك نكاو الثاني عن شمال سوريا كارها واحتفظ بجنوبها لوقت غير طويل إذ تابع نبو خذ نصر مسيرته إلى فلسطين سنة ٥٩٧ ق. م وانتصر على مملكة يهوذا وأعلن له يهويواقيم اليهودي الطاعة وتم تهجير اعدادا كبيرة من اليهود، وأصبحت حدود مصر الشرقية حتى مدينة غزة. وانشغل الملك نكاو الثاني بعد ذلك بحدوده الجنوبية وتأمينها حتى مدينة نباتا، واهتم بالخدمة العسكرية وتشييد الأساطيل وأكب على الأعمال السلمية وبفضل إرشاده نمت التجارة وعاد الفن إلى تلك التقاليد الكلاسيكية التي تميزت بها الإمبراطورية الوسطى. ولقد اهتم الملك نكاو الثاني بحفر قناة تصل بين البحر الأحمر والبحر المتوسط عن طريق نهر النيل حيث تخرج من فرع النيل البيلوزي القديم وتسير في وادي الطميلات ثم تنثني جنوبا فتخترق البحيرات المرة ثم تصب في البحر الأحمر. وأنشأ أسطولا كبيرا من السفن ذات الثلاثة الصفوف من المجاديف وقام بحارته الفينيقيون برحلة استغرقت ثلاث سنوات من حوالي سنة ٦٠٠ ق. م إلى سنة ٥٩٧ ق. م، من البحر الأحمر إلى الرأس [أي رأس الرجاء الصالح] وعادوا عن طريق بوغاز جبل طارق أي أنهم قاموا بالدوران حول قارة إفريقيا قبل الملاح البرتغالي "فاسكو دي جاما" بما يقرب من ٢٠٠٠ سنة، وعادت محملة

بخيرات إفريقيا. ولقد أنجب الملك نكاو الثاني ابنا ذكرا وثلاث بنات، وتربع الابن على عرش مصر خلفا لوالده.

الملك بسماتيك الثاني [نفر إيب رع]

الملك بسماتيك الثاني هو ثالث ملوك الأسرة السادسة والعشرين وقد تولى عرش مصر بعد وفاة والده الملك نكاو [نخاو] الثاني. وقد استمر حكم بسماتيك الثاني حوالي ٦ سنوات من حوالي سنة ٥٩٥ ق. م إلى سنة ٥٨٩ ق. م، وفي عهده مضت مصر رغم شبح الحرب الذي كان يهددها في أعمال البناء والإنشاء فقد استأنف الملك بسماتيك الثاني أعمال الفراعنة العظام عندما كانوا يعمدون إلى ترميم المعابد واصلاحها، ليثبتوا إخلاصهم وبنوتهم للآلهة فأعاد بناء معبد الربة نيت في سايس وأقام في بهوه أهرامات ومسلات ليثبت إحترامه للآلهة، وقد نصب ابنته -- الأميرة "عنخ نس نفر ايب رع" من زوجته "الملكة تاخوت" - زوجة إلهية لامون رع رب الأرباب وهو منصب ديني مهم وخطير وكانت هي آخر الزوجات الإلهيات بعد أن حلت محل "الاميرة نيت اقرت" ابنة الملك بسماتيك الاول، وظلت تشغل هذا المنصب حتى الغزو الفارسي. وقد سجل التاريخ فيما سجل لأفراد هذه الاسرة ان الملك بسماتيك الثاني قام برحلة ودية الى مدينة ببلوس [جبيل] في فينيقيا وسوريا، حيث ذهب اليها مصحوبا بحاشية كبيرة وبعدد من الكهان، ولكنه عاد منها عندما سمع بتحرك قوى عدوانية جديدة من أثيوبيا . بلاد النوبة حيث مملكة نباتا بزعامة الملك أسبلتا فأوفد جيشا من المرتزقة مؤلفا من يونانيين ومن مصريين ومن فينيقيين ومن بعض اليهود. وقد سجل الجنود الكاريون عند وصولهم الى النوبة نقشا يخلدون فيه هذه الرحلة على ساق أحد تماثيل رمسيس الثاني في معبد ابي سمبل، وكان من نتيجة الحملة تحطيم مدينة نباتا العاصمة. وقد وصلت العلاقات بين الإغريق ومصر في فترة بسماتيك الثاني إلى الذروة فقد روى هيرودوت انهم أرسلوا إلى بسماتيك الثاني وفدا يستفتيه في خير طريقة نزيهة يديرون بها الألعاب الأوليمبية، ونعرف من أخبار هذا العهد ايضا أن تجارة اليونانيين وبخاصة المقيمون في مدينة نقراطيس ازدهرت إلى أبعد الحدود، كما كثر عدد الجنود الإغريق وأصبح هناك ثلاث حاميات رئيسية كبيرة: واحدة منها عند ماريا في غربي مصر ومكانها الان القرية المعروفة باسم سيدي كرير على شاطئ بحيرة مريوط، وجيش ثان في شرقي مصر في زفتى، والحامية الثالثة أو الجيش الثالث كان في الفنتين. ونعرف أيضا أن هذه المدينة

الأخيرة في عهد الملك بسماتيك أصبحت مزدهرة وكانت تقيم فيها جالية يونانية تعتمد على التجارة.

الملك ابريس [واح إب رع]

الملك ابريس هو رابع ملوك الأسرة السادسة والعشرين، تولى العرش بعد الملك بسماتيك الثاني وفي عهده هاجم الملك البابلي "نبو خذ نصر" مملكة أورشليم التي كانت موالية لمصر فقضى عليها سنة ٥٨٦ ق. م وأسر العديد من رجالها وفر الباقون منهم إلى مصر فسهل لهم الملك ابريس العيش فيها وسمح للبعض منهم بالاستقرار بها، وكذلك استنجد الليبيون به ليحميهم من التوسع الإغريقي فأرسل جيشًا من المصريين فقط ليس به أي قوات مرتزقة إغريقية بقيادة [القائد أحمس] فوقع الجيش في كمين وأبيد أغلب جنوده من المصريين ونجا عدد قليل بأعجوبة. وكانت النتيجة أن قام المصريون بثورة ضد الملك ابريس وبايع الجيش القائد أحمس فقامت حرب بين الملكين توفي فيها ابريس وأعلن تولية الملك "أحمس الثاني أمازيس". وقد استمر حكم الملك ابريس ما يقرب من ١٩ سنة، أي من حوالي سنة ٥٨٩ ق. م إلى سنة ٥٧٠ ق. م، وإذا كانت فلسطين الداخلية أصبحت تحت رحمة بابل، فإن مدن الشاطئ كانت تحت رحمة الأسطول المصري. وقد ذكرت لنا المصادر اليونانية أن الملك ابريس قاد جيشًا إلى فلسطين كما هزم أسطول الصيداويين في البحر. أما على الجانب الأثري لعهد الملك إبريس فقد عثر على توابيت حجرية مستطيلة أو آدمية وتمثالين رائعين على هيئة أبي الهول في منطقة كوم الشقافة بالاسكندرية، وكذلك عثر على جزء من تمثال الملك إبريس في منطقة أبو صيربنا جنوب غرب سمنود، ويذكر أن الملك إبريس قد ساهم في بناء معبد هيبس في الواحة الخارجة، وأسس قصرًا في مدينة منف.

الملك أحمس الثاني [خنوم أب رع]

الملك احمس الثاني [امازيس] هو خامس ملوك الأسرة السادسة والعشرين. حكم مصر من حوالي سنة ٥٧٠ ق. م حتى سنة ٥٢٦ ق. م، أي ما يقرب من ٤٤ سنة. وقد تولى عرش مصر بعد الانقلاب العسكري الذي قام به ضد الملك إبريس الذي أصبحت مصر في أيامه مزدحمة بالعديد من العناصر السكانية الأجنبية من ليبيين وإغريق ويهود ونوبيين فقامت العناصر الوطنية بتنصيب أحمس الثاني عرش البلاد. ولقد شيد الملك أحمس الثاني في مدينة سايس رواقًا رائعًا لآلهتها، وأقام أيضًا الشوامخ من التماثيل

وتماثيل كباش بالغة الطول واهتم بترميم الكثير من المعابد المصرية القديمة. ومن أهم آثاره العجيبة التمثال الشامخ الملقى على ظهره في منف ويبلغ طول هذا التمثال حوالي ٧٥ قدما. ومما يذكر عن الملك أحمس الثاني أنه كان يحب الإله أبيس أكثر من أي إله آخر، ففي سنة ٥٤٧ ق. م صنع تابوتًا كبيرًا من الجرانيت الأحمر للإله أبيس وجهزه بالأكفان والتمائم وسائر الحلي من الذهب ومختلف أنواع الأحجار الفاخرة وكان هذا التابوت أول تلك التوابيت الضخمة التي لا زلنا نعجب بها اليوم في مقابر أبيس في سقارة وهي عبارة عن صناديق كل منها قطعة واحدة من الجرانيت طولها أربعة أمتار وارتفاعها يزيد على ثلاثة أمتار، كما بنى معبدًا في مدينة منديس [تل الربع بالدقهلية]. ولقد بلغت مصر تحت حكم أحمس الثاني، درجة عظيمة من الازدهار والاستقرار. ومما ينسب إليه أيضًا أنه واضع القانون الذي يفرض على كل مصري أن يبين سنويا موارد عيشه لحاكم الولاية [ما نسميه حاليا باسم إقرار الذمة المالية]، وأن يثبت أنه يحيا حياة مشروعة [ما نسميه حاليًا باسم من أين لك هذا؟] وإلا كان عقابه الموت اذا ثبت عكس ذلك. ولقد ظهرت في عصر الملك أحمس الثاني عقود زواج صحيحة من الصعيد عامة ومن طيبة بصفة خاصة مكتوبة بالخط الديموطيقي وقد اتخذت طابعا محددا ورسميا في أركانها الرئيسية، وظلت هذه العقود متداولة بنفس الشكل والصيغة حتى أواخر العصر البطلمي وكذلك ظهرت وثيقة طلاق منذ عصر أحمس الثاني. ومن أعمال الملك احمس الثاني [امازيس] أنه إتجه إلى فئات الأشراف، وهم بقايا أمراء الإقطاع، فقد ألغى امتيازاتهم الإقطاعية وتم القضاء على النظام الإقطاعي من أساسه وأصبح الإقطاعيون مجرد ملاك. وقد روي ان الملك أحمس الثاني دعا الى انعقاد جمعية وطنية وكل اليها مراجعة جميع القوانين وتنقيحها وقد استمر انعقاد الجمعية من السنة الخامسة من عهد الملك أمازيس إلى السنة التاسعة عشرة، أي حوالي خمس عشرة سنة، ولعلها المرة الأولى التي يشرك فيها الفرعون شعبه في سلطته التشريعية وقد يكون وراء ذلك أن الملك أحمس الثاني كان ابنا من أبناء الشعب وليس سليل أسرة ملكية. وكان الملك احمس الثاني محبًا للإغريق، إذ منحهم مدينة نقراطيس - شمال غرب الدلتا - ليسكنوها وأعطاهم أراضي ومعابد وهياكل واتخذ منهم حرسا خاصا وتزوج من سيدة إغريقية من قورينائية تنتمي إلى جزيرة كريت، ولقد استولى الملك أحمس على جزيرة قبرص وفرض عليها دفع الجزية. ولدرء الخطر الآتي من الغرب فقد حصن الملك أحمس الثاني حدوده وأنشأ حاميات كثيرة على الشاطئ وفي الواحات وشجع إقامة الناس فيها وبنى المعابد في سيوة وفي البحرية وفي الخارجة ليجعل من الواحات الحصون الأمامية إذا جد خطر وحدثت مهاجمة لمصر من يونانيي ليبيا. أما في الشرق فكان الأمر مختلفا. اذ كانت

الدولة البابلية تمد بصرها نحو مصر نفسها، الأمر الذي اضطر الملك أحمس الثاني [امازيس] إلى أن يخوض معركة في أوائل سنى حكمه في فلسطين، وتمكن العدو من هزيمة جنوده الإغريق ولكن جيوش بابل لم تستمر في هجومها على مصر ومع ذلك فقد ظل الخطر كامنا. وعامة كان عهد أحمس الثاني عصر نهضة وتقدم وسلام لكن شاءت الأقدار أن تظهر قوة جديدة على مسرح الأحداث التهمت الممالك التي أمامها من الحيثيين والأشوريين والكلدانيين والبابليين والعبرانيين والمصريين وهي قوة الإمبراطورية الفارسية تحت زعامة "الملك قورش الأكبر" ومن بعده "الملك قمبيز".

الملك بسماتيك الثالث [عنخ كا ان رع]

تولى الملك بسماتيك الثالث ابن الملك أحمس الثاني عرش مصر من حوالي سنة ٥٢٦ ق. م وحتى سنة ٥٢٥ ق. م، أي ما يقرب من عدة شهور. ولقد كان في الواقع لقصر مدة حكمه يعد نكرة في نظر المؤرخين، لدرجة أن بعضهم قد تجاهل وجوده وزعم أن فتح الفرس لمصر قد وقع في عهد الملك أحمس الثاني [امازيس] وبخاصة كتاب الإغريق ويجوز أن سبب ذلك كان قصر مدة حكمه التي شهدت البلاد خلالها استعدادات الملك الفارسي قمبيز لغزو مصر برا وبحرا، وقد حاول الملك بسماتيك الثالث أن يحمي معاقل شرق الدلتا بما لديه من جنود وعربات ورماة من الأهليين وذلك بالإضافة إلى ما كان معه من جنود من الليبيين والسيريين والنوبيين والكاريين وحدث أن سقط المطر في منطقة طيبة بالصعيد وكان ذلك يعد نذير سوء بالنسبة لمصر، ثم وقعت الواقعة الفاصلة بين الجيشين الفارسي والمصري انتصر فيها الفرس وذلك في حوالي مايو سنة ٥٢٥ ق. م عند بلدة بيلوزيوم. وقد حطم فيها جيش الفرعون نتيجة لخيانة القائد "فانيس" الإغريقي الذي أرشد القوات الغازية عبر مسالك الصحراء، فأسرع الملك بسماتيك الثالث ليحتمي داخل جدران منف دون أن يحاول جمع شتات جيشه المهزوم، ومن ثم كان في مقدور الجيش الفارسي أن يشق طريقه إلى منف فسقطت أمام هجومه وأخذ الملك بسماتيك أسيرا في حوالي يونيو سنة ٥٢٥ ق. م، وقد تلاشت بعد ذلك كل مقاومة وعلى أثر ذلك خضع الليبيون والسيريون وأهل برقة وسلموا من تلقاء أنفسهم للفرس. وبذلك قضى قضاء مبرما على دولة بسماتيك آخر ملوك الأسرة السادسة والعشرين، ومن ثم أصبحت دنيا الشرق كلها يسيطر عليها سيد واحد هو "ملك الفرس العظيم قمبيز" ويقال أن الملك قمبيز عامل الملك بسماتيك الثالث في بادئ الأمر معاملة طيبة، ولكنه بعد ذلك أتهم بتأليب المصريين على الحكم الفارسي فأمر بقتله.

الملك قمبيز [مس تيو رع]

الملك قمبيز هو ابن الملك كورش الأكبر الفارسي، استطاع غزو مصر سنة ٥٢٥ ق. م في عهد الملك بسماتيك الثالث وهزم القوات المصرية عند حصن البيلوزيوم وتعقبهم إلى منف وأسر بسماتيك الثالث الذي فضل الانتحار على الخضوع للغازي وتابع الملك قمبيز مسيرته حتى طيبة. ومما يذكر عن الملك قمبيز أول ملوك الأسرة السابعة والعشرين اضطهاده للمصريين وتخريبه مدينة منف وقتله كهنة الإله بتاح بل وقتله للعجل أبيس – كان يشترط في اختيار العجل أبيس أن يكون مولودًا من عجلة نزل عليها البرق وأن يكون شعره أبيض في جبهته أما باقي صدره فيكون أسود الشعر أما بقعة الجبهة فتكون مثلثة الزوايا – ومع ذلك فهناك نص غريب يدل على أن قمبيز لم يستطع أن يتجرد من كل اعتبار لرجال الدين المصريين، فقد دخل مدينة سايس في معبد الإلهة نيت وركع أمام سيدته كما فعل كل ملك وقدم كذلك قربانًا كبيرًا من كل شيء طيب إلى نيت العظيمة أم الإله وللآلهة العظيمة في سايس كما فعل كل ملك سابق، وأصدر الملك قرارا بهدم بيوت الأجانب من مختلف الأجناس الذي يسكنون على أرض المعبد وأجبرهم على الإقامة خارج سور حرم المعبد. ولقد استقر قمبيز ٣ سنوات تقريبا في مصر، أي من حوالي سنة ٥٢٥ ق. م إلى سنة ٥٢٢ ق. م، أرسل خلالها حملة إلى واحة سيوة للانتقام من كهنة معبد آمون هناك وهو المعبد الذي اشتهر بنبوءاته الصادقة التي أفادت بأن عمر قمبيز قصير وسيلاقي سوء المصير في مصر وقد أرسل جيشه الذي كان ما بين ٥٠ ألف إلى ٦٠ ألف مقاتل لكي يثبت كذب هذه النبوءة ولكن الجيش ابتلعته العواصف الرملية الكثيفة، كما أصاب الفشل أيضاحملته الثانية التي أرسلها إلى النوبة للحصول على خيراتها فاستطاع أمراء مملكة نباتا أن يلقنوه درسًا قاسيا، وبعد ذلك غادر قمبيز مصر عائدًا نحو فارس بعد أن خلف عليها واليا من قبله وهو "أرياندس" الذي أقام بلاطه في مدينة منف ولكن الملك قمبيز توفي في أثناء عودته وهكذا قامت في مصر أسرة حاكمة فارسية، ولأول مرة في التاريخ تحكم مصر من خارج حدودها. وما أن وصل نبأ وفاة الملك الفارسي قمبيز حتى قامت ثورة في ليبيا فأرسل الوالي الفارسي أرياندس من مصر حملة لتأديب العصاة فكان الفشل نصيبها وقتل قائدها عند عودته إلى مصر. ولقد ظهرت العملة في مصر الفرعونية مع قدوم الفرس، فسكت عملة ذهبية في عهد دارا الأول، ونسب إلى أرياندس أول ولاة الفرس في مصر أنه سك عملة من الفضة الخالصة دليلاً على ثرائه. وجدير بالإشارة أن نوضح أن هناك ثلاثة عوامل ساعدت على نجاح غزو قمبيز الفارسي لمصر وهي أولا: اتفاق اليهود مع قمبيز على أن يتخذ من

7

بلادهم قاعدة للإنقضاض على مصر مقابل أن صرح لهم ببناء معبد أورشليم هذا إلى أنه اكتسب بهذا الاتفاق ولاء الجنود اليهود المرتزقة الذين كانوا في الجيش المصري، ثانيًا: خيانة "القائد فانيس" الإغريقي رئيس فرقة الجند المرتزقة في الجيش المصري منذ عهد الملك أحمس الثاني [أمازيس] فخان عهده لمصر وفر إلى معسكر الأعداء وأطلع قمبيز على أسرار الخطط الحربية التي أعدها المصريون لمقاومة الحملة الفارسية، ثالثا: تعاون رؤساء البدو القاطنين بسيناء مع قمبيز إذ وفروا له ولجيشه الماء والمئونة عبر الصحراء حتى وصل إلى أبواب مصر فكانت خيانة البدو من الأسباب التي سهلت لقمبيز غزو البلاد. ومما يذكر أيضًا عن الملك قمبيز أنه دخل مقبرة الفرعون أحمس الثاني وأمر بإحضار جسده المحنط من داخل القبر وقام بجلده ووخزه ثم أمر بحرقه، رغم أن حرق المتوفي محرم في كلتا الديانتين الفارسية والمصرية.

الملك دارا الأول [نسو تر رع]

أتى بعد الملك قمبيز الفارسي ابنه الملك دارا الأول ثاني ملوك الأسرة السابعة والعشرين الذي حكم ما يقرب من ٣٦ سنة، أي من حوالي سنة ٥٢٢ ق. م إلى سنة ٤٨٦ ق. م، وخلالها بدأ يغير من سياسة والده مع المصريين فأعاد النظر في القوانين التي وضعها والده الملك قمبيز وألغى بعضها لقسوتها وأمر بجمع القوانين المصرية من عهد الملك أحمس الثاني [أمازيس] وذلك لكي يحكم المصريين بقوانين مصرية كما قام بإصلاح ما تهدم من المعابد والمنشآت، وإليه ينسب إقامة أو إكمال المعبد الذي أقامه الملك أحمس الثاني للإله آمون رع في واحة الخارجة وسار على سنة الفراعنة في إرسال البعثات لقطع الأحجار من وادي الحمامات وشيد هيكلاً للإله حورس في أدفو وشيد معبدًا في منطقة أبو صير بنا جنوب غرب سمنود، وأمر بتقديم القرابين للآلهة المصرية وللعجل أبيس بالذات كما أمر بإعادة شق القناة التي لم تستكمل في عهد الملك نكاو الثاني والموصلة بين البحرين الأحمر والمتوسط عن طريق نهر النيل، وطلب تسجيل ذلك على لوحات حجرية بالخطين الهيروغليفي والمسماري ولكن الشعب المصري لم ينخدع بتلك الإصلاحات وتحين الفرص لإعلان ثورته حتى واتته فرصة انشغال الملك دارا الأول بقتال الإغريق في معركة الماراثون سنة ٤٩٠ ق. م، وهبت الثورة عاتية في الدلتا فقضت على نفوذ الفرس وسببت لهم خسائر كبيرة فصمم الملك دارا على الانتقام لكن وافته المنية قبل أن يحقق انتقامه من "خبباشا" زعيم الحركة الوطنية في مصر الذي أهدى معبد بوتو منطقة كاملة قريبة منه. وتذكر المصادر التاريخية أن الملك دارا الأول

قد أخذ عددا كبيرا من العمال والحرفيين المصريين للعمل في بناء قصوره الملكية في بلاد فارس، وهو أمر شبيه بما فعله السلطان سليم الأول العثماني بعد ذلك بألفي عام تقريبا وتلك كانت عادة عند الفرس، فكانوا في بعض الأحيان يقومون بنقل الأسرى إلى بلادهم، بغرض المعاونة في ترقية الصناعة في فارس وايضا في إنشاء الحصون وتنظيم أعمال الري.

الملك إكسركسيس الأول

تولى الملك اكسركسيس حكم الإمبراطورية الفارسية من حوالي سنة ٤٨٦ ق. م الى سنة ٤٦٥ ق. م، أي حكم ما يقرب من ٢١ عاما، بما كانت تشمله هذه الإمبراطورية من خضوع مصر لها، ولقد حضر الملك اكسركسيس بنفسه إلى مصر سنة ٤٨٥ ق. م وقضى على الثورة التي تزعمها "حباباشا"، وفرض غرامة كبيرة على معبد بوتو في الدلتا، لأنه نادى بالثورة، وفرض الضرائب الباهظة على المصريين. ولم يظهر الملك الفارسي أية أهمية لوادي النيل ولذلك فإنه عامل مصر كمديرية من مديريات الإمبراطورية الأخرى ومن ثم منع المال الذي كان يعطيه سلفه الملك "دارا الاول" لمساعدة المعابد المصرية ولم يقم أي معابد في مصر وجعل مصر في حالة عبودية ومهانة أكثر مما كانت عليه في عهد الملك دارا الأول. وبعد أن تم له الفتح عاد إلى عاصمة ملكه في فارس تاركا أخاه "اخمينيس" حاكما عليها. ولا نزاع في أن الفرس قد أخذوا يضيقون الخناق على المصريين باطراد لدرجة أن الوظائف الصغيرة التي لا أهمية لها قد اصبحت في يد الفرس وذلك لانتزاع ما يمكن انتزاعه من هذه البقرة الحلوب حتى الفناء، ومن ثم لوحظ في هذه الفترة أن التجارة المصرية التي كانت رائجة السوق في عهد دارا الأول قد أخذت تتدهور بسرعة كبيرة. وقد كانت مصر مضطرة وقتئذ ان تقحم نفسها في الحروب الدائرة بين جمهورية اثينا وحلفائها من جهة وبين الإمبراطورية الفارسية من جهة أخرى وذلك على كره منها، وكان لابد أن تلعب دورا حاسما بحكم تبعيتها للدولة الفارسية، ومن ثم نرى أخمينيس قد جهز أسطولا مؤلفا من ٢٠٠ سفينة مصرية، ليشد به من أزر الحملة الهائلة التي أرسلها الفرس على بلاد الإغريق في سنة ٤٨١ ق. م، وعلى الرغم مما أظهره المصريون من شجاعة ومهارة في حروبهم البحرية في موقعتي "أرتميز" و "سلامس" فإن هذه الحملة قد منيت بالفشل التام والهزيمة المخزية. وفي تلك الفترة يلاحظ أن الفرس بدءوا يعتمدون على اليهود الذين أصبحت لهم جالية كبيرة كان يرأسها ضباط من الفرس، وفي نفس الوقت بدأت القبائل العربية النبطية

في الظهور في البتراء حيث تحكموا في طريقين تجاريين: أولهما يمتد من العقبة إلى فلسطين، والثاني من مصر إلى بابل.

الملك إرتكسركسيس الأول

عقب وفاة الملك إكسركسيس الأول الفارسي تولى ابنه الملك إرتكسركسيس الأول حكم عرش الإمبراطورية الفارسية بما في ذلك مصر، لأنها كانت خاضعة للحكم الفارسي في تلك الفترة، وقد تقلد إرتكسركسيس أمور الحكم من حوالي سنة ٤٦٥ ق. م وحتى سنة ٤٢٤ ق. م، أي حكم البلاد ما يقرب من ٤١ سنة وهو يعتبر رابع ملوك الأسرة السابعة والعشرين في مصر وقد ظلت مصر في عهده مشتعلة بالثورات التحررية وكانت أشد عنفًا من التي اشتعلت ضد جده الملك دارا الأول الفارسي وأبيه الملك إكسركسيس الأول الفارسي فقد تجمع المصريون سنة ٤٦٠ ق. م تحت راية زعيم من الدلتا -- أرتن حرارو بن بسماتيك -- أطلق عليه الإغريق اسم "إيناروس" حيث تمكن بأبناء مصر من القضاء على جزء من الحامية الفارسية وقتل قائدها "أخمينيس" حاكم مصر - شقيق الملك الفارسي السابق إكسركسيس الأول- وتحالف أمير الدلتا إيناروس مع دولة أثينا للقضاء على دولة الفرس العدو المشرك لهما، فأمدته بأسطول من السفن ذات ثلاث الطبقات من المجاديف تمكن به من استرجاع أغلب حصون مدينة منف والقضاء على من فيها من الجنود الفرس وما أن علم الملك إرتكسركسيس بهذا حتى أرسل أسطولا وجيشا كبيرًا أخمد به الثورة وحاصر المصريين في منف، ففضل أسطول أثينا العودة إلى بلاده وأعدم الثائر إيناروس هو ومعاونوه سنة ٤٥٦ ق. م، وقد صور إرتكسركسيس على خاتم اسطواني يذبح الثوار ويظهرمرتديًا التاج المصرى المزدوج، بينما ينتظر قادة اليونان مصيرهم. ورغم ذلك، فالثورة في مصر لم تمت، فاستمرت الثورة تحت قيادة زعيم آخر هو "أمون حر" [أميرتي] الذي جمع رجاله أبناء النيل لمقاومة المستعمر، وطلب معاونة أثينا في مقابل إمدادها بكميات هائلة من الغلال، ولكن أثينا خيبت ظنه، وأخيرًا هدأت الأحوال نتيجة للصلح الذي تم في سنة ٤٤٩ ق. م بين اليونان والفرس [صلح كاليس] ولكن مصر لم تهدأ وظلت نار الثورة مشتعلة فيها إلى أن تم تحريرها على يد أبنائها وطرد الغزوالفارسي برغم مما أبداه إرتكسر كسيس من محاولة إنهاء الآثار السيئة للحكم الفارسي.

الملك آمون حر [أميرتي]

يعتبر الملك أمون حر من أعظم المجاهدين الثوار الذين حملوا لواء الجهاد لتحرير أرض مصر من الاستعمار الفارسي الذي اجتاحها على يد الملك قمبيز سنة ٥٢٥ ق. م، وثبت على يد ابنه الملك الفارسي دارا [داريوس] الذي زار مصر سنة ٥١٨ ق. م، وما تعرضت له مصر من إرهاب على يد حفيده الملك "إكسركسيس" حتى توفي سنة ٤٦٥ ق. م، وتولى ابنه الملك "إرتكسركسيس" الذي بلغت الروح الوطنية المصرية في عهده منتهاها فقامت الثورة العاتية في الدلتا سنة ٤٦٠ ق. م والتي تزعمها كل من الأمير "إيناروس" ومن بعده الأمير "أمون حر" وقد حصلا على معونة أثينا. ودارت العديد من المواقع الحربية الرهيبة بين جيش إرتكسركسيس وقوات آمون حر الذي استمر على رأس رجاله ينازل الفرس ويجالدهم ويثير الشعور القومي، وكثيرا ما كان يعتمد على أثينا فتارة كانت تلبي نداءه وتارة أخرى تخيب ظنه وتتركه وحده. وواصل آمون حر جهاده في عهد الملك الفارسي الجديد "داريوس الثاني" الذي أراد أن يفرض عبادة النار على كل المصريين، وأخيرا تحرجت الأمور وأصبحت الثورة عامة في حوالي سنة ٤١٠ ق. م وهي الثورة الكبرى التي اتخذت شكل حرب مستمرة ضد الفرس ومن حالفهم من اليهود القاطنين في مصر بمنطقة الفنتين وقام المصريون بحرق وهدم معبد اليهود وسلب ما فيه من أثاث، واستمرت الثورة العامة ٦ سنوات حتى تحررت مصر سنة ٤٠٤ ق.م، وكانت أبرز شخصية في مصر في تلك الفترة على الإطلاق المناضل المصري أمون حر الذي أصبح ملكا على عرش مصر والبلاد كلها بعد طرد الفرس، فأصبح المؤسس والملك الوحيد للأسرة الثامنة والعشرين التي كان مقرها في مدينة سايس [صا الحجر]، وقد حكم أمون مصر ما يقرب من ٦ سنوات من حوالي سنة ٤٠٤ ق. م إلى سنة ٣٩٩ ق. م اعترفت مصر كلها له خلالها بالسيادة واعتبرته منقذها من الطغاة، ورفق المصريون بمن بقي من اليهود وتركوهم يعيشون حيث كانوا.

الملك نفريتس الأول [نايف عاو رود]

يعتبر الملك نفريتس الأول هو مؤسس الأسرة التاسعة والعشرين والذي حكم البلاد من حوالي سنة ٣٩٩ ق. م حتى سنة ٣٩٣ ق. م، أي ما يقرب من ٦ سنوات، كانت خلالها سياسته العامة هي مدافعة الفرس عن استقلال مصر وذلك بالتحالف مع الإغريق أعداء الفرس لصيانة هذا الاستقلال، ولكن المنازعات بين عائلات الأمراء وحكام الأقاليم حالت دون أن تصل حركة التحرير إلى ذروتها. ولقد أرسل الملك نفريتس الأول عونًا

ومددًا لإسبرطة أثناء حروبها ضد الفرس، فبعث إليها ١٠٠ سفينة عليها ٨٠٠ ألف كيال من القمح والذخيرة، ولكن هذه المعونة لم تصل إلى غايتها إذ اعترضها قائد الأسطول الفارسي عند جزيرة رودس. وفي خلال الحرب التي وقعت بعد ذلك بين فارس وإسبرطة تقدمت الجيوش المصرية إلى الحدود السورية وإحتلت مراكز دفاعية، ولكن ملك إسبرطة إضطر إلى أن ينسحب بجنوده فانسحبت القوات المصرية كذلك. وقد عكف الملك نفريتس الأول على العناية بمصالح مصر داخليًا وخارجيًا، فعلى سبيل المثال، أمر الملك بتجميع وتنقيح القوانين التي صدرت في عهود أسلافه بوخوريس وأمازيس ودارا فأصبحت قانونًا مدنيًا ظل مطبقًا في مصر إلى ما بعد وصول البطالمة للحكم، وتم القضاء على امتيازات الكهنة المالية فلم تعد المعابد معفاة من الضرائب، ولم يعد الانتفاع بممتلكات المعابد وراثيًا للكهنة، وبذلك تقلص نفوذ الكهنة وتلاشت النزعة الدينية ولم تعد طبقة الكهنة من الطبقات الممتازة كما كانت.

الملك بسموتيس [وسر رع – ستب إن بتاح]

يعد الملك بسموتيس هو أحد ملوك الأسرة التاسعة والعشرين الفرعونية. لكنه لم يحكم سوى عام واحد فقط، أي من حوالي سنة ٣٩٣ ق. م. إذ ترك بعض الآثار في الكرنك. والمعلومات عنه قليلة جدا سوى أن الثورات الداخلية قد انفجرت في عهده. ويضع بعض المؤرخين اسم الملك بسموتيس كآخر ملوك الأسرة التاسعة والعشرين، حيث اتخذت هذه الأسرة مدينة مندس – تل الأمديد وتل الربع شمال شرق السنبلاوين – عاصمة لهم.

الملك هكر [أوكوريس]

الملك هكر [أوكوريس] هو أحد ملوك الأسرة التاسعة والعشرين، تولى حكم مصر ما بين سنة ٣٩٣ ق. م إلى سنة ٣٨٠ ق. م، أي ما يقرب من ١٣ سنة، وقد توصل هذا الملك الجديد في نهاية الأمر إلى القضاء على الفوضى التي كانت شائعة في البلاد بسبب مدعي الحكم الملك "بسموتيس" والواقع أنه بتولي أوكوريس عرش مصر بدأ في أرض الكنانة عصر جديد، فإليه يرجع الفضل في فرض السيطرة المصرية في القرن الرابع ق. م فمنذ بداية عهده لم يكن استقلال مصر يعد نتيجة لأمر واقع لأن بلاد الفرس عدوه اللدود كانت في نضال عنيف مع الإغريق في آسيا الصغرى وبحر إيجه. وأكبر دليل على عظم قوته ورخاء البلاد في عهده ما تركه لنا من آثار ضخمة في طول البلاد

وعرضها فقد ترك لنا في مدة الثلاث عشرة سنة تقريبًا التي حكمها حوالي خمسة وثلاثين أثرا منتشرة في أنحاء البلاد وفضلاً عن كل نشاطه هذا في العمارة، فإنه يعد مؤسسًا لقوة بحرية عظيمة في مصر. ومما يذكر للملك أوكوريس قيامه بعقد محالفة مع ألد أعداء عاهل الفرس وقتئذ وهما في تلك الأونة دولة أثينا و "أفا جوراس" ملك قبرص وذلك حتى يضمن لمصر الحماية من تهديدات الفرس. ولا شك في أن هذا التحالف كان أشد قوة من التحالف الذي عقد بين الملك "نفريتس الأول" ودولة اسبرطة وذلك لأنه كان اتفاقا حربيا لا مجرد معاهدة صداقة وثبت ذلك عندما قدم الملك أوكوريس فريقًا من جيشه لمساعدة أفاجوراس بل أرسل الحبوب أيضًا ووضع تحت تصرفه ثروة طائلة، وأخيرًا أرسل أسطولا مؤلفًا من خمسين سفينة لمعاضدته وذلك لمواجهة خطر الفرس، بل أنه تحالف مع "ابن تاموس" المسمى "جلوس" الذي كان قد خرج على ملك الفرس العظيم، كذلك عقد الفرعون أوكوريس معاهدة صداقة مع عاهل آسيا الصغرى. وقد استطاع أوكوريس أن يصد هجومًا شنه الفرس على مصر وقد استمرت هذه الغزوة ثلاث سنوات انتهت بتقهقر الفرس. وامتد سلطانه التجاري، وربما السياسي أيضًا، على فلسطين وجنوب فينيقيا فقد وجدت له نصوص في معبد أشمون شمالي صيدا ومائدة من الجرانيت.

الملك نختنبو الأول [خبرو كا رع]

يعتبر الملك نختنبو الأول هو مؤسس الأسرة الثلاثين وقد تولى العرش من حوالي سنة ٣٨٠ ق. م حتى سنة ٣٦٢ ق. م، أي حكم ما يقرب من ١٨ سنة، وكان عليه بمجرد أن ولي الحكم أن يواجه غزوة جديدة شنتها الدولة الفارسية على مصر – بقيادة فارنا باسوس – تضم جيشا قوامه حوالي ٢٠٠ ألف مقاتل من الفرس و٢٠ ألف من مرتزقة الإغريق بقيادة "خبرياس"، وبعد جهود كبيرة تمكن الجيش من التوغل في منطقة الدلتا، لكن الملك نختنبو الأول جمع قواه للدفاع عن مصر وساعده ارتفاع نهر النيل [الفيضان] على وقف الجيش الغازي وهزيمته وإنقاذ مصر فاضطر الجيش الفارسي للعودة إلى آسيا، وهكذا أحرز نختنبو الأول نصرًا مجيدًا منح مصر ٣٠ عامًا من السلام والازدهار تقدمت فيها التجارة الخارجية وبدأت المعابد من فيلة إلى سمنود تحصل على نصيب وافر من الخيرات، بل أنه أوقف على معبد الربة [نيت] الضرائب التي فرضها على مدينة نقراطيس، وأرسل العديد من البعثات الداخلية للمحاجر لقطع الأحجار، وأقام في السنة السادسة عشرة من حكمه سورا بناحية مدينة قفط وبوابة كبيرة وشيد من أجل الإله [مين] رب قفط مقصورة، ووسع وأضاف وبنى كثيرًا من المعابد الصغيرة، وبنى معبدًا بأكمله

بالجرانيت الأحمر من أسوان في بهبيت مسقط رأسه في الدلتا لإيزيس، وإرضاء لمشاعر رجال الدين في أبيدوس الذين استاءوا من قطع الأحجار من الجبال المحيطة بالمدينة المقدسة، أصدر الملك نختنبو الأول سنة ٣٧٨ ق. م مرسومًا يحرم أي إتلاف بعد ذلك في الجبل وجعل عقاب ذلك بتر أعضاء الجسم. وقد أضاف طريق كباش على هيئة أبو الهول برأس آدمي أمام معبد الأقصر حتىمعبد خونسو بالكرنك، كما شيد بوابة في الفناء الأول لمعبد هابو فضلاً عن إقامة معبد في دندرة وبوابة في معبد آمون بالخارجة ونالت كذلك منطقة الدلتا اهتماما كبيرًا من الملك نختنبو الأول، وهكذا نجح نختنبو في كسب ود الكهنة وظل في نظرهم الملك الوفي الورع. وبدأ في عهده السياح الإغريق يترددون على مصر ، ولعل من أشهرهم الفيلسوف أفلاطون والعالم يودوكسوس والطبيب كريسبوس، ولقد تحالف الملك نختنبو الأول مع دولة إسبرطة كما حالف دولة أثينا وذلك عام ٣٦٢ ق. م. ولقد توفي الملك نختنبو الأول ودفن في ممفيس [منف] بتابوت من حجر البريشا الأخضر، بعد أن وصلت مصر في عهده إلى مكانة ممتازة من الرقي والمنعة، وتقدمت فيها العمارة والفنون الجميلة، وقد ترك الملك نختنبو عمائر وآثار دلت على ثبات مركزه واستقرار نفوذه ومنها البوابة الكبرى التي توجد في معبد الكرنك، إذ بلغ ارتفاعها ١٩ مترا، ومعبدا في الأشمونين ومقياسا للنيل جنوب طيبة و.معبدًا للإله خنوم بجزيرة الفنتين وخصص معبدًا للإلهة إيزيس بجزيرة فيلة.

الملك جد حر [تيوس]

الملك جد حر هو ثاني ملوك الأسرة الثلاثين وقد حكم مصر من حوالي سنة ٣٦٢ ق. م حتى سنة ٣٦٠ ق. م، أي ما يقرب من ٣ سنوات، وفي تلك الفترة كان الأمن والسلام في مصر يرفرفان عليها ولكنه كان طموحًا فقد أقحم نفسه في معركة مع "أجيسلاعوس" ملك اسبرطة وخبرياس قائد أثينا ضد مملكة الفينيقيين وهزم فيها، بجانب أنه عقد حلفًا مع بعض الأسيويين ضد فارس فحشد جيشًا لم يسبق تكوينه منذ أيام الدولة الحديثة يتألف من ثمانين ألف جندي مصري وليبي بقيادة الأمير "نختنبو الثاني" وعشرة آلاف أثيني بقيادة خبرياس الأثيني وألف إسبرطي بقيادة الملك اجيسلاعوس الإسبرطي وأسطول مؤلف ما بين مائتين إلى ثلاثمائة سفينة ذوات ثلاثة الصفوف من المجاديف، وترأس الملك جد حر هذا الجيش وسار به نحو سوريا لمواجهة الفرس فأعاد إلى الأذهان ذكريات جيوش الدولة الحديثة وأمجادها فاستطاع أن يحرز بعض الانتصارات، ولاح في الأفق أن مصر توشك أن تسترد سلطانها على إمبراطوريتها العتيدة في الشرق ولكن

نائب الملك في مصر الذي لم يكن إلا أخًا شقيقا لجد حر استغل سخط المصريين في هذه الفترة لما فرضه عليهم جد حر من ضرائب وأهمها ضريبة العشر على جملة الواردات والمصنوعات لإعداد هذا الجيش، فأرسل يستقدم ابنه نختنبو الثاني الذي كان يعمل قائدًا في جيش جد حر ليكون ملكًا على مصر فعاد ومعه قسم كبير من الجيش المصري والإسبرطي، وفي الوقت نفسه استدعت أثينا خبرياس ليعين بها قائدًا، فأنسحب بقواته، فوجد جد حر نفسه وحيدًا في خاتمة المطاف، فلجأ إلى عدوه ملك فارس الذي أرسله ملكا حليفًا له على مصر ولكنه توفي في الطريق، وهكذا أتت نهاية الملك جد حر [تيوس] على غير ما أراده لنفسه ولبلده، وأخيرًا جدير بالإشارة أنه خلال فترة حكمه القصيرة قام بترميم معبد خونسو بالكرنك كما ظهرت في عهده أول عملة مصرية خالصة.

الملك نختنبو الثاني [نخت حرحب]

تولى الملك نختنبو الثاني حكم مصر من حوالي سنة ٣٦٠ ق. م وحتى سنة ٣٤٣ ق. م، أي ما يقرب من ١٧ سنة، بعد حكم والده جد حر [تيوس]. وقد واجه الملك نختنبو الثاني ثالث ملوك الأسرة الثلاثين في بداية حكمه ثورات وفتنا عنيفة من جراء موقفه من أبيه والغدر به تاركًا إياه أمام الملك الفارسي، بجانب إنضمام أبيه للفرس وتشجيعهم على غزو مصر، وقد قام "سندس" أحد أمراء سمنود باعتباره وريث ملوك الأسرة التاسعة والعشرين بمحاولة لانتزاع السلطة لنفسه. وقد حوصر الملك نختنبو الثاني حصارا شديدًا في إحدى المدن ولم ينج إلا بمهارة الملك الإسبرطي "أجيسلاءوس" الذي تبعه بقواته إلى مصر، فاستطاع نختنبو الثاني أن يخمد الثورة ولكنه لم يكد يفرغ من الثورة الداخلية حتى واجهته محاولة الملك الفارسي "إرتكسركسيس الثالث" [أوخوس] لغزو مصر، ولكن استطاع الملك نختنبو الثاني أن يهزم جيوش أوخوس ويردها على أعقابها وكان من نتيجة ذلك أن ثارت فينيقيا على حكم ملك الفرس فشغل بها أوخوس عن مصر. وهكذا استطاع نختنبو الثاني أن يتفرغ لتنظيم الحياة في مصر فحظيت البلاد خلال ثلاثة عشر عاما من حوالي سنة ٣٥٧ ق. م إلى سنة ٣٤٤ ق. م بفترة جديدة من الازدهار سجلتها آثار المعابد التي بدأت المنح تنهال عليها، فعثر له على العديد من المعابد- بناء معبد الوحي في سيوة واستكمال معبد هيبس في الواحة الخارجة وردهة في معبد هابو – والمقصورات والبوابات فضلاً عن قيامه بعمل مقياس للنيل قرب البحيرة المقدسة بمعبد هابو. ولم يكن الملك نختنبو الثاني في مركز يسمح له بالتخلي عن ضريبة العشر التي فرضها سلفه ولكنه منح جزئين كبيرين منها للإلهة نيت من أجل قرابينها،

وهما: الضريبة التي كانت تؤديها الواردات من بحر الإغريق، والضريبة التي كانت تجبي من الصناع في المدينة الإغريقية نقراطيس. ولما كانت مصر بالنسبة للفرس حلمًا يجب تحقيقه بالاستيلاء عليها، وذلك للحصول على خيراتها من غلال ومعادن، والقضاء على قوتها إدراكًا من أوخوس أن لا سلام لإمبراطوريته أو طمأنينة إلا باحتلال مصر ولذلك فقد جهز جيشًا من أكثر من ٣٠٠ ألف مقاتل يعاضدهم في البحر أسطول مؤلف من ٣٠٠ سفينة من ذوات ثلاثة الصفوف، حيث لم يكن جيش نختنبو الثاني يتجاوز ١٠٠ ألف رجل منهم ٦٠ ألف مصري و٢٠ ألف إغريقي و٢٠ ألف ليبي، وهوجمت مصر بحرًا وبرًا سنة ٣٤٣ ق. م ولم يستطع نختنبو الثاني المقاومة طويلاً ففر إلى الوجه القبلي حيث استطاع أن يظل ملكًا مدة عامين آخرين، إذ نجد آثارًا له في أدفو في السنة الثامنة عشرة من حكمه ولكن الفرس استطاعوا بعد ذلك أن ينفذوا إلى الوجه القبلي وأن يستكملوا إحتلال مصر وأن تشهد مصر مأساة انتقام الفرس منها.

الملك إرتكسركسيس الثالث [أخوس]

تولى الملك إرتكسركسيس الثالث أمور الدولة الفارسية حيث كان طموحًا أعاد لقومه الأمل في الانتقام واستعادة غلال مصر وذهبها وبذل في سبيل مشروعه لغزوها منذ سنة ٣٤٥ ق. م جهودًا كبيرة. حيث أعد قوات هائلة واستولى على مدن فينيقيا وبدأ هجومه على مصر في سنة ٣٤٣ ق. م حيث وجد مقاومة عنيفة عند بيلوزيوم، ولكن الملك المصري نختنبو الثاني أتاح بتردده الفرصة لانتصار إرتكسركسيس الثالث وسيطرة النفوذ الفارسي على مصر وبداية موجة الانتقام برغم وعود الأمان التي قطعها الملك الفارسي للمدن المفتوحة حيث أمر بتدمير أسوار المدن الرئيسية ونهب كنوز المعابد وأمر بنقل تماثيلها الثمينة إلى بلاد فارس وانتقامًا من المصريين أسكن حمارًا في معبد الإله بتاح، وذبح العجل أبيس وقدمه في مأدبة احتفالية، وكافأ الإغريق الذين عاونوه وأعادهم إلى بلادهم، وعين واليًا فارسيًا على مصر وعاد بجيشه إلى بابل ومعه غنائم طائلة واكتسب شهرة واسعة بنجاحه ولكن لأمد محدود، إذ توفي مسمومًا وتبعه ولده "أرسس" مسمومًا كذلك، في الوقت الذي استمرت فيه الثورة في الدلتا والصعيد فمنهم من رأى الاعتماد على القوة الذاتية المصرية ومنهم من رأى الاعتماد على القوة الخارجية المتمثلة في الإغريق.

الوالي مازاكيس

تولى مازاكيس حكم مصر نيابة عن الملك دارا [داريوس] الثالث الفارسي وأثناء فترة حكمه كان "الاسكندر الأكبر" المقدوني قد أخضع المدن اليونانية وعلى رأسها أثينا وإسبرطة وغيرها من المدن الحرة اليونانية تحت سيطرته، بل أنه فرض سيطرته ونفوذ مقدونيا على مدن ومنطقة آسيا الصغرى واستطاع هزيمة الملك الفارسي دارا الثالث هزيمة منكرة في معركة أسوس سنة ٣٣٣ ق. م بالقرب من خليج الاسكندرونة، ومن قبلها أوقع هزيمة أخرى بالقوات والجيوش الفارسية في موقعة جرانيكوس في آسيا الصغرى. ونتيجة لهذا الاجتياح المقدوني الرهيب تحت قيادة بطلها المظفر الاسكندر الأكبر الذي اجتاح منطقة بلاد الشام أيضًا واتجاهه لمصر، أيقن الوالي مازاكيس عدم جدوى المقاومة خاصة بعد هزيمة ملك فارس نفسه فآثر تسليم البلاد دون مقاومة، بل ويقال أن الاسكندر الأكبر تسلم حوالي ٨٠٠ تالنت من الذهب وكل ما كان يحويه مقر الحكم الفارسي من أشياء ثمينة وذلك لدى دخوله منف سنة ٣٣٢ ق. م فاستقبل المصريون الاسكندر الأكبر بالترحاب استقبال البطل المنقذ لهم من الحكم الفارسي الغاشم.

مراجع ومصادر البحث

١- أحمد حسين – موسوعة تاريخ مصر جـ١ – القاهرة – سنة ١٩٨٥.

٢- د. أحمد فخري - مصر الفرعونية – القاهرة – سنة ١٩٧١ م.

٣- ب. ج. الجود – مصر – القاهرة – سنة ١٩٤٢ م.

٤- جان يويوت – مصر الفرعونية - القاهرة – سنة ١٩٦٦م.

٥- د. جمال مختار وآخرون – موسوعة تاريخ مصر عبر العصور جـ ١-القاهرة- سنة ١٩٩٧م.

٦- جورج بوزنر وآخرون – معجم الحضارة المصرية القديمة – القاهرة – سنة ٢٠٠١ م.

٧- جيمس هنري برستد – تاريخ مصر من أقدم العصور – القاهرة – سنة ١٩٩١م.

٨- حمدي محمد علي – هؤلاء حكموا مصر – القاهرة – سنة ٢٠٠٠م.

٩- د. رمضان عبده علي – تاريخ مصر القديم جـ١، جـ ٢ – القاهرة – سنة ٢٠٠١م.

١٠- د. زاهي حواس - تاريخ مصر والشرق الأدنى في العصور القديمة – القاهرة – سنة ١٩٩٨م.

١١- سعيد عبد الحفيظ – موجز تاريخ مصر القديم وحضارتها – القاهرة – سنة ١٩٩٨م.

١٢- سليم حسن – مصر القديمة جـ ١: جـ١٢ – القاهرة – سنة ١٩٥٧م وما بعدها.

١٣- د. سيد توفيق – مصر في العصور الفرعونية – القاهرة – سنة ١٩٧٧م.

١٤- سير ألن جاردنر – مصر الفراعنة – القاهرة – سنة ١٩٧٣م.

١٥- سيريل الدريد – الحضارة المصرية – القاهرة - سنة ١٩٨٩م.

١٦- د. صدقه موسى علي – تاريخ مصر الفرعونية – المنيا – سنة ١٩٩٩م.

١٧- د. عبد الحليم نور الدين – تاريخ وحضارة مصر القديمة – القاهرة - سنة ٢٠٠٢ م.

١٨- عبد الرحمن الرافعي – مصر القديمة من فجر التاريخ إلى الفتح العربي – القاهرة – سنة ١٩٦٣م.

١٩- عبد الرحمن زكي – مصر الظافرة – القاهرة – سنة ١٩٤٦م.

٢٠- د. عبد العزيز صالح – الشرق الأدنى القديم جـ ١- القاهرة - سنة ١٩٧٧م.

٢١- د. عبد العزيز صالح وأخرون – موسوعة تاريخ مصر عبر العصور جـ١ – القاهرة - سنة ١٩٩٧م.

٢٢- د. عواطف حمادة – تاريخ مصر الفرعوني – القاهرة – سنة ٢٠٠٣ م.

٢٣- كريستيان ديروش نوبلكور - الفن المصري القديم – القاهرة - سنة١٩٦٦م.

٢٤- د. محمد ابراهيم بكر - تاريخ السودان القديم – القاهرة – سنة ١٩٨٧م.

٢٥- د. محمد ابراهيم بكر – صفحات مشرقة من تاريخ مصر القديم - القاهرة – سنة ١٩٨٤م.

٢٦- د. محمد ابراهيم بكر وأخرون - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور - القاهرة – سنة ١٩٩٧م.

٢٧- محمد محمد مسعود - مرشد الثقافة الاثرية لزيارة الاقصر - القاهرة - سنة ١٩٦٧م.

٢٨- مختار السويفي - مصر والنيل- القاهرة – سنة ١٩٨٦م.

٢٩- د. ناصر الأنصاري – المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية – القاهرة – سنة ١٩٩٧م.

٣٠- د. ناصر الأنصاري - حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم – القاهرة - سنة ١٩٨٧م.

موسوعة

حكام مصر

ثانياً

العصر الهللينستي

مصر الهللينستية

الملك	اللقب الملكي	السنة
الاسكندر الأكبر	ذو القرنين- ابن ر ع-	٣٣٢ ق.م
الاسكندر بن الاسكندر	خع أب ر ع	٣٢٣ ق.م
بطليموس بن لاجوس	سوتيروس	٣٢٣ ق.م
بطليموس الثاني	فيلادلفوس	٢٨٥ ق.م
بطليموس الثالث	يورجيتيس	٢٤٦ ق.م
بطليموس الرابع	فيلو باتور	٢٢١ ق.م
بطليموس الخامس	أبيفا نيس	٢٠٥ ق.م
الملكة كليوباترا الأولى	أبيفانيس	١٨٠ ق.م
بطليموس السادس	فيلوميتور	١٧٦ ق.م
الملكة كليوباترا الثانية	فيلوميتور سوتيرا	١٤٥ ق.م
بطليموس السابع	نيوس فيلو باتور	١٤٥ ق.م
بطليموس الثامن	يورجيتيس الثاني	١٤٤ ق.م
بطليموس التاسع	سوتيروس الثاني	١١٦ ق.م
الملكة كليوباترا الثالثة	فيلو ميتور سوتيرا ديفايو	١٠٧ ق.م
بطليموس العاشر	الاسكندر الأول	١٠١ ق.م
بطليموس التاسع	سوتيروس الثاني	٨٨ ق.م
بطليموس الحادي عشر	الاسكندر الثاني	٨٠ ق.م

بطليموس الثاني عشر	فيلادلفوس الثاني	٨٠ ق.م
الملكة كليوباترا السابعة	فيلو باتور	٥١ ق.م
بطليموس الثالث عشر	فيلو باتور	٥١ ق.م
بطليموس الرابع عشر	فيلو باتور	٤٧ ق.م
كليوباترا السابعة وابنها قيصرون	فيلو باتور فيلو ميتور	٤٤ ق.م
أنطونيو وكليوباترا	ماركوس أنطونيوس وفيلو باتور	٣٥ ق.م

الاسكندر الأكبر

إذا تحدثنا عن شخصية الاسكندر الأكبر المقدوني تلك الموهبة الفذة العالمية فلن يتسع لنا هذا المجال لتعداد مأثر هذه الشخصية التي يعجز هذا البحث الموجز عن الخوض في مناقبها فقد أثر الاسكندر الأكبر في البلاد التي قام بغزوها ومزج حضارة تلك البلاد بالحضارة الإغريقية الهللينية. فلقد قام الاسكندر بغزو بلاد اليونان وبلاد آسيا الصغرى وبلاد الشام وبلاد مصر وبلاد ليبيا وبلاد العراق وبلاد فارس وبلاد وسط آسيا وبلاد السند والهند وكان يتهيأ لغزو بلاد شبه الجزيرة العربية أي استطاع بناء امبراطورية مقدونية واسعة مترامية الأطراف تضم شعوبًا عدة متباينة الحضارات واللهجات والعادات وصهر كل ذلك في بوتقة واحدة وسوف يقتصر كلامنا هنا على اعماله في مصرنا الحبيبة. فبعد اغتيال الملك فيليب المقدوني سنة ٣٣٦ ق. م تولى ابنه الملك الاسكندر الأكبر عرش مقدونيا وتأدب على يد المعلم الأستاذ أرسطو طاليس فيلسوف الاغريق الشهير، ولقد رسخ في ذهن الاسكندر الأكبر أنه ليس ككل ملوك مقدونيا اليونانيين بل أعظمهم جميعا،لان أباه الروحي هو الإله زيوس أمون رع، وقد صمم الاسكندر بعد قمع ثورات المدن الإغريقية ضد السيطرة المقدونية على إكمال المشروع العظيم وهو غزو اسيا الصغرى وبلاد الشرق وإنهاء حروب الصراع حول سيادة البحر المتوسط. ولقد كان الاسكندر الأكبر يحلم بأن تكون حملاته عسكرية وحضارية وثقافية لنشر الحضارة الإغريقية في الشرق عن طريق بناء مدن تقوم بدور المنارات المشعة للثقافة الإغريقية بالشرق. وبعد العديد من الفتوحات بالشرق تقدمت جيوش الاسكندر الاكبر سنة ٣٣٢ ق. م نحو غزة ولم يجد الاسكندر أية مقاومة من المصريين ولا من الحامية الفارسية عند الحدود ففتحها بسهولة وقد حرص على معاملة المصريين معاملة طيبة للغاية وأظهر احترامه الكامل للديانة المصرية ولعادات المصريين ثم عبر النيل ووصل إلى العاصمة منف فاستقبلوه كمحرر بطل ومخلص لهم من قسوة الفرس، وحرص على أن يتوج فرعونا في معبد بتاح الكبير ووضع على رأسه تاجا من قرني الكبش رمز أمون رع ومن ثم عرف في تاريخ الشرق باسم ذي القرنين. اما أهم أعمال الاسكندر الأكبر في مصر فيمكن أن نلخصها في أمور عديدة منها:

- أقام مهرجانا ثقافيا ترفيهيا على الطريقة الإغريقية إيذانا بوصول الحضارة الإغريقية لوادي النيل.
- زيارة معظم آثار مصر ومقابر ملوكها والأهرامات وتقديم الأضاحي للآلهة المصرية.

● تتويجه ملكا وفرعونا في معبد بتاح بمنف وكذلك في معبد رع بهليوبوليس وتلقبه بالألقاب الفرعونية.

● اختياره للمنطقة الواقعة بين كل من البحر المتوسط وفرع النيل الغربي وبحيرة مريوط لتأسيس مدينة جديدة تخدم التجارة الدولية وتكون منارة للثقافة الهللينستية أطلق عليها اسم مدينة الإسكندرية سنة ٣٣١ ق. م وأسند إلى المهندس "دينوكراتيس" مهمة تخطيط الإسكندرية.

● إخضاعه لمنطقة قورينائية [ليبيا] وضمها داخل حدود إمبراطورية الاسكندر الأكبر المقدونية.

● قيام الاسكندر بزيارة إلى معبد الإله أمون رع في واحة سيوة وقيامه بقطع مسافة ١٨٠ ميلا جنوب مرسى مطروح لمدة ٩ أيام في شدة البرد القارص وفي مواجهة بحر الرمال العظيم حيث تندر المياه.

● وقبل مغادرته مصر إلى ميدان القتال ضد الفرس حرص الاسكندر الأكبر على أن ينظم مصر تنظيما علميا دقيقا وذكيا ينم عن دهانه وذلك عن طريق الإبقاء على النظم المصرية القديمة وتنويع الحكم بين المصريين والإغريق بحيث تصبح السلطة العسكرية والمالية بأيدي الإغريق والسلطة الإدارية للمصريين وأبقى على منف عاصمة لمصر وترك حامية عسكرية بالقرب من منف وأخرى في جنوب مصر، وثالثة بالشرق والاسطول لحماية السواحل، كما فتح أبواب مصر للمهاجرين الإغريق خاصة المقدونيين، كما امر ببناء جسر على النيل يربط ما بين الشاطئين الشرقي والغربي قبالة منف، كما كلف بعض علماء الحملة باكتشاف منابع النيل الجنوبية كما أوصى موظفيه ونوابه في مصر بالقيام ببعض الإصلاحات للمعابد المصرية وتجديد معبد الكرنك وإقامة مقصورة له بجوار مقصورة الملك تحتمس الثالث وقبل ذلك حمل الاسكندر الأكبر جميع الألقاب المصرية الفرعونية القديمة كملك مصري، وبرغم أن الفترة التي قضاها الاسكندر الأكبر في مصر قصيرة لا تتعدى ٦ شهور، أي من أواخر سنة ٣٣٢ ق. م وأوائل سنة ٣٣١ ق. م، لكنها كانت عامرة بالأحداث والإصلاحات التي حولت مصر وأدخلتها في فلك الحضارة الإغريقية بالبحر المتوسط، إذ قامت على ضفاف النيل لأول مرة مملكة هللينية قدر لها أن تكون أكثر الممالك الهللينية ثباتا ورسوخا، بل إن الحضارة الإغريقية ظلت تترعرع على ضفاف النيل ما يقرب من ألف عام تقريبا، وأهم من هذا وذاك تأسيسه لمدينة الإسكندرية التي سرعان ما أصبحت المدينة الأولى في حوض البحر المتوسط ولا تزال من أهم موانيه حتى الأن وكان يتمنى أن يعود إليها مرة أخرى ليرى

ثمار ما وضع بذوره ولكن القدر لم يحقق له هذا الرجاء، إذ عاد إلى مصر محمولاً محنطا في تابوت ليدفن في مدينة الإسكندرية، ولم يكن قد أتم من العمر ثلاثا وثلاثين سنة. ذلك هو الاسكندر الأكبر المقدوني ابن الإله الأكبر زيوس آمون رع كما أطلق على نفسه وذلك بعد أن كان قد وضع أساس معبد للإلهة إيزيس في الإسكندرية وأنشأ معبدًا في الواحة البحرية.

الوصي كليومنيس النقراطيسي

لم تطل زيارة الاسكندر الأكبر لمصر سنة ٣٣٢ ق. م سوى بضعة شهور استمتع فيها بمصر ودرس خلالها أحوال البلاد ثم ارتحل عنها إلى غزو الإمبراطورية الفارسية لتحقيق حلمه في غزو العالم وقبل ذلك عمل على تنظيم مصر تنظيمًا دقيقا، إذ قسم الاسكندر الأكبر مصر إداريًا إلى قسمين هما: الوجه البحري والوجه القبلي، وعهد بإدارة الوجه البحري إلى بتيزيس المصري وتولى إدارة الوجه القبلي دولاسبيس المصري وعندما تنحى بتيزيس تولى إدارة الوجهين دولاسبيس، أما المنطقة الشرقية فقد عين عليها الاسكندر الأكبر كليومنيس الإغريقي وعلى المنطقة الغربية فعين عليها أبو للونيوس الإغريقي. أما السلطة العسكرية فقد عين قائدين على الحامية العسكرية وهما: بيوكستيس الإغريقي وبلاكروس الإغريقي، كما عين القائد بوليمون الإغريقي قائدا للأسطول، واسند الى كليومنيس الإغريقي الإشراف على الخزانة. إذن، فالاسكندر الأكبر قبل رحيله لم يعين حاكما عامًا للبلاد وإنما وزع السلطة بعناية شديدة بين المشرفين على الإدارة والشئون العسكرية والشئون المالية حتى يمنع أي حاكم بمفرده أن يزيد نفوذه ويتمكن من الاستقلال بمصر ولكن ما أن غادر مصر حتى وجدنا المشرف على الشئون المالية كليومنيس يظهر على كل الموظفين والقادة الأخرين، وبدا كأنه والي مصر الفعلي، ورغم أعماله التي أغضبت سائر الإغريق يبدو أنه ظل حائزا لثقة الاسكندر التامة وبقى في منصبه طيلة حياة الاسكندر فكان كليومنيس من إغريق مدينة نقراطيس المصرية وكان من أعيانها وكبار تجارها، الأمر الذي جعله ذا خبرة ودراية بشئون السوق والحياة الاقتصادية المصرية وقد اعتبرت فترة إشرافه على المالية المصرية تجربة فذة في تاريخ الاقتصاد فقد انتهج سياسة احتكار لتجارة القمح العالمية وتحديد أسعاره في الخارج على نحو يحقق له الربح الوفير وبدأ سيطرته على سوق القمح المصرية بأن قضى على سائر المنافسين الذين كانوا ينحصرون في الكهنة وكبار المزارعين والمصدرين. كما يقترن اسم كليومنيس بتأسيس مدينة الإسكندرية في مرحلتها الأولى، فلقد أشرف على

بنائها وجعلها مركزًا لنشاطه التجاري، وفي سنة ٣٢٦ ق. م كان بالإسكندرية دار لسك العملة، تصدر عنها عملة الإسكندرية بكميات كبيرة وإتقان فني راق، وهذا يوضح مدى سرعة هذه المدينة نحو النماء حتى دخل بطليموس الأول مصر سنة ٣٢٣ ق. م وقضى على كليومنيس واستولى منه على حوالي ٨٠٠٠ تالنتوم، وذلك لأنه كان ينظر إليه بعين الارتياب وأنه رقيب من قبل برديكاس الوصي على إمبراطورية الاسكندر ولهذا قرر بطليموس الأول التخلص من كليومنيس عن طريق توجيه بعض التهم إليه ومحاكمته وقتله.

الاسكندر بن الاسكندر الأكبر

يعتبر الملك الاسكندر الرابع هو خير مثال على تفاعل الحضارة الشرقية والغربية [الهللينستية] في العصر القديم، فإن والده هو الفاتح العظيم "الاسكندر الأكبر" ابن الملك فيليب المقدوني، أما والدته فهي "الأميرة روكسانا" ابنة الملك دارا الثالث الفارسي. وعلى ذلك فهو يعد نتاج تلاقي الحضارات، فلقد استطاع الاسكندر الأكبر أن يوحد بلاد الإغريق جميعًا تحت قيادته، ومنها ضم إقليم آسيا الصغرى واستكمل ذلك ببلاد الشام ومصر وبرقة وبعض جزر البحر المتوسط وبنفس المهارة ضم لإمبراطوريته العراق وبلاد فارس وبلاد السند حتى إقليم البنجاب، أي استطاع تكوين دولة عظمى تضم بين أرجائها أجزاء من ثلاث قارات [أوربا. آسيا. إفريقيا]. وكان يحلم أن تمتزج كل تلك الحضارات المتباينة وتنصهر مع بعضها البعض وتظهر حضارة جديدة نسيج كل تلك الحضارات المتعددة. وبرغم أحلام الاسكندر الواسعة إلا أن القدر لم يمهله المزيد ليحقق ذلك فقد سقط فريسة لوباء الحمى وذلك في بابل ١٢ يونيو سنة ٣٢٣ ق. م وتوفي دون بلوغ سن ٣٣ عامًا، تاركًا زوجته روكسانا وفي أحشائها جنين في شهره السادس، مما استلزم قيام قادة الجيوش بتأجيل أمر البت في شأن الإمبراطورية العظمى لحين أن تضع الأميرة وليدها، لإنهاء مشكلة ولاية العرش: فإن الاسكندر الأكبر كان له أخ وهو "فيليب أرهيدايوس" ليس مؤهلاً عقليًا لتولي القيادة بجانب وجود أخت شقيقه وهي "كليوباترا" لا يصح أن تكون هي ملك الإمبراطورية القادر. وبعد ثلاثة أشهر أنجبت روكسانا وليدها الذي حمل اسم والده تيمنًا به فأصبح الاسكندر الرابع، حيث شملته أمه بالرعاية تحت وصاية جدته الملكة "أوليمبياس". واستقر بهم المقام في مقدونيا مسقط رأس العائلة ونودي به ملكًا وريثًا لأبيه تحت وصاية "الجنرال برديكاس" أكبر الجنرالات سنا في الدولة ووزعت الولايات على الجنرالات الثمانية الكبار [برديكاس، انتيباترا، لوسيما خوس، انتيجونوس، سليوكوس، ملياجروس، لاعوميدون، بطليموس] نيابة عن الملك،

وبهذا الوضع أمكن الاحتفاظ بوحدة الإمبراطورية وعين لكل ولاية من ولايات الإمبراطورية واليا يحكمها باسم ملكي مقدونيا [الاسكندر الرابع + فيليب أرهيدايوس] تحت إشراف ووصاية برديكاس. وبعد العديد من الأحداث عين كاسندر بن انتيباترا وصيًا على الاسكندر الطفل ونائبًا عنه لحكم مقدونيا لحين أن يبلغ الاسكندر مبلغ الرجال وكان هو وأمه لا يزالا في مدينة امفيبوليس بمقدونيا. أما في مصر فقد حمل الاسكندر الرابع كفرعون جميع الألقاب الفرعونية الخمسة التقليدية [لقب حورس واللقب النبتي ولقب حورس الذهبي واللقب النسوبيتي ولقب سارع]، وزخرفت قاعة في معبد الكرنك باسم الاسكندر الرابع، وقد وجد في هذه القاعة تمثال طريف له وهو أحد الأمثلة النادرة لفن النحت التي يمتزج فيها الطراز المصري بالطراز الإغريقي: وصور الملك الصغير وهو يتعبد للإله خنوم على بوابة أمام معبد الفنتين، وشيد هيكلا في بني حسن وقد صور الملك في أعلي واجهة الهياكل راكعًا إلى الإلهة باست تقف خلفه الإلهة حتحور في حضور الآلهة [أمون وحورس وتحوت وخم]. وحينما بلغ الاسكندر الرابع الثالثة عشرة من عمره أخذ البعض يردد بأنه قد حان الوقت ليتولى الملك العرش بنفسه، مما حدا بالقائد كاسندر إلى التخلص من الاسكندر وأمه بالقتل سنة ٣١٠ ق. م. وهكذا انتهت آخر سلالة فيليب المقدوني وابنه الاسكندر الأكبر وضاع معهما أمل توحيد الإمبراطورية المقدونية تحت تاج واحد وأصبح تقسيمها إلى ممالك مستقلة حقيقية واقعة ومؤكدة.

الملك بطليموس الأول [سوتيروس]

رغم فتوحات الملك الاسكندر الأكبر ابن الملك فيليب المقدوني والملكة أوليمبياس، ورغم زيجاته العديدة في الشرق أو في الغرب، فإنه لم يعقب ولدًا ليكون خليفة له على الإمبراطورية المقدونية، فوفاته كانت مبكرة مع بداية شبابه، فلم ير ابنه الأول والوحيد من زوجته الأميرة روكسانا ابنة الملك الفارسي دارا الثالث، وفي الوقت نفسه كان أخوه الملك فيليب أرهيدايوس مختلاً عقليًا فأصبحت الإمبراطورية بلا إمبراطور رشيد يتولى أمورها فاتفق قادة جيوش الاسكندر على تقسيم البلاد فيما بينهم فكانت مصر من نصيب القائد بطليموس بن لاجوس الذي يعتبر مؤسس دولة البطالمة في مصر منذ سنة ٣٢٣ ق. م والتي استمرت حتى سنة ٣٠ ق. م أي حوالي ٣ قرون وفي بداية حكمه استطاع أن يعيد إلى شعب مصر التماثيل والكتب المقدسة التي كان الفرس قد نهبوها من مصر، كرد لاعتبارهم، فلقي بذلك تأييد الكهنة والشعب المصري على السواء، ثم تخلص من وزير المالية الإغريقي الذي كان يستغل أموال الشعب المصري ومحاصيلهم. ولقد

استطاع الملك بطليموس الأول ان يأتي بالموكب الجنائزي للاسكندر الأكبر إلى مصر ، وأن يقوم بدفنه في مدينة الإسكندرية المحببة إليه وقد أحسن المصريون استقبال الجثمان وأثنوا على تقوى بطليموس بن لاجوس الذي فضل أن تكون مصر هي مثوى الاسكندر الأكبر وليس مقدونيا كما هو متبع، وبذلك أصبحت الإسكندرية هي كعبة الإغريق يأتون إليها من كل حدب لمشاهدة ضريح معبود الإغريق العظيم وقائدهم المظفر الذي فرض نفسه على تاريخ البشرية، أي أصبحت تلك المدينة منطقة سياحية من الدرجة الأولى. وكانت سياسة بطليموس الأول سوتيروس تتلخص من خلال أعماله في حماية مصر وحدودها من الشرق والغرب وإقامة قاعدة بحرية للأسطول في قبرص لتساعده على نشر نفوذه في آسيا الصغرى أو بلاد اليونان. كما كان في مخططه دائما الاستيلاء على سوريا لتامين الطرق التجارية والاستفادة من أخشاب الأرز من أجل بناء الاسطول القوي واستطاع إخضاع منطقة قورينانية [ليبيا] سنة ٣٢٢ ق. م وصالح حكام مملكة مروي في الجنوب وكسب صداقتهم. ولتحقيق ذلك الهدف الكبير استلزم الأمر دخول الملك بطليموس الأول في العديد من الحروب السياسية والعسكرية، أي استعمل سلاح المكيدة والمؤامرات والدسائس والزواج السياسي واشعال الفتن والمحالفات والمعارك الحربية العنيفة حتى استطاع بناء دولة بطلمية عظيمة قاعدتها مصر والتي نالت احتراما كبيرا من العالم الإغريقي أثناء هذه الأسرة ولكن يلاحظ أن هذه الإمبراطورية كان قواد الاسكندر الأكبر لها بالمرصاد فإن القادة الاخرين لم يكونوا أقل شجاعة او دهاء من بطليموس الأول، الأمر الذي جعل إمبراطورية بطليموس بن لاجوس دائما في حالة مد وجزر ، لكنه استطاع الاحتفاظ بها وهذا لم يتوافر لخلفائه من بعده إلى حد ما. وأثناء فترة حكم الملك بطليموس الأول استطاع صد هجوم القائد برديكاس ومن بعده القائد أنتيجونوس اللذين حاولا غزو مصر وعزله عن حكم البلاد. ولقد حمل الملك بطليموس الأول سوتيروس الألقاب المصرية الفرعونية التقليدية أما لقب سوتيروس فيعني المنقذ أو المخلص. ولم تكن شخصية بطليموس الأول تسمح بأن تقاد بل كان عليها أن تقود فقط وإرضاء للشعب المصري الذي ينظر إلى الملك الفرعون الإله الذي لابد أن يجري في عروقه الدم الملكي المقدس تزوج بطليموس الأول من إحدى الأميرات المصريات حتى يعطي لنفسه الحق في تولي عرش مصر طبقًا للتقاليد المصرية المتبعة، كما أبقى على نظام الإدارة الفرعوني القديم الذي كان يقسم مصر إلى ٤٢ مقاطعة واحترم حقوق طبقة الكهنة وامتيازاتها. وقد ركز الملك في يده السياسة الخارجية والعسكرية وإدارة الاقتصاد أما الإدارة في الأقاليم فقد تركها للموظفين من الإغريق وترك للمصريين العمل في الفلاحة والأرض والإنتاج، وجعل الإسكندرية هي عاصمة البلاد بدلا من منف القديمة.

وكما أنشأ الاسكندر الأكبر الإسكندرية أنشأ بطليموس مدينة بطلمية [حاليًا المنشأة بمحافظة سوهاج] لتكون منارة بالوجه القبلي لنشر الثقافة الإغريقية وميز الإغريق بالوضع السامي على سائر السكان. وقد حرص بطليموس الأول على الحفاظ على الدم الإغريقي نقيًا حتى لا يضيع في بحر المصريين ولهذا فرغم احترامه لمشاعر المصريين حرم الزواج بين الشعبين، ولقد اهتم بطليموس الأول بتوطيد ودعم تجارة مصر في حوض البحر المتوسط وقام بسك عملة مصرية لأول مرة في البلاد تحمل على وجهها صورة كل من الاسكندر الأكبر وبطليموس الأول، وأخرى على وجهيها رأس الاسكندر الأكبر والإله زيوس آمون رع، وثالثة على وجهيها صورة بطليموس الأول وصورة النسر، وفي الوقت نفسه حرص على دقة وزن العملة وصفاء ونقاء وزنها سواء أكانت ذهبية أم فضية. وقد فكر الملك بطليموس سوتيروس في وضع ديانة جديدة لتأليه البطل الاسكندر الأكبر ذي القرنين وديانة لتوحيد الشعب المصري والإغريقي روحانيًا من أجل السلام والتعايش السلمي وهي ديانة سيرابيس المصرية المتأغرقة، وأعاد للمعابد ما نهبه الفرس من آثار وكتب مقدسة وحرص على تجميل طيبة وبنى في معبد الكرنك مقصورة للملك فيليب أرهيدايوس وأقام في بهو الأعمدة تمثالا للاسكندر بن الاسكندر الأكبر من الأميرة روكسانا كما حرص على حضور جميع الاحتفالات الدينية وقام بترميم المعابد الشهيرة فقد كان بطليموس الأول يدرك أن الديانة تلعب دورًا مهمًا في حياة الشعب المصري الذي هو شعب زراعي تتحكم فيه التقوى والورع ويخضع خضوعًا مطلقا للمعبد والكهنة فاستغل ذلك لدعم مركزه في البلاد. ولم يهمل الملك بطليموس الأول النواحي الثقافية والفكرية فأحدث نهضة فنية وعلمية كبرى تذكرنا بحضارة مصر الفرعونية القديمة وإن كانت اقتصرت على الإسكندرية أكثر مما سواها من مدن مصر إلا أنها أتت بثمار كبيرة إلى أقصى حد وعندما تزايد عدد العلماء والفنانين والفلاسفة في مدينة الإسكندرية قرر بطليموس الأول بناء أكاديمية لهم أطلق عليها اسم [الموسيون]، أي بيت ربات الفنون والآداب التسع، وقد تم بناء مكتبة عظمى أحضرت لها الكتب والمخطوطات النادرة من كل مكان وازدادت أعداد الكتب في عهد خلفاء بطليموس الأول حتى وصلت إلى ٧٠٠ ألف كتاب. وقد كان الملك بطليموس الأول رجلا مثقفًا شمل الأداب الإغريقية برعايته، وقد وضع مؤلفًا عن غزوات الاسكندر الأكبر المقدوني. وقد حمل العديد من النابغين شعلة العلم في مصر تحت راية بطليموس الأول فلقد اشتغل نيوقريطس وكاليماكس بصقل قصائدهما ولطائفهما الأدبية، وتوفر مانيتون كاهن هليوبوليس على كتابة مؤلفه عن تاريخ الفراعنة، وقضى أراستوثنيس الوقت في تأمل خط الزوال الأرضي، وسعى أريستاكس إلى كشف خفايا المجموعة الشمسية، واشتغل

اقليديس ببحث أصول علم الهندسة، وأكب هيروفليس على فحص جسم الإنسان وتشريحه، بالإضافة إلى اشتهار زينودتس في علم اللغة، وثيودوروس في الفلسفة، والفنان الرسام الشهير أنتيفيوس. وقد اتخذ بطليموس الأول سياسة ثابتة لتشجيع هجرة الإغريق وتنظيمها إلى مصر فمنح الجنود في جيشه قطعًا من الأرض يمكنهم أن يقيموا عليها ويستثمروها في وقت السلم. وكانت انتصارات الملك بطليموس الأول الحربية تجلب له عددا من الجنود المقدونيين والإغريق، وبالإضافة إلى ذلك أنشأ بطليموس الأول معبدا كبيرا في الإسكندرية للإله سيرابيس المتجسد في صورة إنسانية وأصبح معبد الإسكندرية هو المعبد الرئيسي والرسمي لهذه العبادة ومركز الإشعاع إلى بلدان البحر المتوسط. ومما يذكر لعهد الملك بطليموس الأول أنه أمر المهندس سوستراتوس ببناء منارة الإسكندرية في جزيرة فاروس وقد تم بناؤها في عهد ابنه الملك بطليموس الثاني وكذلك عمل على إنشاء منارة أخرى على بحيرة مريوط. وقد أحضر بطليموس الأول عنصرا من أسرى اليهود الذين أسرهم في عدد من الحملات التي شنها على فلسطين، فاتخذ منهم جندا في الحاميات العسكرية وبعث بعناصر منهم الى برقة لتاكيد سيطرته على هذا الاقليم. وقد ظل بطليموس الأول سوتيروس يعمل بنشاط لا يكل وبعزيمة لا تلين حتى بلغ الثمانين من عمره ومن ثم بدأ باشراك ابنه بطليموس فيلادلفوس معه في الحكم، وفي سنة ٢٨٥ ق. م أعلن تنازله عن العرش معلنا أنه خير له أن يكون ابا لملك من ان يكون ملكا بعد أن استمر حاكما ما يقرب من ٣٨ سنة، أي من حوالي سنة ٣٢٣ ق. م الى سنة ٢٨٥ ق.م.

الملك بطليموس الثاني [فيلادلفوس]

هكذا تولى الملك بطليموس الثاني عرش مصر وهو في الخامسة والعشرين من عمره بلا صراع أو مجهود بعد ان قام والده الملك بطليموس الأول سوتيروس بواجبه على أتم وجه ولذا نشأ محبا للترف والنعيم غير ميال للحروب والقتال، إذ لم يخرج على رأس جيشه أبدا وانما كان يترك لقواده مهمة القتال لكنه كان ذا عقلية سياسية خطيرة إلى اقصى حد وكان من أكثر الناس تأثيرا عليه أخته "الملكة أرسينوي" وهي زوجته في الوقت نفسه، فقد كان متيما بها حتى أطلق عليه لقب فيلادلفوس بمعنى المحب لأخته وعندما توفيت رفعها إلى مصاف الالهة وخلد اسمها بأن أطلقه على إقليم الفيوم. ولقد احتفل الملك بطليموس فيلادلفوس سنة ٢٧٨ ق. م بعيد جلوسه على العرش حيث استعرض خيرات البلاد التي تتدفق على الإسكندرية من كافة أنحاء الإمبراطورية وأقام

الاستعراضات العسكرية والدينية والألعاب الرياضية الترفيهية. وعندما توفي الملك بطليموس الأول سوتيروس أعلن ابنه بطليموس الثاني فيلادلفوس تأليه أبيه باسم الإله المخلص ودفنه في ضريح على مقربة من ضريح الاسكندر الأكبر، وأعلن قيام شعائر عبادته. ويعتبر عصر فيلادلفوس أغنى عصور البطالمة، إذ لم تشهد البلاد رخاء وبذخا مثلما شهدت في عصره وهذا نعرفه من بقايا آثار وفنون الإسكندرية القديمة، كما حرص على دعم مكتبة الإسكندرية بالمخطوطات النادرة، واهتم بإقامة حديقة حيوانات جمع فيها كل ما هو غريب في عالم الحيوان. وإذا كان بطليموس الأول هو الذي وضع أساس الدولة فإن بطليموس الثاني هو الذي استكملها وزاد عليها ودعم قواعد الحكم من حيث تنظيم وبناء جهاز الدولة الإداري والاقتصادي والمالي وتطبيق قواعد ثابتة خاصة بالضرائب والموظفين والدولة، كما اهتم بالتجارة والتوسع التجاري بحيث أصبح الأسطول المصري يجوب بحرية في مياه البحر المتوسط، كما أقام علاقات صداقة مع الدولة الرومانية الناشئة في إيطاليا. ولقد طبق فيلادلفوس سياسة احتكار الدولة للمصادر الطبيعية والثروات وشجع التجارة والأسواق واهتم بطوير الزراعة وأكمل مشروع تعمير الفيوم، كما قام بإنشاء الترع والمصارف والقنوات وتطهيرها من الرواسب لتوسيع الرقعة المزروعة، كما شجع كبار الزراع على تصدير منتجاتهم ولم يتردد في إنزال العقاب على الخارجين على اللوائح والموظفين العابثين بالقوانين ومصادرة ممتلكاتهم. ولقد كانت سياسة بطليموس فيلادلفوس الخارجية تسير على نفس المسار الذي سار عليه أبوه وهو المحافظة على أمن واستقرار مصر أولا ثم الاستيلاء على سوريا وفينيقيا شرقا وقبرص وبعض جزر بحر ايجه ومدن آسيا الصغرى شمالا وقورينائية [ليبيا] غربا ومصادقة مروى جنوبًا. وقد دخل الملك بطليموس الثاني في صراع مرير مع الممالك الإغريقية الأخرى من أجل الاحتفاظ بالنفوذ المصري بتلك البقاع وكان هناك أسلوب مميز للملك فيلادلفوس تجاه أعدائه وهو إثارة الفتن والثورات والقلاقل داخل أملاك الدولة المعادية وتشجيع الثوار بحيث تتخبط الدولة في نفسها وتكون له هو السيادة والأمان وليس هناك ما يمنع من استخدام أسلوب الزواج السياسي ولا يلجأ لأسلوب الحرب إلا في الحالات القصوى مع الاستعداد التام له على الدوام. وفي سنة ٢٤٦ ق. م توفي الملك بطليموس الثاني فيلادلفوس بعد فترة حكم استمرت ما يقرب من٣٩ سنة، أي من حوالي سنة ٢٨٥ ق. م إلى سنة ٢٤٦ ق. م تم خلالها إنجاز العمل في حفر القناة التي تربط بين نهر النيل والبحر الأحمر. وقد اعتاد بطليموس الثاني إقامة مهرجان كبير بالإسكندرية يعرض فيه جميع الخيرات التي تصل إلى مصر عن طريق أملاكها ويجرى ذلك العرض مرة كل أربع سنوات ويستمر من الصباح إلى المساء ويتخلله عرض تمثيلي

أيضا ويعرف بعيد أو حفل بطلوليميا إجلالاً لذكرى أبيه بطليموس الأول، ومثلما أله أباه بعد وفاته أله أيضًا أمه "بيرنيكي" وأقام لعبادتهما عددا من الهياكل، وفي عهد الملك بطليموس الثاني تمت ترجمة التوراة من اللغة العبرية إلى اللغة الإغريقية وهي الترجمة المعروفة باسم السبعينية حتى يطلع الفلاسفة الإغريق على أفكار اليهود وإن لم تكن هي التوراة الحقيقية إذ انتابها وخالطها العديد من الأفكار الأخرى، وكذلك أصدر فيلادلفوس قرارًا يتضمن أن على كل من يمتلك منزلاً في المناطق المحيطة بالإقطاعات العسكرية أن يتنازل عن نصفه لسكنى أرباب الإقطاعات الإغريق، ومما يذكر للملك بطليموس الثاني اهتمامه البالغ بزراعة الكروم والزيتون والأزهار وتربية النحل واتباع سياسة الاحتكار وخاصة لصناعة الزيت. وقد استحدث بطليموس الثاني عملة برونزية استعملت إلى جانب العملتين الذهبية والفضية وبهذا أوجد نظام المعادن الثلاثة في التداول النقدي، ويذكر لعهده أيضا وجود علاقات بين الإمبراطورية المصرية البطلمية والإمبراطورية الهندية ويثبت ذلك أن "أسوكا" إمبراطور الهند البوذي أرسل رسله إلى الملك بطلليموس الثاني يدعونه إلى الهدى والصلاح واعتناق مبادئهم، وإن يكن الملك فيلادلفوس كان ميالا اكثر للأراء والأفكار الهللينية الإغريقية، فقد كانت أولى مشترياته هي مكتبة الفيلسوف الكبير أرسطو كما حاز النسخ الرسمية لمؤلفات اشيوس وسوفوكليس ويوربيدس. ولكن يوخذ على عهد بطليموس الثاني أن الضرائب كانت باهظة على الفلاح وخاصة بعد ان أجريت عملية مسح للأراضي الزراعية وقيدت في السجلات وكان على الفلاح أن يدفع اجرا عن كل ما تتطلبه الزراعة كحق المرعى واقتناء الماشية وامتلاك العبيد وخزن القمح، كما أبهظ كاهله بضرائب أخرى على الرأس والبيوت وأدوات الزراعة وغير ذلك مما لا يدخل تحت الحصر. ولم يكن حظ المستهلك أحسن من حظ المنتج وذلك بسبب سياسة الحكومة الاحتكارية للمواد الأولية والسلع المصنعة، الأمر الذي رفع تكاليف المعيشة ارتفاعا جسيمًا. ولقد عمل الملك بطليموس الثاني جاهدًا على توطيد حدود مصر الغربية وكذلك أرسل حملة تأديبية إلى قبائل النبط في البتراء وأخضع الأدوميين بالقرب من البحر الميت وشرق الأردن وذلك لضمان الحصول على التجارة الشرقية القادمة بطريق البحر الأحمر وبلاد العرب ويتصل بالهدف نفسه اهتمامه بالطرق التي تربط وادي النيل بالبحر الأحمر. وقد وطد حدود مصر الجنوبية واهتم بطرق أعالي النيل وذلك بارسال حملة إلى أثيوبيا – ليس بالمفهوم الحالي بل مملكة مروي جنوب النوبة – برًا بالإضافة إلى دعم سلطان مصر في قلب سوريا، واسترد ممتلكات مصر على شاطئ أسيا الصغرى الجنوبي وأضاف إليها ممتلكات جديدة على شاطئ أسيا الصغرى الغربي وبسط نفوذه على جزيرة كريت وثبت سلطانه على عصبة جزر بحر ايجه. وقد اتخذ

الملك بطليموس فيلادلفوس خطوة جديدة وهي اتصاله بالقوة الناشئة روما سنة ٢٧٣ ق. م أثناء حرب روما ضد بيروس وذلك عن طريق السفارات، وبعد ذلك سنة ٢٦٤ ق. م أثناء حرب روما ضد قرطاجنة، وذلك أنه التزم الحياد وعرض وساطته في الحرب إذا لزم الأمر، وظاهرة أخرى وهي اهتمام الملك بطليموس الثاني بالمنطقة الأثيوبية [السودانية] في جنوب مصر فقد ذكر أنه بعث حملة إلى أثيوبيا كما ذكر سابقًا لحماية مصر الجنوبية ولتنشيط التجارة مع داخل أفريقية ولتحقيق هواية فيلادلفوس في صيد واقتناء الحيوانات والنباتات الغريبة فقد كان ولوعًا بالجغرافية والتاريخ الطبيعي. وتنهض الأدلة على وجود علاقات قوية بين مصر وسيراكوز أعظم دولة في صقلية في ذلك الوقت وكذلك بين مصر وقرطاجنة التي طلبت من بطليموس الثاني إقراضها مبلغًا كبيرًا من المال لمتابعة الحرب البونية الأولى ضد روما لكنه رفض ذلك القرض للاحتفاظ بالحياد الدقيق بين الفريقين المتحاربين. وإذا كان الملك بطليموس الأول قد بدأ حركة الكشوف في البحر الأحمر - إذ أن فيلون قائد أسطوله اكتشف جزيرة الزمرد – فقد اقتفى الملك بطليموس الثاني خطوات أبيه فأرسل في حوالي سنة ٢٨٠ ق. م أسطوله للتعرف على شواطئ بلاد العرب من شبه جزيرة سيناء حتى بوغاز باب المندب فزار شاطئ سيناء حتى أيلة النبطية عند رأس خليج العقبة ثم اتجه جنوبًا، ولاحظ أريستون قائد الأسطول أن النبط [الأنباط] لم يتوسعوا جنوبًا إلى ما وراء نهاية الشاطئ الشرقي لخليج العقبة وأنه لم يوجد جنوبي النبط إلا قبائل صغيرة وقد كان أريستون أول إغريقي عرف شيئًا عن القبيلة العربية الكبيرة ثمود التي كانت تقطن جزءًا من الحجاز ووجد جنوبي ثمود على ضفاف نهر دباي إقليمًا أطلق عليه أرض الذهب وزار مملكة معين في جنوب بلاد العرب وزار أيضا مملكة سبأ. ويلاحظ على عصر الملك بطليموس فيلادلفوس أن اللغة اليونانية أصبحت هي لغة البلاط الملكي وإن ظلت اللغة المصرية القديمة هي لغة الشعب وظلت الأوامر الملكية تصدر بها مشفوعة باليونانية. ومما يذكر للملك بطليموس الثاني منحه المعابد والكهنة هبات كثيرة ومستمرة، وقد شيد فيلادلفوس عددًا كبيرًا من المعابد المصرية اختص إيزيس باثنين منها ذلك أنه بدأ بناء معبدها الكبير في جزيرة فيلة وأقام لهذه الإلهة معبدا آخر في الدلتا في بهبيت الحجارة [بالقرب من سمنود] مكان معبد نختنبو الأول، وقد امتاز هذا المعبد ببهائه ورونقه إذ أن جميعه بني من جرانيت أسوان الأحمر، وأنشأ فيلادلفوس معبدًا صغيرًا لأمحوتب في جزيرة فيلة وشيد كذلك معبدين آخرين على الأقل أحدهما في منديس والآخر في نقراطيس، وأقام بوابة أمام معبد موت في الكرنك.

الملك بطليموس الثالث [يورجيتس]

الملك بطليموس الثالث هو ابن الملك بطليموس الثاني فيلادلفوس وحفيد الملك بطليموس الأول سوتيروس. ففي أوائل حكم الملك بطليموس الثالث استطاع الملك أنتيجونوس جوناتاس ملك مقدونيا سنة ٢٤٥ ق. م تدمير الأسطول المصري عند جزيرة أندروس وبذلك اختفى الوجود البطلمي من جزر الكيكلاديس ببحر إيجه، وفي عهد الملك بطليموس الثالث الذي أخذ لقب يورجيتس الذي يعني [الرحيم] تقدمت القوات البطلمية نحو سوريا بحجة الانتقام لمصرع أخته وابنها واحتل الجيش منطقة سوريا حتى جبال طوروس شمالا ثم عبر نهر الفرات ووصل إن نهر دجلة غازيًا الدولة السليوكية ثم عاد إلى مصر في أواخر سنة ٢٤٥ ق. م. ولقد ظلت الإمبراطورية المصرية البطلمية في عهد الملك بطليموس يورجيتس على اتساعها ومن حيث سيطرتها على أجزاء كبيرة من فلسطين وسوريا واسيا الصغرى بالرغم من فقدها السيادة على حوض البحر المتوسط نتيجة لتدمير الأسطول المصري. وقد استطاع الملك بطليموس الثالث أن يحفظ توازن القوى وهو جالس في قصره بالإسكندرية عن طريق استخدام أساليب والده وجده من حيث تحريض الممالك الأخرى على التنافس وإذكاء نار الحروب الأهلية والدس والوقيعة بين أفراد الأسر الحاكمة، ومساعدة الثوار على القيام بالحركات الانفصالية. أما فيما يتعلق بالأمور الداخلية فقد بذل قصارى جهده لدعم مركز الإسكندرية الأدبي والعلمي لتصبح كعبة النور والثقافة، كما كان محبا للحضارة المصرية الفرعونية كينبوع لا ينضب لتغذية الحضارة الهللينستية، كما كان على علاقة طيبة جدا بالكهنة المصريين واستطاع القضاء على المجاعة التي حدثت في البلاد نتيجة لانخفاض نهر النيل فتنازل عن الضرائب وعن جميع المتأخرات للدولة واستورد كميات كبيرة من القمح لإنقاذ المصريين ولذا عبر الشعب عن حبه وتقديره لهذا الملك في إصدار منشور [قرار كانوب] يحمل كل أيات الحب والثناء للملك الرحيم لكفاءته في الإدارة وحمايته ورعايته للمعابد المصرية وإنقاذه لمصر من المجاعة، فلقد كان بطليموس الثالث شديد الاحترام للمعبد المصري وعبر عن هذا الاحترام ببناء عدد كبير من المعابد، فقد بنى صرحا في معبد الكرنك عرف باسمه على غرار ملوك الفراعنة، كما بنى معبدا ضخما في منطقة أدفو وكرسه للإله حورس، ولضخامة هذا المعبد لم ينته إلا في عهد بطليموس العاشر نتيجة للإضافات المستمرة إليه تشبهًا بمعبد الكرنك ومعبد الأقصر، كما كان مولعا بدراسة التاريخ وتسجيله، كما استطاع ضبط التقويم الشمسي وذلك بإضافة يوم كل أربع سنوات وهو ما يعرف بالسنة الكبيسة. ولقد كان الملك بطليموس الثالث يورجيتس محبوبا

من الإغريق والمصريين على السواء فقد حقق السلام، في الداخل والخارج، الذي في ظله ازدهرت التجارة والزراعة والصناعة والفنون والعلوم والآداب وأثناء فترة حكمه التي استمرت حوالي ٢٥ سنة، أي من حوالي سنة ٢٤٦ ق. م إلى سنة ٢٢١ ق. م، لم يتزوج إلا من "الأميرة بيرينيكي " فقط وهذا على خلاف العادة، كما ابتعد عن اللهو والفسق ولهذا فقد أعلن عن تأليهه في حياته هووزوجته، ولكن يؤخذ عليه أنه اكتفى بالدبلوماسية والأمن والسلام، الأمر الذي جعله يهمل إعداد الجيش القوي في أواخر أيامه، فلم يدرك أن هذا الهدوء اليوم قد يتحول في الغد إلى صراع البقاء فيه للأقوى، فقد ورث عن والده قوامة مائتي ألف مقاتل من المشاة وأربعين ألفا من الفرسان وثلاثمائة فيل وألفي عربة حربية وأسلحة لثلاثمائة ألف محارب وألفي وسيلة انتقال خفيفة وألفا وخمسمائة سفينة حربية وثمانمائة يخت بالإضافة إلى دخل سنوي كبير. ونتيجة لأعمال الملك بطليموس الثالث الخيرية تجاه الشعب المصري قرر كهنة مصر أن يكثروا من الشعائر الدينية لملك الوجه القبلي والبحري بطليموس محبوب الإله بتاح الخالد أبدًا والملكة بيرينيكي ، الإلهين الخيرين في المعابد وقرروا إقامة عيد سنوي كبير للإلهين الخيرين خلافا للعيد الشهري مثل آلهة مصر العظام. وقد انعكس السلام الذي ساد مصر خلال حكم ذلك الملك وبفضل اتباع الأساليب العمية في الزراعة أمكن زراعة بعض الأراضي بثلاثة محاصيل في العام الواحد، ومن شدة حب الملك بطليموس الثالث للثقافة أصدر أمرا يقضي بأن كل مسافر ينزل بالإسكندرية عليه أن يسلم أي كتب توجد بين متاعه لضمها إلى مكتبة الإسكندرية إذا لزم الأمر على أن يعطي نسخة رسمية بدلا منها.
ومما يذكر للملك بطليموس الثالث أنه وضع تقويما لتحديد بداية التاريخ البطلمي واعتبر أن سنة ٣١٠ ق. م وهي سنة وفاة الاسكندر بن الاسكندر الأكبر هي بدء دولة البطالمة المستقلة في مصر تلك الدولة التي لم يخرج على رأس جيشها إلا مرة واحدة طوال حياته مكتفيًا باستخدام أساليب الدبلوماسية القوية دون اندفاع. أما عن المنشآت الدينية التي أقامها هذا الملك فإنه أكمل معبد إيزيس في فيلة، وهو الذي لم يتم بناؤه في عهد أبيه بطليموس الثاني. وقد وجدت في جزيرة بيجة المجاورة لجزيرة فيلة بقايا معبد وجد عليها اسم بطليموس الثالث وأسماء بعض الفراعنة القدماء، وقد بدأ هذا الملك في إقامة معبد لإيزيس في أسوان، وشيد معبدًا صغيرًا في أسنا والباب الخارجي لمعبد بتاح والمدخل الأكبر لمعبد خونسو، وأضاف إلى معبد القصر الذي يعد أقدم معبد في الواحات الخارجة بعد معبد هيبس، كما شيد معبد للإله مين في منطقة وادي الحمامات واستكمل بناء معبدا للإله جحوتي في الأشمونين الذي تحول بعد ذلك إلى كنيسة. وبدأ العمل في بناء معبد أدفو

والذي استغرقت عملية بناء المعبد وتنفيذ المناظر والنصوص حوالي ١٨٠ عامًا، وأضاف إلى معبد دابود جنوب أسوان.

الملك بطليموس الرابع [فيلوباتور]

بعد وفاة الملك بطليموس الثالث يورجيتس تولى ابنه الملك بطليموس الرابع فيلوباتور، وتعني كلمة فيلوباتور [المحب لأبيه]، وقد حكم هذا الملك ما يقرب من ١٦ سنة، أي من حوالي سنة ٢٢١ ق. م إلى سنة ٢٠٥ ق. م، ويعتبر عصر الملك بطليموس الرابع نقطة التحول في تاريخ أسرة البطالمة وبمعنى أخر بداية النهاية لحكم هذه الأسرة، فلم تكن شخصيته على قدر مستوى شخصية بطليموس سوتيروس أو بطليموس فيلادلفوس أو بطليموس يورجيتس، الأمر الذي جعله يقع فريسة لنفوذ رجال القصر وقد ارتكب جريمة كبرى وهي قتله أمه وعمه وأخويه وعددًا من أصدقائه، الأمر الذي يدل على ضعف شخصية الملك ونفوذه، وسهولة انقياده وراء الأغراض السيئة في الوقت الذي أهمل فيه شئون الجيش وتقويته. ولسوء الحظ، كانت الممالك الإغريقية الأخرى تتطلع للنيل من الإمبراطورية المصرية البطلمية وخاصة مملكة السليوكيين بآسيا الصغرى ومملكة المقدونيين ببلاد اليونان في الوقت الذي بدأ فيه نجم روما والدولة الرومانية في الظهور: ففي عهد بطليموس الرابع تقدمت جيوش الدولة السليوكية بقيادة "الملك أنطيوخوس الثالث" نحو الشام واستطاعت إخضاع سوريا وفلسطين وأصبحت تدق أبواب مصر نفسها. هنا أدرك "الوزير سوسيبيوس" خطورة الموقف فاستطاع تكوين جيش جديد من أبناء الشعب المصري قدر بحوالي ٢٠٠ ألف جندي ودربهم على أسلوب القتال الحديث تحت إشراف ضابط من الإغريق، وحدثت المعركة الشهيرة في التاريخ باسم معركة رفح سنة ٢١٧ ق. م التي أبرزت معدن ابن وادي النيل وأعادت إليه الثقة في نفسه بالانتصار الساحق على القوات السليوكية، الأمر الذي جعل الملك السليوكي يعترف بالسيادة المصرية على سوريا وذلك نصر اشتاقت إليه نفوس المصريين منذ أيام الفراعنة العظام فمنذ ذلك التاريخ حدثت الصحوة الكبرى للمصريين وبدأ الشعب في التنفيس عن طموحاته وأماله لإثبات كيانه. أما على الساحة العالمية فكان الملك بطليموس الرابع متعاطفا مع الدولة الرومانية في حروبها ضد "هانيبال" قائد مملكة قرطاجنة العظيم. وبالنسبة لسياسته الداخلية فقد حاول التقرب إلى الشعب بتأليه نفسه تحت اسم فيلو باتور، أي المحب لأبيه بطليموس الثالث الذي كان محبوبا من قبل الشعب المصري والإغريقي لأعماله العظيمة، لكن الملك بطليموس الرابع كان ميالا

للهووالمجون تاركًا شئون الحكم حتى وفاته. ويذكر له اهتمامه ببناء معبدي فيلة ودكة، حيث كان يهتم بمنطقة البحر الأحمر وباب المندب ولكن ازدياد نفقات الحكومة ونقص مواردها أدى إلى التشدد في جمع الإيجارات والضرائب وكافة الاستحقاقات، فنجد أن الملك يحصل من أغنياء اليهود على مبالغ كبيرة من المال يستعين بها في حروبه، بل أنه أراد أن يحمل كافة رعايا مصر على الدخول في عبادة الإله ديونسيوس وأن يوشموا بورقة اللبلاب شعار هذا الإله. ومما يذكر لبطليموس الرابع أنه اتخذ البرونز قاعدة أساسية للنقد وتقليل الذهب والفضة. وعلى عهد الملك بطليموس الرابع فيلوباتور قل وفود الإغريق إلى مصر، الأمر الذي إضطر البطالمة منذ عهد بطليموس الرابع إلى الاعتماد على المصريين في بناء قواتهم الحربية وتبعًا لذلك، فإنه لم يكن هناك مفر عندئذ من أن يعدلوا سياستهم إزاء المصريين ومن ثم، فإن الملك بطليموس الرابع كان أول من توج من الملوك البطالمة فرعونًا على نمط الفراعنة القدماء وهو أول ملك من البطالمة قرن اسمه بالألقاب الفرعونية كاملة في كافة الوثائق الرسمية سواء أكانت مسجلة بالهيروغليفية أم الديموطيقية أم الإغريقية. وقد أفاض الملك الهبات من واسع كرمه على الألهة المصرية، كما أمر كذلك بأن تنقل إلى مصر كل مومياوات الحيوانات المقدسة وبأن يقام لها حفل عظيم وتدفن في مقابرها وبأن ينقل إلى معابده في مصر في حفل كريم ما وجد مشوهًا من تماثيل، والتي أعاد منها العديد سواء من آشور أو فينيقيا وأجزل الهبات لرجال الدين وكل ذلك ما كان إلا تملقًا لهم. وقد أسهم الملك في بناء معبد حورس في أدفو ذلك المعبد الذي بدأه أبوه، وكذلك بدأ بطليموس الرابع في بناء ذلك المعبد الأنيق الصغير غربي أدفو الذي يعرف باسم دير المدينة، وشيد الملك فيلوباتور معبدًا لآلهة الشلال على جزيرة سهيل جنوبي أسوان وأضاف إلى مباني إيزيس في أسوان وهو المعبد الذي بدأه والده، وأضاف إلى معبد القصر بالواحات الخارجة، بل ونقل مقر الحكم مؤقتا إلى مدينة منف حيث أقام بوابة من الجرانيت الوردي في المدخل الشرقي لمعبد الإله بتاح، وساهم أيضا في معبد الكرنك.

الملك بطليموس الخامس [أبيفانيس]

توفي الملك بطليموس الرابع فيلوباتور سنة ٢٠٥ ق. م تاركًا عرش البلاد لابنه الطفل الصغير الملك بطليموس الخامس فتولى الوصاية عليه الوزيران سوسيبيوس وأجاثوكليس، بعد أن تخلصا من الملكة الأم "أرسينوي الثالثة" واستبدا بأمور الحكم، فانتشرت الثورات في مصر سواء في الإسكندرية المتأغرقة، أو المنطقتين الشرقية

والجنوبية حتى كادت طيبة أن تنفصل عن البلاد بل بدأ ملوك مروى ونباتا حماة الحضارة المصرية القديمة وديانة آمون يفكرون في التدخل لإسقاط الحكم البطلمي وإعادة مصر إلى عهدها الفرعوني، في الوقت الذي تآمرت فيه الممالك الإغريقية الأخرى على الانقضاض على الإمبراطورية المصرية والاستيلاء على ممتلكاتها، وبالفعل بعد معركة بانيون الساحقة سنة ٢٠٠ ق. م اقتطعت منطقة سوريا وفلسطين من أملاك مصر، وكذلك ضاعت مجموعة الجزر التي تتحكم فيها مصر بالقرب من آسيا الصغرى، أي يعتبر عام ٢٠٠ ق. م نهاية الإمبراطورية المصرية البطلمية التي لم يتبق منها بالإضافة إلى مصر إلا منطقة برقة وجزيرة قبرص، وعندما بلغ الملك بطليموس الخامس – الذي تلقب باسم أبيفانيس التي تعني [المتجلي] – سن الرشد سنة ١٩٧ ق. م، حاول تحسين الأوضاع المنهارة داخليا وخارجيًا، ولذا حاول تحسين علاقاته مع الإمبراطورية السليوكية على أساس مسالمتها وتجنب سطوتها، وفي الوقت نفسه عمل على تدعيم صداقته للدولة الرومانية على أساس حمايته من أعدائه. ونتيجة لفقد مصر ممتلكاتها اضطربت تجارتها الخارجية في البحر الأحمر ونتيجة لفقدان سوريا الجنوبية ووقوع طريق القوافل الشهير بين الخليج الفارسي [العربي] والبحر المتوسط في أيدي مملكة السليوكيين صاحب ذلك تزايد الثورات من جانب المصريين الوطنيين وتدهورت الزراعة وضعفت السلطة المركزية وفشلت في السيطرة على البلاد وبدأ الملك بطليموس أبيفانيس يشتري ود الكهنة المصريين، من ذلك عودته إلى العاصمة القديمة منف بدلاً من الإسكندرية، كما عين بعض المصريين في المناصب العليا سواء في الجيش أو في الإدارة. ومن أهم الوثائق التي تعبر عن امتنان الكهنة المصريين لسياسة التحبب والتودد إلى المصريين التي اتبعها بطليموس الخامس هو صدور قرار المجمع الكهنوتي المصري الذي عقد في منف سنة ١٩٦ ق. م لشكر الملك وتاييده والتعبير عن مجهوداته في القضاء على الثوار وقد كتب القرار باللغة المصرية بخطيها الهيروغليفي والديموطيقي وباللغة اليونانية، وقد عثر أحد جنود الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٩ق. م على هذا الحجر المنقوش قرب رشيد ولهذا عرف باسم حجر رشيد وهو الحجر الذي توصل العالم الفرنسي شمبليون بوساطته إلى فك رموز الكتابة الهيروغليفية وكشف أسرار الحضارة المصرية القديمة. أما فيما يختص بالعلاقات المصرية البطلمية مع مملكة مروي بالجنوب أثناء فترة حكم الملك بطليموس الخامس أبيفانيس فتبدلت إلى علاقات عدائية على عكس ما كانت عليه سالفا بل كثيرا ما ساعد ملوك النوبة الثوار خاصة في طيبة على الثورة وإسقاط حكم البطالمة، بل أن طيبة أعلنت استقلالها عن الإسكندرية ولم تستطع الدولة إخضاعها إلا بشق الأنفس سنة ١٨٥ ق. م. وفي نفس اللحظة هبت ثورات عنيفة في منطقة الدلتا كذلك

لم يستطع الملك بطليموس الخامس القضاء عليها إلا في سنة ١٨٣ ق. م فعلى ذلك بدأت القومية المصرية تكتسح وتتحدى لأول مرة الوجود الإغريقي سياسيًا وحضاريًا في وادي النيل. ومنعًا للثورات المتكررة بالجنوب نجد أن الملك بطليموس أبيفانيس يعين على إقليم طيبة حاكمًا عسكريًا له مطلق التصرف إداريًا وعسكريًا بمثابة نائب الملك وذلك للتفرغ لقمع الثورات. ويلاحظ أنه على عهد الملك بطليموس الخامس الذي استمر ما يقرب من ٢٥ سنة، أي من حوالي سنة ٢٠٥ ق. م إلى سنة ١٨٠ ق. م، تغلغل النفوذ الروماني شمالاً وثورات المصريين الوطنيين جنوبًا فكان الملك يتملق كلاً من التيارين فقد أجزل بطليموس الخامس العطاء للآلهة والمعابد المصرية، وألغى بعض الضرائب وخفف بعضها وألغى ديون الأهالي قبل الحكومة وحافظ على رواتب الكهنة وقضى بعدم إرغام الأهالي على الخدمة في الأسطول ورد ممتلكات المحاربين المصريين الذين ثاروا عليه وعاقب أولئك الذين أساءوا إلى المعبد وأصدر أمرًا بالعفو عن المسجونين، وكل ذلك كان تملقا للروح الوطنية المصرية ومنها محاولة إتمام معبد إدفو العظيم وإتمام معبد جزيرة فيلة.

الملك بطليموس السادس [فيلوميتور]

تولى بطليموس السادس حكم مصر سنة ١٨٠ ق. م تحت وصاية أمه فعرف باسم فيلوميتور الذي يعني [المحب لأمه، "الملكة كليوباترا الأولى" ابنة الملك أنطيوخوس الثالث السليوكي]، وعقب وفاة الملكة الأم سنة ١٧٦ ق. م انفرد بطليموس السادس بالحكم وتزوج من أخته "الأميرة كليوباترا الثانية" وتوج نفسه ملكًا سنة ١٧٢ ق. م وبتوليه العرش تغيرت السياسة الخارجية للدولة فقد كانت السياسة السابقة تدعو للحياد إزاء ما يجرى من مشاكل في العالم الإغريقي من صراع ضد الرومان ومحاولة مهادنة السليوكيين لكن الملك بطليموس السادس اتجه إلى الرومان والدولة الرومانية ومعاداة مملكة السليوكيين، الأمر الذي أدى إلى اشتعال رحى الحرب من جديد، فتعرضت مصر سنة ١٧٠ ق. م لغزو من جانب السليوكيين وتقدمت القوات الغازية ودخلت البلاد حتى مدينة منف ولم يستطع الملك بطليموس السادس صدها بل رضخ لحكم ملك السليوكيين "الملك أنطيوخوس الرابع" الذي نصب نفسه فرعونًا لمصر فأصبح الملك بطليموس فيلوميتور تحت رحمة الملك السليوكي، وأصبح نائبًا عنه في حكم مصر فثار شعب الإسكندرية على ذلك الوضع، وقام بتنصيب "الملك بطليموس يورجيتس الثاني" على عرش البلاد فأصبح بهذا للبلاد ملكان شقيقان: أحدهما في منف وهو بطليموس السادس فيلوميتور، والآخر في الإسكندرية وهو بطليموس الثامن يورجيتس الثاني. وفي

عام ٦٨ ق. م تعرضت مصر لغزو أخر من مملكة السليوكيين، التي استولت على قبرص إحدى الممتلكات المصرية، وتوغلت القوات السليوكية في ربوع مصر وحاصرت الإسكندرية عاصمة البلاد فتدخل النفوذ الروماني طالبا من القوات السليوكية الانسحاب من قبرص ومن مصر فورًا وإلا أعتبر عدوا للدولة الرومانية وعليه تحمل تبعات ذلك، فانسحبت القوات السليوكية وعلى ذلك أصبح واضحًا تماما مدى فرض الحماية الرومانية على مصر، فأدى ذلك إلى ازدياد روح الاستياء والثورة على التدخل الروماني في أمور مصر وعلى شخصية فيلوميتور الذي ارتضى هذا فعمت الثورات أرجاء مصر مطالبة بعزل الملك بطليموس السادس وتولية أخيه بطليموس يورجيتس فقام النزاع بين الأخوين أيهما يكون له حكم مصر، فتدخلت الدولة الرومانية مقررة بقاء بطليموس السادس في مصر وأن يتولى أخوه حكم برقة، بعد أن قدم كل منهما الكثير من التنازلات على حساب المصلحة العامة. أما في مجال الإصلاح الداخلي فقد كان استمرارا لسياسة التودد إلى المصريين التي بدأها من سبقوه فمنح الكهنة امتيازات خاصة واقطاعيات حتى يشتري سكوت الشعب الثائر، كما انه منح اليهود القادمين منطقة ليقيموا عليها معبدا [وهو بالقرب من محافظة القليوبية الحالية] وذلك لكي يضمن وقوف اليهود الى جانبه في حالة قيام اية ثورات. ولم تكن الإسكندرية هي مصدر الثورات فقط في مصر ضد الملك بطليموس السادس، لكن أيضًا هناك شواهد تدل على قيام ثورة جديدة وعنيفة في طيبة، ولقيت جيوش الملك صعوبة بالغة في مقاومة الثورة في هذا الإقليم والقضاء عليها خاصة أن النوبيين ساعدوا المصريين. ولقد أصدر الملك قرارا بالعفو عن كل الجرائم التي ارتكبت حتى سنة ١٦٣ ق. م، كذلك يذكر للملك بطليموس السادس زيارته لمدينة منف وزيارته معبد جزيرة فيلة. ولقد استهدف الملك إرضاء الشعور الديني عند المصريين عن طريق إتمام بناء المعابد التي لم تستكمل وإجراء بعض الترميمات في معبد الكرنك ومعبد أسنا، كما انه أنشأ نقطا دفاعية ثابتة بين منطقتي الجندل الأول والثاني وذلك حرصا على سلامة المنطقة الجنوبية، كما أمر بتخفيف الأعباء عن العناصر الوطنية، مثل إلزام المصريين بقبول الجنود الإغريق في مساكنهم ومنع بيع المواشي استيفاء لدين حكومي وبرغم ذلك سارت الأمور في مصر من سيئ إلى أسوأ، ولجأ الأهالي إلى الشكوى وإلى الإضراب وإلى الثورات، الأمر الذي أدى لازدياد مساحات الارض المهجورة وتشدد الدولة في تحصيل الضرائب. وفي سنة ١٤٧ ق. م دخل الملك بطليموس السادس فيلوميتور بجيشه إلى بلاد سوريا وفلسطين وقد استقبلته مدن فلسطين اليهودية ومدن فينيقيا استقبالا رائعًا حتى لقد عرضت عليه أنطاكية العرش لكن تقابلت جيوش "الملك بالاس" ملك سوريا وبابل مع قوات الملك فيلوميتور على ضفاف نهر

أونيوباراس، حيث هزم بالاس وجيشه نهائيًا ولقي حتفه ولكن بطليموس السادس بدوره أصيب بجرح قاتل أسلم على أثره الروح بعد أربعة أيام في أرض المعركة سنة ١٤٥ ق. م في فلسطين بعد أن أسهم في تشييد معبد أدفو وشيد معبد سوبك وحورس في كوم أومبو وبدأ بناء معبد خنوم في أسنا وبنى هيكلا في معبد موت وأضاف مدخلا إلى معبد بتاح بالكرنك، وأقام هو وأخوه بطليموس الثامن بابًا في معبد آمون رع بالكرنك وأضاف بهوا إلى معبد أنطيوبوليس وأسهم في إكمال معبد إيزيس الكبير في فيلة وبدأ في إقامة معبد لحتحور في هذه الجزيرة وأضاف بوابة إلى الهيكل الكائن في دابود جنوبي فيلة بنحو عشرة أميال. ولقد أنشأ ضباط حامية أسوان في عهد بطليموس السادس جمعية أطلق عليه اسم جمعية الملكين وذلك لإقامة الحفلات السنوية إجلالا للملك بطليموس السادس وزوجته وأولادهما وبعد ذلك لأجل بطليموس الثامن وزوجتيه وأولادهم. ولقد توفي الملك بطليموس السادس سنة ١٤٥ ق. م، بعد فترة حكم استمرت ما يقرب من ٣٥ سنة، أي من حوالي سنة ١٨٠ ق. م إلى سنة ١٤٥ ق. م.

الملك بطليموس السابع [نيوس فيلوباتور]

تلقى الملك بطليموس السادس جرحًا في المعركة بسوريا أدى إلى وفاته في صيف سنة ١٤٥ ق. م وهو في سن ٤٢ من عمره بعد أن استعاد لمصر جوف سوريا. وكان الملك بطليموس السادس قد أنجب من زوجته "الملكة كليوباترا الثانية" ولدين: أكبرهما بطليموس بوباتور وقد أشركه معه في الحكم سنة ١٥٢ ق. م ولكنه لم يلبث أن توفي بعد عامين، فبقي ابنه الأخر المسمى بطليموس السابع [نيوس فيلوباتور] فأشركه معه في الحكم كنوع من التوريث كعادة البطالمة، وقد جعل هذا الطفل تحت وصاية أمه الملكة كليوباترا الثانية وأيد هذا الوضع الجالية اليهودية المقيمة في الإسكندرية عرفانا بالجميل لأبيه، وقد غضب الشعب السكندري لتدخل اليهود في الصراعات الملكية وقبول الملكة لهذا التأييد فأعلنوا أنهم يؤيدون "يورجيتس الثاني" شقيق الملك الراحل ومنافسه على العرش سابقا، والذي كان يحكم برقة، إذ كان على علاقة قوية بالرومان، وكادت أن تحدث حرب أهلية، لولا أن تدخل الرومان الذين أقروا عودة صديقهم يورجيتس الثاني من برقة وتوليه العرش بشرط أن يتزوج أرملة أخيه الملكة كليوباترا الثانية، وبسرعة نفذ بطليموس يورجيتس هذا المخطط واستولى على العرش وتزوج الملكة وقتل ابن أخيه-الطفل بطليموس السابع – الذي لم يمكث في الحكم إلا قليلا، ليعلن نفسه بطليموس الثامن وذلك سنة ١٤٤ ق. م، ويقال أن الملك بطليموس الثامن يورجيتس الثاني ذبح ابن أخيه

الطفل بطليموس السابع وهو في حضن أمه ليلة الزفاف!! وإذ تحدثنا عن بعض الإنجازات التي تمت في الفترة الوجيزة لحكم الملك بطليموس السابع فنجد أن الاهتمام قد ازداد بتجارة البحر الأحمر، وكان هناك اتصال مباشر بين مصر والهند عبر البحر الأحمر، وفي مجال العمارة والتشييد كانت البداية في عهده في تشييد معبد دندرة الحالي بقنا حيث أضاف إليه بعض ملوك البطالمة بعد ذلك، وورد اسم الملكة كليوباترا الثانية والملك بطليموس السابع على مدخل صالة الأعمدة لمعبد آمون رع بالكرنك وكذلك بالصرح الخامس، بجانب إجراء بعض الأعمال في معبد خونسو، وتزخر جدران معبد ايبت بمناظر عديدة للملك وأمه، والمساهمة في بناء معبد بتاح ومعبد أمون رع حور أختي، والإسهام في استكمال معبد الأسرة ١٨، وإقامة معبد آخر شمال قرية دير المدينة غرب طيبة، وفي عهد الملك بطليموس السابع قام ببناء معبد جديد بمنطقة الطود وأضاف اليه بحيرة مقدسة ثم أضيف إليه جوسق في العصر الروماني، وقد أجريت إضافات أيضا الى معبد إدفو بأسوان، واكتملت العناصر المعمارية لمعبد كوم أومبو. وكانت إسهامات الملك بطليموس السابع واضحة أيضا في معابد فيلة حيث معبد إيزيس ومعبد دابود جنوب خزان اسوان.

الملك بطليموس الثامن [يورجيتس الثاني]

تدخلت الدولة الرومانية لفض النزاع بين الملك بطليموس السادس فيلوميتور وأخيه الملك بطليموس الثامن يورجيتس الثاني على أن يحكم الأول مصر وأن يحكم الثاني برقة، وهدأت الأمور إلى حد ما بين الأخوين حتى وفاة الملك فيلوميتور سنة ١٤٥ ق. م تاركا طفلا صغيرا هو بطليموس السابع الذي تولت أمه الملكة كليوباترا الثانية الوصاية عليه، لكن شعب الإسكندرية ثار على هذا الوضع وطالب بتعيين الملك بطليموس الثامن يورجيتس الثاني ملكًا لمصر وقد تم ذلك في سنة ١٤٤ ق. م، بتأييد الدولة الرومانية على ان يتزوج من أرملة أخيه وأخته في نفس الوقت وهي الملكة كليوباترا الثانية. ولكن يؤخذ على الملك بطليموس الثامن قيامه بقتل ابن أخيه بطليموس السابع بل إنه تزوج من ابنة اخيه وهي ابنة أخته في نفس الوقت وهي "الأميرة كليوباترا الثالثة"، ومن ثم قادت الملكة الأم كليوباترا الثانية ثورة شعب الإسكندرية ضد هذا السلوك الشاذ، وامتدت الثورة إلى جميع أنحاء مصر سنة ١٣٢ ق. م، ولم يستطع الملك يورجيتس الثاني قمع هذه الثورات والعودة إلى الإسكندرية الا سنة ١٢٧ ق. م بمعاونة الرومان. بعد ذلك بدأ بطليموس الثامن إعادة تنظيم البلاد، فعين أحد أبنائه المسمى بطليموس أبيون حاكمًا على برقة ثم

أعلن عفوًا شاملاً للناس عرف باسم وثيقة العفو العام سنة ١١٨ ق. م، والتي حاول فيها تحقيق الأمن والنظام وفرض عقوبات صارمة على المخالفين للنظام والمنحرفين واللصوص معلنًا عفوه التام عن جميع الجرائم التي ارتكبت من قبل واستثنى من ذلك العفو لصوص المعابد والمتهمين بجرائم القتل وأعلن تنازله عن معظم الضرائب والمتأخرات وحظر على جامعي الضرائب استخدام العنف ضد الفلاحين أو استغلالهم بغير حق، كما أعلن تشجيعه لاستزراع الأراضي البور وقدم امتيازات لذلك، كما أعفى بعض المصريين من بعض الخدمات الإجبارية وتحديد ملكيتهم للإقطاعيات العسكرية التي منحت للجنود المسرحين منهم، كما أصدر قرار بإعفاء الكثير من أرباب الحرف من إسكان الجنود في منازلهم إذا كان كل منهم لا يملك إلا منزلا واحدا يعيش فيه. لكن هذه الإصلاحات للأسف جاءت متأخرة بعد أن دب الفساد والتدهور في جميع الجوانب الاقتصادية. وخيم العجز الاقتصادي وتوقفت الزراعة وتعطلت الصناعة وكسدت التجارة واضطرب الأمن. ومما يذكر للملك بطليموس الثامن أنه نتيجة لثورة شعب الإسكندرية قام باضطهاد علماء الأكاديمية وشردهم وأقحم على هيئة المواطنين عناصر لم تكن تستحق عضوية المدينة من الناحية القانونية، بل وأقدم على إلغاء مجلس شورى المدينة وبعد ذلك جرد الإسكندرية من أهم مظهر من مظاهر المدنية الإغريقية. وفي عهد الملك بطليموس الثامن يورجيتس الثاني نشطت تجارة مصر عبر البحر الأحمر خاصة فأخذت المراكب المصرية تجوب البحر الأحمر وبعد أن كانت لا تتخطى بوغاز باب المندب اجترأت إذ ذاك على اجتياز هذا البوغاز حوالي منتصف القرن الثاني قبل الميلاد ووصلت إلى الإقليمين اللذين كانا ينتجان العطور وهما: حضرموت في جنوب بلاد العرب، وبلاد بونت على شاطئ الصومال، بل وصلت التجارة المصرية في عهد بطليموس الثامن إلى الهند دون الاستعانة بالطرق البرية. وقد ساعد على رواج تجارة مصر الشرقية: انهيار مملكة سبأ سنة ١١٥ ق. م، ومساعدة روما لمصر على حساب سوريا وفلسطين، واستكشاف طرائق الاستفادة من الرياح الموسمية حوالي سنة ١٠٠ ق.م، الأمر الذي يسر اجتياز باب المندب، بل والإبحار إلى الهند مباشرة، بل أنه في سنة ١٣٧ ق. م وصلت بعثة دبلوماسية موفدة من الملك بطليموس الثامن إلى إمبراطور الصين تحمل الهدايا إيذانًا بإقامة علاقات سياسية واقتصادية بين مصر والصين. أما في مجال المنشآت الدينية التي قام بها هذا الملك في مصر فإنها عديدة: فقد أقام الملك بطليموس الثامن هيكلا للإلهة أبيت في الكرنك، وقام بإضافات إلى معبدي دير المدينة ومدينة هابو، وشيد بالقرب من المعبد الأخير هيكلا صغيرًا للإله تحوت وأضاف إلى معبد دندرة، وأعاد بناء مدخل صالة الأعمدة الكبرى لمعبد آمون رع، وبدأ بناء معبد

في الكاب وأضاف بيت الولادة إلى معبد كوم أومبو وأقام مسلتين صغيرتين من الجرانيت أمام معبد إيزيس الكبير في فيلة، وأتم معبد حتحور في فيلة وهو الذي بدأه أخوه بطليموس السادس وأضاف إلى معبدي دابود ودكة. ويرجع إلى عهد بطليموس الثامن تمثالان أقامهما في جزيرة ديلوس تكريمًا لاثنين من كبار الموظفين في الإدارة البطلمية بهينة وصفت بأنها جمعية الكبار. وأخيرًا توفي الملك يورجيتس الثاني بعد فترة حكم وصلت إلى ما يقرب من ٢٨ سنة، أي من حوالي سنة ١٤٤ ق. م إلى سنة ١١٦ ق.م، تاركا وصية يمنح فيها العرش والتصرف فيه لزوجته الملكة كليوباترا الثالثة، لتختار من تشاء من أولاده الثلاثة.

الملك بطليموس التاسع [سوتيروس الثاني]

تولى عرش مصر الملك بطليموس التاسع أكبر أبناء الملك بطليموس الثامن يورجيتس الثاني من زوجته الثانية الملكة كليوباترا الثالثة، وكان يشغل من قبل وظيفة كاهن الإسكندروفي أثناء حياة ابيه عين حاكما على قبرص وتزوج من اخته "الاميرة كليوباترا الرابعة" ومنذ سنة ١١٦ ق. م تولى بطليموس التاسع سوتيروس الثاني العرش، بالاشتراك مع أمه الملكة كليوباترا الثالثة التي لم تكن على وفاق دائما معه وفي سنة ١٠٧ ق. م ضاقت الملكة الأم بابنها سوتيروس الثاني لتصرفاته فأثارت عليه شعب الاسكندرية واستدعت ابنها الثاني الاسكندر الأول من قبرص ليتولى عرش البلاد، ففر الملك بطليموس التاسع إلى قبرص وبقي هناك بينما حكمت الملكة الأم مع ابنها الاسكندر الاول الذي عرف باسم بطليموس العاشر. ولكن بعد ذلك نجد أن شعب الاسكندرية يثور على الملك بطليموس العاشر ويستدعي الملك بطليموس التاسع لتولي العرش سنة ٨٨ ق. م ويظل يحكم مصر وقبرص معا حتى وفاته سنة ٨٠ ق. م. ويلاحظ أن الملك بطليموس التاسع كان على عداء مع اليهود ودخل في حرب ضدهم نتيجة لمساعدتهم الملكة الأم وأخيه فيما سبق، وأثناء الصراع بين الأخوة نجد بطليموس أبيون ابن الملك- بطليموس الثامن- حاكم برقة يكتب وصيته بأن تؤول برقة إلى الدولة الرومانية بعد وفاته، وبذلك فقدت مصر جزءا اخر من امبراطوريتها سنة ٩٦ ق. م ولم يبق سوى قبرص، أما في مجال السياسة الداخلية فظلت الأحوال في تدهور شديد في كافة النواحي خاصة مع ازدياد التيار الوطني المصري فتجددت الثورات في طيبة منذ سنة ٨٨ ق. م وظلت مشتعلة حتى سنة ٨٦ ق. م. وقد حاول الملك بطليموس التاسع سوتيروس الثاني كسب ود المصريين ببناء المعابد والتقرب إلى الكهنة ومنحهم الامتيازات، وزار معبد

أدفو ومعابد أسوان حيث أضاف إلى معبد كلابشة الصغير بجزيرة الفنتين، وشيد صالة الأعمدة لمعبد منطقة كوم ماضي جنوب غرب الفيوم. وفي أثناء فترة حكم الملك بطليموس التاسع دخلت العلاقات المصرية الرومانية مرحلة أخرى جديدة وهي مرحلة الابتزاز الروماني للاقتصاد المصري أي شمل التغلغل الروماني كلا من النواحي السياسة والاقتصادية تمهيدًا لمرحلة الاحتلال، في الوقت الذي زادت فيه قوة اليهود في اورشليم على يد الحبر الأعظم "هيركانوس" بل إنهم حاصروا مدينة السامرة ونجحوا في الاستيلاء عليها وفشل بطليموس التاسع في مساعدة ملك سوريا فتأسست دولة مستقلة لليهود في يهوذا تحت حكم المكابيين وتحالف معها الرومان وذلك للقضاء على أي أمل يراود البطالمة في استعادة منطقة جنوب سوريا، ويلاحظ أنه في سنة ٨٥ ق.م اشتعلت في إقليم طيبة ثورة عنيفة عاتية بقيادة "هارماخيس" لكنها انتهت بتدمير طيبة عاصمة مصر في أيام مجدها التليد وأصبحت طيبة ذات الأبواب المائة كما أسماها "هوميروس" مجرد مجموعة من القرى المنتشرة فوق أطلال ماضيها القديم، ولا تزال كذلك منذ ذلك الحين، وقد اتم الملك بطليموس التاسع بناء معبد الكاب. وبعد وفاة بطليموس التاسع لم يكن له وريث فتولت حكم مصر زوجته "برنيكي الثالثة" إلا أنه تم العثور على ابن للملك الأسبق بطليموس العاشر وكان في روما فعاد إلى مصر وتزوجبيرينيكي وحكم تحت اسم بطليموس الحادي عشر.

الملك بطليموس العاشر [الاسكندر الأول]

دبرت الملكة كليوباترا الثالثة سنة ١٠٧ ق. م خطة لحمل الشعب السكندري على خلع ابنها بطليموس التاسع، وقد نجحت الخطة بحيث إضطر للهرب بحرا للنجاة بنفسه تاركا وراءه زوجه وابنيه، وقد استقر بعد حين في جزيرة قبرص. وفي نفس الوقت كانت الملكة كليوباترا الثالثة قد استدعت ابنها الاسكندر الأول [بطليموس العاشر] وأشركته معها في الحكم وقد أسرع الرومان فاعترفوا بالملك الجديد، فقد كان يسرهم أن تسري الخلافات في دولة البطالمة. كما أسرع بطليموس أبيون بإعلان استقلاله في قورينائية ولكي يؤمن هذا الاستقلال ويفوز بتأمين روما أوصى بقورينائية لروما بعد وفاته. هذا ولقد تزوج الملك بطليموس العاشر من "الأميرة بيرينيكي الثالثة" ابنة أخيه بطليموس التاسع. وبعد وفاة الملكة كليوباترا الثالثة انفرد الاسكندر الأول بملك مصر اسمًا وفعلاً [وقيل أن وفاة الملكة كليوباترا لم تكن طبيعية وإن ابنها هو الذي قضى عليها]. وعندما انفرد بطليموس العاشر بالملك انخرط في شهواته، حتى قيل إنه كان بدينًا منتفخًا من

الشحم كأبيه إلى حد أنه كان يعجز عن المشي إلا إذا أعانه خادم من كل جانب، ويقول المؤرخون المعاصرون ولكنه كان إذا شرب حتى ثمل أظهر رشاقة فائقة في أداء الرقصات الخليعة!! وكان طبيعيًا أن يؤدي انفصال قورينانية عن مصر وسوء الأحوال الداخلية.إلى انفجار الشعب السكندري، وأسرع الجيش بالإنضمام إلى الشعب ففر بطليموس العاشر إلى سوريا وعندما حاول أن يسترد الإسكندرية بمساعدة جيش من المرتزقة طردوه مرة ثانية، وانتهى الأمر بهلاكه في معركة بحرية. وخلا الجو بوفاة بطليموس العاشر لبطليموس التاسع الذي استدعاه السكندريون من جزيرة قبرص ليتولى حكم مصر. ولقد كشفت أعمال التنقيب الحديثة في مدينة بوتو بكفر الشيخ عن العثور على عملات تعود إلى عهد الملك بطليموس العاشر، بجانب الإضافات التي أدخلها على معبد قصر الغويطة بالواحات الخارجة. ومن أهم المنشآت التي أقامها الملك بطليموس العاشر معبد الإلهة ربيت بقرية الشيخ حمد بسوهاج، واهتمامه باستكمال معبد دندرة بقنا، ورسمت صورة للملك على مقصورة بمعبد الكرنك، وأضاف لمعبد خونسو.

الملك بطليموس الحادي عشر[الاسكندر الثاني]

توفى الملك بطليموس التاسع سنة ٨٠ ق. م غير مأسوف عليه من الشعب السكندري عن عمر ٦٢ عام تقريبا وطبقا لوصية تركها من بعده انتقل الحكم إلى ابنته بيرينيكي الثالثة. التي تولت العرش دون معارضة من شعب الإسكندرية لحبهم لها، لكن كانت هناك مشكلة وهي البحث عن زوج لها من سلالة الأسرة البطلمية وأخيرًا عثر على ابن بطليموس العاشر الذي كان قد أنجبه من إحدى عشيقاته، وكان هذا الابن قد عاش في كوس ليتعلم هناك وعندما استولى "الملك مثراداتيس" ملك بونطس على هذه الجزيرة حمل هذا الأمير معه، ولكنه هرب إلى روما حيث عاش في كنف "الدكتاتور سوللا" الذي فكر في تربيته وإعداده ليعينه على عرش مصر ويكسب ملكا عميلاً للرومان. وبالفعل بعث به سوللا إلى الإسكندرية ليتولى الحكم ويصبح بطليموس الحادي عشر ولقب بالاسكندر الثاني وتزوج الأمير من ابنة عمه بيرينيكي الثالثة -- زوجة أبيه – ولكن لم يمض على هذا الزواج تسعة عشر يوما حتى قتل الملك الاسكندر الثاني بيرينيكي الثالثة غدرا، لأنها أرادت أن تستأثر بالحكم دونه وانتقم السكندريون من هذه الجريمة بأن تجمهروا حول الملك القاتل في الجمنازيوم وركلوه حتى قتلوه. وبذلك قتل أخر وريث شرعي للعرش البطلمي وقد أشاعت روما فيما بعد أنه أودع وصية لديها بأن تؤول مصر إلى روما بعد وفاته ولكن هناك شكوك كبيرة حول هذه الوصية ويقال أنها زورت من قبل

العناصر الرومانية الطامعة في احتلال مصر. وإذا انتقلنا إلى زاوية أخرى فيقال أن الملك بطليموس الحادي عشر قد استبدل تابوت الاسكندر الأكبر الذهبي بآخر زجاجي. ولقد عثر على مجموعة من العملات المعدنية بمنطقة كوم الذهب بكفر الشيخ تعود إلى عهد الملك بطليموس الحادي عشر، كما عثر في منطقة قصر البنات بالفيوم على معبد صغير خصص لعبادة الإله سوبك والإلهة إيزيس عليه نقش للملك والملكة يؤكد أنهما أوليا عناية خاصة بهذا المعبد ومنحاه حق لجوء المواطنين إليه، ولقد أضاف الملك بطليموس الحادي عشر الكثير لمعبد دندرة بقنا ومعبد بتاح بالكرنك واكتملت العناصر المعمارية لمعبد كوم أومبو بأسوان وساهم في بناء معبد إيزيس بجزيرة فيلة.

الملك بطليموس الثاني عشر [فيلادلفوس الثاني]

في سنة ٨٠ ق. م توفي الملك بطليموس الحادي عشر [الاسكندر الثاني] دون أن يكون له وريث شرعي لحكم البلاد وأخيرا عثر على ولدين غير شرعيين لبطليموس التاسع سوتيروس الثاني عين أحدهما ملكًا على قبرص والآخر ملكا على مصر وهو بطليموس الثاني عشر الذي حكم منذ سنة ٨٠ ق. م متخذًا بعد ذلك لقب فيلادلفوس الثاني بعد زواجه من أخته "الملكة كليوباترا السادسة"، أما أهل الإسكندرية فقد أطلقوا عنيه تهكما لقب بطليموس الزمار لحبه الشديد للهو والعبث وحفلات الرقص والغناء تاركًا أمور الحكم، حيث كان يعزف على مزماره. ولكي يحظى باعتراف الدولة الرومانية ومساندتها ظل يتذلل ويريق ماء وجهه ويدفع الرشاوى ويقدم الهدايا ويشتري تأييد القادة الرومان، الأمر الذي أجهد ميزانية الدولة المصرية بل أنه تنازل عن حق مصر في جزيرة قبرص آخر ما تبقى من الإمبراطورية المصرية البطلمية في الخارج للرومان نظير اعتراف رسمي بأنه ملك شرعي على مصر وذلك في سنة ٥٨ ق. م. واحتجاجًا على هذا التصرف من جانب بطليموس الزمار انتحر أخوه ملك قبرص وعندما وصل النبأ إلى الإسكندرية قامت ثورة عارمة ضد بطليموس فيلادلفوس الثاني فهرب إلى روما وتزلف إلى القادة هناك وحثهم على إعادته بالقوة نظير مكافأة كبيرة وبالفعل اندفعت القوات الرومانية من منطقة سوريا نحو مصر، واستطاعت إعادة الزمار بالقوة لعرش البلاد ونالت المكافأة، الأمر الذي أدى إلى تراكم الديون على مصر في نهاية عهد بطليموس الزمار الذي استمر يحكم ما يقرب من ٢٩ سنة، أي من حوالي سنة ٨٠ ق. م إلى سنة ٥١ ق. م، قام خلالها ببناء مذبح لإيزيس وخم وهه في قفط، وأتم بناء وزخرفة معبد أدفو حيث وضع أبوابًا للبوابة الكبرى في هذا المعبد وزين هذه البوابة بمناظر تمثله

وهو يضرب اعداءه في حضرة حورس إله أدفو وزوجته حتحور الهة دندرة، وقد أسهم أيضا في إتمام الجزء الرئيسي من معبد كوم أومبو وشيد البوابة الخارجية لهذا المعبد، وقد أصدر قرارا بمنح اللاجئين إلى معبد سوبك بمنطقة ثيادلفيا بالفيوم حق الحماية طالما أنهم بقوا في حرم المعبد، كذلك شيد معبد في منطقة الشيخ حمد بسوهاج والذي أضاف اليه بعض الأباطرة الرومان فيما بعد. ومما يذكر أنه زار المؤرخ الكبير "ديودور الصقلي" مصر وذلك في حوالي سنة ٥٩ ق. م وأفرد الجزء الأول من كتابه عن "تاريخ العالم" لتاريخ مصر وتحدث فيه عن العقائد الدينية والألهة المصرية بإسهاب.

الملكة كليوباترا السابعة [فيلوباتور]

شاءت الأقدار أن تكون أخر سلالة حكام البطالمة في مصر ملكة فاقت أسلافها ذكاء ودهاء وطموحًا وجمالاً، وهي الملكة كليوباترا السابعة، أشهر ملكات مصر، وهي ابنة الملك بطليموس الثاني عشر. تزوجت من أخيها الملك الصبي "بطليموس الثالث عشر"، لكنها ادركت ان زواجها هذا سوف يحد من طموحها فما لبثت أن تازمت العلاقات بينها وبين زوجها وأخيها الملك بطليموس الثالث عشر الذي كان مؤيدا من جانب رجال القصر الذين يفرضون وصايتهم عليه فهربت من الإسكندرية إلى الصحراء وكادت الحرب ان تقع بين أنصار الملك وأنصار الملكة وهنا تدخلت الدولة الرومانية لفض هذا النزاع متمثلة في شخصية القائد العظيم "يوليوس قيصر". وكان قرار قيصر أن تعود الملكة كليوباترا الى العرش كشريكة فيه طبقا لوصية أبيها، وهنا اعتبر الملك بطليموس الثالث عشر ان هذا انحياز للملكة فانطلقت شرارة الحرب المعروفة باسم حرب الإسكندرية بين كل من الملك بطليموس الثالث عشر وقواته الإغريقية وبين الملكة كليوباترا ويوليوس قيصر بقواته الرومانية، وأثناء هذه الحرب الشرسة فقدت مكتبة الإسكندرية جزءا كبيرا من أهم وأندر مخطوطاتها القيمة، ومات بطليموس الثالث عشر غريقا وسيطر قيصر على الإسكندرية سنة٤٧ ق. م وأعلن عودة كليوباترا السابعة ملكة بالاشتراك مع أخيها الصغير "بطليموس الرابع عشر". ولكن أمال وطموحات الملكة كليوباترا كانت أكبر من ذلك، فانها كانت لا تمانع من إقامة علاقة بينها وبين القائد العظيم يوليوس قيصر من أجل الاحتفاظ بعرشها، بل أكثر من ذلك فعن طريق السيطرة على هذا الدكتاتور القوي تصبح الدولة الرومانية بأكملها ملك يمينها دون إراقة دماء، وبدلاً من سقوط دولة البطالمة تسقط دولة الرومان، ولعلها ترتبط به بالزواج وتنجب ولدا يحكم مصر وروما ويعيد لمصر ممتلكاتها المفقودة وبذلك تتخلص من الابتزاز الروماني الذي كان يعاني منه أجدادها

المتأخرون. وبالفعل في سنة ٤٧ ق. م أنجبت الملكة كليوباترا ابنا من القائد يوليوس قيصر اطلق عليه لقب "قيصرون" وهذا يعتبر الابن الوحيد ليوليوس قيصر رغم تعدد زيجاته، وكانت كليوباترا تسعى لأن تضفي على هذا الزواج غير الشرعي الصفة الرسمية من جانب الرومان بالذات وذلك عندما زارت روما سنة ٤٦ ق. م في أضخم موكب شهده التاريخ لملكة تدخل روما، الأمر الذي أدى إلى نتيجة عكسية وارتاب الرومان في هذا الموكب الإغريقي، وتقرر اغتيال يوليوس قيصر عشيق الملكة الإغريقية خوفا من تنصيبها ملكة على الدولة الرومانية أيضا، فعادت الملكة إلى مصر سرا تاركة روما غارقة في خضم الحروب الأهلية بين أنصار يوليوس قيصر وأعدائه، واهتمت هي بأحوال مصر منتظرة ما تسفر عنه الأحداث في روما. وعلى النطاق الداخلي اهتمت بتنمية الزراعة وانتعاش التجارة وتقدم الصناعة وتقربت إلى المصريين، فبدأت تتكلم اللغة المصرية وترتدي زي الإلهة ايزيس ونتيجة للاهتمام بالأمور الاقتصادية واستقرار الأوضاع والأمن والسلام في مصر تدفق الثراء على خزائنها وعادت لمصر أهميتها كمصدر غني لتصدير القمح كما كانت عليه سابقا، وفي سنة ٤٢ ق. م انتهت الحروب الاهلية في روما وانتصر أنصار يوليوس قيصر واقتسم ثور يثان "ماركوس أنطونيوس" "وأكتافيوس أغسطس" الامبراطورية الرومانية وحصل انطونيوس على الشطر الشرقي وأرسل للملكة كليوباترا للمثول بين يديه، وهنا عادت احلام الملكة من جديد في فرض نفوذها على روما، عن طريق السيطرة العاطفية على أحد أبطالها وسرعان ما فتنت أنطونيوس وأصبح طوع بنانها. فلقد كانت للملكة كليوباترا شخصية قادرة على مسايرة العظماء والعلماء والادباء وكذلك مسايرة السفهاء والبلهاء والغوغاء فأصبح القائد المظفر أنطونيوس عاجزا عن التصدي لحب الملكة كليوباترا منفذا لجميع رغباتها، بل إنه قسم الأجزاء الشرقية من الإمبراطورية الرومانية عليها وعلى قيصرون وأبنانها، اي أنها أعادت أملاك الإمبراطورية المصرية البطلمية [مصر، برقة، فلسطين، سوريا، أسيا الصغرى، قبرص] إليها دون إراقة دماء وهذا ما كانت تخطط له سابقا وعجز أسلافها عن الاحتفاظ به، وإزاء ذلك بدأ القائد أوكتافيوس أغسطس في إثارة الرومان على أنطونيوس ومليكته الشرقية ومن ثم أعلن الحرب عليهما وكانت معركة أكتيوم البحرية ٢ سبتمبر سنة ٣١ ق. م وانسحاب أسطول كليوباترا واستسلام أسطول أنطونيوس الروماني إلى إخوانهم الرومان، ورفضهم القتال من أجل ملكة شرقية إغريقية، فأشاعت الملكة أنها انتحرت فانتحر أنطونيوس حزنا عليها، ثم حاولت الملكة كليوباترا التفاوض مع القائد أوكتافيوس الذي زحف بقواته إلى مصر مكررة نفس الأسلوب السابق لكن أغسطس رفض الانصياع إليها وأصر على القبض عليها وترحيلها

إلى روما ذليلة، لكي يشاهدها الشعب الروماني منكسرة خاضعة وهذا ما لا ترضاه الملكة أبدا، فاثرت الانتحار على ذلك. وبوفاتها تنتهي الدولة البطلمية آخر مملكة إغريقية بالشرق وتخضع مصر لحكم الرومان. ولقد استمر حكم الملكة كليوباترا السابعة ما يقرب من ٢١ سنة، أي من حوالي سنة ٥١ ق. م إلى سنة ٣٠ ق. م، مليئة بالإثارة والمغامرة والدهاء والدسائس والقوة والضعف والعزة والذلة وهكذا رحلت الملكة كليوباترا السابعة ملكة الملوك على خير وجه جديرة بلقب [سليلة الملوك]. وعقب دخول أغسطس مصر قتل أنتيلويوس بن أنطونيوس كما قتل قيصرون بن كليوباترا من القائد يوليوس قيصر، أما الأبناء الثلاثة لكليوباترا من أنطونيوس فكانوا أصغر سنًا فأودعهم عند أخته "أوكتافيا" الرومانية زوجة أنطونيوس والتي كان قد هجرها من أجل كليوباترا وقد توفي الصبيان بعد حين بينما تزوجت الفتاة أحد أمراء الولايات الرومانية. وهناك منظر منقوش على الجدار الجنوبي لمعبد دندرة من الخارج يمثل الملكة كليوباترا السابعة وابنها قيصرون يتعبدان لثالوث المعبد وغيرهم من الآلهة، والمعروف أن هذا هو المنظر الوحيد المعروف للملكة كليوباترا على أي من المعابد المصرية في العصرين اليوناني والروماني.

مراجع ومصادر البحث

١- د. ابراهيم نصحي – تاريخ مصر في عصر البطالمة جـ١: جـ٤ – القاهرة – سنة ١٩٧٦م.

٢- د. ابراهيم نصحي – دراسات في تاريخ مصر في عهد البطالمة – القاهرة – سنة ١٩٥٩م.

٣- د. ابراهيم نصحي واخرون – موسوعة تاريخ مصر عبر العصور جـ١ – القاهرة – سنة ١٩٩٧م.

٤- د. ابو اليسر فرح – تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان –القاهرة– سنة ١٩٩١ م.

٥- احمد حسين - موسوعة تاريخ مصر جـ ١- القاهرة – سنة ١٩٨٥ م.

٦- ب. ج. الجود - مصر - القاهرة – سنة ١٩٤٢م.

٧- د. سيد احمد على الناصري – مصر تحت حكم الإغريق والرومان - القاهرة - سنة ١٩٧٧م.

٨- د. عبد الحليم نور الدين - مواقع الاثار اليونانية الرومانية في مصر - القاهرة - سنة ١٩٩٩م.

٩- عبد الرحمن الرافعي - مصر القديمة من فجر التاريخ إلى الفتح العربي – القاهرة - سنة ١٩٦٣م.

١٠- عبد الرحمن زكي - مصر الظافرة - القاهرة - سنة ١٩٤٦م.

١١- د. مصطفى العبادي مصر من الاسكندر الأكبر الى الفتح العربي - القاهرة - سنة ١٩٦٦م.

١٢- د. مصطفى كمال عبد العليم - تاريخ مصر في عصر البطالمة والرومان – القاهرة – ١٩٧٣م.

١٣- د. ناصر الأنصاري - موسوعة حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم – القاهرة - سنة ١٩٨٧م.

١٤- هارولد ايدرس بل - مصر من الاسكندر حتى الفتح العربي - القاهرة – سنة ١٩٦٨م.

موسوعة

حكام مصر

ثالثاً

العصر الروماني

مصر الرومانية

الأسرة	الإمبراطور	السنة	الأسرة	الإمبراطور	السنة
١	أوكتافيوس أغسطس	٣٠ق.م		ماكسيمينوس	٢٣٥م
١	تيبريوس	١٤م	٥	جورديانوس الأول	٢٣٨م
١	جايوس [كاليجولا]	٣٧م		بوبينوس	٢٣٨م
١	كلوديوس	٤١م	٥	جورديانوس الثاني	٢٣٨م
١	نيرون	٥٤م	٥	جورديانوس الثالث	٢٣٨م
	جالبا	٦٨م		فيليب العربي	٢٤٤م
	أوتو	٦٩م		ديكيوس	٢٤٩م
	فيتللوس	٦٩م		تريبونيانوس جاللوس	٢٥١م
٢	فسباسيانوس	٦٩م		إيميليانوس جاللوس	٢٥٣م
٢	تيتوس	٧٩م	٦	فاليريانوس	٢٥٣م
٢	دوميتيانوس	٨١ م	٦	جاللينوس	٢٥٣م
٣	نرفا	٩٦ م		كلاوديوس جوثيكوس	٢٦٨م
٣	تراجانوس	٩٨م		الملك وهب اللات	٢٧٠م
٣	هادريانوس	١١٧م		كونتللوس	٢٧٠م
٣	أنطونيوس بيوس	١٣٨م		أوريليانوس	٢٧٠م
٣	ماركوس أوريليوس	١٦١م		تاكيتوس	٢٧٥م
٣	لوكسيوس فيروس	١٦١م		برويوس	٢٧٦م
٣	كومودوس	١٨٠م	٧	أوريلياس كاروس	٢٨٢م
	برتيناكس	١٩٣م	٧	نومر يانوس	٢٨٣م
	بسكينيوس نيجر	١٩٣م	٧	كارينوس	٢٨٤م
٣	سبتيميوس سيفيروس	١٩٣م	٨	دقلد يانوس	٢٨٤م
٤	كاراكالا	٢١١م	٨	جاليريوس	٣٠٥م
	ماكرينوس	٢١٧م		ماكسيمينوس	٣١١م
٤	الجيبالوس باسيانوس	٢١٨م		ليكينيوس	٣١٣ م
٤	الكسندر سيفيروس	٢٢٢م			

الولاة الرومان

الوالي	السنة	الوالي	السنة
كورنيليوس جاللوس	٣٠ق. م	يوليوس بوستوموس	٤٥ م
جايوس بترونيوس	٢٧ق. م	فرجيليوس كابيتو	٤٨ م
إيليوس جاللوس	٢٦ق. م	لوسيوس	٥٤ م
جايوس بترونيوس	٢٤ق. م	ماتيوس مودستوس	م
روبريوس بارياروس	١٣ق. م	تيبريوس كلوديوس بالبيلوس	٥٥ م
تورانيوس	٧ق. م	يوليوس فستينوس	٥٩ م
جايوس تورانيوس	٥ق. م	البينوس	٦٢ م
أوكتافيوس	١ق. م	كايسينا توسكوس	٦٦ م
ماكسيموس	٣ م	تيبريوس يوليوس اسكندر	٦٦ م
أكويلا	١١ م	تيبريوس يوليوس لوبوس	٧١ م
ماجيوس ماكسيموس	م	باولينوس	٧٢ م
إميليوس ركتوس	١٤ م	ليترنيوس فرونتو	٧٨ م
فيتراسيوس بوليو	١٦م	بولينوس	٨١ م
جايوس جاليريوس	٢١ م	مستيتيوس أفريكانوس	٨٢ م
فيتراسيوس بوليو	٣١ م	سبتيموس فيجيتوس	٨٦ م
سيوس سترابو	م	ميتيوس روفوس	٩٠ م
إفيليوس فلاكوس	٣٤ م	بترونيوس سيكوندوس	٩٥ م
فيتراسيوس بوليو	٣٩ م	بومبيوس بلانتا	٩٨ م
لوكيوس إيميليوس ركتوس	٤١ م	جايوس فيبيوس ماكسيموس	١٠٣ م

مينيشيوس إيتالوس	١٠٥ م	جايوس كالفيسيوس	١٧٥ م
سولبيسيوس سيمايوس	١٠٨ م	باكتيميوس ماجنوس	١٧٧ م
روتيليوس لوبوس	١١٥ م	فلافيوس كريسبوس	١٨١ م
ماركوس توربو	١١٧ م	مانيوس فلافيانوس	١٨١ م
راميوس مرتياليس	١١٨ م	فيتوريوس ماكرينوس	١٨٣ م
هاتبريوس نيبوس	١٢١ م	أوريليوس بابيريوس	١٨٧ م
بوبليوس فيبيوس مكسيموس	١٢٤ م	تينيوس ديميتريوس	١٩٠ م
فلافيوس تيتيانوس	١٢٦م	كلوديوس لوثيليانوس	١٩٠ م
ماركوس بترونيوس مامرتينوس	١٣٤ م	لارثيوس ميمور	١٩٢ م
أفيديوس هليودوروس	١٣٨ م	بولياس فلافيوس	١٩٢ م
فاليريوس إيدامون	١٤٣ م	أبيوس سابينوس	١٩٢ م
بترونيوس هونوراتوس	١٤٨ م	ماتينيوس سابينوس	١٩٣ م
لوكيوس موناتيوس فليكس	١٥٠ م	أوليبوس بريميانوس	١٩٤ م
سمبرونيوس ليبراليس	١٥٤ م	إميليوس ساتورونينوس	١٩٧ م
فولوسيوس ماسيانوس	١٥٩ م	ماكيوس لاتوس	٢٠١ م
فاليريوس بروكولوس	م	سابينوس اكويلا	٢٠١ م
إينوس سيرياكوس	١٦٢ م	بابيوس جونكينوس	م
دوميتيوس هونوراتوس	١٦٥ م	مانيوس فليكس	م
فلافيوس تيتيانوس	١٦٦ م	بابيوس أوريليوس	٢١١ م
باسوس روفوس	١٦٧ م	سبتيميوس هراكليوس	٢١٥ م
باينوس بلاستيانوس	١٦٨ م	فاليوس داتوس	٢١٦ م

أوريليوس انتينوس	٢١٦ م	ساثور ثينوس	٢٨٠ م
يوليوس باسيليانوس	٢١٧ م	بومبونيوس جانواريوس	٢٨٢ م
جيمينيوس كريستوس	٢١٩ م	ماركوس أوريليوس	٢٨٤ م
مافيوس هونورياتوس	٢٢٢ م	ديوجينيس	٢٨٦ م
ايدينافوس يوليانوس	م	فلافيوس فاليريوس بومبيانوس	٢٨٧ م
فاليريوس	م	بمبيانوس	٢٨٩ م
أباجاثوس	٢٢٩ م	بوستوموس	٢٩١ م
ماسكولانوس	م	أرستيوس ابتاتوس	٢٩٦
ميفيوس هونوراتيانوس	٢٣٥ م	إيميليوس روستيكيانوس	٢٩٨ م
أنيانوس	٢٣٨ م	ايليوس بوبليوس	٢٩٩ م
أوليوس باسليوس	٢٤٤ م	بومبيوس	٣٠٢ م
كلوديوس فاليريوس فيرموس	٢٤٦ م	كلوديوس كولكايانوس	٣٠٣ م
أبيوس سابينوس	٢٥٠ م	ساتريوس اريانوس	٣٠٦ م
ايميليانوس	٢٦١ م	أمونيوس	٣١٢ م
أوريليوس تيودوتوس	٢٦٢ م	أنطونيوس جريجوريوس	٣١٤ م
تيناجينو بروبوس	٢٧٠ م	أوريليوس أنطونيوس	٣١٦ م
وهب اللات	٢٧١ م	كونتيوس أيبر	٣٢٢ م
فيرموس	٢٧٢ م		
جنياليس	٢٧٢ م		
بروبوس	٢٧٢ م		

الإمبراطور أوكتافيوس أغسطس

دخل أوكتافيوس أغسطس مصر من حدودها الشرقية بقواته الرومانية، وذلك في يوم ٢٩ من شهر أغسطس سنة ٣٠ ق. م، حيث قتل قيصرون بن يوليوس قيصر وأسر باقي أبناء الملكة كليوباترا من ماركوس أنطونيوس، وأعلن ضم مصر إلى إمبراطورية الشعب الروماني. وبموت أنطونيوس وكليوباترا أصبح أغسطس الوريث الشرعي لملك مصر من بعد الفراعنة والبطالمة. ولقد احتفى أغسطس بمناسبة انتصاره في أكتيوم وأصدر عملة تذكارية تحمل على وجهها صورة الإله سوبك، وهو التمساح المصري رب الفيوم وتحمل على الوجه الآخر عبارة سقطت مصر بل أنه كان يتباهى دائمًا بأنه ضم مصر إلى إمبراطورية الشعب الروماني. وكان أغسطس معتدلاً في سلوكه مع السكندريين، فلم ينتقم من المدينة التي قادت منها كليوباترا وعشيقها أنطونيوس الحرب ضده وعفا عن شعب هذه المدينة احترامًا لمؤسسها الراحل العظيم الاسكندر الأكبر. وقد قدم شعب الإسكندرية للقائد أوكتافيوس تابوت الاسكندر الأكبر فحياه ووفاه حقه من التبجيل ثم خلع تاجه الذهبي ووضعه على جثمان الاسكندر الأكبر ونثر عليه الأزهار، وأمر جنوده بعدم نهب المدينة أو إلحاق الضرر بها، وأبدى عطفه على الأدباء والمثقفين السكندريين، وعفا عمن كان في بلاط كليوباترا منهم وحمل معه عددًا من العلماء الإغريق للاستفادة منهم في إدارة البلاط وأعمال الترجمة من اللاتينية إلى اليونانية والإشراف على الكتب والمكتبات العامة وأكرم من بقي منهم في الإسكندرية، لكنه نهب خزانة الإسكندرية المليئة بذهب كليوباترا وحمل معه الكثير من الكنوز والآثار عندما عاد إلى روما، وقد اقتطع جزءًا من شرق الإسكندرية ليقيم عليه ضاحية النصر أو كما سماها مدينة النصر لتكون مقر الحامية ٢٢ ديو طاروس الرومانية، لقمع أية محاولة يقوم بها شعب الإسكندرية ضد الحكم الروماني. وفي نفس الوقت لم يتدخل أوكتافيوس في سلك الوظائف الشرفية الإغريقية ما دام شاغلو هذه الوظائف سوف يدفعون من أموالهم من أجل خدمة أشقائهم، وسمح بإقامة مهرجانًا ينعقد كل أربع سنوات على غرار المهرجانات الأوليمبية. ومما أثار حنق السكندريين على الحكم الرماني المحاباة التي أظهراها أغسطس لليهود، إذ وافق على استمرار كل الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها أبان عصر البطالمة، وقد فعل أغسطس ذلك لإيجاد توازن بين السكندريين واليهود ومكافأة لليهود على ولائهم للرومان وكذلك أن الرومان كانوا مطمئنين من ناحية اليهود لأنهم قلة، بالإضافة إلى أنهم سيكونون عملاء للرومان في المستقبل. وكما ترك أغسطس حامية عسكرية بالإسكندرية، ترك أخرى بضاحية بابليون التي كانت امتدادًا لمنف عبر النيل

شرقًا وهي الفرقة ١٢ الصاعقة، كما وضع أوكتافيوس فرقة رومانية ثالثة عند مدينة طيبة وهي الفرقة ٣ قورينائية، كذلك وزع عددًا من الكتائب المساعدة لترابط عند المناطق الاستراتيجية مثل منطقة أسوان والفيوم والأشمونيين وموانئ البحر الأحمر وبوابة الفرما وكذلك مرسى مطروح، أي بلغ حجم القوات الرومانية التي تركها في مصر حوالي ٢٢٨٠٠ جندي ولم يقتصر عمل تلك القوات على الأعمال العسكرية الحربية، بل كثيرًا ما قامت بأعمال الشرطة وحفظ النظام ومساعدة الإدارة في جمع الضرائب، بل وإصلاح الطرق وبناء المرافق وشق الترع وتنظيف القنوات فلقد كان تدعيم مركز مصر التجاري جزءًا من خطة متكاملة هدفها تقوية مصر اقتصاديًا، لأن الرومان كانوا يطمعون في جني ثمارها من أجل رخاء الإمبراطورية فكان اعتماد روما كبيرًا على القمح المصري ومن ثم كان على أغسطس أن يقوم بإصلاحات عاجلة لتحسين الإنتاج الزراعي الذي كان قد انهار إبان عصر الفوضى البطلمية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الإنتاج الزراعي زيادة ملحوظة جدًا، كما أصلح بعض أجزاء مدينة قفط ورمم صهاريج المياه على طرق القوافل بين وادي النيل والبحر الأحمر وأمر بحفر قناة بين النيل والإسكندرية، وكان الهدف من ذلك إصلاح المرافق العامة وخدمة التجارة وتأمين الوضع العسكري الروماني في مصر. ولقد جعل أغسطس مصر إحدى الممتلكات الشخصية والخاصة بالإمبراطور والتي يرتبط حكمها بشخصه مباشرة حتى أنه أصدر قرارًا بمقتضاه حرم على طبقة السناتو واللامعين من طبقة الفرسان دخول مصر إلا بمقتضى إذن خاص من الإمبراطور شخصيًا ويسري هذا القرار حتى على آل البيت الإمبراطوري الحاكم، وقد رأى أغسطس عدم إدماج مصر إدماجًا كاملاً في الإمبراطورية، بل أصر على عزلها وعدم المساس بنظمها الإدارية والدينية التي كانت موجودة بها قبل دخول الرومان فأبقى على نظام النقد البطلمي مع تغيير اسم الأباطرة الرومان وكنيتهم وظهرت في ذلك العصر القطعة الفضية فئة الأربع دراخمات، وعين على البلاد واليًا من طبقة الفرسان يساعده ثلاثة من كبار الموظفين هم: المشرف على العدالة، والمسئول عن الحسابات الخاصة، وأمين الخزانة. ولكي يقضي على أن محاولات مستقبله للانفصال الإقليمي قسم مصر إلى ثلاث مناطق إدارية كبرى: الأولى تشمل الدلتا، والثانية منطقة طيبة، والثالثة منطقة مصر الوسطى وإقليم الفيوم، وعين على رأس كل منها قائدًا أعلى مسئولاً بيده السلطة الإدارية، وبدأ أغسطس لأول مرة نظام الإدارة المحلية في الأقاليم بدلاً من المركزية المطلقة في العصر الفرعوني والبطلمي، أي أن في كل إقليم هيئة إدارية تمثل الهيئة الإدارية الكبرى المركزية للدولة وقد فرض ضريبة الرأس على المصريين واليهود كاملة وبقيمة منخفضة على سكان

عواصم المديريات، مع إعفاء مواطني الإسكندرية منها. وجدير بالذكر أن أوكتافيوس أغسطس أظهر احتراما وتبجيلاً للآلهة الوطنية في مصر وأنشأ العديد من المعابد الضخمة كما في دندرة وفيلة وعلى حدود النوبة وكلابشة وفي الفيوم شيد أغسطس مساحة مقدسة في معبد الإله سوبك، كما أكمل معبد قيصر الذي كانت الملكة كليوباترا قد وضعت أساسه في الإسكندرية، تخليدًا لماركوس أنطونيوس وجعله باسمه، ثم أقام أمامه مسلتين. وكان أغسطس بالنسبة للمصريين فرعونًا وابن الإله آمون رع وله كل مظاهر القداسة والتأليه من المصريين، فحمل الألقاب المقدسة التقليدية حسب العقيدة والفكر المصريين، أما بالنسبة للإغريق فقد كان الوريث لسلطان البطليموس، وقد صادر قسمًا كبيرًا من أراضي المعابد ونقل إدارتها إلى الدولة مقابل صرف رواتب ومنح للكهنة وسمح أحيانًا لبعض المعابد زراعة مساحة محدودة من الأرض وأوقف حق اللجوء الذي كانت تتمتع به المعابد، كما شجع قيام الإقطاعيات الزراعية وتحويل الحيازة الزراعية التي كانت تمنح للعسكريين المسرحين إلى ملكيات دائمة. وفي النهاية كان حكم أغسطس يتشابه مع حكم الفراعنة والبطالمة من حيث استغلال هذا البلد واعتباره ضيعة خاصة سواء للفرعون أو للبطليموس داخل مصر، أما في العصر الروماني فإن خيراتها كانت تنتقل إلى الخارج إلى روما ليتمتع بها الشعب الروماني وما يذهب لا يعود. أي أنه مع حكم أغسطس بدأ نهب مصر وفقدت مصر استقلالها وأصبحت ولاية تابعة لحكم روما يحكمها رجل أجنبي نيابة عن الإمبراطور الذي يصدر أوامره إليه.

الوالي جايوس كورنيليوس جاللوس

كورنيليوس جاللوس هو أول والٍ روماني يحكم مصر وذلك في سنة ٣٠ ق. م، وكان قبل ذلك يقوم بدور الاتصال والوساطة بين الملكة كليوباترا السابعة البطلمية والقائد أوكتافيوس أغسطس الروماني وهو أحد قواد أوكتافيوس. وقد أسدى هذا القائد خدمة جليلة له عندما استولى على مرسى مطروح ورد الهجوم البري والبحري الذي قام به ماركوس أنطونيوس على المدينة لاسترداد فرقه العسكرية التي تخلت عنه. وقد حكم كورنيليوس مصر من سنة ٣٠ ق. م إلى سنة ٢٧ ق. م، أي ما يقرب من ٣ سنوات، وهو أحد رجال الفرسان وكان صديقًا شخصيًا لأغسطس. وبالإضافة لصفته العسكرية كان أديبًا وشاعرًا معروفًا لدى الأوساط الأدبية. وأهم ما يذكر في عهده قيام أول حركة تمرد ضد الحكم الروماني بالقرب من خليج السويس عند مدينة تل المسخوطة وكانت تلك المدينة ذات أهمية عسكرية لوقوعها في الطريق عبر سيناء إلى فلسطين. وقد تمكن

جاللوس من القضاء على هذا التمرد، ولم يكد يمضي عام حتى هب بركان الثورة في طيبة سنة ٢٩ ق. م بمجرد وصول جباة الضرائب الرومان وبلغ من شدة هذه الثورة أن قام الوالي الروماني بنفسه بقيادة القوات الرومانية لقمع هذه الثورة، وأدرك الثوار أنهم أمام وال قاس جاد لا يسمح بأي تساهل، واشتبك الجيش الروماني مع الثوار المصريين في معركتين سحق فيهما خمس مدن وأسر زعماء تلك الثورة. وبعد الانتهاء من هذه المهمة قرر الوالي كورنيليوس جاللوس أن يسير جنوبًا لتأمين حدود الإمبراطورية في أفريقية فسار إلى أسوان حتى الجندل الأول ثم إلى جزيرة فيلة، وهناك قابله سفراء مملكة مروي في النوبة وكان جاللوس عاقلاً فلم يحاول الاندفاع إلى قلب النوبة، بل قبل نوعًا من التعايش السلمي مع النوبيين وعقد مع السفراء اتفاقًا بمقتضاه أصبحت المنطقة الواقعة ما بعد الجندل الأول منطقة نفوذ روماني وخاضعة للحماية الرومانية، مع التمتع بالاستقلال الذاتي. وقد سمح كورنيلوس بأن تقام التماثيل من أجله وأن تنقش أخبار انتصاراته على واجهة المباني العامة، الأمر الذي أزعج الإمبراطور أوكتافيوس فعزله ونفاه فاشتد الحزن بجاللوس حتى انتحر ذلك الوالي الذي كان أول من حمل لقب والي الإسكندرية ومصر.

الوالي إيليوس جاللوس

تولى إيليوس جاللوس حكم مصر في حوالي سنة ٢٦ ق. م وحتى سنة ٢٤ ق. م، أي حوالي سنتين، وذلك في عهد الإمبراطور أوكتافيوس أغسطس. ومن أهم الأحداث التي تذكر له في مصر أن الإمبراطور أغسطس كلفه بمهمة إخضاع القبائل العربية القاطنة في الصحراء الشرقية وشرق البحر الأحمر وبلاد اليمن السعيد والشاطئ الإفريقي المقابل لها، وهو شاطئ الصومال، وكان الغرض من هذه الحملة هو تأمين طرق التجارة مع الهند وأواسط أفريقيا لتحقيق سيطرة مصر على طرق التجارة في البحر الأحمر وشرق البحر المتوسط وتحويلها لصالح مصر باعتبارها في قبضة الرومان، بالإضافة إلى الحصول على منتجات هذه البلاد من ذهب وفضة وتوابل وعطور وأحجار كريمة وغيرها، وضمت الحملة ما يقرب من ١٠ آلاف جندي منهم رومان وعرب ويهود، وخرج الأسطول من ميناء قرب السويس مكونًا من ٨٠ سفينة و ١٣٠ حاملة جنود، ولقد أخفقت حملة إيليوس هذه من الناحية العسكرية وتسببت في خسائر فاحة من الناحية المادية، ولكن من الناحية السياسية نجحت نجاحًا كبيرًا، إذ أحس العرب في جنوب الجزيرة العربية بالقوة والوجود الروماني الذي كان بداية لإقامة

علاقات تجارية بين الرومان وتلك الشعوب وأصبح لغرب البحر الأحمر أهمية كبيرة لا تقل عن الجانب الشرقي وأصبح ميناء عدن تابعًا للرومان وأقيمت علاقات صداقة بين شيوخ القبائل العربية والرومان، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في رواج التجارة في مصر وزيادة دخلها وبالتالي دخل الإمبراطورية الرومانية. ويذكر التاريخ أن إيليوس جاللوس كان يمتلك جزيرة بمنطقة طيبة كانت تنتج نوعًا جيدًا من التمر.

الوالي جايوس بترونيوس

تولى جايوس بترونيوس حكم مصر في حوالي سنة ٢٤ ق. م وحتى سنة ٢١ ق. م، أي حوالي ثلاث سنوات، وذلك في عهد الإمبراطور أوكتافيوس أغسطس في ظروف خاصة، ذلك أن النوبيين انتهزوا فرصة غياب الوالي إيليوس جاللوس في حملته ضد بلاد اليمن حيث خلت مصر من معظم القوات الرومانية التي صاحبته فنقضوا الاتفاق الذي كانوا قد عقدوه معه وهاجموا الحدود المصرية بقوة كبيرة واستولوا على أسوان وفيلة والفنتين وهزموا الكتائب الرومانية الثلاث، التي كانت تعسكر عند أقصى الحدود المصرية الجنوبية ونهبوا الأموال وأسروا الأهالي وسرقوا تماثيل أغسطس، ومن ثم تقدم الوالي الجديد وهو جايوس بترونيوس ملقي على كاهله مهمة إعادة الأمن والأوضاع إلى ما كانت عليه من السيطرة الرومانية. فاستطاع بمهارته العسكرية الفائقة بقوة تعادل ثلث القوات النوبية أن يطرد تلك القوات الغازية، بل وأن يطاردهم حتى وصل إلى العاصمة النوبية الثانية نباتا واستولى عليها وأبادها، عندئذ أرسلت الملكة النوبية أماني ريناس [كنداكي] تطلب السلام وسلمت الأسرى والمنهوبات. فرأى بترونيوس أنه من الحكمة عدم التوغل في غياهب النوبة فقبل السلام، ثم ترك حامية عند بريميس وعاد إلى الإسكندرية، ولم يكد يمضي على ذلك عامان حتى عادت القوات النوبية مرة أخرى إلى مهاجمة منطقة بريميس فسارع جايوس بترونيوس على رأس قوة جديدة لإنقاذ قواته المحاصرة وتمكن من تخليص القلعة في بريميس وعندئذ طلبت الملكة النوبية أماني ريناس [كنداكي] صلحًا جديدًا مع الوالي، ولكنه رد بأن عليها أن تتصل مباشرة بالإمبراطور أغسطس، وقبل الإمبراطور سحب قواته من جنوب النوبة واحتلال المنطقة الواقعة ما بين أسوان والمحرقة، حيث ألحقت هذه المنطقة بإقليم الفنتين، وأقام الرومان حاميات في مدن النوبة الشمالية، بل كلف الإمبراطور أغسطس الوالي بترونيوس بإقامة معبد للرب النوبي مندوليس في كلابشة، كما رمم معابد دابود ودندور ودكة. وبعد عامين سافرت بعثة من مصر لزيارة النوبة وقد تركت هذه البعثة من ورائها نقشًا تذكاريًا عند

الدكة. ولقد قام بترونيوس في مصر بتطهير القنوات وشق الترع وأعاد نظام الري القديم إلى حالته الطبيعية فعاد ذلك على البلاد برخاء اقتصادي وزراعي كبير، بالإضافة إلى اهتمامه بتأمين صهاريج المياه والآبار على طرق القوافل في مدن وموانئ البحر الأحمر المتصلة بوادي النيل، الأمر الذي أدى إلى انتعاش اقتصادي لمصر لم يشهد له مثيل. وقد أدى ذلك إلى استتباب الأمن والسلام في ربوع البلاد وأحس المصريون أن حكم الرومان أفضل من حكم البطالمة، فنال الرومان رضاء الفلاحين المصريين لحسن عنايتهم بالزراعة وكذا التجار السكندريين الذين فتحت روما أمامهم مجالات كبيرة للربح من تجارة البحر الأحمر والبحر المتوسط، وأصبحت سفنهم تبحر بالبضائع بين الشرق والغرب في ظل السلام الأوغسطي. وإذا كان بترونيوس قد أرضى الفلاحين إلا أنه أغضب الكهنة المصريين لأنه صادر ممتلكات المعابد المصرية من الأراضي ونقل ملكيتها إلى الدولة واعتبرها جزءًا من أملاك الإمبراطورية، يشرف عليها ويديرها رئيس المالية والمشرف أيضًا على أملاك الإمبراطورية وهو الموظف المعروف باسم أديوس لوجوس والذي كان يحمل من بين ألقابه لقب كبير كهنة مصر والإسكندرية، وفي الوقت نفسه سمح بترونيوس للكهنة بفلاحة بعض مساحات من الأرض الموقوفة للمعابد بدلاً من المعونة التي كانت تقدمها الدولة للمعبد. هذا ولقد قام بترونيوس بإجراء أول تعداد أجري للسكان في مصر الرومانية وذلك في سنة ٢٤، ٢٣ ق. م والذي أصبح بعد ذلك يجري كل ١٤ سنة لتقنين دفع ضريبة الرأس التي أعفي الرومان من دفعها.

الوالي روبريوس بارياروس

تولى روبريوس بارياروس حكم مصر سنة ١٣ ق. م في عهد الإمبراطور أوكتافيوس أغسطس. وقد استطاع الولاة الذين سبقوه بإرساء دعائم الحكم الروماني في مصر من الإسكندرية إلى ما وراء الجندل الأول، وانقضت فترة طويلة لا تسجل لنا الاثار شيئا خاصًا عن علاقة مصر بالإمبراطورية الرومانية لمدة طويلة، مما يدل على استتباب الأمن واستقرار الأحوال، وإن الإصلاحات الإدارية والاقتصادية قد أتت ثمرتها، ويرى اسم اوكتافيوس ورسمه على كثير من الآثار والمباني التي كان قد بدئ بإنشائها قبل حكمه، ثم استمر العمل فيها سواء في الإسكندرية أو في مصر العليا ويرى اسمه كفرعون في معبد فيلة، كما يرى متعبدًا كفرعون لإيزيس في معبد دندرة، كما نرى صورة في معبد تالمس وهو يقدم القرابين.

الوالي جايوس تورانيوس

تولى جايوس تورانيوس حكم مصر سنة ٥ ق. م في عهد الإمبراطور أوكتافيوس أغسطس، وفي عهده حدث شيء مهم في تاريخ العالم وهو مولد "السيد المسيح عليه السلام" في بيت لحم بفلسطين في وقت كان يحكم فلسطين الملك اليهودي "هيرودس الكبير". ولقد هربت "السيدة مريم العذراء" بولدها على ما يروي "إنجيل متى" إلى مصر وأن هناك شبه إجماع على أن كنيسة أبي سرجة بمصر القديمة شيدت في نفس المكان الذي أقامت به العائلة المقدسة عندما هربت إلى مصر من وجه هيرودس. وقد جاءت العائلة المقدسة إلى مصر عن طريق صحراء سيناء ودخلوها من جهة الفرما [قرب بور سعيد] ومنها إلى مدينة بسطة [تل بسطة بجوار الزقازيق] واتجهوا غربًا فعبروا فرع النيل الشرقي عند سمنود وظلوا سائرين غربًا إلى فرع النيل الغربي فعبروه ومروا بوادي النطرون ومن هناك ساروا إلى الوجه القبلي فنزلوا بمدينة الأشمونيين ثم مضوا إلى القوصية فإلى قرية ميرة وهبطوا حيث يوجد دير المحرق وبعد أن أقاموا به بضعة أشهر على الأكثر انحدروا شمالاً حتى جاءوا بابليون [مصر القديمة] وكان بها حي لليهود ونزلوا في الموقع الذي به كنيسة القديس سرجيوس المعروفة بكنيسة سرجة، وغادروها إلى عين شمس، وكانت مدينة عامرة باليهود فأقاموا يستظلون بشجرة يقال أن موضعها حيث توجد الآن الشجرة المعروفة بشجرة العذراء بالمطرية، ومن هناك انطلقوا إلى فلسطين عن طريق محافظة الشرقية.

الوالي أكويلا

تولى أكويلا حكم مصر سنة ١١ م في عهد الإمبراطور أوكتافيوس أغسطس، وفي تلك الفترة كان يسمح لأفراد الطبقة الأرستقراطية في الإسكندرية بشراء أراضي من الدولة، ولكن بعد تقديم طلب بذلك إلى الوالي وهذا ما حدث عندما تقدم "جايوس يوليوس ثيون" بطلبه ذلك إلى والي مصر أكويلا، ولقد وافق الوالي على طلبه ومنحه قطعة أرض في منطقة أوكسير نخوس، كانت تنتمي أصلا إلى معبد إيزيس وقرر استحقاقات الدولة عن هذه الأرض بحوالي ١٢٠٠ دراخمة، نظير ما تسلم من أراضي تبلغ مساحتها حوالي أكثر من ٦٠٠ أرورة. وكانت هذه الوسيات الكبيرة تعتبر وحدات اقتصادية هامة في الريف المصري وكان يديرها وكلاء عن أصحابها الذين كانوا يقيمون عادة بعيدًا عن أرضهم في الإسكندرية أو روما، وكثيرًا ما نمت على الوسية حركة صناعية نشطة تعتمد على منتجات الأرض، مثل صناعة الزيوت والخمور من الزيتون والأعناب التي تنتجها الوسية.

الوالي ماجيوس ماكسيموس

تولى ماجيوس ماكسيموس حكم مصر في عهد الإمبراطور أوكتافيوس أغسطس، وقد أمره الإمبراطور أغسطس بأن يقيم مجلسًا للشيوخ اليهود بعد وفاة الأثنارخيس السابق رئيس الجالية اليهودية على عهد الوالي أكويلا، الذي كان يطلق عليه اسم "جنارخيس" حيث كان ينظم أمور الشعب اليهودي ويباشر اختصاصات قضائية وإدارية واسعة كما لو كان أرخونًا في مدينة حرة.

الإمبراطور تيبريوس

تولى الإمبراطور تيبريوس عرش الإمبراطورية الرومانية سنة ١٤ م، وبرغم أنه لم يزور مصر إلا أنه توجد له بصمات واضحة في تاريخ مصر وله العديد من الآثار المتفرقة في أنحاء البلاد وعلى سبيل المثال: أضاف إلى معبد بطلمي شيد في ميناء برنيس الواقع على البحر الأحمر، وأضاف إلى معبد دندرة الواقع شمال غرب مدينة قنا، وساهم في بناء معبد الإله بتاح بالكرنك، وأضاف لمقصورة الإله أوزيريس بطيبة، ولا تزال أجزاء من الأساطين الباقية في الفناء الأمامي لمعبد كوم أومبو تحتفظ ببقايا مناظر بديعة تظهر الإمبراطور تيبريوس يقدم القرابين للإله حورس والإله سوبك وتتميز صالة الأساطين بجمال أساطينها وخصوصًا التيجان التي اتخذت أشكال سعف النخل والبردي وعناصر أخرى مركبة، وأقام مقياس للنيل عند جزيرة فيلة، وأضاف إلى معبد دابود حيث يتكون المعبد من ثلاث بوابات يليها فناء مفتوح ثم ردهتين ثم قدس الأقداس الذي يضم ناووسًا من الجرانيت الوردي، وقد كرس المعبد للثالوث [إيزيس. أوزيريس. هربوقراطيس] وتزخر جدران المعبد بالعديد من المناظر والنصوص، وقد أهدى المعبد لدولة أسبانيا تقديرًا لدورها في إنقاذ آثار النوبة وقد أعيد بناء المعبد في قلب مدينة مدريد.

الوالي إيميليوس ركتوس

تولى إيميليوس ركتوس حكم مصر في حوالي سنة ١٤ م في عهد الإمبراطور تيبريوس. وقد أراد إيميليوس ركتوس أن يثبت كفاءته ومقدرته في الحكم عن طريق إرسال أكبر قدر ممكن من الأموال لم يسبقه أحد في إرسالها، وذلك حتى ينال رضاء الإمبراطور فاستطاع تجميع وإرسال أموال أكثر مما هو مقرر من دخل مصر فقال له الإمبراطور تيبريوس قولته الشهيرة: "إني أوفدتك لتجز وبر غنمي لا لتسلخ جلدها"،

وكان هذا تأنيبًا علنيًا وصريحًا للوالي ولكل وال يحكم مصر، الأمر الذي يشير إلى أن الإمبراطور كان حريصًا على حسن إدارة الولاية وعدم إرهاقها، مما قد يؤثر بعد ذلك على إنتاجها.

الوالي فيتراسيوس بوليو

تولى فيتراسيوس بوليو حكم مصر سنة ١٦ م في عهد الإمبراطور تيبريوس، وفي أثناء ولايته شهدت البلاد حدثًا تاريخيًا مهمًا وهو زيارة ولي العهد "الأمير جرمانيكوس" لمصر سنة ١٩ م. فلقد انتهز الأمير جرمانيكوس فرصة وجوده في الشرق وقام بزيارة مصر في ذلك العام وكان يقصد من القيام بهذه الزيارة التعرف على آثار مصر، ولكن الأمير المحبوب جرمانيكوس حين أتى لزيارة مصر، لم يستأذن الإمبراطور تيبريوس حسب قرار الإمبراطور أغسطس العظيم بعدم السماح لأعضاء مجلس السناتو ومشاهير الرجال اللامعين من طبقة الفرسان بدخول هذه الولاية دون إذن الإمبراطور. ولقد سار جرمانيكوس بين الناس دون حرس خاص مرتديًا الملابس الإغريقية ومنتعلاً صندلاً كما فتح صوامع الغلال وخفض أسعار القمح، لأنه صادف أن كانت مصر تعاني من قلة القمح وارتفاع أسعاره بسبب انخفاض الفيضان في ذلك العام، وأصدر قرارًا بألا يمنح الأهالي ما يمتلكون من دواب إلى رجال الجيش الروماني دون مقابل، كل ذلك زاد من شعبية الأمير جرمانيكوس وقربه إلى قلوب الناس من الإسكندرية وحتى أسوان، وجعلهم يخلعون عليه مظاهر التعظيم والتمجيد ما يليق بشخص الإمبراطور فقط حتى اضطر جرمانيكوس إلى إصدار أوامره ينهاهم عن ذلك.

الوالي جايوس جاليريوس

تولى جايوس جاليريوس حكم مصر سنة ٢١ م في عهد الإمبراطور تيبريوس، وفي أثناء فترة ولايته سحبت إحدى الفرق الرومانية الموجودة في مصر. فمنذ أن قام الإمبراطور أوكتافيوس أغسطس بغزو مصر سنة ٣٠ ق. م وضمها للإمبراطورية الرومانية، ترك بمصر ثلاث فرق رومانية كاملة وهي: الفرقة ٢٢ الديوطاروس بالإسكندرية والفرقة ١٣ الصاعقة ببابليون والفرقة ٣ القورينائية بطيبة بجانب عدد من الكتائب المساعدة بأنحاء متفرقة بمصر، أي بلغ حجم القوات الرومانية بالبلاد حوالي ٢٢٨٠٠ جندي. وفي سنة ٢٣ م قرر الإمبراطور تيبريوس سحب فرقة بأسرها من تلك الفرق، وبذلك انخفض حجم القوات الرومانية في مصر من ٢٢٨٠٠ جندي في

عهد أغسطس إلى ١٦٧٠٠ جندي. ولقد استأنفت دار سك النقود في الإسكندرية سك العملة الفضية من فئة الأربع دراخمات، والتي أضيفت إلى الفضة فيها نسبة من البرونز وسميت تلك العملة بالتترادراخمة والتي كانت تساوي قيمة الدينار الروماني وظلت تصدر تلك العملة من ذلك الوقت سنة ٢١ م وحتى سنة ٢٩٥ م، عندما ألغي الإمبراطور دقلديانوس النقد المحلي في مصر الرومانية، وفي سنة ٢٤ م أصدر الإمبراطور تيبريوس أمرًا إلى والي مصر جايوس جاليريوس بإلزام الفلاحين بالبقاء في أرض التاج وعدم مغادرتها إلى أن يقوموا بسداد ما عليهم من التزامات قبل الدولة، وبعد ذلك لهم الحق في التمتع بكامل حريتهم في الترحال والتنقل. وفي سنة ٢٦ م بدأ ظهور السيد المسيح "عيسى بن مريم" في منطقة الجليل مبشرًا وداعيًا إلى "الله عز وجل"، ولكن بتحريض اليهود واتهام المسيح بتهمة إثارة الفتنة أقدم الحاكم "بونيوس بيلاتوس" على عمل لن يغفر له وذلك في سنة ٣٠ م.

الوالي أفيليوس فلاكوس

تولى أفيليوس فلاكوس حكم مصر في سنة ٣٤ م، وقد اشتهر بالحزم في إدارة شئون مصر وقد عاصر حكم فلاكوس أواخر عهد الإمبراطور تيبريوس وأوائل عهد الإمبراطور كاليجولا. وأهم ما يذكر في عصر فلاكوس الحرب الأهلية بين الإغريق المصريين وبين طائفة اليهود، ولذلك أصدر منشورًا يحرم فيه حمل الأسلحة إلا بإذن منه، ويحدد عقوبة مخالفة ذلك بالإعدام فأمر بتفتيش منازل اليهود بحثًا عن الأسلحة. وقد اندلعت الشرارة الأولى في الحرب الأهلية بين المصريين الإغريق وبين الطائفة اليهودية سنة ٣٨ م على أثر زيارة قام بها "الملك أجريبا" حفيد هيرودس الأكبر ملك يهوذا وشقيق "هيروديا" والده الراقصة "سالومي" الشهيرة والمحرضة على قتل "يوحنا المعمدان"، وتطورت الأمور إلى التحرش بين الجانبين بما نسميه باسم [الحرب الباردة] ولتهدئة الأمور سارع والي مصر فلاكوس بأن أعلن في منشور حاد اللهجة موجه إلى اليهود بأنه يسقط عنهم كل الامتيازات السابقة التي حصلوا عليها بغير قانون، بل ويتهمهم بأنهم دخلاء. وعلى أثر ذلك انفجرت الأحقاد الدفينة في نفوس أهل الإسكندرية وتعرض اليهود لثورة شعب الإسكندرية ومذابحهم، وألقى فلاكوس اللوم على اليهود، ومن الواضح أن الوالي الروماني وقع ضحية لحرب ذكية بين فريقين متعادلين لأنه لم يكن منحازًا لأهل الإسكندرية، بل كان رومانيًا مخلصًا يهمه إرضاء سيده الجالس على العرش قبل كل شيء، فاستطاع اليهود، عن طريق ممثلهم بروما، إيغار صدر الإمبراطور كاليجولا على

فلاكوس، فأرسل الإمبراطور قوة عسكرية تحت إمرة قائد سرية يدعى "باسوس"، وحرصت القوة على أن تنزل بالميناء ليلاً ثم تسللت إلى داخل المدينة واتجهت أولاً إلى بيت قائد الجيش الروماني وأبلغته أمر القبض على الوالي، وبعدئذ بحثت عن فلاكوس فعرفت أنه مدعو في وليمة عند أحد أصدقائه فاقتحمت المكان وألقت القبض عليه ونقلته إلى روما في أكتوبر سنة ٣٨ م، حيث قدم للمحاكمة التي قررت إدانته وصودرت أملاكه وأمواله ونفي إلى جزيرة أندروس الصخرية الموجودة في بحر إيجه بالقرب من جزيرة ديلوس وبقي فيها حتى إعدامه.

الوالي فيتراسيوس بوليو

تولى فيتراسيوس بوليو حكم مصر في سنة ٣٩ م في عهد الإمبراطور جايوس كاليجولا، وأثناء ولايته تشددت الحكومة في تحصيل الضرائب، حتى أن جباة الضرائب كانوا لا يتورعون حتى عن الحجز على جثة الشخص الذي قصر في أداء الضريبة لإرغام ذويه على دفع المتأخر عليه، بل كانت زوجات وأطفال وأقرباء آخرون يزج بهم في السجن ويسامون سوء العذاب للإرشاد عن مكان اختفاء أحد الهاربين وعن قرى بأسرها، بل بلاد أقفرت من سكانها. وفي أثناء ولاية فيتراسيوس بوليو أيضًا كانت الفتنة بين اليهود المصريين والإغريق المصريين آخذة في الانتشار بعد الأحداث الدموية التي حدثت في سنة ٣٨ م، فبعد أن سكنت الأمور إلى حد ما سمح بوليو بإرسال بعثة من اليهود وأخرى من الإغريق إلى الإمبراطور كاليجولا لبحث شكواهم أمامه من رغبة اليهود في الحصول على حقوق المواطنة في مدينة الإسكندرية ورغبة الإغريق في الحصول على مجلس شورى خاص بهم لكن البعثة لم تأت بأي بريق أمل أو حل جذري للموضوع، بل إن الإمبراطور جايوس أشار إلى موضوع ألوهيته وعبادته. ولم تكن ولاية فيتراسيوس بوليو تلك على مصر هي المرة الأولى، بل سبق أن تولى حكم مصر قبل ذلك في عصر الإمبراطور تيبريوس.

الوالي لوكيوس إيميليوس ركتوس

تولى لوكيوس إيميليوس ركتوس حكم مصر ٤١ م في عهد الإمبراطور كلوديوس، وفي عهده أرسل الإمبراطور كلوديوس منشورين إلى مصر: الأول يعيد فيه إلى اليهود بالإسكندرية كل الحقوق التي كانوا يتمتعون بها قبل عصر الإمبراطور السابق جايوس كاليجولا، أما المنشور الثاني فيمنح هذه الحقوق لكل الجاليات اليهودية في سائر أنحاء

الإمبراطورية. وكان طبيعيًا أن يملأ الزهو والافتخار يهود الإسكندرية فتجمهروا مسلحين مطالبين بتنفيذ حقوقهم متحرشين بأهل الإسكندرية، فوقع الصدام المسلح بين الطرفين وكان اليهود هم البادئين هذه المرة، فأسرع الوالي إيمليوس ركتوس المزود بتعليمات من الإمبراطور بقمع الفتنة بكل شدة حتى هدأت الأحوال. وقد فوض الإمبراطور كلوديوس الوالي إيميليوس ركتوس في بحث موضوع مدى أحقية الشعب السكندري في إنشاء مجلس شورى خاص بهم وموافاته بما إذا كان يجب إنشاء هذا المجلس وطريقة تكوينه إذا كان ثمة داع لذلك. ومما يذكر التاريخ أن ركتوس قد أصدر قرارًا سنة ٤٢ م أكد فيه على حرية امتلاك الأهالي لدوابهم وعدم منحهم إياها لرجال الجيش الروماني دون مقابل مالي.

الوالي يوليوس بوستوموس

تولى يوليوس بوستوموس حكم مصر سنة٤٥ م في عهد الإمبراطور كلوديوس، وأثناء ولايته حدثت مجاعة شديدة في أرض فلسطين المجاورة لحدود مصر، مما اضطر "الملكة هيلينا" إلى طلب المعونة من الوالي بوستوموس، لتخفيف أعباء المجاعة في فلسطين، فأبحرت السفن محملة بكميات كبيرة من الإسكندرية إلى أرض أورشليم. ولم تكن هذه هي المرة الأولى في العصر الروماني التي تخرج مساعدات من مصر لدرء أعباء المجاعة في فلسطين فقد حدث هذا سابقا في عام ٢٤ ق. م في عهد "الملك هيرود" فقد استورد كميات كبيرة من القمح المصري لتخفيف وطأة المجاعة التي اجتاحت البلاد. وأثناء فترة بوستوموس وردت رسالة من الإمبراطور موجهة إلى الوالي بخصوص إلغاء بعض المستحقات المقررة على الأفراد، لكن الوالي استمر في فرض الضرائب كاملة على الجميع! وقد أنشأ الإمبراطور كلوديوس بهو الأعمدة في المعبد الكبير بدندرة، وشيد الأعمدة الرائعة في معبد فيلة وترى صورة كلوديوس كفرعون مصري يتعبد للآلهة على جدران معبد فيلة، كما ورد ذكر اسمه في المباني والمنشآت التي استمر العمل في إقامتها في عهده.

الوالي فرجيليوس كابيتو

تولى فرجيليوس كابيتو حكم مصر سنة ٤٨ م في عهد الإمبراطور كلوديوس، وأثناء فترة ولايته تجددت الفتنة من جديد في الإسكندرية بين اليهود وبين الخليط من سكان الإسكندرية. ولم تصلنا أخبار الفتنة في هذه المرة من كتب المؤرخين، ولكن من هذه

البرديات التي تؤلف مجموعة من الوثائق أطلق عليها العلماء اسم [أعمال السكندريين] وهي كتابات من نوع الأدب الشعبي الذي استمر حتى سنة ٢٠٠ م عندما منحت الإسكندرية حق تأسيس مجلس الشورى [البولي]. ولا يستطيع التاريخ أن يجهل هذه الوثائق التي تفيض بالهجوم على اليهود من ناحية وعلى الرومان من ناحية أخرى، بل لعلها لا تهاجم اليهود إلا كسبيل للهجوم على الرومان وإلهاب العداوة ضد الحكم الأجنبي. وفي هذه الفترة من التاريخ اكتشف الملاحون العاملون من مصر طريق البحر إلى الهند، فأدى ذلك إلى اتساع التجارة اتساعًا عظيمًا وتدفق الأرباح الضخمة التي بدأت تدرها هذه التجارة التي أصبحت مصر معبرًا لها، وكان لهذا أثر كبير على ازدهار الصناعة في مصر ولا سيما صناعة المنسوجات والأصباغ والورق بصفة خاصة الذي أصبحت تصنع منه أنواع متعددة تسد حاجة عالم البحر المتوسط كله.

الإمبراطور نيرون

في سنة ٥٤ م تولى عرش الإمبراطورية الرومانية الإمبراطور نيرون خلفًا للإمبراطور كلوديوس. وقد تميز الإمبراطور نيرون بتطرف الشخصية وعدم الاتزان في معظم ما يصدر عنه ورغم كثرة جرائمه في روما إلا أنه اهتم في أوائل حكمه بالولايات الشرقية، ولعل ذلك مرجعه إلى اهتمامه بالفنون والآداب منذ صباه، وعلى اعتبار أن ولايات الشرق مثل اليونان ومصر كانت موطنًا لكثير من الفنون والآداب. لذلك أولى الإسكندرية عناية خاصة وأنشأ فيها بعض القبائل الجديدة، كذلك نسق الصلة بين القبائل والأحياء وأطلق عليها أسماء جديدة. وازدهرت في عصره الفنون بها والآداب، حتى أنه تمنى زيارتها وفكر في عرض مواهبه وفنونه فيها كما فعل في بلاد اليونان. وعندما أحاطته الأخطار من كل جانب بعد جرائمه العديدة في روما فكر في أن يتخلى عن عرش الإمبراطورية على أن يعين واليًا على مصر. لذلك حظي بسمعة طيبة في مصر وصور على بعض مسكوكاتها ووصف بأنه "منقذ المعمورة"، كذلك وصف في بعض النقوش بأنه روح العالم الطيب. وقد أرسل الإمبراطور نيرون بعثة استكشافية سنة ٦١ م إلى مملكة النوبة الجنوبية، ووضع اللبنة الأولى في تشييد معبد دير الحجر بالواحات الداخلة حيث أكمله بعض الأباطرة الذين حكموا من بعده. وأضاف إلى معبد دندرة، وشيد في عهد الإمبراطور نيرون معبدًا في مدينة الأشمونين، كما شيد في عهده معبد طهنا الجبل شرق المنيا ويصل إليه الزائر من خلال درج يؤدي إلى الفناء، وفي الجدار الشمالي لهذا الفناء يوجد مدخل يؤدي إلى صالة تزخر جدرانها ببعض المناظر المنقوشة ويلي ذلك

قدس الأقداس الذي يتكون من حجرة واحدة. وفي عهده آلت إليه مساحات واسعة من أراضي الضياع: إما عن طريق الميراث، وإما عن طريق المصادرة سواء من أفراد أسرته أو من خصومه أو عتقائه. كما شيد معبد كلابشة في عهده.

الوالي تيبريوس كلوديوس بالبيلوس

تولى تيبريوس كلوديوس بالبيلوس حكم مصر سنة ٥٥ م في عهد الإمبراطور نيرون، وقد اهتم بالبيلوس بإصلاح مصر إداريًا واقتصاديًا وعمل على تدعيم الزراعة وتحسين وسائلها مثل شق الترع والقنوات وتطهير الرياحات القديمة المهجورة وحماية الأرض الخضراء من الصحراء ومساعدة المزارعين وعدم إرهاقهم بالضرائب ومراقبة الموظفين ومحاسبتهم حتى لا يرهقوا الناس، وقد أدى كل ذلك إلى إقبال الفلاحين على العمل والإنتاج الزراعي، وجدير بالذكر أن روما قد فعلت ذلك لصالحها أولاً لأنها كانت تريد تحويل مصر إلى مزرعة قمح لإطعام الشعب الروماني. وقد اشتهر الوالي كلوديوس بالبيلوس بالنزعة المصرية وحبه للتنجيم.

الوالي يوليوس فستينوس

تولى يوليوس فستينوس حكم مصر سنة ٥٩ م في عهد الإمبراطور نيرون، وأثناء ولايته وصلت للبلاد بعثة بناء على أوامر الإمبراطور سنة ٦١ م لاستكشاف منابع النيل فقوبلت البعثة بالترحاب في كل مكان حلت به ووصلت إلى مروى العاصمة الجنوبية للنوبيين، ثم وصلت إلى مستنقعات النيل الأبيض وجمعت معلومات قيمة عن تضاريس الأرض وحيوانات هذه المناطق النائية ورسمت خريطة لها. وفي سنة ٦١ م أيضًا بدأ "مرقص الرسول" التبشير بالمسيحية في الإسكندرية وكان قد قدم إليها من ليبيا، واستطاع مرقص الرسول أن يجتذب إليه المصري "إيناتوس" [جانيا] وأن يجعله يعتنق المسيحية. وعندما اعتزم مرقص الرسول أن يبارح الإسكندرية رسم إيناتوس بابا للإسكندرية فكان أول بابا للإسكندرية بعد مرقص أو ثاني بابا للإسكندرية وإليه ينسب إنشاء أول كنيسة في الإسكندرية وهي على ما يعتقد بعض أقباط مصر في نفس البقعة التي توجد بها الكنيسة القبطية الحالية بالإسكندرية بشارع الأقباط. وتاريخ الكنيسة القبطية يعزو إلى مرقص أيضًا إنشاء مدرسة لاهوتية في الإسكندرية وقفت في مواجهة المدارس الفلسفية الوثنية واليهودية التي كانت تملأ مدينة الإسكندرية. ومما يذكر لهذا الوالي أنه

أصدر قرارًا يقضي بألا يدفع ملاك الأراضي الخاصة إلا الضرائب المفروضة عليها فقط وألا يدفعوا عنها إيجارًا.

الوالي تيبريوس يوليوس الكسندر

كان تيبريوس يوليوس الكسندر يهوديًا مصريًا لكنه تحول إلى الوثنية، وهوابن شقيق فيلون الكاتب والفيلسوف اليهودي. وقد تولى تيبريوس حكم مصر سنة ٦٦ م في أواخر عهد الإمبراطور نيرون الروماني وقد تمكن من الحصول على الجنسية الرومانية والدخول في سلك الوظائف الإدارية حتى عين في منصب حاكم إقليم طيبة، أبان عصر الإمبراطور كلوديوس. ولما تولى الإمبراطور نيرون رقاه إلى منصب الوالي وأثناء توليه أمور مصر اندلع الصراع بين اليهود والسكندريين الإغريق الذي بدأ برمي الحجارة حتى ما لبث أن أصبح صراعًا دمويًا وتحول الحال إلى قتال فعلي، وقد حاول تيبريوس الكسندر أن يشرح لليهود مدى الحمق الذي سوف يرتكبونه إذا عكروا صفو السلام وبدءوا باستفزاز الجيش الروماني، فلم يجد تيبريوس يوليوس بدًا من الاستنجاد بالقوات الرومانية المعسكرة في ضاحية النصر، ويقال أن خمسين ألفًا من اليهود قد لقوا حتفهم نتيجة لهذا القتال على يد القوات الرومانية تعاونها جماهير السكندريين. وقد ظل السلب والنهب لمساكن اليهود مستمرًا حتى بعد انسحاب القوات الرومانية. وبعد ذلك بشهور حدث انقلاب عسكري في الإمبراطورية وأطيح بعرش الإمبراطور نيرون ونودي بالإمبراطور جالبا، فسارع والي مصر تيبريوس يوليوس الكسندر بإصدار قرار تكريم ومبايعة للإمبراطور جالبا والاعتراف به إمبراطورًا وسكت النقود السكندرية تحمل ألقابه وصورته، بل رسم في هيئة فرعون ومعه الألقاب المؤلهة في معبد هابو في طيبة. وفي عهد الإمبراطور الروماني جالبا أضيفت البوابة الرومانية التي تتصدر معبد هيبس في الواحات الخارجة والتي سجل على جدرانها نص يوناني يتعلق بإصلاحات إدارية واقتصادية وببعض التشريعات القانونية. ومما يذكر لهذا الوالي أنه أصدر قرارًا يقضي بأن الذي يشتري أرضًا يعفى من دفع قيمة الإيجار المقررة عليها ولا يدفع سوى الضريبة المفروضة عليها فقط والتي تقدر على أساس الحالة الواقعية لفيضان النيل وليس على أساس السجلات الزائفة، وأعفى النساء من زراعة أراضي الدولة بالإكراه والإجبار. وظل هذا الوالي الطيب الذكر محتفظًا بمنصبه طوال الأحداث والتقلبات العصبية التي مرت بها الإمبراطورية الرومانية خلال تلك الفترة الحرجة فقد ظل واليًا على مصر في عهد الإمبراطور جالبا، والإمبراطور أوتو، والإمبراطور فيتللوس، والإمبراطور

فلافيوس فسباسيانوس، ولولا معاونة والي مصر هذا ما تمكن الإمبراطور فسباسيانوس من الوصول إلى العرش. وفي سنة ٦٩ م قام الإمبراطور فسباسيانوس بزيارة مصر اعترافًا منه بمساعدة واليها له والوقوف إلى جانبه. وفي سنة ٧٠ م استطاعت قوات فسباسيانوس الرومانية بقيادة ابنه "تيتوس" إسقاط مدينة أورشليم، وتدمير هيكل سليمان وعلى أثر ذلك نزحت أعداد غفيرة من اليهود إلى الإسكندرية ومصر للاستقرار فيها.

الإمبراطور فلافيوس فسباسيانوس

عقب وفاة الإمبراطور نيرون سنة ٦٨ م ظهر الصراع بين الجنرالات والقواد أيهم يتولى مهام الدولة فظهر ما نسميه باسم [عام الأباطرة الأربعة]، وتوالى هؤلاء الأباطرة نتيجة للصراع بينهم، فالجيوش الإمبراطورية نادت بالإمبراطور جالبا، وأعقبها إعلان جيوش قوات الراين بالإمبراطور أوتو، وبعد فترة نادت القوات بالإمبراطور فيتللوس، وفي نفس اللحظة نادت قوات الشرق ومصر بقائدها فسباسيانوس إمبراطورًا فزحف فسباسيانوس على مصر، ليتخذ منها مركزًا لمباشرة سلطانه وليحول دون وصول قمحها إلى روما، إذ توقف منافسوه في روما عن الاعتراف بسلطانه، بل أن والي مصر وقف مساندًا لهذا الإمبراطور، وبذلك وجد فسباسيانوس الطريق لتولي العرش سهلاً سنة ٦٩م وخرج الشعب المصري يستقبل الإمبراطور المبارك وعاملوه كأنه إله في صورة إمبراطور. وتذكر الروايات أنه فعل الكثير من المعجزات، الأمر الذي جعله يصر على زيارة معبد الإله سيرابيس مقدمًا فروض الاحترام وتلقى فسباسيانوس وهو في الإسكندرية نبأ الاعتراف به إمبراطورًا في روما، فأعلن سياسته الجديدة التي تقوم على إصلاح ما أفسده نيرون الإمبراطور السابق، وأسرع بشحن كميات مضاعفة من القمح المصري لروما التي كانت في أشد الحاجة إليه. وفي أثناء وجود الإمبراطور فسباسيانوس بمصر طالب بالمتأخرات الضريبية، بل أنه زاد الضرائب وتشدد في طلبها، وبذلك ظهر للشعب أن الإله الجديد ما هو إلا شخص كل ما يهمه جمع الأموال وابتزازها والالتجاء نحو الربا فتحول الشعب من التعظيم إلى التندر به والسخرية وأطلقوا عليه لقب "الفسخاني" وذلك بعد أن فرض ضريبة على هذه الصناعة الغذائية ولقب "أبوست أوبولات"، وردًا على ذلك قام الإمبراطور فسباسيانوس بفرض ضريبة الرأس على السكندريين والتي اعتبرت إهانة لكرامة شعب الإسكندرية الذي عرف بالأنفة والكبرياء، لأن فرض ضريبة الرأس يحط من قدرهم ويساويهم بالفلاحين المصريين، ولولا تدخل القائد تيتوس ابن الإمبراطور فسباسيانوس لتحول الموقف إلى ثورة عارمة حيث أقنع أباه

بإلغائها، وأثناء ذلك كانت ثورة اليهود في أورشليم على أشدها، فأرسل الإمبراطور فسباسيانوس ابنه تيتوس لفلسطين مصطحبًا معه قوتين اختيرتا من الفرق المعسكرة في مصر ، الأمر الذي أدى إلى سقوط مدينة أورشليم وهروب الكثير من اليهود إلى مصر خاصة بعد تدمير هيكل سليمان.

الوالي تيبريوس يوليوس لوبوس

تولى تيبريوس يوليوس لوبوس حكم مصر سنة ٧١ م في عهد الإمبراطور فسباسيانوس، وفي أثناء فترة حكمه كانت الثورة اليهودية والنزاع بين اليهود والسكندريين على أشده، بل كانت كذلك الثورة اليهودية في فلسطين حتى أدى ذلك إلى تدمير معبد أورشليم وهروب أعداد كبيرة من اليهود إلى مصر مشاركة لإخوانهم اليهود في مصر واتخاذ معبد أونياس الذي بني في عهد الملك البطلمي بطليموس السادس في مصر ليحل محل معبد أورشليم القدس في فلسطين. فنجد الإمبراطور فسباسيانوس يأمر الوالي يوليوس لوبوس بتدمير معبد أونياس لكن الوالي لم يدمر المعبد واكتفى بغلقه خشية من إثارة اليهود المصريين ولكن الفتنة انتشرت أكثر مما كانت عليه. ومن آثار عهد فسبا سيانوس في مصر إكماله معبد اسنا وهو من أبدع بنايات مصر القديمة، حيث زاد عليه رواقًا قائمًا على أربعة صفوف من الأعمدة المحلاة بتيجان على شكل الزهور، كما يرى اسم فسباسيانوس محفورًا فوق البابين الكبيرين لمعبد بندرة؛ وكذلك على معبد آمون رع في الواحة الداخلة.

الوالي باولينوس

تولى باولينوس حكم مصر سنة ٧٢ م في عهد الإمبراطور فسباسيانوس؛ وذلك عقب قيام ثورة اليهود في أورشليم وظهور عدة حركات إرهابية قامت بها جماعات متطرفة فقامت السلطات الرومانية بإرسال الفرق الرومانية العسكرية من مصر إلى فلسطين للقضاء على تلك الثورة، وحدثت بعض القلاقل في الإسكندرية نتيجة قدوم الثوار اليهود الذين قدموا إلى مصر بعد سقوط أورشليم في أيدي القوات الرومانية وتدمير الهيكل عن آخره، وبدأوا في اتخاذ معبد أونياس في ليونتوبوليس بمصر مركزًا لهم محل هيكل أورشليم بعد تدميره، لذلك أمر الإمبراطور فسباسيانوس والي مصر لوبوس بتدمير هذا المعبد ولكن الوالي اكتفى بغلقه فقط، ولكن استمرت الاضطرابات مما جعل الوالي

باولينوس يقدم على تجريد معبد أونياس من كنوزه، ثم أغلقه نهائيًا وحرم على اليهود الدخول فيه وصودرت أملاكه وذلك لتحول دون انتقال نفوذ المعبد الكبير بعد زواله إليه.

الوالي ليترنيوس فرونتو

تولى ليترنيوس فرونتو حكم مصر سنة ٧٨ م، في عهد الإمبراطور فلافيوس فسباسيا نوس، وكان قبل ذلك بحوالي ثمانية أعوام قائد معسكر مدينة النصر التي أنشأها الإمبراطور أوكتافيوس أغسطس سنة ٣٠ ق. م. ولقد خرج ليترنيوس في حملة لإخضاع ثورة اليهود سنة ٧٠ م والتي قامت بسبب تفشي التذمر بينهم من الأوضاع السياسية والاقتصادية وضاقوا ذرعًا باستبداد حكامهم، ولم يلبث أن غمرهم الحماس الديني، وراودهم الأمل في الخلاص على يد مسيح جديد. وسرعان ما أثاروا الاضطرابات في مدينة قيصرية، ثم هبوا ثائرين بثورتهم الكبرى في أورشليم، فتولى فرونتو قيادة فصيلتين قوامهما ٢٠٠٠ جندي من فرقتي قورينائية الثالثة وديوطاروس الثانية والعشرين، تحت رئاسة ولي العهد الأمير القائد تيتوس ابن الإمبراطور فلافيوس فسباسيانوس لمحاصرة أورشليم. وبعد تدميرها عادت الفرقتان للالتحاق بفرقهما الأصلية بمصر واستقبله السكندريون الشامتون في نكبة اليهود بالترحاب والتهليل.

الإمبراطور تيتوس

تولى الإمبراطور تيتوس عرش الإمبراطورية الرومانية سنة ٧٩ م وبرغم من قصر مدة حكمه التي لم تستمر عامين إلا أنه أبدى الكثير من مظاهر الود والاهتمام بالديانة المصرية. فقد قام بزيارة مصر بعد تحطيم هيكل اليهود في أورشليم، وحضر حفل تتويجه فرعونًا في معبد العجل أبيس بمنف وتقلد التاج الفرعوني. ويبدو أنه التف حوله في القصر الملكي الكثير من أتباع ديانة إيزيس. وأقيم في عصره [أو عصر والده] تمثال كبير للنيل مجسدًا في هيئة رجل يحيط به ستة عشر ولدًا يرمزون إلى الستة عشر ذراعًا التي إن بلغتها مياه الفيضان فإنها تبشر بالخير الكثير. ولقد شيد تيتوس معبدًا في مدينة بطلمية للملك بطليموس الأول مؤسس الدولة البطلمية، كما اهتم الإمبراطور بتطهير الفرع الغربي للنيل مما يدل على مدى الاهتمام بشئون مصر الزراعية. وقد زار الإمبراطور تيتوس مصر أكثر من مرة وترك فيها آثارًا وإن كانت قليلة إلا أنها تدل على اهتمامه بها مثل المناظر التي نقشت للإمبراطور تيتوس مع ثالوث طيبة [آمون. موت. خونسو] على جدران معبد دير الحجر بالواحات الداخلة. ووجد رسم له كفرعون في معبد اسنا.

الإمبراطور دوميتيانوس

تولى الإمبراطور دوميتيانوس عرش الإمبراطورية الرومانية سنة ٨١ م، برغم أنه لم يزور مصر نهائيًا إلا أنه وجدت له العديد من الآثار في أنحاء متفرقة في البلاد وعلى سبيل المثال: صور الإمبراطور دوميتيانوس يقوم ببعض الطقوس في حضرة بعض الآلهة من بينهم إيزيس وأوزيريس على جدران الحجرات الجانبية لقدس الأقداس لمعبد قصر دوش جنوب الواحات الخارجة بالوادي الجديد، وكذلك صور في قدس الأقداس بمعبد دير الحجر بالواحات الخارجة حيث مثل على جدرانه العديد من المناظر التعبدية التي تجمع بين الإمبراطور ومجموعة من الآلهة، إقامة البوابة الحالية في السور المحيط في معبد دندرة بقنا وهي تمثل المدخل إلى عناصر المعبد، وكذلك أقام بوابة أخرى لمعبد هابو في أقصى جنوب جبانة طيبة. وقد أنشأ الإمبراطور دوميتيانوس معابد في روما للربة إيزيس والإله سيرابيس ويعد ذلك بمثابة اعتراف رسمي بهذه الآلهة بعد أن استمرت تعبد هناك بصورة غير رسمية. كذلك اهتم دوميتانوس بظهور الآلهة المحلية على نقود الإسكندرية منذ ذلك الوقت بعد أن كانت وقفًا على الآلهة الإغريقية أو السكندرية مثل سيرابيس وإيزيس ورب النيل [نيلوس]. وقد أنشأ في عهده جسر على النيل عند مدينة قفط.

الوالي سبتيموس فيجيتوس

تولى سبتيموس فيجيتوس حكم مصر سنة ٨٦ م في عهد الإمبراطور دومتيانوس، وأثناء ذلك أرسل الإمبراطور عددًا من الكتبة لينسخوا المحفوظات التي في مكتبة الإسكندرية لتزويد مكتبات روما بها، وهذا يوضح أن مكتبة الإسكندرية العظيمة كانت لا تزال تؤدي دورها الحضاري في إشعاع الفكر بحوض البحر المتوسط. وفي عام ٨٦ م نفسه، وأثناء ولاية سبتيموس فيجيتوس توفي أنياتوس بطريرك الإسكندرية بعد أن لبث في منصبه اثنين وعشرين عامًا وهو ما يؤكد أن المسيحية لم تضطهد في مصر بأية صورة من الصور في القرن المسيحي الأول، وخلفه "البابا أميليوس" ثاني بطريرك في مدينة الإسكندرية. وفي سنة ٨٧ م ضربت النقود في الإسكندرية تحمل لأول مرة صورة الآلهة المحليين للمدن المصرية القديمة. وفي عهد فيجيتوس شيد بجنوب إيطاليا معبدًا للإلهة إيزيس، وأقيمت أمام المعبد مسلتان تحملان نقوشًا هيروغليفية، ويستدل من ذلك على أن دوميتيانوس قد أسبغ على عبادة إيزيس صفة رسمية بجنوب إيطاليا.

الوالي ميتيوس روفوس

تولى ميتيوس روفوس حكم مصر سنة ٩٠ م في عهد الإمبراطور دوميتيانوس، هذا ولقد أمر الوالي روفوس بأن يتقدم جميع الأهالي ببيانات كاملة صحيحة إلى مكتب تسجيل الملكية تتضمن بيانا من كل مالك عما بحوزته من ممتلكات، وأن يوضح إذا كانت عليه ديون أو رهونات أو مستحقات للغير، وكذلك المصدر الذي حصل منه على هذه الممتلكات وحقوق الزوجة في ممتلكات زوجها، وحقوق الأبناء في ممتلكات والدهم. وقد تضمن قرار الوالي ضرورة الحصول على موافقة مكتب تسجيل الملكية عند إبرام أي عقد. وكان الغرض من تلك التنظيمات هو محاولة الحد من نزاعات الملكية التي كانت تعرض على المحاكم. بالإضافة إلى ذلك معرفة ثروات الأفراد حتى يمكن الرجوع إلى المستندات عند تكليفهم بالقيام بالأعمال الإلزامية.

الوالي بترونيوس سيكوندوس

تولى بترونيوس سيكوندوس حكم مصر سنة ٩٥ م في عهد الإمبراطور دوميتيانوس، حيث أسبغ الإمبراطور على عبادة الإلهة إيزيس صفة شبه رسمية في روما حيث أقام لها العديد من المعابد، بل رسمت على النقود في مصر صور الآلهة المصرية مثل صور ايزيس وسيرابيس. وعندما أسدل الستار على حكم الإمبراطور دوميتيانوس سنة ٩٦ م اختار السناتو رجلاً من بين طبقتهم وهو السيناتور نرفا ليتولى العرش. ظلت الأحوال هادئة في مصر في فترة حكم الإمبراطور نرفا التي لم تتجاوز ستة عشر شهرًا، حيث استمرت سياسة التسامح والتساهل نحو الآلهة والمعبودات المصرية، وصور الإمبراطور نرفا في معبد لاتوبوليس في أسنا في هيئة فرعون وهو يرتدي تاج الوجهين وظهرت في أعلى الرسم الألقاب الفرعونية المعتادة، حيث كان رافعا يديه في صلاة أمام محراب الآلهة المصرية.

الإمبراطور تراجانوس

رغم أن الإمبراطور تراجانوس لم يزر مصر، إلا أن اهتمامه بها كان بالغا، فقد تولى الإمبراطور تراجانوس عرش الإمبراطورية الرومانية من سنة ٩٨ م إلى سنة ١١٧ م، وأثناء ذلك دخلت مصر في أعظم عهود الحكم الروماني رخاء حيث تميزت حكومته بالعدالة الدقيقة السمحاء وسياسته بروح من التسامح الرزين المشوب بالكرم،

ففي عهده شيد معبد كبير في دندرة من أجل الربة أفروديت [حتحور]، وكذلك بنى معبد لرب الشفاء الإغريقي أسكليبيوس وزوجته هيجيا ربة الصحة والعافية وذلك في مدينة بطلمية، وفي ذلك تشجيع للديانة المحلية والآلهة الإقليمية، وأقام معبدًا في جزيرة فيلة، وله صور كثيرة كفرعون منقوشة على جدران المعابد في أسنا ودندرة وفيلة. وتعتبر النقود التي سكت في حكمه من أجمل ما سك من نقود، بعد أن أصبحت تنقش بالرموز المصرية، وفاقت كميتها كل النقود التي ضربت من قبلها. وقد كان الإمبراطور ميالا إلى انصاف سكان مصر من الظلم الذي قد يقع عليهم من جانب بعض الولاة المتعسفين، بل كان ينظر في المظالم والشكاوى بنفسه وكثيرًا ما أبدل مركز روما التقليدي من مصر بأن اطعم الثانية على حساب الأولى: فقد أراد في إحدى السنوات أن يخفف من وطأة المجاعة التي كانت تجتاح مصر بسبب انخفاض النيل فأعاد إلى مصر أسطولا محملا بالقمح. وقد شجع تراجانوس التجارة المصرية مع الشرق وذلك بشق قناة تصل بين البحر الأحمر والمتوسط عن طريق نهر النيل وهذا بالقرب من رأس الدلتا أطلق عليها قناة تراجان فعاد هذا العمل على مصر بالخير فزادت تجارتها إلى حد كبير وأصبحت الهند هدف التاجر المصري السجد، ورغم أن الرحلة كانت تستغرق ١٢ شهرًا فإن الأرباح الناتجة عنها كانت تبرر متاعبها ومشاغلها. وقد قام تراجانوس أبان حكمه بعدة تغييرات وأعمال عسكرية منها: بناء قلعة بابليون على ضفة النيل الشرقية، كذلك أنشأ فرقة عسكرية رومانية جديدة وجعلها تعسكر في حصن بابليون وهي فرقة تراجان الثانية الباسلة وذلك قبيل سنة ١٠٩ م. وهكذا ظلت الأحوال هادئة في مصر والإسكندرية ردحا من الزمن حتى اندلعت ثورة اليهود الكبرى في برقة ومصر وقبرص حوالي سنة ١١٤ م والتي اهتز بسببها الشرق الأوسط كله وأغرقته في بحر من الدماء والفوضى. وقد بذلت السلطات الرومانية الكثير لإخماد هذه الثورة وكانت الخسائر الاقتصادية التي سببتها هذه الثورة كبيرة، لأنها لم تقتصر على الإسكندرية وحدها، بل تعدتها إلى كافة مدن وقرى مصر ، بل ان أحياء برمتها تحولت إلى أنقاض حتى أصاب معبد السرابيوم الكثير من الدمار.

الوالي جايوس فيبيوس ماكسيموس

تولى جايوس فيبيوس ماكسيموس حكم مصر سنة ١٠٣ م في عهد الإمبراطور تراجانوس الروماني، وقد أصدر الوالي ماكسيموس سنة ١٠٤ م بيانا يعلن فيه أنه بمناسبة الإعداد لإجراء إحصاء عام للسكان، يجب على كل من ترك موطنه لأي سبب من الأسباب أن يعود ثانية، وأن يستأنف عمله في زراعة الأرض باستثناء الذين تحتاج

مدينة الإسكندرية إلى أعمالهم، وهؤلاء كانوا معروفين ومسجلين لدى السلطات الرسمية. ولعل من أهم ما نعرفه عن هذا الوالي ما ورد في وثيقة قديمة توضح اتهام شعب الإسكندرية لهذا الوالي بعدة تهم أهمها الابتزاز والرشوة والربا واستغلال السلطة في تعيين مديري معهد التربية في الإسكندرية ومخالفة اللوائح والقوانين والمحاباة في تعيين بعض الموظفين والفساد الأخلاقي الذي ركزت عليه الوثيقة بشكل يلفت النظر مخالفًا فلسفة الأباطرة الصالحين المستقيمة في الحكم وهو ظهور الوالي مع غلام يعشقه يدعى "ثيون" يبلغ من العمر سبعة عشر عامًا في أوضاع تسيء إلى الشعور العام، الأمر الذي جعل الإمبراطور يأمر بطرد هذا الوالي من مصر إرضاء للشعب وإنصافًا لسكان مصر من الظلم الذي وقع عليهم حتى أن اسم فيبيوس ماكسيموس أزيل من ثلاثة نقوش عثر عليها.

الوالي مينيشيوس إيتالوس

تولى مينيشيوس إيتالوس حكم مصر سنة ١٠٥ م في عهد الإمبراطور تراجانوس الروماني، وبرغم أن هذا الإمبراطور يعد من الأباطرة المصلحين الذي له أيادي بيضاء في مصر حيث مال إلى الإنصاف والعدل إلا أنه في العام الثامن من حكمه في عام ١٠٦ م وأثناء ولاية إيتالوس فقد نظر الإمبراطور تراجانوس إلى المسيحيين على أنهم شيعة يهودية خطرة، ونظرا لأن اليهود أشعلوا العديد من الثورات ضد الإمبراطورية الرومانية، واعملوا فيها تخريبًا وتدميرًا كثيرًا، لذلك اضطهد تراجانوس المسيحيين مع اليهود لظنه أنهم منهم، ونتيجة لذلك تعرض المسيحيون في الإسكندرية ومصر لاضطهاد عنيف. وعلى جانب آخر فقد أرسل الوالي ايتاليوس رسالة إلى حكام المديريات في إقليم الفيوم يطلب منهم الاهتمام ببناء دار خاصة لحفظ سجلات الملكية، حتى لا يستطيع أي فرد القيام بأي عمل غير مشروع في مجال نقل الملكية.

الوالي روتيليوس لوبوس

تولى روتيليوس لوبوس حكم مصر سنة ١١٥ م في عهد الإمبراطور تراجانوس، وأثناء فترة ولايته تجددت المشاحنات بين اليهود والسكندريين، بل وصل الأمر إلى حوادث الحرق العمد، بل أن الإغريق السكندريين كانوا يحرضون عبيدهم للنيل من اليهود، وقد حذرهم الوالي روتيليوس من التمادي في خرق القانون وأصدر أوامره بانسحاب الفريقين وتسليم أسلحتهم والعودة إلى محال إقامتهم. وقد أمر لوبوس بالقبض على ستين من زعماء الإسكندرية الإغريق وإلقائهم في السجن مع عبيدهم، ثم حدث

هجوم على السجن وأفرج عن هؤلاء بالقوة، وأعيد القبض عليهم وأبعد الإغريق وأعدم العبيد. ولقد وصل بناء على ذلك، في عهد لوبوس مبعوث من الإمبراطور للنظر في شكاوي الإغريق والتحقيق في حوادث الشغب، ولكن الثورة اندلعت من الإسكندرية إلى قرى ومراكز مصر جميعها ريف وحضر. وفي سنة ١١٦ م زحف يهود برقة بزعامة ملكهم "لوكواس" على مصر، بعد أن اكتسحوا في طريقهم القوات الرومانية التي عجزت عن صدهم وبلغوا مشارف الإسكندرية لكنهم عجزوا عن دخول المدينة فانتشروا في داخل الديار المصرية وعملوا على قتل الكثير من القرويين. ولم تستطع القوات الرومانية وحدها دحض تلك الثورة والقوات إلا بمعاونة المصريين الوطنيين والإغريق السكندريين وبعد العديد من المعارك الحربية الرهيبة سكنت الأحوال بالبلاد. ومما يذكر لعهد روتيليوس لوبوس أيضًا إصداره قرارًا بتخفيف عبء النفقات التي يتطلبها منصب مدير معهد التربية حتى يقبل المرشحون على تحملها عن طيب خاطر وهذا يعني أن السلطات كانت تجد صعوبة في إيجاد مرشحين لهذا المنصب حتى أصدروا قرارًا يقضي بتخفيف أعباء بعض الوظائف الإلزامية.

الوالي ماركوس توربو

تولى ماركوس توربو حكم مصر سنة ١١٧ م في عهد الإمبراطور تراجانوس، وهو أحد القادة العسكريين الذين أرسلهم الإمبراطور تراجانوس على رأس جيش كبير وأمده أيضًا بقوات أخرى جاءت عن طريق البحر، لإخماد الثورة التي قامت في مصر. واستطاع بخبرته العسكرية أن ينتصر انتصارًا ساحقًا على اليهود في معركة منف، وإن لم تكن الأولى والأخيرة، إلى أن استطاع إخماد الثورة نهائيًا في مصر سواء في الوجه البحري أو القبلي في منتصف أغسطس سنة ١١٧م. وقد استغرقت مدة ولاية توربو عدة أشهر. هذا ولقد خلفت ثورة اليهود في نفوس سكان مصر أثرًا عميقا لم يمح إلا بعد أجيال، وقد بلغ من عمقه في نفوس الأهالي أنهم ظلوا يحتفلون بذكرى الانتصار على اليهود بعد انتهاء ثورتهم بحوالي ٨٥ عامًا، وبعد القضاء على تلك الثورة قام ماركوس توربو بإقامة معبد جنوب الواحات الخارجة للإله سيرابيس والإلهة إيزيس، ويتكون المعبد من العناصر المعمارية التقليدية [صرح – فناء قدس الأقداس ومجموعة من الحجرات الجانبية].

الوالي راميوس مرتياليس

تولى راميوس مرتياليس حكم مصر سنة ١١٨ م في السنة الأولى من حكم الإمبراطور هادريانوس، ولقد شرع في إعادة تخطيط مدينة الإسكندرية وبخاصة الحي اليهودي الذي تهدم في الثورة الإغريقية كل التهديم، حتى أن الإمبراطور أصدر أمرًا بتخفيض إيجارات الأراضي العامة. وقد أصدر مرتياليس منشورًا خاصًا بتنظيم سكنى اليهود بالإسكندرية، وقد أثار هذا المنشور سخطًا شديدًا بين الإغريق الذين أوجسوا خيفة من أن يصبحوا عرضة لهجوم اليهود إذ سكنوا بين ظهرانيهم أو إذا أعيد بناء أحيائهم في أي مكان، لذلك احتجوا عليه ورفعوا شكاوى إلى الإمبراطور، غير أن الوالي حال دون وصولها إليه وعندئذ تجددت الاضطرابات وسلط السكندريون ألسنتهم على شخص الإمبراطور وهجوه بأراجيز ماجنة، فأصدر الوالي راميوس مرتياليس أمرًا بالقبض على نحو ٦٠ مواطنًا من الإغريق وزج بهم في السجن مع نفر من عبيدهم الذين اشتركوا في إثارة الشغب، ثم حدث هجوم على السجن لإخراج هؤلاء العبيد وسادتهم وأصيب بعضهم وقتل من جراء ذلك العديد. وفي أثناء فترة حكم مرتياليس زار مصر المؤرخ الكبير الإغريقي الروماني "بلوتارخوس" وذلك في حوالي سنة ١٢٠ م والذي اهتم في كتاباته بالعقائد المصرية، وخاصة قصة "إيزيس وأوزيريس" الخالدة، حيث يعد بلوتارخوس من أصدق المؤرخين القدماء وأكثرهم أمانة في كتاباته.

الوالي هاتبريوس نيبوس

تولى هاتبريوس نيبوس حكم مصر سنة ١٢١ م في عهد الإمبراطور هادريانوس، وأثناء ذلك حدثت اضطرابات في الإسكندرية مما جعل الإمبراطور يبعث برسالة تعنيف إلى السكندريين يأمرهم بالتزام الهدوء والسكينة. وكان سبب الاضطرابات اكتشاف عجل أبيس جديد في مدينة الإسكندرية، بعد سنوات طويلة من البحث عنه دون جدوى منذ وفاة العجل السابق. فتنازع الناس حول أنسب مكان يصلح ليكون مركز عبادته. وطبقًا للتقاليد المصرية القديمة فإنه حينما يكتشف العجل الجديد كان يتحتم إحضاره إلى معبد الإله بتاح في منف حيث يتوج ويعيش هناك بقية حياته. ويعتقد أنه منذ عصر هادريانوس أصبح من الممكن الاحتفاظ بالعجل أبيس الصغير لبعض الوقت في المكان الذي ظهر فيه، وبأن الاضطرابات التي قامت تسببت عن إصرار أهالي كل حي على إقامة مكان عبادته المؤقتة بين ظهرانيهم، مما أدى إلى التصادم ووقوع الاشتباكات والمظاهرات، وصنعوا تمثال ضخم من الجرانيت الأسود يمثل العجل أبيس.

الوالي فلافيوس تيتيانوس

تولى فلافيوس تيتيانوس حكم مصر سنة ١٢٦ م في عهد الإمبراطور هادريانوس. وأهم ما يذكر عن عهد تيتيانوس إقدام هذا الحاكم وتغاضيه عن القانون المصري القديم الذي يخول للأب فصل ابنته عن زوجها، إذ قضى ذلك الحاكم بما يتمشى مع رغبة الابنة لا القانون الذي يجافي روح الإنسانية. وكان الأب يطالب بحق مشروع لا يقبل الجدال غير أن تيتيانوس توخى في حكمه مبدأ العدالة، لأنه رأى أن القانون غير إنساني، وذلك يدل على أن الحكم الروماني كان، في بعض الأحيان، متسمًا بوجه عام من الجوانب المادية والإدارية بروح استقلالية تفوق التصور.

الإمبراطور هادريانوس

في صيف سنة ١٣٠ م وصل ركب الإمبراطور هادريانوس إلى أرض النيل ودخل مصر من جهة الشرق عن طريق سوريا وبهذه المناسبة سكت عملتان جديدتان، كل منهما توضح مدى سرور الشعب بقدوم ذلك الضيف الجليل. فقضى الإمبراطور شهرًا في الإسكندرية حتى انحسرت مياه الفيضان. ثم سار اليخت الإمبراطوري يمخر عباب النيل وفي كل قرية يمر عليها ذلك الركب يلاقي بالحفاوة والتكريم والتهليل. وتجول الإمبراطور هادريانوس وحاشيته في مدينة طيبة، وشاهد الآثار الفرعونية القديمة وتمثالي ممنون. ويلاحظ أن اهتمام الإمبراطور هادريانوس بمصر كان ملحوظًا حتى قبل مجيئه إليها، ويتمثل ذلك في: اهتمامه بترميم ما أفسدته ثورة اليهود في الإسكندرية، وإصلاح مكتبة الإسكندرية التي أطلق عليه مكتبة هادريان، بجانب ما قام به من تخفيف الإيجارات العامة على الأراضي المؤجرة من الدولة للمزارعين. وأثناء زيارة الإمبراطور لمصر وضع حجر الأساس لبناء مدينة عظيمة في مصر تمتزج فيها الثقافة اليونانية التي يحبها وثقافة مصر العريقة، ولذلك رفع الحظر الذي كان موضوعًا على سكان المدن الإغريقية منذ أيام البطالمة وهو أن لا يتزاوجوا مع المصريين، فأصبحت تنفرد بهذه الميزة إلى جوار ميزات المدن الإغريقية الأخرى كإنشاء مجلس شورى خاص بها وإعفائها من بعض الضرائب، ولقد أطلق عليها اسم "أنتينوبولس" حتى يكون مثل الإسكندر الأكبر الذي أسس مدينة "الإسكندرية" وبطليموس الأول الذي أسس مدينة "بطلمية" وأوكتافيوس أغسطس الذي أسس "مدينة النصر". ولقد اهتم هادريانوس بهذه المدينة من حيث البناء والأسوار والشوارع والمرافق والسوق والأحياء السكنية والنظم الاجتماعية والسياسية. وإذا كان الإمبراطور تراجانوس قد شق طريقًا بحريًا بين منطقة

بابليون على نهر النيل إلى ميناء القلزم بالبحر الأحمر، فالإمبراطور هادريانوس شق طريقًا بريًا بين منطقة أنتينوبولس على نهر النيل إلى ميناء برينيكي بالبحر الأحمر، وذلك لتنشيط التجارة في مصر وعبر مصر، كما قام هادريانوس أثناء وجوده في مصر بترميم معبد لسيرابيس أوسيرابيوم جديد في الإسكندرية. وقد ترك هادريانوس آثارًا معنوية في مدينة الإسكندرية مثل قبوله شرف رعاية الموسيون [بيت ربات الفنون والآداب التسع] في المدينة.

الوالي ماركوس بترونيوس مامرتينوس

تولى ماركوس بترونيوس مامرتينوس حكم مصر سنة ١٣٤ م في عهد الإمبراطور هادريانوس، وأهم ما يذكر عن فترة حكم هذا الوالي هو القرار الذي أصدره سنة ١٣٥ م، والذي يؤكد فيه على أنه لا يحق لرجال الجيش الروماني أن يستولوا على دواب الأهالي عنوة ودون مقابل لخدمة أغراض الجيش من وسائل الانتقال مما ترتب عليه استياء الأهالي. ولم يكن ذلك هو القرار الأول الذي تناول فيه ذلك الموضوع: فقد تعرض لذلك الأمير جرمانيكوس سنة ١٩ م، والوالي لوكيوس سنة ٤٢ م، والإمبراطور كلوديوس سنة ٤٩، وبرغم تعدد صدور ذلك القرار إلا أن الإدارة العسكرية استمرت في أسلوبها المنافي للقرار مستغلة ما يمتلكه الأهالي من موارد. وقد عقد الوالي ماركوس إقامة محكمة في منطقة فقط [محاكم الوالي الرئيسية في بيلوزيوم والإسكندرية ومنف ثم أضيفت محكمة الفيوم] ومن خلال هذه المحكمة يتم مراجعة الشئون المالية للمديرية مع قضايا أهالي المنطقة. وكان والي مصر يصدر قرارًا مسبقًا يحدد فيه الأماكن التي سوف يعقد فيها جلسات المحكمة. وكانت الأحكام التي يصدرها الوالي نهائية إلا إذا استأنف المدعي الدعوى أمام الإمبراطور.

الوالي فاليريوس يودامون

تولى فاليريوس يودامون حكم مصر سنة ١٤٣ م في عهد الإمبراطور أنطونيوس بيوس، ويعتبر عصر ذلك الإمبراطور عصر خير ورفاهية للمصريين، بل أنهم لقبوه باسم بركة مصر، حيث ذاق الفلاحون المصريون لأول مرة طعم العدالة ضد الموظفين الذين كانوا يستغلونهم بدون وجه حق ويؤكد ذلك العثور على قصاصة بردية تمثل محاكمة كاتب قرية لإيقاعه ظلمًا برجل مصري، بفرض ضريبة غير مستحقة عليه، الأمر الذي أدى إلى مصادرة أموال الرجل المصري، وقد أشرف والي مصر فاليريوس

يودامون على المحاكمة بنفسه، وأمر بتغريم كاتب القرية بالإضافة إلى إلزامه بدفع غرامة قدرها أربعة أمثال ثمن ما صادره من الفلاح المصري.

الإمبراطور أوريليوس أنطونيوس بيوس

ظهرت بعض أعمال الشغب في مدينة الإسكندرية بين السكندريين واليهود، الأمر الذي عكر صفو السلام، بل سقط خلال ذلك والي مصر لوكيوس موناتيوس، وقد ألحق هذا الشغب بالمدينة خرابًا كبيرًا، الأمر الذي جعل الإمبراطور أنطونيوس يقوم بزيارة عاجلة لمصر لتهدئة الأحوال سنة ١٥٣ م، وقد انتهز فرصة تواجده بالإسكندرية فقام بعدة إصلاحات سريعة للمرافق العامة حيث بنى ملعبًا لسباق الخيول والعربات، كما بنى بوابتين للمدينة: واحدة عند مدخل الشارع الكبير الذي يقطع المدينة من الشرق إلى الغرب ويواجه البحر وكانت تعرف باسم [بوابة الشمس]، والأخرى عند مدخل الشارع الرأسي الكبير ويواجه بحيرة مريوط وكانت تعرف باسم [بوابة القمر]، وشق طريقًا يخترق المدينة بالعرض. وقد منح الإمبراطور أنطونيوس بيوس الجنسية الرومانية لسكان مدينة أنتينوبوليس، وكذلك أمر الإمبراطور بإجراء مسح للطرق العسكرية في مصر وسمى ذلك بالدليل الأنطونيني فكانت طرق مصر العسكرية ستة: أولها من بلاد النوبة حتى حصن بابليون على طول حافة النيل الشرقية، وثانيها من منذ إلى هليوبوليس وحي اليهود وتليمسون حيث ترعة تراجان نحو البحر الأحمر، والثالث من منف إلى مدينة بيلوزيوم [الفرما]، والرابع من الصحراء إلى البحر الأحمر عن طريق سيرابيوم، والخامس من فلسطين حتى الإسكندرية على شاطئ البحر المتوسط، وسادسها من مدينة قفط على النيل حتى برينيكي على البحر الأحمر. ولقد ساهم الإمبراطور في استكمال معبد هابو جنوب طيبة، وقد شيد معبدًا بالواحة الخارجة وتضمنت الأحجار التي تبقت من المعبد بعض المناظر والنقوش الهيروغليفية التي تحمل اسم الإمبراطور "أنطونيوس بيوس"، وتظهر المناظر الإمبراطور يقدم القرابين للعديد من الآلهة، ومن بين المناظر التقليدية التي ترجع بأصولها للعصر الفرعوني ذلك الذي يمثل الإمبراطور جالسًا فوق علامة توحيد القطرين وأمامه الإله جحوتي إله الحكمة والمعرفة.

الوالي سمبرونيوس ليبراليس

تولى سمبرونيوس ليبراليس حكم مصر سنة ١٥٤ م في عهد الإمبرطور أنطونيوس بيوس [التقي – بركة مصر]، وذلك عقب الاضطرابات التي حدثت في الإسكندرية

سنة ١٥٣ م، التي قتل خلالها الوالي الروماني، وكان من جرائها شيوع الفوضى في البلاد وهروب الكثير من مواطنهم. ويبدو أن الأحوال الزراعية وأعمال السخرة بدأت تسوء في أوائل عهد ليبراليس لثقل الضرائب، فهجر الكثير من المزارعين قراهم وأراضيهم، فأصدر الوالي سمبرونيوس منشورًا وجهه إلى هؤلاء الذي هجروا قراهم، يدعوهم فيه إلى العودة إلى قراهم وأراضيهم، واعدًا إياهم بالتنازل عن الضرائب المتأخرة وتخفيف القائم منها، فاستجاب بعض الفلاحين المصريين لذلك وذاقوا طعم العدالة ضد الموظفين الذين كانوا يستغلونهم بدون وجه حق، ولم يعكر صفو هذا السلام سوى نشوب بعض أعمال الشغب الطائفية في مدينة الإسكندرية بين السكندريين واليهود.

الوالي فاليريوس بروكولوس

تولى فاليريوس بروكولوس حكم مصر في أواخر عهد الإمبراطور أنطونيوس بيوس، ونعرف من بعض الوثائق أنه صدر أمر بتكليف مجلس مدينة هرموبوليس ماجنا [الأشمونين] بتوفير قوارير نبيذ وأوز وجرار زيت زيتون من أجل الاستعداد لزيارة الوالي فاليريوس للمدينة وكانت هذه الزيارة ذات مغزى إشراف مالي وإداري وقضائي، لتأكيد الدور الرقابي للدولة.

الوالي فلافيوس تيتيانوس

تولى فلافيوس تيتيانوس حكم مصر سنة ١٦٦ م في عهد الإمبراطور ماركوس أوريليوس، وأهم ما يذكر عن عهده هو حدوث خطر هدد كيان البلاد وهو انتشار وباء مرض الطاعون في أنحاء مصر وأجزاء كثيرة من الإمبراطورية الرومانية، في الوقت الذي حدث فيه هروب جماعات كبيرة من أهالي الريف تخلصا من تأدية الخدمات الإلزامية من قبل الدولة، فلجأت الدولة إلى تطبيق مبدأ المسئولية الجماعية في سداد الضرائب المستحقة على الهاربين من ذويهم وأقاربهم، مما أدى إلى المزيد من حالات الهروب.

الوالي باينوس بلاستيانوس

تولى باينوس بلاستيانوس حكم مصر سنة ١٦٨ م في عهد الإمبراطور ماركوس أوريليوس، وفي أثناء فترة حكمه اندلعت نيران الثورة ضد الحاكم الروماني سنة ١٧٢ م والتي أطلق عليها "ثورة الرعاة" ولم تكن الثورة هذه المرة في الإسكندرية

عاصمة البلاد، بل اندلعت من صميم الريف المصري ومن أراضي شمال الدلتا بالذات: فقد انتهز المصريون فرصة إرسال الحاميات الرومانية للحرب في منطقة الدانوب فانفجرت عوامل السخط والغضب تحت زعامة كاهن مصري يدعى "إيزيدور" والتي كان مرجعها كثرة أعباء والتزامات طبقة الفلاحين وصغار المزارعين مع تأخر الأحوال الاقتصادية وشدة وطأة الضرائب التي عجز كثير من الزراع عن دفعها، بجانب وحشية معاملة جامعي الضرائب. وبلغت الثورة من القوة بحيث هزمت القوات الرومانية الموجودة داخل البلاد وعجز باينوس عن إخمادها وكادت مدينة الإسكندرية نفسها أن تسقط في يد الثوار، وعندما أرسلت روما جيشًا من منطقة سوريا لإخماد الثورة تحت قيادة "أفيديوس كاسيوس" لم يقو على مواجهة قوات الثائرين في معركة فاصلة، فعمد إلى المناورات وإيقاع الفتنة بين صفوف الثوار حتى انقسموا إلى جماعات، فسهل عليه بعد ذلك القضاء على هذه الأقسام المتفرقة، خاصة بعد أن أصدر باينوس قرارًا بتخفيض الضرائب المقررة على أهالي القرى بعد هجرتهم إياها.

الوالي جايوس كالفيسيوس ستاتيانوس

تولى كالفيسيوس ستاتيانوس حكم مصر سنة ١٧٥ م في عهد الإمبراطور ماركوس أوريليوس، وذلك عقب ثورة مصر سنة ١٧٢ م التي قضى عليها القائد الروماني أفيديوس كاسيوس الذي أسكرته نشوة الانتصار وجعلته يتجرأ ويعلن من نفسه إمبراطورًا للدولة الرومانية، وذلك عندما وصلت إليه أنباء كاذبة عن موت الإمبراطور ماركوس أوريليوس. ولقد ساند والي مصر ستاتيانوس القائد كاسيوس في ادعائه، بل وأسرعت مدينة الإسكندرية التي كانت لا تتوق إلى شيء أكثر من أن تكيد روما وأن تستعيد سلطانها ومجدها السياسي فأيدت الإمبراطور الجديد، وسرعان ما اعترف به السوريون وغيرهم في الولايات الشرقية، ولكن ما لبث أن ظهر عدم صدق نبأ وفاة الإمبراطور أوريليوس، الأمر الذي أدى إلى اغتيال مدعي الحكم أفيديوس كاسيوس بعد مضي ثلاثة أشهر من قيام ثورته واكتفى الإمبراطور ماركوس بعزل الوالي جايوس كالفيسيوس ونفيه.

الإمبراطور ماركوس أوريليوس

أوصى الإمبراطور أنطونيوس بيوس أن يتولى الحكم من بعده ابنه بالتبني ماركوس أوريليوس، وقد كان اختيارًا موفقًا حيث يعد ختام سلسلة الأباطرة الطيبين، بما كان يتميز به من حكمة وفلسفة يبذل أقصى جهده لتحقيق أكبر قدر من الخير للمواطنين، مع القدرة

على الحفاظ على الأمن والسلام للدولة. ويحفظ لنا التاريخ موقف ماركوس أوريليوس غير العادي في مواجهة انشقاق أفيديوس كاسيوس والذي يرتفع إلى مرتبة التصوف، فقد أعلن ماركوس بين جنوده بمجرد بلوغ الأنباء إليه: "أنه على استعداد أن يواجه أفيديوس أمام مجلس الشيوخ وأن يسلم إليه الإمبراطورية بدون إراقة دماء، إذا كان الشعب يرى الخير في ذلك". وقد خف ماركوس أوريليوس إلى مصر سنة ١٧٦ م بعد انتهاء هذه الزوبعة، وإذا كان أفيديوس قد حرمه كما كان يحب من إظهار قدرته على العفو فقد شمل هذا العفو كل من اشترك في الثورة، حتى الذين كانوا من رؤسائها ومدبريها كوالي مصر وأفراد أسرة أفيديوس والذين يقضي القانون والتقاليد بإعدامهم فقد اكتفى ماركوس أوريليوس بعزل الوالي ونفيه، وحرمان أولاد أفيديوس من نصف ميراث أبيهم ونفيهم -- على أنه لم يلبث فيما بعد أن سمح لهم بالعودة إلى بلادهم-، وأخذ أوريليوس بعد ذلك يتجول في مدينة الإسكندرية كأحد السائحين ويزور المعابد ويحضر مجالس العلماء والفلاسفة ويستمع إليهم ويجالسهم ويحاورهم. وقد أقيم له تمثالاً في الإسكندرية يمثله لابسًا العباءة الرومانية وليس الملابس الملكية كأسلافه. ونرى صورة ماركوس أوريليوس كفرعون مصري على جدران معبد أسنا وقد تم إصلاح عدد كبير من المعابد في زمنه، وتم بناء أحد معابد فيلة في عهده كذلك.

الوالي مانيوس فلافيانوس

تولى مانيوس فلافيانوس حكم مصر سنة ١٨١ م في عهد الإمبراطور كومودوس، ويلاحظ على فترة ولاية مانيوس أن الإنتاج الزراعي لمصر قد بدأ يتدهور منذ أن قامت بثوراتها التي دلت على سوء الأحوال جميعها: فلم تعد مصر هي المورد الأول لتوريد الغلال إلى روما، كما كان الشأن في القرن الأول الميلادي، ووصل الأمر إلى حد أن أنشأ الإمبراطور كومودوس أسطولا لنقل القمح من شمال أفريقية. كما يدل نقص حجم العملة ووزنها والتي سكت في هذه الفترة على تدهور الأحوال الاقتصادية بصفة عامة، بعد أن أصبحت السياسة الرومانية هي جز الشاة وحتى سلخها إن أمكن بغض النظر عن بقائها أو موتها، وتوقف سك النقد البرونزي المساعد للفضي.

الوالي تينيوس ديميتريوس

تولى تينيوس ديميتريوس حكم مصر سنة ١٩٠ م، في عهد الإمبراطور كومودوس، حيث كان هذا الوالي مرآة لفترة تواجد الحكم الروماني في مصر من زاوية التأكيد على

الاستغلال الاقتصادي والابتزاز المالي، فنجد تينيوس يلح على حكام المديريات في موافاته بتقارير عن أوضاع جباية الضرائب، ويطلب منهم إرسال التقارير الخاصة بالضرائب النقدية كل في منطقته، وأسماء الذين لم يسددوا ما عليهم من ضرائب، مستخدمًا التأجيل تارة والعنف تارة أخرى. وكان الوالي خلال زياراته للأقاليم يعقد محكمة يستمع فيها إلى شكاوي الأهالي ضد جباة الضرائب أو أمناء مخازن الغلال. وفي ولاية ديمتريوس لمصر بدأ سلطان المسيحية الروحي والعلمي يزداد علوًا حتى أنه انتدب "بانتيوس" رئيس مدرسة الإسكندرية للسفر إلى الهند ليبشر أهلها بإنجيل المسيح وعندما وصل هناك وجد أن "توما الرسول" قد سبقه وبشر بالإنجيل هناك ووجد لديهم نسخة من إنجيل متى.

الوالي ماتينيوس سابينوس

تولى ماتينيوس سابينوس حكم مصر سنة ١٩٣ م في عهد الإمبراطور كومودوس، وبعد ذلك بفترة توفى الإمبراطور كومودوس وتولى العرش الإمبراطور برتيناكس خلفًا للإمبراطور السابق، فأصدر الوالي سابينوس أمرًا بإقامة الاحتفالات والأعياد لمدة خمسة عشر يومًا متواصلا احتفاء بجلوس برتيناكس على العرش. ويبدو أن سابينوس لم يكن في الإسكندرية عندما أصدر هذه الأوامر، بل ربما كان في ممفيس، حيث موعد عقد مجلس القضاء العالي في هذه المنطقة والاستماع إلى شكاوي الجماهير والبت فيها والتي كانت جزءًا من عمل الوالي، وكذلك عاصر ماتينيوس سابينوس حكم الإمبراطور بسكينيوس نيجر وكذلك الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس، أي أن الوالي سابينوس كان دبلوماسيًا، فلم ينحز إلى أي جانب من الجنرالات المتنافسين على العرش، بل كان على استعداد أن يؤدي فروض الطاعة ويسك العملة ويحتفي بمن ينتصر في صراع الجنرالات، بصرف النظر عمن يكون الفائز.

الإمبراطور بسكينيوس نيجر

في سنة ١٩٣ م تنافس على عرش الإمبراطورية عدد من القواد العسكريين، وكما حدث في سنة ٦٩ م عندما رشحت مصر القائد فسباسيا نوس وناصرته، فإنه في سنة ١٩٣ م كان لمصر أيضًا مرشحها المفضل في الصراع الدائر حول العرش، ولكن الطريف في ذلك أننا لأول مرة منذ أوائل العصر الروماني في مصر نسمع عن طيبة في عالم السياسة، إذ انطلقت منها إلى باقي أرجاء مصر الدعوة إلى تأييد القائد بسكينيوس

نيجر، حاكم سوريا، ومناصرته في مطالبته بعرش الإمبراطورية. وكان نيجر من قبل قائدًا للقوات الرومانية عند أسوان وبذل جهدًا كبيرًا في حماية أهالي جنوب مصر من غارات قبائل البدو الصحراوية، وأصاب شعبية كبيرة بين الناس بسبب نزاهته وحزمه وسيطرته على جنوده ومنعهم من نهب الأهالي الذين جاءوا لحمايتهم، كما كان يحدث عادة. ويقال أن عامة الناس في طيبة صنعوا له تمثالاً من البازلت الأسود، نقشوا عليه مقطوعة شعرية باللغة اليونانية تكيل المديح لصاحب التمثال وتبشر بعصره الذهبي وضربت النقود باسمه في الإسكندرية، وبدأوا يؤرخون باسمه عند تدوين الوثائق غير أن القائد سبتيميوس سيفيروس استولى على روما وتمكن من هزيمة نيجر وقتله سنة ١٩٤ م.

الوالي أولبيوس بريميانوس

تولى أولبيوس بريميانوس حكم مصر سنة ١٩٤ م في عهد الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس، وفي أثناء ولايته يذكر أن اضطهادًا وقع للمسيحيين في سنة ١٩٥ م وكان ثقله في عاصمة البلاد مدينة الإسكندرية بالذات، وقد كان سن شهداء هذا الاضطهاد والذي خلد التاريخ ذكراه "ليونيداس" والد "أوريجانوس" الذي سيكون له شأن عظيم في تاريخ الكنيسة عامة وكنيسة مصر خاصة. وقد اقتحم الوالي أولبيوس أثناء هذا الاضطهاد كنيسة القديس مرقص في الإسكندرية وسلب ما فيها من نفائس وانية ومقدسات، ثم قبض على "البابا ديمتريوس" ونفاه إلى بلدة أوسيم، حيث ظل منفيًا بها حتى انتهى الاضطهاد. وفي عهد بريميانوس أيضًا منحت الإسكندرية مجلس شورى، بل ومنح هذا الحق لكل عواصم المديريات والمدن الدينية ويعتبر ذلك أول توحيد لنظم مصر الإدارية مع سائر أنظمة الإمبراطورية الرومانية. وصدر قرار يقضي بعدم تكليف أي شخص للقيام بوظيفة إلزامية خارج موطنه.

الوالي إميليوس ساتورونينوس

تولى اميليوس ساتورونينوس حكم مصر سنة ١٩٧ م في عهد الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس، وعلى عهد ولايته تكونت المجالس المحلية البلدية عام ٢٠٠ م وتم إخضاع المعابد لإدارة البلديات وخضعت شئونها المالية لإشراف الموظفين الذين تعينهم المجالس المحلية وكان هذا حدثًا جديدًا حيث كان قبل ذلك يقوم مجموعة من كبار الكهنة يختارون سنويًا، لكي يقوموا على إدارة المعابد ويرأس هيئة الكهنة موظف روماني [الأديوس لوجوس] حيث كان ينظم التعليمات ويرتب المناصب الكهنوتية وممارسة

الكهنة لواجباتهم وملابسهم، ويتفقد العمل في المعابد ويقدم تقارير سنوية بالإيرادات والمصروفات وأثاث المعابد إلى حاكم المديرية. وفي أثناء فترة ولاية إميليوس قام الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس بزيارة لمصر في أواخر سنة ١٩٩ م ومكث حتى أوائل سنة ٢٠٠ م وقد أقيمت له المهرجانات الفخمة لاستقباله حيث طلب إميليوس من كل مديري إقليم هيبتانوميا وأرسينوي إرسال قواد المائة على درجة من السرعة إلى مدينة الإسكندرية للإشراف على الاحتفالات الخاصة بالإمبراطور.

الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس

في العام الثامن من حكم الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس زار مصر ففي سنة ١٩٩ م ظهرت عملة مدينة الإسكندرية تعلن زيارة الإمبراطور بنفس الشعار الذي ظهرت عليه عندما زارها الإمبراطور هادريانوس وهو رسم مدينة الإسكندرية على العملة وهي تصافح الإمبراطور الجديد. وبعد وصوله قام بزيارة ضريح الاسكندر الأكبر وبعد أن بجله أمر أن يغلق القبر نهائيًا وإلى الأبد وألا يزوره أي إنسان كان أو أن يطلع أحد على الكتب المقدسة. ويبدو أن الإمبراطور الجديد حاول اقتفاء طريق هادريانوس ورحلته العظيمة إلى مصر فدخلها من الشرق من بوابة بيلوزيوم ومنها إلى الاسكندرية حيث قضى بعضًا من الوقت، ثم ركب النيل قاصدًا الصعيد وهو نفس الطريق الذي سلكه هادريانوس، ونفس الطريق الذي كان يتبعه السائحون إلى مصر للتعرف على آثارها ومعالمها القديمة. ووصل الإمبراطور إلى طيبة وقصد معبد أمنحوتب الثالث لمشاهدة تمثالي ممنون أعجوبة العالم القديم ويقال أن الإمبراطور سيفيروس أراد أن يرمم الجزء الأعلى من هذين التمثالين العملاقين، حتى يعودا إلى إصدار الأصوات الغريبة عند الصباح، لكن أثناء الترميم حدث خلل لم يعد بعده التمثالان يحدثان الصوت التقليدي. ولقد حاول سبتيميوس سيفيروس أن يقلد هادريانوس في القيام بمشروعات معمارية في مصر، فقد بنى معبدًا للربة الآسيوية القديمة كوبيلي كمجمع لكل الآلهة، وجمنازيوم كبيرًا في مدينة الإسكندرية تخليدًا لزيارته، أما فيما يختص بمجال التطوير الإداري والقانوني فكان أكثر قدرة ونجاحًا من هادريانوس، بل وممن سبقوه من الأباطرة الرومان. فقد جاء الإمبراطور سيفيروس إلى مصر سنة ١٩٩ ـ ٢٠٠ م ليكسب ود أهلها بإصلاح أحوالهم وإعادة تصحيح ما فسد من الإدارة، فكان أول ما فعله أن أعاد مجالس الشورى ليس إلى مدينة الإسكندرية فحسب، بل لكل عواصم الأقاليم في مصر، وقد أدى إنشاء مجالس الشورى إلى إنشاء مناصب إدارية جديدة كان أهمها منصب رئيس المجلس ومنصب

أمين المدينة ومنصب المستشار الدستوري ومنصب رئيس الشرطة. وكان الإمبراطور يود أن يزور المنطقة الواقعة ما بعد الجندل الأول في أسوان عند الحدود النوبية ولكن المرض داهمه، الأمر الذي اضطره إلى إلغاء هذه الرحلة المزمعة، مع تشييد معبد في مدينة إبريمس النوبية والواقعة فيما بعد الحدود. ويرى رسم سيفيروس بملابس فرعون مصر في معبد أسنا، كما ترى رسومات له مع زوجته.

الوالي ماكيوس لاتوس

تولى ماكيوس لاتوس حكم مصر سنة ٢٠١ م في عهد الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس، وأثناء زيارة الإمبراطور سبتيميوس لمصر هاله وأفزعه ما أحرزته المسيحية من انتشار سريع، فخشي من كثرة عدد المسيحيين في مصر على الإمبراطورية الرومانية، لذلك عهد الإمبراطور إلى والي مصر الروماني لاتوس بأن يمحو اثار ذلك الدين، فبذل الوالي الروماني جهده لكي يجعل هذا الاضطهاد قاسيًا، وركز على الإسكندرية بنوع خاص باعتبارها مركز المسيحية وذلك طبقًا لرغبة الإمبراطور، وبذلك يعد هذا هو أول اضطهاد رسمي يقوم به الوالي ممثل الإمبراطورية الرومانية ضد المسيحيين في مصر بصفة خاصة، مما أدى إلى إغلاق المدرسة اللاهوتية المسيحية أبوابها وألزم المسيحيون بإحراق البخور أمام تمثال الإمبرطور في المناسبات، بل هاجم جند الوالي لاتوس البطريركية ونهبوا أمتعتها وسلبوا الأواني الفضية والذهبية، وقبض على البطريرك نفسه ونفي إلى أوسيم وظل بها حتى خفت حدة الاضطهاد.

الوالي سابينوس أكويلا

تولى سابينوس أكويلا حكم مصر سنة ٢٠١ م في عهد الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس، وأثناء فترة ولايته ظهرت نتائج الحروب العسكرية وصراع الجنرالات والقواد على الحكم، إذ ظهر خطر جديد وهو خطر الجنود الهاربين من قوات الأباطرة المهزومة فتجول هؤلاء الجنود متفرقين، وهاموا على وجوههم في الولايات المختلفة، يكسبون قوتهم بالسلب والنهب وقطع الطرق مهددين التجارة والسلام الداخلي في هذه المناطق. وقد انتشر قطاع الطرق واللصوص حول منطقة البحر الأحمر والبحر المتوسط بالذات، تلك المنطقة المناسبة لأعمال القرصنة وقطع الطريق منذ أيام الجمهورية الرومانية. ومن أجل القضاء على هذه العصابات أصدر الوالي سابينوس قرارًا يقضي بمطاردتهم وأوكل إلى المسئولين في عواصم الأقاليم، مطاردة هؤلاء الخارجين على

القانون واستئصالهم والتعامل معهم بكل عنف وقوة. وقد طالب أكويلا من النازحين من أهل الريف إلى الإسكندرية بضرورة العودة إلى مواطنهم من أجل موسم حصاد المحصول، لأن الريف كان يعاني نقصًا حادا في الأيدي العاملة في هذه الأونة.

الوالي بابيوس جونكينوس

تولى بابيوس جونكينوس حكم مصر في عهد الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس الروماني، وكان من نتائج الحروب العسكرية وصراع الجنرالات والقواد على الحكم أن ظهر خطر جديد وهو خطر الجنود الهاربين من قوات الأباطرة المهزومة، وتجول هؤلاء الجنود متفرقين وهيامهم على وجوههم في الولايات المختلفة، يكسبون قوتهم بالسلب والنهب وقطع الطريق مهددين التجارة والسلام الداخلي في هذه المناطق. وقد انتشر قطاع الطرق واللصوص حول منطقة البحر المتوسط تلك المنطقة المناسبة لاعمال القرصنة وقطع الطريق منذ أيام الجمهورية الرومانية وهناك ما يدل على وجود هذه العصابات في مصر ، حيث اصدر الوالي بابيوس جونكينوس قرارا يقضي بمطاردتهم وأصدر أوامر صارمة الى المسئولين في عواصم الأقاليم بمطاردة هؤلاء الخارجين على القانون واستئصالهم والتعامل معهم بكل قوة وعنف، وعقاب الذين يحتمون بهم ومكافاة من يبلغون عنهم.

الوالي بابيوس أوريليوس

تولى بابيوس أوريليوس حكم مصر سنة ٢١١ م في عهد الإمبراطور كاراكالا، ولعل أهم حدث يرتبط بعصر بابيوس هو إصدار الإمبراطور كاراكالا ما يسمى باسم "دستور كاراكالا" وذلك فيما يرجح البعض في النصف الثاني من عام ٢١٢ م والذي يقضي بمنح حقوق المواطنة الرومانية لكل رعايا الإمبراطورية من الأحرار. وقد شملت المواطنة مواطني المدن الإغريقية والإسكندرية وسكان عواصم المديريات. وإن كان الكثيرون يرجحون أن يكون منح المواطنة قد شمل المصريين جميعا ريف ومدن. وقد أحدث صدور ذلك المرسوم تغييرات أساسية في نظام الضرائب واستحدثت ضريبة التركات [الإرث] وهي الضريبة التي يدفعها المواطنون الرومان وزيدت من ٥٪ إلى ١٠ ٪ لكي تعوض الخزانة ما فقدته من دخل ضريبة الرأس الملغاة، وكذلك أصبحت ضريبة التاج في مصر ضريبة سنوية على جميع السكان.

الوالي سبتيميوس هراكليوس

تولى سبتيميوس هراكليوس حكم مصر سنة ٢١٥ م في عهد الإمبراطور كاراكالا، وخلال فترة ولايته زار الإمبراطور كاراكالا مصر، ويبدو أنه جاءها راغبًا في الانتقام منها لما روجته حوله من أقاويل حول علاقته بأمه وتنديدها بمسلكه في مقتل أخيه "جيتا". وقد استقبلته مدينة الإسكندرية كما هي عادتها بكل حفاوة وتكريم بالغين عنان السماء ورد كاراكالا التحية بمثلها، حتى قيل أنه قدم أضحيته بمعبد سيرابيس وزار ضريح الإسكندر الأكبر وخلع عليه غطائه الملكي وزناره المحلى بالجواهر وخواتمه الثمينة. وبعد ذلك نجد تحولاً في موقف الإمبراطور، إذ بدأ كاراكالا انتقامه الرهيب فدعا شباب الإسكندرية ورجالها إلى خارج المدينة ليؤلف من القادرين منهم فرقة جديدة في الجيش الروماني، لكنه أصدر أوامره للجيش الذي أحاط بهم بافنائهم عن آخرهم وجرت مذبحة وحشية لم يسمع التاريخ بمثلها على هذه الصورة. ولم تقف عند حد ذبح المجتمعين خارج الأسوار، بل امتدت بعد ذلك إلى داخل المدينة نفسها، بل وأمر الإمبراطور كاراكالا ببناء سور يشطر مدينة الإسكندرية شطرين.

الإمبراطور كاراكالا

زار الإمبراطور كاراكالا مصر في سنة ٢١٥ م ويبدو أنه جاءها راغبًا في الانتقام منها لما روجته حوله من أقاويل حول علاقته بأمه "جوليا دمنة" المشار إليها سابقًا، ولكن تصرف الإمبراطور كاراكالا السابق الذكر زاد في لهيب سخرية السكندريين، فقد رأوا في هذا ما يتندرون به، من أن كاراكالا يحاول التشبه بالاسكندر الأكبر والبطل أخيليوس بطل الالياذة الشهيرة، وعايروه بالجريمة البشعة التي ارتكبها عندما اغتال أخاه جيتا، وإزاء ذلك انفجر الإمبراطور كالبركان فقتل وجهاء الإسكندرية وأطلق سراح قواته للنهب والسلب والتخريب في المدينة وراح ضحية هذا العمل الذي استمر عدة أيام عدد كبير من أهل الإسكندرية التي حل الخراب بشطر كبير منها، كما أمر كاراكالا بطرد الفلاحين المصريين من مدينة الإسكندرية وإعادتهم إلى الأقاليم التي جاءوا منها، واستثنى من هذا القرار التجار والباعة والحمالين والزوار الذي يأتون لقضاء مصالحهم أو أبناء الفلاحين الذين يحضرون للدراسة والتعليم في المدينة. وعقابًا للمدينة أمر الإمبراطور كاراكالا بإلغاء الاحتفالات والحفلات وإنهاء الولائم الجماعية للنوادي الخاصة، بل أمر بإقامة نقاط حراسة لمراقبة المواطنين ومنعهم من ارتكاب أي عمل أحمق مثل التجمهر وإرهابهم بشتى الطرق من جانب السلطة الرومانية. ولقد تم العثور على تمثال

للإمبراطور كاراكالا بمنطقة تل الربع بالدقهلية، كما توجد له بعض التماثيل في المتحف المصري بالقاهرة، وقد رسم هو وأخوه جيتا على جدران معبد أسنا.

الوالي فاليوس داتوس

تولى فاليوس داتوس حكم مصر سنة ٢١٦ م في عهد الإمبراطور كاراكالا، وفي هذه السنة أذن "الأنبا ديمتريوس" بابا الإسكندرية لأوريجانوس رئيس المدرسة اللاهوتية أن يذهب إلى آسيا الصغرى كي يعلم أهلها، فذهب إليها وقام بالمهمة خير قيام وفي طريق عودته مر بفلسطين فبهر بعلمه ونبوغه وتقواه أسقفي قيصرية وأورشليم فرسماه قسًا. ويذكر "يوسابيوس القيصري" في تاريخ الكنيسة أن ديمتريوس [غلبه الضعف البشري] إذ رأى أوريجانوس يعلو نجمه ويعلو ويزداد شهرة. وأغضبه أن يرسمه أسقفا أورشليم وقيصرية قسا مع أن ذلك من صميم عمله واختصاصه، فأصدر قرار حرمان على أوريجانوس واصفًا إياه بأنه طائش مستندًا في ذلك إلى هذا الحادث القديم الذي أقدم عليه من خصيانه لنفسه. على أن قرار الحرمان هذا كان سببًا في أن تعلو شهرة أوريجانوس أكثر وأكثر وأن يعرف من لم يكن يعرف مدى تقواه وعلمه الغزير وحكمته، بل لقد كان هذا الحرمان سببًا في خير الكنيسة والمسيحيين ذلك أن أوريجانوس أنشأ مدرسة لاهوتية جديدة في قيصرية تخرج منها عدد كبير من فحول آباء الكنيسة المسيحية.

الوالي يوليوس باسيليانوس

تولى يوليوس باسيليانوس حكم مصر سنة ٢١٧ م في عهد الإمبراطور ماكرينوس، ولم تكن مصر في تلك الفترة على درجة من الغنى الاقتصادي كما كانت عليه سابقًا. وأثناء هذه الفترة ثارت القوات الرومانية على الإمبراطور ماكرينوس ونودي بالإمبرطور "الجيبالوس باسيانوس" فأصبح بذلك هناك اثنان من الأباطرة يحكمان الدولة فاشتعلت الحرب الأهلية والعسكرية بين أنصار كل منهما، وقد انعكست المعارك بين الجنود الرومان على الحياة في مدينة الإسكندرية ومصر فانحاز السكندريون إلى جانب الإمبراطور ماكرينوس ضد الإمبراطور الجيبالوس بن الإمبراطور كاراكالا خصمهم القديم، بينما اتخذ الجيش جانب الإمبراطور الجيبالوس. ويذكر أن الإمبراطور ماكرينوس هو أول إمبراطور روماني يقوم بتعيين الوالي في مصر من طبقة السناتو وليس من طبقة الفرسان كما جرى عليه العرف، كما عين قائدًا لجيش مصر من بين أعضاء طبقة السناتو أيضًا مخالفًا بذلك لأول مرة قاعدة وضعها الإمبراطور أغسطس منذ حوالي

قرنين ونصف القرن من الزمان، فأدى ذلك إلى قيام نزاع أهلي انتهى بمجرد إعلان انتصار الإمبراطور الجيبالوس وتوليه عرش الإمبراطورية منفردًا، وعندئذ فر الوالي باسيليا نوس هاربًا إلى إيطاليا بعد مقتل نائبه "ماريوس سيكوندس".

الإمبراطور الكسندر سيفيروس

قام الإمبراطور الكسندر سيفيروس بزيارة لمصر سنة ٢٢٨ م في صحبة جدته "جوليا ماميا"، فأصدرت عملة جديدة بالإسكندرية تصور الملكة جوليا ماميا تمسك بالصولجان في يدها اليمنى. لكن كالعادة نجد أن أهل الإسكندرية يسخرون من الإمبراطور ويصفونه [برئيس الكنيسة]، لأن الإمبراطور سيفيروس كان يعظم كل الأديان التي تدعو إلى الخير فأقام في معبده الخاص الذي كان يتعبد فيه كل صباح تماثيل للإله جوبيتر والإله أورفيوس وأبي الأنبياء إبراهيم والسيد المسيح. ولقد حاول الإمبراطور التخفيف عن الأهالي بالتنازل عن متأخرات الضرائب وبعض الضرائب الأخرى، كذلك قام الإمبراطور بتجنيد بعض القوات الرومانية المعسكرة في مصر للاشتراك في حملته الكبرى ضد الإمبراطورية الفارسية لكنه صرفهم بعد ذلك وأعادهم عندما أحس بعدم جدواهم في الحرب وأنهم سوف يكونون عبئًا عليه، ومما يذكر لفترة حكم الإمبراطور سيفيروس أن أول مرة يطلق فيها لفظ "البابا" كان على أسقف الإسكندرية "هرقليس" سنة ٢٣٢ م قبل أن يطلق في روما أو أي مكان آخر.

الوالي أباجاثوس

تولى أباجاثوس حكم مصر سنة ٢٢٩ م في عهد الإمبراطور الكسندر سيفيروس، وقد كان قبل ذلك رئيس الحرس الإمبراطوري، لكنه قام بثورة على الإمبراطور وفشلت تلك الثورة، وبعد ذلك عفا عنه الإمبراطور وأرسله واليًا على مصر. وهذا يدل على أن مصر أصبحت في ذلك الوقت منفى للأشخاص غير المرغوب فيهم، وخصوصًا بعد أن بدأت تتدهور اقتصاديًا وماديًا حتى أنه لم يعد يخشى من أن تتخذ قاعدة للقيام بثورة ضد روما. وإذا كانت مصر قد فقدت أهميتها الاقتصادية والمادية كقوة مؤثرة في الإمبراطورية الرومانية فإن ذلك لا يصدق على مكانتها العلمية والروحية في ذلك العهد، حيث كانت الفلسفة تصل إلى ذروتها سواء الفلسفة الوثنية أو الفلسفة المسيحية. ولقد أعدم أباجاثوس ذلك الوالي بعد قليل من الزمن، الأمر الذي يدل على أن إرساله إلى مصر كان لتهدئة الخواطر من أثر الثورة ثم إعدامه بعد ذلك.

الوالي ميفيوس هونوراتيانوس

تولى ميفيوس هونوراتيانوس حكم مصر سنة ٢٣٥ م في عهد الإمبراطور ماكسيمينوس وذلك عقب مقتل الإمبراطور الكسندر سيفيروس وانحدار الإمبراطورية الرومانية إلى الفوضى والفتن وعدم الاستقرار. حيث كان يجتمع في وقت واحد ثلاثة أو أكثر أو أقل يدعي كل منهم أنه هو الإمبراطور يؤيده فرق من الجيش في إحدى الولايات، أو ينادي به السناتو، ثم تلتقي الجيوش ويقاتل بعضها بعضا، أو يغتال الجنود إمبراطورهم لشراء رضاء الإمبراطور الآخر وهكذا. ومن أبرزهم [ماكسيمينوس – كلوديوس ماكسيموس – بالبنوس – يونيوس – جورديانوس الأول – جورديانوس الثاني – جورديانوس الثالث] تصارع كل هؤلاء من أجل منصب الإمبراطور. أما في مصر فقد وقفت الإسكندرية ومصر من هذه الأحداث موقفًا سلبيًا على غير العادة فلم تشترك في هذا الصراع، وكانت تنتقل في غير منافسة إلى حكم أي من الأباطرة المدعين – فنرى في مصر قيصرين باسم جورديانوس الأول والثاني، كما نرى نقودا مضروبة باسم ماكسيمينوس ولكن لا يرى لهم ذكر على جدران المعابد، أما بالنسبة لبالبنوس ويونيوس فلا يوجد اثار لهما – وقد وردت إشارة عابرة في إحدى البرديات إلى جورديانوس الثالث. ورغم تلك الأحداث فقد شهدت البلاد اضطهادا مروعا ضد المسيحيين في مصر لوشاية وصلت للإمبراطور ماكسيمينوس من جانب رجال البلاط.

الوالي كلوديوس فاليريوس

تولى كلوديوس فاليريوس حكم مصر سنة ٢٤٦ م في عهد الإمبراطور فيليب العربي وكذلك في بداية عهد الإمبراطور ديكيوس، ولا يمكن لزائر معبد كلابشة أن يغادره قبل أن يشاهد نص تاريخي هام نقش باليونانية في عام ٢٤٩ م نقش على واجهة صالة الأساطين ويتعلق بقرار الوالي كلوديوس فاليريوس الروماني بمنع تربية الخنازير في محيط حرم المعبد، لكن الأخطر من ذلك القرار هو القرار الذي أصدره الإمبراطور ديكيوس باضطهاد المسيحيين عامة، إذ كانت الاضطهادات السابقة التي مرت بالمسيحيين اضطهادات محلية مؤقتة لم تأخذ شكل العمومية الرسمية.

الوالي أبيوس سابينوس

تولى أبيوس سابينوس حكم مصر سنة ٢٥٠ م في عهد الإمبراطور ديكيوس، وفي أثناء ولايته أصدر الإمبراطور قرارًا يقضي بأن يطلب من كل فرد من الأهالي أن يعلن تمسكه بعقيدته في آلهته الوثنية القديمة عن طريق العبادة والتضحية لها وأن يتم ذلك أمام الموظفين المسئولين، وعلى كل فرد أن يحصل على شهادة من هؤلاء الموظفين باستيفاء هذا الاختبار ومن يرفض القيام بهذا يكن جزاؤه الموت. ولقد قام الوالي سابينوس بتنفيذ هذا القرار بكل دقة، الأمر الذي أدى إلى حدوث موجة عارمة من الاضطهادات والمذابح التي حلت بالمسيحيين في مصر، الذين أبوا إلا التمسك بعقيدتهم، وبعض المسيحيين قام بتقديم القرابين، وبعضهم حصل على الشهادة بعد أن قدم رشوة للموظفين وهؤلاء أصبح أمرهم موضع جدل ونقاش بين المسيحيين، إذ رأى بعض المسيحيين ضرورة حرمانهم من الكنيسة ورأى المعتدلون جواز قبولهم بالكنيسة وانتصر الرأي الأخير، الأمر الذي أدى إلى انقسام في صفوف المسيحيين، لكن العدد الأكبر من المسيحيين صمد للاضطهاد وتحمل العذاب واستشهد الكثيرون في سبيل عقيدتهم، أو لجأوا إلى الاختفاء والهرب إلى الصحراء، فأدى ذلك إلى اشتداد الأزمة الاقتصادية أيضًا، حتى أن أبيوس سابينوس عمل عن طريق عماله على إجبار القرويين على تولي المناصب البلدية، حتى ينفقوا من أموالهم على هذه المناصب بدلا من الدولة. وعندما لم تجد كل هذه الإجراءات مع المسيحيين أصدر الإمبراطور الجديد جالليونس سنة ٢٦٠ م قرار بمنح المسيحيين الحرية في ممارسة العبادة مما ترتب عليه إنشاء العديد من الكنائس، وفي ولاية سابينوس ولد "الأنبا أنطون" الذي لقب بكوكب البرية في سنة ٢٥١ م والذي كان رائد فكرة الرهبانية الانفرادية التي انتشرت في مصر ومنها إلى سائر العالم المسيحي وتوفي في سنة ٣٥٨ م أي انقطع للعبادة حوالي ٨٨ عام. وتشير المصادر التاريخية إلى حدوث هجوم من قبائل "البليميني" على حدود مصر الجنوبية وذلك في سنة ٢٥٠ م على عهد سابينوس وهذه أول إغارة يقومون بها منذ عصر أغسطس.

الوالي إيميليانوس

تولى إيميليانوس حكم مصر سنة ٢٦١ م في عهد الإمبراطور جالليونس، ولكن في أواخر حكم جالليونس نادى غوغاء الإسكندرية بالوالي إيميليانوس إمبراطورًا من مصر سنة ٢٦٢ م، فأرغم إيميليانوس لتلاحق الأحداث على قبول التحدي ضد الإمبراطور جالليونس، بل وحكم مصر بكفاءة وسيطرة وظهرت بشائر السكينة بالبلاد، حيث قام

بطرد القبائل المغيرة على جنوب مصر، بل وأخذ يستعد لحملة عسكرية كبيرة لتأديب دولة أكسوم بالحبشة. وفجأة وصلت قوات تابعة للإمبراطور الشرعي جاللينوس لتأديب الوالي المتمرد وإعادة مصر إلى حوزة الإمبراطورية الرومانية، ولكن إيميليانوس وقواته وأنصاره من السكندريين قبلوا التحدي ودارت معركة شرسة في مدينة الإسكندرية دمر فيها معظم أحيائها ومبانيها وانتصرت قوات الإمبراطور جاللينوس بقيادة القائد "ثيودوتوس"، وقبض على إيميليانوس وأرسل أسيرًا ليلقى جزاءه في روما، وغادر ثيودوتوس الإسكندرية وهي خرائب وأطلال ينتشر فيها الوباء بسبب تعفن جثث القتلى في الطرقات ويقال أن المدينة فقدت ثلثي سكانها أبان هذه الثورة، ولم تعد الإسكندرية كما كانت مدينة عامرة.

الوالي تيناجينو بروبوس

تولى تيناجينو بروبوس حكم مصر سنة ٢٧٠ م في عهد الإمبراطور كلاوديوس جوثيكوس، وفي أثناء ولايته أرسلت "الزباء" [زنوبيا] ملكة مملكة تدمر العربية جيشها الذي بلغ حوالي ٧٠ ألف رجل لاحتلال البلاد بقيادة وزيرها "زيداس"، ونجح جيش الزباء في هزيمة القوات الرومانية التي حاولت وقف الزحف، وانسحب جيش الملكة زنوبيا بعد أن ترك حامية تعدادها حوالي خمسة آلاف رجل. وفي تلك الأثناء كان والي مصر تينا جينو في حملة ضد قراصنة البحر، وعندما بلغه ما حدث أسرع بالعودة لمصر واستطاع إخراج تلك القوات العربية المحتلة ولكن الجيش التدمري عاود الهجوم على مصر، وعاد الوالي إلى صدهم. ولكي يؤمن الوالي بروبوس الطريق الذي يسلكه التدمريون من سوريا إلى الإسكندرية وضع قوة كبيرة فوق تلال منطقة بابليون في مصر القديمة، وذلك لقطع الطريق الذي يسلكه التدمريون إلى الإسكندرية عاصمة البلاد، ولكن سرعان ما عادت القوات العربية التدمرية تضم فيما يقرب من خمسة آلاف رجل وتمكنت من الالتفاف حول القوة الرومانية الموجودة في منطقة بابليون ومفاجأتها وإفنائها عن آخرها وأسر الوالي تيناجينو بروبوس نفسه، الذي فضل الانتحار حتى يبعد عن نفسه عار الهزيمة. وبهزيمة الوالي أصبحت مصر تحت سيطرة مملكة تدمر.

الأمير وهب اللات

في عام ٢٧٠ م استطاعت القوات العربية التدمرية بقيادة "زيداس" غزو مصر وهزيمة القوات الرومانية المستقرة بها واستطاعت قوات الملكة "زنوبيا" هزيمة قوات

الوالي تيناجينو بروبوس، الذي آثر الانتحار على العار ونودي بالأمير وهب اللات "وابالاثوس" إبن الملكة زنوبيا [الزباء] والذي كان صبيًا في العاشرة من عمره إمبرطورًا، حيث رسمت صورته على عملة مدينة الإسكندرية جنبًا إلى جنب مع صورة الإمبراطور الروماني كلاوديوس جوثيكوس مع بقاء الإدارة الرومانية، أي كان الحكم امتزاجًا بين العربي والروماني. وقد كان الأمير وهب اللات وأمه الملكة زنوبيا يتباهيان بنسبهما إلى الملكة البطلمية "كليوباترا السابعة"، ولهذا اعتبرت زنوبيا وابنها وهب اللات الإسكندرية أرض الأباء ووصفوها بأنها المدينة الأم وأن احتلالها لم يكن سوى عودة الإرث إلى ذويه، وعندما تولى الإمبراطور الروماني أورليا نوس سنة ٢٧٠ م عرش الإمبراطورية الرومانية، اعترف بوهب اللات شريكًا له في حكم ولايات الشرق وظهرت عملة مدينة الإسكندرية تحمل صورة الإمبراطور أوريليانوس على الوجه وصورة وهب اللات على الوجه الأخر، وبعد ذلك بفترة سكت عملة في الإسكندرية سنة ٢٧١ م تحمل صورة وهب اللات على الوجه وتلقبه باسم "الإمبراطور المؤله" وهو اللقب التقليدي لأباطرة الرومان، بينما ظهرت صورة أمه على الوجه الآخر، وفي ربيع سنة ٢٧١ م تأزمت العلاقات بين وهب اللات العربي والإمبراطور أوريليانوس الروماني فأعلن وهب اللات نفسه إمبراطورا لا على الشرق فحسب، بل على الإمبراطورية الرومانية كلها، لأنه كان يطمع في تأييد قوات الشرق له. وردًا على ذلك قام الإمبراطور الروماني بإرسال قواته بقيادة "بروبوس" للقضاء على تمرد وهب اللات وامه وإرجاع مركز القوى إلى مكانته الأولى. واستطاع القائد بروبوس أن يستولي على الإسكندرية، ولكن باقي مصر ظل خارج سلطان الرومان تحت قيادة زعيم مصري اسمه "فيرموس"، وقيادة القوات العربية التدمرية المصرية. وبعد العديد من المعارك سقطت زنوبيا ووقعت أسيرة وعفا عنها الإمبراطور أوريليانوس وسار بها في شوارع روما مقيدة بالسلاسل الذهبية.

الإمبراطور أوريليانوس

استطاعت الملكة زنوبيا وابنها الملك وهب اللات بناء دولة عربية شملت سوريا ومصر، بل تطور الأمر إلى إعلان ابنها الملك وهب اللات إمبراطورًا على تلك الأجزاء، الأمر الذي دفع الإمبراطور الروماني أوريليانوس إلى القيام بحملة عسكرية نحو مصر، فلم تكن هذه زيادة ودية بقدر ما كانت زيارة عسكرية. وبعد سلسلة من المعارك نجح في دخول مصر واستعادة مدينة الإسكندرية سنة ٢٧١ م، وتوقف سك

العملة التي تحمل صورة وهب اللات على الوجه وصورة أمه زنوبيا على الظهر وحلت محلها العملة التي تحمل صورة أورليانوس وحده إمبراطورًا. وبعد استعادة الإسكندرية تركها أورليانوس لقائد قواته الجديد بروبوس، لكي يقوم بتحرير باقي المناطق التي كانت لا تزال تحت السيطرة التدمرية العربية خاصة في مصر الوسطى، أما الإمبراطور فقد سار على رأس قواته لاحتلال تدمر عاصمة زنوبيا. وبعد مجموعة وقائع حربية، انتصر الإمبراطور وسقطت الملكة في يده أسيرة فعفا عن مدينة تدمر وأهلها واصطحب معه زنوبيا إلى روما أسيرة ليسير بها في موكب نصره. ولم يكد يمضي وقت طويل حتى هبت مدينة تدمر بثورة عارمة ضد الرومان وثارت في نفس الوقت مدينة الإسكندرية تحت قيادة فيرموس، الأمر الذي جعل الإمبراطور أورليانوس يضطر للقيام بجولة ثانية عسكرية متجهًا رأسًا إلى تدمر لتدميرها تمامًا ومنها اتجه إلى الإسكندرية حيث أباد الثوار وخرب الكثير من أجزاء المدينة محولاً إياها إلى أطلال. وفي تلك الآونة هاجم البليمينيون الحدود المصرية الجنوبية متحدين مع الثوار المصريين الذين آزروهم وذلك سنة ٢٧٢ م وتوغلوا في صعيد مصر حتى مدينة قفط وسيطروا على كل تلك المنطقة إلى أن تمكن الرومان سنة ٢٧٤ م من إجلائهم عنها.

الوالي بروبوس

قام الإمبراطور أورليانوس سنة ٢٧٢ م باسترداد مدينتي الإسكندرية ومصر من أيدي القوات العربية التدمرية، وعين القائد بروبوس واليًا على مصر سنة ٢٧٢ م، لكي يقوم بتحرير باقي المناطق التي كانت لا تزال تحت السيطرة التدمرية خاصة في مصر الوسطى. ولم يجد بروبوس مقاومة تذكر في طرد جيش الملكة زنوبيا من مصر، لأن الجيش التدمري استدعى للدفاع عن عاصمة البلاد في سوريا والتي أصبحت مهددة بالسقوط. ولم يكن هذا الخطر وحده الذي تصدى له الوالي بروبوس، بل تصدى لثورة كبيرة في مدينة الإسكندرية قام بها التاجر فيرموس الذي يقال أنه جمع ثروة طائلة من تجارة البردي والصّمغ العربي، بل وظهر خطر آخر وهو قيام قبائل البليميني البشارية النوبية بغزو مصر من الجنوب وقد استغرق طرد هذه القبائل وقتًا ليس بالقصير، حتى تم ذلك في سنة٢٧٦ م وبذلك قوي مركزه. وفي أثناء ولايته شيد "البابا ثيئوناس" الكنيسة التي أطلق عليها اسم "كنيسة السيدة العذراء" وكانت الصلاة في كنيسة العذراء كغيرها من الكنائس تتم حتى ذلك الوقت باللغة اليونانية إلى أن افترق القبط عن اليونانيين وصاروا يصلون باللغة المصرية الخالصة. ولقد حاول بروبوس إنعاش الحياة الاقتصادية

في مصر واستخدم قواته بعد طرد النوبيين في تطهير الترع والقنوات محاولاً تعمير القرى المهجورة، وأصدر تعليماته إلى حكام المديريات بالمساعدة في اعادة حفر القنوات. وقد تبين أن بعض القرى استطاعت أن تنتعش في أواخر القرن الثالث الميلادي وذلك مرجعه إلى الجهد الصادق الذي بذله بروبوس في صيانة جوانب القوات وإزالة الطمي المتراكم بها والاهتمام بالأمور الاقتصادية. وأثناء تلك الأحداث توفي الإمبراطور أوريليانوس سنة ٢٧٥ م وكذلك الإمبراطور تاكيتوس سنة ٢٧٦ م وتولى الحكم الإمبراطور فلوريانوس الذي كان ضعيفًا، الأمر الذي جعل القوات الرومانية في مصر تنادي بقائدها بروبوس المنتصر إمبراطورًا، وحذت حذوها باقي القوات الرومانية في سوريا ولقي فلوريانوس حتفه وثبت بروبوس إمبراطورًا رسميًا في روما، وبعد ذلك في سنة ٢٧٩ م أغارت قبائل البليميني مرة ثانية على مصر العليا، واحتلوا مدينة قفط وبطلمية فقدم بروبوس بنفسه إلى مصر وانتصر على تلك القبائل وعاد الى روما في موكب نصر كبير.

الوالي ساثورنينوس

تولى ساثورنينوس حكم مصر سنة ٢٨٠ م في عهد الإمبراطور بروبوس، ولقد أسند الإمبراطور ولاية مصر إلى القائد ساثورنينوس [جانواريوس] الذي دخل مدينة الإسكندرية بجيش كبير جدا فما كاد الشعب السكندري يراه حتى خلع عليه لقب أغسطس باعتباره امبراطورًا، فأنكر الوالي ساثورنينوس ذلك عليهم، ثم غادر الإسكندرية إلى فلسطين ومع ذلك فقد ظل في خوف من أن يحاسبه الإمبراطور بروبوس على هذا الموقف. ولكن الأمل ظل يراوده في تحقيق ذلك الحلم، فانتهى بأن أعلن من نفسه إمبراطورًا بالفعل، وارتدى وشاح الأباطرة ولكن جنوده لم يلبثوا أن خذلوه وقبضوا عليه وقتلوه.

الوالي بومبونيوس جانواريوس

تولى بومبونيوس جانواريوس حكم مصر سنة ٢٨٢ م في عهد الإمبراطور أوريليوس كاروس، واستمر واليًا كذلك في عهد الإمبراطور نومريانوس أوريليوس، ومن بعده الإمبراطور كارينوس أوريليوس [جميعهم قتلوا]، ولا يخفى أن أحوال مصر الاقتصادية في تلك الآونة كانت قد بلغت من التدهور حدًا من السوء غير المتصور بعد هذه الثورات المتلاحقة التي اشتعلت في الأسكندرية وما ترتب عليها من خراب ودمار. وقد أدت الاضطرابات والفوضى إلى تدهور النظام الإداري في الوقت الذي تضاعفت

فيه الضرائب حتى اضطر الكثيرون إلى الهرب من مزارعهم وقراهم ليحيوا حياة التسول والتشرد مما أدى لتناقص مساحة الأرض الزراعية وقلة المحصول والارتفاع في الأسعار.

الوالي ماركوس أوريليوس

تولى ماركوس أوريليوس حكم مصر سنة ٢٨٤ م في عهد الإمبراطور دقلديانوس، وأهم ما يلاحظ على فترة ولايته محاولات قبائل البليميني المستمرة الإغارة على صعيد الوادي من وقت إلى آخر، وكانت الحامية الرومانية المرابطة عند أسوان عاجزة عن ردعهم. ولهذا ابتدع الإمبراطور خطة جديدة لحماية جنوب مصر، إذ دعا القبائل الجوالة في الصحراء الغربية المعروفة باسم النوباتاي إلى الاستقرار في وادي النيل عند الحدود الجنوبية والاضطلاع بمهمة حماية مصر العليا ضد غارات قبائل البليميني، وتشجيعًا لهم وعدهم بإعانات عينية سنوية في مقابل خدماتهم. وفي نفس الوقت سمح بتقديم إعانات مماثلة إلى قبائل البليميني، اتقاء لشرهم ودفعًا لأذاهم وفي الوقت نفسه عمل على تقوية وتدعيم تحصينات الحدود الجنوبية.

الوالي فلافيوس فاليريوس

تولى فلافيوس فاليريوس بومبيانوس حكم مصر سنة ٢٨٧ م في عهد الإمبراطور دقلديانوس، وفي عهده حدثت تعديلات جوهرية في المجال الضريبي، إذ أصبحت الضريبة على الأرض موحدة وفقًا لنوعها ودرجة خصوبتها، حيث قسمت الأرض إلى: أرض خصبة تزرع كروم أو محاصيل أخرى، وأرض غير خصبة، دون النظر إلى نوعية الملكية إذا كانت أرض: تاج أو وسية أو هبة، وقد ظلت تلك التقسيمات قائمة إلى عهد الإمبراطور قنسطنطين، فوردت آخر إشارة إلى أرض التاج في سنة ٣٣٢ م. أما الأراضي الإمبراطورية فقد خضعت لإشراف مسئول الحسابات الخاصة، ولقد عمل عدد كبير من الموظفين في الإشراف عليها، حتى أنه في سنة ٢٨٨ م ذكر أحد المسئولين أن دخل الأراضي الإمبراطورية يستنفذ عند الجباية، وترتب على هذا تحويل الإشراف عليها إلى السناتو المحلي، الذي تقع في نطاقه الضياع الإمبراطورية. وفي الفترة من سنة ٢٦٤ م إلى سنة ٣٦٤ م أشرف على الضياع الإمبراطورية موظف يتبع السلطة المركزية، حيث كان يشرف على نقل شحنة القمح إلى الإسكندرية، كما كان يصدر أوامره بجمع الضرائب أيضًا.

الوالي بوستوموس

تولى بوستوموس حكم مصر سنة ٢٩١ م في عهد الإمبراطور دقلديانوس، وأثناء ولاية بوستوموس قامت ثورة عارمة في الإسكندرية، بل أن أهلها أعلنوا أحد القادة الرومانيين المدعو "لوكيوس دوميتيانوس" [أخيليوس] إمبراطورًا. ويبدو أن هذه الحركة بلغت من القوة إلى الدرجة التي اضطرت الإمبراطور دقلديانوس إلى أن يحضر بنفسه على رأس جيش لإخماد هذه الحركة. ومما يدل على قوة الثورة أن الإسكندرية لم تستسلم بمجرد ظهور الإمبراطور وجيوشه حول أسوارها، الأمر الذي اضطره إلى محاصرتها ٨ شهور، على أنه استطاع في خاتمة المطاف أن يقتحم أسوارها وقبض على أخيليوس ودمر الجزء الأكبر من المدينة. ويبدو أن المدينة التعسة التي عانت الكثير خلال هذه الحركات والثورات قد حركت عطف دقلديانوس عليها، فأصدر أمره بالعفو عن سكانها وزاد على ذلك أن أمر بتوزيع بعض القمح المخصص لروما على أهلها في الوقت الذي حال فيه بين جنوده وبين نهب المدينة أو المساس بسكانها، وحاول تحديد أسعار السلع وإلزام التجار بها لعدم استغلال ظروف السكان. وقد كان لهذا التصرف الرحيم أعمق الأثر في نفس شعب الإسكندرية فأقاموا له هذا العمود الشهير باسم "عمود بومبي" والذي أقيم بساحة معبد سيرابيس وكتبوا على قاعدته: [إلى الإمبراطور العظيم راحم الإسكندرية دقلديانوس المنصور]. وقد حرص دقلديانوس بعد القضاء على الثورة على أن يعيد تنظيم مصر بالطريقة التي اتبعها في سائر الولايات الرومانية، فأعاد تقسيمها إلى ثلاث ولايات، وفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية وأصلح نظام الضرائب ليساير النظام الذي وضع للتطبيق في الإمبراطورية كلها على أن دقلديانوس أساء إلى الإسكندرية أعظم إساءة بأن ألغى حقها التقليدي في سك النقود المصرية، مستبدلاً بها النقود الرومانية. ومما يذكر عن فترة دقلديانوس ما شهدته مصر من حركة اضطهاد للمسيحيين واسعة النطاق ولم يكن ذلك الاضطهاد موجهًا إلى الديانة المسيحية نفسها، بل إن الإمبراطور كان تفكيره منصبًا في توحيد أرجاء الإمبراطورية الرومانية وتوحيد العبادة لشخصه باعتباره [جوفيوس]، أي ممثل الإله جوبتر على الأرض، الأمر الذي يزيد في تدعيم أركان وبناء الإمبراطورية السياسي.

الإمبراطور دقلديانوس

اندلعت في مصر ثورة عارمة قادها شخص يدعى لوكيوس دوميتيوس [أخيليوس]، بل وصلت الثورة إلى الحد الذي أعلن معه لوكيوس من نفسه إمبراطورًا على

الإمبراطورية الرومانية من مصر ومن ثم كان هذا تحديًا صريحًا وخطيرًا للإمبراطور دقلديانوس في روما فاندفع صوب مصر سنة ٢٩٥ م لقمع هذا التمرد، وتلقين السكندريين درسًا لا ينسونه، فحاصر الإسكندرية ثمانية أشهر كاملة حتى أرهقت المدينة وعصف الجوع بالناس ومن ثم هجم عليها هجمة واحدة واستولى عليها بعنف بعد أن دمر شطرًا كبيرًا منها، ولكن الإمبراطور دقلديانوس بعد انتصاره الساحق انتابه ألم شديد عندما تفقد أحوال الشعب ولمس الفقر والتدهور الذي تردت فيه المدينة وتدمير مبانيها الخالدة، وساءه أن يرى الأوبئة والحمى تفتك بالسكان وأسف لانتشار الفقر والمجاعة وفقد المدينة لمكانتها التجارية القديمة وضعف المحصول الزراعي وارتفاع الأسعار وتراكم الضرائب وانكماش الأراضي الزراعية، فأصدر أوامره بالعفو عن سكان الإسكندرية وزاد على ذلك أن أمر بتوزيع بعض القمح المخصص لروما على أهلها، إذ أمر بألا يصدر محصول القمح بالكامل إلى روما بل يقتطع جزء منه لرفع الجوع عن أهل المدينة، فأقام الوالي الروماني أثرًا ضخمًا لشكر الإمبراطور على هذه المنحة ويعرف هذا الأثر حاليًا "بعمود السواري" بالإسكندرية وهو من قطعة واحدة من الحجر الجرانيتي المجلوب من محاجر أسوان، إذ يبلغ ارتفاعه حوالي٧٥ ,٢٠ متر وله قاعدة ضخمة وفي قمته وضع تاج، الأمر الذي يجعل طول الأثر ٢٦,٨٥، ثم كتب على قاعدة التمثال نقش تذكاري يسجل اعتراف شعب الإسكندرية بجميل دقلديانوس ويبايعونه. وكذلك قام دقلديانوس بتقسيم مصر التي كانت حتى ذلك الوقت ولاية واحدة إلى ثلاثة أقسام وهي: ولاية شرق الدلتا ووضعها تحت إمرة حاكم يحمل لقب بريسس، ومنطقة غرب الدلتا وحاكمها يحمل لقب بريسس أيضًا، أما الإسكندرية فكانت تحت إمرة حاكم يحمل لقب حاكم مصر ويتمتع بسلطة أعلى من زميليه ويخضع الثلاثة لسلطة كونت الشرق الذي كانت مصر تابعة لإدارته. وكان حكام مصر الثلاثة موظفين مدنيين، أما السلطة العسكرية فقد وضعت في يد قائد يسمى دوق مصر. وأصلح الإمبراطور دقلديانوس نظام الضرائب وألغى حق المدينة التقليدي في سك النقود المصرية، مستبدلاً بها النقود الرومانية، وقرر بيع الأراضي الزراعية بشرط أن يقبل المشتري أن يتحمل مسئولية الوفاء بما على الأرض مستقبلاً من التزامات مالية. ولقد أصدر الإمبراطور قرارًا باعتبار اللغة اللاتينية هي اللغة الرسمية في الأعمال الحكومية. وبرغم سياسة دقلديانوس الإصلاحية، إلا أنه يؤخذ عليه سياسته المتشددة تجاه المسيحية وما تعرض له المسيحيون في عهده من أبشع وسائل التعذيب المنافية للأخلاق الإنسانية تمامًا برغم محاولات الإصلاح في المجالات الأخرى، إذ يذكر عنه أنه وضع تمثالاً له داخل معبد الأقصر وأمر بأن يقدم له المسيحيون القرابين.

الوالي أرستيوس أبتاتوس

تولى أرستيوس أبتاتوس حكم مصر سنة ٢٩٦ م في عهد الإمبراطور دقلديانوس، وكانت الأمور المالية من العقبات التي كانت تواجه شعب مصر وحاكمها في تلك الحقبة فنتيجة لنفقات الدولة المتزايدة، مع انخفاض سعر العملة أن أصبح ما يتحصل من الضرائب لا يسد حاجات الدولة فلم تكن أوقات جباية الضرائب مقننة، أو مقدارها ثابتًا كل عام بمعنى أنه يجرى كل عام بمقتضى قرار إمبراطوري تقدير ما تحتاجه الحكومة، ثم تتولى إدارة الوالي توزيع هذا المقدار على الأقاليم، فيقوم حكام الأقاليم باتخاذ الخطوات اللازمة لجمع الضرائب دون مراعاة حقيقة الإنتاج ذاته، وأدى ذلك إلى تقرير ضريبة جديدة نوعية أقرها الإمبراطور دقلديانوس وأطلق عليها اسم [ضريبة الميرة]، وصارت ركنًا أساسيًا في اقتصاد الدولة فكانت تؤخذ عينًا، أي ارتبطت بالمحصول ومن ثم جرى إعفاء سكان المدن منها. ولتحقيق جباية هذه الضريبة أجرى تقدير عدد الوحدات التي تلتزم بدفع الميرة وتقررت مراجعتها كل خمس سنوات، ثم صارت كل ١٥ سنة وقد كانت تقديرات الدخل العام تتم بطريقة يترتب عليها أن بعض الناس لا تقع عليهم إلا أخف الأعباء في حين أن البعض الآخر يرهقون بها أشد الإرهاق، لذلك صدر منشور سنة ٢٩٧ م أعلنه الوالي أرستيوس وعمل على الالتزام به وهو تحديد مقدار الضريبة المفروضة على كل أرورة، تبعًا لنوع الأرض وعلى كل فرد من سكان الريف محددًا السن الأقصى والسن الأدنى لمن هم خاضعون للضريبة مع اعتبار المرأة نصف الرجل ومن ثم يطابق عدد الوحدات بعدد الأفراد الذي يعملون بها، وتحدد مساحة الوحدات من الأرض بقدرتها الإنتاجية وما يتعلق بها من نوع الزراعة، وتقرر فرض الضريبة موحدة على أراضي الإمبراطور المؤجرة والأراضي الخاصة وأراضي الكنائس حسب نوع الأرض وتربتها. وبهذا ظهر نظام جديد يدمج ضريبة الأرض مع ضريبة الرأس مع ضريبة الماشية. ولقد قضى الوالي كذلك سنة ٢٩٧ م بإجراء إحصاء لكل السكان المشتغلين بالزراعة حتى يتقرر على من ستفرض الضرائب.

الوالي إيليوس بوبليوس

تولى إيليوس بوبليوس حكم مصر سنة ٢٩٩ م في عهد الإمبراطور دقلديانوس، وأثناء ولايته أصدر الإمبراطور أمرًا بأن يقوم كل من في قصره بتقديم القرابين للآلهة الإمبراطورية القديمة ابتداء من زوجته حتى أصغر حراسه ومن يخالف أمره يجلد، ثم علقت الأوامر التي تلزم جنود وضباط الجيش الإمبراطوري بتقديم القرابين للآلهة

الإمبراطورية وجعل الطرد من الخدمة هو عقوبة من يرفض ذلك. ثم صدر قرار إمبراطوري بتدمير الكنائس المسيحية وحرق الأناجيل أو جمعها من الناس وتحريم القيام بأي صلوات أو شعائر مسيحية، وحتى هذه اللحظة لم يسمح دقلديانوس بسفك الدماء، بل حرص على أن تتم أوامره سلميًا. ولوقف موجة تضخم الأسعار بشكل خطير ولتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية خطا الإمبراطور دقلديانوس خطوة غير مسبوقة في تاريخ مصر الروماني ذلك أنه أصدر في أوائل سنة ٣٠١ م مرسومًا حدد فيه الحد الأقصى للأسعار والأجور في كل أنحاء الدولة مما يعكس ظهور بعض النفوس الجشعة في تلك الآونة حاولت استغلال فترة الاضطرابات لتحقيق مكاسب خيالية على حساب الطبقات الدنيا، وعندما نشر في مصر مرسوم دقلديانوس هذا اقتضت الإدارة الرومانية من نقابات أرباب الحرف إخطارها بالأسعار التي تبيع بها منتجاتها مع القسم الإمبراطوري بأنها لا تزيد على الحد الأعلى الذي حدده المرسوم الإمبراطوري.

الوالي بومبيوس

تولى بومبيوس حكم مصر سنة ٣٠٢ م في عهد الإمبراطور دقلديانوس جوفيوس [ممثل الإله جوبتير على الأرض]، وذلك عقب الثورة التي قامت بها مدينة الإسكندرية ضد الإمبراطور بقيادة أخيليوس ومجيء الإمبراطور دقلديانوس بنفسه للقضاء على تلك الثورة وإجهاضها، ثم قيام الإمبراطور بعد ذلك بعمل إصلاح شامل لأحوال البلاد المصرية مما تعاني في كافة المجالات السياسية والإدارية والعسكرية وإنهاء وضع مصر المتميز عن الإمبراطورية الرومانية. ولقد أمر الإمبراطور دقلديانوس الوالي بومبيوس بعد هذا بأن يوزع على فقراء الإسكندرية جانب من القمح الذي جرت جبايته من دافعي الضرائب من المصريين واشتهر هذا القدر من القمح الذي كان برسم مؤونة أهل الإسكندرية باسم "الجراية". ولقد أبقى الأباطرة للمدينة هذا الامتياز الذي منحه لها الإمبراطور دلقديانوس.

الوالي كلوديوس كولكيانوس

تولى كلوديوس كولكيانوس حكم مصر سنة ٣٠٣ م في عهد الإمبراطور دقلديانوس، وفي أثناء ولايته أصدر إليه أمرًا عامًا باضطهاد المسيحيين وكانت المراسم الأولى تقضي بهدم الكنائس المسيحية وحرق الكتب المقدسة وطرد ذوي المناصب الرفيعة من المسيحيين وحظر تحرير العبيد من المسيحيين إذا أصروا على الاعتراف بمسيحيتهم

وسجن الأساقفة وتعذيبهم، وتذكر بعض الروايات أن الأمير "جاورجيوس" [القديس ماري جرجس]، أو "الأمير تادرس" [القديس تادروس] كان قد بلغ رتبة قائد بجيش دقلديانوس وأنه تقدم إلى هذا المرسوم الإمبراطوري فمزقه ازدراء وتحد، بل ذهب إلى الإمبراطور بنفسه وأعلنه في تحد أنه مسيحي، فأمر دقلديانوس بإعدامه. وقد لقيت مصر المسيحية من اضطهاد الإمبراطور دقلديانوس وشركائه ما يعادل كل ما تحمله المسيحيون في أرجاء الإمبراطورية، ويقال لو أن شهداء العالم كله وضعوا في كفة ميزان وشهداء مصر في الكفة الأخرى لرجحت كفة المصريين، لذلك كانت الكنيسة القبطية تتخذ من هذا الحادث بداية لتأريخها: فالتاريخ القبطي يبدأ بعصر الشهداء، وتبدأ الكنيسة القبطية عصر الشهداء منذ ولي دقلديانوس الحكم، أي سنة ٢٨٤ م. ولقد استمرت ولاية كولكيانوس لمصر بعد تولية الإمبراطور جاليريوس عرش الإمبراطورية الرومانية سنة ٣٠٥ م خلفا للإمبراطور دقلديانوس. ولقد استمر الاضطهاد الديني في مصر للمسيحيين مستمرا وعلى أشده، إذ تم القبض على "الأسقف بطرس" رئيس كنيسة الاسكندرية وجرى إعدامه بأمر الإمبراطور. ويعتبر الأسقف بطرس خاتم شهداء الكنيسة فلم يلبث ان مرض الإمبراطور مرضا خطيرا وادرك اثناء مرضه عدم جدوى الاضطهاد فتقرر وقف المذابح البشرية لعدم جدواها لأنها خلقت عوامل خراب في البلاد وأدت الى تعطيل مصادر الإيراد، فصدر قرار بمقتضاه سمح للمسيحيين بممارسة شعائرهم وفتح كنائسهم في كل أرجاء الإمبراطورية، بشرط أن يذكر الإمبراطور والإمبراطورية في الصلوات بالخير ويكللا بالدعاء ويطلق على هذا القرار اسم مرسوم التسامح الديني.

الوالي أمونيوس

تولى أمونيوس حكم مصر سنة ٣١٢ م في عهد الإمبراطور ماكسيمينوس، وقد قام الإمبراطور بزيارة مصر ويذكر عنه أنه زار مدينة بانوبوليس وصاحب تلك الزيارة أن كلف الموظفون البلديون بتوفير كميات من السمك بمناسبة هذه الزيارة، ولأجل زيارة الإمبراطور ماكسيمينوس لقرية سوكنا بايونيسوس فقد كلفت القرية بتقديم جمل هدية للإمبراطور. لكن أهم ما يذكر لعهد أمونيوس على الإطلاق سنة ٣١٣ م هو إصدار المرسوم الإمبراطوري المسمى "مرسوم ميلان" حيث أصدر الإمبراطور الجديد ليكينيوس مع قسطنطين بمنح حرية العبادة لجميع رعايا الدولة دون استثناء وبذلك ضمن للمسيحيين وغيرهم من الطوائف الأخرى حرية اختيار ومباشرة العقيدة التي يرتضونها

وأن تعاد إليهم أماكنهم التي سبق أن صوذرت وأن تسترد الكنيسة كل ما صودر من ممتلكاتها، وكان الهدف من ذلك المرسوم هو إعادة السلام العام إلى الإمبراطورية الرومانية بأكملها وهو تأكيدًا لمرسوم التسامح الديني الذي صدر سنة ٣١١ م.

الوالي أنطونيوس جريجوريوس

تولى أنطونيوس جريجوريوس حكم مصر سنة ٣١٤ م في عهد الإمبراطور ليكينيوس، ويذكر عن أنطونيوس أنه كلف نقابات مدينة أوكسيرنيخوس باهداء تاجًا ذهبيًا للأمير ليكينيوس ولي عهد الإمبراطور ليكينيوس بمناسبة عيد ميلاده، وقد اضطلعت نقابة صانعي الذهب في المدينة بسداد ثلث الأعباء المفروضة على المدينة من مقدار هذه الضريبة الاستثنائية، وأغلب الظن أن بعض النقابات الأخرى كانت تتضامن في توفير تكاليف هذه الهدية الإجبارية.

الوالي أوريليوس أنطونيوس

تولى أوريليوس أنطونيوس حكم مصر سنة ٣١٦ م في عهد الإمبراطور ليكينيوس، وأثناء فترة ولايته كان الاضطهاد الديني قد توقف إلى حد ما، ولقد ظهرت أثناء ذلك تعاليم "الكاهن أريوس"، تلك الآراء التي هزت أركان المسيحية الكاثوليكية القائمة على أساس أن الله ذات مثلث الأقانيم تتمثل في "الأب، والابن، وروح القدس"، أي قائمة على تأليه المسيح، لكن تعاليم آريوس توصلت إلى أن: "الأب أقدم من الابن، لأن الأب خلق الابن من العدم فلا يمكن أن يكون الابن مساويًا للأب في الجوهر، لأنه أدنى منه في الطبيعة والمنزلة أي أن الله واحد لا شريك له هو الأول بغير بداية والآخر بغير نهاية ولا شبيه له وأن المسيح مخلوق من المخلوقات تتغير طبيعته وهو معرض للخطأ ولا يستطيع أن يحيط بكل شيء ولا يجوز عبادته، بل أن يحترم ويعترف بجميله". ولقد تقبلت مدينة الإسكندرية تلك الآراء وانتشرت بها ولكن هذا كان بداية انتشار الصراع العقائدي. ولقد فرض في عام ٣١٦ م ضريبة على المصريين لدفع ثمن الغلال من الإسكندرية إلى بيزنطة وكانت هذه الضريبة بمعدل ٥٠ دراخمة أتيكية للأرورة الواحدة من الأراضي الصالحة للزراعة، و ١٠٠ دراخمة للأرورة من الأراضي الرعوية و٢ دراخمة على كل شجرة زيتون.



مراجع ومصادر البحث

١- د. إبراهيم الجندي – تاريخ مصر إبان العصر الروماني جـ١ – القاهرة – سنة ٢٠٠٢ م.

٢- د. أبو اليسر فرح – تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان – القاهرة – سنة ١٩٩١ م.

٣- أحمد حسين- موسوعة تاريخ مصر جـ١ – القاهرة – سنة ١٩٨٥م.

٤- د. آمال محمد الروبي – مصر في عصر الرومان – القاهرة سنة ١٩٨١م .

٥- ب. ج. الجود – مصر – القاهرة – سنة ١٩٤٢م .

٦- د. حسين محمد أحمد يوسف – النقابات في مصر الرومانية – القاهرة – سنة ١٩٩٨م.

٧- د. سيد أحمد على الناصري – مصر تحت حكم الإغريق والرومان – القاهرة – سنة ١٩٧٧م.

٨- د. عبد الحليم محمد حسن – تاريخ مصر الرومانية – القاهرة – سنة ٢٠٠٠م.

٩- د. عبد الحليم نور الدين – مواقع الآثار اليونانية الرومانية في مصر – القاهرة – سنة ١٩٩٩م.

١٠- عبد الرحمن الرافعي – مصر القديمة من فجر التاريخ إلى الفتح العربي – القاهرة- سنة ١٩٦٣م.

١١- عبد الرحمن زكي – مصر الظافرة – القاهرة – سنة ١٩٤٦م.

١٢- د. عبد اللطيف أحمد علي – مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية – القاهرة – سنة ١٩٦٠م.

١٣- د. فاروق القاضي.وآخرون – موسوعة تاريخ مصر عبر العصور جـ ١ – القاهرة – سنة ١٩٩٧م.

١٤- د. مصطفى العبادي – مصر من الاسكندر الأكبر إلى الفتح العربي – القاهرة – سنة ١٩٦٦م.

١٥- د. مصطفى كمال عبد العليم – تاريخ مصر في عصر البطالمة والرومان – القاهرة – سنة ١٩٧٣م.

١٦- د. مصطفى كمال عبد العليم – مصر في عصر الرومان – القاهرة – سنة ١٩٨٠م .

١٧- د. ناصر الأنصاري – موسوعة حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم – القاهرة – سنة ١٩٨٥م.

١٨- د. هابيل فهمي عبد الملك – دراسات في تاريخ مصر في العصر اليوناني الروماني – القاهرة – سنة ١٩٩٨ م.

١٩- هارولد آيدرس بل – مصر من الاسكندر حتى الفتح العربي – القاهرة – سنة ١٩٦٨م.

موسوعة

حكام مصر

رابعاً

العصر البيزنطي

مصر البيزنطية

الأسرة	الإمبراطور	السنة
١	قنسطنطين الأول	٣٢٣ م
١	قنسطنطينيوس الثاني	٣٣٧ م
١	جوليانوس	٣٦١ م
	جوفيان	٣٦٣ م
	فالنز	٣٦٤ م
	جراتيانوس	٣٧٨ م
٢	ثيودسيوس الأول	٣٧٩ م
٢	أركاديوس	٣٩٥ م
٢	ثيودسيوس الثاني	٤٠٨ م
٢	ماركيانوس	٤٥٠ م
٣	ليو الأول	٤٥٧ م
٣	ليو الثاني	٤٧٤ م
٣	زينون	٤٧٤ م
٣	انستاسيوس الأول	٤٩١ م
٤	جستين الأول	٥١٨ م
٤	جستنيان الأول	٥٢٧ م
٤	جستين الثاني	٥٦٥ م
٥	تيبريوس الثاني	٥٧٤ م
٥	موريس	٥٨٢ م
	فوكاس	٦٠٢ م
٦	هرقل	٦١٠ م
٦	قنسطنطين الثاني	٦٤١ م
٦	قنسطانز الثاني	٦٤٢ م

الولاة البيزنطيون

الوالي	السنة	الوالي	السنة
سانبيانوس	٣٢٣ م	هيريوس	٣٦٤ م
يوليوس يوليانوس	٣٢٨ م	ماكسيموس	٣٦٤ م
سبتيميوس زينون	٣٢٩ م	فلافيانوس	٣٦٤ م
ماجنتيانوس	٣٣٠ م	بروكو لتيانوس	٣٦٦ م
فلورنتيوس	٣٣١ م	فلافيوس ايتوليميوس	٣٦٧ م
هيجينوس	٣٣٢ م	بوبليوس	٣٦٩ م
باتيريوس	٣٣٣ م	أوليمبيوس بالاديوس	٣٧٠ م
فلافيوس فيلاجريوس	٣٣٤ م	انيليوس بالاديوس	٣٧١ م
فلافيوس انطونيوس تيودوروس	٣٣٧ م	تاتيانوس	٣٧٥ م
فلافيوس فيلاجريوس	٣٣٨ م	هادريانوس	٣٧٩ م
لونجينوس	٣٤١ م	يوليوس يوليانوس	٣٨٠ م
بالاديوس	٣٤٤ م	باسيانوس	٣٨١ م
نسطوريوس	٣٤٥ م	بالاديوس	٣٨٢ م
سيباستيانوس	٣٥٢ م	هيباتيوس	٣٨٣ م
لونجينيانوس	٣٥٤ م	أنطونيوس	٣٨٣ م
ماكسيموس	٣٥٥ م	أوبتاتوس	٣٨٤ م
كاتا فرونيوس	٣٥٦ م	فلورنتيوس	٣٨٤ م
هيرموجينس بارناسيوس	٣٥٧ م	يوزيبيوس	٣٨٦ م
بومبونيوس مترودوراس	٣٥٧ م	باولينوس	٣٨٦ م
ايتاليكيانوس	٣٥٩ م	فلافيوس أولبيوس	٣٨٨ م
فاوستينوس	٣٥٩ م	الاسكندر	٣٨٩ م
أرتيميوس	٣٦٠ م	ايفاجريوس	٣٩٠ م
جيرونتيوس	٣٦١ م	هيباتيوس	٣٩٢ م
ايكديكيوس أوليمبوس	٣٦٢ م	بوتاميوس	٣٩٢ م

ايفاجريوس	٣٩٣م	أبيون	٥١٨ م
شارموزيانوس	٣٩٥ م	ديوسكوروس	٥٣٥ م
جينادبوس	٣٩٦ م	رودون أبيون	٥٣٨ م
ريميجيوس	٣٩٦ م	ليبيريوس	٥٣٩ م
أرخيلاوس	٣٩٧ م	حنا لاكساريوس	٥٤٢ م
بنتاديوس	٤٠٣ م	هيفانيستوس	٥٤٢ م
بوثاليوس	٤٠٤ م	جرمانوس جستينوس	٥٦٦ م
أورستيس	٤١٥ م	حنا	٥٨٢ م
كاليستوس	٤٢٢ م	بولوس	
كليوباتر	٤٣٥ م	يوحنا	
كارموسينوس	٤٤٣ م	قنسطنطينوس	
تيودوروس	٤٥١ م	ميناس	٦٠٠ م
فلوروس	٤٥٢ م	بتروس جستينوس	٦٠٢ م
ديونسيوس	٤٥٨ م	حنا	٦٠٩ م
الأسكندر	٤٦٨ م	نيكيتاس	٦١٠ م
بؤيثوس	٤٧٦ م	الملك كسرى الثاني	٦١٦ م
انثيميوس	٤٧٧ م	جورج برقبيوس	٦٢٨ م
ثيوكتيسوتوس	٤٧٧ م	كيرس [المقوقس]	٦٣١ م
ثيوجنوستوس	٤٧٩ م	تيودور	٦٤٢ م
بيرجاميوس	٤٨٢ م		
أبولونيوس	٤٨٢ م		
أرسينيوس	٤٨٧ م		
يوستاثيوس	٥٠١ م		
ثيودوسيوس	٥١٦ م		



الإمبراطور قنسطنطين

تبدأ ملامح العصر البيزنطي في حوالي سنة ٣٢٣ م بتولي الإمبراطور قنسطنطين حكم الإمبراطورية الرومانية بشقيها، ولقد شيد قنسطنطين على أطلال مدينة بيزنطة القديمة مدينة جديدة استمدت اسمها من اسمه وعرفت بالقسطنطينية وأصبحت عاصمة للإمبراطورية الرومانية الشرقية فيما بعد. وكان قنسطنطين أول إمبراطور مسيحي ومع اعتلائه للعرش اعترف رسميًا بالديانة المسيحية، وترك الحرية لمن يريد اعتناقها- وقد ساعد على انتشار المسيحية في مصر أن الإمبراطور ثيودسيوس الأول عندما ارتقى العرش أجبر الناس على اعتناق المسيحية في جميع أنحاء الإمبراطورية، وأصدر أمرًا بنشرها قسرًا في كل مكان، ونفذ أمره في مصر دون هوادة – ولقد أصبح للإسكندرية الزعامة الدينية في الشرق المسيحي، ففي مصر نشأت الرهبنة التي أخذ عنها العالم المسيحي وفي مصر ظهر كثير من رجال الفكر المسيحي. وكان من نتائج انتشار المسيحية والجهر بها بعض النتائج السلبية تتمثل في: ظهور التشيع والانقسامات في الرأي الذي وصل حد جعل هذه المنازعات الدينية سببًا في ازدياد الكراهية والعداء الشديد، بل والمقاومة العنيفة للحكومة الإمبراطورية في القسطنطينية، وبدأ خلاف عنيف بين كنيسة الإسكندرية والكنيسة الرسمية في القسطنطينية وتحول هذا الخلاف الديني في مظهره إلى خلاف سياسي أيضًا، وظل هذا الخلاف المذهبي هو طابع الحياة في مصر خلال القرون الثلاثة التالية وكثيرًا ما تطور إلى نزاع مسلح بين الطرفين، بل وذهب ضحيته كثير من الأفراد ووصل العداء بين الكنيسة المصرية والإمبراطور إلى حد العناد فمن ينتخبه المصريون أسقفا لكنيستهم لا يعينه الإمبراطور ومن يعينه الإمبراطور لا يقبله المصريون. ولقد وضع تمثال كبير للإمبراطور قنسطنطين في معبد الأقصر تكريمًا له على إلغائه ضريبة الرأس التي كانت مفروضة على المصريين.

الوالي سانبيانوس

تولى سانبيانوس حكم مصر سنة ٣٢٣ م في عهد الإمبراطور قنسطنطين الأول الذي انتصر على خصمه الإمبراطور الشرقي ليكنيوس سنة ٣٢٣ م، وقد أراد قنسطنطين معالجة النزاع الديني في مصر وحاول تسوية الخلاف بين "البطريرك اسكندر" أسقف الإسكندرية [ويعتقد بأن فكرة الثالوث المقدس تحتم بأن يكون المسيح الابن مساويًا للإله الأب تمامًا في كل شيء بحكم أنهما من عنصر واحد بعينه] وبين "الكاهن أريوس" [ويعتقد بأن المنطق يحتم وجود الأب قبل الابن ولما كان المسيح الابن مخلوق للإله الأب

فهو إذن دونه ولا يمكن بأي حال أن يعادل الابن الأب في المستوى والقدرة]، فدعى الإمبراطور إلى عقد مجمع ديني في مدينة نيقية سنة ٣٢٥ م وهو أول المجامع المسكونية العالمية حضره ٣١٨ أسقفًا، حيث صدر القرار بإدانة أريوس واعتباره عدوًا للمسيح وتقرر أيضًا تحديد العقيدة الأرثوذكسية: "بأن جرى اعتبار السيد المسيح من نفس مادة الأب أي أن صفته الإلهية مستمدة من الأب". وأمر بسجن أريوس وأتباعه ونفيهم وبأن لبطريرك الكنيسة المصرية السيادة الدينية على أساقفة مصر وليبيا وبرقة وكان في ذلك سمو لمكانة بطريركية الإسكندرية التي زادت مكانتها وكانت لها أدوار وطنية بارزة ومشرفة في المجامع الكنسية في جميع الكنائس المصرية وزاد التطلع إلى الانفصال والاستقلال عن الدولة البيزنطية. ولقد أصدر الإمبراطور قنسطنطين الأول مرسومًا سنة ٣٢٤ م: " أن الضريبة التي على الفلاح سترفع عنه، وتوضع على ممتلكاته وأرضه لا على شخصه". بمعنى إلغاء ضريبة الرأس نهائيًا عن المصريين.

الوالي يوليوس يوليانوس

تولى يوليوس يوليانوس حكم مصر سنة ٣٢٨ م في عهد الإمبراطور قنسطنطين ولقد كان الإمبراطور قد اعتقد أنه بعقد مجمع نيقية سنة ٣٢٥ م وإدانة عقيدة الأريوسية انه قد أعاد السلام إلى الكنيسة والإمبراطورية، ولكن قرارات مجمع نيقية لم تؤد إلا إلى ازدياد السخط واستمرار النزاع الديني نحو نصف قرن، إذ وقع التشاحن بين المصريين خاصة وإن الإمبراطور أفرج عن الكاهن أريوس واستقبله وحصل منه على إقرار بأن عقيدته لا تختلف عن الأرثوذكسية. وفي نفس الفترة توفي الكاهن اسكندر أسقف الإسكندرية وتم انتخاب "الكاهن أثناسيوس" أسقفًا وتحمس لذلك أهل "الإسكندرية الذين تعلقوا به لما اشتهر به من النزاهة والتقوى والزهد وأنه خير من يمثل الكنيسة وكان من أشد أتباع مذهب نيقية.

الوالي ماجنتيانوس

تولى ماجنتيانوس حكم مصر سنة ٣٣٠ م في عهد الإمبراطور قنسطنطين الأول. وما كاد يمر أقل من شهر على توليه مصر، حتى شهد العالم حدثًا خطيرًا كان له أبعاد كثيرة في مستقبل الحضارة الإنسانية ألا وهو قيام الإمبراطور قنسطنطين بتدشين مدينة جديدة للإمبراطورية الرومانية على مضيق البسفور تحل محل المدينة القديمة روما الإيطالية، ووقع اختياره على أطلال مدينة قديمة كانت قد أنشأت في عام ٦٥٢ ق. م

وكانت تسمى بيزنطة – ومن هنا أتى اسم الدولة البيزنطية – وأعاد بناءها من جديد على نمط حديث واشتق اسمها من اسمه – ومن هنا أتى اسم القسطنطينية – واستحضر الإمبراطور من الإسكندرية ٥٠ نسخة من الإنجيل مكتوبة على الرق، لاستعمال كنائس القسطنطينية، كما نقل قنسطنطين من مصر مقياسًا للنيل ووضعه بأحد الكنائس كشيء مقدس. واتجه ثقل الدولة الرومانية إلى الجانب الشرقي من البحر المتوسط، وكان الانفصال الإداري بين الجزء الشرقي والغربي في عام ٣٩٥ م عقب وفاة الإمبراطور "ثيودسيوس الأول" الذي قسم شطري الدولة بين بنيه: وكان الجزء الشرقي البيزنطي من نصيب ابنه "أركاديوس"، أما الجزء الغربي اللاتيني فكان من نصيب ابنه "هونوريوس"، وأخذ كل جزء يشق طريقه بعيدًا عن الآخر وتأكد ذلك في عام ٤٧٦ م.

الوالي فلورنتيوس

تولى فلورنتيوس حكم مصر سنة ٣٣١ م في عهد الإمبراطور قنسطنطين في وقت بلغ الاضطراب بالإسكندرية مداه من العنف بين أتباع أريوس وأتباع أثناسيوس مما جعل الإمبراطور يستدعي الكاهن أثناسيوس إلى القدوم إلى مدينة نيقوميديا، لكي يبرر سلوكه ولم يلبث الإمبراطور قنسطنطين أن عفا عن أريوس وطلب إلى أثناسيوس أن يقبل الأريوسيين في شهود القداس وأن يرد رؤساهم إلى وظائفهم الدينية، رغم إن قرارات مجمع نيقية لم تبطل بعد ولكن تقرر عن قصد إغفالها وإهمالها.

الوالي هيجينوس

تولى هيجينوس حكم مصر سنة ٣٣٢ م في عهد الإمبراطور قنسطنطين الأول. وبدء من حكم هيجينوس قرر الإمبراطور قنسطنطين إرسال شحنة القمح السعيدة المسماة باسم الجراية من مصر إلى عاصمته الجديدة "القسطنطينية" التي أسسها سنة ٣٣٠ م، ولقد تحمل مسئولية نقل هذه الشحنة الضخمة عدد من الموظفين بدء من والي الإسكندرية وحكام الأقاليم وانتهى عند مسئولي القرى والجباة وموظفي المصارف المالية والملاحظين وأعضاء السناتو المحليين ونقابات النقل المختلفة مثل أصحاب السفن والملاحين ورابطة أصحاب الدواب، حيث كان يوزع يوميًا في القسطنطينية ٨٠ ألف رغيف وكان أي تأخير في وصول تلك الشحنة يؤدي لنشوب الثورة في المدينة كما حدث في عام ٤٠٨ م حين عجز والي مصر عن إيجاد السفن الكافية للشحن فحدثت

المجاعة في القسطنطينية تحولت إلى ثورة عارمة، فكانت من أهم مهام والي مصر الأوغسطي الإشراف على نقل ضريبة القمح المخصصة لعاصمة الإمبراطورية.

الوالي فلافيوس فيلاجريوس

تولى فلافيوس فيلاجريوس حكم مصر سنة ٣٣٤ م في عهد الإمبراطور قنسطنطين الذي تفاقمت في عهده الاختلافات المذهبية حول كنية السيد المسيح، وفي السنوات الأخيرة من عهد قنسطنطين تغلغلت عقيدة الأريوسية في البلاط الإمبراطوري وازدادت رسوخًا واستقرارًا في الشطر الشرقي من الإمبراطورية، وتعرض عدد كبير من أنصار مذهب نيقية للنفي بعد تجريدهم من مراكزهم الدينية ولم يسلم الأسقف أثناسيوس العنيد من التعرض لهذه السياسة إذ ترتب على رفضه إعادة الأريوسيين إلى وظائفهم وما جرى من اتهامه بأنه جبا ضرائب غير مشروعة ودبر مؤامرات سياسية بلغت من الخطورة حد اعتبارها خيانة عظمى أن تقرر سنة ٣٣٤ م محاكمة أثناسيوس في مجمع ديني بمدينة صور غير أنه لم يحضر المحاكمة، فأصدر المجمع حكمًا بإدانته وعزله عن أسقفية الإسكندرية ومنعه من الإقامة بمصر، وتقرر إرسال القرار إلى الإمبراطور للتصديق عليه وتقرر أيضًا السماح للأريوسيين بمباشرة تقديم القرابين، فلم يقبل أنصار أثناسيوس ما تعرض له أسقفهم من معاملة سيئة فقامت المظاهرات بشوارع الإسكندرية وكنائسها وعلى الرغم من أنه تقرر العفو عن أريوس والسماح له بالعودة إلى الإسكندرية، فإنه توفي بالقسطنطينية في طريقه إلى مصر سنة ٣٣٦ م. وفي عام ٣٣٥ م أصدر الإمبراطور قنسطنطين قرارا بنفي الأسقف أثنا سيوس نتيجة لما أشيع عن الأسقف أنه هدد بالعمل على عرقلة وصول شحنة القمح من مصر إلى القسطنطينية، مما يؤدي إلى حدوث مجاعة في عاصمة الدولة.

الوالي فلافيوس أنطونيوس تيودوروس

تولى فلافيوس أنطونيوس تيودوروس حكم مصر سنة ٣٣٧ م في عهد الإمبراطور قنسطنطينيوس، وفي هذا العام عاد البابا أثناسيوس إلى الإسكندرية عقب وفاة الإمبراطور قنسطنطين وبعد أن أمضى سنتين في المنفى ببلاد غالة، أي في القسم الغربي من الإمبراطورية، فاستقبله أهل الإسكندرية استقبالاً حافلاً وخرج "القديس أنطون" من عزلته وقدم إلى الإسكندرية للاشتراك في الاحتفال به، غير أن خصومه الأريوسيين لم يعترفوا بالهزيمة، بل أصروا على أن قرار عزل البابا أثناسيوس عن الأسقفية لا يزال

قائما، وبعودة أثناسيوس، تبدأ من جديد حلقات الصراع بين عقيدة أثناسيوس وبين عقيدة أريوس حول طبيعة السيد المسيح، بل إن البابا أثناسيوس يستعين بجماعات من الرهبان بزعامة الراهب أنطون وينجح في تولي مقاليد الكنيسة من جديد ولكن الأمر لم يستقيم له طويلاً، إذ أن الإمبراطور قنسطنطينيوس ضاق بهذا الأسقف الخطير، زعيم الشعب وأصدر قرارًا بطرده هو وأتباعه من الكنيسة الذين يتمسكون بمبدأ المساواة في الجوهر بين الأب والابن وهو رأي كان يتفق مع بساطة الفكر الشائع.

الوالي فلافيوس فيلاجريوس

تولى فلافيوس فيلاجريوس حكم مصر سنة ٣٣٨ م في عهد الإمبراطور قنسطنطينيوس، وكانت المنازعات بين أتباع عقيدة أريوس وأتباع عقيدة أثناسيوس على أشدها وخاصة عندما عاد البابا أثناسيوس مرة أخرى إلى الإسكندرية، فلم يعترف معارضوه بسيادته الدينية، وتم تعيين أسقف آخر وهو "البابا جريجوري" سنة ٣٣٩ م. ولقي الأسقف الجديد التأييد والمساعدة من الوالي فلافيوس فيلاجريوس فوقعت بالمدينة حوادث عنيفة ومنها أن الشرطة هاجمت كنائس الأرثوذكسيين فوقع عدد كبير من القتلى والجرحى وأمر جريجوري بإلقاء القبض على المعارضين وجلد فريقًا منهم وسجن الآخرين، أما البابا أثناسيوس فلجأ إلى كنيسته حتى يتجنب تفاقم الأمور ووجه إلى رجال الدين احتجاجًا صارخًا على انتهاك حرمة كنيسته وارتحل إلى روما ووضع الأمر أمام "البابا يوليوس" بطريرك روما ليفصل في النزاع بين عقيدة أريوس وأثناسيوس، فحكم البابا لصالح أثناسيوس، وكان الإمبراطور قنسطانز إمبراطور الدولة الرومانية في الغرب، في الوقت نفسه، راضيًا عنه فانعقد في سنة ٣٤٠ م مجمع ديني في مدينة روما لرد اعتبار أثناسيوس غير أن الأساقفة الشرقيين ردوا على ذلك فعقدوا سنة ٣٤١ م مجمعًا في مدينة أنطاكية أعلنوا فيه احتجاجهم على الأرثوذكسية، وأدانوا خصومهم من جديد. وفي أثناء ذلك اشتد الاضطراب بالإسكندرية وظل البابا جريجوري يضطهد كل من ظل من المسيحيين بها على ولائه لأثناسيوس.

الوالي لونجينوس

تولى لونجينوس حكم مصر سنة ٣٤١ م في عهد الإمبراطور قنسطنطينيوس حيث كان الصراع الديني على أشده من جانب الأحزاب المتعارضة، وبفضل نفوذ الإمبراطور قنسطانز إمبراطور الجزء الغربي من الإمبراطورية تم عقد مجمع اجتمع فيه أساقفة

شطري الإمبراطورية الرومانية لتسوية الخلاف الديني، وتم ذلك في مجمع مدينة ساردیکا سنة ٣٤٣ م وكان يرأسه "هوزيوس القرطبي" غير أن الأساقفة الشرقيين انسحبوا من المجمع واحتجوا بأنهم لا يرغبون في الاجتماع برجال من أمثال أثناسيوس جرى الحكم عليه بالإلحاد وإن هذه التهمة لا زالت عالقة به وأنه لم يتحلل منها، على إن قنسطانز لم يتخل عن أتباعه فألح على أخيه قنسطنطينيوس إمبراطور الدولة الشرقية حتى يعدل عن سياسة الشدة التي اتبعها ضد أهل الإسكندرية، فكتب قنسطنطينيوس إلى ولاة الأقاليم بألا يتعرضوا لأتباع أثناسيوس. وعلى جانب آخر نجد انه خلال القرون الثلاثة من عمر الحكم البيزنطي لمصر ساد التنظيم الإداري الذي كان الإمبراطور دقلديانوس قد اتخذه في بداية القرن الرابع الميلادي والذي أصبحت مصر بمقتضاه تقع في دوقية الشرق، وقد قسمت مصر ذاتها إلى ثلاث ولايات أساسية وهي: مصر الجوبترية [غرب الدلتا بما فيها الإسكندرية]، وولاية مصر الهرقلية [شرق الدلتا ومصر الوسطى]، وولاية طيبة [مصر العليا]، وفي عهد الإمبراطور قنسطنطينيوس تكونت في سنة ٣٤١ م مقاطعة رابعة وهي الأوجستامنيكا [من المقاطعات الشرقية في الولايتين الأولى والثانية]، وفي عهد الإمبراطور ثيودسيوس الأول أضيفت ليبيا إلى الصحراء الغربية في ولاية خامسة.

الوالي نسطوريوس

تولى نسطوريوس حكم مصر سنة ٣٤٥ م في عهد الإمبراطور قنسطنطينيوس، ونتيجة لمساندة البابا يوليوس بابا روما لبابا الإسكندرية أثناسيوس وتأييد الإمبراطور قنسطانز . إمبراطور الدولة الرومانية الغربية ووساطته لدى أخيه قنسطنطينيوس إمبراطور الدولة الرومانية الشرقية، صدر أمر بالعفو عنه وعودته إلى الإسكندرية مرة ثانية، وذلك في سنة ٣٤٦ م، مع إلزام ولاة الأقاليم بألا يتعرضوا بالأذى لأتباع أثناسيوس في وقت كان البابا جريجوري أسقف الإسكندرية توفي فيه، وبذلك تنتهي فترة نفي البابا أثناسيوس الثانية وتبدأ أمجد فترة في تاريخ رئاسته لكنيسة الإسكندرية التي تستمر حوالي عشرة أعوام. وفي هذه الأعوام العشرة، يعمل أثناسيوس على توطيد مركزه في مصر ويحارب الأريوسية التي كان قد استشرى أمرها وزاد أتباعها في فترة نفيه. وفي هذه الفترة نمت الكنيسة المصرية نموًا كبيرًا وتعدت حدود مصر فأنشأت كنيسة في أثيوبيا فرعًا من كنيسة الإسكندرية الأم. وجدير بالذكر بأنه أثناء ولاية نسطوريوس توفي "الراهب باخوم" الملقب بأبي الشركة وهو مؤسس حركة الرهبانية الجماعية بأدفو

بصعيد مصر ويقال أنه أول من أطلق مصطلح "إن العمل عبادة"، وقد ولد باخوم سنة ٢٩٠ م وتوفي سنة ٣٤٦ م حيث كان الدير الباخومي مجتمعًا مهنيًا يكفي نفسه بنفسه ويسد حاجات الجهات المجاورة ويجوز أن تمتد تجارته إلى جهات بعيدة. وفي سنة ٣٤٩م ظهر في الوثائق لقب "والي أنونة الإسكندرية" أي الوالي المكلف بالإشراف على تجميع ضريبة القمح المسماة بالجراية وتوزيعها على أهل المدينة.

الوالي سيباستيانوس

تولى سيباستيانوس حكم مصر سنة ٣٥٢ م في عهد الإمبراطور قنسطنطينيوس الذي اضطهد من جديد الأسقف أثناسيوس وصدق عنه كل الاتهامات التي وصفت هذا البابا بأنه شخصية خطيرة يدبر المكائد السياسية، بل نسب إليه أنه اشترك في اغتيال الإمبراطور الغربي قنسطانز أخو الإمبراطور قنسطنطينيوس، فلم يسع أثناسيوس إلا أن يلجأ مرة أخرى إلى روما، وأرسل رجال الكنيسة المصرية إلى "البابا ليبيريوس" احتجاجًا وقعه ٨٠ أسقفًا مصريًا يعلنون فيه تأييدهم المطلق للبابا أثناسيوس وذلك في سنة ٣٥٣م، غير أن البابوية في روما خافت أن تنتصر لرجل مثل أثناسيوس جرى اتهامه بالخيانة فتخلت عنه وترتب على ذلك أن تقرر إدانته في مجمع ديني في مدينة آرل سنة ٣٥٣م ومجمع آخر في مدينة ميلان سنة ٣٥٦ م، وبذلك لم يعد لأثناسيوس نصير من الأساقفة في الشرق أو الغرب سوى الرهبان في مصر. وقد كانت جهود هؤلاء الرهبان عاملاً هامًا من بين ما أودي بجهود الأريوسيين في السيطرة على كنيسة الإسكندرية.

الوالي هيرموجينس بارناسيوس

تولى هيرموجينس بارناسيوس حكم مصر سنة ٣٥٧ م في عهد الإمبراطور قنسطنطينيوس، وكانت سياسة الدولة الدينية في تلك الفترة التأييد الكامل للعقيدة الأريوسية، فيتم تعيين أساقفة أريوسيين في الكنائس الرئيسية الشاغرة وطرد البابا أثناسيوس وعزله، فلم يسع أثناسيوس إلا أن يرفض أوامر الإمبراطور قنسطنطينيوس بالخروج من الإسكندرية وذلك بفضل التفاف المخلصين من أتباعه حوله وعزمهم على حمايته. وفي بداية حكم هيرموجينس نجد أن الدوق "سريانوس" الذي بيده السلطة العسكرية يهاجم كنيسة ثيوناس بالإسكندرية حيث كان البابا أثناسيوس يؤدي الصلاة، الأمر الذي عرض الكثير من الراهبات للأذى والقتل، غير أن البابا استطاع أن يفلت من أيديهم بفضل مساعدة أتباعه المخلصين، فظل مختفيًا نحو ست سنوات دون أن تهتدي

الشرطة إلى مقره وهذه هي المرة الثالثة التي يرغم فيها البابا أثناسيوس عن التخلي عن منصبه، غير أنه لم يغادر البلاد في هذه المرة على الرغم من شدة وطأة الحكومة وقسوتها.

الوالي بومبونيوس مترونوراس

تولى بومبونيوس مترونوراس حكم مصر سنة ٣٥٧ م في عهد الإمبراطور قنسطنطينيوس. وأثناء ولايته تقرر عزل البابا أثناسيوس من أسقفية الإسكندرية وجرى تسليم الكنائس إلى الآريوسيين، واشترك الوثنيون في شن هجوم عنيف على الكنائس التي تتبع تعاليم أثناسيوس واقتحموا البيوت ونبشوا القبور، مدعين أنهم يبحثون عن البابا أثناسيوس وتقرر نفي ٤٠ من أنصار أثناسيوس إلى خارج الإسكندرية. وفي هذه السنة [٣٥٧ م] قدم البابا جورج "الكبادوكي" ليتولى أسقفية الإسكندرية، وكان من المعروف عن جورج، إنه كان من أنصار العقيدة الآريوسية، وهذه كانت الفترة الوحيدة التي جرى فيها الاهتمام بتنصيب أسقف أريوسي في مصر، فسيطرت فئة صغيرة على كنيسة الإسكندرية وتعرض عدد كبير من رجال الدين والعلمانيين لإهانات الجند، بسبب ما أبدوه من المقاومة والمعارضة، إذ قرر البابا جورج نفي ٢٦ أسقفًا وفر من وجهه نحو ٣٠ آخرين، ونفي عددًا من رجال الدين الموالين لأثناسيوس فأرسل طائفة منهم إلى المناجم ومنع عقد الاجتماعات، وتعرض كثير من النساء المعروفات بحماسهن لأثناسيوس للإهانة من قبل الجند، فظل الإرهاب مستمرًا نحو ١٨ شهرًا وبلغ الإرهاب من الشدة والعنف أن تعرض الأسقف جورج نفسه للهلاك على يد الثوار فقرر الخروج من المدينة ولم يعد إليها إلا بعد ثلاث سنوات. وفي عيد العنصرة من عام ٣٥٧ م اتفقت كلمة المسيحيين في الإسكندرية على أن يصلوا في الخلاء حتى لا يذهبوا إلى الكنيسة فإذا بقوة من الجيش البيزنطي مؤلفة من ٣ آلاف جندي تحيط بهم وراحت تعمل فيهم السيوف باندفاع جنوني لم يتوقف إلا بعد أن سئمت نفوس الجند من رؤية الدم المتفجر والجثث والأشلاء.

الوالي ارتيميوس

تولى ارتيميوس حكم مصر سنة ٣٦٠ م في عهد الإمبراطور قنسطنطينيوس الثاني، في وقت نمت فيه الضياع الكبيرة على حساب الملكية الصغيرة مما أتاح للملاك الكبار استنزاف مال الدولة لمصلحتهم، فأصدر الإمبراطور قنسطنطينيوس مرسوم إلى الوالي ارتيميوس بمحاربة نظام الحماية حيث كان نص المرسوم ما يلي: " إنا علمنا أن عددًا من المزارعين المقيمين في مصر لجأ إلى حماة رسميين من الحكام العسكريين، وعن طريق

وظائفهم قاموا باستغلال الوضع وإني أرغب في أن كل من بلغت به الجرأة إلى ضم هؤلاء الأشخاص إليه بوعد الحماية، فعليه أداء ما عليهم من الأعباء العامة، إلى جانب دفع الأعباء التي على الفلاحين الذين هربوا من قراهم، وسيدفع هذا من دخله الشخصي وكل من دخل في حمايتهم وجب رفع الحماية عنه". وتلى هذا المرسوم مراسيم أخرى تضمنت العقوبات المفروضة ضد الحماية. وفي نوفمبر سنة ٣٦١ م توفي الإمبراطور قنسطنطينيوس الثاني، فحال موته دون وقوع حرب أهلية بينه وبين ابن عمه "جوليانوس"، الذي كان قنسطنطينيوس قد عينه قيصرًا على القسم الغربي من الإمبراطورية، فنادى به جنود الغال إمبراطورًا، فكان وقوع الاصطدام محققًا بين الرجلين لولا أن عاجل الموت قنسطنطينيوس، وعزل الوالي ارتيميوس وتولى بدلاً منه جيرونتيوس.

الوالي جيرونتيوس

تولى جيرونتيوس حكم مصر سنة ٣٦١ في عهد الإمبراطور جوليانوس وقد تلقى جيرونتيوس أمرًا من الإمبراطور بطرد البابا أثناسيوس من الإسكندرية ومصر، بعد أن عاد أثناسيوس إليها عقب وفاة الإمبراطور الأسبق قنسطنطينيوس، إذ اتهمه بأنه أقدم على تنصير سيدات وثنيات حظين بمكانة عالية في بلاط جوليانوس. غير أن أوامر الإمبراطور لم تلق شيئًا من الاحترام عند البابا أثناسيوس ولم تتجاوز هذه الأوامر حدود الإسكندرية، أما أثناسيوس فإنه غادر الإسكندرية واتخذ طريقه نحو الجنوب ولم يحفل بأن يختفي عن أعين رجال الوالي جيرونتيوس، فلما وصل إلى طيبة استقبله الرهبان الباخوميون بالاحترام والإجلال.

الوالي ايكديكيوس أوليمبوس

تولى ايكديكيوس أوليمبوس حكم مصر سنة ٣٦٢ م في عهد الإمبراطور جوليانوس، وحدثت أثناء ولايته فتنة شديدة في مدينة الإسكندرية قام بها العامة من الوثنيين الذين كانوا يحقدون أشد الحقد على الأسقف جورج [جرجس] الكبادوكي الآريوسي الذي اغتصب كرسي الأسقف أثناسيوس، وكان قد أثار حفيظتهم بأن نظم موكبًا عامًا سخر فيه من الطقوس الوثنية فانتهز وثنيو الإسكندرية فرصة ارتداد الإمبراطور جوليانوس عن المسيحية، لكي يصفوا حسابهم مع الأسقف الآريوسي فهاجموه وقبضوا عليه فلم تتحرك جمهرة المسيحيين للدفاع عنه فقتله المتمردون ومزقوا جسده، كما هاجموا الكثيرين من المسيحيين وقتلوا وجرحوا منهم الكثيرين، وقد أراد

الإمبراطور جوليانوس أن يعاقب من أحدثوا الشغب ولكن مستشاريه أقنعوه بأن يكتفي بإرسال خطاب احتجاج شديد إلى أهل الإسكندرية، وأعقب ذلك تولي الإمبراطور جوفيان أمور الحكم حيث كانت توليته إعادة لاعتبار المسيحية الأرثوذكسية فقد أعلن تمسكه بالمسيحية على مذهب مجمع نيقية، كما يدعو له أثناسيوس، ولذلك فقد ظهر البابا أثناسيوس مرة أخرى من مخبئه واعتلى الكرسي الرسولي وسط تهليل الشعب وتمجيده والتسبيح بقوة الله القدير الذي أعاد لهم قطبهم الروحي فائزًا منصورًا على أن هذه النشوة لم تستمر سوى بضعة شهور انتهت بوفاة الإمبراطور جوفيان.

الوالي فلافيانوس

تولى فلافيانوس حكم مصر سنة ٣٦٤ م في عهد الإمبراطور فالنز، ولقد كان الإمبراطور فالنز يدين بالمذهب الآريوسي، ولذلك فلم يكد يتربع على عرش الشرق حتى رفع الآريوسيون في الإسكندرية رءوسهم من جديد وبدأ التحرش والاصطدام بأثناسيوس الذي كان في هذه الفترة يتجول في أرجاء مصر كما لو كان أحد ملوكها الفراعنة حيث كان يستقبل في كل مكان بالترحاب والتأييد والتمجيد وإذا واصل رحلته في النيل فقد كانت جموع الشعب تخرج لاستقباله بالصلبان والتراتيل والأهازيج وكان الرهبان والراهبات يتركن الأديرة، لكي يصطفوا لتحيته واستقباله ونيل البركة منه مما دفع الإمبراطور في عام ٣٦٥ م إلى إصدار مرسوم بنفي أثناسيوس أسقف الإسكندرية فاندلعت الفوضى في المدينة وعجزت الحامية عن التصدي لها، وزاد الأمر سوء أن الثورة لم تقتصر على الإسكندرية وحدها، بل امتدت إلى أنحاء مصر كلها، ولذلك فقد عجز الوالي فلافيانوس أن يمتد بيد سوء إلى أثناسيوس، بل أن فالنز رأى من حسن السياسة ولتهدئة الخواطر أن يعلن أنه لن يتعرض لأثناسيوس وأتباعه، وهكذا عاد أثناسيوس إلى الإسكندرية ليستقر من جديد على كرسيه بقوة الشعب المصري، بل أمر الإمبراطور فالنز أحد موظفيه في مصر بأن يخف لاستقبال أثناسيوس. فقام ممثل الإمبراطور بالفعل وخف للقاء الأسقف السكندري وحمايته حتى دخوله الكنيسة، حيث كان مقدرًا له أن يمضي ما بقي له من العمر في ذروة السلطان الروحي والمادي بعد أن تكسرت على صلابة إرادته كل صفوف الإرهاب والمقاومة والاضطهاد. ويذكر التاريخ إنه في يوم ٢١ يوليو سنة ٣٦٥ م حدث زلزال شديد في شرق الدلتا دمر مدينة تانيس [صان الحجر] بمعابدها الضخمة ومسلاتها الكبيرة حيث أنهى وضعها كمركز ديني كبير في العهدين الوثني والمسيحي.

الوالي بروكو لتيانوس

تولى بروكولتيانوس حكم مصر سنة ٣٦٦ م في عهد الإمبراطور فالنز. ويلاحظ على فترة حكم لتيانوس تضاؤل عدد نواب البلدية بالإسكندرية حتى بلغ الحد الأدنى له، وذلك نتيجة لهجرة هؤلاء النواب من المدن وهروبهم إلى الصحراء فرارًا من القيام بوظيفتهم ومهامها ومن تأدية الواجبات الملقاة على عاتقهم من حيث جباية الضرائب في وقت أهملت فيه الزراعة وتوقفت الصناعة وكسدت التجارة وانتشرت الثورات، وإلزام هؤلاء النواب بسداد المقدار المحدد من الضرائب. ولعلاج ذلك الأمر صدر قانون يعتبر أصحاب الضياع الكبيرة مسئولين عن تحصيل الضرائب المقررة على فلاحيهم وبمقتضاه يؤدي ما هو مقرر من الضرائب للحكومة المركزية مباشرة لا إلى عامل الخراج المختص بالجهة.

الوالي أوليمبيوس بالاديوس

تولى أوليمبيوس بالاديوس حكم مصر سنة ٣٧٠ م في عهد الإمبراطور فالنز، وأثناء ذلك أوفد البابا أثناسيوس الرسولي "القديس أفرونيوس" للتبشير بالإنجيل في بلاد الحبشة – ومنذ ذلك الوقت والكنيسة الحبشية تابعة للكرسي المرقسي يرسم لها أساقفة مصريين بناء على طلب ملوكها وقد تغير هذا التقليد في العصر الحديث جدًا وقد بدأ التحول برسامة أساقفة أحباش ثم أصبح الأساقفة الأحباش يديرون كنيستهم – وفي سنة ٣٧١ م توفي البابا أثناسيوس بعد أن أمضى في رئاسة الكهنوت ٤٦ سنة وهو ما لم يقدر لبطريرك من قبله أو بعده وفي خلال هذه الفترة عاصر ١٦ إمبراطور تحدى الأكثرين منهم فنفي من منصبه ٥ مرات كان لا يلبث في كل مرة أن يعود أكثر قوة، والمسيحيون الشرقيون بصفة خاصة يعتبرونه صاحب الفضل الأكبر في تدعيم الحقيقتين الأساسيتين اللتين قامت عليهما المسيحية [لاهوت السيد المسيح ووحدة الثالوث المقدس] واعترافًا بفضل البابا أثناسيوس منحته الكنيسة لقبًا "ثالث عشر الرسل الأطهار" و"الرسولي".

الوالي ائيليوس بالاديوس

تولى ائيليوس بالاديوس حكم مصر سنة ٣٧١ م في عهد الإمبراطور فالنز، وكانت مصر تعاني في خلال هذه الفترة التاريخية من عمرها من عدم تحقيق العدالة لسائر السكان فقد اشتهر القضاة بالفساد والرشوة واستطاع الأغنياء بفضل ثرواتهم أن يفلتوا من

سلطة القضاء فعجزت الحكومة عن توفير العدالة والحماية للمواطنين. ورغم شدة الموظفين وقسوتهم وصرامة القوانين فلم تؤد الضرائب على الوجه المطلوب وتحمل دافعو الضرائب ما يزيد على ما هو مقرر عليهم فامتنعوا عن دفع الضرائب وهجروا القرى والمدن وأهملت الأراضي الزراعية. وفي أثناء فترة حكم بالاديوس أنشئت وظيفة [حامي المدينة] الذي كان من واجباته أن يقوم بحماية دافعي الضرائب مما يتعرضون له من ظلم الموظفين ومندوبي المالية، وحماية أرباب الشكاوي والقضايا مما يتعرضون له من الأذى والاضطهاد في المحاكم التي لجأوا إليها يلتمسون العدالة والإنصاف وبذلك كان حامي المدينة يقوم برعاية الضعفاء وحمايتهم، وكان يعتبر في نظر الأباطرة العلاج الوحيد وقتذاك لما تعرضت له الإدارة المدنية من أحوال بالغة السوء، غير أن هذا النظام لم يحقق في مصر النتائج المرجوة على الرغم من التعديلات التي طرأت عليه ومنها أن أصبح للمدن ذاتها الحق في أن تنتخب حاميها بعد أن كان والي الشرق هو الذي يتولى تعيينه، وذلك لتجاوز الحماة حدود سلطتهم وعدم مراعاتهم الأمانة في تأدية واجباتهم، فإن مسئوليات حماة المدينة تزايدت بدرجة جعلتهم لا يقلون عن نواب البلدية رغبة في التخلص من الالتزامات المفروضة عليهم، وفي تلك الفترة توفي القديس أثناسيوس الرسولي فقام الشعب السكندري والأكليروس بانتخاب "الأنبا بطرس الثاني" ليكون الخليفة الحادي والعشرين لمرقس الرسول، ولم تكد أنباء هذا الاختيار تصل إلى الإمبراطور فالنز حتى استشاط غضبًا وأحس: أنه لو جنح لمشيئة الشعب المصري في هذا الاختيار فسوف يفقد آخر ظل له من النفوذ، فأرسل إلى الوالي انيليوس بالاديوس يأمره بخلع الأنبا بطرس الثاني ونفيه وتنصيب "لوسيوس الأريوسي" أسقفًا مكانه، وتعزيزًا لهذا الأمر الإمبراطوري أصدر فالنز أمره: بأن ترافق لوسيوس قوة عسكرية، وهكذا دخل لوسيوس ليقلد كرسيه في الإسكندرية تحت حماية الحراب البيزنطية، وكانت الأوامر المعطاة لهذه القوة العسكرية أن تقبض على بطرس الثاني ولكنه استطاع كسابقه أن يختفي وينجو من يد السلطة. وعندما علم الإمبراطور بذلك، أمر بنفي كل الأساقفة المصريين الذين يرفضون التعاون مع لوسيوس الأريوسي، كما أصدر أمره بإلغاء الامتيازات التي كانت مقررة للرهبان منذ أيام قسطنطين، وهو إعفاؤهم عن الخدمة العسكرية، ولما كانت الرهبانية قد انتشرت في مصر انتشارًا واسعًا فقد كان معنى تنفيذ القانون الجديد أن تجند مدن بأسرها، ولذلك فقد قاوم الرهبان هذا القانون وفضل الكثيرون منهم أن يموتوا في سبيل عدم الإذعان له من أن يصبحوا جندًا في جيش الإمبراطور، فاندفعت القوات البيزنطية إلى الصحراء تهاجم الأديرة وتقذف بالرهبان، بعضًا إلى المنفى وبعضًا إلى العذاب.

الوالي بالاديوس

تولى بالاديوس حكم مصر سنة ٣٨٢ م في عهد الإمبراطور ثيودسيوس الأول، وفي عهده حدث تعديل إداري في النظم الإدارية المصرية حيث كان وفقا لإصلاحات الإمبراطور دقلديانوس كانت مصر تعد ولاية تابعة لدوقية الشرق، التي كان يحكمها كونت الشرق، مع فصل السلطة المدنية عن السلطة العسكرية أما في سنة ٣٨٢ م فقام الإمبراطور ثيودسيوس بإدخال تعديل على هذا النظام، وتمثل هذا التعديل في فصل ولاية مصر عن دوقية الشرق وأصبحت مصر دوقية مستقلة بذاتها، يحكمها الوالي الأوجستالي ويقيم في الإسكندرية على أنه نائب الإمبراطور والذي أصبح له السيطرة التامة على جميع البلاد، فهو الحاكم العسكري الفعلي وله مطلق السلطات بمصر، مع عدم إغفال الفصل بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية.

الوالي فلورنتيوس

تولى فلورنتيوس حكم مصر سنة ٣٨٤ م في عهد الإمبراطور ثيودسيوس الأول، وأثناء ولاية فلورنتيوس توفي "الأنبا تيموثيتوس" واختير الأنبا تيوفيلس، ويعزى إلى الأنبا تيوفيلس أنه أقنع الإمبراطور ثيودسيوس الأول بتحويل المعابد الوثنية إلى كنائس مسيحية وقد راقت الفكرة للإمبراطور، وأصدر أمره على الفور بتنفيذها. وكان أول هيكل استولى عليه البابا السكندري لتحويله إلى كنيسة هو هيكل باكوس إله الخمر فنزع منه التماثيل وراح يعرضها وسط الازدراء والسخرية في شوارع الإسكندرية فأهاج هذا التصرف الوثنيين رغم قلة عددهم، فتجمهروا وأحاطوا بمعبد سيرابيس للدفاع عنه، وقد استعان تيوفيلس في الهجوم عليه بالجيش الروماني فجرى الصدام بينه وبين الوثنيين الذين اضطروا في النهاية إلى الاحتماء بالمعبد الكبير، فصدرت الأوامر بتحطيم المعبد فوق رءوس المقيمين به، فجرت الدماء أنهارًا واشتعلت النار في قسم من المعبد فأتت على مكتبته التي كانت تضم حوالي ٧٠٠ ألف كتاب وهكذا تحول المضطهدون بالأمس إلى مضطهدين لمخالفيهم في الرأي. وقد زاد هذا الحادث في تدهور مركز الإسكندرية الثقافي فوق تدهوره المستمر فقد هجرها كثير ممن كانوا بها من رجال العلم والفلسفة والذين كانوا يشرفون على مدارسها باعتبارها مركزًا للفلسفة اليونانية.

الوالي باولينوس

تولى باولينوس حكم مصر سنة ٣٨٦ م في عهد الإمبراطور ثيودسيوس الأول، وأثناء ولايته تطور منصب حامي المدينة – لكي يحمي السكان من استبداد الموظفين وظلمهم، وحماية دافعي الضرائب مما يتعرضون له على يد جباة هذه الضرائب وتعسفهم، وكذلك حماية أرباب الشكاوى – حيث صدر في سنة ٣٨٧ م قرار بتعديل وظيفة حامي المدينة بأن أصبح من حق المدن وأهلها أن يختاروا حامي المدينة، بعد أن كان يقوم باختياره كونت الشرق. إلا أن حماة المدن لم يؤدوا واجبهم على أكمل وجه، مما دفع الحكومة البيزنطية، إلى أن توجه نظرهم إلى مراعاة الأمانة في تأدية واجباتهم، ولكن بعد ذلك أصبح يختارهم الأساقفة ورجال الدين والأعيان وملاك الأراضي ونواب البلديات. ويبدو أن وظيفة حامي المدينة اختفت قبل عهد الإمبراطور جستنيانوس مما جعله يعيدها مرة ثانية، وأصبح حامي المدينة في عهده رئيسًا لهيئة نواب البلدية ويشارك في الإدارة المدنية والإدارة القضائية وينظر في قضايا المعاملات المالية التي تتجاوز قيمتها ٣٥٠ صولدًا ذهبيًا.

الوالي ايفاجريوس

تولى ايفاجريوس حكم مصر سنة ٣٩٠ م في عهد الإمبراطور ثيودسيوس الأول، وكذلك تولى حكم مصر سنة ٣٩٣ م في عهد نفس الإمبراطور ثيودسيوس الأول وفي أثناء ولايته أرسلت قوات من مصر إلى شمال أفريقية لقمع الفتنة التي نشبت هناك، وفي أثناء ولاية ايفاجريوس أيضًا اعترف الإمبراطور ثيودسيوس بالديانة المسيحية ديانة رسمية للدولة وحرم الوثنية فتحولت المعابد الوثنية إلى كنائس، وأمر الإمبراطور بتدمير المعابد التي قاومت الحكومة البيزنطية في مصر نتيجة اشتداد ثائرة الوثنيين لما قام به المسيحيون من أمور اعتبروها إهانة موجهة لهم فعمدوا إلى مهاجمة المسيحيين وقتلوا عددًا كبيرًا منهم وجمعوا جماعة منهم إلى السيرابيوم واستخدموهم في عمارة المعبد وأمروا بإعدام كل من يرفض تقديم القرابين إلى الإله سيرابيس، وردًا على ذلك قام الوالي ايفاجريوس وقواته والمسيحيون المصريون بتدمير بقايا المعابد الوثنية في شرق الإسكندرية وغربها ومن بينها معبد سيرابيس الذي ظل عباده يقاومون هجوم المسيحيين حتى دمرّ المعبد على من فيه. ومع بداية سنة ٣٩٥ م وأثناء ولاية ايفاجريوس أصدر الإمبراطور ثيودسيوس الأول قرارًا منح فيه النقابات في مصر حق ملكية الأراضي

وجمع الضرائب مع تحريم ذلك على الأجانب، وتشديد العقوبة على من يطبق نظام الحماية على أهل القرى وضرورة التزام ملاك الإقطاع بقوانين الدولة.

الوالي شارموزيانوس

تولى شارموزيانوس حكم مصر سنة ٣٩٥ م في عهد الإمبراطور أركاديوس ولكن السلطة الفعلية في مصر كانت في يد الأنبا تيوفيلس الذي كان عدوًا للأريوسيين مذهبًا وللإغريق سياسة، ولذلك فقد كان المصريون ينظرون إليه نظرتهم لا إلى زعيم روحي بل إلى قائد ورئيس سياسي، وشاءت الظروف أن تعمل على تدعيم سلطانه أكثر وأكثر فلقد وقع خلاف بين" يوحنا فم لذهب" أسقف القسطنطينية والإمبراطور أركاديوس لمهاجمة يوحنا لزوجة الإمبراطور [أودكسيا]، فأصبح تيوفيلس هو القاضي الذي رأس مجمعًا من الأساقفة المصريين ليحكم بحرمان يوحنا فم الذهب وطرده من منصبه، وعاد تيوفيلس إلى الإسكندرية، فازداد ضراوة في محاربة مخالفيه لا من الوثنيين بل من المسيحيين وكان الخلاف معه في الرأي لا يؤدي إلى الكفر والإلحاد فحسب، بل واعتبار المخالف ثائرًا على سلطة الإمبراطور نفسه، ويذكر أن تيوفيلس اصطحب كتيبة من الجند وحطم صوامع الرهبان في وادي النطرون لمخالفتهم إياه في الرأي وكان ذلك مظهر جمع السلطة الدينية إلى السلطة الزمنية.

الوالي بنتاديوس

تولى بنتاديوس حكم مصر سنة ٤٠٣ م في عهد الإمبراطور أركاديوس، وأثناء ولايته احتدم النزاع بين بابا الإسكندرية تيوفيلس وبين رهبان وادي النطرون حول آراء "أوريجين" التي تدعو إلى: "أن الله هو الجوهر الأول لجميع الأشياء، وليس السيد المسيح هو الإنسان الآدمي الذي يصفه العهد الجديد، بل هو العقل الذي ينظم العالم" وبعض الآراء الأخرى التي لا تتفق تمامًا مع الأرثوذكسية الخالصة. ولقد درج الرهبان المصريون على الاعتقاد "بأن الله إنما اتخذ صورة إنسان وأنكروا ما عدا ذلك من آراء". وبدأ النزاع بين البابا تيوفيلس والرهبان سنة ٣٩٩ م أي في عهد الوالي السابق أرخيلاوس، ولكن الجدل والمناقشة أديا إلى وقوع اضطرابات عنيفة بين الرهبان في فترة ولاية بنتاديوس وتقرر حبس بعضهم ففر ٨٠ راهبًا إلى فلسطين ومنها إلى القسطنطينية وتقرر دعوة تيوفيلس إلى القسطنطينية للدفاع عن تصرفاته ضد الرهبان فقدم البابا تيوفيلس إلى القسطنطينية، وعقد مجمع ديني بالقرب من مدينة خلقدونيا حضره حوالي

٣٦٠ أسقفًا منهم ٢٩ أسقفًا من المصريين فقرر المجمع عزل حنا فم الذهب بطريرك القسطنطينية، وتأييد آراء تيوفيلس. وهكذا أحرز البابا تيوفيلس أسقف الإسكندرية انتصارًا ساحقًا على منافسه بطريرك وبابا القسطنطينية، حيث مركز الإمبراطورية، وأثبت جدارة بطريركية الإسكندرية وصدارتها.

الوالي بوثاليوس

تولى بوثاليوس حكم مصرسنة٤٠٤م في عهد الإمبراطور أركاديوس، وكانت من الأعباء المفروضة على شعب مصر ما يعرف باسم ضريبة الميرة المدنية أو الشحنة السعيدة، وهي عبارة عن القمح الذي يرسل من مصر إلى القسطنطينية لإطعام أهلها وكان جزء من هذا القمح يرسل إلى الإسكندرية لإطعام شعبها أيضًا، فمنذ أن أصبحت القسطنطينية عاصمة للدولة البيزنطية، توقف ما كان يرسل إلى روما من القمح برسم الميرة وصارت الشحنة السعيدة تبحر من الإسكندرية إلى شواطئ البسفور مباشرة، لذلك كان أي تأخير في وصول تلك الشحنة السعيدة إلى القسطنطينية يؤدي إلى إحداث ثورة في المدينة، مثلما حدث في عام ٤٠٨ م حيث عجز والي مصر عن إيجاد السفن اللازمة لشحن القمح، فحدثت مجاعة في القسطنطينية، وقام العامة في المدينة بإحراق منزل والي القسطنطينية وكثرت حوادث الشغب والاضطراب.

الوالي أورستيس

تولى أورستيس حكم مصر سنة ٤١٥ م في عهد الإمبراطور ثيودسيوس الثاني، وفي ذلك العام صدر مرسوم ينص على أن يبقى جميع من اقتنوا أراضي قبل سنة ٣٩٧ م بمقتضى نظام الحماية يظلوا محتفظين بها على أن يتعهدوا بأداء كافة الالتزامات المفروضة على مزارعيهم، وتلغى جميع محاولات الحماية بعد هذا التاريخ مع استثناء الكنيسة من هذا الحد التاريخي وأن يلغي لقب [حامي]. وفي سنة ٤١٥ م أيضًا أمر "البطريرك كيرلس"، بطرد اليهود من الإسكندرية وغلق معابدهم وأمر باستباحة دورهم ونهبها، وعلى الرغم من أنهم عادوا إلى المدينة بعد أن تعرضوا للاضطهاد فإنه لم يعد لهم ما كان لهم من قبل من مكانة، ففي أثناء ولاية أورستيس لمصر تجدد اضطهاد اليهود الذين حرصوا على التمسك بما منحهم الإمبراطور من امتيازات، وفي الوقت نفسه وقع صدام ونزاع بين السلطات الحكومية بالمدينة من جانب وبين البابا من جانب آخر، فقد أصر كل من البابا "كيرلس" بطريرك الإسكندرية والوالي البيزنطي أورستيس على أن

تكون له دون غيره السيادة بالمدينة، فمنذ أن ولي الأنباكيرلس البطريركية زاد من تشدده في نصرة المسيحية الأرثوذكسية ومقاومة كل ما يخالفها بالقوة والعنف فلجأ كيرلس أول الأمر إلى أن يستخدم ماله من سلطة على رجال الكنائس من غلق إحدى الكنائس المخالفة مذهبيًا، أما اليهود الذين أزيلوا من الإسكندرية زمن الإمبراطور تراجانوس، أي منذ ثلاثة قرون سابقة، فقد عادوا في هذه الفترة للتجمع والتكاثر والازدهار بحيث أصبحوا هم أصحاب السيادة في دنيا المال والاقتصاد والتجارة. وبإيعاز من البابا قام بعض عامة الشعب في مدينة الإسكندرية مع الرهبان الوافدين من وادي النطرون بالصحراء الغربية بنهب أموال اليهود وممتلكاتهم وأجلوهم عن بيوتهم دون أن يكترث بالوالي البيزنطي واضطرب حبل الأمن في المدينة حتى عمتها الفوضى. وعبثًا حاول الوالي أورستس أن يعيد الأمن والنظام فقد كانت قواته أضعف من التغلب على الشعب الهائج فقبض على أحد أنصار البابا كيرلس وأمعن في تعذيبه والتنكيل به حتى تهدأ النفوس الثائرة. ولقد وقع الوالي نفسه فريسة للاعتداء، إذ قذفه البعض بقطعة من الحجر أوجعته ولم ينجو أورستيس إلا بعد عناء شديد ولما لقي المعتدي مصرعه على أيدي رجال الوالي أقام له البطريرك جنازة رسمية واعتبره شهيدًا. وكان البابا كيرلس هو سيد الموقف، ولم ينته النزاع بين الوالي والبابا إلا بعد مقتل الفيلسوفة "هيباتيا" عالمة الرياضيات الشهيرة ابنة العالم وزوجة الفيلسوف والتي كانت تعتبر من أقرب الناس إلى الوالي أورستيس.

الوالي كاليستوس

تولى كاليستوس حكم مصر سنة ٤٢٢ م في عهد الإمبراطور ثيودسيوس الثاني، وفي أثناء ولاية كاليستوس استمر النزاع من جديد بين الكنائس الأرثوذكسية والأريوسية، بعد أن اتخذ اتجاهًا وشكلاً جديدان: فما دامت ألوهية السيد المسيح لم تعد ميدانًا للجدال، فليدر البحث حول ألوهية أمه، فالعقيدة الأرثوذكسية تقرر: "أنه ما دام المسيح إلهًا فإن السيدة مريم العذراء هي أم الإله"، فجاء نسطوريوس ليناقش هذه القضية بحيث انتهى إلى نظرية جديدة وملخصها: " أنه لما كان الله تعالى لا يمكن أن يموت أو يتألم فلابد أنه كان للمسيح أقنومان متباينان [ذات إلهية تعلو على الآلام الإنسانية وحدها منفصلة عن الذات الإلهية] وبالتالي فإن مريم لم تكن أم الطبيعة الإلهية في المسيح، بل هي أم طبيعته البشرية وأنه خير من تسميتها أم إله أن تسمى أم المسيح"، وقد تبلور هذا الفكر فيما اشتهر بأنه القول بالطبيعتين للمسيح الطبيعة الإلهية والطبيعة الإنسانية، وذلك في مواجهة القول بالطبيعة الواحدة الإلهية، وقد كان الأنبا كيرلس هو حامل لواء هذا القول الأخير

المدافع عنه بكل قوة وعنف وصرامة، فأخذ يكتب الرسائل ويبعث بها إلى رؤساء المجامع في الشرق والغرب ويعقد المجامع ويخاطب الإمبراطور بل والإمبراطورة والأميرة "بوليكيريا"، مما جعل الإمبراطور ثيودسيوس الثاني يغضب لذلك ويتهم كيرلس بأنه يعمل على إثارة أعضاء أسرته بعضهم ضد البعض الأخر، بل قام كيرلس على رأس جماعة من المسيحيين باحتلال جميع بيع اليهود وطردهم من مدينة الإسكندرية.

الوالي كليوباتر

تولى كليوباتر حكم مصر سنة ٤٣٥ م في عهد الإمبراطور ثيودسيوس الثاني، ومما يذكر سابقا أن الإمبراطور دقلديانوس قد حدد لمدينة الإسكندرية ضريبة قمح خاصة بها تجبى مع ضريبة القمح الخاصة بروما وذلك سنة ٣٠٢ م وسميت باسم الجراية، ولكن في سنة ٤٣٦ م أضاف الإمبراطور ثيودسيوس الثاني مقدارا إضافيا يوزع وقدره ١١٠ مد [مكيال من القمح] يوميًا، وثمة إشارات في الوثائق تدل على أنه في بداية القرن الرابع كانت تجمع ضريبة قمح الجراية لصالح مدينة الإسكندرية من مدينة اكسير نيخوس [البهنسا]. وفي سنة ٤٣٨ م أصدر الإمبراطور ثيودسيوس الثاني قانونا للحد من نفوذ كبار الملاك.

الوالي تيودوروس

تولى تيودوروس حكم مصر سنة ٤٥١ م في عهد الإمبراطور ماركيانوس، في وقت بلغت فيه كنيسة الإسكندرية مكانة كبيرة تضارع مكانة كنيسة روما وأسمى من كنيسة القسطنطينية وذلك على يد البابا تيوفيلس والبابا كيرلس والبابا ديسقورس، ولكن هذا النجاح أثار كنيسة روما فتحول موقف بابا روما من تأييد كنيسة الإسكندرية إلى محالفة أعدائها، الذين انتهزوا فرصة رغبة الإمبراطور ماركيانوس وزوجته بوليكيريا في التخلص من تدخل بطريرك الإسكندرية فدعى الإمبراطور إلى عقد مجمع ديني في مدينة خلقدونيا بأسيا الصغرى، وذلك من أجل النظر في ازدياد نفوذ بابا الإسكندرية ديسقورس، ومناقشة موضوع الانقسام المذهبي في داخل الإمبراطورية المسيحية وقرر المجمع محاكمة ديسقورس وعزله، لأن سلوكه مخالف لقوانين الكنيسة: فقد اغتصب من أقرباء سلفه ومن أصدقائه أملاكًا أضافها إلى أملاك الكنيسة، كما أتهم بأنه يتصرف على إنه الوالي الحقيقي للإسكندرية. ولقد قبل "البابا ديسقورس" قرار العزل بكبرياء فقد رفض ما عرض عليه الإمبراطور من البقاء في البطريركية بشرط أن يستجيب ويخضع له، وأقر

المجمع بوجود المسيح في طبيعتين: إلهية وبشرية، دون اندماج أو تغيير أو انقسام أو انفصال. ولتنفيذ قرارات مجمع خلقدونيا بالقوة قامت الاضطرابات الدينية في الإسكندرية، واتخذت الثورات طابع القومية العنيفة وأريقت الدماء من أجل إخماد هذه الاضطرابات، ونتج عن ذلك أن أبطلت كنيسة الإسكندرية استخدام اللغة اليونانية وأحلت محلها في طقوسها الدينية اللغة المصرية [القبطية].

الوالي فلوروس

تولى فلوروس حكم مصر سنة ٤٥٢ م في عهد الإمبراطور ماركيانوس حيث أسرع الإمبراطور بعد عزل البابا ديسقورس بتعيين خلف له، واجتهد أن يحسن الاختيار فرشح "بروتيروس" وهو أحد كهنة الإسكندرية، وكان وثيق الصلة بديسقورس حتى لقد عهد إليه بتولي أمر الكنيسة أثناء غيابه في مجمع خلقدونيا وقد بادرت طبقة الأرستقراطية المسيحية الجديدة في الإسكندرية فأيدت الاختيار وأعلن الحاكم الروماني "فلوروس" تأييده، فأصدر الإمبراطور أمره بتعيين بروتيروس بطريركًا على الإسكندرية، ولكن هذه الإجراءات كلها لم يكن لها سوى أثر عكسي على شعب مدينة الإسكندرية الذي كان يعكس إرادة مصر كلها في التمسك ببطريركها، ولذلك فقد هاجمت جموع الشعب موظفي الحكومة المدنيين والعسكريين، وتراجع الجند أمام غضب الشعب واعتصموا بالسرابيوم، فأشعل الشعب النار بالمبنى العتيد، واحتاج الأمر إلى إرسال مزيد من فرق الجيش لإعادة الأمن والنظام وتثبيت البطريرك الجديد في كرسيه، في الوقت الذي أصدرت فيه الحكومة بعض الأوامر على سبيل العقاب للشعب فأوقفت الألعاب العامة وأغلقت الحمامات وحرمت المدينة من الانتفاع بهبات القمح المخزون. ولكن هذه الإجراءات الجديدة لم تزد النار إلا اشتعالاً ولم يكن باستطاعة البطريرك الملكي بروتيروس أن يتحرك إلا في ظل الحراس، وقد اتخذ المصريون من معارضتهم لمجمع خلقدونيا ومن تمسكهم بعقيدة كيرلس وديسقورس رمزًا للمقاومة الوطنية.

الوالي ديونسيوس

تولى ديونسيوس حكم مصر سنة ٤٥٨ م في عهد الإمبراطور ليو الأول، ولقد انتهز الشعب السكندري فرصة غياب القائد الروماني ديونسيوس في الوجه القبلي لمواجهة الحملات التي عادت قبائل البليميني والنوبة تشنها على جنوب مصر، لكي يسقطوا الأنبا بروتيروس عن كرسي الأسقفية وينصبوا بدلاً منه راهبًا آخر مؤكدين بذلك حق الشعب

في اختيار بطريركه، ووصلت هذه الأخبار إلى الوالي البيزنطي ديونسيوس فهرول مسرعًا إلى الإسكندرية ولكن الشعب الذي تسامع بقرب عودته أراد أن يضعه أمام الأمر الواقع، فقام بقتل البابا بروتيروس وعلق جثته، فكان طبيعيًا أن يشتد غضب الإمبراطور ليو الأول الأيسوري لهذا الذي حدث تحديًا لسلطانه فأصدر أمره بعزل البابا الذي اختاره الشعب وعين بطريركًا من قبله، فلم يعترف الشعب بطبيعة الحال بالبطريرك الملكي وظل متمسكًا ببطريركه. وهكذا بدأ ازدواج البابوية في الإسكندرية فأحد البابوات ملكي يرضى عنه الإمبراطور ولا يعترف به الشعب، والثاني اختاره الشعب ولا يعترف به الإمبراطور.

الوالي الاسكندر

تولى الاسكندر حكم مصر سنة ٤٦٨ م في عهد الإمبراطور ليو الأول، حيث كانت سياسة الدولة تتجه إلى الرفض التام لنظام الحماية المتعارف عليه في الأرياف والذي أدى إلى تهديد اقتصاد الدولة، وقد حاول ملاك الأراضي الزراعية التلاعب بالقانون والتهرب من تطبيقه وذلك عن طريق التأجير الصوري، أي قيام المالك الصغير بأجير أرضه لأحد كبار الملاك، ثم استعادتها بالإيجار ثانية، وهذا الإجراء منعته قوانين الإمبراطور البيزنطي ليو سنة ٤٦٨ م والتي تقيد حرية الفلاحين الأحرار في بيع أراضيهم لأشخاص من خارج القرية. وفي نفس العام حصل الوالي الأغسطي لمصر على لقب دوق الحدود المصرية، فصارت له قيادة الجند للمحافظة على الأمن في مدينة الإسكندرية.

الوالي بؤيثوس

تولى بؤيثوس حكم مصر سنة ٤٧٦ م في عهد الإمبراطور زينون، في وقت كان قد توغلت قبائل الجرمان البرابرة في كيان الإمبراطورية الرومانية الغربية تدريجيًا وعجز الأباطرة الرومان عن دفع غارات تلك القبائل، واستبد بالأمر دونهم قواد الجند وكلهم من أصل غير روماني. حتى إذا كان يوم ٤ سبتمبر سنة ٤٧٦ م أعلن "القائد أودواكر" صاحب الأمر آنذاك انتهاء الدولة الرومانية الغربية، وخلع الإمبراطور "رومولوس أغسطس" آخر أباطرة الغرب، ونفيه إلى جنوب إيطاليا مع تخصيص معاش كاف له. وهكذا اكتفى بالإمبراطور البيزنطي الحاكم في القسطنطينية حيث اعترف الإمبراطور زينون باحتلال أودواكر لروما، وإسقاطه لإمبراطورها، بل وخلع عليه لقب البطريق وهو لقب الشرف للقادة البرابرة. وبذلك انتهت في سنة ٤٧٦ م الإمبراطورية في الغرب

الذي فيه نشأت، والذي كاد عماد قوتها، وإن بقي قياصرة الشرق يلقبون أنفسهم رومانًا بأشكال شتى نحو ألف سنة أخرى.

الوالي بيرجاميوس

تولى بيرجاميوس حكم مصر سنة ٤٨٢ م في عهد الإمبراطور زينون. وأثناء ذلك أرادت الدولة البيزنطية الرومانية اتخاذ سياسة الوفاق، فصدر ما عرف بمشروع الاتحاد واعتبرت هذه الوثيقة "أن السيد المسيح إلهًا وإنسانًا في شخص واحد" ولم تشر إلى طبيعة المسيح وأنكرت كل ما يقول بغير ذلك. وكان الغرض من هذه الوثيقة هو إعادة السلام والوحدة إلى الكنيسة وقد قبلها البعض في الإسكندرية وفسرها على أساس منوفيزتي فعاد بذلك شيء من الهدوء الديني بينما ظل البعض يعارض صيغة الوحدة، على أساس أنها لم تقر صراحة بإنكار الصيغة التي وضعها مجمع خلقدونيا وترتب على هذه الصيغة أن انقسمت كنيسة الإسكندرية إلى أربعة أو خمسة أحزاب، وبذلك استقرت المنوفيزتية الأرثوذكسية في الإسكندرية ومصر، وتم الاتفاق أخيرًا على أن يختار المصريون أسقفهم دون تدخل الإمبراطور، حتى يمكن أن يتخذ هذا التاريخ بداية انفصال كنيسة الإسكندرية عن القسطنطينية.

الوالي يوستاثيوس

تولى يوستاثيوس حكم مصر سنة ٥٠١ م في عهد الإمبراطور أنستاسيوس الأول، ويلاحظ أنه في أثناء فترة ولايته تقدمت القوات الفارسية إلى مصر فاستطاعت أن تجوس خلال منطقة الدلتا، ولكنهم وقفوا عند أسوار الإسكندرية التي استعصت عليهم. ويبدو أن القائد الفارسي خشي على نفسه مما نسميه استطالة خطوطه وابتعاده عن قاعدته بغير أمل في وصول نجدات فاضطر للانسحاب وقد كان لحصاره الطويل أثر في مدينة الإسكندرية، إذ أصابها بمجاعة شديدة وقد عني الإمبراطور أنستاسيوس الأول بمساعدة مدينة الإسكندرية وإنعاشها وترميم مبانيها العامة وكانت منارة الإسكندرية الشهيرة قد أهملت خلال القرون السابقة حتى كادت أن تخرب فأمر بترميمها وإعادة العناية بها.

الوالي أبيون

أقامت بمدينة البهنسا أسرة كبيرة وهي أسرة أبيون، وحلوا بهذه المدينة نحو ١٥٠ سنة واشتهروا بأنهم من كبار الأعيان فصاروا ينعتون بأصحاب السعادة، ولم يذكرهم الناس إلا على أنهم من كبار السادة وأنهم من أرباب الشهرة والصيت وأشاد الناس بمجدهم العريق. والواقع أن هؤلاء السادة احتلوا الوظائف العليا من المناصب الإدارية والمالية والدينية وحظوا بالرتب الرفيعة، إذ أبيون رأس هذه الأسرة شغل وظيفة والي مصر سنة ٥١٨ م في عهد الإمبراطور جستين الأول وتولى ابنه في السنوات من سنة ٥٢٣ م إلى سنة ٥٣٨ م وظيفة الدمستق والوالي ومتولي الخزانة الإمبراطورية وصار ابنه الأخر قنصلاً سنة ٥٣٩ م، واتخذ كثير من أبنائه لقب بطريق ولقب البطريق الأول ومن هؤلاء الأبناء ولي اثنان دوقية طيبة وشغل أحدهم وظيفة الباجرك. ولم تكتف أسرة أبيون بما أحرزه أفرادها من مكانة في الإدارة الإمبراطورية، بل حازوا أملاكا شاسعة ليس حول البهنسا فحسب، بل في سائر أنحاء الفيوم، وفي إقليم كينوبوليس [الشيخ فضل] وفي غيرها من الجهات وامتلكوا قرى بأكملها بما يحيط بها من أراض وبلغت ضياعهم من الاتساع أنه تألف منها مقاطعتان على رأس كل منهما كونت وازدادت مكانة أسرة أبيون في مصر، وبفضل ما غمرتهم به الحكومة البيزنطية من الامتيازات أقاموا بأراضيهم على أنهم سادة إقطاعيون، وكان لهم أسطول صغير يسير بنهر النيل، واتخذوا لأنفسهم جندًا خاصًا اشتهروا باسم البقلار - رغم تحريم القانون لاتخاذ الجند الخاص - ولهم جهاز شرطة خاص وقلاع خاصة وسجن وبريد خاصان وعاش أفراد أسرة أبيون في قصورهم بالمدينة على نحو ما يعيش الأمراء وهذا يوضح مدى ما بلغته تلك الأسرة من نفوذ على حساب الدولة.

الإمبراطور جستنيان

رغم أن الإمبراطور جستنيان لم يحضر لمصر إلا أنه اهتم بها اهتمامًا بالغًا وأصدر العديد من القرارات التي كان لها أبعد الأثر في مجريات الأحداث في مصر، الأمر الذي دفعنا إلى التحدث عنه، فلقد تولى الإمبراطور جستنيان حكم الإمبراطورية الرومانية البيزنطية سنة ٥٢٧ م في وقت كانت مصر تعاني من فساد القضاة وانتشار الرشوة بينهم ولم تمتد سلطة القوانين إلى الأقوياء والأغنياء، وفي الناحية المالية تحمل دافعو الضرائب فوق طاقتهم، ومع ذلك كانت خزانة الدولة خاوية وهجرة الفلاحين مستمرة بوضوح. أما في المجال الاجتماعي، فأصبحت هناك طبقة قوية تناوئ الحكومة وبيدها النفوذ

والسلطان، وطبقة أخرى معدمة لا تمتلك شيئًا تحولت إلى العبودية، وطبقة رجال الدين والرهبان وضاعت هيبة الحكومة وسط ذلك الخضم الهائل، وزاد على ذلك اشتداد المنازعات الدينية والانقسامات حول طبيعة السيد المسيح وكنهه، وتحول ذلك إلى حوادث دامية يظهر فيها التعصب المذهبي وانعكس كل هذا في ارتفاع أسعار ضروريات الحياة. ومن أجل علاج تلك الأوضاع أقدم الإمبراطور جستيان على إصدار القانون رقم ١٣ سنة ٥٣٨ م أو سنة ٥٣٩ م لبسط سلطان الإمبراطور على البلاد والرعية ومحاولة النهوض بمصر، فقد قسم مصر إداريًا إلى أربع ولايات وهي: دوقية مصر [وتشمل غرب الدلتا والإسكندرية وتتألف من أبروشيتين]، ودوقية أوجستامنيكا [وتقع في شرق الدلتا وتضم أبروشيتين أيضًا]، ودوقية أركاديا [وتقع على الشاطئ الغربي للنيل وهي مؤلفة من أبروشية واحدة فقط]، ودوقية طيبة [وتشمل المنطقة الواقعة جنوب قنا وبها أبروشيتان]، وعين على كل ولاية دوق أوجستال عهد إليه بالسلطتين المدنية والعسكرية وعين على كل أبروشية مديرًا مدنيًا يسمى بريسس، وبذلك تلاشت وانهارت وحدة البلاد السياسية وألغى وظيفة نائب الإمبراطور ومنح حاكم الدويقة السلطتين العسكرية والمدنية، ليواجه أية مشكلة تبدو في منطقته ولا ينتظر مساعدة الوالي نائب الإمبراطور أو دوق مصر. ولمنع خطر الدوقات وضمان ولائهم عمل جستنيان على زيادة مرتباتهم حتى لا يتطرق إليهم الفساد وكان شديد الحرص على أن يباشر بنفسه كل تفاصيل الإدارة ويصدق على اختيار الموظفين وتكوين ديوان الدوق الذي كان يتألف من الإدارة المالية والإدارة القضائية وإدارة العمائر والمنشآت والإدارة الحربية. وأصبح رئيس الأبروشية مجرد تابع للدوق يرجع إليه في كل الأمور بعد أن كان ينوب عنه في إدارة الأبروشية وهو موظف مدني فقط. وقرر جستنيان إسناد مهام وظيفة حامي المدينة إلى التزامات مفروضة على الأعيان، وحرم على الأجانب عن القرية أن يحوزوا شيئًا من الأراضي الواقعة في زمام القرية، ولم يفرض الإمبراطور جستنيان ضرائب جديدة على مصر، ولكنه أجرى من الإصلاحات المالية ما يكفل جباية الضرائب المقررة، وقرر تخفيض مقدار الضريبة المقررة على التجارة المصدرة من الإسكندرية وتحصيل رسوم على السلع التي تصدر من الموانئ المصرية الأخرى وعلى السلع التي ترد إليها، مع تقدير الضرائب من حيث وقت جباية الضرائب وما ينبغي تحصيله من كل وحدة ضرائبية من الخراج نوعًا وعينًا، مع ربط نوع الضريبة بحالة الإقليم وقدرته الإنتاجية مع تسليم إيصالات تثبت سداد الضرائب، وأنشأ إدارة حسابات لمراجعة ما تحصل من الإقليم من الضرائب وما جرى إنفاقه منها. ولقد اهتم الإمبراطور جستنيان في القانون ١٣ بتنظيم نفقات الإسكندرية، وأعاد تنظيم إدارة الميرة [القمح] واهتم بجباية القمح وتشديد العقوبات

على كل من يتسبب في إهمال جبايته أو نقله أو تصديره للقسطنطينية، وتحمل الدوق الأوجستال لمصر مسئولية ثقيلة، فلم يكن مكلفًا بجمع قمح المعونة وتوزيعه بالإسكندرية فحسب، بل كان لزامًا عليه أيضًا أن يبادر إلى إعداد الأسطول المخصص لبيزنطة حتى لا تتعرض الشحنة السعيدة لأي تأخير بسبب خطأ ينسب إليه أو إلى إدارته. وتقرر فرض غرامة قدرها دينار عن كل أردب إذا أهمل في واجباته. أما في مجال القضاء فقد قرر جستنيان إنشاء محاكم وسط للاستئناف بين محكمة والي الشرق في بيزنطة وبين محاكم ولاة الأقاليم، وعهد جستنيان إلى أوجستال الإسكندرية بأن يفصل نهائيًا في كل القضايا التي لا تزيد قيمة الدعوى فيها عن ٥٠٠ صولد ذهبي، فلا يجوز استئناف القضايا التي من هذا القبيل أو الالتجاء بها إلى سلطة أخرى. بجانب اهتمام الإمبراطور أيضًا بتنظيم جهاز الشرطة لاستتباب الأمن والطمأنينة في البلاد. وحرص جستنيان على المحافظة على خزانة كنيسة الإسكندرية حتى لا تمتد الأيدي لنهبها. وفي عهد الإمبراطور جستنيان استطاع المصريون أن يمدوا نفوذهم الديني جنوبًا فدخلت القبائل النوبية في المسيحية على المذهب اليعقوبي حيث أمر الإمبراطور جستنيان بغلق معبد فيلة وحبس كهنته ونقل تماثيل الآلهة إلى القسطنطينية وهكذا كانت فيلة آخر مركز للديانة المصرية القديمة. وينسب إلى الإمبراطور العديد من العمائر الضخمة من أهملها دير سانت كاترين الذي شيده بإيعاز من زوجته "ثيودورا". وأصدر جستنيان أثناء حكمه قرارات بتحريم نسج الحرير في مصانع الإسكندرية، لأن الحرير خاص بالأباطرة وبالتالي لا يصنع إلا في المصانع الإمبراطورية، ومن ثم أصبحت صناعة الحرير احتكارًا للإمبراطورية.

الوالي ديوسكوروس

تولى ديوسكوروس حكم مصر سنة ٥٣٥ م في عهد الإمبراطور جستنيان الأول وأثناء تلك الفترة رغبت الدولة البيزنطية في تحطيم أنصار مذهب المونوفيزتية في مصر [المسيح ذو طبيعة واحدة] وإدخالهم في المذهب الملكاني [المسيح ذو طبيعتين] وذلك بعزل "البطريرك ثيودوسيوس"، واستدعائه إلى القسطنطينية، حيث اعتقل في قلعة ديركوس وعين بدلاً منه "البطريرك بولس" التنيسي سنة ٥٣٧ م والذي زود بسلطات مطلقة استثنائية بما في ذلك عزل رجال الدين وتعيين غيرهم وتعيين الدوقات أيضًا. وقد استقبل السكندريون البطريرك بولس أسوأ استقبال واعتبروه دخيلاً عليهم وخائنًا لقضيتهم ولقبوه باسم [يهوذا]، إشارة إلى ارتداده عن المذهب المونوفيزتي، وقد قبض بولس على زمام الأمور في البلاد دون الوالي الشرعي ديوسكوروس، وذلك بفضل ما اشتهر به من

الشجاعة والقوة حتى كاد أن يفلح في فرض الأرثوذكسية البيزنطية في الإسكندرية وفي الأديرة. واستخدم البطريرك بولس ضد المصريين من وسائل الاضطهاد ما لم يستخدمه إلا الأباطرة والحكام الوثنيون فصار يلقي بالمصريين في الحمامات ليكونوا وقودًا لتسخين مياهها، غير أن الحكومة البيزنطية كانت تعتقد أن في وسعها أن تقوم بهذا العمل، فانتهى الأمر بانكسارها بعد أن أثارت بعنادها وعنفها كراهية المصريين، وجدير بالذكر في هذا المقام أن نشير إلى شيوع ظاهرة التعصب لفريق الخضر أو لفريق الزرق وهما الحزبان الكبيران اللذان كان ينقسم إليهما سكان بيزنطة حسب لون الثياب التي كان يلبسها راكبو خيول السباق في المباريات الرياضية، وقد امتد هذا الانقسام والحزبية إلى أرجاء الإمبراطورية وخاصة في مدينة الإسكندرية حيث لم تكن المعارك العنيفة تنقطع بين أتباع هذه الحزبين.

الوالي رودون أبيون

تولى رودون أبيون حكم مصر سنة ٥٣٨ م في عهد الإمبراطور جستنيان الأول، هذا وينتمي رودون إلى أسرة عريقة اتخذت من إقليم البهنسا مقرًا لها. وقد تقلد رودون العديد من المناصب الرفيعة، وتذكر المصادر التاريخية أن الإمبراطور جستنيان قد اختار المطران بولس بابا للإسكندرية وجعل له الأمر على الحاكم رودون ظنًا منه إن ذلك الأمر يؤدي إلى طاعة أعيان المدينة لمجمع خلقدونيا، ولكن ورد إن أول ما أتاه بولس من إجراء أن أمر بتعنيف "الشماس بسوس"، وهو قبطي كان يكتب بالقبطية وكان يعد من معارضي سياسة الإمبراطور، فتوفي بسوس أثناء التعذيب مما أدى إلى إثارة الشعب السكندري وغضبه، فلم يسع الإمبراطور جستنيان لتهدئتهم إلا أن عزل رودون، بل أمر بقتله في القسطنطينية ولم يغن عنه دفاعه عن نفسه بإظهار ثلاث عشرة رسالة كانت قد أتته من الإمبراطورية يأمر فيها بأن يطيع أمر البطريرك.

الوالي ليبيريوس

تولى ليبيريوس حكم مصر سنة ٥٣٩ م في عهد الإمبراطور جستنيان الأول، ويلاحظ في أثناء فترة ولايته أن بعض الأشخاص أوقعوا بين ليبيريوس وبين الإمبراطور وكالوا له الاتهامات ووصموه بعدم الولاء، فلم يتيقن جستنيان من تلك الوشاية وعزله، وعين على حكم مصر شخصًا آخر اسمه حنالاكساريوس، إذ أن تصرف الإمبراطور لم يكن من السلامة والنزاهة، الأمر الذي أدى إلى وقوع القتال بين الفريقين ترتب عليه

وقوع لاكسايوس صريعًا. أما ليبيريوس الذي قدم بعد هذه الحوادث إلى القسطنطينية فقد برأه مجلس السناتو من جميع التهم المنسوبة إليه، غير أن الإمبراطور جستنيان أدانه وألزمه بأن يدفع له غرامة كبيرة، وعلى ذلك كانت الحكومة المركزية في بيزنطة مسئولة أيضًا عن الفوضى التي كانت تعم مصر في تلك العهود. ولقد كان ليبيريوس أثناء فترة ولايته في مصر يشغل منصبي الوالي والبطريرك، ولقد أمره الإمبراطور جستنيان بتطهير الولاية من الزندقة والخيانة، وما نتج عن الانشقاق المذهبي لكن المهمة كانت أعظم من طاقة الرجل.

الوالي هيفائيستوس

تولى هيفائيستوس حكم مصر في أواخر عهد الإمبراطور جستنيان الأول سنة ٥٤٢ م، وفي تلك الأونة كانت لكنيسة الإسكندرية من القوة الاقتصادية ما إن أسطولها التجاري كان يمخر حوض البحر المتوسط، ويجني أرباحًا طائلة وخاصة من تجارة القمح، ولعل الكنيسة حصلت على ميزات خاصة في التجارة منذ منع الوالي هيفائيستوس أثناء فترة حكمه ما كان معتادًا تقسيمه بين العامة [وقدره ألف ألف مكيال]، وكانت تلك عادة منذ أيام الإمبراطور دقلديانوس. وقد بعث ذلك الوالي إلى الإمبراطور جستنيان يعيب عادة توزيع القمح ويصفها بالظلم وبأنها ليست من الحكمة، فصادرها وأضافها إلى ما يرسل للقسطنطينية، وكانت تقرض لصالح أهل الإسكندرية، مستغلاً فرصة حدوث اضطرابات بالمدينة بسبب الشغب الذي حدث نتيجة لطرد الأسقف "برتيريوس". وقد جعل هيفائيستوس جميع حوانيت الإسكندرية احتكارًا حكوميًا، مما أدى إلى زيادة دخل الإمبراطور جستنيان، بل وفرضت ضريبة على الفخار لصالح الإسكندرية للإنفاق على نقل شحنة القمح الخاصة بها والحمامات العامة.

الوالي يوحنا

تولى يوحنا [حنا] حكم مصر سنة ٥٨٢ م في عهد الإمبراطور موريس، وقد قام هذا الوالي بتعيين ثلاثة أخوة من مدينة ميتليس [تل النجيلي قرب العطف] وهم: ابسخيرون ومينا ويعقوب، حكامًا على عدة مدن مصرية بعد أن كانوا بأجركة وتريبيونات لمدن عديدة بالدلتا وحازوا ثروة ضخمة. ويبدو أن هؤلاء الأخوة كانوا من مؤيدي حزب الخضر، لأنهم بدءوا تمردهم بالهجوم على أتباع حزب الزرق ونهبوا مدينتي كيثوبوليس [بنها] وبوسيريس [بوصير] دون أذن حاكم الإقليم وأراقوا الدماء وأشعلوا الحرائق في

المدينة وفي الحمامات العامة، وطاردوا باجرك بوصير فهرب تحت جنح الظلام إلى بيزنطة فأمر الإمبراطور بعزل الأربعة، فألفوا جيشًا من المغامرين وتعرضوا لمسير السفن التي تحمل القمح إلى الإسكندرية. وبلغ من عجز الوالي يوحنا أنه لم يستطع قمع الثورة، الأمر الذي سبب مجاعة كبيرة في مدينة الإسكندرية عاصمة البلاد، وسقط الأهالي فريسة لآلام الجوع وأرادوا قتل حنا لأنه المسئول عن كل ذلك، فأرسل أهل المدينة رسالة إلى الإمبراطور يعلمونه بالحالة المحزنة التي تعاني منها مدينتهم، وبناء على ذلك عزل الإمبراطور الوالي يوحنا وعين مكانه "باولوس" حاكما على مصر، ثم ما لبث أن أعاد حنا مرة ثانية واليًا على مصر، فاستعان بأحد المغامرين المسمى "تيودور" الذي صاحبه في القضاء على الفتنة، وعندما علم أهل مدينة إيكيلا [مدينة فوة] بعودته تمردوا في مصر كلها برًا وبحرًا، إذ أن بعض ثوار ايكيلا بقيادة "إسحاق" استولوا على عدد من السفن ودمروها وغنموا بما بها، ثم قام بعضهم بالقبض على بعض الموظفين والموكلين بأسطول القمح وألقوا بهم في السجن، واجتاحت الثورة مصر، بل طالبوا بعزل الوالي ولم يستطع الوالي يوحنا والقوات الرومانية النظامية الموجودة دحر هذه الثورة، ولم تستقر الأوضاع وتعد كما كانت إلا بعد قتال عنيف ومذابح عديدة. وتم القبض على الأخوة الثلاثة، حيث تم إعدامهم وحكم على من كان معهم إما بالنفي أو بالجلد أو بمصادرة أملاكهم، كما وقع تمرد آخر في بلدة بانابوليس تحت قيادة من يدعى "آزاريوس" ولكنه كان أقل خطراً. ولقد وجد يوحنا عندما عاد إلى الإسكندرية انتشار التدمير والتخريب في جميع أنحاء المدينة، الأمر الذي يدل على امتداد التمرد إلى العاصمة فأمر بسجن بعض المخلين بالنظام، وحجز بعض السفن فأرهب بذلك المتمردين منذ وصوله إلى المدينة فهدأت الفتنة.

الوالي نيكيتاس

تولى نيكيتاس حكم مصر سنة ٦١٠ م من قبل القائد الإمبراطور الجديد هرقل، الذي كان عليه أولاً أن يخرج قوات القائد "بونوسوس" قائد قوات جيش الإمبراطور القديم فوقاس، الذي كان عليه أن يتخذ من الإرهاب والشدة ما يكفل بقاء مصر على ولائها وتبعيتها للدولة البيزنطية، وما كاد نيكيتاس يجتاز الحدود الغربية لمصر حتى انحاز إليه "ليونتيوس" حاكم إقليم مريوط وبذلك تحولت مصر إلى ميدان للصراع بين قوات فوقاس وقوات هرقل: وكانت مصر تعتبر مركز القوى، تضمن لمن يستولي عليها النصر في هذا الصراع، لأنها كانت مصدر القمح إلى بيزنطة. ولقد دارت أكثر من معركة، وقد

وقف الشعب السكندري من رجال الدين وأنصار حزب الزرق وأنصار حزب الخضر مع قوات نيكيتاس نائب هرقل وتضامن الشعب مع رجال الكنيسة في تأييد هذه الثورة الجديدة على بيزنطة والدولة البيزنطية الرومانية، ليستعيدوا سلطان كنيستهم واستقلالها عن بيزنطة [القسطنطينية] كما استقلت من قبل عن روما. وقد رأى نيكيتاس أن يجتذب المصريين لتأييد حكم هرقل ونصرته فقرر التجاوز والتنازل عن الضرائب لمدة ثلاث سنوات، وأخيرًا تمكنت قوات نيكيتاس من الانتصار بعد العديد من المواقع الحربية وظل يحكم مصر باسم هرقل الإمبراطور الجديد. وقد حاول قائد مدينة الإسكندرية عبثًا أن يوقف حركة الثائرين، لكنه لقي مصرعه ورفع رأسه على الرمح وطيف به في شوارع المدينة، فهرب البطريرك الملكاني "تيودور" وكذلك حنا والي مصر وقام الشعب بنهب قصر الوالي والاستيلاء على الأموال التي بعث بها الإمبراطور فوقاس ووضعوا أيديهم على كل ما تحصل من الضرائب وجرى قلب تمثال الإمبراطور فوقاس رأسًا على عقب واستقرت الأوضاع للحكم الجديد وشهدت البلاد انتعاشًا ملحوظًا عن ذي قبل. وتجلت في مصر شخصية البابا الملكي "يوحنا الرحوم"، الذي استطاع أن يظفر بحب المصريين على خلافهم معه لفرط تسامحه ورحمته وإنفاقه على البؤساء والفقراء المعوزين، والذي بلغت الكنيسة في عهده درجة من الثراء لم يسبق لها مثيل: فلقد امتلكت الكنيسة أسطولاً تجاريًا في البحر المتوسط وقد استخدم هذا الأسطول في استيراد القمح من صقلية في أثناء مجاعة ألمت بالبلاد، وفي مناسبة أخرى أرسل إمدادات كثيرة من القمح والبقول والذهب والحديد والسمك والنبيذ إلى بيت المقدس حين هاجمها الفرس، وقد قيل أن ثلاث عشرة سفينة من سفن الكنيسة كل منها محمل بعشرة آلاف أردب من القمح أغرقت في عاصفة في بحر الأدرياتيك، وبالإضافة إلى القمح حملت هذه السفن ملابس وفضة وأشياء أخرى قيمة، وهذا يعكس ما كانت عليه الإسكندرية في هذه الفترة من التاريخ من غنى وثروة، وأنها كانت لا تزال أعظم المدن التجارية.

الملك كسرى الثاني

حدثت صحوة في الإمبراطورية الفارسية على يد الملك الفارسي كسرى الثاني، الذي أراد إعادة أمجاد الدولة الفارسية إلى سابق عهدها القديم، فاجتاحت الجيوش الفارسية منطقة أرمينيا متجهة للقسطنطينية وزحفت قوات فارسية أخرى على الشام واستولت عليها، وذلك بما امتازت به قوات فارس من كثرة عددية وحسن نظام وإعداد جيد وقيادة ماهرة وأموال وفيرة للإنفاق عليها، ووصل الأمر إلى سقوط بيت المقدس في

أيدي الفرس، الذين عاثوا فيه فسادًا ونهبًا وقتلاً، وخربوا كنيسة القبر المقدس واستولوا على الصليب المقدس والأواني المقدسة الذهبية والفضية، وقتلوا الكثيرين ووقع في الأسر أعداد غفيرة، وتوافد على مصر أعداد كبيرة من المسيحيين الفارين من الاجتياح الفارسي. وفي سنة ٦١٦ م تولى القائد "شاهين" قيادة الجيش الفارسي المتجه لفتح مصر، وبدأ مسيرته من العريش إلى بيلوزيوم ومنها إلى بابليون وبعد أن اجتازوا الطرف الجنوبي للدلتا زحفوا نحو مدينة الإسكندرية ونتيجة لتشديد الحصار على المدينة ومنع المؤن عنها وعدم إرسال قوات بيزنطية للدفاع عنها وضعف القوات الرومانية الموجودة بمصر عن القوات الفارسية، ارتحل والي مصر نيكيتاس عن طريق البحر. وعن طريق الخيانة سقطت عاصمة البلاد في أيدي الفرس سنة ٦١٨ م وجرت بالمدينة بعد سقوطها مذابح مروعة ونهب الفرس ثروة الكنائس وكبار الشخصيات، ثم سار الجيش الفارسي عبر النيل فأخضع سائر الديار المصرية سنة ٦١٩ م، دون أن يصادف مقاومة حتى أسوان. واستمر الفساد الفارسي بمصر ما يقرب من عشر سنوات حتى خروجهم نهائيًا سنة ٦٢٨ م، عقب عقد الصلح بين الإمبراطور البيزنطي "هرقل" والملك الفارسي "شيرويه" وذلك بعد أن أعاد هرقل تنظيم صفوفه وأحسن إعدادها وأحرز انتصارات على جيوش فارس في معركة نينوي سنة ٦٢٧ م.

الوالي جورج برقبيوس

تولى جورج برقبيوس حكم مصر سنة ٦٢٨ م في عهد الإمبراطور هرقل، الذي استطاع بعد جهود مضنية أن يهزم الإمبراطورية الفارسية وأن يسترجع مصر ثانية إلى أحضان الدولة البيزنطية. وقد قام الإمبراطور هرقل بتنصيب الوالي جورج واليًا على مصر، وهو يعد أول والي بعد حركة التحرير، ولقد أسندت إليه رئاسة كنيسة الإسكندرية بجانب منصبه السياسي، وذلك للقيام بمهمة توطيد النفوذ البيزنطي في البلاد، والعمل على استقرار الأمور الداخلية وتنشيط الموارد الاقتصادية، ويذكر البعض أن هذا الوالي كان أحد أبويه قبطيًا، والآخر يونانيًا، وإن اسمه الأصلي جورج بن مينا برقبيوس، وإنه قد لقب بالمقوقس وحاذ مكانة كبيرة في البلاد. ويذكر المؤرخون المسلمون إنه في العام السابع من هجرة "الرسول الكريم محمد ﷺ" أرسل النبي الكريم رسالة دعوة لحاكم مصر يدعوه للإسلام [٧هـ = ٦٢٨ م] وقد حمل تلك الرسالة "حاطب بن أبي بلتعة"، وقد ورد فيها: "**بسم الله الرحمن الرحيم. من محمد رسول الله إلى المقوقس عظيم القبط، سلام على من اتبع الهدى أما بعد، فإني أدعوك بدعاية الإسلام فأسلم تسلم وأسلم يؤتك**

الله أجرك مرتين فإن توليت فعليك إثم القبط ﴿ يَـٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ ﴾". وكان رد جورج [المقوقس] على هذه الدعوة أن أرسل مجموعة من الهدايا إلى النبي ﷺ تمثلت في [ملابس وأدوات زينة وعسل من بنها وحمار اسماه النبي ﷺ عفير وبغلة بيضاء أسماها النبي ﷺ دلدل وطبيب من أطباء مصر وجاريتين: إحداهما تسمى "ماريا" وأختها وتسمى "سيرين" يصحبهما خادم لهما، وقد أسلمت الأختان بالفعل قبل أن تصلا إلى الرسول الكريم ﷺ. وقد وهب نبي الرحمة ﷺ سيرين إلى الصحابي "حسان بن ثابت" واصطفى لنفسه السيدة ماريا القبطية. بجانب ذلك رد المقوقس على الرسول ﷺ بكتاب جاء فيه: " من المقوقس عظيم القبط إلى محمد بن عبد الله، السلام، أما بعد، فإني قد قرأت كتابك، وفهمت ما فيه، مما قد تدعوننا إليه من الإسلام، وقد علمت أنك نبي مرسل، وأنت خاتم الأنبياء، وقد أكرمت رسولك غاية الإكرام، وبعثت إليك على يده هدية".

الوالي كيرس

تولى كيرس [المقوقس] حكم مصر سنة ٦٣١ م في عهد الإمبراطور هرقل، في وقت كانت أحوال مصر قد آلت إلى أدنى الدرجات سواء اقتصاديًا أو سياسيًا أو دينيا أيضًا، فمن الناحية الاقتصادية كانت مصر تعتبر مخزن الغلال للدولة البيزنطية مع اعتبارها مصدرًا لجباية الضرائب، فصارت الضرائب مصدر شكوى الشعب في القرى والمدن وتمثل ذلك في هروب الفلاحين من قراهم بسبب كثرة الضرائب، على حين لجأ نفر آخر منهم إلى الرضوخ لحماية كبار الملاك، الأمر الذي أدى إلى استفحال أمر هؤلاء الملاك فأصبحوا الحكام الآمرين في قراهم تساندهم قوة من الفرسان أي كونوا دويلة داخل الدولة، فأصبح بذلك هناك طبقة تملك كل شيء وطبقة لا تملك شيئًا، أي لم تكن هناك عدالة اقتصادية أو عدالة اجتماعية، الأمر الذي أدى لانتشار الظلم دون توقف، أما من الناحية السياسية و الإدارية في تلك الفترة، فكانت مصر مقسمة إلى خمسة أقسام إدارية كبرى [الإسكندرية -- شرق الدلتا -- غرب الدلتا – مصر الوسطى والفيوم- مصر العليا] غير أن الرابطة كانت واهية بين تلك الأقسام الإدارية، بل ومتضاربة ولم يكن لرؤساء تلك الأقاليم عمل سوى الاستمرار في ابتزاز الأموال وجباية الضرائب دون مراعاة لصالح البلاد أو الاهتمام بشئون أهلها، أما الجانب الديني فقد رفض المصريون تدخل الأباطرة البيزنطيين في الجدل الديني الذي دار حول طبيعة السيد المسيح. فاقد

أقرت الدولة البيزنطية مذهب الطبيعتين وبأن السيد المسيح ذو طبيعتين: بشرية وإلهية، أما المصريون فقد استمسكوا بمذهب الطبيعة الواحدة وأن السيد المسيح ذو طبيعة إلهية فقط [الأب والابن وروح القدس إله واحد]، وبسبب ذلك الاختلاف شهدت البلاد الكثير من المذابح والاضطهاد والظلم، بل اتخذت المقاومة المصرية حركة هجرة من الريف والمدن إلى المعابد والأديرة بالصحراء، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث خلل كبير في مرافق وخدمات البلاد، الأمر الذي دعا الإمبراطور هرقل إلى التوصل إلى حل اعتقد أنه يرضي الجميع وهو الامتناع عن الكلام في كنه المسيح وطبيعته وعما إذا كانت له صفة واحدة أو صفتان والشهادة بأن له إرادة واحدة وقضاء واحدًا، وصار مذهب هرقل يعرف باسم مذهب التوحيد [المونو ثلما] وأوكل إلى الوالي كيرس [المقوقس] نشر هذا المذهب، الأمر الذي حدا بالوالي إلى استخدام الشدة والتعذيب، لحمل الناس على اتباع المذهب الجديد، في الوقت الذي اشتدت فيه كراهية المصريين للبيزنطيين، وهنا التف المصريون حول "الأنبا بنيامين" الذي حثهم على الثبات على مذهبهم وعقيدتهم حتى الموت، وهنا بدأ كيرس يشرع في حملة عنيفة من الاضطهاد استمرت ما يقرب من عشر سنوات. ويحوي تاريخ الكنيسة القبطية الكثير من قصص التعذيب والاضطهاد التي تعيد للذاكرة أسوأ ما تعرض له المسيحيون في تاريخهم الطويل ودعوا الله أن ينجيهم من تلك الشرور والآثام. كل تلك الظروف ساعدت على نجاح خطوة هزت أركان مصر وهي دخول الإسلام الديار المصرية وانسحاب القوات البيزنطية الرومانية من مصر بعد عقد صلح بابليون سنة ٦٤١ م وصلح الإسكندرية سنة ٦٤٢م.

الوالي تيودور

تولى الإمبراطور قنسطانز الثاني حكم الدولة البيزنطية سنة ٦٤١ م وتقرر إعادة كيرس [المقوقس] إلى مصر وتكليفه بعقد الصلح مع العرب إذ تبين له أن الدفاع عن مصر أضحى مستحيلاً، وعهد إليه أيضًا بإقرار الأمن في البلاد والقضاء على الحروب الأهلية فوصل البطريرك كيرس [المقوقس] – أي أصبحت له وظيفة دينية – وبصحبته الوالي تيودور [له السلطة السياسية] واحتفلا معا مع شعب الإسكندرية بذكرى عيد رفع الصليب ما بين التراتيل والأناشيد والصلاة، وأكد الوالي تيودور والبابا كيرس أن البلاد واقعة تحت محنة اجتياح العرب المسلمين لهم وأن هذه المحنة ما تلبث أن تنتهي كما حدث مع الغزو الفارسي لمصر سنة ٦١٦ م، واستطاع تيودور إعادة الأمن إلى نصابه وطرد بعض دعاة الفتنة والاضطراب من الوظائف واطمأنت العاصمة. وفي نفس الوقت

كان كيرس [المقوقس] يوقع مع عمرو بن العاص معاهدة [صلح] الإسكندرية سنة ٦٤٢ م والذي بمقتضاه سلمت مصر إلى العرب المسلمين بعد تأمين أهلها، واستطاع المقوقس إقناع الوالي تيودور والقائد قنسطنطين وكبار رجال الدولة والجيش والشعب بأن هذا الصلح حقن للدماء، وخاصة بعد أن رأى من العرب إصرارًا كبيرًا وقوة صلبة لن يقدروا عليها. وصدقت الحكومة البيزنطية على المعاهدة، وأشرف تيودور على أمر سحب القوات البيزنطية الرومانية من البلاد وخاصة بعد وفاة كيرس [المقوقس] وإطلاق سراح من كان في يد العرب من الرهائن في حصن بابليون. وفي سبتمبر سنة ٦٤٢ م أقلع الأسطول البيزنطي من الإسكندرية بمن كان عليه من بقايا الجيش البيزنطي وفتحت أبواب مدينة الإسكندرية فدخلها القائد العربي المسلم عمرو بن العاص، وانتهى بذلك حكم الدولة الرومانية في مصر ودخلت البلاد عهدًا جديدًا.

مراجع ومصادر البحث

١- أحمد حسين – موسوعة تاريخ مصر جـ ١- القاهرة – سنة ١٩٨٥م.
٢- د. السيد الباز العريني – مصر البيزنطية – القاهرة – سنة ١٩٦١م.
٣- ب. ج. الجود – مصر – القاهرة – سنة ١٩٤٢م.
٤- د. حامد زيان غانم – تاريخ الدولة البيزنطية – القاهرة – سنة ١٩٧٨م.
٥- د. زبيدة محمد عطا – الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية – القاهرة – سنة ١٩٩٤م.
٦- د. سيد احمد على الناصري – مصر تحت حكم الإغريق والرومان – القاهرة – سنة ١٩٧٧م.
٧- د. عبد الحافظ عبد الخالق البنا – تاريخ مصر في العصر البيزنطي – القاهرة – سنة ١٩٩٧م.
٨- عبد الرحمن الرافعي – مصر القديمة من فجر التاريخ إلى الفتح العربي – القاهرة – سنة ١٩٦٣م.
٩- عبد الرحمن زكي – مصر الظافرة – القاهرة – سنة ١٩٤٦م.
١٠- د. ليلى عبد الجواد إسماعيل – تاريخ مصر في العصر البيزنطي – القاهرة – سنة ٢٠٠٢م.
١١- محمد أحمد حسونة – معالم تاريخ العصور الوسطى – القاهرة – سنة ١٩٤٢م.
١٢- د. محمد محمد أمين – تاريخ مصر في العصر البيزنطي – القاهرة –سنة ١٩٧٧م.
١٣- د. مصطفى العبادي – مصر من الاسكندر الأكبر إلى الفتح العربي – القاهرة – سنة ١٩٦٦م.
١٤- د. مصطفى كمال عبد العليم – تاريخ مصر في عصر البطالمة والرومان – القاهرة – سنة ١٩٧٣م.
١٥- د. ناصر الأنصاري – حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم – القاهرة – سنة ١٩٨٧م.
١٦- هارولد ايدرس بل – مصر من الاسكندر حتى الفتح العربي – القاهرة – سنة ١٩٦٨م.

موسوعة

حكام مصر

خامساً

عصر الولاة

مصر الإسلامية والأموية والعباسية

الدولة	الخليفة	السنة	الخليفة	السنة
خلافة الراشدين	عمر بن الخطاب بن نفيل	٦٤١ م	محمد الأمين بن هارون	٨٠٩ م
	عثمان بن عفان بن أبي العاص	٦٤٤ م	عبد الله المأمون بن هارون	٨١٣ م
	علي بن أبي طالب بن عبد المطلب	٦٥٦ م	أبو إسحاق محمد المعتصم بالله	٨٣٣ م
الخلافة الأموية	********************	******	الواثق بالله بن المعتصم	٨٤١ م
	معاوية بن أبي سفيان بن حرب	٦٦١ م	المتوكل على الله بن المعتصم	٨٤٦ م
	يزيد بن معاوية بن أبي سفيان	٦٨٠ م	محمد المنتصر بن المتوكل	٨٦١ م
	معاوية بن يزيد بن معاوية	٦٨٤ م	المستعين بالله بن المعتصم	٨٦٢ م
	مروان بن الحكم بن أبي العاص	٦٨٤ م	المعتز بالله بن المتوكل	٨٦٦ م
	عبد الملك بن مروان بن الحكم	٦٨٥ م	المهتدي بالله بن الواثق	٨٦٩ م
	الوليد بن عبد الملك بن مروان	٧٠٥ م	المعتمد بالله بن المتوكل	٨٧٠ م
	سليمان بن عبد الملك بن مروان	٧١٥ م	المعتضد بالله بن الموفق بن المتوكل	٨٩٢ م
	عمر بن عبد العزيز بن مروان	٧١٧ م	أبو محمد المكتفي بالله بن المعتضد	٩٠٢ م
	يزيد بن عبد الملك بن مروان	٧٢٠ م	المقتدر بالله بن المعتضد	٩٠٨ م
	هشام بن عبد الملك بن مروان	٧٢٤ م	أبو منصور القاهر بالله بن المعتضد	٩٣٢ م
	الوليد بن يزيد بن عبد الملك	٧٤٢ م	أبو العباس الراضي بالله بن المقتدر	٩٣٤ م
	يزيد بن الوليد بن يزيد	٧٤٣ م	المتقي بالله إبراهيم بن المقتدر	٩٤١ م
	إبراهيم بن الوليد بن يزيد	٧٤٤ م	المستكفي بالله بن المكتفي	٩٤٤ م
	مروان بن محمد بن الحكم	٧٤٤ م	المطيع لله بن المقتدر	٩٤٦ م
	**********************		عودة مصر إلى الخلافة العباسية	
الخلافة العباسية	أبو العباس عبد الله بن محمد	٧٥٠ م	المستضيئ بأمر الله	١١٧٠ م
	أبو جعفر عبد الله المنصور	٧٥٤ م	الناصر لدين الله	١١٨٠ م
	محمد أبو عبد الله المهدي	٧٧٥ م	الظاهر بأمر الله	١٢٢٥ م
	موسى الهادي بن المهدي	٧٨٤ م	المستنصر بالله	١٢٢٦ م
	هارون الرشيد بن المهدي	٧٨٦ م	المستعصم بالله	١٢٤٢ م

الولاة المسلمون

الدولة	الوالي	السنة	الوالي	السنة
ولاة عصر الراشدين	عمرو بن العاص بن وائل	٦٤١ م	حنظلة بن صفوان الكلبي	٧٣٧ م
	عبد الله بن سعد بن أبي السرح	٦٤٦ م	حفص بن الوليد بن يوسف	٧٤١ م
	محمد بن أبي حذيفة بن عتبة	٦٥٦ م	حسان بن عتاهية التجيبي	٧٤٤ م
	قيس بن سعد بن عبادة	٦٥٧ م	حفص بن الوليد بن يوسف	٧٤٤ م
	مالك بن الحارث الأشتر	٦٥٧ م	الحوثرة بن سهيل الباهلي	٧٤٥ م
	محمد بن أبي بكر الصديق	٦٥٨ م	المغيرة بن عبيد الله الغزاري	٧٤٩ م
	*****************	*****	عبد الملك بن مروان بن موسى	٧٥٠ م
الولاة الأمويون	عمرو بن العاص بن وائل	٦٥٩	*****************	*****
	عتبة بن أبي سفيان بن حرب	٦٦٤ م	**الولاة العباسيون**	
	عقبة بن عامر الجهيني	٦٦٥ م	صالح بن علي بن عبد الله	٧٥٠ م
	مسلمة بن مخلد الأنصاري	٦٦٧ م	أبو عون عبد الملك بن يزيد	٧٥١ م
	سعيد بن يزيد بن علقمة	٦٨٢ م	صالح بن علي بن عبد الله	٧٥٣ م
	عبد الرحمن بن عتبة بن جحدم	٦٨٤ م	أبو عون عبد الملك بن يزيد	٧٥٥ م
	عبد العزيز بن مروان بن الحكم	٦٨٥ م	موسى بن كعب التميمي	٧٥٨ م
	عبد الله بن عبد الملك بن مروان	٧٠٥ م	محمد بن الأشعث الخزاعي	٧٥٩ م
	قرة بن شريك العبسي	٧٠٩ م	حميد بن قحطبة الطيئ	٧٦٠ م
	عبد الملك بن رفاعة الفهمي	٧١٤ م	يزيد بن حاتم المهلبي	٧٦٢ م
	أيوب بن شرحبيل بن أكسوم	٧١٧ م	عبد الله بن عبد الرحمن بن معاوية	٧٦٨ م
	بشر بن صفوان الكلبي	٧٢٠ م	محمد بن عبد الرحمن بن معاوية	٧٧٢ م
	حنظلة بن صفوان الكلبي	٧٢١ م	موسى بن على بن رباح	٧٧٢ م
	محمد بن عبد الملك بن مروان	٧٢٤ م	عيسى بن لقمان الجمحي	٧٧٨ م
	الحر بن يوسف بن يحيى	٧٢٤ م	واضح مولى أبي جعفر	٧٧٩ م
	حفص بن الوليد بن يوسف	٧٢٦ م	منصور بن يزيد بن منصور	٧٧٩ م
	عبد الملك بن رفاعة الفهمي	٧٢٧ م	يحيى بن داود الخرسي	٧٧٩ م
	الوليد بن رفاعة الفهمي	٧٢٧ م	سالم بن سودة التميمي	٧٨١ م
	عبد الرحمن بن خالد الفهمي	٧٣٥ م	إبراهيم بن صالح بن علي	٧٨١ م

الدولة	الوالي	السنة	الوالي	السنة
الولاة العباسيون	موسى بن مصعب الخثعمي	٧٨٤ م	حاتم بن هرثمة بن أعين	٨١٠ م
	عسامة بن عمرو المعافري	٧٨٥ م	جابر بن الأشعث الطائي	٨١١ م
	الفضل بن صالح بن علي	٧٨٥ م	عباد بن محمد بن حيان	٨١٢ م
	علي بن سليمان بن علي	٧٨٦ م	المطلب بن عبد الله الخزاعي	٨١٣ م
	موسى بن عيسى بن موسى	٧٨٧ م	العباس بن موسى بن عيسى	٨١٤ م
	مسلمة بن يحيى البجلي	٧٨٩ م	المطلب بن عبد الله الخزاعي	٨١٤ م
	محمد بن زهير الأزدي	٧٩٠ م	السري بن الحكم بن يوسف	٨١٦ م
	داود بن يزيد المهلبي	٧٩٠ م	سليمان بن غالب بن جبريل	٨١٦ م
	موسى بن عيسى بن موسى	٧٩١ م	السري بن الحكم بن يوسف	٨١٧ م
	إبراهيم بن صالح بن علي	٧٩٢ م	ابو النصر محمد بن السري بن الحكم	٨٢٠ م
	عبد الله بن المسيب بن زهير	٧٩٢ م	عبيد الله بن السري بن الحكم	٨٢٢ م
	إسحاق بن سليمان العباسي	٧٩٣ م	خالد بن زيد	٨٢٢ م
	هرثمة بن أعين الهاشمي	٧٩٤ م	عبد الله بن طاهر بن الحسين	٨٢٦ م
	عبد الملك بن صالح بن علي	٧٩٥ م	عيسى بن يزيد الجلودي	٨٢٧ م
	عبد الله بن المسيب بن زهير	٧٩٥ م	عمير بن الوليد	٨٢٩ م
	عبيد الله بن المهدي العباسي	٧٩٥ م	محمد بن عمير بن الوليد	٨٢٩ م
	موسى بن عيسى بن موسى	٧٩٥ م	عيسى بن يزيد الجلودي	٨٢٩ م
	عبيد الله بن المهدي العباسي	٧٩٦ م	عبدويه بن جبلة	٨٣٠ م
	إسماعيل بن صالح العباسي	٧٩٧ م	عيسى بن منصور	٨٣١ م
	إسماعيل بن عيسى العباسي	٧٩٨ م	كيدر نصر بن عبد الله	٨٣٢ م
	الليث بن الفضل	٧٩٨ م	المظفر بن كيدر نصر بن عبد الله	٨٣٤ م
	أحمد بن إسماعيل بن علي	٨٠٣ م	موسى بن أبي العباس	٨٣٤ م
	عبد الله بن محمد بن إبراهيم	٨٠٥ م	مالك بن كيدر نصر بن عبد الله	٨٣٩ م
	الحسين بن جميل	٨٠٦ م	علي بن يحيى الأرمني	٨٤١ م
	مالك بن دلهم الكلبي	٨٠٨ م	عيسى بن منصور	٨٤٣ م
	الحسن بن التختاخ	٨٠٩ م	هرثمة بن النضر الجبلي	٨٤٨ م

الدولة	الوالي	السنة
الولاة العباسيون	حاتم بن هرثمة بن النضر	٨٤٩ م
	علي بن يحيى الأرمني	٨٤٩ م
	إسحاق بن يحيى بن معاذ	٨٥٠ م
	خوط عبد الواحد بن يحيى	٨٥١ م
	عنبسة بن إسحاق الضبي	٨٥٢ م
	يزيد بن عبد الله التركي	٨٥٦ م
	مزاحم بن خاقان	٨٦٧ م
	أحمد بن مزاحم بن خاقان	٨٦٨ م
	باكباك	٨٦٨
	أزجور [يارجوخ] التركي	٨٦٨
	الدولة الطولونية	------
	أحمد بن طولون	٨٦٨ م
	خمارويه بن أحمد بن طولون	٨٨٤ م
	أبو العساكر بن خمارويه بن أحمد	٨٩٦ م
	هارون بن خمارويه بن أحمد	٨٩٦ م
	شيبان بن أحمد بن طولون	٩٠٤ م
	الولاة العباسيون	-------
	عيسى النوشري	٩٠٥ م
	أبو المنصور تكين	٩١٠ م
	زكا الأعور	٩١٥ م
	أبو المنصور تكين	٩٢٠ م
	هلال بن بدر	٩٢١ م
	أحمد بن كيغلغ	٩٢٣ م
	أبو المنصور تكين	٩٢٤ م
	أبو بكر محمد بن طغج	٩٣٢ م
	أحمد بن كيغلغ	٩٣٢ م

الوالي	السنة
محمد بن تكين	٩٣٤ م
أحمد بن كيغلغ	٩٣٤ م
الدولة الإخشيدية	--------
أبو بكر محمد بن طغج	٩٣٥ م
أبو القاسم أنوجور بن الإخشيد	٩٤٦ م
أبو الحسن علي بن الإخشيد	٩٦١ م
الأستاذ أبو المسك كافور	٩٦٦ م
أبو الفوارس أحمد بن علي	٩٦٨ م
الدولة الفاطمية	--------
جوهر الصقلي	٩٦٩ م

الوالي عمرو بن العاص

كانت علاقة عمرو بن العاص بمصر قديمة قبل ظهور الإسلام، وذلك أن ابن العاص كان تاجرًا في الجاهلية يختلف بتجارته إلى الشام ومنها إلى مصر مع التقائه أيضًا بالتجار المصريين في فلسطين، بل كان عمرو بن العاص على علم بالطرق المؤدية إلى الديار المصرية وأهم معالمها ومدنها فضلاً عن معرفة أحوالها عن كثب وهي أمور كان لها أعظم الأثر في حياة عمرو بن العاص حين قاد الجيوش الإسلامية لفتح مصر. وفي عهد الخليفة "أبي بكر الصديق" خليفة رسول الله ﷺ بدأت حركة الفتوح لنشر الدين الإسلامي والتي توسعت في عهد أمير المؤمنين "عمر بن الخطاب"، إذ أرسل الخليفة أبو بكر الصديق أربعة جيوش لفتح بلاد الشام كان على أحدها عمرو بن العاص ووجهته فلسطين وهو الأمر الذي أتاح لهذا القائد العسكري الماهر الوقوف على أهمية مصر لسلامة الفتوح الإسلامية بالشام ودعم أوتادها، خاصة أن مصر كانت تعبأ بها قوات رومانية وينظم نشاطها ضد المسلمين بالشام، خاصة وأنه بالفعل خرجت من مصر قوات برية وبحرية لسحق القوات الإسلامية بالشام فضلاً عن اشتهار مصر بخصوبة أرضها وكثرة خيراتها، لذلك كان ضروريًا سواء عسكريًا أو اقتصاديًا أو استراتيجيًا، القيام بفتح مصر الذي أسند إلى عمرو بن العاص على رأس جيش بلغت عدته أربعة آلاف مقاتل فزحف على مصر من جهة العريش في يناير سنة ٦٤٠ م إلى [الفرما] وهي مدينة قديمة شرق بور سعيد الحالية وبعد حوالي شهر سقطت تلك المدينة ومنها اتجه جنوبًا حيث مدينة القنطرة [الواقعة على قناة السويس حاليًا] ومنها إلى مدينة الصالحية وبلبيس، ولم تستطع قوات الروم التصدي للمسلمين بسبب هذا الزحف الخاطف الذي اتبعه عمرو بن العاص وركزت جهودها على حصن بابليون بمصر القديمة. وأثناء تلك العمليات الحربية طلب عمرو الإمداد من الخليفة فأمده عمر بن الخطاب بحوالي أربعة آلاف جندي تحت قيادة "الزبير بن العوام" و"المقداد بن عمرو" و"عبادة بن الصامت" و"مسلمة بن مخلد" فاستطاع فتح مدينة أم دنين والاستيلاء عليها وكانت قوات الروم في حصن بابليون قد جاءتها إمدادات بدورها [حوالي ستة آلاف جندي]، وتولى قيادتها القائد تيودور داهية الحرب الروماني، لكن الثعلب العربي عمرو بن العاص استطاع أن يحرز انتصارًا باهرًا غير متوقع في موقعة عين شمس، الأمر الذي جعل المقوقس يدخل مع عمرو في بعض المفاوضات عارضًا الكثير من الإغراءات والتهديدات، ولكن مع استمرار حصار حصن بابليون استطاع المسلمون اقتحامه بعد سبعة شهور وذلك في ٩ إبريل سنة ٦٤١ م. وتقرر في صلح بابليون المعقود بين عمرو بن العاص والمقوقس حاكم مصر منح الأمان

لجميع شعب مصر دون التعرض لممتلكاتهم أو أموالهم أو كنائسهم على أن يدفع أهل مصر الجزية حسب مقدار ارتفاع نهر النيل وذلك على ثلاثة أقساط في السنة، وانتهى بهذا الصلح عهد مصر البيزنطية وبدأ عهد مصر الإسلامية. وكان عمرو بن العاص قد بادر غداة سقوط حصن بابليون بالزحف إلى الإسكندرية التي كانت عاصمة مصر البيزنطية وبعد مدة من حصارها تقارب أربعة أشهر توفي خلالها الإمبراطور هرقل ولم تأت إمدادات رومانية إلى مصر، استطاع المقوقس التوصل إلى معاهدة مع عمرو بن العاص تضمن له ولجند الروم سلامة الخروج من البلاد وذلك ما نطلق عليه اسم [صلح الإسكندرية] ومن نصوصه [أن يدفع كل فرد ممن يدخل في هذه المعاهدة جزية مقدارها ديناران في السنة. وأن تعقد هدنة مدتها ١١ شهرًا يتم خلالها جلاء الروم نهائيًا عن مصر. وأن يظل المسلمون في مواقعهم أثناء تلك الهدنة ولا يسعوا إلى حرب الروم. وأن ترحل حامية الروم عن الإسكندرية ومعها متاعها وأموالها، أما الجنود الذين يرحلون برًا فعليهم دفع الجزية عن شهر وهي المدة التي يستغرقها عبورهم للبلاد قبل الرحيل نهائيًا. وألا يعود الروم إلى استرداد مصر. وألا يتعرض المسلمون للكنائس بسوء. وأن يظل اليهود كما هم في الإسكندرية. وأن يحتفظ المسلمون بحوالي ١٥٠ من عسكر الروم كرهائن ضمانًا لتنفيذ الاتفاقية التي تم إبرامها في سنة ٦٤٢م]. وعلى ذلك رحل الروم من مصر وأصبحت مصر تابعة للدولة الإسلامية وأصبح عمرو بن العاص أول وال عربي مسلم عليها. وقد اهتم عمرو بن العاص بإخضاع سائر البلاد المصرية فأرسل بعض قواده إلى الصعيد. ولم تنته سنة ٦٤٢ م إلا وأصبحت مصر كلها في قبضة العرب المسلمين واختط عمرو حاضرته "الفسطاط" في موقع متوسط وبنى فيها المسجد المسمى "بجامع عمرو" واتخذت كل قبيلة من القبائل العربية التي جاءت مع عمرو بن العاص جهة معينة في الفسطاط، ولم يكتف عمرو بن العاص بإنزال هذه الجماعات الضخمة من الرجال ولكنه عمل على تنظيمها فعين على رأس كل قبيلة شخصين مختصين بضبط أحوالها وتمثيلها وتم تسجيل كل قبيلة وكانت القبائل تدون ابتداء بقرابة الرسول الكريم ﷺ الأقرب فالأقرب، وبذا أمكن حصر كل قبيلة وتسجيلها مع رفع أنسابها وأصولها في نفس الوقت، وصارت كل منطقة تعرف باسم القبيلة التي نزلت فيها وكانت الفسطاط العاصمة الجديدة لمصر بدلاً من الإسكندرية. واتخذ المسلمون من مصر قاعدة لغزو بلاد شمال إفريقية، إذ بادر عمرو بن العاص بإرسال "عقبة بن نافع الفهري" في سرية صغيرة إلى برقة ليستطلع أحوالها ريثما ينتهي من إتمام فتح مصر وعندما اطمأن إلى سلامة موقفه بمصر ووصلته أنباء مشجعة من عقبة عن حالة برقة زحف بنفسه على تلك البلاد وفتحها. وقد سارع البربر بالدخول في طاعة المسلمين وصالحوهم على دفع

الجزية وسار عمرو بن العاص كذلك إلى طرابلس واستولى عليها ثم كتب إلى الخليفة يستأذنه في التقدم غربًا فكتب إليه ينهاه عن ذلك فاكتفى عمرو وعاد إلى مصر. أما عن الأمور الداخلية في مصر فقد قام عمرو بن العاص بإمامة الناس في الصلاة نيابة عن الخليفة ومارس حق الإشراف على الإدارة المالية للبلاد، حيث جمع بين إمامة الناس في الصلاة وجمع الخراج مع خضوعه للإدارة المركزية في المدينة المنورة منفذًا لجميع تعاليمها، مع استعانته بكبار رجال مصر في إدارته وإشراك المصريين في إدارة البلاد مع تقسيمها إلى أقاليم ومراكز وقرى وتسيير الأمور بالتدريج حتى تصل إلى الوالي الخاضع مباشرة لمحاسبة الخليفة الذي شكل هيئة للإشراف على الوالي مهمتها التوجيه والإرشاد ومنع وقوع الخطأ وفي الوقت نفسه توقيع الجزاء الإداري على المخطئ والمنحرف، كما عين شخص كان عليه تسجيل المواليد والقادمين لينقلها إلى سجلات الديوان ليحصل كل منهم على العطاء الذي كان لهم. ولقد سار التنظيم المالي في مصر على عهد عمرو بن العاص على هدى ومراعاة مصالح البلاد وأهلها: فإنه لم يرسل إلى الخلافة في المدينة الخراج المطلوب إلا بعد اقتطاع ما تحتاج إليه البلاد من حفر خلجان وإقامة جسور وبناء قناطر وبعد فراغ الناس من الزراعة خاصة بعد بناء مقياس للنيل في أسوان ودندرة أثناء ولايته في مصر. ولقد قام عمرو بن العاص بأمر من الخليفة عمر ابن الخطاب بحفر قناة تصل البحر الأحمر بنهر النيل شمال مدينة منف القديمة [الفسطاط فيما بعد] وهو المكان الذي كان يتفرع عنده النيل إلى فرعين وكانت هذه القناة منذ حفرها قديمًا زمن الفراعنة تتعرض للإهمال، الأمر الذي اقتضى إعادة حفرها أو تطهيرها، وبعد فتح مصر اشتدت الحاجة إلى تطهير هذه القناة واستخدامها للملاحة بسبب ازدياد الروابط بين مصر الإسلامية وعاصمة الدولة الإسلامية في الحجاز ومن ثم أطلق عليها "خليج أمير المؤمنين" وتم تطهير القناة في أقل من سنة وجرت السفن فيها محملة بالغلال من مصر إلى الحجاز وبعثت الرخاء في أهل تلك البلاد التي كانت تعاني إذ ذاك من مجاعة شديدة. وقد حرم عمرو بن العاص على المسلمين العرب الفاتحين ممارسة الزراعة بأمر من الخليفة عمر بن الخطاب ومن ثم أتاح لهم الارتباع وهو نوع من الانتجاع الربيعي الذي يتيح للمحاربين من جيشه التنقل في البلاد تاركين للخيل والقطعان الحرية في الوقت الذي كانوا هم أنفسهم يقومون بالقنص وشرب اللبن كان على الأقباط تقديمه إليهم، وكان موسم الارتباع يبدأ في نهاية الشتاء وكانت القبائل تتسلم من الوالي الأمر الكتابي للقيام بارتباعها في منطقة معينة مع ذكر كميات اللبن التي كان على الأقباط تقديمها. ولقد تولى فاتح مصر عمرو بن العاص تطبيق نظام أهل الذمة بنفسه على الأقباط من سكان مصر وأتاح لهم التمتع بالحرية الكاملة في العبادة على مذهبهم اليعقوبي

في ظل العهد الإسلامي الجديد دون أدنى اضطهاد ديني فعاد الأب "بنيامين" إلى رئاسة البطريركية بعد غياب دام ١٣ سنة وسط فرح الأقباط المسيحيين وحفاوة العرب المسلمين. وقد شارك العرب الأقباط في الاحتفال بوفاء النيل، كما شارك الأقباط العرب في صلاة الاستسقاء، الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى اندماج العنصرين وامتزاجهما. وكان الروم البيزنطيون قد استعادوا استقرارهم على عهد الإمبراطور قنسطانز الثاني حفيد الإمبراطور هرقل العظيم وأخذوا يستعدون لإرسال حملة لاسترداد الإسكندرية والزحف منها على باقي الديار المصرية وإخراج المسلمين منها. وفي سنة ٦٤٥ م استدعى الخليفة "عثمان بن عفان" القائد عمرو بن العاص والي مصر إلى المدينة المنورة فتوجه في نفس الوقت وعلى وجه السرعة الأسطول البيزنطي المكون من ثلاثمائة سفينة تحت قيادة القائد "عمانويل"، الذي استطاع الاستيلاء على الإسكندرية واتخذ طريقه إلى عقر مصر حتى كاد يقترب من حصن بابليون فأفزعت أنباء هذا الهجوم البيزنطي على مصر القيادة العليا في الحجاز فلم يكن من الخليفة إلا أن أعاد عمرو بن العاص سريعًا فاستطاع عمرو بفضل مساعدة الأقباط أن يحول دون تقدم الروم إلى حصن بابليون وأن يهزم قواتهم عند بلدة نيقيوس فاضطر عمانويل إلى الانسحاب للإسكندرية وتحصن بها ونصب المجانيق على أسوارها، ووقف عمرو محاصرًا للإسكندرية للمرة الثانية، حتى استطاع في نهاية الأمر أن ينتصر على تلك الحملة، فصارت مصر بهذا النصر آمنة من غدر الروم، قادرة في الوقت نفسه على أن تكون درع وحامية الإسلام ودولته الوليدة.

الوالي عبد الله بن سعد بن أبي السرح

تولى عبد الله بن سعد بن أبي السرح حكم مصر سنة ٦٤٦ م في عهد الخليفة عثمان ابن عفان. وبولاية عبد الله لمصر، فتح المسلمون صفحة جديدة في تاريخ حوض البحر المتوسط: فقد أدرك عبد الله بن سعد المقومات الضرورية اللازمة لبقاء المسلمين في حوض هذا البحر والاحتفاظ بهيبتهم بين دوله، فالبحر المتوسط يعتبر منذ فجر التاريخ المحور الذي دارت عليه أحداث النزاع بين قوى العالم الكبرى من أجل السيطرة والسلطان والنفوذ وكان بقاء الدولة الفائزة رهنًا بسيطرتها على مياه هذا البحر وما به من مراكز استراتيجية هامة، فتطلع عبد الله بن سعد والي مصر و"معاوية بن أبي سفيان" والي الشام إلى إبعاد مخالب البيزنطيين التي كانت تتحفز لتنشب مرة أخرى في شواطئ مصر والشام فعمدا إلى الاستيلاء على الجزر القريبة من مقر ولايتهما والتي كانت قواعد للأساطيل البيزنطية تخرج منها لتسديد ضرباتها حيثما تشاء بأرض المسلمين. ولقد

اشترك عبد الله بن سعد مع معاوية بن أبي سفيان في الإغارات البحرية على جزر البيزنطيين في البحر المتوسط وفي صد إغارات أساطيلهم. وكانت بمصر إذ ذاك دور لصناعة السفن [ترسانة] تخرج منها الأساطيل البحرية إلى قواعد الشام حيث تتجمع السفن الإسلامية استعدادًا للهجوم على أراضي البيزنطيين القريبة منهم. ولقد اشترك الأسطول المصري في فتح جزيرة قبرص وضمها للعالم الإسلامي سنة ٦٤٩ م وسنة ٦٥٤ م حيث كان القائد معاوية بن أبي سفيان قائد الحملة إذ دون أول سطر في سجل النشاط البحري الإسلامي، أما السطر الثاني فدونه والي مصر عبد الله بن سعد بن أبي السرح وذلك عندما خرج على رأس الأسطول المصري الشامي المكون من مائتين سفينة لكسر شوكة البيزنطيين وتهديدهم المستمر لأرض الإسلام وذلك سنة ٦٥٥ م بالقرب من آسيا الصغرى قريبًا من ساحل ليكيا عند فوينكس، حيث بلغه هناك نبأ اقتراب الأسطول البيزنطي الرهيب ذات السيادة وعلى رأسه الإمبراطور البيزنطي "قنسطانز" بنفسه، بهدف القضاء على الوجود الإسلامي بالبحر المتوسط إذ تكون الأسطول البيزنطي من خمسمائة سفينة مزودة بآلات الحرب، حيث دارت المعركة الخالدة التي سميت باسم "ذات الصواري" لكثرة صواري السفن فيها وتداخل السفن فيما بينها وكثر القتل فيها حتى رجعت الدماء إلى الساحل تضربها الأمواج وطرحت الأمواج جثث الرجال الأبطال ركامًا، وأبدى الفريقان المتحاربان من صنوف التفاني في الواجب ومن ضروب الشجاعة ما سجلته المراجع الإسلامية والبيزنطية. وتعتبر هذه المعركة البحرية من المعارك الحاسمة القلائل التي غيرت مجرى تاريخ حوض البحر المتوسط: فإن معركة ذات الصواري قضت على وصف البحر المتوسط بأنه بحر الروم وجعلته أجدر بأن يسمى بحر المسلمين، حيث رسخت قدم المسلمين على شاطئ البحر المتوسط الشرقي فجنح الأباطرة البيزنطيون إلى الاعتراف بالأمر الواقع وانتقلوا إلى الدفاع عن دولتهم وحمايتها من التردي نهائيًا في أيدي المسلمين. هذا في المجال البحري أما في المجال البري فلقد بعث عبد الله بن سعد يستأذن الخليفة عثمان بن عفان في فتح شمال أفريقية فأذن له الخليفة بالزحف على أرض المغرب فخرج على رأس قوات كبيرة سنة ٦٤٦ م ووصل إلى سهل تونس حيث أحرز نصرًا باهرًا على البيزنطيين هناك، وبادر رؤساء البربر إلى عقد اتفاق مع والي مصر يقضي بأن يدفعوا له قدرًا معينًا من المال سنويًا وأن يترك بلادهم، وقد آثر الوالي انتهاز فرصة عرض البربر الصلح وعمل على الرجوع إلى مصر لقلة عدد الجند في جيشه وعدم استطاعتهم مواصلة القتال. ولم يقف عبد الله بن سعد عند غزو الشمال الإفريقي، بل اتجه أيضًا إلى ضم بلاد النوبة إلى حدود الدولة الإسلامية وذلك عندما وجه حملاته سنة ٦٥١ م حتى وصلت إلى دنقلة وانتهى

القتال بعقد معاهدة تجارية [اتفاقية البقط] تفتح بلاد الطرفين أمام رعاياهما للتجارة. ومن أهم الأحداث السياسية التي حدثت في عهد عبد الله بن سعد بن أبي السرح وصول "عبد الله بن سبأ" اليهودي المسلم إلى أرض مصر وقيامه ببذر بذور الفتنة الكبرى، مهيجًا المشاعر ضد الخليفة عثمان بن عفان، مناديًا بأحقية على بن أبي طالب في الوصاية والخلافة، منددًا بخلافة أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، مؤججًا تلك النار السوداء في الصدور فأرسل الخليفة عثمان إلى الولاة لمناقشة ذلك الأمر الذي انتشر بالأمصار بمن في ذلك والي مصر عبد الله بن سعد، فسافر الوالي عبد الله بن سعد إلى الحجاز لمقابلة الخليفة بالمدينة المنورة، مستخلفًا على مصر نائبًا عنه وهو "عقبة بن عامر الجهني" سنة ٦٥٥ م.

الوالي محمد بن أبي حذيفة

سافر الوالي عبد الله بن سعد بن أبي السرح إلى المدينة المنورة تلبية لدعوة الخليفة عثمان بن عفان واستخلف على حكم مصر نائبًا عنه عقبة بن عامر، ولكن الأمور في مصر كانت آخذة في التصاعد تحت زعامة محمد بن أبي حذيفة الذي اشترك في الثورة على عثمان بن عفان وأرسل حوالي ٦٠٠ رجل من أهل مصر إلى المدينة المنورة تحت قيادة "عبد الرحمن بن عديس" لانتقاد تصرفات الخليفة في محاباة أبناء البيت الأموي مع إثبات أحقية علي بن أبي طالب في الخلافة الإسلامية بعد وفاة الرسول الكريم ﷺ وكان يشاركه في الرأي "محمد بن أبي بكر الصديق" و"عمار بن ياسر" وبعض كبار أبناء الصحابة الأجلاء وخرج محمد بن أبي حذيفة صراحة على الخليفة وقبض على ناصية الحكم في مصر وطرد نائب عبد الله بن سعد، واستطاع أن يمنع "سعد بن أبي وقاص" الذي أرسله الخليفة ليصلح بينه وبين الثائرين في مصر من الدخول فيها، كما منع الوالي عبد الله بن سعد من دخول الفسطاط وتطورت الأمور تطورًا سريعًا أدى إلى اغتيال الخليفة عثمان بن عفان وإعلان علي بن أبي طالب خليفة للمسلمين فأصبح محمد ابن أبي حذيفة واليًا على مصر من قبل الخليفة علي بن أبي طالب سنة ٦٥٦ م. ولكن الفتنة لم تهدأ، خاصة أن معاوية بن أبي سفيان والي الشام رفض التنازل عن ولايته مطالبًا أولاً بالقصاص من قتلة عثمان، ثم عقد اجتماع عام لاختيار خليفة المسلمين الجديد وأصر على عدم الاعتراف بأحقية علي بن أبي طالب في الحكم، فأطلت الفتنة برأسها وأكلت أمامها كل يابس وأخضر: فعندما عاد الثوار إلى مصر بعد مقتل عثمان بن عفان سنة ٦٥٦ م بادرت شيعة البيت الأموي في مصر بالتصدي لهم تحت زعامة "معاوية بن حديج" وقد أخذت جماعات الأمويين بمصر تتجمع في الصعيد بعيدًا عن بطش واليها

محمد بن أبي حذيفة، وعجزت قوات والي مصر عن القضاء على تجمعات أنصار البيت الأموي في الصعيد ولقيت هزيمة فادحة عند البهنسا. وسار زعيم البيت الأموي بمصر وهو معاوية بن حديج على رأس قواته التي ازداد عددها إلى الإسكندرية ونالت قوات الأمويين نصرًا على جيش والي مصر مرة أخرى عند خربتا [وهي مدينة تقع بالقرب من الإسكندرية]، بل انتهز معاوية بن أبي سفيان فرصة انشغال الخليفة بأحداث العراق، وخرج على رأس قواته إلى مصر، ليضمها إليه للاستفادة بجميع مواردها الطبيعية والبشرية، في صراعه القائم ضد الخليفة علي بن أبي طالب فتصدى له محمد بن أبي حذيفة والي مصر ومنعه من دخول البلاد، ودارت بينه وبين معاوية الكثير من المفاوضات انتهت بتقديم بعض الرهائن من قوات مصر ضمانًا لسلامة انسحاب قوات معاوية من مصر إلى الشام، ولكن مما يؤسف له أن معاوية عقب وصوله للشام سالمًا بجيشه قتل هؤلاء الرهائن!.

الوالي قيس بن سعد بن عبادة

تولى قيس بن سعد بن عبادة حكم مصر سنة ٦٥٧ م في عهد الخليفة علي بن أبي طالب، وكان هذا الوالي يمتلك من الدهاء وحسن السياسة ما مكنه من أن يكسب إليه شيعة البيت الأموي في مصر، ويحملهم على الهدوء بإغداق العطايا والهبات عليهم، أي لم يستخدم أسلوب القوة مثل الوالي السابق محمد بن أبي حذيفة للقضاء على الفتنة التي ظهرت مهددة كيان الدولة الإسلامية، لكن أسلوب قيس بن سعد في مواجهة ذلك الخطر لم يكن مسايرًا لخطة معاوية بن أبي سفيان والي الشام الذي كان يستعد لمعركة مرتقبة مع الخليفة. ولقد كان أخشى ما يخشاه معاوية هو وجود قيس بن سعد واليًا على مصر في طاعة الخليفة وهو الشخصية القوية الذي استطاع أن يعمل على استقرار الأحوال في مصر، لذلك لجأ إلى المكيدة وأفسد ما بين هذا الوالي وبين الخليفة علي بن أبي طالب: فقد روجت الشائعات التي تقرر أن عطف قيس بن سعد على أفراد البيت الأموي بمصر ليس سياسة منه لتهدئة الخواطر، بل إقرارًا بميوله للأمويين واحترامه لحقوق البيت الأموي في الخلافة ونجحت هذه المكيدة، حيث شك علي بن أبي طالب في إخلاص واليه على مصر وعزله منها وولي مصر محمد بن أبي بكر الذي احتك من جديد بشيعة عثمان بن عفان، فاضطربت الأحوال في مصر فلم تقم بدور فعال في الصراع الذي دار في معركة صفين سنة ٦٥٧ م.

الوالي مالك بن الحارث

تولى مالك بن الحارث الأشتر حكم مصر سنة ٦٥٧ م في عهد الخليفة علي بن أبي طالب، وذلك عقب معركة صفين. وتتضارب الأقوال حول فترة حكم مالك بن الحارث: فالبعض يذكر أنه تولى حكم مصر قبل الوالي قيس بن سعد، والبعض يذكر أنه تولى بعد قيس بن سعد. ولقد أدرك والي الشام معاوية بن أبي سفيان مغبة وصول مالك بن الحارث إلى مصر فيقال: أنه طلب من البعض أن يخلصوه من ابن الحارث في مقابل مكافأة معلومة، فدس له هذا البعض سمًا في شراب من عسل قدمه له، فتوفي وهو على أبواب مصر قرب القلزم وبذلك لم يدخل مصر، ويذكر عن عمرو بن العاص وكان يجالس معاوية عند وصول نبأ الوفاة بهذا الأسلوب قوله: "أن لله جنودًا من عسل". ونتيجة لأن مالك لم يتول ممارسة مقاليد الولاية الفعلية فإن بعض المؤرخين يسقط مالك بن الحارث كلية من ضمن ولاة مصر. ومما يستلفت النظر في هذا الأمر العثور على كتاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بولاية حكم مصر للوالي مالك بن الحارث الأشتر وما تضمنه هذا المكتوب في شيء من التفصيل يرسم منهج الوالي في سلوكه الشخصي ونظامه في الإدارة والحكم واختياره لأعوانه وصلاته بالناس وبوظائف الرعية ومعالم المهمة التي عهد بها إليه وهذا وعيًا أصيلاً وفهمًا عميقًا متكاملاً لمسئولية الراعي في رعيته.

الوالي محمد بن أبي بكر الصديق

تولى محمد بن أبي بكر الصديق حكم مصر سنة ٦٥٨ م في عهد الخليفة علي بن أبي طالب، وكانت الفتنة الكبرى على أشدها بين المطالبين بدم عثمان من أنصار البيت الأموي وبين أنصار مؤيدي وصاية علي بن أبي طالب. ولقد اتبع محمد بن أبي بكر سياسة خطيرة منذ اللحظة الأولى لوصوله مصر قوامها استفزاز أنصار البيت الأموي في مصر، دون أن يعمل أولاً على دعم صفوف أتباع البيت العلوي في البلاد، إذ بعث إلى دور أنصار البيت الأموي من قام بهدمها ومصادرة أموالها وعندئذ لجأت جماعة البيت الأموي إلى معاوية بن أبي سفيان في دمشق، وشجعته على القيام بعمل حربي للاستيلاء على مصر، ولذا بادر معاوية إلى الاستعداد للاستيلاء على مصر ونصب على القوات الحربية الأموية أعظم رجاله دهاء وأوسعهم خبرة بمصر وهو عمرو بن العاص، ووعده إن فتحها أن يجعله واليًا عليها مدة سبع سنوات متتالية، فوصلت قوات عمرو بن العاص إلى مصر والتقت بجيش واليها محمد بن أبي بكر الصديق عند المسنأة التي تقع بين عين شمس وأم دنين شمال القاهرة ودارت رحى معركة حامية انتصر فيها عمرو بن

العاص وتم إلقاء القبض على محمد بن أبي بكر الصديق، واعتبر ذلك نصرًا كبيرًا لمعاوية، ونتيجة حتمية لتقاعس جند الخليفة عن تقديم المساعدة السريعة إلى محمد بن أبي بكر في مصر فكانت هزيمته، ثم القبض عليه وقيام معاوية بن حديج بقتله، وغدت مصر منذ تلك اللحظة من الديار التابعة للحكم الأموي بدمشق سنة ٦٥٩ م.

الوالي عمرو بن العاص

تولى عمرو بن العاص حكم مصر سنة ٦٥٩ م في عهد الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان، وذلك عقب ظهور الفتنة الكبرى بسبب مقتل الخليفة عثمان بن عفان والصراع المرير بين كل من علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان، وقد استطاع عمرو بن العاص هزيمة والي مصر محمد بن أبي بكر الصديق من قبل الخليفة علي بن أبي طالب. ولقد كان عمرو بن العاص يرنو دائمًا إلى العودة مرة ثانية لولاية مصر ذات اللبن والعسل، ولقد أحس معاوية بن أبي سفيان منه ذلك فمناه بولايتها ٧ سنوات متتالية إن هو استطاع ضمها للبيت الأموي بدمشق وكان عمرو بن العاص الشخصية الجديرة بذلك العمل وتم له ما تمناه سنة ٦٥٩ م. وقد تعرض عمرو بن العاص بعد ذلك لمحاولة اغتيال من جانب الخوارج كأحد ثالوث رأوا القضاء عليه حتى تستقيم أمور المسلمين [زاذوية لقتل عمرو بن العاص، الحجاج بن عبد الله لقتل معاوية بن أبي سفيان، عبد الرحمن بن ملجم لقتل علي بن أبي طالب] ولكن شاءت الأقدار أن ينجو عمرو ومعاوية من ذلك، الأمر الذي جعله يحكم البلاد بقبضة من حديد وحمل الخوارج فيها على الاختفاء ووأد كل نشاط لهم، وكان هذا السلوك سببًا في حماية مصر من عنف الخوارج الذي انفجر ضد الخلافة الأموية. ولقد أخذت موجة الفتوحات الإسلامية تنطلق مرة أخرى من مصر بعد استقرار الأوضاع لمعاوية بن أبي سفيان، إذ عهد إلى عمرو بن العاص بمواصلة المشاريع الحربية لشغل الأذهان عن الفتنة، ولكن عمرو إذ ذاك كان قد تقدم به العمر فآثر أن يبعث سرايا حربية صغيرة إلى برقة وطرابلس تحت أمرة عقبة بن نافع الفهري، وكانت الإمبراطورية البيزنطية الرومانية إذ ذاك قد أخذت تولي عنايتها بشمال أفريقية وتعمل على تدعيم نفوذها هناك، وكان عمرو بن العاص والي مصر يشرف على شئون أفريقية إلى جانب ولاية مصر حتى وفاته سنة ٦٦٤ م، وكان قد بعث "شريك بن سمي الغطيفي" إلى غزو "لواته" من البربر فغزاهم ثم صالحهم، ولكنهم خرجوا بعد ذلك عليه فبعث إليهم عقبة بن نافع بن عبد القيس الفهري، كما عقد عمرو بن العاص لعقبة بن نافع على غزو "هوارة" ولشريك بن سمي على غزو "لبدة" فغزواهما.

الوالي عتبة بن أبي سفيان

تولى عتبة بن أبي سفيان حكم مصر سنة ٦٦٤ م وذلك بعد وفاة الوالي عمرو بن العاص، وهذا في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان أخيه. ولقد أسندت إلى عتبة إمامة الصلاة وقيادة الجيوش، أما مهام الخراج فأسندت إلى "وردان" وجعل على الشرطة "زكريا بن جهم"، وأقام عتبة في الولاية أشهرًا ثم سافر إلى أخيه الخليفة بدمشق ومعه وفدًا من أشراف أهل مصر واستخلف على مصر "عبد الله التجيبي" حيث كانت به شدة متناهية على بعض أهل مصر فكرهوا استخلافه عليهم وامتنعوا عليه، فبلغ ذلك عتبة فرجع إلى مصر مسرعًا ودخل المسجد العتيق بالفسطاط وأجرى اجتماع عام للرعية أسفر عن الالتزام بالسمع والطاعة من جانب الرعية ومقابل ذلك العدل في الرعية من جانب أولي الأمر. وقد عقد عتبة بن أبي سفيان إلى "علقمة بن يزيد" على الإسكندرية ومعه آلاف من المقاتلين ليكون مرابطًا هناك، فكتب علقمة يشكي قلة من معه من الجند وأنه يتخوف على نفسه وعليهم من الثغر، فخرج عتبة إلى الإسكندرية مرابطًا في سبيل الله مستخلفًا على مصر عقبة بن عامر الجهني.

الوالي عقبة بن عامر

قبل وفاة والي مصر عمرو بن العاص استخلف ابنه عبد الله على أمور مصر، ولكن بعد ذلك ولي الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان أخاه عتبة بن أبي سفيان حكم مصر سنة ٦٦٤ م، وقد قصد عتبة بعد ذلك إلى الإسكندرية ليقيم بها مرابطًا واستخلف على مصر عقبة بن عامر وتوفي عتبة بن أبي سفيان ولم يمض على ولايته سوى شهور، فأقر الخليفة معاوية القائد عقبة بن عامر على إمارة مصر: صلاتها وخراجها سنة ٦٦٥ م. وكان عقبة أحد صحابة رسول الله ﷺ وكان ممن شهد فتح مكة مع عمرو بن العاص وكان قارئًا فقيهًا وشاعرًا، وفي ذلك الوقت كان اهتمام معاوية بن أبي سفيان الأول موجهًا نحو فرض سيادة المسلمين على البحر المتوسط، اتقاء لهجمات القسطنطينية وتمهيدًا لغزو القسطنطينية نفسها فعهد إلى الوالي عقبة بن عامر أن يحتل جزيرة رودس بأسطول مصري، فأقدم عقبة على تحقيق المهمة التي نيطت به وخرج بأسطوله ومعه الكثير من جند مصر لما يعرفه عنهم من شجاعة وإقدام قاصدًا صوب رودس ودخلها نور الإسلام، وبعد أن عاد عقبة بن عامر من فتح جزيرة رودس اتجه إلى الإكثار من العبادة والتفقه في الدين. وكان عقبة بن عامر مهتمًا بتأمين الحدود الغربية لمصر إذ أسند الى معاوية بن حديج قيادة الجيش، حيث اتخذ أهبته لغارة على شمال أفريقية، يقضي

خلالها على تجمعات البربر التي كانت تنذر بالخطر ويعزز مراكز القوات العربية في مصر. وقد جرت عدة معارك صغيرة خلال تلك الحملة التي وصلت إلى ميناء بنزرت، ثم قفل راجعًا إلى داخل الحدود.

الوالي مسلمة بن مخلد

تولى مسلمة بن مخلد حكم مصر سنة ٦٦٧ م في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان، وأثناء ولايته خرج الأسطول المصري بقيادة "عبد الله بن قيس" سنة ٦٦٨ م من ترسانة الإسكندرية لغزو جزيرة صقلية، في وقت اغتيل فيه الإمبراطور البيزنطي قنسطانز الثاني بمدينة سيراكوزة بصقلية وعمت الاضطرابات تلك الجزيرة، فخرجت أساطيل عبد الله بن قيس من الإسكندرية متجهة نحو الجزيرة، حيث وجدت الحامية البيزنطية بصقلية من الضعف بحيث أحرزت عدة انتصارات عليها، غير أن عبد الله بن قيس قنع بما غنمه من غنائم وما جمعه من أسلاب ولم يحاول البقاء بصقلية أو استثمار انتصاراته السابقة وعاد بأسطوله المظفر إلى مصر محملاً بالغنائم، وكان مما غنم أطنان من الذهب والفضة مكللة بالجواهر. وردًا على هذه الغزوة البحرية قام الأسطول البيزنطي بغارة على السواحل المصرية عند البرلس سنة ٦٧٣ م، ونتيجة لهذا النشاط البحري المستمر أنشأ الوالي مسلمة بن مخلد دارًا لصناعة السفن جديدة بجانب ترسانة الإسكندرية وترسانة القلزم وهي ترسانة بابليون سنة ٦٧٤ م. ولقد تطلع هذا الوالي العربي المسلم إلى ضم ولاية شمال أفريقية إلى دائرة نفوذه بمصر فوافق الخليفة معاوية بن أبي سفيان على طلب مسلمة، فكان أول من جمعت له ولاية مصر مع ولاية شمال أفريقية، حيث كان من كبار أنصار معاوية أثناء فتنة عثمان به عفان. وعندما ولي مسلمة شئون شمال أفريقية، عزل القائد عقبة بن نافع الذي حاز على لقب [قاهر الروم والبربر]، وبعث قائدًا جديدًا يدعى "دينار أبي المهاجر"، ليحل مكان عقبة الذي استطاع تحقيق انتصار كبير وذلك بفصم عرى التحالف بين البربر سكان شمال أفريقية والبيزنطيين ونجح في كسب إسلام زعيم كبير من رجال البربر وهو "كسيلة" ومن ورائه قبيلته كلها، واشتركا سويًا في قتال البيزنطيين وفي فتح بلاد تلمسان بالجزائر. ولقد توفي مسلمة بن مخلد والي مصر في عهد الخليفة الأموي يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، بعد أن بنى في الروضة مقياسًا للنيل ودارًا للصناعة وعامل القبط بالعطف وشملهم بالرعاية، فقد سمح لهم بأن يبنوا كنيسة في الفسطاط ولم يبال باستنكار الجند لذلك العمل وعني ببناء المساجد وإصلاحها، فقد أمر سنة ٦٧٣ م بهدم جامع عمرو بن العاص وبنائه من جديد بالآجر بعد

أن كان مبنيًا بالطوب اللبن في عهد عمرو، وكان يقيم الصلاة بنفسه طول مدة ولايته، كما أمر ببناء منارات المساجد كلها. وكان مؤذنو الجامع العتيق يؤذنون إذا مضى نصف الليل فإذا فرغوا من أذانهم، أذن كل مؤذن في الفسطاط في وقت واحد. ولقد أمر مسلمة ابن مخلد الأنصاري والي مصر ألا يضرب الناقوس عند أذان الفجر، لأنه بلغه أن النواقيس تعطل أذان المؤذنين، غير أن أعظم أعماله جميعًا هو استقباله "لأهل بيت الرسول ﷺ " وعلى رأسهم "السيدة زينب" بعد مذبحة كربلاء سنة ٦٨١ م وقتل معظم أهل البيت فأخلى لهم بيته ليقيموا فيه، وهو البيت الذي تحول إلى مسجد السيدة زينب بعد موتها ولا يزال عامرًا إلى الآن. وجدير بالذكر أن نشيد بأن مسلمة بن مخلد كان يختار بناء على توصية معاوية بن أبي سفيان، رجالاً يتصفون بالأمانة والعفة لتقليدهم المناصب الهامة من بين قبيلة الأزد، لما كانت تتمتع به هذه القبيلة التي حضرت إلى مصر مع الفتح العربي من سمعة طيبة.

الوالي سعيد بن يزيد بن علقمة

تولى سعيد بن يزيد بن علقمة حكم مصر عقب وفاة الوالي السابق مسلمة بن مخلد سنة ٦٨٢ م في عهد الخليفة الأموي يزيد بن معاوية، وفي أثناء ولايته تحركت القوات الإسلامية عبر مصر متجهة لشمال أفريقية تحت قياد القائد العربي الشهير عقبة بن نافع غازيًا وفاتحًا تلك البلاد حتى وصل إلى منطقة طنجة، حيث قدم له حاكمها فروض الطاعة واستحق بجدارة لقب "قاهر الروم والبربر"، ثم عاد عقبة بعد ذلك قاصدًا القيروان، لكن طريق العودة كان مليئًا بالأخطار والمخاوف ورأى البربر والبيزنطيون فرصتهم قد سنحت للغدر بعقبة بعد أن سبقه معظم جيشه، وانتهت الدائرة بسحق الجيش العربي في معركة تهودة وارتداد المسلمين إلى مصر وبرقة. ولم يرتح أهل مصر إلى سعيد بن يزيد ولم يزل الأمر كذلك حتى توفي يزيد بن معاوية ودعاابن الربير إلى نفسه وأيد دعوة عبد الله بن الزبير ناس من أهل مصر، وأرسلابن الزبير من قبله عبد الرحمن ابن جحدم الفهري الذي انتزع الولاية من سعيد بن يزيد، فكان عبد الرحمن الفهري أول وال من قبل "عبد الله بن الزبير".

الوالي عبد الرحمن بن عتبة

تولى عبد الرحمن بن عتبة بن جحدم حكم مصر سنة ٦٨٤ م بتكليف من الخليفة الثائر "عبد الله بن الزبير بن العوام"، وذلك عندما أعلنابن الزبير ثورته ضد شرعية

بني أمية في الخلافة الإسلامية، واستمرت تلك الثورة في عهد ثلاثة خلفاء من بني أمية وهم: يزيد بن معاوية، ومعاوية الثاني بن يزيد، ومروان بن الحكم، ولم يتأخر مروان بن الحكم عن استرداد مصر من حوزة ابن الزبير واسترجاعها للخلافة الأموية فسار هو بنفسه ومعه ابنه "عبد العزيز بن مروان" بجيش كبير لمصر وانتصر الجيش الأموي ودخل عين شمس والفسطاط سنة ٦٨٥ م وبايعه الناس إلا نفرًا ظلوا على بيعتهم لعبد الله ابن الزبير، فضربت أعناقهم. وأقام مروان بمصر شهرين، ثم جعل ولايتها إلى ابنه عبد العزيز وخرج مروان من مصر وخرجت مصر على دعوة ابن الزبير.

الوالي عبد العزيز بن مروان

تولى عبد العزيز بن مروان حكم مصر سنة ٦٨٥ م في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، وبعد ذلك بعام واحد أنشأ عبد العزيز بن مروان والي مصر مدينة حلوان سنة ٦٨٦ م، وهي السنة التي ظهر فيها الطاعون الذي بسببه اضطر الوالي إلى أن يغادر الفسطاط ويقيم في حلوان التي أنشأها قبل ذلك لراحته ونزهته، وبنى بها دورًا وقصورًا واستوطنها وزرع بها بساتين وغرس فيها كرومًا ونخلاً واحتفر بها عينًا ساق ماءها إلى غرسها وبنى هناك جامعا ومقياسا للنيل، وذلك بعد أن اشترى أرض حلوان من القبط بحوالي عشرة آلاف دينار. وأثناء فترة ولاية عبد العزيز بن مروان على مصر كانت ثورة عبد الله بن الزبير بن العوام على أشدها بإقليم الحجاز ورغم ذلك استطاع الخليفة الأموي إعداد جيش عظيم من مصر سنة ٦٨٨ م، وضع تحت قيادة "زهير بن قيس" لاسترداد شمال أفريقية. وما أن ترامت أنباء الزحف الإسلامي الجديد من مصر على شمال أفريقية حتى استولى الفزع والخوف على بعض البرابرة، فاستطاعت القوات العربية الإسلامية بحماسة رائعة إعلاء كلمة الإسلام والأخذ بثأر الشهداء المسلمين وخاصة عقبة بن نافع وكتب لهم النصر في معركة ممس، لكن حدث بعد ذلك خطأ فادح لم يكن مقصودًا من القائد زهير أودى بحياته في ساحة الشرف والمجد أثناء تصديه للقوات البيزنطية التي احتجزت بعض المسلمين، الأمر الذي جعل استشهاده لا يقل روعة عن استشهاد عقبة بن نافع في سبيل الدفاع عن حمى الإسلام. وأثناء ولاية عبد العزيز بن مروان أيضا بدأت السلطات في مصر تستعد لاستئناف العمليات الحربية في شمال أفريقية عقب استشهاد القائد زهير بن قيس وقد قام بذلك الدور القائد "حسان بن النعمان" الذي لقب بالشيخ الأمين، وهو أحد كبار الدولة الأموية، ففي سنة ٦٩٥ م أعد الخليفة عبد الملك بن مروان جيشا كبيرًا وسار به ذلك القائد من مصر مسرعًا إلى شمال أفريقية

فاجتاز برقة وطرابلس ودخل القيروان، ولكنه بعد ذلك واجه مقاومة عنيفة فاضطر إلى التقهقر إلى طرابلس وظل بها حتى جاءته الإمدادات من مصر وأبنائها سنة ٧٠٠ م، فاستأنف الزحف على شمال أفريقية واستطاع القضاء نهائيًا على آخر خطر مفاجئ قد يأتي من ناحية البربر فسارع البربر سكان شمال أفريقية في الدخول في الدين الإسلامي أفواجًا، خاصة عندما رأوا حسن معاملة المسلمين لهم، وقد استعان القائد حسان بن النعمان بالأقباط المصريين في تأسيس دار صناعة تبنى فيها السفن والأساطيل ليغير بها على سواحل البيزنطيين ويتصدى لهجماتهم، فأرسل والي مصر عبد العزيز بن مروان ما يقرب من ألف قبطي بأهله وولده لمعاونة القائد العربي، وهم الذين أنشأوا ميناء تونس قاعدة الإسلام في الجزء الأوسط من حوض البحر المتوسط. وفي سنة ٧٠٠ م استولى الأسطول المصري على جزيرة قوصرة [بانتلاريا الحالية] وهي على بعد ستين ميلاً من صقلية وأربعين ميلاً من شواطئ أفريقية، وصارت تلك الجزيرة هي القنطرة بين شواطئ أفريقية وجزيرة صقلية. ولكل هذه النفقات ورغبة في تعويض النقص في الإيرادات اتجهت السياسة المالية للدولة الأموية إلى فرض سلسلة من المغارم على عاتق المصريين: فقد أمر الوالي عبد العزيز بن مروان بإحصاء الرهبان في كل القرى وفي وادي النطرون وسائر الأماكن وفرض على كل راهب دينارًا جزية، وكانت هذه أول جزية أخذت من الرهبان، وأمر ألا يترهب أحد بعد من أحصاه، ويقال أنه ألزم أساقفة القرى أن يؤدوا إليه ألفي دينار سنويًا بالإضافة إلى خراج أملاكهم. وقد تابع عبد العزيز ابن مروان سياسة مسلمة بن مخلد في العطف على المسيحيين، واتخذ دير القبط في مدينة طنوية الواقعة على النيل محلاً لإقامته، ودفع للرهبان عشرين ألف دينار، وزاد في جامع عمرو، وأقام سنة ٦٩٠ م على خليج أمير المؤمنين قنطرة بطرف الفسطاط كتب عليها اسمه. وأنشا عبد العزيز بركة كبيرة ساق إليها الماء من العيون القريبة من جبل المقطم بواسطة قناطر مقامة على أعمدة، وهذا النوع من القناطر كان ذائعًا في أراضي الدولة الرومانية الشرقية في القرن الثاني الميلادي. وبلغت عناية الوالي عبد العزيز بن مروان بفن العمارة والتماثيل مبلغًا عظيمًا حتى أنه ابتنى في الفسطاط حمامًا لابنه "زبان" وأقام على باب هذا الحمام تمثالاً عجيبًا من الزجاج على شكل امرأة أطلق عليها اسم "أبي مرة" وباسمه تسمت القيسارية التي كانت لعبد العزيز فكانت تعرف "بقيسارية أبي مرة" وكان الحمام يعرف في زمن ابن دقماق باسم "حمام بثينة". وكان عبد العزيز يتصرف في شئون مصر المالية كما يشاء، ولهذا أصبحت مصر كمزرعة خاصة به واستطاعت أن تظهر بجميع مظاهر النشاط الأدبي والمالي. وأطنب المؤرخون فيما أتاه عبد العزيز من

أعمال البر حيث كان عهده عهد رخاء، ويسر في مصر، فقد اهتم بترقية شئون البلد وأدخل فيها إصلاحات كثيرة، كما عرف بالجود والكرم.

الوالي عبد الله بن عبد الملك

تولى عبد الله بن عبد الملك بن مروان حكم مصر سنة ٧٠٥ م، في عهد الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك، وأثناء ولايته دخلت الحملات الإسلامية من مصر لفتح شمال أفريقية مراحلها الأخيرة، حين عزل والي مصر عبد الله بن عبد الملك القائد حسان ابن النعمان وبعث إلى بلاد المغرب [مراكش] أحسن قادته وهو القائد "موسى بن نصير" الذي استطاع إخماد ثورة البربر مؤكدًا كفاءته وبأسه فبادر بإقصاء المحرضين على الفتنة من البيزنطيين عن البلاد، واستطاع أخيرًا العمل على استقرار الفتح الإسلامي بأرض المغرب العربي، بل تطلع ذلك القائد العربي المسلم إلى فتح بعض جزر البحر المتوسط، بل والتطلع إلى أرض الأندلس أيضًا وكل ذلك أربك الميزانية المصرية. ولتعويض النقص في الإيرادات المالية تشدد عبد الله بن عبد الملك مع الأقباط، إذ ألزم البطريق بدفع ثلاثة آلاف دينار أو يعتقله، فلقي البطريق مشقة عظيمة في جمع هذا المال من الأساقفة والرهبان والقبط عمومًا، وعندما زاد عبد الله الضرائب على القبط لجأ الأفراد إلى الهروب، فأمر الوالي بوشم الغرباء على أيديهم وجباههم. ويذكر المؤرخون أن أول غلاء وقع في مصر الإسلامية كان في عهد عبد الله بن عبد الملك بن مروان الذي جعل الكتابة في الدواوين بمصر باللغة العربية، بعد أن كانت تكتب قبل ذلك باللغة القبطية وكانت نتيجة هذا العمل إقصاء القبط عن مناصب الدولة، بعد أن كانوا يقومون بجباية الخراج وتسند إليهم الوظائف الكتابية وأدت معاملتهم على هذا النحو إلى الثورة والقيام في وجه الولاة، وبدأ الكثيرون من أهل الذمة يهجرون بلادهم ليتهربوا من دفع الجزية خاصة بعد حدوث الغلاء وذلك أثر انخفاض نهر النيل.

الوالي قرة بن شريك

تولى قرة بن شريك حكم مصر سنة ٧٠٩ م في عهد الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك، وقد قام قرة بن شريك والي مصر بطلاء المكان الخاص بقبيلته في مسجد جامع عمرو بن العاص وأطلق على هذا المكان "مجلس قيس"، حيث طلا رؤوس أعمدته بالذهب. وقام ابن شريك باستصلاح بركة يطلق عليها [بركة الحبش] بظاهر الفسطاط وغرس بها القصب وظلت عامرة بالبساتين وأشجار الفاكهة حتى القرن الرابع الهجري.

ولقد تجلت في ولاية قرة بن شريك على مصر ظاهرة خطيرة وهي الهجرة من الريف إلى المدن للإفادة من إمكانات الحياة الواسعة هناك، والمشاركة في معالمها الحيوية، ولقد اقترنت تلك الظاهرة الاجتماعية بأزمة اقتصادية، إذ أدى تطلع الفلاحين إلى الحياة الاجتماعية الجديدة إلى حرمان الريف من السواعد الفتية وإصابة الإنتاج الزراعي بضربة قاسية، فاتخذ والي مصر قرة بن شريك إجراءات عنيفة في معالجة هذا الوباء الاجتماعي الخطير، إذ عمد إلى إعادة الفلاحين إلى الريف بالقوة، ووضع وشمًا على سواعدهم يبين القرى التي جاءوا منها ليسهل بذلك مراقبتهم وسد السبل أمام هجرتهم إلى المدن، وأنشأ هيئة خاصة لإعادة كل شخص إلى موطنه الأصلي فكان لا يسمح لأي شخص بتغيير محل إقامته إلا بإذن خاص ولمدة محدودة، بل إنه ألزم أصحاب القرى بجمع رؤساء كل قرية وذوي النفوذ فيها، كي يختاروا رجالاً أمناء أذكياء ليكلفهم بتقدير ما على كل قرية من الخراج على قدر استطاعتهم، وبعد أن يقوموا بمهمتهم هذه تحت إشراف صاحب القرية يطلب منه أن يرسل إليه نتيجة عملهم بعد أن يحتفظ بنسخة لنفسه، ويطلب أيضًا أن يكتب أسماء وألقاب ومحال إقامة هؤلاء الذين قاموا بتقدير الضرائب وينذره بأنه إذا وجد أن قرية حملت أكثر مما تحتمل من الضرائب أو أقل، فإنه سيعاقب هؤلاء الأشخاص وصاحب القرية أيضًا أشد عقاب. وعلى عهد قرة بن شريك كان بمصر ثلاث دور كبرى لصناعة السفن: الأولى في الإسكندرية والثانية في القلزم والثالثة في بابليون، وكان ابن شريك شديد الاهتمام بتزويد تلك الدور بما يلزمها ملزمًا حكام الأقاليم بتحمل تكاليف النقل البري في حالة الإهمال وكانت ترسانة الإسكندرية موجهة لحوض البحر المتوسط سواء دفاعًا أو هجومًا، أما ترسانة القلزم فكانت موجهة لحوض البحر الأحمر سواء لحماية السواحل المصرية أو تقديم المساعدة لسواحل الحجاز، أما ترسانة بابليون فكانت لمعاونة كل من ترسانة الإسكندرية وترسانة القلزم فكان قرة بن شريك إذا احتاج لكمية من الأخشاب لبناء الأسطول، فإنه كان يرسل في شرائها بأثمان معقولة من الأقباط المصريين. ولقد خرج الأسطول المصري في غزوة على جزيرة سردينيا. وأثناء ذلك قام الخوارج بمؤامرة بقيادة "المهاجر بن أبي المثنى التجيبي"، محاولين اغتيال قرة ابن شريك وهو في الإسكندرية، لكن المؤامرة فشلت وقبض على المتآمرين وكان عددهم حوالي مائة وتم قتلهم. وقد فرض ابن شريك على المسيحيين الملكانيين جزية مضاعفة.

الوالي عبد الملك بن رفاعة

تولى عبد الملك بن رفاعة حكم مصر سنة ٧١٤ م في عهد الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك. وقد ولي ذلك الأمير مصر وجعلت له الصلاة والسياسة دون الخراج فكان على النقيض من سابقيه، إذ حسنت سيرته واشتهر بالعفاف والتقوى والعدل في الرعية وكان تقيًا أمينًا فاضلاً. وكان على خراج مصر "أسامة بن زيد التنوخي"، وقد أقر الخليفة الأموي الجديد سليمان بن عبد الملك، الوالي عبد الملك بن رفاعة على إمارة مصر كما أقر أسامة بن زيد التنوخي على خراجها هذا وقد استصدر أسامة بن زيد عامل الخراج إذنًا من الخليفة بإلغاء مقياس النيل في حلوان، وهو الذي كان الوالي السابق عبد العزيز ابن مروان قد أنشأه، وكذلك بإلغاء كافة مقاييس النيل الأخرى، على أن ينشئ مقياسًا جديدًا يحل محلها في جزيرة الروضة فأذن له ولا يزال هذا المقياس موجودًا حتى الآن باعتباره من أجمل الآثار الإسلامية، وقد اشتد أسامة بن زيد في طلب الخراج والجزية وأمر عماله ألا يتوانوا في جمع الضرائب، فازدادت حركة الهروب من الريف من جانب الأقباط الذين أثقلتهم الأعباء المالية، كما عمل إحصاء ثانيًا للرهبان بعد الإحصاء الأول الذي تم في عهد عبد العزيز بن مروان وجبى منهم الجزية، كما أمر بوشم كل راهب. وعندما تولى الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز الحكم كان من أول ما قام به من أعمال وحتى قبل أن يدفن سليمان بن عبد الملك هو عزله أسامة بن زيد صاحب الخراج على مصر، لما كان يبلغه من استنزافه موارد مصر لصالح الدولة الأموية وأمر بالقبض عليه وسجنه جزاءًا له على ما اقترفت يداه. وأصدر الخليفة أمره بأن يوقف تحصيل الخراج من المصريين لمدة عام على سبيل التخفيف والتعويض عن أهلها. أما ولاية عبد الملك بن رفاعة الثانية لمصر فكانت سنة ٧٢٧ م في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك، وقد قدم ابن رفاعة من الشام إلى مصر وهو عليل حيث توفي بمصر، وكانت مدة ولايته خمس عشرة ليلة مستخلفا على البلاد أخيه "الوليد بن رفاعة".

الوالي أيوب بن شرحبيل

تولى أيوب بن شرحبيل حكم مصر سنة ٧١٧ م في عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين، ولقد لوحظ أثناء ولاية أيوب بن شرحبيل ومن سبقوه تحويل الكثير من "الأراضي الخراجية" التي امتلكها الأقباط ولم يدخلوا في الإسلام عقب فتح مصر إلى "أراضي عشرية"، أي بدأ دخول الكثير من القبط في الإسلام أو بيعها لمسلمين، وهذا الانتشار الديني أثر على الوضع المالي والاقتصادي، إذ

تناقص مورد بيت المال بشكل أزعج الولاة الأمويين، حتى أنهم فكروا في استمرار تحصيل الجزية ممن أسلم فأصدر الخليفة عمر بن عبد العزيز أمرًا للوالي بعدم تحويل الأراضي الخراجية إلى أراضي عشرية واعتبار سنة ١٠٠ هـ حدًا فاصلاً لقانونية هذا العمل، وهذا معناه استمرار فرض الخراج على أرض مصر، كما أنه أمر برفع الجزية عمن أسلم مع فرض الجزية جملة على أهل القرية وعليهم أداؤها بالكامل بصرف النظر عما يصيب الأفراد من الموت وأن موت من مات منهم لا يضع عنهم من الجزية شيئًا، وكل ذلك رغبة في تعويض النقص في الإيرادات، بل اتجهت السياسة المالية للدولة الأموية إلى فرض سلسلة من المغارم على عاتق المصريين. ورغم ذلك فقد اشترك المصريون في الحملة على القسطنطينية وكان على أهل مصر "أبو عبيدة بن عقبة بن نافع الفهري". وامتدت يد التعريب حتى إلى القرى الصغرى ونزعت موازيت القبط [عمد البلاد] عن الكور واستعمل المسلمون عليها وعطلت حانات الخمر وكسرت بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز.

الوالي بشر بن صفوان

تولى بشر بن صفوان حكم مصر سنة ٧٢٠ م، في عهد الخليفة الأموي يزيد بن عبد الملك، وفي عهده نزلت قوات الروم منطقة تنيس وقتل في تلك الغزوة أميرها "مزاحم بن مسلمة المرادي" في جمع من أهل البلد. وعندما رأى بشر بن صفوان تفرق قبيلة قضاعة في القبائل، كتب إلى الخليفة يزيد بن عبد الملك يسأله الإذن له في إخراج من كان في القبائل منهم فيجعهلم دعوة منفردة فأذن له يزيد، فأخرج مهرة من كندة، وأخرج تنوخًا من الأزد، وأخرج آل كعب من قريش، وأخرج جهينة من أهل الراية، وأخرج خسيئًا من لخم، فجعلهم مع سائر قضاعة دعوة منفردة. وتدوين بشر بن صفوان هذا هو التدوين الرابع: لأن الأول تدوين عمرو بن العاص، والثاني تدوين عبد العزيز بن مروان، والثالث تدوين قرة بن شريك، والرابع هو هذا. ولم يكن يعد هذا في الديوان شيئًا له ذكر إلا ما كان من إلحاق قبيلة قيس في زمن هشام بن عبد الملك وأشياء أحدثها العباسيون من أرباعهم التي أحدثوها، وقد امتد سلطان مصر إلى أفريقية فقد أمر الخليفة يزيد بن عبد الملك بتأمير بشر بن صفوان على أفريقية [شمال أفريقية] فخرج إليها في أبريل سنة ٧٢١ م، واستخلف أخاه حنظلة على مصر فأقره يزيد على أمرة مصر.

الوالي حنظلة بن صفوان

تولى حنظلة بن صفوان حكم مصر سنة ٧٢١ م في عهد الخليفة الأموي يزيد بن عبد الملك، وذلك باستخلاف من أخيه بشر بن صفوان وقد أقر الخليفة هذا الاستخلاف. ومما يذكر أن الخليفة يزيد قد كتب في سنة ٧٢٣ م يأمر بكسر الأصنام فكسرت كلها ومحيت التماثيل [والمقصود بذلك الصور المقدسة المعروفة عند المسيحيين باسم الأيقونات فقد كثر تقديس المسيحيين لتلك الصور المقدسة التي تمثل حياة القديسين، الأمر الذي حمل الخليفة يزيد على أن يصدر أمره إلى واليه على مصر بتحطيمها. وقام الإمبراطور "ليو الأيسوري" في الإمبراطورية البيزنطية حوالي ذلك الوقت بحركة مماثلة لتحطيم التماثيل الموجودة في كنائس الإمبراطورية، الأمر الذي جعل حركته تعرف باسم الحركة اللا أيقونية، أي المناهضة للأيقونات وهي تكشف مدى تأثر هذا الإمبراطور بالتعاليم الإسلامية]، وقد أدى تنفيذ هذا الأمر في مصر إلى نشوب أول تمرد بين أقباط مصر ضد الحكم الإسلامي، حتى أن السلطات الإسلامية اعتقلت البطريرك، وقد ترتب على اعتقال البطريرك القبطي أن زحف جيش من النوبيين بلغت عدته مائة ألف مقاتل غضب لاعتقال البطريرك، ولم يحملهم على العدول عن غزو مصر إلا البطريرك نفسه بعد أن أفرج عنه.

الوالي محمد بن عبد الملك

تولى محمد بن عبد الملك حكم مصر سنة ٧٢٤ م من قبل أخيه هشام بن عبد الملك، وقد كان ناسكًا ورعًا كثير العبادة حسن السيرة جوادًا كريمًا لا يحب السلطان. وفي عهده وقع بمصر وباء شديد، فترفع محمد بن عبد الملك إلى الصعيد هاربًا من الوباء، ثم قدم من الصعيد وخرج من مصر فلم يحكم إلا نحوًا من شهر.

الوالي الحر بن يوسف

تولى الحر بن يوسف ولاية مصر سنة ٧٢٤ م في عهد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك حيث كان الاستنزاف الاقتصادي قد بلغ مداه في مصر من جانب الولاة الأمويين سواء أكان للعرب المسلمين أم الأقباط المسيحيين، خاصة بعد أن بدأ العرب يشتغلون بالزراعة ويهتمون بامتلاك الأراضي، الأمر الذي أدى إلى قيام الثورة ضد الدولة الأموية وذلك عندما كتب "عبيد الله بن الحبحاب" عامل خراج مصر إلى الخليفة هشام بن عبد

الملك بأن أرض مصر تحتمل الزيادة في الخراج، فزيد على كل قيراط دينارًا، وما كانت هذه الزيادة بالقدر الكبير مثل المغارم السابقة لكنها كانت شرارة الثورة فمنذ سنة ٧٢٦ م أي أثناء ولاية الحر بن يوسف وحتى انتهاء الحكم الأموي، قامت ثورات لم تنقطع في نواح متعددة من مصر في دمياط وسمنود ورشيد والصعيد. وقد سعى عبيد الله بن الحبحاب عامل الخراج لكي يمكن لنفسه في مصر فكتب إلى الخليفة هشام يطلب منه تهجير بعض قبائل قيس إلى مصر، فأجابه هشام إلى طلبه فوفد إلى مصر بعد ذلك أربعمائة عائلة من بطون قيس المختلفة فنزلت بالحوف الشرقي حول مدينة بلبيس، ثم توافدت جموع منهم بلغ عددها ألفا وخمسمائة عائلة وبذلك استطاع أن يقمع هذه الثورات وأمرهم جميعًا الاشتغال بالزراعة ، ولا تزال الأوزان الزجاجية لدراهم ودنانيرابن الحبحاب وما كان عليها من كتابة باقية حتى الآن. ومما يذكر أنه في سنة ٧٢٥ م وعلى أثر الاتفاق الذي تم بين الخليفة هشام بن عبد الملك وبين الإمبراطور البيزنطي ليو الثالث الأيسوري، أمر الخليفة عبيد الله بن الحبحاب عامل الخراج أن يسلم للمسيحيين الملكانيين كنائسهم التي كانت في يد المسيحيين الأرثوذكس، كما نصب "الأب قزمًا" بطريركًا لهم بعد أن كانوا قد أقاموا بغير بطريركًا منذ الفتح الإسلامي لمصر سنة ٦٤١ م. ولقد كان عبيد الله بن الحبحاب سببًا في إقالة الحر بن يوسف عن إمارة مصر

الوالي الوليد بن رفاعة

تولى الوليد بن رفاعة حكم مصر سنة ٧٢٧ م في عهد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك، وبمجرد وصوله أرض مصر خرج ليحصي أهلها، وينظر في تعديل خراجهم، واصطحب معه جماعة من الكتاب والأعوان ليساعدوه في مهمته هذه، فأقام بالصعيد ستة أشهر حتى بلغ أسوان، وأقام بالوجه البحري ثلاثة أشهر، فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية، ولم يحص في أصغر قرية منها أقل من خمسمائة رجل ممن تفرض عليهم الجزية، وأثناء ولايته نزح إلى مصر مائة من أهل بيت بني نصر، ومائة من أهل بيت بني عاصم، ومائة من أهل بيت بني هوازن، ومائة من أهل بيت بني سليم، وهم جميعًا من قبيلة قيس، وذلك لتعمير منطقة بلبيس والاستقرار فيها وذلك تلبية لاقتراح عبيد الله بن الحبحاب فنزلت تلك الجماعات في منطقة بلبيس ومارسوا الزراعة وأعطوا الصدقة من العشور فاشتروا بها إبلاً، واشتغلوا بحمل الطعام إلى القزم والسويس وكسبوا أرباحًا وفيرة، ومن تلك الأرباح كان الفرد يشتري المهر [بضم الميم سكون الهاء] ويربيه شهرًا واحدًا يصبح بعدها صالحًا للركوب وذلك نظرًا لجودة المراعي وللتسهيلات العديدة

التي قدمتها السلطات الرسمية. وعندما بلغ عامة قبيلة قيس ما أصابه أهلهم في مصر من الرخاء جاء منهم خمسمائة من قبيلة قيس، حتى أنه لم ينته عهد الخليفة هشام بن عبد الملك حتى صار في بلبيس حوالي ألف وخمسمائة من أهل قبيلة قيس، فكان ذلك بداية لاستقرار القبائل العربية في مصر. فسكن حول أسيوط عرب من جهينة، وفي الفيوم عرب من بني كلاب، ومن ميت غمر إلى زفتى سكنت جماعات من جذام، وانتقلت طوائف من بني فزارة إلى الغربية وقليوب، كما سكن الدقهلية عرب ينتسبون إلى قريش، واستقر حول تنيس ودمياط قوم ينتسبون إلى هوازن. وفي عهد الوليد بن رفاعة خرج "وهب اليحصبي" شاربًا بالفسطاط سنة ٧٢٧ م بسبب ما كان من أذن الوليد للنصارى في بناء كنيسة بالحمراء فقتله الوليد، وكانت امرأة وهب تطوف بالليل على منازل القراء تحرضهم على المطالبة بدم زوجها، فثار القراء وعلى رأسهم "شريح بن صفوان" وقاتلوا الوليد بن رفاعة بجزيرة الفسطاط. وعندما حضرت الوفاة أمير مصر الوليد بن رفاعة قال في وصيته: أسندت وصيتي "لعبد الرحمن بن خالد بن مسافر" وإلى "الليث بن سعد"، وليس لعبد الرحمن أن يفتات على الليث فإن له نصحًا ورأيًا.

الوالي عبد الرحمن بن خالد

توفي الوليد بن رفاعة بعد أن ظل أميرًا على مصر حوالي ثماني سنوات وأربعة أشهر وبضعة عشر يوما، وكان قد استخلف قبل وفاته على الصلاة عبد الرحمن بن خالد الذي ولى له الشرطة عدة سنوات، فلما توفي الوليد أقر الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك أمرة عبد الرحمن بن خالد على صلاة مصر سنة ٧٣٥ م على أنه لم يلبث أن عزله، وقيل أن سبب عزله هو فشله في الحيلولة دون نزول الروم في إحدى بلاد الساحل المصري، حيث قتلوا ونهبوا وأسروا، قبل أن يتصدى لهم عبد الرحمن بن خالد ويطردهم من البلاد، وقيل أن السبب الحقيقي لعزله عن مصر هو أن دعاة بني العباس الذين قوي شأنهم في خراسان، أرسلوا إليه يدعونه إلى بني العباس فأكرم وفادة الرسل ووعدهم خيرًا.

الوالي حنظلة بن صفوان

تولى حنظلة بن صفوان حكم مصر سنة ٧٣٣ م في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك، وهي المرة الثانية لتوليه مصر فكانت الأولى سنة ٧٢١ م. وقد عين على الشرطة "عياض الكلبي"، ومما يذكر عن تلك الفترة الثانية هو قيام ثورة في منطقة الصعيد حيث قاتل الأقباط عمال حنظلة مما جعل البلاد في حالة حرجة، فاضطر حنظلة إلى إرسال

قوات إضافية للقضاء على تلك الثورة مما ترتب عليه قتل الكثير من الأقباط حتى تمكن من القضاء على هذا التمرد، وبناء على ذلك نقل صاحب الشرطة عياض الكلبي إلى الإسكندرية وعين بدلاً منه "قيس التجيبي"، وأثناء ولاية حنظلة نزل الروم دمياط في ثلاثمائة وستين مركبًا فقتلوا وسبوا، ثم ورد كتاب من الخليفة هشام بن عبد الملك إلى حنظلة بن صفوان بولايته على شمال أفريقية وأمره بالسير إليها وأن يستخلف على مصر، فاستخلف "حفص بن الوليد" وخرج هو إلى جهته فكانت ولايته بمصر بضع سنوات. وقد ورد أن حنظلة بن صفوان قد أجرى عدة تجديدات على جامع عقبة بن نافع بمدينة القيروان بشمال أفريقية.

الوالي حسان بن عتاهية

تولى حسان بن عتاهية حكم مصر سنة ٧٤٤ م في عهد الخليفة الأموي مروان بن محمد، وكان من المتعارف عليه منذ فتح المسلمون مصر سنة ٦٤١ م أن العناصر العربية في مصر كان لها مقرر عطاء ثابت سواء أكان نقدًا أم عينًا كل حسب منزلة قبائلهم، وكان هذا العطاء حقًا مكتسبًا لسائر العرب المستقرين في مصر من بيت مال المسلمين، لا يجوز للخلفاء أو الولاة قطعه أو وقفه لكن في سنة ٧٤٤ م حاول الوالي حسان بن عتاهية أن يوقف ذلك العطاء بأمر من الخليفة مروان بن محمد، فما كان إلا أن ثار العرب ودعوا إلى خلع الخليفة وحاصروا الوالي في داره وأخرجوه مع "عيسى بن أبي عطاء" عامل الخراج إلى الشام وأقاموا عليهم واليًا جديدًا وهو حفص بن الوليد. فاضطر الخليفة إلى الاعتذار وإعادة العطاء ومع ذلك لقي الخليفة مروان بن محمد مغبة هذا العمل، إذ لم يجد من عرب مصر عونًا أمام مطاردة العباسيين له واستمر عطاء العرب قائمًا حتى ألغي في خلافة الخليفة المعتصم بالله العباسي سنة ٨٣٣ م.

الوالي حفص بن الوليد

تولى حفص بن الوليد حكم مصر أكثر من مرة: الأولى سنة ٧٢٦ م في عهد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك باستخلاف من الحر بن يوسف، والثانية سنة ٧٤١ م في عهد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك أيضًا باستخلاف حنظلة بن صفوان، والثالثة سنة ٧٤٤ م بتأييد رؤساء الجند والمصريين وموافقة الخليفة الأموي مروان بن محمد، وفي ولاية حفص بن الوليد سنة ٧٢٦ م أمر بقسمة مواريث أهل الذمة حسب قسمة مواريث المسلمين وكانوا قبل حفص يقسمون مواريثهم حسب قسمة أهل دينهم، أما في

ولاية حفص الثانية فقد اجتمع الأساقفة والكهنة من جميع أرجاء مصر سنة ٧٤٣ م وسألوه أن يأذن لهم في إقامة بطريرك، فأذن لهم بترشيح من يرونه منهم يصلح لهذا المنصب، ولكن اشترط عليهم أن يلقاه قبل أن يتم تعيينه بطريركًا حرصًا منه على تنظيم العلاقة بين الدولة وبين هذه الرئاسة الدينية التي ستقوم بدور حلقة الاتصال بين الدولة الإسلامية وبين طوائف أهل الذمة في مصر، وقد حدث أثناء ولاية حفص هذه أن تعرضت البلاد لمحنة تأخر فيضان نهر النيل وحدوث القحط بمصر، فخرج الوالي بالناس لأداء صلاة الاستسقاء ودعا الله سبحانه وتعالى وصلى وكذلك كان الأقباط يصلون من أجل أن يعم الخير بالبلاد، أما في أثناء ولايته الثالثة فقد أعلن حفص بن الوليد سنة ٧٤٥ م إعفاء كل من يسلم من دفع الجزية. ونتيجة لهذا القرار وغيره من الدوافع، اعتنق عدد كبير من الأقباط الدين الإسلامي.

الوالي الحوثرة بن سهيل

تولى الحوثرة بن سهيل حكم مصر سنة ٧٤٥ م في عهد الخليفة الأموي مروان بن محمد، وقد أرسل الحوثرة إلى مصر ومعه قوات من عرب الشام رغبة في القضاء على الثورات في مصر، فسار معه "عمرو بن الوضاح" في الوضاحية وهم سبعة آلاف، وعلى أهل حمص "نمير بن يزيد الكندي"، وعلى أهل الجزيرة "موسى بن عبد الله الثعلبي"، وعلى أهل قنسرين "أبو جبل بن عمرو الكندي" وبعث "أبا الجراح الجرشي" ليمهد له الأمر فعزل الوالي "حفص بن الوليد الحضرمي". وخشي أهل مصر من الحوثرة فبعثوا إليه "يزيد بن مسروق الحضرمي" فتلقاه بالعريش وسأله أن يؤمنهم على ما أحدثوه سابقًا فأجابه الحوثرة إلى ما سأل، وكتب له كتابًا بعهد وأمان فأتاهم به يزيد فاطمأنوا إلى ذلك، ثم بعث إليهم الحوثرة يستأذنهم في المسير إليهم والدخول إلى مصر، فأذن له ودخل الحوثرة في ١٤ من أكتوبر سنة ٧٤٥ م وجمع رءوس الفتنة وقتلهم، وفي عهد الحوثرة بن سهيل ظهرت دعوة الشيعة مرة أخرى فقدم إلى مصر داعية "عبد الله ابن يحيى" طالب الحق فدعاهم فبايع له ناس ورفض غيرهم فبلغ ذلك "حسان بن عتاهية"، فاستخرجهم وقتلهم الحوثرة. وقد استدعى الحوثرة بن سهيل في شهر يناير سنة ٧٤٩م، وبعث به الخليفة مروان بن محمد مددًا إلى "يزيد بن عمرو بن هبيرة" بالعراق فحضر الحصار بواسط ثم قتل مع يزيد بن هبيرة.

الوالي المغيرة بن عبيد الله

تولى المغيرة بن عبيد الله حكم مصر سنة ٧٤٩ م في عهد الخليفة مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، وكان المغيرة لينًا محببًا إلى الناس، وقد جعل على الشرطة ابنه "أبا مسعدة عبد الله" وخرج هو لتفقد الأمور في الإسكندرية واستخلف على مصر " أبا الجراح الحرشي"، وشاءت الأقدار أن يتوفى أبو مسعدة عبد الله فجزع عليه أبوه، وتوفي بعده بأيام قليلة. فكانت مدة ولايةابن عبيد الله أقل من سنة، مستخلفًا من بعده ابنه الآخر "الوليد بن المغيرة".

الوالي عبد الملك بن مروان بن موسى

تولى عبد الملك بن مروان بن موسى حكم مصر سنة ٧٥٠ م في عهد الخليفة الأموي مروان بن محمد بن الحكم وشاءت الأقدار أن يكون ذلك الوالي آخر الولاة الأمويين، ويشهد عهده مصرع آخر خليفة أموي بالشام على يد دولة جديدة هي الدولة العباسية التي ظهرت في بداية عهدها في خراسان، ولكن تقرر على أرض مصر مصير هذه الدعوة حيث أعلن قائد العباسيين هناك وهو "أبو مسلم الخراساني" الثورة على الأمويين في حوالي سنة ٧٤٧ م، ولم يستطع الخليفة الأموي مروان بن محمد التصدي لتلك الدعوة وانهزم أمامها في فارس والعراق والشام، وقد نقل مروان بن محمد مقره بعد هذه الهزائم إلى مصر حيث هاله انتشار الدعوة العباسية فيها وكثرة الموالين لها. ولقد أراد الخليفة الأموي مروان بن محمد الاستعانة بواليه في مصر عبد الملك بن مروان، لكن جيوش العباسيين كانت قد أسرعت إلى مصر ملاحقة له بقيادة "صالح بن على" لتفسد عليه آخر تدبير له لضرب الدعوة العباسية وانتهت عند بلدة بوصير، بالقرب من الجيزة مطاردة العباسيين لجيوش الأمويين وقتل الخليفة الأموي مروان بن محمد بن الحكم ودخلت مصر تحت حكم الدولة العباسية ابتداء من سنة ٧٥٠ م [١٣٢هـ]. وعلى عهد عبد الملك بن مروان انتشر الإسلام داخل البلاد، إذ أمر باتخاذ الناس المنابر في الكور ولم تكن قبله وإنما كان ولاة الكور يخطبون على العصى إلى جانب القبلة. وقد ظلت ثورات القبط مشتعلة فقد خرج رجل من القبط يقال له "يحنس" بسمنود فبعث إليه "عبد الملك بن عتبة المعافري"، فقتل يحنس في كثير من أصحابه، وعندما أتت مصر بعض جماعات من قبيلة قيس ونزلوا منطقة الحوف الشرقي وأظهروا الفساد، ندب عبد الملك أهل الديوان إليهم فساروا في سبعة آلاف إلى بلبيس فلما التقوا دعوا إلى الصلح. ويذكر التاريخ أن الأقباط برشيد قاموا بثورة فأرسل إليهم الخليفة مروان بن محمد جيشًا

لمحاربتهم، وذلك حينما دخل مصر فارًا من بني العباس فهزمهم هذا الجيش، كذلك ثار ضده أهل البشرود ولكنه لم يستطع القضاء على ثورتهم، إذ سرعان ما هاجمه العباسيون وقضوا عليه.

الوالي صالح بن علي

كان صالح بن علي قائدًا على القوات العباسية التي تتبعت هروب الخليفة الأموي مروان بن محمد حتى دخوله مصر، ودارت آخر معركة بين مروان والعباسيين عند بلدة بوصير أبلى فيها مروان ما وسعه الجهد حتى خر قتيلاً سنة ٧٥٠ م، ثم أعلن بعد ذلك صالح بن علي بن عبد الله واليًا على مصر من قبل الخليفة العباسي أبي العباس عبد الله [السفاح]، فعمل على تثبيت دعائم الحكم الجديد في مصر فأمر بتوزيع العطايا وقسم الصدقات على الأيتام والمساكين وأبناء السبيل وأسس مدينة العسكر إلى الشمال الشرقي من مدينة الفسطاط في مكان عرف في صدر الإسلام باسم "الحمراء القصوى" وبنى دار إمارة ثانية بدلاً من دار الإمارة الأموية التي كانت بالفسطاط. وبمرور الأيام اتصلت مدينة العسكر بمدينة الفسطاط وأصبحت مدينة كبيرة، ثم نظر في زيادة مسجد عمرو بن العاص فوسعه من الجهة الشمالية [كانت أول زيادة على يد مسلمة بن مخلد من جهتي الشرق والشمال- والزيادة الثانية كانت على يد عبد العزيز بن مروان من جهة الغرب، ثم أمر عبد الله بن عبد الملك بتعلية سقف المسجد – والزيادة الثالثة كانت على يد قرة بن شريك من جهتي الجنوب والشرق، وأنشأ محرابًا مجوفًا وطلى الأعمدة بالذهب- والزيادة الرابعة كانت على يد صالح بن علي من جهة الشمال] وأدخل فيه دار الزبير بن العوام، وبهذا أزال النتوء الذي نتج عن إدخال داري عمرو بن العاص وابنه عبد الله بن عمرو في المسجد بجانب الباب الأول. وقد عمد صالح بن علي إلى تصفية المقاومة الأموية بالقتل والسجن فقد استسلم بعض الأمويين للخليفة أبي العباس ووزعت الإقطاعات على الذين دخلوا في الدعوة العباسية وأقطعوا منازل في منية بولاق والإسكندرية وأرضًا في الميمون وقرى أهناسيا، وفي عهده خرج الجيش العباسي إلى شمال أفريقية مصطحبًا أشراف مصر للقيام بدور الدعاة، وكان ذلك الجيش بقيادة "أبي عون عبد الملك بن يزيد"، وعندما بلغ جيش أبي عون مدينة برقة أرسل إليه صالح بن علي يأمره بالعودة وبمن معه من أشراف مصر، وقد تولى صالح بن علي حكم مصر مرة ثانية في سنة ٧٥٣ م قبل وفاة الخليفة أبي العباس السفاح، وظل واليًا عليها حتى سنة ٧٥٥ م في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور، وفي ولايته الثانية على مصر امتد سلطانه إلى المغرب وإلى

فلسطين. ويذكر عن صالح بن على العباسي أنه بعد ذلك غزا الدولة البيزنطية في سنة ٧٥٦ م تلك الدولة التي دأبت جيوشها على مهاجمة أراضي الدولة الإسلامية. وحدث في تلك السنة فداء بين إمبراطور الروم وبين الخليفة أبي جعفر المنصور، ولقد اشتركت في غزوة صالح بن علي أختاه "أم عيسى" و "لبابة" ابنتا علي العباسي، وكانت قد نذرتا إن زال ملك بني أمية أن تجاهدا في سبيل الله.

الوالي أبو عون عبد الملك بن يزيد

تولى أبو عون عبد الملك بن يزيد حكم مصر سنة ٧٥١ م في عهد الخليفة أبي العباس السفاح، وذلك باستخلاف الوالي السابق صالح بن علي حيث كان في معيته باعتباره أحد كبار القواد، ووافق الخليفة على هذا الاختيار. وفي تلك الأثناء وقع في مصر وباء شديد فالتجأ أبو عون إلى جبل يشكر، ولكن الوباء انتشر واستمر بشدة فاضطر أبو عون إلى الرحيل إلى دمياط حتى ينحصر هذا الوباء مستخلفًا على الفسطاط "عكرمة بن قحزم"، وتزامل مع هذا قيام ثورة في سمنود بوسط الدلتا بقيادة "أبي مينا القبطي"، فبعث الوالي إليه قوات عسكرية استطاعت قتل أبو مينا وإنهاء الثورة. ولقد تولى أبو عون عبد الله إمارة مصر مرة ثانية في سنة ٧٥٥ م في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور وأيضًا باستخلاف الوالي السابق صالح بن علي الذي استدعاه الخليفة ليستعين به على غزو الروم، ووافق الخليفة على هذا الترشيح وأمره بإدخال أموال اليتامى في بيت المال، وقد استمر أبو عون واليًا للبلاد حوالي ثلاث سنوات وبضعة أشهر، ثم أسند إليه الخليفة ولاية فلسطين ثم الأردن ثم دمشق ثم الجزيرة. وهكذا نجد أن أبا عون عبد الملك قد تنقل بين العديد من الولايات الإسلامية.

الوالي موسى بن كعب

تولى موسى بن كعب حكم مصر سنة ٧٥٨ م في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور، على صلاتها وخراجها، وكان موسى من نقباء بني العباس. وعندما ورد مصر ونزل مدينة العسكر ألغى تقليدًا كان متبعًا قبل ذلك وهو أن يتجمع قادة الجند جميعًا في حركة دائبة لاستقبال الوالي الجديد. ولقد اتصف موسى بن كعب بالتعقل والورع زاهدًا في الدنيا، وجعل على الشرطة "عكرمة بن عبد الله". وعندما عزل عن ولاية مصر استخلف على الجند "خالد بن حبيب" وعلى الخراج "نوفل بن الفرات".

الوالي محمد بن الأشعث

تولى محمد بن الأشعث حكم مصر سنة ٧٥٩ م في عهد الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور، ومنذ ولايته حدث تغير كبير في كيفية تحصيل الخراج المفروض على الأراضي الزراعية يختلف عما كان موجودًا قبل ذلك: فسابقا كان مقدار الخراج يتغير حسب ارتفاع نهر النيل وحسب قدرة الأرض الإنتاجية وحسب كيفية ري تلك الأرض وحسب البعد أو القرب من النيل، ثم يجتمع ذوو النفوذ في القرية تحت إشراف مسئول الدولة ويحدد الخراج ويقسم حسب قدرة كل منهم فإن عجز أحدهم وشكا ضعف زراعته، توزع حصته على القادرين منهم وكل ذلك مسجل في كشوف وقوائم. أما منذ عهد محمد ابن الأشعث فيظهر نظام يشبه ما نسميه باسم "الالتزام"، إذ نجد متولي خراج مصر يجلس في جامع عمرو بن العاص في وقت معلوم، ويعلن خراج مصر بين الناس فيما يشبه الصفقات فيقبل الأفراد كل حسب ما يهوى من منطقة يميل إليها فيسجل اسمه والمنطقة التي يختارها على أساس أن يسدد الخراج المحدد عليها كل أربع سنوات يتحمل أثناءها زراعتها وإصلاح جسورها وسائر وجوه أعمالها بنفسه وأهله ومن ينتدبه لذلك ويحمل ما عليه من الخراج في ابانه على أقساط ويحسب له من مبلغ قبالته وضمانه لتلك الأراضي ما ينفقه على عمارة جسورها وسد ترعها وحفر خلجانها بضريبة مقدرة في ديوان الخراج. وعلى ذلك تغير نظام تقدير الضرائب الذي كان يتم قبل ذلك كل عام عقب إنحسار مياه الفيضان وصار التقدير يعمل كل أربع سنوات وألغى نظام فرض الضريبة جملة على أهل القرية وهم متضامنون في سدادها، وأصبح ربط الضريبة بواسطة ديوان الضرائب بعاصمة القرية ويتولى المتقبلون مطالبة دافعي الضرائب، ويقومون بإثبات الأقساط المدفوعة في كشف المطالبة. وبذلك ضمن الوالي وعامل الخراج جباية الأموال الملتزم بها قبل السلطة المركزية في بغداد. وقد جعل محمد بن الأشعث من مصر قاعدة لعمليات شمال أفريقية فقد عقد الوالي "لأبي الأحوص عمرو بن الأحوص" على جيش وبعث به إلى شمال أفريقية لقتال الخارجين بغدامس بقيادة "أبي الخطاب عبد الأعلى المعافري" وقد هزم جيش ابن الأشعث، مما جعل الخليفة أبو جعفر المنصور يطلب من واليه محمد بن الأشعث مرة ثانية سرعة التوجه إلى منطقة شمال أفريقية حيث دارت معركة في منطقة تاورغا قتل فيها أبو الخطاب عبد الأعلى المعافري زعيم الخوارج الأباضية، وقام محمد بن الأشعث الذي أصبح بعد ذلك والي القيروان الجديد بعدة أعمال تميل إلى القسوة نذكر منها: أنه أنشأ معسكرًا جديدًا، واتبع الشدة مع سكان مدينة القيروان حتى أنه أمر بقتل كل رجل يسمى بأسماء أموية مثل سفيان ومروان، لتأكيد السيطرة

العباسية هناك، ولكن سرعان ما استولى "أبو حاتم الأباضي" على القيروان وانتصر على واليها العباسي محمد بن الأشعث وقتله مما جعل الخوارج الأباضية يقرون إلى غرب شمال أفريقية ويحاولوا إنشاء دولة خاصة بهم خارج سلطان العباسيين وبذلك يأمنوا على دولتهم من جيوشهم.

الوالي حميد بن قحطبة

عزل الخليفة أبو جعفر المنصور العباسي الأمير محمد بن الأشعث وولى على إمارة مصر حميد بن قحطبة على صلاتها وخراجها سنة ٧٦٠ م. وأرسله المنصور على رأس جيش من عشرين ألفا ليعيد غزو شمال أفريقية، ثم بعث إليه بمدد آخر، وطلب منه أن يمضي لإنفاذ ما طلبه منه، فسار الجيش حتى مدينة برقة واستولى عليها، وعاد إلى مصر. وفي نفس العام شرع علماء المسلمين في تدوين الكتب في مختلف العلوم الإسلامية من فقه وحديث وتفسير: ففي مكة صنف ابن جريج تصانيفه، وفي البصرة صنف سعيد بن أبي عروية وحماد بن مسلمة، وفي الكوفة صنف أبو حنيفة في الفقه والرأي، وصنف الأوزاعي بالشام، وصنف مالك الموطأ بالمدينة، وصنف ابن إسحاق في المغازي، وصنف معمر في اليمن، وصنف شعبان الندري كتاب الجامع، ثم بعد ذلك صنف ابن هشام كتبه، وفي مصر صنف الليث بن سعد وعبد الله بن لهيعة.. وكثر تبويب العلم وتدوينه، ودونت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس، أما قبل هذا العصر فكان سائر العلماء يتكلمون عن حفظهم ويرددون العلم عن صحف صحيحة ولكنها غير مرتبة. وبعد أن بدأ عصر التدوين سهل تناول العلم. أما الدعوة العلوية الشيعية في مصر فقد بدأت في إمارة حميد بن قحطبة حيث قدم إلى مصر " علي بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب" يدعو بالخلافة لأبيه [محمد النفس الذكية] وعمه [إبراهيم ابن عبد الله] ولكن ابن قحطبة توانى أمام تلك الدعوة الجديدة مما جعل الخليفة أبو جعفر المنصور يأمر بعزله عن ولاية مصر.

الوالي يزيد بن حاتم

تولى يزيد بن حاتم حكم مصر سنة ٧٦٢ م في عهد الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور، وأثناء ولاية ابن حاتم ظهرت دعوة العلويين في مصر، وبايع الكثيرون "علي ابن محمد بن عبد الله العلوي" وتولى أمر دعوته "خالد بن سعيد بن ربيعة" وأشعل أنصاره الثورة فدخلوا المسجد الجامع في منتصف الليل ونهبوا بيت المال. وأيد يزيد بن

حاتم نفرًا من أهل مصر، واستطاع أن يخمد الفتنة ثم قدمت الخطباء إلى مصر برأس "إبراهيم بن عبد الله العلوي" ووضعوه في المسجد الجامع، واختفى علي بن محمد بن عبد الله. ويبدو أن ثمة حروبًا في بلاد النوبة قد اشتعلت في العصر العباسي في ذلك الوقت، إذ أن الوالي يزيد بن حاتم عقد "لعبد الأعلى بن سعيد الجيشاني" على خيل ووجههم إلى بلاد الحبشة وكانت خارجة عليهم، وضم يزيد بن حاتم برقة إلى عمل مصر وهو يعد أول من ضمها إليه وولى عليها "عبد السلام بن عبد الله بن هبيرة الشيباني" سنة ٧٦٥ م حيث شهد هذا الإقليم فترة تعد من أحسن فترات عصر الولاة وأكثرها خيرًا سواء من الناحية: الاقتصادية أو الاجتماعية أو المعمارية، فقد أعاد بناء جامع القيروان وأعطى للفقهاء والعلماء والشعراء مكانة وأهمية كبيرة واعتمد عليهم في محاربة الخوارج، وأنشأ العديد من الأسواق. وقد قامت بعد ذلك ثورة للقبط في مصر بمنطقة سخا ونابذوا، وخرجت حملة أميرها "عبد الجبار بن عبد الرحمن الأزدي" سنة ٧٦٧ م، وساروا إلى شبرا سنباط وقاتلوا ابن عبد الرحمن وانضم إليهم أهل البشرود والأوسية والتخوم. وقد عقد "النصر بن حبيب المهلبي" على أهل الديوان ووجوه أهل مصر، وانصرف الجيش إلى الفسطاط منهزمًا أمام القبط. وقد اشتهر يزيد بن حاتم بالكفاءة والمهارة السياسية وحسن القيادة وقد تقلد عدة ولايات وكان يكنى" أبا خالد".

الوالي عبد الله بن عبد الرحمن

تولى عبد الله بن عبد الرحمن حكم مصر سنة ٧٦٨ م في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور، على الصلاة، وكان خطباء الجمعة قبل ذلك يقومون بأداء الخطبة وعليهم رداء إما باللون البرتقالي أو باللون الأخضر وما شابه، أما عبد الله بن عبد الرحمن فكان أول من ارتدى الرداء الأسود أثناء أداء الخطبة وأصبحت سنة لمن أتى بعده حتى إلى وقت قريب. ولم يول أحدًا على الشرطة وباشر ذلك بنفسه حيث كان قد ولاها من قبل لأكثر من أمير، وولى الخراج "محمد بن سعيد". وفي سنة ٧٧١ م أصدر الخليفة لأول مرة في تاريخ الحكم الإسلامي أمره بتعيين الإمام الفقيه "عبد الله بن لهيعة" قاضيًا في مصر، فقد كان تعيين القضاة قبل ذلك من اختصاص أمير مصر. وقد توفي ابن عبد الرحمن بمصر وهو واليًا عليها مستخلفًا على البلاد أخاه "محمد بن عبد الرحمن"، فكانت بذلك فترة ولاية عبد الله بن عبد الرحمن حوالي سنتين وبضعة أشهر.

الوالي محمد بن عبد الرحمن

تولى محمد بن عبد الرحمن حكم مصر سنة ٧٧٢ م في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور، على الصلاة، وذلك باستخلاف أخيه عبد الله بن عبد الرحمن الوالي السابق، فأقر الخليفة هذا الاختيار، وقد جعل على الشرطة "العباس بن عبد الرحمن" وسار في الناس سيرة حسنة. وفي أيامه خرجت عساكر مصر تحت قيادة يزيد بن حاتم لإقرار الأمن والنظام في شمال أفريقية فقام محمد بن عبد الرحمن بأمر هذه التجهيزات العسكرية فوصلت هذه الجيوش إلى القيروان واحتلتها وأصلحت سائر أحوال المغرب. ولقد كانت فترة ولاية محمد بن عبد الرحمن قصيرة إلى حد ما فكانت ما يقرب من ثمانية أشهر ونصفا مستخلفا من بعده "موسى بن على بن رباح".

الوالي موسى بن علي

تولى موسى بن علي بن رباح حكم مصر سنة ٧٧٢ م في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور علي الصلاة، وذلك باستخلاف الوالي محمد بن عبد الرحمن والي مصر السابق الذي توفي أثناء ولايته، حيث أقره الخليفة على هذا الاختيار. وجعل على الشرطة "أبا الصبهاء الكلبي"، وفي ولاية موسى بن علي قام الأقباط بثورة على الدولة وكان مركزها بلدة فزارة التي بمركز المحمودية من البحيرة حاليًا. فعقد الوالي موسى "العبد الله بن المهاجر" فخرج في الجند إلى مركز الثورة وهزم الأقباط وقتل قادتهم وعفا عن سوادهم، ثم أخذ يمهد أمور مصر فأحسن تمهيدها. ويذكر التاريخ عنه أنه كان ذو تواضع ورحمة جلية، وينظر في أمور القضاء وفيه رفقة بالرعية. وعندما توفي أبو جعفر المنصور تولى أمور الخلافة محمد أبو عبد الله المهدي الذي أقر موسى بن علي في ولايته مصر، فكانت مدة ولايته على مصر حوالي ست سنوات وشهرين.

الوالي عيسى بن لقمان

تولى عيسى بن لقمان حكم مصر سنة ٧٧٨ م في عهد الخليفة محمد المهدي العباسي، على الصلاة والخراج، وسكن مدينة العسكر، وجعل على الشرطة/بن عمه "الحارث بن الحارث". ويذكر التاريخ مقولة الخليفة المهدي عندما أسند إلى عيسى حكم مصر: " قد وليتك عمل عبد العزيز بن مروان وصالح بن علي". فوليها عيسى على أن إمارته لمصر لم تطل أو لم تدم أكثر من أربعة أشهر وصرف عنها.

الوالي واضح مولى أبي جعفر

تولى واضح بن عبد الله مولى أبي جعفر حكم مصر سنة ٧٧٩ م في عهد الخليفة محمد المهدي العباسي، على صلاتها وخراجها، فجعل على الشرطة "موسى بن رزيق" مولى بني تميم، ولكنه كان شديدًا في حكمه على الرعية فاشتكى منه أهل مصر، فعزله المهدي فلم تطل ولايته وصرف عن إمارة مصر بعد بضعة أشهر، على أنه بقي عاملاً على بريد مصر.

الوالي منصور بن يزيد

تولى منصور بن يزيد حكم مصر سنة ٧٧٩ م في عهد الخليفة محمد المهدي العباسي، وهو ابن خال المهدي. وأثناء فترة ولايته التي لم تتعد ثلاثة أشهر عين أكثر من واحد في منصب صاحب الشرطة [هاشم بن عبد الله- عبد الأعلى بن سعيد- عسامة بن عمرو] ثم خرج منصور إلى الإسكندرية واستخلف على مصر "عسامة بن عمرو" ولكن الخليفة لم يرض بهذا الاختيار وعين على مصر "يحيى بن داود".

الوالي يحيى بن داود

تولى يحيى بن داود حكم مصر سنة ٧٧٩ م، في عهد الخليفة العباسي محمد المهدي، وقد اشتهر يحيى بن داود بابن ممدود الأمير أبي صالح الخرسي نسبة إلى موطنه خراسان بفارس، وجعل على شرطته عسامة بن عمرو، وكان أبو صالح المذكور [يحيى] تركيًا تميز بشدة البأس وقوة الجنان مع المعرفة والتدبير، وكان من أشد الناس سلطانًا وأعظمهم هيبة، وقد هاله عندما قدم إلى مصر أن وجد سبلها مخيفة لا يأمن السائر فيها على نفسه لكثرة المفسدين وقطاع الطرق، فأخذ على نفسه قمع المفسدين وإبادتهم حتى قتل منهم جماعة كثيرة. فعظمت حرمته وتزايدت هيبته في قلوب الناس حتى تجاوز الحد فمنع الناس من غلق الدروب والأبواب أو غلق الحوانيت بالليل، ومنع حراس الحمامات أن يجلسوا فيها إمعانًا في الأمان واستحالة السرقات وكان ينادي بمصر ويقول: "من ضاع له شيء فعلي أداؤه" فكان الرجل يدخل الحمام فيضع ثيابه ويقول: "يا أبا صالح احفظها"، فلم يحدث أن فقد إنسان أيًا من حوائجه وذلك يعكس مدى قوة شخصية ذلك الوالي الذي حافظ على الأمن والسلام في البلاد. وتذكر الروايات عنه أنه

أحد من مهد الديار المصرية وأباد أهل الحوف من قيس ويمنى وغيرهم من قطاع الطرق، وكان من أجل أمراء مصر لولا شدة كانت فيه.

الوالي سالم بن سوادة

تولى سالم بن سوادة حكم مصر سنة ٧٨١ م في عهد الخليفة العباسي محمد المهدي، وأسندت إليه إمامة الصلاة، أما جباية الخراج فأسندت إلى أبي "قطيفة الأسدي"، أما أمور الشرطة فلقد أسندت إلى "الأخضر البصري". هذا ولقد اشتهر سالم بالشجاعة والإقدام وكانت مدة ولايته بضعة أشهر.

الوالي إبراهيم بن صالح

تولى إبراهيم بن صالح حكم مصر سنة ٧٨١ في عهد الخليفة العباسي محمد المهدي، وفي عهده خرج "دحية بن مصعب بن الأصبع بن عبد العزيز بن مروان" بصعيد مصر ومنع الأموال ودعا إلى نفسه بالخلافة حتى استفحل أمره، فبلغ ذلك الوالي إبراهيم بن صالح فتراخى عنه ولم يحفل بأمره حتى ملك عامة الصعيد وكاد أن يسيطر على مصر كلها، فبلغ ذلك الخليفة المهدي فسخط علىابن صالح وعزله عزلاً قبيحًا وصادر أمواله واستولى على أموال من عماله قدرت بنحو ثلاثمائة وخمسين ألف دينار. وقد تولى إبراهيم بن صالح حكم مصر للمرة الثانية وذلك في سنة ٧٩٢ م في عهد الخليفة هارون الرشيد، على صلاتها وخراجها، وتوفي بمصر وهو واليها وهذا بعد توليه بحوالي شهرين وثمانية عشر يومًا. فكان مدفنه أول قبر بيض في مقابر مصر وقام بالأمر بعده ابنه "صالح بن إبراهيم" مع صاحب الشرطة "خالد بن يزيد".

الوالي موسى بن مصعب

تولى موسى بن مصعب ولاية مصر سنة ٧٨٤ م في عهد الخليفة العباسي موسى الهادي، وقد مارس هذا الوالي المتبع في جباية الخراج عن طريق وسيط يضمن سداد قيمة سداد قيمة الخراج على أربع سنوات ويقوم هو بتحصيل الضرائب من الفلاحين، ولكن الجديد الذي حدث في عهد موسى بن مصعب ويختلف عن عهد الوالي محمد بن الأشعث، هو الضغط المالي المباشر على الفلاحين وازدياد قيمة الضمان على كل فدان بنسبة مائة في المائة، الأمر الذي أدى لاندلاع العديد من الثورات ضد هذا الإجحاف من

جانب الدولة العباسية. ولجمع أكبر قدر من الأموال حصل الوالي خراجًا على أهل الأسواق وعلى الدواب، وهذا على غير المتبع، فثار أهل مصر ضد موسى بن مصعب وكانت ثورتهم عليه لتشدده في تحصيل الخراج وزيادة الضريبة على كل فدان إلى ضعف ما كان يؤخذ عليه من قبل وفرض ضريبة على الأسواق وعلى الدواب، فكرهه الأهالي وخرج عليه الجند وثارت البلاد واشتدت وطأة الثورات في الصعيد [الوجه القبلي] وفي كورة الحوف [الوجه البحري] فأرسل موسى جيشًا إلى الصعيد لقتال الثائرين وقاد بنفسه جيشًا آخر لقتال أهل الحوف، ولكن الجند تخلوا عنه وسلموه للأهالي فقتلوه، ولم يتسن إخماد ثورتهم إلا في سنة ٧٨٥ م في عهد أيام الوالي "الفضل بن صالح"، وبذلك كانت أول ثورة للعرب بسبب زيادة الخراج في عهد الوالي موسى بن مصعب.

الوالي عسامة بن عمرو

تولى عسامة بن عمرو حكم مصر سنة ٧٨٥ م في عهد الخليفة موسى الهادي، وكانت تلك الولاية باستخلاف الوالي السابق موسى بن مصعب إياه وموافقة الخليفة العباسي، ولكن دحية بن مصعب أخو الوالي السابق لم يرض بهذا الاستخلاف ورأى أنه أحق بالولاية من عسامة، وانضم إليه "يوسف التجيبي" وأعلنا الثورة ضد عسامة بن عمرو فأرسل إليهم الوالي أخيه "بكار بن عمرو" في قوات عسكرية. والتحم الجيشان ببعضهما البعض وكثر القتلى وتساوت الكفتان، وإنهاء لذلك الأمر استقر الرأي على إجراء مبارزة بين القائد يوسف التجيبي والقائد بكار بن عمرو ويكون الانتصار والغلبة لمن يقتل الآخر، وانتهت المبارزة بقتل كل منهما للآخر، وتم انسحاب الجيشان جميعًا، حتى أمر الخليفة بعزل عسامة بن عمرو غن ولاية مصر وتعيين "الفضل بن صالح العباسي" عليها.

الوالي الفضل بن صالح

تولى الفضل بن صالح حكم ولاية مصر سنة ٧٨٥ م في عهد الخليفة العباسي موسى الهادي، متوليًا الصلاة والخراج، وعندما أتى لمصر كانت تصحبه قوات عسكرية كبيرة للقضاء على الفتنة التي ظهرت في الوجه القبلي وقادها أحد أحفاد الوالي عبد العزيز بن مروان الأموي واسمه "دحية" وهو الذي أعلن عدم شرعية الدولة العباسية في الخلافة، مناديًا بأحقية الدولة الأموية في الحكم. وقد استفحل أمر دحية وغلب على بعض مدن

الصعيد ولم يستطع الولاة [إبراهيم بن صالح، موسى بن مصعب، عسامة بن عمرو] القضاء عليه فأسندت تلك المهمة للقائد الأمير الفضل بن صالح، وقد استطاع بالفعل أن يقضي على فتنة دحية وأن يقضي عليه ويقتله، فكان الفضل يفخر بهذا النجاح ويرى نفسه أحق الناس بالاستمرار في إمرة مصر، ثم بعد ذلك أنشأ جامعًا كبيرًا في مدينة العسكر سنة ٧٨٦ م، فكان هذا مما أدى إلى عزله خوفًا من أن يطمع في الاستقلال بمصر. ومن مجموعة الآثار الباقية توجد الأوراق والقوالب الزجاجية لنقود الفضل بن صالح التي سكها.

الوالي علي بن سليمان

تولى علي بن سليمان حكم مصر سنة ٧٨٦ م في عهد الخليفة العباسي موسى الهادي، وقد أظهر في ولايته للبلاد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومنع الملاهي والخمور وكان عادلاً وفيه رفق بالرعية، وقد قدم إلى مصر في عهده الإمام الشيعي "إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن"، فعلم الوالي علي بن سليمان بمكانه ولقيه سرًا فسأله الإمام أن يستر عليه فإنه خارج إلى المغرب فستر عليه ولكن ذلك السلوك لم يلق استحسانًا من الخليفة الجديد هارون الرشيد، إذ أمر بعزله خاصة بعد أن بلغه أمر إسراف علي بن سليمان في التعصب مما جعله يهدم الكنائس التي أحدثها الأقباط في مصر على خلاف ما يأمر به الإسلام من احترام الأديان والعقائد، وقد ورد في أمر هذا العزل عن بعض المؤرخين أن علي بن سليمان كان من الولاة الذين حاولوا الاستقلال بالبلاد وليس هذا فقط، بل إنه طمع أيضًا في الخلافة ورأى أنه يصلح لها مما دفع بعض أهل مصر إلى الكتابة إلى هارون الرشيد الذي أسرع بعزله سنة ٧٨٧ م.

الوالي موسى بن عيسى

تولى موسى بن عيسى حكم مصر أكثر من مرة: الأولى سنة ٧٨٧ م في عهد الخليفة هارون الرشيد، واستمرت حوالي سنة وخمسة أشهر ونصف، والثانية سنة ٧٩١ م في عهد هارون الرشيد أيضًا واستمرت حوالي سنة، والثالثة سنة ٧٩٥ م من قبل هارون الرشيد كذلك واستمرت سنتين تقريبًا. وقد اشتهر موسى بن عيسى بأنه كان جوادًا كريمًا وكان رفيقًا بالرعية محسنًا إليها، ولم يقف بره كسلفه عند حد المسلمين، بل شمل الأقباط أيضًا، ولذلك فقد أذن لهم أن يعيدوا بناء الكنائس التي هدمها سلفه [علي بن سليمان] وقد أذن بذلك بناء على مشورة "الإمام الليث بن سعد" إمام مصر وحجتها

و"عبد الله بن لهيعة" قاضيها على أساس أن هذه الكنائس قد بنيت في الإسلام وفي زمن الصحابة والتابعين فلم يعد يجوز هدمها. كذلك فقد أمر الوالي/بن عيسى بإحداث زيادة كبيرة في المسجد الجامع، وقد توفي الإمام الأكبر الليث بن سعد أثناء ولاية موسى بن عيسى الثانية حيث صلى عليه الوالي بنفسه. وقد ورد عن ابن عيسى أنه حمل معه أثناء ولايته إلى الرشيد أكثر من ألفي ألف [مليوني] دينار بعد العطاء والمؤن وسائر الكلف.

الوالي مسلمة بن يحيى

تولى مسلمة بن يحيى البجلي حكم مصر سنة ٧٨٩ م في عهد الخليفة هارون الرشيد، حيث أسندت إليه إمامة الصلاة، ودخل مصر ومعه ما يقرب من حوالي عشرة آلاف من الجند، فجعل على الشرطة ابنه "عبد الرحمن" وجعل "عمرو بن غيلان" على الخراج، ويذكر عن فترة حكمه أن الفتنة عمت أرجاء مصر، ولكن ولاية مسلمة بن يحيى لمصر لم تستمر سوى أحد عشر شهرًا فقط دون أن يكون له مآثر تذكر.

الوالي محمد بن زهير

تولى محمد بن زهير الأزدي حكم مصر سنة ٧٩٠ م في عهد الخليفة هارون الرشيد، على صلاتها وخراجها، فاستعمل على الخراج عمرو بن غيلان، ويذكر عنه أنه أجرى تغييرًا مستمرًا على منصب صاحب الشرطة [ابن العلاء.. عمار بن مسلم الطائي.. ابن أبان البجلي] وفي أيامه ثار الجند الذين يقال لهم "القديدية" على صاحب الخراج عمرو بن غيلان لتأخير أعطياتهم فصلبوه ودخنوا عليه حتى دفع إليهم أعطياتهم، كل ذلك ولم يدافع عنه الوالي محمد بن زهير، مما يعتبر إهانة في جبين الدولة فغضب هارون الرشيد لذلك عندما بلغه الخبر وموقف محمد بن زهير السلبي، فأصدر قرار بعزله عن مصر فكانت مدة ولاية ابن زهير خمسة أشهر.

الوالي داود بن يزيد

تولى داود بن يزيد المهلبي حكم مصر سنة ٧٩٠ م في عهد الخليفة هارون الرشيد، وولى داود إمامة الصلاة، وأسند إلى القائد "إبراهيم بن صالح" مهمة الخراج وإخراج الجند القديدية من مصر حيث جمعهم جميعًا من شرق وغرب الفسطاط وأركبهم البحر إلى الشام ولكن السفن الرومية أسرتهم، وأسندت الشرطة في مصر إلى "عمار بن مسلم

الطائي". وفي ولاية داود بن يزيد توفى فقيه مصر الأكبر الإمام عبد الله بن لهيعة فصلى عليه الوالي بنفسه. وكانت مدة ولاية ابن يزيد حوالي سنة ونصف شهر. ومما يذكر لعهده أن صاحب البريد أراد أن يتدخل في عمل قاضي مصر إذ ذاك "أبو الطاهر عبد الملك بن محمد الجزمي" فلم يكن من القاضي إلا أن استعفى عن القضاء للحفاظ على كرامته.

الوالي عبد الله بن المسيب

تولى عبد الله بن المسيب بن زهير الضبي حكم مصر سنة ٧٩٢ م في عهد الخليفة هارون الرشيد، وأسندت إليه إمامة الصلاة، ونزل بمدينة العسكر، حيث جعل على الشرطة "أبا المكيس". وكانت مدة ولاية ابن المسيب بضعة أشهر. ولقد تولى عبد الله بن المسيب حكم مصر بعد ذلك مرتين بالاستخلاف: الأولى سنة ٧٩٥ م باستخلاف والي مصر "عبد الملك بن صالح" في عهد الخليفة هارون الرشيد، والذي لم يقدم إلى مصر وجعل على الشرطة عمار بن مسلم، والمرة الثانية من نفس العام باستخلاف والي مصر الجديد "عبيد الله بن المهدي" في عهد الخليفة هارون الرشيد أيضًا إلى أن قدم عبيد الله بنفسه إلى مصر وتسلم مقاليد الولاية.

الوالي إسحاق بن سليمان

تولى إسحاق بن سليمان حكم مصر سنة ٧٩٣ م، في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد، وقد كشف إسحاق أمر الخراج وزاد على المزارعين زيادة أجحفت بهم، فخرج عليه جماعة أهل الحوف من قيس وقضاعة وعسكروا، فبعث الجيوش فحاربهم فقتل "كرمين بن يحيى" وكان من كبار أصحابه في جمع منهم، وكتب إسحاق إلى هارون الرشيد يخبره بذلك فعقد الرشيد "لهرثمة بن أعين" في جيش عظيم وبعث به إلى مصر فنزل الحوف فلقيه أهله بالطاعة وأذعنوا بأداء الخراج. فقبل هرثمة منهم واستخرج خراجه كله.

الوالي هرثمة بن أعين

تولى هرثمة بن أعين حكم مصر سنة ٧٩٤ م في عهد الخليفة هارون الرشيد، ويفهم من كتاب النجوم الزاهرة أن الرشيد ولى هرثمة على مصر قبل بعثه إلى مصر لما بلغه ما حدث إلى إسحاق بن سليمان الوالي السابق مع أهل مصر وعدم استطاعته القضاء

على ثورة أهل الحوف، فأوفد الخليفة الرشيد هرثمة ومعه جيشًا كبيرًا لإقرار الأمن بها ولكي يتوجه بعد ذلك إلى شمال أفريقية، وبعد أن وصل مصر وبعد القضاء على الثورة استمر هرثمة واليًا على مصر من قبل الرشيد، على صلاتها وخراجها، فجعل على الشرطة ابنه "حاتم بن هرثمة". ثم سار هرثمة إلى شمال أفريقية لإقرار الأمور بها، وعلى ذلك كانت مدة ولايته على مصر حوالي شهرين ونصفا. واستطاع هرثمة خلال فترة حكمه القصيرة لشمال أفريقية أن يعمل على سيادة الهدوء والاستقرار بالبلاد حيث جدد ما تخرب من المدن والموانئ والمنشآت ليعيد ثقة الناس في الدولة العباسية.

الوالي عبد الملك بن صالح

بعد أن انصرف القائد هرثمة بن أعين وجيوشه عن مصر قاصدًا شمال أفريقية تولى عبد الملك بن صالح بن علي حكم مصر سنة ٧٩٥ م في عهد الخليفة هارون الرشيد، على الصلاة والخراج، ولكنه لم يأت إلى البلاد واستخلف عليها "عبد الله بن المسيب"، وجعل على الشرطة عمار بن مسلم الطائي. وكانت مدة ولايةابن صالح بضعة أشهر.

الوالي عبيد الله بن المهدي

تولى عبيد الله بن المهدي حكم مصر سنة ٧٩٥ م في عهد أخيه الخليفة العباسي هارون الرشيد، وكان قد عهد إلى "داود بن حبشي" بتولي إمامة الصلاة وإلى عمار بن مسلم بإدارة الشرطة، ويلاحظ أنه أثناء ولاية عبيد الله بن المهدي حدثت أمور عظيمة سواء في مصر أو خارجها اهتز لها العالم الإسلامي: وكانت أولى هذه الخطوب أن توفى بالمدينة المنورة الإمام الجليل "مالك بن أنس" شيخ الإسلام وإمام دار الهجرة ومؤلف كتاب [الموطأ] وهو أول جمع منظم للأحاديث النبوية، وصاحب المذهب المشهور، وثاني تلك الخطوب هو أن سار عبيد الله بن المهدي في الجيش إلى الإسكندرية لرد الفرنج [الروم] عنها وقد حاولوا النزول فيها، وثالث تلك الخطوب هو وقوع زلزال عظيم في مدينة الإسكندرية سقط بسببه رأس "منارة الإسكندرية" الشهيرة فكان ذلك أول تصدع أصابها بعد أكثر من ألف سنة على إنشائها منذ عهد الملك بطليموس الأول، أما رابع هذه الخطوب فتمثل في وفاة "أبي بشر عمرو بن عثمان" إمام النحاة المشهور باسم "سيبويه" وهو مؤلف كتاب النحو [الكتاب] الذي لم يسبقه أو يلحقه كتاب في النحو. ومن العجيب أن يكون أعظم مؤلف في النحو فارسيًا الأصل! والأكثر عجبًا أن يحقق هذا النبوغ في سن الثانية والثلاثين من عمره واستحق عن جدارة لقب "الأستاذ".

الوالي إسماعيل بن صالح

تولى إسماعيل بن صالح بن علي حكم مصر سنة ٧٩٧ م في عهد الخليفة هارون الرشيد، على صلاتها، فاستخلف "عون بن وهب" حتى حضر بنفسه، وجعل على الشرطة "سليمان المهلبي" [ثم عزله وولى يزيد الغساني]. وأخذ إسماعيل إصلاح أمور الديار المصرية، ويذكر عنه أنه كان فصيحًا عاقلاً أديبًا شجاعًا، وكانت مدة ولايته بضعة أشهر.

الوالي إسماعيل بن عيسى

تولى إسماعيل بن عيسى حكم مصر سنة ٧٩٨ م في عهد الخليفة هارون الرشيد، على صلاتها، فجعل في بداية حكمه الشرطة إلى "المصك الجرشي"، وكانت مدة ولايته ثلاثة أشهر ثم عزله الرشيد.

الوالي الليث بن فضل

تولى الليث بن فضل حكم مصر سنة ٧٩٨ م، في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد، وأثناء ولايته زيد مقدار الخراج المقرر على مصر ولم يقف الحد على زيادة الخراج فقط، بل إن الوالي الليث بن فضل، ممثل الدولة العباسية، قام بإجراء مسح شامل للأراضي الزراعية في مصر، لتقدير قيمة الخراج من جديد وعلى الواقع، لكن ما يؤخذ عليه هو إجراء ذلك المسح، مع انتقاص بضع أصابع من قصبة المساحة وهي وسيلة لا تخفى في زيادة عدد الأفدنة لتحصيل أكبر قدر ممكن من الخراج، وإزاء ذلك الأسلوب الظالم الجائر على سكان مصر هب الشعب المصري بالثورات المتتالية كان أخطرها تلك الثورة التي عمت الوجه البحري كله سنة ٨٢٨ م والتي شارك فيها العرب أهل مصر من القبط، بل بلغ من قوة تلك الثورة وعنفها أن الولاة الذين تعاقبوا في حكم مصر لم يستطيعوا كبح جماح الثورة، الأمر الذي استدعى حضور الخليفة العباسي عبد الله المأمون بنفسه إلى مصر لتهدئة الأحوال فيها وحمل الخليفة الولاة والعمال مسئولية ما حدث بمصر، بتحميل الناس ما لا يطيقون وكتمان الخبر عنه حتى تفاقم الأمر واضطربت أحوال البلاد. ويظهر أنه كانت تتبع في مصر في ذلك العصر وسائل الشدة لجباية الخراج، ونعرف أن الليث بن فضل والي مصر خرج إلى الخليفة هارون الرشيد في سنة ٨٠٣ م وسأله أن يبعث معه بالجيوش لأنه لا يستطيع استخراج الخراج من أهل

الحوف إلا بجيش، ولكن "محفوظ بن سليمان" ضمن للخليفة حينذاك جباية خراجها عن آخره بلا سوط ولا عصا، فولاه الخليفة الخراج وصرف الليث عن صلاة مصر وخراجها. وجدير بالإشارة أن نذكر إن مصر كانت تتكفل بالإنفاق على ولاية شمال أفريقية بحيث كانت ترسل معونة سنوية لوالي شمال أفريقية تقدر بحوالي مائة ألف دينار، ولكن في سنة ٨٠٠ م أسند أمر هذه الولاية إلى الأمير "إبراهيم بن الأغلب" الذي أعلن عدم حاجته إلى تلك الإعانة السنوية واستعداده بأن يدفع أربعين ألف دينار سنويًا للخلافة العباسية.

الوالي أحمد بن إسماعيل

تولى أحمد بن إسماعيل بن صالح حكم مصر سنة ٨٠٣ م في عهد الخليفة هارون الرشيد، على صلاتها، أما الخراج فتولاه محفوظ بن سليمان، وجعل على الشرطة "معاوية بن صرد"، وكان في ذلك العام حدوث نكبة البرامكة الشهيرة. وكانت مدة ولاية أحمد بن إسماعيل على مصر سنتين وشهرًا ونصفًا.

الوالي عبد الله بن محمد

تولى عبد الله بن محمد بن إبراهيم حكم مصر سنة ٨٠٥ م في عهد الخليفة هارون الرشيد، على صلاتها، وجعل على الشرطة "أحمد بن حوى" ثم عزله وولى "محمد بن عسامة بن عمرو"، وكانت مدة عبد الله على مصر ثمانية أشهر وتسعة عشر يومًا واستخلف عليها "هاشم بن حديج".

الوالي الحسين بن جميل

تولى الحسين بن جميل حكم مصر سنة ٨٠٦ م في عهد الخليفة هارون الرشيد العباسي، وفي ولايته امتنع أهل الحوف عن دفع الخراج عن الأرض الزراعية خاصة بعد التشدد في جباية هذه الضريبة، وخرج "أبو الندى"، مولى إحدى القبائل النازلة بجنوب فلسطين، في نحو ألف رجل يقطع الطريق بأيلة، للنهب والسلب، ثم أغار على بعض قرى الشام ثم انضم إليه رجل من جذام يقال له "المنذر بن عابس بن غطفان" ومعه "سلام النوى"، فبلغوا مبلغًا عظيمًا من النهب والقتل فبعث أمير المؤمنين هارون الرشيد إليهم "يحيى بن معاذ" في أمرهم فسار يحيى إلى فلسطين فبعث قائدًا من قواده في

طلب أبي الندى وابن عابس وبعث الحسين بن جميل من مصر "بعبد العزيز بن الوزير ابن ضاني الجروي" في عسكر، فالتقى العسكران بأيلة وتم لهما النصر، ثم سار "يحيى ابن معاذ" في جيشه ذلك فنزل منطقة بلبيس فأذعن أهل الحوف بدفع الخراج عن الأرض.

الوالي مالك بن دلهم

تولى مالك بن دلهم الكلبي حكم مصر سنة ٨٠٨ م في عهد الخليفة هارون الرشيد، على صلاتها وخراجها، وجعل الشرطة إلى "محمد بن يزيد الأودي"، وكان يحيى بن معاذ قد نزل بجيشه بمنطقة بلبيس فأذعن أهل الحوف بالخراج وقدم الفسطاط فنزل دار أبي عون، وقد ورد كتاب الرشيد على يحيى بن معاذ يأمره بالخروج إليه، فكتب إلى أهل الحوف أن "أقدموا حتى أوصي بكم مالك بن دلهم وأدخل فيما بينكم وبينه في أمر خراجكم". فدخل كل رئيس منهم من اليمنية والقيسية وقد أعد لهم القيود، فأمر بالأبواب فأخذت ثم دعا بالحديد فقيدهم!! وتوجه بهم لدار الخلافة. وعلى ذلك استقرت الأحوال والأمور في مصر لمالك بن دلهم. فكانت مدة ولايته على مصر سنة واحدة وخمسة أشهر.

الوالي الحسن بن التختاخ

تولى الحسن بن التختاخ حكم مصر سنة ٨٠٩ م في عهد الخليفة محمد الأمين العباسي، وكان ابن التختاخ حريصًا كأي وال عباسي على تحقيق فائض سنوي من الأموال، حتى يتم إرساله إلى بيت المال في بغداد وذلك بعد الصرف على شئون الولاية.
وقد تحول نصيب الخلافة من الأموال المصرية في العصر العباسي إلى صورة إلزام مالي يتعهد به الوالي تجاه الخليفة العباسي عند تعيينه، ويذهب به للخليفة ولحاشيته استرضاء لهم. ولقد أدى حرص الوالي الشديد على وظيفته إلى اتخاذ إجراءات متشددة في جمع الأموال، فأدى ذلك إلى حدوث اضطرابات داخلية خطيرة، بل نهبت الأموال التي أرسلها الحسن بن التختاخ في الطريق بالشام، فيذكر التاريخ أنه في عهد ولاية الحسن بن التختاخ بمصر ثار العرب عليه حينما أعطاهم العطاء: ثلثا نقدًا، وثلثا ثيابًا، وثلثا قمحًا، فوقعت فتنة عظيمة قتل بسببها فريق من الجند ومن أهل مصر في المسجد الجامع. وانقض أهل الرملة على بعض الأموال وهي في طريقها إلى دار الخلافة وأخذوا منها عطاءهم كاملاً وقالوا: "هذا عطاؤنا قد ساقه الله إلينا".

الوالي حاتم بن هرثمة

تولى حاتم بن هرثمة بن أعين حكم مصر سنة ٨١٠ م في عهد الخليفة محمد الأمين، على الصلاة والخراج، ولقد أتى حاتم إلى مصر ومعه ما يقرب من ألف نفر من أبناء قومه فسار حتى نزل بلبيس فصالحه أهل الحوف على خراجهم. ومما يذكر عن عهده أن أهل نتو وأهل تمي ثاروا عليه وعسكروا وكانت القيادة "لعثمان بن مستنير"، فجهز هرثمة القوات العسكرية وأسند قيادتها إلى "السري بن الحكم" و"عبد العزيز الأزدي" و"عبد العزيز الجروي"، فاقتتلوا فيما بينهم فانهزم عثمان بن مستنير ومن معه وقتل أخوه، ودخل حاتم بن هرثمة مدينة الفسطاط ومعه مائة من وجوه ورؤساء اليمينة رهائن، واستقر على إمرة مصر ومهد أمورها. ومن مآثره المعمارية بناء قبة كبيرة عرفت بقبة الهواء وهو أول من ابتناها فوق سفح المقطم ليقيم فيها وموضعها الان قلعة الجبل [قلعة صلح الدين – مسجد محمد علي] الحالية تقريبًا. وكانت مدة ولاية حاتم على مصر حوالي سنة واحدة ونصف تقريبًا.

الوالي جابر بن الأشعث

تولى جابر بن الأشعث حكم مصر سنة ٨١١ م في عهد الخليفة محمد الأمين العباسي، وقد جعله الخليفة اميرًا على صلاتها وخراجها. وقد كان جابر بن الأشعث لينا محببا إلى الناس من العامة والخاصة، حتى ظهر الصراع بين محمد الأمين وبين أخيه عبد الله المأمون، وخلع الأمين أخاه المأمون من ولاية العهد وترك الدعاء له على المنابر فتكلم الجند فيما بينهم في خلع الأمين غضبا للمأمون [فكان أول من تكلم فيه معهم بمصر محمد بن صغير و"السري بن الحكم"، حيث أن السري بن الحكم كان أول دخوله إلى مصر انه كان من جند الليث بن الفضل دخلها أيام هارون الرشيد وكان قليل الأمر فارتفع ذكره بقيامه في خلع محمد الأمين]، وكتب المأمون إلى أشراف أهل مصر يدعوهم إلى القيام بدعوته فأجابوا كلهم سرا، وأتى كتاب هرثمة إلى "عباد بن محمد بن حيان" وكان دليلا لهرثمة على ضياعه بمصر فأظهر عباد كتاب هرثمة وأحضر الجند إلى المسجد الجامع وقرأه عليهم ودعاهم إلى خلع الخليفة الأمين العباسي فأجابه معظم الناس إلى ذلك، وبايعوا المأمون بالخلافة، ولما حاول جابر بن الأشعث أن يتصدى لهذه الحركة قاتله السري بن الحكم وهزمه وأخرجه من مصر وعقد بيعة الناس للخليفة المأمون.

الوالي عباد بن محمد بن حيان

تولى عباد بن محمد حكم مصر سنة ٨١٢ م وهو أول ولاة الخليفة عبد الله المأمون في مصر أثناء الصراع بين الأخوين الأمين والمأمون، فلم يرض الخليفة محمد الأمين عن هذا التعيين وكتب إلى "ربيعة بن قيس الحرشي"، رئيس قبيلة قيس بالحوف يوليه على مصر، وكتب إلى قوم آخرين بمعاونته وأن يستعين بأهل الحوف كلهم فساروا إلى الفسطاط لمحاربة أهلها فحفر عباد بن محمد حول الفسطاط خندقًا، وعقد "لإبراهيم بن حوي" على بلدتي بنها وسنهور، فالتقى ببعض الثوار عند دمرو وسار ربيعة بن قيس الذي ولاه الأمين إلى الفسطاط فنزل على الخندق سنة ٨١٣ م ودارت المناوشات ثم انصرفوا، وجاءت وفود ربيعة إلى الخندق فكانت المناوشات وهزمت قوات ربيعة وعادت للقتال مرة أخرى، فأرسل عباد بن محمد والي المأمون جيشًا لقتالهم في ديارهم في عمريط، ولكن القائد الذي أرسله ويدعى "عبد العزيز الجروي" مضى في قومه إلى فاقوس ومعه قبيلة لخم وقبيلة جذام، ثم مضى إلى بلبيس وبعث عمالاً يجبون الخراج، وسار أهل الحوف إلى الفسطاط وقامت الحرب لولا أن ورد الخبر بمقتل الخليفة الأمين فكف الفريقان عن القتال.

الوالي المطلب بن عبد الله

تولى المطلب بن عبد الله الخزاعي حكم مصر سنة ٨١٣ م في عهد الخليفة عبد الله المأمون، على صلاتها وخراجها، أما منصب صاحب الشرطة فقد تقلب عليه العديد من الرجال نتيجة التعيين والعزل [هبيرة بن هاشم.. محمد بن عسامة.. عبد العزيز الجروي.. إبراهيم بن عبد السلام.. هبيرة بن هاشم] ويعكس ذلك مدى توتر الأمور في مصر أثناء تلك الفترة. ولقد استطاع السري بن الحكم أن يوغر صدر المطلب بن عبد الله على أحد أعدائه المسمى "إبراهيم بن نافع الطائي" فجد المطلب في طلبه والبحث عنه، ومن أجل ذلك سجن العديد من الأبرياء في الوقت الذي كان ابن نافع الطائي قد هرب إلى الصعيد، فسكن عبد المطلب عن طلبه. ولقد بلغ المطلب خبر اجتماع القبائل من القيسية لقتاله. فأسند إلى عبد العزيز الجروي مهمة قتالهم، فالتقوا عند شطنوف [بلدة من بلدان الغربية وهي على بعد فرسخين من القاهرة] وكثر القتلى من الجانبين، ثم أرسل المطلب قوات أخرى بقيادة السري بن الحكم الذي كان مقيمًا بمنطقة الحوف بالشرقية. حتى انتصرت قوات الوالي وتفرقت القيسية وسكن أمرهم، ولكن الأمور ساءت مرة ثانية عندما ثارت بنو مدلج بالإسكندرية، فأرسل إليهم المطلب قوات عسكرية بقيادة أخيه "هارون" ولكنه

هزم. وكانت ولاية المطلب بن عبد الله على مصر سبعة أشهر ونصف وهي تعد الولاية الأولى له.

الوالي العباس بن موسى

تولى العباس بن موسى بن عيسى حكم مصر سنة ٨١٤ م في عهد الخليفة عبد الله المأمون، على صلاتها وخراجها، وقبل أن يأتي إلى الديار المصرية أرسل كل من ابنه "عبد الله بن العباس" ومعه "أبي بشر الأنصاري"، واستصحب عبد الله في مسيره إلى مصر الإمام محمد بن إدريس الشافعي صاحب المذهب المعروف. وجعلت الشرطة أولاً لسحمد بن عسامة ثم أسندت إلى عبد العزيز الجروي، ونتيجة لأفعال أبي بشر الأنصاري مع الجند ثاروا مرة بعد مرة لمنع الأعطيات عنهم وكذلك جار على الرعية. ولقد قتل عبد الله بن العباس العديد من وجوه القيسية يوم النحر، وعاد الأنصاري إلى التحامل على الجند والرعية فثاروا عليه ودعوا إلى ولاية المطلب بن عبد الله الوالي السابق وهو يومئذ في حبس ابن العباس الذي سجنه بمجرد أن وصل مصر، فأقر المأمون تصرف الجند ولعل ذلك هو ما شجعهم على قتل عبد الله بن العباس وكانت مدة خلافته عن أبيه على مصر حوالي شهرين ونصفًا. فلما علم العباس بما حدث لابنه عبد الله قدم من مكة إلى الحوف فنزل بلبيس ولم يلبث إلا قليلاً حتى توفى.

الوالي المطلب بن عبد الله

تولى المطلب بن عبد الله الخزاعي حكم مصر سنة ٨١٤ م في عهد الخليفة العباسي عبد الله المأمون بإجماع الجند، وقد حدثت في عهده الفتن والثورات الكثيرة: فقد خرج عليه "عبد العزيز الجروي" وسار إلى تنيس، وقامت فتنة عمت البلاد كلها كان أبطالها "عبد الله بن العباس بن موسى" و "المطلب بن عبد الله" و "عبد العزيز الجروي" و "السري بن الحكم"، ذلك أن العباس بن موسى نزل بالحوف يطلب تأييد أهلها ونزل بلبيس فدس له المطلب السم فمات، ونكل المطلب بمن ناصروا العباس أو اتصلوا به، وحالف المطلب أهل الحوف بعد موت العباس وولى بعضهم على أسفل الأرض، وأراد أن يتقرب من الجروي وأن يوليه فأبى وسار في مراكبه حتى شطنوف وأراد المطلب أن يهادنه فبعث إليه السري بن الحكم، ولكنه لاطف السري وقابله في النيل عند سندفا فتمكن من أسره، وهزم الجروي أنصار المطلب بسفط سليط في ١٤ فبراير سنة ٨١٥ م. وامتد نفوذ الجروي إلى الإسكندرية واستعان بالأندلسيين لطرد عامل المطلب بن عبد الله عنها،

وأقبل عبد الله بن العباس بن موسى إلى مصر مطالبًا بدم أبيه وحالف الجروي وسار بجيش في البر والبحر حتى نزلوا الجيزة فهزم الجروي وأخذ المطلب ينكل بالذين ناصروه. وعندما ضيق المطلب الخناق على الجروي أطلق السري بن الحكم من السجن وعاهده على محاربة المطلب بن عبد الله وقامت حرب في الفسطاط انتهت بفوز السري ابن الحكم وطلب المطلب الأمان من السري، على أن يسلم إليه الأمر ويخرج من مصر، وخرج المطلب وسار إلى مكة.

الوالي السري بن الحكم

تولى السري بن الحكم حكم مصر سنة ٨١٦ م في عهد الخليفة عبد الله المأمون العباسي، بإجماع الجند عليه على صلاتها وخراجها في ٢ ابريل سنة ٨١٦ م. ووقعت في عهد ولاية السري الأولى ثورات في الإسكندرية، ذلك أن "عمر بن هلال" أخرج عامل الوالي السابق المطلب بن عبد الله منها واستعان بالأندلسيين وبطائفة الصوفية وعلى رأسهم "أبو عبد الرحمن الصوفي" واستعانوا بقبيلة لخم، ثم خرج الأندلسيون والصوفية ولخم على عمر بن هلال ومعهم زهاء عشرة آلاف وحوصر في قصره، ثم قامت الحرب بين لخم والأندلسيين فانتصروا على لخم وولوا أبا عبد الرحمن الصوفي، واستبد الأندلسيون بالمدينة يولون عليها من يشاءون وحاربوا بني مدلج ونفوهم من البلاد، ولكن بني مدلج حصلوا بعد ذلك على موافقة الأسبان لكي يعودوا إلى أماكنهم. وأراد الجروي أن يؤدب الأندلسيين فجمع لهم حوالي ٥٠ ألفا وهم بحصار الإسكندرية والقضاء عليهم لولا أن هدده السري بن الحكم من الخلف فرجع ودعا الأندلسيون إلى السري، ثم خرج الجند الخراسانيون على السري وانضم إليه جند الفسطاط وعزل السري في سنة ٨١٦ م، ولكنه فر إلى أخميم بصعيد مصر ولحق به قوم من مدلج وسار بهم إلى الفسطاط، فالتقى بجيش الوالي الجديد " سليمان بن غالب" عند قمن فهزم السري وأسر وردوه إلى أخميم مرة أخرى. وتنكر الجند لسليمان وخلع وقام بالأمر "علي بن حمزة العباسي" إلى أن ولى الخليفة المأمون السري بن الحكم للمرة الثانية وكانت ولاية السري من قبل المأمون سنة ٨١٧ م معناها نهاية لسيطرة الجند واستبدادهم بالسلطان، وأخرج السري من الحبس ودخل الفسطاط، ويبدو أن السري استطاع أن يقر الهدوء والسكينة في البلاد فتتبع كل من كان قد حاربهم بالقتل والصلب حتى انتظم سلطانه، وقوي إلى أن اضطربت أمور مصر مرة أخرى بسبب بيعة المأمون "لعلي بن موسى الرضا" وما كان من خروج "إبراهيم ابن المهدي" في بغداد واتصاله بالفتنة القائمة في مصر فاندلعت مرة أخرى في الصعيد

والوجه البحري والإسكندرية، ولم تهدأ الأمور إلا بعد أن وردت الأخبار من بغداد بموت علي الرضا. وفي ولاية السري بن الحكم أذن للناس بالبناء حول مدينة العسكر حيث كثرت فيها العمارة حتى اتصلت بالفسطاط وصارت العسكر مدينة ذات محال وأسواق ودور عظيمة، ولبثت مدينة العسكر منذ قيامها مركز الإدارة والشرطة حتى ولاية أحمد بن طولون.

الوالي سليمان بن غالب

تولى سليمان بن غالب حكم مصر سنة ٨١٦ م في عهد الخليفة عبد الله المأمون، على صلاتها وخراجها، وبايعه الجند فجعل على الشرطة "أبا بكر بن جنادة" ثم عزله وولى بدلاً منه "عباس بن لهيعة". ولقد نهب الجند منزل السري بن الحكم الوالي السابق فهرب منهم ولجأ إلى دار "عسامة بن عمرو". ثم أخرجه سليمان بن غالب إلى أخميم من صعيد مصر، فكتب السري إلى بني مدلج فلحقوا به هم وكثير من الناس. وأقبل السري سائرًا فيهم إلى الفسطاط. فبلغ ذلك سليمان بن غالب فبعث إليه بجيش، فالتقوا بمنطقة قمن [قرية من أعمال البهنسا] فحاربوه فانهزم السري وأسر هو وابنه "ميمون"، فأمر سليمان بردهما إلى أخميم وقيدهما وسجنهما. ويذكر أن سليمان بن غالب قد أثار الجند من أهل خراسان حيث قدم عليهم الجند من أتباعه وبطانته، ففسدوا عليه وتنكروا له حتى هم سليمان بالفتك بهم ليقوى أمره، فقام عباد بن محمد ومعه الجند وخلعه وقام بالأمر" علي بن حمزة بن جعفر" وسأل الجند عبادًا أن يبايع فامتنع، ولحق بعبد العزيز الجروي ومعه سليمان بن غالب فكانت ولايته خمسة أشهر.

الوالي أبو النصر محمد بن السري

تولى أبو النصر محمد بن السري حكم مصر سنة ٨٢٠ م في عهد الخليفة عبد الله المأمون، على صلاتها وخراجها، وأسند إلى أخيه "عبيد الله بن السري" تولي أمور الشرطة. ولقد كانت البلاد في تلك الفترة مقسمة بين أبي النصر [الفسطاط- الصعيد- غرب الدلتا] وبين علي بن عبد العزيز الجروي [وسط الدلتا وشرقها- الحوف الشرقي]، وحدث اللقاء الحربي المرتقب بين القوتين عند منطقة شطنوف فاقتتلوا قتالاً عظيمًا، وعلى جيش أبي النصر أخوه "أحمد بن السري" الذي هزم ولم يتتبعه على الجروي. ولكن أرسل أبو النصر أيضًا سفنه عبر نهر النيل بقيادة أحمد بن السري فأتاه على الجروي في سفنه فالتقوا بدمنهور، ويقال إن القتلى بينهما كانوا يومئذ سبعة آلاف! وانصرف أحمد بن السري إلى الفسطاط وتبعه "أبو ثور اللخمي" في سفن على الجروي

إلى الفسطاط وعزم على حرق الفسطاط، فخرج إليه أهل مصر وسألوه الكف، فاصطلح ابن الجروي وابن السري على أن يكف كل منهما عن الأخر، وبعد ذلك بقليل توفى أبو النصر محمد بعد فترة ولاية تقدر بحوالي أربعة عشر شهرًا.

الوالي عبيد الله بن السري

بايع الجند عبيد الله بن السري سنة ٨٢٢ م على حكم مصر بعد الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد، نتيجة للصراع المتصل بين كل من "علي الجروي" وأسرة " السري بن الحكم"، وقد استمرت الحروب عنيفة طاحنة بين عبيد الله بن السري وبين علي الجروي، ثم تم الصلح على أن يكف كل منهما عن الأخر، وقد ظل الصلح معقودا بين الرجلين حتى عقد الخليفة المأمون "الخالد بن يزيد بن مزيد الشيباني" وبعثه سنة ٨٢٢ م في جيش من ربيعة وأفناء الناس حتى دخل مصر، وراسل عبيد الله بن السري فامتنع عن الطاعة والتقى بخالد بن يزيد عند فاقوس من حوف مصر الشرقي وانضم الجروي إلى خالد بن يزيد والتقى بقوات عبيد الله سنة ٨٢٣ م، ولكن خالدا تقهقر إلى دمنهور ومل الفريقان الحرب وتراجع خالد إلى أرض الحوف وتخلى الجروي عن خالد. وعندما انتهى الفيضان كان عبيد الله معسكرًا في الجيزة وخالد بن يزيد معسكرا في نهيا إلى أن هزم خالد وأسر فمن عليه ابن السري وأطلقه فعاد إلى الحجاز. وأذعن الخليفة المأمون العباسي للأمر الواقع فولى عبيد الله بن السري على ما بيده وضمنه خراجه وولى على الجروي على ما بيده وضمنه خراجه. وعادت الحرب مرة أخرى بين عبيد الله وبين الجروي وظل الخصمان يتبادلان النصر والهزيمة حينًا في تنيس وحينا في دمياط أو في محلة شرقيون. وعلى ذلك يعد عبيد الله من الولاة الذين حاولوا الاستقلال بالبلاد وكان له نصيب كبير مما أراد ولكنه خرج عن طاعة الخليفة المأمون، مما دفع الخليفة إلى إرسال القائد "عبد الله بن طاهر" لقتاله حتى استسلم سنة ٨٢٦ م. ولقد كان انتصار عبد الله بن طاهر على عبيد الله بن السري من العوامل التي جعلت الخليفة المأمون يهب له خراجها الذي قدر بثلاثة ملايين دينار. ومما ينسب إلى عبيد الله بن السري تشييد مقام السيدة نفيسة بالقرب من طريق مجرى العيون.

الوالي عبد الله بن طاهر بن الحسين

تولى عبد الله بن طاهر بن الحسين حكم مصر بتكليف من الخليفة العباسي عبد الله المأمون سنة ٨٢٦ م، وذلك عندما وصلت إلى الخليفة أنباء تؤكد وصول أفواج من أهل

مسلمي الأندلس [قرطبة] إلى مدينة الإسكندرية واستيلاءهم عليها، وتأسيس حكومة خاصة بهم، وكانت مصر في تلك الفترة تابعة للخلافة العباسية، أما هؤلاء الأندلسيون فكانوا تابعين للخلافة الأموية في الأندلس، فخشي الخليفة المأمون أن تكون تلك الأفواج مقدمة لغزو أندلسي أموي شامل على مصر فسارع بإرسال القائد عبد الله بن طاهر واليًا على مصر، وأمره بإجلاء الأندلسيين من الإسكندرية. وكان أن أرسل عبد الله بن طاهر إلى الأندلسيين يخيرهم بين الحرب أو الدخول في طاعته فكان جوابهم:" أنهم طائعون له". وطلبوا منه إعطاءهم فرصة يرحلون فيها إلى إحدى أطراف بلاد الروم البيزنطية التي ليست من بلاد الإسلام، فسمح لهم الوالي عبد الله بن طاهر بذلك فارتحلوا إلى "جزيرة كريت" واستطاعوا الاستيلاء عليها بقيادة زعيمهم "أبي حفص عمر البلوطي"، وظلت كريت في يد المسلمين قرابة قرن ونصف كانوا فيه مثار الفزع للعرش البيزنطي، بعد أن أسسوا إمارة إسلامية وكيانًا عسكريًا قويًا ما لبث أن أغاروا على جزر بحر إيجه وسواحل آسيا الصغرى، وفي الوقت نفسه ولى ابن طاهر على الإسكندرية القائد "إلياس ابن سامان" ورجع هو ثانية إلى الفسطاط. ومما يذكر لعبد الله بن طاهر في مصر أنه أثناء ولايته أدخل في مصر زراعة محصول جديد عليها وهو "البطيخ"، حتى أنه عرف بالبطيخ العبدلي نسبة إليه. ولقد أهدى الوالي السابق عبيد الله بن السري ألف وصيف ووصيفة من الجواري والعبيد هدية إلى عبد الله بن طاهر، كذلك أمر عبد الله بن طاهر بتوسيع جامع عمرو بن العاص فأضيف إلى مساحته من الجهة الغربية مثلها. ومن مآثره أنه أخضع عرب الحوف الذين ثاروا على الوالي السابق، فأعاد الأمن إلى نصابه ومن سماته أنه كان رحيمًا تقيًا محبًا للعلم والعلماء والشعراء.

الوالي عيسى بن يزيد

بعد أن أقر القائد عبد الله بن طاهر الأمور في مصر استخلف عليها عيسى بن يزيد على صلاتها وخراجها سنة ٨٢٨ م فأقره الخليفة العباسي المأمون. وظل أميرًا على مصر نيابة عن عبد الله بن طاهر حتى صرف المأمون عبد الله عن إمرة مصر وجعلها لأخيه "المعتصم محمد بن هارون الرشيد"، فلما أن وليها المعتصم أقر عيسى بن يزيد على الصلاة فقط وجعل على خراج مصر "صالح بن شير زاده"، فزاد صالح في الخراج على البدو والمزاعين واشتد وظلم وعسف فانقض عليه أهل الحوف واجتمعوا وعسكروا وأجمعوا على قتاله فسانده عيسى بن يزيد ولكنه انهزم وقتل الكثيرون من جنده، فعظم ذلك على المعتصم وعزل عيسى بن يزيد، ولكن ما لبث بعد فترة أن أعاده المعتصم

سنة ٨٢٩ م إلى ولاية الصلاة، ولكن القبائل العربية القيسية واليمنية من أهل الحوف كان أمرهم قد استشرى وازدادوا ضراوة بمن انضم إليهم من قطاع الطرق، وما أحرزوه من انتصارات في معاركهم السابقة فخرج عيسى بن يزيد على رأس جيش لمقاتلتهم والتقى بهم عند المطرية فانتهت المعركة بهزيمة عيسى وقتل الكثيرون من عسكره، واضطر إلى النجاة بنفسه والاحتماء بالفسطاط. وعندما وصل نبأ الهزيمة إلى المأمون طلب من أخيه المعتصم أن يسافر إلى مصر ليباشر إمارته بها فقدم المعتصم من بغداد في أربعة آلاف من جنوده الأتراك وهاجم الحوف في طريقه إلى الفسطاط فهزمهم هزيمة ساحقة ووضع في رقابهم السيف حتى أوشك أن يفنيهم، ثم دخل الفسطاط ومعه عيسى بن يزيد وجميع أعيان مصر وسكن مدينة العسكر وأصلح أحوال مصر وولى عليها عبدويه ابن جبلة بعد أن عزل عيسى بن يزيد، ثم بارح مصر إلى الشام. وفي هذه السنة استولى المسلمون من شمال أفريقية على جزيرة صقلية وخاضوا معارك برية داخل الجزيرة انتهت بالاستيلاء عليها واستقروا في عاصمتها بالرمو سنة ٨٣١ م، وسرعان ما أصبحت أعظم قاعدة بحرية إسلامية. وبهذا انطوت صفحة بيزنطية من هذه الجزيرة، ونجح مسلمو شمال أفريقية في السيطرة على البحر المتوسط وهو ما عجز عن تحقيقه الأمويون.

الوالي عمير بن الوليد

تولى عمير بن الوليد حكم مصر سنة ٨٢٩ م في عهد الخليفة عبد الله المأمون، باستخلاف من الأمير "محمد المعتصم"، على صلاتها، وجعل على الشرطة ابنه "محمد ابن عمير"، ولقد استعد عمير لحرب أهل الحوف من القيسية واليمنية وبعث "بعبد الله بن حليس الهلالي" إلى الحوف ليصلح أمر القيسية ويردهم إلى الطاعة، فمضى إليهم ابن حليس فأتاهم وحرضهم فعقدوا له عليهم، وقام بأمر اليمنية "عبد السلام بن أبي ماضي" ثم علي الجروي، فسار إليهم عمير في جيشه وتبعه القائد عيسى بن يزيد الجلودي، واستخلف عمير على الفسطاط ابنه محمد، وقدم من قبل الخليفة المأمون قوات جديدة: إحداهما بقيادة "أبو خالد المهلبي" لقتال اليمنية، والأخرى بقيادة "محمد بن ذؤالة" لقتال القيسية. فالتقوا جميعًا للقتال عند منية مال الله من مديرية الشرقية واقتتلوا قتالاً شديدًا، فقتل من أهل الحوف جمع كثير وانهزموا فتبعهم عمير في نفر من أصحابه، ولكن أهل الحوف نصبوا له كمينًا وقتلوه بعد أن ظل على ولاية مصر حوالي ستين يومًا، وأقام ابنه محمد بن عمير بالاستخلاف في مصر إلى أن تم تعيين الوالي الجديد.

الوالي عبدويه بن جبلة

تولى عبدويه بن جبلة حكم مصر سنة ٨٣٠ م في عهد الخليفة عبد الله المأمون، باستخلاف من الأمير محمد المعتصم، على صلاتها، وجعل على الشرطة "ابن عبدويه". ولقد تكررت ثورات أهل الحوف من اليمنية والقيسية وهي ظاهرة كانت من سمات ذلك العصر الإسلامي، فتقدم لمحاربتهم والي الحوف "عيسى الرافقي" فقاتلهم وظفر بهم. وفي تلك الفترة قدم القائد "الأفشين حيدر بن كاوس الصفدي" إلى مصر ومعه علي الجروي، وقد أمر الأفشين أن يطالب ابن الجروي بالأموال التي عنده فإن هو دفعها إليه وإلا قتله، فطالبه الأفشين فلم يدفع إليه شيئًا فقام وقتله، ثم أعلن عن انتهاء ولاية عبدويه لمصر وخرجا سويًا إلى بلاد برقة وولى على مصر "عيسى بن منصور"، فكانت ولاية عبدويه بن جبلة نيابة عن أبي إسحاق محمد المعتصم سنة واحدة.

الوالي عيسى بن منصور

تولى عيسى بن منصور حكم مصر سنة ٨٣١ م في عهد الخليفة العباسي عبد الله المأمون. وفي عهد إمارة عيسى انتفض عرب الوجه البحري من قبيلة بني مدلج وانضم إليهم الأقباط، فحشدوا جموعًا كبيرة زحفوا بها على العاصمة فتجهز لهم عيسى بما معه من قوات ولكنه- انهزم فتقهقر بمن معه فدخل الأقباط وأهل الغربية مدينة العسكر وأخرجوا عيسى بن منصور على أقبح وجه لسوء سيرته وأخرجوا معه كذلك متولي خراج مصر. وكانت هذه أعنف حركة قامت بها البلاد منذ الفتح الإسلامي لمصر وقد استمرت قرابة ثمانية أشهر. وبناء على ذلك قرر الخليفة المأمون أن يفد بنفسه إلى مصر ليبحث أسباب هذه الفتن المتوالية ويضع حدًا لها وكان في الشام وقتئذ فوصل إلى مصر في ١٠ فبراير سنة ٨٣٢ م وأوقعت عساكره بالمتمردين من العرب أهل الحوف وأقباط الوجه البحري، وقد حاول المأمون في بادئ الأمر أخذ الثوار باللين فوسط بينه وبينهم أسقف معروفا باسم "دنيس" ولكن الوساطة لم تنفع فاضطر إلى استعمال الشدة والعنف لإخماد تلك الثورة. هذا ولقد أجمع المؤرخون على أن المأمون قسا على الأقباط الثائرين حتى لقد قتل الكثيرين من رجالهم، وسبى النساء والأطفال. وسجل التاريخ غضب الخليفة المأمون على واليه بمصر والألفاظ التي عنفه بها وكان هذا الحادث هو آخر مظهر لبقايا مصر المسيحية فمنذ ذلك التاريخ، أصبحت الأغلبية في مصر مسلمة، وذلك لدخول الكثيرين من القبط في دين الإسلام ومن بقي منهم على دينه كف عن المحاربة وعمد إلى المكاتب وعملوا كتابًا للخراج، هذا وقد تولى عيسى بن منصور حكم مصر للمرة الثانية

سنة ٨٤٣ م في عهد الخليفة الواثق بالله العباسي، وتعرضت البلاد في تلك الفترة لمحنة القول بخلق القرآن وهي إحدى المسائل التي أثارتها فرقة المعتزلة حين ظهرت بتعاليمها كما ظهر غيرها من الفرق والمذاهب، وعندئذ عارض كثير من المصريين المحنة وثاروا ضدها فملئت السجون منهم كما هرب الكثيرون من قراهم.

الوالي كيدر نصر بن عبد الله

تولى كيدر نصر بن عبد الله حكم مصر سنة ٨٣٢ م في أواخر عهد الخليفة العباسي عبد الله المأمون وأوائل عهد الخليفة المعتصم بالله العباسي. ولقد أصدر إليه الخليفة قرارًا هامًا وهو حرمان القبائل العربية في مصر من العطاء. ولقد كان للعرب ديوان تسجل فيه أسماؤهم من أجل الحصول على العطاء الذي قررته الدولة لهم، ويرجع هذا التقليد إلى أيام الخليفة "عمر بن الخطاب"، وظل هذا عنوانًا على تمتع العرب بمكانة ممتازة في إدارة الدولة حتى ضاق الخليفة المعتصم ذرعًا بالتنافس بين العرب والفرس على تصدر الدولة الإسلامية، واستبدل بهم العنصر التركي حيث كانت أم الخليفة المعتصم تركية الأصل، فأمر بإسقاط أسماء من في الديوان من العرب وعدم صرف العطاء لهم، وكان الاختلاط قد عظم بين العرب والمصريين إذ ذاك فإن قرار المعتصم بمنع العرب من أخذ العطاء لم يكن له رد فعل عنيف بين أصحابه فحسب، فعندما قطع كيدر نصر العطاء عن العرب ثار العربي" يحيى بن الوزير الجروي" ولكن لم يتبعه أكثر من خمسمائة شخص من البدو من جذام ولخم وأعلنوا عصيانهم، ولكن "المظفر بن كيدر نصر" تمكن من القبض على الجروي بالقرب من تنيس ومنذ ذلك التاريخ تفرق الثوار من لخم وجذام. والنتيجة الهامة التي ترتبت على قرار المعتصم هي ازدياد الامتزاج والمصاهرة والاختلاط بين العرب والمصريين فاشتركوا جميعًا في أعمال الزراعة والصناعة والتجارة وتعاونوا على النهوض بمستوى بلادهم الاقتصادي، وعلى عهد كيدر نصر أخذ الناس بمحنة خلق القرآن وأخذ بها الفقهاء والمحدثون والمؤذنون وظل الناس على ذلك حتى عهد الخليفة العباسي المتوكل على الله سنة ٨٤٦ م.

الوالي المظفر بن كيدر نصر

ولي إمارة مصر المظفر بن كيدر نصر بعد وفاة أبيه وباستخلاف منه سنة ٨٣٤ م، وكان أبوه قد تلقى كغيره من الولاة الأمر بإسقاط العرب من الديوان وقطع العطاء عنهم فخرج عليه يحيى بن الوزير الجروي في جمع من عرب لخم وجذام، ولكن كيدر توفى

قبل أن يقع بينهما الاصطدام الحقيقي، فلم يكد المظفر يباشر عمله حتى تصدى لحرب يحيى الجروي وانتصر عليه بعد معركة حامية الوطيس. ولقد استحدث الخليفة المعتصم العباسي تقليدًا جديدًا في حكم الولايات، بأن جعل الولاية على أي قطر من الأقطار نوعًا من الإنعام، فأنعم بإمرة مصر على أحد كبار قواده وهو "أبو جعفر أشناس" على أن يظل إلى جواره وينتدب من ناحيته من يدير مصر باسمه فأقر الوالي الجديد المظفر بن كيدر نصر على إمارة مصر لانشغاله بقتال يحيى الجروي الثائر العربي حتى إذا فرغت الحرب بعد أربعة شهور بانتصاره على الجروي عزله عن الإمارة، ومما يذكر عن المظفر أنه أول من أمر بالتكبير بعد صلاة الجمعة على غير العادة.

الوالي موسى بن أبي العباس

تولى موسى بن أبي العباس حكم مصر سنة ٨٣٤ م في عهد الخليفة أبي إسحاق المعتصم بالله وذلك باستخلاف من الأمير أبي جعفر أشناس، على صلاتها وخراجها، فجعل على الشرطة أخاه "الحسن بن أبي العباس". ولقد كان المؤذنون على الزمان يؤذنون بين يدي الإمام يوم الجمعة من داخل المقصورة فأول من أخرجهم منها موسى ابن أبي العباس في ولايته على مصر، وكانت مدة ولايته أربع سنوات وسبعة أشهر استمرت خلالها مسألة خلق القرآن، وقد عذب كثير ممن امتنعوا عن القول بخلق القرآن نذكر منهم الإمام "أحمد بن حنبل"، وقتل البعض الآخر، وبقدر ما كان الخلفاء يشتدون في تلك المسألة كان العلماء والشعب يعارضون فيها.

الوالي مالك بن كيدر نصر

تولى مالك بن كيدر نصر حكم مصر سنة ٨٣٩ م في عهد الخليفة أبي إسحاق المعتصم بالله وذلك باستخلاف من الأمير أبي جعفر أشناس، على صلاتها، وجعل على الشرطة "ذاوة". ويصف المؤرخ أبو المحاسن مالك بن كيدر بأنه كان أميرًا عاقلاً وقورًا مدبرًا، ولي الجليل من الأعمال فأداها بنجاح وكان من أكابر القواد والأمراء. وقد توفي مالك بالإسكندرية بعد أن حكم مصر ما يقرب من سنتين وأحد عشر يومًا.

الوالي علي بن يحيى

تولى علي بن يحيى الأرمني حكم مصر سنة ٨٤١م في عهد الخليفة أبي إسحاق المعتصم بالله، وذلك باستخلاف من الأمير أبي جعفر أشناس، على صلاتها، أما الخراج فأسند إلى "أبي الوليد بن التختان" –ابن خال علي بن يحيى -، وجعل على الشرطة "معاوية بن نعيم"، وعلى القضاء "محمد بن الليث". ولقد جعل ابن يحيى همه الأول هو إصلاح أحوال الديار المصرية، وأثناء ولايته توفي الخليفة المعتصم وبويع أمير المؤمنين هارون الواثق بالله فأقره عليها، وكانت ولايته على مصر سنتين وثمانية أشهر. هذا ولقد تولى علي بن يحيى حكم مصر مرة ثانية سنة ٨٤٩ م باستخلاف من "الأمير إيتاخ" في عهد الخليفة المتوكل على الله، على صلاتها، فجعل معاوية بن نعيم مرة ثانية على الشرطة، ثم انتهى إقطاع مصر لإيتاخ وصفيت أمواله بمصر وترك الدعاء له ودعى "لمحمد المنتصر" ولى عهد أبيه المتوكل على الله وصاحب إقطاع مصر الجديد.

الوالي عيسى بن منصور

تولى عيسى بن منصور حكم مصر سنة ٨٤٣ م في عهد الخليفة هارون الواثق بالله على الصلاة والخراج معا وذلك باستخلاف من الأمير أبي جعفر أشناس ومن بعده الأمير إيتاخ، وقد عهد عيسى بن منصور إلى ابنه بولاية الشرطة. وتلك المرة الثانية التي يتولى فيها عيسى بن منصور حكم مصر، إذ كانت الأولى في سنة ٨٣١ م في عهد الخليفة عبد الله المأمون، وأثناء ولاية عيسى الثانية تعرضت مصر لمحنة خلق القرآن. فقد رأى علماء المعتزلة أن القرآن مخلوق، لأن صفة الكلام في نظرهم منفية عن الله تعالى ولا يمكن اعتبار القرآن كلام الله إلا على التأويل،أما الخلفاء [المأمون. المعتصم. الواثق] فكان رأيهم على عكس ذلك إذ اعتنقوا فكرة خلق القرآن وعذبوا الكثير ممن امتنعوا عن القول بخلق القرآن مثل الإمام أحمد بن حنبل كما قتل البعض الآخر، وقد أصبحت كلمة المحنة تعني اختبار العلماء في القول بخلق القرآن. وقد أرسل الخليفة الواثق إلى قاضي مصر – محمد بن أبي الليث – يأمره بامتحان الناس جميعًا حتى لم يبق أحد من فقيه أو محدث أو مؤذن أو معلم حتى أخذ بالمحنة وعندئذ عارض كثير من المصريين المحنة وثاروا ضدها فملئت السجون بهم كما هرب الكثيرون. وقد أمر ابن أبي الليث أن يكتب على المساجد "لا إله إلا الله رب القرآن المخلوق" وكان ممن هرب بسبب المحنة أحد علماء مصر المشهورين حينذاك، وهو "ذو النون المصري" – الفيض بن إبراهيم الأخميمي – لكنه وقع في يد القاضي ابن أبي الليث فأقر بخلق القرآن.

الوالي هرثمة بن النضر

تولى هرثمة بن النضر الجبلي حكم مصر سنة ٨٤٨ م في عهد الخليفة المتوكل على الله، وذلك باستخلاف من الأمير إيتاخ، على صلاتها، وجعل على الشرطة "أبا قتيبة"، وورد كتاب المتوكل على هرثمة بأمر ترك الجدال في موضوع خلق القرآن، وأن يتبع السنة، حيث هلك أناس كثيرون عندما انفتح باب الاجتهاد في ذلك الأمر، ففرح الناس بهذا فرحًا عظيمًا وعظموا الخليفة المتوكل ومدحه الشعراء، وربما دعاهم إلى هذا ما لاقوه من اضطهاد وتعذيب وضيق زمن المحنة، حتى أولوا المتوكل احترامًا كبيرًا لإبطال تلك المحنة التي كانت سببًا في تفريق كلمة المسلمين. ولقد توفى هرثمة والي مصر بعد حكم دام سنة واحدة وثلاثة أشهر وثمانية أيام مستخلفًا على البلاد ابنه "حاتم بن هرثمة".

الوالي حاتم بن هرثمة

تولى حاتم بن هرثمة بن النضر حكم مصر سنة ٨٤٩ م في عهد الخليفة المتوكل على الله، وذلك باستخلاف من أبيه هرثمة، على صلاتها، فأقره الأمير إيتاخ على هذه الإمارة، وجعل على الشرطة "محمد بن سويد". وعلى الرغم من أن حاتم بن هرثمة أقبل على تدبير شئون مصر في معرفة ودراية وكان جليلاً نبيلاً فيبدو أنه لم يحسن أموره مع إيتاخ التركي ولذلك فقد صرفه عن الإمارة، وكانت فترة ولاية حاتم ما يقرب من شهرًا واحدًا وثلاثة عشر يومًا. وعين من بعده "علي بن يحيى".

الوالي إسحاق بن يحيى

قسم الخليفة المتوكل على الله العباسي سلطان الدولة العباسية بين أولاده الثلاثة: المنتصر والمعتز والمؤيد. فكانت مضر من نصيب المنتصر، فعزل أميرها علي بن يحيى وولى نيابة عنه على صلاة مصر وخراجها إسحاق بن يحيى سنة ٨٥٠ م فجعل على شرطته "الهياجي"، وعلى المظالم "عيسى بن لهيعة الحضرمي". وكان إسحاق بن يحيى كما يذكر المؤرخ أبو المحاسن من أجل الأمراء جوادًا كريمًا عاقلاً سيوسًا ممدوحًا، وكان فيه رفق بالرعية وعدل وإنصاف. ويذكر أن الخليفة المتوكل غضب على أهل الشيعة لاتخاذهم من قبر الإمام "علي بن أبي طالب" مزارًا يحجون إليه فبالغ في حربهم واضطهادهم وأمر بطردهم من سائر الولايات، وكتب بذلك إلى إسحاق بن يحيى فأخذ

ينفذ الأمر في رفق وفي غير إفحاش بالنسبة للعلويين، فلم يعجب ذلك الخليفة المتوكل وعزله عن أمرة مصر.

الوالي خوط عبد الواحد بن يحيى

تولى خوط عبد الواحد بن يحيى حكم مصر سنة ٨٥١ م في عهد الخليفة المتوكل على الله،وذلك باستخلاف من الأمير محمد المنتصر ولي العهد، على صلاتها وخراجها، وجعل على الشرطة "محمد بن سليمان"، ثم ما لبث أن صرف خوط عن خراجها وأقره على الصلاة. ولقد ورد كتاب من الخليفة وولي العهد ينطوي على إحكام السيطرة على ثروة الجروي وممن كانت في حوزتهم، وأمر القاضي محمد بن أبي الليث بالحكم على من اشتبه فيهم بإلزامهم بدفع أموال الجروي إلى الخلافة واستعملت الدولة أسلوب التهديد والوعيد لكل من أخفى شيء من تلك الأموال، وأصبح السجن مثوى لهم مما نجم عنه اضطراب الأمور في مصر من الحبس والمصادرة.

الوالي عنبسة بن إسحاق

تولى عنبسة بن إسحاق حكم مصر سنة ٨٥٢ م في عهد الخليفة العباسي المتوكل على الله، وأثناء فترة ولايته نزح على مصر جماعات من قبيلة الكنز وأصلهم من ربيعة ابن معد بن عدنان، أي من عرب الشمال. ويلاحظ أن معظم العرب الذين وفدوا إلى مصر منذ أيام الفتح الإسلامي سنة ٦٤١ م كانوا من عرب الجنوب، ثم من أولاد الكنز الذين انتشروا في سائر أنحاء البلاد ونزلت طائفة منهم بأعالي الصعيد. وكان لهذه الطائفة الأخيرة أثر كبير في استقرار الأمور في مصر العليا ذلك أن القرى الشرقية بالصعيد تعرضت لإغارات جماعات تعرف باسم "قبائل البجة"، حيث سكنت المنطقة الممتدة من صحراء قوص إلى أول بلاد الحبشة وامتنعت عن دفع الجزية، فاضطرت السلطات الرسمية في مصر إلى مصالحة القائد "علي بابا" زعيم قبائل البجة بعد هزيمته على يد جيش الخلافة العباسية بقيادة "القمي" سنة ٨٥٢ م، وذلك لتأمين القرى ضد إغارات قبائل البجة التي وصلت حتى أسوان وأدفو، وكاد الصعيد أن يخرج عن الطاعة ولكن بعد هزيمتهم ومجيء أولاد الكنز إلى الصعيد وقفت إغارات البجة وعادوا إلى دفع الجزية لوالي مصر والتي كانت تتمثل في عدد من العبيد وزرافتين وفيلين وأشياء أخرى، كما بدأت تنتعش اقتصاديات البلاد، لأن أرض البجة المجاورة للصعيد كانت غنية بمعدن الذهب، فبدأت القبائل العربية في استخراجه. وفي أثناء ولاية عنبسة بن إسحاق أغار

الأسطول البيزنطي على دمياط ونواحيها سنة ٨٥٣ م مستغلاً فرصة أن الوالي ابن إسحاق استدعى حاميات دمياط والشواطئ البحرية وأغلب جنود الأسطول إلى الفسطاط لإقامة عرض بحري بمناسبة عيد الأضحى المبارك، إذ وصل أسطول الروم في ٣٠٠ سفينة عليها ثلاثة قواد بحريين وهبط الجنود الروم شواطئ مصر، ونهبت دمياط وأحرقت وهلك الكثير من سكانها واستولى الروم على السفن التي كانت معدة لإرسالها لوالي كريت العربي "أبي حفص"، وأخذوا مؤنًا كثيرة كانت معدة لإرسالها إلى عاصمة الخلافة العباسية، وأحرقوا دار صناعة السفن والجامع الكبير وحملوا معهم العديد من الأسرى، وبناء على هذه الغزوة أمر الخليفة المتوكل العباسي والي مصر عنبسة بن إسحاق ببناء قلعة لحماية دمياط من الغزوات البحرية فاستعادت ترسانة بابليون نشاطها ثانية بعد إهمالها لفترة كبيرة هي وترسانة الإسكندرية. ولقد اشتهر هذا الوالي بالعدل والورع، على أن عدله وورعه لم يكسباه محبة أهل مصر جميعًا فقد كرهه بعضهم ونسبوا إليه أنه يعتقد بمذهب طائفة الخوارج، ومن هنا جاء عامل كرهه حتى عمل الشعراء على تأليب الخليفة العباسي المتوكل عليه ولوم هذا الخليفة على تولية عنبسة، بل اتهموا هذا الوالي بالتراخي في طرد الروم عن مصر. وكان عنبسة آخر من ولي مصر من العرب وآخر أمير صلى بالناس في المسجد الجامع [جامع عمرو].

الوالي يزيد بن عبد الله

تولى يزيد بن عبد الله حكم مصر سنة ٨٥٦ م في عهد الخليفة العباسي المتوكل على الله، ولقد كانت الزراعة هي أساس الاقتصاد المصري بما يقدمه النيل من طمي يكسب الأرض خصوبة وماء يروي كافة الأراضي الزراعية ريًا طبيعيًا في فيضانه السنوي، ولذا وجب الاهتمام بشئون الري بإقامة السدود والجسور وحفر الترع والخلجان وقياس مياه الفيضان، وكذلك العمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي، أو على الأقل، الاحتفاظ بالأرض المزروعة من طغيان رمال الصحراء عليها ويتصل بذلك أيضًا مسح الأراضي. وقد ارتبط نظام الري بفيضان نهر النيل ومقداره لذلك بنيت المقاييس كسياسة ثابتة قبل الفتح العربي وبعده. وقد أتم الوالي يزيد بن عبد الله بناء مقياس ضخم عرف "بالمقياس الهاشمي" أو "المقياس الكبير" وتكلف أموالاً وجهدًا كبيرًا، وعزل النصارى عن العمل بالمقياس [مما يدل على أن النصارى كانوا متولين قراءة مقياس النيل حتى ذلك الوقت] فتولاه "عبد الله بن عبد السلام بن أبو الرداء" المعلم الفقيه مؤذن جامع عمرو بن العاص ورشحه لهذه المهمة القاضي "بكار بن قتيبة" وظلت

هذه الوظيفة يتوارثها أبناؤه حتى العصر العثماني، وكانت إدارة المقياس والإشراف عليه من قبل يتولاها الأقباط. ومما يذكر عن فترة ولاية يزيد بن عبد الله نزوح بعض القوات البيزنطية بمنطقة سيناء، فخرج الوالي إلى دمياط لتأمين قلعتها، حتى يتأكد أن الغزوة البيزنطية برية فقط وليست بحرية أيضًا، ثم ذهب للقاء الروم الذين نزلوا الفرما فخرجوا منها قبل وصوله سنة ٨٥٩ م. ولقد عمل يزيد بن عبد الله على إقامة الحرمة ومهد أمور الديار المصرية، ومنع النداء على الجنائز وأبطل الرهان الذي كان لسباق الخيل، ثم تتبع قبيلة الروافض وأبادهم، ثم التفت إلى العلويين الشيعة الذين ثاروا بقيادة "ابن الأرقط" الذي ينتسب إلى "الحسين بن علي"، فجرت عليهم منه شدة وأخرجهم من مصر إلى العراق على أقبح وجه. وفي عهده زلزلت الأرض في مصر ثم تكرر وقوع الزلزال في شدة وعنف عبر مصر كلها ويبدو أن مركزه كان في مدينة بلبيس فقد قتل فيها عدد كبير بسببه. وفي عهد الخليفة المعتز بالله العباسي عزل يزيد بن عبد الله عن أمرة مصر بعد أن وليها لعشر سنوات وثمانية أشهر، وهي أطول مدة حكم فيها وال مصر أيام الدولة العباسية، التي كانت تكثر من تغيير الولاة.

الوالي مزاحم بن خاقان

تولى مزاحم بن خاقان حكم مصر سنة ٨٦٧ م في عهد الخليفة العباسي المعتز بالله، ولقد اقتصرت امارته على الصلاة فقط وجعل على شرطته "أزجور"، وعلى الخراج "أحمد بن المدبر". وقد كثرت الاضطرابات في عهد مزاحم بن خاقان التركي في مختلف أرجاء البلاد، فكان عليه أن يخوض معارك ضد بدو الحوف ثم بدو البحيرة وبدو الفيوم، نظرًا لأن مشاغبتهم قد أخلت بأمن البلاد ومنعت النظام من أن يسودها، وفي عهدابن خاقان ثارت قبيلة بنو مدلج التي كانت تنزل بالإسكندرية وكان يقودها "جابر بن الوليد المدلجي"، الذي انضم إليه – "بغا الأكبر" – أحد العلويين الشيعة وتجمع من حولهم عدد كبير من العرب ودخلوا من الجزء الشرقي لمصر، واستولوا على بلدة بنا وفرضوا الجباية في طول البلاد من بنا إلى مريوط وكانوا إذا ما لقوا أحد أعوان السلطة أجبروه على تسليمهم ما معه من أموال، ثم يقتلونه بعد ذلك، كما نهبوا الكنائس واسترقوا الرجال والنساء والأطفال وجمعوا غنائم ضخمة دون أن يجسر أحد على مقاومتهم، وقد تشجع زعيمهم بهذه الانتصارات فقام بصحبة أفضل محاربيه بضرب الحصار حول الإسكندرية، ولكنهم لم يستطيعوا دخولها والاستيلاء عليها لنقص في المعدات فاكتفوا بحصار البلاد ومنع دخول المؤن سواء من جانب النهر أو من جانب البحيرة، كما شقوا

القنوات لتحويل المياه حتى لا يحصل أهالي الإسكندرية على مياه الشرب سوى من مياه الآبار وما تبقى لديهم بصهاريج المياه، وندرت المؤن في المدينة ولم يكن من المستطاع ابتياعها بأي ثمن حتى أصبح من المتعذر إقامة القداس بالكنائس، لنقص الخبز والنبيذ ولكن سكان رشيد جاءوا لنجدة أهالي الإسكندرية فحملوا المراكب بأنواع مختلفة من المواد الغذائية ونجحوا في الدخول إلى الإسكندرية، حيث تمكنوا من فك هذه الأزمة ولكن الحصار ظل مستمرًا، فبنى الحاكم وأهالي الإسكندرية جدارًا يحيط بالمدينة ليحتموا من غارات البدو، فكون مزاحم بن خاقان جيشًا جديدًا من الترك المحاربين الشجعان تحت رئاسة قائد محنك فهاجم بني مدلج وهزمهم وقضى عليهم تمامًا ومن استطاع منهم الفرار من هذه المذبحة فقد احتموا بالجبال في الصعيد، وأخذت منهم كل غنائمهم التي كانوا قد حصلوا عليها واستعيدت كل المدن التي كانوا قد استولوا عليها، وقد سقط في هذه المعارك كثير من الضحايا. وبعد ذلك شغل مزاحم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فأوعز إلى أزجور رئيس شرطته أن يمنع النساء من الخروج من بيوتهن للتوجه إلى الحمامات العامة أو المقابر، ونهى عن شق الثياب على الميت وتشويه الوجه والصياح والندب وسجن المؤنثين والنوائح ومنع من الجهر بالبسملة في الصلوات بالمسجد الجامع، ومنع من الحصر التي يجعلها الناس لمجالسهم في المسجد وأمر أن تصلى التراويح في شهر رمضان خمس ترويحات.. وغير ذلك من الأمور الخاصة بإحسان الصلاة، فشق ذلك كثيرًا على الناس لولا أن عاجله المرض فاستخلف ابنه أحمد على أمرة مصر ثم أدركته الوفاة.

الوالي أحمد بن مزاحم

تولى أحمد بن مزاحم بن خاقان حكم مصر سنة ٨٦٨ م في عهد الخليفة المعتز بالله، وذلك باستخلاف من أبيه مزاحم له، على صلاتها، فأقر الخليفة هذا الاختيار وجعل على الشرطة أزجور. وكانت مدة ولاية بن مزاحم حوالي شهرين ويومًا واستخلف على البلاد أزجور.

الوالي أزجور

تولى أزجور حكم مصر سنة ٨٦٨ م في عهد الخليفة المعتز بالله، وذلك باستخلاف أحمد بن مزاحم، على صلاتها، فأقر الخليفة هذا الاختيار، وجعل على الشرطة "بولغيا". وأثناء فترة ولايته خرج عن حكم الدولة رجل من العلويين يقال له بغا الأكبر وهو "أحمد

ابن إبراهيم بن عبد الله بن طباطبا" وكان مركز الثورة إقليم الصعيد. فبعث إليه أزجور بأربعمائة رجل لمحاربته فتمكن بغا من الهروب ثم توفي بعد ذلك. وكانت مدة ولاية أزجور خمسة أشهر ونصفًا ثم خرج من مصر متجه لأداء فريضة الحج.

الوالي يارجوخ

في سنة ٨٦٨ م أقطع الخليفة المعتز بالله العباسي مصر للقائد التركي "باكباك"، فأرسل هذا القائد نائبًا عنه إلى وادي النيل وكان هذا النائب هو "أحمد بن طولون" الذي أسس في مصر دولة إسلامية مستقلة وكان من الشخصيات ذات الشأن العظيم في تاريخ مصر. وكان باكباك زوجًا "للسيدة قاسم" أم أحمد بن طولون، كما كان زميلاً لطولون والد أحمد المتوفي، ولكن أحمد بن طولون كان عليه أن يتخطى الكثير من الصعاب حتى يثبت نفسه في حكم مصر. ولقد حدث في تلك الأثناء أو وصلت دسائس رؤساء الجند الأتراك في سامراء، إلى حد كبير حمل الخليفة المهتدي العباسي على معاداة باكباك فأمر بضرب عنقه وإلقاء رأسه إلى أتباعه، وأراد الخليفة المهتدي أن يكسب زعيمًا تركيًا آخر هو يارجوخ فأقطعه إمارة مصر. ولقد ذكر المؤرخ المسعودي أن زعيمين من زعماء الجند لم يشتركا في اعتداء مواطنيهما على الخليفة وأحد هذين الزعيمين هو يارجوخ. وكان يارخوخ حما أحمد بن طولون، فأقره على مصر وكتب إليه [تسلم من نفسك بنفسك] وزاده الأعمال الخارجية عن قصبة مصر، كما كتب إلى "إسحاق بن دينار" والي الإسكندرية يأمره بأن يسلمها لأحمد بن طولون فعظمت بذلك منزلته. وفي سنة ٨٧٣ م توفي يارجوخ حمو أحمد بن طولون، وأكبر الظن أن "جعفر المفوض بن المعتمد" ولي العهد قد خلف يارجوخ في مباشرة إقطاع وادي النيل. على أن المفوض كان حديث السن فلم يستطع أن يدير بنفسه القسم الذي أقطع إياه، فاختير أحد الجند الترك ليكون مديرًا لهذا القسم وهو "موسى بن بغا"، لكن هذا التقسيم كان نظريًا إلى حد كبير لأن السلطة الفعلية كلها كانت في يد "الموفق طلحة" ولي العهد الثاني. وشجعت هذه الفوضى في سامراء، أحمد بن طولون على تحقيق مطامعه في مصر ولا سيما حين أصبحت له الإدارة المالية في البلاد.

الوالي أحمد بن طولون

شاءت الأقدار أن يتولى دفة الأمور في مصر شخصية أعادت لمصر مكانتها وعزتها وحق للبلاد أن تفخر به رغم كونه غير مصري، ذلك هو القائد المسلم أحمد بن

طولون التركي الأصل الذي لا يقل في نشاطه ومهارته عن القائد عمرو بن العاص أو الإمبراطور أوكتافيوس أغسطس أو الملك بطليموس سوتيروس أو الفرعون رمسيس الثاني أو الفرعون تحتمس الثالث وغيرهم من العظماء الذين ظهروا في مصر. ولقد تولى أحمد بن طولون حكم ولاية مصر في سبتمبر سنة ٨٦٨ م نائبًا عن الوالي الشرعي التركي باكباك في عهد الخليفة العباسي المعتز بالله، إذ فضل هذا القائد التركي البقاء في عاصمة الخلافة [بغداد] وبعد وفاة باكباك تولى ولاية مصر القائد التركي يارجوخ [أزجور] الذي أبقى أحمد بن طولون في مصر كنائب عنه في حكمها. ومن هنا بدأابن طولون يتخذ خطواته الجريئة وهي أن يستقل بحكم مصر وتكون له ولأبنائه من بعده فعمل على تدعيم حكمه في الداخل، وذلك عن طريق القضاء على عناصر العداء للحكم الجديد في البلاد، وتنظيم موارد البلاد المالية والقضاء على دعاة الفتن والفوضى: فتخلص أولاً من صاحب البريد المسمى "شقير" والذي كان يقوم بتتبع أخبار أحمد بن طولون ويرسلها إلى الخلافة، واستطاع ابن طولون كذلك التخلص من عامل الخراج "أحمد بن المدبر" الذي اشتط في جمع الضرائب واقترن اسمه بالمظالم بفرضه ضرائب جديدة لم يسبقه إليها أحد، مثل ضريبة المراعي على الكلأ وضرائب على أشجار النخيل والسنط واللبخ علاوة على مصايد الأسماك واحتكار النطرون وأصبح له قوة وسلطان، حتى أنه فرض الجزية على الرهبان مما جعل رهبان دير القصير – بأعلى جبل المقطم – يرفعوا بشكواهم إلى ابن طولون، ومن جهة أخرى فقد وجه أحمد بن طولون اهتمامه لوظيفة صاحب الشرطة فأوكل إليه أعمالاً إضافية مثل النظر في الأحباس [الأوقاف] والإشراف على أرزاق الجند وإخضاع السلطات الإدارية المختلفة لإشرافه المباشر نظرًا لتفكك تلك الأجهزة الإدارية وتفشي الفوضى في البلاد، ومن ناحية أخرى نجد ابن طولون يستأثر ببعض اختصاصات صاحب الشرطة لنفسه مثل إشرافه المباشر على جهاز الأمن، كما استحدث أحمد بن طولون جهازًا للشرطة السرية مثل بعض العيون التي كان يبعثها خفية لتقصي الأخبار من كل مكان، بل إنه كان يخرج هو بنفسه متنكرًا في الطرق والأسواق لاستطلاع أحوال الرعية، كما استحدث ابن طولون أيضًا نظام سجلات السفر وهو قريب من جوازات السفر الحالية وأصدر أوامره بالقبض على كل من يسافر من مكان لآخر دون سجل يدرج فيه اسم المسافر ومن يرافقه. أما على النطاق الخارجي، فلقد اصطدم أحمد بن طولون كثيرًا مع "الموفق طلحة" أخي الخليفة المعتز بالله العباسي طوال ١٣ سنة، حتى يقال أن ابن طولون اتفق مع الخليفة الجديد المعتز بالله العباسي على القدوم إلى مصر واتخاذها حاضرة للخلافة بدلاً من بغداد هروبًا من جبروت الموفق طلحة. ولقد أسند لأحمد بن طولون بجانب حكم مصر حكم بلاد الشام أيضًا لقدرته على

الدفاع عنها ضد إغارات البيزنطيين، مما جعله يقوم بتحصين ثغور مملكته في الشام ومصر مثل عكا ويافا ودمياط والإسكندرية، كذلك بنى حصنًا قويًا في جزيرة الروضة وزوده بجميع الأسلحة والذخائر للاحتماء به وقت الخطر [وقد سميت الجزيرة وقتئذ بجزيرة الحصن نسبة إلى هذا البناء الحربي العظيم]، كذلك أنشأ في هذه الجزيرة ترسانة بحرية متطورة، وقد استغل ابن طولون هذا الوضع وأنشأ لنفسه جيشًا مرهوب الجانب بلغ عدته حوالي مائة ألف جندي، بجانب أسطولاً على كفاءة عالية يبلغ مائتي سفينة حربية غير ملحقاته من قوارب النقل والنجاة صار عماد استقلاله الحقيقي ومصدر هيبته في العالم الإسلامي والبيزنطي. ومنذ عهد بعيد أصبحت لمصر أملاك، تابعة خارج حدودها تضم برقة والنوبة والشام والحجاز واليمن وأعالي الفرات، الأمر الذي أعاد أمجادها الغابرة سواء في عهد أحمد بن طولون أو في عهد ابنه خمارويه. ولقد اهتم الوالي أحمد ابن طولون بالفلاح المصري باعتباره العمود الفقري لاقتصاد البلاد المصرية برفع الظلم عنه فخفف الضرائب وزوده بما يحتاج إليه من أدوات الإنتاج الزراعية، مع الاهتمام بتحسين وسائل الري والصرف وإقامة الجسور والقناطر وإصلاح مقياس الروضة، وألغى الضرائب التي فرضها أحمد بن المدبر وحظر الكسب غير المشروع على الموظفين، وتدعمت الصناعات الأصلية في البلاد وأدخلت صناعات جديدة، وظهرت العناية بتشجيع التجارة والإفادة من موقع مصر على طريق التجارة العالمي بين الشرق والغرب. وسك أحمد بن طولون عملة جديدة سميت باسم "الدينار الأحمدي" وذلك لدعم التبادل التجاري أي شهدت البلاد ازدهارًا واضحًا في الحياة الاقتصادية صاحبه تقدم حضاري وثقافي متمثل في الاهتمام بالعلوم والفنون والآداب والعمارة، ويعتبر جامع أحمد بن طولون مثالاً على التجديد في فن العمارة الإسلامية بمصر، أما في مجال العلوم فقد شهدت البلاد تطورًا كبيرًا في علم الرياضيات وعلم النبات وعلم الحيوان وعلم الطب وليس أدل على ذلك من قيام والي مصر أحمد بن طولون بتشييد وبناء بيمارستان عام لعلاج جميع طبقات الشعب بمنطقة البساتين أحضر إليه أطباء على درجة عالية من الكفاءة، ولم يكن يقتصر ذلك على العلاج البدني فقط، بل وجد العلاج النفسي أيضًا وكان يتفقده كل يوم جمعة، وقد شجع أحمد بن طولون الشعر فكان يجزل العطاء للشعراء، حتى جاءت أشعارهم انطباعًا حقيقيًا للمجتمع المصري في ذلك العصر. ولقد أنشأ أحمد بن طولون في مصر ديوانًا خاصًا للمراسلات الخارجية، ونشط في عهده إنشاء المدارس وانتشر المذهب الشافعي في مصر، وازدهرت الدراسات اللغوية، واشتدت حركة التأليف في ميدان التاريخ المحلي، كما رحب بقدوم عددًا من علماء الأندلس رحلوا إلى مصر وعين بعضهم في مراكز الدولة الهامة، كل ذلك جعل عاصمة أحمد بن طولون الجديدة

التي أطلق عليها اسم "القطائع" تطغي على عواصم مصر السابقة [منف والإسكندرية والفسطاط]، بل وتفوق بغداد حاضرة الخلافة العباسية، وقد أقام في وسط تلك المدينة مسجدًا جامعًا يعد من أكبر مساجد العالم الإسلامي، إذ تبلغ مساحته حوالي ستة أفدنة ونصف الفدان، وهو من الجوامع المعلقة، أي يصعد إلى أبوابه بدرجات دائرية الشكل ويتوسط الجامع صحن مربع وقد زخرف تجويف المحراب الرئيسي المجوف بالفسيفساء المذهب كتب بها بالخط الكوفي "لا إله إلا الله محمد.رسول الله"، أما شبابيك الجامع فتحيط به من جهاته الأربع وتبلغ ١٢٨ شباكًا وفي وسط الصحن قبة كبيرة ترتكز على أربعة عقود وتعتبر مئذنته الوحيدة في مصر ذات السلم الخارجي وهي مكونة من أربع طبقات، ولقد جعل ابن طولون في هذا الجامع خزانة بها بعض الأدوية والأشربة التي قد يحتاج إليها المصلون كما عين لهذا الجامع طبيبًا خاصًا لإسعاف المصلين في الحالات الطارئة فهو بمثابة طبيب إسعاف. وقد قسمت مدينة القطائع إلى خطط أو قطائع، تضم كل قطعة منها جماعة من السكان تربط بينهم رابطة الجنس أو العمل، ويقال أن أحمد بن طولون خلف وراءه ما يقرب من عشرة ملايين من الدنانير الذهبية وسبعة آلاف مملوك و ٢٤ ألف غلام. وكان الأمير أحمد بن طولون أسعد ولاة مصر حظًا بالعثور على كنز عظيم في قبر أحد الفراعنة بمنطقة الأهرام، ولذلك أخضع ابن طولون الجماعات التي كانت تقوم بالحفر بحثًا عن الكنوز لإشراف الحكومة، وأعطى التعليمات بمدها بالعمال وآلات الحفر. وتم العثور على كنز قدر بألف ألف دينار، ويقدر وزنه بأربعة آلاف كيلو جرام ذهبًا، وبذلك امتلأت خزائن مصر بالذهب من موارد ثلاثة في وقت واحد: ذهب النوبة، وكنوز الفراعنة، وحصيلة ضرائب تجارة العبور، وقد انعكس كل ذلك على مصر وشعب مصر من رخاء لم يسبق له مثيل على يد ابن طولون. وإذا تحدثنا عن بعض الثورات الداخلية التي واجهت أحمد بن طولون وعاقته في كثير من الأحيان عن القيام ببعض الإصلاحات التي كان ينوي القيام بها في مصر فأهم هذه الثورات كانت ثورات الشيعة العلويين: فقد خرج "بغا الأصغر" فيما بين برقة والإسكندرية في موضع يقال له "الكنائس" في سنة ٨٦٩ م وسار إلى الصعيد حيث كثر أتباعه وادعى الخلافة وإذ ذاك بعث إليه ابن طولون جيشًا هزمه هو وأتباعه وقتله وحملت رأسه إلى الفسطاط وقضى بذلك على حركته. وثار كذلك من العلويين "إبراهيم بن محمد بن يحيى" المعروف "بابن الصوفي" وكان مقر ثورته في الصعيد وأتى بكثير من أعمال السلب والنهب، ثم استقر في أسنا سنة ٨٦٩ م فأرسل إليه ابن طولون جيشًا هزمه ابن الصوفي في بلدة على مقربة من مدينة قوص الحالية سنة ٨٧٠ م، ولكن ابن طولون بعث إليه جيشًا هزمه في أخميم وقتل كثيرًا من رجاله، واستمرت مطاردة ابن الصوفي حتى قبض عليه وأرسل إلى أحمد

ابن طولون الذي كان يجد في طلبه حيثما كان. ومن الثورات التي واجهتإبن طولون ظهور "أبي عبد الرحمن العمري" في الصعيد ببلدة القاصية إلا أن أتباع العمري قتلوه وأتوا برأسه إلىإبن طولون طلبًا للحظوة عنده وبذلك انتهت حركته، وتلتها ثورة أهل برقة سنة ٨٧٦ م وطردهم عاملإبن طولون عليها فسير إليهمإبن طولون جيشًا بقيادة "لؤلؤ" الذي سار على سياسة اللين التي رسمها لهإبن طولون إلا أن تلك السياسة لم تثمر وقتلوا كثيرًا من الجند في غير وقت القتال وهنا استعمل معهم القائد لؤلؤ قائد الحملة الشدة والعنف فنصب المجانيق وضيق عليهم حتى طلبوا الأمان وفتحت له المدينة أبوابها، فدخلها دخول الظافر وقبض على زعمائهم ونكل بهم وأدب الثائرين، وعين لحكمهم أحد مواليه ولما عاد لؤلؤ إلى مصر خلع عليهإبن طولون وسار في موكب حافل وأمامه الغنائم والأسرى، على أن أعظم تلك الثورات خطرًا وأكبرها أثرًا على ملك ونفس أحمد ابن طولون تلك الثورة التي قام بها ابنه "العباس" من زوجته "خاتون" ابنة يارجوخ الذي استغل فرصة تغيب والده في الشام لإخضاعها وشق عصا الطاعة واستولى على ما كان موجودًا من السلاح والمال مما قدر بمليون دينار، وأعلن عن قيام حكم خاص به وملك بشمال أفريقية، لكنه لم يفلح في ذلك وهزم في لبدة على يد الأمير "إبراهيم بن الأغلب". وبعد كثير من المعاندة تمكن أحمد بن طولون من القبض على ابنه العباس وأودعه السجن وظل به حتى توفي في عهد أخيه خمارويه. وفي نهاية المطاف توفي أحمد بن طولون حوالي سنة ٨٨٤ م وهو في سن الخمسين ودفن بالمقطم وقد ترك ذرية كبيرة تقدر بنحو ١٧ من الذكور و ١٦ من الإناث، حيث يصفه بعض المؤرخين بأنه كان حاكمًا مستبدًا مستنيرًا اتصف بالقسوة والميل إلى سفك الدماء لتوطيد ملكه ونشر الأمن، ويبدو أنه كان مضطرًا لذلك لمقاومة دسائس العباسيين والشيعة وبعض رجال دولته وأهل بيته، على أن هذه القسوة التي اتصف بهاإبن طولون كانت تنطوي على قلب إنساني رقيق حيث كان شجاعًا تقيًا خبيرًا بأخلاق الرجال يشرف على أعمال الدولة بنفسه ويستطلع أحوال رعيته، وهو أول حاكم بعد الفتح الإسلامي أنهض قوة مصر وجمل عاصمتها، ونرى الآن على وجه العملة المصرية فئة الخمسة جنيهات صورة جامع أحمد بن طولون مما يجعله خالد الذكر.

الوالي خمارويه بن أحمد بن طولون

تولى خمارويه بن أحمد بن طولون حكم مصر بعد وفاة والده سنة ٨٨٤ م في عهد الخليفة العباسي المعتمد بالله. ولقد عاش خمارويه حياة مليئة بالبذخ، فقد ورث عن أبيه

دولة غنية بالذهب: فيذكر أن الأمير خمارويه ورث ما كان في خزانة أبيه من ذهب ويقدر بحوالي عشرة ملايين من الدنانير جعلت الدولة قوية الاقتصاد مترامية الأطراف شملت مصر والنوبة والشام والحجاز واليمن فأسرف بشدة، وعلى سبيل المثال: ما أنفقه في تجهيز ابنته "قطر الندى" عروس الخليفة الجديد "المعتضد بالله العباسي". ولقد اهتم خمارويه بدار الإمارة المسماة "القطائع"، والتي أطلق عليها "دار الميدان" فغرس بها بستانًا عجيبًا وكبيرًا زرع فيه أنواعًا من الأزهار النادرة، بجانب زرع النخيل الذي جلبه من خراسان وغيرها وبنى بالدار مجلسًا سماه "دار الذهب" أبدع في زخرفته، وبنى قصرًا آخر أقام فيه البركة المشهورة من الزئبق والإيوان الفخم ذا القبة العظيمة وغير ذلك مما أفاض في وصفه المؤرخون. وقد زالت هذه الروائع بتخريب العباسيين مدينة القطائع فلم يبق منها سوى المسجد الجامع، وعاد الولاة العباسيون ينزلون دار الإمارة بالعسكر حتى اتخذها "الإخشيد" دارًا للإمارة. ونتيجة للإسراف الشديد، افتقدت الخزانة المصرية إلى الأموال حتى عجز ابنه "أبو العساكر" عن الإنعام على كبار قواده كالعادة فتخاذل عن مبايعته جماعة منهم. ويمثل عهد خمارويه ذروة الترف في مصر فقد قيل أن ما يقرب من عشرة آلاف رجل كانوا يعملون ليل نهار لإمداد هذا الأمير ونساء قصره بحاجتهم من الملابس! ولقد أنفق خمارويه كثيرًا على جيشه وإصطبلاته للدواب والحيوانات المفترسة من الفهود والنمور والفيلة والزراف، ثم بستانه العجيب. وقد ورث خمارويه ضمن ما ورث عن أبيه أسطولاً مكونًا من مائتي قطعة حربية تامة التجهيز بالعدد والسلاح واستمر خمارويه في العناية بالأسطول في مواجهة عداء الخلافة، فكانت القطع البحرية المصرية ترابط بسواحل الشام تعزيزًا لجيوشه البرية في الوقت الذي لم يكن فيه خمارويه رجل حرب، بل كان شابًا مترفًا يميل إلى حياة السلم والرخاء ولهذا كادت الشام تضيع من ملكه في أوائل عهده حيث انتهز الأمير أبو أحمد الموفق طلحة فرصة وفاة أحمد بن طولون وأرسل جيشًا للقضاء على الدولة الطولونية. فاستولى على دمشق وانحدر جنوبًا حتى قارب الحدود المصرية، فخرج إليه خمارويه وتقابل الجيشان عند مدينة الرملة جنوب فلسطين سنة ٨٨٥ م، وبعد معركة قصيرة هزم خمارويه وانسحب إلى مصر انسحابًا مخزيًا، غير أن قائده "سعد الأعسر" استطاع الثبات والانتصار على العباسيين. وعندما علم خمارويه بهذا النصر عاد ثانية إلى الشام واستعاد دمشق وواصل فتوحاته إلى منطقة الجزيرة والموصل، فأعاد حدود دولته إلى ما كانت عليه زمن أبيه من حدود العراق شمالاً إلى برقة غربًا ومن شمال الشام إلى النوبة جنوبًا، مما أدى إلى فساد العلاقات بين مصر وبغداد إلى أن تم الصلح باعتراف الخلافة العباسية بولاية خمارويه وولده على مصر والشام ثلاثين عامًا [من الفرات إلى برقة]، وجعل إليه

الصلاة والخراج والقضاء بمصر وجميع الأعمال على أن يحمل خمارويه إلى الخليفة في العام ٢٠٠ ألف دينار عما مضى و ٣٠٠ ألف دينار عن المستقبل، ومن ثم انضم أسطول الخلافة مع أسطول مصر وتابعا معًا مواصلة الجهاد ضد الدولة البيزنطية. وأثناء ولاية خمارويه غار نيل مصر في إحدى السنوات، فغلت الأسعار في هذه السنة بمصر وقراها. وقد حقدت عليه بعض جواريه فأغرين به من قتله وهو في طريقه إلى دمشق سنة ٨٩٦ م.

الأميرة قطر الندى

أقر الخليفة العباسي المعتضد بالله حكم خمارويه بن أحمد بن طولون على ولاية البلاد الممتدة بين العراق شرقًا وبرقة غربًا مدة ثلاثين سنة له ولأولاده من بعده ابتداء من سنة ٨٩٢ م. وكان من أثر سياسة حسن التفاهم أن عرض خمارويه زواج ابنته "أسماء" التي تعرف باسم "قطر الندى" من إبن الخليفة العباسي، فقبل الخليفة العرض على أن يكون الزواج لنفسه بدلاً من ابنه، وكان معنى هذا الزواج أن خمارويه قد أصبح ندًا للخليفة وصهرًا له. وكانت مصر في عهد خمارويه تستند إلى بيت مال عامر فاستطاع أن يبذل الأموال الطائلة في تجهيز ابنته إلى الخليفة وغالى في ذلك الجهاز، الأمر الذي أدى به وببيت مال مصر إلى الإفلاس! وقصة زواج قطر الندى بالخليفة المعتضد وما أنفق على جهازها أشبه ما يكون بالأساطير، لكثرة ما حوت من مبالغات ولكن من المحقق أن الخليفة قد اشترط في جهاز قطر الندى شروطًا محددة. ويذهب بعض المؤرخين إلى أن المعتضد قصد إفقار خمارويه بالذات تمهيدًا للقضاء عليه. ويتضح لنا مما ذكر عن إسراف خمارويه أنه حمل ابنته ما لم ير مثله ولا سمع به إلا في وقته، بل أنه لم يبق شيء كريم ونبيل ولا غريب من كل لون وجنس إلا جعل في جهاز قطر الندى ابنة خمارويه، ومن هذا الجهاز دكة [مقعد] من أربع قطع من الذهب وعليه قبة من ذهب مشبك في كل عين من التشبيك قرط معلق فيه حبة من الجوهر لا تعرف لها قيمة، هذا إلى ما كان من مائة هاون من الذهب يدق فيها العود والطيب، وكان من بين ملابسها الداخلية ألف تكة ثمن الواحدة منها عشرة دنانير. ولم يكتف بما أعده لها من جهاز، بل أمر بأن يبني لها على رأس كل مرحلة من مراحل المسافة بين القطائع وبغداد قصر تنزل فيه، وأمد هذه القصور بما تحتاج إليه حتى صارت في سفرها إلى دار الخلافة العباسية ممتعة بكل وسائل الراحة وأسباب الرفاهية. ونستدل من محتويات هذا الجهاز وفخامته على مبلغ الرخاء الذي ساد مصر في عهد خمارويه وعن درجة رواج التجارة وتقدم

الصناعة، وبعد إعداد الجهاز خرجت "قطر الندى" من القطائع قاصدة بغداد وسار موكبها في مطلع الشمس وجلست في هودجها بين الحشايا كأنها في قصر الإمارة وصحبتها في موكبها وصيفتها "أم آسية" تقص عليها الطرائف لتدخل السرور إلى قلبها وكذا عمها "خزرج بن أحمد بن طولون" وعمتها "العباسة" و"أبو عبد الله بن الجصاص" الذي تولى أمر جهازها وبعض الأمراء وكبار رجال الجيش على جياد مطهمة، وانتشر على طول طريق الموكب حراس من جند خمارويه عليهم الديباج والمناطق والسيوف، والموسيقى تصدح بأنغام شجية، وجمهور الشعب على جانبي الطريق يهتف هتافات مدوية بحياة عروس مصر "قطر الندى" تحية للبيت الطولوني الكريم وجدها أحمد بن طولون الذي رفع اسم مصر بين الأمم. وكان الموكب يستقر بالعروس وأصحابها في تلك القصور التي أقامها لها أبوها خمارويه بين القطائع عاصمة الطولونيين في مصر وبين بغداد عاصمة العباسيين في العراق، وأعدت فيها المخادع وعلقت الستور وهيئت الموائد والخدم والحشم والجواري، وكل ما تحتاج إليه حتى لم يشعر أحد بتعب الطريق وكأن قطر الندى في طول سفرها تقيم في قصر أبيها في القطائع. وبلغ الموكب شاطئ بغداد في أول مارس سنة ٨٩٥ م وشهدت بغداد أيامًا كلها حبور وسرور وسارت السفن تمخر عباب نهر دجلة وعليها المواسط والوصائف والجواري يحملن الشموع لاستقبال قطر الندى وأخذت بغداد زخرفها وازينت. ويلخص البعض أمر المهر في هذا الزواج وما أنفق على الجهاز في أن المهر كان مليون درهم ونفقات الجهاز مليون دينار، ولم يكتف خمارويه بذلك، بل أعطى ابنته مائة ألف دينار، لتشتري من العراق ما قد تحتاج إليه مما يتعذر وجوده في البلاد المصرية، بل وأعطى أبا عبد الله بن الجصاص الذي عهد إليه بإعداد الجهاز جائزة قدرها أربعمائة ألف دينار. وقد فرح الخليفة بعروسه فرحا منقطع النظير وأحبها حبًا شديدًا لجمال صورتها ووقرة أدبها، وإن كانت سنها عندما دخل بها لم تكن تزيد على اثنتي عشرة سنة. ولا شك في أن خمارويه كان يخطط بهذا الزواج لمشروعات سياسية واسعة المدى.

الوالي أبو العساكر جيش بن خمارويه

هو حفيد أحمد بن طولون مؤسس الدولة الطولونية في مصر، ولي حكم مصر في يناير سنة ٨٩٦ م وله من العمر أربعة عشر عامًا، وذلك بعد مقتل أبيه المفاجئ خمارويه ابن احمد بن طولون في دمشق سنة ٨٩٥ م. ولقد كان الجيش الذي أنشأه أحمد بن طولون هو عدة استقلال مصر، كما أن أحمد بن طولون ومن بعده ابنه خمارويه اعتمدا على

الجيش في إنشاء الإمبراطورية المصرية الإسلامية، وكان هذا الجيش على عكس الجيوش الإسلامية، إذ أنه كان وافر العدد والنظام وقائمًا حتى في زمن السلم، ولم يفقد هذه المزايا إلا بعد مقتل خمارويه بن أحمد بن طولون ففي عصر أبي العساكر جيش بن خمارويه انقلب الحال وظهر أن نظام الجيش الطولوني لم يقم على أسس قوية، بل كان أحمد بن طولون وخمارويه يكادان يشتريان احترام الجند وطاعتهم بالهبات والعطايا، فلما ترك خمارويه الخزانة خالية ولم يستطع جيش بن خمارويه أن يسير على منوال جده وأبيه، رفض قسم من الجيش الاعتراف به، ولم يلبث الجيش القديم أن أصبح شراذم من الجند فقدت نظامها وسادتها الفوضى، ثم انتهى الأمر بفرار بعض القواد الى العراق، ولم يكن لجيش بن خمارويه من الشخصية أو الحزم ما كان لجده وأبيه مما جعل زمام الأمور يفلت من يده. وهكذا انقسم البيت الطولوني على نفسه وأصبحت مصر مسرحًا للنزاع بين أبناء خمارويه وبين أعمامهم، وألقى الأمير جيش بن خمارويه بأعمامه - "مضر وشيبان وربيعة" - في السجن وحين اجتمع الساخطون من رجال الجيش الطولوني وطالبوا جيش ابن خمارويه باعتزال الحكم، دخل على عمه مضر في السجن وضرب عنقه وألقى برأسه إلى الجند، فثار القادة على الأمير وقتلوه وولوا أخاه الأمير "هارون بن خمارويه" في سبتمبر سنة ٨٩٦ م.

الوالي هارون بن خمارويه

تولى هارون بن خمارويه حكم مصر المستقلة سنة ٨٩٦ م في عهد الخليفة العباسي المعتضد بالله، بعد أن شهدت البلاد رخاء لم يسبق له نظير سواء في عهد أبيه خمارويه أو عهد جده أحمد بن طولون. لكن الأمير هارون لم يكن بكفاءة من سبقوه فتبدلت الأحوال في مصر ودب الفساد والضعف في البلاد مرة ثانية، فاستغل الخليفة العباسي المكتفي بالله تلك الفرصة لاسترداد مصر واستعادة نفوذه عليها فأرسل جيشًا عن طريق البر بقيادة القائد "محمد بن سليمان الكاتب" وفي الوقت نفسه أبحر الأسطول العباسي من طرسوس بالشام، قاصدا السواحل المصرية بقيادة القائد "دميانة" وتقابل مع الأسطول المصري الطولوني الذي أرسله هارون بن خمارويه في النيل بقيادة "وصيف القطرميز" في معركة عند تنيس وأخرى عند دمياط، فاستسلم الأسطول الطولوني وأسر قائده، ثم تقدم القائد دميانة بأسطوله في النيل، في الوقت الذي قام فيه التجار بتقديم الأموال لمساعدة الوالي الأمير هارون بن خمارويه الطولوني لصد الحملة البرية ولكن اغتيل الأمير هارون وهو معسكر على الحدود الشرقية لمصر لصد جيش محمد بن سليمان بأمر عميه

"شيبان" و"عدي" ابني أحمد بن طولون، بل ونهبت الأموال فكان مصرع هارون قاصم الظهر للمقاومة الطولونية ومفرقا لصفوف الجيش ولم يستطيع شيبان أن يجمع أموالا جديدة لدفع مرتبات الجند، فاضطر إلى الاستسلام أمام القوات العباسية فدخل القائد محمد ابن سليمان الكاتب الفسطاط وأمر بحرق القطائع عاصمة الدولة الطولونية، وعادت مصر مجرد ولاية تابعة للخلافة العباسية في بغداد سنة ٩٠٥ م بعد أن كانت ولاية مستقلة تتبع دار الخلافة اسما فقط.

الوالي شيبان بن أحمد بن طولون

ولي الأمير شيبان بن أحمد بن طولون حكم الدولة الطولونية في وقت كانت الدولة تسير في طريقها الى الزوال وذلك بعد مصرع الأمير هارون بن خمارويه، بينما كان جيش الدولة العباسية على ابواب مصر الشرقية في سنة ٩٠٤ م وكان "طغج بن جف" والد مؤسس الدولة الإخشيديه من القواد الطولونيين الذين لم يرضوا عن مقتل الأمير هارون بن خمارويه ولم يعترفوا بامارة عمه شيبان، وقرر هؤلاء القواد أن يتصلوا بجيش الخلافة العباسية وانضموا اليه عند مدينة العباسة في شرق الدلتا وكانوا ومن معهم من الجند عونا له في فتح مصر، واذا كان مقتل خمارويه المفاجئ سنة ٨٩٥ م قد أدى الى صراع داخلي بين أبنائه الصغار وبين أعمامهم الأقوياء الطامعين في السلطان، فان انشقاق البيت الطولوني صحبه ضعف في الجيش وانحلاله فضلا عن افتقار الدولة الى المال بعد وفاة خمارويه، وهكذا وجد الخليفة العباسي المكتفي بالله، الفرصة سانحة للقضاء على الدولة الطولونيه فجهز جيشا بقيادة محمد بن سليمان الكاتب الذي كان من صنائع أحمد بن طولون ثم انقلب ضده، وعمل كاتبا للؤلؤ خصم ابن طولون. وبرغم الظروف السيئة التي أحاطت بالطولونيين فإنهم قاوموا قوات الخلافة العباسية بشدة وارسل محمد بن سليمان الى شيبان يطلب منه التسليم مقابل تأمينه هو ومن معه فاستسلم الفرسان حين علموا برحيل شيبان الى معسكر محمد بن سليمان، ولكن المشاة من السودانيين ثبتوا في مواقعهم حتى الموت وحين رحل محمد بن سليمان عن مصر بعد اعادتها الى الخلافة العباسية اصطحب معه الى العراق الأمير شيبان بن أحمد بن طولون وبني عمه واولادهم واعوانهم، حتى أنه لم يدع من ال طولون أحدا وساقهم جميعا في الحديد الى العراق.

الوالي عيسى النوشري

تولى عيسى النوشري حكم مصر سنة ٩٠٥ م وذلك بعد سقوط الدولة الطولونية واسترجاع البلاد لحظيرة الخلافة العباسية وذلك على يد القائد محمد بن سليمان الكاتب في عهد الخليفة المكتفي بالله العباسي، ولذا يعتبر عيسى النوشري أول وال عباسي يحكم البلاد بعد سقوط دولة الطولونيين. ولقد كلف النوشري بإلقاء القبض على الإمام المستور "عبيد الله بن الحسين" الملقب "بالمهدي المنتظر" والذي يدعو للخلافة الشيعية وإسقاط خلافة العباسيين. وقد ضيق النوشري الخناق على "عبيد الله المهدي" للبحث عنه، الأمر الذي جعله يفر من قبضة الوالي ولكن عيسى النوشري استطاع أخيرًا أن يقبض على الإمام الشيعي، غير أنه أفلت منه بما قدمه من مال وما له من أتباع فخرج إلى برقة، وبعد العديد من الأحداث والمواقف وصل المهدي إلى شمال أفريقية ومنها أعلن قيام الدولة الفاطمية الشيعية. ويمتاز عهد عيسى النوشري بثورة جامحة قام بها أحد أنصار ابن طولون من القواد ويعرف "بابن الخليج" [محمد بن علي الخلنجي] وذلك أن القائد محمد ابن سليمان الكاتب قبض على الكثير من آل طولون وأتباعهم من القواد وساقهم إلى بغداد وبينما هم في الطريق، تمكن ابن الخليج من الهرب وعاد إلى مصر وفي أثناء عودته انضم إليه كثير من الأنصار فسار على رأسهم ودخل الديار المصرية فلما علم عيسى بعودته بعث إليه بجيش كان مصيره الانهزام عند غزة، فاضطر الوالي إلى الالتجاء إلى الإسكندرية ونقل معه بيت المال ودخل ابن الخليج الفسطاط وسط الترحيب والأفراح فأمر بالدعوة على منابرها للخليفة العباسي ومن بعده "لإبراهيم بن خمارويه" بوصفه أميرا للبلاد ومن بعدهما لنفسه بوصفه نائبًا عن إبراهيم بن خمارويه واستقر في دار الإمارة، وقويت شوكته وهنا تدخل الخليفة المكتفي بالله العباسي وأرسل في نوفمبر سنة ٩٠٥ م جيشًا لطرد ابن الخليج ولكنه هزم، فاختار الخليفة لقتاله في مايو سنة ٩٠٦ م قائدا اخر يدعى "فاتكًا" أكثر دراية وأعظم مراسًا فسار على رأس جيش كثيف جمعت عساكره من العراق وسوريا وفلسطين ودارت الدائرة على ابن الخليج وفر واستقر في أحد بيوت الفسطاط وبذلك استطاع عيسى والي مصر أن يعود إلى الفسطاط، هو ومن معه من رجاله وهناك عرف بمخبأ ابن الخليج وقبض عليه وقيده وبذلك تخلص من رجل أقلق بال الخلافة العباسية أكثر من سبعة أشهر. ولولا قوة فاتك لقضى على سلطان العباسيين في مصر ورجع عهد سيطرة الطولونيين. وعاد فاتك إلى بغداد ومعه ابن الخليج وأصحابه، فطيف بهم على الجمال ثم ضربت أعناقهم. كل ذلك شجع الفاطميين على التفكير في غزو مصر.

الوالي أبو المنصور تكين [الولاية الأولى]

تولى أبو المنصور تكين حكم مصر سنة ٩١٠ م في عهد الخليفة العباسي المقتدر بالله، وأثناء فترة ولايته كانت البلاد تعاني من الاضطرابات الداخلية، الأمر الذي أغرى الخلافة الفاطمية النامية في الغرب بغزو مصر تحت قيادة ولي العهد "أبي القاسم بن عبيد الله المهدي" والقائد "حباسة بن يوسف"، واستطاع الفاطميون دخول الإسكندرية فتقدم أبو القاسم نحو الفيوم ومكث حباسة في الإسكندرية. وبذلك اجتاحت القوات الفاطمية الديار المصرية ولم ينقذ الموقف سوى وصول قوة عسكرية كبيرة أرسلها الخليفة المقتدر بالله العباسي بقيادة "مؤنس الخادم" فأسرع حباسة بالزحف من الإسكندرية للقتال قبل وصول القائد العباسي ببقية الجيش وفي الوقت نفسه خرج الوالي أبو المنصور تكين معسكرًا في الجيزة، وانضم إليه شعب مصر فتقابل الفريقان بين مشتول وسفط غرب النيل حيث دارت معركة طاحنة هزم فيها الجيش الفاطمي. وانتقم حباسة لهزيمته بإعداد كمين أوقع خسارة كبيرة بجيش مصر، ولكن وصول باقي قوات جيش مؤنس الخادم جعل كفة الخلافة العباسية هي الراجحة، الأمر الذي أدى إلى انسحاب قوات الخلافة الفاطمية إلى الغرب بعد تكبدها خسائر فادحة.

الوالي زكا الأعور

تولى زكا الأعور حكم مصر سنة ٩١٥ م في عهد الخليفة العباسي المقتدر بالله، واثناء ولايته تقدمت قوات الخلافة الفاطمية نحو مصر من جهة الغرب للمرة الثانية، مصممة على ضم مصر لأملاك الخلافة الفاطمية، وكانت تلك الحملة ايضا بقيادة ولي العهد أبي القاسم بن الخليفة عبيد الله المهدي في حشد كبير من الأتباع ودخلوا الإسكندرية، ثم ارسل أبو القاسم قائده "سليمان بن كافي" بجيش إلى الفيوم للمرة الثانية بينما ظل هو بالإسكندرية. ولقد أحدث قدوم هذه الحملة الفاطمية الثانية ردود فعل مختلفة في الفسطاط، فعزم زكا الأعور والي مصر على الدفاع عن البلاد فتعرض إلى مخالفة الجند بطلبهم العطاء وعصيانهم الأوامر، فخرج الوالي بقوة صغيرة إلى الجيزة وعسكر فيها واستعد للقتال ببناء حصن بالجيزة وحفر خندقًا حول معسكره وهكذا قام الوالي بواجبه. وتشاء الأقدار أن يصاب زكا الأعور بمرض توفي على أثره بالجيزة في نفس السنة ٩٢٠ م ودفن بالفسطاط. وكان أهم ما عني به زكا أثناء ولايته هو الكشف عن عيون الفاطميين في مصر ومن يكاتبوهم من سكانها فقبض على الكثير منهم، ونكل

بآخرين بأن قطع أيديهم وأرجلهم باعتبارهم مفسدين في الأرض، كما عني بإعادة تحصين مدينة الإسكندرية بعد أن أظهرت التجربة سهولة استيلاء الفاطميين عليها.

الوالي أبو المنصور تكين [الولاية الثانية]

تولى أبو المنصور تكين حكم مصر سنة ٩٢٠ م في عهد الخليفة العباسي المقتدر بالله وهي ولايته الثانية لمصر في فترة حرجة، إذ توفي الوالي السابق زكا الأعور فجأة والقوات الفاطمية داخل مصر تجتاح البلاد بقيادة ولي العهد أبي القاسم بن الخليفة الفاطمي عبيد الله المهدي، بجانب عدم وجود قوة عسكرية كافية في مصر للدفاع، في وقت وصلت فيه العديد من الإمدادات للقوات الفاطمية بمصر وحاصر الأسطول الفاطمي السواحل المصرية بالبحر المتوسط، ولكن الوالي أبا المنصور تكين أبدى استعدادا للمقاومة وليس للاستسلام، فبمجرد نزوله معسكر الجيزة حفر خندقا ثانيا بالإضافة إلى الخندق الذي حفره الوالي السابق وفي الوقت نفسه وصل أسطول الخلافة العباسية من طرسوس بقيادة "ثمل الخادم" فتقابل مع أسطول الفاطميين الذي تحطم بفعل الرياح على شاطئ البحر المتوسط عند رشيد، فقتل وأسر من رجاله الكثيرون وجئ بالأسرى مقيدين إلى الفسطاط ومن بينهم قائد الأسطول الفاطمي ورؤساء السفن. وأخيرًا وصل القائد العباسي مؤنس الخادم مرة أخرى إلى الفسطاط وانضم بقواته إلى المعسكر في الجيزة سنة ٩٢١ م. وهكذا وضح رجحان كفة القوة العباسية في مصر، واستعاد الأسطول العباسي مدينة الإسكندرية ومنها عاد إلى الفسطاط، متجهًا جنوبًا نحو منطقة الفيوم مصاحبًا للجيش البري بقيادة كل من مؤنس الخادم وأبي المنصور تكين، فقرر أبو القاسم الفاطمي الانسحاب فورًا، مفضلا عدم الدخول في معركة فاصلة.

الوالي هلال بن بدر

تولى أبو الحسن هلال بن بدر حكم مصر سنة ٩٢١ م في عهد الخليفة المقتدر بالله، على صلاتها وجعل "محمد بن طاهر" على الشرطة، وقد حمل ابن بدر معه كتابًا من الخليفة إلى القائد مؤنس الخادم يدعوه فيه إلى العودة إلى بغداد، فغادر مصر بعد أيام من وصول ابن بدر، هذا ولقد قام الجند بإحداث شغب بسبب عدم صرف أرزاقهم وخرجوا إلى منية الأصبغ وهم من الفرسان والمشاة ورجال البحرية، وعقدوا اجتماعًا كبيرًا مع صاحب الشرطة محمد بن طاهر حيث تفهم موقفهم فلم يرض هلال عن ذلك الانحياز فقتل ابن طاهر وأخيه "أحمد بن طاهر" فلم يكن هذا هو الحل الأمثل للقضاء على تلك

الاضطرابات، فانتشر في أيامه السلب والنهب والقتل والفساد فضج المصريون بالشكوى من ابن بدر، مما دعا الخليفة إلى صرفه عن الولاية، فكانت مدة ولايته سنتين وأياما. وجدير بالذكر أن يسجل هنا أنه أثناء ولاية هلال بن بدر وبالتحديد في سنة ٩٢٢ م توفي العالم المشهور صاحب التاريخ الخالد والتفسير الجامع "محمد بن جرير الطبري" صاحب موسوعة تاريخ الأمم والملوك.

الوالي أحمد بن كيغلغ

تولى أحمد بن كيغلغ حكم مصر سنة ٩٢٣ م في عهد الخليفة المقتدر بالله، على صلاتها، وجعل "كنجور" على الشرطة، وعين "محمد بن الحسين الماذرائي" على الخراج فخرج الجند إليه فوزع العطاء عليهم، ولكنه أغفل أرزاق كثيرا من الجند المشاة فأحدثوا القلق وخرجوا إلى ابن كيغلغ لإنصافهم، لكنه تنحى عنهم إلى بلدة فاقوس. وعندما اعتزم صاحب الخراج السفر من مصر والتوجه إلى الشام تصدى له الجند، وأرغموه على الدخول إلى الفسطاط وبقى أحمد بن كيغلغ بموضعه وأصبح الموقف ينذر بالخطر البالغ فتفاديا لذلك ورد كتاب من الخليفة بولاية أبو المنصور تكين. فعلى ذلك كانت ولاية ابن كيغلغ على مصر تقرب من سبعة اشهر فقط. ولم تكن تلك الولاية الأولى والأخيرة لاحمد بن كيغلغ على مصر فلقد تولاها مرة أخرى سنة ٩٣٢ م في عهد الخليفة القاهر بالله، ومرة ثالثة سنة ٩٣٤ م في عهد الخليفة الراضي بالله.

الوالي أبو المنصور تكين [الولاية الثالثة]

تولى أبو المنصور تكين حكم مصر سنة ٩٢٤ م في عهد الخليفة المقتدر بالله، بعد الاحداث المؤسفة التي حدثت في عهد الوالي السابق وما قبله الناتج عن سوء تدبير، فكان أول شيء فعله هو أنه أسقط كثيرا من الجند المشاة الذين أثبتهم هلال بن بدر وهم كانوا اهل الشغب والنهب والشر، ونادى فيهم ببراءة الذمة ممن أقام بالفسطاط منهم فاجتمع الناس إلى تكين يشكرونه على ما فعل بهم، وعزل كنجور صاحب الشرطة والذي كان سببا في إشعال نار الثورة وعين بدلا منه [قزل تكين.. وصيف الكاتب.. بجكم الأعور] فاستقرت الأمور وهدأت الأوضاع في مصر وعاد إليها الأمن والنظام. ثم قتل الخليفة المقتدر بالله وبويع الخليفة القاهر بالله الذي أقر أبا المنصور تكين على ولاية مصر، ثم توفي ابن تكين وهو واليًا على البلاد بعد حكم دام تسع سنين وشهرين وخمسة أيام مستخلفًا على البلاد ابنه "محمد بن تكين" وجعل "أبو بكر الماذرائي" بأمر البلد كله والنظر في

أمور مصر، فشغب الجند عليه في طلب أرزاقهم وأحرقوا دوره ودور أهله وخرج محمد ابن تكين، فعسكر جنده في منية الأصبغ ورحل إلى بلبيس فأرسل إليه أبو بكر الماذرائي يأمره بالخروج عن أرض مصر، وعسكر الجند الذين بالفسطاط بباب المدينة وأقاموا هناك، ولحق محمد بن تكين بالشام ثم أقبل سائرًا إلى مصر يذكر ولايته إياها من قبل الخليفة القاهر بالله، فامتنع ابن الماذرائي، واستنجد بالمغاربة في مصر ورئيسهم "حبشي ابن أحمد" فخرج حبشي ومنع ابن تكين من التقدم نحو مصر مؤقتًا.

الوالي أبو بكر محمد بن طغج

تولى أبو بكر محمد بن طغج حكم مصر سنة ٩٣٢ م في عهد الخليفة القاهر بالله، على صلاتها، وقد وصل كتاب توليه إمارة مصر ودعى له بها في المساجد وهو إذ ذاك يقيم بدمشق وإن كان اضطراب الأحوال في مصر لم يتح له فرصة دخولها. فكانت مدة ولايته على مصر اثنين وثلاثين يومًا ولم يدخلها، وتلك كانت الولاية الأولى لمصر.

الوالي محمد بن تكين

دعى لمحمد بن تكين بالإمارة سنة ٩٣٤ م في عهد الخليفة القاهر بالله، وجعل على الشرطة "بجكم الأعور". في تلك الفترة التي كانت الأمور في مصر آخذة في التصاعد والثورات، حيث تنازع الأمر كل من أحمد بن كيغلغ ومحمد بن عيسى النوشري وحبشي ابن أحمد، وقد قامت العديد من الوقائع الحربية بين محمد بن تكين وبين طائفة المغاربة التي أتت إلى الفسطاط بقيادة حبشي بن أحمد فقتل من الفريقين جماعة كثيرة، وانهزمت المغاربة ورجع محمد بن تكين فنزل دار الإمارة. ولم يلبث ذلك حتى حدثت وقائع حربية بين أحمد بن كيغلغ وبين محمد بن تكين فالتقوا في شرقيون فاقتتلوا قتالاً شديدًا فانهزمت قوات ابن تكين وتتبعتهم المغاربة فقتلوا منهم خلقًا كثيرًا. فأقبل أحمد بن كيغلغ وانضمت إليه المغاربة ولحق به كثير من أتباع ابن تكين فأمنهم على أرواحهم، ومضى محمد بن تكين في النيل وترك عسكره فلحقوا جميعهم بأحمد بن كيغلغ حيث دخل الفسطاط. وكان مقام محمد بن تكين بالفسطاط مائة واثني عشر يومًا. فأسندت الولاية إلى أحمد بن كيغلغ للمرة الثالثة.



الوالي أحمد بن كيغلغ

تولى أحمد بن كيغلغ حكم مصر سنة ٩٣٢ م وذلك في عهد الخليفة العباسي القاهر بالله. وكان جند الخلافة في مصر دائمي الشغب، بسبب طلب الرواتب والأرزاق من محمد بن علي الماذرائي صاحب الخراج والذي كان بدوره يتدخل في سلطة الوالي. ولقد زاد الأمر خطورة إنشقاق هؤلاء الجند إلى طائفتين أو فريقين: فريق المشارقة وعلى رأسهم القائد "حبوكيه"، وفريق المغاربة وعلى رأسهم القائد "حبشي"، وزاد في الأمر سوءًا النزاع على منصب الولاية بين أحمد بن كيغلغ الوالي العباسي وبين أحد أبناء ولاة مصر السابقين وهو محمد بن أبي المنصور تكين، فانضم المغاربة إلى جانب/ابن كيغلغ بينما انضم المشارقة إلى جانب/ابن تكين وتعددت الوقائع والقتال بين الفريقين في أنحاء متفرقة من مصر، إلى أن نجح فريق المغاربة في إقرار أحمد بن كيغلغ في ولايته وأسر محمد بن أبي المنصور تكين سنة ٩٣٤ م. وبعد هدوء الأحوال نسبيًا في مصر تحركت الخلافة العباسية بتعيين محمد بن طغج واليًا على مصر، بالإضافة إلى ولايته بالشام سنة ٩٣٥ م فأبدى أحمد بن كيغلغ بعض المقاومة البسيطة، لكنه آثر بعد ذلك التسليم دون قتال وذلك بعد هزيمة بعض سفنه أمام أسطول الخلافة وانضمام بعض جند مصر للوالي الجديد.

الوالي محمد بن طغج الإخشيد

صحب سقوط الدولة الطولونية تجريد مصر من ذخائرها ونفائسها التي حملت إلى بغداد، وهكذا حلت الانتكاسة في خراج مصر في الفترة بين سقوط الطولونيين وقيام دولة الإخشيديين، تلك الفترة التي تميزت بتعدد الولاة العباسيين وقيام الاضطرابات الداخلية وتهديد الفاطميين للبلاد سواء برًا أو بحرًا، حتى إن القوات الفاطمية كانت تنزل بالإسكندرية وتتوغل في الأراضي المصرية، إلى ما بعد الفسطاط جنوبًا حتى الفيوم والأشمونيين وأسيوط بشكل أدى إلى انعدام الأقوات ووقوع الغلاء. على أن الأمر عاد إلى الازدهار والاستقرار مرة أخرى بتولي "أبو بكر محمد بن طغج بن جف" الملقب "بالإخشيد" [ومعناه ملك الملوك] والذي حكم مصر سنة ٩٣٥ م في عهد الخليفة العباسي الراضي بالله بن المقتدر بالله. وكان أول ما واجه محمد بن طغج من مشكلات هو رفض الوالي السابق "أحمد بن كيغلغ" التنازل عن حكم الولاية بسهولة حتى تيقن الوالي السابق من فشله وذلك بعد هزيمة بعض سفنه أمام أسطول الخلافة وانضمام بعض جند مصر إلى محمد بن طغج، فآثر أحمد بن كيغلغ التسليم دون قتال. أما المشكلة الثانية التي اعترضت محمد بن طغج فهي أن فريقًا من الجند المغاربة بمصر وعلى رأسهم القائد

"حبشي بن أحمد" و "علي بن بدر" كرهوا المقام مع الوالي الجديد واستطاعوا الاستيلاء على الأسطول الذي أتى مع محمد بن طغج وأحرقوه وأسروا قائده "صاعد بن كلملم" وقتلوه، بل وخربوا دار صناعة السفن بجزيرة الروضة وأحرقوها وارتحلوا إلى الإسكندرية ومنها أرسلوا للخليفة الفاطمي "القائم بن المهدي" يزينون له فتح مصر واستعدادهم لمساعدته، وبذلك أتت قوات من الخلافة الفاطمية بشمال أفريقية تساندها قوات من برقة وانضمت إليها القوات المتمردة من مصر واحتلوا الإسكندرية سنة ٩٣٦ م، فأصبحت مصر تعاني أشد حالات الانهيار والفوضى. وأثبت الوالي محمد بن طغج جدارته في الدفاع عن مصر وأحرز انتصارًا كبيرًا على تلك القوات المشتركة، ونال لقب "الإخشيد". ومن الواضح أن استعدادات محمد بن طغج الإخشيد برًا وبحرًا كان يقصد بها صد الهجمات الفاطمية التي لم تعدل عن إصرارها على فتح مصر، كما أن هذه الجهود العسكرية أخذت وجهة أخرى في تسوية النزاع مع "محمد بن رائق" حول السيطرة على الشام، ثم مع "سيف الدولة الحمداني" صاحب حلب حتى اتفقوا على ضم جنوب الشام إلى محمد بن طغج مع حكم مصر. ورغم انتصار ابن طغج الإخشيد في صراعه إلا أنه توصل لهذا الاتفاق، بل أنه تعهد بدفع مبلغ ١٤٠ ألف دينار جزية سنوية لابن رائق، وتدعيم ذلك بزواج "مزاحم بن محمد بن رائق" من "فاطمة ابنة محمد بن طغج"، وتلك حكمة نشيد بها لهذا الحاكم التركي الذي آثر تجنيب مصر معارك محمد بن رائق، فأرضاه ليركز جهوده لمواجهة الفاطميين. وتبدو الحكمة السياسية مرة أخرى للإخشيد في عقد اتفاق مع الحمدانيين، يقضي بمنح سيف الدولة الحمداني حكم شمال الشام، وذلك بعد أن توفى محمد بن رائق مع تأكيد هذه الاتفاقية بجزية سنوية ومصاهرة سياسية بزواج سيف الدولة ببنت أخي الإخشيد، وبذلك أمنت مصر الجانب الشرقي وضمنت أملاكها ليتفرغ ابن طغج للفاطميين. ولقد أرسل الخليفة القائم الفاطمي إلى محمد ابن طغج الإخشيد برسالة ينشد فيها صداقته، وردًا على تلك الرسالة اقترح محمد بن طغج مشروع مصاهرة بزواج ابنته من المنصور ولي العهد الفاطمي، وقد وافق الخليفة الفاطمي على ذلك ورد بأسلوب أحس منه محمد بن طغج بشيء عكس ما كان يتمنى فأوقف المشروع، وفي الوقت نفسه عمل على دعم علاقته بالخليفة المتقي بالله العباسي مقدمًا الهدايا ومظهرًا الاحترام، بل أنه عرض عليه أن يأتي معه إلى مصر ليتجنب شر صراع الأمراء وغدرهم وفجورهم، وقد رحب الخليفة المتقي بالفكرة غير أن أمير الأمراء التركي "توزون" علم بأنباء هذه المفاوضات فاعتقل الخليفة المتقي وخلعه من الخلافة، ثم سمل عينيه جزاء له على تحمسه لفكرة ترك بغداد والرحيل إلى مصر، في الوقت الذي شملت فيه دولة الإخشيد كلا من مصر والشام والحجاز وأجزاء من العراق.

ولقد اهتم محمد بن طغج بالنهوض باقتصاديات البلاد من زراعة وصناعة وتجارة، ومما يذكر أن محمد بن طغج كان يستغل التجار استغلالاً سيئًا: فبجانب مصادرته أموال التجار المياسير، كما كان يفعل مع ورثة قواده وكتابه، فإنه كان يخرج العنبر من خزائن الدولة ليبيعه إلى التجار كي يهدوه إليه من جديد بعد ذلك في أيام الأعياد والنيروز والمهرجانات فيحصل له الثمن الوافر كما يعود إليه العنبر، وقد ترك ابن طغج الإخشيد بعد وفاته مقادير كبيرة من الجواهر والعنبر والطيب والبخور، ومما يدل على انتعاش التجارة الداخلية والخارجية في مصر أثناء عهده قدوم بعثة بيزنطية قامت بعمليات المتاجرة في السوق المصري فأحاطها الإخشيد برعايته و كتب إلى الإمبراطور البيزنطي "رومانوس الأول" يرحب بدوام تلك العلاقات. وقد سك محمد بن طغج الإخشيد عملة جديدة أطلق عليها "الدينار الإخشيدي"، مع إنشاء أسطول حربي كبير بلغ حوالي مائة سفينة حربية مع إنشاء دار صناعة جديدة لصناعة السفن بعد تدمير ترسانة جزيرة الروضة، وكذلك بناء عاصمة جديدة للدولة الإخشيدية وهي "مدينة العسكر" التي بنى فيها جامع العسكر، وبنى قصرا عرف فيما بعد باسم "البستان الكافوري" وأنشأ ميدانًا أطلق عليه "ميدان الإخشيد". ولقد عاصر محمد بن طغج أثناء إمارته على مصر الكثير من الخلفاء سواء العباسيين أو الفاطميين وهم: [الخليفة الراضي بالله العباسي- الخليفة المتقي بالله العباسي- الخليفة المستكفي بالله العباسي- الخليفة المطيع لله العباسي] وكذلك [الخليفة القائم بأمر الله الفاطمي- الخليفة-المنصور إسماعيل الفاطمي].

الوالي أبو القاسم أنوجور الإخشيد

تولى أبو القاسم أنوجور حكم مصر بعد وفاة والده محمد بن طغج الإخشيد سنة ٩٤٦ م وكان في الرابعة عشرة من عمره وذلك في عهد الخليفة العباسي المطيع لله، وعقب توليه مباشرة، انتهز سيف الدولة الحمداني حاكم منطقة حلب وحمص وأنطاكية تلك الظروف فعاود عملية الاستيلاء على دمشق متقدمًا إلى الرملة، فتصدى له الأمير أبو القاسم أنوجور مع عمه "الحسن بن طغج" ووصيه الوزير "كافور" وهزموه في نواحي الأردن و استعادوا دمشق، ثم تبعوه شمالاً إلى حلب فغادرها إلى منطقة الرقة بالجزيرة، ثم قبل الطرفان إنهاء هذا النزاع بتجديد الاتفاقية السابقة بتقسيم بلاد الشام على أن يكون شمال الشام تابعًا لدولة الحمدانيين، وجنوب الشام تابعًا للدولة الإخشيدية دون أن تدفع مصر جزية لإمارة الحمدانيين، ولم يتجدد النزاع بعد ذلك لتركيز سيف الدولة الحمداني نشاطه بالجهاد ضد الروم. وقد قام في وجه كافور في أثناء وصايته على أنوجور بعض

المشاكل ولكنه تغلب عليها جميعًا: وكان مصدر هذه المشاكل هو انخفاض نهر النيل وحدوث الأزمات الاقتصادية الناجمة عن الغلاء المستمر بمصر، حتى قامت الرعية بثورة ويذكر أنهم منعوا أنوجور من صلاة العشاء في الجامع العتيق، وصاحب ذلك ظاهرة كثرة الفئران التي أتلفت الغلات والكروم وغيرها، مما أدى إلى تصاعد الأسعار حتى بلغ الغلاء مداه وثارت الرعية ثانية وكسروا منبر الجامع بمصر، ولكن استطاع الوصي كافور القضاء على تلك الثورات التي قام بها أهل مصر، الأمر الذي رفع شأنه وقوي مركزه ومكنه من أن يقبض على زمام الأحكام من غير أن تكون له سلطة شرعية وخاطبه عليه القوم "بالأستاذ" وذكر اسمه في الخطبة ودعي له على المنابر في مصر والبلاد التابعة لها وأتيح له بما أغدقه من العطايا والهبات أن يكتسب محبة رؤساء الجند وكبار الموظفين. وفي سنة ٩٥٥ م أغار ملك النوبة على مدينة أسوان وقتل جمعًا من سكانها فخرج إليه الجيش وعلى رأسه "محمد بن عبد الله الخازن"، فاستطاع أن يهزم النوبيين وأن يرسل أسراهم إلى الفسطاط، فضربت أعناقهم ومضى الجيش بعد ذلك في مطاردة النوبيين فافتتح مدينة بريم وعاد إلى مصر ومعه كثير من الأسرى.

الوالي أبو الحسن على الإخشيد

بعد وفاة أبي القاسم أنوجور الإخشيد، أقام الوصي كافور الإخشيدي ابن سيده علي ابن الإخشيدي على مصر سنة ٩٦١ م بالاتفاق مع رجال الحاشية والجند، وكان عمره آنذاك ثلاثًا وعشرين سنة. ولقد أقر الخليفة العباسي المطيع لله ذلك وقد جمع له الخليفة كل ما كان لأبيه وأخيه من أعمال الديار المصرية والممالك الشامية والثغور والحرمين الشريفين، على أن حظه من الإمارة كان كأخيه من قبله ولا يعدو مجرد التسمية، فقد كان كافور هو المتولي تدبير المملكة والمتصرف فيها فقد زادت قوته بعد موت أنوجور، على أنه قد ترك لعلي الإخشيد هذا الأربعمائة ألف دينار التي كان يدفعها سنويًا لأخيه من قبله. وفي عهد أبي الحسن علي توفى "أبو عمر محمد بن يوسف الكندي" الذي يمثل مرحلة النضوج في المدرسة التاريخية المصرية في العصر الإسلامي الأول وأهم كتبه على الإطلاق هو كتاب "الولاة والقضاة" الذي يؤرخ فيه لولاة مصر وقضاتها من أيام عمرو ابن العاص إلى أبي القاسم أنوجور بن الإخشيد. ولقد نجح البيزنطيون نتيجة تفوقهم الساحق في الأسطول في أن يستولوا على جزيرة كريت، وعلى معقلها الحصين في مدينة كندية، وقد حاول علي الإخشيد أن يقاوم سلطان الوصي كافور خاصة وقد بدأت أحوال مصر المعاشية تسوء وتضطرب لنقصان فيضان النيل، الأمر الذي سبب غلاء الأسعار

وما كان بدينار واحد صار بثلاثة دنانير واختفاء الخبز مما أدى إلى ارتفاع شكوى الرعايا، ولكن ضعف شخصية علي الإخشيد وقلة أنصاره جعلت الغلبة لكافور، بحيث أصدر أمره بمنع اجتماع الناس بعلي بن الإخشيد ولم يسمح له إلا بأن ينكب على ملذاته وشهواته، وإن كان يعدل عنها من حين لآخر ليتفرغ للعبادة وتلاوة القرآن. وفي سنة ٩٦٢ م تحالف مع القحط والغلاء الذي بدأ يسود مصر هجوم القرامطة على بلاد الشام، حتى لقد استولوا على قافلة الحجاج، وكانت تتألف من عشرين ألف جمل، كما أغار ملك النوبة على الصعيد حتى وصل إلى مدينة أخميم ونهب وسلب وأحرق، وتوج هذه الأحداث حدوث زلزال عرم خرب حوالي ١٧٠٠ بيت في مدينة الفسطاط وحدها، كما واصل البيزنطيون هجومهم البحري فاستولوا على جزيرة قبرص بعد أن قضوا على آخر ظل للأسطول المصري، ولكن كافور كان مسيطرًا على البلاد المصرية سيطرة كاملة فلا نسمع عن قيام فتنة أو اضطراب في أي جزء من أجزاء البلاد وهو ما يثير الدهشة! ومن مآثر أبي الحسن علي بن الإخشيد أنه طلب من الكاتب "ابن زولاق" كتابة سيرة والده محمد بن طغج فكتبهاابن زولاق وأهداها له فأجزل له الأمير علي العطاء وبالغ في إكرامه، كما اهتم ببستان والده شمالي الفسطاط، كما بنى في عهده مسجد كبير بالجيزة.

الوصي أبو المسك كافور الإخشيد

تولى حكم مصر بعد وفاة محمد بن طغج الإخشيد وزيره ومربي أولاده - أبو القاسم أنوجور وأبو الحسن علي - الوزير الأستاذ أبو المسك كافور سنة ٩٦٦ م ضمن شيعة الأسرة الإخشيدية في مصر مع تبعيتها للخليفة المطيع لله العباسي. ولقد جمع عهد كافور بين الازدهار والشدة والرخاء والقحط، فقد أكمل مسيرة محمد بن طغج الإخشيد في المحافظة على مصر وأملاكها الخارجية، وكان يشرف بنفسه على عمليات تدشين السفن الحربية باحتفال كبير يحضره الناس حتى كان الأسطول المصري مكونًا من مائة سفينة على استعداد دائم لصد أية هجمات خارجية، واحتفظ بالعلاقات الحسنة مع الخلافة العباسية والخلافة الفاطمية، إذ كان يهادن المعز لدين الله صاحب المغرب ويظهر ميله إليه وكذا يذعن بالطاعة لبني العباس ويداري هؤلاء ويخدع أولئك. وقد قدم رسل المعز لدين الله إلى كافور الإخشيد رسالة يدعونه فيها للاعتراف بالسيادة الفاطمية، فرحب بهم كافور ولم يعطهم ردًا حاسمًا، على حين استطاع الدعاة الذين سمح لهم كافور بمزاولة نشاطهم في مصر أخذ البيعة للخليفة الفاطمي من الكثير من رجال بلاطه وموظفي دولته، على أن أشد حالات الغلاء وطأة بإجماع المؤرخين ما حدث في أواخر عهد الدولة

الإخشيدية من غلاء في الأسعار استمر تسع سنوات متوالية بسبب قصر فيضان النيل وتناقصه فكان القحط والمجاعة ونهب الضياع والغلات وكثرة الفتن وماج الناس خاصة بعد وفاة كافور الإخشيد، حتى أكل الناس الجيف والكلاب وعجزت الحكومة عن جمع الضرائب. وأدى الضعف السياسي والانهيار الاقتصادي إلى سهولة الفتح الفاطمي لمصر سنة ٩٦٩ م، هذا ويصف المؤرخون عهد كافور بأنه كان عهدًا أسود توالت فيه المصائب على مصر، فقد تعرضت بلاد الشام لغزوات القرامطة، ووقعت بمصر زلازل مروعة، وشبت نيران هائلة دمرت نحو ألفي منزل من منازل الفسطاط، وأغار ملك النوبة على مصر فجأة وعاث في البلاد الواقعة بين الجندل الأول وأخميم في مديرية سوهاج، ولكن ذلك لا يقلل من أن أعمال كافور الخارجية كانت تهدف كلها إلى تأمين حدود بلاده ففي الشمال حارب الحمدانيين وانتهت هذه الحروب بمعاهدة صلح احتفظت فيها مصر بجنوب الشام بينما بقي الحمدانيون في شمالها كما كان الحال في عهد الإخشيد، كذلك حارب كافور القرامطة الذين أغاروا على جنوب الشام وهددوا قوافل التجارة وقوافل الحجاج المتجهة إلى الحجاز وانتهت هذه الحروب بالصلح أيضًا، وفي الجنوب حارب كافور أمراء النوبة الذين تكررت غاراتهم على أسوان وغيرها من مدن الوجه القبلي وانتهت هذه الحرب بخضوعهم وتقديم الجزية والرقيق إلى مصر كل سنة وقد نتج عن ذلك كثرة الجنود السود في الجيش الإخشيدي، وفي الغرب صد كافور غارات الفاطميين ولا سيما في مناطق الواحات وطردهم منها. ويذكر المؤرخون أيضًا أن كافور كان محبًا للأبهة والفخامة والسلطان وكان يحلو له أن يخرج بين فينة وأخرى في موكب عظيم للنزهة في البستان الذي أنشأه محمد بن طغج الإخشيدي بأرض اللوق الحالية وأتم هو تنسيقه وأطلق عليه اسمه أي البستان الكافوري، كما حرص على أن يعرف عنه أنه أديب يحب الأدباء والشعراء وهذا على الرغم من خلوه من أي تعليم أو ثقافة!، ودعا كافور إلى حضرته المشتغلين بالتاريخ واجتذب الشعراء وأهل الموسيقى إلى بلاطه.

الوالي أبو الفوارس أحمد بن علي الإخشيد

تولى أحمد بن علي حكم مصر سنة ٩٦٨ م في عهد الخليفة العباسي المطيع لله وذلك بعد وفاة أبي المسك كافور، حيث اضطربت الأمور فاجتمع الأولياء وتعاهدوا وتعاقدوا على عقد الولاية لأحمد بن علي حفيد الإخشيد ولابن عم أبيه "الحسن بن عبيد الله بن طغج" والي الشام الوصاية عليه. وتوزعت الوظائف في مصر بين الوزير "أبي الفضل جعفر بن الفرات" ومدير العسكر "سمول الإخشيد". ويبدو واضحًا أن رجال الدولة بعد

كافور لم يحسنوا صنعًا باختيار صبي صغير لم يبلغ الحادية عشرة من العمر للإمارة حرصًا منهم على حصرها في ذرية الإخشيد نفسه، في وقت اشتدت فيه الأزمة الاقتصادية التي أصابت مصر في هذه الفترة الأخيرة نتيجة نقص فيضان نهر النيل، فقل الإنتاج وتعذر وجود الأقوات وزاد الغلاء واشتد حتى أكل الناس الجيف والكلاب، كذلك ساءت الحالة المالية حين عجزت الحكومة عن جمع الضرائب فاضطر الوزير جعفر بن الفرات إلى اتباع أسلوب المصادرة، وكذلك ثار الجند الإخشيدية والكافورية في طلب الرواتب فنهبوا داره ودور جماعة من رجاله حتى أن بعضًا منهم كتب إلى المعز لدين الله الفاطمي يستدعونه ويطلبون منه إنفاذ العسكر إلى مصر، في وقت استولى فيه القرامطة على أملاك مصر بالشام.

مراجع ومصادر البحث

١- د. إبراهيم أحمد العدوي- مصر والشرق العربي – القاهرة- سنة ١٩٨٤.

٢- أحمد حسين- موسوعة تاريخ مصر جـ ٢ – القاهرة- سنة ١٩٨٥م.

٣- د. أحمد شلبي- موسوعة التاريخ الإسلامي جـ ٥ – القاهرة- سنة ١٩٧١م.

٤- د. ألفريد. ج. بتلر- فتح العرب لمصر- القاهرة- سنة ١٩٩٩ م.

٥- ب. ج. الجود- مصر- القاهرة- سنة ١٩٤٢م.

٦- د. حسن أحمد محمود- الكندي وكتاب الولاة والقضاة- القاهرة- سنة ١٩٦٦م.

٧- د. سيدة إسماعيل كاشف- مصر في عهد الولاة- القاهرة- سنة ١٩٨٨م.

٨- د. سيدة إسماعيل كاشف- مصر في فجر الإسلام- القاهرة- سنة ١٩٤٧م.

٩- شحاتة عيسى إبراهيم- القاهرة- القاهرة - سنة ١٩٥٩ م.

١٠- د. عبد الحميد صالح حمدان- مصر وأصولها العربية- القاهرة- سنة ٢٠٠١م.

١١- عبد الرحمن زكي- مصر الظافرة- القاهرة- سنة ١٩٤٦ م.

١٢- د. محمد أمين صالح- الدولة العربية الإسلامية- القاهرة- سنة ١٩٧٧ م.

١٣- د. محمد أمين صالح- دراسات اقتصادية في تاريخ مصر الإسلامية- القاهرة- سنة ١٩٧٥ م.

١٤- محمد بن يوسف الكندي- ولاة مصر- القاهرة- سنة ٢٠٠١ م.

١٥- محمد عبد الله عنان- تراجم إسلامية- القاهرة- سنة ٢٠٠٠ م.

١٦- محمد عبد الله عنان- مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية- القاهرة- سنة ١٩٩٨ م.

١٧- د. ناصر الأنصاري- حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم- القاهرة- سنة ١٩٨٧م.

١٨- د. هويدا عبد العظيم رمضان- المجتمع في مصر الإسلامية- القاهرة- سنة ٢٠٠١ م.

موسوعة

حكام مصر

سادساً

العصر الفاطمي

والأيوبي والمملوكي

العصر الفاطمي والأيوبي والمملوكي

الدولة	الخليفة- السلطان	السنة	السلطان	السنة
الخلافة الفاطمية	المعز لدين الله	٩٦٩ م	الظاهر بيبرس	١٢٦٠ م
	العزيز بالله	٩٧٥ م	بركة خان بن بيبرس	١٢٧٧ م
	الحاكم بأمر الله	٩٩٦ م	سلامش بن بيبرس	١٢٧٩ م
	الظاهر لإعزاز دين الله	١٠٢٠ م	المنصور قلاوون	١٢٧٩ م
	المستنصر بالله	١٠٣٦ م	الأشرف خليل بن قلاوون	١٢٩٠ م
	المستعلي بالله	١٠٩٤ م	الناصر محمد بن قلاوون	١٢٩٣ م
	الآمر بأحكام الله	١١٠١ م	زين الدين كتبغا	١٢٩٤ م
	الحافظ لدين الله	١١٣١ م	المنصور لاجين	١٢٩٦ م
	الظافر بامر الله	١١٤٩ م	الناصر محمد بن قلاوون	١٢٩٨ م
	الفائز بنصر الله	١١٥٤ م	بيبرس الجاشنكير	١٣٠٨ م
	العاضد لدين الله	١١٦٠ م	الناصر محمد بن قلاوون	١٣٠٩ م
	----------------------	--------	أبو بكر بن الناصر محمد	١٣٤١ م
السلطنة الأيوبية	الناصر صلاح الدين	١١٦٩ م	علاء الدين بن الناصر محمد	١٣٤١ م
	العزيز بن الناصر	١١٩٣ م	شهاب الدين بن الناصر محمد	١٣٤٢ م
	المنصور بن العزيز	١١٩٨ م	إسماعيل بن الناصر محمد	١٣٤٢ م
	العادل بن أيوب	١٢٠٠ م	شعبان بن الناصر محمد	١٣٤٥ م
	الكامل بن العادل	١٢١٨ م	حاجي بن الناصر محمد	١٣٤٦ م
	العادل بن الكامل	١٢٣٨ م	حسن بن الناصر محمد	١٣٤٧ م
	الصالح بن الكامل	١٢٤٠ م	صالح بن الناصر محمد	١٣٥١ م
	توران شاة بن الصالح	١٢٤٩ م	حسن بن الناصر محمد	١٣٥٤ م
	----------------------	-------	محمد بن حاجي بن الناصر	١٣٦١ م
المماليك البحرية	شجر الدر	١٢٥٠ م	شعبان بن حسين بن الناصر	١٣٦٣ م
	عز الدين أيبك	١٢٥٠ م	علي بن شعبان بن حسين	١٣٧٦ م
	المنصور علي بن أيبك	١٢٥٧ م	حاجي بن شعبان بن حسين	١٣٨١ م
	سيف الدين قطز	١٢٥٩ م	----------------------	-------

الدولة	السلطان	السنة	الخليفة	السنة
سلطنة المماليك الجراكسة	سيف الدين برقوق	١٣٨٢ م	إحياء الخلافة العباسية بالقاهرة	
	المنصور حاجي الملك	١٣٨٩ م		
	سيف الدين برقوق	١٣٩٠ م	---------------	-----
	الناصر فرج بن برقوق	١٣٩٩ م	المستنصر بالله بن الظاهر	١٢٦١ م
	عبد العزيز بن برقوق	١٤٠٥ م	الحاكم بأمر الله أبو العباس	١٢٦٣ م
	الناصر فرج بن برقوق	١٤٠٥ م	المستكفي بالله	١٣٠٢ م
	الخليفة المستعين العباسي	١٤١٢ م	الواثق بأمر الله	١٣٣٩ م
	المؤيد شيخ المحمودي	١٤١٢ م	الحاكم بأمر الله بن المستكفي	١٣٣٩ م
	أحمد بن المؤيد شيخ	١٤٢١ م	المعتضد بالله	١٣٥٢ م
	سيف الدين ططر	١٤٢١ م	المتوكل على الله بن المعتضد	١٣٦٣ م
	محمد بن ططر	١٤٢١ م	المعتصم بن الواثق	١٣٧٧ م
	الأشرف برسباي	١٤٢٢ م	المتوكل على الله بن المعتضد	١٣٧٧ م
	يوسف بن برسباي	١٤٣٨ م	الواثق بن الواثق	١٣٨٣ م
	سيف الدين جقمق	١٤٣٨ م	المعتصم بن الواثق	١٣٨٦ م
	عثمان بن جقمق	١٤٥٣ م	المتوكل على الله بن المعتضد	١٣٨٩ م
	سيف الدين إينال	١٤٥٣ م	المستعين بالله بن المتوكل	١٤٠٥ م
	أحمد بن إينال	١٤٦١ م	المعتضد بن المتوكل	١٤١٤ م
	خوش قدم	١٤٦١ م	المستكفي بن المتوكل	١٤٤١ م
	سيف الدين بلباي	١٤٦٧ م	أبو بكر القائم بن المتوكل	١٤٥١ م
	الظاهر تمربغا	١٤٦٧ م	يوسف المستنجد بن المتوكل	١٤٥٥ م
	سيف الدين قايتباي	١٤٦٨ م	أبو الأعز المتوكل بن المستعين	١٤٧٩ م
	محمد بن قايتباي	١٤٩٦ م	أبو الصبر المستمسك بن المتوكل	١٤٩٧ م
	الظاهر قانصوه	١٤٩٨ م	المتوكل بن المستمسك	١٥١٧ م
	الأشرف جانبلاط	١٥٠٠ م		
	العادل طومان باي	١٥٠١ م		
	قانصوه الغوري	١٥٠١ م		
	الأشرف طومان باي	١٥١٦ م		

القائد جوهر الصقلي

قام القائد جوهر الصقلي بالتوجه إلى مصر سنة ٩٦٩ م بتكليف من الخليفة الفاطمي المعز لدين الله، وكانت تلك الحملة هي الحملة العسكرية الرابعة التي كللت بالنجاح أخيرًا بعد الاستعداد لها وتجهيز ما يقرب من مائة ألف فارس معظمهم من قبيلة كتامة وغيرها من البربر سكان شمال أفريقية، مصحوبًا بأسطول بحري وحمل الجيش كذلك كميات كبيرة من الذهب والأرزاق لتوزيعها على الشعب المصري لتأليف قلوبهم واستمالتهم للغزو والفتح الفاطمي. ودخل جيش القائد جوهر الصقلي الإسكندرية دون مقاومة ومنها إلى الفسطاط كأن الجيش في نزهة حربية وذلك نتيجة لما أصاب مصر من خراب في تلك الفترة نتيجة انخفاض نهر النيل تسع سنوات متتالية حتى أكل الناس الجيف والكلاب فرأى ذوو الرأي من أهل الفسطاط ورجال الدولة الإخشيدية تسليم البلاد دون مقاومة بشرط الأمان على أرواح المصريين فوافق القائد جوهر وأصدر كتاب الأمان، وهزم بعض القوات الإخشيدية والكافورية وأجبرهم على الهروب إلى الشام ومنع جنده من السلب والنهب، وأقر الوزير السابق "جعفر بن الفرات" في منصبه، كما أبقى سائر الموظفين المصريين في أعمالهم بالدواوين،وإنما أشرك مع كل واحد منهم موظفًا آخر من المغاربة البربر وأعلن زوال التبعية العباسية من مصر بالدعوة للخليفة "المعز لدين الله الفاطمي" على المنابر بدلاً من الخليفة العباسي. ومنع جوهر الصقلي لبس السواد شعار العباسيين فلبسوا البياض، كما ضرب عملة جديدة باسم الخليفة الفاطمي في دار السك بمصر فصدر "الدينار المعزي". ومضى جوهر قدمًا في تنفيذ خطة التقدم لتحقيق السيادة الفاطمية في الشرق بتوجيه جزء كبير من جيشه إلى الشام بقيادة "جعفر بن فلاح" سنة ٩٦٩ م، الذي استطاع ضم جنوب الشام لحظيرة الدولة الفاطمية. وفي أول يوليو سنة ٩٦٩ م وضع جوهر الصقلي أساس "مدينة القاهرة" الحصينة إلى الشمال من الفسطاط والقطائع والعسكر فبدأت من باب زويلة إلى باب الفتوح واشتملت على ما نسميه الآن حي الدرب الأحمر والجمالية والموسكي وباب الشعرية في حوالي ٣٤٠ فدانا، وأحيطت القاهرة الفاطمية بسور من الطوب اللبن على شكل مربع طول كل ضلع من أضلاعه حوالي ١٢٠٠ ياردة، وفتح ثمانية أبواب في السور هي: باب النصر وباب الفتوح وباب البرقية وباب القراطين والباب المحروق وباب زويلة وباب سعادة وباب القنطرة، وتناول السور تجديدًا مرات عديدة باتساع رقعة المدينة التي أصبحت دارًا للخلافة الفاطمية تنافس دار الخلافة العباسية ببغداد. وعندما أتم جوهر الصقلي تأسيس القاهرة رأى أن يشيد جامعًا تقام فيه شعائر المذهب الشيعي تجنبًا لإثارة شعور أهل

السنة، فوضع حجر الأساس "للجامع الأزهر" في ٧ مايو سنة ٩٧٠ م وانتهى جوهر من بناء هذا الجامع الكبير بعد سنتين تقريبًا وأقيمت فيه الصلاة لأول مرة في أول يوليو سنة ٩٧٢ م، ولم يلبث أن تطور الجامع الأزهر إلى جامعة تلقى فيها الدروس والمحاضرات في علوم الدين على المذهب الشيعي. ولقد زاد الكثير من الخلفاء الفاطميين في بناء هذا المسجد وأعيد تجديد أجزاء كثيرة منه خلال القرون الماضية، وإلى وقت قريب، كما أضيفت إليه زيادات عدة، الأمر الذي جعل معرفة التخطيط الأصلي للجامع يعتبر من الأمور الصعبة التي يتعذر الاهتداء والاطمئنان إليها، وهو من أهم معالم الفاطميين الباقية حتى اليوم والذي يعد أول عمل فني معماري أقامه الفاطميون في مصر ونراه على وجه العملة المصرية فئة الخمسين قرشًا. وقد بنى جوهر الصقلي أثناء تأسيس القاهرة قصرًا للخليفة المعز لدين الله الفاطمي بلغت مساحته حوالي ٧٠ فدانًا وجعل ٣٥ فدانا للبستان ومثل هذه المساحة للميادين والباقي وقدره حوالي ٢٠٠ فدان وزعت على الفرق العسكرية في نحو ٢٠ خطة، واستمر العمل في القصر أربع سنوات حتى قبيل وصول الخليفة المعز لدين الله الفاطمي ويقال أن هذا القصر كان يحتوي على أربع آلاف حجرة، بها الكثير من الأثاث والرياش والجواهر والحلي والأواني والثياب والسلاح، وكان هذا القصر في الواقع مجموعة هائلة من القصور الملكية تجمعت كلها داخل مبنى واحد أطلق عليه "القصر الشرقي الكبير" وقد أزيل هذا القصر الشرقي الكبير على أيدي الأيوبيين، وأقيمت مكانه المدرسة الصالحية والظاهرية وسبيل محمد علي [مدرسة النحاسين] وقصر بشتاك وقسم الجمالية وما حوله الآن. ولم يكن لقاطني مصر أن يدخلوا القاهرة إلا بعد أن يؤذن لهم ، ولكن سرعان ما اتسعت المدينة الناشئة ونمت نموًا ملحوظًا وتبوأت مكانتها المرموقة في ظل الخلفاء الفاطميين واتصلت مبانيها بمباني مدينة الفسطاط وصارتا تؤلفان معًا أكبر المدن الإسلامية في العصور الوسطى. ومما يذكر عن فترة ولاية جوهر الصقلي في مصر والتي امتدت ما يقرب من أربع سنوات من حوالي سنة ٩٦٩ م وحتى سنة ٩٧٣م – تعرض البلاد لهجوم من دولة القرامطة من الشرق وزحفهم صوب الديار المصرية بعد أن ضموا إليهم أعدادًا أخرى من البدو من قبائل بني هلال وبني سليم لكي يتمكنوا من مجابهة جيش جوهر، وعسكروا عند عين شمس أمام القاهرة سنة ٩٧٢ م وحاصر القرامطة وأعوانهم مصر عدة شهور غير أن القاهرة صمدت أمام أول هجوم تعرضت له بعد ثلاث سنوات من تأسيسها بفضل استعدادات جوهر الحربية فإنه علاوة على سور القاهرة أمر جوهر الصقلي بحفر خندق حوله، كما أشرك المصريين مع الجند المغاربة في الدفاع عن المدينة وبمهارته العسكرية أجبر "الحسن الأعصم" قائد جيش القرامطة على الانسحاب عائدًا إلى الشام فكانت هذه

أول هزيمة في تاريخ القرامطة أمام القاهرة. ومما يذكر للقائد جوهر الصقلي أنه منع استعمال بعض العبارات المألوفة عند السنيين مثل عبارة "سبح باسم ربك" وزاد في الأذان عبارة "حي على خير العمل" وقرنت البسملة: "بسم الله الرحمن الرحيم" بصوت مرتفع وأمر بأن يزاد في خطبة الجمعة "اللهم صل على محمد المصطفى وعلى علي المرتضى وفاطمة البتول الطاهرة وعلى الحسن والحسين سبطي الرسول الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرًا اللهم صل على الأئمة الراشدين آباء أمير المؤمنين الهادين المهتدين"، وزيد في الخطبة والأذان عبارات شيعية بحتة من أهمها: "السلام على الأئمة أباء أمير المؤمنين المعز لدين الله".

الخليفة المعز لدين الله الفاطمي

أصبحت مصر منذ الدولة الطولونية تمثل القاعدة الأساسية لكل قوة تبغي السيادة السياسية أو الحربية أو الحضارية على العالم الإسلامي، ففي سنة ٩٦٩ م كان المعز لدين الله الفاطمي [أبو تميم معد بن المنصور بن أبي القاسم] رابع الخلفاء الفاطميين ببلاد المغرب قد أعد جيوش دولته واطمأن لقوة ونشاط دعاته إلى المذهب الشيعي داخل مصر فأرسل جيوشه بقيادة جوهر الصقلي على رأس أكثر من مائة ألف فارس، مصحوبًا بأسطول بحري محمل بالذهب فتمكن القائد جوهر من فتح مصر سنة ٩٦٩ م، دون أن يلقى مقاومة من شعب مصر! فلقد استقر الرأي على تسليم البلاد. بشرط الأمان على أرواح المصريين وأملاكهم وعدم إجبار الشعب على الدخول في المذهب الشيعي وتعهد القائد جوهر الصقلي بإصلاح العملة ونشر العدل وترميم المساجد، لذلك لم يهب شعب مصر للدفاع عن الديار وقام القائد الفاطمي في نفس هذه السنة بتأسيس مدينة "القاهرة" تمهيدًا لانتقال الخليفة الفاطمي إليها. وفي يونيو سنة ٩٧٣ م انتقل الخليفة المعز لدين الله الفاطمي إلى مصر وأحضر معه آل بيته حتى رفات أجداده وكان ذلك إيذانًا بأن مصر أصبحت مقر الخلافة الفاطمية الشيعية، وهي خلافة جهد الشيعة في الوصول إليها منذ فجر تاريخهم السياسي. وأدى استقرار الخليفة الفاطمي بالقاهرة إلى اشتداد المنافسة بين الخليفة الفاطمي بالقاهرة والخليفة العباسي ببغداد، فأخذ المعز لدين الله الفاطمي من القاهرة يعمل على امتداد دولته شرقًا حتى اشتملت على الشام. ولقد تعرضت مصر في خلافة المعز لدين الله للهجوم للمرة الثانية من جانب القرامطة بقيادة الحسن الأعصم، تلك القوات التي أتت من الشام تبغي ضم مصر إلى أملاكها فظهر القرامطة أمام القاهرة عند عين شمس سنة ٩٧٤ م وانتشرت قواتهم في البلاد ينهبونها، بل وأتتهم قوات إضافية

كبيرة أيضًا لتعزيز موقفهم، ولم يشأ المعز منازلة تلك القوات الضخمة قبل أن يوقع الشقاق بينهم لتفريق كلمتهم وبالتالي تيسر له الأمر في هزيمة القرامطة وأسر العديد منهم، بل تتبع الفاطميون تلك القوات حتى تم إخراجهم نهائيًا من بلاد الشام. ومن أعمال الخليفة المعز لدين الله الفاطمي الداخلية بناء دار لصناعة السفن على البر الغربي للخليج في المنطقة التي عرفت قديمًا باسم [أم دنين]، على أن خوف المعز من أن تنتقل سلطته في مصر إلى يد جوهر الصقلي، صرفه عن مناصب الدولة الكبيرة وقلدها "يعقوب بن كلس" و "عسلوج بن الحسن". ومما يذكر للمعز لدين الله أنه أمر بعمل خريطة للعالم من الحرير الأزرق وضح عليها كافة أقطار العالم، كما أمر بعمل كسوة للكعبة مربعة الشكل، نقشت في حافاتها الآيات التي وردت عن الحج بحروف من الزمرد الأخضر، بالإضافة إلى أن المعز أذن للبطريق "أبرام" بتعمير كنيسة القديسة "مرقريوس" والكنيسة المعلقة بالفسطاط، وذلك جريًا على سياسة التسامح التي اتخذها إزاء رعاياه من غير المسلمين فقد كان يحسن معاملة النصارى واليهود.

الخليفة العزيز بالله الفاطمي

تولى الخليفة العزيز بالله الفاطمي حكم مصر سنة ٩٧٥ م وأهم ما يذكر في عهده هو تحويل الجامع الأزهر إلى جامعة تلقى فيها الدروس والمحاضرات في علوم الدين على المذهب الشيعي. وصار للدولة الفاطمية مركز علمي، يفد إليه طلاب العلم من ممتلكاتها لدراسة العلوم الدينية ومبادئ الشيعة. وقد اجتذب الخليفة العزيز بالله الفاطمي وخلفاؤه الطلاب إلى جامعتهم وقدموا إليهم المأكل والمسكن ولم يفقد الجامع الأزهر مكانته العلمية بعد زوال الخلافة الفاطمية، إذ تولاه سلاطين مصر من المماليك بالرعاية والعناية وحفظوا له هيبته وسمعته. ولقد اهتم الخليفة العزيز بتشييد القصور وبنى لنفسه قصرًا غربي مدينة القاهرة أطلق عليه "القصر الغربي الصغير" وجعل بينه وبين القصر الشرقي الكبير ميدانًا فسيحًا يسع عشرة آلاف جندي. وقد بلغت مساحة الأبنية الداخلية والحدائق والطرق المسقوفة والممرات السفلية وغيرها من ملحقات القصرين ما يقرب من سبعين فدانًا، وقد أزيل القصر الغربي الصغير بعد ذلك على أيدي الأيوبيين، وأقيم مكانه جامع المنصور قلاوون وابنه الناصر محمد والظاهر برقوق والمدرسة الكاملية حتى الخرنفش. وشيدت "الملكة تغريد" أم الخليفة العزيز الفاطمي "قصر القرافة" وألحقت به بستانًا وحمامًا فاخرًا وتردد الناس من علية القوم على هذا القصر طلبًا للراحة وأسست هذه الملكة كذلك [منازل العز] وهو قصر فخم على النيل دأب ابنها الخليفة

العزيز بالله وخلفاؤه على الاستجمام فيه طلبًا للراحة. وقد أنشأ الخليفة العزيز بالله الفاطمي "قاعة الذهب" التي جعلها مقرًا لمجلس الحكومة ومكانًا لاستقبال الوفود وزينها بالستور والطنافس الحريرية وكلها من رسم ولون واحد واتخذ الخليفة العزيز مقعده في صدر هذه القاعة خلف ستارة لا ترفع إلا بعد انعقاد المجلس واكتمال عدد الحاضرين. كذلك شيد الخليفة العزيز بالله الفاطمي "جامع الحاكم"، الذي عرف أولاً "بجامع الخطبة" وأطلق عليه "جامع الأنوار" وهو تحفة فنية نادرة من العصر الفاطمي. ولقد تعرض النفوذ الفاطمي بالشام على عهد العزيز بالله للانهيار، فأرسل الخليفة العزيز القائد الفاتح جوهر الصقلي فاتح مصر للقضاء على اضطرابات الشام، لكن القائد العظيم فشل فشلاً ذريعًا، الأمر الذي جعل الخليفة يخرج بنفسه على رأس جيوشه للشام لقتال القرامطة والدماشقة حتى نجح في بسط سيطرته على فلسطين ودمشق وحمص وحماة، ولم تكن تلك الحملة هي الأخيرة التي أرسلها العزيز بالله لنشر النفوذ الفاطمي بالشام سواء برًا أو بحرًا ونشطت دور الصناعة بمصر والقاهرة في إعداد الأسطول، غير أن سوء الحظ لازمه، إذ اشتعلت فيه النيران عند ميناء المقس بالقاهرة واحترقت منه ستة عشر مركبًا، فأمر العزيز ببناء سفن أخرى فأبحرت بسرعة، وأبحر الأسطول الفاطمي صوب طرابلس فتعرض الأسطول لعاصفة قوية حطمت معظم سفنه. أما علاقته بالدولة البيزنطية فكانت مزيجًا من العداء والوئام حيث استؤنف النضال بين الدولتين، وكان خطر القرامطة قد خبأ تحت ضربات الدولة الفاطمية، وألقى الفاطميون والروم أنفسهم في سهول الشام وجهًا لوجه، وكانت الدولة البيزنطية تجتاز في أواخر القرن ٩ م وأوائل القرن ١٠ م مرحلة جديدة من القوة والنهوض في عصر الأسرة الباسيلية، ولا سيما في عهد الإمبراطور باسيل الثاني الذي عاصر فترة حكم الخليفة العزيز بالله الفاطمي وولده الحاكم بأمر الله، وكانت السياسة البيزنطية كعادتها تشجع كل عناصر الانشقاق أو الخروج في أركان الدولة الإسلامية. فلما همت الجيوش الفاطمية بغزو حلب واستغاث بنو حمدان بالدولة البيزنطية، سار الروم لقتال الفاطميين ونشبت بينهما معركة طاحنة على مقربة من أنطاكية سنة ٩٩١ م فهزم الروم هزيمة شديدة، وخشيت السياسة البيزنطية عواقب هذا الفشل، فسار الإمبراطور باسيل الثاني بنفسه إلى الشام وغزا حمص وأعمالها وبسط سلطانه على معظم سواحل الشام فانزعجت الخلافة الفاطمية لهذا التطور الخطير في بلاد الشام وهم الخليفة العزيز بالله بالتوجه بنفسه إلى منازلة البيزنطيين، ولكن الوفاة أدركته في الطريق. أما على الجانب المذهبي فلقد أمر الخليفة العزيز بالله الفاطمي بلعن الخلفاء الثلاثة الأوائل وغيرهم من الصحابة إذ عدوا أعداء لعلي بن أبي طالب ونقشت فضائل علي وأبنائه من بعده على السكة وعلى جدران

المساجد، وكان الخطباء يلعنون الصحابة على كافة منابر مصر وألزم جميع المصريين بأن يعتنقوا المذهب الفاطمي وحتم على القضاة أن يصدروا أحكامهم وفق قوانين هذا المذهب وأبطل العزيز صلاة التراويح سنة ٩٨٢ م من جميع المساجد المصرية ، كما أمر سنة ٩٩٥ م بنقش لعن الصحابة على الجدران داخل الجامع العتيق وخارجه وعلى أبواب الحوانيت وعلى المقابر ولون ذلك كله بالذهب في كثير من أحياء القاهرة. وكان لتلك السياسة أثرها في تحويل السنيين إلى المذهب الشيعي، وأنشئت مكتبة العالم الإسلامي وكانت تقع في القصر الشرقي الكبير أو القصر المعزي وتحتوي ٢٠٠ ألف مجلد عدا الكتب الأخرى وقيل أن عدد كتبها بلغ ٦٠٠ ألف مجلد وقال آخرون أن هذا العدد بلغ مليونين، وكانت تحتوي على مصنفات في الفقه واللغة العربية والحديث والتاريخ والسيرة والفلك والدين والكيمياء عدا المصاحف التي احتوتها المكتبة. وقد شجع الخليفة العزيز بالله قبائل بني سليم على الحضور إلى مصر، وقد استجابت بنو سليم استجابة سريعة إلى هذا النداء حتى لم يبق منهم أحد ببلادهم الأصلية. ولقد امتاز عصر العزيز بالعطف على النصارى واليهود فرفعهم إلى كرسي الوزارة وقلدهم أرقى مناصب الدولة ويرجع ذلك العطف إلى زواجه من سيدة مسيحية أنجب منها ابنته "ست الملك"، وكانت لتلك السيدة المسيحية أخوان رفعهما العزيز بالله إلى ذروة المناصب الكنسية فعين أحدهما بطريقًا للطائفة الملكية بالإسكندرية وعين الآخر بطريقًا لها ببيت المقدس، ولقد اتسمت سياسة العزيز بتقريب أهل الذمة وبرز من بين هؤلاء في عهده "يعقوب بن كلس" و "عيسى بن نسطوروس" و "منشا"، بل سمح لإبراهيم بن زرعة بترميم وإعادة بناء كنيسة أبي سيفين الخربة بظاهر الفسطاط. ويتميز عصر العزيز بالله الفاطمي بتلك الفتوحات الهائلة التي قام بها لتوسيع رقعة الإمبراطورية الفاطمية حتى أصبحت تلك الإمبراطورية تمتد من بلاد العرب شرقًا إلى ساحل المحيط الأطلنطي غربًا، ومن آسيا الصغرى شمالاً إلى بلاد النوبة جنوبًا، وبذلك تكون قد فاقت الدولة العباسية – في ذلك الحين – اتساعًا وقوة ومنعة وثروة ونفوذًا. وكان العزيز بالله يطمع في القضاء على بقايا الخلافة السنية العباسية في بغداد وعلى الخلافة الأموية السنية في الأندلس، لتصبح له الخلافة الإسلامية الواحدة الشيعية ومن أجل تحقيق ذلك اهتم بتقوية جيشه وأسطوله وتنمية ثروات البلاد، وقد انعكس ذلك كله على البلاد رخاء ورفاهية. وطالت مدة حكمه إحدى وعشرين سنة.

الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي

تولى الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي بن الخليفة العزيز بالله الفاطمي حكم مصر سنة ٩٩٦ م، تحت وصاية الأمير "أبي الفتوح برجوان" التركي، حيث كان يبلغ من العمر إحدى عشرة سنة. ومن أهم الأحداث في عهد الحاكم بأمر الله، نزوح جماعة من الأشراف الحسينيين قدموا من الحجاز ونزلوا في المنطقة التي نسبت بعد ذلك إلى اسمهم وأطلق عليها "حي الحسينية" بالقرب من المشهد الحسيني. ولقد مرت على المسيحيين في مصر فترة اضطهاد أبان عهد الخليفة الحاكم بأمر الله، إذ أنه في سنة ١٠١٠ م أمر الحاكم بأمر الله الفاطمي بهدم دير القصير [دير البغل] ومع ذلك ظلت بعض أجزاء منه باقية حتى اندثرت بعد ذلك تمامًا، بل أنه أمر سنة ١٠٠٨ م بهدم كنيسة القيامة ببيت المقدس وجميع البيع [كنائس النصارى] في سائر مملكته. وقد استغل الأوربيون هذه الحركة للدعاية ضد الإسلام وللعمل لإنقاذ المسيحيين والأماكن المقدسة من اضطهاد الحكام المسلمين. وأثناء خلافة الحاكم ووصاية برجوان ظهرت حركة انفصالية في مدينة صور فأرسل الجيش الفاطمي برًا بقيادة "ابن الصمصامة" يسانده أسطول بحري فحقق الأسطول الفاطمي انتصارًا في الوقت الذي اقتحم فيه الجيش الفاطمي مدنية صور وأسر الأمير المنشق الذي كانت تسانده الدولة البيزنطية حتى إن الإمبراطور "باسيل الثاني" سار بنفسه إلى الشام لمؤازرته، ولكن ما لبث أن اضطر إلى العودة إلى القسطنطينية، وهكذا حدثت العديد من المعارك في الشام لتأكيد السيطرة الفاطمية عليها فانتهز مدبر الدولة برجوان هذه الفرصة ليعقد الهدنة مع الدولة البيزنطية فبعث إلى الإمبراطور يقترح عقد الصلح والهدنة، فاستجاب باسيل الثاني لدعوته. وفي القاهرة أبرمت المعاهدة بين الدولة الفاطمية والدولة البيزنطية تقرر بمقتضاها [عقد هدنة بين مصر والدولة البيزنطية لمدة تسع سنوات ويتمتع المسيحيون المقيمون في الدولة الفاطمية بالحرية الدينية ويسمح لهم بتجديد الكنائس وبنائها ويتعهد الإمبراطور البيزنطي بإمداد مصر بما تحتاجه من الحبوب] ولقد صاحب تلك المعاهدة إعلان مدينة حلب الدخول في طاعة الخليفة الفاطمي سلمًا وهو ما عجز عن تحقيقه المعز لدين الله والعزيز بالله عسكريًا. ومما يذكر لعهد الحاكم أن قبائل بني قرة الموجودة في البحيرة قد تحالفت مع الثائر "أبي ركوة" الذي كان يحاول أن يقيم دولة أموية في مصر، وقد اشتعلت ثورتهم في البلاد وكانت شرارة تلك الثورة أن الخليفة الحاكم بأمر الله أراد زيادة الجباية على تلك القبيلة وعندما رفضوا الاستجابة أرسل إليهم الحاكم جنوده لطردهم، ووقعت مذبحة في الإسكندرية قتل فيها عدد كبير من قبيلة بني قرة لذلك دفعهم الشعور بالمرارة إلى

الانضمام إلى ثورة أبي ركوة التي منيت بالهزيمة وهرب نحو الصعيد حيث قبض عليه. ولقد جمع الحاكم بأمر الله طبقًا لما ورد الذكر عنه بين صفات متضاربة: فاكتملت له الشجاعة والإحجام والجبن والإقدام وهو سخي معطاء وفي أحيان أخرى بخيل جدًا، حتى أنه ظل يلبس الصوف سبع سنين، وكان يحب العلم ومع ذلك يضطهد العلماء ولبث سنين طويلة على ضوء الشموع ليلاً ونهارًا، ثم آثر الظلمة على النور وصار يحب الجلوس في الظلام الدامس وكتب على جدران المساجد وفي الأسواق والشوارع سب الصحابة، ثم محاه، كما أمر بتغيير مواعيد الصلاة وألغى الحج والزكاة، ثم عدل عن ذلك ومنع صلاة التراويح عشر سنوات، ثم أباحها واضطهد أهل السنة، ثم بالغ في مصالحة السنيين وعاتب كل من أقدم على سبهم حتى أن سمعته ساءت عند الشيعيين، الذين وجدوا أنفسهم في بلد يسير في اتجاه عادات المذهب السني. ولقد حرم الحاكم بأمر الله الاشتغال بعلم الفلك ورصد النجوم وكان هو نفسه يقوم بالرصد، بل أنه أصدر قرارات يحرم فيها بيع الملوخية ونهى عن أكل الجرجير ، كما نهى أيضًا عن استعمال القرع ونهى عن بيع الفقاع- وهو نوع من الخمر- وحرم بيع الزبيب ونهى عن بيع أكثر من أربعة أرطال من العنب وأمر بقتل جميع الكلاب عدا كلاب الصيد وأمر أن تفتح محلات المدينة أبوابها لروادها في الليل بدل النهار، ثم حرم على الناس الخروج ليلاً من مغرب الشمس حتى مطلع الفجر، كما منع النساء من الخروج من منازلهن ومن الظهور غير منقبات، وحرم عليهن الظهور في أعلى المنازل أو دخول الحمامات العامة أو السير وراء الجنائز ومنع صانعي الأحذية من صنع أحذية خاصة بهن واشتد في معاملة أهل الذمة حتى أمر بهدم بعض كنائسهم وبإلغاء بعض أعيادهم وجعل لهم علامات تميزهم، ثم عدل عن سياسة الشدة فسمح لهم ببناء ما تهدم من كنائسهم وأطلق لهم حرية العبادة وأمنهم على حياتهم وأموالهم ولكل ذلك أطلق عليه بعض المؤرخين "الحاكم المجنون" حتى أنه أمعن في ادعائه علم الغيب وادعى تجسد الإله في شخصه فكان إذا بدا للناس في الطرقات خروا له سجدًا وقبلوا الأرض ومن أبى كان نصيبه الموت. ومن أشهر الأعمال التي خلدت اسم الحاكم إنشاؤه سنة ١٠٠٥ م جمعية علمية [أكاديمية] أطلق عليها اسم "دار الحكمة" فالتحق بها عدد من الفقهاء والقراء والمنجمين والنحاة واللغويين والأطباء، وألحق بدار الحكمة مكتبة سميت "دار العلم"، حوت ما لم يجتمع مثله في مكتبة من المكتبات وكان الغرض من إنشاء دار العلم هو الرغبة في نشر المذهب الشيعي وهو نفس الغرض الذي من أجله أنشأ الفاطميون مكتبة القصر، كما شيد أيضًا جامع المقس الذي كان على شط بحر النيل وهو معروف بجامع أولاد عنان وكانت المكوس تؤخذ في هذا الموضع وأمر بهدم منظرة اللؤلؤة وهدم سور القصر الكبير وبناه ثانيًا وجدد الباب المسمى بباب البحر

وبنى أيضًا جامع راشد بمصر وهدم كنسية للنصارى كانت بجوار باب زويلة القديم وبنى موضعها مسجدًا كان يعرف بمسجدابن البناء وهو الزاوية المعروفة الآن بزاوية سام بن نوح في العقادين بالغورية، وجدد دار العلم القديمة التي كانت تجاه الجامع الأقمر، وكان يسلك إليها من قبو الخرنفش ونقل إليها الكتب وأباح للناس الدخول فيها للمطالعة والنقل منها وأعد لهم الورق والمداد والأقلام،وبنى أيضًا بجزيرة الروضة جامع غين، إلا أنه بسبب ما كان اعتراه من خلل العقل الذي انتهى به إلى دعوى الألوهية لم يكن يثبت على أمر، بل كان ما يبنيه في اليوم يهدمه في الغد. وفي ليلة الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٠٢٠ م خرج الحاكم بأمر الله كعادته للطواف بالجبل وكان شغوفًا برصد النجوم ، كما قدمنا، وركب حماره الأشهب وخرج من القاهرة يصحبه ركابيان فقط، ثم سار متوغلاً في شعب المقطم متجهًا نحو الجنوب، وصرف الركابيين أثناء ذلك، ومن تلك الساعة يختفي الحاكم بأمر الله من مسرح التاريخ إلى الأبد، وتغمره الأساطير المغرقة. ذلك أن أحدًا لم يعثر على جثته قط، ولم يعرف مصيره قط بطريق التحقيق وإن كانت أصابع الاتهام تشير إلى أخته ست الملك، وكل ما هنالك أنهم وجدوا حماره على مقربة من بركة حلوان وقد قطعت ساقاه الأماميتان، وقيل أيضًا إنهم عثروا على ثيابه ملقاة في قاع البركة وفيها أثر الطعان مما يدل على قتله.

الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله الفاطمي

خلف الحاكم بأمر الله ابنه الظاهر لإعزاز دين الله الفاطمي على حكم مصر سنة ١٠٢٠ م وعمره حوالي ست عشرة سنة. وقد امتد سلطان الظاهر على المنطقة من الفرات حتى المحيط الأطلنطي وضربت باسمه الدنانير التي لا يزال بعضها موجودًا حتى الآن في مدن مصر والإسكندرية والمنصورة والمهدية وزويلة وفلسطين وعكا وصقلية. وقد قامت عمة الظاهر "ستُ الملك" بتدبير المملكة أحسن تدبير فبذلت العطاء للجند وساست الناس أحسن سياسة ووجهت الظاهر إلى إلغاء كل ما كان الحاكم قد أصدره من أوامر وقيود وإجراءات شاذة، وأباح كثيرًا مما منعه أبوه، وأصدر أمانًا لأهل الذمة – اليهود والنصارى – أعلن فيه حريتهم في عقائدهم وشعائرهم وأنه لا إكراه في الدين وأن من أحب منهم أن يدخلَ في الإسلام اختيارًا وهداية من الله فليفعل مقبولاً مبرورًا، ومن آثر البقاء على دينه فله ذمته وأعاد للأقباط احتفالاتهم الدينية وخاصة الاحتفال الكبير "بليلة الغطاس". ولقد تبرأ الخليفة الظاهر من دعوى الألوهية، وأصدر بيانًا يندد بالذين غالوا في تأليه علي بن أبي طالب ووصفهم بأن شأنهم في ذلك شأن

النصارى الذين ألهوا "المسيح"، وبدأ عهدًا من السلام والأمن لم تشهده مصر طوال أيام الحاكم بأمر الله. ولقد توفيت الأميرة الجليلة "ست الملك" بعد أن ساست الدولة أحسن سياسة ووطدت أركان الحكم لابن أخيها. وعقب ذلك بفترة وجيزة قصر نهر النيل عن أن يبلغ ارتفاعه المعتاد لرخاء البلاد فقلت الأرزاق وعزت الأقوات وارتفعت بالتالي الأسعار، ولم يستطع عامة الشعب أن يحصلوا على أقواتهم إلا ببيع ما لديهم من أثاث ، ولكن لم يجدوا مشترين فحاق بهم المرض ومات الكثيرون منهم، بينما تحول الأقوياء إلى قاطعي طريق ينهبون كل ما تمتد إليه أيديهم ولم يعفوا حتى قوافل الحجاج، ومن ناحية أخرى لم يقبض الجنود مرتباتهم فتحولوا إلى جماعات وعصابات تنهب المواطنين فهب المواطنون وتسلحوا للدفاع عن أنفسهم، وأذن لهم الخليفة في قتل الجنود المعتدين حتى أصبحت الحرب سجالاً في الطرقات بين الجند والأهالي فعقد الظاهر معاهدة صداقة مع إمبراطور الدولة البيزنطية الإمبراطور "رومانوس الثالث" على أن يمده بالحبوب ويدعى للظاهر في جميع المساجد القائمة في أملاك الدولة البيزنطية وخاصة في مسجد القسطنطينية، مقابل تجديد الظاهر بناء كنسية القيامة في بيت المقدس والتي كانت قد هدمت إلى حد ما ولم ينقذ الموقف إلا أن النيل عاد بسخائه مرة ثانية واختفت المجاعة وباختفائها عاد الأمن إلى الاستتباب، الأمر الذي أعطى الخليفة الظاهر فرصة للرقي بشئون البلاد وتحسين حال الزراعة والمحافظة على الثروة الحيوانية. وأهم ما بني في عهد الظاهر القصر المعروف باسم "قصر اللؤلؤة" القريب من القصر الغربي عند باب القنطرة وهو من القصور المعدودة في القاهرة، كما قام بإعادة ترميم قبة الصخرة المشرفة وكذلك بعض أجزاء سور المسجد الأقصى التي تصدعت أيام حكم والده الحاكم بأمر الله.

الخليفة المستنصر بالله الفاطمي

وصل النفوذ المصري والدولة الفاطمية في عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي الذي تولى حكم مصر سنة ١٠٣٦ م أقصى درجات التوسع والقوة أي أنه – من القاهرة - أصبحت تدار أمور الدولة الفاطمية التي امتدت من المحيط الأطلنطي وشمال أفريقية حتى البحر الأحمر، بل وشملت الشام والحجاز واليمن، حتى إن اسم الخليفة الفاطمي ذكر في مساجد بغداد عاصمة الخلافة العباسية وذلك لمدة أربعين جمعة متتالية وكذلك في مساجد واسط والبصرة في العراق، حتى أن الخليفة القائم بأمر الله العباسي كاد يتنازل عن الخلافة العباسية للخليفة الفاطمي وذلك عندما أمد الخليفة المستنصر بالله

الفاطمي أحد الأمراء الخارجين على الخليفة العباسي، بالجيش والزاد والعتاد حتى تمكن من الاستيلاء على بغداد وأخذ قصر الخلافة وأرسل كل تحف قصر الخلافة في بغداد والغنائم النفيسة إلى القاهرة وابتهج أهل مصر بهذا النصر العظيم الذي دام لفترة وبذلك وصلت الخلافة الفاطمية إلى مركز الصدارة في العالم الإسلامي وغدت الدولة الوحيدة صاحبة النفوذ والسلطان في شرق البحر المتوسط، ، ولكن ما لبثت الأمور أن تبدلت في عهده، نتيجة للتنافس بين أجناس الجيش الفاطمي من البربر والسودان والترك والأرمن، بجانب إهمال أمر الأمن اللازم لنمو النشاط الاقتصادي والثقافي للدولة الفاطمية، ثم طرأ على عهد المستنصر بالله أيضًا غلاء فاحش، في مصر، نتيجة انخفاض نهر النيل سبع سنوات متتالية أكل فيها الناس الجيف، ثم أعقب ذلك انتشار الطاعون حتى أطلق على تلك الفترة "الشدة المستنصرية"، الأمر الذي دعا المستنصر إلى الاستعانة بوالي الشام بدر الجمالي الذي تلقب باسم "أمير الجيوش"، والذي عمل على تحصين القاهرة ضد الغزوات الخارجية وضد ثورات الجند الداخلية فأحاطها بسور يعرف بسور بدر الجمالي وانتدب ثلاثة مهندسين من البيزنطيين لتجديد بناء أبواب: زويلة والفتوح والنصر، وشيد على جبل المقطم جامعه المعروف باسم "جامع الجيوشي" نسبة إليه وعمل على تأمين الأهالي من الصدام المسلح بين جند الأتراك والجند السودانيين، الذين نهبوا المدن وأتلفوا قصور الخلفاء وباعوا أنفس الكتب بأبخس الأثمان فوضع حدًا للفوضى والجرائم وأعاد عهد سيطرة القانون فعاد إلى البلاد الأمن والنظام، وكان الخليفة المستنصر بالله قد أرسل إلى الإمبراطور البيزنطي "قسطنطين التاسع" أن يمده بالغلال والأقوات فلبى الدعوة وتم الاتفاق بينهما على شروط هذه المعاونة وأعدت بالفعل مقادير وافرة من الغلال لهذه الغاية، ولكن توفى الإمبراطور قبل تنفيذ الاتفاق فخلفته الإمبراطورة "تيودورا" واشترطت لتنفيذه شروطًا جديدة أباها المستنصر ومنها أن يمدها بالجند ليعاونها على رد السلاجقة ومحاربة الخارجين عليها، واضطربت العلاقات بين الدولتين واشتبك الفريقان في عدة معارك شديدة في البر [بقيادة الحسن بن ملهم] والبحر، ولقد أرسل الخليفة المستنصر سفيرًا إلى الإمبراطورة تيودورا وهو القاضي أبو عبد الله القضاعي ليحاول تسوية العلاقات السيئة واستئناف الصداقة ، ولكن أخفق السفير في مسعاه، ثم انتهت أيام الشدة العظمى بموت ناصر الدولة بن حمدان زعيم الجنود الأتراك، وعاد النيل إلى طبيعته وعمر الريف فرخصت الأسعار وعادت إلى ما كانت عليه في أوائل عهد المستنصر وزاد إيراد مصر حتى تحسنت أحوال الفلاحين، ولكن بعد اعتراف شمال أفريقية بسلطان العباسيين، بل وقطع أمير مكة والمدينة الخطبة للمستنصر. وتمكنت جيوش العباسيين من فتح مدينة الرملة وبيت المقدس ودمشق، واستقل روجر النورمندي

بصقلية سنة ١٠٩٢ م وهي التي كان الفاطميون قد استولوا عليها سابقا، وتمكن الأسبان من إسقاط مدينة طليطلة درة المدن الإسلامية بالأندلس وذلك سنة ١٠٨٥ م. ويمكن اعتبار تاريخ تولي بدر الجمالي الوزارة خطوة انتقالية في حياة الدولة الفاطمية أصبح فيها الوزراء منذ عهد بدر الجمالي من وزراء تنفيذ ينفذون أوامر الخليفة صاحب السلطة الحقيقية إلى وزراء تفويض تكون أمور الدولة كلها مفوضة إليهم وصار وزير السيف منذ بدر الجمالي إلى آخر الدولة الفاطمية هو سلطان مصر وصاحب الحل والعقد.

الخليفة المستعلي بالله الفاطمي

بعد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي تولى الخليفة المستعلي بالله حكم مصر سنة ١٠٩٤ م وفي عهده ظهر نفوذ الوزير "الأفضل بن بدر الجمالي"، فقد حال دون تولية نزار أكبر أبناء المستنصر، إذ اعتقد أن نزارًا قد يضعف نفوذه ولذا عمل على تولية أخيه المستعلي بن المستنصر وكان صغير السن، إذ كان يقرب من العشرين فحجر عليه الأفضل وأصبح له مطلق التصرف في شئون الدولة إلا أن نزارًا لم يقف مكتوف اليدين إزاء إقصائه عن العرش، بل سار إلى الإسكندرية يحيط به من يشايعه من الأمراء والقواد ولجأ إلى عربان مصر للحصول على حقه في الخلافة ونودي بنزار في الإسكندرية خليفة وناصره واليها التركي " ناصر الدولة أفتكين"، بعد أن مناه نزار بالوزارة إن هو وصل إلى العرش ، ولكن الأفضل بن بدر الجمالي لحقه بالإسكندرية ومعه عدد من الجند وسارع إلى ضم العربان إلى صفوفه لإضعاف مركز نزار، ودارت بين الوالي أفتكين ونزار بن المستنصر من جهة وبين الوزير الأفضل من جهة أخرى معركة كبرى انتهت بهزيمة الأفضل وارتداده إلى القاهرة، ولكنه عاد ثانية إلى الإسكندرية وحاصرها وظل على حصارها سبعة أشهر ارتكب خلالها كثيرًا من أعمال العنف حتى طلب أفتكين ونزار الأمان فمنحهما إياه، ولكنه أمر بإرسالهما إلى القاهرة حيث قتلا وصفا الجو للأفضل بن بدر الجمالي بعد قضائه على تلك الفتنة فنقل إلى داره التي شيدها سنة ١١٠٨ م دواوين الحكومة وجعل بها أماكن خاصة لإقامة الأسمطة [الولائم] في الأعياد. ولقد استغل الفاطميون تدهور مركز السلاجقة في بلاد الشام وفلسطين واستطاعوا أن يستردوا مدينة القدس ويعيدوها إلى سلطانهم ، ولكن ذلك تم بعد فوات الأوان، إذ كانت موجة المد الصليبي بدأت تغمر العالم الإسلامي وتسيطر على إمارة الرها وإمارة أنطاكية بحجة حماية الأماكن المقدسة، وكانت مدينة أورشليم [القدس] في هذه الفترة في حوزة الفاطميين فزحفت القوات الصليبية نحو تلك المدينة واستمر حصار القدس أربعين يومًا لم

تصل فيها النجدات من مصر ولا من بغداد فسقطت المدينة في خاتمة المطاف سنة ١٠٩٩ م. ولا جدال في أن الخلاف بين العباسيين والفاطميين أو بالأحرى بين السنيين والشيعة كان من أكبر العناصر التي أدت إلى سقوط المدينة المقدسة وكما وصل أمراء السلاجقة بعد فوات الوقت لإنقاذ أنطاكية فقد وصلت القوات الفاطمية بقيادة الوزير الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمالي بجيشه المؤلف من عشرين ألف مقاتل بعد سقوط القدس. وكان طبيعيًا أن يتصدى له الصليبيون، الذين كانوا سكارى بنشوة النصر، وأن يهزموا جيشه عند مدينة عسقلان وينفتح بذلك لهم الطريق للاستيلاء على مدن الساحل، ولكن مدينة عكا استطاعت أن تقاوم هجماتهم، فانصرفوا عنها وعادوا إلى بيت المقدس لتنظيم ملكهم وانتخب القائد "جود فري دي بوايون" ملكًا على أورشليم واتخذ لنفسه لقب "حامي القبر المقدس".

الخليفة الآمر بأحكام الله الفاطمي

ولي الخلافة الفاطمية بعد موت الخليفة المستعلي بالله ابنه منصور أبو علي سنة ١١٠١ م، وكان عمره يوم ولي الخلافة خمس سنوات ولقب بالخليفة الآمر بأحكام الله وزاد بذلك سلطان الوزير الأفضل بن بدر الجمالي حيث لم يكن الخليفة إلا غلامًا فكان الآمر مسلوب السلطة مع الوزير الأفضل ، كما كان الحال مع سلفه المستعلي. وفي عهد الآمر ظهر تعصب الأفضل لأهل السنة ، كما يتجلى في إغلاقه مكتبة "دار العلم" الشيعية التي أسسها الخليفة الحاكم وزودها بآلاف الكتب لبث عقائد المذهب الشيعي مذهب الفاطميين، ولم يقف الأفضل في إساءته للمذهب الشيعي في عهد الآمر عند هذا الحد، بل خطا خطوة جريئة وهي أمره بإلغاء الاحتفال بالمولد النبوي ومولد السيدة فاطمة الزهراء والإمام علي والخليفة الآمر على ما جرت به عادة الشيعة وكانت تلك الأوامر كافية لتقويض دعائم ملك الفاطميين، الذين كانوا يعملون دائمًا على تقوية دعواهم على اعتبار أنهم من سلالة علي بن أبي طالب. وفي عهد الخليفة الآمر بأحكام الله الفاطمي سقطت مدينة عكا وطرابلس وجبلة وبيروت وصيدا في أيدي القوات الصليبية الآتية من أوربا وعندما أدرك الوزير الأفضل بن بدر الجمالي مدبر المملكة المصرية أنه عاجز عن مناوأة الملك "بلدوين الأول" ملك مملكة بيت المقدس أبرم معه عقد صلح يعتبر أول اتصال سياسي بين مصر والصليبيين سنة ١١١٥ م على أثر مهاجمة بلدوين الأول لقافلة من قوافل الحجاج. على أن هذا الصلح لم يكن إلا مؤقتًا ريثما يستعد بلدوين الأول لغزو مصر، ولذلك فلم يمض عامان حتى قصد مصر سنة ١١١٧ م في جيش كبير فدخل مدينة

الفرما وأحرق مساجدها وليس إلا المرض ما حال بينه وبين مواصلة السير إلى القاهرة ولم يلبث أن توفي بالقرب من بحيرة البردويل. وهكذا نجت مصر من أول غارة صليبية مباشرة عليها، لذلك دبر الخليفة الآمر مكيدة لقتل الوزير الأفضل ولما تم قتله تنصل من دمه وقتل قتلته اقتصاصا له حتى لا يعرف أنه هو الذي حرضهم عليه ولقد اشترك في تدبير قتله "عبد الله المأمون بن البطائحي" أحد خواص الأفضل بعد أن مني بأن يخلفه في مركزه، ونال البطائحي ما كان يرجوه وخلف ضحيته في الوزارة وعاد للآمر نفوذه بعد وفاة الأفضل وأمر بنقل ثروة الأفضل إلى دار الخلافة وجعل على ذلك جماعة من الكتاب يقومون بإحصائها وتم ذلك في أكثر من شهرين بين سمع الخليفة وبصره متتبعًا ذلك العمل، الأمر الذي يدل على أن ثروة الأفضل بلغت من الضخامة مبلغًا كبيرًا قدر بستة ملايين دينار. وما لبث عبد الله المأمون البطائحي في الوزارة حتى اعتقله الخليفة الآمر سنة ١١٢٥ م وبعد اعتقاله لم يتخذ الآمر بأحكام الله وزراء، بل اتخذ صاحبي ديوان: أحدهما مسلم، والآخر سامري، وجعل معهما مستوفيًا راهبًا يعرف "بأبي نجاح ابن قنا"، الذي لم يلبث أن انفرد بتدبير الأمور وصارت له منزلة عند الآمر حتى لقبه [بالأب القديس الروحاني النفيس أبي الآباء سيد الرؤساء مقدم دين النصرانية وسيد البطريركية ثالث عشر الحواريين] فزادت سطوته وأساء إلى المسلمين، الذين زادت شكاياهم من تمكين الآمر لهذا الراهب فيهم وكادت تحدث فتنة خشي الآمر من عواقبها فأمر "مقداد" والي مصر بقتل ابن قنا بعد مناقشة دارت حول رأيه في الإسلام. واستأثر الآمر عندئذ بكل السلطة، وأطلق العنان لأهوائه وإسرافه وبذخه، ولقد كان الخليفة الآمر مرحًا، مضطرب النفس والأهواء، شغوفًا بحياة اللهو والغناء، وافر السخاء والبذل، يعشق البذخ الطائل، وكان يهيم بالجواري الحسان لا يطيق الحياة دون حب وهوى حتى أنه وقع في حب إحدى البدويات من قبيلة طيئ وتزوجها وشيد لها في الروضة براحًا فسيحًا تحيطه المروج وأطلق عليه اسم الهودج. وسرعان ما اضمحل نفوذ الآمر وعاد سيرته الأولى من الضعف، بعد اعتلاء "أبي علي بن الأفضل" الوزارة. ومن محاسن الآمر بالله تشجيعه للشعراء ومعاملة أهل الذمة معاملة تنطوي على العطف، ومن إصلاحاته تجديد قصر القرافة وبناء قصر الهودج في جزيرة الروضة لزوجته البدوية، وإنشاء جامع الأقمر سنة ١١٢٥ م وبناء مسجد داخل دير سانت كاترين سنة ١١٠٣ م حيث أشارت وثائق الدير إلى قيام الرهبان بترميم المنبر، أو إقامة مؤذن للمسجد، ، كما كانوا يقدمون للمسجد ومن به كل ما يحتاجه من زيت الوقود ومؤونة المؤذن وكلما توفي مؤذن أقام الرهبان غيره، وفي المقابل فقد حرصت القبائل العربية في سيناء على اعتبار الدير وممتلكاته أمانة في أعناقهم، وقامت القبائل بحماية الرهبان وخدمتهم بالدير، والدفاع

عنهم بصد المعتدين من قطاع الطرق واللصوص وتوصيل المؤن إليهم وتسهيل سبل الزوار الوافدين على الدير من المسلمين والنصارى.

الخليفة الحافظ لدين الله الفاطمي

يتميز عصر الخليفة الحافظ لدين الله الفاطمي الذي بدأ من سنة ١١٣٠ م كعصور من سبقوه من خلفاء العصر الفاطمي الثاني، بظهور نفوذ الوزراء وتلاشي نفوذ الخلفاء فلقد تقلد الوزارة في عهده "أبو علي أحمد بن الأفضل بن بدر الجمالي" الذي تلقب بالأكمل، واستأثر بجميع السلطات وشل يد الخليفة عن التصرف في شئون الدولة، وزاد على ذلك أن منع الناس من زيارة الحافظ إلا بإذن منه واستولى على ما في القصور من التحف ومنع ذكر اسم الخليفة في خطبة الجمعة وأمر بالدعاء للإمام المنتظر ، وسك النقود باسم المهدي المنتظر ، ، كما أبطل من الأذان [حي على خير العمل] وأمر الخطباء بذكر اسمه في الخطبة وتلقيبه بألقاب منها [ناصر إمام الحق – هادي القضاة إلى إتباع شرع الحق – مولى النعم – رافع الجور عن الأمم – مالك فضيلتي السيف والقلم]. وفي سنة ١١٣١ م اتخذ الوزير الأكمل خطوة جريئة ضد الشيعيين بأن عين أربعة من القضاة [اثنين من الشيعيين واثنين من السنيين وأعطي كلا منهم سلطة إصدار أحكامه وفق مذهبه وبذلك لم يجعل إصدار الأحكام حسب المذهب الشيعي دون سواه ، كما كان الحال منذ قيام الدولة الفاطمية في مصر]، وأثارت سياسة الأكمل غضب الشيعيين فدبروا مؤامرة لاغتياله وبموت الوزير الأكمل عاد الخليفة الحافظ إلى عرشه، واعتبر الحافظ يوم نجاته من سجنه وتوليه السلطة عيدًا أطلق عليه اسم "عيد النصر" وصار يحتفل به في كل سنة إلا أن ذلك لم يكن معناه تخلصه من سيطرة الوزراء فقد تخلص من الأكمل ابن الأفضل ليقع تحت سيطرة "أبو الفتح يانس" الأرمني ومن بعده "بهرام الأرمني" الذي تلقب [بسيف الإسلام تاج الملوك] رغم كونه نصرانيًا. ولقد شكا المصريون المسلمون إلى الخليفة الحافظ ظلم بهرام وأهله وعشيرته، ولما اشتد الحال بهم استنجد المسلمون بوالي الغربية "رضوان بن الولخشي". وفي مدينة سخا إحدى مدن الغربية صعد رضوان المنبر وخطب في الناس خطبة بليغة حضهم فيها على الجهاد وجمع ما يقرب من ثلاثين ألف مقاتل، سار بهم إلى القاهرة لقتال بهرام، وبدأ من ذلك الحين عهد تنافس وتطاحن، للوصول إلى ذلك المنصب، الأمر الذي أدى إلى اضطراب أحوال الدولة الفاطمية وقرب نهايتها وتقلد رضوان الوزارة ولقب "بالأفضل" وكان رضوان أول من تلقب بلقب "ملك" من وزراء الفاطميين، فأصبح يلقب بالسيد الأجل والملك

الأفضل وأصبحت تسمية الوزير بالملك سنة من بعده ، ولكن اشتد بعد ذلك الخلاف بين رضوان والحافظ وامتد لبضع سنوات حتى انتهى بمقتل رضوان. ومما يذكر أن الخليفة الحافظ كان عليه أن يواجه قبيلة لواتة في البحيرة سنة ١١٣٧ م فأمر واليه "طلائع بن رزيك" بمحاربتهم وقمع عصيانهم. وفي سنة ١١٤٨ م اضطر الحافظ إلى مهادنة قبيلة لواتة ورشوتهم بمبالغ ضخمة لقتل من ادعى بأنه "ابن نزار" بعد أن لجأ إليهم وطلب معونتهم، وبالفعل قبلوا المال وقتلوه وأرسلوا رأسه إلى الخليفة الحافظ. وأثناء تلك الأحداث كان الأتابك "عماد الدين زنكي" أمير الموصل يقوض أول إمارة صليبية أنشأها الصليبيون في الشرق الإسلامي وهي "إمارة الرها"، وعلى الجانب الغربي الإسلامي تم "لعبد المؤمن" زعيم الموحدين ببلاد المغرب الاستيلاء على جميع أملاك الدولة الفاطمية في شمال أفريقية سنة ١١٤٥ م ولم يبق لهم سوى مصر. وقبل وفاة الخليفة الحافظ الفاطمي أعلن عن قرب وصول الحملة الصليبية الثانية على الشام ومحاولة الصليبيين الاستيلاء على دمشق.

الخليفة الظافر بأمر الله الفاطمي

بويع الظافر بأمر الله بالخلافة سنة ١١٤٩ م وكان عمره سبع عشرة سنة، وكانت أمه تدعى [ست الوفاء]، وقيل [ست المنى]، وكان الوزير الذي تولى المملكة هو الأمير "نجم الدين بن مصال المغربي"، ولقب بالسيد الأجل المفضل أمير الجيوش ولم يرض "ابن سلار" والي الإسكندرية والبحيرة عن توليابن مصال الوزارة، فوصلابن سلار إلى القاهرة ودخلها وتقلد وزارتها وتلقب باسم [العادل]، وقد طلبابن السلار النجدة من الأمير "نور الدين محمود" صاحب حلب ودمشق لينصره على منافسه وكان ذلك الالتماس من ناحية ذلك الوزير معناه السماح لنور الدين بالتدخل في شئون مصر الداخلية. ولقد دارت رحى الحرب بينابن مصال وابن السلار وانتهى الأمر بقتلابن مصال أولاً، وتبعه منافسه وذلك بإيعاز من الخليفة الظافر الذي ضاق بسلطانابن السلار. وسر الخليفة عندما بلغه نبأ مقتل الوزير، حتى أنه عندما سمع بذلك نفح قاتله "نصر الدين بن عباس بن أبي الفتوح الصنهاجي" عشرين ألف دينار، وتولى الوزارة والد نصر بن عباس الصنهاجي ولقب "بالمظفر والأفضل أمير الجيوش"، وأثناء تلك الأحداث ظلت مدينة عسقلان هي الموقع الأمامي الوحيد في فلسطين بيد مصر. وكان طبيعيًا، وهذا مدى الأحداث التي كانت تجرى في مصر، أن يسقط هذا الحصن في خاتمة المطاف بيد الصليبيين، وعلى ذلك فقد دخل الصليبيون مدينة عسقلان واستولوا على ما

كان بها من ذخائر، وحولوا مسجدها الكبير إلى كنيسة تحمل اسم "القديس بولس"، وكان طبيعيًا وقد سقطت عسقلان أن يتجرأ الصليبيون على مصر نفسها فجاءت سفن حربية من جزيرة صقلية محملة بالإفرنج فنهبوا مدينة تنيس وخربوها، في الوقت الذي استطاع فيه الأمير نور الدين محمود الاستيلاء على مدينة دمشق، وانفتح الطريق نحو فلسطين ومصر، لإدخالهما في نطاق التجمع ضد الصليبيين، في الوقت الذي كان يتآمر فيه الوزير عباس الصنهاجي مع ابنه نصر الدين على قتل الخليفة الظافر ولما تم قتل الظافر، قتل أيضًا أخواه [يوسف وجبريل]، بتهمة الاشتراك في قتل أخيهما. وأثار عمل الوزير عباس وابنه أشد مظاهر الاستياء، حتى ثارت مدينة القاهرة واضطر للهرب إلى الشام، وقتله وهو في طريقه إليها جماعة من الصليبيين أرسلتهم أخت الخليفة الظافر في أثره، وقبض على ابنه نصر وأرسلوه إلى القاهرة فوضع في قفص من حديد وطيف به المدينة بعد أن جدع أنفه وصلمت أذناه وصلب حيًا على باب زويلة وترك معلقًا هناك عدة شهور، ثم أحرقت جثته. وكانت سن الظافر عند قتله واحدًا وعشرين عامًا وتسعة أشهر أمضى منها في الخلافة أربع سنوات وثمانية أشهر أمضاها كلها في اللهو واللعب. وأهم ما يذكر من إنشاءات للخليفة الظافر بناء الجامع الظافري المعروف بجامع الفاكهيين بالغورية.

الخليفة الفائز بنصر الله الفاطمي

ذهب الوزير عباس الصنهاجي إلى دار الخلافة صبيحة مقتل الخليفة الظافر بأمر الله الفاطمي سنة ١١٥٤ م ووجه إلى أخوي الخليفة، يوسف وجبريل، تهمة قتل الظافر وقتلهما على الفور ظلمًا وعدوانًا لتغطية جريمة ابنه، ثم استحضر ابن الظافر وكان طفلا عمره خمس سنوات وكان يدعى عيسى ونادى به خليفة مكان أبيه، وأطلق عليه "الفائز بنصر الله". وتذكر الروايات أن الفائز كان مختل العقل نسبيًا وفي عهده استنجد نساء القصر بالأمير "طلائع بن رزيك" والي منطقة الأشمونيين وأرسلن إليه شعورهن إشارة إلى استصراخهن لتخليصهن من حالة الفوضى السائدة وإصلاح أحوال البلاد، فلبى طلائع بن رزيك هذا الاستنجاد، وتحرك بما معه من قوات عسكرية طلبًا لثأر الخليفة الظافر فسار إلى القاهرة واستولى على دار الوزارة وتلقب بالملك الصالح، وكان أول ما فعله بعد أن استقر في قصر الوزارة أن قصد إلى بيت نصر الدين الذي قتل فيه الخليفة الظافر وأخرج جثته وشيعت في جنازة اشترك فيها الشعب كله، ثم أخذ بعد ذلك يتعقب المجرمين ويقتص من القواد والجند الذين روعوا القاهرة خلال السنوات السابقة باذلاً جهده لإعادة حكم القانون واستتباب الأمن والنظام فكان قوي الشكيمة، ومثالاً للرجل الذي

تحتاج إليه مصر في تلك الحقبة المضطربة من تاريخها فتمكن من إعادة الأمن إلى نصابه وقتل القواد الذين كانوا يثيرون الفتن والدسائس. على أن أعظم ما يسجل لابن رزيك هو أن جيوشه تحت قيادة الأمير "ضرغام" استطاعت أن تحرز أول انتصارات للجيوش المصرية على الصليبيين بالقرب من غزة سنة ١١٥٨ م، فأسرع ابن رزيك عقب هذا النصر في مراسلات مع نور الدين محمود، يطلب منه توحيد جهود الدولتين للقيام بعمل مشترك ضد الصليبيين، حتى لقد أوفد طلائع بن رزيك سفارة إلى نور الدين في دمشق وحملها الكثير من الهدايا والتحف وعرض على نور الدين أموالاً لتمويل الحملة المشتركة ضد الصليبيين. وفي الحادي والعشرين من شهر المحرم سنة ٥٥٥ هـ [٣١ يناير سنة ١١٦٠ م] توفى الخليفة الفائز وكانت مدة حكمه الاسمية ست سنوات ونصف السنة وعمره يوم وفاته إحدى عشرة سنة، دون أن يكون له ولي عهد متفق عليه. وعلى عهده بنى المسجد الحسيني ونقل الوزير الصالح طلائع بن رزيك الرأس الشريف من مسجد عسقلان ودخل به القاهرة ووضعه بمكان من البستان الكافوري، ثم نقله إلى المشهد، وبنى أيضًا جامع الصالح طلائع خارج باب زويلة.

الخليفة العاضد لدين الله الفاطمي

تولى الخليفة العاضد لدين الله الفاطمي حكم مصر سنة ١١٦٠ م وله إحدى عشرة سنة من العمر. ويعتبر الخليفة العاضد هو آخر خليفة فاطمي يتولى أمور الحكم في مصر. وفي تلك الفترة التاريخية أزال السلاجقة الأتراك سلطان الفاطميين من معظم الشام، وأتم الصليبيون القضاء نهائيًا على ما بقي من نفوذ الفاطميين في تلك البلاد، وذهب كذلك سلطان الفاطميين عن شمال أفريقية ولم يبق للدولة الفاطمية سوى مصر، بل تطلع الصليبيون والدولة النورية الزنكية، تحت قيادة الأمير نور الدين محمود، إلى الاستيلاء على مصر نفسها وتهيأت الظروف لتحقيق تلك الأطماع، وذلك عندما حدث الصراع بين أمراء الخليفة العاضد وخاصة "الأمير ضرغام" و "الأمير شاور السعدي" حول تولي منصب الوزارة واستعانة كل من الأميرين بتلك القوى الخارجية الطامعة، فسرعان ما أصبحت مصر ميدانًا لحملات ومعارك بين جيوش الصليبيين بقيادة "الملك عموري" والقوات النورية بقيادة "القائد أسد الدين شيركوه" ومعه ابن أخيه "صلاح الدين الأيوبي"، وبعد كثير من المصادمات وقتل كل من ضرغام وشاور وانسحاب قوات الصليبيين رأى الخليفة العاضد الفاطمي وقتذاك أن ينقذ ما يمكن إنقاذه، وذلك عن طريق تعيين القائد أسد الدين شيركوه وزيرًا وأطلق عليه لقب [الملك المنصور أمير الجيوش]

لكنه ما لبث أن توفى بعد فترة وجيزة جدًا من توليه منصب الوزير سنة ١١٦٩ م تقرب من حوالي شهرين وخمسة أيام، فرأى الخليفة أن يسند الوزارة إلى الشاب صلاح الدين الأيوبي أملاً أن يكون في ذلك تمهيد للتخلص من الجيوش النورية ونعته بالملك الناصر وخلع عليه خلع الوزارة بالعقد والجوهر – وكانت الخلعة عبارة عن ثوب أبيض من الحرير بطرازين ذهب وطيلسان محاط بطراز ذهب دقيق، وعمامة بيضاء مذهبة، وفي عنقه العقد الجوهر، وقيمته عشرة آلاف دينار، وركب فرسًا من خيول الخليفة العاضد، قيمتها ثمانية آلاف دينار، وعليه سرج ذهب مكلل بالجواهر، وفي عنقها مشدة بيضاء برأسها مائة حبة جوهر، وفي قوائمها الأربع عقود من جوهر وعلى رأسها قصبة ذهب، وأنواع من الثياب والخيول الأخرى – لكن مواهب صلاح الدين عكست الآية، فاستغل صلاح الدين فرصة مرض الخليفة العاضد لدين الله الفاطمي وأسقط اسمه من خطبة الجمعة داعيًا إلى الخليفة المستضيئ بالله العباسي سنة ١١٧٠ م، ومع اشتداد المرض توفي الخليفة العاضد دون أن يعلم بسقوط الخلافة الفاطمية وعودة مصر إلى الخلافة العباسية تحت حكم الدولة النورية، وهكذا انتهت الخلافة الفاطمية في غير جلبة أو ثورة أو حرب وهي الخلافة التي عجزت الدولة العباسية عن إزالتها بالحرب أو السياسة.

السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي

تولى السلطان صلاح الدين يوسف بن نجم الدين أيوب بن شادي [صلاح الدين الأيوبي] المسلم القلب العربي التربية الكردي الأصل حكم مصر سنة ١١٦٩ م، وذلك بعد أن كان أحد قادة القوات النورية التي أتت إلى مصر لمساعدة الأمير شاور ضد خصمه الأمير ضرغام، لكن تطورت الأمور إلى تولي أسد الدين شيركوه عم صلاح الدين منصب الوزارة لمدة بسيطة، ثم أسند الخليفة الفاطمي العاضد بالله أمور الوزارة إلى الأمير الشاب صلاح الدين قائد قوات الجيوش النورية. وأصبح صلاح الدين يعاني من انقسام في الولاء والإخلاص، لكونه وزيرًا للخليفة الشيعي الفاطمي وفي الوقت نفسه قائدًا لقوات الخليفة السني العباسي، لذا أقدم صلاح الدين على إلغاء الخلافة الشيعية وإسقاط اسم العاضد من الخطبة على المنابر والدعاء للخليفة المستضيئ بالله العباسي السني، وعزل القضاة الشيعة وأقام قاضيًا شافعيًا في القاهرة والذي استناب عنه القضاة الشافعيين في جميع البلدان، واستطاع صلاح الدين القضاء على الحركات المناوئة له سواء من جانب "مؤتمن الخلافة" أو "كنز الدولة" أو الجند السودانيين أو "عمارة اليمني". وشاءت الأقدار أن يتوفى السلطان نور الدين محمود فيقدم صلاح الدين على

الخطوة الكبرى ويتصدر للحكم دون منازع [وذلك بوفاة كل من الأمير ضرغام والوزير شاور السعدي والقائد أسد الدين شيركوه والخليفة الفاطمي العاضد بالله والسلطان نور الدين محمود] ويؤسس في مصر الدولة الأيوبية سنة ١١٧٤ م والتي شملت برقة وطرابلس وأجزاء من تونس والنوبة والحجاز واليمن وأجزاء من الشام حتى أعالي الفرات، وبعث إلى سلطان دولة الموحدين بالمغرب يعرض عليه أن يتعاونا في القضاء على الصليبيين وانتزاع سيادة البحر من أيديهم ، ولكن المشروع لم يوفق. ولقد التفت صلاح الدين إلى الكثير من الأعمال الداخلية في مصر فبنى القلعة الحالية تحت إشراف وزيره الأمير "بهاء الدين قراقوش"، وهي التي أطلق عليها اسم "قلعة الجبل" والتي أراد أن يحمي بها القاهرة إذا ما اعتدى عليها معتد، فاختار لها مكانًا مرتفعًا شرق العاصمة وعلى صخرة مفصولة من جبل المقطم، كما أمر بأن تطهر بئر يوسف لتغذية القلعة وملحقاتها بالماء في حالة الحرب أو الحصار. ولقد توفي صلاح الدين قبل إتمام بناء القلعة فتمت في عهد "السلطان العادل" شقيق صلاح الدين وأول من سكنها كان "الملك الكامل" -ابن السلطان العادل - سنة ١٢٠٧ م وأصبحت مقرًا للحكم حتى عهد "الخديو إسماعيل" [١٨٦٣- ١٨٧٩]، حيث نقل مقر الحكم إلى قصر عابدين سنة ١٨٧٤ م. كذلك أحاط صلاح الدين القاهرة والفسطاط معًا بسور واحد، وشجع على إقامة معاهد الدراسة الفقهية السنية وهي المعروفة "بالمدارس" ومنها مدرسة الإمام الشافعي والغرض منها مناهضة المذهب الشيعي ونشر المذهب السني، ويختلف تخطيط المدرسة عن تخطيط المسجد: فتتكون المدرسة من أربعة إيوانات متعامدة تحيط بصحن صغير بوسطه ميضأة ويدرس بكل إيوان مذهب من المذاهب الأربعة ومنها: المدرسة الناصرية والقمحية والسيوفية والصلاحية. والثابت أن صلاح الدين وجميع سلاطين البيت الأيوبي أحبوا العلم والعلماء فكان صلاح الدين يجمع حوله رجال العلم ويحضر مجالسهم ويستمع إليهم ويشاركهم في أبحاثهم ، كما كان يشارك بنفسه في تشييع جنائزهم، واهتم بتعليم الأطفال القرآن الكريم وتشجيعهم على ذلك. ويذكر التاريخ أن السلطان صلاح الدين هو أول من أنشأ مؤسسة صوفية في مصر وهي خانقاه "سعيد السعداء" وجعلها للفقراء الصوفية القادمين من البلدان الشاسعة وجعلها وقفًا عليهم، ولقد أنشأ صلاح الدين في مصر كذلك بيمارستان [مستشفى] هو الثاني من نوعه في مصر في تلك الحقبة وأنشأ بالإسكندرية بيمارستانًا آخر، وقد ناصر صلاح الدين العدل بين الناس وعامل الشعب بكريم السجايا ونبيل الصفات وأظهر التسامح مع أتباع المذهب الشيعي الذي كان سائدًا في تلك الآونة، كما ساوى في معاملته بين أتباع الديانات المختلفة وأتاح للأقباط حرية التدين إلى أقصى حد فتعلق به الأقباط، بل يقال أنه من شدة إعجابهم به وحبهم له وضعوا صورته في

كنائسهم، بل إن صلاح الدين الأيوبي رفع المظالم عن شعب مصر وخفف الضرائب والمكوس التي كانت ترهقهم، كما أصدر أوامره بأن تكون جباية الضرائب بمصر بيسر وسهولة فاستمال بذلك قلوب الناس وأجزل العطايا والأموال، وقد رد بعنف على عدوان الصليبيين على مدينة دمياط. ومما يذكر لعهد صلاح لدين الأيوبي خروج الأسطول المصري في البحر الأحمر لإدراك الأسطول الصليبي، الذي أبحر خلال البحر الأحمر بأمر الأمير "رينو دي شاتيون" قاصدًا الحجاز للاستيلاء على مكة والمدينة المنورة قلب العالم الإسلامي وهدم الأماكن الطاهرة المقدسة وذلك في سنة ١١٨٢ م لولا جهود العادل أبي بكر أخي صلاح الدين الذي عمل على فشل هذه الحملة والتصدي لها. ولم يقف صلاح الدين طويلاً موقف الدفاع وإنما أخذ يهاجم الصليبيين في معاقلهم ومن ثم اتجه صلاح الدين إلى الصليبيين وتابع سياسة الجهاد ضدهم حتى انتصر عليهم انتصارا حاسما في معركة حطين ٤ يوليو ١١٨٧ م واستولى على الكثير من مدنهم بالشام وأهمها مملكة بيت المقدس بعد ذلك، حتى لم يبق لهم بالشام سوى مدينة صور وعكا وإمارة أنطاكية وطرابلس وبعض المدن الداخلية، وعندما علم الإمبراطور "إسحاق أنجيلوس" البيزنطي انباء انتصار صلاح الدين هنأه، وطلب منه إعادة الأماكن المقدسة إلى الكنيسة الأرثوذكسية، فاستجاب لطلبه صلاح الدين. وفي مقابل موافقة صلاح الدين على تسليم كنيسة القيامة للأرثوذكس فإن البيزنطيين وافقوا على وصاية صلاح الدين على الجالية الإسلامية في القسطنطينية، فأرسل إلى مسجد المسلمين هناك الخطيب والمؤذنين والقراء. وقد أفزعت أحداث معركة حطين ونشاط صلاح الدين الزائد وإسقاط مملكة بين المقدس الصليبية وإعادة بيت المقدس إلى أحضان الإسلام، ودوى صوت المؤذن في المسجد الأقصى، وخفض ناقوس الصليبيين، وإزالة رجال صلاح الدين الصليب الذهبي المقدس من فوق قبة الصخرة، كل هذا أفزع الصليبيين في أوربا، الأمر الذي دفعهم إلى إعلان تجهيز حملة صليبية جديدة كبيرة للقضاء على صلاح الدين الأيوبي والمسلمين نهائيا وأطلق على تلك الحملة اسم "حملة الملوك"، لأنها كانت تضم كلا من "فردريك بربار وسا" إمبراطور ألمانيا، و "فيليب أغسطس" ملك فرنسا و "ريتشارد قلب الأسد" ملك انجلترا و "تنكرد" ملك صقلية و "ليوبولد" ملك النمسا ودوق برجانديا و "بوهيموند" أمير أنطاكية وكونت فلاندرز وغيرهم، وضمت الحملة حوالي ستمائة ألف مقاتل. وبعد العديد من الجولات المتعادلة بين القوات العربية الإسلامية والقوات الصليبية المسيحية اتفق أخيرا السلطان صلاح الدين مع الملك ريتشارد قائد الحملة على عقد معاهدة سلام أطلق عليها [صلح الرملة] ٢ سبتمبر سنة ١١٩٢ م اتفق فيها الطرفان على أن تبقى البلاد الداخلية للمسلمين وأن تبقى المدن الساحلية للمسيحيين على أن يسمح

للمسيحيين بزيارة بيت المقدس للحج، وقد قوبل الصلح بالارتياح من المسلمين والمسيحيين على السواء فقد مل الاثنان الحرب وقبل صلاح الدين تعيين اثنين من رجال الدين الكاثوليك في كل من كنيسة القيامة وكنيسة بيت لحم وكنيسة الناصرة وأخذ النشاط يدب في بيت المقدس، ووصل إليها عدد كبير من الحجاج المسيحيين وهيأ لهم صلاح الدين ما يكفل راحتهم وسمح أيضًا لليهود بالإقامة في بيت المقدس. وشاءت الأقدار أن يتوفى صلاح الدين بعد إبرام تلك المعاهدة وانسحاب القوات المعتدية بقليل، والحق أن حروب صلاح الدين ضد الصليبيين قد جعلته من أشهر ملوك الشرق في أوربا، أما في الذاكرة الشرقية فلا يزال اسمه خالدًا إلى جانب اسمي هارون الرشيد والظاهر بيبرس كرمز لحقبة من أسعد حقب التاريخ وأهنئها، وليس من شك في أن قلة ضئيلة من أمراء المسلمين كانت تضارعه من حيث تجرده عن أي نزعة للكسب الشخصي ومن حيث انصرافه إلى خدمة دولته ودينه ولم يستطع أعداؤه أنفسهم إلا الإقرار له بالشهامة والنبل في معاملة الجانب المغلوب وليس هذا فحسب، فقد كان صلاح الدين بالإضافة إلى ذلك كله نصيرًا للعلم. ومن الظواهر الكونية التي حدثت في عهد صلاح الدين أن السماء أظلمت مرتين حتى كاد الشخص لا يرى صاحبه من شدة الظلام، فكانت المرة الأولى في يوم الجمعة ٩ إبريل سنة ١١٧٦م وقت العصر، أما المرة الثانية فكانت في سنة ١١٧٩ م واستمرت من وقت الضحى حتى إلى ما بعد صلاة العشاء. وبقي لكي تكتمل صورة الناصر صلاح الدين أن نذكر هذه الواقعة التاريخية المحققة وهي أن الجهاد شغل صلاح الدين طول حياته عن أن يحج فلما أن عقد صلح الرملة بدأ يتجهز لكي يحقق حلمه في الحج ، ولكن خزانته كانت فارغة من المال اللازم لكي يحج بما يليق بمثله وما يتوقعه الناس من إحساناته في هذه المناسبة فأرجأ ذلك إلى العام التالي ، ولكن لم يكن هناك عام تالي فقد حم القضاء. وعندما فتحت خزانته وجد بها سبعة وأربعون درهمًا ناصرية ودرهم واحد ذهبي ولم يخلف ملكًا ولا دارًا ولا عقارًا ولا بستانًا ولا قرية مزروعة خاصة به.

السلطان العزيز عثمان الأيوبي

خلف السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي على عرش مصر الملك العزيز عثمان سنة ١١٩٣ م وهو أوسط أبنائه الثلاثة الكبار – لقد أنجب صلاح الدين سبعة عشر ولدًا ذكرًا وبنتًا واحدة وكان أكبر أولاده الذكور هو "الملك الأفضل علي" – وكان شابًا في الحادية والعشرين من عمره وساعد على تبوئه هذا المنصب أنه كان يحكم مصر نيابة

عن أبيه أثناء حياته وأن أخاه الأكبر المعروف بالأفضل على حاكم دمشق كان شابًا مستهترًا منغمسًا في اللهو والشراب، الأمر الذي يجعله كفء لتولي العرش. ولقد حدث نزاع بين العزيز وأخيه الأفضل فقد كانت مدينة القدس ضمن أملاك الأفضل ولما كانت تتطلب مجهودًا عظيمًا لدفع الصليبيين عنها، فإنه كتب لأخيه العزيز بالتنازل له عنها وسر العزيز لذلك وبعث جنده إلى القدس لتسلمها ، ولكن بدا للأفضل ألا يسلمها له حسب اتفاقه معه فساءت العلاقات بين الأخوين وحبب إليه رجال دولته محاربة أخيه الأفضل فقد طمع السلطان العزيز بعد توليه عرش مصر في حكم دمشق، منتهزًا فرصة ضعف مركز أخيه فيها وجمع لذلك جيشًا زحف به عليها. وفي ذلك الوقت كان "الملك العادل أبو بكر" أخو صلاح الدين يرقب الحوادث مع عمله في نفس الوقت على أن تظل الدولة الأيوبية محتفظة بكيانها ولا تنحدر إلى طريق الانهيار، فذهب العادل إلى الشام لنصح العزيز بالإقلاع عن حصار دمشق حتى لا يوجد ثغرة ينفذ منها الطامعون في مصر من أعداء الدولة الأيوبية وبخاصة الصليبيون، وتدخل باقي الأمراء للفصل في هذا الأمر واقنعوا العزيز بصحة رأي عمه العادل، فلم يجد العزيز عثمان بدًا من قبول النصح وتصالح مع أخيه الأفضل وتزوج من ابنة عمه العادل، ورجع إلى مصر وودعه الأفضل احسن وداع. ولقد شعر العزيز بعد ذلك بقوته وضعف أخيه، لذلك أصبح موقف الأفضل في دمشق في غاية الحرج، ولم يجد وسيلة للتخلص مما هو فيه سوى التحالف مع عمه العادل كي يضعف من سلطان العزيز ونفوذه، واتفق الاثنان على خلع العزيز عن عرش مصر وسارا معًا من الشام حتى وصلا إلى بلبيس، وعندما استعصت عليهما لسوء حال جيشهما تركاها وسارا إلى القاهرة إلا أن العزيز خرج واسترضى عمه العادل بأن استوزره على مصر سنة ١١٩٥ م. وبذلك تدخل العادل في شئون الدولة بصفة فعلية، وقبض على زمام الأمور بحجة منع الأفضل من الاستيلاء على القاهرة وكان وصوله إلى الوزارة الخطوة الأولى في سبيل وصوله إلى العرش وتحقيق أمنيته التي طالما عمل جاهدًا لنيلها، على أن العادل ما لبث أن حرض العزيز على أخذ دمشق من الأفضل وتم لهما ما أرادا وتولاها العزيز، ولكنه وهبها قبل وفاته "للمعظم عيسى" بن الملك العادل، ولقد حاول الصليبيون أن يستغلوا عوامل الخلاف بين خلفاء صلاح الدين فجاءت جموع منهم إلى الساحل واستولوا على قلعة بيروت سنة ١١٩٨ م. وقد أظهر العزيز عثمان الذي خلف أباه صلاح الدين نوعًا من الرأفة حيال القبائل البدوية في الغربية حيث أمر وزيره "ابن بهرام" بالعفو عنهم بعد أن قتلوا بعض الأمراء، وذلك درءًا لحدوث أي اضطرابات جديدة في البلاد. ولقد أجمع معظم المؤرخين على أن العزيز عثمان كان في غاية السماحة والكرم والعدل والرفق بالرعية والإحسان إليهم، فكان الرعية يحبونه محبة

شديدة، وفجعوا بموته فجيعة عظيمة حيث كان في ريعان الشباب، ويذكر أنه عندما هزمه عمه العادل وأخوه الفاضل وأشرف ملكه على الزوال بذلت له الرعية أموالها ليذب عن نفسه فامتنع مع شدة حاجته إلى المال، وقد استقامت أمور مصر في أيامه.

السلطان المنصور محمد الأيوبي

خلف السلطان العزيز عماد الدين عثمان الأيوبي ابنه الملك المنصور ناصر الدين محمد سنة ١١٩٨ م وهو طفل في التاسعة من عمره، وحكم مصر لمدة سنة وتسعة أشهر كانت عبارة عن نزاع بين عمه الأفضل علي بن صلاح الدين وعم أبيه العادل أبو بكر لتنافس كل منهما على الوصول إلى العرش. وكان أبوه العزيز قد أوصى قبل وفاته بأن يتولى الوصاية عليه الوزير بهاء الدين قراقوش، أما الأمراء فاتفقوا على استدعاء عمه الأفضل للوصاية عليه حتى يبلغ سن الرشد إلا أن الأمراء الصلاحية كانوا ضد هذا الرأي وعملوا على مقاومته ، ولكن الملك الأفضل سار إلى مصر وحكمها ولم يترك للمنصور من السلطة إلا اسمها، منتهزًا فرصة انشغال عمه العادل في العراق. وعندما تأكد الأفضل من عدم رضاء عمه العادل عنه عزم على أن يقف منه موقف الهجوم بدلاً من الدفاع فاتفق الأفضل مع أخيه "الملك الظاهر" صاحب حلب على أخذ دمشق من يد عمهما فقصد الأفضل دمشق بالجيش المصري، ولكن العادل كان أسرع منه للوصول إليها فدخلها قبل وصول الأفضل وأغلق أبوابها فلم يبق أمام الملك الأفضل إلا أن يحاصرها، ثم خف "الملك الكامل" -ابن الملك العادل - لنجدة أبيه، واستطاع العادل أن يوقع بين الأخوين ففشل الحصار وانسحب الأفضل إلى مصر والظاهر إلى حلب، فسار العادل في أثر الأفضل إلى مصر وتعقدت الحالة أمام الأفضل بجانب عجزه عن دفع أجور الجند فتألبوا عليه، ولكي يدافع عن مصر حاول حرق بلبيس حتى يسد الطريق أمام العادل الذي استمر في الضغط على الأفضل في مصر، فلم يجد الأفضل بدًا من عقد الصلح مع عمه، واتفق على أن يأخذ العادل مصر في مقابل أن يترك للأفضل ميا فارقين وديار بكر وجبل جور. وبهذا صار الملك العادل وصيًا على السلطان المنصور محمد، ثم خطا الملك العادل خطوته الأخيرة فجمع الأمراء والقضاة والفقهاء وقال لهم ما معناه إن الملك ليس بالإرث، وإنما هو لمن غلب فقرر المجلس خضوع الصغير للكبير وأعلن خلع السلطان الصغير وتولية العادل سلطانًا على مصر. وهكذا وصل العادل إلى العرش ووحد تحت إمرته كل إمبراطورية أخيه صلاح الدين تقريبًا.

السلطان العادل أبو بكر الأيوبي

تولى السلطان العادل أبو بكر الأيوبي حكم مصر سنة ١٢٠٠ م بعد أن شارك أخاه السلطان صلاح الدين الأيوبي مشوار الجهاد والنضال بحلاوته ومرارته. وعقب وفاة السلطان صلاح الدين الأيوبي انقسمت دولته بين أولاده فأصبحت دمشق وجنوب سوريا للملك الأفضل، وأصبحت مصر للملك العزيز، وأصبحت حلب وشمالي سوريا للملك الظاهر. أما الملك العادل أخو صلاح الدين فقد منح بعض الممتلكات في الجزيرة الفراتية ، ولكن بعد ذلك بفترة شب النزاع بين أولاد السلطان صلاح الدين، الأمر الذي هدد الدولة والوحدة الإسلامية بالضياع، في وقت يعتبر من أحرج أوقات المسلمين فقام الملك العادل بدور راعي الأسرة الأيوبية ونحى أبناء أخيه وتولى هو أمور السلطنة سنة ١٢٠٠ م، في الوقت الذي تركزت فيه أنظار الحملات الصليبية والأطماع الاستعمارية نحو مصر كأساس للقضاء على المسلمين جميعًا مع الاستفادة من موقعها في تجارة الهند والشرق، وبينما كانت الحماسة تشتد في أوربا لهذا الغزو كان السلطان العادل يعقد سلسلة من المعاهدات مع الصليبيين والمسيحيين في الشرق كان من شأنها تخفيف الحدة وتقليل الحماسة العصبية، وكان أهم ما في هذه المعاهدات تيسير الحج وعدم الاعتداءات بين الجانبين وتعديل قليل في الحدود، لكن قامت في أوربا حملة صليبية جديدة سنة ١٢١٢ م معظمها من الأطفال الفرنسيين بقيادة الطفل "ستيفن" لتخليص الأراضي المقدسة المسيحية من أيدي العرب المسلمين تشاركها حملة الأطفال الألمان بقيادة الطفل "منغولا" لنفس الغرض، ولكن تجار الرقيق خطفوا هؤلاء الأطفال وباعوهم في أسواق النخاسة، الأمر الذي أدى إلى إثارة النفوس وتحريك النار الكامنة وزحف الحملة الصليبية الخامسة بقيادة "حنا دي برين" سنة ١٢١٨ م على مصر للفتك بها وإفناء المسلمين. ولم يأت الخطر من الجانب الصليبي فقط إنما صادفت السلطان العادل صعوبات أخرى تمثلت في النزاعات الأسرية بين العادل وأبناء أخيه الأفضل والظاهر بجانب عداء طائفة الإسماعيلية الشيعية والأمراء الصلاحية له وأضيفت إلى كل تلك العقبات الطامة الكبرى المتمثلة في انخفاض النيل لسنوات متتالية وما ترتب على ذلك من انتشار المجاعة والقحط و الأوبئة وسوء أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية ووفاة الكثير من المصريين وصحب هذه المجاعة حدوث زلزال رهيب في الصعيد هدم الكثير من أبنية مصر وتوفى بسببه الكثيرون، ورغم ذلك اتسعت سلطنة العادل أعظم حكام البيت الأيوبي على الإطلاق بعد صلاح الدين. ولقد أقام السلطان العادل المدرسة العادلية لتدريس الفقه

المالكي. ونتيجة لكبر مملكة العادل قام بتوزيعها بين أولاده وكانوا تسعة عشر ابنًا عينهم جميعًا ملوكًا على أجزاء دولته.

الملك الكامل الأيوبي

تولى الملك محمد الكامل بن السطان العادل أبو بكر أخو السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي حكم مصر سنة ١٢١٨ م. ويعد الكامل هو أول سلطان يأمر بإنشاء أول مدرسة في مصر لتدريس الحديث النبوي الشريف وذلك في سنة ١٢٢٤ م بمنطقة بين القصرين وسميت بدار الحديث الكاملية وجعل لها خزانة كتب للمعرفة، وأثناء فترة حكمه أرسلت الحملة الصليبية الخامسة على مصر بقيادة "حنا دي برين" فوقع على الملك الكامل عبء الدفاع عن البلاد المصرية، في وقت استطاع فيه الصليبيون الاستيلاء على مدينة دمياط. وقد أظهر الملك الكامل روح المسالمة، إذ اقترح عليهم تسليم بيت المقدس للصليبيين وإطلاق سراح الأسرى الصليبيين وإعادة الصليب الذهبي الذي كان عمه صلاح الدين قد أنزله من فوق قبة الصخرة عقب استردادها، بل عرض الملك الكامل إرجاع مملكة بيت المقدس إلى الصليبيين ، كما كانت عليه قبل انتصارات عمه السلطان صلاح الدين الأيوبي في حطين سنة ١١٨٧ م ما عدا بضع بلاد صغيرة، مقابل الجلاء عن دمياط والشواطئ المصرية، لكن الصليبيين رفضوا هذا العرض السخي لاعتقادهم الراسخ في سهولة الاستيلاء على البلاد المصرية والقضاء نهائيًا على مصر القلب النابض للأمة العربية الإسلامية، وأخذوا في التوغل في منطقة الدلتا ، ولكن شاءت الأقدار أن ينهض نهر النيل للدفاع عن أهله ويبلغ النيل أقصى درجاته من الفيضان، الأمر الذي أعاق حركة الصليبيين. وما لبث أن فتح المصريون الجسور والسدود فأغرقوا معظم القوات الصليبية وعند ذلك رضي الصليبيون بالجلاء التام عن أرض مصر بلا قيد أو شرط ونجت البلاد من ذلك الخطر المدمر سنة ١٢٢١ م. وبعد فترة قام الإمبراطور "فردريك الثاني" إمبراطور ألمانيا بتكرار المحاولة للقضاء على المسلمين وضرب مصر من الشرق، وذلك عن طريق الإغارة على الشام إحدى ممتلكات الدولة المصرية الأيوبية فأتت الحملة الصليبية السادسة سنة ١٢٢٩ م، وبطبيعة الملك الكامل فضل أسلوب المسالمة وعقد معاهدة مع الإمبراطور فردريك تم بمقتضاها تسليم بيت المقدس للإمبراطور فردريك باعتباره ملك الدولة الصليبية وأن يسلم له كذلك بيت لحم والناصرة وطريق الحج من بيت المقدس إلى يافا وعكا، على أن تبقى للمسلمين منطقة المسجد الأقصى فضلاً عن بعض المدن، وتعهد الإمبراطور في مقابل ذلك بأن يكون حليفًا للملك الكامل على جميع أعدائه وأن يعمل على منع الإمدادات الصليبية عن الإمارات اللاتينية

بأنطاكية وطرابلس وغيرها وأن يخبر الملك الكامل بكل ما يصل إلى علمه من حركات صليبية في أوربا. ولقد أغضبت هذه المعاهدة المسلمين والصليبيين على السواء وانتشرت روح الاستياء والكره إلى شخصي كل من الملك والإمبراطور الذي لقب نفسه "ملك بيت المقدس"، أما الكامل فكان لقبه "سلطان مكة وعبيدها. واليمن وزبيدها. ومصر وصعيدها. والشام وصناديدها. والجزيرة ووليدها. سلطان القبلتين. ورب العلامتين. وخادم الحرمين الشريفين الملك الكامل" ولقد هيأت المعاهدة مع الصليبيين الفرصة، لكي يتفرغ الملك الكامل لتصفية الخلافات الداخلية فزحف على دمشق وكان أخوه الملك "الأشرف موسى" يحاصرها، فاستولى عليها وسلمها إلى أخيه الملك الأشرف ليكون نائبًا عليها وأخرج منهاابن أخيه "الملك الناصر داود" وأعطاه حصون الكرك والشوبك وغيرهما على سبيل التعويض، على أن هذه الحروب بين أفراد الأسرة لم تنقطع طوال سنوات حكم الكامل فكان يبارح مصر من حين لآخر ليخوض حربًا هنا أو هناك ضد هذا الأمير او للاستيلاء على هذا الحصن الذي تمرد عليه، وإلى جانب صد هذه الحملات عني الملك الكامل بإنهاض مصر اقتصاديًا فبذل جهده في تحسين وسائل الري وكان يشرف على القائمين بذلك العمل بنفسه فزاد عدد الترع وعظم الانتفاع بها، كما زادت الجسور والسدود على النيل وأمن السبل تشجيعًا للتجارة، وأتم قلعة صلاح الدين، وشجع العلماء وبلغت مصر في عهده شأنًا بعيدًا في اليسر والرخاء.

السلطان العادل الثاني الأيوبي

كان العادل الثاني نائبًا عن أبيه السلطان الكامل في حكم مصر فلما توفي أبوه أصبح سلطانًا على مصر سنة ١٢٣٨ م، وأصبح "الجواد يونس"ابن عمه نائبًا عن السلطنة في دمشق، على أن يبقى أخوه الملك "الصالح نجم الدين أيوب" على حلب وممالك الشرق، كما حدث حين اعتلى الكامل العرش بعد نيابته عن أبيه العادل الأول في حكمها اثناء حياته، رغم وجود أخوة أحق منه بحكم مصر، لأنهم أكبر منه سنًا. كذلك مهدت نيابة العادل الثاني عن أبيه في حكم مصر أن يتخطى أخاه نجم الدين أيوب ويحكمها بعد وفاة أبيهما الكامل بالطريقة التي تولى بها كل من العزيز والكامل عرش مصر من قبل، على أن حكمه لم يستمر إلا سنة واحدة وشهرين كلها مليئة بالفتن والانقلابات التي انتهت بنزع العرش منه وقتله. وقد تعرض العادل الثاني في بداية حكمه لمؤامرات دبرها بعض أمراء مصر ترمي لعزله وتولية الناصر داود بن الملك المعظم مكانه ، ولكن هذه الحركة فشلت. أما المنافس الأعظم للعادل الثاني فكان أخاه الأكبر الملك الصالح نجم الدين أيوب،

فقد عزم هذا الملك على أن ينزع من العادل سلطته، إذ كان يطمع في ولاية عرش السلطنة بعد وفاة أبيه السلطان الكامل واستاء من ولاية أخيه العادل على العرش ورأى نجم الدين أن يمهد لذلك بالقضاء على الظاهر أخي الكامل فزحف بجيشه على دمشق واستولى عليها وعلى نابلس، ثم أخذ أملاك الناصر كلها واضطره إلى الهرب، فلجأ إلى مصر حيث أكرمه السلطان العادل الثاني، ولكن قبض بعد قليل على الصالح أيوب وسُجن في الكرك حوالي سبعة أشهر، وعاد الملك الناصر إلى ملكه في دمشق، على أن الناصر صاحب دمشق لم يتفق مع العادل لأن العادل الثاني لم تكن له شخصية قوية يمكن الاعتماد عليها، ولكنه اتفق مع الصالح أيوب، لذلك رفض الناصر أن يسلم العادل أخاه نجم الدين أيوب المسجون في مقابل مائة ألف دينار يدفعها له العادل. وهكذا اتفق الناصر مع الصالح أيوب على أن يمكنه من تولي العرش مقابل أن يأخذ منه دمشق وحمص وحماة وحلب والجزيرة والموصل على اعتبار أنها الوسيلة الوحيدة إذ ذاك لحل الموقف والتخلص من الحبس. أما العادل فكان موقفه في مصر قد زاد ضعفًا لسوء تدبيره وغلظته واستبداده فكان ملكًا سيئ السيرة يقضي وقته في اللهو والمجون الصاخب ويطلق يد الندماء والعابثين في شئون الدولة، فحقد عليه معظم الأمراء وكانت منهم جماعة من المماليك الكاملية تخشى سوء العاقبة وترى في الملك العادل فتى طائشًا لا يصلح للملك وتتربص الفرص للوثوب عليه. فاتفق الأمراء ضده وقبضوا عليه وطلبوا من الصالح أيوب الإسراع إلى مصر لتولي الحكم فسار إليها ومعه الناصر وجلس على عرش مصر وقبض على أخيه العادل الثاني وسجنه في القلعة، ثم أمر بنفيه إلى منطقة الشوبك فلما رفض العادل الإذعان للأمر أمر الصالح بشنقه، وعهد إلى ثلاثة من المماليك بتنفيذ أمره وأذاع أن العادل مات منتحرًا.

الملك الصالح الأيوبي

تولى الملك الصالح نجم الدين أيوب بن الملك الكامل حكم مصر سُنة ١٢٤٠ م. ولقد عني الملك الصالح منذ تبوئه العرش بإصلاح الأمور وتوطيد أركان الدولة وتوثيق روابطها المفككة، وحدث أثناء حكمه قيام الدولة الخوارزمية الإسلامية باسترداد بيت المقدس من الصليبيين سنة ١٢٤٤ م، رافضة للمعاهدة الكاملية الفردريكية، وفي السنة نفسها تمكنت جيوش الصالح أيوب تحت قيادة مملوكه بيبرس وبمساعدة الخوارزمية من إنزال هزيمة بالصليبيين عند غزة وكانت هذه الهزيمة ساحقة وشاملة حتى أسماها بعض المؤرخين [حطين الثانية]، إذ أنها أدت إلى تمزيق الجيش الصليبي شر ممزق ووقوع

أفراده بين قتلى وأسرى، وبعد ذلك تمكنت جيوش الصالح أيوب من الاستيلاء على دمشق سنة ١٢٤٥ م من عمه "الصالح إسماعيل" وعين نائبه بها الصاحب "جمال الدين يحيى ابن مطروح"، وعين ولده "المعظم توران شاه بن الصالح أيوب" نائبًا على البلاد الشرقية، ثم استولى الملك الصالح على عسقلان سنة ١٢٤٧ م وانتزع الكرك وأعمالها من صاحبها الناصر داود حليفه القديم، ولم تمض أعوام قلائل حتى استطاع أن يبسط سلطانه على معظم أنحاء المملكة المصرية القديمة، وأن يقضي على أطماع الخوارج والمتغلبين في النواحي، الأمر الذي دعا أشهر ملوك أوربا وهو الملك "لويس التاسع" ملك فرنسا الملقب "بالقديس" إلى إعداد حملة صليبية جديدة مكونة من ٢٨٢ سفينة للقضاء على الكيان المصري المهدد دائمًا للنفوذ الصليبي بالشام، وأطلق عليها اسم [الحملة الصليبية السابعة] سنة ١٢٤٩ م والتي نزلت قريبًا من دمياط، وعندما هاجم ملك فرنسا لويس التاسع مدينة دمياط حاربه العربان بكل شجاعة غير أنهم تراجعوا أمام زحف الصليبيين الذين استولوا عليها ودخلوها دون مقاومة. فأسرع السلطان الملك الصالح من دمشق إلى مصر، حين بلغه نبأ استيلاء الصليبيين على دمياط، وعندما علم السلطان بتقهقر العربان والقوات المكلفة بالدفاع عن دمياط، اشتاط غيظًا وأمر بشنق رؤسائهم فقد كان الصالح أيوب يحترم العربان ويقدرهم. ولكنه توفي دون أن يقوم بعمل دفاعي لصد الصليبيين، وبسبب هذه الوفاة المفاجئة واستيلاء الصليبيين على دمياط كتمت زوجته "الملكة شجر الدر" نبأ وفاة زوجها السلطان الصالح أيوب، حتى يحضر الوريث الشرعي للبلاد وهو توران شاه. وتمت على يد السلطان الجديد هزيمة الصليبيين، لأن الملك لويس التاسع وقع في نفس الخطأ الذي وقعت فيه الحملة الصليبية الخامسة وذلك بتأجيل الزحف على البلاد حتى أشهر الفيضان وامتلاء القنوات والترع بمياه نهر النيل، ولذا تعثرت جيوش الحملة في طريقها حتى تجمع الجيش الأيوبي ومعظمه من المماليك عند مدينة المنصورة وهناك نزلت الهزيمة بالصليبيين ، كما نزلت بهم مرة أخرى عند منطقة فارسكور وهم يحاولون العودة إلى قاعدتهم الحربية بدمياط. ووقع الملك لويس التاسع أسيرًا في أيدي القوات المصرية، وسجن في دار "القاضي إبراهيم بن لقمان" ولم يطلق سراحه إلا سنة ١٢٥٠ م، بعد أن دفع فدية كبيرة قدرها ٨٠٠ ألف دينار قامت زوجته الملكة "مارجريت" بجمع نصفها بسرعة، وتعهد هو بتأدية النصف الآخر بعد مدة قصيرة من إطلاق سراحه. ولقد ضم جيش الملك الصالح نجم الدين أيوب فرقة الخوارزمية التي طردها "جنكيز خان" إمبراطور المغول، كذلك اشترى الصالح كثيرًا من الأتراك المماليك وجعلهم خاصته وبطانته وقضى على غالبية أمرائه وعين الأتراك المماليك محلهم، وكان هؤلاء الجند المرتزقة هم نواة السلطنة المملوكية التي خلفت

الأيوبيين في حكم مصر. ومن أبرز الأعمال التي اقترنت باسمه تشييده سنة ١٢٤٠ م قلعة الروضة التي بناها في جنوبي جزيرة الروضة وانتقل إليها هو ومماليكه البحرية. ولا يزال سكان القاهرة حتى الآن يعبرون جسر الملك الصالح الذي أقامه ليربط جزيرة الروضة بالفسطاط. ومما يذكر له من مآثر بناء المدرسة الصالحية لتدريس المذاهب الأربعة، ويذكر أن الملك الصالح استخدم عددًا كبيرًا من أسرى الفرنج في تشييد عمائر المدرسة الصالحية وبذلك تكون المدرسة الصالحية أول مدرسة بمصر تشمل دروسًا أربعة في مكان واحد وتشتمل على أربعة إيوانات وكل إيوان منها خاص لطلبة مذهب من المذاهب السنية الأربعة.

السلطان المعظم توران شاه الأيوبي

قبل أن يعرف خبر وفاة السلطان نجم الدين أيوب استدعت شجر الدر الأمير توران شاه ابن زوجها، وكان غائبًا عن مصر في حصن كيفا، وأصدرت الأوامر إلى أكابر رجال الدولة ومقدمي الجند أن يحلفوا له يمين السلطنة، كما دعا له خطباء المساجد. وقبل وصوله استمرت هي في وضع الخطة الحربية والإشراف على تنفيذها ومراقبة سير المعركة ومد القواد بآرائها وبلغ من حماسها أنها كانت ترقب سير المعركة. وتضافر الأهالي مع الجند في التنكيل بالأعداء، وبعد وصول توران شاه إلى مصر سنة ١٢٤٩ م تسلم قيادة الحرب وزمام الملك، فقد تولى السلطان توران شاه في وقت كان فيه الصليبيون الفرنجة قد وصلوا إلى المنصورة وأخذوا يتقدمون نحو القاهرة، فلما حضر من كيفا أدار دفة الحرب ضد الصليبيين بمهارة فائقة حتى انتصر المصريون فأحبوه وقدروه إلا أن هذه البداية الحسنة انقلبت إلى مأساة بسبب طباع توران شاه الخشنة فإنه احتجب عن الناس وأبعد كثيرًا من رجال الدولة وبدلاً من أن يكرم مماليك أبيه وعلى رأسهم "ركن الدين بيبرس البندقداري" [الظاهر بيبرس]، والذين كان لبسالتهم أعظم الأثر في تحويل معركة المنصورة من هزيمة إلى نصر، إذا به يهددهم ويتوعدهم لغير سبب وتنكر، كذلك لشجر الدر زوجة أبيه ولم يذكر لها جميلها في حفظ العرش له وكانت قد هربت خوفًا منه إلى بيت المقدس، فأرسل إليها يهددها ويطالبها بإرجاع ما حملته معها من مال وجواهر، واشتد كذلك في معاملة المماليك البحرية، ويقال أنه كان إذا ثمل يجمع الشموع ويضرب رءوسها بسيفه فيقطعها ويقول: هكذا سوف أفعل بمماليك أبي، ويروح يسمي أسماءهم، الأمر الذي أدى إلى اتفاق الأمراء والمماليك وشجر الدر على قتله. وفشلت أول محاولة في هذا السبيل قام بها الظاهر بيبرس البندقداري، إذ أن الطعنة التي

وجهت إليه تلقاها بيده وهرب إلى برج أقيم في فارسكور ممن حاول قتله بعد أن عرف أنه من المماليك وأقسم ألا يبقي لهم بقية فخافوا منه وصمموا على القضاء عليه، فأضرموا النار في ذلك البرج ففر توران شاه بنفسه من البرج إلى ماء النيل فطاردوه حتى غرق، وهكذا قتلوه طعنًا وحرقًا وغرقًا وتركوه ملقي على جانب البحر دون دفن حتى شفع فيه رسول الخليفة العباسي فدفن. ويعتبر بعض المؤرخين توران شاه هو آخر سلاطين الدولة الأيوبية على حين أن أغلب المؤرخين اتفقوا على اعتبار شجر الدر السلطانة الأخيرة في هذه الدولة.

السلطانة عصمة الدين أم خليل [شجر الدر]

السلطانة شجر الدر هي أرمينية الأصل وكانت أم ولد في حريم الصالح نجم الدين أيوب. بعثها "الخليفة المستعصم بالله العباسي" من بغداد إلى نجم الدين أيوب في القاهرة فولدت له ابنه "خليل"، وكانت في صحبته ببلاد المشرق في حياة أبيه السلطان الكامل، ثم ظلت معه حينما حبسه الملك الناصر داود صاحب الكرك بحلب سنة ١٢٣٩ م. واشتهرت هذه السيدة بالذكاء والدهاء والجمال وتوطدت مكانتها بمولد ابنها خليل حتى لقد سميت "أم خليل" وغلب عليها هذا اللقب حتى بعد وفاة ولدها ولازمها طول حياتها. وعندما اعتلى الصالح أيوب عرش السلطنة الأيوبية في مصر تبوأت شجر الدر أسمى مكانة وصارت ملكة غير متوجة، إذ رأى فيها السلطان أيوب ما حببها إليه فأعتقها، ثم تزوجها وعندما توفي الصالح أيوب في نوفمبر سنة ١٢٤٩ م والحرب دائرة بين المسلمين والصليبيين على أرض مصر، تجلى دهاؤها في أنها أحكمت إخفاء خبر وفاته في تلك الفترة الحرجة من تاريخ مصر، واتفقت مع الأمير "فخر الدين يوسف بن شيخ الشيوخ"، الذي كان يتولى وظيفة مقدم العسكر ونائب السلطنة و "الطواشي جمال الدين محسن" على ضرورة كتمان خبر وفاة السلطان، حتى لا يتسرب الضعف إلى نفوس الجند من جهة وحتى لا ينتهز الصليبيون هذه الفرصة، فيقوموا بهجوم خاطف على المعسكر الإسلامي من جهة أخرى، إذ أمرت بأن يُغسّل [بضم الياء مع تشديد وفتح السين]، ويوضع في تابوت حمل في جنح الظلام إلى قلعة الروضة، ثم إلى قبره بجوار المدرسة الصالحية حيث دفن وكانت تقول للأمراء بعد دفنه: [أن السلطان مريض لا يصل إليه أحد]، كما كان السماط السلطاني يمد في مواعيده والأوامر تخرج كل يوم ممهورة بالعلامة السلطانية. وقبْل أن يعرف خبر وفاة السلطان نجم الدين أيوب استدعت شجر الدر الأمير "توران شاه" ابن زوجها وكان غائبًا عن مصر في حصن كيفا وأرسلت إليه الأمير "فخر

الدين أقطاي"، وأصدرت الأوامر إلى أكابر رجال الدولة ومقدمي الجند فحلفوا له يمين السلطنة، كما دعا له خطباء المساجد. وقبل وصوله استمرت هي في وضع الخطة الحربية والإشراف على تنفيذها ومراقبة سير المعركة وتضافر الأهالي مع الجند في التنكيل بالأعداء. وبعد وصول توران شاه إلى مصر تسلم قيادة الحرب وزمام الملك سنة ١٢٤٩ م، إلا أنه تنكر لشجر الدر زوجة أبيه، ولم يذكر لها جميلها في حفظ العرش له، وكانت قد هربت خوفًا منه فأرسل إليها يهددها ويطالبها بإرجاع ما حملته معها من مال وجواهر، الأمر الذي جعل شجر الدر والمماليك والأمراء يتفقون على قتله وعقب مقتل توران شاه نادى كبار رجال الدولة بشجر الدر سلطانة على مصر سنة ١٢٥٠ م وتلك خطوة لا سابقة لها في الإسلام وهو أن يرفعوا إلى مرتبة السلطنة امرأة تكون لها الولاية العامة على المسلمين جميعًا رجالاً ونساءً، على أن يكون "الأمير عز الدين أيبك" مقدم للعسكر، واختارت "الصاحب بهاء الدين" المعروف بابن حنا وزيرًا لها واتخذت لنفسها طائفة من الألقاب الطريفة مثل [الملكة عصمة الدين شجر الدر. الستر العالي والدة خليل] ودعي لها على المنابر بدعوات مبتكرة مثل [احفظ اللهم الجهة الصالحية ملكة المسلمين عصمة الدنيا والدين أم خليل المستعصمية صاحبة الملك الصالح] ونقش اسمها على السكة بالعبارة الآتية: [المستعصمية الصالحية ملكة المسلمين والدة الملك المنصور خليل أم المؤمنين]. وقد استهلت سلطانها بمكافأة أمراء المماليك البحرية فخلعت عليهم الخلع السنية ووزعت عليهم الأموال الوفيرة والرتب والإقطاعات، كما تقربت من الأهالي بخفض الضرائب قاصدة استمالة الجميع، وعلى صعيد العمل العام فقد ساست الرعية وتولت أمور الدولة بحكمة واقتدار وإنه ما كان باستطاعة الفرنسيين الصليبيين أن يجلوا في سلام عن دمياط إلا بفضل حكمة شجر الدر وحسن تصرفها، فقد تمسكت بوجوب تنفيذ المعاهدة التي أبرمها توران شاه مع الصليبيين وإطلاق سراح الملك لويس التاسع بمجرد أن دفعت زوجته الفدية عنه. ولقد حكمت السلطانة شجر الدر مصر بعد موت توران شاه مباشرة، وبلغت مدة حكمها ثمانين يومًا أظهرت فيها جدارة وكفاية نادرة وحسن تدبير للأمور، وكانت هذه الملكة على اتفاق تام مع أمراء المماليك فلا عجب إذا اتفق الأمراء على توليتها الملك وخطب لها على جميع منابر الدولة الإسلامية. ويذكر التاريخ أنه قد بدأ في الاحتفال بإرسال كسوة الكعبة المشرفة والمحمل السلطاني منذ سنة ١٢٥٠ م وذلك عندما قامت السلطانة شجر الدر بأداء فريضة الحج واستمر خروج المحمل والكسوة كل عام حتى سنة ١٩٦٢ م. ويقال أن الخليفة العباسي لم يقبل أن تتولى حكم مصر امرأة فأرسل إلى زعماء المماليك يقول لهم: [إن كانت الرجال قد عدمت عندكم فأعلمونا حتى نسير إليكم رجلاً. أما سمعتم في الحديث عن رسول الله ﷺ أنه

قال: « **لا أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة** »]، على أن السلطانة شجر الدر عندما وجدت أن بقاءها على عرش مصر يثير مشاكل كثيرة ضدها تزوجت الأمير عز الدين أيبك التركماني وتنازلت له عن العرش، ولكنها بعد ذلك تآمرت عليه ودبرت قتله وحاولت أن تتزوج غيره وتقيمه على الملك فلم تلق تشجيعًا من أحد وكانت النهاية الحزينة.

السلطان عز الدين أيبك

زالت دولة بني أيوب وانتقل حكم مصر إلى مماليكهم بانتخاب عز الدين أيبك التركماني لعرش السلطنة سنة ١٢٥٠ م، على أن المماليك لم ينتخبوا من بينهم أيبك سلطانًا لأنه كان أقواهم في إدارة شئون البلاد، بل على العكس من ذلك دفعهم إلى هذا الاختيار كونه من أواسط الأمراء مكانه وليس من أعيانهم، حتى إذا بدا لهم أن مصلحتهم تقتضي صرفه عن العرش استطاعوا ذلك في يسر وسهولة لضعف شأنه وضآلة نفوذه. وقد اعترضت أيبك في عهد سلطنته عدة عقبات: فإن الناس لم ينسوا بني أيوب باعتلاء أيبك عرش السلطنة، وكان كثير من المماليك البحرية لا يزالون يذكرون حق الأيوبيين الشرعي في عرش البلاد، فلم يرضوا عن سلطنة أيبك ولم يطمعوا في أن يكون للمماليك حكم وادي النيل، لذلك وقع في عهد سلطنة أيبك حادث نادر الوقوع في تاريخ الأمم والشعوب وهو إقامة سلطانين معًا في وقت واحد، إذ اتفق بعض أمراء المماليك بزعامة فخر الدين أقطاي مع أيبك على أقامة سلطان آخر من بني أيوب فاستدعوا "الناصر صلاح الدين يوسف" حفيد السلطان الكامل وكان يبلغ من العمر ست سنوات وبايعوه بالسلطنة ولقبوه "الملك الأشرف" وظل الناصر صلاح الدين في السلطنة حتى قويت شوكة أيبك بانضمام عدد كبير من المماليك إليه فانتهز فرصة ازدياد خطر التتار في بلاد الشام وتهديدهم مصر سنة ١٢٥٢ م، وقطع اسم الأشرف شريكه في السلطنة من الخطبة وسجنه في قلعة الجبل، ثم أرسله فيما بعد إلى عماته. ولم يكد أيبك يتخلص من تلك العقبة، حتى خرج الملك الناصر صاحب حلب ودمشق بجيوشه ووصل إلى الديار المصرية بقصد الاستيلاء عليها ، ولكن جيوش أيبك هزمته وأرغمته على العودة إلى الشام. ولقد دفع الخطر المغولي الذي أصبح وشيكا بعد أن احتل التتار ديار بكر من ناحية، والخطر الصليبي المتربص من ناحية أخرى بالخليفة العباسي، إلى أن يتدخل بين مماليك مصر والأيوبيين في الشام ويتوسط في عقد صلح بينهم، وتم الصلح بالفعل على أساس أن يكون للسطان عز الدين أيبك ملك مصر والجزء الجنوبي من فلسطين بما في ذلك غزة والقدس وبلاد الساحل، وأن تكون الأجزاء الواقعة شمال هذه المنطقة في يد

أصحابها من الأيوبيين وأن يطلق سراح من وقع في الأسر من رجال الملك الناصر والبيت الأيوبي. ويعتبر هذا الاتفاق الذي تم باسم الخليفة العباسي انتصارًا سياسيًا للمماليك وبدءًا رسميًا لقيام دولتهم في مصر، فقد أصبغ الصفة الشرعية على حكمهم.
على أن اعتراف الخليفة بشرعية الحكم على مصر لم يكن كافيًا لإقناع سكان مصر أو على الأقل فريق منهم بهذه الشرعية: فقد أرسلت القبائل العربية التي كانت تسكن مصر منذ الفتح العربي في الصعيد وفي مديريات الوجه البحري، وخاصة في الشرقية والبحيرة، الصيحة في طول البلاد وعرضها أن مصر للعرب الأحرار وليست للمماليك الترك ففي الوجه البحري قادت هذه الحركة قبيلة بني سنبس، أما الوجه القبلي فقد تولت القيادة فيه قبيلة الجعافرة، ولقد اجتمعت كل القبائل الأخرى وتعصبوا حول هاتين القبيلتين ووجد الأعراب زعيمًا لهم في شخص "الشريف حصن الدين ثعلب"، الذي استطاع أن يحشد حشود العرب حوله حتى تجمع له جيش هائل من حوالي اثني عشر ألف فارس فأرسل السلطان أيبك الأمير "فخر الدين أقطاي" على رأس جيش قوامه خمسة آلاف فارس لإخضاع هذه الثورة فانتصر على [حصن الدين] بالقرب من ديروط، ثم تتبع أيبك القبائل العربية في مديريات الوجه البحري فأنزل بهم الهزائم الكثيرة. وقد أقلق بال عز الدين أيبك أن الأمير فخر الدين أقطاي رئيس المماليك البحرية الذي ساعد على إقامة الناصر صلاح الدين في السلطنة مع أيبك، ظهر إذ ذاك على مسرح السياسة المصرية وأخذ يعمل على التقليل من شأن أيبك، حتى أنه كان يعده من أتباعه ويسميه باسمه دون لقب السلطنة، كما كان الأمير أقطاي يأنف من أن يتلقى أوامره من السلطان أيبك وإنما كان يقطع في المسائل الهامة برأيه، ولما اشتد عسف فخر الدين أقطاي ومماليكه وتجرءوا على السلطان أيبك بعث في طلبه وتظاهر أنه يريد استشارته في مهام الدولة. ولما وصل إلى قلعة الجبل أغلق بابها ومنع مماليكه من الدخول معه، ثم أمر به فقتل وعلى أثر ذلك فر أنصار أقطاي من الأمراء أمثال الأمير "ركن الدين بيبرس البندقداري" والأمير" سيف الدين قلاوون". ويلاحظ أن العلاقة بين السلطان عز الدين أيبك وبين زوجته السلطانة شجر الدر كانت آخذة في السوء فقد دب في نفسها دبيب الغيرة والحقد وطالما كدرت هذه الغيرة صفو عيشهما، إذ أرغمته على أن يطلق زوجته الأولى وأم ولده "المنصور علي" فسئم أيبك مثل هذه الحياة الزوجية، وأرسل إلى الملك "بدر الدين لؤلؤ" صاحب الموصل يخطب ابنته وأدركت شجر الدر أنها إذا لم تبادر إلى التخلص من زوجها أيبك فقد يعاجلها هو بالتخلص منها. وكان أيبك يحذر منها ومن غلمانها أينما ذهب حتى وطد العزم آخر الأمر على إخراجها من القلعة وإسكانها في دار الوزارة، مبالغة في الاطمئنان على نفسه، ثم غادر القلعة وأقام أيامًا في منطقة باب اللوق

يعد لهذا الأمر الخطير عدته ففطنت شجر الدر إلى ما يدبره لها، وتوجست من زوجها خيفة فأعدت خمسة من غلمانها الأشداء [نصر العزيزي - محسن الجوهري – سنجر – خادمان أخران] انقضوا عليه بغتة وقتلوه، بعد أن جلس على عرش مصر سبع سنوات. هذا ويذكر أن أول قبطي ولي الوزارة في دار مصر كان على عهد السلطان المعز عز الدين أيبك وهو "شرف الدين أبو سعيد هبة الله بن صاعد الفائزي".

السلطان المنصور نور الدين علي

بمجرد انتشار نبأ اغتيال السلطان عز الدين أيبك، راجت الإشاعات وكثرت الظنون فركب الأمراء المماليك إلى القلعة وحاصروها وقبضوا على الخدم والحريم ونادى الأمراء بتولية المنصور علي بن السلطان عز الدين أيبك، فبدأ علي بن أيبك الذي لقب باسم "المنصور نور الدين" سنة ١٢٥٧ م عهده في السلطنة بالانتقام لقتل أبيه فأعتقل شجر الدر مع بعض جواريها في البرج الأحمر، واستولى المماليك المعزية على جميع ما في القصر السلطاني واقتسموا جواري الملكة شجر الدر التي ظلت تعاني أشد ألوان الهلع والخوف وحاول المماليك الصالحية إنقاذها وحمايتها، لأنها جارية أستاذهم فلم يستطيعوا، ثم ذهب المماليك المعزية إلى البرج الأحمر وقبضوا على شجر الدر وحملوها إلى أم السلطان المنصور، لكي تتولى قتلها بنفسها فضربها الجواري بالقباقيب إلى أن توفيت، وألقوها من سور القلعة إلى الخندق وليس عليها سوى سروال وقميص فبقيت فيه أيامًا، ثم حملت في قفة ودفنت في قبرها قرب مشهد السيدة نفيسة الذي لا يزال إلى اليوم بقسم الخليفة في القاهرة. وهكذا ماتت شجر الدر بعد أن ظلت سنين طويلة زينة البلاط وصاحبة النفوذ في مصر وامتازت بمواهب قلمًا تجتمع في امرأة. وهكذا أقيم علي بن أيبك سلطانًا وأتابك للعسكر، ويلاحظ أن المماليك البحرية الذين فروا إلى الشام عقب مقتل الأمير فخر الدين أقطاي وعلى رأسهم الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون كانوا قد التجأوا إلى الملك "المغيث عمر" صاحب الكرك فاستولوا على مدينة غزة لحسابه وراحوا يحرضونه على الاستيلاء على مصر فاستجاب لهم، وزحف بجيشه يؤازره المماليك البحرية الذين لجأوا إليه فتصدى لهم الجيش المصري تحت قيادة "سيف الدين قطز" عند مدينة الصالحية فهزمهم هزيمة منكرة وفر المغيث إلى الكرك ومعه بيبرس البندقداري، بعد أن نهب معسكره وقتل زهرة فرسانه، وفي يناير سنة ١٢٥٨ م وقعت الواقعة التي كان يمكن أن تكون خاتمة المطاف للإسلام وهي سقوط بغداد في يد

"هولاكو" حفيد "جنكيز خان". كل تلك الظروف دفعت سيف الدين قطز إلى تولي أمور السلطنة المصرية وعزل السلطان الصغير وحبسه في قلعة الجبل.

السلطان سيف الدين قطز

تولى السلطان سيف الدين قطز الخوارزمي الأصل حكم مصر سنة ١٢٥٩ م، في وقت اجتاحت فيه الشعوب الإسلامية أخطار آتية من الشمال وهم الصليبيون، وخطر أشد عنفًا وهو ظهور قبائل التتار المغولية التي اجتاحت منطقة وسط آسيا وأسقطت إمبراطورية الصين وغزت الهند وفرضت نفوذها على روسيا ومزقت الدولة الخوارزمية، ثم اتجهت نحو أوربا وتقدمت قوات منها نحو الخلافة العباسية في بغداد وقضت على تلك الخلافة التي ظهرت منذ سنة ٧٥٠ م حتى دمرها هولاكو سنة ١٢٥٨ م، ثم تقدمت تلك القوات العاتية التي لا تقهر ولا يستطيع أحد الوقوف أمام زحفها نحو الشام، بل وأصبحت على مقربة من مصر. وفي هذه الظروف تولى سيف الدين قطز حكم مصر فهي لحظة حرجة في تاريخ مصر. ولقد أرسل القائد "هولاكو" قائد القوات المغولية رسالة إلى السلطان قطز تحمل الوعيد والتهديد ويطلب منه الطاعة المطلقة وإلا كان الفناء والهلاك، وهنا أجاب قطز إجابة غير منتظرة، إذ مزق الرسالة وأمر بقتل سفراء المغول انتقامًا لما أحدثه "جنكيز خان" زعيم التتار بالدولة الخوارزمية الإسلامية، غير أن هولاكو لم يظل بالشام لإتمام ما عزم عليه، إذ توفى أخوه الخاقان "مانجو خان" وتطلب ذلك رحيله من الشام للاشتراك في إقامة الخاقان الجديد، وتولى أبغا [كتبغا] قيادة الجيوش المغولية المحتلة بلاد الشام، أما السلطان قطز فقد أرسل طلائعه من القاهرة بقيادة الأمير بيبرس البندقداري على أن يزحف هو بالجيش الرئيسي، بعد أن جمع عربان الغربية والشرقية وضمهم إلى جيشه، واستطاع بيبرس أن يصد طلائع التتار قرب غزة، الأمر الذي يدل على أن الخطر المغولي أضحى قريبًا جدًا من مصر، ثم لحق قطز بالطلائع المملوكية [الإسلامية] وأخذ في مفاوضة الصليبيين [المسيحيين] ليسمحوا له باختراق أراضيهم الساحلية، حتى يستطيع أن يباغت التتار [الوثنيين]، ونجحت المفاوضات والتقت قوات السلطان سيف الدين قطز بقوات المغول بقيادة كتبغا في معركة عين جالوت الجمعة ٣ سبتمبر سنة ١٢٦٠ م تلك المعركة التي غيرت وجه التاريخ بانتصار قوات قطز المملوكية النامية الشابة على قوات التتار الشرسة العاتية التي لا تقهر أبدًا، والتي لم يجرؤ شعب على التصدي لها ومقاومتها. وأثناء المعركة سقط كتبغا [أبغا] قتيلاً وتقهقر المغول إلى دمشق وحلب فتعقبتهم قوات قطز حتى خرجوا من

أراضي الشام كلها. وهكذا تم النصر النهائي وفرت جنود التتار لأول مرة في تاريخ حياتهم مذعورين ومن ورائهم فرسان المماليك وعلى رأسهم الظاهر بيبرس فطاردهم وقتل منهم وأسر، بينما كان قطز ينزل عن حصانه ويمرغ وجهه على الأرض شكرًا لله عز وجل ولم يترك مكان المعركة إلا بعد أن صلى ركعتين لله تعالى. وأثناء عودة قطز منتصرًا إلى مصر وبالقرب من الصالحية لقي مصرعه على يد جماعة أخرى من المماليك بزعامة الأمير الظاهر ركن الدين بيبرس، وذلك لأسباب شخصية.

السلطان الظاهر بيبرس

تولى السلطان الظاهر ركن الدين بيبرس العلائي البندقداري الصالحي مقاليد السلطنة في مصر سنة ١٢٦٠ م. وفي سنة ١٢٦٢ م قدم إلى مصر طائفة من التتار مستأمنين فأنزلهم السلطان بيبرس في دور كان قد أمر ببنائها لهم في منطقة باب اللوق، ومنذ تلك الفترة أصبحت أرض اللوق آهلة بالسكان. ومما يذكر للسلطان بيبرس إحياء الخلافة العباسية في القاهرة بدلاً من بغداد المقر القديم الذي دمره المغول سنة ١٢٥٨ م فقد استقدم بيبرس أحد العباسيين، وبويع بالخلافة وتلقب باسم "الحاكم بأمر الله العباسي" وذلك سنة ١٢٦٣ م وأمر السلطان بالدعاء للخليفة في خطبة الجمعة وبذلك أضفى على مصر سمة جديدة وهي أنها أصبحت حامية الخلافة العباسية الإسلامية ويتمتع سلاطينها بمبايعة خليفة رسول الله ﷺ وصارت القاهرة مركز الخلافة تأتي إليها وفود الملوك من البلاد الإسلامية القريبة والبعيدة تطلب تقليدها السلطة في بلادها. ومن أهم آثار السلطان الظاهر بيبرس البندقداري المعمارية الجامع الموجود حاليًا بميدان الظاهر بالعباسية والذي كان قديمًا يعرف "بميدان قراقوش"، كان الجامع نفسه يسمى "بجامع الصافية"، ولقد بناه السلطان بيبرس سنة ١٢٦٧ م وتبلغ مساحته ما يقرب من ٣ أفدنة، ويتكون الجامع من صحن مكشوف تبلغ أبعاده حوالي ٦٠ مترًا في ٧٠ مترًا، وتحيط به الأروقة من جهاته الأربع وإن كان يسمى أحيانًا بـ "المذبح الإنجليزي". ولقد شيد الظاهر بيبرس جسرًا على الخليج المصري عرف باسم "قناطر السباع" [ميدان السيدة زينب حاليًا]، وكذلك أنشأ قناطر شبرا منت بالجيزة وعمر جسر القليوبية والقناطر على بحر أبي المنجا وقنطرة مينا السرج وقنطرتين عند القصير على بحر أبراس بسبعة أبواب لكل قنطرة وأنشأ في الجسر الذي سلك فيه إلى دمياط ست عشرة قنطرة وبنى على خليج الإسكندرية قنطرة عظيمة بعقد واحد، وبنى هناك قرية أسماها الظاهرية، وكذلك حفر العديد من الترع والخلجان مثل خليج الإسكندرية الذي أعاده إلى سابق فاعليته وحفر بحر

أشموم وترعة الصلاح وخور منجا والمحاري والكافوري وأبي الفضل وبحر الصمصام بالقليوبية وبحر سردوس، كما أنشأ المدرسة الصالحية وعمر الجامع الكبير وأنشأ دار الذهب بقلعة الجبل ودورًا وقصورًا بظاهر القلعة والبرج الكبير بقلعة الجبل، كما جدد الجامع الأنور والجامع الأزهر وأعاد إليه الخطبة وبنى جامع العافية بالحسينية وأنفق عليه أكثر من ألف ألف درهم وأنشأ قريبًا منه زاوية الشيخ فضل وعمر سور الإسكندرية وجدد المنائر التي بها، وعمر منارًا بثغر رشيد وردم فم بحر دمياط، حتى لا تدخل إليه مراكب الإفرنج، وعمر بلد السعيدية من محافظ الشرقية. وكان السلطان الظاهر بيبرس واضع درجات الوظائف الكبرى "كأمير السلاح" و "أمير المجلس" الذي يشرف على الأمور الخاصة بمجلس السلطنة و "رأس نوبة" الذي يجلس على يسار السلطان و "الخازندار" الذي يشرف على مخازن البيوت السلطانية و "أمير آخور" المشرف على إدارة الإصطبلات السلطانية و "الجاندار" الذي يتولى إدخال الناس على السلطان بمجلسه الرسمي و "الحاجب" الذي يتولى مهمة الجاندار لكن بالمجلس السلطاني الخاص. كذلك نظم السلطان الظاهر نظم البريد ووصل نظام استخدام الحمام الزاجل إلى ما يقرب من أسرع بريد في وقتنا الحاضر وحلت الإشارات الضوئية بإشعال النيران محل اللاسلكي في عصرنا الحديث. ولقد كانت حكومة بيبرس استبدادية مستنيرة، إذ كان بيبرس على رأسها مطلق السلطان فهو يعد بحق مؤسس دولة المماليك ومبتدع طرق ونظم حكمها، فقد نظم الإدارة الحكومية واستعان في إدارة شئون دولته بالأمراء المقربين إليه فولاهم أرقى المناصب واستحدث كثيرًا من الوظائف الهامة ووجه عنايته إلى إعداد جيش قوي يكون عدة له وقت الحرب. وعمل بيبرس على إصدار عدة قوانين لرفع المستوى الخلقي في مصر إذ أمر بمنع بيع الخمور والحشيش وسائر المسكرات وإقفال الحانات ونفى كثيرًا من المفسدين. وسن السلطان بيبرس نظام ولاية العهد لأول مرة في تاريخ المماليك البحرية وحصر وراثة العرش في أسرته وذلك بتولية ابنه "محمد بركة خان" عهده، ليحول بذلك دون تدبير الدسائس والمؤامرات التي كان يحيك شباكها كبار الأمراء حول عرش السطان القائم ولكي يحتفظ بالسلطة في بيته بعد وفاته. وإلى بيبرس يرجع الفضل في رفع شأن الأسطول المصري بعد أن اضمحل في أواخر عهد الدولة الأيوبية حتى أصبح لمصر، على عهد بيرس ما يزيد على أربعين سفينة حربية كبيرة غير السفن الصغيرة حتى أنه كان ينزل بنفسه إلى دار الصناعة بجزيرة الروضة ويشرف بنفسه على بناء السفن، كما كان له أعظم الأثر في إصلاح نظام القضاء في دولة المماليك بأن عين قضاة من المذاهب الأربعة للفصل في الخصومات. وقد اعتنى بيبرس بالمسجد النبوي الشريف، كما اعتنى بالمسجد الأقصى وجدد فصوص قبة الصخرة في بيت

المقدس وزاد في أوقاف مدينة الخليل وكسا الكعبة وعمل لبابها مفتاحًا وغسل البيت الحرام بيده بماء الورد، وعمر قلعة دمشق وقلاعًا عديدة في أنحاء سوريا وبنى القصر الأبلق في دمشق. ولم تكن جميع الثورات التي واجهت بيبرس في مستهل حكمه في بلاد الشام وإنما قامت ثورة شيعية في القاهرة، تستهدف إعادة الخلافة الفاطمية فاستولى الثوار على ما في دكاكين السيوفيين من أسلحة وشقوا القاهرة وهم يصيحون [يا آل علي] ، ولكن جند بيبرس أحاطوا بهم وقضوا على حركتهم في سهولة فهدأت الفتنة بعد قليل.
وإذا تحدثنا عن الجانب العسكري في شخصية الظاهر بيبرس نجد أن مواهبه الحربية قد تجلت من قبل توليه في انتصارات معركة المنصورة ومعركة فارسكور ومعركة غزة ومعركة عين جالوت فقام ضد الصليبيين بجهود مكملة لأعمال السلطان صلاح الدين الأيوبي ومن قبله الأمير نور الدين محمود والأمير عماد الدين زنكي، فقد تحرك بيبرس أولاً لحرب إمارة أنطاكية الصليبية، بعد أن جاءته الأنباء بأن هذه الإمارة تعمل على محالفة المغول الذين غدوا أصحاب دولة في فارس والعراق عاصمتها بغداد، ثم بدأ السلطان بيبرس يقوم بدور الناصر صلاح الدين في صبغ جميع أعماله ضد الصليبيين بصبغة الجهاد، فعمل منذ أوائل عهده على محالفة بعض الدول الأوربية لإبعادها عن المعترك الصليبي، كما عمل على إيقاع الفرقة بين القوى الصليبية بالشام، فضلاً عن محالفة الدولة المُغولية المعروفة باسم القفجاق "القبيلة الذهبية" وهي التي اعتنقت الإسلام حديثًا، ولذا استولى بيبرس على حصن الكرك، ثم على قيصرية، ثم أرسوف وصفد، ثم يافا وأخيرًا استطاع إسقاط إمارة أنطاكية الصليبية سنة ١٢٦٨ م واستردادها من أيدي القوات الصليبية، بل وساق كثيرًا من الأسرى الصليبيين إلى مصر واختتم بيبرس هذه الأعمال الحربية الكبيرة بالاستيلاء على حصن الأكراد وبذلك حول الكنائس إلى مساجد ورنين النواقيس إلى أصوات المؤذنين، والهمهمة بالإنجيل إلى ترتيل بالقرآن. وفي أثناء هذه الأعمال الحربية الكثيرة، استطاع أن يصد الجيوش المغولية الزاحفة من فارس والعراق على أطراف الدولة المملوكية عند نهر الفرات، وانتصر عليهم انتصارًا باهرًا في معركة أبلستين سنة ١٢٧٧ م، ويرجع السر في هذه الانتصارات جميعها إلى قيام الظاهر بيبرس بتنظيم الجيوش المملوكية والإدارة المصرية، هذا وقد أرسل السلطان الظاهر بيبرس حملة بحرية سنة ١٢٧٠ لغزو جزيرة قبرص، ولكن هذه الحملة أصيبت بالفشل بسبب ريح عاصفة هبت على السفن الإسلامية قرب شاطئ قبرص فتحطم بعضها وعاد البعض الآخر دون نتيجة. ولقد انتهز "الملك داود" ملك النوبة المسيحي فرصة انشغال الظاهر بيبرس بحروبه ضد الصليبيين والإسماعيليين في الشام لكي يخرج إلى الظاهر بيبرس ويشن الغارات على مدينة أسوان وميناء عيذاب ونهب ما في البلدتين

وإحراقهما، فبعث إليه الظاهر بجيش هزمه هزيمة منكرة وطارده داخل بلاده، واستولى على كل بلاد النوبة حتى مدينة دنقلا ووضع على العرش النوبي "الملك شكندة" الذي أخذ على نفسه أغلظ المواثيق أن يكون تابعًا مخلصًا أمينًا لسلطان مصر وأن يؤدي كل عام من العبيد والحيوانات والأموال ما جرى الاتفاق على تقديمه منذ أقدم العصور. وعلى ذلك كان للظاهر بيبرس مقام كبير بين أمراء مصر حتى هابوه وخشوا بأسه ولم يكن أحدهم يجسر على الدخول عليه إلا بإذنه الخاص. فبيبرس كان من أعظم السلاطين المماليك، إذ اجتمعت فيه صفات العدل والفروسية والإقدام في الحرب وله قدرة وعزم على القتال وثبات عند التقاء الجيوش حتى لقبوه "بأبي الفتوح" وكان شعاره الأسد، إشارة إلى شجاعته، وقد أطنب المؤرخون في مناقبه بسبب ما ابتدعه من النظم والقواعد التي قوت أسس دولة المماليك. وبعد، فقد استطاع الظاهر بيبرس أن يستولي على عقول معاصريه بحياته وسلوكه ومعاركه وأسلوبه في الحكم وظهوره في كل مكان في أرجاء دولته حيث لا يتوقعون ظهوره، فحيث يظن أنه في مصر إذا به في بلاد الحجاز يحج في خشوع وحيث يظن أنه في قلعة الجبل إذا به يعيش في إحدى القرى على صورة درويش يستطلع أحوال الشعب. وقد تمكن الظاهر بيبرس خلال سنوات حكمه من توسيع مملكته، فضم الشام وبعض البلاد التي استولى عليها التتار في بلاد فارس وبين النهرين، كما دانت له برقة والنوبة وأجزاء من أرمينيا وتمكن من بسط نفوذه على بلاد الحجاز، كما أقام علاقات طيبة مع نجاشي الحبشة وملوك أوربا وتحالف مع الإمبراطور البيزنطي "ميخائيل الثامن".

السلطان السعيد بركة خان

في سنة ١٢٧٧ م توفي السلطان الظاهر بيبرس على أثر عودته من واقعة قيسارية بدمشق ودفن بها، وعندما حضر الأمراء من دمشق أعلنوا موت السلطان، ثم دخلوا على ابنه "السعيد بركة خان" وأعلموه بوفاة أبيه. وكان أبوه الظاهر بيبرس قد أسماه بركة خان، تيمنًا باسم جده بركة خان زعيم مغول "القبيلة الذهبية" والذي تزوج الظاهر بيبرس ابنته فأنجب منها السلطان محمد بركة خان، وقد لقب "بالملك السعيد ناصر الدين". وكان أبوه قد جعله ولي العهد من بعده سنة ١٢٦٤ م وزوجه ابنة كبير الأمراء سيف الدين قلاوون ليضمن ولاءه من بعده حيث كان يدرك ضيق المماليك به فلم يعين بركة خان له أتابك، إذ كان قد بلغ التاسعة عشرة من العمر حين اعتلى العرش ، ولكن لم تكن له صفات أبيه وإنما كان شابًا حدثًا محبًا للهو واقعًا تحت تأثير أمه المنغولية من ناحية،

وحاشيته العابثة من ناحية أخرى وقد حرضته حاشيته على كبار الأمراء فعزل بعضهم وحبس البعض الآخر، فقام الخلاف بينه وبين الأمراء من بدء حكمه، الأمر الذي أدى في النهاية إلى خلعه، ذلك أن بركة خان خرج في سنة ١٢٧٨ م إلى دمشق، فنمى إلى علم أمرائها أنه يريد القبض عليهم، فرحلوا عنها إلى مرج الصفر قرب دمشق. ووصل إلى الديار المصرية فعندما بلغ الأمراء خبر وصوله على حين غفلة خرجوا إليه يضمرون له السوء العاجل ولولا ضباب القاهرة في ذلك اليوم لما استطاع بركة خان أن يصل إلى قلعة الجبل بسلام. وعندما علم الأمراء بوصوله إلى قلعة الجبل حاصروه بها وشددوا عليه الحصار حتى قبل أن يخلع نفسه من السلطنة، وكان الرجل الذي تصور الظاهر بيبرس – وهو سيف الدين قلاوون – أن يكون هو سند ابنه من بعده، هو العامل على خلعه ولا عجب في ذلك فقلاوون كان أحد بناة حكم المماليك البحرية، شهد الوقائع كلها إلى جوار الظاهر بيبرس ولم يكن يرى لأحد من ميزة عليه، ولذلك فقد تزعم القرار بخلع السلطان ورعايته ولكونه زوج ابنة قلاوون فقد ملكوه حصن الكرك وسار إليه مع زوجته ابنة قلاوون.

السلطان سلامش بن الظاهر بيبرس

هو السلطان الملك العادل بدر الدين سلامش بن السلطان الملك الظاهر بيبرس البندقداري، جلس على تخت السلطنة عندما خلع كبار الأمراء أخاه الملك السعيد بركة خان الذي اتبع سياسة في الحكم أغضبت الأمراء، ولقد خطب لسلامش بالسلطنة سنة ١٢٨٠م وكان عمره سبع سنوات، وضربت السكة باسمه واختير الأمير قلاوون الألفي أتابك [أي مربي] له. هذا وقد انتهز قلاوون الفرصة فاستغل صغر سن السلطان الجديد وقبض على زمام الأمور، وجعل نفسه شريكًا للسلطان سلامش، وأجبر الأمراء على أن يقسموا له يمين الطاعة وخطب لهما على المنابر، وأخيرًا جمع الأمير قلاوون الأمراء وتحدث معهم في موضوع صغر سن السلطان وقال لهم: "قد علمتم أن المملكة لا تقوم إلا برجل كامل". فاتفقوا على خلعه. وخلع السلطان الصغير بدر الدين سلامش بعد ثلاثة شهور من سلطنته وأرسل منفيًا إلى الكرك، وتولى السلطنة السلطان المنصور قلاوون. وظل سلامش بن بيبرس في الكرك مدة، ثم أحضره السلطان قلاوون إلى القاهرة. وعاش سلامش خاملاً في القاهرة حتى زمن السلطان الأشرف خليل الذي نفاه هو وأهله إلى مدينة القسطنطينية وأقام سلامش في عاصمة الدولة البيزنطية، إلى أن توفي بها في سنة ١٢٩١ م وله من العمر ما يقرب من عشرين سنة. ويذكر عنه أنه كان

شابًا ذا حياء ووقار وعقل وأنه كان أحسن أهل زمانه وبه افتتن جماعة من الناس وشبب به الشعراء وصار مثلاً يضرب به بين الناس في هدوء الطباع وسماحة الخلق، حيث تميز عن الملوك المماليك بالهدوء والدعة وطيبة قلب نادرة، راغبًا عن السلطنة والحكم.

السلطان المنصور قلاوون

تولى السلطان المنصور قلاوون الألفي حكم سلطنة الديار المصرية سنة ١٢٧٩ م وسار على نفس أسلوب السلطان الظاهر بيبرس، من حيث مواصلة الحرب ضد الصليبيين وإيقاع الفرقة بينهم ومحالفة بعض الدول الأوربية. وأثبت السلطان قلاوون في ساحة الحرب أنه جدير بلقب "السلطان المنصور" الذي اقترن باسمه دائمًا فاستولى على حصن المرقب سنة ١٢٨٥ م وحاصر اللاذقية واستولى عليها، ثم زحف نحو إمارة طرابلس الصليبية واستردها من أيدي الصليبيين بعد معارك عديدة سنة ١٢٨٩م، ولم يبق من المستعمرات الصليبية بالشام غير مدينة عكا، وبدأ السلطان قلاوون يستعد للاستيلاء عليها لولا وفاته وبذلك ترك لابنه السلطان الأشرف خليل جميع ما أعد لذلك من قوات، ومعدات وحاصر الأشرف خليل مدينة عكا حصارًا استمر أكثر من شهر، وهدم معاقلها بمجانيقه. ثم استولى عليها سنة ١٢٩١ م. وأدى سقوط عكا إلى تسليم المدن الصليبية الباقية في الشام، ومنها صور وبيروت وبذلك أسدل الستار على أهم فصول الصراع بين المسلمين بالشرق والصليبيين بالغرب. ولقد اهتم المنصور قلاوون بإنشاء المدارس والقباب والبيمارستان وتقع هذه المجموعة الآن في شارع بين القصرين وما زالت البيمارستان [مستشفى رمد العيون] تعمل حتى الآن، الأمر الذي جعله محبًا لجمع المال، ولم يكن حبه للمال بقصد الإنفاق على شئونه الخاصة، بل كان للإنفاق على المشروعات الحيوية التي رأى شعبه في حاجة إليها وأشرف قلاوون على تنفيذها في حزم وعزم، ولم تترك الدولة مسئولية جباية الزكاة من شعب مصر إلا منذ عهد السلطان قلاوون حيث شكا إليه التجار من عبث الجباة، فأمر بإلغاء جبايتها وبذلك ألغى تقليدًا سارت عليه الدولة منذ أمد بعيد يرجع إلى بداية عهد عمرو بن العاص والفتح الإسلامي. ويلاحظ أن السلطنة ظلت في بيت قلاوون بين أبنائه وأحفاده حتى انتهاء دولة المماليك البحرية سنة ١٣٨٢م. ولقد سار قلاوون على نهج بيبرس في إدارة شئون البلاد وتقريب الشعب إليه. وتدبير شئون السلطنة خير قيام فقد كانت سياسته قائمة على الإكثار من المماليك، ليكونوا عونًا له ولأولاده من بعده في تثبيت عروشهم، حتى قيل إنه تكامل عنده ١٢ ألف مملوك أكثرهم من الجراكسة، وأنشأ لذلك فرقة جديدة من المماليك أطلق عليها اسم "المماليك

وبين إمبراطور الدولة البيزنطية وكثير من دول أوربا وإقطاعاتها، وفي سنة ١٢٨٦ وقع معاهدة تجارية حربية مع جنوة وقشتالة وصقلية، وسيلان ولقد تزوج المنصور قلاوون من ابنة أحد الأمراء المماليك وأيضًا من الأميرة المغولية "أشلون خاتون".

السلطان الصالح بن قلاوون

هو الصالح علاء الدين علي بن السلطان المنصور قلاوون، أشركه السلطان قلاوون معه في السلطنة أثناء حياته، ففي نفس السنة التي تولى فيها المنصور قلاوون السلطنة سنة ١٢٨٠ م فكر في تعيين ابنه علاء الدين سلطانًا على مصر من بعده، فجمع لذلك الأمراء وعرض عليهم ما استقر عليه رأيه في تفويض ابنه الأكبر [ولاية العهد وكفالة المماليك] فأقروا السلطان على رأيه وتقلد الأمير علاء الدين علي شعار السلطنة، وكان الدافع للسلطان قلاوون على إقامة ابنه سلطانًا في حياته أنه كان دائم السفر إلى بلاد الشام لمحاربة التار والصليبيين فرأى أن يقيم ابنه مكانه في إدارة شئون مصر أثناء غيابه مع منحه لقب السلطنة حتى تكون له الهيبة في نفوس الأمراء والأهالي. وقد استقر السلطان علاء الدين علي في السلطنة من سنة ١٢٨٠ م ولقب بالملك الصالح وعندما انتهى السلطان قلاوون من إتمام مراسم تنصيب ابنه خرج إلى بلاد الشام لمحاربة التتار. واستمر السلطان الصالح في دست السلطنة ثماني سنوات من سنة ١٢٨٠ م إلى سنة ١٢٨٨ م، ثم توفي في حياة أبيه بعد أن لزم الفراش لعدة أيام عانى فيها من إسهال شديد. وقد حزن السلطان قلاوون لموته حزنًا شديدًا وشاع عن بعض الناس وقتها أن أخاه "الأشرف خليل" أراد أن ينحيه عن طريقه ويحل محله على عرش مصر فدس له سمًا كان السبب في إسهاله الشديد وموته، ثم دفن بمقبرة والدته التي كانت إحدى بنات أحد الأمراء المماليك، وكان المدفن بالقرب من مشهد السيدة نفيسة، وقد أنجب ولدًا واحدًا يسمى "موسى" من زوجته التي كانت تعد زوجة الأمير "كتبغا المنصوري" سابقًا، وأعجب بها الصالح علي في إحدى الحفلات.

السلطان الأشرف خليل

توفي السلطان قلاوون سنة ١٢٨٩ م فخلفه ابنه خليل وتلقب بالسلطان الأشرف، وعلى الرغم من أن قلاوون لم يشأ أن يوقع على المرسوم القاضي بتعيين ابنه الأشرف خليل سلطانًا من بعده لعدم رضائه عن سلوكه بعد أن جربه في نيابة السلطنة، فقد كان له من قوة الشخصية والشهرة بين الأمراء ما جعلهم يبايعونه عندما جلس على أريكة الملك

ولم يتخلف واحد منهم. وفي عهده عاد نفوذ الأمراء إلى الظهور بشكل جلي فافتتح الأشرف عهده بالغدر برجالات الدولة الذين كانت لهم السطوة والنفوذ زمن أبيه، وبادر إلى التخلص منهم ولم يتعظ بما حل بالسلطان توران شاه من تآمر المماليك عليه، ولا بالسلطان قطز حين قتله بيبرس، ولا بما حدث للسلطان سلامش بن بيبرس حين خلعه قلاوون. ولقد زاد في عداء الأمراء له تعاظمه عليهم واستخفافه بهم بعد عودته من فتح عكا سنة ١٢٩٢ م وتنفيذ عزم والده الذي توفي قبل إنجازه وهو تصفية آخر مراكز الصليبيين في فلسطين، فخرج بالجيوش التي كان أبوه قد أعدها من مصر وكتب لنوابه في الشام أن يوافوه بجيوشهم حول مدينة عكا. وباستيلائه عليها انتهت دولة الصليبيين في الشام، لذلك دبر الأمراء أمر مقتله وحانت لهم الفرصة سنة ١٢٩٣ م حين نزل السلطان الأشرف خليل بإحدى قرى مديرية البحيرة للصيد، فهجموا عليه وضربوه بالسيوف حتى توفي وتركوه في المكان الذي قتل فيه وكان على رأس قاتليه نائب السلطان المسمى "بيدرا". ولقد حكم الأشرف مصر ثلاث سنين وشهرين، برهن خلالها على أنه كان حاكمًا شديد البأس مهيبًا في أعين الناس كفئًا لتولي ملك مصر عارفًا بأحوال المملكة بطلاً لا يكل الحرب ليلاً أو نهارًا، ولو طالت أيامه أو حياته لأخذ العراق وغيرها من المغول. ويكفي السلطان خليل فضلاً أنه هاجم عكا أمنع حصون الصليبيين ودخلها، واستولى على صور وصيدا وحيفا وبيروت ولم يبق شبر واحد على أرض ما نسميه اليوم فلسطين أو لبنان في حكم الصليبيين، وفاضت دمشق والقاهرة وجميع مدن العالم الإسلامي بالأفراح والزينات لانتهاء عهد الصليبيين في الشرق وعودة الأرض إلى أصحابها، مما أدى إلى أن الملك "خايمي الثاني" ملك أراجون [منطقة الأندلس الشرقية]، والملك "سانشو" ملك قشتالة وليون، والملك "الفونسو" ملك البرتغال، يحاولون عقد أواصر الصداقة والمودة والسلام مع السلطان الأشرف خليل ملك مصر، وذلك بعد تصفية آخر المعاقل الصليبية في الشام يدفعهم إلى ذلك الحرص على سلامة النصارى المقيمين في الأراضي المقدسة وسلامة الحجاج القاصدين إليها، وكذلك لضمان مصالحهم التجارية العديدة في أقاليم السلطان. وكانت مصر يخالجها نفس الشعور بأهمية عقد الصداقة مع ملوك شبه الجزيرة الأسبانية [الأندلس] التي يعيش فيها الآلاف من المسلمين سواء في مملكة غرناطة أو في القواعد الأندلسية القديمة تحت حكم الملوك النصارى، وقد فوض إلى السلطان الأشرف خليل أن يضع الشروط المطلوبة لعقد المعاهدة حيث تضمنت العديد من النصوص السياسية والتجارية، وقد لبثت هذه المعاهدة فترة طويلة أساسًا للعلاقات بين مصر والممالك الأسبانية النصرانية. ولقد وقع اختيار المتآمرين الذين قتلوا الأشرف خليل علي كبير المتآمرين نائب السلطنة الأمير بيدرا ليكون سلطانًا وأسرعوا فلقبوه "بالأوحد"،

ولكن أمراء الأشرف الذين كانوا بالقاهرة وعلى رأسهم "كتبغا" و "سنجر الشجاعي" لم يعترفوا بسلطنة بيدرا، واصطدم الفريقان فانهزم فريق بيدرا وقتلوه هو نفسه وبموته فتحت مشكلة اختيار السلطان الجديد ولم يستطع أحد الأمراء أن يتغلب على الآخرين، فاستقر رأيهم على أن يكون الابن الأصغر لقلاوون سلطانًا [الناصر محمد]. وكان الأشرف خليل قد تزوج من "خوند أردكين" وأنجب منها بنتًا.

السلطان الناصر محمد بن قلاوون

تولى السلطان المملوكي الناصر محمد بن السلطان قلاوون حكم مصر ثلاث مرات متباعدة: كانت الأولى سنة ١٢٩٣ م، والثانية سنة ١٢٩٨ م، والثالثة سنة ١٣٠٩ م. وفي عهد الناصر محمد حاول الصليبيون المطرودون والفارون من الشام الهجوم على الساحل الإسلامي متخذين بعض الجزر في البحر المتوسط مراكزًا لهم، وقد تصدى السلطان الناصر محمد لهذا العدوان وأعد أسطولاً بحريًا قويًا لم يكتف بالدفاع عن الساحل الإسلامي، وإنما هاجم مراكز العدوان حتى أسكت صوتها. ومما يذكر للناصر محمد إنشاء خانقاه سرياقوس وفاء بنذر وهبه لله أن عافاه من مرضه، ليبنين مكانًا لعبادة الله، وجعل فيها مائة خلوة لمائة صوفي وبنى بجانبها مسجدًا تقام به الجمعة وبنى بها حمامًا ومطبخًا سنة ١٣٢٥ م، مع ترتيب الرزق للنزلاء، وكذلك شيد الناصر محمد مسجدًا ما زال موجودًا حتى الآن ويقع بجوار جامع محمد علي بالقلعة. ومما يذكر له أيضًا أن مئذنة جامع الناصر محمد وقبته وكذلك جدرانه الداخلية قد غشيت جميعها ببلاطات من القيشاني الأخضر اللون. ولقد اهتم السلطان الناصر محمد بتعمير منطقة بولاق فسكنها الأمراء والجند والكتاب والتجار والعامة. ولم يقتصر الناصر محمد على تشييد العمائر الدينية والمباني السكنية فحسب، بل شملت حركة البناء والتعمير إقامة مجاري المياه والقناطر والعيون، ومن أهم هذه المباني مجرى عيون فم الخليج لتوصيل مياه النيل إلى قلعة الجبل، وتعد هذه المجرى من الآثار العمرانية التي تفخر بها القاهرة في العصور الوسطى والتي لا تزال باقية حتى الآن، كما شيد المدرسة الناصرية التي تقع بشارع المعز لدين الله الكائن بحي النحاسين، كذلك شرع الناصر محمد في تجديد البيمارستان الكبير المنصوري الذي أسسه السلطان قلاوون، وبنى الناصر محمد سبيلاً ألحقه بمدرسته وقبة ألحق بها مكتبة عظيمة وشيد القصر الأبلق في قلعة الجبل، وجدد الزخارف الذهبية في قبة الصخرة المشرفة بالقدس. ولقد انعكست على الناصر محمد كثير من صفات أبيه قلاوون فكان محبًا لجمع المال مهتمًا بالمشروعات الحيوية ، كما

نشأ محبًا للغزو ميالاً للسيطرة والنفوذ. وقد ازداد تعلق شعب مصر بالناصر محمد لما أتاه من جليل الأعمال وما تكشف لشعبه فيه من جميل الخصال ويعتبر عصر الناصر محمد بن قلاوون أزهى عصور دولة المماليك البحرية، إذ فيه توطدت دعائم هذه الدولة وبدأت أساليب الحكم والإدارة في الاستقرار بفضل التجارب التي قامت بها حكومة الناصر محمد، كما ازدهرت الفنون حتى عد المؤرخون عصره أزهى عصور الفن في دولة المماليك خاصة وفي تاريخ مصر الإسلامية عامة، وكانت القاهرة في عصر الناصر محمد حاضرة لإمبراطورية شاسعة بسطت نفوذها على مصر والشام وأعالي الفرات والحجاز واليمن والنوبة وبرقة وتونس وبعض الجزر. ويعد الناصر محمد من السلاطين الأبطال الذين خاضوا غمار الحروب وأحرزوا النصر تلو النصر، فقد أنهى باستيلائه على أرواد [إحدى الجزر الواقعة على ساحل بلاد الشام] دولة الصليبيين في الأراضي المقدسة. وفي سنة ١٣٠٣ م تقابل المغول بقيادة زعيمهم "غازان" عند مرج الصفر على مقربة من حمص مع المماليك بقيادة السلطان الناصر محمد، فهلك معظم جيش المغول وهزموا وقتل الكثير منهم، وتعتبر هذه الموقعة من المواقع الحاسمة في التاريخ، وعلى أثرها توفي غازان كمدًا، وقوبل الناصر محمد حين عودته من الشام إلى مصر بأعظم الترحيب، وأقيمت له أقواس النصر في القاهرة وخرج الشعب المصري يحيى قاهر المغول. ويمتاز عصر الناصر محمد بما حدث فيه من تطورات جوهرية في نظم الحكم فقد طبع المماليك بلاطهم في ذلك العصر بطابع خاص لم يكن موجودًا من قبل، فزادوا في عدد الوظائف وفي اختصاصات شاغليها وأحاطوا أنفسهم بهالة من العظمة والأبهة والجلال وأرضوا بذلك كثيرًا من المتطلعين إلى شغل الوظائف والمراكز المختلفة في الدولة. وبلغ النظام الإداري في عصر الناصر محمد مبلغًا عظيمًا من الدقة، وألغيت وظيفة نائب السلطنة ومنصب الوزير. وعني الناصر محمد بموارد الدولة المالية فوسع نطاقها، حتى يستطيع تنفيذ المشروعات النافعة لجميع مرافق البلاد والقيام بما تتطلبه الدولة من ضروب الإصلاح مع إبطال العديد من الضرائب، كل ذلك أدى إلى توافر الأقوات ورخص أسعارها وسهولة الحصول عليها. هذا وقد أرسل الناصر محمد ثلاث حملات إلى النوبة، حتى تمكنت هذه الحملات من إقامة أول ملك مسلم من أهل النوبة على تلك البلاد وهو "عبد الله برشنبو". وإذا كانت أحوال مملكة النوبة لم تستقر بعد ذلك، الأمر الذي تطلب من السلطان الناصر محمد إرسال حملة رابعة سنة ١٣٢٣ م، إلا أنه يلاحظ أن بلاد النوبة أخذت منذ ذلك الوقت تفقد صفتها المسيحية تدريجيًا، وتتخذ طابعًا عربيًا إسلاميًا. ومما يذكر لعهد الناصر محمد أنه أمر اليهود بلبس العمائم الصفراء، والنصارى بلبس العمائم الزرقاء، والسامرية بلبس العمائم الحمراء، تمييزًا لهم

ذلك أن سمح الناصر محمد للأقباط بلبس العمائم البيضاء مثل غيرهم من الوطنيين. وإذا تطرقنا إلى سياسة الناصر محمد نحو الممالك الأسبانية النصرانية نجد أنها لم تخرج عن السياسة التي وضع أساسها السلطان الأشرف خليل بن قلاوون في نصوص معاهدة يناير سنة ١٢٩٢ م التي تقوم على الصداقة والمودة والسلام، مما أدى إلى تقوية العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين المملكة المصرية وتلك الممالك، وانعكس أثر ذلك على النصارى الموجودين داخل مملكة الناصر محمد حيث اتسمت سياسته نحوهم بالتسامح التام ورعايتهم والسماح بفتح العديد من الكنائس الجديدة نظير أن يلق المسلمون نفس المعاملة في تلك الممالك النصرانية، بل دخل المسيحيون أفواجا في الدين الإسلامي. أما على النطاق الأسري فإن أمه هي الأميرة "أشلون خاتون" ابنة ملك القبجاق المغولي، أما مرضعته فهي "السيدة مسكة"، وقد تزوج من الأميرة "خوند أردكين" أرملة أخيه، وكذلك من الأميرة "خوند طلنباي" بنت الأمير أزبك المغولي، وأيضًا تزوج من "خوند طغاي" التركية، وأيضا تزوج من "خوند مطلوبنك" بنت الأمير تنكز، وتذكر المراجع ايضا أنه تزوج من أخت الأمير قوصون.

السلطان زين الدين كتبغا

كان عمر السلطان الناصر محمد بن قلاوون عندما أجلس على العرش تسع سنوات،فعين الأمير زين الدين كتبغا نائبًا للسلطان بالديار المصرية، ثم استدعى كتبغا الخليفة العباسي والأمراء والقضاة واتفق معهم على عزل السلطان فالبلاد لا يحكمها صبي صغير، فوافقوه على رأيه وخلع السلطان الناصر ونقل من قصر الحكم هو وأمه الى بعض القاعات بالقلعة، وتولى الملك كتبغا السلطنة ولقب بالملك العادل سنة ١٢٩٤ م. وينفرد السلطان كتبغا من بين سلسلة المماليك البحرية بأن أصله من التتار وقد سبى في معركة حمص سنة ١٢٨١ م فأخذه الملك المنصور سيف الدين قلاوون وأدبه، ثم أعتقه ورقاه حتى صار من أكابر قواده، وكان أول عمل قام به كتبغا بعد أن صار سلطانًا هو تعيين صاحبه القديم الأمير "حسام الدين لاجين" نائبًا له. ولقد واجه كتبغا في مطلع حكمه عدة مشاكل أثارت عليه الرأي العام المصري ودفعت أمراء المماليك للتآمر عليه فمنها: قدوم عشرة آلاف مغولي إلى الشام معلنين رغبتهم في اعتناق الإسلام فبادر كتبغا بالترحيب بهم، ليتخذ منهم درعًا له وحصنًا. ووصل إلى القاهرة مندوبون عنهم كانوا لا يزالون على وثنيتهم، فكانوا يجاهرون بالإفطار في رمضان، هذا بجانب قصور نهر النيل عن الفيضان الطبيعي فقحطت الأرض وانتشرت المجاعة وغلت

الأسعار وفشا الموت في القاهرة وأحصى من توفي بها ودون اسمه في ديوان المواريث من الغرباء بسبعة عشر ألفا وخمسمائة، هذا سوى من لم يرد اسمه في ديوان المواريث من الغرباء والفقراء. وقد حاول كتبغا مواجهة الأزمة قدر طاقته، فاستورد القمح من الشام وفرق الفقراء على المماليك ليعولوهم، ولكن ذلك كله لم يخفف نقمة الشعب على كتبغا واعتبر حكمه شؤمًا وأخذ يندد بغدر كتبغا وعزله ابن سيده الناصر محمد بن قلاوون، وهنا استغل لاجين نائب السلطنة وصديق كتبغا فرصة المصاعب التي قامت في وجه كتبغا وتزايد السخط عليه، لكي يتآمر مع بعض الأمراء على خلعه فانتهزوا فرصة وجوده بالشام وهجموا على خيمة كتبغا أثناء عودتهم في الطريق إلى مصر فقتلوا بعض أتباعه، ولكن كتبغا تمكن من الفرار والعودة إلى دمشق حيث لجأ إلى قلعتها واحتمى بها. ومما يذكر عن السلطان كتبغا أنه أعاد تجديد فصوص قبة الصخرة المشرفة سنة ١٢٩٤ م.

السلطان المنصور لاجين

تولى السلطان المملوكي المنصور لاجين حكم مصر سنة ١٢٩٦ م وكان أحد مماليك السلطان قلاوون: اشتراه ورباه، ثم أعتقه، فلما تقلد السلطة جعله نائبًا بقلعة دمشق، ثم زوجه إحدى بناته، ولكن لاجين كان من بين المتآمرين على قتل السلطان الأشرف خليل بن قلاوون، بل وتآمر مع بعض الأمراء على خلع السلطان العادل كتبغا. وإمعانًا في إجراءات الأمن أخرج السلطان المنصور حسام الدين لاجين الملك السابق الناصر محمد بن قلاوون وأمه من القلعة وأرسله ليقيم في قلعة الكرك بعد أن أقسم له لاجين أنه يحكم لحسابه وأنه ما يكاد يكبر في السن حتى يتنازل له عن السلطان. وكان من حسن حظ لاجين أن نهر النيل عاد إلى وفائه فكثر الخير ورخصت الأسعار، فأصدر السلطان لاجين أمره بمسامحة الفلاحين وسائر الرعايا بما عليهم من بواقي الخراج التي عجزوا عن دفعها، وهذا تحول كبير في شخصية لاجين الذي أقبل على العبادة وقرب إليه العلماء وبذل كل ما يستطيع من جهد لإرضاء الشعب ولو على حساب الأمراء، فحرص على أن يسود العدل بين الناس، وتقرب إلى عامة الشعب المصري: فكان يجالسهم ويشاركهم في طعامهم وأصدر كثيرًا من الأوامر للمحافظة على أموال اليتامى وقام بإصلاح جامع ابن طولون إصلاحًا عظيمًا، وكان قد نذر إبان اختفائه به بعد مقتل السلطان الأشرف خليل إذا نجاه الله أن يصلحه، وقرر فيه دروس الفقه والحديث والتفسير والطب وغير ذلك ولولا الأوقاف التي أوقفها لاجين على مسجد أحمد بن طولون لتخرب. وفي مضمار تنظيم البلاد أصدر أوامره للمباشرين بعملية إعادة مسح الأراضي الزراعية

المصرية لتقدير الخراج المستحق عليها وكان مثل هذا العمل من شأنه أن يحنق عليه الأمراء فيعملوا على قتله، خاصة بعد حرمان الأمراء والجنود من نصف ما كانوا يحصلون عليه من موارد الدولة، فكان قاتله هو "الأمير منكوتمر" كبير المماليك البرجية – مماليك القلعة - الذي كان أقرب الناس إليه.

السلطان ركن الدين بيبرس الجاشنكير

عندما اعتزل السلطان الناصر محمد السلطنة تشاور الأمراء فيمن يتولاها، فاستقر الأمر من بعده للسلطان ركن الدين بيبرس الجاشنكير، وتقلد السلطنة سنة ١٣٠٨ م وتلقب بالملك المظفر وهو من مماليك المنصور قلاوون، فلما ولي السلطنة عمل جسر النيل من قليوب إلى دمياط في عرض أربع قصبات من أعلاه وست من أسفله، وأبطل الخمارات وترك ما كان مقررًا عليها، وجدد الجامع الحاكمي بحي الجمالية، بعد أن تهدمت أركانه أثر حدوث زلزال وقع في مصر ووقف له وقفًا خاصًا به، وعمر للجامع خزانة كتب فيها أشياء نفيسة من جملتها المصحف الذي كتبه "ابن الوحيد" بماء الذهب في سبعة أجزاء، وشدد في إزالة المنكرات وتتبع مواضع الفساد. وبنى الخانقاه العظيمة بالجمالية وكانت أجمل خانقاه بالقاهرة بالقرب من باب النصر، وقد ذكرت في الخوانق، ورتب في قبتها درسا للحديث وقراء يتناوبون القراءة في الليل والنهار وأوقف عليها الأوقاف العظيمة وجعلها مأوى لأربعمائة صوفي، وانتهت عمارتها وفراغ القبة التي بها قبيل مقتله سنة ١٣١٠م. وعندما قتل بيبرس الجاشنكير أغلق السلطان الناصر محمد هذه الخانقاه، ووزع أوقافها إقطاعات، ثم سعت ابنة بيبرس حتى أعيد لها بعض أوقافها وأذن لها في فتحها. وقد اندثر كل ذلك بتوالي الأيام ولم يبق من الخانقاه إلا بعضها وهو الجامع المعروف بجامع بيبرس. وفي أيامه قصر مد نهر النيل سنة ١٣٠٩ م، فلم يبلغ في الزيادة غير ستة عشر ذراعًا إلا قيراطين فشرقت أرض مصر وزادت الأسعار فضج الناس وتشاءموا بالمظفر، وصارت العامة تتغنى بالأزجال في مسبته فشدد عليهم في العقاب وقبض على كثير من العامة فقطع السنة بعضهم وضرب البعض، وقبض أيضًا على جماعة من الأمراء بلغه أنهم يكاتبون الناصر محمد سرًا. فخرج كثير من الناس ولحقوا بالناصر محمد في حصن الكرك فكتب المظفر بيبرس يتهدده بالنفي إلى القسطنطينية ويطلب منه ما خرج به معه من الخيل والمال والمماليك، فحنق الناصر من ذلك وكاتب نواب طرابلس وحمص وصفد وحماة وغيرهم وكل من ذكروا من مماليك أبيه وعتقائه، فأجابوه وقاموا بنصرته فقام من الكرك ودخل الشام وتسلطن بها وخطب باسمه على المنابر.

وكان المظفر بيبرس قد أعد تجريدة من الجند لقتاله، فلما بلغهم الخبر لم يسيروا إليه ورجعوا من ثاني يومهم إلى القاهرة. فاضطرب أمر المظفر وخلع نفسه من الملك وأشهد على نفسه، وأرسل الأشهاد إلى الناصر وسأله أن يعين له موضعًا يقيم به، إلا أنه مع ذلك لم يستقر به قرار فاستعد للهرب وأخذ ما استطاع التحصل عليه من المال والخيل والمماليك ونزل من القلعة، فوقف له العامة عند باب القرافة يسبونه ويرجمونه فشغلهم بشيء من المال نثره عليهم وتخلص منهم بذلك وسار يريد الشام. وكان الناصر محمد قد دخل مصر واستولى على السلطنة فبعث من قبض على المظفر بيبرس بقرب غزة وأحضره مقيدًا بالحديد وقتله. وجدير بالذكر أنه أثناء فترة حكم السلطان المظفر بيبرس الجاشنكير تفككت أواصر المودة التي أقامها كل من السلطان الظاهر بيبرس والسلطان المنصور قلاوون بين مصر وبين جميع الدول الأوربية عامة والدولة البيزنطية خاصة، ومما يذكر أنه قد حدث أن أرسلت مملكة أراجون [بالأندلس] وفدًا إلى السلطان المظفر تطلب منه أن يسمح بفتح بعض الكنائس خاصة في سوريا وبيت المقدس ومصر ويطلق سراح قنصل دولتهم الذي كان سجينًا في مصر فلبى المظفر بيبرس طلباتهم في بداية الأمر، لكنه نكث عهده لهم بحجة أنه لم يستلم منهم الفدية اللازمة. وفي نفس الوقت كان الأسبان بالأندلس قد قبضوا على رسل السطان وحملوهم معهم وأبحروا بهم من الإسكندرية، فأثار هذا العمل سخط السلطان المظفر بيبرس، ورغم ما قدمته الدول الأوربية عن طريق سفرائها من الترضية للسلطان إلا أن غضبه لم يخمد، وكانت هذه الحادثة سببًا في إضرام نار حقده على المسيحيين المصريين الذين لم يكن لهم ضلع في هذه الحادثة، فأمر بإخراجهم من جميع وظائف الحكومة وشدد عليهم في تنفيذ ما كان مشروعًا ومباحًا لهم من ركوب الدواب، وهدم صوامع اليهود وكنائس المسيحيين وختم أعماله بإصدار مرسوم شديد الوطأة عليهم [من المحتم على كل يهودي أن يضع على رأسه عمامة صفراء، والقبطي المسيحي عمامة زرقاء، وحتم على نسائهم لبس ثياب خاصة لتميزهم، وحرم عليهم ركوب الخيل وسمح لهم بامتطاء البغال بشرط أن يركبوا وأرجلهم إلى جانب واحد من جانبي السرج الذي حرم عليهم تزيينه، وعند مرورهم وهم ركوب على مسلم فيجب عليهم إفساح الطريق لركابه، وأن يتريثوا ليحيوه حتى يمر، وحتم عليهم تحية المسلم وهم وقوف، ثم يجب عليهم ألا يرفعوا أصواتهم على أصوات غيرهم من المسلمين، وألا يتصدروا المجالس دونهم وألا يحتفلوا بأحد الشعانين جهارًا، وألا يقرعوا نواقيس في كنائسهم وألا يقبلوا فيها نصرانية أي مسلم، وألا يمتلكوا عبيدًا أو أسرى أو غنيمة من غنائم المسلمين، وألا يتعلموا القرآن ولا ينقشوا على خواتمهم أو على دورهم أي كتابات عربية، وأن يلبسوا صلبانًا أو جلاجل على صدورهم إذا أتوا

الحمامات العمومية، وإذا اتصل رجل منهم بمسلمة كان جزاؤه القتل...] ومع أن هذا المرسوم كغيره لم يلبث أن أهمل مفعوله تدريجيًا ، ولكن فرض إعادة العمل به كان خطرًا منتظرًا لهؤلاء المساكين في كل حين حتى قتل المظفر بيبرس الجاشنكير.

السلطان سيف الدين أبو بكر

عندما أحس السلطان الناصر محمد بن قلاوون بمرض الموت، جمع الأمراء حوله وأعرب لهم عن رأيه في أن يخلفه في الحكم ابنه الأمير سيف الدين أبو بكر، فأقر الأمراء ذلك وتعهدوا بتنفيذ رغبة السلطان، ولم يلبث أن توفي السلطان الناصر محمد سنة ١٣٤١ م تاركًا أحد عشر من الأولاد الذكور، وتولى السلطان بعده ثمانية منهم. وجدير بالذكر أن أبناء الناصر محمد وأحفاده عاشوا على السمعة الطيبة والمكانة الراسخة والشهرة الواسعة التي تركها الناصر محمد بالذات في قلوب معاصريه. وكان من أولهم السلطان الملك المنصور سيف الدين أبو بكر الذي مكث في الحكم شهرين إلا يوما، ثم خلعه الأمير "قوصون الناصري" نائب السلطنة، لفساده وشربه الخمور ونفي هو واخوته الى مدينة قوص حيث قتل السلطان أبو بكر وكان يبلغ عشرين سنة.

السلطان الأشرف كجك

هو السلطان علاء الدين كجك بن السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وهو الرابع عشر من سلاطين دولة المماليك في مصر، وقد ولاه الأمراء السلطنة في سنة ١٣٤١ م بعد أن قتل الأتابك الأمير قوصون أخاه المنصور أبا بكر. وعندما أجلسوه على عرش السلطنة كان طفلا صغيرًا له من العمر سبع سنين أو أقل، فصدقت بذلك نبوءة والده السلطان الناصر محمد فيه إذ قيل أن والده السلطان الناصر عندما أراد أن يسميه بعد ولادته أحس أنه سيلي الملك من بعده وهو صغير السن فأسماه كجك وهي كلمة أعجمية معناها الصغير. ونظرًا لصغر سنه فقد أصبح منذ اليوم الأول لتوليه السلطنة أسير سطوة ونفوذ الأمير قوصون الذي صار نائبًا للسلطنة – وهو الذي يساعد السلطان في تصريف شئون الدولة - ، بالإضافة إلى منصبه الذي كان يشغله من قبل وهو منصب أتابك العساكر – وهو القائد العام للجيش المملوكي - ، فعظم أمره إلى حد كبير وأخذ يتصرف في أمور الدولة حسب مصلحته وأهوائه، والسلطان في يده مسير حسب رغبته حتى أنه عندما كانت تعرض المراسيم والقرارات على السلطان ليوقع عليهما، كان قوصون يأخذ بيد السلطان والقلم في يده ويريه كيف يكتب ويصدق عليها!! وهكذا حتى انتهى الأمر

بخلع كجك من السلطنة فأقام في دور الحريم بالقلعة إلى أن وصل أخوه "الأمير أحمد"، وتولى السلطنة بدلاً منه في سنة ١٣٤٢ م وظل كجك معتقلاً في دور الحريم إلى أن قتل سنة ١٣٤٥ م في عهد أخيه السلطان "الكامل شعبان" وبتدبير منه.

السلطان الناصر شهاب الدين

ولد الناصر شهاب الدين أحمد بن الناصر محمد بن قلاوون عام ١٣١١ م وعندما شب بعثه أبوه الناصر محمد إلى منطقة الكرك، صحبه الأمير "بهادر البدوي" نائب الكرك، فأقام بها يربيه ويعلمه الفروسية، ثم استدعاه الناصر محمد سنة ١٣٢٦ م لكنه أعاده إلى الكرك ثانية وبلغ السلطان أنه يعاشر جماعة من المفسدين في منطقة الكرك، فاستدعاه إلى القاهرة سنة ١٣٣٣ م وزوجه ابنة "الأمير طوربغا"، ويقال أنه ولع أيام والده بشاب يقال له "الشهيب" وهام به غرامًا، ولقد حاول الناصر محمد عدة مرات إبعاده ، ولكن دون جدوى. وأخيرًا أمر الناصر محمد بنفي ابنه أحمد إلى قلعة صرخد، ثم شفع فيه نساء الناصر حتى أعاده إلى الكرك، ورأى السلطان الناصر محمد أنه لا يصلح للسلطنة فعهد بالملك من بعده إلى ابنه المنصور سيف الدين أبي بكر. وعندما نفى الأمير قوصون أتابك السلطنة السلطان المنصور أبا بكر إلى بلدة قوص سنة ١٣٤٢ م، أراد أن ينفي الناصر أحمد أيضًا وكتب إليه لكي يحضر إلى القاهرة فرفض وتعصب له أهل الكرك وكتب إلى الناصر أحمد وإلي الأمير "طشتمر حمص أخضر" نائب حلب الذي تعصب معه ضد الأمير قوصون. واستمال طشتمر بقية أمراء الشام وسلطنوا الناصر أحمد بن الناصر محمد وقدموا به إلى القاهرة، حيث قام الخليفة العباسي بسلطنته بحضور الأمراء وحلفوا له ولقب بالناصر شهاب الدين وذلك في سنة ١٣٤٢ م. وتولى طشتمر نيابة السلطنة بمصر "وقطلو بغا الفخري" نيابة السلطنة بدمشق، وبعد أربعين يومًا من سلطنته قضاها في الانتقام من قتلة أخيه توجه السطان الناصر شهاب الدين أحمد إلى الكرك وصحبه طشتمر، فقبض عليه وأرسل من قبض على قطلو بغا الفخري نائب الشام، وضرب أعناقهما وسبى حريمهما وأقام بالكرك مستغرقًا في اللهو محجوبًا عن الناس حتى اشمأزت منه النفوس. ويذكر أنه عندما اعتزم الناصر أحمد السفر إلى منطقة الكرك أخذ من الأموال والتحف والذخائر الثمينة من مصر الشيء الكثير، بالإضافة إلى ألوف الأغنام والأبقار التي كانت لأبيه وساق ذلك كله معه، وأعلن أن مقامه سيكون بحصن الكرك، وأخيرًا اتفق الأمراء على خلعه، وسلطنوا أخاه "الصالح إسماعيل" وذلك سنة ١٣٤٢ م، ثم جهزت العساكر إليه فحوصر بالكرك إلى أن قبض عليه سنة ١٣٤٤ م

وذبح، وأحضر الأمير "منجك" رأسه إلى القاهرة غير مأسوف عليه حيث كان سيئ التدبير ، كما ذكر عنه كثير اللهو والانهماك في شرب الخمر وقتل خلقا كثيرًا وساءت سيرته.

السلطان الصالح عماد الدين

السلطان إسماعيل بن الناصر محمد هو أحد سلاطين المماليك في مصر، ولي السلطنة عندما توجه أخوه السلطان شهاب الدين أحمد إلى حصن الكرك معرضًا عن السلطنة، فاتفق الأمراء على سلطنة إسماعيل بن الناصر محمد ولقبوه بالسلطان الصالح عماد الدين وذلك سنة ١٣٤٢م، بعد أن أخذوا عليه العهد والميثاق ألا يقبض على أحد منهم بغير ذنب ولا يؤذي أحدًا، وكان الأمير "أرغون العلائي" زوج أمه مدبر دولته، وتولى نيابة السلطنة في عهده "آق سنقر السلاري"، ثم "الحاج آل ملك". وكانت مدة سلطنة الصالح إسماعيل حوالي ثلاث سنين وثلاثة أشهر، وذكر المؤرخون أن أيامه كانت طيبة والناس في دعة وسكون، خاصة بعد قتل الناصر أحمد بن الناصر محمد بالكرك. ولقد اشتهر الصالح إسماعيل بالعفة وحسن السيرة وكراهية الظلم وإحقاق العدل والمثابرة على مصالح الناس، وهو الذي عمر البستان بالقلعة ورتب الدروس بقبة جده المنصور قلاوون وأوقف أوقافًا كثيرة على هذا الغرض عرفت بوقف الصالح ، كما أوقف ثلاث قرى بمحافظة القليوبية بمصر على أن تصنع من ريعها كسوة الكعبة والحجرة النبوية الشريفة، وكان له بر وصدقات واستمر بالسلطنة حتى مرض وتوفي السلطان الصالح إسماعيل على فراشه وله نحو عشرين سنة من العمر، وكان قد عمر بالقلعة الدهيشة واستدعى لها من دمشق وحلب ألفي حجر أبيض وألفي حجر أحمر وحشدت الجمال لحملها، حتى وصلت إلى قلعة الجبل وصرف في حمولة كل حجر من حلب اثني عشر درهمًا ومن دمشق ثمانية دراهم وجمع لها الرخام والصناع من سائر الجهات وبلغ مصروفها خمسمائة ألف درهم.

السلطان شعبان بن الناصر محمد

هو الملك الكامل سيف الدين شعبان بن السلطان الناصر محمد بن قلاوون بويع بالسلطنة بعد موت أخيه الملك الصالح إسماعيل تنفيذًا للعهد الذي عهده إليه. وكان جلوسه على عرش السلطنة في سنة ١٣٤٥ م، لكنه لم يكد يتولى مقاليد الحكم حتى أساء السيرة والتصرف مع اخوته ومع أمراء المماليك، مما جعل الجميع يكرهونه ويعملون على التخلص منه: فقد قتل أخاه الملك الأشرف علاء الدين كجك، كما أخذ يمنح الإقطاعات

مقابل رشاوى معلومة، وأخذ يصادر أصحاب المناصب والوظائف ويغتصب ثرواتهم، كذلك أصدر أوامره بالقبض على بعض أمراء المماليك ومنهم نائب السلطنة، هذا بجانب الإقبال الزائد للسلطان شعبان على حياة اللهو والمجون وإهمال شئون الدولة فكان من نتيجة ذلك كله أن تمرد عليه نائب الشام والأمراء وأعلنوا الحرب عليه، خصوصًا بعد أن علموا أنه يزمع القبض على بعضهم، وأيضًا بعد أن شاع أنه يستعد لدفن أخويه حاجي وحسين أحياء في الدهيشة بالقلعة. ولقد استطاع الأمراء الثائرون أن يهزموا قوات السلطان شعبان فحاول السلطان الانسحاب إلى القلعة والاحتماء بها ، ولكن حراسها منعوه من دخولها فهرب إلى بيت أمه واختبأ فيه وعندئذ دخل الثوار القلعة وأطلقوا سراح أخاه حاجي ونصبوه سلطانًا لمصر، ثم قبضوا على الكامل شعبان وسجنوه بالدهيشة في نفس المكان الذي كان يزمع دفن أخويه فيه أحياء، فظل في سجنه لمدة ثلاثة أيام إلى أن أرسل إليه أخوه حاجي من خنقه وهو في سجنه سنة ١٣٤٦ م، بعد مدة حكم استمرت حوالي سنة واحدة وثمانية وخمسين يومًا.

السلطان المظفر حاجي

بويع بعد السلطان سيف الدين شعبان أخوه السطان حاجي فجلس على سرير السلطنة في سنة ١٣٤٦ م ولقب بالملك المظفر زين الدين حاجي، وكانت ولادته بطريق الحجاز في سنة ١٣٣١ م عندما كان أبوه يحج ولذا سمي حاجي، ويذكر عنه أنه كان قبيح السيرة يؤثر صحبة الغوغاء على أرباب الفضائل يهوى اللعب واللهو مع الحمام ومع ذلك كان أشد قسوة من أخيه السلطان شعبان!، فساءت حالته واحتال على الأمراء فجمعهم بالقلعة وقتل بعضهم واعتقل البعض، فنفرت منه القلوب وقام عليه باقي الأمراء وقاتلوه حتى أمسكوا به وذبحوه، ثم دفن في مدفن عند الباب المحروق. وكانت مدته سنة واحدة وثلاثة أشهر وأربعة أيام وأثناء ذلك، قتل الكثير من الأمراء وغيرهم مثل الأمير "يلبغا اليحياوي" نائب حلب الذي قتل وعلقت رأسه على باب زويلة.

السلطان الناصر حسن

تولى السلطان الناصر حسن المملوكي بن السلطان الناصر محمد بن قلاوون حكم مصر سنة ١٣٤٧ م حتى سنة ١٣٥١ م، ومرة ثانية سنة ١٣٥٤ م حتى سنة ١٣٦١م. ولقد اتصف حكم السلطان الناصر حسن بالضعف في فترة أخذت تختل أحوال دولة المماليك البحرية، بسبب المنازعات بين الأمراء حول منصب السلطنة. ولم يستطع

الناصر حسن كبح جماح كبار أمرائه الذين أخذوا عليه منحه بعض الإقطاعات الكبيرة للنساء، والسماح للطواشية – خدم السلطان - بالتدخل في شئون الدولة، وفي عهده أخذ يزداد نفوذ طائفة المماليك الجراكسة، مما مهد لاستيلائهم على الحكم بعد سقوط أسرة قلاوون من أبناء وأحفاد. وأثناء فترة حكم السلطان حسن سنة ١٣٤٩ م نكبت مصر بالطاعون [الوباء الأسود] الذي أزهق الأرواح حتى بلغ عدد الموتى في شهرين حوالي تسعمائة ألف وقلت المزروعات لموت الفلاحين، فانتشر القحط والجوع في البلاد من جديد وفتك الطاعون بالحيوانات أيضًا: فكثيرًا ما شوهدت الخيول والجمال والحمير والطيور وهي ملقاة في البراري والطرقات وساد الحزن جميع أرجاء البلاد، حتى إنه لم يوجد منزل إلا وفيه صياح على ميت وخلت كثير من الديار وصارت أمتعة أهلها ملقاة لا تجد من يأخذها. وكان الشخص إذا ورث شيئا عن قريب له لا يلبث ميراثه أن ينتقل إلى ثان وثالث في الأسبوع نفسه، ولكثرة الموتى لم تكفهم النعوش فكانوا يحملون على أقفاص وألواح من الخشب، ويحمل على اللوح الواحد عدة أشخاص. وصارت مهنة القراءة على الموتى ومهنة حملهم ودفنهم من المهن الرابحة وامتلأت المقابر بالناس وكان الموتى يلقون في الطرقات على التراب، وأحيانًا كان يموت من في الدار جميعًا فيتركون على حالهم دون أن يجدوا من يدفنهم، ولم تكن هناك صلاة خاصة لميت، بل كان الإمام يصلي على عدد كبير من الموتى دفعة واحدة، وكانت أعراض الوباء هي ظهور خراج خلف الأذن أو تحت الإبط، ثم يبصق المريض دمًا ويموت خلال ساعات، واعتقد العامة أن هذه الأحوال بمثابة بوادر الآخرة فأخذوا يودعون الدنيا ويوزعون الصدقات على الفقراء ويكثرون من الصلاة، والبعض منهم هرب إلى خارج البلاد حتى شاءت الأقدار أن ينحصر هذا البلاء. وعلى جانب آخر إذا كان لمصر الفرعونية أن تفخر بالأهرام العظيمة، فإن لمصر الإسلامية أن تتيه عجبًا بمدرسة [مسجد] السلطان حسن التي تعد بحق من روائع العمارة الإسلامية، فقد جمعت بين فخامة البناء وجمال الهندسة الدقيقة المتناسقة وروعة الزخرفة سواء المنقوشة منها على الحجر أو الرخام أو الخشب أو تلك المحفورة على النحاس المطعم بالذهب والفضة أو المرسومة على الزجاج المموه بالمينا، فجاءت آية فنية في جمالها وجلالها لا مثيل لها في العمائر الإسلامية بالشرق. وقد شيدت هذه المدرسة سنة ١٣٥٨ م، بعد أن استغرق العمل فيها حوالي عشر سنوات تكلف خلالها أموالا طائلة حتى كادت لا تتم، وتبلغ مساحة المدرسة [المسجد] حوالي فدانين وتشمل من الداخل: أربعة إيوانات يتوسطها صحن مكشوف تتوسطه فسقية. واستخدمت تلك المدرسة في أوقات كثيرة كقلعة حربية للاعتصام بها، وقد رسمت هذه المدرسة على

وجه العملة المصرية فئة المائة جنيه. وكذا أنشأ السلطان الناصر حسن بالقلعة قاعة البيسرية سنة ١٣٦٠ م فجاءت في غاية الحسن لم ير مثلها في المباني الملوكية، ارتفاعها في السماء ثمانية وثمانون ذراعًا، وعمل بها برجًا من الأبنوس المطعم بالعاج وله باب يدخل منه إلى أرض، كذلك وفيه مقرنص قطعة واحدة يكاد يذهل الناظر إليه بشبابيك ذهب خالص وطرازات ذهب مصوغ وشرافات ذهب وقبة مصوغة من ذهب، وبصدر إيوان هذه القاعة شباك حديث يقارب باب زويلة يطل على حديقة بديعة الشكل.

السلطان الصالح صلاح الدين

تولى السلطان الصالح صلاح الدين الابن الثامن من أبناء السلطان الناصر محمد بن قلاوون باتفاق الأمراء، بعد خلع أخيه السلطان حسن ولقبوه بالملك الصالح وذلك سنة ١٣٥١ م، وزينت القاهرة وسائر بيوت الأمراء حسب ما هو متبع، وكان المتصرف في شئون المملكة ثلاثة أمراء وهم: "الأمير شيخو العمري" و"الأمير صرغتمش" و"الأمير طاز"، فكان الأمير طاز يسير السلطان الصغير كيف يشاء وكان هو الذي أجلس الصالح على سرير الملك، فكان للملك الصالح من السلطنة الاسم وللأمير طاز الفعل. فنفرت قلوب بعض الأمراء من ذلك وقاموا على الأمير طاز وأرادوا الفتك به، فالتجأ للسلطان ومضى معه لقتالهم ونودي في القاهرة بقتل كل من وجد من مماليك الأمراء الثائرين، وحدثت المناوشات عند خليج الزعفران وجهة المطرية فكان النصر للسلطان ومن معه بعد أن قتل في المعركة كثير من المماليك. وفي سنة ١٣٥٢ م أعلن أمير حلب "يلبغا أردس" عصيانه على سلطنة القاهرة، ونادى بنفسه سلطانًا على الشام وانضم إليه عدد كبير من الأمراء والعسكر والقبائل والعشائر، وزحف على مدينة دمشق وفرض عليها الحصار وعاث فيها الفساد. فخرج السلطان الصالح والأمراء من القاهرة قاصدًا الشام، فلم يكد أمير حلب يسمع بقرب وصول السلطان حتى رفع الحصار عن دمشق وانسحب عائدًا إلى حلب ، ولكن جيوش السلطان لاحقته في فراره، ثم عاد السلطان إلى القاهره وأقيمت له الزينات وأعد موكب سلطاني مهيب تحدثت به الأفواه. وفي سنة ١٣٥٣ م خرجت قبائل عرب الصعيد عن الطاعة ونهبوا الغلال فخرج إليهم السلطان بنفسه ومعه جميع الأمراء ورؤساء العسكر [طاز، صرغتمش، شيخو] فأبادوا الكثير من الخارجين وأسروا العديد منهم. ومما يذكر أنه في سنة ١٣٥٤ م منعت اليهود والنصارى من مباشرة الدواوين: وأن لا تزيد عمائمهم عن عشرة أذرع، ولا يدخل أحد منهم الحمام إلا وفي رقبته صليب، ولا تدخل نساؤهم مع نساء المسلمين، وأن يكون إزار النصرانية

أزرق، وإزار اليهودية أصفر، وإزار السامرية أحمر، وأن يلبسوا الخف لونين كل فردة من لون!. وكانت مدة سلطنته ثلاث سنين وثلاثة أشهر وثلاثة أيام، حيث خلع وسجن بالقلعة وكان عمره واحدًا وعشرين عامًا.

السلطان حسين بن الناصر محمد

هو الأمير جمال الدين حسين بن الناصر محمد بن قلاوون، آخر من توفي من أولاد الملك الناصر محمد. وقد رشح الأمير حسين لمنصب السلطنة سنة ١٣٦١ م، عندما قبض الأمير "يلبغا العمري" على السلطان الناصر حسن بن الناصر محمد وصعد إلى القلعة وتشاور مع كبار الأمراء فيمن يقام في السلطنة فذكر بعضهم الأمير حسين، إذ كان اخر من بقي من أولاد السلطان الناصر محمد لصلبه، ولكن لم يرض بعض الأمراء به خشية أن يستبد بالأمر دونهم، ثم لا يبقى على أحد منهم. وأخيرًا وقع الاتفاق على سلطنة الأمير محمد بن المظفر حاجي بن الناصر محمد وكان عمره نحو أربع عشرة سنة. وحاول الأمير حسين بعد شهور من سلطنة محمد بن حاجي الاستيلاء على منصب السلطنة عنوة، فاتفق مع الطواشي "جوهر الزمردي" نائب مقدم المماليك على ذلك وكان السفير بينهما "نصر السليماني" أحد طواشية الأمير حسين، لكن فشلت هذه المؤامرة، إذ تسرب الخبر إلى الأمراء وقبض على الزمردي والسليماني وشهر بهما. ولقد اشتهر الأمير حسين بحبه للعلماء وكان يجمعهم عنده ويكرمهم وقد توفي سنة ١٣٦٣ م ويقال أنه سقي السم وتوفي.

السلطان المنصور محمد بن حاجي

بعد وفاة السلطان الناصر حسن بن الناصر محمد بن قلاوون سنة ١٣٦١ م، تولى أمور السلطنة في مصر ابن أخيه السلطان صلاح الدين محمد بن المظفر حاجي ولقب "بالملك المنصور" وكان عمره أربع عشرة سنة، فاستبد بتدبير الأمور كلها الأمير يلبغا العمري، الذي آثر أن يولي سلطانًا صغيرًا ليكون أقدر على التحكم فيه. واستمر الملك المنصور في السلطنة إلى أن خلعه يلبغا في سنة ١٣٦٣ م، وسجنه بالقلعة في دور الحريم، وذلك لأنه كان - المنصور محمد - مغرمًا بشرب الخمور لا يفيق منها ساعة واحدة، مائلاً بكليته إلى الأغاني والجواري الحسان. وبقي الملك المنصور محمد بعد خلعه مشغولاً بالملذات إلى أن توفي مخلوعًا وذلك سنة ١٣٧٩ م، ودفن في مدفن جدته أم

أبيه "خوند طفلي" بالقرب من الباب المحروق. وكانت مدة سلطنة الملك المنصور سنتين وثلاثة أشهر وستة أيام.

السلطان الأشرف شعبان

تولى السلطان الأشرف زين الدين شعبان بن حسين حكم مصر سنة ١٣٦٣ م، وأثناء عهده استغل الملك "بطرس لوزجنان" ملك قبرص اضطراب الأحوال في مصر وعدم استقرار سلاطينها، فتجرأ على مهاجمة مدينة الإسكندرية سنة ١٣٦٥ م بسبعين مركبًا من المراكب الحربية المشحونة بالمقاتلين، ولكن والي الإسكندرية استخف بالجيش المهاجم وخاض معهم معركة خارج أسوار المدينة فدارت عليه الدائرة وفر مذعورًا هو ومن معه متجهًا نحو دمنهور، مخلفًا وراءه المدينة مفتوحة الأبواب خالية من أي دفاع فدخلها القبارصة وتوغلوا في شوارعها ينهبون متاجرها وبيوتها ومساجدها وكنائسها، ويقتلون من يعترضهم ويخربون ويحرقون ما لا يقدرون على سرقته، وظلوا على هذا الحال ثلاثة أيام وهم ينقلون إلى سفنهم كل ما وصل إلى أيديهم، حتى إذا وصل إلى سمع القبارصة تحرك السلطان الأشرف شعبان من القاهرة، أسرعوا إلى سفنهم لائذين بالفرار بغنيمتهم تاركين وراءهم الإسكندرية قاعًا صفصفًا. ولقد حاول بعد ذلك "الأتابك يلبغا العمري" مدبر المملكة أن يولي ملكًا جديدًا وهو "أنوك" أخو السلطان الأشرف شعبان، ولكنه خاب في مسعاه. وعلى عهد الأشرف شعبان توفي الشيخ الإمام الحافظ المؤرخ "عماد الدين بن كثير" صاحب التاريخ الشهير وصاحب التفسير الجليل للقرآن، ويضاف إلى فترة حكم الأشرف شعبان اضطراب فيضان نهر النيل وشح مائه فأمر السلطان الناس بالخروج إلى الصحراء ليصلوا صلاة الاستسقاء فاجتمع في الصحراء الجمع الغفير من العلماء والصالحين والفقراء والرجال والنساء والأطفال وطائفة اليهود وطائفة النصارى وحضر الخليفة العباسي المتوكل والقضاة الأربعة والسلطان، ولكن النيل هبط هبوطًا جديدًا فبدأ الغلاء يشتد في مصر وتوفي في تلك السنة أكثر الدواب من قلة العلف فلما اشتد الأمر وجهدت البلاد، رسم السلطان أن يجمع الفقراء ويوزعوا على الأمراء وأعيان التجار، ورسم السلطان أن يعطي لكل فقير رغيفين وما يشاكل ذلك من الطعام. وبالرغم من وقوع الغلاء في أيامه لم يختل شيء من أحوال مصر لحسن تدبيره، بل شرع في إنشاء مائة مركب من المراكب الحربية بالجزيرة الوسطى المعروفة بجزيرة [العبيط]، لأجل ردع ومنع مراكب الإفرنج في البحر. ولقد تزوج الأتابك "الجاي اليوسفي" من السيدة "خوند بركة" أم السلطان شعبان وهي صاحبة المدرسة المعروفة بجامع أم السلطان في شارع التبانة وتوفيت في عصمته، فحصل

بسبب ميراثه تغير بينه وبين السلطان وجرت بسبب ذلك فتن ووقائع توفي فيها الجاي اليوسفي. وفي خلال ذلك رسم السلطان الأشرف شعبان للأشراف سنة ١٣٧١ م بخضر العمائم ليمتازوا بها عن غيرهم، إظهارًا لشرفهم وتعظيمًا لحقهم، بل ورصد لخدام ورهبان طور سيناء إحدى وثلاثين شجرة زيتون من أموال بيت المال المعمور.

السلطان المنصور علاء الدين علي

بعد مقتل السلطان الملك الأشرف شعبان سنة ١٣٧٦ م تولى ابنه السلطان المنصور علاء الدين، وكان أبوه قد أنابه على العرش قبل سفره إلى الحجاز، ولصغر سن السلطان ارتبكت الأمور واضطربت الأحوال ووقعت الحروب بين الأمراء في القاهرة، بل أن عمال الشام رفعوا راية العصيان فجهز إليهم جيش جرارًا وخرج إليهم مع الأمراء. وأثناء ذلك قام الأمراء بانقلاب لخلع السلطان فقاتلهم عند ميدان الرميلة. وقبض على أتابك المملكة وحبس بالإسكندرية، وحدثت العديد من الفتن في الدولة، بل يذكر أنه في سنة ١٣٧٧ م حدث حريق هائل بظاهر باب زويلة عند باب دار التفاح مكث يومين بلياليهما فاحترق نحو خمسمائة دار، ولولا سور القاهرة لاحترقت نصف المدينة. هذا ولقد ظهر نجم الأمير "برقوق الجركسي" على مسرح الأحداث حيث غلب باقي الأمراء وكان ذلك بداية ظهور طائفة المماليك البرجية كقوة مؤثرة في الدولة، وتقلد برقوق أتابكية العسكر ومدبر المملكة. وفي سنة ١٣٧٩ م هاجمت قبائل البدو من العرب منطقة دمنهور والبحيرة ونهبوها ونهبوا كثيرًا من قرى البحيرة، فتوجهت إليهم جملة من العساكر وأطاحوا بهذه القبائل العابثة. وفي خلال تلك الحوادث حصل وباء عظيم في مصر توفي على أثره السلطان علاء الدين علي، حيث تسلطن خمس سنوات وثلاثة أشهر وعشرين يوما.

السلطان الصالح حاجي

تولى السلطان الصالح زين الدين حاجي بن شعبان حفيد الناصر محمد بن قلاوون حكم مصر سنة ١٣٨١ م، وكان يبلغ من العمر حوالي إحدى عشرة سنة تقريبًا، وبناء على ذلك لم يكن له من السلطنة إلا الاسم أما الحكم الفعلي فكان بيد أتابك العسكر الأمير "برقوق بن انص" الذي مكن لنفسه واختص زملاءه وأنصاره من المماليك اليلبغاوية بالوظائف الرئيسية في الدولة في الوقت الذي أخذ يعمل على اكتساب محبة عامة الناس، فخفف عنهم الضرائب، وسك نقودًا جديدة جيدة ، ولكن الأمور الداخلية للمملكة كانت في

غاية الاضطراب، لأن كل واحد من الأمراء كان يطمع في كرسي السلطنة، والفتنة مشتعلة بينهم، وهجمات البدو العربان لا تنقطع عن السلب والنهب. وأخيرًا وجد الأمير برقوق أن الأمور باتت مهيأة لإعلان نفسه سلطانًا، فانتحل نفس العذر الذي سبق أن تعلل به الطامعون في الحكم من أمراء المماليك وهو صغر سن السلطان القائم، وحاجة البلاد إلى رجل رشيد يقضي على عوامل الاضطراب في الداخل والخارج، لذلك عقد اجتماعًا كبيرًا بالقلعة سنة ١٣٨٢ م حضره الخليفة والقضاة والأمراء، ونهض كاتب السر "القاضي بدر الدين فضل الله" ليعلن أن الوقت قد ضاق ويحتاج إلى إقامة سلطان كبير تجتمع فيه الكلمة ويسكن الاضطراب. وكان أن أجمع الحضور على خلع السلطان الصالح حاجي بعد حكم دام ستة شهور، وأعلن الأتابكي برقوق سلطانًا وأدخل الملك الصالح حاجي دور الحريم عند اخوته. وفي سنة ١٣٨٩ م قامت ثورة في شمال الشام تزعمها "الأمير منطاش" نائب ملطية و"الأمير يلبغا" الناصري نائب حلب وزحفت الثورة إلى دمشق ومنها إلى القاهرة، حيث تم القبض على السلطان برقوق ونفي إلى الكرك، ونودي بعودة السلطان الصالح زين الدين حاجي إلى العرش ولقب بالمنصور، ولكنه لم يستمر طويلاً في السلطنة سوى سنة واحدة كان خلالها خاضعًا لنفوذ الأمير يلبغا الناصري، ثم الأمير منطاش، حتى أطاح به السلطان برقوق مرة ثانية سنة ١٣٩٠ م.

السلطان الظاهر برقوق

تولى السلطان المملوكي الظاهر سيف الدين برقوق بن أنص حكم مصر سنة ١٣٨٢م، وكان محبًا للفروسية ميالاً للعب بالرمح. ولقد ألغى السلطان برقوق الكثير من الضرائب فنشطت الحركة التجارية وهبطت أسعار السلع المستوردة، الأمر الذي شجع الكثير من التجار الأجانب وخاصة الشرقيين منهم على الاتجار مع مصر. وقد اتسع ملك مصر حتى خطب باسمه في ماردين والموصل وغيرهما. وعندما توفي الظاهر برقوق دفن بالصحراء مع مجموعة من العلماء الصالحين، وكان قد أوصى أن يبنى لهم مدفن وأن يلحق به مسجد وخانقاه، ولقد نفذ ابنه الناصر فرج الوصية. هذا وتعتبر مدرسة [مسجد] وخانقاه السلطان برقوق أولى المنشآت المعمارية في دولة المماليك الجراكسة بمصر وهي ملاصقة لمدرسة الناصر محمد بن قلاوون وتطل على شارع المعز لدين الله في [بين القصرين]، أما تخطيط المدرسة فهو كبقية المدارس المملوكية: فهي تتكون من صحن مكشوف بوسطه فسقية عليها قبة مقامة على ثمانية أعمدة وتحيط بها أربعة إيوانات، ولقد استخدم الرخام لأول مرة في زخرفة الواجهة

الرئيسية وزخرفة المئذنة، أما مدفن السلطان برقوق فيكفي هذا الأثر فخرًا أن صورته استعملت رمزًا لعملتنا الورقية التي كان يصدرها البنك الوطني [البنك المركزي المصري] على الجنيه المصري سابقًا، ولقد شيد ذلك المدفن السلطان الناصر أبو السعادات فرج بن برقوق لأبيه واستغرق بناؤه اثنتي عشرة سنة [من سنة ١٣٩٩م إلى سنة ١٤١١ م] واستغل هذا المكان كمدفن وخانقاه للتعبد ومدرسة لتدريس المذاهب الأربعة ومسجدًا جامعًا لتأدية فريضة الصلاة. ولقد عاصر جلوس السلطان الظاهر برقوق على عرش مصر مقدم الفيلسوف المؤرخ "عبد الرحمن بن خلدون" إلى مصر حيث وصل إلى الإسكندرية من البلاد المغربية واندمج منذ وصوله إلى مصر في نسيج حياتها يدرس في الجامع الأزهر ويتولى رئاسة القضاء الحنفي. وفي سنة ١٣٨٧ م أمر الظاهر برقوق نائبه بالقدس الشريف الأمير " بهادر الظاهري" بتجديد السدة [دكة المؤذنين] بالمسجد الأقصى، وأوقف الظاهر على المسجد القيسارية المعروفة اليوم بخان السلطان. وعلى عهد الظاهر برقوق ارتفع نجم القائد "تيمور لنك" ملك التتار الذي توسع في إمبراطورته، وفي سنة ١٣٨٩ م وقع أول احتكاك بين قوات تيمور لنك وبين قوات السلطان برقوق: فقد تقدمت طلائع جيش تيمور لنك إلى بلد "ملطية" الخاضعة لحكم مصر، فأرسل السلطان قوات من جيشه قابلت في زحفها بعض فلول جيش التتار فاستطاعت أن تهزم وتأسر أبرع القادة التتار وهو "اكلاميش" ، ولكن لم ينعم الظاهر برقوق طويلا بهذا النصر على جيوش تيمور لنك، إذ انقلب عليه أكبر أمراء دولته وهو "الأمير يلبغا الناصري" أمير حلب وانتصر الأمير يلبغا الناصري على القوات التي بعث بها السلطان برقوق من مصر لمحاربته وترتب على ذلك أن دخل مدينة دمشق واستولى عليها وتسلم قلعتها بغير قتال. وظل يلبغا يشكل عقبة في حكم برقوق حتى تحايل في القبض على يلبغا وأعدمه، أما الخطر الآخر فتمثل في ثورة "الأتابك منطاش" الذي خلع برقوق من السلطنة ونصب "السلطان الصالح حاجي"، ولكن عند قرية شتحب دارت معركة عسكرية طاحنة لعلها أكبر المعارك التي خاضها برقوق طوال حياته وثبت فيها ثباتًا غير عادي فكانت له الغلبة على جيوش منطاش، ولم يهدأ السلطان برقوق إلا بعد أن قتل الأمير منطاش وعلق رأسه على باب زويلة. وفي سنة ١٣٩٣ م جاءت الأخبار من بغداد بأنها سقطت بيد القائد تيمور لنك خان المغول وفر صاحبها "الخان أحمد بن إدريس" من وجه تيمور لنك والتجأ إلى مصر، فاستعد برقوق لمد يد المعونة، وهكذا أعاد السلطان برقوق الملك أحمد بن إدريس إلى قاعدة ملكه في بغداد بعهد من لدنه، وعاد برقوق إلى القاهرة متوجًا بأكاليل الغار وإن كان لم يلق العدو. ولعل الإمبراطورية المصرية قد وصلت إلى أوج اتساعها في عهده: فقد خطب باسمه في أماكن لم يخطب

لأحد قبله فيها من سلاطين المماليك فخطب باسمه في مدينة تبريز وفي الموصل وفي ماردين وسنجار بجانب مصر والنوبة والشام والحجاز واليمن وضربت السكة باسمه في هذه الأماكن، حتى إن ملك بغداد أصبح يحكم باسمه وبعهد منه، وبرقوق هو أول من عقد مع العثمانيين صلحًا أو عهدًا. وفي أيام السلطان برقوق أبطل ما كان يعمل بالديار المصرية يوم النيروز [وهو أول يوم من السنة القبطية] من اجتماع الكثير من أراذل الناس على أبواب الأكابر والأعيان ويجعلون لهم أميرًا يسمى [أمير النيروز] فيقرر مبالغ على كل أمير فمن أعطاه ما رسم كف عنه وإلا أشبعه ذمًا وشتمًا، وكانوا يقفون في الطرقات ويرشون من مر بالمياه النجسة ويضربونهم بالبيض وغير ذلك من القبائح، حتى كان الناس في ذلك اليوم لا يخرجون من بيوتهم ويغلقون دكاكينهم وتتعطل الأشغال جميعها. وقد أراد السلطان برقوق يومًا أن يستولي على الأوقاف فعقد مجلسًا بالقصر الكبير مع الخليفة والقضاة وشيخ الإسلام والأمراء وتكلم السلطان في أمر الحرب وفي أخذ مال الأوقاف من الجوامع والمدارس وغيرها، فلم يوافق شيخ الإسلام على ذلك ولا القضاة الأربعة، وتم الاتفاق أخيرًا على أن تؤخذ من مال الأوقاف أجرة الأماكن وخراج الأراضي سنة كاملة فقط لظروف الحرب وتبقى الأوقاف على حالها وانفض المجلس على ذلك. ومن أشهر زوجات الظاهر برقوق كلاً من: "خوند شيرين" و "خوند حريز" و "خوند قنقباي".

السلطان الناصر فرج بن برقوق

تولى السلطان فرج بن برقوق عرش مصر سنة ١٣٩٩ م وله من العمر ثلاث عشرة سنة، وكانت أمه رومية الجنس، تسمى "خوند شيرين"، وأنجب بعد ذلك "خوند شقرا" وتولى أتابكية العسكر الأمير "إيتمش البجاسي". وتكررت مع السلطان فرج مأساة أبيه السلطان برقوق من حيث تنحيته عن العرش وعودته إليه مرة ثانية وساد عهده الفتن والاضطرابات، فكان يكافح عدة قوات: فقد تنكر له أمراء سوريا وخرجوا عن طاعته، وثار عليه أمراء الجراكسة وكادوا يفتكون به لولا أنه اختفى وتولى أخوه "عبد العزيز عز الدين" بدله سنة ١٤٠٥ م وتولى أتابكية العسكر "الأمير بيبرس" حتى عاد السلطان الناصر فرج إلى عرشه ثانية في نفس السنة ١٤٠٥ م وأخمد الفتنة وقتل أخاه واصطدم بمشكلة لا تقل عن سابقتها خطورة، وهي القحط الذي اكتسح مصر مصحوبًا بالوباء، والذي ذهب ضحيته ما يقرب من ثلث سكان البلاد، على أن أكبر عقبة اعترضت سبيل فرج بن برقوق هي خروج سوريا على سلطانه: فقد ثارت سوريا في أول عهده، ولكنه

استطاع أن يخمد فتنتها ويقضي على الثائرين، غير أن أمراء سوريا ثاروا مرة أخرى منتهزين فرصة انشغال فرج بحربه مع تيمور لنك زعيم المغول حتى اضطر إلى ترك ميدان القتال وعاد إلى القاهرة لانقاذ عرشه. ولم ينقذ عرشه هذه المرة أنه قضى على فتنة سوريا ، ولكن أنقذه اختلاف السوريين فيما بينهم، وبعد ذلك عادت سوريا إلى النضال مرة ثالثة ضد السلطان فرج وظهر فيها أمير عظيم جمع أغلب ولاياتها تحت سيطرته وتسمى بلقب سلطان، ولكنه توفي في القتال. أما ثورات سوريا الأخيرة ضد الناصر فرج فقد تزعمها "الأمير شيخ المحمودي" الذي قاتل السلطان الناصر فرج في بعلبك وهزمه وطارده إلى القاهرة واستولى على القلعة، وعزل السلطان الناصر فرج بن برقوق الذي انتهى أمره بالقتل وتولى مكانه مؤقتا الخليفة المستعين بالله العباسي سلطانًا على مصر، بمساعدة الأمير شيخ المحمودي. وهكذا كانت حياة الناصر فرج كفاحًا مستمرًا فقد تزعزع عرشه أكثر من مرة ورغم احتفاظه بقوة مقاومته لأعدائه، فإنه قضي عليه أخيرًا. وللناصر فرج من المباني بالقاهرة مدرسة تجاه باب زويلة عرفت بالدهيشة وعمر الجامع الذي في داخل الحوش السلطاني بالقلعة، وجدد بالدهيشة التي في القلعة أشياء كثيرة وعمر الربعين اللذين بقرب جامع الصالح طلائع خارج باب زويلة وغير ذلك من المباني. وفي أيامه احترق نحو الثلث من الحرم الشريف بمكة المعظمة وأتت النار على أكثر من مائة وثلاثين عمودًا وعلى باب العمرة، فبعث بعشرة آلاف دينار صرفت على عمارته وعملت العمد من الآجر الأسود، عوضًا عن الرخام لتعذر وجوده وقتئذ وكسى الكعبة بالديباج الأسود في الجوانب، وتغير الطراز من البياض إلى لون الصفرة وزينت الكسوة بجامات مكتوب عليها "لا إله إلا الله محمد رسول الله" وبمرور الوقت ازداد انتشار هذه الجامات بالكسوة.

السلطان المنصور عبد العزيز

تولى السلطان عبد العزيز بن برقوق عرش مصر سنة ١٤٠٥ م، وله من العمر عشر سنين، وهو أخو السلطان الناصر فرج بن برقوق، وأمه رومية تدعى "خوند قنقباي". وهو ثالث سلاطين المماليك الجراكسة. وكان والده قد عهد إليه بالسلطنة من بعد أخيه الناصر فرج. ونتيجة للاضطرابات التي قام بها أمراء المماليك الجراكسة؛ اضطر السلطان الناصر فرج إلى الاختفاء عن الأنظار، لذلك تم إعلان تنصيب أخيه عبد العزيز سلطانًا للبلاد وذلك في حضور الخليفة العباسي والقضاة الأربعة. وبناء على هذا ظهرت طائفتان من المماليك: الأولى بقيادة الأمير يشبك الدوادار [ولم تكن تميل إلى حكم الناصر

ومؤيدة للسلطان الجديد]، والطائفة الأخرى بقيادة الأمير بيبرس الأتابكي –[ابن أخت الظاهر برقوق – [وهي طائفة مؤيدة لاستمرار حكم الناصر فرج]. لذلك لم تزين القاهرة انتظارًا لما ستسفر عنه الأحداث بين الشقيقين، وكان الأمير "سعد الدين بن غراب" هو مدبر. أمور المملكة والمنصور عبد العزيز تحت كفالة أمه، ليس له من السلطنة سوى مجرد الأسم في الخطبة، وعلى أطراف المراسم. وأثناء فترة حكمه استطاعت القوات الأسبانية المسيحية أن تحرز انتصارًا كبيرًا على القوات الإسلامية الموجودة في الأندلس رغم مساعدات مسلمو مدينة فاس لأهل غرناطة. وفي الوقت نفسه اجتاحت القاهرة الأمراض المعدية والوباء، مما أدى لارتفاع الأسعار في البلاد، أما أهل الشام فكان الصراع على أشده بين الأمير شيخ والأمير جكم والأمير نوروز والأمير بكتمر. وفي القاهرة تآمر الأمير سعد الدين بن غراب والأمير يشبك على إقالة السلطان الصغير الملك عبد العزيز. وحدث النزاع المسلح بين الأمراء كل منهم يؤيد إقرار أحد الأخوين، وانتهى الصراع بانتصار أشياع الناصر فرج بن برقوق وعودته للسلطنة، ورسم لأخيه الملك المنصور أن يقيم في دور الحريم.

الخليفة المستعين بالله العباسي

اشتعلت الثورة في بلاد الشام ضد السلطان الناصر فرج بن برقوق بزعامة كل من الأمير "شيخ المحمودي" والأمير "نوروز الحافظي" حتى أنها أطاحت بعرش السلطان الناصر فرج، وأفتى الخليفة المستعين سنة ١٤١٢م بقتل الناصر فرج لسوء خلقه وإدمانه على شرب الخمر وتنكيله بمماليك أبيه. وهنا ظهرت مشكلة أي من الأميرين يتولى الحكم الأمير شيخ المحمودي أم الأمير نوروز الحافظي؟ وإلى أن يتم الفصل في هذه المشكلة عهد بالسلطنة إلى أمير المؤمنين الخليفة المستعين بالله أبي الفضل العباسي بن محمد العباسي فأقام بها ستة شهور، وتولى نيابة مصر الأمير المؤيد شيخ، فشارك المؤيد شيخ الخليفة المستعين في الخطبة، وصار الأمر للمؤيد فتغلب على السلطنة، وصار الخليفة معه في غاية الضنك محجورًا عليه. لا يتمكن من كتابة منشور أو مرسوم حتى يعرضه على الأتابك المؤيد شيخ المحمودي. فلم يكن للخليفة في السلطنة مع الأتابك غير مجرد الاسم وكل الأمر بيد الأتابك المؤيد شيخ إلى أن بدا للمؤيد شيخ أن يخلع الخليفة ويتسلطن على عرش البلاد، فأحضر القضاة الأربعة وسائر الأمراء وخلعه من السلطنة ولم يخلعه من الخلافة، وأبقاه في القلعة تحت الحجر، ثم بعد ذلك خلعه من الخلافة أيضًا وأرسله مسجونًا إلى الإسكندرية، فاستمر بالسجن إلى زمن السلطان الأشرف برسباي فأخرج من

السجن وأسكن هناك إلى أن توفي من أثر الوباء الأسود الذي اجتاح البلاد في سنة ١٤٣٠ م ودفن بالإسكندرية.

السلطان المؤيد شيخ

تولى السلطان المؤيد أبو النصر شيخ سلطنة مصر سنة ١٤١٢ م، ومما يذكر للسلطان المؤيد أنه كان مغرمًا بالعمارة: فقد أنشأ مئذنة بالجامع الأزهر وجدد مسجد المقياس بالروضة وأنشأ كثيرًا من المساجد والمكاتب والأسبلة بمصر والشام، كما بنى خانقاه الخردبية، إلا أنه لم يبق من هذه المنشآت الكثيرة سوى بقايا سبيل ومصلى بالقلعة ومسجد المؤيد بالسكرية والبيمارستان المؤيدي الذي يقع بالقرب من القلعة بسكة الكومي بالمحجر بقسم الخليفة. ومما يذكر عن ورع الملك المؤيد شيخ وتواضعه أنه أمر الخطباء عندما يدعون للسلطان على المنبر يوم الجمعة أن ينزلوا درجة، ثم يدعوا له، حتى لا يكون ذكره في الموضع الذي يذكر فيه اسم الله عز وجل واسم نبيه ﷺ. وباعتلاء شيخ العرش لم يصبح أمامه إلا منافسه نوروز الحافظي، الذي قام بثورة في سوريا وهدد المؤيد شيخ، ولكن السلطان المؤيد شيخ المحمودي الظاهري استطاع أن يهزم الأمير نوروز الحافظي، وقبض عليه وقتله، ثم انتصر على الخارجين عليه في سوريا ووصل بجيشه إلى قيسارية. وعاد إلى ملكه بالقاهرة منتصرًا ظافرًا، وراءه الآلاف من الأسرى وما لا يحصى من الغنائم وأتيح له بعد ذلك أن يحكم البلاد حكمًا هادئًا وأن يأتي ببعض الإصلاحات: فقد سكت في عهده عملة عرفت باسم العملة المؤيدية أو الميدي، ولكنها ضربت مثلاً للنقد الخسيس، أما من الوجهة الاقتصادية فقد فرضت في عهده الضرائب الفادحة، كما أمر المؤيد "شيخ" كل من النصارى واليهود بحمل الجزية عن كل فرد على حدة وذلك سنة ١٤١٢ م، كما ألزمهم بدفع فرق قيمة الجزية عن السنوات الماضية، وأعيد فرض الجزية على كل فرد منهم بحسب اختلاف أحوالهم فالغني فرض عليه أربعة دنانير والمتوسط ديناران والفقير دينار واحد. وزاد الحالة سوءًا ظهور الأوبئة خاصة الطاعون الذي تفشى في مصر وفتك بالناس شر فتك، وأهلك الكثيرين من الأهالي وظل يستشري وينتقل، وتحالف معه الغلاء لعدم وفاء نهر النيل، الأمر الذي جعل السلطان المؤيد شيخ يخرج بالناس والعلماء والأطفال والبهائم للاستسقاء، كما جرت العادة، ووزع على الفقراء ما يقرب من ثلاثين ألف رغيف وذبح بيده أغنامًا وأبقارًا. وقد أحدث السلطان المؤيد تغييرًا مهمًا في نظام الجيش فصار يتكون من: أولاً جنود نظامية تنفق عليهم الحكومة، وثانيًا مماليك السلطان ويتناولون رواتبهم من الأملاك السلطانية الخاصة، وثالثًا: مماليك الأمراء وكان كل أمير ينفق على مماليكه من أمواله الخاصة.

السلطان المظفر أبو السعادات

توفي السلطان المؤيد شيخ المحمودي سنة ١٤٢١ م ولم يترك غير طفل رضيع اسمه أحمد من زوجه "خوند سعادات"، بنت الأمير صرغتمش الناصري، حيث بلغ عمره يومئذ سنة وثمانية شهور وبضعة أيام، وكذلك ترك المؤيد خمسة آلاف مملوك، ولقد كان هؤلاء المماليك من الوفاء لسيدهم المؤيد شيخ بحيث أصروا على تولية ولده أحمد و أجلسوه مكان أبيه وجعلوه سلطانًا باسم السلطان الملك المظفر أبي السعادات أحمد، وجعلوا الأتابكي المقر السيفي ططر وصيًا عليه. وبدأ ططر وصايته بأن قرب وأبعد وخلع وولي وحارب وانتصر وعلا نجمه على كل قوي وكل معارض وصار له الأمر فقتل وسجن وعظم ذكره ونبه صيته، حتى وجدت خوند سعادات أم السلطان الطفل نفسها تسعى إلى طلب الزواج منه لتحفظ ملك ابنها الصغير، وتزوج الأمير ططر من أرملة سيده المؤيد شيخ وازداد بزواجها شرفا على شرف. وصار له الحل والعقد والمكانة والسلطان، مما أثار أمراء الشام عندما بلغهم الخبر، فأعلنوا التمرد والعصيان بزعامة الأتابك "الأمير طنبغا" فخرج لهم الأتابكي ططر لمحاربتهم. هذا ولقد انتصر ططر على الأمراء الثائرين فقويت شوكته وصفا له الوقت، لذلك رأى أن يخلع السلطان الطفل وينادي بنفسه سلطانا، فخلعه وأرسله مع حاضنته إلى سجن الإسكندرية، ونادى بنفسه سلطانا باسم الملك الظاهر سيف الدين أبي سعيد ططر من نفس العام ١٤٢١ م. وتنمرت الأم خوند سعادات وكبر عليها أن يخون ططر أمانته ويقدم على خلع سيده السلطان الصغير ولما تمض عليها ثمانية شهور في سلطنته وتوليه عرش مصر، ولكنها عرفت كيف تنتقم منه لولدها الذي سجنه ولنفسها، إذ أقدم ططر على طلاقها. فكان أن دست له السم فمات بعد ثلاثة أشهر وبضعة أيام من توليه السلطان. وقد توفي المظفر أحمد بن المؤيد شيخ بعد ذلك في سجن الإسكندرية هو وأخوه "إبراهيم" معًا بالطاعون سنة ١٤٣٠ م ودفنا بالإسكندرية، ثم نقلا بعد مدة إلى القاهرة ودفنا عند أبيهما بالقبة من الجامع المؤيدي. وقبل أن نختم فترة حكم السلطان المظفر، جدير بالذكر أنه في سنة ١٤٢١ م من تلك السنة التي حدثت فيها تلك الأحداث المتلاحقة زاد فيها نهر النيل زيادة مفرطة عما هو مقدر له واستمرت الزيادة فترة طويلة على غير المعتاد، فحصل للناس الضرر الشامل واستبحرت الأراضي وغرقت أكثر البساتين ومضى زمن الزرع، وانقطعت الطرق لكثرة الماء فكان ما حصل للناس بأسباب هذه الحادثة من الضرر والكآبة مع ما هم فيه من المحن والفتن جرحًا على جرح.

السلطان الظاهر ططر

هو الملك الظاهر سيف الدين أبي سعيد ططر كان أصله من مماليك السلطان الظاهر برقوق، ثم أعتقه، واستمر في خدمته بقصره من جملة الجمدارية [وهم الذين يعاونون السلطان في ارتداء ملابسه] وعندما توفي السلطان برقوق وتولى من بعده ابنه الناصر فرج، انضم إلى المتمردين عليه وتوجه إلى الشام واستمر يؤازر هؤلاء المتمردين ومنهم المؤيد شيخ ونوروز الحافظي. وعندما قتل السلطان الناصر فرج بالشام وتسلطن الخليفة العباسي المستعين بالله، أنعم على ططر برتبة أمير عشرة، ثم صار أمير أربعين في عهد السلطان المؤيد شيخ، وظل يرقى في الوظائف في عهد هذا السلطان حتى أصبح أمير مجلسه. وعندما توفي المؤيد شيخ وتسلطن من بعده ابنه الرضيع الملك المظفر شهاب الدين أحمد والذي لم يكن قد تجاوز عند تنصيبه سلطانا إلا عامًا واحدًا وثمانية أشهر، غدا ططر مدبرًا للمملكة وموجهًا لأمورها باسم السلطان الرضيع. ومما زاد في سلطنته ونفوذه أنه أصبح أتابك للعسكر [القائد العام للجيش]، بدلاً من الأمير الطنبغا الذي تمرد وأظهر العصيان بالشام، كما تزوج ططر من أم السلطان أحمد السيدة خوند سعادات، ثم توجه إلى الشام صحبة السلطان الرضيع والخليفة والقضاة يقود الجيش ويحارب المتمردين حتى استطاع أن ينزل بهم الهزيمة، وعندما كسر شوكتهم اتجه على الفور إلى التخلص من عديد كبير من الأمراء والمماليك المؤيدية، وهم الحزب الموالي لبيت المؤيد شيخ وابنه السلطان المظفر أحمد، لأنه رأى أنهم سيقفون حائلا أمام تحقيق أطماعه في اغتصاب العرش من السلطان أحمد، فلما تم له ذلك لم يعد يخشى أحدًا فخلع السلطان المظفر أحمد من السلطنة وبايعه الخليفة والقضاة بدمشق سلطانًا بدلاً من المظفر أحمد وذلك في سنة ١٤٢١ م وتلقب بالملك الظاهر، ولكنه لم يلبث أن مرض وقيل أن أم السلطان المخلوع كان لها يد في إصابته بهذا المرض، انتقامًا منه لخلعه لابنها، ورحل ططر من الشام إلى مصر والمرض يتزايد عليه وازداد تدهور صحته في مصر إلى أن توفي سنة ١٤٢١ م وبذلك لم تدم سلطنته إلا ثلاثة أشهر وأيامًا. وكان قد أنجب من زوجته "خوند بنت سودون" ولده "الصالح محمد" الذي تسلطن بعده، وكذلك بنتًا تدعى "خوند فاطمة" تزوجها السلطان "الأشرف برسباي".



السلطان الصالح محمد بن ططر

السلطان الملك الصالح ناصر الدين محمد أبو السعادات هو ابن السلطان الملك الظاهر ططر، ويعتبر سابع سلاطين المماليك الجراكسة، بويع بالسلطنة بعد وفاة أبيه في سنة ١٤٢١ م وكان له من العمر حوالي إحدى عشرة سنة. وفي وقت كان الأمير "نظام الملك برسباي الدقماقي" هو صاحب الحل والعقد ومدبر المملكة. وفي عهد السلطان الصالح محمد قام نائب حلب الأمير "تغري بردي" بثورة كبيرة وخرج عن الطاعة، فأرسل مدبر المملكة تجريدة عظيمة لإخضاعه، وبالفعل تم الانتصار عليه مما أدى لهروب الأمير الثائر، وتسلم نيابة حلب الأمير "تاني البجاسي" فزفت البشائر لهذا الخبر، ثم بعد ذلك بفترة رسم نظام الملك برسباي للأمير "صرغتمش أيتمش الخضري" بأن يتوجه إلى القدس – وكان قد عظم أمره في دولة الظاهر ططر – منفيًا، حتى تشفع له أحد الأمراء فأعيد مرة ثانية، ومن الأحداث المهمة في تاريخ مصر في تلك الفترة التاريخية أن العملة المتداولة بين الناس قد كثر فيها الغش خاصة في الفضة المؤيدية، كما يذكر أنه قد حدث أن أظلمت السماء لفترة زمنية بسيطة فتفاءل الناس بزوال السلطان عن قريب، وبالفعل ما مرت مدة وجيزة حتى اجتمع نظام الملك برسباي مع الخليفة العباسي والقضاة الأربعة والأمراء وتكلموا مع الخليفة في أمر خلع السلطان الصغير، فخلع الملك محمد بن ططر من السلطنة وتولى برسباي. وكانت مدة سلطنة الملك الصالح محمد بن ططر بالديار المصرية ثلاثة أشهر وبضعة أيام، لم يكن له خلالها إلا مجرد الاسم فقط، وأمر المملكة في الولاية والعزل للنظام برسباي، وعندما خلعه من السلطنة لم يسجنه بثغر الإسكندرية كعادة أولاد الملوك، بل أدخله دور الحريم بالقلعة وأسكنه في قاعة البربرية هو وأمه "خوند بنت سودون"، وزوجه بنت الأمير يشبك ورسم له أن ينزل في كل جمعة ويزور قبر والده، واستمر الملك الصالح بن ططر ساكنًا في البربرية إلى أن توفي بمرض الطاعون الذي وقع في سنة ١٤٣٠ م، ودفن مع والده بالإمام الليثي وله من العمر ٢٢ سنة.

السلطان الأشرف برسباي

تولى السلطان المملوكي الأشرف برسباي حكم مصر سنة ١٤٢٢ م. ولقد حدث في عهد برسباي إنجاز كبير وهو استيلاء دولة المماليك على جزيرة قبرص وتهديده جزيرة رودس. وكانت جزيرة قبرص قد خضعت لسلطان الملك ريتشارد قلب الأسد وأصبحت قاعدة لإمداد الصليبيين بالمعونة العسكرية، وبعد طرد الصليبيين من الشام أصبحت

جزيرة قبرص ملجأ للشرائم الأخيرة من الصليبيين الذين طردوا من الأرض الإسلامية، كما أصبحت الجزيرة ملجأ للقراصنة أعداء العرب والمسلمين، ومن هنا بدأ التوتر يظهر بين جزيرة قبرص ودولة المماليك وهاجم القبارصة سواحل مصر والشام عدة مرات في مطلع القرن ١٥ م، الأمر الذي جعل السلطان برسباي يتطلع للزحف والاستيلاء على الجزيرة، وتم له ذلك سنة ١٤٢٦ م وانهارت الجزيرة أمام قوى المماليك، وأسر ملكها "جانوس" بعد هزيمته في معركة خيروكيتا وجيء به إلى القاهرة وظل بها حتى افتدى نفسه بفدية كبيرة، وبقيت الجزيرة تحت سيطرة المماليك وظلت تدفع جزية سنوية قدرها ٢٠٠ ألف دينار حتى دخل العثمانيون مصر. ويمتاز معظم عهد برسباي بالهدوء الشامل فقد كانت سوريا هادئة ، كما بسط سيطرته على مكة وجدة واحتكر تجارة الشرق، ولكنه رغم هذا لم ينعم طويلاً بذلك الهدوء: فإن سوريا ثارت ضده من جديد فأرسل إليها جيشًا استولى على الرها ونهبها ، كما أنه حاصر مدينة آمد ولكنه ما لبث أن عقد هدنة مع أميرها، ثم تعرض السلطان برسباي إلى حركة عنيفة قام بها منافسه "جاني بك" إلا أنه استطاع أن يخمد هذه الحركة وأن يقتل زعيمها. ولقد انتشر في عهد السلطان برسباي مرض الطاعون [الوباء الأسود] الذي أهلك في ثلاثة أشهر نحو ثلاثمائة ألف نفس، وخلال كل هذه الأحداث استطاع السلطان الأشرف برسباي أن يشيد المدرسة الأشرفية التي عند سوق الوراقين. وقد أمر السلطان أن تعلق خوذة ملك الإفرنج على باب هذه المدرسة لتكون تذكارًا له، كما ابتدأ برسباي عمارة مدرسته التي في خانقاه سرياقوس، وقد تناهى في رخامها وزخرفتها، ثم أقام فيها الخطبة ولم يحدث من قبل أن أقيمت الخطبة في الخانقاه. ومن محاسنه إبطال عادة تقبيل الأرض وكان ذلك معتادًا من زمن من قبله من الملوك حتى أبطله اكتفاء بتقبيل اليد، وجدد الأشرف برسباي الكسوة الحمراء داخل الكعبة الشريفة بالكسوة التي أرسلها، وحسن النقود حتى كانت نقوده من أجود الذهب والفضة وكان الناس يرغبون فيها. ويلاحظ على عهد السلطان الأشرف برسباي أن العلاقات بين مصر والممالك الأسبانية اعتراها شيء من الارتباك والفتور، وهو ما اهتم الفريقان بالعمل لإصلاحه ومعالجته وكانت نتيجة المفاوضات التي جرت بين مندوبي السلطان الأشرف ومندوبي "ألفونسو الخامس" ملك أراجون أن عقدت بين الفريقين سنة ١٤٣٠ م معاهدة لتنظيم العلاقات السياسية والتجارية بين البلدين وأن يعتبر سائر ما حدث من الضرر في الأنفس والأموال والخصومات من الطرفين من الأمور المنتهية، على أن الذي يلفت النظر حقًا هو ما نصت عليه المعاهدة من ضمانات قضائية. وفي سنة ١٤٣٢ م فرض السلطان برسباي الاحتكار على التجارة وأصبحت الدولة تنفرد ببيع وشراء بعض السلع الرئيسية من تجارة البحر الأحمر كالفلفل وغيره من التوابل،

وحرم على التجار التعامل بهذه السلع إلا عند نفاذ المخزون منها عند السلطان، مما أدى إلى إلحاق تغيير جذري بأوضاع التجار حيث انخفضت أرباحهم، ولقد اهتم السلطان برسباي بالسكر على وجه الخصوص فاحتكر زراعة قصب السكر وإنتاج السكر. وعند وفاة الأشرف برسباي كان له سبعة عشر ولدًا من ذكور وإناث، ومن أزواجه: خوند جلبان وهي أم ولده جمال الدين يوسف، وخوند فاطمة بنت الظاهر ططر، وخوند بنت الأتابك يشبك، وخوند شاه زاده بنت أردخان بن محمد بن عثمان ملك العثمانيين.

السلطان جمال الدين يوسف

السلطان الملك العزيز أبو المحاسن جمال الدين يوسف هو ابن السلطان الملك الأشرف برسباي الدقماقي الظاهري، ويعتبر تاسع سلاطين المماليك الجراكسة بويع بالسلطنة بعد وفاة أبيه سنة ١٤٣٨ م، وكان له من العمر حوالي أربع عشرة سنة، وكانت أمه تسمى "خوند جلبان". وقد تولى أمور الدولة يومئذ ثلاثة أنفار وهم: الأمير "جقمق الأتابكي" مدبر المملكة، و"القاضي عبد الباسط" ناظر الجيش، والأمير "إينال الأشرفي" الاستادار [الاستادار: هو الذي يشرف على شئون البيوت السلطانية]، وليس للسلطان جمال الدين يوسف القدرة على إدارة الحكم. وأصبح من المعتاد وقوع الفتن الكبيرة بين العسكر والصراع بين الأمراء وتمنى الناس زوال السلطان الملك العزيز عن قريب. ومما يذكر لعهد السلطان جمال الدين يوسف أنه عين تجريدة لمنطقة البحيرة بسبب فساد العربان، فتوجهوا إلى هناك وانتهوا إلى برقة في طلب العربان. ومن الظواهر الطبيعية التي وردت عن أيامه أن أمطرت السماء مطرًا غزيرًا على غير المعتاد، كما توقف نهر النيل أيامًا عن الزيادة، ثم زاد حتى أوفى، كما حدثت الثورة المعتادة في حلب: إن الأمير "تغري برمش" نائب حلب استقل بها وخرج عن الطاعة مما استلزم أن مدبر المملكة أرسل تجريدة للقضاء على هذا التمرد بقيادة أمير السلاح "قرقماش الشعباني"، وعادت تلك التجريدة منتصرة فقام السلطان العزيز يوسف بتوزيع الخلع السنية على قادة الحملة، ثم ما لبث أن استقر رأي الأمراء والقضاة الأربعة والخليفة العباسي على خلع السلطان العزيز وتولية الأتابكي جقمق مدبر المملكة سلطنة مصر، فلما نفذ ذلك أمر السلطان جقمق أن يدخل الملك العزيز يوسف دور الحريم، فأخلى له قاعة البربرية وأدخل بها. وكان السلطان جقمق يريد أن يفعل مثلما فعل السلطان برسباي والد الملك العزيز يوسف مع الملك الصالح محمد بن ططر. وكانت مدة سلطنة الملك العزيز يوسف بن الأشرف برسباي بالديار المصرية ثلاثة أشهر وخمسة أيام.

السلطان الظاهر سيف الدين جقمق

بويع أبو سعيد جقمق بالسلطنة سنة ١٤٣٨ م ولقب بالملك الظاهر سيف الدين. واستهل جقمق عهده كأي سلطان من سلاطين المماليك بالعزل والسجن والقتل لمن يتخوف منهم، والترقية والتعيين في المناصب الرئيسية لمن يطمئن إليهم. وسرعان ما تكون هذه الحركات مصدر فتن ومتاعب، وكان أول ما واجه السلطان سيف الدين جقمق هو فرار "السلطان العزيز يوسف" المخلوع واختفاؤه لدى بعض أنصاره الأمر الذي دل على أن حزبًا قويًا يساعده على استعادة السلطة، ولكن جقمق استطاع أن يقبض على العزيز يوسف وأن يرسله مقبوضًا عليه إلى الإسكندرية. ولم يكد سيف الدين جقمق يفرغ من هذه الحركة، حتى نمى إلى علمه أن "الأمير قرقماش" الأتابك قد دبر أن يقبض عليه أثناء لعبهما معا الكرة فاحتاط السلطان لذلك وفشلت خطة قرقماش، فقام الصراع العلني بين الرجلين ودارت بينهما المعارك التي انتهت بانتصار جقمق وإرسال الأمير قرقماش مقبوضًا عليه إلى سجن الإسكندرية حيث أعدم بعد ذلك. وفي الشام أعلن "الأمير إينال الجكمي" خروجه عن طاعة جقمق وانضم إلى نائب حلب، ولكن جقمق استطاع أن يرسل جيشًا إلى الشام هزم الخارجين عليه وقبض عليهم وقطع رءوسهم. ولقد أرسل السلطان الظاهر جقمق أكثر من حملة لغزو جزيرة رودس، ومع أن الجيش المصري لم يوفق في مهمته، فإن حكام رودس طلبوا الدخول في مفاوضات الصلح مع مصر للتوصل إلى إقرار السلام فقد رأوا أن جقمق لن يكف عنهم فكان أن سعوا إلى الصلح مع مصر على شروط رضاها. ومن أبرز الأحداث التي وقعت على عهد السلطان الظاهر جقمق تجمع الأرقاء السود في القاهرة وعبورهم منطقة الجيزة، حيث أعلنوا التمرد والعصيان وولوا عليهم سلطانًا ووزيرًا وأميرًا كبيرًا وداويدار، وصار سلطانهم يركب وعلى رأسه علم أصفر يحيط به خمسمائة من أتباعه فبعث إليهم السلطان جقمق جيشًا من أمرائه ومماليكه، فأوقعوا بهم وأمسكوا بجماعة منهم وفر الباقون. وفي أيام الظاهر جقمق حدث حريق في بيت المقدس أتى على جانبًا من قبة الصخرة المشرفة فقام ناظر الحرم يومئذ القاضي "شمس الدين الحموي" بإطفاء الحريق وإصلاح ما احترق من القبة، فأنعم عليه جقمق بألفين وخمسمائة دينار ذهبًا فاشترى بها الناظر المذكور رصاصًا عمر به سقف القبة وأعاده أحسن مما كان من قبل الحريق سنة ١٤٤٨ م. وفي سنة ١٤٤٩ م أثناء حكم سيف الدين جقمق توقف نهر النيل عن الوفاء، فشرقت البلاد وعزت الأقوات وارتفعت الأسعار وماتت الأشجار والبهائم، فأدى ذلك إلى اشتعال ثورة الشعب فرجمت الجماهير وكيل بيت المال والمحتسب. وفي أعقاب الغلاء والقحط جاء تابعهما، الطاعون [الوباء

الأسود]، فبدأ يفري في الناس فريًا حتى قيل أنه كان يموت سبعة عشر ألفا كل يوم. وأخيرًا تخلص جقمق من هذه المتاعب وقضى بقية حكمه في هدوء خاصة وأن علاقته بالمغول في فارس وأمراء آسيا الصغرى كانت طيبة، وتزوج من ابنة "دلجادير" حاكم مدينة أبلستين وكانت قد صحبت أباها عند حضوره إلى القاهرة في مهمة رسمية، كما تزوج بأخريين من آسيا الصغرى تسمى إحداهما "خوند شاده زاده"، كما سمح لشاه رخ ابن تيمور لنك المغولي بكسوة الكعبة. وقد اتصف السلطان جقمق بالوقار والسكينة والتفقه ولين الجانب ورقة الإحساس، ولقد بقي جقمق في الحكم أربعة عشر عامًا حتى مرض ولزم الفراش وعندما اشتدت به وطأة المرض أرسل في طلب الخليفة "أبو بكر القائم بأمر الله حمزة" والقضاة الأربعة، فلما حضروا عهد بالملك إلى ولده "المقر الفخري عثمان" وخلع نفسه من السلطنة واستمر عليلا ملازما الفراش إلى أن توفي سنة ١٤٥٧ م.

السلطان عثمان بن جقمق

هو السلطان المنصور أبو السعادات فخر الدين عثمان ابن السلطان الظاهر جقمق، عهد إليه أبوه السلطان جقمق بالملك وهو لا يزال على قيد الحياة وذلك بعد أن ثقل عليه المرض واشتد وأحس بقرب نهايته فبويع بالسلطنة في سنة ١٤٥٣ م، ومنذ اليوم الأول لتوليه الحكم جابهته مشكلة اقتصادية سببت له الكثير من المتاعب فقد وجد أن خزائن الدولة خاوية، كما أن المال الذي خلفه له أبوه كان قليلاً في الوقت الذي كان يجب عليه الإنفاق على العسكر، فاضطر إلى ضرب دنانير ذهبية جديدة ناقصة قيراطين عن الوزن سميت بالمناصرة وذلك بموافقة "القاضي جمال الدين" ناظر الخاص، ولعل هذا الإجراء كان السبب في إسقاطه من الحكم، إذ ثار عليه المماليك الأشرفية والسيفية والمؤيدية بزعامة "الأتابك إينال العلائي" في نفس العام الذي تولى فيه الحكم وقاموا بخلعه من السلطنة وبايعوا الأمير إينال بدلا منه، ولكن السلطان عثمان ظل يقاومهم لمدة أسبوع وحاصره الثائرون في خلاله بالقلعة ومنعوا عنه الطعام والماء فاضطر أخيرًا إلى الاستسلام. فقبض عليه إينال، ثم سجنه بالإسكندرية فكانت مدة حكمه أربعين يومًا، وبقي في سجن الإسكندرية إلى أيام الملك الظاهر خوش قدم فرسم بإطلاقه فسكن المدينة، ثم انتقل إلى دمياط في أيام الملك الأشرف قايتباي، ثم أذن له في الحج وعاد إلى مصر فأقام في القاهرة محترمًا معززًا إلى أن عاد إلى دمياط وتوفي بها، ثم نقل إلى مصر ودفن مع والده وعمره أربع وخمسون سنة.



السلطان الأشرف إينال

تولى السلطان الأشرف اينال العلاني حكم مصر بعد السلطان عثمان بن جقمق سنة ١٤٥٣ م، وفي ذلك العام استطاع السطان العثماني محمد الثاني أن يفتح مدينة القسطنطينية التي كانت تعتبر قاعدة المسيحيين الكبرى، فأطلق عليه منذ تلك اللحظة اسم "محمد الفاتح". ولم يكد السلطان اينال يستهل سلطنته حتى واجهته الفتن المعهودة من الأمراء فقد أغدق عليهم السلطان الهبات والأموال الأمر الذي أثر في مالية الدولة: فقد استغل الجميع نفقة البيعة التي أنفقها عليهم وطالبوا بالمزيد فاعتذر بضيق ذات اليد ووعد باجزال العطاء لهم حين ميسرة، غير أن الأمراء والمماليك الجراكسة كثرت طلباتهم واشتد خطرهم حتى حاصروا القلعة وهددوا السلطان اينال، وعزم بعضهم على اعادة السلطان عثمان بن جقمق إلى العرش، ولكن حركتهم انتهت بالفشل إلا أن تلك الحوادث أضعفت اينال واضطر أخيرا إلى اجابة طلباتهم المتطرفة، وما لبث أن قام مماليك السلطان الذين يعيشون في القلعة بفتنة وأخذوا يهجمون على محلات التجار وينهبونها، ثم امتد هجومهم إلى مخازن وشون الأمراء أنفسهم وتطورت الفتنة إلى ثورة عارسة ضد السلطان اينال، ولكن اينال استطاع أن يقضي على الثورة. ولقد هاجمت دويلة التركمان التي كانت خاضعة لسيادة مصر أطراف الدولة العثمانية واستولت على مدينة طرطوس في آسيا الصغرى فخشي السلطان اينال من أن تؤدي هذه الحركة إلى إساءة العلاقات بين مصر والدولة العثمانية، فأرسل إلى دويلة التركمان حملة تأديبية بقيادة "الأمير خوش قدم" فأتمت مأموريتها بنجاح، كذلك أرسل السلطان اينال الأسطول المصري لنجدة "الملك جيمس" بن ملك قبرص وكانت هذه المساعدة مظهرا لمباشرة مصر سلطانها على جزيرة قبرص. وفي داخل مصر تصاعدت الشكوى من سوء النقود المتداولة وبلغت ذروتها، إذ كثر فيها الغش والتدليس فأصدر السلطان مرسومًا بتسعير الذهب والفضة المغشوشة. وفي سنة ١٤٥٩ م تفشى وباء الطاعون الذي أصبح من سمات هذه الفترة من تاريخ مصر والعالم ويبدو أن الوباء هذه المرة كان شديدا إلى الحد الذي هلك به ثلث المماليك والأطفال والجواري والعبيد وظل يعمل طوال خمسة شهور قبل أن يتوقف فجأة ، كما بدأ فجأة، هذا ويلاحظ أثناء فترة حكم الأشرف اينال التي استمرت حوالي ثماني سنوات أن المماليك الجلبان ثاروا خلالها سبع مرات. لم يتزوج سوى بام أولاده، "خوند زينب بنت خاص بك" أنجب منها ولدين وبنتين [المؤيد أحمد، والمقر محمد، وخوند بدرية، وخوند فاطمة].



السلطان المؤيد أحمد

توفي السلطان الأشرف إينال سنة ١٤٦١ م وكان قد بلغ من العمر ٨١ عام، وكان السلطان إينال قد عين ابنه أحمد أتابكًا للعسكر أثناء حياته وعندما اشتد عليه المرض خلع نفسه وعهد بالسلطنة إلى ابنه وعلى ذلك فقد بويع الأمير أحمد بالسلطنة في عهد أبيه الأشرف إينال، ولقب بالملك المؤيد أحمد أبو الفتح وكان عمره يوم بويع بالسلطنة ٣٨ عام، فكان كفؤًا للسلطنة قليل الأذى، محبًا للناس، ولكن تيار المماليك الجلبان كان أقوى من أن يقاوم من حيث رغبتهم القوية في الحصول على منحة تولي السلطنة وعزل من يعترض طريقهم، ورغم قصر مدة حكم السلطان المؤيد أحمد إلا أنه يذكر عنه أن دوق حكومة جمهورية البندقية "باسكالي مالبير" قد عقد معاهدة تجارية مع الملك المؤيد أحمد سلطان مصر وفيها تنويه بما بين الدولتين من صداقة قديمة وإشارة إلى الهدايا المتبادلة بين العاهلين، وتنظيم لبعض المسائل التجارية، وكان عقدها بواسطة سفير البندقية المسمى "مافي ميكالي"، وقد حمل بعد عقدها هدية السلطان إلى الدوق، وفيها مقادير من العنبر والطيب والصندل والسكر وأبسطة شرقية ثمينة.

السلطان الظاهر خوش قدم

تولى أتابك العسكر خوش قدم حكم مصر سنة ١٤٦١ م، وذلك عندما قام المماليك الجلبان الذين استمرءوا الحصول على نفقة بيعة كلما ولي سلطان جديد بتكرار فعلتهم، عندما أجبروا الأتابك إينال على مخاصمة السلطان "المنصور عثمان" وتولى السلطنة فقد حرضوا الأتابك خوش قدم على خلع السلطان "المؤيد أحمد بن إينال" والتسلطن بدلا منه وبالفعل حاصروا القلعة، ووقع بينهم وبين السلطان أحمد ما أدى إلى القبض عليه، وتم خلع الملك المؤيد أحمد وسجنه ومبايعة الأتابك خوش قدم بمعرفة الخليفة والقضاة الأربعة والأمراء، وكانت مدة الملك المؤيد أحمد في السلطنة لا تزيد على أربعة أشهر وثلاثة أيام. أما السلطان خوش قدم فقد لقب بالملك الظاهر أبي سعيد وكذلك عرف بالناصري المؤيدي، نسبة إلى التاجر الذي جلبه إلى مصر وهو "الخواجة ناصر الدين"، ثم اشتراه الملك المؤيد شيخ المحمودي وبعد ذلك أعتقه وعينه جمدارًا، ثم رقي خاصكيًا [الجمدار هو الذي يشرف على ملابس السلطان، الخاصكي وهو من حرس السلطان الخاص ويكلف بالمهام رفيعة المستوى]، وفي عهد الملك الظاهر سيف الدين جقمق أنعم عليه بإمارة عشرة، وفي سنة ١٤٤٦ م ترقى إلى رتبة أمير مائة وتقدمه ألف بمدينة دمشق، ثم حضر إلى مصر فعين أمير سلاح في دولة إينال فأتابكيًا في عهد ابنه فسلطانًا

بعد ذلك، وهو السلطان الأول من الروم إن لم يكن منهم عز الدين أيبك ولا حسام الدين لاجين. ولقد جرت حركات القبض والاعتقال والعزل والترقية ووقعت الفتن المعتادة وأراد المماليك أن يكرروا لعبتهم فيعينوا الأتابك الجديد "جرباش" سلطانًا بالقوة، ولقبوه بالناصر فحصلت وقعة بينهم وبين عصبة السلطان خوش قدم بالرميلة انتصر فيها عليهم ونفى جماعة منهم. وظل خوش قدم سلطانًا ولكي يحتفظ بهذا السلطان أخذ يقتل من أمراء المماليك كل من يتصور أنه يهدده في ملكه ، كما فعل "بالأمير ماني" نائب جدة لمجرد أن كثرت أمواله وبرزت شخصيته وبهر الناس بكرمه ومنشآته الخيرية فقام السلطان خوش قدم بكسوة الكعبة المشرفة وذلك في سنة ١٤٦١ لإثبات كرمه وأجوده. وفي سنة ١٤٦٢ م توقف نهر النيل في مصر عن الزيادة وغلت الأسعار إلى أن بلغ سعر أردب القمح ألف درهم. هذا ولقد حدث في تلك السنة عند غروب أول يوم من شهر رمضان أن أراد السلطان خوش قدم أن يجرب مدفعًا جديدًا وصل إليه، وقد صادف إطلاق المدفع وقت آذان المغرب بالضبط فكان سرور الناس عظيما حيث ظنوا أن السلطان تعمد إطلاق المدفع لتنبيه الصائمين إلى أن موعد الإفطار قد حان، فخرجت جموع أهالي القاهرة إلى مقر الحكم لشكر السلطان على هذه البدعة الحسنة التي استحدثها، فلما رأى السلطان مدى سرورهم قرر المضي في إطلاق المدفع كل يوم إيذانا بالإفطار ، كما زاد على ذلك مدفعي السحور والإمساك. وفي فترة حكم السلطان خوش قدم كانت سلطة الولاة الأتراك في قبائلهم قد قويت جدًا حتى أن هؤلاء أصبحوا لا يأبهون بحكم مصر ولا بنفوذها، فأراد السلطان خوش قدم أن يتبع طريقة تمكنه من أعدائه جميعًا: وذلك بأن يتبع طريقة [فرق تسد] فأغرى الأمير "أوزون حسن" أحد أمراء القبائل بأن يستولي على مدينة خربوط التابعة إلى صاحب مدينة أبلستين أحد الأمراء التابعين لمصر وفي نفس الوقت أوعز إلى الأمير أن لا يسلم المدينة وأن يقابل القوة بمثلها إلا أن صاحب أبلستين الأمير "أصلان" فطن لحيلته، فاغتاظ منه السلطان وأرسل وراءه أحد المماليك قتله بطعنة خنجر، فشقّ أخوة الأمير أصلان الطاعة على حكم مصر بمساعدة السلطان محمد الفاتح العثماني مما أوجد الوحشة بين السلطان العثماني والسلطان المملوكي. وفي سنة ١٤٦٧ م وقع السلطان خوش قدم فريسة المرض الذي استمر ٤٠ يومًا مات في نهايتها، وكان عمره يوم وفاته ٧٥ سنة ومدة سلطنته بالديار المصرية ٦ سنوات و٥ شهور و٢٠ يومًا لم يحصل فيها تجاريد ولا طاعون وسكنت فيها الفتن. وكان كفئًا للسلطنة طاهر الذيل، لكنه كان سريع العزل للقضاة والمباشرين وأخذ أموالهم بغير حق وكانت مماليكه السلطانية التي تحمل اسمه يوم وفاته أربعة آلاف مملوك.

السلطان أبو النصر بلباي

في اليوم الذي توفي فيه السلطان خوش قدم الناصري تولى أتابك العسكر أبو النصر سيف الدين بلباي المؤيدي حكم مصر سنة ١٤٦٧ م ولقب بالملك الظاهر، وقد أطلق عليه لقب "بلباي المجنون"، فأقام بالسلطنة حوالي شهر وستة وعشرين يومًا وهو آخر الأمراء المؤيدية، وعندما تولى أمور السلطنة بمصر جعل أتابكية العسكر للمقر السيفي "تمربغا"، وكان السلطان بلباي غير سديد الرأي قليل الخبرة والمعرفة، جعل تدبير الأمور "لخير بك الدوادار" - الدوادار هو الذي يتولى أمر تبليغ الرسائل إلى السلطان ويقدم له الأوراق للتوقيع عليها - فلم يكن بلباي يتصرف في شيء من أمور المملكة إلا بأمره وإشارته، حيث أشار عليه بالقبض على جماعة من أمراء الدولة وارسالهم الى سجن الإسكندرية، وعندما فعل ما أشار به حنق الأمراء من ذلك وقاموا على السلطان فقبضوا عليه وخلعوه وأرسلوه إلى سجن الإسكندرية وبويع أتابك العسكر تمربغا الظاهري بالسلطنة.

السلطان الظاهر تمربغا

هو السلطان الأربعون من سلاطين دولة المماليك في مصر، وكان رومي الأصل، اشتراه الملك الظاهر جقمق ورباه صغيرًا وعندما تولى جقمق أمور السلطنة المصرية ظل يدرجه في الوظائف والإمارة حتى أصبح أمير أربعين، ثم أصبح أمير مائة في عهد ابنه السلطان عثمان بن جقمق. وفي عهد السلطان الظاهر بلباي أصبح اتابك العسكر، حتى خلع امراء المماليك السلطان بلباي فاستقر رأيهم على تنصيب الأتابك تمربغا بدلا منه، وتم ذلك في سنة ١٤٦٧ م وتلقب بالملك الظاهر أبو سعيد، ولكن الأمير خير بك الدوادار الذي كان يتمتع بنفوذ كبير في عهد السلطان المخلوع بلباي ساءه ضياع عرش السلطنة من يده فتآمر على السلطان تمربغا لاغتصاب العرش منه لنفسه بالاتفاق مع بعض الأمراء والمماليك فهجموا عليه بالقلعة وقبضوا عليه وعلى الأمراء الموالين له، وأعلن نفسه سلطانًا في نفس الليلة. واعتقد أن الأمر استقر له في السلطنة، ولكن لم يخطر بباله ما قد يفعله أتابك العسكر الأمير "قايتباي" الذي كان غائبًا عن مسرح الأحداث في هذا اليوم ولم يشترك فيها، ذلك أن قايتباي ما كاد يعلم بما حدث حتى اتصل أثناء الليل بزملائه، ثم استطاع أيضًا أن يستميل طائفة أخرى من المماليك الذين اشتركوا في انقلاب خير بك لصفه وجعلهم يوافقون على مؤازرته، واتفق الرأي على خلع السلطان تمربغا وإحلال قايتباي محله في السلطنة. وعندما علم خير بك بذلك سيطر عليه

الرعب فأسرع بإخراج السلطان تمربغا من سجنه، واعتذر له واعترف بخطئه في حقه وحاول أن يكون معه جبهة قوية يحتمي وراءها لمواجهة قايتباي ، ولكن تمربغا عندما علم بحركة قايتباي أدرك أن العرش خرج من يده ومن يد خير بك إلى الأبد وأكد لخير بك ذلك وصح ما توقعه، إذ ما أن أشرف صبح اليوم التالي، إلا وكانت قوات قايتباي قد تمكنت من احتلال القلعة وحضر الخليفة والقضاة وأعلنوا عزل تمربغا من السلطنة وولوا قايتباي بدلاً منه. ولم يشأ السلطان قايتباي أن يمس السلطان تمربغا بسوء فعامله معاملة كريمة. وكل ما فعله معه أنه أبعده إلى دمياط دون أن يحد من حريته هناك.

السلطان الأشرف قايتباي

تولى السلطان الأشرف سيف الدين قايتباي المحمودي حكم مصر سنة ١٤٦٨ م رغما عنه، وذلك تحت ضغط الأمراء المماليك والقضاه والخليفة وهكذا وصل قايتباي الذي سيقدر له أن يكون من ألمع المماليك الجراكسة إلى كرسي السلطنة. ولقد واجه السلطان قايتيباي بمجرد جلوسه على عرش مصر فتنة شنها الأمير "شاه سوار"، أحد أمراء دولة التركمان التابعة لمصر: فقد طرد أخاه الأمير التابع لمصر والتف حوله التركمان، واستغل العثمانيون هذه الفتنة لأول مرة ليتدخلوا في شئون دولة تابعة لمصر فأيدوا شاه سوار الذي اشتد ساعده بهذا التأييد، فأعلن استقلاله وضرب العملة باسمه، ثم قويت مطامعه فشرع يهاجم أطراف الدولة المملوكية، فأسرع قايتباي بإرسال حملة لإخضاع شاه سوار وإعادة أميرها المخلوع ، ولكن شاه سوار تمكن من هزيمة هذه الحملة وأسر قائدها الأتابكي "قلقشير" نفسه، كما قتل كثيرًا من الأمراء وكان طبيعيًا أن يشجعه هذا النصر على مزيد من العدوان على أملاك الدولة. فظل شاه سوار يهزم التجريدات التي يبعث بها السلطان قايتباي إليه، وأخيرا رأى قايتباي أن يحسم ذلك فألف جيشًا كبيرًا ووضع على رأسه أقدر أمرائه-وهو الأمير "يشبك الدوادار" وخوله سلطة مطلقة حيثما حل وأينما سار، فاستطاع الأمير يشبك أخيرًا أن يهزم سوار وأن يسترد منه المدن التي استولى عليها وشنق شاه سوار واخوته على باب زويلة. وهكذا انتهت فتنة شاه سوار التي كلفت الدولة ما كلفتها من أموال ورجال وجهود طوال خمس سنوات، ولم تكد متاعب قايتباي تنتهي من شاه سوار حتى جاء خطر جديد بمن يسمى في كتب التاريخ العربية "حسن بك الطويل"، وكان قد ملك العراقيين وراح يتودد إلى قايتباي في بادئ الأمر ، ولكن عندما منيت جيوش مصر بالهزيمة إزاء شاه سوار في بادئ الأمر، بدأ يتنكر لمصر ويستخف بها فشرع يغير على أطراف الدولة فغزا يشبك بجيشه عبر بلاد

الشام حتى وصل إلى نهر الفرات، حيث تقابل مع جيش حسن الطويل عند مدينة "البيرة" فانتصر عليه وتراجع حسن الطويل إلى ما وراء نهر الفرات. ولقد وصل إلى القاهرة الأمير "جم" العثماني أخو السلطان "بايزيد" العثماني لخلاف وقع بين الأخوين فرحب به قايتباي وأحاطه بعناية كبيرة نكاية في أخيه، فكانت هذه الحركة سببًا لإفساد العلاقات بين مصر المملوكية والدولة العثمانية، فلم يغفر السلطان بايزيد للسلطان قايتباي إيواء الأمير جم وتمكينه بعد ذلك من إشهار السلاح في وجهه، ولم يصدق بايزيد إلا أن قايتباي هو الذي سهل لجم عملية الخروج من مصر لمحاربته، ولذلك فقد انتهز فرصة تمرد الأمير "علي دولات" أخي "شاه سوار" زعيم إمارة الشاة البيضاء على الدولة المصرية حتى أمده بالعتاد والسلاح والجند العثمانيين، فتصدى لهم نائب حلب فدارت عليه الدائرة وقتل ، ولكن الأمراء المصريين استأنفوا المعركة فانهزم عسكر علي دولات وحلفاؤه من العثمانيين سنة ١٤٨٤ م. وكانت هذه أول معركة مباشرة تدور بين الدولة العثمانية والجنود المصريين، والتي ظلت مستمرة حتى انتهت باحتلال العثمانيين لمصر، وكان لابد من اصطدام جديد حاسم يقع بين جيوش الدولتين ووقع الصدام المتوقع في سنة ١٤٨٦ م حيث التقى جيش مصري ضخم تحت قيادة "الأمير يزبك" أتابك العسكر المصري مع جيش عثماني في أقصى الشمال فهزم الجيش العثماني هزيمة ساحقة، حتى قيل أن عدة من قتل من العثمانيين يربو على أربعين ألفًا وقبض على قائد الجيش العثماني "أحمد هرسك"، واستولى على الأعلام العثمانية، واهتزت القاهرة لهذا النصر الكبير وأقيمت الزينات وسارت المواكب التي استعرضت فيها الأعلام العثمانية وبعض رؤوس القادة التي أرسلت على سبيل البشارة. ولم يكن النصر الذي أحرزته الجيوش المصرية على الجيوش العثمانية حاسمًا، ولذلك فهم لم يتوقفوا عن معاودة الهجوم على حدود الشام الشمالية واستولوا على بعض القلاع المصرية، كما أرسل بايزيد أسطولاً في البحر المتوسط ليحول دون وصول الجيش المصري إلى شمال الشام ، ولكن السلطان قايتباي تمكن من إرسال جيش ضخم أنفق على تجهيزه حوالي ألف ألف دينار وهو ما لم يسمع بمثله من قبل وجعل على رأسه الأمير يزبك ودارت معركة عظيمة بين عسكر مصر وعسكر ابن عثمان سنة ١٤٨٧ م، وانتهت بانتصار الجيش المصري على الجيش والأسطول العثمانيين انتصارًا حاسمًا، ومن جديد ارتجت القاهرة لهذا النصر الجديد وزينت وأقيمت بها احتفالات لم تشهد البلاد لها مثيلاً. واستقر الرأي بعد مفاوضات متواصلة بين السلطان قايتباي المملوكي والسلطان بايزيد العثماني على عقد صلح بين الملكين على أساس أن يرسل بايزيد مفاتيح القلاع التي استولى عليها إلى مصر إشارة إلى ردها إلى ملكية مصر، على أن يطلق قايتباي من عنده من الأسرى العثمانيين،

وتبادل السلطانان الهدايا والمجاملات الودية. وهكذا فتحت صفحة جديدة من الود بين الدولتين سنة ١٤٩٢ م وفي هذه السنة وصل البحار "كريستوفر كولمبس" إلى ما تصور أنه الهند وذلك عن طريق السير إليها بالاتجاه في المحيط الأطلنطي غربًا مثبتًا بذلك كروية الأرض ومهيئًا السبيل لاكتشاف هاتين القارتين اللتين سيطلق عليهما فيما بعد اسم ملاح من ملاحيه وهو "أمريجو فسبوتشي"، ونعني بهما أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، ويلاحظ أنه في نفس السنة أيضًا صفيت آخر جيوب المقاومة الإسلامية في مدينة غرناطة بالأندلس وكان أمير غرناطة "أبو عبد الله محمد" قد أرسل استغاثة للسلطان قايتباي بمصر طالبًا منه أن يمده بجنود لرفع الحصار عن غرناطة ، ولكن لبعد المسافة سقطت الإمارة بأيدي الأسبان [فرديناند ، إيزابيلا]. وهكذا طويت صفحة الإسلام في الأندلس والتي استمرت ثمانمائة سنة!!. وكان السلطان قايتباي ككل ملك عاكفًا على الإنشاء والتعمير وقد شملت عنايته أرجاء دولته كلها وحظيت منه الإسكندرية بنصيب كبير من الاهتمام بتحصينها ضد الغارات المحتملة، فأقام حصنه المشهور [قلعة قايتباي] سنة ١٤٧٧ م، الذي لا يزال باقيًا حتى الآن كأثر خالد لهذا العهد من قوة المباني وعظمة الإنشاء وفن المعمار وذروته وقد أقامه على أساس منارة الإسكندرية الشهيرة التي كانت في ذلك الوقت قد تخربت. هذا وقد أقام السلطان قايتباي في الإسكندرية بمناسبة الانتهاء من بناء حصنه عدة أسابيع زار فيها المدن المحيطة بالإسكندرية وأصلح شئونها. والسلطان الأشرف قايتباي ثالث ثلاثة بالغوا في البناء والإنشاء والتعمير: وأولهم الظاهر بيبرس، وثانيهم المنصور قلاوون، وثالثهم الأشرف قايتباي، إذ أنشأ في حكمه من المباني الفاخرة أشياء كثيرة منها مدرسة بثغر دمياط ومدرسة بثغر الإسكندرية والبرج العظيم الذي أنشأه مكان الفنار القديم والبرج الذي بثغر رشيد، وأما ما أنشأه بمصر فهو الجامع الذي بالصحراء مكان مدفنه وجامع بالروضة وجامع برأس الكبش وجامع بباب الخزن، والسبيل والكتاب اللذان بقرب [تحت الربع] وجامع لطيف خارج باب القرافة، وجدد عمارة قبة الإمام الشافعي وأنشأ مدرسةً بالخانقاه وأنشأ غير ذلك عدة زوايا وأسبلة ومدارس وجوامع وصهاريج وربوع في مواضع متفرقة وجعل لها أوقافًا، وأمر بصنع الأبواب النحاسية التي بمدخل قبة الصخرة المشرفة من جهة الغرب، وجدد عمارة قناطر أبو النجا والقناطر التي بشبرامنت وأنشأ هناك رصيفًا وحصل بتمامه في أيام النيل للمسافرين، وجدد عمارة قنطرة باب البحر والميدان الكبير الذي بجوار البركة الناصرية وجدد مقام "سيدي أحمد البدوي" وأنشأ عدة ربوع بالخشابين والجامع الأزهر وأنشأ أماكن كثيرة حصل منها النفع العام للمسلمين، وليس هذا بحسب بل أن زوجته "خوند فاطمة الشقرا" كانت لها ميول معمارية حيث جددت المسجد الكائن في منطقة تحت الربع

بالدرب الأحمر. وفي عهد قايتباي بلغت الأسعار حدا من الرخص لم يسبق له مثيل برغم تفشي الطاعون في مصر ثلاث مرات أثناء فترة حكم السلطان قايتباي. ولقد تزوج السلطان قايتباي من "خوند فاطمة الشقرا ابنة العلائي علي بن خاص بك" ولكنه لم ينجب منها، في الوقت الذي أنجب فيه ابنه محمد من سريته "أصل باي" الجركسية، كما أنجب ابنة سميت "ست الجراكسة" من سرية أخرى وشاءت الأقدار أن تتوفى تلك الابنة الجميلة في ريعان الشباب وتدفن هي وأمها في يوم واحد أثناء حياة قايتباي. ومما يذكر أنه في سنة ١٤٨٨ م عقد السلطان قايتباي مع جمهورية فلورنسا بإيطاليا معاهدة تنظم حقوق الأجانب وامتيازاتهم في الديار المصرية والبلاد التابعة لها. ولقد صور مسجد السلطان قايتباي على وجه الجنيه المصري الحالي وذلك تقديرًا لجهود هذا السلطان العظيم.

السلطان الناصر أبو السعادات

بويع السلطان محمد بعد خلع أبيه السلطان قايتباي الذي كان يحتضر، ولقب بالناصر وكني بأبي السعادات وكان عمره يوم ولي السلطنة أربع عشرة سنة وعدة أشهر، وكانت أمه جركسية تسمى "أصل باي". وتعين الأمير "قانصوه السيفي" المعروف بخمسمائة أتابكا للعسكر[القائد العام للجيش]. ولقد قام الأتابكي قانصوه بالفتنة المعتادة ليخلع السلطان الصبي، فجمع الخليفة والقضاة الأربعة على باب السلسلة وطلب منهم خلع السلطان الناصر أبو السعادات فأجابوه إلى ما طلب وبويع قانصوه بالسلطنة وتلقب بالأشرف أبي النصر، ولكن مماليك السلطان محمد بن قايتباي المقيمين في القلعة تعصبوا للسلطان وحاربوا بدلا عنه وانتشر السلب والنهب والحرق، مما أدى لفرار قانصوه نحو الشام وعاد العرش إلى الناصر أبي السعادات بعد أحد عشر يومًا وتغير لقب السلطان من الناصر إلى الأشرف. أما الفتنة الثانية في عهده فكانت من جانب الأمير "أقبردي الدوادار" الذي تطلع للسلطنة وحدث صراع بينه وبين الأشرف أبي السعادات كان النصر في جانب السلطان، مما ادى إلى فرار أقبردي نحو الشام، كل ذلك والقاهرة معطلة الأسواق مقفلة الدكاكين وامتنع فيها البيع والشراء والطرق غير آمنة. هذا ويستفيض المؤرخون في تعدد السلوك الشاذ للسلطان محمد أبي السعادات مثلما ذكر عن الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي، إذ انه انكب على شهواته وملذاته وأصبح من ألاعيبه التي فتن بها أن تعلم كيف يعدم بيديه بعض المسجونين وكيف يقطع أيديهم وآذانهم وألسنتهم، وتزايدت شرور السلطان وبدأ يصدر مراسيم غير سوية، وعلى عهد السلطان محمد بن قايتباي تفشى الطاعون في مصر، وهكذا تحالفت شرور السلطان وفتن المماليك

الجلبان وضراوة الوباء والغلاء على الشعب فقرر بعض المماليك الجلبان سرًا أن يتخلصوا من السلطان، فكمنوا له حيث كان مقيمًا في البر الغربي للنيل عند الطالبية يلهو ويعربد ويتناول الخمر بين جوقات المغنيين، وظفر به المتآمرون وقتلوه شر قتلة.

السلطان الظاهر قانصوه

هو الملك أبو سعيد قانصوه بن قانصوه الأشرفي، وهو السلطان الثالث والأربعون من سلاطين دولة المماليك في مصر. أصله جركسي الجنس اشتراه أحد الأمراء، ثم قدمه إلى السلطان قايتباي فأسكنه بالطباق مع مماليكه، قربه إليه وجعله من جملة جمداريته. وعندما توفي السلطان قايتباي سنة ١٤٩٥ م وتسلطن من بعده ابنه الناصر محمد علا شأن الأمير قانصوه، بوصفه خال السلطان ولمع نجمه أكثر في عهد هذا السلطان بعد أن وقف بجانبه في محنته عندما أراد الأتابك قانصوه خمسمائة عزله من السلطنة، إذ انبرى هو ومجموعة من المماليك للدفاع عنه في استماتة، حتى قضى على حركة هذا الطامع فكافأه السلطان على ذلك بأن رفعه في رتب الإمارة والوظائف حتى جمع بين يديه الوزارة والاستادارية، ولكن تطرف السلطان محمد بن قايتباي وسوء تصرفاته نفرت القلوب منه وأساءت العلاقات بينه وبين الأمراء، بل أيضًا بينه وبين خاله قانصوه، فاستطاع الأمراء الساخطون استمالته إلى جانبهم، فسكت عما دبروه وقتلوا السلطان بزعامة الأمير "طومان باي"، ثم اجتمع الأمراء واتفق رأيهم على تنصيب قانصوه خال السلطان المقتول محله، وتم ذلك فعلاً في سنة ١٤٩٨ م وتلقب بالملك الظاهر أبي سعيد ورغم أنه لم يقم بمصر قبل توليته السلطنة إلا ست ستين ولم يتفق ذلك لجركسي قبله فعد ذلك من سعده، فلذلك كان الأمراء يحسدونه ويحقدون عليه مع حسن تدبيره للأمور فكانت الفتن غير منقطعة من القاهرة، وزاد على ذلك قيام قبائل البدو في الصعيد والوجه البحري بالاضطرابات حتى حصل للأهالي. الضرر الشامل، فتفرقت العساكر في جهات مصر وبددت شمل قبائل البدو وأسروا منهم عددًا وافرًا. ولم يمتد حكم السلطان الظاهر قانصوه أكثر من عام واحد وثمانية أشهر وبضعة أيام، لأن الأمير طومان باي الذي كانت له أطماع في السلطنة منذ أن سعى للتآمر على السلطان محمد بن قايتباي لم يتنازل عن أطماعه هذه بعد تولي الظاهر قانصوه للسلطنة، لذلك فقد أخذ يتحين الفرصة لإزالته هو الآخر من فوق العرش، ثم أظهر نواياه سافرة عندما علم أن السلطان ينوي القبض عليه، وبدأ يهاجم السلطان بقواته، وفشل السلطان في أن يقبض عليه بينما نجح هو في حصار

القلعة وامتلاكها وعندئذ اضطر السلطان قانصوه في آخر الأمر إلى الهروب في زي النساء والاختفاء تاركا العرش في سنة ١٥٠٠ م.

السلطان أبو النصر جانبلاط

تسلطن بعد السلطان قانصوه الأشرفي السلطان أبو النصر جانبلاط الأشرفي في سنة ١٥٠٠ م، ولقب بالملك الأشرف، وكانت مدته حوالي نصف سنة بنى فيها المدرسة الجانبلاطية خارج باب النصر، وكانت الفتن كل يوم في ازدياد. وقد أكثر المصادرات للأمراء والمباشرين واليهود والنصارى للصرف على العساكر، وفي أثناء ذلك وصلت الأخبار من الشام بأن جميع نوابها شقوا عصا الطاعة ورفعوا لواء العصيان، فجهز السلطان جيشًا ووجهه تحت قيادة الأمير طومان باي، وعندما وصل الشام قابله النواب وسلموا مقاليد الأمور إليه وسلطنوه ولقبوه بالعادل أبو النصر، وأخذوا في الاستعداد للسفر الى مصر، فلما بلغ السلطان جانبلاط ذلك حصن القلعة وجمع فيها الذخائر. وحينما وصل الثائرون، حاصروا القلعة وحدث قتال عنيف في ميدان الرميلة وجهة باب الوزير وحي الصليبة، واتخذ جامع السلطان حسن معقلاً وكذا جامع شيخو وحفرت الخنادق في جهة الصليبة وشارع المظفر وباب الوزير، وقتل الكثير من الفريقين وأخيرا اضطر السلطان جانبلاط إلى الفرار فقبض عليه وسجن بالإسكندرية حتى توفي.

السلطان طومان باي الأشرفي

شق أمراء الشام سنة ١٥٠١ م عصا الطاعة على السلطان ابي النصر جانبلاط ورفعوا لواء العصيان بقيادة نائب الشام الأمير "قصرده" فجهز السلطان جيشًا كبيرا ووجهه تحت قيادة الأمير طومان باي الأشرفي، وعندما وصل إلى الشام قابله الثوار وسلموه مقاليد الأمور وسلطنوه ونودي به سلطانًا على مصر والشام ولقبوه بالعادل أبي النصر، دون مبايعة الخليفة والقضاة الأربعة وعين الأمير قصرده نائب الشام أتابكيًا. وبذلك حدث الصراع بين السلطان جانبلاط والسلطان طومان باي حتى انتصر الأخير، وتم القبض على جانبلاط وسجن بالإسكندرية حتى وفاته. وكانت سلطنة العادل طومان باي الأشرفي حوالي سبعة شهور شيد خلالها مدرسته العادلية ومدفنه الذي خارج باب النصر وكانت من أجمل المباني ولم يبق منها إلا القبة التي على يسار الذاهب إلى العباسية وتعرف الآن "بالقبة الفداوية". هذا ويؤخذ على السلطان العادل طومان باي أن الغدر كان أسلوب اتسم به فقد أطاح بالظاهر قانصوه وقتل أبا النصر جانبلاط وخنق

قصرده وغيرهم، مما أدى إلى نفور القلوب من أسلوبه وقيام الأمراء ضده، فلما كانت ليلة عيد الفطر أراد القبض على بعضهم فاستشعروا ذلك فحزبوا الأحزاب وقاموا عليه في وقت واحد ومعهم الأمراء الذين كانوا مختفين منذ فترة السلطان جانبلاط فلم يجد بدًا من الفرار.

السلطان قانصوه الغوري

تولى السلطان قانصوه الغوري حكم مصر سنة ١٥٠١ م، ويعد السلطان الغوري من أبرز الشخصيات التي حكمت مصر، إذ امتلأ عهده بالكثير من الأحداث الهامة والخطيرة التي غيرت تاريخ مصر سواء الاقتصادي أو الحضاري أو السياسي. ولقد سبق تولية السلطان الغوري الحكم حدث خطير كانت له عواقب وخيمة وهو اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح سنة ١٤٩٨ م وهو الذي يربط أوربا بالهند وشرق أسيا عبر المحيط الأطلنطي والمحيط الهندي. وسيطرتهم على طرق التجارة البحرية، وقيامهم بغلق مضيق هرمز ومضيق باب المندب، وبذلك خنقت منافذ التجارة البحرية العربية وهي التي كانت دولة المماليك تحيا على ما تجنيه من أرباح تجارية ورسوم جمركية تشمل العمود الفقري لكيان الدولة المملوكية. وقد انعكس ذلك في عهد السلطان الغوري الذي أعد أسطولاً بحريًا في السويس سنة ١٥٠٦ م، ثم بعث به إلى مياه الهند بقيادة "حسين الكردي"، لشد أزر القوى الإسلامية هناك في الدفاع عن بلادهم وحريتهم ضد البرتغاليين وذلك في معركة ديو البحرية سنة ١٥٠٩ م التي كانت لها نتائج بعيدة المدى غيرت وجه التاريخ المصري والإسلامي، مثلما كانت معركة أكتيوم سنة ٣١ ق. م، أو معركة ذات الصواري سنة ٦٥٥ م، أو معركة أبي قير البحرية سنة ١٧٩٨ م، ولم تستمر جهود الغوري في هذا المضمار لاستخلاص مصدر ثراء مصر والشام وإبعاد خطر الاستعمار الأوربي الآتي من الجنوب وذلك لانشغاله بالدفاع عن مصر ضد الزحف العثماني المفاجئ على أراضيها وأملاكها والآتي من الشرق. وقد حدثت بعض القلاقل في إقليم الحجاز ضد أسلوب السلطان الغوري وعجزه عن إرجاع الأهمية الاقتصادية لسواحل الحجاز، فما كان من الغوري إلا أن ألقى القبض على بعض القضاة ورجال العلم الحجازيين وأرسلهم إلى القاهرة. ولقد انقسم الشرق الإسلامي في تلك الفترة التاريخية بين ثلاث قوى تنازعت سيادة العالم الإسلامي وهي: الدولة الصفوية في إيران وفارس، والدولة العثمانية في أسيا الصغرى وشرق أوربا، والدولة المملوكية في مصر والشام والحجاز. وكان الصراع بين السلطان سليم الأول العثماني والسلطان إسماعيل

الصفوي على أشده ووصل إلى حد المعارك الحربية ورجحت فيها كفة السلطان سليم الاول، بل واستولى على اجزاء من إيران وضمها للدولة العثمانية فأصبحت أملاك العثمانيين متاخمة لأملاك المماليك، وأصبح بذلك الصراع بينهما مرتقبا لسيادة العالم الإسلامي، وقد عجل بذلك الصراع تحالف السلطان الغوري المملوكي مع السلطان إسماعيل الصفوي ألد أعداء السلطان سليم العثماني، وردًا على ذلك الموقف قام السلطان سليم سنة ١٥١٥ م بفرض حمايته على منطقة بآسيا الصغرى - إمارة ذي القدر - كانت تابعة لحكم المماليك، وردًا على ذلك قام السلطان الغوري بإيواء أحد الأمراء العثمانيين - "الأمير قورقود" أخو سليم الأول - المطالبين بالعرش وبهذا أخذ كل منهما يتربص بالأخر الدوائر. وبذلك كان لابد أن يفصل السيف بينهما برغم جنوح الغوري إلى الصلح، لكن سليم الأول أصر على المنازلة لتسوية حساب قديم مع السلطنة المملوكية التي هزمت جيوش العثمانيين داخل الأراضي العثمانية زمن السلطان قايتباي المملوكي. والتقى الجيشان في معركة عنيفة عند مرج دابق في ١٤ أغسطس سنة ١٥١٦ م ، ولكن مع خيانة "الأمير خاير بك" المملوكي نائب حلب الذي انضم للعثمانيين، بجانب استخدام العثمانيين الأسلحة الحديثة من مدافع وبنادق كانت النهاية الحزينة وهي هزيمة القوات المملوكية وقتل الغوري رغم ما أبداه من شجاعة وبسالة في القتال، وعاد ابنه "الأمير محمد بن الغوري" منهزمًا إلى مصر. ومما يذكر للسلطان قانصوه الغوري، مجموعة المباني الكبيرة في حي الغورية والتي تتكون من مدرسة وقبة وسبيل وكتاب. وقد تم بناء هذه المجموعة في أوائل القرن ١٦ م، أي حوالي سنة ١٥٠٤ م، كما أعاد بناء منطقة خان الخليلي، وأنشأ وكالة الغوري التي مازالت تمثل حتى الآن أروع وأجمل ما خلفه لنا الزمن من آثار العصر المملوكي، وأعاد السلطان الغوري بناء مجرى العيون بفم الخليج، التي تصل بين نهر النيل وقلعة الجبل. وأنشأ الميدان الذي تحت القلعة ونقل إليه الأشجار من البلاد الشامية، وأنشأ جامعًا خلف الميدان عند حوش عرب اليسار بخطبة ومئذنة وجدد أغلب عمارة القلعة وجدد عمارة قاعة المقياس والجامع الذي هناك، ومن إنشاءاته أيضًا المئذنة التي شيدها في الجامع الأزهر برأسين مزدوجين. ومما يروى عن السلطان الغوري حبه الزائد بلا حدود لجمع الأموال، فقد ورد أن الغوري حينما أراد إعداد الجيش الذي سيصحبه إلى بلاد الشام لملاقاة الجيش العثماني، عمل على فرض ضريبة إضافية [فردة] على أهل الريف والحضر والتجار فهجر الفلاحون قراهم، مما جعل الأمراء من أصحاب الإقطاعات يحتجون على السلطان الغوري وأجبروه على إبطال فرض هذه الضريبة ورد ما أخذ منهم. وكان للغوري اعتقاد كبير في الصالحين والمشايخ والزهاد،

ولديه ميل لقراءة التاريخ والسير ودواوين الأشعار وسماع الطرب والغناء مع قيامه بكسوة الكعبة الشريفة.

السلطان الأشرف طومان باي

تولى السلطان الأشرف طومان باي المملوكي حكم سلطنة الديار المصرية سنة ١٥١٦ م، رغم إرادته وذلك تحت إلحاح وضغط الأمراء المماليك عقب مقتل عمه السلطان الغوري في معركة مرج دابق أغسطس سنة ١٥١٦ م، وانتصار السلطان سليم الأول العثماني، وضمه بلاد الشام لحكم الدولة العثمانية وزحفه نحو قلب العالم الإسلامي [مصر]، فرأى السلطان طومان باي أن يسرع بالزحف لمقاتلة العثمانيين بجنوب الشام قبل أن يصلوا إلى الأطراف المصرية، فأرسل حملة على رأسها الأمير "جان بردي الغزالي" نائب حماة المملوكي سنة ١٥١٦ م، للوقوف في وجه العثمانيين شمال غزة، لكن خيانة هذا الأمير أدت إلى هزيمة القوات المملوكية التي كانت معه وبذلك وصلت جنود العثمانيين إلى غزة في طريقها إلى مصر فأعد طومان باي جيشًا بسرعة وخرج إلى الريدانية، وهي المنطقة الممتدة حاليًا بين منطقة العباسية ومنطقة مصر الجديدة، وعزم على السير من الريدانية إلى الصالحية، بمديرية الشرقية الحالية، ليلتقي بالعثمانيين بعيدًا عن القاهرة، غير أن أمراء جيشه أشاروا عليه بالوقوف عند الريدانية والتربص هناك للعثمانيين وغلبوه على أمره. وفي يناير سنة ١٥١٧ م جاء الخبر إلى الريدانية بأن العثمانيين وصلوا العريش واستولوا عليها وهي أول البلاد المصرية، ثم تقدموا حتى وصلوا الصالحية، عند ذلك قرر الأشرف طومان باي السير إلى الصالحية أملا في مفاجأة العثمانيين قبل أن يذهب عنهم تعب الزحف عبر الصحراء، لكن أمراء المماليك تغلبوا على السلطان مرة ثانية وآثروا البقاء في الريدانية، وفي ٢٢ يناير سنة ١٥١٧ م نشبت المعركة الشهيرة الريدانية بين السلطان طومان باي والسلطان سليم الأول، ورغم فرار بعض القوات المملوكية إلا أن طومان باي أبدى من البسالة والشجاعة والمهارة ما جعل الجميع يشيد به العدو قبل الصديق حتى أن السلطان العثماني كاد يقتل في المعركة، لكن الداء اللعين [الخيانة] تسبب في هزيمة قوات المماليك وانسحابها ولجوء طومان باي بقواته إلى منطقة بولاق تاركًا سليم الأول يدخل مدينة القاهرة عاصمة البلاد المصرية، حيث أخذ العثمانيون في نهب بيوت الأمراء ودخلوا الطواحين وأخذوا ما فيها من البغال والأكاديش وأخذوا جمال السقايين وصاروا ينهبون ما يلوح لهم من القماش الثمين والتحف النادرة، ثم توجهوا إلى شون القمح بالقاهرة ونهبوا ما فيها من الغلال، كذلك

نهبوا بيوت العامة من الناس بحجة أنهم يفتشون عن المماليك الجراكسة واستمر النهب في بيوت الأمراء وأهل البلد ثلاثة أيام متوالية لا يتركون شيء على حاله. غير أن المناضل طومان باي باغت معسكر العثمانيين بعد ذلك كثيرًا، فكان يجاهد بنفسه حتى في بناء الاستحكامات وكان يحمل الحجارة بيده لبناء خطوط النار أو حفر الخنادق، الأمر الذي تسبب في إحراج القوات العثمانية أكثر من مرة. ومرة أخرى يكاد السلطان سليم الأول العثماني أن يقتل ويقضى عليه تحت هجمات السلطان المناضل طومان باي، الأمر الذي جعل السلطان سليم بعد ذلك يرصد مكافأة مجزية لمن يرشد عن مكان طومان باي أو يسلمه، لكن النفوس الضعيفة [حسن بن مرعي] ساعدت على تسليم السلطان الشاب المكافح طومان باي الذي شنق على باب زويلة في ٢٣ ابريل سنة ١٥١٧ م، وغدت مصر بذلك ولاية تابعة للدولة العثمانية مثلما حدث قديمًا مع الملكة كليوباترا السابعة البطلمية. وفي النهاية جدير بنا أن نذكر أن طومان باي تميز بصفاء القلب والرغبة في التعفف ورفع الظلم عن الرعايا بجانب رغبة صادقة في إصلاح الأحوال ورد المظالم، مع الحزم والتعقل والثبات في الدفاع عن مصر ثبات الأبطال وقد بكاه الناس بكاء مرا لأنه كان شجاعا كريمًا عادلاً وهو أحسن أسرة المماليك الجراكسة وإن كان آخرهم.

مراجع ومصادر البحث

١- د. إبراهيم أحمد العدوي – مصر والشرق العربي – القاهرة – سنة ١٩٨٤ م.

٢- أحمد حسين – موسوعة تاريخ مصر جـ ٢ – القاهرة – سنة ١٩٨٥ م.

٣- د. أحمد شلبي – الحروب الصليبية – القاهرة – سنة ١٩٦٦ م.

٤- د. أحمد شلبي – موسوعة التاريخ الإسلامي – القاهرة – سنة ١٩٧٢ م.

٥- ب. ج. الجود- مصر – القاهرة – سنة ١٩٤٢ م.

٦- جورجي زيدان – مصر العثمانية – القاهرة – سنة ١٩٩٧ م.

٧- حمدي محمد علي – الدرب الأحمر بين أجيال جـ ٢ – القاهرة – سنة ١٩٨٨ م.

٨- د. سعاد ماهر محمد – القاهرة القديمة وأحياوها – القاهرة – سنة ١٩٦٢ م.

٩- د. سعيد عبد الفتاح عاشور – الأيوبيون والمماليك في مصر والشام – القاهرة – سنة ١٩٧٦ م.

١٠- د. عبد الحميد زايد – القدس الخالدة – القاهرة – سنة ٢٠٠٠ م.

١١-د. عبد الحميد صالح حمدان – مصر وأصولها العربية – القاهرة – سنة ٢٠٠١ م.

١٢- عبد الرحمن زكي – مصر الظافرة – القاهرة – سنة ١٩٤٦ م.

١٣- د. علي إبراهيم حسن – مصر في العصور الوسطى – القاهرة – سنة ١٩٦٤ م.

١٤- علي باشا مبارك – الخطط التوفيقية جـ ١ – القاهرة – سنة ١٩٨٠ م.

١٥- محمد بن أحمد بن إياس – بدائع الزهور في وقائع الدهور جـ ٢ – القاهرة – سنة ١٩٩٨ م.

١٦- محمد أحمد حسونة – معالم تاريخ العصور الوسطى – القاهرة – سنة ١٩٤٢ م.

١٧- د. محمد أمين صالح – تاريخ مصر الإسلامية في الخلافة الفاطمية – القاهرة- سنة ١٩٧٧ م.

١٨- محمد عبد الله عنان – تراجم إسلامية – القاهرة – سنة ٢٠٠٠ م.

١٩-د. ناصر الأنصاري - حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم - القاهرة سنة ١٩٨٧ م.

٢٠-د. هويدا عبد العظيم رمضان - المجتمع في مصر الإسلامية - القاهرة - سنة ١٩٩١ م.

٢١-هيئة الاستعلامات - تاريخ و آثار مصر الإسلامية - القاهرة - سنة ١٩٩١ م.

موسوعة

حكام مصر

سابعًا

العصر العثماني

مصر العثمانية

الدولة	السلطان	السنة
الخلافة العثمانية	سليم الأول بن بايزيد الثاني	١٥١٧ م
	سليمان القانوني بن سليم الأول	١٥٢٠ م
	سليم الثاني بن سليمان القانوني	١٥٦٦ م
	مراد الثالث بن سليم الثاني	١٥٧٤ م
	محمد الثالث بن مراد الثالث	١٥٩٥ م
	أحمد الأول بن محمد الثالث	١٦٠٤ م
	مصطفى الأول بن محمد الثالث	١٦١٧ م
	عثمان الثاني بن أحمد الأول	١٦١٨ م
	مصطفى الأول بن محمد الثالث	١٦٢٢ م
	مراد الرابع بن أحمد الأول	١٦٢٣ م
	ابراهيم بن أحمد الأول	١٦٤٠ م
	محمد الرابع بن ابراهيم	١٦٤٨ م
	سليمان الثاني بن إبراهيم	١٦٨٧ م
	أحمد الثاني بن إبراهيم	١٦٩١ م
	مصطفى الثاني بن محمد الرابع	١٦٩٥ م
	أحمد الثالث بن محمد الرابع	١٧٠٣ م
	محمود الأول بن مصطفى الثاني	١٧٣٠ م
	عثمان الثالث بن مصطفى الثاني	١٧٥٤ م
	مصطفى الثالث بن أحمد الثالث	١٧٥٧ م
	عبد الحميد الأول بن أحمد الثالث	١٧٧٣ م

الخلافة العثمانية		
	سليم الثالث بن مصطفى الثالث	١٧٨٩ م
	مصطفى الرابع بن عبد الحميد الأول	١٨٠٨ م
	محمود الثاني بن عبد الحميد الأول	١٨٠٩ م
	عبد المجيد بن محمود الثاني	١٨٤٠م
	عبد العزيز بن محمود الثاني	١٨٦٣ م
	مراد الخامس بن عبد المجيد	١٨٧٩ م
	عبد الحميد الثاني بن عبد المجيد	١٨٨٠ م
	محمد الخامس بن عبد المجيد	١٩١١ م
	إعلان الحماية البريطانية على مصر .	١٩١٤ م

الدولة	الوالي	السنة	الوالي	السنة
الولاة العثمانيون	خاير بك	١٥١٧ م	حافظ باشا أحمد	١٥٩١ م
	مصطفى باشا	١٥٢٢ م	محمد باشا قورط	١٥٩٤ م
	أحمد باشا الخائن	١٥٢٣ م	سيد محمد باشا الشريف	١٥٩٥ م
	قاسم باشا الجميل	١٥٢٤ م	خضر باشا	١٥٩٧ م
	إبراهيم باشا	١٥٢٥ م	علي باشا ياوز السلحدار	١٦٠١ م
	سليمان باشا الخادم	١٥٢٥ م	إبراهيم باشا	١٦٠٣ م
	خسرو باشا	١٥٣٥ م	محمد باشا كورجي	١٦٠٤ م
	سليمان باشا الخادم	١٥٣٦ م	حسن باشا الدفتردار	١٦٠٥ م
	داود باشا	١٥٣٨ م	محمد باشا معمر كولكيران	١٦٠٧ م
	علي باشا سميز	١٥٤٩ م	حاجي باشا	١٦١١ م
	محمد باشا زاده	١٥٥٤ م	محمد باشا الصوفي	١٦١٢ م
	مصطفى باشا النشار	١٥٥٦ م	أحمد باشا الدفتردار	١٦١٥ م
	اسكندر باشا	١٥٥٦ م	مصطفى باشا المنكلي	١٦١٧ م
	علي باشا الخادم	١٥٦١ م	جعفر باشا	١٦١٨ م
	مصطفى باشا شاهين	١٥٦٢ م	مصطفى باشا الحميدي	١٦١٩ م
	علي باشا الصوفي	١٥٦٣ م	حسين باشا أرناؤوط	١٦٢٠ م
	محمود باشا المقتول	١٥٦٥ م	محمد باشا البوستانجي	١٦٢٢ م
	سنان باشا	١٥٦٧ م	حسن باشا الدفتردار	١٦٢٢ م
	اسكندر باشا جركس	١٥٦٨ م	إبراهيم باشا السلحدار	١٦٢٢ م
	سنان باشا	١٥٧١ م	مصطفى باشا قرة	١٦٢٣م
	حسين باشا	١٥٧٢ م	علي باشا الششنجي	١٦٢٣ م
	مسيح باشا	١٥٧٤ م	مصطفى باشا قرة	١٦٢٤ م
	حسن باشا الخادم	١٥٨٠ م	بيرم باشا	١٦٢٦ م
	إبراهيم باشا	١٥٨٣ م	محمد باشا عزت	١٦٢٩ م
	سنان باشا الدفتردار	١٥٨٤ م	موسى باشا السلحدار	١٦٣٠ م
	عويس باشا	١٥٨٦ م	خليل باشا البوستانجي	١٦٣١ م

الدولة	الوالي	السنة	الوالي	السنة
الولاة العثمانيون	بكيرجي باشا أحمد	١٦٣٢ م	حمزة باشا	١٦٨٣ م
	حسين باشا الدالي	١٦٣٥ م	حسين باشا كتخدا	١٦٨٧ م
	محمد باشا زاده	١٦٣٧ م	الداماد باشا حسن	١٦٨٨ م
	مصطفى باشا البوستانجي	١٦٤٠ م	ابراهيم باشا الصوفي	١٦٨٩ م
	مقصود باشا	١٦٤٢ م	أحمد باشا كتخدا	١٦٨٩ م
	شعبان بك الدفتردار	١٦٤٤ م	علي باشا قلج	١٦٩١ م
	أيوب باشا	١٦٤٥ م	إسماعيل باشا	١٦٩٥ م
	محمد باشا حيدر	١٦٤٧ م	حسين باشا البوشناقي	١٦٩٧ م
	أحمد باشا	١٦٤٨ م	قرة باشا محمد	١٦٩٩ م
	شريف باشا محمد	١٦٤٩ م	سليمان باشا	١٧٠٤ م
	عبد الرحمن باشا الطويشي	١٦٥١ م	محمد باشا رامي	١٧٠٤ م
	محمد باشا السلحدار	١٦٥٢ م	مسلم باشا علي الأزميرلي	١٧٠٦ م
	مصطفى باشا زاده	١٦٥٦ م	الداماد باشا حسن	١٧٠٧ م
	محمد باشا زاده	١٦٥٧ م	ابراهيم باشا القبطان	١٧٠٩ م
	مصطفى باشا كورجي	١٦٥٧ م	خليل باشا الكوسج	١٧١٠ م
	غازي باشا العجمي	١٦٥٧ م	شريف باشا والي	١٧١١ م
	مصطفى باشا الوزير	١٦٦٠ م	عابدين باشا	١٧١٤ م
	ابراهيم باشا الدفتردار	١٦٦١ م	علي باشا الأزميرلي	١٧١٧ م
	عمر باشا السلحدار	١٦٦٣ م	رجب باشا	١٧١٩ م
	ابراهيم باشا الصوفي	١٦٦٦ م	محمد باشا النيشانجي	١٧٢١ م
	علي باشا قرة قاش	١٦٦٨ م	علي باشا المورلي	١٧٢٥ م
	ابراهيم باشا كتخدا	١٦٦٩ م	محمد باشا النيشانجي	١٧٢٦ م
	حسين باشا جانبلاط	١٦٧٣ م	أبو بكر باشا	١٧٢٧ م
	أحمد باشا الدفتردار	١٦٧٥ م	عبد الله باشا زاده	١٧٢٨ م
	عبد الرحمن باشا	١٦٧٦ م	محمد باشا السلحدار	١٧٣٣ م
	عثمان باشا	١٦٨٠ م	عثمان باشا الحلبي	١٧٣٤ م

الدولة	الوالي	السنة	الوالي	السنة
الولاة العثمانيون	بكير باشا	١٧٣٥ م	إسماعيل باشا رائف	١٧٧٩ م
	مصطفى باشا أمير آخور	١٧٣٦ م	محمد باشا مالك	١٧٨١ م
	سليمان باشا العظم	١٧٣٩ م	الشريف علي باشا القصاب	١٧٨٢ م
	علي باشا الحكيم	١٧٤٠ م	محمد باشا السلحدار	١٧٨٣ م
	يحيى باشا	١٧٤١ م	مراد بك	١٧٨٤ م
	محمد باشا اليدكشي	١٧٤٣ م	محمد باشا يكن	١٧٨٦ م
	محمد باشا راغب	١٧٤٥ م	حسن باشا الجزائري	١٧٨٦ م
	أحمد باشا كور	١٧٤٨ م	عابدين باشا الشريف	١٧٨٧ م
	الشريف عبد الله باشا	١٧٥٠ م	إسماعيل باشا التونسي	١٧٨٨ م
	ملك محمد أمين باشا	١٧٥٣ م	محمد باشا عزت الثاني	١٧٩٠ م
	مصطفى باشا بلطجي	١٧٥٤ م	صالح باشا القيصولي	١٧٩٤ م
	علي باشا الحكيم	١٧٥٥ م	أبو بكر باشا الطرابلسي	١٧٩٦ م
	محمد باشا سعيد	١٧٥٧ م	--الحملة الفرنسية---	-------
	مصطفى باشا الصدر الاعظم	١٧٥٨ م	نابليون بونابرت	١٧٩٨ م
	أحمد باشا كامل	١٧٦٠ م	كليبير	١٧٩٩ م
	بكير باشا	١٧٦١ م	عبد الله جاك مينو	١٨٠٠ م
	حسن باشا	١٧٦٢ م	- الولاة العثمانيون-	--------
	حمزة باشا	١٧٦٥ م	محمد باشا خسرو	١٨٠١ م
	محمد باشا راقم	١٧٦٧ م	أحمد باشا طاهر	١٨٠٣ م
	محمد باشا الأورنفلي	١٧٦٨ م	أحمد باشا	١٨٠٣ م
	علي بك الكبير	١٧٦٩ م	علي باشا الطرابلسي	١٨٠٣ م
	محمد بك أبو الذهب	١٧٧٣ م	أحمد باشا خورشيد	١٨٠٤ م
	قرة باشا خليل أغا	١٧٧٣ م	محمد علي باشا	١٨٠٥ م
	مصطفى باشا النابلسي	١٧٧٤ م		
	إبراهيم باشا عرب كيرلي	١٧٧٥ م		
	محمد باشا عزت الأول	١٧٧٦ م		

السلطان سليم الأول العثماني

تولى السلطان سليم الأول العثماني سنة ١٥١٧ م حكم سلطنة مصر، وذلك عقب هزيمة السلطان المملوكي قانصوه الغوري في معركة مرج دابق سنة ١٥١٦ م،وهزيمة السلطان الأشرف طومان باي في معركة الريدانية سنة ١٥١٧ م والقبض عليه وشنقه على باب زويلة. وبذلك غدت مصر بعد الشام ولاية عثمانية، وانتقل بذلك إشراف سلاطين المماليك على الحرمين الشريفين - في مكة والمدينة - إلى السلطان العثماني، وأصبح الخطباء في المساجد يدعون للسلطان سليم العثماني باعتباره [ملك البرين وخاقان البحرين وقاهر الجيشين وملك العراقين وخادم الحرمين]، وانتقلت الخلافة العباسية من القاهرة إلى القسطنطينية عاصمة الدولة العثمانية، بل إن الخليفة المتوكل العباسي بالقاهرة تنازل عن منصب الخلافة للسلطان العثماني وأعطاه شارات الخلافة وهي [البردة النبوية التي لبسها الخلفاء العباسيون في بغداد، وبضع شعرات من لحية النبي الكريم ﷺ، وسيف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب] وصار السلاطين العثمانيون يلقبون أنفسهم بلقب "خليفة المسلمين" إلى أن قضى على الخلافة في تركيا "كمال أتاتورك" سنة ١٩٢٤ م. ولقد جمع السلطان سليم أثناء إقامته بمصر بعض المعلومات عن الأحوال الإدارية والمالية في البلاد، حتى يسترشد بها آل عثمان في حكم مصر وإدارتها. ومن أعمال السلطان سليم وهو في القاهرة: إعادة قضاة المذاهب الأربعة إلى وظائفهم وعين من قبله قاضيًا أسماه "قاضي العرب" – "زيرك زاده ركن الدين أفندي" – وهو عثماني الجنسية، وأصدر العفو عن البقية الباقية من المماليك ليحتفظ بهم كعنصر هام في إدارة البلاد، ولذا أصدر أوامره بعدم التعرض لهم ولممتلكاتهم وباستمرار صرف مرتباتهم، كذلك أفرج عن بعض القضاة ورجال العلم الحجازيين الذين كان السلطان الغوري قد اعتقلهم بسبب قيامهم باضطرابات في إقليم الحجاز ضد الحكم المصري المملوكي. وأثناء إقامته بمصر والتي لم تتعد ثمانية أشهر قضاها في دراسة أحوال مصر الداخلية، وضع نظامًا خاصًا لحكم البلاد، وذلك لكي لا يطمع أحد من حكامها في الاستقلال بها منتهزًا فرصة بعدها عن القسطنطينية، فوزع السلطة بين ثلاث هيئات متنافسة وهي: أولا: الوالي الذي ينوب عن السلطان في حكم مصر، وثانيًا: الديوان المؤلف من قواد جيش الاحتلال التركي وكبار العلماء ورجال الدين، وثالثًا: العصبيات المحلية [حكام مصر قبل الاحتلال] ويلقبون بالبكوات، ولم تقتصر إقامة سليم الأول على القاهرة وحدها، بل زار بعض المدن المصرية كرشيد والإسكندرية حيث استعرض بعض قطع الأسطول العثماني. وفي غضون الثمانية أشهر التي قضاها السلطان سليم في مصر

كان يتردد على الجامع الأزهر من الحين إلى الحين يؤدي في رحابه صلاة الجمعة متبركًا به ويوزع الأموال والخيرات على مجاوريه، وعندما اعتزم السلطان سليم مغادرة مصر نهائيًا إلى استانبول حرص على زيارة الجامع الأزهر. وقد جمع السلطان سليم العلماء وقادة الفكر من شتى المستويات وبعث بهم إلى عاصمته القسطنطينية، كما اصطحب معه أيضًا أمهر الصناع في مصر وبلغ عددهم حوالي ١٨٠٠ صانع نقلوا جميعًا إلى العاصمة العثمانية حيث أبطل من مصر نحو خمسين صنعة، وحمل ما كانت تزخر به مكتبات القاهرة من نوادر الكتب والمؤلفات، ومن المعروف أن السلطان سليم أمر في أثناء إقامته بمصر بترحيل بعض علماء الأزهر إلى استانبول وكان من بينهم صفوة علماء الفقه ومذاهبه وعلوم اللغة، بل أنه أمر بترحيل أكابر مصر وزعمائها، كذلك انتزع الكتب من المساجد والمدارس والمجموعات الخاصة ليودعها مكتبات العاصمة التركية. وبعد أن عين خاير بك المملوكي واليًا على مصر غادر السلطان سليم الأول العثماني البلاد في أواخر أغسطس سنة ١٥١٧ عائدًا إلى القسطنطينية. ومما يذكر أن السلطان سليم الأول كان قد بعث إلى خاير بك مرسومًا يأمره فيه بمعاقبة العسكر الذين يتطاولون على الأهالي، وذلك بإعدامهم دون تردد، وقد حمله تبعة تهاونه إزاء الجند منذ البداية، مما أدى لاستفحال خطرهم لهذا الحد.

الأمير خاير بك

عين السلطان العثماني سليم الأول الأمير المملوكي خاير بك بن ملباي حاكمًا على مصر سنة ١٥١٧ م، وبذلك أرضى الفئة الحاكمة السابقة في تولية واحد من الموالين له منها وكافأ خاير بك على ولائه للعثمانيين وخيانته لزملائه المماليك، لكنه احتاط ضد أية حركة من خاير بك بأن عين "خير الدين باشا" أحد العثمانيين حاكمًا على القلعة وقائدًا للقوات العثمانية التي تركها في مصر، ومع أن خاير بك استمر يحكم مصر حتى وفاته سنة ١٥٢٢ م إلا أن ولايته كانت تتجدد كل عام بفرمان من السلطان العثماني وبذلك استبقى السلطان لنفسه حق عدم تجديد ولايته. وقد أعاد خاير بك المماليك إلى حظوته وسمح لهم بالعودة إلى ممارسة حياتهم التقليدية، واستخدمهم كجند واستعان بهم في القضاء على تمرد بعض العثمانيين وإجبارهم على طاعة أوامر السلطان. وإذا كان الوضع في القاهرة استمر هادئًا طوال حكم خاير بك، فإن الأمر كان يختلف خارج القاهرة حيث ساد الاضطراب نتيجة سيطرة البدو وتهديدهم وتمردهم وثوراتهم فتعددت وسائل خاير بك في مواجهة تهديد البدو من سياسة الشدة والقمع إلى سياسة الملاينة

وضرب القبائل ببعضها واستغلال خلافاتهم الداخلية، ومما يذكر أن السلطان سليم الأول كان قد بعث إلى خاير بك مرسومًا يأمره فيه بمعاقبة العسكر الذين يتطاولون على الأهالي، وذلك بإعدامهم دون تردد، وقد حمله تبعة تهاونه إزاء الجند منذ البداية، مما أدى لاستفحال خطرهم لهذا الحد. وعندما اعتلى السلطان سليمان القانوني عرش السلطنة بعد وفاة أبيه، أبدى اهتمامًا بالغًا بولاية مصر فأرسل في سنة ١٥٢١ م طالبًا ترحيل خمسمائة من العسكر السباهية والانكشارية الذين أفسدوا في البلاد، وأمر خاير بك بالنظر في شئون الرعية وصرف جوامك العسكر [جراية العلف] شهريًا بانتظام لتفادي عصيانهم. كما أن السلطان سليمان قد أرسل أمره الشريف بترحيل جماعة من السباهية إلى إستانبول في سنة ١٥٢٢ م وفي نفس الوقت بعث عوضًا عنهم حوالي ألف جندي، كما بعث السلطان العثماني إلى خاير بك يأمره بتجهيز تجريدة كبيرة للاشتراك في فتح جزيرة رودس على أن يمثل فيها العسكر الجراكسة والعسكر العثماني على حد سواء وقد بلغ تعداد التجريدة حوالي ألف وخمسمائة محارب، وخلال مدة الحرب التي استمرت ما يقرب من ثلاث سنوات كان خاير بك يبعث بالمؤن اللازمة للجند من حين لآخر حتى تم فتحها سنة ١٥٢٥ م. وفي أواخر عهد خاير بك بدأت بعض التغيرات الهامة في الإدارة فألغيت مناصب القضاة الأربعة [المالكي. الحنفي . الشافعي. الحنبلي] وتولى قاضي القضاة التركي "سيدي جلبي" الإشراف على أعمال القضاء وتعيين نواب له يمثلون المذاهب الأربعة، وذلك لعثمنة القضاء المصري وانتزاع السلطة القضائية من أيدي علماء الأزهر بمصر . ويلاحظ أن خاير بك لم يكن محبوبًا من المسلمين في مصر لذلك قرب إليه اليهود والنصارى وأخذ يناصرهم فلم يغن ذلك عنه شيئًا. وعندما ازداد كربه من الحياة أفرج عن كثير من مسجوني القاهرة من الرجال والنساء من كان منهم بسجني الديلم والرحبة، ووزع كثيرا من المال والخيرات على المساكين وخدمة المعاهد الدينية. وقد أبدى أسفه الشديد وهو في سياق الموت على ما فرط منه وأعتق جميع جواريه ومماليكه. ودفن بمسجده الذي بناه بالتبانة بالقرب من باب الوزير بجهة الخير بكية المسماة بهذا الاسم نسبة إليه وكانت مدة حكمه خمس سنوات وثلاثة أشهر وسبعة عشر يومًا. وقد أطلق عليه لقب "ملك الأمراء" هذا وقد أحصى ما كان في خزانته بعد وفاته فكان عدته ستمائة ألف دينار ذهب بخلاف ما كان في بيت المال من الأموال وخلف من الخيول والبغال والحمير عددا كبيرا وكميات كبيرة من الغلال والأغنام والأبقار وليس ذلك الغنى إلا بقايا ما كانت مصر لا تزال عليه من ازدهار وغنى لم يلبث أن تدهور بعد ذلك.

السلطان سليمان القانوني العثماني

في سنة ١٥٢٠ م توفي السلطان سليم الأول العثماني وجلس ابنه السلطان سليمان على سرير الملك، والذي قدر له أن يحكم خمسين سنة بلغت فيها الدولة العثمانية أوج ما يمكن أن تصل إليه دولة من العظمة حتى لقبه الأوربيون بـ "سليمان العظيم" أما رعايا دولته فيطلقون عليه اسم "القانوني" لكثرة ما وضع من أنظمة قانونية توخي من ورائها تحقيق العدل من خلال سيادة القانون. ورغم أن السلطان سليمان القانوني لم يزر مصر إلا أنه اهتم بها اهتمامًا بالغًا منذ اللحظة التي ولي فيها السلطة فقد بادر بإطلاق سراح الخليفة المتوكل وكان أبوه قد نفاه خارج استانبول فأعاده إليها، ورتب له نفقة شهرية، ثم أعاده إلى مصر، كما سمح لكل المصريين الذين فرض عليهم أبوه الإقامة الإجبارية في استانبول أن يعودوا إلى مصر، ثم أعاد بحث تنظيمات مصر الإدارية فرأى أن يوجد عملاً للمماليك في مصر فأنشأ وجاقًا [فرقة] سابعًا إضافة إلى الوجاقات [الفرق] الستة التي أنشأها أبوه بمصر [فرقة المتفرقة – الجاويشية – الهجانة – التفقجية – الانكشارية – العزب] على أن يكون أفراده من المماليك وبهذا أصبحت عدة الجنود في مصر ٢٠ ألف جندي، كما أعاد تنظيم الديوان الكبير وأنشأ إلى جواره ديوانًا آخر دائمًا، فأما الديوان الكبير الذي كان يتألف من: [الوجاقات يضاف إليهم أمير الحج وقاضي القضاة والقضاة الأربعة ورؤساء المشايخ والأشراف] ويجتمع لمناقشة الأمور الخطيرة للبلاد ولم يكن من حق الباشا حضور جلساته إلا من وراء ستار، أما الديوان الصغير الدائم فتألف من [كتخدا الباشا (نائبه) والدفتردار والروزنامجي ومندوب من كل وجاق] وهو يجتمع يوميًا ومكلف بالأعمال المحلية. كما حدد وظائف الدولة الكبرى على الوجه التالي: الكاخيا (الكتخدا) وهو نائب الباشا الوالي – الدفتردار وهو القائم بحفظ وضبط السجلات – الروزنامجي ووظيفته إدارة الخراج وضبط ضرائب الأطيان – أمير الحج وهو يحمل الصدقات والهدايا التي ترسل من السلطان سنويًا إلى مكة والمدينة وعليه حماية القافلة – الخازندار وهو يحمل الأموال والحاصلات المقرر إرسالها سنويًا إلى استانبول وعليه حمايتها وتوصيلها سالمة – القباطنة الثلاثة وهم رؤساء ثغور السويس ودمياط والإسكندرية. كذلك أعاد السلطان سليمان تنظيم مصر اقتصاديًا فأكد ملكية السلطان لجميع أرض مصر قانونًا وأعاد مسح الأراضي المصرية من جديد، ثم قسمت الأراضي على شكل إقطاعات وزعت على أشخاص أطلق عليهم اسم "الملتزمين"، وكان على الفلاحين والملتزمين خراج يدفعونه إما نقدًا وإما عينًا ومن يتأخر عن دفع المستحق عليه تؤخذ الأرض منه، وكذلك ألغى السلطان سليمان الموازين والمكاييل والمقاييس التي كان

معمولاً بها في مصر واستبدل بها أخرى عثمانية جديدة لتعميم النظام المتبع في الدولة كلها، بالإضافة إلى ما أحدثه السلطان من انقلاب في النظام القضائي لعثمنة البلاد، إذ ألغى نظام القضاة الأربعة واستبدل به قاضيًا واحدًا على المذهب الحنفي، يبعث به من استانبول أطلق عليه اسم "قاض عسكر" مع تطوير عقود الزواج، وقد اشترى السلطان سليمان سبع قرى بمصر ضمها إلى وقف السلطان الصالح إسماعيل المملوكي المتمثل في ثلاث قرى بمحافظة القليوبية على أن يصنع من ريعهم جميعًا بمصر كسوة الكعبة الداخلية والخارجية والحجرة النبوية وظلت مصر تقوم بذلك العمل الجليل حتى أوائل القرن ١٨ م حيث أمر السلطان أحمد الثالث العثماني بحياكة الكسوة الداخلية في استانبول واختصت بها.

الوالي مصطفى باشا

توفي الأمير خاير بك سنة ١٥٢٢ م فعين السلطان العثماني الجديد سليمان القانوني ابن السلطان الراحل سليم الأول العثماني لأول مرة واليًا تركيًا على مصر وهو مصطفى باشا، الذي ضم إليه طائفة خاير بك وأحسن إليهم، وأمر بحصر أموال خاير بك حيث بيعت تركته الغير منقولة كالعقارات والأراضي وغيرها في مصر، وأرسل حصيلتها مع ما يمكن نقله من متاع وأغراض إلى الأستانة. حينئذ كشف بعض الناقمين على السيطرة العثمانية من المماليك النقاب عن وجوههم فثار الأمير "جانم السيفي" حاكم البهنسا والفيوم والأمير "إينال الطويل" حاكم الغربية، واتجها بقواتهما إلى الشرقية، ولكن تمكنت تجريدة عسكرية من الأتراك أرسلها الباشا ضدهما بقيادة "قرة موسى مستحفظان" أغا الانكشارية من هزيمة المماليك الثائرين والقضاء على الثورة، ولم يتخذ مصطفى باشا أية إجراءات أخرى ضد المماليك سوى أنه ضم الكثير من أراضي المماليك عقب هذا العصيان ومنحها لبعض الأشخاص الأمناء، ومن قبل ذلك ثار أميرآخور "الأمير قانصوه" مع أمين الخزنة "الأمير مصر باي" وانضم إليهم قائد فرقة التفقجية، جامعين حولهم العديد من الجراكسة، لكن تمكن مصطفى باشا من محاصرة العصاة والقضاء على الفتنة وأعدمهم. وكان مصطفى باشا بمثابة وزير للسلطان سليمان، إذ كان مصطفى باشا زوج أخته -- ابنة السلطان سليم الأول العثماني-، الأمر الذي أضفى عليه تقديرًا وخطورة، وهو أول من لقب بلقب "باشا" من ولاة مصر العثمانية وكانت مدة ولايته تسعة أشهر وعشرين يومًا. وكان لا يعرف اللغة العربية ولا يظهر شيئًا من الحفاوة للوافدين عليه والمهنئين له من أهل البلاد، وما كاد يتولى أمور البلاد حتى أصدر أمرًا

بعزل القاضي "الزيني بركات بن موسى" من الحسبة وولى أمورها لشخص عثماني من أقاربه يسمى "قاسم باشا"، وبذلك تضاءل دور القضاة المصريين في ممارسة عملية القضاء وأصبح دورهم مقصورًا على القيام بعملية الافتاء فقط كل حسب مذهبه وظل الحال هكذا حتى نهاية القرن ١٦ م، كما حل الترك محل المصريين كمسئولين عن المخازن وكطهاة والوظائف المعاونة، وأصدر أوامره بجمع كافة الدفاتر والأوراق الديوانية الموجودة لدى الكشاف والحكام ومباشري الأموال، وحملها جميعًا إلى القلعة، كما أمر كتبة الأموال بترتيب دفاتر مستقلة لكل من الأوقاف والمقاطعات والأملاك الخاصة ووضعها بالديوان العالي بقلعة الجبل. ويعتبر مصطفى باشا هو أول والي عثماني يعين بمرتب سنوي قدره مائة ألف ذهبية، وعندما جاء إلى مصر كان بصحبته حوالي ٥٠٠ جندي من الانكشارية وخمس سفن حربية.

الوالي أحمد باشا الخائن

ينحدر أحمد باشا من أصل قوقازي وهو نفس أصل الغالبية العظمى من المماليك، أي أنه يرتبط بالمماليك برباط عرقي، الأمر الذي سهل التعاون بينهما والتفافهم حوله ومساعدتهم له حين قام بالثورة في مصر، ومن جهة أخرى فإن أحمد باشا كان يطمع في الوصول إلى منصب الوزير الأعظم مقابل ما أداه من خدمات للدولة العثمانية أيام السلطان سليم الأول العثماني ، ولكن السلطان سليمان القانوني عين ابراهيم باشا في المنصب وحاول أن يرضيه بتعيينه واليًا على مصر سنة ١٥٢٣ م، لكن هذا التعيين لم يفلح في القضاء على استياء أحمد باشا فبدأ الباشا ولايته باتباع سياسة متشددة ضد كثير من الأعيان وكبار الضباط مثل المصادرة والسجن والقتل من أجل توفير الأموال اللازمة لانشقاقه، مع القضاء على العناصر التي يتوقع منها المقاومة. وخلال ذلك كون أحمد باشا لنفسه جيشًا خاصًا معظمه من المماليك، ثم أعلنها ثورة صريحة على السلطان وعندما قاومته قوات الانكشارية المتحصنة في القلعة هاجمها بواسطة جنوده ومؤيديه من المماليك وبعض أهالي القاهرة حتى استولى على القلعة في فبراير سنة ١٥٢٤ م. وقد أعلن نفسه سلطانًا على مصر بعد ذلك ولقب نفسه "عبد الملك المنصور سلطان أحمد خان"، واتخذ مظاهر السلطنة فأمر بأن يخطب له يوم الجمعة وبأن تسك باسمه العملة، كما عمل على أن يكسب وضعه شرعية بالحصول على البيعة من قضاة المذاهب الأربعة ومن ابن آخر خليفة عباسي في مصر، وأحكم سيطرته على حدود مصر وموانيها وقلاعها، بل وطلب المساعدة من بابا الكنيسة الغربية ومن الأمراء الصليبيين في أوربا،

لكن لم تلبث أن انهارت سلطة أحمد باشا بسرعة: فقد اتفق بعض المماليك والأتراك وقاموا بانقلاب ضده فهرب إلى الشرقية حيث حاول جمع قواته هناك والاستعانة ببدو بني بقر الأعراب، لكن أعداءه أقاموا [قائمقام] في القاهرة وجمعوا قوات كبيرة ضده، كما أرسل السلطان سليمان قوة من الانكشارية وتقاعس بدو بني بقر عن مساعدته، وكان هذا أكبر ما يمكن لأحمد باشا أن يواجهه فحاول الهرب، لكن أمكن القبض عليه وأعدم في مارس سنة ١٥٢٤ م وعرف بعد الثورة بأحمد باشا الخائن، وأعيد كشاف النواحي إلى مناطقهم مرة أخرى. وتقرر إرسال فرقة من جند الباب العالي للإقامة الدائمة في مصر، وفرقة من مستحفظي القلاع للإقامة مع عائلتهم في قلعة الجبل، ومن ناحية أخرى تقرر عزل القضاة الأربعة ونوابهم وشهودهم وتعيين قاضيًا عثمانيًا على مصر يدعى "أحمد جلبي".

الوالي قاسم باشا الجميل

تولى قاسم باشا الجميل حكم مصر سنة ١٥٢٤ م في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، وكانت مدة ولايته تسعة أشهر وأربعة عشر يومًا. ويعد قاسم باشا أول وال يعين بعد فتنة احمد باشا الخائن ورغبته في الاستقلال بمصر، لذلك وضعت دار السلطنة خطة تتلخص في جعل مدة والي مصر مدة لا تتعدى بضع سنوات لئلا يثور في خاطره حب الاستقلال عن السلطنة العثمانية. ورغم فشل تمرد أحمد باشا الخائن، إلا أن مصر ظلت في حالة من القلاقل، ذلك لأن التمرد حرك البدو في كل أنحاء البلاد. إذ كان البدو العرب مفككين كما كانت أسلحتهم ومستوى تنظيمهم في حالة أدنى، ووصل دعم جديد إلى مصر، وأخضعت الولاية نهائيًا، مما ترتب عليه أن تبقي عدد غير كاف من القوات ليقوم بعمل الشرطة في العاصمة حيث نشط اللصوص وقطاع الطرق، فقام قاسم باشا باستعراض ما لديه من قوات في شوارع العاصمة كي يبدد هذه الشائعة. حتى أصبح الموقف في مصر تحت السيطرة بصفة عامة، فتم استدعاء الانكشارية والصناجق البكوات من المديريات، وأمروا بالعودة إلى المقاطعات التركية من الدولة العثمانية، ويذكر التاريخ أنه أثناء فترة خكم قاسم باشا اجتاح وباء الطاعون البلاد حيث اعتبره معظم الناس إرادة الله الحتمية ويجب تحملها بصورة قدرية، لكن الحكومة العثمانية اتخذت إجراءات للصحة العامة ضد الوباء حيث أمر قاسم باشا أن تقتل جميع الكلاب في القاهرة وأن تعلق جثثها أمام المحال، اتباعًا لعادة في الأستانة! وظن أحد المؤرخين أن

المقصود من هذا الأمر هو إخافة الطاعون لإبعاده! ولم يكن الناس يحبون قتل الكلاب وكانوا يعتبرون ذلك فألاً سيئًا، بل أنهم توسطوا لدى الباشا لإعتاق الكلاب.

الوالي إبراهيم باشا

بعد حوالي عام من مقتل أحمد باشا الخائن وصل إلى القاهرة الوزير الأعظم إبراهيم باشا سنة ١٥٢٥ م مكلفًا من السلطان سليمان القانوني بمهمة توطيد السلطة العثمانية في مصر وتنظيم الإدارة فيها، ورغم أنه لم يمكث سوى حوالي ثلاثة أشهر، لكنه بحث خلالها شئون مصر ووضع مجموعة القوانين الأساسية [قانون نامه] التي تنظم أمور مصر العسكرية والمدنية:

ـــ فعلى الجانب العسكري فإن قانون نامه حدد فرق الحامية العثمانية بست فرق هي:

١ - الجنليان: وهم من الفرسان الذين شاركوا في فتح مصر وقد عهد إليهم بحفظ الأمن في الأقاليم والمحافظة عليه وعلى طرق المواصلات بها من تهديد البدو.

٢ - التفنكجيان: وهم من الفرسان حاملي البنادق والذين شاركوا في فتح مصر وقد ساعدوا على توطيد السلطة العثمانية في الأقاليم.

٣- الشراكسة [الجراكسة]: وهم من فرسان المماليك وقد عهد إليهم بالمحافظة على شبكات الري وحفظ الأمن بالأقاليم.

٤ - الانكشارية [المستحفظان]: وهم من المشاة وقد أقاموا في القلعة وعهد إليهم بمهمة الشرطة في القاهرة من ملاحظة دار ضرب العملة ومراكز المكوس ومخازن المؤن.

٥- العزبان: وهم من المشاة وعهد إليهم بحماية القلاع وحماية الباشا وتلي الانكشارية في الأهمية.

٦- الجاويشان: وقام أفرادها بمهمة الرسل لإبلاغ الأوامر والمهمات كما قاموا بدور الجباة في الأقاليم وهي كانت تحت سيطرة الباشا حتى سيطر عليها البكوات المماليك بعد ذلك.

ـــ أما الجانب المدني فقد ورث قانون نامه الذي أعده إبراهيم باشا بعض نظم السلطنة المملوكية فبقي مندوبو الحكومة في إدارة المديريات يعرفون بالكشاف وكانت المديرية تعرف بالكشوفية وكانت واجبات الكشاف الرئيسية هي المحافظة على شبكات الري التي يعتمد عليها رخاء البلاد وجباية الضرائب التي يدفعها الفلاحون. وقد حدد القانون مديريات مصر بأربع عشرة منها ١٣ في الوجه البحري ومصر

الوسطى وواحدة تضم الواحات الخارجة بالصحراء الغربية، أما الوجه القبلي فقد بقي تحت إدارة مشايخ عرب الهوارة الذين قرر قانون نامه أن يقوموا مقام الكشاف حتى يتم تعيين أحد البكوات لحكمه وقد ألغى القانون نظام الإقطاعات للجند والموظفين، وأقر أن يتقاضوا مرتباتهم نقدًا، والملتزمون هم الذين يجمعون أموال الميري وبعد أن تسدد الحاجيات المحلية ترسل الأموال المتبقية إلى خزانة السلطان في القسطنطينية، وكان على رأس الإدارة [الباشا] أو الوالي، وكان الباشا يحمل عادة رتبة وزير وهو نائب السلطان في حكم مصر ومقره القلعة [قلعة الجبل] وبمقتضى القانون كان عليه أن يدعوا الديوان إلى الانعقاد بطريقة منتظمة أربع مرات في الأسبوع، وتألف الديوان من كبار رجال الولاية المدنيين والعسكريين، وينوب عن الباشا قائمقام. ولقد شيد ابراهيم باشا عدة أبراج بالقلعة ونصب فوقها المدافع وجعلها مصوبة تجاه قصر الباشا بالقلعة، وعهد إلى الإنكشارية بمهمة حماية القلعة وسحق أي تمرد من جانب الباشا العثماني الحاكم. ويذكر عن إبراهيم باشا أنه كان نشيطًا محبا للإصلاح والنظام ونشر العدل والبناء حيث اصدر أوامره بترميم الجوامع والمساجد والمدارس وأملاك الاوقاف التي كانت قد تعرضت للإهمال والخراب، فتم له تعمير وتجديد جامع عمرو ابن العاص الذي كان على وشك الانهيار، حتى أنه أمر بإجراء عملية مسح للجوامع والقصور المملوكية الخربة أو المهدمة حيث تقرر ترميم الجوامع وتأجير القصور المملوكية التي لم يظهر لها صاحب بعد حيث ضمها لأملاك الدولة الميرية. وأفرج عمن كان محبوسا بسبب ديونه منذ عصر المماليك ودفع هذه الديون من الخزينة المصرية، كما قام بتعيين مرتبات لعدد من الأيتام والفقراء وللعلماء ولمن ليس له ما يعينه على الحياة، إلا أن قصر مدته لم تمكنه من إتمام ما كان شارعا فيه وعند رحيله عن البلاد اصطحب معه "الأمير جانم الحمزاوي" إلى الديار السلطانية للاستزادة منه والتعرف على أحوال مصر.

الوالي سليمان باشا الخادم

تولى سليمان باشا الخادم حكم مصر سنة ١٥٢٥ م في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني وحتى سنة ١٥٣٥ م، وهو أول وال عثماني أرسل الخزينة إلى دار السلطنة [وكانت الخزينة تعني المقدار المتبقي من ايرادات مصر، الذي يجب إرساله إلى القسطنطينية بعد إنفاق ما يقرر السلطان إنفاقه على الإدارة ومختلف شئون الصرف التي يقررها ولم يكن مقدارها ثابتا، بل كان يتغير من عام لاخر لعوامل كثيرة يقرها السلطان]

،وفي أيام سليمان باشا أجرى مسح لأقاليم مصر حيث سجلت في دفتر التربيع مساحة كل ناحية بالفدان والقيراط والسهم. وله من المآثر الحميدة التي فعلها بمصر تعمير مقام "سيدي سارية" بباب مستحفظان بالقلعة ومسجده وتكيته التي بقوصون والتكية ومسجده الزيني ببولاق المعروفين بالسليمانية وأوقف عليها أوقافا كثيرة من جملتها سوق الكتان الذي ببولاق ورشيد. وفي سنة ١٥٢٧ م بنى سليمان باشا الخادم قلعة حربية في منطقة أبي قير واستقر بها جماعة من الجند من عدة وجاقات وانقسم رجالها إلى عدد من البلوكات، كما بنى سنة ١٥٢٨ م قلعة حربية أخرى في ساى بمنطقة وادي حلفا لحماية مصر من جهة الجنوب، وفي نفس العام أمر سليمان باشا ببناء زاوية للشيخ "سعود الرفاعي" بمنطقة سوق السلاح وقد أوقفها مسجدًا لله تعالى تقام فيه الصلوات ويعتكف فيها للعبادات كسائر مساجد المسلمين، أما الفسقية المبنية في تخوم أرض تلك الزاوية فقد جعلها سليمان باشا معدة لدفن سيدي العارف بالله الشيخ سعود الرفاعي خاصة دون غيره. وفي سنة ١٥٣٠ م أسست محكمة الباب العالي في القاهرة وهي من أهم المحاكم العثمانية في مصر واختصت بالمسائل القانونية التي تتعلق بأعضاء الجهاز الإداري ورجال الأوجاقات العسكرية العثمانية. ولقد قام سليمان باشا الخادم بعزل الأمراء المماليك الذين تمكنوا من الوصول إلى مراتب ذات نفوذ في ظل الحكم العثماني مثل الأمير جانم الحمزاوي وابنه يوسف أمير الحج، وتعقب العصاة من مشايخ العربان وأعاد للمطيعين منهم مواقعهم في المقاطعات المختلفة. وبدأت رحلة الاستقرار في إدارة مصر، حيث ألغيت البدع، وسدت منافذ الفساد وساد العدل بين الرعية وانعكس هذا كله على زيادة محاصيل مصر وقلة الأزمات وانتشار الرخاء في البلاد وطبق الشرع الإسلامي.

الوالي خسرو باشا

تولى الوالي خسرو باشا حكم مصر في سنة ١٥٣٥ م في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، وفي عهده فقدت القاهرة كل ما كان يمكن أن تجنيه من مرور تجارة الهند بها، وذلك نتيجة موافقة السلطان سليمان على منح فرنسا فرمان الامتيازات الأجنبية بحماية التجار الفرنج والتجارة الفرنسية، ويلاحظ أن هؤلاء التجار لم يكتفوا بحماية تجارتهم فحسب، بل أخذوا يفرضون إرادتهم على حكومة مصر ويتحكمون في مرافقها العامة، وسرعان ما طلبت إنجلترا وباقي البلاد الأوربية تطبيق هذا النظام على تجارتهم ومتاجرهم حتى أصبحت هذه الامتيازات مع الزمن عقبة في سبيل تقدم مصر الحديثة وبقيت كذلك إلى أن ألغيت في مؤتمر مونترو بسويسرا سنة ١٩٣٧ م. ومما يذكر من

عمارة خسرو باشا من آثار هذا العصر ذلك السبيل الموجود بالنحاسين وهو المجاور لقبة الصالح أيوب. وكانت ولاية مصر قد أسندت أثناء اشتغال سليمان باشا الخادم بأمر حملة الهند إلى خسرو باشا سنة ١٥٣٥ م فأتم الإصلاحات التي بدأها سليمان باشا، ثم زاد في مقدار الجزية التي ترسل للدولة فاستدعى إلى الأستانة مخافة أن يكون قد أحدث ضرائب جديدة تضر بالبلاد. وعندما عاد سليمان باشا إلى مصر تسلم مقاليد الأمور ثانية وبقي واليا عليها إلى أن استدعي إلى الأستانة وأسند إليه منصب الصدارة العظمى بها. وكانت مصر بفضل جهود خسرو باشا في غاية الأمن والأمان من اللصوص وقطاع الطرق وشهدت البلاد رخاء ملحوظًا بحيث إن اللحم الضاني كان يباع الرطلين ونصف بنصف فضة، والعسل الجركل جرة بنصفين فضة [الجرة عشرة أرطال] والأرز يباع بنصفين فضة، الربع والشمسي بخمسة أنصاف فضة، وفي زمنه فشت القهوة والقهاوي وكان الرطل البن يباع بأربعة أنصاف فضة. وكانت العملة المتداولة على خير حال [الريال الحجر بثلاثين نصف، والكلب بأربعة وعشرين نصف، والشريفي الجديد بخمسة وخمسين نصف فضة، والبندقي بخمس وستين فضة، وكانت الفضة كل ثلاثة بدرهم]. وقام الباشا بقمع الجريمة بشكل شديد الفاعلية، حتى أن أصحاب الحوانيت كان يمكنهم أن يدعوا حوانيتهم مفتوحة ليلاً دون خوف حيث كان الباشا يقوم بالتجول في الأسواق بنفسه يامر بالمعروف وينهى عن المنكر معاونًا بذلك محتسب القاهرة، ويتحقق من مشاكل الرعايا عن قرب وكان دائم التفتيش على مؤسسات الدولة في الولاية.

الوالي سليمان باشا الخادم

تولى سليمان باشا الخادم حكم مصر سنة ١٥٣٦ م بتقليد من السلطان العثماني سليمان القانوني، وقد عهد السلطان سليمان إلى والي مصر سليمان باشا الخادم بأن يجهز في ميناء السويس أسطولا بحريًا للاستيلاء على اليمن وعدن، باعتبارهما مفتاح البحر الأحمر، واتخاذهما قاعدة لغزو الساحل الهندي وطرد البرتغاليين منه. وقد أبحر سليمان الخادم بأسطوله حاملا عشرين ألف جندي إلى عدن فسلمها إليه صاحبها "عامر بن داود" بدون حرب ليكون حليفا له ضد أئمة اليمن الزيدية، ولكن سليمان باشا الخادم أطلق جنوده على أهالي مدينة عدن فنهبوهم وساموهم العذاب، كما أصدر أمره بشنق عامر بن داود الذي عاونه على احتلال المدينة وكان قد أمنه علي نفسه وكانت هذه حماقة كبرى جعلت القلوب في هذه المنطقة تنفر من الحكم العثماني وجعل الحرب لا تنقطع بين الأئمة الزيديين في اليمن وبين محاولة العثمانيين فرض سلطانهم على اليمن. وقد ظل هذا

النزاع بمثابة الجرح الدامي الذي لا يكف عن النزيف في الدولة العثمانية وكان هو السبيل لنجاح البرتغاليين أولاً والإنجليز ثانيًا في هذه المناطق. وقد أبحر سليمان الخادم بعد استيلائه على عدن نحو ساحل الهند الغربي حيث كان البرتغاليون قد أقاموا على امتداده عدة قلاع، واستولى على ميناء ديو وما يجاوره من بلاد واستطاع سليمان باشا الخادم أن يهزم قوات البرتغاليين في البر والبحر وأن يستولي على عدد من سفنهم وقلاعهم، ولكنه فشل في الاستيلاء على مدينة ديو الحصينة، وكان من أسباب فشله تخوف ملوك الهند من خيانته كما فعل بصاحب عدن. وهو وإن كان قد فشل في مهمته الأساسية وهي إجلاء البرتغاليين عن الهند، إلا أنه أدخل اليمن وعدن تحت السيادة العثمانية أسوة بدول العالم العربي. هذا ويلاحظ أن سليمان باشا الخادم كان قد تولى حكم ولاية مصر قبل ذلك سنة ١٥٢٥ م واستمر ما يقرب من تسع سنوات اهتم خلالها بالنظر في أحوال البلاد وإصلاح ما فسد منها، وتعيين مأمور لمسح الأراضي ورتب الضرائب على أحسن نظام واستحدث دفاتر جديدة لأعمال الحكومة غير التي عمل بها في أثناء حكم السلطان سليم الأول، كما شيد كثيرا من المباني النافعة أهمها مسجده الذي أقامه بقلعة الجبل وحمل اسمه وخلد ذكراه. ومسجد سليمان باشا الخادم يعتبر في قائمة المساجد الإسلامية المسجد الأول الذي ظهر للناس حاملاً الطابع العثماني الغريب من حيث الطراز والزخرفة والتنظيم وأساليب البناء، والمسجد في مجموعه يتألف من صحن مكشوف فيه بساطة رائعة وجمال طبيعي، وإلى جانب هذا الصحن إيوان خصص للصلاة تعلوه قبة كبيرة عارية من الزخارف الخارجية وبها عدة مناور تحيط بها مجموعة صغيرة من أنصاف القباب، وقد زخرفت بعدة نقوش دقيقة وكتابات من القرآن الكريم وللمسجد منارة عالية دقيقة الذروة ذات طابقين وهو بعد هذا بسيط في كل شيء حتى في مظهره الخارجي.

الوالي داود باشا

تولى داود باشا حكم مصر سنة ١٥٣٨ م في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، وقد قال الشيخ "شهابُ الدين أحمد بن عبد الحق السنباطي" شيخ الجامع الأزهر عن داود باشا وهو بموكبه في شهر شعبان: "أنه رقيق [ليس حرًا]، ولا يجوز أن يتولى الأحكام وأن أحكامه باطلة ما لم يحصل على عتقه". وكادت تلك المقولة أن تفعل فعلتها فاغتاظ الباشا وهم أن يضربه بسيفه فتمرد عليه الجند ونهروه وانحازوا إلى الشيخ ابن عبد الحق، فأرسل الباشا نبأ هذه الحادثة إلى السلطان سليمان فأنعم عليه بالعتق وطلب إليه أن يبلغ الشكر إلى الشيخ الذي قام بواجبه في الحرص على أحكام الدين، فذهب إليه

داود باشا واسترضاه وحاول أن يقدم إليه مالاً وهدية فلم يقبل الشيخ منه شيئًا من ذلك، ولكن الباشا منذ ذلك الحين أصبح لا يرد للشيخ رأيًا ولا يرفض له شفاعة. وقد شيد داود باشا مدرسة في منطقة سوق السلاح، وقام بتعمير مقام السيدة زينب. وقد أجمعت كتب التاريخ على أن داود باشا كان رجلاً مستقيمًا كريم الأخلاق محبًا للعلم وللعلماء آخذًا بناصرهم كلفًا بالمطالعة، وبنوع خاص المؤلفات العربية فجمع منها عددا وافرًا واستنسخ كل ما ظفر به من الكتب فاجتمعت له مكتبة جميلة. وقد أحس الشعب لأول مرة خلال حكمه الذي دام أكثر من إحدى عشرةَ سنة بالراحة والطمأنينة والأمن والرخاء. وقد مد داود باشا الحكم العثماني إلى بلاد النوبة وأوفد إليها حاكمًا من لدنه أقام القلاع على ضفتي النيل ليثبت دعائم الحكم العثماني. وقام بقمع البدو العربان وطرد بني البقار وبني حرام وبني قرتباي خارج الشرقية. ولقد اهتم داود باشا بالعمارة الإسلامية في مصر فقد بنى لنفسه مسجدًا في شارع اللالة صفية بحي الحنفي، ومن الغريب أن الوالي داود باشا قد اختار لمسجده مكانًا يكاد يكون بعيدا عن الأحياء التي اعتاد السلاطين وأمراء المماليك إقامة مساجدهم فيها. ولعله اختار هذا الحي بالذات باعتباره الحي الممتاز في ذلك الوقت الذي تكاثر على سكناه كثيرون من امراء المماليك وأعيان البلاد، وهذا المسجد مبني بالحجر المنحوت وهو من المساجد المعلقة وله باب متسع يرقى إليه بسلم رخامي وقد أراد الوالي العثماني الذي أقام مسجده هذا في شارع سويقة اللالة صفية أن يجعل منه مدرسة أيضا، فهو يعتبر أول مسجد عثماني في مصر خصصه بانيه للصلاة والدراسة والمسجد يطل على طريق ضيق من خلال عدة نوافذ حديدية تعلوها منارة جصية مزخرفة بالزجاج الملون، وهو مكون من إيوان واحد فسيح فيه المحراب والمنبر وهو من الخشب العادي والمسجد خال من الأعمدة خلوا تاما وجدرانه تحليها وزرة من الرخام الملون. وفي سنة ١٥٤٩ م توفي داود باشا في القاهرة وكان قد أوصى أن يدفن بجوار قبر الإمام الليث بن سعد وتم له ما أراد.

الوالي علي باشا سميز [الوزير]

تولى علي باشا الوزير حكم مصر سنة ١٥٤٩ م في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، ولقد وصف بأنه كان عادلاً صالحًا محبا للفقراء والعلماء محسنا إليهم. ومن مأثره الحميدة أنه عمر ورمم وبنى عدة بنايات عمومية في القاهرة وفي فوة ورشيد واقتدى به غيره من بكوات مصر فجعلوا يشيدون الجوامع، ويذكر له أنه عمر مقام "السيدة زينب بنت الإمام علي" رضي الله عنه، وكذلك عمر قلعة العريش التي تقع على

الساحل لشبه جزيرة سيناء، وكانت ترابط بها جماعتان من العسكر من الفرسان والمشاة وكانوا يعرفون باسم عساكر محافظين. وبحلول سنة ١٥٥٠ م على عهد علي باشا سميز استعادت تجارة التوابل بالبحر الأحمر نشاطها، وكان تجار البندقية الذين تحكموا في نحو نصف تجارة التوابل المباعة بالإسكندرية يشترون كميات هائلة منها، مما أدى إلى إصابة منافسيهم البرتغاليين بالهلع من ذلك النشاط الملحوظ. ولقد كلف السلطان سليمان والي مصر علي باشا سميز سنة ١٥٥٣ م بالاتجاه إلى الخليج العربي لجمع بقايا الأسطول العثماني الذي كان تحت قيادة "بيري ريس"، فاستجاب علي باشا لأمر السلطان وقاد جيشًا من مصر من جند الوجاقات المختلفة ووصل إلى البصرة وهناك أبحر على أسطول عثماني متجهًا إلى هرمز وتصدى للأسطول البرتغالي الذي ألقى مراسيه حول الجزيرة إلا أنه مني بهزيمة قاسية سنة ١٥٥٤ م، فرجع إلى استانبول. وكانت مدة ولاية علي باشا حوالي أربع سنوات وستة أشهر.

الوالي محمد باشا دقان زاده

تولى باشوية مصر محمد باشا الشهير بدقان باشا زاده سنة ١٥٥٤ م في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، فأقام بها واليًا سنتين وتسعة عشر يوما. وقد أراد هذا الباشا أن يظهر الغيرة في جباية الأموال وبدلا من تحصيل ٨٠٠ ألف بندقي [وحدة العملة الذهبية العثمانية] وهي مقدار مخصصات الباب العالي حصل محمد باشا ١,٢٠٠,٠٠٠ بندقي ليحظى برضا السلطان، ولكن السلطان سليمان رفض أن يقبل في الخزينة أكثر من المقرر على مصر من جزية وأمر باستعمال ال ٤٠٠ ألف بندقي الزائدة في تحسين الحالة في مصر بإنشاء القناطر والجسور والترع والمنشات العامة، وكان طبيعيا أن ترتفع الشكاوى من مثل هذا الوالي وأن ينتشر الغلاء في عهده فضجت منه الجماهير وشكوه إلى الباب العالي، فاستجاب جناب الباب العالي لشكواهم وعزل دقان زاده من منصبه واستدعى إلى استانبول وحوكم فثبتت إدانته فحكم عليه بالإعدام ونفذ فيه الحكم جزاء ما أحدثه من غلاء عظيم في البلاد، حيث انعدمت الحنطة والشعير والفول وصار الناس يقتاتون البذور والترمس، وصار أصحاب المال يجلبون الحنطة من الشام وغيرها من البلاد، حتى هلك الفقراء. ويؤخذ على محمد باشا زاده أنه كان يحب اللهو والطرب والخروج إلى المتنزهات وركوب نهر النيل والضرب على الطنبور والغناء باللغة التركية،غير مبال بالحكم وأحوال البلاد هاويًا للجمال. وفي فترة ولاية محمد باشا زاده أنشئ وجاق سابع في مصر، ألحق بالوجاقات الستة السابقة أطلق عليه وجاق

المتفرقة أي الخاصة، وهو يضم رجالاً من الأتراك العثمانيين أرسلوا بصفة خاصة من استانبول ليكونوا حرسا خاصا للباشا على غرار الحرس السلطاني، كما ضم هذا الوجاق أيضًا نفر من المماليك الذين دخلوا في خدمة العثمانيين وكان أفراد هذا الوجاق يصحبون الوالي في ميدان القتال ويتقدمونه إذا خرج أو ذهب لصلاة الجمعة، أي بمثابة الحرس الخاص للباشا وكان أهله على تأخر زمانهم أعلى منزلة ورواتب من أصحاب الوجاقات الأخرى وعليهم كان اعتماد ولاة مصر في السيطرة على تلك الوجاقات وفي أواخر القرن السادس عشر [سنة ١٥٩٥ م] كانوا أكثر الوجاقات عددا، ثم اضمحلوا في القرن السابع عشر، وألغيت وظيفة المتفرقة في الدولة العثمانية بإعلان التنظيمات في سنة ١٨٢٠ م.

الوالي اسكندر باشا

تولى اسكندر باشا حكم مصر سنة ١٥٥٦ م في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، واقام واليا بها ثلاث سنوات وشهرين، وله من المآثر الحميدة المسجد والتكية اللذان كانا بباب الخلق، ولقد أنشأ اسكندر باشا هذا المسجد سنة ١٥٥٦ م وأنشأ تجاهه تكية ومكتبا وسبيلاً وأوقف عليها جميعا أوقافا وشرط النظر عليها لمن يكون واليًا على مصر، هذا ولقد أزيل الجامع والتكية وما جاورهما من الدور في القرن التاسع عشر حينما بدأ تنظيم القاهرة وعملت الشوارع والميادين وفتح الشارع المعروف بشارع محمد علي [شارع القلعة حاليا]. ومن محاسن ذلك الوالي أن وفى النيل زيادة كثيرة وانخفضت الأسعار، وكانت الرعايا تحبه محبة شديدة. ولقد كان اسكندر باشا يمتلك سفنا بالبحر الأحمر ويستثمر أموالا كثيرة في بناء الوكالات بالمدن الرئيسية المشتغلة بالتجارة الدولية كبولاق ورشيد والإسكندرية والسويس وكان وكلاؤه يرعون مصالحه التجارية في مصر وحتى بعد تركه منصبه بوقت طويل. هذا ولقد أصدر السلطان سليمان القانوني أمرا إلى اسكندر باشا والي مصر بتجهيز ثلاثة آلاف من العسكر لمصاحبة "أزدمر باشا" إلى مدينة سواكن لبسط نفوذ الدولة العثمانية على الساحل الإفريقي، وقد استطاع أزدمر باشا بمعونة هذه القوات أن يفتح بعض الموانئ المهمة على البحر الأحمر [سواكن ومصوع] وعرفت بولاية الحبش سنة ١٥٥٧ م،ومنذ ذلك الوقت كان يجرى إمداد تلك الولاية بالعسكر من رجال الوجاقات العثمانية في مصر تحت قيادة أغوات مستقلين. وفي سنة ١٥٦٠ م أقام اسكندر باشا قلعة حربية في العريش على الساحل الشمالي لشبه جزيرة سيناء وقد رابط بها جماعتان من العسكر الفرسان والمشاة.

الوالي علي باشا الخادم

تولى علي باشا الخادم حكم مصر سنة ١٥٦١ م في عهد السلطان سليمان القانوني العثماني، فكانت مدة ولايته حوالي سنة واحدة تقريبًا حيث توفي في مصر ودفن بجوار القاضي "بكار بن قتيبة" بالقرافة، ويذكر عنه أنه كان حاكمًا محبًا للعلماء محسنًا كثير العطايا حيث إنه لم يوجد في خزانته عقب وفاته سوى سبعة دنانير ومن الثياب والأثاث الشيء القليل، وكان كل شيء يصل إلى يديه كان يمنحه للفقراء، وكان ينزل إلى البلاد متخفيًا يتفقد حال الرعية ويتصدق بالعشرة دنانير والمائة وأكثر من ذلك وعند وفاته حزن عليه شعب مصر.

الوالي مصطفى باشا شاهين

تولى مصطفى باشا شاهين حكم مصر سنة ١٥٦٢ م في عهد السلطان سليمان القانوني العثماني، وكانت مدة ولايته حوالي سنة واحدة تقريبًا، ويمثل عهده بداية عهد الاضطراب والفساد الإداري: حيث مال إلى الظلم والجور، وحرص على جمع المال من كل صوب ولا يتردد في قبول الرشاوي، مما كان له تأثيرًا سلبيًا على كافة مؤسسات ولاية مصر، ولم يتمكن أحد من إداريي الدولة في الولاية من الوقوف في وجه موجة الفساد التي بدأت تزحف على كافة أمور الدولة منذ النصف الثاني من القرن ١٦ م، حيث انعكست حالة الاضطراب والفساد هذه على القاهرة، كما كانت الأوضاع المضطربة في مصر ذات تأثيرًا مباشرًا على مركز السلطنة وعلى الخزينة السلطانية. فقد بدأ ولاة مصر بعد ذلك يواجهون الصعوبات الجمة في توفير خزينة مصر الإرسالية المقرر إرسالها إلى الأستانة سنويًا كمصروف شخصي للسلطان العثماني، الأمر الذي شكل ضغطًا كبيرًا على مؤسسات مصر المختلفة.

الوالي علي باشا الصوفي

تولى علي باشا الصوفي حكم مصر سنة ١٥٦٣ م في عهد السلطان سليمان القانوني، وكانت مدة ولايته سنتين وثلاثة أشهر. وكان الحكم العثماني في مصر أثناء فترته الأولى وحتى الربع الأخير من القرن ١٦ م قويًا واستطاع الولاة العثمانيون خلال هذه الفترة توكيد نفوذ الدولة والإمساك بزمام الأمور وتمسكهم وبخاصة في الأمور الإدارية بأحكام قانون نامه، كما تمكنوا من القضاء على التمردات المحلية التي حدثت في

عهدهم إلى أن كان عهد علي باشا الصوفي حيث أحدث أول زيف في العملة، إذ تم خلط العملة بالنحاس زيادة عن القانوني: فقد أمر الباشا دار الضرب بأن تخلط في المائة درهم ثلاثين درهمًا نحاسيًا فثقل الأمر وقامت الرعايا وكثرت اللصوص والمفسدون وانعكس أثر ذلك على السوق المحلية، وارتفعت الأسعار وكسدت بعض السلع وتوالت بعد ذلك عمليات غش العملة وبدأت الأمور تضطرب وبدأت قبضة الولاة بعد ذلك على الجند تضعف، فبدءوا يرفعون راية العصيان حيث أن النظم العسكرية نفسها أخذت تصاب بالضعف: فبعد أن كان كل وجاق [فرقة] ينتظم أفراده في بلوكات [ما يعرف حاليا بالسرايا والفصائل] يحمل كل بلك منها رقمًا منسوبًا إلى الوجاق وكان كل فرد داخل البلوك يحمل رقم بلوكه منسوبًا كذلك إلى وجاقه ولكل بلوك قيادته التي تتبع قيادة الوجاق، أي أن التسلسل القيادي كان محكمًا لا يستطيع أي فرد من أفراد الوجاقات التحلل منه فإذا ما طلب للمثول أمام القضاء أو غيره من جهات الإدارة كان يؤتى به عن طريق معرفة بلوكه مقرونا باسم وجاقه، وهكذا ظلت هذه الأمور مطبقة بصرامة وشدة حتى الربع الأخير من القرن ١٦ م، حيث تحلل هذا النظام واصيب بالضعف وأصبحت كلمة بلوك إذا ذكرت تعني الوجاق بكامله، وظهر أن هناك عناصر كثيرة بدأت تنتمي إلى الوجاقات العسكرية، رغم أن قانون نامه حرم ذلك وبدأت الروح العسكرية تضعف وانشغل أفراد الوجاقات بالحصول على الامتيازات المادية وإيقاع كثير من المظالم بالسكان المحليين فانشغلوا بذلك أكثر من انشغالهم بالنظم العسكرية. وروي عن علي باشا الصوفي أنه كان زاهدًا لا يرتدي سوى ملابس من الصوف الخشن، ويتردد على زيارة مقابر الأولياء في القرافة.

الوالي محمود باشا [المقتول]

تولى محمود باشا حكم مصر سنة ١٥٦٥ م في عهد السلطان سليمان القانوني العثماني، وكانت مدة ولايته سنة وسبعة أشهر وأربعة عشر يوما. ويذكر عنه أنه كان مقداما شجاعا ظالمًا محبًا لجمع الأموال والهدايا وكان لا يلبس هو وجماعته إلا الديباج وجميع اوانيه من الذهب والفضة، وذلك مما استولى عليه من أعيان القاهرة وأمرائها. وفي زمنه عين الباشا "إبراهيم بك" لعمارة العين التي بجبل عرفات. والسبب في قتله أنه ركب في موكب عظيم لقطع جسر أبي المنجا [أي فتح قناطر أبي المنجا وتقع بمركز قليوب حاليا] فلما وصل إلى المحل المعروف بقصر البدوية في الغيط الذي بطريق بولاق أتته رصاصة من داخل الغيط في كتفه اليسرى، فوقع من على الجواد فاحتملته جماعته

ووضعوه في التخت، ودخلوا الغيط يفتشون فوجدوا أربع رصاصات وبندقية ولم يروا أحدًا في القصر وسألوا الخدمة عن الضارب فلم يعثروا على أحد، فقتلوا منهم اثنين ظلمًا، ثم أنهم غسلوه وكفنوه ودفنوه في جامعه الذي بالرميلة الذي كان أنشأه قبل وفاته بسنة واحدةوالمعروف بجامع المحمودية بميدان صلاح الدين بالقلعة. وتصميم المسجد على شكل تخطيط مربع عبارة عن قاعة كبيرة تتوسطها أربعة أعمدة كبيرة من الجرانيت وتحمل منورًا كبيرًا مرتفعًا عن السقف وعلى كوابيل حجرية عوارض خشبية تحمل السقوف حوله، وهي مذهبة وملونة، وقد شاع هذا التصميم في مساجد مصر في أيام الدولة العثمانية وفي جوار المحراب باب يوصل إلى قاعة الضريح الملحقة بالجامع وتعلوها قبة، وهذا الضريح بارز عن حائط المسجد الخارجي ومئذنة هذا المسجد من النوع البسيط شأن المآذن التركية في أول أمرها.

الوالي سنان باشا

تولى سنان باشا حكم مصر سنة ١٥٦٧ م في عهد السلطان سليم الثاني العثماني، ويعد سنان باشا من أعظم من تولوا مصر. وقد اضطرت الدولة العثمانية للمرة الثالثة إلى أن تعيد فتح اليمن من الزيديين، فكلفت سنان باشا بهذه المهمة التي فشل فيها من سبقوه فغادر مصر على رأس حملة لإعادة فتح اليمن، بعد أن استخلف على مصر "اسكندر باشا جركس"، وقد نجح سنان باشا في مهمته في اليمن، واستطاع أن يدخل صنعاء لأول مرة وأن يفتح جميع القلاع المستعصية وقد ظل في اليمن ينظم شئونه ويقر الأمن في نصابه لمدة عامين وبضعة شهور. أما عن فترة ولايته الأولى لمصر فتقدر بحوالي تسعة أشهر، حدث خلالها بعض المصادمات بين جنود مصر وبين جنود الباب العالي الذين كانوا قد أرسلوا إلى مصر، لمساعدة الباشا.

الوالي اسكندر باشا جركس

تولى اسكندر باشا جركس حكم مصر سنة ١٥٦٨ م في عهد السلطان سليم الثاني العثماني، وكانت مدة ولايته سنتين وأربعة أشهر وأحد عشر يومًا. وقد تمت تلك الولاية بناء على ترشيح سنان باشا له حيث كلف بفتح اليمن ثانية وتثبيت الحكم العثماني هناك. وقد تميز اسكندر باشا بأنه كان حكيمًا محبًا للرعية لديه دراية كبيرة بأمور الحكم رفع الضرائب عن الفقراء والعاجزين والقسم الأعظم من طلبة العلم فكان شديد التعلق بالعلم وذويه، وليس كما أشيع عنه بأنه كان ظالمًا جبارًا تصدى للفقراء في أرزاقهم وأموالهم

ووظائفهم وما في أيديهم. وقد استمرت ولايته حتى عودة سنان باشا من بلاد اليمن واستلم أمور الحكم في مصر مرة ثانية. ويذكر أن اسكندر باشا لقب بأبي النور، لأنه أمر بأن تمسح جميع مساجد القاهرة وأضرحتها وتنظف، وزودها بالشموع. وفي عهده وصل فرمان من السلطان سليم الثاني بألا يعين أي يهودي في ميناء السويس، وإن أي نقود تخص الدولة يمتلكونها يجب أن تؤخذ منهم، وأن يحل محلهم مسلمون أكفاء متدينون جديرون بالثقة، يعتنون بالحجاج المسلمين والمسلمات.

الوالي سنان باشا

تولى سنان باشا حكم مصر سنة ١٥٧١ م في عهد السلطان سليم الثاني العثماني، وقد أعيد سنان باشا بعد نجاحه في اليمن إلى ولاية مصر فخط في تاريخ الولاة العثمانيين في مصر أزهى صفحة، إذ عادت أحكامها إلى يده فاهتم بتأييد النظام وحفظ رونق البلاد اذ أعاد حفر ترعة الإسكندرية التي كانت قد ردمت فحرمت الإسكندرية معين الحياة، ورمم وبنى فيها جامعا وشارعا وعدة حمامات، وبنى وعمر وأنشأ جوامع وشوارع وحمامات واختص منطقة بولاق باهتمامه فشق فيها شارعا وأنشأ وكالات للتجار وشيد جامعا لا يزال قائما في بولاق مشهور باسمه وهو من خير ما أنتج العهد العثماني. ويذكر له أن الرخاء شمل مصر في ايامه وأعاد توزيع المستحقات للعلماء والفقراء والمرضى، وكان على راس الأسطول والقوة المقاتلة التي هزمت الأسبان واستولت على قلعة "حلق الوادي" وبالتالي تونس كلها وأعلن ضم تونس إلى الدولة العثمانية، وعلى ذلك أصبحت طرابلس وتونس والجزائر تحت السيادة العثمانية. وأقدم على فعل الخير واستجلب لنفسه حب الناس. أما في مصر فقد أقام سنان باشا مسجده قرب ثغر بولاق حيث كانت له هناك عمائر إنشائية اخرى وقد أتم بناءه عام تسعة وسبعين وتسعمائة هجرية، والمسجد أية من أيات الدقة الإنشائية صبت فيه خلاصة الفن العثماني المستحدث، وهو مكون من قبة كبيرة ذات ابواب ثلاثة تؤدي إلى ثلاثة إيوانات رائعة والسقف مقام على قبوات تحملها عقود مركزة على أعمدة رخامية واكتاف من الحجر الذي بنيت منه واجهة المسجد والقبة الكبيرة يعلوها هلال لطيف وبدارها عدة منافذ هندسية الشكل بديعة التكوين، وواجهة المسجد غاية في البساطة: فهي من الحجر الذي لا زخرفة فيه ولا نقوش، بأعلاها عدة شواهد تتجاور في نظام هندسي متسق ومنبر مسجد سنان باشا منبر دقيق لطيف مكسو بالرخام الملون وله منارة ذات دورة واحدة تنتهي بمسلة مخروطية، تعطى الناظر إلى المسجد فكرة واضحة على انه مسجد عثماني الهندسة.

الوالي حسين باشا

تولى حسين باشا حكم مصر سنة ١٥٧٢ م في عهد السلطان سليم الثاني العثماني، وكانت مدة ولايته سنة وتسعة أشهر. ويذكر عنه أنه كان على جانب كبير من اللطف والدعة وحب العلم والأدب ولا يعاب إلا لكثرة حلمه ولينه، الأمر الذي أدى إلى كثرة اللصوص والمفسدين في ولايته، مما استلزم وصول أكثر من فرمان يذكر أن منطقة بولاق مكان خطير حيث ينشط المجرمون، هم والعرب البدو، ويأمر السلطان الوالي [رئيس الشرطة] بإرسال قوة كي تقوم بالحراسة هناك ليل نهار. وفرمان أخر يأمر بأن الجنود الذين يؤذون الأهالي يجب أن يحاكموا حسب الشريعة الإسلامية، التي تفرض عقوبة الإعدام على جرائم القتل وألا يحميهم أربابهم في الجيش، لذلك فقد انقسمت مصر إلى ٣٦ منطقة قضائية، لكل منها قاضي عسكر تركيا يعين لمصر بواسطة قاضي عسكر الأناضول. وكانت القاهرة وبولاق ومصر القديمة في نطاق اختصاصه القضائي. وبالنسبة لمنطقة القاهرة نفسها فقد انقسمت إلى ١٠ مناطق فرعية أدار كل واحدة منها نائب لقاضي عسكر. وفي أيام حسين باشا توفي السلطان سليم الثاني وتولى أخوه السلطان مراد الثالث الذي عزل حسين باشا وعين بدلا منه مسيح باشا الذي كان خازندارا عند السلطان سليم الثاني.

الوالي مسيح باشا

تولى مسيح باشا حكم مصر سنة ١٥٧٤ م في عهد السلطان مراد الثالث العثماني، وكانت مدة ولايته خمس سنوات وخمسة أشهر ونصف. كان فيها حاكمًا عالمًا بأحوال السياسة سفاكًا للدماء لا يقبل الرشوة ولا الهدايا ولا يعفو عن المفسدين، موجه اهتمامه خصوصًا إلى إبطال السرقات والتعديات كل من وقع في يده من المفسدين قتله ولا يقبل فيه شفاعة أحد ولو أعطوه ألف دينار، فارتاحت البلاد من شرورهم مما أدى إلى انتشار الأمن والأمان فعكف على إصلاح شئون الرعية، وأثناء ولاية مسيح باشا بذلت محاولات جادة لتخليص الدولة من خدمات رؤساء القبائل البدو: ويبدو أن الأمر الذي حرك السلطات لاتخاذ هذا الإجراء هو الأداء المخيب للآمال الذي أداه الحكام العربان في الصعيد، حيث هذا الإقليم بسبب بعده عن العاصمة وأهميته الاقتصادية كمصدر مصر الرئيسي للحبوب، كانت له أهمية خاصة، غير أنه كان خاضعًا لحكم سيئ، لذلك نصب مسيح باشا "سليمان بك" حاكمًا على جرجا ومسئولاً عن جمع عوائد الأقاليم كملتزم كما جعله مسئولاً عن النظام العام. وبهذا نجح الباشا فيما فشل فيه غيره لوقت معين. وفي

سنة ١٥٧٧ م أقام العديد من المسيحيين في الإسكندرية كنيسة في موقع مسجد متهدم ومقبرة إسلامية. وحين حضر المسلمون كي يروا ماذا حدث، طاردهم الرهبان بعيدًا بالسلاح. وله من المآثر الحميدة مسجده الذي بباب القرافة، والذي يعرف بجامع المسيح بعرب يسار ولا يزال تقام فيه الشعائر. وكان ريع الأوقاف الموقوفة عليه حتى نهاية القرن التاسع عشر حوالي ٢٢٠٠ قرش في كل سنة يتسلمها ناظر أوقافه من الروزنامه، وقد اشترط مسيح باشا على أن يتولى "البدر القرافي" [نور الدين القرافي] نظارة الوقف على هذا المسجد والصهريج والكتاب وذريته من بعده، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين. وهو باق إلى يومنا هذا على حكم الشرط. ولقد أمر مسيح باشا كتاب المراسيم بأن يكتبوا على أغلب الأحكام والمراسيم ما يأتي: "بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ يا عبادَ الله اجتهدوا فيِ دين الله واعملوا بشرع الله".

الوالي حسن باشا الخادم

تولى حسن باشا الخادم حكم مصر سنة ١٥٨٠ م في عهد السلطان مراد الثالث العثماني، وكانت مدة ولايته سنتين وعشرة اشهر. وفي فترة حكم حسن باشا كثرت الرشوة للحكام واتسع نطاقها حتى صارت أمرا معتادا يتحصل عليه بدون مبالاة، فقد جعل الوالي همه في جمع المال فكان يحتال بكل وسيلة لتحصيله لا يراعي حلا ولا حرمة. وفي عهده نزل السيل بالحجاز ببدر وحنين فغرق خلقا كثيرًا من الحجاج وما نجا إلا من كتب الله تعالى له النجاة. ولم يكن لحسن باشا أثر يذكر به سوى أمر تغيير زي اليهود والنصارى، فألبس اليهود الطراطير الحمر وألبس النصارى العمائم السود فكرهته البلاد، حتى أنه غادر البلاد خفية وخرج من باب المقابر عندما عزل من منصبه مخافة انتقام الشعب منه، تاركًا عرشًا من الذهب الخالص مرصعًا بالأحجار الكريمة صادرته الدولة العثمانية بعد ذلك عندما صدر الأمر بمحاكمة حسن باشا الخادم عن المظالم التي ارتكبها ضد الأهالي والأموال التي اختلسها من الدولة فصدر الحكم بإعدامه. وسرعان ما أصبح العرش الذي صنعه حسن باشا لنفسه هو العرش الذي يجلس عليه سلاطين آل عثمان عند تتويجهم لحكم الإمبراطورية.

الوالي إبراهيم باشا

تولى إبراهيم باشا حكم مصر سنة ١٥٨٣ م في عهد السلطان مراد الثالث العثماني، وكانت مدة ولايته سنة وخمسة أشهر وثمانية عشر يومًا. قام خلال هذه المدة بالتحري عن دقة الشكايا العديدة التي وردت في حق الوالي السابق حسن باشا فثبت أنه كان عليه أن يورد إلى دار السلطنة من الغلال مائة ألف واثنين وأربعون أردبًا قمح اختلسها خلاف النقود السائلة، فأرسل إبراهيم باشا إلى السلطان يسأله في ذلك. فأمر السلطان بقتل حسن باشا شنقًا، ثم طاف إبراهيم باشا بنفسه يتفقد أحوال المديريات ويتحقق حالتها. ويذكر عن إبراهيم باشا أنه سافر إلى الصعيد وتوصل إلى معدن الزمرد واستخرج منه الكثير، وعندما عاد من الصعيد شاءت الظروف أنْ يعثر على كنز في منطقة جبل الجيوشي، ولكنه لم يحصل منه على الكثير لإحساسه برغبة حرسه الخاص في نهب ذلك الكنز واغتياله، كما زار الأهرام، على أمل أن يجد كنوز مصر القديمة. وفي المحلة الكبرى، أمر بهدم إحدى الكنائس بنيت على موقع أحد المساجد، كذلك زار ضريح الشيخ أحمد البدوي في طنطا، وعمل على إقرار الأمن في البلاد. وقد طلب إبراهيم باشا لنفسه الاستقالة عن حكم مصر، ورشح "سنان بك الدفتردار" لباشوية مصر، فأرسل السلطان مراد الثالث إلى سنان بك خلعة الباشوية وفي الوقت نفسه أمر السلطان العثماني والي مصر إبراهيم باشا بالتوجه إلى بلاد العجم [إيران] لمحاربة الشاه، فاستجاب الباشا وقاد جيشًا من عسكر الوجاقات بمصر واتجه إلى فارس واستولى على مدينة وان قرب بحيرة وان شمالي فارس وبنى حولها حصنًا وترك بها حامية، كما زحف على بلاد الكرج وأقام بها عدة قلاع، وفي العام التالي كلف إبراهيم باشا بمهاجمة مدينة تبريز، ولكنه لم يستطع الاستيلاء عليها.

الوالي سنان باشا الدفتردار

تولى سنان باشا الدفتردار حكم مصر سنة ١٥٨٤ م في عهد السلطان مراد الثالث العثماني، ولقب الدفتردار ذلك يعني أن سنان باشا هذا كان له الإشراف العام على مالية مصر وقد حلت وظيفة الدفتردارية محل وظيفة ناظر الأموال. وكان الدفتردار في بداية العصر العثماني يعين من بين الشخصيات العثمانية وعندما ازداد نفوذ الأمراء المماليك وسيطروا على أجهزة الإدارة، أصبحت هذه الوظيفة تشغل من بين صفوفهم وكان يصدر مرسوم سلطاني بتعيين صاحب هذا المنصب. وفي سنة ١٥٨٥ م أصدر السلطان مراد الثالث مرسومًا إلى والي مصر سنان باشا بترحيل أحد عشر عاملاً من أمهر نساجي

السجاد من القاهرة إلى القسطنطينية [مما يثبت وجود وازدهار صناعة السجاد في مصر في القرن السادس عشر الميلادي]. وقد استمر سنان باشا الدفتردار حاكمًا لمصر حوالي سنة وستة أشهر وعشرين يومًا، ثم ورد التفتيش على الأموال السلطانية وقدرها خزنتان ونصف خزينة والتي كان قد أخذها سنان باشا عندما توجه إلى اليمن وأرسل صورة دفتر يتضمن أن خزينة مصر فقد منها مائة ألف دينار ولم يعرف لهم محل، ثم إن أكابر مصر عندما سمعوا هذا الخبر قتلوا من جماعته بعض الأفراد وأنزلوه في بيت صالح بك الذي بقرب سوق السلاح، فلما قدم أويس باشا [عويس باشا] إلى الديار المصرية، أرسل سنان باشا إلى الديار الرومية مع جماعة من العربان البدو. هذا وينسب إلى عهد سنان باشا أنه خفض قيمة البارة الفضية بمقدار النصف تقريبًا ولم يصاحب ذلك زيادة رواتب الأجناد وغيرهم من الموظفين فقلت قيمتها وارتفعت تكاليف المعيشة.

الوالي أويس باشا [عويس باشا]

تولى أويس باشا حكم مصر سنة ١٥٨٦ م في عهد السلطان مراد الثالث العثماني وكانت فترة ولايته خمس سنوات وخمسة أشهر وعشرة أيام إلى أن توفي سنة ١٥٩١ م ودفن بجوار مقام الإمام الليث بن سعد، وعند بداية حكمه كانت أحوال الخزينة المصرية سيئة مما دفعه إلى التواطؤ مع نفر من الجند بقطع علوفات أرباب الدكاكين والحرف والمنتسبين إليهم من الجند، فتصدى له العسكر وطالبوه بقطع علوفات [مفردها علوفة وهي الراتب النقدي الذي يتقاضاه الجندي بصفة يومية، وفي العادة كان يجرى صرف المرتبات كل شهر أو ثلاثة أشهر] أولاد العرب [يقصد بهم السكان المحليين]. وأول فتنة حلت في مصر من جنود السباهية كانت في زمنه، فإنهم هجموا عليه وهو في الديوان ففر أويس باشا هاربا ودخل إلى الحريم فنهبوا ما وجدوه، ثم خرجوا فقتلوا "الأمير عثمان بك" كتخدا الجاويشية، وطلبوا من قاضي العسكر أن يحضر لهم القاضي "على بن الفارقي" والقاضي "علي شمس الدين" شهود الديوان فأحضرهما، فلما حضرا قتلوهما! وسبب ذلك أن أويس باشا كان قد أفرط في الظلم فاتهموا هذين المقتولين بأنهما هما اللذان يغريانه، ثم إن العسكر مدوا أيديهم على اموال الرعايا وخربوا الأسواق والحمامات وهجموا على بعض بيوت أعيان مصر فنهبوها وقتلوا أصحابها، ثم عمدوا إلى الحوانيت فنهبوها، فاجتمع قاضي العسكر والدفتردار وأعيان العسكر وحذروهم فلم يفد النصح ولا التحذير وزاد أمرهم وجحودهم على الباشا وكانوا في كل يوم يزدادون طغيانًا، فظن أويس باشا أنه إذا جاءهم بالحسنى ربما يلينون فبعث إلى القضاة ألا يخالفوا لهم أمرًا فلم

يزدهم ذلك إلا عنادًا وفجورًا حتى قبضوا على أولاد الباشا رهنًا لما يريدون فاضطر أويس باشا إلى الإذعان لما أرادوه وأعطاهم ما طلبوه. ويقال أن سبب إثارة تلك الفتنة قرارات أويس باشا بإنقاص رواتب الجند لمواجهة العجز في الموارد المالية فنتج ما أشرنا إليه من وقوع أعمال العنف بالطريق حيث أصاب الناس الذعر والقلق إذ قصف الجند بيت القاضي الذي كان مقرًا لمحكمة الباب العالي. ومما يذكر أن الطلب كان كبيرًا على السكر محليًا وفي أسواق الدولة العثمانية وأوربا وكانت الحكومة في الأستانة تطلب كميات محددة من السكر كل عام من مصر لسد حاجة المطابخ السلطانية، إذ كان يصدر ٨٠٠ قنطار من السكر سنويًا، ثم تضاعفت الكمية في عهد أويس باشا لتصبح ١٤٠٠ قنطار. وفي عهده حدث زلزال شديد أنفلق بسببه جبل المقطم.

الوالي حافظ باشا أحمد

تولى حافظ باشا أحمد الملقب بالخادم ولاية مصر سنة ١٥٩١ م في عهد السلطان مراد الثالث العثماني، وكان الباشا من قبل واليًا في قبرص، وكان على جانب عظيم من حب العلم وطالبيه حاذقًا مدربًا في أمور الأحكام وكان رفيقًا بالأهالي كثير الإحسان إلى الحجاج والفقراء، وروي عنه أنه كان يحفظ القرآن، وكان يختمه كل أسبوع بعد أن يصلي الجمعة جماعة. وقد جدد كثيرًا من العمارات وأنشأ في منطقة بولاق وكالتين وعدة قيسريات وبيوت وخصص ريعها لعمل الخير. وظل حاكمًا لمصر مدة أربع سنوات استطاع في بدايتها أن يقضي على الفتنة التي سبقت عهده بقليل حينما حاول الوالي السابق أويس باشا [عويس باشا] أن يفرض على الجنود النظم العسكرية الجديثة فعصوه وهجموا عليه وأهانوه ونهبوا بيته وذبحوا قائد وجاق الجاويشية وخربوا بيت قاضي عسكر وقتلوا قاضيين من قضاة مصر، ثم عمدوا إلى نهب الحوانيت فسرت موجة من الذعر والفزع بين الجماهير، وتحول الأمر إلى فتنة عامة حتى لقد قبضوا على أولاد الباشا رهينة، بل أن أويس باشا اختفى من مسرح الأحداث السياسية وعلى ذلك تصدر حافظ باشا في بداية ولايته لإعادة الأمن إلى نصابه والعمل على استقرار الأمور وحاول أن يستأصل المفسدين من العربان، لذلك عين تجريدة لعربان الجيزة وقتل منهم في هذه الواقعة خلق كثير ونهبت أموالهم وخطفت نساؤهم وأولادهم وبيعوا في ميدان الرميلة، حتى بيعت البنت بدينار والولد بدينارين، وبذلك كانت أيامه ربيع الفقهاء والعلماء والرعايا ولم يعكر ذلك إلا أنه في أيامه جاء السيل من جهة باب النصر مثل أمواج البحر

فهدم البيوت والقصور والدور والقبور، ولم يكن هناك سبيل إلا اللجوء إلى حافظ باشا الذي يعد اخر من تولى مصر في عهد السلطان مراد بن السلطان محمد العثماني.

الوالي محمد باشا قورط

تولى محمد باشا قورط حكم مصر سنة ١٥٩٤ م في عهد السلطان محمد الثالث العثماني، وكانت مدة ولايته سنة وثمانية أيام. ويذكر عنه أنه كان واليًا حكيما كريما كثير الإنعام على الأمراء والفقراء وكان سليم الصدر يسره أن يفعل الخير وأن يتناكح الشباب في الحلال، وهذا ما تذكره المصادر التاريخية عنه إذ أنه رأى شابًا يمارس الحرام، فلم يشأ أن يأخذه بالشدة والتعنيف، ولكنه استمع إليه وأدرك ظروفه ودله على الطريق الحلال ومنحه ما يساعده على ذلك وزوجه من إحدى بنات القصر. مما جعل الناس يحبونه للطفه ودعته وتنشيطه لطالبي الأدب ومساعدته للفقراء ولكل من يلتجى إليه. ولقد شجع محمد باشا قورط الأفراد على الإقدام على تشييد مبان خاصة جديدة بمنطقة باب اللوق حيث صرح الباشا لكل فرد يرغب في امتلاك قطعة أرض للبناء أو اطلال بيت قديم بشرط ألا يكون هنالك مالك لها أو شخص له حق الانتفاع بها وأن يقوم أصحاب الأملاك المتهدمة بإعادة بنائها. وحافظ على واردات مصر الميرية، وذلك حسب الأوامر الواردة اليه.

الوالي محمد باشا الشريف

تولى محمد باشا الشريف حكم مصر سنة ١٥٩٥ م في عهد السلطان محمد الثالث العثماني، وكانت مدة ولايته سنتين وشهر كانت خلالها العساكر السباهية في طغيانهم الأول فلم يقع للباشا راحة مدة ولايته، بل كان يتملقهم لاتقاء شرهم فكان الحل والربط لطائفة السباهية. ويذكر عن محمد باشا أنه هو الذي ألبس الأشراف العمائم الخضر بعد أن كانت علامة فقط وطاف بالمقام الخليلي يوم الكسوة [كسوة المحمل] وهو لابس العمامة الخضراء والأشراف حوله وأمامه بالعمائم الخضر تعظيما للكسوة، وهو الذي ألبس اليهود الطراطير السود بعد الحمر تمييزا لهم. ومن مآثره الحميدة أنه عمل على تنشيط العلم والأدب، وقد عمر مقام "الإمام الحسين بن الإمام علي" رضي الله تعالى عنهما، وعمر أيضا الجامع الأزهر والقبلة الموجودة إلى يومنا هذا وتعرف بقبلة الباشا، وأوقف شربة العدس على الطلبة الفقراء من المجاورين، كما أعاد ترميم قلعة عجرود القريبة من السويس وكانت محطة من محطات قافلة الحج المصري حيث يوجد بها بئر

للمياه ومستقر للحجاج وكان قد أشار السلطان سليم الأول منذ الفتح العثماني ببناء قلعة بها وأشرف على حراستها جماعتان من الجند الفرسان والمشاة. ومما يذكر أنه قد اتفق جماعة من العسكر السباهية على تدبير خطة للقبض على محمد باشا الشريف وإرغامه على تسليم نفر من كبار الشخصيات الحاكمة ومن البكوات وكبراء العسكر أعوان الباشا، وانتهز السباهية خروج محمد باشا إلى الجيزة وكان بصحبته بعض الصناجق وأمراء البدو ويقوم على حراسته رجال من الانكشارية، وحينئذ تقدموا في جمع غفير وحاصروا الباشا بعد أن أطلقوا البنادق ونحوا عنه الانكشارية بينما لاذ الصناجق الأمراء بالفرار، وأصبح الباشا وحيدًا أمامهم فسألهم عن مطلبهم؟ أجابوا بضرورة تسليم والي القاهرة "ومحمد كتخدا" وهو من أكابر الجاويشية والمحتسب وبعض الأمراء، فطلب منهم مهلة ثلاثة أيام، ولكنهم رفضوا وطالبوا بتحكيم الشرع بينهم فوافق على مضض، وفي هذا الوقت العصيب حانت فرصة للنجاة بنفسه من أيديهم عندما ظهرت ريح عاصف أظلم منها الجو وحجبت الرؤية، وأمام هذا شرع المتمردون في ارتكاب حوادث القتل فقتلوا جماعة من خواص محمد باشا، ثم توجهوا إلى بيت محمد كتخدا في قناطر السباع ودارت معركة حامية بين الجانبين انتهت بمقتله ونهب داره وقدرت قيمة الأمتعة المنهوبة بحوالي خمسين ألف دينار وأثخنوا في الناس قتلاً ونهبًا فعمل الباشا على تملقهم.

الوالي خضر باشا

تولى خضر باشا حكم مصر سنة ١٥٩٧ م في عهد السلطان محمد الثالث العثماني، وكانت مدة ولايته ثلاث سنوات واثني عشر يومًا وقد أغضب الأهلين منذ وصوله القاهرة لأنه أمر بقطع العطايا والجرايا التي كانت توزع على العلماء والفقراء من الحنطة، بل ومنع الأرزاق عن بعض الجند، مما أثار جند السباهية على خضر باشا فتجمهروا وساروا إلى قاضي العسكر واصطحبوه معهم واقتحموا الديوان العالي بالقلعة وقت انعقاد الديوان وقتلوا كاخيته "الأمير بهرام" وكتخدا الجاويشية والترجمان، وقطعوا رءوسهم وأشهروهم في البلد، ثم علقوهم على باب زويلة في الخشبة التي صلب عليها طومان باي، ثم اتجوا نحو بولاق وقتلوا نفرًا من خازني الغلال وعاثوا فسادًا. فخشي الباشا سوء العاقبة فسلم لهم ما كانوا يطلبونه وأعاد العطايا كما شاعوا فخمدت الثورة وعادت الحياة إلى طبيعتها، لكن من الملاحظ أن خضر باشا لم يحاول تكتيل جماعات الانكشارية والعزبان والجاويشية والمتفرقة للتصدي لثورة السباهية كما تغاضى سابقوه من الباشوات، الأمر الذي شجع السباهية على التطاول على هيبة الباشا وسلطة الدولة،

وعندما وصلت هذه الأخبار إلى دار السلطنة أتى أمر بعزل خضر باشا. ومما يذكر لعهده إنه في سنة ١٥٩٩ م نقلت المدابغ الواقعة جنوب باب زويلة إلى منطقة باب اللوق وتم ذلك بناء على أمر السلطان العثماني، ويذكر عنه أيضا أن في أواخر فترة حكم خضر باشا ظهر شرب الدخان في مصر وأرخوه [دخان نار الهصبة – والهصبة هو الاسم الذي تطلقه العامة على الجلسة التي يتعاطى فيها متعودوا التدخين، شرب الدخان بصورة جماعية]. ومنذ عهد خضر باشا أصبح من اختصاص أوجاق المتفرقة الإشراف على المباني والبناء والضرائب الخاصة بها في القاهرة وكان الموظف المعهود إليه بهذه الأعمال يلقب بالمعمار باشي. وتشير الوثائق إلى مدى استغلال خضر باشا لمنصبه كوالي للبلاد حيث استأجر مساحات شاسعة تبلغ حوالي ثلاثة الاف فدان عن طريق وكيله – وهو من أمراء الجاويشية -- بناحية بولاق التكرور، حيث كانت واقعة ضمن زمام وقف السلطان قايتباي المملوكي، والمسئول عن نظارة الوقف كان أيضا من أرباب النفوذ فهو أغا جماعة الكوملية.

الوالي علي باشا السلحدار

تولى علي باشا السلحدار حكم مصر سنة ١٦٠١ م في عهد السلطان محمد الثالث العثماني، وكانت مدة ولايته سنتين وشهرين وعشرين يوما. وفي عهده حدث انخفاض ملحوظ في منسوب نهر النيل ولم يصل إلى منسوبه المعتاد، الامر الذي ادى الى عدم ري مساحات كبيرة من أرض مصر الزراعية، وهو ما يعرف بالشراقي، فترتب على ذلك حدوث الغلاء وبخاصة في الحبوب وارتفعت أسعارها بصورة مبالغ فيها واستغل التجار هذه الظاهرة وتحكموا في الأسعار بسجرد شعورهم بأن النيل لم يصل إلى منسوبه الطبيعي. وفي ذلك الموقف السيئ نجد والي مصر علي باشا السلحدار يستغل تلك الظروف ويبيع القمح إلى الافرنج الأجانب للحصول على كسب رخيص في السوق السوداء، وغير ذلك حتى قامت العسكر عليه وعنفته فبطل بيع القمح للافرنج، ثم جاء النيل بزيادة غير طبيعية فكثر الخراب والموتى فأمر الباشا أن يكفن الموتى ليدفنوا سرًا، وقد توفي ما لا يحصى عدده إلا الله تعالى. ومما يذكر عن علي باشا السلحدار أنه كان محبا للحرب ولذلك كان يكرم الجند على الخصوص، ولكنه كان سفاكا للدماء فتظلم الناس من قسوته، ولم يكن يخرج في موكبه إلى المدينة أو ضواحيها إلا ويقتل على الأقل عشرة أشخاص تحت حوافر جواده فكان الناس يرتعدون خوفا من ذكر اسمه. ومع ذلك فله من المآثر الحميدة بالقاهرة السبيل الذي بقرب مقام الإمام الشافعي المعروف بسبيل علي

باشا، ولقد جدد قلعة خان يونس على الحدود الشمالية لسيناء، ولكن يلاحظ انتشار ظاهرة شرب الدخان بمصر في عهده. وعن المنطقة القريبة من الخليج المصري تذكر دفاتر المحاكم الشرعية جهود تعمير المناطق التي كانت لا تزال ريفا في بداية القرن ١٧ م وقد تمت أحد أهم عمليات التقسيم في سنة ١٦٠٢ م فقد أصدر علي باشا السلحدار في هذا التاريخ أمرًا لناظر وقف أزبك بتأجير غيط مزروع بالنخيل يتبع ذلك الوقف ومعروف باسم "جنينة سودون" وجرى تأجيرها لأشخاص تولوا إقامة مبان عليها وذلك لقاء إيجار سنوي وهكذا تلاشت آخر حدائق تلك المنطقة ليحل محلها العمران. وفي سنة ١٦٠٣ م اتجه علي باشا صحبة القافلة السنية إلى الديار الرومية وذلك عندما علم بوجود شرذمة من العصاة والخارجين على الدولة يريدون سلبها فأخذ معه من العسكر العدد الوفير وما يحتاجونه من آلات الحرب حتى وصل بالخزينة العامرة إلى الأستانة سالما فقلده السلطان أحمد الأول الوزارة العظمى بالدولة.

الوالي إبراهيم باشا

تولى إبراهيم باشا حكم مصر سنة ١٦٠٣ م في عهد السلطان أحمد الأول العثماني، حيث كان مكلفا بوضع حد لتمادي العسكر في فرض الطلبة والإتاوات، ومعاقبة مثيري الشغب منهم. وكانت مدة ولايته أربعة أشهر وعشرة أيام وعندما جاء إلى مصر عن طريق البحر ووصل إلى بولاق استقبلته العساكر على حكم العادة وطلبوا منه الهدايا والمكافآت والإكراميات التي جرت عليها العادة، فامتنع عن ذلك وأغلظ عليهم في الجواب فقاموا عليه جميعا قومة واحدة وأخذوا منه المكافأة بالقهر والغلبة عليه. وعندما دخل إلى مصر القاهرة أراد أن ينتقم منهم فشرع في قتل العسكر بأي سبب وشنق من الجند السباهية رجلاً بسرواله عند باب زويلة لأجل قطع جسر أبي المنجا، فلما نزل بناحية شبرا ومعه "مصطفى أفندي" قاضي العسكر و"محمد بن خسرو"، هجم عليهم الجند السباهية وضربوه بالسيوف وقطعوا رأسه هو ومن معه [ابن خسرو] وحملوهما على رمحين وشقوا بهما القاهرة من أولها إلى آخرها، ثم أنهم علقوهما محل ما علق جثمان الجندي السباهي، ثم أجمع رأيهم على أن يجعلوا "عثمان بك" قائمقام فأبى فجعلوا مصطفى أفندي قاضي العسكر قائمقام وأرسلوا بذلك لدار السلطنة. وظلت البلاد هكذا خمسين يوما وصارت الحكومة فوضى لا رئيس لها فحل بالناس كل مكروه وتعطل السفر برا وبحرا، لقيام الأشقياء من العربان والفلاحين، وحل بالقاهرة من القحط والغلاء والوباء ما تسبب عنه خراب كثير منها وازداد الفساد.

الوالي محمد باشا كورجي

تولى محمد باشا كورجي حكم مصر سنة ١٦٠٤ م في عهد السلطان أحمد الأول العثماني، وقد قدم إلى مصر عن طريق البحر وكانت مدة ولايته سبعة أشهر واثني عشر يومًا في وقت دأبت فيه الجند على التمرد المستمر وقيام العديد من الثورات نتيجة انخفاض قيمة العملة وحدوث التضخم وارتفاع الأسعار بينما المرتبات ثابتة فانتشر الفساد والرشوة. ولم يقتصر الأمر على الموظفين العاديين، بل امتد إلى كبار الموظفين وإلى الباشوات أنفسهم فبدأ تمرد الجند وثوراتهم تعبيرًا عما يحسون به من ضيق لتجاهل مطالبهم فكانوا يقتلون أتباع الباشوات أو يقتلون كبار الموظفين ويهاجمون الحوانيت والمنازل ويسلبون ما بها ويطلقون النار على الأهالي، بل ويفرضون على الأهالي إتاوات إضافية لصالحهم، ومن ثم كلف الوالي محمد باشا كورجي بمعاقبة القتلة من الجند وإلغاء الإتاوات وبعد وصوله إلى مصر عقد اجتماعًا كبيرًا في قراميدان بجوار القلعة ضم: الصناجق وشيخ الإسلام وأغلب العسكر والأغوات، لبحث تنفيذ الخطوط الشريفة وطالب الأغوات والصناجق بضرورة تسليم قتلة الوالي السابق إبراهيم باشا والمفسدين من الجند السباهية إذا أرادوا الصفح عنهم فهم مسئولون عن ذلك باعتبارهم أصحاب الكلمة والرئاسة على الجند، وتم الاتفاق على تسليم جماعة من العصاة من بينهم القتلة، ثم أغلقت منافذ قراميدان ولم يخرج العسكر إلا نفرا نفرا من منفذ واحد حيث وقف كتخدا الجاويشية والقاضي بعد أن يحلف كل منهم على القرآن الكريم أنه سوف يلتزم بطاعة الدولة ولا يسبب إيذاء للرعية وسوف يرشد عن العصاة من العسكر، لكن أخطر ثورات الجند تلك التي قامت سنة ١٦٠٥ م، وذلك بعد أن تولى محمد باشا كورجي الذي اتخذ سياسة الشدة تجاه الجند لمعرفة قاتلي إبراهيم باشا الوالي السابق فاجتهد في قتلهم وتحصيلهم إلى حد أنه قتل منهم ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ نفر خارجًا على ما نفاه من الجند السباهية فرد الجند على الوالي بأن نهبوا معسكره، ثم تآمروا على قتله وحانت فرصتهم حين نزل الباشا من القلعة إلى شبرا فهاجمه نفر من جند الفرسان وقتلوه هناك سنة ١٦٠٥ م وعلقوا رأسه على باب زويلة، فكان هذا الحادث أخطر من أن تتغاضى الدولة عنه لذلك فإن الوالي التالي حسن باشا جمع البكوات والقوات في قراميدان للتحقيق في الحادث وطلب تسليم المسئولين عن مقتل محمد باشا كورجي، وقد ألقي القبض على الكثيرين وأعدموا في القلعة.

الوالي حسن باشا الدفتردار

تولى حسن باشا الدفتردار [الوزير] حكم مصر سنة ١٦٠٥ م في عهد السلطان أحمد الأول العثماني، وكانت مدة ولايته سنتين. وكان قدومه من أرض اليمن حيث كان واليًا بها. وعندما قدم إلى مصر كان يحمل معه هدية أهداها بعد ذلك إلى السلطان أحمد العثماني وهي سرج من ياقوت أحمر وركاب من الزمرد الأخضر وكان ذلك لحسان ملك التبع. ويذكر عن حسن باشا أنه كان حليمًا عادلاً صافي السيرة، عامل الجند بالحسنى وكان يميل إلى فعل الخير فهو الذي عمر صحن الجامع الأزهر وفرشه بالبلاط وأحدث رواق اليمن، وعمر الخزائن الخشبية لحفظ الكتب. وفي أيامه سكنت الفتنة بمصر وكانت الأحوال هادئة جدًا على غير العادة. وقد أرسل حسن باشا بعض رجال وجاق المتفرقة للإشراف على عمل جمرك السويس ومراقبة تصرفات الملتزمين. وفي سنة ١٦٠٦ م وصلت أوامر شريفة إلى حسن باشا بتجهيز تجريدة من جند الوجاقات لمؤازرة الصدر الأعظم "مراد باشا" في القضاء على الثورة التي اشتعلت في الشام بقيادة "علي باشا جانبلاط".

الوالي محمد باشا معمر

تولى محمد باشا معمر كولكيران حكم مصر سنة ١٦٠٧ م في عهد السلطان أحمد الأول العثماني، وعندما تولى حكم مصر أعاد التحقيق في موضوع مقتل محمد باشا كورجي وفي موضوع الطلبة [وهي الإتاوات الإضافية التي كان يفرضها الجند على الأهالي في الأقاليم]، لذلك جمع الباشا الديوان، وحضر الصناجق وممثلون عن الجند وأغوات الفرق العسكرية وفي هذا الديوان ندد الباشا بما حدث وأبرز خطًا سلطانيًا بمعاقبة القتلة، وقد أرجع الجند مسئولية ما حدث من مقتل الباشا ومن ظلم الناس إلى فرض إتاوة الطلبة على الصناجق حكام الأقاليم، فجرد محمد باشا ١٣ من البكوات الصناجق من رتبهم ومرتباتهم ونفاهم من القاهرة كما أمر بإبطال الطلبة ونظم العمل بالالتزام وتقرر صرف المرتبات بالكامل في مواعيدها المحددة، ولكن إبطال الطلبة والشدة التي اتخذها الباشا أديا إلى تمرد الجند في الأقاليم، فتجمع في يناير سنة ١٦٠٩ م عند مقام السيد أحمد البدوي في طنطا جنود ثلاثة وجاقات من الوجاقات السبعة واعترضوا على هذا الإلغاء وعينوا من بينهم سلطانًا ووزراء وقسموا مصر على أفراد بينهم وزحفوا في تجاه القاهرة. وحين علم محمد باشا معمر بأمر التمرد جمع العناصر الموالية له من باقي الوجاقات والأهالي وحصل منهم على إعلان بطاعتهم للسلطان

الوالي محمد باشا الصوفي

تولى محمد باشا الصوفي حكم مصر سنة ١٦١٢ م في عهد السلطان أحمد الأول العثماني، وقد قدم إلى مصر عن طريق البحر وكان مدة ولايته ثلاث سنوات ونصف، ويذكر عنه أنه كان محبًا لأهل العلم والعلماء ورجال الفضيلة وكان ورعًا حليمًا عفيفًا صالحًا لم يقبل رشوة ولم يأت ظلمًا ولم يحب الظلم للرعايا وإنما كان له رجل يقال له "يوسف أغا"، وكان مكلفًا بجمع الأموال الأميرية من العمال المكلفين بتحصيلها. وكان قد ألقى الله محبة ذلك الأغا في قلب الباشا وكان يدلس عليه وكان كل شيء شرع فيه الباشا يخالفه فيه ويدخل عليه بأمور لم يسع الوالي مخالفته فيها. ولقد وقع له في أيام ولايته أن طائفة من الجند القابي قول الانكشارية الذين في الديار الرومية [دار السلطنة] وقع منهم طغيان فاحش وفساد كبير وكانوا مائة نفر غير أتباعهم فجهزوهم إلى مصر فلما وردوا إلى مصر أعقبهم خط شريف [فرمان] بنفيهم إلى بلاد اليمن، وعندما أمرهم الوالي محمد باشا الصوفي بالتوجه إلى اليمن امتنعوا وأظهروا العصيان وقطعوا الطريق إلى باب النصر وباب الفتوح وسدوا الطريق وبنوا حائطًا وتحصنوا من ورائه، فعين الوالي لهم عسكرا فتوجهوا إليهم وكلموهم بالمعروف فأبوا إلا العصيان. فلما بلغ الوالي ذلك جهز لهم عسكرا وصناجق، وأمرهم بمحاربتهم فضربوا عليهم المدافع ثلاثة أيام فقتل من البغاه ثلاثة أنفار ففتحوا باب النصر وهربوا فقبضوا عليهم جميعًا، ولم يعدم منهم إلا ثلاثة الأنفار الذين هلكوا فأحضروهم بين يدي الوالي، ثم توجهوا إلى العادلية ومنها إلى السويس، ومنها سافروا إلى جدة بغير رجعة.

الوالي أحمد باشا الوزير [الدفتردار]

تولى أحمد باشا الوزير [الدفتردار] حكم مصر سنة ١٦١٥ م في عهد السلطان أحمد الأول العثماني، وقد قدم البلاد عن طريق البحر، واستمرت ولاية أحمد باشا لمصر حوالي سنتين ونصف واثني عشر يومًا، ولم يقتل في أثنائها أكثر من عشرة أشخاص ارتكبوا أمورا استوجبوا من أجلها القتل، ولم يكن يحكم على أحد إلا بعد البحث والتدقيق واستماع تقارير الدعوى من الطرفين. هذا ويذكر عنه أنه عند توليه الحكم ودخوله البلاد في موكب عظيم بالقرب من باب زويلة، أسقط عليه أحد العامة حجرًا كاد أن يقتله فأمر الوالي بعد التقصي أن يصلب ذلك الرجل في موضع إلقاء الحجر. ويذكر عنه أيضًا أن السلطان أمره بتجهيز أربع سفريات: واحدة لبلاد العجم، والثانية لبلاد اليمن، والثالثة لبلاد الحبش، والرابعة لليبيا، فجهزها في ستين يومًا. ولم يحدث للرعايا ضررٌ من

ويكرم مثواهم، ولم يهتم خلال مدة حكمه إلا بما فيه منفعة البلاد وراحة العباد فكان عاقلا كثير الإحسان للفقراء، لكن شاءت الأقدار أن تبتلى البلاد بالطاعون الخبيث الذي عم أقاليم مصر وهو الذي عرف بفصل جعفر، إذ حصل منه الضرر الشديد. ويذكر أنهم صلوا في الجامع الأزهر في اليوم الواحد على تسعمائة وخمسة وثلاثين متوفيًا، وقد مكث وباء الطاعون في مصر حوالي ثمانين يومًا حصد خلالها أرواح تعد بمئات الألاف كانت أعمارهم ما بين الخامسة عشر والخامسة والعشرين عامًا، وكان لابد أن يصاحب تلك الظروف غلاء شديد وحدوث مجاعة، حتى أن الباشا أمر الخزانة بأن تدفع نفقات الدفن نيابة عن الفقراء أثناء فترة الطاعون.

الوالي مصطفى باشا الحميدي

تولى مصطفى باشا الحميدي حكم مصر سنة ١٦١٩ م في عهد السلطان عثمان الثاني العثماني، وكانت مدة ولايته سنة وسبعة أيام تمكن في بدايتها أن يقبض على "مصطفى بك البكلجي" زعيم الثورة.التي نشأت في عهد الوالي السابق مصطفى باشا المنكلي وحكم عليه بالإعدام مما كان مصدر سرور الناس لهلاكه، لأنه كان جبارا عنيدا ومصدر متاعب للدولة. وأثناء حكم مصطفى باشا الحميدي أنشئت سفينة كبيرة في بولاق وعندما اكتملت أحضر مائة وخمسين جملا شديدا سحبوا السفينة على عجل إلى ميناء السويس. وفي عهده ساعد بعض التجار رجال الوجاقات العسكرية، مما أدى إلى حنق مصطفى باشا على التجار الذين كان لهم علاقة مع القوات العسكرية حيث سخط الباشا على هؤلاء التجار الذين قدموا الدعم المادي للقوات العسكرية التي تحدت السلطة العثمانية مسثلة في الوالي السابق وهو ما كان ظاهرا للعيان وعد الباشا ذلك نوعًا من الخيانة ووعد مصطفى باشا عسكر الوجاقات بزيادة رواتبهم، وذلك حتى يحقق نوعًا من التوازن وقرر مصادرة بعض الأموال الطائلة من تجار القاهرة، وقد صادر الباشا حوالي مبلغ ٣٣ ألف قرشا من أموال التجار، ورد التجار على ذلك بتوثيق الحجج لإثبات ما حدث وإرسالها مرفقة بالالتماسات إلى السلطان في الأستانة، فلبى الباب العالي شكواهم وتم استدعاء الوالي أمام السلطان وقبل التماس التجار من جانب السلطان عثمان العثماني وعزل الباشا، مما كان موضع سرور العسكر لأن مصطفى باشا كان لا يلتزم بدفع رواتبهم بانتظام. وعندما تولى الوالي الجديد – "حسين باشا" – قبض على مصطفى باشا قبل أن يتمكن من الرحيل، غير أن الأخير تمكن من الهرب أثناء التحقيق معه [وأطلقت قذيفة مدفعية على مركبه في ميناء الإسكندرية ولم تصبه].

الوالي حسين باشا أرناؤوط

تولى حسين باشا أرناؤوط حكم مصر سنة ١٦٢٠ م في عهد السلطان عثمان الثاني العثماني، وقد أقام واليًا بها حوالي سنة وسبعة أشهر، بادر خلالها إلى إبطال جميع الضرائب غير العادلة التي كان قد فرضها سلفه. وأثناء ذلك أصابه المرض فأقام مريضًا مدة شهرين تقريبًا لم ينظر خلالها في أحوال الرعايا والعسكر، ثم شفي فشرع في تحصيل الأموال الديوانية والنظر في أحوال الأهالي والجند، ثم صنع ختانًا لأولاده فزينت له البلد، ثمانية أيام وجاءه من الهدايا الشيء الكثير، لكن حدث في عهده أن نهر النيل زاد زيادة مفرطة عما هو مقنن له ولم يهبط إلى عادته واستمر إلى العاشر من شهر بابه فيئس الناس واستاءوا من عدم هبوطه، فارتفعت الأسعار فخرج حسين باشا والعلماء والأشراف وأولاد المكاتب إلى سبيل علي باشا ودعوا الله فهبط النيل وعليه بيع القمح بثلاثين نصف فضة الويبة، لكن أعقب ذلك هجوم وباء الطاعون الذي استمر حوالي ستة أشهر، حتى بلغ عدد الموتى الذين صلى عليهم في الجامع الأزهر في اليوم ستمائة نفس.

الوالي محمد باشا البوستانجي

تولى محمد باشا البوستانجي حكم مصر سنة ١٦٢٢ م في عهد السلطان عثمان الثاني العثماني؛ وكانت مدة ولايته حوالي شهرين ونصف تقريبًا، لم يعمل خلالها على كسب ود ومحبة الأهالي فنفروا منه وخافوا من تصرفه. وفي عهده عين العساكر للسفر إلى بلاد الحبش صحبة "الأمير قانصوه" بالعباسية، وجعلوا يخطفون الأولاد والبنات ويفتكون بالمارين ويسلبون وينهبون، حتى انقطعت الطرق وضاق الناس ذرعًا، وحل بهم الكرب من كل مكان ولم يجدوا مغيثًا.

الوالي إبراهيم باشا السلحدار

تولى إبراهيم باشا السلحدار حكم مصر سنة ١٦٢٢ م في عهد السلطان مصطفى الأول العثماني، وكانت مدة ولايته حوالي سنة واحدة وقد تمكن بحسن سياسته وتدبيره من اكتساب رضى الأهلين وثقتهم، وتشير إحدى القضايا التي نظرتها المحكمة الشرعية في تلك الفترة إلى أن "أحمد باشا" والي الحبش كان مدينا بمبلغ من المال للخواجه "كريم الدين البرديني" وثلاثة غيره من تجار القاهرة، وقد ضمنه إبراهيم باشا السلحدار والي مصر، الذي استطاع أن يرد للتجار أموالهم في نفس العام مما يعكس أن الباشوات كانوا

يمارسون التجارة إما من خلال وكلاء لهم، أو عن طريق التجار ذوي الخبرة. وتذكر المصادر التاريخية إن ابراهيم باشا كان حليمًا وجيها، ولكن حدث في زمانه قحط عظيم استمر مدة ولايته، مما ترتب عليه ضيق العيش وغلاء الأسعار، حتى عزل وتوجه إلى ثغر الإسكندرية بحرًا خلافًا للعادة الجارية في من سبقوه على حكومة مصر فإنهم كانوا إذا عزلوا من مناصبهم سافروا برًا، وقد ثبت أنه مدين للخزينة بمبلغ وافر وقد حاولوا أن يستبقوه في مصر لمحاسبته، لكنه تمكن من الهرب رغم الحث في طلبه برًا وبحرًا.

الوالي مصطفى باشا قرة

تولى مصطفى باشا قرة حكم مصر سنة ١٦٢٣ م في عهد السلطان مصطفى الأول العثماني. وكان قوي البأس ساهرًا على توطيد السكينة فأخذ يتجول بنفسه في الأسواق وينظر في الشكاوى والأسعار ويحكم في الجنايات بنفسه، فهابه الجند وكان لأعماله وقع حسن في القلوب وعظم في أعين الناس. ولمصطفى باشا قرة من العمارات والمدارس التي شيدها بمصر شيء كثير، ثم بعد ذلك جعل الوالي همه الأول إرضاء الجند فكان يجمع الأموال بكل الوسائل مهما كان في ذلك من بعض الظلم للرعية ويعطيها للجنود، وعندما تولى السلطان مراد الرابع الحكم أصدر قرارًا بعزل مصطفى باشا وتعيين "علي باشا الششنجي" بدلاً منه، ولكن الجند تعصبوا له وتمسكوا بضرورة استمرار مصطفى باشا في ولاية مصر، خاصة وأن علي باشا لم يمنح الأجناد الأعطية والهبات المعتاد توزيعها عند تولية الوالي الجديد، فأجبروا علماء القاهرة وقضاتها وأعيانها على إرسال عريظة إلى السلطان مراد بهذا المعنى، ومنعوا علي باشا الششنجي الذي كان قد وصل إلى مدينة الإسكندرية من البقاء في الإسكندرية، وعندما ركب البحر أطلقوا على سفينته بعض القذائف من قلعة قايتباي بالإسكندرية فلم ينج إلا بصعوبة، ثم أرسل الجنود مندوبًا إلى الأستانة وانتهى الأمر باستجابة الباب العالي لمطلب الجنود والعلماء باستمرار مصطفى باشا في ولاية مصر سنة ١٦٢٥ م. وأرسلت خلعة الولاية المعتادة وكانت هذه سابقة جديدة تكشف عما وصلت إليه السلطة المركزية العثمانية من ضعف جعلها تسمح بتغيير النظام الذي وضعه السلطان سليم من حفظ التوازن بين القوى والسماح لقوة الجند في مصر أن تكون صاحبة الحق في الاعتراض على الوالي وتعيين من تختار، ولم تسكت الدولة العثمانية على ولاية مصطفى باشا إلا على مضض. ولم تكن مدة ولاية مصطفى باشا الجديدة إلا صورة مبتكرة من الظلم والاستبداد، فقد اتخذه الجند أداة لتحقيق أغراضهم وتضاعف في أيامه انتشار وباء الطاعون المدمر، فانتهز مصطفى باشا هذه

الفرصة ليجعل من نفسه وريثًا لكل من مات من الأغنياء، فارتفعت الشكاوى منه في كل مكان، وتدهور موقفه مع الشعب، حيث لم يستطع الجند هذه المرة أن يقفوا إلى جواره، فانتهزت الدولة هذه الفرصة لكي تخلع مصطفى باشا من ولاية مصر واستقدمته إلى الأستانة وحاسبته على الأموال التي اختلسها ولم يلبث أن صدر أمر بإعدامه.

الوالي علي باشا الششنجي

تولى علي باشا الششنجي حكم مصر سنة ١٦٢٣ م في عهد السلطان مراد الرابع، وذلك بعد فترة ولاية مصطفى باشا قرة الأولى والتي استمرت حوالي ثلاثة أشهر. وتعد فترة ولاية علي باشا من أقصر فترات الولاة بمصر، فبمجرد أن علم الجند خبر توليته إلا وساروا إلى القائمقام "عيسى بك" يطلبون العطايا التي توزع عند تولية كل وال جديد، ولكن نتيجة لرفضه منح تلك العطايا المعتادة أعلن الجند تمسكهم ببقاء مصطفى باشا واليًا على البلاد وأقسموا على ذلك وأعادوا مصطفى باشا قرة إلى منصبه، وكتبوا إلى السلطان بذلك وأرفقوا ذلك برسائل عديدة من علماء القاهرة ومشايخها وقضاتها وجميعهم يطلبون تثبيته. وعندما وصل علي باشا إلى الإسكندرية بعثوا إليه وفدا يبلغونه أن الجند والأهلين متفقون على رفضه، ولكن علي باشا استشاط غضبًا من هذا وأمر بالقبض على ذلك الوفد وقيدوا إلى قلعة الإسكندرية، ولكن الجند بالإسكندرية حلوا وثاقهم وهجموا جميعًا على علي باشا وقوضوا خيمته وأجبروه على الخروج من الإسكندرية وأنزلوه في سفينة مخصوصة وأخرجوه من الميناء، ولكن الرياح كانت ضده فأعادته ثانية، فأطلق عليه الأمير "مصطفى بلطجي" من قلعة المنارة عدة طلقات ثقبت السفينة ثقوبًا لم تغرقها، لكنها أخرجتها من الميناء، حتى جاء القاهرة فرمان بتثبيت مصطفى باشا قرة على مصر وعزل علي باشا الششنجي.

الوالي بيرم باشا

تولى بيرم باشا حكم مصر سنة ١٦٢٦ م في عهد السلطان مراد الرابع العثماني، وكانت مدة ولايته سنتين وثلاثة أشهر. وقد اشتهر عنه التعقل ومحبة العلم والعلماء وكان له ميل شديد إلى تنشيط التجارة على اختلاف أنواعها، وإقامة المشاريع العامة المفيدة والمنشآت الدينية. وكان حازمًا لم يترك للجند فرصة للتمرد فهدأت مصر في أيامه، لكن أصابها الوباء اللعين الذي اجتاحها باستمرار في تلك الفترة من تاريخها خلال الحكم العثماني وهو مرض الطاعون الذي حصد الكثيرين من أبناء مصر، إذ أحصى في سجل

دفتر بيت المال من الموتى حوالي ثلاثمائة ألف نفس وتم منع النساء من الصياح وراء الموتى. وفي زمنه عز الصابون فأمر قاضي العسكر ألا يباع الصابون إلا تحت قصره، وألا يعطى إلا بورقة من قاضي العسكر شخصيًا. وأثناء ولايته جاء فرمان من السلطان بتجريد حملة عسكرية من مصر إلى اليمن لإخماد الثورة الموجودة هناك وإن العساكر الذين يخرجون من مصر، وهم حوالي ثلاثة آلاف جندي، يكونون رعايا باليمن، أي لا يسمح لهم بالعودة إلى ديار مصر، وحين ألحق الجنود ليخدموا في اليمن، هرب الكثير من العبيد البيض والسود من مالكيهم كي ينضموا إلى الجيش. ويقال أن الحرفيين والصناع قد اختطفوا بالقوة من شوارع القاهرة وألحقوا بالجيش، وقد أرسل السلطان العثماني ألفي عسكري من الديار الرومية تكون عسكرًا عوضًا عن عسكر مصر الذين صاروا رعايا باليمن، وعندما ورد الألفي نفر ودخلوا مصر مكثوا فيها ثلاثين يوما عاثوا فيها الفساد فتم توجيههم إلى بلاد اليمن. وقد أعدم بيرم باشا بأمر من السلطان بتهمة عدم احترام أحكام الشريعة!.

الوالي محمد باشا عزت

تولى محمد باشا عزت حكم مصر سنة ١٦٢٩ م في عهد السلطان مراد الرابع العثماني، وكانت مدة ولايته سنة وأحد عشر شهرًا، وكان واليًا كريما شجاعًا طبق قوانين السلطنة بالديار المصرية فساس الأمور بحكمة ودراية وكان محبا للعزلة فلم يخرج بموكبه في أثناء حكمه التي هي نحو السنتين إلا ست مرات. ونتيجة لما أصاب اليمن من الشغب الناتج عن سوء السياسة مع القبائل البدوية أرسل محمد باشا تجريدة عسكرية بقيادة "قانصوه بك" وذلك بعد استئذان السلطان العثماني واستطاعت تلك الحملة إعادة الأمن في بلاد اليمن. وفي زمنه دخل السيل إلى مكة المكرمة حتى تهدم البيت الحرام ولم يبق إلا الركن اليماني، فأرسل "الشريف مسعود" شريف مكة إلى محمد باشا والي مصر بذلك فاهتم الباشا بهذا الأمر وأرسل المهندسين والبنائين والأخشاب ودفع الباشا من ماله الخاص حوالي ستة آلاف شريفي لعمارته. ومما يذكر لعهد محمد باشا توقف نهر النيل إلى أيام النسيء ولم يزد عن ستة عشر ذراعًا فغلت الأسعار ومع ذلك مضت أيام الغلاء، ولم يشعر أحد بها وأمنت البلاد من الجوع بتدبير محمد باشا وكثرة المكاسب والأموال في تلك الفترة. ثم استدعى محمد باشا إلى الأستانة وقلده السلطان منصب الوزارة مكافأة لحسن سياسته ودرايته.

الوالي موسى باشا السلحدار

تولى موسى باشا السلحدار حكم مصر سنة ١٦٣٠ م في عهد السلطان مراد الرابع العثماني، وكانت مدة ولايته سبعة أشهر غلب عليها الاختلاس والاستبداد بأنفس العباد فجعل يراقب سير أغنياء مصر ويترصد خطواتهم لعله يجد سبيلاً للاستيلاء على ثرواتهم، وفي عهده ظهر نفوذ البكوات المماليك واضحًا، فقد اصطدم ذلك الوالي بواحد من أبرز هؤلاء الأمراء البكوات وهو "قيطاس بك"، الذي أسند إليه موسى باشا منصب قيادة حملة عسكرية يعتزم إرسالها لمساعدة السلطان في حروبه ضد إيران بناء على فرمان سلطاني، لكنه لم يلبث أن ألغى أمره بإعداد التجريدة واعتذر للسلطان، على أساس عدم توافر الأموال اللازمة وذلك بعد أن جمع الأموال من الناس تحت اسم إعانة حربية واستولى من قيطاس بك نفسه على مبلغ كبير من المال وبذلك جعل من قيطاس بك عدوًا يخشى خطره، وحين صعد قيطاس بك إلى القلعة في يوليو سنة ١٦٣١ م لتهنئة الباشا بعيد الأضحى شأن غيره من البكوات، اغتاله أتباع موسى باشا في حضرة الوالي، وعندما تسرب الخبر إلى الجند اجتمعت العساكر في الحال بميدان الرميلة وعقد الصناجق والأمراء والقضاة وكبار الموظفين والمشايخ والعلماء اجتماعا مهمًا في جامع السلطان حسن وتفاوضوا في الأمر، فكان رد البكوات على تلك الحادثة سريعًا وحادًا وقويًا، فقد منعوا موظفي الباشا من وضع يدهم على تركة البك المقتول ومنعوا الجند من حضور الوليمة التي أقامها الباشا بمناسبة العيد، ثم أرسلوا قاضي القضاة إلى الوالي يسأله عن أسباب قتل قيطاس بك؟ ويطلب إليه إما أن يقدم أمرًا سلطانيًا يبرر به ما حدث أو أن يقدم القتلة ليلقوا العقاب. وحين لم يستجب موسى باشا إلى مطالبهم تلقى تحذيرًا بأنه إذا استمر على موقفه، فإن البكوات سيعينون قائمقام في مكانه، وقد نفذوا وعدهم حين رفض الباشا مطالبهم، ثم حرروا عرائض بما حدث وأرسلوا بها وفدًا إلى مدينة الأستانة يبرر تصرفهم ويطلب الموافقة عليه ونجح الوفد في مهمته. وهكذا أوجد البكوات المماليك سابقة لعزل باشا [والي] يختلف معهم وتعيين "حسن بك" قائمقام منهم حتى يعين السلطان باشا آخر، وبذلك تأكدت سيطرة البكوات واستئثارهم بمعظم السلطة والنفوذ، وبدأ بينهم الصراع على تلك السلطة وذلك النفوذ.

الوالي خليل باشا البوستانجي

تولى خليل باشا البوستانجي حكم مصر سنة ١٦٣١ م في عهد السلطان مراد الرابع العثماني، فكانت مدة ولايته تقارب سنة وأربعة أشهر. وفي أيامه عصى شريف من

أشراف مكة يقال له "الشريف نامي" فجمع جموعًا من الخارجين من أهل اليمن ومن أهل الحجاز وهجم على مكة المكرمة فخرج له الأشراف، وصحب أمير جدة [مصطفى بك] شريف مكة [الشريف مسعود] فتقاتلوا قتالاً عظيمًا أدى إلى قتل شريف مكة ونائب جدة وجماعة من أشراف مكة، ونهبوا مكة وأسواقها وجعلوا الشريف نامي شريفًا على مكة. فأرسل أهل مكة استغاثة إلى والي مصر خليل باشا حيث قرئت بالديوان فانتصب "قاسم بك" والأمراء المماليك ملبين تلك الاستغاثة. فجهزهم خليل باشا بعتاد الحرب وأرسل معهم قفطانًا إلى "زيد بن الشريف مسعود" ليكون شريف مكة الجديد فانتقلت الحملة بحرًا من السويس حتى ينبع وقامت بما كلفت به، وقبضوا على نحو ألف رجل من الخارجين وقتلوا منهم الكثير بجانب قتل الشريف نامي قائد الحركة وعادت الحملة منتصرة إلى مصر سنة ١٦٣٢ م، وقد زينت القاهرة والبنادر لهذا النصر ثلاثة أيام. وأقبلت غلة مصر تلك السنة وزاد خصبها وتضاعف ريعها ونزلت الأسعار عن ما هي عليه، لذلك عندما عزل خليل باشا كان الناس يثنون عليه ثناء جميلاً لأنه كان عادلاً حليمًا فلم يكن يصدر أحكامه إلا بعد التروي بما يقول الخصمان ويتحقق من ذلك وأمثله ذلك أنه أثناء ولاية خليل باشا تم القبض على "يعقوب اليهودي" الذي عمل كبيرًا للصرافين تحت حكم العديد من الحكام، وعندما ثبتت إدانته عذبه خليل باشا متجاهلا توسلات أصحاب النفوذ الذين توسطوا نيابة عن يعقوب. وعبر الباشا عن عزمه على إعدامه، حتى لو كان معنى ذلك أنه سيضطر إلى دفع جميع ديون الصراف. ودفع الباشا، بالفعل ٥٠٠٠ قرش، وأمر بإعدام يعقوب لاعتبارات مالية.

الوالي بكيرجي باشا أحمد [رامي النحاس]

تولى بكيرجي باشا أحمد حكم مصر سنة ١٦٣٢ م في عهد السلطان مراد الرابع العثماني، واستمر واليًا عليها لمدة سنتين ونصف تقريبًا. وكان قدومه عن طريق البحر من الإسكندرية، وأثناء ولايته أرسل تجريدة عسكرية إلى جبل الدروز بالشام بألفي نفر جعل سردارهم "حسين بك الفقاري" فانتصروا على الأسرة المعينية وحققت الحملة الغرض منها. وفي أيامه أيضًا ورد من الديار الرومية أقراص من النحاس لتباع في مصر ويحصل، ثمنها للسلطنة، فجمع الباشا العسكر واستشارهم في أمر النحاس، فأشار بعضهم برميه على التجار وبعضهم أشار برميه على الأوقاف وكان الباشا يرى أن يرسله في شكل سبائك إلى بلاد السودان والتكرور ويرفع ثمنه إلى دار السلطنة. وأخيرًا استقر رأي بكيرجي باشا على أن يستغل ذلك النحاس في سك العملة فأنشأ بحوش بردق

الوجاقات ووضع المسابك وجمع الصناع المهرة، ولكنه لم يتحصل على ما كان يأمل منه من الفائدة فرماه على التجار وسائر أرباب الحرف والطوائف وألزمهم بشرائه، فلحق الناس من ذلك ما لا مزيد عليه من الضنك والشدة فقلت النقود وغلت الحبوب وسائر المأكولات غلاء فاحشًا حتى قامت عليه العساكر وعزلوه. وفي عهده كذلك صدر فرمان للوالي بتجهيز ثلاثة آلاف عسكري للسفر من مصر إلى بغداد فتجهزت التجريدة وخرجت إلى بغيتها.

الوالي حسين باشا الدالي

تولى حسين باشا الدالي حكم مصر سنة ١٦٣٥ م في عهد السلطان مراد الرابع العثماني، وكانت مدة ولايته سنتين تقريبًا. ويذكر عنه أنه كان بدينًا وشجاعًا وفارسًا سوداوي يميل إلى القتل، فكان يركب في مصر متخفيًا ويطوف بالليل فمن لقيه شقيًا يقتله، فيروى أنه قتل في ليلة واحدة ما يقرب من خمسين نفسًا!! ضبطوا وهم يدخنون حيث كان الباشا يقوم بنفسه شخصيًا بالإشراف على إنفاذ فرمان يمنع التدخين علنًا، إذ كان يتجول في الشوارع متنكرًا بحيث لا يتعرف عليه أحد، وأبطل حقوق الوراثة فإن توفي أحد من الناس استولى هو على تركته وحرم منها ورثته الأيتام والأرامل أو الثكالى. ولم يكن يمر يوم إلا ويطوف فيه حسين باشا المدينة في موكبه ولا تغيب الشمس قبل أن يقتل رجلاً أو رجلين أو أكثر من الأشقياء أو اللصوص،مما جعل له هيبة في قلوب الرجال فأمنت البلاد. واتفق له يومًا أنه كان متوجها إلى مصر القديمة فرأى الخلق مجتمعين في خضرة البطيخ، فهجم عليهم وقتل منهم ١٣ نفسًا فسموه بالمجنون. وعندما عزل عن مصر عمل حسابه فطلع عليه حوالي ١٢٤٢ كيسًا ولما سئل عنها لبس سلاحه هو وأتباعه وعزم على السفر فاجتمع العسكر لمنعه ففضل أن يحبس نفسه قبل أن يطالبه أحد بذلك، ولم يدفع مما عليه شيئًا، وعين "حيدر بك" و"والي بك" و"رضوان بك الفقاري" للمحافظة عليه ورعايته.

الوالي محمد باشا زاده

تولى محمد باشا زاده حكم مصر سنة ١٦٣٧ م في عهد السلطان مراد الرابع العثماني، وكانت مدة ولايته بمصر ثلاث سنوات تقريبًا. وأثناء فترة حكمه خرجت تجريدة من مصر متجهة إلى بغداد بها حوالي ألف وخمسمائة رجل برئاسة رضوان بك الفقاري ومعه العديد من الأكابر والأعيان بخدمهم وأتباعهم، ولم تعود تلك الحملة إلى

مصر إلا بعد الاستيلاء على مدينة بغداد نفسها، ثم ورد بعد ذلك عرض من السلطان بالإفراج عن حسين باشا الدالي والعفو عنه وعزل رضوان بك الفقاري من إمارة الحج وتوليته باشا بالحبش. وعندما عاد رضوان بك من رحلته في بغداد تسلم المكتوب السلطاني ملبيًا الأمر، وسافر إلى السلطان الذي غدر به وأمر بحبسه وبيع ما تملك يداه في مصر وتم إرسال جميع ما تحصل من أثمانها، فاستمر رضوان بك محبوسًا حتى تولى السلطان إبراهيم العثماني الحكم فأطلق رضوان بك وأنعم عليه بجميع ما أخذ منه، فلما قدم إلى مصر، استرجع جميع ما كان قد بيع وأكثر منه ومنصبه [أمير الحج]، وعزل الباشا. وتذكر المصادر التاريخية أن محمد باشا زاده قد اتبع خطوات سلفه بالاختلاس والنهب فجمع ثروة عظيمة من تركات الأمراء والعلماء، فقام عليه الورثة وبعد الجهد تمكنوا من تحصيل نصف الأموال، وازداد ظلمًا وعتوًا حتى منع الصدقات التي كانت تدفع للأرامل والأيتام وأخذها لنفسه، فكثرت التظلمات وتعددت العائلات المعسرة.

الوالي مصطفى باشا البوستانجي

تولى مصطفى باشا البوستانجي حكم مصر سنة ١٦٤٠ م في عهد السلطان إبراهيم العثماني، وكانت مدة ولايته حوالي سنتين وشهر واحد تقريبًا، وقد قدم إلى البلاد ومعه ثلاثة خطوط شريفة قرئت بالديوان بحضرة "محمد بك بن درويش بك" القائمقام بضبط أموال أمراء مصر البكوات المقتولين بمنزل محمد بك الدفتردار. وفي تلك السنة جاء الشراقي في إقليم مصر وحدث هبوط شديد للنيل وعز القوت وكثر اللصوص وقطاع الطرق، لأنهم لم يجدوا الخبز، فنزل مصطفى باشا إلى المقياس ومكث فيه ١١ يوما فلم يوف فكانت سنة شديدة على الغني والفقير، ودخلت اللصوص إلى الأسواق وصاروا يأخذون ما يجدون ويغيرون على المحلات واستمر ذلك وكثر عن الحد والوالي لا يتحرك ساكنًا ويميل نحو الاستكانة! حتى رحلت الناس من المحلات المتطرفة البعيدة. فدخلت اللصوص سوق ابن طولون وأخذوا منه ثمانية وأربعين دكانا في ليلة واحدة من سوق المغاربة، فأمر الوالي يأخذ بخاطرهم فتصالح وإياهم على كيسين من الدراهم، واتضح أثناء هذه الأحداث تواطؤ والي القاهرة [رئيس الشرطة] مع هؤلاء اللصوص فما كان من تجار المغاربة إلا أن هددوا مصطفى باشا برفع شكواهم إلى السلطان العثماني إذا لم يعزل هذا الوالي رئيس الشرطة، فأقاله الباشا وعين بدلاً منه "كنعان بك" رئيسًا للشرطة حيث أثبت جدارته وقام بتعقب اللصوص وألقى القبض على عدد منهم وعاد الأمن إلى

القاهرة. وفي سنة ١٦٤٢ م تمردت فرقة الجاويشان على قائدهم الأمير "علي" فلم ير الباشا بدًا من عزله وتولية "عابدين بك" في مكانه! وكذلك تمردت فرق الجند لأنهم لم يصرفوا معاشاتهم وعلوفاتهم، وثبت أن كاتب الباشا – "أحمد أفندي" – قد استولى على كل ذلك، وهذا مرجعه تهاون مصطفى باشا وسلبيته المتناهية وكل ما يفعله هو استرضاء الأهالي والجند ليمتص غضبهم، وعندما حاول الباشا إقالة أحمد أفندي من منصبه نجد الأخير يستنجد بالجاويشية الذين أعادوه إلى منصبه فازداد تمردًا وبالغ في الانتقام والوالي بلا حراك!!.

الوالي مقصود باشا

تولى مقصود باشا حكم مصر سنة ١٦٤٢ م في عهد السلطان إبراهيم العثماني، وكانت مدة ولايته سنة ونصفًا تقريبًا، وفي أيام ولايته حصل الطاعون بمصر، بحيث أن الجنائز صارت تمر في الأسواق مثل قطار الجمال، ويذكر إن ٣٣٠ قرية أصبحت خرابًا لإصابة سكانها جميعًا بذلك الداء الذي مكث سبعة أشهر، ثم أخذ في التراجع وكان قبله الغلاء الشديد فحصل للناس ضعف وفقر شديد من ذلك، فكتب السلطان إلى الوالي مقصود باشا ببيع جميع أملاك مصطفى باشا الوالي السابق، نظير ما تحرر عليه من الحساب فنفذ الأمر. هذا ولقد كان مقصود باشا حاكمًا عالمًا بمواقع أحكام السياسة وفي أيامه أبطل الكثير من المظالم والموازين والذراع وما يؤخذ من المغاني وغيرهم، وسعى في إصلاح الأحوال قدر استطاعته فاستعمل الرفق وألغى الضرائب التي وضعها أسلافه بغير حق وجعل الوراثة إلى الأقربين الشرعيين مع دفع شيء من التركات إلى الحكومة، وتحري التعديات تحريًا شديدًا وتصدى للبحث عن اللصوص وتتبعهم وهم الذين ظهروا في عهد مصطفى باشا بصورة جلية فقتل منهم مقصود باشا طائفة عظيمة وعددًا كبيرًا، وقد أعاد مقصود باشا تنظيم الإدارة المالية في مصر، فجرد الدفتردار الذي يمثل البكوات المماليك المحليين من سلطاته، وطور ديوان الروزنامه [وهو ديوان دفتر اليومية أي الديوان الذي يقوم بتحرير وضبط الحسابات في الدفاتر الرسمية] بحيث صار الديوان الرئيسي المسيطر على سائر الدواوين المالية الأخرى، وصار لرئيسه مثل ما كان للدفتردار من سلطات، وقد بقي هذا النظام زهاء قرنين بعد ذلك، كذلك طور نظام المقاطعات [وهو أن يقسم الريف المصري إلى مقاطعات يرأس كل منها مفتش يشرف ويحدد الضرائب على الأرض القابلة للزراعة ويحمل لقب أمين]. وفي أيام مقصود باشا وقعت واقعة في ثغر الإسكندرية وهي أن قبطانًا عمر مركبًا في البحر وأراد أن ينزلها

البحر فجمع النصارى الذين في المراكب تحت طائلة القصاص مغلولين وحلوا جميع قيودهم لتنزيل المركب إلى البحر، وكانوا نحو ستمائة نفر فانتهزوا فرصة والناس في صلاة الجمعة فانفرد ثلاثمائة رجل منهم وكسروا باب الترسخانة وأخذوا السلاح الذي فيها وفروا وارتحلوا، بعد أن نهبوا أسواق البلد، إلى ظهر البحر وقد واجه الباشا ذلك الموقف بكل حزم. واستمر مقصود باشا نافذ الكلمة حتى قامت العسكر عليه وعزلوه وجعلوا "شعبان بك" قائمقام حتى يرسل السلطان واليًا جديدًا، ذلك الذي أعاد ما أبطله مقصود باشا من المظالم والمكس.

الوالي أيوب باشا

تولى أيوب باشا حكم مصر سنة١٦٤٥ م في عهد السلطان إبراهيم العثماني، فأقام واليًا بها وكانت مدة ولايته حوالي سنتين واثنين وخمسين يومًا، وكان قبل هذا من رجال القصر السلطاني، فلما عهدت إليه ولاية مصر تردد في قبولها لما رأى من الأخطار المحدقة بها، لكنه لم ير بدًا من قبولها. وكان رجلاً حازمًا مستقيمًا استعان برجاله على إدارة الأعمال فلم تمض سنتان على حكمه حتى استتب النظام وساد الأمن برغم أن في أيامه جدد ما كان قد أبطله مقصود باشا من المظالم والمكس، ورغم ذلك عم الرخاء أرجاء مصر المحروسة ورخصت الأسعار حتى أن أردب القمح بيع بعشرين نصف فضة، وأردب الشعير بثمانية أنصاف!. وفي أثناء ولايته ورد خط شريف سلطاني بإرسال حوالي سبعمائة نفر إلى قلعة كريت للمحافظة على النفوذ العثماني هناك، ثم استقال أيوب باشا من ذلك المنصب بعد أن صار وزيرًا وعكف على العبادة واعتزل السياسة وزهد زهد الدراويش، فتنازل عن أملاكه في الأستانة للدائرة الخاصة الهمايونية واعتكف في أحد المعابد.

الوالي محمد باشا حيدر

تولى محمد باشا حيدر حكم مصر سنة ١٦٤٧ م في عهد السلطان إبراهيم العثماني، وكانت مدة ولايته سنة وسبعة أشهر، في وقت كانت مصر يتقاسمها البكوات المماليك، وعلى رأس هؤلاء البكوات "رضوان بك الفقاري" زعيم بيت الفقارية ومن حالفهم من بين أرباب الحرف والقبائل البدوية، وعلى الجانب المضاد بيت القاسمية ومن حالفهم من بين أرباب الحرف والقبائل البدوية، وكانت العداوة على أشدها بين البيتين اللذين شغلا المناصب الهامة في الدولة بحيث طغت قوتهما على قوة الوالي. وكان الوالي محمد باشا

حيدر منحازًا إلى القاسمية، فعين "قانصوه بك" أحد بكواتهم [قائمقام] في أول عهده وتعاون معهم في الدس للفقارية لدى السلطان، لكن تلك الدسائس لم تفلح، واستعدى رضوان بك الفقاري زميله "علي بك الفقاري" حاكم الصعيد فجاء إلى القاهرة بقواته لتأييد السيطرة الفقارية، فأدى هذا إلى تأكيد سيطرة الفقارية واستسلام الوالي واعتقال القاسمية حيث قتل بعض زعمائهم في السجن، ولكن الوالي محمد باشا حيدر لم يلبث أن أصدر أمرًا إلى علي بك الفقاري بالسفر إلى جرجا، حتى يتمكن من الانفراد برضوان بك، وبالفعل بعد أن سافر علي بك عين الوالي أميرًا آخر لقافلة الحج غير رضوان بك فشعر رضوان بك بضعف موقفه فاتجه إلى الصعيد ومعه ٢٠٠ من رجاله وفيهم العديد من الأمراء والكشاف، ليكون هناك إلى جانب علي بك، وليستعدوا لمواجهة الوضع في القاهرة. وقد قام الوالي أيضًا بتعيين حاكم آخر على الصعيد بدلاً من علي بك ليضعف نفوذ الفقارية بوجه عام، ثم جمع ألفين من الجند ونحو خمسمائة من الانكشارية لقتال الفقارية، لكن قائد الحملة والجند اعتذروا عن قتالهم فاضطر الوالي إلى إلغاء الحملة. ولم تلبث مساعي رضوان بك في استانبول أن كفلت وصول أمر من السلطان ببقاء كل من رضوان بك الفقاري وعلي بك الفقاري في منصبه مدى الحياة، فاضطر الباشا إلى استقدام الأميرين، فقدما إلى القاهرة بما لهما من الرواتب والحقوق، ثم قامت العسكر على الباشا وأنزلوه من القلعة وجعلوا "حسين بك" قائمقام، ثم أعرضوا إلى الأعتاب العلية بذلك.

الوالي أحمد باشا

تولى أحمد باشا حكم مصر سنة ١٦٤٨ م في عهد السلطان محمد الرابع العثماني، وكانت مدة ولايته ما يقرب من سنة وبضعة أشهر غلب عليها حدوث القلاقل واضطراب الأمور، إذ لم يصل نهر النيل إلى منسوبه الطبيعي مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وخيم على البلاد شبح المجاعة. ولقد عمل أحمد باشا جاهدًا على وضع بذور الشقاق بين أقوى أميرين في تلك الأونة وهما "رضوان بك وعلي بك" ليحل عرى اتحادهما، ولكنه لم ينجح في ذلك. وفي عهده حدث نزاع بين زيد شريف مكة وبين أحد المطالبين بالحكم فانتصر الأمير "قيطاز بك" للأخير، وتحول الأمر إلى صراع حربي استخدمت فيه المدافع على بيت زيد وعلى الحرم المكي، فكتب علماء مكة وأعيانها بذلك إلى السلطان وأبلغوه ما أحدثه قيطاز بك من انتهاك لحرمة بيتَ الله الحرام والبلد الأمين، فورد خط شريف من السلطان إلى أحمد باشا والي مصر بقتل قيطاز بك فتلكأ الباشا في تنفيذ الأمر

العالي، كما ورد خط شريف آخر بطلب خمسمائة نفر إلى قلعة جريد [كريت] للمحافظة على الأمن فتولى حسين جاويش سردارًا للتجريدة وسافرت العسكر من بولاق، ثم ورد فرمان بعزل أحمد باشا فقام الباشا بإبراء ذمته وتسديد ما عليه من مبالغ وافرة دون أن يسأله أحد، واستقر في بيت "ابن خضر" كتخدا العزبان ما يقرب من أربعين يومًا، ثم لبس هو ورجاله لباس الحرب واتجه إلى الديار العلية.

الوالي شريف باشا محمد

تولى شريف باشا محمد حكم مصر سنة ١٦٤٩ م في عهد السلطان محمد الرابع العثماني، وكما يذكر التاريخ أن شريف باشا كان راعيًا لمقام سيدنا الحسين بن الإمام علي حفيد النبي ﷺ حيث أنه كان يعتقد اعتقادًا راسخًا أن رأس الحسين يوجد بهذا المقام. وقد شجع ضعف الباشوات في القرن ١٧ م على هجرة البدو وبكثرة إلى مصر قادمين من الشمال الإفريقي خاصة من بدو طرابلس وبرقة تخلصًا من الحكم القاسي هناك أو لدوافع اقتصادية. فاستقرت قبائل من الشمال الإفريقي في البحيرة وأهم هذه القبائل: الهنادي، وبهجة، وأفراد. وكانت أكثر القبائل البدوية شغبًا هم بنو وافي الذين أحدثوا دمارًا خاصة في البحيرة والبهنسا. وقد تم إرسال عدة تجريدات عسكرية ضدهم.

الوالي عبد الرحمن باشا الطويشي

تولى عبد الرحمن باشا الطويشي حكم مصر سنة ١٦٥١ م في عهد السلطان محمد الرابع العثماني، حيث كانت مدة ولايته سنة وسبعة أشهر، وعندما كان يصدر الأمر السلطاني الشريف بتعيين باشا مصر كان الأخير يتخذ سبيله إليها برًا أوبحرًا: فإذا كان منقولاً من إحدى ولايات الشام أو العراق سلك الطريق البري حتى العريش، ليرافقه نفر من الجند حتى يصل إلى ضواحي القاهرة [الخانكة] حيث يتجه لمقابلته الصناجق والأغوات والعسكر لتهنئته بسلامة الوصول ويصحبونه إلى العادلية [خارج باب النصر] حيث يقام له سماطًا [وليمة] عظيمًا ويأخذ التقادم [هدايا القدوم]، ثم يخلع عليهم خلع القدوم من الفراوي والقفاطين على الأغوات وحينما يصعد إلى القلعة [قلعة الجبل] تطلق الشنكا [الصواريخ] والمدافع ابتهاجًا بوصوله، أما إذا كان قادمًا من دار السلطنة رأسًا فإنه يسافر بحرًا إلى الإسكندرية وعندما يصل الخبر إلى القاهرة المحروسة بقدوم الباشا يسرع العسكر لملاقاته، وينعم الباشا على العسكر فينال كل منهم نصيبه من الترقي، ثم يقوم بزيارة الأضرحة والمقامات ومساجد الأولياء والصالحين في مدينة الإسكندرية

وكذلك مدينة رشيد، كما يتفقد الحصون والقلاع فيأمر بترميم ما تهدم منها وينعم على رجالها من العسكر والمرابطين وأرباب الشعائر، وبعد ذلك يركب النيل قادمًا إلى العاصمة حيث يكون في انتظاره الأمراء والصناجق وكبار الموظفين والجند، ويصف الرحالة التركي "أوليا جلبي" الذي زار مصر في منتصف القرن ١٧ م هذا الموقف الرائع أحسن وصف فيذكر: "عندما يصل الباشا الجديد إلى بولاق كان أغا الانكشارية يقوم بضيافته ويقدم إلى حضرته كيسًا من النقود المصرية وخمس بنادق مزينة بالمجوهرات ومكملة العدة وخمس طواشية وعددًا من جياد الخيل المرختة وحينئذ كان الباشا يخلع على أغا الانكشارية فروة سمور، كما يقدم الأغا الهدايا المناسبة إلى كتخدا الباشا ورجاله من أفندية الديوان وأرباب الخزينة والمهمندار وغيرهم فلكل منهم عدد من الخيول، وعندما يبلغ الباشا المقياس ينزل إلى قصر العيني حيث يكون في ضيافة أغا العزبان الذي يقدم إليه بدوره الهدايا وهي: ثلاثة أكياس وثلاثة خيول وثلاث طواشي وكذلك إلى كتخدا الباشا ورجاله، ومقابل ذلك يخلع الباشا على أغا العزبان خلعة الإحسان والقدوم ويبقيه في منصبه، ثم يأتي دور كتخدا الجاويشية لضيافة الباشا وتقديم الهدايا وهي: ثلاثة أكياس وثلاثة خيول وثلاث طواشي، كما يقدم متفرقة باشي هداياه إلى الباشا كسابقيه ويخلع الباشا عليهما خلع القدوم والإحسان ويقرهما في منصبيهما، ثم يتحرك موكب الباشا وسط دق الطبول وطلقات البنادق حيث يكون العساكر في استقباله وهم في غاية النظام والترتيب والاحتشام، ويمضي الموكب داخل المدينة وسط جموع الأهالي من الرجال والصغار وتطلق النساء الزغاريد ويهتف الشيوخ بالدعاء قائلين [حفظك الله وسلمك الله يا عزيز مصر يا متولي مصر يا والي مصر يا وكيل سلطان الإسلام..] وحينذاك كان خدام الباشا ينثرون كيسًا من النقود على الفقراء والمساكين إحسانًا من ولي النعم، وعندما يمر الموكب بمكاتب الأطفال، كان الأطفال يصطفون في الطريق العام ويصيحون بالدعاء للباشا والسلطان فيغمرهم الباشا بإحسانه.. وأخيرًا يتجه الباشا العثماني إلى القلعة فيدخلها ويأتي العسكر ديوان الغوري بالقلعة وتمد الأسمطة المحمدية المتعددة". ولقد أبدى السلاطين العثمانيون اهتمامًا كبيرًا لبسط السيطرة العثمانية على جزيرة كريت، وخاضوا عدة معارك متوالية استمرت مدة طويلة تقرب من ٢١ عامًا وخلال هذه الحرب أسهم رجال الوجاقات في مصر بنصيب وافر، فقد أرسلت تجاريد متعددة إلى كريت منها تلك التجريدة التي أرسلت من مصر سنة ١٦٥١ م وكان قوامها ٥٠٠ جندي وقد تولى سرداريتها "حسن جاويش مستحفظان".

الوالي محمد باشا السلحدار [أبو النور]

تولى محمد باشا أبو النور حكم مصر سنة ١٦٥٢ م في عهد السلطان محمد الرابع العثماني، ولما استقر محمد باشا في مصر زار القرافة وزار مقام سيدي "عقبة بن عامر الجهني" وأمر أن يبني له مسجد ومدرسة لقراءة الحديث الشريف وبنى ضريحًا ومكتبًا للأطفال، ورتب فيه عشرة أنفار يقرءون القرآن في كل ليلة اثنين وجعل لأرباب الشعائر والفقراء مرتبًا من الخبز والشربة وجعل لهم راتبًا يصرف في كل شهر. وأمر في أيامه نظار الجوامع أن يبيضوا الجوامع والزوايا والرباطات والمشاهد فبيضوها جميعًا فبسبب ذلك سمي [أبو النور]. وفي زمنه ظهر خارجي بأرض الحبش يقال له "درويش" جمع طائفة من المفسدين فقتل نائب الحبش وتولى درويش نيابة الحبش بالقهر والغلبة، فلما ورد الخبر إلى مصر قدمت عريضة بشأن ذلك إلى الأعتاب العلية فورد الخبر بتعيين عسكر إلى بلاد الحبش،فعين من العساكر المصرية ألف وخمسمائة وجعل سردارهم "أحمد بك البوشناق"،وقضت تلك الحملة على هذه الفتنة وقتلوا درويش هذا وأتباعه جميعًا. وشاءت الأقدار أن يحدث في عصر محمد باشا أبي النور انتشار المرض اللعين مرة أخرى [الطاعون]، حتى ضاقت الدنيا بالموتى وسمى أهل مصر هذا الفصل بفصل الحبش ومات فيه الكثير من العلماء. وفي تلك الفترة توفي رضوان بك الفقاري أمير الحج فألبس الباشا إمارة الحاج لأحمد بك البوشناق، لكن أمراء الفقارية غضبوا من ذلك التعيين وتجمهروا وأنزلوا الباشا بالقهر والغلبة ونفوا أحمد بك البوشناق ونصبوا في إمارة الحاج "الأمير حسين بك الفقاري" وأرسلوا بذلك إلى السلطان الذي أقرهم على ذلك وعزل الوالي.

الوالي مصطفى باشا زاده

تولى مصطفى باشا زاده حكم مصر سنة ١٦٥٦ م في عهد السلطان محمد الرابع العثماني،.وكانت مدة ولايته سنة واحدة. وبعد أو وصل إلى مصر وعملت له مراسم الاستقبال المعتادة أقام الباشا سماطًا كبيرا لأكابر مصر في خارج القلعة بميدان قراميدان حيث عمل على إجراء مصالحة بين الفقارية وبين أحمد بك البوشناق زعيم القاسمية في محاولة لتهدأة الأمور بالبلاد. وقد أتى فرمان من السلطان بإخراج أولاد العرب [السكان المحليين] وأهل الشوام من السبعة وجاقات. وأعقب هذا وقوع فتنة عظيمة بين تلك السبعة وجاقات وكان مصدر ذلك اضطراب الأمور في مصر من كثرة العزل والتولية والنفي والقتل وغير ذلك.

الوالي مصطفى باشا كورجي

تولى مصطفى باشا كورجي حكم مصر سنة ١٦٥٧ م في عهد السلطان محمد الرابع العثماني، وكانت مدة ولاية مصطفى باشا سنة تقريبًا. ويذكر له أنه عندما قدم إلى مصر أقام لأكابر مصر ضيافة [مأدبة] كبيرة في ميدان قراميدان، ثم أصلح بعد ذلك بين الفقارية وبين أحمد بك البوشناق القاسمي. وفي تلك السنة وصل فرمان من السلطان بأن يخرج أولاد العربان والشوام من السبعة وجاقات العسكرية العثمانية، وأعقب ذلك وقوع فتنة بين السبعة وجاقات عظيمة من عزل وتولية ونفي وقتل وغير ذلك. وكان الانتماء إلى الوجاقات للتمتع بامتيازاتها، قد أصبح سهلاً ميسورًا، الأمر الذي جعل السكان يشكون من ظلم المنتمين إلى الوجاقات، فكان صدور ذلك الفرمان وإن ثبت من استقراء الأحداث في الفترة التالية أن مثل هذه الفرمانات لم تنفذ بجدية وحزم وظل الانتماء إلى الوجاقات مفتوحا.

الوالي غازي باشا بن شاه سوار العجمي

تولى غازي باشا حكم مصر سنة ١٦٥٧ م في عهد السلطان محمد الرابع العثماني، وكانت مدة ولايته ثلاث سنوات. وعلى عهد غازي باشا كان الصراع بين طائفة الفقارية والقاسمية على أشده من أجل النفوذ والسلطة: ففي سنة ١٦٥٨ م أصدر الباشا أمرًا بتعيين أحمد بك البوشناق من أسرة القاسمية حاكمًا على الصعيد وتعيين محمد بك الفقاري حاكم الصعيد حاكما على ولاية الحبش، لكن محمد بك رفض التخلي عن منصبه فجمع غازي باشا البكوات والجند والمشايخ وذكر لهم أن محمد بك عصى أوامر السلطان [وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم] واستصدر فتوى بجواز محاربته. وفي ابريل سنة ١٦٥٩ م تكونت تجريدة لمحاربته وانتهى الصدام بين قوات الباشا وقوات محمد بك بهزيمة الأخير وقتله وتفرق أتباعه والعودة للقاهرة برأس محمد بك وأيوب بك تابعه واستولى الباشا على مجوهرات محمد بك، وأهمها الزمرد الذي لم يحزه أحد قبله. وبذلك كانت وفاة رضوان بك الفقاري ومن بعده علي بك الفقاري، ثم هزيمة وقتل محمد بك الفقاري، أدى كل ذلك إلى إضعاف طائفة الفقارية إلى حد ما، في الوقت الذي واصل فيه زعيم طائفة القاسمية "أحمد بك البوشناق"، تقوية موقفه وموقف القاسمية. ومن الجانب الإداري والمالي، أثبت تطور الأحداث للإدارة أنه لابد من بديل لنظام المقاطعات لإحكام القبضة في جباية الأموال الأميرية من الفلاحين، فاهتدت الدولة العثمانية إلى "نظام الالتزام" الذي يحمل أول دفتر منظم له بديوان الروزنامه سنة ١٦٥٨ م، ويذكر التاريخ

أن تطبيق نظام الالتزام في إدارة الأراضي الزراعية في مصر قد طبق بصورة رسمية منذ عام ١٦٥٨ م وذلك على عهد غازي باشا، ومن الملاحظ أن الجند كانوا أول من اقتحم ميدان الالتزام منذ بداية العمل به في مختلف الولايات. ومما يذكر أنه قد أمر السلطان العثماني بقتل غازي باشا وضبط جميع ما تملك يداه، وبذلك خنق الباشا ودفن بجوار مقام الإمام الشافعي. بتهمة ابتزاز مبلغ ضخم من المال يعادل مال الخزينة الذي يرسل للأستانة. وبعد الإعدام والدفن بفترة قصيرة، وصل فرمان من الباب العالي طالبًا أن يرسل غازي باشا دون أن يلحق به أي ضرر إلى العاصمة العثمانية، ولكن بعد فوات الأوان.

الوالي مصطفى باشا الوزير

تولى مصطفى باشا حكم مصر سنة ١٦٦٠ م في عهد السلطان محمد الرابع العثماني، وكانت مدة ولايته حوالي سنة واحدة لم يستطع خلالها أن يعرف مكان الزمرد الذي تحصل عليه غازي باشا الوالي السابق، برغم ممارسة الأساليب المعروفة وقتذاك. وفي ذلك العام نذكر أنه قد سقطت منارة جامع السلطان حسن دون حدوث أضرار بشرية فادحة وذلك في وقت صلاة الجمعة. وفي خلال ذلك العام عين أحمد بك البوشناق [قائمقام] للوالي، وقد أدى توثيق الصلات بين الوالي والقاسمية إلى تحالفهما للقضاء على الأمراء الفقارية.. ذلك أنه قام نزاع بين اثنين من الملتزمين سنة ١٦٦٠ م بالقليوبية [دجوي] هاجم خلاله فلاحو أحد الطرفين [عثمان بك] بعض الجند من فرقة العزبان أرسلوا لحماية حقوق الطرف الأخر، وحين استدعى مصطفى باشا الطرف الذي اعتدى رجاله على الجند وكان رئيس الشرطة الليليين بالقاهرة، لجأ إلى الفقارية واحتمى بهم فأخذوه تحت حمايتهم وحينما ثبتت إدانة رئيس الشرطة عزل من منصبه وعين بدله أحد القاسمية، فاستاء الفقارية وقرروا مقاومة الباشا وتنحيته عن منصبه ، لكن الباشا والعزبان والقاسمية تلقوا تأييد الجند الآخرين، بل أن جند الانكشارية الذين كان الفقارية يعتمدون على تأييدهم امتنعوا عن مساندتهم، وحين أدرك الفقارية ذلك جمعوا قواتهم للقيام بضربة مفاجئة، لكن نيران العزبان أجبرتهم على ترك القاهرة والانسحاب في اتجاه الجنوب لمواصلة المقاومة في الصعيد. وكان الانسحاب خطوة فاصلة بالنسبة للفقارية: فإن زمام المبادرة انتقل إلى يد مصطفى باشا الذي عبأ قوات الحامية الموجودة في القاهرة وعين القاسمية في المناصب الهامة وحكامًا للأقاليم فأتاح ذلك للباشا والقاسمية الفرصة للقضاء عليهم فهزموا قواتهم وأوقعوا القتل فيهم، وتعرف هذه المعركة [بواقعة

الصناجق]. ورغم أن تحطيم نفوذ الفقارية أفسح الطريق واسعًا أمام القاسمية، إلا أن سطوة أحمد بك البوشناق والقاسمية، كانت قصيرة الأجل، إذ بعد تحطيم الفقارية أخذ الوالي مصطفى باشا يخطط للقضاء على القاسمية حتى يسترد سلطة باشا مصر أو باشا القاهرة كاملة من أيدي الأمراء البكوات. وفي سنة ١٦٦١ م قام مصطفى باشا ودعى الصناجق والأمراء وأغوات الوجاقات والعسكر إلى الحضور لديوان مصر، لبحث أمر الفتنة التي اندلعت بين الوجاقات بسبب اتجاه بعض الجند إلى تحدي قادتهم والاحتماء بوجاقات أخرى لتدبير المؤامرات واغتيال بعض القادة والعسكر، وفي هذا الاجتماع توصل المجتمعون إلى رأي يقضي بعزل ٢٨ جندي من العصاة ومثيري الشغب وأجبروا على مغادرة القاهرة وبذلك هدأت الأوضاع.

الوالي إبراهيم باشا الدفتردار

تولى ابراهيم باشا الدفتردار حكم مصر سنة ١٦٦١ م في عهد السلطان محمد الرابع العثماني، بعد تحطيم قوة طائفة الفقارية سنة ١٦٦٠ م فأخذ الوالي يخطط للقضاء على طائفة القاسمية، حتى يسترد سلطة باشا مصر كاملة من أيدي البكوات فتكررت قصة قيطاس بك الذي قتله موسى باشا سنة ١٦٣١ م: ففي يوليو سنة ١٦٦٢ م حين صعد أحمد بك البوشناق إلى القلعة لتهنئة الباشا بحلول العيد، فقتله أتباع الوالي، لكن التاريخ توقف عن تكرار نفسه بعد ذلك فالبكوات المنقسمون [الفقارية المحطمون والقاسمية الذين فقدوا قائدهم] كانوا يختلفون عن البكوات المتحدين الواثقين من أنفسهم الذين واجهوا موسى باشا سنة ١٦٣١ م،وبقى إبراهيم باشا الذي دبر قتل أحمد بك فسيطر دون منازع، فأدى ذلك إلى انهيار هيبة البكوات والصناجق وخفض المرتب الذي يدفع إليهم، كما خفض عددهم وهكذا فقد البكوات ما كان لهم من تفوق داخل النظام السياسي في مصر، حتى بدءوا يستعيدون ثقتهم بأنفسهم وتماسكهم الطائفي في أواخر القرن ١٧ م، وخلال ذلك احتفظ البكوات بما كان في أيديهم من مناصب الدولة الكبرى كما كان الحال من قبل، لكنهم لم يعودوا يتحدون سلطة الولاة. وقد استغل الولاة في مصر هذا الوضع لتوطيد سلطتهم، واستمدوا القوة في ذلك من محاولة الحكومة العثمانية في الأستانة حينئذ رد هيبتها في الولايات لذلك شهدت السنوات الخمس عشرة التالية تزايدًا في سطوة الولاة، لكن سرعان ما ظهرت في مصر قوى جديدة ملأت الفراغ السياسي الذي خلفه زوال نفوذ البكوات من فقارية وقاسمية واستأثرت بالنفوذ السياسي وانتزعت زمام المبادرة السياسية من الولاة. تألفت هذه القوى الجديدة من زعماء في فرقة الانكشارية، مثل "كجك محمد"

و"أفرنج أحمد" أو بيوت عسكرية شكلها ضباط عسكريون أحاطت بكل منهم طائفة من الأتباع عرفت باسمه مثل طائفة البلفية من أتباع القائد العسكري "حسن أغا البلفي"، وطائفة القازدغلية المؤلفة من أتباع القائد العسكري "مصطفى كاخيا القازدغلي". هذا ولقد كانت مدة ولاية إبراهيم باشا الدفتردار الملقب بإبراهيم باشا الشيطان حوالي ثلاث سنوات إلا قليل، وقد ورد إليه خط شريف بإخراج أولاد العرب [السكان المحليين] من البلوكات العسكرية، وفرض على الملتزمين ضريبة جديدة سميت بالمضاف بحيث يكون على كل كيس خمسة آلاف نصف فضة.

الوالي عمر باشا السلحدار

تولى عمر باشا السلحدار حكم مصر سنة ١٦٦٣ م في عهد السلطان محمد الرابع العثماني، فكانت مدة ولايته سنتين وسبعة أشهر، وأثناء ولايته ثارت طائفة المستحفظان وكذلك طائفة الانكشارية والعزبان وقتلوا الكثير من رجال الدولة بمصر. وفي عام ١٦٦٤م برزت منطقة جرجا كإحدى الولايات [الأقاليم] الكبرى واختفت ولايات أخرى مثل أسيوط وأبريم، وكان قبل ذلك كانت مصر مقسمة إلى عدة أقسام إدارية يطلق على كل منها اسم ولاية [محافظة] وكانت هذه الولايات هي: بالوجه البحري [الشرقية. المنصورة. البحيرة. القليوبية. الغربية. المنوفية. الجيزة]، وبالوجه القبلي [البهنساوية. الأشمونين. المنفلوط. جرجا. أطفيح. الفيوم]. ويذكر لعهد عمر باشا حدوث زلزال عظيم في مصر تكرر ثلاث مرات وترتب عليه هدم العديد من البيوت وسقوط الأشجار والنخيل. وفي عهده اجتمعت العساكر بالديوان وطلبوا من الباشا خمسين نفرا من جماعته تنزل، لتفتش على السلاح الذي لدى الأهالي وتجميعه وأن يمنع الأهالي من اقتناء السلاح وحمله. ولقد ظهرت فتنة في مصر قادها خمسة أنفار من طائفة الينجشرية [الانكشارية] وانضم إليهم غيرهم فاستباحوا أموال الخلق وأضروا بالناس وزاد الظلم حتى استغاث الناس، ولكن العصاة تحصنوا بجامع المؤيد بالغورية فأمر الباشا الصناجق والأغوات والأمراء أن يتوجهوا إليهم ويحاربوهم وضيقوا عليهم الخناق حتى تمكنوا منهم وضربت رقابهم على باب زويلة. ولقد ورد أمر سلطاني بتجهيز ألفي عسكري إلى قلعة جريد [كريت] وأن يكون سردارها "رمضان بك"، فخرجت الحملة من الإسكندرية سنة ١٦٦٦ م، ولكن هذه التجريدة تعرضت في البحر المتوسط لجماعات من القراصنة اعترضت طريقها ودار القتال بين الجانبين، انتهى بهزيمتها على أيدي القراصنة ووقوع رجالها في الأسر. وفي فترة حكم عمر باشا السلحدار دخل صفوف الحامية العثمانية

بمصر شراذم من الدروز الذين هربوا من الشام بعد القضاء على تمردهم على يد الدولة ولجأوا إلى مصر، وقد اشتغل بعضهم بالحرف بينما اتجه البعض الأخر إلى حياة الدروشة والتكايا ونجح أغلبهم في جمع الأموال واقتناء الثروات، ثم تسللوا إلى الوجاقات المختلفة وصاروا عساكر وأخذوا علوفة السلطان بالعزب والمستحفظان.

الوالي إبراهيم باشا الصوفي

تولى إبراهيم باشا الصوفي حكم مصر سنة ١٦٦٦ م في عهد السلطان محمد الرابع العثماني، وكانت مدة ولايته سنة واحدة وثمانية أشهر. وكان واليًا عاقلاً محسنًا صالحًا، غير أن كاخيته كان خبيثًا لئيمًا، فسلم الباشا مقاليد الحكم إليه فصار لا يتم أمر إلا بمعرفة كاخيته. وفي تلك السنة ورد "مصطفى أفندي بن سهراب" من الديار الرومية ومعه فرمان بأنه مفوض الأمور جميعها في أموال مصر: مصرفها وإيرادها، وعندما بلغ إبراهيم باشا ذلك الأمر دس له السم في مأدبة طعام فمات الأمير مصطفى من فوره، وبعد موت ابن سهراب وقع في مصر طاعون لا يكاد يوصف، وسمى أهل مصر ذلك الفصل باسم الموت الأصفر، لأنه لو أصيب به شخص اصفر وجهه وجلده. ومن أعمال إبراهيم باشا الصوفي أنه أرسل تجريدة عسكرية إلى الحجاز قوامها ٥٠٠٠ جندي للقضاء على فتنة أقامها شخص يدعى "حمودة" أظهر العصيان وقطع السبل. ولقد حققت الحملة هدفها، ولكنها عادت دون أمر الوالي إبراهيم باشا الذي أراد أن يمنعهم من الدخول إلى مصر، لكن الأكابر والأعيان أشاروا عليه أن منعهم من الدخول إلى منازلهم يحدث منه فتنة شديدة فصرح لهم بالدخول وألبسهم القفاطين على حكم العادة. وفي سنة ١٦٦٧ م وصل "قابوجي باشا" إلى القاهرة وأبلغ إبراهيم باشا بحاجة الدولة العلية إلى أربعة آلاف قنطار من البارود ومائة وخمسين ألف كيلة من القمح وأربعمائة قنطار من البقسماط، وقد أرسلت هذه اللوازم صحبة تجريدة من ألفي جندي، لإمداد المحاربين في كريت بالعون المطلوب.

الوالي علي باشا قرة قاش

تولى علي باشا قرة قاش حكم مصر سنة ١٦٦٨ م في عهد السلطان محمد الرابع العثماني، فكانت مدة ولايته سنة واحدة، احتفل خلالها بوفاء النيل حسب العادة القديمة حيث زينت المراكب وركب الباشا من بولاق ومعه الصناجق والأغوات وشيخ الإسلام الى المقياس على النظام القديم وكان قد أبطل ذلك من قبل بسنوات بحجة إرسال الجند إلى

أدخل إلى مصر عملة غير جيدة من النحاس المطلي على أنها فضة وقد امتنع الناس عن التعامل بها وأطلقوا عليها الفضة الصفراء، وقد أشيع أن إمام اليمن قد هاجم مكة المكرمة وخرج على الحكم العثماني، فجهز إبراهيم باشا مركبين بالسويس معدتين للإبحار، وجهز ثلاثة آلاف جندي، ثم ثبت كذب المقولة فورد خط شريف من السلطان ببيع المركبين وترحيل العسكر المعدة إلى قلعة قمانيصة [بولندا]، حيث نصرهم الله وجنح أهل بولندا إلى الصلح.

الوالي حسين باشا جانبلاط

تولى حسين باشا جانبلاط حكم مصر سنة ١٦٧٣ م في عهد السلطان محمد الرابع العثماني، وقدم مصر عن طريق البر وعندما وصل الوالي إلى منطقة الصالحية بمديرية الشرقية طرد "محمد أغا" كتخدا الجاويشية وأبقاه في الصالحية منفيًا وأكد على حبسه وعندما ورد إلى القاهرة تشفع الأمراء فيه فرده إلى منزله معزولاً. وفي تلك السنة ورد خط شريف بطلب ثلاثة آلاف عسكري إلى قمانيصة [بولندا]، وجعل على سردارها "سليمان بك البوشناق" ويعين فيها عشرون رجلاً من أكابر الجراكسة أصحاب الربط والحل وبالفعل نفذ الأمر، ثم ورد بعد ذلك خط شريف بطلب المتأخرات من الخزينة عن العام السابق وقدرت بحوالي ٣٠٠ كيس قروش كلاب [كل كلب بثلاثين نصف فضة، فهبط سعر الكلب الى ثلاثين فضة وكان قبل ذلك بأربعين فضة] مما يوضح مدى هبوط قيمة العملة وعدم الإنصاف.

الوالي أحمد باشا الدفتردار

تولى احمد باشا الدفتردار حكم مصر سنة ١٦٧٥ م في عهد السلطان محمد الرابع العثماني، هذا وعندما جلس أحمد باشا في الديوان أبطل اليهود الصرافين بالديوان وجعلها في أيدي المسلمين، وبعد ذلك بقليل ورد أمر سلطاني بتجهيز ألفي نفر إلى قمانيصة [بولندا]، فألبس الباشا قفطان السفر إلى "إيواظ بك" وكذلك أغا الجراكسة وطلعوا بموكب عظيم وقد أشيع أن الباشا سيفرض مظالم[ضرائب] على البيوت والخانات والطواحين وأنه سيقوم بخفض دخول بعض وحدات الجيش، فنهوه عن هذا، فأبى وتمسك بذلك متعللا بأنه أمر من السلطان، الأمر الذي أدى إلى اجتماع العسكر بميدان الرميلة [القلعة] واجتمع أمرهم على عزله، ولكن أحمد باشا رفض النزول عن الحكم، لكنهم أنزلوه بالقوة والقهر، وأسكنوه في بيت محمد باشا حاجي بحي الصليبية وجعلوا "رمضان

الحسين]. ومن الطريف في زمنه أن امرأة أنجبت سبعة أولاد دفعة واحدة وعندما شاهدهم عبد الرحمن باشا أنعم على الأم بسبعة عثامنة ولكل ولد من الأولاد السبعة سبعة عثامنة وكان السبعة ذكورًا وأعطى الأم أيضًا ثلاثة آلاف فضة بيضا. وفي سنة ١٦٧٩ م أرسل الأمير ذو الفقار أمير الحج الشريف إلى مصر، بأن عربان العقبة تصدوا له وحاربوه، ولذلك أرسلت تجريدة قوامها خمسمائة جندي من مختلف الوجاقات برئاسة أحد البكوات، وعندما علم العربان بمجيء العسكر رحلوا ولاذوا بالفرار، إلا أن الأجناد تمكنوا من أسر بعضهم وسلموهم إلى عبد الرحمن باشا، وبذلك عاد الحجاج سالمين هذا العام.

الوالي عثمان باشا

تولى عثمان باشا حكم مصر سنة ١٦٨٠ في عهد السلطان محمد الرابع العثماني، فكانت مدة ولايته ثلاث سنوات، وقد حدث في عهده انهمار السيول في مكة المكرمة حتى إنها اقتلعت شجرة الجميز الكبيرة التي كانت بمولده[ص] وألقاها السيل عند جدار البيت الحرام ونتيجة لذلك غرق بالحرم خلق كثير، أما بالنسبة لأمراء مصر فقد عزلت صنجقية "عمر بك الأعور" وألحقت بباشوية غزة، كما أسند عثمان باشا إلى كل من "إبراهيم جلبي" إبن أخت أحمد بك البوشناق الشهير بأبي شنب و"مراد أغا" مهام الصنجقية. ولقد بعث السلطان العثماني إلى عثمان باشا خطًا شريفًا مضمونه تجهيز تجريدة قوامها ثلاثة آلاف من العسكر للسفر إلى النمسا، لإعادة النفوذ العثماني بها، وقد عين الباشا أحد البكوات [إبراهيم كتخدا] سردارا عامًا. وجعل لكل جماعة سردارا خاصا ونقلت القوات على ظهر السفن التركية للمشاركة في محاولة العثمانيين الهجوم على فيينا سنة ١٦٨١ م، ولكن تلك المحاولة قد فشلت.

الوالي حمزة باشا

تولى حمزة باشا حكم مصر سنة ١٦٨٣ م في عهد السلطان محمد الرابع فكانت مدة ولايته أربع سنوات، وكان قدومه على مصر مباركًا إذ رخصت الأقوات بحيث أن أردب القمح بيع بعشرين نصف فضة، وأردب العدس كذلك واكتظت الأسواق باللحوم والفواكه والثمار. فلما استقر به الجلوس في مصر ورد له خط سلطاني يطلب ثلاثة آلاف نفر من عساكر مصر إلى مكة المكرمة بالحجاز، فلبى الباشا الأمر وخرجت الحملة برئاسة "عبد الله بك"، وبعد ذلك حضر كبير سعاة السلطان ومعه خط شريف [فرمان] بطلب ألفين من

طائفة العزبان وعلى الأخص من فرقة العزبان والينجشرية [الانكشارية] فقط وأن يكون قيطاز بك صنجقهم وأن يتوجهوا إلى قلعة مورة. وأيضًا خط شريف ثان بأن العسكر التي وصلت صحبة عبد الله بك ناقصون ستمائة نفر، ويأمر السلطان بتجهيز هذا العدد وأن ينصب عليهم صنجقًا ويرسلوا إلى قلعة جريد فلبى حمزة باشا الأمر. ومن مآثره في مصر أنه جدد زاوية الإمام "أبي جعفر أحمد الحنفي" الشهير بالطحاوي الموجودة بالقرب من مسجد الإمام الشافعي حيث أعاد بناءها وخصص لها أوقافًا ورتب لها القراء. وفي تلك الأونة من تاريخ مصر انتشر طاعون فتاك عم أقطار البلاد وتوفي فيه خلق كثير وخلت منه بيوت كثيرة وسمي بفصل السيل، لأنه أتى قبله سيل لم يوجد في مصر مثله. ولقد حرص حمزة باشا على استتباب الأمن والعدل ويذكر عنه أنه كان ناسكًا محبًا للعلماء محسنًا إلى الفقراء، شفوقًا على الرعايا، كاتبًا حاسبًا، واجتمعت فيه ثلاث خصال [الحلم، وعدم سفك الدماء، وعدم نهب الأموال] هذا ويؤخذ على حمزة باشا عدم استطاعته القضاء على قطاع الطرق نهائيًا، خاصة "حبيب أبو سويلم" و"عبد الله بن واقي"، رغم إرسال العسكر للنيل منهم.

الوالي حسين باشا بلطجي

تولى حسين باشا بلطجي حكم مصر سنة ١٦٨٧ م في عهد السلطان محمد خان الرابع العثماني، فكانت مدة ولايته حوالي سنة واحدة، في وقت اشتد فيه الصراع بين طائفة الفقارية بزعامة الأمير زين الفقاري بك أمير الحج [نصف سعد] وبين طائفة القاسمية ومن والاها من الأمراء بزعامة الأمير مراد بك الدفتردار [نصف حرام] والمجتمع المصري بأكمله منحاز إما لهؤلاء أو هؤلاء، ولكل رايته التي تميزه ويتعصب لها. ولقد أتى خط شريف من السلطان العثماني قرئ في الديوان بطلب خمسة آلاف عسكري للسفر المنصور ويكون رأس عسكرهم القائد "إبراهيم كتخدا عزبان". وفي أواخر مدة حكم حسين باشا توفي السلطان محمد الرابع وتولى السلطان سليمان الثاني العثماني. وعندما توفي شريف مكة "أحمد بن غالب" سنة ١٦٨٧ م كلف حسين باشا في مصر سبعة من العسكر من كل وجاق واحد بالسفر إلى مكة لتوصيل قفطان الشرافة لابن أخيه وقد منح كل منهم خمسة عشر ألف نصف فضة حق طريق.

الوالي الداماد حسن باشا السلحدار

تولى حسن باشا السلحدار حكم مصر سنة ١٦٨٨ م في عهد السلطان سليمان الثاني العثماني فكانت مدة ولايته سنة واحدة وتسعة أشهر. وفي اليوم الثاني من جلوسه أبرز خطًا شريفًا قرئ بالديوان بالسكة والخطبة باسم السلطان سليمان بن إبراهيم، وخلع على أرباب الديوان قفاطين كما جرت العادة وأمر بالزينة فزينت البلاد ثلاثة أيام بلياليها، وألبس الباشا قفطان إمارة الحج للأمير "إبراهيم بك أبي شنب" الفقاري وعزل "إسماعيل بك" من إمارة الحاج وألبسه قفطان الدفتردارية، ثم ورد أغا من الديار الرومية بأمر تسليم صرة الحرمين إلى أمير الحاج المصري كي يوصلها إلى مكة المكرمة وإبطال سفرها وإخراجها من الشام. ومما يذكر لعهد حسن باشا تلك الواقعة الرهيبة التي حدثت بين إبراهيم بك أبي شنب أمير الحاج وبين العربان [العرب]، وراء جبل الجيوشي وقتاله لهم هو والصناجق والأغوات وجميع عسكر مصر ودلاة الباشا، حيث استمرت الحرب بينهم من صلاة الصبح إلى قبيل العصر وقتل من العرب نحو ألف وأسر نحو خمسمائة وأتوا بهم إلى حسن باشا الذي أمر بحبسهم ونهبت العسكر جميع جمالهم وأحمالهم ومتاعهم، لأنهم كانوا عربان ٢٠ قبيلة حتى من عرب المدينة ومن عرب الحجاز وعرب الطائف، حتى أنهم أطلقوا العرب المسجونين وأرسلوهم إلى قبائلهم، لكي لا ينهبوا قافلة الحاج ذلك العام، حيث انتشر الجدب والقحط في تلك الفترة ببلاد الحجاز فهجموا على قافلة الحجاج في الشرقية وقتلوا من فيها وأخذوا نحو ألف جمل بأحمالها وأسروا النساء وقتلوا "خليل أغا" كتخدا أمير الحاج، لذلك أرسل إليهم حسن باشا تجريدة عسكرية كبيرة عليها خمسة صناجق شداد هم: "قيطاز بك ودرويش بك ومراد بك وإسماعيل بك ومصطفى بك"، ومعهم ١٥٠ نفرا من طائفة السباهية، حتى وصلوا الى العقبة، ولم تحدث الواقعة وفر العربان من ذلك اللقاء،.ولكن ترتب على كل ذلك غلاء الأسعار خاصة الحبوب واللحوم واستمرت على هذا الغلاء. ولقد حضر "قابوجي باشا" من طرف الدولة العثمانية لطلب خمسمائة من العسكر وذلك لتناوب الخدمة في قلعة كريت.

الوالي أحمد باشا كتخدا

تولى أحمد باشا كتخدا حكم مصر سنة ١٦٨٩ م في عهد السلطان سليمان الثاني العثماني، واستمر بها واليا مدة سنة وخمسة أشهر. وفي عهده ورد خط شريف من السلطان بطلب ألفي عسكري إلى الديار الرومية في صحبتهم صنجق، فبعث "مصطفى بك" حاكم جرجا، وفي الوقت نفسه كان أحمد باشا يقوم بتجهيز تجريدة كبرى إلى إقليم

البحيرة والبهنسا لقتال العربان المغاربة فأرسل صنجقين وألفي نفر من السبعة وجاقات وعليهم سردارية وأعطوا كل صنجق عشرة أكياس وكل سردار كيسًا وكل نفر ثلاثة آلاف نصف فضة وأرسلوا إلى كل ناحية صنجقا وألف نفر، وجمعوا من الإقليمين من البلد الكبير ثلاثة آلاف ومن البلد الصغير ألفين فما قاتلوا غير يوم واحد، وبعثوا يطلبون إمدادًا فأرسل الباشا فرمانًا إلى سائر الكشاف أن يتوجهوا له وأرسل أحمد باشا نائبه بثلاثمائة نفر من قوات الدلاة، حتى إنهم تلاقوا مع عربان ابن وافي مرارًا وفي كل مرة ينكسرون من العرب [العربان]، حتى أرسل الوالي الأمير قيطاز بك وأغوات السبع بلوكات وحدثت الواقعة الطامة التي هزموا فيها العرب أخيرًا وولوا هاربين نحو الفيوم، أما قيطاز بك و"حسن أغا بولفية" وكتخدا الباشا فإنهم صادفوا جمعًا من العرب البدو في طريقهم فأخذوهم ونهبوا أموالهم وجمالهم وقطعوا رءوسهم وكانوا سبعة أنفار. ومن محاسن أحمد باشا ترميم الجامع المؤيد وقد كان تداعى إلى السقوط فأرسل للكشف عليه، ثم شرع في العمارة إلى أن أتمه في أحسن حال، ثم بعد ذلك مرض وتوفي إلى رحمة الله فجهزوه ودفنوه بالقرب من علي باشا.

الوالي علي باشا قلج

تولى علي باشا قلج حكم مصر سنة ١٦٩١ م في عهد السلطان سليمان الثاني العثماني، وقد أتى عن طريق البحر، في وقت كان فيه الفساد قد بلغ منتهاه وانتشر بدو العرب للفساد في كل جهة. وكان الوالي السابق عاجزا عن ردع المفسدين وتأمين الرعايا، وتسبب عن ذلك انقطاع ورود الغلال إلى الشون السلطانية وخلت الخزينة من الأموال، فلم يتمكن من صرف مرتبات الحرمين ولا غيرهما كجهات الأوقاف والعلماء والأشراف والأيتام والأرامل. وكان قد اتسع نطاق "نظام الحمايات"، وكانت عادة اتخذها العسكر من القدم فكثرت في تلك المدة فكانت كل طائفة من العسكر تأخذ في حمايتها جملة من التجار أو المزارعين أو الملاحين في البحر فيقتسمون مع الناس أرباحهم، ويمنعونهم عن أداء حقوق الحكومة ولا يتمكن الحاكم من التعرض لأحد منهم. فلما تولى الحكم علي باشا قلج، بذل جهده في إبطال الحمايات حتى أبطلها وحارب بدو العرب حتى قمعهم وأفنى منهم الكثير فهدأت الأمور وأمن الناس على أنفسهم وأموالهم، لكن حصل من الغلاء والوباء ما فاقت شدته تلك الحالة. وأثناء فترة حكمه ورد أكثر من خط شريف من السلطان أحمد الثاني بإجراء تغيير في مناصب كبار الدولة. وفي بداية حكم علي باشا خرجت تجريدة عسكرية، بقيادة الأمير إبراهيم بك أبي شنب إلى جزيرة جريد [كريت]

ومعه ألف نفر وعادت في نفس السنة. وأهم ما يذكر لعهده أنه في يوم ٧ من مايو سنة ١٦٩٣ م هبت ريح صفراء شديدة ورمل أصفر إلى أن صارت السماء والأرض والجدران كلها صفراء، ثم قلبت بسواد عظيم أظلم منه الكون، وكان ذلك في يوم الجمعة ١٢ رمضان والناس في المساجد فتقطعت السقوف فخرجت الناس من المساجد هربًا، فظنوا أن القيامة قد قامت ولم يكن هناك شك في ذلك وحصل للناس رعب زائد ووقعت المركب التي كانت على مئذنة جامع ابن طولون ووقع النخل والأشجار وتهدمت بيوت كثيرة. ومما يذكر لعهده أنه في سنة ١٦٩٤ م توقف النيل عن جريانه المعتاد ولم يتم الفيضان المعهود والوصول لمنسوبه المعتاد، الأمر الذي أحدث ذعرًا بين الناس، وفي سنة ١٦٩٥م جلس السلطان مصطفى الثاني على عرش السلطنة وبعث بفرمان يطلب ألفي نفر إلى دمشوار فألبس الباشا إسماعيل بك قفطان الغزو، وأحمد بك قبطانًا على ألف نفر إلى جزيرة رودس. وفي عهده أنهى العلماء وأصحاب الأوقاف والمستحقون أمرهم إلى علي باشا بأن الملتزمين امتنعوا عن دفع خراج الأوقاف والرزق المرصدة عليه المساجد وأن ذلك سينتج عنه تعطيل الشعائر الدينية، فأدرك الوالي تلك المشكلة وأنهاها، ومع ذلك تشدد الوالي تشددًا كبيرًا في تحصيل الأموال من الأمراء، باستخدام أسلوب التهديد والوعيد والحبس والقتل، ولكن النيل أصاب البلاد بضربة قاسية أدت إلى الهاوية والفوضى، وذلك عندما امتنع النهر عن الفيضان، حيث اشتد الغلاء وضاق الحال بالفقراء، فخرجوا في مظاهرة صاخبة وصعدوا إلى القلعة وهاجموا الديوان وطالبوا بالغذاء فجاءهم الوالي وطردهم، فنزلوا إلى ميدان الرميلة وعندما لم تجد نداءاتهم جوابًا أخذوا يقذفون جميع من في الديوان بالحجارة واضطروا في هذا اليوم إلى نهب الغلال وكسر الحواصل وكان من بينها حاصل كتخدا الوزير الذي كان مملوءًا بالفول والشعير، حتى أن أهل الأرياف والبلاد جاءوا بعد ذلك إلى القاهرة واشتد الكرب وأكل الناس الجيف واستمر ذلك الكرب حتى عزل علي باشا.

الوالي إسماعيل باشا

تولى إسماعيل باشا حكم مصر في سنة ١٦٩٥ م في عهد السلطان مصطفى الثاني العثماني، وقد قدم البلاد عن طريق البر من جهة الشام، وكانت البلاد في حالة من الضيق والشدة ما يرثى له فأمر الباشا بجمع الفقراء والمساكين وقام بتوزيعهم على الأمراء الصناجق والملتزمين بمصر كل إنسان على قدر طاقته وبحسب مقامه وأخذ لنفسه ولأعيان ولايته ألف نفس، وعين لهم من الخبز والطعام ما يكفيهم صباحًا ومساء، حتى

تنقشع الغمة ويعود النهر إلى حالته الطبيعية وتنقضي فترة الكرب والغلاء، ولكن أعقب ذلك الغلاء وباء عظيم عم البلاد لم ير مثله، حيث أودى بحياة الكثير من أبناء مصر، فأمر الباشا لبيت مال الخاصة والعامة أن يغسلوا الفقراء ويكفنوهم ويتقيدون بهم حتى يدفنوهم وبنى لهم مدافن عديدة يدفنون بها وتسمى بترب الغربا، فصار الناس يحملون الموتى من الأسواق والأزقة ويأتون بهم إلى مغسل السلطان الذي بالرميلة إلى أن انقضى هذا الوباء. وقد ورث إسماعيل باشا أموالاً كثيرة توارثتها الناس وارثا بعد وارث لا تكاد تعد ولا تحصى، ولكن يذكر له رعايته للعامة والفقراء. ومما يذكر عن أوائل فترة حكم إسماعيل باشا سنة ١٦٩٥ م أنه واجهته مشكلة إتمام الخزينة المرسلة فطلب من زعيم الفقارية إبراهيم بك أبي شنب اختيار أحد الرجال الماهرين في النواحي المالية لشغل وظيفة الروزنامجي فرشح لذلك حسن أفندي باش خليفة الروزنامة، وعندما وصل خط شريف من قبل الدولة مضمونة الدعوة لعقد اجتماع في بيت "حسن أغا بلفية" يحضره الصناجق والأغوات واختيارية السبعة وجاقات [العسكر المتقاعدين] ونقيب الأشراف وقاضي العسكر وكتخدا الباشا، فقام الجاويشية بتوزيع التنابيه على الأعضاء، وأخيرًا عقد الاجتماع وطرحت مشكلة تكميل الخزينة حتى اتفقوا أخيرًا على فرض مضاف جديد على إيراد مصر فيؤخذ على كل كيس ألف نصف فضة وبذلك بلغ المال الميري الـ.ـذ المطلوب وزاد ١٨ كيسا. ومن جملة مآثره الحميدة الكشك المطل على عرب اليسار والقاعة التي تجاهه والمصطبة والبستان الذي داخل السراية وأنشأ على الباب الذي بجوار ديوان قايتباي مدرسة جعل فيها ١٢ قارئا يقرءون القرآن. وفي سنة ١٦٩٦ م ورد أمر بطلب ألفين من العسكر وأن يكون صنجقهم "مراد بك" وقد سيرت تلك التجريدة إلى سالونيك للمعاونة في القضاء على الثورة التي بها. وفي عهد إسماعيل باشا حدث تغيير في قيمة العملة المتداولة ومن أجل ذلك قامت العسكر على الباشا وطلبوا عزله فأبى فراجعوه المرة بعد المرة في النزول وهو يمتنع، فلما رأى أمرهم لن ينفك إلا بنزوله استجاب ونزل من يومه إلى منزله الذي كان قد اشتراه بمنطقة بركة الفيل، ولقد اتفق رأي الصناجق والأغوات على تعيين "مصطفى بك" قائمقامًا لينوب عن الباشا القادم، وأرسلوا عرضًا إلى الأعتاب العلية على أيدي سبعة من العسكر من كل وجاق واحد وأشاروا في العرض إلى: أسباب عزل إسماعيل باشا، بالإضافة إلى تأخير جرايات وعليقات العسكر والعلماء والمشايخ، وإرسال مال صرة الحرمين ناقصة أربعين كيس، وعدم الاهتمام بغلال أهالي الحرمين الشريفين، أنه باع من غلال الأنبار الشريفة لحسابه بمبلغ ثلاثمائة كيس، كما أنه تعرض للعلوفات والالتزامات فكان يلغيها ليبيع الالتزامات

من جديد، وجعل باسم ولده سبعين بلدة التزامًا وعلوفات قدرها ألفين عثامنة، وأقام لنفسه قصرًا بالقلعة منقطع النظير فضلا عن العديد من البيوت في المدينة.

الوالي حسين باشا البوشناق

تولى حسين باشا البوشناق حكم مصر سنة ١٦٩٧ م في عهد السلطان مصطفى الثاني العثماني، قدم إلى مصر عن طريق البر وبعد قدومه بيوم ورد أمر السلطان بطلب ألفي وخمسمائة نفر من جند الغريبات وأن يكون "يوسف بك المسلماني" سردارهم، لتقوية القبضة العثمانية شمالي البلقان. هذا وقد ورد من جرجا أن عرب هوارة امتنعوا عن دفع المال والغلال فأرسل الباشا إليهم وأنهى الأمر. ومن الطريف أنه في سنة ١٦٩٧ م ورد من مكة رسول أخبر حسين باشا البوشناق بوفاة حاكم جدة ولذلك أنعم الوالي حسين باشا على " حسين بك" أغا الجراكسة بصنجقية جدة وأمره بالإسراع في السفر إليها قبل خروج موكب الحج، وعندما وصل حسين بك مكة وجد أن السلطان العثماني قد نصب أحد البكوات في صنجقية جدة فعاد حسين بك خائبًا. وفي نفس العام عين لشركة الهند الإنجليزية قنصلاً بالقاهرة ووكيلا بالإسكندرية، فأرسل السلطان مصطفى الثاني خطا شريفا بأن يتمتع التجار الإنجليز بمصر بنفس الامتيازات التي كان يتمتع بها الفرنسيون وأهمها: أن لا يدفعوا أكثر من ٣ ٪ رسمًا على ما يستوردونه لمصر، وكان التجار الإنجليز في ذلك الوقت يصدرون من مصر مقادير لا بأس بها من العقاقير والعطور والجلود والتمر والسكر والسجاد والتبر وريش النعام والصمغ ويستوردون الزجاج والمعادن والأقمشة الصوفية من الجوخ خاصة. وفي سنة ١٦٩٨ م ورد أن بدو الهوارة رفضوا أن يدفعوا ضرائبهم نقدًا، أو عينًا، مدعين أنهم انكشارية وعزبان. ومع أن ضباط الكتائب أنكروا هذا الإدعاء فيما تلا ذلك من تحقيق، إلا أن مجرد أن البدو شبه الرحل من الصعيد استطاعوا أن يزعموا هذا الزعم، فهذا يوحي بالمدى الذي تهاوت إليه الحواجز إلى حد دخول الرعية في الجيش. وفي سنة ١٦٩٩ م كانت واقعة المغاربة مع أهل مصر أثناء تجهيز الكسوة الشريفة – وفحواها أن تجار المغاربة المقيمون بالقاهرة من أهل تونس وفاس كان من عادتهم أنهم يحملون الكسوة الشريفة التي تعدها القاهرة لكسوة الكعبة الشريفة كل سنة ويمرون بها في شوارع القاهرة، وأنهم يضربون كل من يرونه يشرب الدخان في وقت مرورهم بالكسوة الشريفة، وحدث أثناء مرور المغاربة بالكسوة أن رأوا رجلاً من أتباع "مصطفى كتخدا القازدغلي" يشرب الدخان فكسروا أنبوبته وتشاجروا معه، فشجوا رأسه وكانوا إذ ذاك

مسلحين فاتسعت المعركة بين الطرفين بالسلاح، مما أزعج سلطات القاهرة واضطرت إلى استعمال العنف معهم وألقت القبض على جماعة منهم وأودعتهم السجن، حتى غادر المحمل القاهرة – وكان حسين باشا قد حجر على العساكر ومنعهم مما كانوا يفعلونه فضجوا من ذلك وقاموا عليه قومة واحدة وحاصروه بالقلعة ونهبت البلد وأغلقت الحوانيتَ والحانات وتعطلت الأسواق. وفي العام نفسه ورد ركب "سليمان باشا" من الديار الرومية واليًا على جدة وبيده أمر شريف، خطاب موجه إلى حسين باشا أن يدفع له عشرة آلاف طرلي [عملة عثمانية] من مال الخزينة المصرية برسم عمارة ما تهدم من سور المدينة المنورة فلبى الباشا الأمر ودفع المطلوب.

الوالي قرة باشا محمد

تولى قرة باشا محمد حكم مصر سنة ١٦٩٩ م في عهد السلطان مصطفى الثاني العثماني، فكانت مدة ولايته خمس سنوات في أثنائها ورد رسول كبير من الأعتاب العلية ومعه ثلاثة أوامر شريفة، مضمونها: إرسال الخزينة على الفور، ومحاسبة حسين باشا الوالي السابق على وجه الحق، وبطلب "الشريف أحمد بن غالب" و"الشريف عبد الله" و"الشريف إبن بركات"، فجهزوهم في الحال وأرسلوهم إلى الديار الرومية. وقد عمر قرة باشا محمد مقام سيدي الأربعين الذي بميدان قراميدان وأنشأ فيه جامعه بخطبة وتكية لفقراء الخلوتية من الأروام وأنشأ مقابلاً لهم مطبخًا ودار ضيافة للفقراء، وفي أعلاها أنشأ مكتبًا لتعليم الأطفال وجدد بستان الغوري وعمره. وفي سنة ١٧٠٢ م حدثت أزمة نقدية وغلت أسعار البضائع وصار الناس في كرب من أمر المعاملة، ولذا تجمع التجار وأرباب الصنائع ودخلوا الجامع الأزهر واشتكوا للسادة العلماء الذين استقر رأيهم على كتابة عرض إلى الوالي قرة باشا محمد، فأصدر فرمانًا بعقد اجتماع في بيت أحد الصناجق بحضور السادة العلماء والسادات والبكرية والصناجق والأغوات واختيارية الوجاقات، وأخيرًا اتفقوا على أن تكون مصر كاستانبول من حيث منح أغا الانكشارية سلطة واسعة لمعالجة أمور النقد والأسعار والموازين، فوافق "علي أغا" الانكشارية، ولكنه اشترط عدة شروط منها: إبطال الحمايات فلا يحتمي أحد من التجار والحرفيين بالوجاقات، وإجبار الصاغة والتجار على جمع الفضة لتقديمها لدار الضرب لسك النقود وتحديد قيمتها لتخفيض أسعار الحاجيات، وعلى أن يأتمر كافة المشتغلين بشئون التجارة والحرف وتعاطوا الكيل والميزان بأمره ولا يعارضه أحد، وإلى جانب ذلك قرر إبطال المخامير ودور البوظة والقبض على محترفات البغاء. ولقد التزم علي أغا بما اشترط

على نفسه وحدد تسعيرة كل سلعة وعاقب بشدة كل من تلاعب في الموازين، وبذلك فرض النظام في مدينة القاهرة وصارت له هيبة ووقار وهكذا حجب علي أغا بسلطاته وشخصيته الفذة وجود المحتسب والوالي العثماني نفسه. وفي سنة ١٧٠٣ م أمر قرة باشا بإزالة بعض الدكاكين لتوسعة الطريق العام، وفي نفس العالم وتحت إصرار القنصل الفرنسي أصدر قرة باشا أمرًا بعزل أحد أغوات الانكشارية لضربه تاجرًا فرنسيًا بشدة لعدم ارتدائه غطاء الرأس من الفرو، ولكن لهجوم الجند بالسلاح حضرة الباشا اضطر الوالي إلى إعادة الأغا ثانية لمنصبه!.

الوالي محمد باشا رامي

تولى محمد باشا رامي حكم مصر سنة ١٧٠٤ م في عهد السلطان أحمد الثالث العثماني، وقد قدم إلى مصر عن طريق البحر، وفي أيامه توقف النيل عن الزيادة وهرعت الناس لطلب الدعاء، فأمر محمد باشا العلماء وأولاد المكاتب وجميع أهل القاهرة أن يطلعوا للاستسقاء، ثم نادى المنادي بأن" أول يوم في جامع الجيوشي، والثاني في جامع عمرو بن العاص، والثالث في سبيل علي باشا" فاستجاب الله دعاءهم وأوفى النهر فرويت البلاد، ولكنه هبط سريعًا فحصل الغلاء الشديد وكثر المتسولون في الطرقات والأسواق ولم يأت في تلك السنة البن اليمني والقماش الهندي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار البن والقماش المستورد. وأشيع عن الوالي محمد باشا بأن قدومه سيئ وما حل بمكان إلا حدث فيه خراب، حتى أنه عندما تولى قبرص حصل فيها القحط وجفت بعض عيون الجزيرة. وعندما تولى علي باشا الأزميرلي حكم مصر سنة ١٧٠٦ م ورد أمر شريف إليه بحبس محمد باشا رامي وبيع جميع ما تملكه يداه، بل وورد أمر آخر بنفيه إلى جزيرة رودس.

الوالي مسلم علي باشا الأزميرلي

تولى علي باشا الأزميرلي حكم مصر سنة ١٧٠٦ م في عهد السلطان أحمد الثالث العثماني وعندما حضر إلى مصر جاء بصحبته ألف نفر من أتباعه وأتباع أتباعه، وكان رجلا وجيهًا حاكمًا، وقد عزل بعض رجال الولاية وولى بعضهم. وقد استحدث أمرًا جديدًا في العزل، عندما عزل الأمير "حسن جاويش" وألبسه كرك سمور [عباءة من فرو ثعلب السمور]، وكانت العادة إذا عزل باش جاويش يلبسه الوالي قفطانًا، ولكنه ألبسه الكرك فصارت عادة تبعها من بعده. وعلى عهد علي باشا وقعت فتنة بين طائفة جند

العزبان وطائفة جند المتفرقة وفتنة أخرى عند باب الانكشارية، ونتيجة لتلك الفتن قام الجند بالقبض على علي باشا وسجنوه في قصر يوسف في القلعة بسبب الديون التي استحقت عليه لتجار في القسطنطينية، وظل هكذا حتى وصل خط شريف من السلطان ببيع جميع متاع علي باشا المسجون في كشك يوسف فباعوها في الديوان، ثم أتى رسول من السلطان يحمل أمرًا شريفًا بتجهيز علي باشا إلى الديار الرومية فرحل عن مصر معززًا مكرمًا إلى الأستانة.

الوالي حسن باشا الداماد

تولى حسن باشا الداماد حكم مصر سنة ١٧٠٧ م في عهد السلطان أحمد الثالث العثماني، وكانت مدة حسن باشا سنتين وشهرًا تقريبًا. ومما يذكر عنه أنه قدم إلى مصر عن طريق البحر، وأثناء ولايته اشتد النزاع بين فرق الحامية العثمانية الموجودة في مصر خاصة من جانب وجاق الانكشارية. ولقد اجتمعت الوجاقات الستة على أمر مقترح، وهو إبطال الحمايات والمظالم المستجدة بالقاهرة ونواحيها وكتبوا في شأن ذلك محضرًا كبيرًا، وان لا يتعرض أحد إلى المراكب التي تحمل غلال الحرمين والعنبر الشريف وأرسلوا المحضر إلى حسن باشا لإعطاء فرمان به، لكنه تردد في ذلك إلى أن ورد أغا من الديار الرومية وبصحبته أمران شريفان: أحدهما بإزالة المظالم والحمايات، والثاني بنقل باب الضرب إلى الديوان وبناء قنطرة اللاهون وأن يحاسب عليها من مال الخزينة. وفي فترة حكم حسن باشا الداماد أنزل محمد بك حاكم جرجا عرب المغاربة بالوادي، مما حدا بالباشا إلى إصدار قرار بعزله لهذا الفعل. ومما يذكر أنه عند نهاية مدة حكم حسن باشا أمطرت السماء بكثرة وسالت الأودية حتى أن ماء النيل زاد وأفاض ماء النهر واستمر المطر ما يقرب من سبعة عشر يومًا متواصلًا ليلاً ونهارًا حتى امتنع الناس عن أداء العمل وتعطل خروج المحمل الشريف هذا العام.

الوالي إبراهيم باشا القبطان

تولى إبراهيم باشا حكم مصر سنة ١٧٠٩ م في عهد السلطان أحمد الثالث العثماني، وصل مصر عن طريق البحر، وقد نزلت الملاقية حسب العادة لاستقبال الوالي الجديد حيث رحبوا به ونزلوا به إلى ثغر رشيد، ثم سار الموكب في النيل المبارك إلى القاهرة المحروسة واستقروا في ناحية الوراق، وعند الصباح أعدت له الصناجق وباقي الأغوات والروزنامجي سماطًا عظيمًا، وخلع عليهم الهدايا وعملوا له شنكا ومدافع [شنكا: بكسر

الشين وسكون النون وهي الصواريخ التي تطلق ابتهاجًا في الاحتفالات العامة والأفراح]، ثم زار ضريح الإمام الشافعي، وفي اليوم التالي صعد إلى قلعة الجبل حيث وقع على حوالات الحرمين. وقد اشتد النزاع بين الست بلوكات الموجودين بمصر كل يريد أن يبسط سطوته ونفوذه. وقد وصل خط شريف بإسناد منصب الدفتردارية إلى "غيطاس بك" وأميرية الحاج إلى "عوض بك" حيث ألبسهم إبراهيم باشا القفاطين بنفسه وهذا ما يعكس مدى زعامتهم وقوتهم بجانب نفوذ الوالي، وخط شريف آخر يقضي بإخراج أرباب الحرف والصنايع من الوجاقات، ولكن إبراهيم باشا لم يستطع فعل ذلك. وفي نفس العام أصدر الباشا أمرًا بعزل محمد بك حاكم جرجا لما أشيع عنه من أن سبب ازدياد نفوذ عربان المغاربة في الصعيد إلى ما يلقونه من حماية محمد بك وتولى "محمد بك قطامش" بدلاً منه وهكذا كانت سياسة مصر الداخلية تتأثر بدور العربان المغاربة.

الوالي خليل باشا الكوسج

تولى خليل باشا الكوسج حكم مصر سنة ١٧١٠ م في عهد السلطان أحمد الثالث العثماني، وقد أتى مصر عن طريق البر وبصحبته نقيب الأشراف وكان في تلك الفترة الصراع بين البكوات المماليك [الفقارية **x** القاسمية] والوجاقات على أشده خاصة من جانب وجاق الانكشارية ووجاق العزبان، إذ منعهم خليل باشا جميعًا من فرض الحمايات وما كان يتحصل عليه الجند من إتاوات من الأهالي ومنعهم مما كانوا يفعلونه فضجوا من ذلك، وقاموا عليه قومة واحدة وحاصروه بالقلعة، ونهبت البلد وأغلقت الحوانيت والحانات وتعطلت الأسواق وانقطع المرور من طريق المحجر وعرب اليسار والرميلة والصليبة والدروب الموصلة إلى القلعة، وقطع الماء والزاد عن العباد واستمرت هذه الحادثة سبعين يومًا وخرب بسببها الدرب الأحمر والمحجر وسوق السلاح وخط الداودية وما جاور ذلك إلى مصر القديمة وخط السيدة زينب، الأمر الذي جعل القاضي يصدر فتوى بجواز قتالهم وأذن الباشا في ذلك فتم ذلك، حتى هدأت الأمور إلى حد ما، ثم أعقب ذلك وصول فرمان من السلطان بطلب ثلاثة آلاف نفر من الجند إلى كفرة مصقوة، فاتفق الأمر بين خليل باشا والوجاقات على أن لا يخرج إلى الغزو من فرقتا العزبان والانكشارية إلا من كان اسمه مكتوبًا في السجلات الرسمية، وبالفعل أبحرت التجريدة من ميناء الإسكندرية إلى وجهتها. ولقد ساعد الاضمحلال المستمر في سلطة الدولة وازدياد حدة المنافسات العرقية في القاهرة، كلها قدمت فرصًا جديدة لمشايخ البدو العربان، وثمة عشيرتان: بالتحديد: الحبايبة في وسط الصعيد، والهوارة في الصعيد.

حصلوا على حكم ذاتي نسبي وثراء مهول وسلطة، ذلك أن المشايخ استغلوا المعارك داخل المجتمع العسكري لفائدتهم محققين نفوذًا مع أمراء المماليك، بل ومع الكتائب العثمانية. فلم يرفض بعض عرب الهوارة أن يدفعوا ما عليهم من ضرائب على أساس أنهم من وجاق الانكشارية، واتخذوا جانب الفقارية والانكشارية في الصراع المسلح الذي وقع عام ١٧١١ م، بينما أيد منافسهم ـ الأمير البدوي "علي أخميم" ـ القاسمية ووجاق العزبان.

الوالي شريف باشا والي

تولى شريف باشا والي حكم مصر سنة ١٧١١ م في عهد السلطان أحمد الثالث العثماني، وقد ظهر في فترة ولايته نجم أحد الوعاظ بمسجد السلطان المؤيد بالسكرية حيث ازدادت شعبيته وكثر مريدوه حتى أثار قضية: أن كرامات الأولياء تنقطع بالموت وما يذكر لهم من الكرامات بعد موتهم فباطل، وأن اللوح المحفوظ لا يطلع عليه الأنبياء فكيف يتيسر للأولياء؟ وأن جميع ما يوقد في مقامات الأولياء من شمع وزيت لا يجوز، ويجب هدم القباب المبنية على الموتى والأضرحة، ويجب على المسلمين وولاة الأمور السعي في إبطال ذلك. مما أدى لوجود فتنة بين مؤيدي ومعارضي هذا القول من الشيوخ والأئمة وذهبت الجموع المحتشدة إلى الباشا ليفصل في الأمر، فاستشار والي باشا أصفياءه فاستقر الرأي على استخدام الشدة والعنف لكبت جماح تلك الفتنة وهذا ما تم بالفعل ونفى مجموعة من العلماء من القاهرة إلى قراهم في أعقاب الفتنة. ولقد اهتم والي باشا بعمارة قنطرة الجسر لتهدمها وهي القنطرة القريبة من الطيبي، وجدد قبة قاعة المقياس، هذا وقد ورد خط شريف بتجهيز ثلاثة آلاف عسكري إلى بني الأصفر. وقد أبتليت مصر أثناء فترة حكم شريف باشا والي بموجة شديدة البرودة وانهمار الثلوج مصاحبًا لصاعقة عظيمة أحرقت الكثير من الزرع وماتت أعداد غفيرة من الفلاحين والبهائم وليس ذلك فقط، بل هبت ريح أظلم منها الجو وهدمت بيوتًا كثيرة وكان الوقت بعد العصر [حوالي أوائل مايو سنة ١٧١٢ م] وأختتم ذلك البلاء بانتشار الطاعون حيث سمي بفصل النار. وقد أرسل الباشا سفينتين بالبحر الأحمر لأجل غلال الحرمين الشريفين مع تجهيز ١٥٠ كيسًا من الأموال السلطانية إلى مكة المكرمة. وكانت مدة ولاية شريف باشا والي ثلاث سنوات وشهرين تميزت بالعديد من الأحداث والصراعات السياسية بين البيوت المملوكية بعضها البعض ومشاركة عربان المغاربة بالقوة المسلحة لإخماد الفتن التي تعرضت لها القاهرة آنذاك.

الوالي عابدين باشا

تولى عابدين باشا [عابدي باشا] حكم مصر سنة ١٧١٤ م في عهد السلطان أحمد الثالث العثماني، وأثناء مدة ولايته ورد من استانبول مرسوم يطلب تجهيز ثلاثة آلاف عسكري للمساهمة في حروب الدولة العثمانية. وفي عهد عابدين باشا كانت واقعة القاسمية: وسببها أن الباشا تحزب لهم وأخذ في إعمال الحيلة على قتل "غيطاس بك" وكان غيطاس بك صاحب الحل والعقد يومئذ، وكانت العادة في يوم العيد أن تعمل جمعية [وليمة] في قراميدان بالقلعة فلما كان يوم العيد وحصلت الجمعية [أعدت الوليمة] وحضر غيطاس بك فأغرى عابدين باشا بعض أتباعه من العسكر على قتله فقتلوه وقتلوا العديد من أمرائه وأتباعه وعندما تسامع الناس بذلك قام بقية حزبه ووقعت معركة شديدة، خربت خلالها حارات ودروب ومات فيها خلق كثيرون، وصار بعدها الحل والعقد بيد القاسمية بعد أن كان بيد الفقارية ولم تنقطع الضغائن. وفي سنة ١٧١٥ م قامت الاضطرابات عندما حاول عابدين باشا أن يضع تعريفة للنقود وأن يضرب بارة جديدة وأن يحرم استخدام العملات المنقرضة. وهنا حدث هياج شامل في القاهرة، وأغلقت الأسواق، وصعد المتظاهرون إلى القلعة حتى حصلوا على مرسوم بتثبيت الأسعار، وكان لابد من انقضاء شهر كامل كي تعود الأسواق لنشاطها الطبيعي.

الوالي علي باشا الأزميرلي

تولى علي باشا الأزميرلي حكم مصر سنة ١٧١٧ م في عهد السلطان أحمد الثالث العثماني، وكان من أولى أعماله في مصر إرسال تسديد المبلغ المتبقي على الوالي السابق عابدي باشا للسلطنة وكان يقدر بحوالي ٢٠٠ كيس، أما العمل الثاني فكان إعادة دار سك العملة إلى طبيعتها من الإصدارات حيث سك عملة جديدة وزن كل رطل، ثماني عشرة فضة وأسماها [الجدد الداوودي] وتداولت بين الناس، وقد ظهر الطاعون في مصر على عهده وكانت أكثر حالات الوفاة في الشباب من الصبيان وصاحب ذلك الغلاء. هذا ولقد عثر هواة التنقيب عن الآثار بالقرب من أبي الهول في ديسمبر سنة ١٧١٨ م على حفرة بها تمثال من حجر الصوان لرجل مقطوع الرأس جالس على قاعدة كبيرة الحجم، واضعًا يده اليسرى على فخذه واليمنى ممسكًا بها المفتاح رمز الحياة وبعد أن رآه الناس سار إليه علي باشا وشاهده، ثم أمر بردمه ثانيًا. وقد ورد خط شريف إلى الوالي بطلب المدافع التي في السويس إلى الديار الرومية فلبى الوالي الأمر، وأثناء عهده لم تنقطع القلاقل بين الوجاقات العثمانية بينما أرسلت قوات من مصر للمشاركة في القتال ضد البنادقة في المورة.

الوالي رجب باشا

تولى رجب باشا حكم مصر سنة ١٧١٩ م في عهد السلطان أحمد الثالث العثماني، وأتى إلى مصر عن طريق البر حيث كان محافظًا لقلعة حلب في الشام، ومما يذكر لعهد رجب باشا إن قافلة الحج التي خرجت من مصر قاصدة البيت الحرام بقيادة "إسماعيل بك" أمير الحج قد تعرضت لغارة من جانب البدو بمنطقة العقبة حيث تعرض الكثير للقتل، فأرسل إسماعيل بك يستنجد بالوالي رجب باشا لإمداده بقوات إضافية للتصدي لهذه الغارة التي أحكمت الحصار عليهم، فأرسل إليهم الوالي تجريدة تضم مائة نفر بقيادة "عبد الله بك"، ثم أتبعها بأخرى تضم خمسمائة نفر بقيادة أمهر الأمراء. هذا ولقد كان الأمير "محمد بك جركس" ومماليكه مصدر قلق للعباد في تلك الفترة، فأصدر رجب باشا قرارا بتتبع هؤلاء المفسدين حيثما وجدوا، ولكن الأمراء تقاعسوا عن التصدي لمحمد بك جركس الذي احتمى بوجاق الانكشارية، ولقد حدثت مؤامرة للإطاحة بحكم رجب باشا، لكن المؤامرة انكشفت وتم القبض على مدبرها وهو "علي باشا" مما جعل الوالي يحضر جميع الأمراء والصناجق ويأخذ منهم العهد والمواثيق بطاعة السلطان ووالي مصر ففعلوا، وقد أبرز رجب باشا خطًا شريفًا قرئ بالديوان يتضمن قتل إسماعيل بك أمير الحج واسماعيل أغا كتخدا الجاويشية، وخط ثاني بإمارة الحج إلى "محمد بك بن اسماعيل بك"، ثم أرسل الباشا إلى السبعة وجاقات ١٢٠ كيسًا بأن يرسلوا ألف عسكري لقتل إسماعيل بك أمير الحج وأن يعطوا لكل واحد ٣٠٠٠ نصف فضة ديواني. وفي سنة ١٧٢٠ م أصدر رجب باشا أمرًا إلى قاضي القضاة يطلب منه التدخل في النزاعات المتعلقة بالرسوم المفروضة على السلع المستوردة من بلاد الشام والتي كان جمركها قائمًا في باب النصر، كما صدر فرمان عثماني استجابة لشكوى مجموعة من التجار اليهود والمسيحيين طالبين من السلطان بألا تحرمهم السلطات من امتيازهم بشراء البن في السويس، غير أن الفرمان كرر التحذير بألا يشحن أي تاجر مسلمًا كان أو ذميًا البن على سفن الكفار.

الوالي محمد باشا النيشانجي

تولى محمد باشا النيشانجي حكم مصر سنة ١٧٢١ م في عهد السلطان أحمد الثالث العثماني، وقد قدم إلى مصر في موكب عظيم حتى إن الصناجق عندما توجهوا إليه على حكم العادة لاستقباله ألبس الجميع قفاطين جديدة إلا إسماعيل بك أمير الحج فقد ألبسه فروة سمور كالليل الحالك على جوخة تاريخية، حيث كان يطلق على إسماعيل بك لقب

أبو الفقراء والمساكين. وقد ورد خط شريف من السلطان يتضمن ثلاثة أمور: الأول خاص بتجهيز غلال الحرمين، والثاني خاص بمحاسبة الوالي السابق رجب باشا على وجه الحق، والأمر الثالث خاص بالاستفسار عن موقف إسماعيل بك أمير الحج هل هو ذو خصال سيئة أم حميدة؟ نتيجة لما ورد عنه من أخبار متضاربة. وفي عهد محمد باشا اكتمل ترميم بناء الجامع الأزهر حيث ظل خمسة شهور في دور الإصلاح حتى فرغ من ذلك وفرش بالأبسطة والحصر وقدر جملة ما صرف. عليه حوالي ٦٣ كيسًا منها ٥٠ كيسًا أنعم بها السلطان أحمد العثماني و ١٣ كيسًا صرفها إسماعيل بك أمير الحج من ماله الخاص حيث زاد في أعمدة الحجر التي في رواق الأتراك.، ثم ورد خط شريف آخر بطلب ألف وخمسمائة نصف فضة نظير تجهيز التجاريد الحربية ومتأخرات سابقة، لكن يؤخذ على محمد باشا أنه كان يعمل على تعضيد البكوات الفقارية إذ ورد أنه تقرر عقد اجتماع كبير للأمراء الفقارية والقاسمية فوقع القتال بين الفريقين ونزلوا إلى ميدان الرميلة وامتد القتال إلى جهة الصليبية ودرب الحصر والمحجر وعرب اليسار وخط الدحديرة والدرب الأحمر، حتى تم الصلح بين الفريقين على تقسم الوظائف نصفين وعزلوا محمد باشا النيشانجي مما يوضح مدى تمكن الأمراء المماليك من الأمر. كما يذكر لعهد محمد باشا أن القاهرة شهدت اضطرابات خطيرة سنوات ١٧٢٢م، ١٧٢٣م، ١٧٢٤ م وكان سببها المباشر غلو أسعار الحبوب. وعلى عهده ظهر لقب "شيخ البلد" الذي كان يحظى به كبير البكوات، حيث كان أقوى شخصية في القاهرة، وكان أول من لقب به هو "محمد بك جركس القاسمي" وذلك عقب اغتيال إسماعيل بك القاسمي. وتحت ضغط محمد بك جركس، اضطر الباشا إلى الاستقالة، وأن يخلي القلعة، وضحى بسبعة من الأغنام شكرا لله على نجاحه في الابتعاد دون أن يمسسه ضرر: ذلك أن شكوى حررت ضده ووقعها مندوبون عن جميع الكتائب بالإضافة إلى كبار العلماء والصوفية، كما شكا الجيش إلى الباب العالي من أن دسائس الباشا تسببت في نشوب معارك بين الناس وأنه متهم بالفساد وسوء الحكم.

الوالي علي باشا المورلي

تولى علي باشا المورلي حكم مصر سنة ١٧٢٥ م في عهد السلطان أحمد الثالث العثماني، وكان علي باشا رجلاً كهلاً مسنًا، ومما يذكر عنه أنه عقب وصوله إلى مصر منح الهدايا إلى البكوات المماليك مثل محمد بك جركس الذي ألبسه الباشا كرك سمور وألبس من كان في صحبته من الصناجق وكانوا ١٢ صنجقًا، واستبشر الناس بقدومه

خيرًا. وقد أبرز علي باشا أربعة خطوط شريفة: الأول يختص باستعجال غلال الحرمين، والثاني طلب ٢٠ ألف أردب غلال حصة إبراهيم بك أبو شنب، والثالث يتضمن عزل محمد بك بن أبي شنب من دفتردارية القاهرة وتولية "أحمد بك الأعسر"، ثم بعد قراءة الخطوط أضفى علي باشا على جميع اختيارية الديوان والسبعة وجاقات وجميع الصناجق والأغوات قفاطين، وكان جملة القفاطين التي ألبسها الباشا بالديوان في ذلك اليوم ١٧٠ خلعة، ثم ورد فرمان يمنع الجنود من عقد تجمعات في منازل البكوات الطموحين لأن ذلك قد يؤدي إلى الفتنة والتناحر، ولم تسمح لهم الحكومة إلا بالاجتماع في مقر الانكشارية، والجنليان أو منازل الدفتردار أو أمير الحج. وفي سنة ١٧٢٦ م أمر علي باشا أغا الانكشارية، الذي كان ينوب عن رئيس الشرطة، بأن يعلن في شوارع القاهرة بأن اليهود ينبغي أن يرتدوا طراطير زرقاء، وأن يرتدي المسيحيون قبعات خاصة، وأن يرتدي المسيحيون الأوربيون برانيط.

الوالي محمد باشا النيشانجي

تولى محمد باشا النيشانجي حكم مصر للمرة الثانية في سنة ١٧٢٦ م في عهد السلطان أحمد الثالث العثماني. طبقًا لخطة وضعها محمد باشا النيشانجي أثناء ولايته الأولى والتي امتدت من سنة ١٧٢١ م إلى سنة ١٧٢٥ م، حيث اقترح محمد باشا خطة للقضاء على قوة الأمير محمد بك جركس القاسمي وحزبه، إذ كانت الخطة تقضي بخديعة محمد بك جركس عن طريق عزل محمد باشا ظاهريًا وإرسال والي جديد. وبينما يكلف علي باشا المورلي حاكم كريت بتولي حكم مصر مصحوبًا بقوة عسكرية كبيرة فإن محمد باشا الحاكم المعزول يحصل على دعم الحزب الفقاري، ثم ينضم بكوات الفقارية إلى الباشوات العثمانيين [محمد باشا النيشانجي وعلي باشا المورلي] وقواتهما لسحق محمد بك جركس وتأكيد السيطرة العثمانية على القاهرة ومن ثم فإن علي باشا يعود إلى منصبه الأصلي في كريت ويستأنف محمد باشا مهام منصبه كحاكم مصر. وبالفعل شددوا على محمد بك وضيقوا عليه الخناق مما أدى إلى هروبه واستتباب الأمور. وقد ورد خط شريف سلطاني بإسناد منصب الدفتردارية إلى "علي بك الهندي" وإمارة الحاج إلى ذي الفقار بك. ومما ورد أنه تآمر أربعة صناجق قاسمية واثنان من الأغوات كانوا مولعين بشرب الأقداح على قتل كل من: "علي بك الهندي وذي الفقار بك ومحمد بك قطامش وعلي بك قطامش ومحمد باشا النيشانجي"، وانكشف المستور وأعدم معظم المتآمرين وهرب الباقون. ولم يكن للباشا من أمور الولاية إلا إقرار الأمراء في المناصب ومنح الخلع.

الوالي أبو بكر باشا

تولى أبو بكر باشا [بكير باشا] حكم مصر سنة ١٧٢٧ م في عهد السلطان أحمد الثالث العثماني، وأتى إلى البلاد عن طريق الحجاز بالآي عظيم وبالغ أهل مصر بالدعاء له وشكوا له من الجور وارتفاع الأسعار. فرد التحية واعدًا إياهم بالرخاء والأمن والأمان، وعندما صعد إلى الديوان منح "علي زين الفقار بك" كرك سمور [غطاء من فرو الثعلب الثمين]، وكذلك منح "علي محمد بك قطامش" و"علي رضوان أغا" مثل ذلك ولم تكن العادة قبل ذلك أن الوالي الجديد يمنح مثل تلك الهدية عند ولايته وإنما جعلها أبو بكر باشا سنة وعادة لمن بعده كما بادله البكوات هدايا مماثلة ولمن معه، ثم أظهر الباشا بعد ذلك خطًا شريفًا قرئ بالديوان بتنصيب محمد باشا [الوالي السابق] على ولاية جدة والحبش، ومما يؤسف له عودة موكب الحج الشريف في تلك الفترة من الحجاز منهك قواه في أسوأ صورة نتيجة لما جابهه من متاعب وأهوال أثناء تلك الرحلة المباركة ووفاة الكثيرين منهم جوعًا وعطشًا، ورغم ذلك أسبغ الباشا هداياه على الصناجق المرافقة للقافلة! مما يعكس أن الوالي كان يعمل على مهادنة البكوات والأمراء ويتملقهم ومع هذا فقد قتلوا بعض المقربين إليه!.

الوالي عبد الله باشا زاده

تولى عبد الله باشا حكم مصر سنة ١٧٢٨ م في عهد السلطان أحمد الثالث العثماني، وقد ورد عن طريق البحر وعمل له موكب عظيم لم يعمل لغيره إلا لإسماعيل باشا الوزير حتى وصل الجمع الرصين إلى الديوان، ومما يذكر لعبد الله باشا أنه كان له من الأولاد الذكور أحد عشر ولدًا وله من الجواري المحظيات خمسين ومن الجواري الخدم ثمانين، وعندما سأل عن أحوال مصر أخبروه بخروج محمد بك جركس وإنه قد جمع من البدو والمفسدين الكثير وأنه يعترض سبيل الخلائق، فأمر الوالي بالاجتهاد في طلبه والبحث عنه. وكان الصراع بين أمراء القاسمية والفقارية على أشده والضغائن كامنة في الصدور فقام الفريقان يقتتلان، فانتصرت القاسمية على الفقارية فتفرق أمراء الفقارية في الأنحاء وخرجوا من القاهرة واستولى الأمراء على منازلهم بما فيها من حريم وأولاد وأمتعة. ومما يذكر عن عبد الله باشا زاده أنه كان من أرباب الفضائل وله ديوان شعر جيد على حروف المعجم، ومدحه شعراء مصر لفضله وميله إلى الأدب والفن وقراءة القرآن، وكان إنسانًا خيرًا صالحًا منقادًا إلى الشريعة أبطل المنكرات وأماكن اللهو والبغايا، وجعل للوالي والمقدمين عوضًا عن ذلك في كل شهر كيسًا من كشوفيات

الباشوات وكتب بذلك حجة شرعية وفيها لعن كل من تسبب في رجوع ذلك، ووصل الأمر بالزينة في أيامه لتولية السلطان محمود الحكم فعملوا شنكًا ومدافع بالقلعة. وكانت النزاعات بين الأمراء الكبار لا تنتهي حتى أنه في سنة ١٧٢٩ م اقتحم الوالي ورجاله درب المحروق بحثًا عن أمراء ربما كانوا قد اختفوا فيه وقد أغلقوا الباب للحيلولة دون خروج أحد دون أن يعثروا على الأمراء الذين كانوا يبحثون عنهم، وأخذوا معهم عند انسحابهم بواب درب المحروق وثلاثة أشخاص آخرين وأغلقوا الباب وحالوا بذلك دون خروج السكان أو دخولهم. وفي سنة ١٧٣١ م صدر فرمان يتوعد بالموت أي شخص يستخدم لقب شيخ البلد، وبعد خمس عشرة سنة صدر مرسومًا ينادي "بعثمان بك"- وهو أمير سابق للحج – شيخًا للبلد، أي أصبح هذا اللقب منحة من الباب العالي دون غيره نوعا ما. وفي عهده تظاهر ٤٠ من العلماء والمفتين وجاءوا إلى الديوان ليشكوا من قلة مخصصاتهم، بينما اجتمع حوالي ٤٠٠٠ من الطلبة في الجامع الأزهر، للتظاهر بسبب تأخر أعطياتهم.

الوالي محمد باشا السلحدار

تولى محمد باشا السلحدار حكم مصر سنة ١٧٣٣ م في عهد السلطان محمود الأول العثماني، وقد قدم إلى مصر عن طريق البر إذ كان واليا على البصرة وكانت مدة ولايته على مصر ما يقرب من سنة ونصف تقريبًا. ومما يذكر أن الرعية قامت في وجهه وشكت له من سوء المعاملة وارتفاع الأسعار فوعدهم محمد باشا بحسن الأمور، ثم اجتمع بالعلماء والأشراف والصناجق والعسكر في الديوان وحملهم جميعًا ما وصل إليه الرعية من سوء الأحوال، ثم أمر بإبطال المقاصيص [جعل الدين في مقابلة الدين] والمناداة على جميع الأسعار وأن لا يمشي إلا الديواني وأن يكون النصف باثني عشر جديدًا، وألبس أغا مستحفظان قفطانًا وأمره بأن يظهر النداء في البلد، فنزل ونادى بأن الريال بستة وستين، والزنجرلي بمائة وسبعة، والطرلي بمائة، والبندقلي بمائة وثلاثين، والنصف باثني عشر جديدًا. وفي ذلك العام تعرضت البلاد العراقية لغزوة اجتياحية فارسية بقيادة طاغية الفرس "نادر شاه" فطلب السلطان العثماني من والي مصر محمد باشا أن يبعث بالقوات التي تحت يده، لإنقاذ العراق على أن يراعي في ذلك [عدم إرسال جنود من فلاحي القليوبية والجيزة والبحيرة والمنصورة]، إذ كان لا يريد مشاركة المصريين في مثل هذه الأعمال التي احتكرتها انكشارية الجيش العثماني حتى يظل الحكم والإدارة في يد الأتراك. وفي نفس العام ١٧٣٣ م وصل خط شريف من السلطان محمود

الأول إلى الوالي محمد باشا السلحدار بزيادة الجزية على الأقباط وعلى اليهود وجعلها ثلاث درجات: الأولى أربعة دنانير، والثانية دينارين، والثالثة دينار واحد، ففرضت على جميع الذكور منهم بدون استثناء وألزم البطريرك بدفعها عن القساوسة.

الوالي عثمان باشا الحلبي

تولى عثمان باشا الحلبي حكم مصر سنة ١٧٣٤ م في عهد السلطان محمود الأول العثماني، وكانت مدة ولايته سنة وخمسة أشهر، قدم إلى مصر عن طريق البر حيث أنه كان واليًا بطرابلس الشام. وقد صحبه إلى مصر القاهرة من العسكر حوالي ألف ومائتي خلاف أتباعهم، وعقب وصوله أمطرت السماء فاستبشر الناس به خيرًا، حيث كان يتحلى بالحلم والصبر، ثم بعد ذلك أبرز ثلاثة خطوط قرئت بالديوان: أحدها خاص بغلال الحرمين، والثاني بتقلده الحكم، والثالث خاص بمحاسبة محمد باشا الوالي السابق واستخلاص الخمسمائة كيس التي له عليهم. ومما يذكر أن أيامه كانت سخاء ورخاء وأمانًا واطمئنانًا، وينسب لعهده ظهور رجل تكروري من مركز شربين بمحافظة الدقهلية ادعى أنه نبي وأن سيدنا جبريل أتاه وعرج به إلى السماء ليلة السابع والعشرين من شهر رجب وأنه قدمه وصلى بالملائكة وأن جبريل أذن له فلما فرغ من الصلاة أتاه جبريل بورقة وقال له: أنت نبي مرسل، أنزل فأظهر معجزاتك، وقد أمر بإيداع الرجل المارستان لعله يبرأ مما هو فيه، لكنه كان مدركًا يعي ما يقول مصممًا عليه! وعندما سمع الناس ذلك تدافعوا إليه لرؤيته فأمر بإيداعه السجن وعندما زاد الأمر عن حده أمر عثمان باشا بتنفيذ أمر الله وقطع رقبته اتقاء الفتنة مع عدم غسله أو الصلاة عليه أو دفنه، بل يترك للكلاب. ومن الحوادث الغريبة في عهده أيضًا أن أشيع في الناس بمصر بأن القيامة ستحدث يوم الجمعة الموافق ٢٦ ذي الحجة وفشا هذا الكلام في الناس قاطبة حتى في القرى والأرياف، وودع الناس بعضهم بعضًا واعتقدوا ذلك ووقع صدقه في نفوسهم! وفي عهده وصل فرمان من السلطان يتعلق بالجزية، ويؤكد الفرمان المليء بآيات القرآن والحديث على أن الجزية تؤخذ من يدي المسئول المصري المحلي وتنقل إلى أحد جباة الضرائب من الأستانة، وكانت الضرائب الجديدة أكثر ارتفاعًا حتى أن حوالي ألف مسيحي تظاهروا احتجاجًا عليها. وحين بلغ الموكب ميدان الرميلة، هاجمه الجنود الذين ضربوا المسيحيين، مما أدى إلى قتل اثنين منهم، وتفرق الآخرون. ومنذ ذلك الوقت فصاعدًا، لم يعد المسئولون المصريون يجمعون العائد الذي يأتي من الجزية أودار السك وإنما يجمعه مسئولون تبعثهم الأستانة بدلاً منهم.

الوالي بكير باشا

تولى بكير باشا [أبو بكر باشا] حكم مصر سنة ١٧٣٥ م في عهد السلطان محمود الأول العثماني، في وقت انحط المستوى الاجتماعي للشعب المصري إلى أقصى درجات الانحطاط وانتشرت الخرافات والبدع وراجت سوق السحرة والمشعوذين: فقد حدث أن راجت إشاعة أن يوم القيامة سيكون يوم الجمعة في ٢٦ من ذي الحجة وأخذ الناس يودع بعضهم البعض الوداع الأخير ويهيمون على وجوههم في الحقول والطرقات! وانقضى اليوم الموعود والناس أحياء يرزقون، وكانوا يرددون فيما بينهم أن "سيدي أحمد البدوي والدسوقي والشافعي" تشفعوا للناس عند الله سبحانه أن يؤجل قيام القيامة فقبل شفاعتهم!! وتذكر المصادر التاريخية أنه أثناء فترة ولاية بكير باشا ورد إليه فرمان من السلطان العثماني بقطع المرتبات الخيرية عن مستحقيها، فجمع بكير باشا مجلس الديوان لإحاطتهم بالأمر فوافق المجلس على ذلك وأيد قاضي القضاة التركي قرار السلطان، لأن أمره لا يخالف وتجب طاعته، لكن أحد علماء الأزهر وهو الشيخ "سليمان المنصوري" عارض ذلك بشدة قائلا: "أن طاعة السلطان لا تكون فيما يخالف الشرع وأمر السلطان لا يسلم له، بل يخالف ذلك لأنه مخالف للشرع ولا يسلم للإمام في فعل يخالف الشرع"، وكان ذلك مما هدم أمر السلطان وأبقى الحالة كما كانت عليه قبل فرمان السلطان العثماني الغريب، وهذا يثبت أن الأزهر وعلماءه بحق كانوا هم ملاذ الشعب وحماته من جور المماليك والأتراك جميعا. وقد صدر أمر من السلطان إلى بكير باشا بالإيقاع بين المماليك بعضهم البعض [الفقاريةX القاسمية] فبدأ يدس الدسائس بين الأمراء، ولكن انتشار مرض الطاعون شغله بعض الوقت، ثم أخذ بعد ذلك يستعين بفريق منهم ضد الفريق الآخر، ووقعت في عهده معركة دموية في بيت الدفتردار قتل فيها أحد عشر من كبار بكوات المماليك وعندما طالب "عمر جلبي" بثأر أبيه "علي بك قيطاس" خلع عليه الوالي إمارة أبيه ورسم له بقتل قاتلي أبيه وعلم المماليك بهذه الخديعة، فحاصروا القلعة وأنزلوا بكير باشا ذليلا مقهورًا وسجنوه وكتبوا إلى السلطان فأرسل إلى الولاية مصطفى باشا وأحسنت الدولة إلى بكير باشا بعد عودته.

الوالي مصطفى باشا أمير آخور

تولى مصطفى باشا أمير آخور حكم مصر سنة ١٧٣٦ م في عهد السلطان محمود الأول العثماني، وقد ورد خط شريف سلطاني إلى الوالي يتضمن فقرتين: الأولى فيها لوم شديد من السلطان إلى قادة وجاقات الحامية العثمانية الذين دأبوا على الإطاحة بالولاة

وأقرب مثال على ذلك عزل الوالي السابق بكير باشا ويحذر السلطان بشدة من تكرار تلك الفعلة، والفقرة الثانية وفيها يطلب السلطان من الوالي إجراء حصر كامل لأملاك المقتولين والفارين وأن تسلم جميع هذه الأمتعة والأملاك تحت نظر الوالي. وفي تلك الأثناء، أسند إلى الوالي السابق بكير باشا أمر ولاية جدة فخرج إليها من مصر في موكب عظيم قاصدا الوجه القبلي للقضاء على تمرد الجند الفارين والأمراء الذين احتشدوا ونشروا الفزع بالصعيد ويتجهون نحو القاهرة، وقد استطاع كبح تلك الفتنة واستقرت الأوضاع لفترة وجيزة. وفي سنة ١٧٣٧ م طلب الباب العالي ٣٠٠٠ رجل للاشتراك في العمليات التي شنت على الجبهة الفارسية، غير أن ما يقل عن ألف قدموا أنفسهم. وفي الطريق الى المناطق الكردية شمال العراق، أساء المصريون معاملة السكان المسلمين وتلكأوا خلف الجسم الرئيسي للجيش، وهرب جنود كثيرون واختفوا. وتم القبض على عدد من الضباط في كركوك بسبب جبنهم وعدم إطاعتهم وتم إعدام ضابط من الانكشارية. وفي عهد مصطفى باشا أعلن في القاهرة، أن المدنيين والمغاربة والموظفين والتجار لا ينبغي أن يمتلكوا مماليك بيضا وجواري، ولكن ذلك الأمر لم يلق قبولا فإن المدنيين استمروا في شراء المماليك.

الوالي سليمان باشا العظم

تولى سليمان باشا الشامي الشهير بابن العظم حكم مصر سنة ١٧٣٩ م في عهد السلطان محمود الأول العثماني، وعندما استقر في ولاية مصر أراد إحداث الفتنة بين الأمراء، وذلك للتخلص من سيطرتهم، فضم إليه "عمر بك بن علي بك قطامش" فأرسل اليه من يأمنه على سره واتفق معه على قتل كل من [عثمان بك ذي الفقار – إبراهيم بك قطامش - علي كتخدا الجلفي – عبد الله كتخدا القازدغلي] وهم أنذاك أصحاب الرئاسة والنفوذ في مصر، ووعده نظير ذلك إمارة مصر والحاج وأن يعطيه من بلادهم مكافأة عشرين كيسا، فجمع عمر بك بعض الأعوان، لكن المؤامرة لم تفلح تمامًا فأراد الباشا أن يحمي نفسه بان يتحكم في باب الينكجرية بحيله، فأرسل مائتي عسكري من أعوانه وكاد الزمام أن يفلت وتجتاح الفوضى البلاد فاتفق الأمراء والجند على عزل سليمان باشا وتم لهم ما أرادوا.

الوالي علي باشا الحكيم

تولى علي باشا الحكيم حكم مصر سنة ١٧٤٠ م في عهد السلطان محمود الأول العثماني، وهي ولايته الأولى بمصر وعليه نزل سليمان باشا الوالي السابق إلى بيت البيرقدار وسافر بعد ذلك، وقد عمل علي باشا أول ديوان بقراميدان حضره الجم الغفير وقرئ مرسوم الولاية بحضرة الجميع، ثم أعلن علي باشا بأنه لم يأت إلى مصر لأجل إثارة الفتن بين الأمراء وإغراء ناس على ناس وإنما أتى، ليعطي كل ذي حق حقه ووعد بتوزيع المقاطعات والمال والغلال على الرعايا وأخذ عليهم حجة بذلك وانفض المجلس، هذا ولقد نزل علي باشا الحكيم ضيفا على "الشيخ البكري" ومنحه هدية وأغنامًا وسكرًا وعسلاً وأمر بالعناية بالحديقة التي في بيته حيث كان له فيه اعتقاد عظيم، وذلك لرؤية منامية رآها في بعض سفرياته. وكانت أيام علي باشا الحكيم تعتبر أيام أمنًا وأمانًا بالقياس بغيره من الولاة والفتن ساكنة والأحوال مطمئنة، حتى عزل ونزل إلى قصر "عثمان كتخدا القازدغلي" بين بولاق وقصر العيني، حيث قدم له الأمراء الهدايا وذلك على غير العادة مع الولاة. وأثناء ولاية علي باشا الحكيم الأولى لمصر [١٧٤٠- ١٧٤١] وصلت سلسلة من الفرمانات السلطانية جميعها تتعلق بموضوع الجزية وفرضها على الذميين حيث أقرت أن جميع الذميين – من اليهود والمسيحيين الأقباط واليونانيين والأرمنيين – كان عليهم دفع الجزية، وكانت السنة القمرية محددة حسب التقويم القبطي الشمسي، الذي كان ملائما للمواسم الزراعية، وقد عينت الحكومة موظفا كبيرًا من الأستانة لتحصيل تلك الضريبة من الموسرين والفقراء ومتوسطي الحال ومنح ورقة تفيد السداد.

الوالي يحيى باشا

تولى يحيى باشا حكم مصر سنة ١٧٤١ م في عهد السلطان محمود الأول العثماني، أتى مصر عن طريق البحر حيث الإسكندرية ومنها إلى رشيد، ثم عبر نهر النيل إلى القاهرة. وقد ورد خط شريف بإقرار الدفتردارية إلى "يوسف بك قطامش" وإمارة الحاج إلى "عمر بك قطامش". وفي عهده هدد البدو العربان قافلة الحج بالقرب من العقبة، فأصدر الوالي قرار بأن يخرج إليهم "علي بك الدمياطي" بعد أن خلع عليه قفطان وشدد عليه في إلزام البدو الطاعة والعمل على سلامة الحجيج، وكانت معركة حامية استخدم البدو فيها أسلوب الكر والفر وغنموا الكثير من تلك التجريدة، فأسندت إمارة الحاج إلى "عثمان بك ذي الفقار" فكان كفء لها حيث سافر بالقافلة وعاد سالمًا فخلع عليه يحيى باشا قفاطين السلامة. وقد اجتمعت كلمة الباشا والصناجق على قتل عثمان بك ذي الفقار

لما أبداه من علو مكانه وتمكين، ورغم إحكام الخطة، لكن تمكن عثمان بك من الفرار إلى أسيوط حيث التف حوله مجموعة كثيرة من العربان، فقام يحيى باشا وخلع على "خليل بك" قفطان منصب درجة وسر عسكر التجريدة على عثمان بك الهارب. وتلاقت الفئتان، لكن انسحبت قوات خليل بك خشية الاندحار. وسار عثمان بك بمن معه إلى سيناء عبر الصحراء الشرقية والسويس فأصدر يحيى باشا بتجهيز تجريدة عسكرية لتتبع أثر الأمير الهارب، ولكنها لم تفلح هذه المرة أيضًا، وانتهت فترة ولايته دون أن يظفر بما يريد. ومما يذكر لعهد يحيى باشا أنه في سنة ١٧٤١ م توفي الشيخ التركي الذي كان يشغل منصب نقيب الأشراف فأسند هذا المنصب إلى الشيخ "محمد أبي هادي السادات" وظلت نقابة الأشراف في بيوت مشايخ السادات كمنصب شرفي فقط حتى سنة ١٧٦٣ م عندما تنازل صاحب المنصب في ذلك الوقت عنه لصالح الشيخ البكري.

الوالي محمد باشا اليدكشي

تولى محمد باشا اليدكشي حكم مصر سنة ١٧٤٣ م في عهد السلطان محمود الأول العثماني، وفي أيامه صدر فرمان بإبطال شرب الدخان في الشوارع وأمام الدكاكين وأبواب البيوت، ونزل الأغا والوالي فنادوا بذلك وشددوا في الانكار والنكال بمن يفعل ذلك من عال أو دون، وصار الأغا يشق البلد في التبديل كل يوم ثلاث مرات وكل من رأى في يده آلة الدخان عاقبه وربما أطعمه الحجر الذي يوضع فيه الدخان بالنار وكذلك الوالي. وعلى عهد محمد باشا اليدكشي قامت العسكر بطلب جراياتهم وعلائفهم من الشون ولم يكن بالشون أردب واحد، فكتب الوالي محمد باشا فرمانًا بعمل اجتماع عاجل في بيت علي بك الدمياطي الدفتردار وينظروا الغلال في ذمة أي من كان يخلصونها منه ولم يكن عند الأمراء غلال فظهرت فكرة تثمين الغلال وأن يدفع بدل من الحبوب نقود بدلا عنها، فثمنوا القمح بستين نصفا فضة الأردب، والشعير بأربعين، وبذلك تم تحصيل مبالغ كثيرة استخدمت في شراء القمح وهذه كانت أول بدعة ظهرت في تثمين غلال الأنبار للمستحقين.

الوالي محمد باشا راغب

تولى محمد باشا راغب حكم مصر سنة ١٧٤٥ م في عهد السلطان محمود الأول العثماني، ولقد وصل بحرًا إلى ثغر الإسكندرية. فنزل أرباب العكاكيز لملاقاته وحضروا صحبته إلى القاهرة المحروسة وطلع إلى القلعة، وهو مكلف من قبل السلطان محمود

بالقضاء على بيت القطامشية والدمياطية، وعلى ذلك كانت سياسته تهدف إلى إغراء الأمراء بعضهم ببعض في محاولة لتصفيتهم ما أمكن، وبالفعل نجح في ذلك إلى حد كبير. وعلى عهده كانت عربان المغاربة قد بلغت من القدرة ما يعمل لها حساب لدى السلطات السياسية في القاهرة التي كانت تعمل على احتوائهم وإرضائهم وتقديم كل عون لحماية محمل الحج المغربي وقت حلوله بأرض مصر: وحينما تجرأ الأمير" خليل بك قطامش" أمير الحج وأتباعه سنة ١٧٤٥ م على الحجاج بما فيهم المغاربة، فلما بلغ الخبر محمد باشا راغب قام من فوره وقتل هذا الأمير وشرد بأتباعه وعين أحد الأمراء بدلاً منه أميرًا للحج. وكانت مدة حكم محمد باشا راغب في مصر حوالي سنتين ونصف كلها سلام وطمأنينة، ثم سافر إلى الديار الرومية وتولى منصب الصدر الأعظم. ويذكر عنه أنه كان إنسانًا عظيمًا عالما محققًا، وكان يشغل قبل ذلك منصب رئيس الكتاب، أحبه الأمراء محبة عظيمة فقد عرف كيف يعاملهم فأحبته الرعية.

الوالي أحمد باشا كور

تولى أحمد باشا كور حكم مصر سنة ١٧٤٨ م في عهد السلطان محمود الأول العثماني، وصل مصر عن طريق البحر حيث مكث بالإسكندرية، ثم انتقل إلى ثغر رشيد وبعد ذلك استعدت السفن على وجه نهر النيل المبارك لحمل ركب الوالي الجديد، وعندما وصلوا إلى ناحية الوراق أمسوا هناك تلك الليلة وعند الصباح أعدت له الصناجق وباقي الأغوات والروزنامجي سماطًا كبيرًا، وأخذ التقادم وخلع قفاطين القدوم وعملوا له شنكًا ومدافع ومضى للتبرك بضريح الإمام الشافعي، ثم رجع وأمسى في العادلية. وعند الصباح دخل مصر في موكب عظيم وذبحوا له الأضاحي على الأعتاب، وعندما صعد قلعة الجبل جلس في ديوان قايتباي حيث قدموا له حوالات الحرمين فوقع عليها [صورة مكررة لما يفعل مع كل والي عثماني جديد]. وكان أحمد باشا طبقًا لما ذكر عنه" الجبرتي" من أرباب الفضائل وله رغبة في العلوم الرياضية فلما استقر بقلعة مصر قابله صدور العلماء فتكلم معهم في علم الرياضيات، فقالوا:" لا نعرف هذه العلوم" طبقًا لما كان شائعًا في تلك الفترة في مصر أن الدراسة في الأزهر تشمل: الفقه والأصول والتفسير والحديث والتوحيد والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع ومتن اللغة والعروض والقافية والحكمة الفلسفية والنصوص والمنطق والمقابلة والهيئة، وهي العلوم التي كانت معروفة وعليها إقبال، وكان القليل جدًا من الناس من يتجه إلى الهندسة والتاريخ والموسيقى والفلك والحساب والجبر والحيوان والتشريح. وفي تلك الأثناء كان

نجم كل من" إبراهيم بك كاخيا" و"رضوان بك" قد علا في السما وقد أخذا في محاولة لتصفية زعماء المماليك المناظرين لهما وهذا بمساعدة أحمد باشا كور، حيث أجروا مذبحة للبكوات المماليك في القلعة، وعلى أثر ذلك تولى إبراهيم بك كاخيا منصب شيخ البلد ورضوان بك منصب أمير الحج، ثم جعلا يتبادلان المنصبين كل سنة مع استمرار الدسائس والاستيلاء على أقوات الناس.

الوالي الشريف عبد الله باشا

تولى الشريف عبد الله باشا حكم مصر سنة ١٧٥٠ م في عهد السلطان محمود الأول العثماني، وذلك بعد إقالة الوالي السابق أحمد باشا كور، الذي عزل عن حكم مصر وأسندت إليه ولاية جزيرة قبرص، ولكن لم تكن الأمور في مصر حين تولى فيها عبد الله باشا الحكم تسمح له بأن يفرض إرادته على البلاد أو أن يبسط نفوذه، وذلك نتيجة لسيطرة البكوات والمماليك على الحكم خاصة الأمير إبراهيم بك كاخيا أمير الحج، الذي لم يكن أدنى احترام للوالي مما جعل عبد الله باشا يتحين الظروف للتخلص منه فانتهز فرصة غياب ابراهيم بك في قافلة الحج إلى مكة وتواطأ مع "الأمير حسين بك الخشاب" على مكيدة يعدانها لإبراهيم بك، فاتفق على أن يقوم الخشاب بقتل إبراهيم بك ورفيقه رضوان بك شيخ البلد وأن يكافئه الباشا على ذلك بمشيخة البلد، ولكن حدث ما لا يحمد عقباه، إذ عندما رجع إبراهيم بك سعى الخشاب بك في إنجاز وعده ففاز بالقبض على الاثنين [إبراهيم ورضوان] وسجنهما في القلعة، فولاه عبد الله باشا مشيخة البلد، لكنه لم يهنأ بها، لأن دعاة ابراهيم كاخيا اتحدوا وهجموا على حسين بك وعبد الله باشا وأخرجوا المسجونين ففر الخشاب إلى مصر العليا، واختبأ من إبراهيم بك في بلاد النوبة، أما الباشا فاستدعي إلى الأستانة وعاقبه السلطان عقابا انتهى بالموت. ويذكر الجبرتي حادثة فريدة وهي: أنه في سنة ١٧٥١ م خطط الأقباط أن يقوموا بالحج إلى القدس، وكان أبرز أعضاء الجماعة هو "نوروز"، وهو أمين سر لدى رضوان كتخدا، فتحدث نوروز إلى "الشيخ عبد الله الشبراوي"، شيخ الأزهر في ذلك الوقت، وأعطاه هبة ودفع له ألف دينار، فأصدر الشبراوي فتوى وخطابًا بمعنى ألا يعاق الذميون عن مراعاتهم لعاداتهم الدينية والحج. فغادر المسيحيون مصر في موكب ملئ بالأبهة تصحبهم نساؤهم وأولادهم مصحوبين بموسيقى الطبول والنايات، بل أنهم استأجروا بدو لحراستهم في طريقهم. غير أنه بعد ذلك، في اجتماع في منزل الشيخ البكري، تم توبيخ الشيخ الشبراوي على الرأي الشرعي الذي أصدره. واتهمه البكري بأخذ رشاوي من المسيحيين، وقال ساخرًا: "في

العام القادم ربما حتى يقيمون محملا، وسيكون هناك أمير حاج مسيحي"!. فغادر البكري المجلس غاضبًا و شجع الدهماء على مهاجمة المسيحيين. فهاجمهم طلبة الأزهر بالعصي والحجارة، كما قاموا بنهب إحدى الكنائس. ويستنتج الجبرتي أن المسيحيين فقدوا كل المال والجهد الذي استثمروه في حجهم المخطط.

الوالي ملك محمد باشا أمين

تولى ملك محمد باشا حكم مصر سنة ١٧٥٣ م في عهد السلطان محمود الأول العثماني، وقد أتى عن طريق البحر حيث وصل إلى الإسكندرية ونزلت له الملاقية والملازمون مثل العادة واستقبلوه ورحبوا به وأتوا به ثغر رشيد حيث أقام به الأيام المعلومة، ثم أبحر من خلال نهر النيل إلى الوراق فمكث بها حينًا وعند الصباح أعدت له الصناجق وباقي الأغوات والروزنامجي السماط المعتاد وأخذ التقادم وخلع قفاطين القدوم وأطلقوا له شنكًا ومدافع، ثم زار ضريح الإمام الشافعي ليلاً واستقر بالعادلية، وعند الصباح دخل مصر في موكب عظيم وذبحت له الأضاحي على الأعتاب وعندما صعد إلى قلعة الجبل جلس في ديوان قايتباي وقدموا له حوالات الحرمين للتوقيع عليها وعملوا له شنكا [تلك المراسم مكررة لكل من حكم مصر من الولاة العثمانيين]، وكانت مدة حكم محمد باشا قصيرة إلى حد كبير ما يقرب من الشهرين لم يكن له من الأمر شيئًا مثل من سبقوه حيث كان النفوذ والحكم والقوة في تلك الفترة لكل من "إبراهيم كتخدا القازدوغلى" و"رضوان كتخدا الجلفي" والوالي الباشا لا حول له ولا قوة. ومما يذكر لعهد محمد بشا أن بطريرك الأروام أحضر مرسومًا من السلطان بمنع طائفة النصارى الشوام من دخولهم كنائس الإفرنج وإن دخلوا فإنهم يدفعون للدولة ألف كيس، فأرسل إبراهيم كتخدا أربعة قسوس من دير الإفرنج ولعلها من حيل إبراهيم كتخدا. ومن الحوادث أيضًا في نحو هذا التاريخ أن نصارى الأقباط أرادوا الحج إلى بيت المقدس وصدرت فتوى من الشيخ الشبرواي بأن أهل الذمة لا يمنعون من دياناتهم وزياراتهم واستعد هذا الموكب العظيم الذي لا مثيل له، مما أغار نفوس الناس واستنكروا ذلك فتراجع الشيخ عن فتواه حتى لا تصير سنة تتجدد كل عام ويخرج ذلك الموكب.

الوالي مصطفى باشا بلطجي

تولى مصطفى باشا بلطجي حكم مصر سنة ١٧٥٤ م في عهد السلطان محمود الأول العثماني. ولقد أجريت له مراسيم الاستقبال المعتادة منذ لحظة وصوله إلى

الإسكندرية حتى استقراره في قلعة الجبل بالقاهرة، وفي عهده نجد اهتمام الأمير إبراهيم كتخدا أمير الحاج بإقامة العديد من المنشآت الخيرية: مثل إنشاء سبيل عند باب الانكشارية بقلعة الجبل، وعمل مدرسة بساقية، وحديقة وسبيل، وجدد بعض المنازل مثل بيت "لاشين" وبيت "عثمان بك"، وأنشأ حمام في منطقة العلوة بباب الخلق في جوار بيته الذي جدده، حيث يعد إبراهيم كتخدا من أعظم من اهتموا بإنشاء العمائر حيث أعقبه الأمير "عبد الرحمن كتخدا" وسار على منواله بعد وفاته. ولقد توفي السلطان محمود الأول سنة ١٧٥٤ م وتولى دست الحكم السلطان عثمان الثالث وضربت السكة [العملة] باسمه وخطب له في المساجد وأقيمت الزينات وأطلقت المدافع من الأبراج في القلعة، وأرسل مصطفى باشا إلى أمين دار سك العملة لتجميع السكة القديمة ووضعها في كيس السكك وختمها وإيداعها خزانة الديوان وتداول العملة الجديدة. وقد أتى خط شريف من السلطان يطلب فيه قيمة الحلوان على ما كان تحت يد تصرف المرحوم إبراهيم كتخدا من أراضي وأموال وثروة حيوانية وأرزاق وأملاك التي غير موقوفة.

الوالي علي باشا الحكيم

تولى علي باشا الحكيم حكم مصر سنة ١٧٥٥ م في عهد السلطان عثمان الثالث العثماني، وصل إلى ثغر الإسكندرية عن طريق البحر،فنزلت له الملاقية والملازمون مثل العادة واستقبلوه وأقام في الإسكندرية أربعة وأربعين يومًا وأتوا به ثغر رشيد وأقام به عدة أيام حيث أعدت السفن بنهر النيل لاستقباله إلى أن وصلوا ناحية الوراق، وعند الصباح تجهز موكب الباشا حيث اتجه إلى مقر حكم الولاية بقلعة الجبل ووقع على التقرير المقدم إليه الذي يتضمن أوجه الإنفاق على الحرمين، وقد اجتمع علي باشا بالشيوخ وأرباب الحرف والأئمة والصناجق والأغوات وقادة الوجاقات السبعة وقرأ عليهم فرمان السلطان الذي يتضمن: قرار تعيين علي باشا الحكيم حكم مصر، وسرعة تجهيز صرة الحرمين وإرسالها للحجاز، مع إرسال الخزينة العامرة للدولة العلية، والالتزام بدفع المرتبات والمستحقات في مواعيدها، ثم ورد خط شريف سلطاني بعد ذلك يطلب ثلاثة خزنات في دولة مصطفى باشا بلطجي الوالي السابق وذلك عن سنة ١٧٥٢ م وسنة ١٧٥٣ م وسنة ١٧٥٤ م. هذا ولقد أقام علي باشا في سنة ١٧٥٦ م بوابة على الساحة الفضاء التي كانت أمام مسجد "السيدة نفيسة" ونقش عليها أبياتا من الشعر تضمنت أن ما ناله من عز إنما ببركتها. وقد سار علي باشا الحكيم في مصر سيرته

المعهودة وسلك طريقته المشكورة المحمودة فأحيا مكارم الأخلاق وأدر على الرعايا الأرزاق بحلم وبشر ربي عليهما فكانا له طبعًا وصدر رحب لا يضيق بنازله ذرعًا كما قيل.

الوالي محمد باشا سعيد

تولى محمد باشا سعيد حكم مصر سنة ١٧٥٧ م في عهد السلطان مصطفى الثالث العثماني، وكانت الأمور السياسية في تلك الحقبة التاريخية في يد بيت القازدغلية برئاسة الأمير صاحب العمائر والخيرات بمصر عبد الرحمن كتخدا القازدغلي، وذلك بعد تناقص نفوذ بيت القاسمية وبيت الفقارية ومن بعدهم بيت الجلفية، ولكن بيت القازدغلية نفسه بدأ يدب فيه الانقسام والتنافس حول منصب شيخ البلد وكان ذلك بتدبير من الوالي محمد باشا سعيد وتشجيعه. ومما يذكر لأوائل عهده أن المطر انهمر انهمارًا شديدًا حتى سالت منه السيول، وأعقبه الطاعون المسمى بقارب شيحة توفي على أثره الكثير.

الوالي مصطفى باشا الصدر الأعظم

تولى مصطفى باشا حكم مصر سنة ١٧٥٨ م في عهد السلطان مصطفى الثالث العثماني، وهناك وثيقة في سنة ١٧٥٩ م تشير إلى أن المماليك قد سيطروا بالفعل على جميع قيادات الكتائب الرفيعة. وتشتمل الوثيقة على محضر اجتماع لديوان مصر مع مبعوث مصطفى باشا ومبعوث السلطان مصطفى الثالث، وهذا الاجتماع كان مقصورا على القراءة الصارمة لفرمان عثماني يذكر الأمراء وقادة الجيش بواجباتهم. ويبدو أن الاجتماع كان على أقصى درجة من الأهمية بحيث حضرته القيادة العليا بأكملها، وقد ذكرت الوثيقة أسماء جميع الذين حضروا. ومن الأمور التي لها مغزى، أن جميع الأسماء كانت [عبد الله] أي أنهم رجال لا يعرف آباؤهم أو ربما أن صاحب الاسم اعتنق الإسلام حديثًا. فمن بين الأربعة عشر بك الذين كانوا حاضرين، كان ٨ يحملون اسم[ابن عبد الله، بل إن نسبة قادة الكتائب الذين كانت أسماء آبائهم عبد الله أكبر ،إذ من بين ٨٦ ضابطًا كان هناك ٤٣ اسمهم[ابن عبد الله وهذا يشير إلى علو شأن المماليك. ومما يذكر عن مصطفى باشا، والي مصر، أنه كان من بين أشد المعجبين بالشيخ "علي البيومي"، وحين تحققت نبوءة الشيخ البيومي بأن مصطفى باشا سيصبح صدرًا أعظم [الوزير الأول للسلطان يعادل حاليًا رئيس الوزراء] شيد مسجدًا للشيخ في حي الحسينية به مجمع من المرافق الدينية: كالسبيل، وكتاب، وقبة دفن فيها الشيخ علي البيومي بعد وفاته في سنة ١٧٦٩ م. وفي سنة ١٧٦٠ م أسندت إلى مصطفى باشا ولاية جدة وعين على مصر أحمد باشا كامل.

الوالي أحمد باشا كامل

تولى أحمد باشا كامل حكم مصر سنة ١٧٦٠ م في عهد السلطان مصطفى الثالث العثماني، وذلك خلفًا لمصطفى باشا الذي صدر فرمان بنقله إلى ولاية جدة. وقد عرف أحمد باشا بلقب صبطلان، وكان ذا شهامة وقوة مراس، مدققًا في الأحكام يقوم بنفسه بالتفتيش على الشون والغلال، مما لم يرتاح إليه الأمراء البكوات فاستقر رأيهم على عزله وتنصيب مصطفى باشا الوالي السابق في منصب الوالي، حيث أرسل مصطفى باشا خازنداره إلى جدة وكيلاً عنه. وأرسلوا بذلك للباب العالي بالأستانة، ولكن راغب باشا الصدر الأعظم لم يوافق على تلك التغييرات، فأصدر قرارًا بتعيين أحمد باشا كامل على ولاية كريت، ومصطفى باشا على ولاية حلب، وتعيين بكير باشا والي حلب واليًا على مصر. ومن الحوادث السماوية التي حدثت في عهد أحمد باشا أنه في ديسمبر سنة ١٧٦٠ م هبت ريح عظيمة شديدة نكباء، غرق منها بالإسكندرية ٣٣ مركبًا في مرسى المسلمين، و٣ مراكب في مرسى النصارى، وضجت الناس وهاج البحر بشدة وتلف بالنيل بعض المراكب وسقطت عدة أشجار.

الوالي حسن باشا

تولى حسن باشا حكم مصر سنة ١٧٦٢ م في عهد السلطان مصطفى الثالث العثماني. وأثناء فترة ولايته انتقل منصب "نقيب الأشراف" من أصحاب الطريقة الوفائية إلى أصحاب الطريقة البكرية: الطريقة الوفائية التي يعود أصلها إلى "عمر بن الخطاب والزبير بن العوام وعلي بن أبي طالب" وهي إحدى الطرق الصوفية الرئيسية بجانب العنانية والخضرية، أما الطريقة البكرية فقد انحدرت من الخليفة "أبي بكر الصديق". وهم جميعًا ينتسبون إلى "النبي ﷺ". وكان الشيخ "البكري محمد بن أحمد" رئيسًا للطريقة البكرية، وقد حصل مشايخ البكرية على منصب نقيب الأشراف منذ سنة ١٧٦٣ م وظلوا محتفظين به حتى أوائل القرن ٢٠ م باستثناء بعض فترات قليلة، حيث مارسوا مهام المنصب ولم يكن منصبًا شرفيًا حيث عملوا على إنماء الإيرادات وتعيين المباشرين للمزارات العديدة وكان أهم شخصية دينية في الاحتفالات الدينية والعامة. وقد أدت أهمية الشيخ البكري السياسية والإدارية المتزايدة على مدى القرن ١٨ م إلى محاولة الحكومة خلال القرن ١٩ م تشكيل تنظيم رسمي للطرق الصوفية، لاحتواء هذه المنظمات الغير حكومية والسيطرة عليها وتقليص الدور المتزايد لقيادتها.

الوالي حمزة باشا

تولى حمزة باشا حكم مصر سنة ١٧٦٥ م في عهد السلطان مصطفى الثالث العثماني، وقد رتب حمزة باشا القيام بأول مذبحة للمماليك، إذ تعد نموذجًا مصغرًا لمذبحة "محمد علي باشا" سنة ١٨١١ م، حيث ركب الأمراء المماليك إلى قراميدان، ليهنئوا الباشا بالعيد وكان من المعتاد أن كبار الأمراء يركبون بعد الفجر من يوم العيد وكذلك أرباب العكاكيز ينطلقون إلى القلعة ويمشون أمام الباشا من باب السراية إلى جامع الناصر فيصلون صلاة العيد ويرجعون كذلك، ثم يهنئونه وينزلون إلى بيوتهم فيهنئ بعضهم بعضًا، وينزل الباشا في ثاني يوم إلى الكشك بقراميدان وقد هيئت مجالسه بالفرش والمساند والستور واستعد فراشو الباشا بالقهوة والشربات والقماقم والمباخر، ورتبوا جميع الاحتياطات واللوازم من الليل، واصطفت الجاويشية والسعاة والملازمون، وجلس الباشا بذلك الكشك وحضرت أرباب العكاكيز والخدم قبل أي أحد، ثم يأتي أمير الحج والدفتردار والأمراء الصناجق وكتخدا الانكشارية والعزبان والمقادم والأودة باشية فيهنئون الباشا ويعيدون عليه على قدر مراتبهم بالقانون والترتيب، ثم ينصرفون. فلما حضروا في ذلك اليوم وهنأ الأمراء الصناجق حمزة باشا وخرجوا إلى دهليز القصر يريدون النزول،وقف لهم جماعة من الجند وسحبوا السلاح عليهم وضربوا عليهم ببنادق وقتل العديد من الأمراء في تلك المذبحة. وعلى عهد حمزة باشا تلألأ نجم "علي بك الكبير"، الذي أصبح معظم البكوات والصناجق في سائر الوجاقات من أتباعه وخشداشيته الموالين له، حيث تولى منصب إمارة الحج وأسس لنفسه بيتًا مملوكيا جديدًا [العلوية]، وحصل على فرمان من الباشا بإنفاذ تجريدة عسكرية بقيادة تابعه "محمد بك أبو الذهب" ضد "صالح بك القاسمي" بالصعيد، وذلك بحجة أنه منع إرسال الغلال وأموال الميري إلى القاهرة، ولكن التجريدة فشلت في مهمتها وأسفرت الأحداث المتلاحقة عن تولي "خليل بك" إمارة الحج و"حسين بك" مشيخة البلد ونفي علي بك إلى أسيوط.

الوالي محمد باشا راقم

تولى محمد باشا راقم حكم مصر سنة ١٧٦٧ م في عهد السلطان مصطفى الثالث العثماني، في وقت استبد فيه الأمراء المماليك بكل مقاليد الأمور في مصر والبلاد تعاني من السلب والنهب والقلق والفتنة لا تهدأ بالبلاد، إذ نجد أن علي بك الكبير يتحالف مع صالح بك القاسمي وشيخ العربان "همام"، وجهزوا قواتهم العسكرية وزحفوا من الصعيد إلى القاهرة، وأمام هذه التطورات أخذ حسين بك شيخ البلد في تكوين تجريدة للتصدي

لخصومه. إلا أن العلماء رفضوا ذلك وسعوا للوساطة بين المتخاصمين، ولكن ذلك لم يجد، وتقابلت قوات البكوات المماليك في معركة ضارية في بياضة. ولم يوافق محمد باشا راقم على إمداد حسين بك شيخ البلد بالمال لتجهيز تجريدة أخرى، بل منع رجال الوجاقات العسكرية من الاستجابة لرغبته، مما أدى إلى مغادرة حسين بك القاهرة إلى الشام استعدادًا لجولة أخرى. وهكذا نجح علي بك الكبير في العودة إلى القاهرة حيث اتبع سياسة معتدلة تجاه أتباع خصومه، والتف حوله معظم الصناجق وقادة الوجاقات، كما اهتم علي بك بكسب عطف وتأييد الوالي محمد باشا راقم، وشرع في التخلص من المنافقين وممن يخشى خطرهم من الصناجق القازدغلية ورجال الوجاقات. وما لبث أن تشكل تحالف جديد ضم حسين بك وصالح بك القاسمي وشيخ عربان بني حبيب، حيث تصدى علي بك الكبير لهذا التكتل معتمدًا على تأييد الوالي العثماني له إذ أمده بالقوات العسكرية والأموال، وأسفرت اللقاءات والمناورات من تمكين علي بك من خصومه وتثبيت مركزه، حيث سعى في تقليل العساكر العثمانية واستخدام المماليك من دعاته، حتى صاروا ستة آلاف مملوك وحظر على سائر البكوات والكشاف الذين يخشى تغيرهم عليه أن يقتني أحدهم أكثر من مملوك أو مملوكين، مما أزعج مجمد باشا راقم وخشي عاقبة تلك الإجراءات، مما أوجد الوحشة بين الوالي وعلي بك وأخذ كل من الطرفين يدبر للآخر ويدس له، وكان علي بك أسرع حيث أخرج الوالي وأعاده إلى الأستانة.

الوالي محمد باشا الأورنفلي

تولى محمد باشا الأورنفلي حكم مصر سنة ١٧٦٨ م في عهد السلطان مصطفى الثالث العثماني، في وقت كانت الدنيا قد أقبلت على علي بك الكبير شيخ البلد آنذاك مما أثار الحقد في نفوس باقي البكوات، فاستغلوا فرصة طلب السلطان العثماني تجهيز بعض القوات العسكرية من مصر لمساندة الدولة العلية في حروبها ضد روسيا، واتفقوا مع محمد باشا على كتابة تقرير وقعه الباشا وسائر البكوات أعداء علي بك يشون به إلى السلطان بدعوى أن علي بك إنما أراد بما يجمعه من القوات معاضدة روسيا للاستقلال بمصر، بناء على هذا أرسل الباب العالي فرمانًا مشددًا بقتل علي بك الكبير وأن ترسل رأسه إلى الأستانة، ولكن استطاع علي بك أن يتحصل على الفرمان قبل وصوله القاهرة وأن يغير معناه من قتله هو إلى قتل جميع بكوات مصر، مما أدى إلى إثارة نفوس البكوات وتحديهم للأمر وتعاهدوا جميعًا على الدفاع عنه ما استطاعوا إلى الدفاع سبيلاً، أما سائر الأمراء المماليك من أعدائه فخافوا العاقبة ولزموا الصمت، فكتب ديوان علي

بك الكبير أمرًا إلى محمد باشا الأورنفلي أن يبرح الديار المصرية في موعد أقصاه ٤٨ ساعة، وإذا لم يفعل يقتل، وأن مصر قد أصبحت مستقلة. فنزل الوالي من باب الميدان إلى بيت "أحمد بك كشك"، ثم توفي بعد ذلك ولعله مات مسومًا ودفن بالقرافة الصغرى، عند مدافن الباشوات بالقرب من الإمام الشافعي. وعندما وصل باشا جديد عن طريق البر، وطلع الأمراء كالعادة إلى العادلية لملاقاته ونصبوا له موكبًا، ولكن تحددت إقامته بالبيت الذي نزل فيه حتى توفي ولحق بمن قبله.

الأمير علي بك الكبير

يعتبر الأمير علي بك الكبير من مماليك القائد ابراهيم كاخيا القازدوغلي. وقد استطاع علي بك الوصول والترقي إلى منصب شيخ البلد سنة ١٧٦٣ م أخطر المناصب في مصر أثناء ذلك الوقت، ولم يواصل علي بك الكبير اللعبة السياسية على نفس النسق المعهود الذي كان يلعبها خلفاؤه في أن تكون أقصى أمانيه منصب شيخ البلد فقط، فإن شدته المتناهية وقسوته في القضاء على خصومه ومنافسيه واستئثاره بكل السلطة وما أثار حوله من خصومة وعداء، دفع محمد باشا الأورنفلي – والي مصر في تلك الفترة – إلى التحرك ومحاولة إثارة عصيان ضده فانكشفت المؤامرة فعزله علي بك الكبير وأقام نفسه [قائمقام] سنة ١٧٦٩ م ولم يسمح بوصول وال آخر إلى مصر ونفى الأمير عبد الرحمن كتخدا – صاحب العمارات الكثيرة الباقية عند الأزهر وغيره إلى الآن وكان هو صاحب الحل والعقد قبل علي بك الكبير -، ولقد عمر علي بك قلاع الإسكندرية ودمياط وحصنها بعساكره من المماليك والمغاربة والمرتزقة، بل إن علي بك امتنع عن إرسال الجزية إلى السلطان مصطفى الثالث العثماني،ووضع اسمه – علي بك – على النقود التي صكت وتتبع المفسدين والذين يتداخلون في القضايا والدعاوى ويتحايلون على إبطال الحقوق بأخذ الرشاوى وعاقبهم بشدة، وكذلك عاقب قطاع الطرق واللصوص فاستتب الأمن وانتشر السلام وحدث الرخاء لمصر، فخفض الضرائب وجعل على المالية مدير الجمرك القديم المعلم "ميخائيل فرحات" القبطي بدلاً من "يوسف بن لاوي" اليهودي وكان قد قتل جزاء خيانته، ونظم التجارة الخارجية والمواصلات وأبعد العربان البدو إلى الصحراء وألزم قبيلة الهوارة الطاعة ودفع الضرائب. كما أرسل حملة عسكرية إلى بلاد الحجاز احتلت جدة ومكة واليمن بعد ذلك ولم تمض ستة أشهر حتى خضعت شبه جزيرة العرب لحكمه. وامتدت سلطة علي بك الكبير على سواحل البحر الأحمر وصارت جدة مركزًا تجاريًا هامًا، كذلك أرسل حملة أخرى إلى بلاد الشام، في الوقت الذي احتفظ فيه

علي بك الكبير بلقب قائمقام، فلم يعلن نفسه سلطانًا كما أنه عاقب "الشيخ عبد ربه" الخطيب في مسجد الداودية الذي كان يصلي فيه الجمعة، لأنه دعا له في الخطبة على أساس أن الدعاء يكون للسلطان فقط، وقد ساعدته ظروف الدولة العثمانية حيث أنها كانت في حرب طاحنة مع روسيا مما جعلها تنسى أو تتناسى أمر مصر إلى حين. وقد عقد علي بك الكبير معاهدة سلمية مع أهل البندقية، وفي نفس الوقت تطلع إلى عقد معاهدة دفاع مشترك بينه وبين دولة روسيا ورغم الترحيب من حيث المبدأ إلا أن المباحثات بين الجانبين طالت أكثر من اللازم. هذا وقد تحالف علي بك الكبير مع الشيخ "ظاهر العمر" قائد جنوب الشام وأمير عكا، وأمكنهما أن يهزما قوات "عثمان باشا" والي دمشق، ويستوليا على المدينة نفسها، بعد أن سقطت غزة ونابلس والقدس ويافا وصيدا، لكن وسط هذا انسحب الأمير محمد بك أبو الذهب مملوك الأمير علي بك الكبير الذي استماله الأتراك ومنوه بتولية حكومة القاهرة، الأمر الذي أوجد الوحشة بينهما، بل وبعودة أبي الذهب إلى مصر بدأ الصراع بينه وبين أستاذه علي بك وانتهت الحرب بينهما جهة الصالحية سنة ١٧٧٣ م بهزيمة علي بك وأسره ووفاته بعد ذلك، وتولى محمد بك أبو الذهب السلطة الفعلية في مصر رغم وجود باشا عثماني إلى جانبه. ومن ماثر علي بك الكبير العمارة العظيمة في طنطا: وهي المسجد الجامع والقبة على مقام "السيد أحمد البدوي"، والمنارتان العظيمتان والكتاب والسبيل المواجه للقبة، كذلك جدد قبة الإمام الشافعي وبنايات ووكالات في بولاق.

الأمير محمد بك أبو الذهب

عادت مصر سنة ١٧٧٣ م تحت السيادة الاسمية للدولة العثمانية، خلال حكم محمد بك أبي الذهب مملوك علي بك الكبير، وفي الوقت نفسه أحد أعضاء البيت القازدوغلي وذلك حين منحه السلطان العثماني فرمان بتثبيته في مشيخة البلد مع لقب باشا ورتبة والي القاهرة. ولقد مارس أبو الذهب - في ظل "مصطفى باشا النابلسي" باشا مصر الجديد [١١٧٤- ١٧٧٥ م] الذي تولى حكم مصر بناء على طلب أبي الذهب- سياسة الولاء نحو الدولة العثمانية فغزا فلسطين في سنة ١٧٧٥ م لقهر الشيخ ظاهر العمر المتمرد على الدولة فأعد حملة كبيرة استولت على غزة ويافا التي سلمت له بعد مقاومة عنيفة من رجالها فانتقم محمد بك أبو الذهب انتقامًا رهيبًا من أهلها، فأباح البلد لرجاله للنهب والقتل والاغتصاب وقتلوا القسم الأعظم من سكانها رجالاً ونساءً وشيوخًا وأطفالاً، حتى كان ذلك المسلك يفوق ما فعله أبو الذهب من حسنات بعد ذلك. ورغم عودة مصر

إلى علاقتها السوية مع الدولة العثمانية كولاية تابعة، إلا أن محمد بك أبا الذهب تعاون مع بريطانيا وسمح لتجارها باستخدام السويس بعد أن تعهد له هؤلاء بدفع رسوم جمركية كبيرة. وهكذا فإن أبا الذهب عاد فأخرج مصر عن عزلتها المحلية، وفتح لها أبواب العالم الخارجي واستغل طريق البحر الأحمر التجاري المتنافس عليه بين فرنسا وإنجلترا، ولقد كفلت المواد الأربع عشرة لهذه المعاهدة التجارية الملاحية البريطانية المبرمة سنة ١٧٧٥ م حرية التجارة للبريطانيين بين الهند ومصر عبر البحر الأحمر، ومنحتهم حرية التنقل في داخل البلاد، وألزمت حكام مصر بكفالة أمن البضائع البريطانية المارة من السويس إلى القاهرة، وحصنت السفن البريطانية من التفتيش والمصادرة. وتراوحت الرسوم التي يدفعها البريطانيون عن البضائع القادمة من البنغال ومدراس بين ٦,٥ ٪ و ٨٪ عن البضائع القادمة من سورات وبومباي، وكانت رسوم الرسو في الموانئ المصرية خمسين قرشًا عن كل سفينة ومن هنا أخذت فرنسا تسعى لنيل مثل تلك الامتيازات، الأمر الذي فتح الباب أمام النفوذ الأجنبي، لذلك أمر السلطان عبد الحميد الأول سنة ١٧٧٧ م بمنع انتقال السفن الأوروبية في البحر الأحمر بين جدة والسويس وإلغاء الاتفاقية سالفة الذكر. ومن مآثر محمد بك أبي الذهب الحميدة في مصر مسجده القائم بميدان الجامع الأزهر وهو رابع مسجد بمصر وضع تصميمه على طراز المساجد العثمانية في استانبول: فأولها مسجد سليمان باشا بالقلعة، وثانيها مسجد سنان باشا ببولاق، وثالثها مسجد الملكة صفية بالداودية، غير أن مسجد محمد بك يتفق مع مسجد سنان باشا في تصميمه. ويمكن اعتبار فترة حكم محمد بك أبي الذهب ذروة نفوذ العلماء على حاكم مصري، إذ كان أبو الذهب يحترمهم، ويساندهم ماديًا، ويستمتع بصحبتهم، ويقبل وساطتهم.

الوالي قرة باشا خليل أغا

تولى قرة باشا خليل أغا حكم مصر سنة ١٧٧٣ م في عهد السلطان عبد الحميد الأول العثماني، وكان حال مصر بعد وفاة الأمير علي بك الكبير أن عاد إلى ما كان عليه قبل ذلك من التبعية المطلقة للدولة العلية. وعاد الحكم إلى مشايخ البلد والكشاف الذين جعلوا تلك المناصب وسيلة لاختلاس أموال الناس وحقوق الدولة، وكان علي بك الكبير قد جعل حدًا لهذه المظالم وأصلح شأن الرعية حتى تعلقت الآمال باعتزاز مصر ورفع شأنها، لكن المنية لم تبق عليه. وقد وصل قرة باشا خليل إلى مصر حيث أجريت له المراسيم المعتادة، وأخذ طريقه إلى القلعة في موكب عظيم، وأطلقوا له المدافع وشنكًا من

الأبراج، وكان وصوله عن طريق دمياط. فعقد الديوان وخلع الخلع على الأمراء، وكانت فترة حكمه قليلة كان فيها محجورا عليه وليس له من الولاية سوى الاسم والتوقيع على الأوراق،أما تصريف الأمور فكانت للأمير الكبير محمد بك أبو الذهب والأمراء وأعيان الدولة مماليكه وإشراقاته. والبلاد في هدوء وسكون واستسلام والأحكام في جملتها مرضية والأسعار رخيصة. وكان الباشا آلة يديرها البكوات كيف شاءوا ولم يكن له من الأعمال إلا مخابرة القسطنطينية سرًا بما كان يقع بين هؤلاء البكوات من الخلاف، ومن واجباته المهمة أن يستلم الجزية من الحكومة المصرية ويرسلها إلى الأستانة إذا تمكن من قبضها. وقلد الأمير الشهير صالح بك القاسمي إمارة الحج، ولقد صدر مرسوم من الدولة العلية إلى الباشا بقتل "مصطفى أفندي الأشقر" كاتب ديوان علي بك الكبيرالأسبق، فنفذ الوالي الأمر وصادر جميع ممتلكاته لصالح الدولة. وفي منتصف سنة ١٧٧٤ م صدر فرمان بنقل قرة باشا خليل إلى ولاية جدة، فسافر من القلزم إليها حيث توفي في ولايته الجديدة.

الوالي مصطفى باشا النابلسي

حضر مصطفى باشا النابلسي إلى مصر سنة ١٧٧٤ م من بلاد الشام وهو ينتمي إلى أسرة العظم التي تقلدت حكم سوريا منذ القرن السابع عشر ميلادي، وتولى عدد من أفراد تلك الأسرة إدارة ولايات بلاد الشام، كما تولى بعضهم ولاية مصر. وقد التجأ مصطفى باشا إلى الأمير محمد بك أبي الذهب حيث أكرم نزله، ورتب له الرواتب، وكاتب الدولة العثمانية في أمر ولاية مصطفى باشا لمصر، فأجاب السلطان عبد الحميد الأول ذلك الطلب، ووصلت إليه التقاليد لتنصيبه. ووجه قرة باشا خليل إلى ولاية جدة حيث سافر إليها من السويس. ولقد مارس الأمير محمد بك أبو الذهب في ظل ولاية مصطفى باشا سياسة الولاء نحو الدولة العثمانية وإدارة دفة الأمور.

الوالي محمد باشا عزت

تولى محمد باشا عزت حكم مصر سنة ١٧٧٦ م في عهد السلطان عبد الحميد الأول العثماني، لكن يلاحظ أنه بوفاة الأمير محمد بك أبو الذهب انفرد "الأميرمراد بك" و"الأمير إبراهيم بك" بالحل والعقد دون الباشا العثماني وأخذا في التعدي على الأمراء وغيرهم وتبين الغدر لبعض الأمراء ومن جملتهم "الأمير إسماعيل بك" وكان صاحب عز وسطوة وله مماليك وأتباع كثيرون، وعندما تيقن الأمراء ما يراد بهم أرادوا الخروج من المدينة، ولكن إبراهيم بك ومراد بك جمعا مماليكهما وحزبهما بالرميلة وقراميدان،

واستولوا على أبواب القلعة والبلد، وحصل بينهم وبين الأمراء الفارين مناوشات، انتهت بهزيمة حزب إبراهيم بك ومراد بك فدخلوا القلعة وحصنوا أبوابها فحاصرهم الأمراء حتى ألجأوهم إلى الفرار للوجه القبلي، وتمكن إسماعيل بك من البلد وتسلم زمام الحل والعقد وعينه محمد باشا عزت شيخًا للبلد فقام من فوره ونهب بيوت الأمراء الفارين هو وأمراؤه وأتباعه، وجهز التجاريد لمحاربتهم. فلما التقى الجمعان بالصعيد وقع بينه وبينهم وقائع آلت إلى انهزام عساكره فولوا مدبرين، وعادت الأمراء القبلية في أثرهم وزحفت إلى القاهرة ففر إسماعيل بك بمن معه إلى الشام، ودخل البلد من كانوا في الجهات القبلية واستولوا على بيوت الأمراء المنهزمين ودورهم وقسموا من وجدوه منهم قتلاً ونفيًا وحبسًا، وخلا الجو لمراد بك وإبراهيم بك فتصرفا في البلد كيف شاءا وزادا في التعدي والظلم، فانقسمت أمراء مصر إلى قسمين: قسم يقال لهم الأمراء المحمدية نسبة لمحمد بك أبي الذهب، وقسم يقال لهم الأمراء العلوية نسبة لعلي بك الكبير. وكل قسم يحقد على الآخر ويتمنى هلاكه ويتربص به ريب المنون ووقع بينهم التحاسد والعدوان، وتسبب عن ذلك فتن وحروب دمرت البلاد وأفسدت أحوال القطر المصري وعطلت أرزاق أهله، حتى أنه في عام ١٧٧٧ م انسحبت القنصلية الفرنسية من القاهرة إلى الإسكندرية ومعها غالبية التجار حيث في الإسكندرية كانت الصراعات الدموية بين البكوات أقل حدة، كما أنه من الممكن في حالة الخطر اللجوء إلى سفينة فرنسية. هذا وقد أحس الأمراء العلوية من مراد بك بالغدر، فتجمعوا وتحصنوا في حوش الشرقاوي وصنعوا متاريس في جهة باب زويلة وباب الخلق وجهة السروجية فدخل إبراهيم بك القلعة وتحصن بها، ووجه المدافع على جهات العلوية وتمادى في الضرب ٢٢ يومًا، وانتهت تلك الحادثة بخراب هذه الجهات وبعد العديد من الوقائع تم الصلح [مؤقتًا] على أن يعطي إسماعيل بك أخميم وأعمالها، وحسن بك قنا وأعمالها، ورضوان بك أسنا وأعمالها فتسلم كل ما استقر عليه الرأي.

الوالي إسماعيل باشا رائف

تولى إسماعيل باشا رائف حكم مصر سنة ١٧٧٩ م في عهد السلطان عبد الحميد الأول العثماني، وقد أتى عن طريق البحر وكان يشغل منصب رئيس الكتاب باستانبول، أي كان من أرباب الأقلام، وفي ليلة وصوله بر مصر بالقرب من منطقة إمبابة خرج الأمراء ورجال الدولة لاستقباله حيث أعدوا له سماطًا عظيما، وبعد ذلك أعد موكب الباشا حيث دخل من باب النصر وشق القاهرة وطلع إلى القلعة وعملوا له شنكًا ومدافع

ابتهاجًا بوصول الوالي الجديد، الذي كان يتسم بالكياسة والعقل ويحب المؤانسة والمسامرة ويهوى اقتناء الطيور على اختلاف أشكالها، وأيضًا الزهور المعطرة بأنواعها. ومما يذكر لعهد إسماعيل باشا وقوع حادثة بالجامع الأزهر بين طائفة الشوام وطائفة الأتراك، حيث أسفر التشابك بينهم إلى قتل شخص من الأتراك وإصابة العديد منهم، مما حدا إلى إصدار أمر بغلق رواق الشوام وأن ينقص من خبزهم مائة رغيف أعطيت للأتراك كدية للمصابين والقتيل. هذا ولم ينقطع في عهد إسماعيل باشا رائف الصراع التقليدي بين الأمراء المماليك خاصة بين كل من حسن بك ورضوان بك وأولاد همام والجعافرة وإسماعيل أبي علي ومراد بك وما يتبع ذلك من السلب والنهب للعباد، ويذكر التاريخ أنه قد حدث في هذه الفترة ظهور مرض تفشى في القاهرة وضواحيها أطلق عليه بأبي الركب، وهو عبارة عن حمى تصيب المفاصل والأطراف وتتوقف حركة الأصابع وتتورم ويبقى أثره أكثر من شهر. وقد وصل إلى مصر قابجي باشا حاملاً معه فرمان بعزل إسماعيل باشا عن مصر وأن يتوجه إلى جدة وأن إبراهيم باشا والي جدة يأتي إلى مصر، وفرمان آخر بطلب الخزينة وهي المقدار المتبقي من إيرادات مصر الذي يجب إرساله إلى الأستانة بعد إنفاق ما يقرر السلطان إنفاقه على الإدارة ومختلف شئون الصرف التي يقرها، ولكن لوفاة إبراهيم باشا صدر فرمان باستمرار إسماعيل باشا واليًا على مصر، حتى عزله الأمراء بعد ذلك حيث كانت مدة ولاية إسماعيل باشا في هذه الفترة، ثمانية أشهر إلا قليلاً وعين إبراهيم بك قائمقام مصر.

الوالي محمد باشا مالك

تولى محمد باشا مالك حكم مصر سنة ١٧٨١ م في عهد السلطان عبد الحميد الأول العثماني، وقد وصل إلى ثغر الإسكندرية حيث استقبله "علي أغا" كتخدا الجاويشية وأغوات المتفرقة والترجمان وباقي أرباب الخدم، وعندما وصل محمد باشا إلى بر إمبابة أمسى هناك وفي الصباح قدم إليه الأمراء المماليك وسار الموكب إلى العادلية ودخل من باب النصر وشق من وسط المدينة وصعد إلى القلعة وأطلقوا له المدافع من باب الينكجرية، وعقب ذلك اجتمع الديوان وحضره جميع الأمراء والمشايخ وقرئ التقليد بحضرتهم وخلع على الجميع الخلع المعتادة، وقد استغل مراد بك سماحة الوالي فانقض على أقاليم الوجه البحري وطلب منهم أموالاً وفرض عليهم مبالغ عظيمة من المال، وفي ليلة النصف من شعبان الموافق الأول من شهر مسري القبطي كان وفاء النيل المبارك، حيث نزل محمد باشا مالك وكسروا السد بحضرته على العادة، وفي نفس الوقت ورد خط

شريف من السلطان بطلب محمد باشا مالك إلى الباب العالي ليتولى منصب الصدر الأعظم [الوزير الأول للسلطان]. فنزل من القلعة إلى قصر العيني وأقام بقية شهر شعبان ونزل في غرة رمضان وسافر إلى الإسكندرية، فكانت مدة ولايته ثلاثة عشر شهرًا ونصفًا، وهاداه الأمراء ولم يحاسبوه على شيء ونزل في غاية الإعزاز والإكرام. ويذكر التاريخ عنه أنه كان من أفاضل العلماء متبحرًا في سائر الفنون ويحب المدارسة والمباحثة والمسامرة وأخبار التواريخ وحكايات الصالحين، وكان طاعنًا في السن منور الوجه والشيبة متواضعًا وجيهًا جليلاً.

الوالي الشريف علي باشا القصاب

تولى الشريف علي حكم مصر سنة ١٧٨٢ م في عهد السلطان عبد الحميد الأول العثماني، حيث وصل مصر في منتصف شهر رمضان فخرج إليه الملاقية وحضر إلى القاهرة المحروسة في ١٠ شوال، وقضى الليل في قصر العيني وفي الصباح ركب بالموكب ومر من جهة الصليبية وصعد إلى القلعة وذلك على خلاف ما جرت عليه العادة، وما كادت تمضي فترة وجيزة على تولي الشريف علي حتى هرب "سليم بك" و"إبراهيم بك قشطة" وتبعهم جماعة كثيرة نحو الثمانين وخرجوا ليلاً على الأبل والخيل إلى الصعيد، واضطربت الأمور في القاهرة وتوقع إبراهيم بك ومراد بك عودة تلك القوات ومعهم أنصارهم لاجتياح ونهب القاهرة، مما حدا بالباشا أن يعلن حالة الطوارئ في المدينة وأن لا يخرج الناس من دورهم من بعد العشاء، ولكي تجهز تجريدة لملاقاة هؤلاء الكشاف والمماليك طالب مراد بك من مساتير الناس والتجار الأموال اللازمة، لإعداد تلك الحملة ومن امتنع عن الدفع قبض عليه وحبس وصودرت ممتلكاته وسلب ما بيده، حتى أخيرًا تم إعداد التجريدة وسافروا بعد أيام من جهة البساتين وانضمت إليها قوات رضوان بك قريب علي بك مما أدى إلى تقهقر القوات المملوكية الثائرة وانفراط عقدها ونفيها، ومكافأة لأتباع مراد بك ظلع الأمراء إلى الديوان وقلدوا خمسة من أغوات الكشاف صناجق.

الوالي محمد باشا السلحدار

تولى محمد باشا السلحدار حكم مصر سنة ١٧٨٣ م في عهد السلطان عبد الحميد الأول العثماني، ولم يكن للباشا من الحكم والسلطان سوى اللقب فقط، أما القوة الفعلية فكانت مقسمة بين الأمراء المماليك، إذ تحكم "إسماعيل بك" في أخميم وما حولها، و "حسن بك" في قنا وما حولها، و "رضوان بك" في أسنا وما حولها، أما القاهرة وما

حولها فتنازع عليها الأمير "إبراهيم بك" شيخ البلد والأمير "مراد بك" أمير الحج أقوى أمراء مصر في ذلك الوقت، إذ قام مراد بك بأتباعه إلى بني سويف وقطع الوارد عن القاهرة فلحق الناس ما لا مزيد عليه من الضنك والغلاء المفرط، وضاق الفقراء ذرعًا، وازداد ذلك اضعافًا عندما حضر مراد بك بجموعه إلى الجيزة وعسكر إبراهيم بك بجيوشه في مصر العتيقة [مصر القديمة] مقابلاً لها، واستمر هذا الحال بهم عشرين يومًا، وكان ضرب المدافع متراسلاً بينهم تلك الأيام جميعها واشتد الكرب بأهل المدينة وخلت الرقع والأشوان من الغلال وحاق بالناس كل مكروه، وأخيرًا حصل الصلح بين إبراهيم بك ومراد بك، فخاف أمراء حزب إسماعيل بك عاقبة هذا الصلح لما تبين لهم من خيانة إبراهيم بك فهاجروا من مصر [القاهرة] فسبقهم عسكر إبراهيم بك ومراد بك وبدو العرب من خلف الجبل فقطعوا طريقهم وقتلوا منهم ما لا يحصى وشتتوهم، ثم رجعوا فاحتاطوا بأملاكهم واستولوا على عيالهم وأموالهم. ومنذ أن خلا الجو من إسماعيل بك وعائلته لم يحصل اتفاق بين إبراهيم بك ومراد بك، بل زاد ظلم مراد بك وتعديه هو وجماعته وكثر منهم النهب والسلب والقتل فارتحل إبراهيم بك مع أتباعه إلى الصعيد، فعزل مراد بك الوالي محمد باشا السلحدار وتصرف في أمور البلد بصفة قائمقام، وأعطى رجاله ومماليكه المناصب السامية. ومما يذكر عن محمد باشا السلحدار اهتمامه بإنشاء مسجد سيدي عقبة بن عامر في القرافة الصغرى بقرب مسجد الإمام الليث بن سعد وإلى جانب المسجد أنشأ محمد باشا زاوية أمام مقام سيدي عقبة في الناحية الغربية من المسجد ولم يكتف ذلك الوالي بإنشاء هذا المسجد والزاوية الملحقة به، بل أوقف عليه أوقافًا جمة للإنفاق على عمارته وخدمة إمامه ومقرئيه ورتب لهم الرواتب السخية وجعل أحباسه كلها وقفًا واحدًا ينفق ريعه في رعاية مقام سيدي عقبة والجامع والسبيل والمكتب وغيرها من متعلقاته، وأوقف محمد باشا السلحدار المسجد على المسلمين تتوالى فيه الصلوات والخطب في الجمع والأعياد وتقام فيه الشعائر ويتلى فيه القرآن وتدرس فيه الأحاديث. وقد درج هذا الوالي العثماني على حب الخير واستهوته عمارة بيوت الله فأنفق عليها الكثير حتى لقب بأبي النور.

الأمير مراد بك

يعتبر الأمير مراد بك من الشخصيات المحورية التي أثرت في تاريخ مصر لفترة تزيد على ربع القرن من أحلك أيام مصر، فقد عاصر العديد من الحكام وأدرك الكثير من الأحداث الهامة، ولكنا سنقتصر هنا على الفترة التي تولى فيها حكم مصر بصفة شبه

رسمية. ففي سنة ١٧٨٤ م قام مراد بك بعزل الوالي الشرعي للبلاد محمد باشا السلحدار المعين من قبل السلطان عبد الحميد الأول العثماني، وتصرف في أمور البلاد بصفة قائمقام وأعطى رجاله ومماليكه المناصب السامية، ولم تنقطع المنازعات بينه وبين باقي الأمراء من الطوائف الأخرى، الأمر الذي جعل البلاد تسير من سيئ إلى أسوأ، وتشاء الأقدار أن تبلى مصر بجانب تلك الأخطار باجتياح مرض الطاعون فكانت هذه الأيام ليس لها مثيل من الشدائد لما حصل فيها من الغلاء والفناء والفتن، مع انخفاض وقصور نهر النيل عن مستواه الطبيعي وتواتر المصادرات والمظالم، وتعدي الأمراء وانتشار أتباعهم في النواحي لجلب الأموال من القرى والبلدان وإحداث أنواع المظالم بأي نوع كان مما يسميه البعض مال الجهات والبعض رفع المظالم وغير ذلك حتى أهلكوا الحرث والنسل وقل الزرع واشتد الكرب وتشتت الفلاحون من بلادهم، فخربت أغلب بلاد الأرياف، وعندما رأوا أنه لا فائدة في الفلاح حولوا الطلب على الملتزمين وبعثوا لهم في بيوتهم فاحتاج مساتير الناس لبيع أمتعتهم ودورهم ومواشيهم وحواشيهم مع ما هم فيه من المصادرات الخارجة عن الحد، وتتبعوا من يشم فيه رائحة الغنى أيضًا فأخذوه وحبسوه وكلفوه فوق طاقته أضعافًا، ووالوا طلب السلف أيضًا من تجار البن والبهار عن المكوسات المستقبلة، وطمع مراد بك وإبراهيم بك والأمراء في المواريث: فكانوا إذا توفي الميت يحيطون بمخلفاته سواء أكان له وارث أم لا، حتى صار بيت المال من جملة المناصب التي يتولاها شرار الناس بجملة من المال يدفعها في كل شهر، وبالتالي لا يعارض فيما يفعل من الجزئيات، وأما الكليات فيختص بها الأمير فيحل بالناس ما لا يوصف من أنواع العناء، حتى خرب الإقليم بأسره وانقطعت الطرق وفقد الأمن ومنعت السبل وانتشر الفلاحون في المدينة بنسائهم وأولادهم، يضجون من الجوع ويأكلون ما يتساقط في الطرقات من قشر البطيخ وأوراق الشجر حتى كان الزبال لا يجد شيئًا يكنسه من ذلك واشتد الكرب حتى أكلوا الميتة من الخيل والحمير والبغال والجمال: فكان إذا خرج حمار ميت تزاحموا عليه وقطعوه فمنهم من يأكل ما أخذه نيئًا من شدة الجوع ومنهم من هو على خلاف ذلك، ومات الكثيرون جوعًا. هذا والغلاء مستمر والأسعار في زيادة والدرهم والدينار عزيزان من أيدي الناس والتعامل قليل إلا فيما يؤكل، ومع ذلك كانت الأمراء تنهب في المدينة ورجالهم تنهب في بلاد الأرياف وما من مجير، ونتيجة للأحداث المضطربة فقد صدر أمر سنة ١٧٨٥ م بمنع النساء من التردد على الجواهرجية والأسواق إلا للضرورة القصوى، ثم صدر أمر صارم يمنع النساء بتاتًا من الذهاب إلى الأسواق مع تهديدهن بالشنق إذا أقدمن على ذلك، وإن كان الجبرتي قد أوضح أنهن لم يبالين بذلك إطلاقًا. ومما يذكر لمراد بك أنه عقد اتفاقية تجارية مع فرنسا

سنة ١٧٨٥ م اتفق الطرفان فيها على: حق السفن الفرنسية والتجار الفرنسيين في القدوم إلى الموانئ المصرية ودفع الرسوم التي تدفعها السفن العثمانية وحصانة السفن الفرنسية ضد التفتيش والتعسف ومنح التجار الفرنسيين الحرية في بيع بضائعهم،وشملت الاتفاقية مساعدة الإدارة المملوكية للسفن الفرنسية وحمايتها خلال وجودها بالمياه المصرية وأعطيت للسفن الحربية الفرنسية حقوق الزيارة للموانئ المصرية دون دفع رسوم وحقوق التموين، مع حق التجار الفرنسيين في التنقل في مصر دون عوائق،وحصانة الفرنسيين ضد القوانين الجنائية المطبقة في مصر. أما الرسوم الجمركية فقد حددت بـ ٦٪ عن البضائع القادمة من الهند أو أي بلد آخر ينال منها الباشا ٤٪ والمماليك ٢٪ ، على أن تدفع رسوم المنسوجات عينًا. ونص الاتفاق أيضًا على إعفاء التجار وقادة السفن الفرنسيين من شروط تقديم الهدايا إلى الحكام المصريين، كما تعهد المماليك بحراسة البضائع الفرنسية لدى نقلها من السويس إلى القاهرة.

الوالي محمد باشا يكن

تولى محمد باشا يكن حكم مصر سنة١٧٨٦ م في عهد السلطان عبد الحميد الأول العثماني، في وقت كانت فيه أحوال مصر سيئة بدرجة كبيرة، والأمن بها غير مستتب مع تدهور الأحوال الاقتصادية وكذلك التخلف العلمي والصحي، وكان كل ما يشغل بال أولي الأمر جمع الأموال والتمتع بالسلطة والكل يطمع في الثراء بغض النظر عن أي اعتبار اخر، حتى أن قافلة الحج التي كانت تخرج من مصر لأداء الفريضة كان أمير الحج يطمع فيها ويبخل على الحجيج بزيارة المدينة المنورة! حتى لا يدفع العوائد للعربان وصرة المدينة فوقع الضجيج والعويل في الحجاج لعدم زيارتهم المدينة وبعد عودتهم إلى مصر أجرى إبراهيم بك ومراد بك تحقيقًا مع "مُصطفى بك" أمير الحج، وبعد أن دفع بعض الأموال ذهب إلى بيته مكرمًا تحت سمع وبصر محمد باشا يكن والأمراء!. وقد استقبل شعب الإسكندرية الوالي محمد باشا يكن عند قومه لمصر بالثورة، حيث وقعت فتنة فثار العامة وقبضوا على حاكم المدينة وأهانوه وجرسوه على حمار، وحلقوا نصف لحيته وطافوا به البلد وهو مكشوف الرأس وهم يضربونه ويصفعونه بالنعالات. وعلى عهده أيضًا ضج مجاورو الأزهر بسبب أخبازهم فقفلوا أبواب الجامع وصعدوا على المنارات يصيحون فاستجابت الدولة لطلباتهم، ثم عادت بعد ذلك ومنعتها ثانية وتكرر الموقف أكثر من مرة. وكان تسلط المماليك على شعب مصر ليس فيه من الرحمة أي شيء، إذ أفحشوا في ظلم العباد سواء بالوجه البحري أو القبلي، حتى أن أهالي الحسينية

ثاروا بسبب نهب الجنود لدار "أحمد سالم الجزار" وأحد شيوخ الطريقة البيومية الصوفية، فحضروا إلى الجامع الأزهر ومعهم الطبول صارخين متوسلين مستجيرين بالمشايخ ومتسلحين بالنبابيت ومعهم جمع كبير من العامة، وأغلقوا أبواب الجامع وصعدوا إلى المنارات والمآذن يصيحون وانتشروا في الأسواق في حالة من الغضب الشديد، حتى أشير عليهم بنهب بيوت المماليك وأتباعهم كما ينهبون بيوت الشعب ويموتون شهداء أو ينصرهم الله عليهم، فتدارك الأمراء الموقف وعملوا على إعادة ما أخذوه لكبت الشعور الوطني، كما حدثت اشتباكات بين أهل بولاق وبين عسكر القليونجية، حراس ساحل بولاق، بسبب إفسادهم وتعديهم وفسقهم بالنساء واعتدائهم على السوقة وأصحاب الحوانيت، وخطفهم للبضائع بدون ثمن، وبالإضافة إلى تلك الاشتباكات اجتمع جمع من أهل بولاق يريدون الذهاب إلى محمد باشا يكن، الذي اضطر إلى إرسال العسكر للقتال إلى جانب أهل بولاق ضد عسكر القليونجية الذين تسببوا في تلك الأحداث، من أجل كل هذا أرسل محمد باشا يكن الى السلطان عبد الحميد يعلمه بحقيقة الأمور موضحًا إياه أن الأمراء المماليك قد زاد نفوذهم عن الحد وخاصة إبراهيم بك ومراد بك وأنهما يقسمان إيراد البلاد بينهما بالسواء ولا يقدما عنه حسابًا وإذا قدما فلا يمت هذا إلى الحقيقة في شيء. فأرسل السلطان جيشًا لإيقافهما عند حدهما وذلك بقيادة "حسن باشا الجزائرلي" مكلفا بإعادة الأمن والأمان إلى بر مصر مطالبًا بالمبالغ المتأخرة عن الولاية وتشهيل مرتبات الحرمين من الغلال والصرر عن السنين الماضية، واللوم على عدم زيارة المدينة المنورة والأمر بصرف المرتبات والغلال. فوصلت القوات التركية الإسكندرية مما أحدث الذعر بين البكوات المماليك وحاولوا توسيط المشايخ لدى حسن باشا، ولكن الوساطة فشلت وذاق المماليك الهزيمة على يد حسن باشا الجزائرلي، وقد حاول محمد باشا يكن القضاء على إبراهيم بك ومراد بك مستغلاً فرصة وجود القوات العثمانية بقيادة حسن باشا ووصول حملة عثمانية عن طريق البر إلى مصر بقيادة "عابدين باشا ودرويش باشا" حيث سارت تلك القوات نحو الصعيد، ونتيجة لذلك اصطنع المماليك الامتثال والطاعة للوالي وللسلطان، وعندما علمت الحكومة الروسية بوصول تلك القوات التركية إلى مصر أوعزت إلى قنصلها بالإسكندرية بتعليمات سرية أن يتحد بمحالفة مع البكوات المماليك ضد الدولة العثمانية، ففي الحال ابتدأ القنصل بفتح المخابرات مع الأميرين مراد بك وإبراهيم بك في هذا الصدد، ولكن الأميرين رفضا أي مداخلة أوربية، ظنًا منهما أنهما كفوًا لمقاومة الدولة العلية وحدهما بعد أن يتما استعداداتهما الحربية.

الوالي عابدين باشا الشريف

تولى عابدين [عابدي] باشا حكم مصر سنة ١٧٨٧ م في عهد السلطان عبد الحميد الأول العثماني، وذلك أثناء فترة وجود حملة القائد حسن باشا القبطان وقواته الكبيرة بمصر في محاولة للدولة، لاسترجاع نفوذ وهيبة السلطنة العثمانية وإيقاف ظلم أمراء المماليك بالرعية وتطبيق القوانين العثمانية الصادرة في صدر العصر العثماني بما يحقق مصالح الأهالي. وقد تقوى عابدين باشا بوصول مبعوث الدولة حسن باشا القبطان وأشار إلى ضرورة استرداد المنهوبات التي أخذت من الباشا في معركة سابقة، وبالفعل استجاب الأمراء وأرسلوا ابن أخ الباشا حيث كان أسيرًا ومعه منهوبات عمه وعدد من العسكر الجرحى. هذا ويذكر التاريخ أن الكثير من رجال الوجاقات العسكرية العثمانية والمملوكية قد تخفى في ملابس رجال الدين من الفقهاء، ومجاوري الأزهر، وذلك يعكس مدى انحطاط المستوى العسكري في القوات العثمانية الموجودة في مصر وعدم رغبتهم في الانضمام إلى قوات حسن باشا القبطان في حرب ضد الأمراء المماليك. وقد تقدم عابدين باشا بنفر من العسكر متجهًا إلى أسيوط حيث أحرز نصرًا كبيرا على الأمراء المماليك ومن عاونهم من عربان الهنادي، ولم يستمر حسن باشا القبطان بمصر طويلاً حتى يتمكن من تنفيذ المهام المنوطة به تجاه أمراء المماليك بمصر، إذ دخلت الدولة العثمانية حربا جديدة ضد روسيا فاضطر إلى مغادرة البلاد متجهًا إلى استانبول، مما أدى لتطاول الأمراء مرة ثانية. ولقد حاول الباشا العثماني استغلال العامل الديني لدى أهالي مصر فأظهر فتوى شيخ الإسلام باستانبول التي تفيد بوجوب محاربة الأمراء المماليك وطالب علماء مصر بإصدار فتوى مماثلة تحث أبناء الرعية من المسلمين على التكاتف في سبيل ذلك وبذل كل مساعدة.

الوالي إسماعيل باشا التونسي

تولى إسماعيل باشا التونسي حكم مصر سنة ١٧٨٨ م في عهد السلطان عبد الحميد الأول العثماني، إذ كان يشغل قبل ذلك كتخدا القبطان حسن باشا الجزائرلي، ولقد كانت الأمور في مصر تسير بدرجة كبيرة من سيئ إلى أسوأ، حيث الصراع المرير الدائر بين الأمراء البكوات فيما بينهم، والغلاء مستمر والأسعار في نمو والدرهم والدينار عزيزان في أيدي الناس والتعامل قليل إلا فيما يؤكل، ومع ذلك فالأمراء ينهبون في المدينة بلا رحمة ورجالهم تنهب في بلاد الأرياف بوحشية والبدو تنهب وتسلب ما تبقى ولا مانع يمنع ولا حاكم يردع! وما من مجير وكثر التعدي على التجار من الافرنج وغيرهم ولم

يقتصر الحد على ذلك، بل نكبت البلاد بنزول سيل منهمر من ناحية الجبل الأحمر وامتد في جهة الجمالية وجامع الحاكم إلى أمد بعيد في الحارات المجاورة لذلك وخرب بسببه أكثر خط الحسينية وما جاوره، وأعقب ذلك طاعون فتاك أقام ثلاثة أشهر توفي على أثره الأمير إسماعيل بك شيخ البلد، وأقام خلفه مملوكه "عثمان بك طبل" فمال إلى الأمراء القبلية سرًا فدخلوا مصر بجموعهم فلم يسع من بها من الأمراء إلا الفرار فاحتاط بهم البدو والعسكر فقتل من قتل، وفر من فر ورجع مراد بك وإبراهيم بك وأخذا فيما كانا عليه من السلب والنهب والغدر، وبذلك كانت فترة ولاية إسماعيل باشا جميعها صراع دائم ما بين الأمراء المماليك بعضهم البعض، بل وبينهم وبين الدولة، الأمر الذي جعل الباشا يقوم بفرض فردة على البلاد بخلاف الكلف وحق الطريق، بل أشار بالقبض على نساء الأمراء لبيع أمتعتهن للإنفاق على العسكر. كل ذلك كان له أكبر الأثر على الريف المصري فعلى سبيل المثال فقد ثار فلاحو منطقة طهطا ضد الكشاف المماليك ورفضوا دفع الضرائب، بل إن الطلبة الشوام وبعض الطلبة المغاربة قاموا بمظاهرة مطالبين بمخصصاتهم وأغلقوا أبواب الجامع الأزهر.

الوالي محمد باشا عزت الثاني

تولى محمد باشا عزت حكم مصر سنة ١٧٩٠ م في عهد السلطان سليم الثالث العثماني، وقد وصل إلى بر مصر مكلفًا بالتصدي لأمراء المماليك على أن يسانده رجال الوجاقات العسكرية في هذا الشأن ظنًا من الدولة العلية بأن الكيان العسكري لا يزال قادرًا على تأكيد سيادتها بولاية مصر، وقد مرت البلاد بظروف طبيعية سيئة، إذ انتشر الطاعون خلال سنة ١٧٩٠ م وحتى سنة ١٧٩١ م وكان من ضحاياه شيخ البلد إسماعيل بك الكبير وحل محله تابعه عثمان بك طبل، الأمر الذي أغرى مراد بك وإبراهيم بك بالتقدم نحو العاصمة بقواتهما. ولم تصادفهما عقبات في سبيل ذلك فعندما وصلت قواتهما من المماليك والعربان إلى ضواحي المدينة انضم إلى جانبهم عدد كبير من المماليك الموالين لشيخ البلد، ولم يظهر دور الوجاقات العثمانية لوقف هذا الزحف المملوكي واضطر محمد باشا عزت إلى قبول الأمر الواقع وأقرهما في تصريف شئون الولاية، حتى أصدرت الدولة العثمانية مضطرة العفو عنهما وبقى الحليفان في حكم مصر حتى وصول الحملة الفرنسية على مصر يوليو سنة ١٧٩٨ م. وفي سنة ١٧٩١ م ضايق كبير شرطة القاهرة [والي القاهرة] أهل حي الحسينية، فأغلقوا الحوانيت، وجاءوا إلى الجامع الأزهر يحملون الطبول للتظاهر، مما أجبر العلماء على إلغاء دروسهم. وبعد مفاوضات

معقدة مع الأمراء، تم عزل والي القاهرة وحاول من أتى بعده قصارى جهده أن يسترضي المشايخ. ويذكر التاريخ أن المستوى الاجتماعي لشعب مصر قد انحط إلى أقصى درجات الانحطاط وانتشرت الخرافات والبدع وراجت سوق السحرة والحواة والمشعوذين: فقد حدث في سنة ١٧٩٢ م أن أشيع بين الناس أنه في ليلة ٢٧ من شهر جمادى الأولى في نصف الليل ستحث زلزلة قوية تستمر ٧ ساعات، فلما كانت الليلة المذكورة خرج الناس إلى الصحراء وإلى الأماكن الفسيحة ونزلوا في السفن وباتوا ينتظرون إلى الصباح فلم تحدث زلزلة وأصبحوا وهم يتضاحكون بعضهم على بعض!!.

الوالي صالح باشا القيصولي

تولى صالح باشا القيصولي حكم مصر سنة ١٧٩٤ م في عهد السلطان سليم الثالث العثماني، وعلى عهده انعقد مؤتمر شعبي ضخم في يونيو سنة١٧٩٥ م عقد في الأزهر الشريف وحضره العلماء وكان زعيم المؤتمر هو شيخ الإسلام، "الشيخ عبد الله الشرقاوي"، حيث يبحث المجتمعون حقوق الشعب وحقوق الإنسان الأساسية وحقوق المواطن المصري، ويتكلمون في كل ذلك بصراحة لا يخافون بطش أمير ولا اضطهاد حاكم ولا غضب إنسان، حتى قرروا أخيرًا الإصرار على مقاومة الأمراء بالقوة حتى يجيبوا مطالب الشعب ويعترفوا بحقوقه الأساسية ويقررون كذلك تعطيل الدراسة في الأزهر وإعلان الإضراب العام في القاهرة وغلق الأسواق والحوانيت حتى تجاب مطالب الشعب، أو يدخل الشعب في حرب طاحنة مع الأمراء المماليك، أما سبب ذلك كله فيرجع إلى جشع المماليك وتعديهم على العباد واشتداد مظالم مراد بك وإبراهيم بك في فرض الإتاوات وجمع الجبايات. وقد سارت المظاهرة من منزل "الشيخ السادات" إلى الأزهر الشريف واعتصموا به، مما جعل الأمير إبراهيم بك ومراد بك يقدما اعتذارًا رسميًا بالأصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن باقي الأمراء، لامتصاص بركان الثورة الشعبية التي كادت تطيح بحكم المماليك، ولقد اجتمع الوالي صالح باشا القيصولي بأمراء المماليك وعلماء الأزهر لتسوية الأزمة وتم الاتفاق على: أولاً أن ينزل الحكام على مقتضى أحكام المحاكم، ثانيًا ألا تمتد يد ذي سلطان إلى فرد من أفراد الأمة إلا بالحق والشرع، ثالثًا أن لا تفرض ضريبة إلا إذا أقرها مندوبو الأمة، وتعهدوا بكف أتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الرعية. وحرر القاضي وثيقة ضمنها هذه القرارات ووقع عليها الوالي صالح باشا القيصولي وإبراهيم بك ومراد بك والأمراء والعلماء وكانت هذه الوثيقة تعد أول إعلان

لحقوق الإنسان في العصر الحديث وقد حدث هذا الإعلان قبل إعلان الثورة الفرنسية لميثاق حقوق الإنسان المشهور بسنوات.

الوالي أبو بكر باشا الطرابلسي

تولى أبو بكر باشا الطرابلسي حكم مصر سنة ١٧٩٦ م في عهد السلطان سليم الثالث العثماني، وكانت مدة ولايته ما يقرب من سنتين، حيث كانت السلطة الفعلية بيد ابراهيم بك شيخ البلد ومراد بك أمير الحج وتلاشى بجانبهما نفوذ الباشا ومما يثبت ذلك: أنه في سنة ١٧٩٧ م أمر مراد بك والي مصر، أبا بكر باشا، بإصلاح جامع عمرو بن العاص، إذ كانت أعمدته قد مالت وإيواناته قد سقطت غير أنه غير اتجاه عقود الأروقة فجعلها عمودية على جدار القبلة وبذلك سدت الشبابيك والمنارتان الباقيتان إلى اليوم وهما من اثار عمارته التي تمت في شهر رمضان من تلك السنة، فصلى الباشا فيه أخر جمعة من ذلك الشهر، فأصبحت سنة حيث درج ولاة مصر منذ ذلك التاريخ على صلاة الجمعة الأخيرة من شهر رمضان في هذا الجامع، وقد كان هذا التقليد متبعًا أيضًا في عهد الفاطميين. وفي أثناء ولايته ورد خبر وصول سفن الفرنجة للإسكندرية فكانت القاهرة في اضطراب وفزع، منذ أن انتهى إليها نبأ رسو السفن الفرنسية في مياه الإسكندرية، فعقد اجتماع كبير حضره البكوات المماليك وكبراء البلاد وعلماؤها وكذلك الوالي أبو بكر باشا والكشاف، واستقر الرأي في هذا الاجتماع على أن يرسلوا إلى الأستانة بخبر وصول الحملة الفرنسية وأن يجهز مراد بك جيشا لملاقاة الفرنسيين في طريقهم من الإسكندرية إلى القاهرة، وأرسل الوالي بطلب الإمدادات من العراق. فسار مراد بك بجيشه في البر وبمراكبه في النيل لملاقاة الفرنسيين، لكنه هزم في معركة شبراخيت فتراجع إلى إمبابة حيث تدفق المصريون متطوعين للدفاع عن بلادهم، لكن نتيجة لامتلاك الفرنسيين أحدث الأسلحة كانت الهزيمة للمماليك والشعب، ففر مراد بك بالبقية الباقية من فلول جيشه المهزوم إلى الجيزة ومنها للصعيد، أما ابراهيم بك الذي كان مرابطًا بقواته بالبر الشرقي من النيل فإنه لما رأى الهزيمة قد حلت بصاحبه غادر القاهرة ومعه من تبعه من مماليك ومصريين واصطحب معه أبا بكر باشا الوالي التركي وانسحبوا جميعًا قاصدين بلبيس حاملين ما وصلت إليه أيديهم من المتاع والأموال والتحف، لينجوا بها ويستخلصوها لأنفسهم وخلت العاصمة من قوة الدفاع وصارت وجه لوجه أمام الجيش الفرنسي وذلك في يوليو سنة ١٧٩٨ م.

الجنرال نابليون بونابرت

قدمت الحملة الفرنسية على مصر في أول يوليو سنة ١٧٩٨ م، وضمت حوالي ٣٦٤٥٥ جندي وضابط يقلهم أسطول مكون من ٣٠٠ سفينة يحرسها أسطول مكون من ٥٥ سفينة حربية منها ١٣ بارجة كبيرة و ٥ فرقاطات بأسلحة بين ثقيلة وخفيفة، وذلك بقيادة القائد العظيم "نابليون شارل ماري جوزيف بونابرت" الذي أسرع بإنزال جنوده في جهة العجمي، ثم زحف على الإسكندرية بعد أن قضى على مقاومة البدو والمماليك في الطريق إليها. وكان السيد "محمد كرَيم" حاكم الإسكندرية قد قرر المقاومة وجمع لذلك ما تيسر له جمعه من رجال وعتاد وبالفعل قابلت الحملة مقاومة كبيرة جرح فيها بعض قوادها، لكن المدينة سقطت في النهاية. وبعد أن استتب الأمر لبونابرت في الإسكندرية بادر بالتوغل في البلاد لإتمام فتحها فأرسل قوة إلى رشيد كذلك عهد بونابرت إلى بعض السفن الخفيفة بالاتجاه إلى النيل جنوبًا وخرج بالقوة الرئيسية متجهًا إلى القاهرة بعد اشتباكات مع المماليك في الرحمانية وشبرا خيت. ولقد قاسى الفرنسيون كثيرًا أثناء زحفهم بسبب الحر وإجداب الطريق وهجمات الأهالي على مؤخرة الجيش حتى وصل نابليون بونابرت أمام القاهرة. أما من ناحية الدفاع عن القاهرة فكانت خطة المماليك أن يخرج "مراد بك" أمير الحج بقواته الرئيسية إلى الضفة الغربية للنيل لمواجهة الفرنسيين وأن يبقى "إبراهيم بك" شيخ البلد على الضفة الشرقية ناحية بولاق للدفاع عن القاهرة في حالة تمكن الفرنسيين من عبور النيل، ولكن انتهت معركة إمبابة بالنتيجة المنتظرة لها وهي هزيمة مراد بك وفراره إلى الصعيد فأرسل نابليون بعض القوات الفرنسية لتتبعه بقيادة "الجنرال ديزيه" الذي صادف مقاومة عنيفة في كل مكان، أما إبراهيم بك شيخ البلد فقد انسحب بمن معه في اتجاه الشرقية دون قتال، عندئذ اضطرت القاهرة إلى أن تفتح أبوابها حقنًا للدماء خاصة مع تقدم الفرنسيين الهائل في المجال العسكري فدخلها نابليون بونابرت في ٢٤ يوليو سنة ١٧٩٨ م وعين "القائد ديبوي" حاكمًا على المدينة، ثم استأنف بونابرت تتبعه لإبراهيم بك حتى اشتبك معه في معركة قرب الصالحية أظهر فيها المماليك كعهدهم براعة كادت تنتزع النصر من بونابرت، لكن إبراهيم بك اضطر في النهاية إلى الانسحاب تجاه الشام ومعه بكر باشا والي مصر العثماني وبعض العلماء والزعماء مثل السيد "عمر مكرم". وفي أثناء عودة نابليون إلى القاهرة علم بنبأ تحطيم الأسطول الفرنسي في معركة أبي قير البحرية المعروفة "بمعركة النيل" في مطلع شهر أغسطس سنة ١٧٩٨ م وانتصار الأسطول الإنجليزي بقيادة "نلسون" على الأسطول الفرنسي بقيادة "ناليون". وكانت سياسة نابليون

بونابرت أولا في مصر تستهدف استمالة المصريين وكسب ولائهم للحكم الفرنسي، وإقناعهم أن ذلك الحكم يستهدف رعاية مصالحهم وإقامة العدل بينهم راميًا إلى إضعاف ولاء المصريين للخلافة العثمانية وإلى اتخاذ مصر قاعدة لنشر النفوذ الفرنسي في باقي الولايات الإسلامية التركية المجاورة، وكانت وسيلته إلى تنفيذ تلك السياسة احترام الدين الإسلامي واحترام عادات المصريين وتقاليدهم ومحاولة إشراكهم في الحكم بشكل استشاري كوسيلة إلى التعرف على رغباتهم وضمان عدم مقاومتهم للحكم الجديد مع التحذير من الانضمام إلى المماليك. ويذكر لنابليون بونابرت أنه شارك في الاحتفال بالمولد النبوي الشريف واحتفل بحلول شهر رمضان المعظم، وبمهرجان وفاء النيل واستعمل اللغة العربية في منشوراته وسمى نفسه الشيخ علي بونابرت، كذلك أمر بونابرت بتأسيس ديوان القاهرة وأنشأ في كل مديرية ديوانًا مماثلا، بالإضافة إلى إنشاء ديوان عام يتكون من أعضاء يمثلون ديوان القاهرة ودواوين الأقاليم وعين أحد العلماء المصريين كبيرًا للقضاة في مكان قاضي عسكر العثماني. هذا وقد ضم جيش نابليون مجموعة كبيرة من العلماء المتخصصين في: الرياضيات والهندسة والطب والجغرافيا والفلك والأدب والكيمياء والاقتصاد السياسي والآثار والمعادن والجيولوجيا وعلم الحيوان والنبات وفن المعمار وهندسة الري والقناطر والجسور والميكانيكا، علاوة على طائفة من المصورين والرسامين والموسيقيين والنقاشين والمثالين وجميعهم مزودون بآلاتهم ومعداتهم، بل ومعاملهم لكي تكون الحملة حضارية وعسكرية. وقد ابتدأ نابليون في تنظيم المجمع العلمي المصري وعين "مونج" أكبر الرياضيين الفرنسيين رئيسًا وكان نابليون وكيلا، وأهم الأعمال التي قام بها المجمع في أثناء وجود نابليون بونابرت هي دراسة مشروع وصل البحر الأحمر بالمتوسط وكشف القناة القديمة التي تصل النيل بالبحر الأحمر. وقد جاءت الحملة بمفهوم للحكومة في الدولة الحديثة التي يتسع مجال وظائفها ليشمل نواحي حياة الناس، نتيجة ما تضطلع به من خدمات تؤديها للمجتمع وهذا على عكس ما كان موجودًا بمصر في تلك الفترة، فلقد أمر نابليون بإزالة بعض أبواب الحارات وتوسيع الطرقات وهو ما ضايق المصريين كثيرًا بجانب تأكيده ضرورة الحصول على ترخيص لمزاولة أي عمل من الأعمال، وإرغام الأهالي على إضاءة الشوارع والأسواق وتكليف الأهالي بالنظافة أمام منازلهم ونشر متاعهم في الشمس لقتل الجراثيم ودفن الموتى في مقابر خاصة بعيدة عن المساكن. ورغم أن تلك الأعمال والقرارات ذات فائدة كبيرة، لكن المصريين اعتبروها تدخلاً في صميم حياتهم الخاصة، ولكن يؤخذ على نابليون بونابرت رغبته الملحة في تحصيل الأموال اللازمة لمطالب الحملة ففرض الإتاوات والغرامات على طوائف التجار والمدن والأفراد لمقاومة الحملة.

وقد أعدم السيد "محمد كريم" حاكم الإسكندرية حينما امتنع عن دفع الغرامة وصادر بونابرت أملاك المماليك واستولى عليها، كل هذا أعاد إلى أذهان المصريين وسائل المماليك في ابتزاز أموال الأهالي، يضاف إلى ذلك أن نابليون بونابرت أنشأ محكمة تجارية وتحددت رسوم على المبالغ التي يتم التقاضي بشأنها وفرض عوائد على العقارات والمحال التجارية ورسومًا على شهادات الميلاد والعرائض، ورسومًا على التراخيص التي تعطي لأصحاب المهن والحرف المختلفة، كما تحتم تسجيل مستندات التمليك والتوريث وفرضت رسوم على ذلك فكانت تلك الإجراءات كفيلة بإثارة الشعور الوطني الذي تفجر في ثورة القاهرة الأولى في ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨ م والتي استمرت حوالي ٣ أيام وما بعده ضد هذا المستعمر الذي يختلف عن الشعب في الدين واللغة والعادات والتقاليد والجنس والحضارة، لكن بونابرت تمكن من إخماد هذه الثورة بعد أن ضربت مدافعه الأزهر بقنابلها ودخله الجند بخيولهم وقتل من القاهريين حوالي ألفين. ولقد وضعت ثورة القاهرة الأولى حدًا لمحاولات نابليون كسب ود المصريين وأخذ يتبع سياسة الشدة معهم وتمثل ذلك في تعطيله للديوان، ثم إعادته بعد تغيير تشكيله، وإدخال عناصر جديدة عليه من المشارقة والأقباط وشنق حوالي ١٢ من زعماء الثورة. وبعد ذلك بلغ نابليون بونابرت أن الدولة العثمانية تعد في سوريا القوات اللازمة لإخراج الفرنسيين من مصر، كما ذاعت الأخبار باستعدادات الدولة العثمانية بحملة أخرى تقوم بمهاجمة مصر من الشمال من قبرص ورودس وهذا ما دفع بونابرت إلى الخروج بغزوة لفتح الشام سنة ١٧٩٩ م بجانب وجود بعض الدوافع الأخرى. وعلى ذلك فالحملة في أساسها هجومية دفاعية ترمي إلى تأمين مركز بونابرت في مصر، وبدأت الحملة في فبراير سنة ١٧٩٩ م حيث تكونت من ١٢ ألف جندي، واستولى نابليون على مدن فلسطين حتى وصل أمام عكا فبدأ حصارها الذي استمر حوالي شهرين وهزم الجيش التركي في تل طابور، لكنه اضطر إلى العودة إلى مضر قبل أن يتمكن من فتح عكا. وخلال تلك السنة انقطع سفر الحج من مصر ولم ترسل الكسوة ولا الصرة وهذا ليس له سابقة. وإخفاء لفشل نابليون تحت أسوار عكا وفقده ثلاثة آلاف جندي دخل القاهرة في موكب نصر كبير وقد صح ما توقعه بونابرت، إذ وصلت الحملة التركية البحرية ونزلت في أبي قير، لكنها ذاقت هزيمة ساحقة على يد بونابرت في موقعة أبي قير البرية سنة ١٧٩٩ م، وهكذا قضت موقعتا تل طابور وأبي قير البرية على أي خطر لغزو عثماني لمصر لبعض الوقت كما أثبتت عجز العثمانيين عن استرداد مصر وحدهم، كذلك هزائم المماليك المتكررة أمام الفرنسيين، كل ذلك رفع من روح الفرنسيين المعنوية وبذلك أخذت آمالهم تنتعش، لكن الحالة في مصر وأوربا لم تكن تدعو إلى التفاؤل بالنسبة للفرنسيين، لذلك

قرر نابليون بونابرت سرعة العودة إلى فرنسا حتى يكون في وضع أفضل يستطيع معه مساعدة الحملة في مصر ويحفظ التوازن في أوربا بين فرنسا ودول القارة فسافر يوم الجمعة ٢١ ربيع أول سنة ١٢١٣ هـ - ٢٢ أغسطس سنة ١٧٩٩ م الساعة السابعة مساء، على أساس أنه سيتغيب ثلاثة أشهر، ثم يعود مع إمدادات وعساكر جديدة واصطحب معه القائد مونج والقائد "برتوليه" وسبعة ضباط من أجدر رجاله حيث وصل ميناء طولون في ٩ أكتوبر سنة ١٧٩٩ م إذ لبث حوالي ٤٥ يومًا في البحر.

الجنرال كليبير

الجنرال جان بابتست كليبير هو خليفة القائد "نابليون بونابرت" في قيادة الحملة الفرنسية على مصر، تولى القيادة سنة ١٧٩٩ م، وذلك بعد رحيل القائد العظيم إلى فرنسا. ولقد اتصف كليبير بالخبرة العسكرية والصرامة والشدة، ولكنه كان أقل عبقرية من نابليون في الناحية العسكرية. ومما يذكر أنه كان صاحب الفضل في انتصار الحملة في معركة تل طابور بالشام، وقد نهض القائد العام الجديد بأعباء وظيفته مع تناوله للأكثر أهمية: الحصول على أموال وبالتالي جباية الضرائب لمواجهة موقف مالي خطير ولدفع رواتب العسكريين المتأخرة، فقام بتقسيم مصر إلى خمسة أقسام وعين عليها أمناء للخزينة من الفرنسيين يعاونهم مساعدون أقباط واستهل فترة حكمه بمصر بإلزام النصارى القبط بدفع مبلغ ١٥٠ ألف ريال فرنسي جملة أموال متأخرة عن العام الماضي فشرعوا في تحصيلها، كما شارك في الاحتفال بالمولد الحسيني استرضاء للمشايخ والشعب على سياسة نابليون، متشددًا في الأمور الصحية من نظافة وإنارة. وكان لكليبير رأي خاص في بقاء الحملة الفرنسية في مصر، إذ كان يرى أن الحملة قضى عليها بالفشل، وأنها ينبغي أن تعود إلى فرنسا حيث تمس الحاجة إليها في الميدان الأوربي. وعندما وجد من الأتراك استعدادًا للتفاوض، انتهز الفرصة وبدأ معهم مفاوضات توسط فيها القائد البحري البريطاني "سير سدني سميث" وانتهت المفاوضات بعقد اتفاقية العريش في ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ م وتتضمن بنودها اثنين وعشرين شرطًا أهمها: انسحاب الجيش الفرنسي عن مصر بأسلحته وعتاده وبعد وصوله إلى فرنسا يكون حرًا في حمل السلاح ضد أعداء الوطن أينما كانوا، كما أن تركيا وإنجلترا وروسيا كان عليها أن تعد السفن اللازمة لرجوع ذلك الجيش آمنًا دون التعرض له، لكن تلك الاتفاقية لم تنفذ لمعارضة حكومة بريطانيا التي أصرت على ألا يخرج الفرنسيون إلا كأسرى حرب، الأمر الذي أدى إلى تعكير الصفو وعدم صفاء النية، خاصة وأنه كانت هناك هدنة سارية

لمدة ثلاثة أشهر. وبدأ الفرنسيون يسحبون حاميتهم وكانوا كلما أخلوا مركزًا احتله العثمانيون مثل الصالحية وبلبيس ودمياط والسويس فأعلن كليبير أن الاتفاقية أصبحت لاغية وأنه مصمم على البقاء في مصر وسيقاوم تقدم العثمانيين بكل قواه، وأعلن جنده أن عمل بريطانيا إهانة للشرف الفرنسي والرد الوحيد على تلك الإهانة هو البقاء في مصر والدفاع عنها. وكان لهذه الروح الجديدة تأثير في نفوس الجند الفرنسيين فجعلت عشرة آلاف منهم يهزمون أربعة أضعاف عددهم من الأتراك في موقعة عين شمس وكانت طلائع الأتراك المتقدمة قد اقتربت من القاهرة ووصلت تجاه الخانكة وزحفت قواتهم إلى منطقة القبة وأصبح وضع كليبير حرجًا خاصة وقواته قد انسحبت من الوجه القبلي ومعظم الوجه البحري استعدادًا للجلاء، لذلك أسرع بمهاجمة الأتراك. وفي ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠ م دارت بين الفريقين معركة عين شمس التي تحطم فيها الجيش العثماني الزاحف بقيادة "الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا" وفرت فلوله عائدة إلى سوريا، وحين سمع القاهريون أصوات معركة عين شمس بين الأتراك والفرنسيين أرادوا المشاركة في سرعة التخلص من الفرنسيين فأعلنوا الثورة واتحد معهم المماليك والأتراك الذين دخلوا القاهرة وأقيمت الاستحكامات وأخرج ما كان قد خبأه المماليك من أسلحة ومدافع، كما جلبت ثلاثة مدافع من مكان موقعة عين شمس وأنشئ مصنع للبارود في بولاق وآخر لصب المدافع والقنابل وورشة لإصلاح الأسلحة. ولم يكن الأقباط أقل وطنية من المسلمين وبذلك تمكن الثوار من الصمود في وجه الفرنسيين حين حاصر كليبير القاهرة وواجهوا ضرب الفرنسيين للقاهرة بضرب مقابل وهاجموا معسكراتهم، ونتيجة لذلك عدمت الأقوات وغلت أسعار المبيعات وعزت المأكولات: وفقدت الحبوب والغلال وارتفع وجود الخبز من الأسواق وغلا سعر الماء المجلوب، وأثناء ذلك عقدت معاهدة بين كليبير ومراد بك يقوم بمقتضاها الأخير بحكم الجزء الجنوبي من الصعيد من جرجا إلى أسنا تحت سيطرة الفرنسيين مقابل خراج قيمته ٢٥٠ كيسًا، بالإضافة إلى ١٥ أردب قمح و ٢٠ ألف أردب شعير وحبوب يرسلها للقاهرة، كما يتعهد بإرسال إمدادات حربية إلى الفرنسيين تساعدهم في إخماد ثورة القاهرة ويخصص له أيضًا إيراد جمرك القصير، وبناء على ذلك انسحب المماليك من القاهرة. ومع تفوق الأسلحة الفرنسية واستعمال الشدة المتناهية وتكثيف الضرب وإشعال الحريق في بولاق وما أحدثه المطر المنهمر من ارتباك في صفوف الثوار، توسط المشايخ واضطر الثوار إلى التسليم وقد انتقم كليبير من القاهريين بما فرضه عليهم من غرامات فادحة حتى يقال أنه قرر مبلغ مليونين من الريالات الفرنسية على الأهالي، بما يعادل اثني عشر مليون فرنك يوفى نصفها نقدًا ونصفها عروضًا، فحصل لهم غاية المضايقة في تحصيلها وأهانوا الأعيان والمشايخ

وضرب "الشيخ السادات" وحبس بصورة تنافي الآدمية وأخذت منه أموال جمة،ونهبت عدة بيوت من بيوت الأمراء وصودر كثير منها،وألزم سكان المدينة بتسليم ٢٠ ألف بندقية و ١٠ آلاف سيف و ٢٠ ألف طبنجة،مع إصدار عفو عام وخاص لأهل مصر وأهل بر مصر، مع التشديد في جمع الأموال فمضى عيد النحر ولم يلتفت إليه أحد، بل ولم يشعروا به، ولم تقم فريضة الحج ذلك العام ونزل بالناس من البلاء والذل ما لا يوصف حتى تمنى الناس الموت، ثم بدأ كليبير يقوم ببعض الإصلاحات الداخلية لإصلاح ما فسد وما كان ينقص الحملة من مختلف الحاجات وتعديل نظام الديوان، لكن "سليمان الحلبي" [سليمان محمد أمين الحلبي] لم يمهله إذ اغتاله بأربع طعنات بخنجره في ١٤ يونيو سنة ١٨٠٠ م وكذلك قتل المهندس "حنا قسطنطين بروتان" الذي كان معه يتنزهان في حديقة البستان بالأزبكية. وكما ذكر نابليون بونابرت في مذكراته، فإن تعذيب الشيخ محمد السادات كان من أهم الأسباب التي أدت إلى مصرع الجنرال كليبير على يد الطالب الأزهري سليمان الحلبي، الذي حكم عليه بحرق يده اليمنى وبتحريقه حتى يموت فوق الخازوق، وبقاء جثته ليأكل منها الطيور الجارحة، وتم تنفيذ هذا الإعدام المخيف فور تشييع جثمان كليبير في احتفال عسكري كبير وعند مغادرة الحملة الفرنسية عن مصر أخذوه معهم حيث دفن في فرنسا، وقد حصل "لاري " رئيس الجراحين الفرنسيين على جسد سليمان الحلبي المنكل به ليضمه إلى مجموعته، وظلوا خلال سنوات عديدة يعرضون جمجمة سليمان الحلبي على طلبة كلية الطب وذلك قبل أن يستقر مصيرها في متحف الإنسان.

الجنرال عبد الله جاك مينو

آلت قيادة الحملة الفرنسية إلى الجنرال عبد الله جان جاك مينو سنة ١٨٠٠ م، كما أصبح يعرف بعد إسلامه، ولقد اختير القائد مينو لمجرد أقدميته العسكرية دون أن يتميز بكفاءة عسكرية خاصة فلم يحرز في فرنسا قبل مجيئه إلى مصر انتصارات عسكرية تلفت إليه الأنظار، ولم يشترك في عمليات جيش الشرق الفرنسي العسكرية بعد سقوط الإسكندرية. ويبدو أنه هو نفسه كان يدرك ضعف قدرته العسكرية، إذ تردد في قبول قيادة الحملة في بادئ الأمر، كذلك لم يقم بدور عسكري رائع يكسبه احترام الجند والضباط فكان زعيم فريق الأقلية في الحملة الذي ينادي بالبقاء في مصر: فقد أسلم وتزوج من سيدة مصرية من مدينة رشيد [السيدة زبيدة وأنجب منها ولدًا سمي سليمان مراد]، حيث كان حاكمًا لها قبل أن يتولى القيادة العامة للحملة ومنذ اللحظة التي تولي

فيها القيادة العامة أظهر للجميع – سواء الفرنسيين أو الأتراك أو المماليك أو الإنجليز – عزمه على البقاء في مصر وأن مهمته هي تأمين استعمار فرنسا لمصر وأن موضوع الجلاء عن مصر وأية مفاوضات لهذا الغرض إنما هي من اختصاص الحكومة الفرنسية وحدها. وأخذ مينو يتصرف كمن اعتزم الاستقرار ولا يريد الخروج، إذ انصرف إلى الإصلاح كتنظيم الدواوين والتشجيع على إنشاء المصانع وتكوين ديوان جديد يشمل تسعة من المشايخ المصريين فقط وحاول تجنيد فرق عسكرية من أبناء البلاد، وعمل على إحياء التجارة عبر البحر الأحمر،وأجرى تعديلات في مجال التقاضي بين الناس،وعمل على ضبط وإحصاء من يموت ومن يولد ومن يتزوج من المسلمين المصريين في سجلات خاصة،وأصدر أوامر بإبطال المظالم التي كانت على الناس من جباة الضرائب من الأقباط، ومنع قيام حكام الأقاليم الفرنسيين بفرض ضرائب من تلقاء أنفسهم وقرر فردة جديدة على الأهالي وقدرها مليون ريال فرنسي، في الوقت الذي كاد الناس فيه يفرغون من الفردة التي أقرها عليهم الجنرال كليبير وقاسوا منها من الشدائد ما لا يوصف،وأفرج عن "الشيخ السادات" بعد تحديد إقامته،ووضع مشايخ القرى تحت إشراف مفتشين،وأمر الحكام بمنع البلهاء والعتاة الذين يدورون في الأسواق والقبض على من يرونه كذلك: فإن كان مجنوناً ربط بالمارستان أو غير مجنون فأما أن يرجع عن حالته أو يخرج من البلد، كذلك أبطل مينو عشور الحرير الذي يتوجه من دمياط إلى المحلة الكبرى. على أن أهم مشروعاته الإصلاحية هو محاولة إلغاء نظام الالتزام وإعطاء الفلاحين حق ملكية أراضيهم، بالإضافة إلى المساواة بين المصريين في شئون الضرائب وتوحيد الضرائب الزراعية،وقوى الحصون وقضى على المنافسات الحزبية ووحد صفوف الجيش وأمر بمسح الديار المصرية، لكن الوقت لم يتسع له لإتمام هذه الإصلاحات، إذ سرعان ما تأثر وضع الحملة في مصر بتطورات الموقف الدولي، الأمر الذي أدى إلى إجلائها في النهاية. فكانت الخطة الأخيرة التي وضعت تقضي بمهاجمة مصر من ناحية الشرق حيث تزحف القوة العثمانية الشرقية بقيادة [يوسف باشا ضيا الصدر الأعظم] وتهاجم مصر من سيناء، وأما القوة الإنجليزية الرئيسية فتواجه مصر من الشمال، أي من البحر، تعاونها قوة عثمانية صغيرة، بقيادة "حسين باشا القبطان"، كما تقرر أن تأتي من الهند حملة بريطانية من الجنود الإنجليز تجتاز البحر الأحمر وتنزل في القصير ومنها تتجه إلى الوادي حيث تنضم إلى القوات المملوكية في الصعيد وتهاجم القاهرة من الجنوب. بهذه الخطة يتم حصر جيش الشرق الفرنسي بين قوات مهاجمة من عدة جهات حتى يضطر إلى التسليم. وتجمعت القوات البريطانية في جزيرة رودس وتوجهت معها قوة عثمانية صغيرة إلى مصر. وكانت تلك هي القوات التي قامت

بالدور الأكبر في طرد الفرنسيين، أما القوات القادمة من الهند فقد وصلت متأخرة بعد أن سلمت القوات الفرنسية لذلك لم تشترك في القتال وإن كانت قد تقدمت شمالاً حتى الجيزة. ولقد أضاع الجنرال مينو وقتًا طويلاً مترددًا في كيفية مواجهة ذلك الموقف، الأمر الذي أعطىٰ الإنجليز الفرصة لإنزال قواتهم في أبي قير دون مقاومة، ثم جزأ مينو قواته: فخرج بجزء من الحملة إلى الإسكندرية للدفاع عنها وترك الجزء الأخر للدفاع عن القاهرة بقيادة [بليار]، ودارت أهم المعارك عند كانوب جنوبي أبي قير في ٢١ مارس سنة ١٨٠١ م بين القوات الفرنسية بقيادة [مينو] والقوات الإنجليزية بقيادة [أبركرومبي] وفيها هزم مينو فتقهقر إلى الإسكندرية وتحصن فيها وبذلك عطل جانبًا من القوات الفرنسية عن العمل، وكان هذا يناسب الإنجليز فتركوا جانبًا من قواتهم لحصاره في الإسكندرية وزحفوا نحو القاهرة، فلم يبد بليار قائد حامية القاهرة أية مقاومة جدية خاصة بعد وصول القوات العثمانية وحين عرض عليه الإنجليز التسليم. بشروط اتفاقية العريش قبل ذلك وسلم دون انتظار موافقة مينو ودون مشورة الحكومة الفرنسية بينما واصل مينو الدفاع عن الإسكندرية حتى اضطر أخيرًا إلى التسليم، بنفس الشروط السابقة في أكتوبر سنة ١٨٠١ م، ففرح الناس كعادتهم بالقادمين وظنوا فيهم الخير وصاروا يتلقونهم ويسلمون عليهم ويباركون قدومهم!. وهكذا انسحب جيش الشرق واصطحب الفرنسيون معهم جثمان كليبير الذي أخرجوه من قبره، كما حملوا جزءًا من الكنوز التي جمعها علماؤهم دون حجر رشيد الذي سلم للإنجليز.

الوالي محمد باشا خسرو

تولى محمد باشا خسرو حكم مصر سنة ١٨٠١ م في عهد السلطان سليم الثالث العثماني وذلك عقب رحيل الحملة الفرنسية عن مصر، في وقت تعذر فيه قيام حكومة مستقرة قوية في بداية الأمر لتضارب مصالح العناصر المحلية التي بقيت على المسرح السياسي في مصر بعد جلاء الفرنسيين وتلك العناصر كانت: أولاً الأتراك تحت راية السلطان العثماني، والذين كثر تعذيبهم بالأذى للعامة وأرباب الحرف وأهل القرى وكثيرًا ما وقع الصدام بين جند الدولة الانكشارية وجند الدولة المغاربة في محاولات السيطرة على الموقف. وثانيًا المماليك تحت قيادة إبراهيم بك شيخ البلد وكل من "محمد بك الألفي " و"عثمان بك البرديسي" مماليك مراد بك أمير الحج الذي توفي. وقد حضر الجمع الكثير من أهالي الصعيد هربًا منهم للقاهرة صارخين فتتبع الوالي الخارجين المفسدين بقدر طاقته بجانب ظهور الجند الألبانيين الأرنؤود، والذين اجتاحوا الوجه القبلي وعاثوا

فسادًا في الوجه البحري تحت قيادة "أحمد طاهر باشا" و"محمد علي" وزاد من حدة هذا التضارب تدخل كل من بريطانيا وفرنسا لتأييد بعض هذه العناصر ضد البعض الآخر، فكانت مهمة محمد باشا خسرو تتلخص في إعادة مصر إلى قبضة الدولة العثمانية بصورة جدية، مع التخلص نهائيًا من المماليك ونفوذهم فتصدى لهم أكثر من مرة لإعادة الأمن إلى البلاد متتبعًا مفاسد العسكر متشددًا في أمر الحسبة مراقبًا للموازين مهتمًا بعمارة مسجد السيدة زينب،فأدت محاربته للغلاء إلى رخص الأسعار، وقضاؤه على المفاسد أعاد الأمن والأمان إلى الأسواق فاطمأنت النفوس وخرج موكب المحمل في أبهى رونق، وانشرحت القلوب فكان نعم الرجل لأحرج وقت: فقد تبرع بألف أردب قمح إنعامًا تفرق على طلبة العلم المجاورين والأروقة بالجامع الأزهر فوزعت بحسب الأغراض وأنعم أيضًا بعد أيام بألف أردب أخرى فعل بها كذلك. وقد اتخذ محمد باشا خسرو عسكرًا من طائفة التكرور الذين يأتون إلى مصر بقصد الحج وجمع أيضًا العبيد والسود وأخذهم من أسيادهم وجعلهم طائفة مستقلة وكذلك طلب المماليك من أسيادهم واختص بهم وأدخل معهم بعض الفرنسيين وألبسهم جميعًا [التكرور- العبيد- السود- المماليك- الفرنسيين] ملابس عسكرية جديدة ذات أشكال خاصة وأمر بتدريبهم على أسلوب الحرب الحديث، وسمى ذلك كله [بالنظام الجديد]، وشرع في هدم الأماكن المجاورة لمنزله التي تهدمت واحترقت ليبنيها مساكن للعساكر المختصة به، ومن أجل هذه المنشآت فرض فردة جديدة على البلاد، لكن للأسف! لم تثبت هذه القوات صلاحيتها أمام الجند الأرنؤود الألبان في الوقت الذي أتى إلى مصر مجموعات من أهل الحجاز مستجيرين بالوالي من جراء الثورة الوهابية بشبه الجزيرة. هذا ولقد حاول الوالي محمد باشا خسرو الاستئثار بالسلطة والوقيعة بالجند الألبان حتى تنعم البلاد بالأمن، خاصة بعد أن انتشرت ظاهرة خطف الناس وسلبهم وقتلهم فثاروا عليه في مايو سنة ١٨٠٣ م فحدثت مناوشات بين الجانبين فهرب إلى دمياط.وبذلك خلصت السلطة "للطاهر باشا" الذي سيطر على القلعة وأصبح [قائمقام]، واستعان طاهر باشا بالمماليك لتثبيت سلطانه، لكنه لم يلبث أن قتل بيد الجنود الانكشارية، لعجزه عن دفع مرتباتهم، مع دفع مرتبات جند الأرنؤود فبيتوا أمرهم مع "أحمد باشا" والي المدينة. وهكذا خلصت قيادة الألبانيين "لمحمد علي" الذي واصل تعاونه مع المماليك وتصديه للانكشارية وقد قوي جانب المماليك نتيجة هذا التحالف فتوجه "عثمان بك البرديسي" إلى دمياط واقتاد محمد باشا خسرو أسيرًا إلى القلعة، كما طرد أحمد باشا والي المدينة حين حاول الاستيلاء على السلطة في مصر، ثم لم يلبث أن وصل إلى الإسكندرية في يوليو سنة ١٨٠٣ م [علي باشا الجزائرلي] [الطرابلسي] الوالي الجديد المعين من قبل السلطان سليم الثالث

العثماني، وحين شرع في التقدم للإقامة في القاهرة قتله البرديسي في يناير سنة ١٨٠٤ م، لكن لم يلبث الحليفان محمد علي والبرديسي أن واجها خطر "محمد بك الألفي" الذي عاد من إنجلترا في فبراير من ذلك العام فحاول البرديسي بك القبض على الألفيْ بك وقتله أيضًا، لكن الألفي استطاع الفرار بأتباعه إلى الصعيد وأخذ يستعد لمنازلة أعدائه، حتى تمنى الناس عودة أيام الفرنسيين فاستغل محمد علي موجة تذمر الشعب من المماليك فانحاز إلى جانبهم وحاصروا قصر عثمان بك البرديسي بالناصرية وقصر إبراهيم بك الكبير بالداودية وسائر المماليك في بيوتهم في ١١ مارس سنة ١٨٠٤ م. وقد تمكن البرديسي بك وإبراهيم بك وبعض المماليك من النجاة والفرار إلى الصعيد بعد أن قتل منهم حوالي ٣٥٠ فردًا ونهبت بيوت المماليك وتشفى فيهم وانتقلت السلطة إلى محمد علي، الذي أخذ يسعى إلى كسب ثقة المصريين وكسب ثقة الباب العالي كخطوة أخرى للاستئثار بالحكم. وعندئذ فك محمد علي أسر محمد باشا خسرو وأنزله من القلعة ونصبه واليًا، لكن أقرباء طاهر باشا المقتول حركوا رؤساء الجند الألبانيين فأصروا على التخلص من محمد باشا خسرو وأرسلوه إلى رشيد حيث أبحر إلى استانبول.

الوالي أحمد باشا طاهر

حاول الوالي محمد باشا خسرو الاستئثار بالسلطة الفعلية في مصر والوقيعة بالجند الأرنؤود [الألبان] فثاروا عليه وطالبوه برواتبهم المتأخرة، بتحريض من طاهر باشا قائد فرقة الأرنؤود ونائبه محمد علي وذلك في مايو سنة ١٨٠٣ م، فهرب خسرو باشا إلى المنصورة ومنها إلى دمياط، فنهب العسكر بيته وأخذوا منه الشيء الكثير وباتت النار تلتهب فيه وبهذا خلصت السلطة لطاهر باشا، الذي أصبح قائمقامًا حتى تحضر له الولاية من السلطان سليم الثالث العثماني، وذلك بعد أن استطاع أن يسيطر على القلعة وعلى معظم ما بها من أسلحة. هذا ولقد استعان طاهر باشا بالمماليك لتثبيت سلطانه وحاول أن ينشر الأمن بالبلاد ويعيد السكينة إليها ويقوم بأعمار القلعة من جديد، ولكنه أكثر من مصادرة أموال الناس من أكابر المسلمين وغيرهم، وأغدق على الجند الأرنؤود وصرف جوامكهم. ولقد أثار طرد خسرو باشا من دست الولاية ثائرة فرقة أخرى من الجيش تلك هي فرقة الانكشارية، فطالبوا هم الآخرون بمرتباتهم، ولكن طاهر باشا تنصل من دفعها مما أثارهم عليه بتحريض من أحمد باشا والي المدينة فقتلوه في الحال بعد ستة وعشرين يومًا فقط من توليته الحكم. وعلى أثر ذلك نشبت الحرب والمناوشات بين فرقة الأرنؤود

وفرقة الانكشارية وصارت القاهرة ميدانًا لهذه الحرب مرة ثانية، فأصبح محمد علي قائدًا للأرنؤود بعد مقتل أحمد باشا طاهر في ٢٦ مايو سنة ١٨٠٣ م.

الوالي احمد باشا

انتهت الأحداث المؤسفة التي تعرضت لها مصر في تلك الآونة بفرار الوالي محمد باشا خسرو إلى دمياط، ومقتل القائد أحمد باشا طاهر، الذي عين نفسه واليًا بالإنابة، وأصبحت البلاد مسرحًا للصراع الدموي بين الفرق العثمانية خاصة فرقة الأرونؤود وفرقة الانكشارية، من أجل تحقيق المصلحة الشخصية. وعند هذه الحادثة تصادف مرور أحمد باشا بمصر متوجهًا إلى المدينة المنورة واليًا من قبل السلطان سليم الثالث العثماني فعينه العساكر الانكشارية واليًا على مصر، ليضعوا المماليك ومحمد علي أمام الأمر الواقع. فقام أحمد باشا من فوره بمحاولة تدعيم نفوذه في مصر وكسب المشايخ لتجميع الناس والرعية لقتال الأرنؤود أو للاعتراف بولايته لمصر، فلم يرض محمد علي قائد الأرنؤود بذلك وقام وملك القلعة وحضر إليه أكثر الأمراء المماليك وانضموا إليه وتفرقوا في حارات القاهرة وملكوا بابا النصر والفتوح، وضربت المدافع على بيت أحمد باشا بالداودية، فتفرق عنه أغلب الانكشارية، وأمر بالخروج من مصر إلى المدينة المنورة ولايته. وتسليم قتلة أحمد باشا طاهر وإمهاله مدة إحدى عشرة ساعة فقط ولا يأت عليه الليل بمصر، فامتثل أحمد باشا للخروج، ولكنه لم يقدم القتلة وخرج في حالة شنيعة دون متاع وأتباعه مشاة بين يديه وهم يعدون في مشيهم وعلى أكتافهم وساند أمتعة خفيفة، وعندما خرج نهبت العساكر الأرنؤود بيته، ولما فارق المدينة من باب الفتوح رأى نفسه قد وقع في وسط العسكر والمماليك والعربان والكشاف فلم يسعه إلا الالتجاء إلى قلعة الظاهر، فدخلها محتميًا بها وأغلقها عليه، لكن الجمع الغفير أحاط بالقلعة واستمر التراشق طوال اليوم، عند ذلك طلب أحمد باشا الأمان. وفتح القلعة وسلم قاتلا طاهر باشا [إسماعيل اغا وموسى أغا] إلى العسكر حيث قتلا، وصفا الوقت حينئذ لمحمد علي وجنده الأرونؤود [الألبان]، وبذلك كانت مدة ولاية أحمد باشا ما يقرب من يوما وليلة فقط لا غير.

الوالي علي باشا الطرابلسي

تقلد علي باشا الطرابلسي حكم مصر سنة ١٨٠٣ م في عهد السلطان سليم الثالث العثماني، على أثر التآمر على الوالي السابق محمد باشا خسرو وترحيله إلى دمياط

وتنازع السلطة بين كل من محمد بك الألفي المملوكي وعثمان بك البرديسي المملوكي والقائد محمد علي الألباني واجتياح الفوضى في طول البلاد وعرضها. وعندما وصل علي باشا إلى الإسكندرية وعلم أن البرديسي بك في رشيد يسلب وينهب ويفرض على أهلها فردة، خشي الوالي من أن يأتي البرديسي للإسكندرية، فاجتهد في تحصين المدينة أكثر مما فعل الفرنسيون والإنجليز، وقطع جسر أبي قير، ليمنع وصول البرديسي إليه ويأمن شره فعم بالمدينة الغلاء لعدم الوارد وانقطاع الطرق، بل وفرض عليهم مالاً وقبض على ستة أنفار من أغنياء المغاربة واجتهد في حفر خندق حول البلد واستعملهم في ذلك الحفر. وأثناء رجوع البرديسي إلى القاهرة كانت عساكره كلما مرت ببلد نهبتها حتى حصل للناس منهم من الضرر ما لا يزيد عليه فاشتد الغلاء تلك السنة بسبب قصور نهر النيل وعدم الري وعربدة الطغاة والبلاد بلا حاكم يقوم الأمور، وفي أثناء ذلك أيضًا رفع العساكر لواء العصيان بسبب عدم صرف مرتباتهم فاتفق الرأي على فرض فردة على الطوائف والتجار وجعلها درجات أعلاها خمسون كيسًا وأدناها خمسة أكياس فوزعت كذلك وشدد في طلبها، فأغلقت الحوانيت وتعطلت الأسواق وبطل البيع والشراء ونهب العسكر بيوت الفرنج فحصل بينهم مقتلة عظيمة قتل وجرح فيها من الفريقين أناس كثيرون، واشتد الخوف بالناس وحدث غلاء كبير في الأسعار وصار التبن أعز من التبر وشكت القناصل للدولة العثمانية فلم يجد شيئًا. كل ذلك وعلي باشا الطرابلسي ساكن لم يبرح الإسكندرية لذلك الحين مشتغل بجمع العساكر وترتيبهم على هيئة عساكر الإفرنج، فتراءى للأمراء أنه يدبر لهم أمرًا، فأظهروا له الطاعة وطلبوا منه الحضور إليهم ليمكنوه من ممارسة سلطانه فقام بعسكره الانكشارية قاصدًا مصر [القاهرة] فلما وصل إلى شلقان خرج عليه العسكر الأرنؤود فلم يجدوا بدًا من المدافعة فاشتد القتال بين الفريقين وقتل خلق كثير منهما وانتهت بهزيمة العساكر الانكشارية، وأسر علي باشا وأرسل إلى مصر، في الوقت الذي كان فيه الألفي بك متوجهًا للقليوبية لنهبها، بحجة أنهم كانوا مائلين للباشا ظلمًا وافتراء، ثم اتفق الأمراء المماليك على إخراج علي باشا، لكنهم قتلوه.

الوالي أحمد باشا خورشيد

بعد حوادث مارس سنة ١٨٠٤ م التي أدت إلى فرار عثمان بك البرديسي وإبراهيم بك من القاهرة ومقتل الكثيرين من المماليك، آلت السلطة في القاهرة إلى محمد علي وسيطر على الموقف وكان يمكنه حينذاك أن يستأثر بالحكم ويحقق أطماعه في ولاية مصر، لكنه في هذه الحالة كان سيتعرض لغضب الباب العالي للدور الذي قام به في

الأحداث التي أدت إلى عزل الوالي محمد باشا خسرو ومقتل الوالي علي باشا الطرابلسي، فقد كان حريصًا على كسب ثقة المصريين وتأييدهم وتحسين علاقته بالباب العالي فاتفق مع رؤساء الحامية العثمانية ومع المشايخ على تولية أحمد باشا خورشيد – حاكم الإسكندرية في ذلك الوقت- فحضر خورشيد باشا إلى القاهرة ووصل فرمان توليته من الباب العالي في ٢٨ إبريل سنة ١٨٠٤ م، وكان طبيعيًا أن يقع عبء تنفيذ سياسة الباب العالي بالقضاء على المماليك على الوالي الجديد أجمد باشا خورشيد ولم يكن أمامه لتنفيذ ذلك سوى التحالف مع محمد علي، الذي كان قد نجح في طرد المماليك من القاهرة والقضاء على الكثيرين منهم، لكنه كان تحالفًا غير طبيعي، إذ كان محمد علي يرمي إلى الاستئثار بالسلطة لنفسه. وقد واجهت خورشيد باشا صعوبات جمة زادت من حدة الفوضى السياسية التي سادت مصر منذ جلاء الفرنسيين سنة ١٨٠١ م وجلاء الإنجليز سنة ١٨٠٣ م: فمن ذلك الحرب الأهلية التي كانت دائرة بمصر حينذاك فأن المماليك ظهروا أمام القاهرة وحاصروها ودارت عدة معارك بينهم وبين قوات خورشيد باشا حتى أن الباشا أقرهم في حكم جرجا وقنا، بجانب تعرض البلاد لهجمات البدو العربان، كما أن القاهريين لم يلبثوا أن تعرضوا لإرهاب الجند الألبانيين الذين أساءوا معاملتهم وزادت حوادث القتل ونهب البيوت لعدم صرف المرتبات فعمت الفوضى وساد الذعر وكثرت شكاوى الأهالي إلى المشايخ والعلماء، لكن خورشيد باشا عجز عن الحد من إرهاب الألبانيين، بل أنة هو نفسه اضطر إلى الإقامة في القلعة محافظة على سلامته الشخصية فاجتمع الكثير من غوغاء العامة والأطفال بالجامع الأزهر ومعهم الطبول وصعدوا إلى المنارات يصرخون ويطبلون، وتعلقوا بمقصورة الجامع يدعون ويتضرعون فوصل الخبر إلى الباشا، بل سمعهم من القلعة، الأمر الذي اضطره إلى رفع بعض الغرامة عنهم وألزم بها النصارى والأقباط واليهود. وبذلك ترك أحمد باشا خورشيد الميدان حرًا لمحمد علي في القاهرة نفسها ليستأثر فيها .بالسلطة والنفوذ ويواصل سياسته في كسب ثقة القاهريين وإظهار استيائه من تعسف خورشيد باشا في طلب المال لسد نفقات الإدارة ودفع مرتبات الجند، حتى لقد ارتكب خورشيد باشا نفسه من المظالم ما لم يسبقه إليها أحد من الولاة ولم يسلم من جوره أحد من كبار التجار أو عظماء القبط واليهود: فكانت تتوالى على الجميع مطالبته إياهم بالمال، سدًا لرواتب الجنود ومصاريفه الخاصة ومصاريف رجال دولته وكان لا يفتأ يفرض الضرائب على عامة الشعب وأرباب الحرف والصنائع، ثم يضطر أهل القاهرة إلى دفع ضرائب سنة مقدمًا، ويطالب الملتزمين بدفع ما عليهم من أموال، مع توقف هؤلاء عن جمع الأموال بسبب الحصار الذي يفرضه الأمراء المماليك على القاهرة، الأمر الذي يجعل خروجهم إلى الأقاليم أمرًا متعذرًا، وبلغ من خورشيد باشا

أنه قبض على نساء الأمراء وأمرهن بافتداء أنفسهن بالمال كما فعل مع "السيدة نفيسة البيضا" زوج مراد بك، ومع "السيدة عديلة" كريمة إبراهيم بك ومع كثيرات غيرهن، الأمر الذي اضطر هؤلاء السيدات إلى بيع حليهن وجواهرهن، بل وثيابهن لدفع الفدية. وعندما علم خورشيد باشا أن طائفة من عرب أولاد علي نزلوا ناحية الأهرام بالجيزة وهم مارون يريدون الذهاب إلى ناحية قبلي، ركب في عسكره إليهم، فوجدهم قد ارتحلوا ووجد هناك قبيلة يقال لهم "الجوابيض" نازلين بنجعهم هناك وهم جماعة مرابطون من خيار العرب لم يعهد منهم ضرر ولا أذى لأحد، فقتل منهم جماعة ونهب نجعهم وجمالهم وأغنامهم وأحضر بصحبته عدة أشخاص منهم وعاد إلى مصر بمنهوباتهم، وقد باع الأغنام والماعز للجزارين قهرًا وكذلك الجمال، وردًا على ذلك نهب العربان قافلة التجار الواصلة من السويس. وفي الوقت الذي كان فيه نفوذ خورشيد باشا يتضاءل والاستياء من إدارته يزداد كان نفوذ محمد علي يزداد وتزداد شعبيته، وحين وصلت الأوامر من الباب العالي إلى خورشيد باشا بإرسال نجدة إلى الحجاز لإنقاذ ينبع من هجمات الوهابيين، طلب من محمد علي وقواته التجهيز للرحيل طبقًا لورود فرمان بتولية محمد علي ولاية جدة فأظهر الامتثال، لكن عمت الاضطرابات في القاهرة وأغلقت أبواب المدينة، كما أغلقت المتاجر وخرج الناس صارخين في الشوارع لعدم رضاهم بمفارقة محمد علي البلد، ولتثبيت ولاية خورشيد باشا كان لابد أن يقضي على المماليك ويتخلص من محمد علي والألبانيين ويستعيض عنهم بقوات أخرى فوضع خطة تقضي بإرسال محمد علي والألبانيين لقتال المماليك في الوجه القبلي بعد أن ولاه جرجا، وفي أثناء غيابهم يستقدم خورشيد باشا جندًا آخرين إلى القاهرة. وبالفعل، غادر محمد علي والألبانيون القاهرة في نوفمبر سنة ١٨٠٤ م وانتزع المنيا من المماليك بعد العديد من الوقائع الحربية، لكن الأخبار وصلت لمحمد علي بأن خورشيد باشا استقدم من الشام ما بين ٣ أو ٤ آلاف من "فرسان الدلاة" سوف تتلوها أعداد أخرى منهم ومن فرق المشاة والمدفعية، وقد تقررت فردة على البلاد لأجل عسكر الدلاة القادمين فأدرك محمد على خطة خورشيد باشا فعاد إلى القاهرة. ومع أن خورشيد باشا أصدر أوامره إلى الدلاة بمنعه من دخول القاهرة، إلا أن محمد علي كسب عطف فرسان الدلاة بالهدايا ولم يكن منتظرًا أن يسود أي تفاهم أو اتفاق بين محمد علي وخورشيد باشا لقيام الصراع بينهما على منصب الولاية. ونجح محمد علي في استمالة المشايخ والعلماء "والسيد عمر مكرم" نقيب الأشراف إلى تأييده ولهذا التأييد أهميته باعتبارهم رؤساء أو قادة الشعب بحكم وضعهم. وقد كان استناد محمد علي على مساندة الشعب له بعلمائه ورؤسائه في الشهور التالية لعودته عاملاً حاسمًا في تغلبه على خورشيد باشا ووصوله إلى منصب الولاية. واتخذ النضال صورة إلحاح محمد

علي في ضرورة محاسبة خورشيد باشا على الأموال التي حصلها من البلاد ومطالبته بدفع مرتبات الجند الألبانيين دون فرض إتاوات جديدة أو ضرائب على الشعب على أساس أن إيرادات البلاد تكفي لسد جميع النفقات، كما أصر خورشيد باشا على محاسبة محمد علي على المبالغ التي قال خورشيد باشا أن محمد علي نهبها من الأهالي وعلى ما حصل عليه كمرتبات منذ حضوره إلى مصر. وفي أول مايو سنة ١٨٠٥ م أغلقت المتاجر واحتشد الناس في الأزهر يطلبون من المشايخ والرؤساء التوسط لإيقاف فظائع الفرسان الدلاة الذين انقضوا على المدن والقرى المحيطة بالقاهرة يأكلون الزرع ويفرضون الإتاوات على الفلاحين ويغتصبون ممتلكاتهم ويسلبون أموالهم وينهبون متاعهم وحتى ثيابهم، يضاف إلى ذلك ارتكابهم أبشع الجرائم وأنكر الفضائح، بل كان خورشيد باشا يصادر القوافل التي تأتي إلى السويس ويعطي أصحابها وثائق لأجل، ثم يتناسى ذلك. فخشي خورشيد باشا العاقبة وأرسل رسله لمقابلة المشايخ وتهدئة الخواطر، وتم الاتفاق على وقف الاضطرابات حتى ١٠ مايو كمهلة لتمكين خورشيد باشا من معالجة الموقف ووعد بإبعاد الدلاة عن القاهرة، لكنه لم ينفذ وعده. وفي صباح ١٠ مايو وهو موعد انتهاء المهلة أعلن خورشيد باشا ضرورة فرض ضريبة جديدة على القاهرة فثارت ثائرة الأهالي وقامت الاضطرابات وأعلن الأهالي أنهم لن يدفعوا أية ضرائب جديدة وهكذا استمرت الأزمة. وفي ١٢ مايو سنة ١٨٠٥ احتشدت الجماهير في ميدان بيت القاضي وعقد رؤساء الشعب اجتماعا، ودعى إليه القاضي كبار رجال الباشا ليستمعوا إلى مطالب رؤساء الشعب ويعملوا على تحقيق العدالة وقدمت عريضة بمطالب الشعب، ويقال أن محمد علي كان المحرض على وضع هذه العريضة وتضمينها شروطا، يتعذر على خورشيد باشا قبولها. ويبدو أن زعماء الشعب لم يكونوا يتوقعون أن يقبل خورشيد باشا العريضة فبدأ الكلام بعدها مباشرة عن عزل خورشيد باشا وتولية محمد علي بدلا منه. وفي يوم ١٣ مايو اجتمع المشايخ والعلماء في بيت القاضي بينما احتشدت الجماهير في الخارج انتظارا للنتيجة وقد استقر رأي المجتمعين على عزل خورشيد باشا، بعد أن رفض المطالب التي قدمت إليه في اليوم السابق، كما استقر رأيهم على تولية محمد علي مكانه، ثم انتقل المشايخ ورؤساء الشعب إلى دار محمد علي وعرضوا عليه الولاية بالشروط التي تضمنتها عريضتهم إلى خورشيد باشا فقبل محمد علي تلك الشروط ووقع تصريحًا بذلك. أما خورشيد باشا، فقد تمسك بولايته التي وليها بفرمان من السلطان ورفض الإذعان لما سماه [إرادة الفلاحين]، واعتزم مقاومة تلك الإرادة، معتمدًا على ما لديه من قوات في القلعة وعلى ما نقله إليها من مؤن استعدادًا لأي حصار، كما أخذ يعمل على الحصول على مساعدة المماليك الذين وصلوا إلى جهة

الجيزة وتأييد الباب العالي الذي منحه فرمان التولية. وقد اعتمد خورشيد باشا أيضًا على انقسام الألبانيين وهم جند محمد علي، إذ انحاز جانب منهم إلى خورشيد باشا، بينما كان جانب آخر يميل إلى اتخاذ موقف الحياد. وقد دارت بينهما المفاوضات على أساس أن يسلم خُورشيد باشا القلعة ويرحل عن مصر، ولكن تكرر فشل المفاوضات وتوقفها، ثم استئنافها، وتم إحكام حصار القلعة وحدثت المناوشات بين الجانبين، لكن في ٩ يوليو سنة ١٨٠٥ م وصل فرمان من السلطان سليم الثالث العثماني يحمله "صالح أغا" إلى محمد علي باشا والي جدة سابقًا ووالي مصر حاليًا ابتداء من ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ م، حيث رضي بذلك العلماء والرعية، "وأن أحمد باشا خورشيد معزولا عن مصر، وأن يتوجه إلى الإسكندرية بالإعزاز والإكرام حتى يأتيه الأمر بالتوجه إلى إحدى الولايات".

مراجع ومصادر البحث

١- أحمد حسين – موسوعة تاريخ مصر جـ٣ – القاهرة - سنة ١٩٨٥ م.

٢- أحمد شلبي بن عبد الغني الحنفي – أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشوات – القاهرة – سنة ١٩٧٨ م.

٣- أحمد كتخدا الدمرداش – الدرة المصانة في أخبار الكنانة – القاهرة – سنة ١٩٨٩ م.

٤- السيد عبد المؤمن السيد – أضواء على تاريخ توران – مكة المكرمة – سنة ١٩٧٨ م.

٥- ب. ج. الجود – مصر – القاهرة – سنة ١٩٤٢ م.

٦- جورجي زيدان – مصر العثمانية – القاهرة – سنة ١٩٩٧ م.

٧- سليم حسن – تاريخ مصر من الفتح العثماني حتى قبيل الوقت الحاضر – القاهرة – سنة ١٩٢١ م.

٨- د. سيد محمد سيد – مصر في العصر العثماني في القرن ١٦ م – القاهرة – سنة ٢٩٩٧ م.

٩- شحاتة عيسى إبراهيم – القاهرة – القاهرة - سنة ١٩٥٩ م.

١٠- عبد الرحمن الجبرتي – عجائب الآثار في التراجم والأخبار جـ٢، جـ٣، جـ٤، جـ٥ . القاهرة- سنة ١٩٦٦ م.

١١- عبد الرحمن زكي – مصر الظافرة – القاهرة- سنة ١٩٤٦ م.

١٢- د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم – تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني – القاهرة- سنة ١٩٩٠ م.

١٣- د. عبد الوهاب بكر – الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن ١٨ م – القاهرة- سنة ١٩٨٢ م.

١٤- د. عبد الوهاب بكر – مخطوطة الدرة المصانة في أخبار الكنانة – القاهرة- سنة ١٩٩٢ م.

١٥- د. عراقي يوسف محمد _ الوجود العثماني في مصر في القرن ١٦، ١٧ م – القاهرة- سنة ١٩٩٦ م.

١٦- علي باشا مبارك- الخطط التوفيقية جـ١ ، القاهرة – سنة ١٩٨٠ م.
١٧- فؤاد فرج – القاهرة جـ ٣ – القاهرة – سنة ١٩٤٦م.
١٨- د. كمال حامد مغيث – مصر في العصر العثماني – القاهرة – سنة ١٩٩٧ م.
١٩- د. محمد جمال الدين علي – تاريخ مصر الحديث – القاهرة – سنة ١٩٧٧ م.
٢٠- محيى الدين الطعمي – معجم باشوات مصر – القاهرة – سنة ١٩٩٢ م.
٢١- ميكل ونتر – المجتمع المصري تحت الحكم العثماني – القاهرة- سنة ٢٠٠١ م.
٢٢- د. ناصر الأنصاري – حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم – القاهرة – سنة ١٩٨٧ م.

موسوعة

حكام مصر

ثامناً

العصر الحديث

مصر الحديثة

الدولة	الحاكم	السنة
الأسرة العلوية	- الأسرة العلوية-	
	محمد علي باشا	١٨٠٥ م
	ابراهيم باشا	١٨٤٨ م
	عباس باشا	١٨٤٨ م
	محمد سعيد باشا	١٨٥٤ م
	الخديو إسماعيل	١٨٦٣ م
	الخديو محمد توفيق	١٨٧٩ م
	الخديو عباس حلمي	١٨٩٢ م
	السلطان حسين كامل	١٩١٤ م
	الملك أحمد فؤاد الأول	١٩١٧ م
	الملك فاروق الأول	١٩٣٧ م
	أحمد فؤاد الثاني	١٩٥٢ م
-------------	- جمهورية مصر -	----------------
مصر الثورة	الرئيس محمد نجيب	١٩٥٣ م
	الرئيس جمال عبد الناصر	١٩٥٦ م
	الرئيس محمد أنور السادات	١٩٧٠ م
	الرئيس محمد حسني مبارك	١٩٨١ م

الوالي محمد علي باشا الكبير

يحق للتاريخ المصري بجميع مراحله أن يقف وقفة إعزاز وإكبار لتلك الشخصية المصرية روحًا وفكرًا، رغمًا عن كونها ليست مصرية جنسًا ودمًا، هذه هي شخصية باني مصر الكبير محمد علي باشا [محمد علي إبراهيم علي]، الذي أخذ بيد مصر عبر بوابة التاريخ الحديث والمعاصر وفتح أمامها أبوابًا كانت غائبة عنها لفترات طويلة. ولقد استطاع القائد الألباني محمد علي، أن يرتقي حكم ولاية مصر بعد أحداث الفوضى والاضطراب التي كانت تعاني منها البلاد أثناء وقبل وعقب رحيل الحملة الفرنسية على مصر، فعن طريق القوة والاستكانة والدهاء والمكر والانضمام إلى كل فئة وقوة يرجى منها المنفعة، كما يستشف ذلك كله من درس تاريخ هذه الحقبة، نجده يقف أحيانًا مع الوالي محمد باشا خسرو وأحيانًا مع أحمد باشا طاهر، وتارة أخرى مع أحمد باشا خورشيد وفترات مع محمد بك الألفي وأخرى مع عثمان بك البرديسي، ويتقرب للسلطان سليم الثالث العثماني وكذلك لفرنسا تارة وتارة أخرى لإنجلترا، ثم مع الشعب المصري! فلم يكن له مبدأ واحد سوى تولي السلطة وتقلد زمام الأمور حتى تم له ذلك بيد الزعامة الشعبية سنة ١٨٠٥ م، تلك الزعامة التي أخذت بيد محمد علي ورفعته على كرسي الحكم، لكنه ما لبث أن تنكر لها كما هو معروف. ولقد اختلفت الآراء كثيرًا حول شخصية محمد علي: فمن المؤرخين من يذكر أن محمد علي أراد أن يؤسس دولة تكون له ولأولاده من بعده تتكون من مصر والأقطار المحيطة بها مع تبعيته للدولة العثمانية، والبعض يذكر أنه أراد تكوين إمبراطورية خاصة مستقلة تمامًا عن أذيال السلطنة العثمانية. ومن الآراء ما يذكر أن محمد علي أراد إحياء الخلافة والدولة العثمانية من جديد دمًا ولحما تحت قيادته الشخصية وإن اختلفت الآراء، ويهمنا من ذلك أنه وضع بصمات ظاهرة على التاريخ المصري منها الحسنة ومنها السيئة ولنستعرض سويًا تلك الشخصية الأسطورية من حيث انتهينا مع أحمد باشا خورشيد وأحداث مايو سنة ١٨٠٥ م: فلقد أفاد محمد علي من التنافس القوي بين إنجلترا وفرنسا على مصر في دعم أركان ولايته، كما أفاد أيضًا من تردد الباب العالي وعجزه عن استرجاع نفوذه في مصر ومن انقسام البكوات المماليك، وأفاد كذلك من مؤازرة الشعب له بعلمائه ومشايخه ورؤسائه وكانت الخطوات الأخيرة في دعم أركان الولاية هي القضاء على نفوذ المشايخ والعلماء ورؤساء الشعب ،ثم القضاء على المماليك في مذبحة القلعة الشهيرة. ولقد صدر فرمان سنة ١٨٠٦ م بنقل محمد علي إلى ولاية سالونيك باليونان على أن يحل "موسى باشا" واليها محله على مصر وأن يطرد الجند الألبانيين مع العفو عن الأمراء المماليك

وعودتهم إلى سابق عهدهم، فتظاهر محمد علي أولا باستعداده لإطاعة أوامر السلطان، ثم بادر باتخاذ التدابير لتقوية مركزه عسكريا إذا تطلب الأمر المقاومة الفعلية وبذل جهده لتقوية تحصينات القلعة وأقام تحصينات حول القاهرة وعلى جبل المقطم، ثم استوثق من مؤازرة الجند الألبانيين له وعمل على ترحيل الجند الدلاة إلى الشام، ثم صرح بعزمه على عدم التفريط في مقاطعته التي فتحها كما قال بحد السيف وتشجع محمد علي فهاجم المماليك في البحيرة ولم يكن ذلك أول لقاء بين قوات محمد علي وقوات المماليك، لكن قواته هزمت في معركة النجيلة أمام قوات محمد بك الألفي في ١٦ يوليو سنة ١٨٠٦ م وكان يمكن أن يكون في ذلك القضاء على محمد علي. وقد حاول الألفي من جانبه محاصرة دمنهور بعد معركة النجيلة، لكن المدينة استعصت عليه لاستماتة الأهالي في الدفاع عنها، بعد أن حصنوها وحفروا حولها الخنادق وأقاموا الأبراج وسوروها. وقد حصل محمد علي على عريضة وقعها المشايخ والعلماء أرسلت منها نسخة إلى استانبول مضمونها تمسكهم بمحمد علي، فصدر قرار بإبقاء محمد علي في الولاية نظير دفع ٤ آلاف كيس [١٦ الف جنيه] للباب العالي وقيامه بإرسال الحج والإتاوات المخصصة لخدمة الحرمين الشريفين كالغلال وغيرها، مع عدم التعرض للأمراء المماليك، نظير إطاعة أوامر الباب العالي في كل شيء، كما اشترط أن يبقى "إبراهيم باشا" بن محمد علي رهينة في استانبول حتى يفي أبوه بالتزاماته. ولم تنته متاعب محمد علي بوصول تقرير الولاية على مصر، بل ظل المماليك حتى قبيل وصول حملة فريزر مصدر قلق ومتاعب كثيرة له، مع أن الباب العالي أجاز في الوقت نفسه إعطاء المماليك مديريات الوجه القبلي حتى منطقة الجنادل، أما محمد علي فقد كان يريد المفاوضة ويرحب بالوصول إلى اتفاق مع الألفي بك خاصة والمماليك عامة. وبوفاة عثمان بك البرديسي سنة ١٨٠٦ م ومن بعده محمد بك الألفي أمام شبرا منت سنة ١٨٠٧ م اختفى خطر كبير كان يتهدد محمد علي باشا حتى أنه قال: "الآن ملكت مصر"، وصالح من بقي من الأمراء، لكن أعقب ذلك خطر يمثل أكبر الأخطار التي تعرض لها الباشا في بداية ولايته على مصر، تلك كانت حملة فريزر على مصر والتي نزلت العجمي في ١٧ مارس سنة ١٨٠٧ م بعد إعطاء مهلة ٢٤ ساعة لتسليم مدينة الإسكندرية طبقا للتعليمات التي أصدرتها الحكومة البريطانية إلى قواتها في صقلية بإعداد حملة من خمسة آلاف مقاتل، على أربعة عشر مركبا لارسالها إلى مصر، وهي الحملة التي قاد قواتها البرية الجنرال "ماكنزي فريزر" وعرفت باسم حملة فريزر وكان الغرض منها الضغط على السلطان العثماني والحيلولة بين الفرنسيين والاستيلاء على تلك البلاد، مع تأييد أصدقاء بريطانيا من المماليك. ورغم أن الحملة استولت على الإسكندرية لكنها فشلت في السيطرة على

رشيد بقيادة الجنرال "ويكوب" بفضل همة حاكم المدينة "علي بك السلانكلي" وأهالي رشيد وقتل عدد كبير من أفرادها [حوالي ١٧٠قتيلاً] من بينهم قائدهم، وسقط عدد آخر أسرى حرب [حوالي ١٢٠ أسيرًا] غير ٢٥٠ جريحًا، فأرسل فريزر قوة أخرى للانتقام والاستيلاء على الحماد جنوب رشيد بقيادة الجنرال "ستيوارت" لكنها هزمت هناك على يد قوات محمد علي بقيادة "طبوز أوغلي"، وبلغت خسائر الإنجليز حوالي ٣٤٥ قتيلا و ٤٦٦ أسيرًا. أما في القاهرة فكانت الروح المعنوية مرتفعة في العاصمة نتيجة انتصارات رشيد فوصل محمد علي من الصعيد إلى القاهرة فنشطت أعمال التحصينات والاستعدادات للدفاع عن العاصمة وجمع الكثير من الأموال، ثم أرسل محمد علي القوات التي اشتبكت مع الإنجليز في الحماد وأخذ يستعد للخروج بنفسه لحصار الإسكندرية، ولكن بالقرب منها وصله رسول من قبل فريزر يحمل إليه رسالة المفاوضة في الصلح فأجريت العديد من المباحثات بين فريزر ومحمد علي حى انتهت هذه المفاوضات إلى عقد الصلح وأخلى الإنجليز الإسكندرية ودخلها محمد علي باشا وعين عليها حاكمًا من قبله فصارت جزءًا من باشويته، بعد أن كانت منفصلة عنها وأصبح عليه أن يسعى بعد ذلك إلى إقرار سلطانه في الوجه البحري ودعم نفوذه في القاهرة، ذلك النفوذ الذي كانت تتهدده ثورات الجند وأطماع المماليك في العودة وطمع المشايخ في إحكام رقابتهم على حكومة محمد علي بعد ذلك فكان على محمد علي استخلاص الصعيد من أيدي المماليك، الذين حشدوا قواتهم في الصعيد وبسطوا سلطانهم عليه ونجح في مرماه وبسط سلطانه على أقاليم الصعيد بعد استخلاصها من أيدي المماليك مثيري الشغب، لكن استقرار الحكم عن طريق دعم حكومة محمد علي باشا في القاهرة وبسط سلطانه على باشوية مصر كلها كان متعذرًا بغير المال، فالمال هو الذي يمكنه من إعداد القوة العسكرية التي يقضي بها على خصومه ويدعم نفوذه ويبسط سلطانه والمال لازم لدفع مرتبات جنده المرتزقة حتى لا ينهبوا الأهالي. وكانت الأموال لازمة أيضًا لمواجهة نفقات الإدارة الطائلة ولم يكن تدبير الأموال اللازمة لكل تلك الأغراض بالأمر السهل في تلك الفترة فالحروب والفتن والاضطرابات لم تنقطع منذ وصول الحملة الفرنسية، الأمر الذي جعله يطلب مال الميري من الملتزمين قبل أوانه بسنة لسد نفقاته المتزايدة ودفع مرتبات الجند. وكان ميل الجند الألبانيين إلى التمرد من المصاعب الأولى التي واجهت محمد علي بعد حملة فريزر، لكنه ألقى بهم في الكثير من الفتوحات أو على حدود ولايته، كذلك ألزم العربان حدود الطاعة وأجرى عليهم الأرزاق. ويلاحظ أنه بعد المناداة بمحمد علي واليًا على مصر في ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ م أصاب الغرور المشايخ وزعماء الشعب لما صار لهم من نفوذ خاصة وقد صار الباشا بعد ذلك يوسطهم لدى القاهريين والجند والمماليك، كما

اعتمد على معونتهم في التغلب على محاولة نقله إلى سالونيك سنة ١٨٠٦ م وفي العام التالي حين وصلت حملة فريزر اعتمدت الحكومة على جهودهم لتهيئة أهل القاهرة للدفاع عن البلد ضد الغزو الأجنبي، كما أن محمد علي وسطهم لدى المماليك لمنعهم من الانضمام إلى الإنجليز واستمالتهم إلى عقد الصلح مع محمد علي، فقدْ أدى ذلك إلى نتيجتين كانتا في غير صالح المشايخ وزعماء الشعب في القاهرة: فالأولى كانت اغترارهم بما أصابوا من نفوذ فانصرفوا إلى تنمية ثرواتهم بطرق غير سليمة والمنافسة حول مشيخة الجامع الأزهر ونظارة أوقافه؛ أما النتيجة الثانية فهي أن المشايخ وخاصة السيد عمر مكرم اعتقدوا أن في وسعهم أن يلزموا الباشا بمشاورتهم وبالرضوخ لما يشيرون عليه به فإذا أبى هددوه بتحريك الثورة في القاهرة ضده، تمهيدًا لطرده كما طردوا أحمد باشا خورشيد من قبل، وتمثل ذلك عندما طلب محمد علي باشا من أهل رشيد أربعين ألف ريال فرنسي على ثلاثة عشر نفرا من التجار بقائمة، فتوسط المشايخ لدى الباشا فاستقرت غرامتهم على عشرين ألف ريال فرنسي، وعندما طلب الباشا سلفة من الملتزمين والتجار وغيرهم، توسط السيد عمر مكرم في التخفيف عن البعض بقدر الإمكان، ولكن محمد علي بدهائه وبما وهب من ذكاء كان أسرع في اتقاء خطر المشايخ وكسر شوكتهم عن طريق: التهديد برفع خصص الالتزام عنهم وهي المصدر الأكبر لإيراداتهم، أو الوعيد بفرض ضرائب على أراضي الأوقاف التي في حوزة المشايخ، أو مقاسمة المشايخ في فائض الالتزام، أو العمل على التفرقة بين المشايخ واستمالة البعض على حساب البعض واستغلال منافساتهم على مشيخة الأزهر والنتظر على الأوقاف، حتى لم يبق على مبدئه سوى السيد عمر مكرم [عمر أفندي مكرم نقيب الأشراف] فعزله محمد علي من نقابة الأشراف، وأصدر أمرا بنفيه إلى دمياط، أما المشايخ فقد أخذوا يتسابقون على اقتسام وظائفه وبذلك انتهى من تلك العقبة التي أقلقته، أما العقبة الاخرى التي تمثلت في المماليك فتم القضاء على جانب كبير منهم يقدر بحوالي ٥٠٠ أمير وأتباعهم وإنهاء مقاومتهم بطريقة فعالة حاسمة في مذبحة القلعة في أول مارس سنة ١٨١١ م [الموافق يوم الجمعة الخامس من صفر سنة ١٢٢٦ هـ الساعة الرابعة بعد الظهر]، ومن الثابت أن محمد علي لم يفكر في الغدر بالمماليك إلا في سنة ١٨١١ م وبذل جهده قبل ذلك في محاولة الاتفاق معهم ودارت مفاوضات عدة بينه وبينهم انتهت إلى اتفاقيات نقضوها دائمًا، كما أن محمد علي كان يبغي من الاتفاق معهم بالإضافة إلى تأمين حكمه في مصر واستقراره، كان يبغي أن يستخدم فرسانهم الأكفاء في الجيش الذاهب إلى الحجاز وذلك لضعف سلاح فرسانه إلى أن اتضح له استحالة الركون إلى ارتباط المماليك بأي اتفاق معه وتكرار نقضهم لتلك الاتفاقات ومحاولاتهم الغدر به

والتآمر مع خصومه، في الوقت الذي زاد فيه إلحاح الباب العالي عليه بإرسال الجيش إلى الحجاز وتلويحه بالباشوية الوراثية له، لذلك رأى محمد علي ضرورة القضاء على زعماء المماليك واستمر قتلهم من ضحوة النهار إلى العشاء سواء داخل القلعة أو خارجها بالقاهرة والأقاليم بأمر الباشا. وبعيدًا عن الاعتبارات الإنسانية الأخلاقية اتضح أن القضاء على المماليك قضاءً كاملاً بالإبادة كان الوسيلة الوحيدة لوضع حد للحروب الأهلية والتفرغ لشئون الحكم لإقامة حكومة مستقرة منظمة وتنفيذ ما قام به من مشروعات كبرى داخلية وخارجية، أي أنه كان الوسيلة الوحيدة للقضاء على النظام الإقطاعي القديم المتخلف بجميع مظاهره وبناء الدولة الحديثة في مصر. ولقد تعلم محمد علي عدة دروس حتى جلاء حملة فريزر سنة ١٨٠٧ م من ذلك تأثر مصر بمجريات السياسة الأوربية، لذا كان يقظًا في تتبع تطورات تلك السياسة حتى يتجنب أزمة مثل أزمة سنة ١٨٠٧ م، وتعلم أيضا أن قوة السلطان وحدها لا تكفي للدفاع عن مصر أو لإنقاذها من احتلال أوربي ، لذا كان ينبغي أن تكون لمصر قوة ذاتية تدافع بها عن نفسها ضد أي غزو خارجي. ومن الدروس التي تعلمها أن وجود عصبيات مسلحة تقاسم سلطان الحكومة، فيه إضعاف للسلطة الحاكمة وتعريض للتدخل الأجنبي. وكان محمد علي يدرك إلى جانب ذلك كله أنه بقي بمصر رغمًا عن السلطان العثماني الذي قد ينتهز اية فرصة لنقله أو عزله. ولما كان قد صمم على البقاء في حكم مصر، فإن معالم الخطة العامة التي رسمها لنفسه في حكم هذه البلاد تنحصر داخليًا في القضاء على العناصر المناوئة له وبسط وتوطيد سلطانه عن طريق إقامة سلطة عامة أو ما نسميه "بالحكومة المركزية المنظمة" التي بنيت على أساسها الدولة الحديثة في مصر، كما رمت خطته إلى تقوية مصر نفسها داخليًا بإدخال إصلاحات شملت مختلف مرافق البلاد ونواحي الحياة فيها، أما خارجيًا فإن خطته رمت إلى مقاومة السيطرة والاستعمار الأوربي الذي بدأ زحفه على العالم الإسلامي. كما اتجه محمد علي إلى تكتيل المشرق العربي مع مصر تحت حكمه على أساس الاستقلال الداخلي في نطاق الإمبراطورية العثمانية كوسيلة لإحيائه وإحياء تلك الإمبراطورية، وإن كان هذا الاتجاه قد تحول فيها فيما بعد إلى محاولة للانفصال عن تلك الإمبراطورية تجنبًا للمصير الذي كانت سائرة إليه وهو الوقوع في أيدي دول أوربا ، يضاف إلى ذلك أنه رمى إلى إحياء طريق التجارة القديم، الأمر الذي دفعه إلى السعي للسيطرة على البحر الأحمر والبلاد المطلة عليه. وما كان يمكن لمحمد علي أن ينفذ سياسته الداخلية ويبسط سلطانه ويقيم الحكومة المركزية التي يريدها دون القضاء على دعائم النظام الإقطاعي القائم الذي توزع فيه ولاء المصريين وتوزعت السلطة بين زعماء العصبيات المسلحة من أفراد المماليك وقواد الجند ومشايخ

القبائل العربية في مصر بالإضافة إلى المشايخ والعلماء بمالهم من نفوذ ديني والملتزمين بمالهم من سلطان على الفلاحين هذا في الوقت الذي كاد الباشا العثماني فيه أن يكون مجردًا من السلطة. وقد ألغى محمد علي باشا نظام الالتزام سنة ١٨١٤ م وساعده على ذلك القضاء على المماليك وكان في أيديهم جانب كبير من أراضي الالتزام، كما انه وضع يده على أراضي الأوقاف وبذلك وضع يده على جميع الأراضي، أما الحكومة التي أقامها محمد علي فاتسع اختصاصها ليشمل مختلف البلاد ونواحي الحياة فيها من اقتصادية وصحية وتعليمية وغيرها بحيث أصبح الفرد يتصل بالحكومة اتصالاً مباشرا في مختلف أوجه النشاط الذي يزاوله وانبسط سلطانها عليها وعلى البلاد كلها قاصيها ودانيها. هذا النوع من الحكومات ذات السلطة العامة الشاملة، هو الذي نسميه بـ "الحكومة المركزية"، والدولة التي تقوم بها تلك السلطة العامة هي ما نسميها " بالدولة الحديثة"، فاستعان محمد علي باشا بعدة مجالس ودواوين في إدارة شئون الحكم كان بعضها ذا سلطة استشارية والآخر ذا سلطة تنفيذية، لكن الرأي الأخير كان دائما لمحمد علي لا يبرم أمرا كبيرا كان أم صغيرا الا بإرادته وكلمته هي العليا في شئون الإدارة والأفراد، هذا النوع من الحكومة الذي يعرف " بالحكومة المستبدة المستنيرة": مستبدة لأنه لا توجد سلطة شعبية تقوم إلى جانب الحاكم لتراقب تصرفاته وتناقشه الحساب، ومستنيرة لأنها بوجه عام كانت تستهدف صالح الدولة والمجتمع. ولم يكن الديوان القديم كافيا لمواجهة التوسع الجديد في مهام الإدارة لذلك أنشئت دواوين يختص كل منها بناحية من نواحي الإدارة مثل: ديوان المدارس، وديوان الجهادية، وديوان البحرية، وديوان الأمور الأفرنجية، وديوان التجارة، وديوان الإيرادات، وإلى جانب تلك الدواوين المتخصصة أنشئ المجلس الخصوصي والمجلس العمومي لبحث مشروعات الحكومة الكبرى وما تعرضه الدواوين أو الباشا من أمور، وقسم القطر المصري الى ٥ محافظات، و٧ مديريات جعل عليها حكاما اسماهم المديرين، والمحافظات الخمس هي: القاهرة، الإسكندرية، رشيد، دمياط، السويس. اما المديريات السبع ففي الوجه البحري أربعة: الأولى [البحيرة، القليوبية، الجيزة] والثانية [المنوفية، الغربية] والثالثة [المنصورة] والرابعة [الشرقية]. وفي مصر الوسطى مديرة واحدة [بني سويف والفيوم والمنيا]، وفي الوجه القبلي مديريتان: الأولي [من شمالي قنا الى جنوب المنيا] والثانية [من وادي حلفا إلى قنا]، جعل على كل منها مديرا من الأتراك وقسم المديريات إلى مراكز والمراكز إلى أقسام ونواح يدير شئونها موظف يلقب "بالناظر" وهو في الغالب مصري، وجعل على القرى العمد والمشايخ، وكان الصراف هو المختص بجباية الأموال والضرائب، بجانب الخولي الذي يتولى مسح الأطيان والأراضي، وهناك الشاهد وهو

يقابل المأذون حاليًا. وكان لابد من وجود قوة تحمي النظام الجديد وتكفل له الاستقرار وكانت تلك القوة لازمة أيضًا لتكوين وحماية الأقاليم التي كون منها محمد على إمبراطوريته في بلاد العرب والشام والسودان. وقد أثبتت القوات العسكرية القديمة عجزها عن ذلك، بل إنها هي نفسها كانت عامل فتنة واضطرابات، إذ كانت تتكون من خليط من الجند المرتزقة تحركهم الرغبة في الحصول على المرتبات والأسلاب ولا تربطهم بالبلاد مشاعر وطنية أو قومية وما كان يمكنهم مواجهة جيوش مثل تلك التي شهدها محمد علي أثناء إخراج الحملة الفرنسية من مصر، لذلك كان لابد من إنشاء جيش وطني ومدرب وفقًا للنظام الأوربي الحديث. وواجه محمد علي في محاولاته تكوين الجيش الجديد عدة عقبات: فبدأت محاولته سنة ١٨١٥ م بمحاولة تمرين جنده المرتزقة على النظم الحديثة للجيوش، لكنهم ثاروا ضده ونهبوا أجزاء من القاهرة فأوقف محمد علي التجربة. ولقد حصل محمد علي باشا على خدمات عدد من الضباط الفرنسيين كما استخدم بعض الضباط ولعل أقدرهم وأشهرهم جميعًا الكولونيل "جوزيف سيف" الذي أسلم فيما بعد وعرف " بسليمان باشا الفرنساوي" والذي تولى إدارة مدرسة المشاة العسكرية، التي أنشئت تحت إشرافه، واختار محمد علي طلبتها من أفراد أسرته وأبناء موظفيه وبعض أبناء المماليك ليكونوا ضباط الجيش الجديد، أما المشكلة التالية التي واجهت محمد علي فكانت توافر الجند، وقد استبعد فكرة تدريب الألبانيين لسابق تجربته معهم، لذلك فكر محمد علي باشا في تجنيد السودانيين، وكان هذا أحد أسباب فتح السودان، لكن فشلت التجربة، الأمر الذي اضطره في النهاية إلى تجنيد الفلاحين المصريين وسرعان ما أثبت المصري كفاءته وأحرز الجيش المصري انتصارات عديدة أعلت مكانة الفلاح المصري الجندي. واحتاج محمد علي إلى إنشاء بحرية مصرية لنفس الأسباب السياسية والاقتصادية التي دفعته إلى إنشاء الجيش. ولقد مر تاريخ البحرية المصرية في ثلاثة أدوار تدرج محمد علي خلالها: من شراء سفن أسطوله من البلاد الأجنبية، إلى التوصية على صنعها في موانئ أوربا، إلى القيام بإنشائها محليًا في دار الصناعة [ترسانة] ببولاق أو التي شيدها في الإسكندرية تحت إشراف "سيريزي" وجمع لها أمهر الصناع المصريين وصناعًا من أوربا، حتى أصبح لمصر سنة ١٨٣٢ م في البحر المتوسط قوة تتكون من أكثر من ٣٠ سفينة حربية [اختلفت الآراء حول عددها فالبعض يذكر ٣٠ سفينة والبعض يذكر ٥٩ سفينة والبعض يذكر ٦٥ سفينة] عليها أكثر من ١٢ ألف ملاح مدعمة بحوالي ١٣٠٠ مدفع [البعض يذكر ٧٨٢ مدفعاً]، عدا ما وجد من قطع بحرية في البحر الأحمر. وهكذا أوجد محمد علي القوة الحربية من جيش وأسطول اللازمة لتوطيد حكمه وحماية مصر وأقاليم الإمبراطورية الأخرى وهو ما

أزعج دول أوربا من هذا التيار المصري الجارف. ولقد احتاج محمد علي إلى إعداد الرجال الذين يحتاج إليهم ذلك التوسع الشامل في مختلف نواحي الحياة وفي الخدمتين المدنية والحربية. ويلاحظ أنه لم يكن قبل محمد علي نظام تعليمي قائم بالمعنى المفهوم، إذ لم يكن هناك سوى الأزهر وبعض المدارس الملحقة بالمساجد والكتاتيب القائمة في المدن والريف، ولم تكن تلك المعاهد تكون وحدة تعليمية، كما لم يكن للحكومة إشراف عليها وكانت مجالسها حينئذ غير صالحة لإمداد محمد علي بنوع من الرجال الذين يريدهم للقيام على إصلاحاته؛ إذ كانت الدراسة فيها قد اضمحلت أيام الحكم العثماني؛ لذلك كان على محمد علي باشا أن يدخل على تلك المعاهد الإصلاحات اللازمة وأن ينشئ معاهد أخرى تدرس فيها العلوم الحديثة وبدأ بناء هرمه التعليمي الجديد من القمة وذلك بإنشاء المدارس العليا أولاً، ثم أنشأ المدارس الابتدائية والتجهيزية [الثانوية]، فلقد أنشأ ٤٠ مدرسة ابتدائية بالوجه البحري و٢٦ مدرسة ابتدائية بالوجه القبلي غير المدارس الأخرى المتخصصة. ومن المدارس العليا التي أنشئت مدارس المهندسخانة [الهندسة] والطب البيطري والزراعة والصيدلة والألسن، هذا بخلاف المدارس الحربية بفروعها؛ فأرسل محمد علي باشا البعثات إلى أوربا كما استقدم منها المدرسين لمدارسه الجديدة وفي أول الأمر كانت الإيطالية هي اللغة الاوربية التي تقرر تدريسها في المدارس الجديدة وأرسلت معظم البعثات الأولى من سنة ١٨٠٩ م إلى سنة ١٨١٩ م إلى إيطاليا وإلى ميلان وفلورنس وغيرها، لكن هذا الموضوع لم يلبث أن تغير بعد سقوط "نابليون بونابرت" ونزوح الكثيرين من الفرنسيين إلى مصر والتحاقهم بخدمة الباشا وحينئذ أخذ محمد علي منذ سنة ١٨٢٦ م يرسل كثيرًا من بعثاته إلى فرنسا، كما أرسل البعض إلى بريطانيا وأمريكا والنمسا وتنوعت دراسات المبعوثين لتشمل مختلف العلوم والفنون. وكان طبيعيًا والتعليم قائم على إدخال علوم كانت حينئذ غريبة أن تقوم حركة ترجمة واسعة لنقل تلك العلوم إلى العربية والتركية وتبعًا لذلك، أنشئت مطبعة بولاق الأميرية التي تأسست سنة ١٨٢٠ م، وكانت تقوم بطبع الكتب للمدارس والجيوش، ثم أخذت تطبع جريدة "الوقائع المصرية" وقامت مطابع أخرى صغيرة إلى جانب تلك المطبعة الكبرى مثل مطبعة سراي رأس التين ومطبعة مدرسة الطب في أبي زعبل ومطبعة القلعة ومطبعة المهندسخانة وأصدر جريدة الجورنال الخديوي، وأنشأ محمد علي اول مرصد فلكي حديث في مصر وأنشأ مجلس التعليم العام، وقد كون محمد علي فرقة موسيقية عسكرية في معسكر الخانكة لتعزف على الآلات الأوربية وكان أعضاؤها من الفرنسيين والأسبان والألبان، ثم أصبح لمعظم الفرق الحربية فرقها الموسيقية الخاصة بها، ثم تأسست في الخانكة مدرسة للموسيقى تضم ١٣٠ تلميذًا. واشتهرت قاهرة محمد

علي بالقصور الفخمة التي أقيمت داخل القاهرة وداخل القلعة نفسها وفي مختلف أحياء المدينة وخارجها، وقد أحضر لتلك القصور مجموعة من الفنانين والمتخصصين والعمال المهرة من فرنسا وإيطاليا وتركيا واشترط أن يعين مع كل فنان أو خبير أجنبي أربعة من المصريين يعملون معه ويتعلمون منه المهنة ليحلوا محله بعد انتهاء مهمته، واشترط أن يقيموا معه في أثناء العمل وخارجه طوال مدة إقامتهم في مصر ويقوم كل متخصص بعمل امتحان لطلبته ومساعديه في مدرسة الحرف والفنون وإعطائهم شهادة تؤهلهم لمزاولة المهنة. ومن القصور التي أقامها محمد علي وكانت عنصرًا مميزًا للقاهرة: قصر الجوهرة وقصر الحرم بالقلعة والقصر العالي وقصر الخرنفش وقصر الأزبكية وقصر النيل والعديد غيرها. أما في الجانب الاقتصادي فلقد اهتم محمد علي باشا بالعمل على زيادة موارد الحكومة وتوفير الصناعات اللازمة لتكوين الجيش الحديث، حتى لا يكون الاعتماد تمامًا في تموينه وتسليحه على الخارج عامل ضعف، هذا بالإضافة إلى أن الرغبة في تنمية ثروة البلاد بوجه عام دفعت الباشا إلى فرض سيطرته على الاقتصاد المصري وتوجيهه الوجهة التي يريدها، وأدى ذلك في النهاية إلى انقلاب اقتصادي شامل تمثل في نشأة الصناعات الآلية الكبيرة ونمو الإنتاج الزراعي وتنوعه وانتعاش تجارة مصر الخارجية وربط اقتصاد مصر بالاقتصاد العالمي، لكن ذلك أدى أيضًا إلى قيام نظام الاحتكار بصوره المختلفة وبما لهذا النظام من مضار ومزايا، ففي الزراعة قضت حكومة محمد علي تدريجيًا على نظام الالتزام الذي كان عقبة في سبيل تقدم الزراعة حتى ألغى ذلك النظام نهائيًا سنة ١٨١٤ م. كما وضعت يدها على أراضي الأوقاف في مقابل القيام بالصرف على جهات الوقف، كما طالب محمد علي ملاك الأراضي بتقديم المستندات الدالة على ملكيتهم لها ولما قدموها أعلن بطلانها وتخلص منها؛ وبذلك أصبح الباشا هو الملتزم الوحيد أو المالك الوحيد تقريبًا للأراضي وأصبحت الصلة مباشرة بين الحكومة والفلاحين الذين لم يكن لغالبيتهم العظمى على الأرض سوى حق المنفعة لاحق الملكية. بعد ذلك مسحت الحكومة الأرض وقسمتها بين الفلاحين فخص الواحد ما بين ثلاثة وخمسة أفدنة فمكن ذلك الحكومة من تنظيم جباية الضرائب بتوحيدها في ضريبة واحدة، يقوم بجمعها جباة تعينهم الحكومة وكان الغرض من نظام الاحتكار أن تفرض الحكومة ما تريد زراعته من حاصلات وبخاصة ما كان لازمًا منها للتصدير، كما حصلت بهذه الطريقة على الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتها فعن طريقه [نظام الاحتكار] أمكن للحكومة أن تعمل على تحسين وزيادة إنتاج الغلات القائمة، وفرض زراعة حاصلات جديدة مربحة: كالقطن وقصب السكر والنيلة والتوت والسمسم والخس والورد والأرز والأفيون والطباق، وكان الهدف الأساسي من زراعة بعضها سد حاجة

المصانع الجديدة من المواد الخام أو التصدير للخارج وبذلك تحول النظام الزراعي من الإنتاج للاستهلاك المحلي فقط إلى الإنتاج المخصص للتصدير أيضًا. وهذه الثورة في النظام الزراعي استدعت ثورة مقابلة في نظام الري لتوفير المياه للمحاصيل الجديدة وذلك بالتوسع في نظام الري الدائم عن طريق تعميق الترع القائمة وشق ترع جديدة عميقة مثل ترعة المحمودية لتسهيل التجارة وجلب المياه العذبة إلى ثغر الإسكندرية، ويقال أنه في عهده حفر نحو ٤٠ ترعة أشهرها [المحمودية. الباجورية. البوهية. المنصورية. النعناعية. السرساوية. الشرقاوية...] واستخدم الآلات لرفع المياه منها إلى مستوى الحقول، ثم بدأ في إنشاء القناطر الخيرية لخزن المياه أمامها في النيل وهذا لم يؤد إلى زيادة كميات الحاصلات المزروعة بتوفير الري الدائم فقط، بل أدى إلى زيادة رقعة الأرض المزروعة أيضا. وقد امتدت الثورة الاقتصادية إلى الصناعة أيضا وكانت الصناعة إلى ما قبل الحملة الفرنسية صناعة يدوية بدائية ولم تعمر الصناعات التي أقامتها الحملة الفرنسية بعد خروجها، أما محمد علي باشا فقد رأى في إقامة الصناعات الحديثة دعامة للاستقلال السياسي والاقتصادي الذي ينشده، كما أنه الدعامة التي يقوم عليها اي جيش حديث، فادخل محمد على الصناعة الحديثة الكبيرة في مصر واستورد لها الالات من أوربا، كما استقدم الفنيين اللازمين لإدارة المصانع وتدريب العمال المصريين. وأهم الصناعات التي اقامها صناعات: حلج القطن وصناعة غزل ونسج القطن والصوف والحرير والكتان والزيوت والطرابيش وصناعة السكر والصابون والزجاج والورق والجلود والسباكة وصناعة بناء السفن والصناعات الحربية. وقد أقام محمد علي نظامه الصناعي على الاحتكار فنشأ نظام احتكار صناعي يقابل نظام الاحتكار الزراعي، حتى الصناعات التي يقوم بها الأفراد كان محمد علي يتسلم إنتاجها ويحتكر التجارة فيها، وبلغ عدد المصانع الجديدة أتي أنشأها حتى سنة ١٨٣٧ م ٢٩ مصنعا. فكان لابد أيضا أن يمتد اثر الثورة الاقتصادية إلى ميدان التجارة، وأن يقوم نظام احتكار تجاري يقابل الاحتكار في الزراعة والصناعة وذلك في الحاصلات والمنتجات التي احتكرها محمد علي. وقد اهتم الباشا بوجه خاص بالتجارة الخارجية فاهتم بزراعة الحاصلات التي يمكن أن تصدر إلى الخارج وبخاصة القطن والنيلة والكتان والأرز، بعد ان كانت الزراعة قائمة على الإنتاج للاستهلاك المحلي فقط وزادت مساحة الأرض المنزرعة من مليون فدان فقط عند توليه إلى أربعة ملايين فدان، كذلك أنشأ شبكة من الطرق والسكك الحديدية صممها الفرنسي "تورنيه" كما أقام العديد من الكباري التي صممها "دشارم" وشق الأنفاق لأول مرة كنفق شبرا الذي صممه "لامي". أما عن الجانب الأخلاقي الاجتماعي فقد أوجب محمد علي باشا على جنوده أداء الصلوات

الخمس سواء في فترة السلم أو الحرب، كما حرم على النساء السير في الجنازات بالإضافة إلى أنه عاقب كل من يسب أي فرد آخر، وعمل على تحقيق المساواة بين المسلم وغير المسلم، وإنصاف المصري من اعتداء أي مسئول كان ولو كان قنصلاً أجنبيًا، وقد قرر محمد علي تعميم نظام البطاقات الشخصية التي توضح مكان إقامة المواطن والأماكن التي ينتقل فيها. وطلب من البطاركة الثلاثة: القبطي والأرمني واليوناني، تعميم هذه البطاقات بين أبناء طوائفهم، وقد اتخذ هذا الإجراء لتسهيل مراقبة الجنود الأتراك والألبان الذين تركوا الجيش وظلوا بدون عمل يثيرون الفوضى والاضطراب في البلاد، وقد اهتم محمد علي باشا بتنظيم الشرطة فأوجد في القاهرة ضابطًا حكمدار تحت إمرته ضباط منتشرين في أنحاء القاهرة لصيانة الأمن والنظام في جميع أنحاء البلاد. وفي سنة ١٨١٢ م أعطى محمد علي باشا لرأس الأسرة البكرية [آل البكري] سلطة رسمية على كافة الطرق الصوفية والمؤسسات المرتبطة بها، وهكذا خلق تنظيمًا مركزيًا وقناة تستطيع الحكومة من خلالها أن تراقب الجمعيات الصوفية. وقبل ذلك، كانت الطرق الصوفية تفتقر إلى أي رئيس أعلى أو أي جهاز، رغم تمتع الأسرتين البكرية والوفائية بالمكانة المميزة، من الثروة والمكانة الاجتماعية مما أعطاهم الزعامة، غير أنها لم تكن رسمية ولم تكن سلطة متكاملة. وهكذا استطاع ذلك الوالي العظيم، محمد علي باشا، أن ينتقل بمصر من مرحلة ذات سمات خاصة إلى مرحلة أخرى تحمل سمات مختلفة، وعن طريق تلك الإدارة الحازمة الرشيدة في جميع المجالات أصبحت مصر ذات شأن كبير في المنطقة العربية والإسلامية وتطلعت إلى خارج حدودها، الأمر الذي يعيد للأذهان أمجاد الإمبراطورية المصرية القديمة فشملت الدولة العلوية كلاً من مصر والسودان وبلاد الحجاز وأطراف شبه الجزيرة العربية واليمن والشام وأعالي العراق وأجزاء من بلاد اليونان، بل عبرت الجيوش المصرية جبال طوروس وأصبحت على مشارف القسطنطينية [الأستانة – استانبول] عاصمة الدولة العثمانية. هذه الصحوة المصرية التي ارتعدت لها أوربا ، وخشيت من ذلك المارد فتكتلت دول أوربا مع تركيا [الدولة العثمانية] وأصدرت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ م، تلك المعاهدة التي نصت على إعطاء محمد علي حكم مصر وراثيًا وجنوب الشام مدى الحياة وأن يسلم ما عدا ذلك فإذا لم يقبل ذلك في مدة عشرة أيام، نزعت منه الشام وإذا لم يقبل ذلك في مدة عشرة أيام نزعت منه مصر أيضًا وتساند دول أوربا الباب العالي بالقوة لإخضاع ذلك الوالي. وقد رفض محمد علي قبول أحكام تلك المعاهدة على أمل أن ينحل عقد هذا التحالف الأوربي ضده، واعتمادًا على مساعدة فرنسا له، فبعد انقضاء العشرة أيام الأولى من المهلة حاصرت أساطيل الدول الأوربية خاصة الأسطول الإنجليزي والنمساوي سواحل الشام

وضربت بأساطيلها موانيه، وأنزلت جنودها فيه وحاصرت تلك الأساطيل السواحل المصرية خاصة الأسطول الإنجليزي تحت إمرة "الأميرال نابييه" مصممة على القضاء نهائيًا على قوة محمد علي باشا والي مصر، فلم يكن من الحكمة مواجهة جميع دول القارة الأوربية مجتمعة – ما عدا فرنسا – فقبل محمد علي باشا شروط معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ م؛ ليجنب البلاد ويلات الحرب والدمار وصدر بناء على ذلك فرمان سنة ١٨٤١ م بإعطاء محمد علي حكم مصر وراثيًا في أسرته على أن يتولاها الأكبر فالأكبر من ذريته الذكور ولا يتمتع أبناء البنات بهذا الحق، مع التأكيد على صدور فرمان التقليد من السلطان العثماني وسك النقود باسم السلطان والإنفاق على الحرمين الشريفين ودفع ربع إيراد مصر جزية لتركيا ويقدر بحوالي ٨٠ ألف كيس، بما يعادل ٣٢٠ ألف جنيه سنويًا، وتحديد عدد الجيش بـ ١٨ ألف جندي بشرط أن تكون ملابسهم كملابس عسكر السلطان وعدم بناء سفن حربية إلا بتصريح من السلطان وسريان العهود والقوانين المعمول بها في تركيا في مصر. والإخلال بأي شرط مما سبق يلغي منحة وراثة حكم مصر في أسرة محمد علي. ويتضح مما تقدم أن الدول الأوربية تدخلت ونجحت في تقرير مبدأ رأت فيه خدمة مصالحها قبل أي اعتبار آخر، وهو أن تبقى مصر جزءًا من الإمبراطورية العثمانية المريضة وإعطاء محمد علي الحكم الوراثي بها بالضمانات والفرمانات التي صدرت ولا تتعارض في مظهرها مع مبدأ المحافظة على سلامة الإمبراطورية العثمانية ضعيفة، وبذلك لا يختل التوازن الدولي، ولا يعكر التسابق على تقسيم الإمبراطورية سلام أوربا، ولا تقوم في الشرق دولة قوية تقف في وجه أطماع أوربا، "فما أشبه اليوم بالأمس".

الوالي إبراهيم باشا

تولى إبراهيم باشا بن محمد علي باشا حكم مصر في يوليو سنة ١٨٤٨ م، وذلك بتقليد من السلطان عبد المجيد العثماني. هذا وإذا كان محمد علي باشا هو العقل المدبر ذو الدهاء المتقد لإرساء حكم الأسرة العلوية في مصر؛ فإن ابنه إبراهيم باشا كان بمثابة اليد اليمنى المحركة لمعظم انتصارات محمد علي العسكرية أي كمل كل منهما الآخر [العقل+ اليد] بجانب أخويه طوسون باشا وإسماعيل باشا. فإذا تحدثنا عن إبراهيم باشا فإليه ترجع الانتصارات العديدة في الحجاز على الوهابيين في المعارك مثل معركة الشقراء والدرعية، وكذلك أحرز إبراهيم باشا بعض الانتصارات في السودان لفتح البلاد مثل معركة بارة، بالإضافة إلى انتصارات بلاد الشام مثل معركة عكا وحمص وبيلان،

وكذلك انتصاراته في بلاد اليونان مثل معركة مسولونجي ومعركة كالاماتا وتريبوليتز، بجانب الانتصارات في آسيا الصغرى مثل معركة قونية ومعركة كوتاهية. وقد تولى ابراهيم باشا الحكم في حياة أبيه، ذلك أن محمد علي باشا في أخريات سنيه قد اعتلت صحته وأصيب بضعف في قواه العقلية، ولم يعد في استطاعته الاضطلاع بأعباء الحكم وقد ظهرت عليه أعراض هذا الضعف غير مرة ولم ينجح فيه دواء. أما في داخل مصر فقد بنى إبراهيم باشا قصر القبة بعد العباسية في طريق الخانقاه حيث قبة الغوري المشهورة قديمًا، وبنى في جزيرة الروضة والمقياس قصرًا عرف بقصر المغارة؛ لأنه عمل فيه مغارة ورصع حيطانها بأنواع الودع الملون على أشكال بديعة وبنى القصر العالي، مع اهتمامه بتقوية الجيش والأسطول وثغور البلاد وحصونها بدمياط ورشيد والإسكندرية. وينسب إلى إبراهيم باشا أنه صاحب فكرة بناء دولة عربية جديدة تضم مصر والشام والحجاز وجزءًا من شمال العراق منفصلة عن الدولة العثمانية، حتى أن محمد علي باشا عندما سمع بالفكرة لأول مرة أنكرها واعتبرها غير سوية ونسبها إلى حاشية ابنه من العساكر المصرية وكان محمد علي باشا لا يرتاح لاختلاط ابنه إبراهيم باشا بالمصريين ومجالسته لهم وعلى العكس كان إبراهيم باشا أكثر ميلاً للمصريين ورفع الكثيرين منهم إلى درجة أومباشي وضابط صف، ومع أنه من ألبانيا لا يعرف شيئًا عن العربية فقد أتقن اللهجة المصرية ودرس اللغة العربية على يد مسلم وتمكن من قراءة المكاتبات الرسمية بها مثلما أتقن التركية والفارسية. وإبراهيم باشا هو والد الخديو إسماعيل وجد كل من الخديو توفيق والسلطان حسين كامل والملك فؤاد الأول، ويذكر عنه أنه كان قصير القامة مائلاً إلى السمن أبيض البشرة بياض الأتراك لحيته كانت بيضاء ناصعة كالفضة فزادته هيبة ووقارًا، إلا أنه لم يستمر في الحكم سوى بضعة أشهر حيث توفي في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٨ م؛ إذ كانت صحته قد ساءت لكثرة الجهود التي بذلها في حروبه العديدة أيام والده وكان أبوه محمد علي باشا الكبير لا يزال حيًا فحزن عليه حزنًا شديدًا. وبعد وفاة إبراهيم باشا ولى الحكم عباس باشا الحكم وما زال محمد علي مصابًا بمرضه العضال إلى أن توفي في ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ م بسراي رأس التين بالإسكندرية ونقلت جثمانه إلى القاهرة وشيعت جنازته باحتفال مهيب ودفن بمسجده بالقلعة. وقد أقيم لإبراهيم باشا تمثال كبير فيما بعد في عهد ابنه مقره الآن ميدان إبراهيم باشا [الأوبرا] بالقاهرة.



الوالي عباس باشا

تولى عباس باشا بن طوسون باشا بن محمد علي باشا حكم مصر بعد وفاة عمه إبراهيم باشا في نوفمبر سنة ١٨٤٨ م ولم يكن جده محمد علي باشا الكبير قد توفي بعد؛ لكنه كان في حالة صحية متأخرة، الأمر الذي استوجب تولية عباس باشا أكبر أبناء أسرة محمد علي الذكور سنًا وذلك بتقليد من السلطان عبد المجيد الثاني طبقًا لفرمان سنة ١٨٤١ م. وفي عهد عباس باشا أرسلت مصر حملة لنجدة الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا المسماة بحرب القرم [سنة ١٨٥٣ م إلى سنة ١٨٥٦ م] وكانت القوات البحرية بقيادة أمير البحر [حسن باشا الإسكندراني] والحملة البرية بقيادة الفريق [سليم باشا فتحي والبعض يذكر جعفر باشا صادق]. وقد أدى الجنود المصريون واجبهم بكل إخلاص للدولة الشقيقة وكانت أهم المعارك التي خاضتها معركة سلستريا والدفاع عن طابية المسلمين ضد غارات الروس المتتابعة. وقد درج عباس باشا على سنة جده بإرسال البعثات العسكرية إلى معاهد أوربا؛ ولكنه فضل المعاهد النمساوية والبروسية على الفرنسية والإنجليزية. وفي سنة ١٨٤٩ م أنشا عباس باشا ثكنات للجيش في المنطقة الواقعة الآن تجاه قصر الزعفران، ثم تبعه الأهالي والتجار في تعمير المنطقة التي أصبحت تعرف منذ ذلك الحين باسم [العباسية] نسبة إلى عباس باشا [الريدانية سابقًا]، وبعد ذلك أنشأ ضباط الجيش دورهم في هذه الجهة وكانت الأرض تمنح مجانا لمن أراد البناء فاتسع العمران حتى شمل أرض الطبالة تقريبا. هذا وقد أعاد عباس باشا سبع الأراضي المصرية التي كانت مهملة إلى الفلاحين، بل وترك لهم حق بيع المحصول لمن يريدوا، أي قضى على احتكار الدولة في شراء وبيع المحصول، كما انتظم في صرف مرتبات الموظفين بعد أن كانت تتأخر شهورا قد تصل إلى خمسة عشر شهرا، كما يرجع اليه الفضل في ضرورة استقلال القضاء؛ وذلك برفع مرتبات القضاة حتى لا يكون لهم دخلا اخر غير شرعي. وانشا اول خط سكة حديد بين القاهرة والإسكندرية وهو أول خط أنشئ في الشرق وذلك سنة ١٨٥٢ م، كما امر باصلاح الطريق الصحراوي بين القاهرة والسويس. ويذكر عن عباس باشا أنه كان يسير بالليل مستخفيًا في أزقة مصر يتعهد أحوال أهلها ويعمل على استتباب الأمن فيضرب على أيدي الأشقياء وقطاع الطرق ويطاردهم ويعاملهم بالقسوة فخشوا بأسه وانقطع دابرهم وأمن الناس شرورهم فاستتب الأمن في عهده وهذا من خير أعماله. وكان يحب الأولياء خصوصا أهل بيت الرسول الكريم ﷺ ويعمل لهم الليالي الخيرية في مساجدهم، وعلى الجانب الأخر سجل التاريخ ان عباس باشا كان شديد النقمة على الأقباط المصريين فأخرج معظمهم من خدمة

الحكومة، وأصابهم بألوان من الأذى والاضطهاد وقد خطر له أن يخرجهم من مصر ويبعدهم إلى السودان، وأراد استصدار فتوى من الأزهر بجواز ذلك، لكن "الشيخ الباجوري" شيخ الجامع الأزهر رفض إصدار تلك الفتوى على اعتبار أنهم أهل ذمة إلى يوم الدين. ومع حبه للبناء بنيت له سراية بجهة الخرنفش والحلمية والعباسية والعتبة الخضراء وبنها وبركة السبع. وقد شجع العالم الأثري الفرنسي "أوجست مارييت" على البحث عن الآثار المصرية القديمة، فكشف مدافن العجول بسقارة. وتذكر المراجع التاريخية أن عباس باشا كان مستبدًا يحتقر الوطنيين المصريين ويكره الأجانب عامة والفرنسيين والإنجليز خاصة ويميل للأتراك، حتى أثر عنه القول:[إذا كان لابد من أن أخضع لسيد فليكن الخليفة] واختفت مصر في أيامه من ميدان السياسة الأوربية وانحط شأنها حتى كادت ترجع إلى ما كانت عليه أيام الولاة العثمانيين. وقد أوقف عباس باشا حركة الإصلاح إلى حد بعيد وساد الجمود البلاد وأغلق المدارس على اختلاف أنواعها، إذ كان كارها للعلم عزوفًا عن طلب المعرفة ولم يكتف بذلك، بل استدعى معظم طلبة البعثات الذين كانوا يتعلمون في فرنسا من عهد جده قبل انتهاء بعثتهم، وأنفذ إلى السودان طائفة من كبار علماء مصر في ذلك العهد، ثم اكتفى بعد ذلك بإنشاء مدرسة واحدة سنة ١٨٤٩ م أقامها لتعليم مماليكه وبعض أنجال حاشيته ودعاها [المفروزة]، كذلك أغلق عباس باشا المصانع والمعامل بحجة الاقتصاد في النفقات وطرد الموظفين الأوربيين وألغى امتيازات الشركات الأجنبية وأنقص الجيش إلى تسعة آلاف جندي أغلبهم من الأتراك، بينما جعل لنفسه حرسًا خاصًا مؤلفا من ستة آلاف ألباني، واعتزل الناس وأهمل الإشراف على الإدارة. وقد أعاد عباس باشا تأليف المجلس الخصوصي الذي أنشأه محمد علي واختص هذا المجلس بنظر المسائل العامة للحكومة وسن اللوائح والقوانين وتنصيب رؤساء المصالح الكبرى، وانتشرت الجاسوسية في عهده واشتدت رقابته على أفراد أسرته وكبار رجال الحكومة فكثرت الدسائس والوشايات وفسدت الأخلاق واختلت الإدارة واشتد الخلاف بينه وبين أفراد الأسرة؛ فشكوه للسلطان حتى يذكر له أنه سعى في أن يغير نظام وراثة العرش ليجعل ابنه "إلهامي باشا" خليفته في الحكم بدلا من "سعيد باشا"؛ ولكنه لم يفلح في مسعاه. وكان نفي المغضوب عليهم إلى أقاصي السودان [طوكر] من الأمور المألوفة في ذلك العصر وكان الباشا مولعًا بركوب الخيل يقطع بها المسافات البعيدة في الصحراء وله ولع شديد باقتناء الجياد الكريمة يجلبها من مختلف البلاد ويعني بتربيتها عناية كبرى ويبني لها الإسطبلات الفخمة وينفق عليها بسخاء شأن هواة الخيل، على أن لعباس باشا ميزة يجب أن يذكرها له التاريخ وهي أنه لم يفتح على مصر أبواب التدخل الأجنبي فلم يمكن الأجانب في البلاد ولم يمد يده إلى

الاستدانة منهم، بل ترك خزانة مصر حرة من أثقال الديون الأجنبية التي كبلها بها خلفاؤه من بعده، وكان يجتهد دائمًا في سد عجز الميزانية؛ دون أن يلجأ إلى القروض ولم يكن يميل إلى منح الأوربيين امتيازات باستثمار مرافق البلاد فهذه ميزة يجب أن تذكر له بالخير، وكانت وفاته في ١٤ يوليو سنة ١٨٥٤ م مقتولاً.

الوالي محمد سعيد باشا

تولى محمد سعيد باشا بن محمد علي باشا حكم مصر في ١٤ يوليو سنة ١٨٥٤ م، بتقليد من السلطان عبد المجيد العثماني بعد وفاةابن أخيه عباس باشا. وفي عهد سعيد باشا أرسلت نجدة أخرى للدولة العثمانية بقيادة "أحمد باشا المنكلي" و"علي بك مبارك" سنة ١٨٥٥ م ضد الروس انتهت بانتصار القوات التركية المصرية، ثم عقد الصلح بين الطرفين سنة ١٨٥٦ م. وفي أيام حكم سعيد باشا اشتركت إحدى الكتائب السودانية المصرية سنة ١٨٦٢ م [بقيادة خير الله محمد السوداني] في طائفة من المعارك في المكسيك وذلك عندما استنجد "نابليون الثالث" إمبراطور فرنسا بعاهل مصر، وهكذا دون جنود مصر بطولتهم على رمال تلك البلاد النائية في العالم الجديد. ويمتاز عصر سعيد باشا بظهور نهضة وطنية جديرة بأن تعد دورًا هامًا من أدوار الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث، حتى أنه جعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد بدلاً من التركية، وترجع هذه النهضة إلى ميول سعيد باشا ذاته: فقد كان ذا نزعة وطنية نشأت فيه قبل أن يتولى الحكم ولازمته بعد أن تولاه وظهرت آثارها في كثير من إصلاحاته وأعماله، فقد كان يميل بجوارحه إلى خير المصريين ويبث فيهم روح الوطنية ويشجعهم على تقلد المناصب العالية في الجيش والإدارة بعد أن كانت من قبل وقفا على الترك والجراكسة، بل أنه أمر بدخول أولاد المشايخ وأقاربهم في العسكرية وبالغ في الصرف على الجيش إلى حد الإسراف، بل أصدر قرارًا برفع الجزية نهائيًا عن الأقباط وأتاح لأبنائهم الانخراط في سلك الجندية ورقى الكثير منهم في الرتب. ولقد أقام سعيد باشا السكة الحديد بين القاهرة والسويس وبين بنها والزقازيق وأقام جسرًا حديديًا في كفر الزيات لخط الإسكندرية - القاهرة الحديدي، مع امتداد ٣٦٠٠ ميل من الخطوط التلغرافية من الإسكندرية والقاهرة والسويس وإصلاح ميناء السويس وتشجيع الملاحة في النيل والترع، بمنحه بعض الشركات الأجنبية امتياز نقل التجارة عبر النيل بسفن تجارية لنقل كل من الحاصلات والمسافرين، كما وضعت خريطة مفصلة للقطر المصري. هذا ولقد أنشا سغيد باشا مجلس الأحكام [المجلس المدني] لوضع اللوائح

الإدارية ودرس القرارات والمراسيم الهامة قبل عرضها على الوالي وأهمل مجلس المشورة والمجلس الخصوصي وقيد سلطة رجال الإدارة كالمديرين ومشايخ البلد؛ حتى لا يستبدوا بالأهالي، وحدد مدة الخدمة العسكرية وجعلها قصيرة وجعل التجنيد بحسب السن إجباريًا للجميع لا بحسب إرادة العمدة والمشايخ فيستثنون أبناءهم وأبناء محاسيبهم، وأصدر أمرًا عاليًا بأن أبناء أعيان الأقباط سوف يدعون إلى حمل السلاح أسوة بأبناء أعيان المسلمين وذلك مراعاة لمبدأ المساواة، وعلاوة على ما تقدم فإن سعيد باشا عني بترقية حالة الجنود والترفيه عنهم من جهة الغذاء والمسكن والملبس وحسن المعاملة حتى أخذوا يشعرون أنهم تحت لواء الجيش أحسن حالاً مما كانوا عليه في قراهم طعامًا ومسكنا وملبسًا ومظهرًا. ومن أعماله الحربية إنشاء القلعة السعيدية بالقناطر الخيرية وكان يقيم بها أحيانًا وجعلها بحيث تستطيع صد هجمات الأعداء عن القاهرة إذا جاءوا عن طريق النيل، إلا أن الأسطول المصري الحربي آلت حالته إلى الاضمحلال خاصة بعد استخدام السفن البخارية. ولقد عين سعيد باشا مقدار الضرائب المطلوبة من الفلاحين في دفاتر خاصة وجعلها تتناسب مع زمن المحصول، وكانت أهم الإصلاحات التي عقدها سعيد باشا في المجال الزراعي عندما أصدر اللائحة السعيدية في ١٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ م وهي تعد قانون الأراضي؛ إذ أصبح بمقتضاها الفلاح المصري لأول مرة هو المالك الحقيقي للأرض وأطلق له الحرية في التصرف فيها وفي حاصلاتها فقضى على نظام احتكار الحاصلات الزراعية وتحتم إنتاج أنواع خاصة منها، كما وفر للفلاح الماء اللازم لأرضه، وحفر ترعًا جديدة وعمل على تطهير ترعة المحمودية، دون اللجوء إلى السخرة بجانب إنشاء طريق زراعي معبد بجوارها، وخفف عن الأهالي عبء الضرائب وتنازل عن المتأخر عليهم من الضرائب ولم تكن هذه المتأخرات بالشيء اليسير، إذ بلغت حوالي ٨٠٠ ألف جنيه حتى اتسع نطاق الأراضي الزراعية في عهده ونشطت التجارة بإلغاء العوائد والمكوس الداخلية وتسهيل وسائل النقل والانتقال. وقد أنشأ سعيد باشا غرفة مالية [بورصة] في الإسكندرية لتحديد أسعار المحاصيل كالقطن فراجت التجارة وانتظمت ورغب إلى الأهلين سداد الضريبة نقدًا لا عينًا. وفي سنة ١٨٥٨ م تم إنشاء المتحف المصري الأول في بولاق [أما المتحف الحالي بميدان التحرير فقد أنشئ عام ١٩٠٢ م]. ومن أعماله الاجتماعية سنه لائحة المعاشات للموظفين المتقاعدين وهي الأساس الذي بني عليه نظام المعاشات المتبع في مصر لموظفي الحكومة، وفي سنة ١٨٥٦ م صدر قرار من الوالي سعيد باشا بتحويل مقر المدرسة الحربية المدعاة بالقصر العيني ليكون مقرًا لمدرسة الطب تحت إدارة "كلوت بك" ونص في قراره أن يكون عدد طلابها ٨٠ طالبًا [٦٠ لعلوم الطب والجراحة و ٢٠ للصيدلة].

كما نال من السلطان حق اختيار القضاة بعد أن كان العمل جاريًا على أن قاضي القضاة المولى من السلطان هو الذي يعينهم، ولكن يؤخذ على سعيد باشا تقربه للأجانب وتنمية مصالحهم في مصر فحصلوا منه على الكثير من الامتيازات بجانب عدم تعضيده لسياسة التعليم في مصر فساءت حالة التعليم في عهده وقل عدد المتعلمين، في الوقت الذي لم يبخل فيه على البعثات الأجنبية الدينية بمساعداته كي تفتح مدارس لها في مصر [الدي لا سال- الفرير] فكانت عنايته بنشر التعليم الأجنبي أكبر من عنايته بنشر التعليم الأهلي وهذا من متناقضاته. ومما يؤسف له أنه أول من فتح باب الاستدانة من الأجانب، إذ بلغت ديون مصر حوالي ١٠ ملايين جنيه. والخطأ الرابع هو منحه "فرديناند ديليسبس" امتياز حفر قناة السويس سنة ١٨٥٦ م إذ فتح باب المنافسة بين فرنسا وإنجلترا ثانية على مصراعيه وسعت كل منهما للاستكثار من مصالحها الاقتصادية، ومحاولة تسويد نفوذها في وادي النيل، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى احتلال مصر وهذا ما لم يدر بخلد محمد سعيد باشا الذي ساوره أمل أن حفر القناة سوف يخلد ذكراه على مر السنين وإن القناة ستدر أرباح كثيرة وهذه الاموال هي التي ستفصل مصر ماديًا وسياسيا بعد ذلك عن تركيا. ولقد كانت وفاة الوالي محمد سعيد باشا بالإسكندرية في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ م.

الخديو إسماعيل باشا

تولى إسماعيل باشا بن إبراهيم باشا حكم مصر في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ م، بتقليد من السلطان عبد العزيز العثماني. ولقد وجه إسماعيل باشا [الخديو إسماعيل] عنايته الفائقة إلى جيش مصر؛ فعمل على رفع مستواه العلمي وزاد عدده وزوده بمختلف الأسلحة الحديثة وأنشأ له المدارس الكبيرة وأقام المصانع الحربية وأوفد البعوث من رجاله للمعاهد الحربية الأوربية، واستقدم بعض الخبراء العسكريين، وكانت له هيئة من ٤٠ ضابطا أغلبهم أمريكيون كون منهم "هيئة أركان حرب" تضارع هيئة أية دولة كبرى، وأنشئت مطبعة لهذه الهيئة ومكتبة ومتحف حربي. هذا وقد عني إسماعيل باشا بتعليم الجيش ضباطًا وجنودا وانشأ لذلك صحيفتين لتثقيفهم، إحداهما تدعى "جريدة أركان حرب الجيش المصري"، والأخرى "الجريدة العسكرية المصرية". وفي عهده أعيد تنظيم المعاهد العسكرية لكبار الضباط ولصغارهم ولضباط الصف والجنود ورمم حصون الإسكندرية وجدد أسلحتها ومدافعها، وهكذا نراه يشيد عظمة مصر على دعائم العلم والتربية والقوة. وكان النظام الفرنسي هو المتبع في الجيش المصري، ولكن الخديو إسماعيل اعتزم تدريبه على أساليب الجيش الألماني فأمر بترجمة القوانين والأنظمة

الألمانية وتعديل الملابس وتغيير الأسلحة، ولكن ارتباك شئون الحكومة المالية في أواخر عهده – الأزمة المالية – حال دون الإنفاق على الجيش وتجديده. وفي أيامه استنجدت به الدولة العثمانية في إخماد ثورة اليمن وعسير وفي حرب جزيرة كريت، والاشتراك في حرب الصرب والحرب الروسية التركية [حرب البلقان] وفي هذه الحروب جميعًا أثبت الجندي المصري أنه محارب من الطراز الأول وأنه حقًا حفيد هؤلاء المقاتلين الأفذاذ بناة الإمبراطوريات، كذلك نالت البحرية قسطًا كبيرًا من اهتمام إسماعيل، فأخذ في أوائل حكمه يعتني بتجديد الأسطول فبعث النشاط في ترسانة الإسكندرية وأنشأ بها بعض السفن الحربية وأوصى بصنع عدة سفن حربية مدرعة في ترسانات أوربا وجدد المدرسة البحرية بالإسكندرية وأنشأ مدرسة بحرية أخرى بجوار الترسانة، أحضر لها المدرسين الأكفاء من مصر وأوربا، ولقد طافت بعض سفن الأسطول المصري حول القارة الإفريقية متنقلة من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأحمر عن طريق رأس الرجاء الصالح قبل أن تشق قناة السويس. وكان الخديو إسماعيل باشا يعمل على تكوين إمبراطورية مصرية عظيمة بالتوسع جهة الجنوب في أفريقيا بعيدًا عن حوض البحر المتوسط والمنطقة العربية، حتى لا تعارضه الدول الأوربية، كما عارضت جده محمد علي باشا من قبل. وفي طليعة حملات الجيش المصري فتح دارفور – بقيادة "إسماعيل باشا أيوب" – والتوسع في السودان الشرقي فأخضعت مناطق زيلع وهرر ومصوع، كما أتم الخديو إسماعيل توسيع أملاكه السودانية من الجنوب، وأعلن رسميًا بأن البلاد التي حول غندوكرو أصبحت في حوزة مصر وسمى المدينة المذكورة بالإسماعيلية وعين الكولونيل "شارلز جوردون" حاكمًا لمديرية خط الاستواء سنة ١٨٧٤ م، ومن قبله "صمويل بيكر" الذي مد نفوذ مصر حتى بحيرة فيكتوريا سنة ١٨٧١ م، ثم أرسل الخديو إسماعيل حملة إلى بلاد الصومال الجنوبية لإدخال المناطق الواقعة على نهر جوبا في قبضة مصر. ولقد نجحت السياسة المصرية التي رسمها إسماعيل باشا العظيم لتوسيع دولته نحو الجنوب إلى أقاليم خط الاستواء وأوغندة. وإذا كان المعظم محمد علي باشا هو واضع حجر الأساس في وحدة وادي النيل بعد الفراعنة، فقد كان من نتائج فتح السودان في عهده توحيد القطر الجنوبي بعد أن كان إمارات وقبائل غير متماسكة وأعقب هذا الفتح المظفر أيضًا اكتشاف منابع النيل وانتشار العلم وامتداد العمران، بل وازدهار الحضارة هناك. وعندما تولى إسماعيل باشا حكم مصر تابع سياسة جده في وادي النيل الجنوبي فقضى على النخاسة واكتشف مجاهل الصحارى السودانية وفتحت البحيرات الاستوائية للملاحة، وأخضعت البلاد الواقعة جنوبي غندوكرو ورفع عليها العلم المصري سنة ١٨٧١ م، ثم ضمت مديرية خط الاستواء ونصب عليها حاكم من قبل مصر، وضمت

أوغندة أيضًا وعقدت مع ملكها معاهدة صداقة. وفي أيام الخديو إسماعيل استقرت السيادة المصرية على جميع شاطئ البحر الأحمر الغربي إلى بربرة في الصومال وبعد أن حصل على تنازل الدولة العثمانية لمصر عن ميناءي سواكن ومصوع عين "اللواء ممتاز باشا" واليًا على جميع ساحل أفريقيا من السويس حتى منطقة الصومال الإيطالي [رأس جرد فوي] فرفع العلم المصري على بلهار سنة ١٨٧١ م، ثم حصل على تنازل الدولة العثمانية عن زيلع لمصر سنة ١٨٧٥ م. وقد أجمع المؤرخون على أن ضم زيلع وبلهار وبربرة وساحل أفريقيا الشرقي حتى رأس جردفوي إلى الدولة المصرية، قد أثمر نتائج رائعة لم يحققها أي احتلال أوربي آخر في أفريقيا. أما على النطاق الداخلي في مصر فقد نهض الخديو إسماعيل بالتعليم فأنشئت مدارس الحقوق ودار العلوم بجانب مدرسة المهندسخانة والطب البيطري والفنون والصنائع والألسن والآثار والمدارس الحربية والبحرية وأركان حرب، بجانب اهتمامه بالمدارس الثانوية ومعاهد البنات ومدارس الصم والبكم والعميان من الذكور والإناث. وكان التعليم في معظم المدارس مجانيًا حسب مقدرة أهالي الأولاد وبلغت ميزانية التعليم في عهده حوالي ٧٥ ألف جنيه. وإذا كان عدد طلاب العلم في عهد محمد علي قد بلغ نحو ٢٠ ألف طالب، فقد بلغوا في عهد إسماعيل حوالي ٤٠ ألفا وأكثر، كما لقي الأزهر الشريف اهتماما كبيرا من جانب إسماعيل باشا، وأنشئت الجمعية الجغرافية وجمعية المعارف وظهرت العديد من الصحف العلمية والأدبية والحربيّة والسياسية. وفي أيامه أنشئت مئات من منشآت الري أهمها ترعة الإبراهيمية والإسماعيلية و ٢٠٠ترعة أخرى تقريبًا؛ أما في مجال الزراعة فاهتم الخديو إسماعيل بزراعة القطن وقصب السكر لسد حاجة أوربا منهما وزادت الأراضي الزراعية عامة في عهد إسماعيل من أربعة ملايين فدان إلى خمسة ونصف مليون فدان؛ مع إصلاح القناطر الخيرية؛ إذ آلت للسقوط، ومدت خطوط السكك الحديدية بالوجه القبلي والبحري ومنها في سنة ١٨٧٣ م مد خط حديدي من المنشية بجوار القلعة إلى حلوان عن طريق منطقة البساتين، كذلك أقام الخديو إسماعيل محطة مصر للسكة الحديد [باب الحديد]. وإذا كانت خطوط السكك الحديدية قد بلغ طولها في عهد عباس باشا ١٠٠ ميل وفي عهد سعيد باشا ٢٤٥ ميلاً ففي عهد الخديو إسماعيل بلغت ١١٨٥ ميلاً وأنشأ ما يزيد عن ٥٠٠٠ ميل من الأسلاك التلغرافية، وفي عهده أيضًا استخدمت الطوابع البريدية لتوضع على خطابات البريد ورسم عليها الأهرام وأبو الهول، بل وأنشأ هيئة البريد رسميًا، مع اهتمام الخديو بإصلاح فنار الإسكندرية وإقامة ١٥ منارة على سواحل البحرين المتوسط والأحمر وإتمام إصلاح ميناءي السويس والإسكندرية وبناء أسطول تجاري لتصدير القطن إلى أمريكا. أما في مجال العمران فقد أنشئ كوبري قصر النيل

وكوبري الجلاء ودار الأوبرا ومسرح الكوميديا ودار الآثار المصرية ودار الكتب المصرية ودار الآثار العربية ودار الأرصاد بالعباسية ومصلحة الإحصاء ومصلحة المساحة ودار القضاء العالي والجمعية الخيرية الإسلامية، وتمهيد شارع الهرم وشارع محمد علي وشارع عبد العزيز وشارع كلوت بك وشارع فم الخليج وشارع جزيرة بدران وشارع الترعة البولاقية، وبناء جامع الرفاعي – نراه مرسوم على وجه العملة المصرية فئة العشرة جنيهات – ومسجد الحسين ومسجد السيدة زينب ومسجد بولاق ومسجد العظام، وافتتحت الملاحة في قناة السويس رسميًا في حفل بهيج يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ م بعد أن تكلفت القناة حوالي ١٨ مليون جنيه. وتقدمت الشئون الصحية وأنشئت عدة مستشفيات في القاهرة والإسكندرية والأقاليم، وازدهرت المدن بالمباني الحديثة ذات البوائك وازدانت بالقصور مثل سراية عابدين وسراية الإسماعيلية وسراية الجزيرة وسراية الجيزة وسراية بولاق التكرور والقصر العالي وسراية فاطمة هانم وسراية الزعفران وسراية العباسية وسراية القبة وسراية الدوبارة وسراية حلوان وسراية رأس التين وسرايات أخرى بالمنصورة والمنيا، مع حبه الشديد لبناء الحدائق والبساتين مثل بستان الجيزة وبستان الجزيرة وبستان الأورمان وبستان الأزبكية وبستان شبرا وبستان الروضة وحديقة الحيوان، كما دعا إسماعيل باشا السلطان عبد العزيز العثماني سنة ١٨٦٣ م لزيارة مصر وهو أول سلطان عثماني يأتي لمصر منذ فتح السلطان سليم الأول لها سنة ١٥١٧ م واستغل إسماعيل باشا فرصة وجود السلطان وأغدق عليه العديد من الهدايا النفيسة حتى حصل منه على فرمان سنة ١٨٦٦ م بتعديل نظام الوراثة في الحكم لأكبر أبناء الوالي، مقابل زيادة الجزية من ٣٢٠ ألف جنيه [٤٠٠ ألف جنيه] إلى ٦٠٠ ألف جنيه، كما منح إسماعيل باشا لقب [خديو] سنة ١٨٦٧ م، وهي كلمة فارسية تعني [الحاكم الأعظم] أو [الأمير الأعظم]، وفي عهد الخديو إسماعيل سنة ١٨٦٧ م ردمت بركة الأزبكية بطمي النيل بارتفاع مترين، وأنشئت فيها حديقة الأزبكية وغرست فيها الأشجار النادرة المستوردة من جميع أنحاء العالم وأحيطت بسور مرتفع وفتح لها أربعة أبواب وكانت تبلغ مساحتها حوالي ٢٠ فدانًا، أما باقي مساحة الأرض فقد أقيمت عليها دار الأوبرا وفندق الكونتيننتال وميدان إبراهيم باشا والشوارع المحيطة به من جهة الشرق ذات البوائك. وجدير بالذكر في هذا المقام أن نذكر اهتمام الخديو إسماعيل بتشييد العديد من الأحياء السكنية الجديدة مثل حي عابدين وحي شبرا وحي الفجالة وحي الإسماعيلية وحي البحيرة وحي الزمالك وحي الموسكي وحي الأزبكية وحي بركة الفيل وحي بركة الرطل وحي بركة السقايين وحي بركة الفوالة وحي بركة الناصرية وحي كوم الريش وحي كوم الشقافة وحي كوم الدكة وهي كوم المناصرة وحي كوم البغالة.

ويعتبر الخديو إسماعيل أول من وضع تماثيل العظماء في الشوارع مثل تمثال إبراهيم باشا وتمثال محمد علي باشا وتمثال سليمان باشا وتمثال لاظوغلي، مع إقامة العديد من الميادين مثل ميدان عابدين وميدان سليمان باشا وميدان الإسماعيلية [ميدان التحرير حاليًا] وميدان الأنتيكخانة وميدان باب اللوق وميدان العتبة الخضراء وميدان القصر العيني وميدان باب الحديد [ميدان رمسيس حاليًا] وميدان الحسين. وقد أنشأ الخديو إسماعيل عدة مصانع للقطن والنيل في جهات مختلفة كبولاق وشبرا وفوة ومصانع للصوف والأبسطة. والورق والزجاج والدباغة والمصانع الحربية لصنع السلاح والذخيرة. وقد كانت مصانع السكر في الوجه القبلي أهم ما أنشأه الباشا، حيث شيد ١٩ مصنعًا لصناعة السكر، هذا وقد وجه الخديو عناية خاصة إلى إصلاح الإدارة الداخلية فجعل الدواوين الكبرى كالبحرية والخارجية والأشغال والمعارف وزارات، ثم أنشأ وزارة الزراعة. وقسم القطر إلى ثلاثة أقسام [الوجه البحري ومصر الوسطى والصعيد] وقسم هذه الأقسام إلى ١٤ مديرية و ٨ محافظات وعين من جديد مديرا لكل مديرية وعهد برئاسة البلاد إلى العمد بدلاً من المشايخ وجعل هؤلاء مساعدين لهم، وعين مفتشا عامًا لكل من الوجه البحري والصعيد للإشراف على الإدارة العامة وأنشأ المحاكم المختلطة يشترك في الجلوس على منصاتها مع المصريين رجال من رجال القانون الأجانب. وقد أصدر الخديو إسماعيل قرارا سنة ١٨٦٤ م بتكوين مجلس شورى النواب وقد افتتحه سنة ١٨٦٦ م برئاسة "إسماعيل باشا راغب" وكان عدد أعضائه ٧٥ عضوًا من حكام الأقاليم والمحافظات من بين العمد وأعيان البلاد ويعد هذا المجلس أول خطوة دستورية في سبيل إشراك المصريين في شئون البلاد. ولتحقيق كل ما سبق ذكره كان لابد من توفير الأموال اللازمة لها فأقدم على اقتراض المال بدون حساب، وكان الخديو يعقد القروض بفوائد باهظة ويدفع عمولة للوسطاء، ويلاحظ ان عقد القروض كاد يكون سنويًا منذ سنة ١٨٦٤ م إلى سنة ١٨٧٩ م، أما السنوات التي لم يتيسر للخديو عقد قروض خارجية فيها مثل سنة ١٨٦٩ م فقد زيدت الضرائب فيها أو سنة ١٨٧١ م التي عقد فيها قرض داخلي، وهو قرض الرزنامه [دين المقابلة] أو سنة ١٨٧٥ م التي بيعت فيها أسهم قناة السويس [كانت حصة مصر ١٧٧٦٤٢ سهمًا، أي تعادل ٤٤٪ من مجموع الأسهم بقي منها ١٧٧٦٠٢ سهم بيعت بثمن بخس جدًا وهو ٤ ملايين جنيه، في وقت كانت تساوي فيه أكثر من ٤٠ مليون جنيه]، ولجأ إلى بيع بعض المصالح الحكومية ورهن البعض الآخر، وقد عدل التقويم الرسمي المستخدم في البلاد من التقويم الهجري إلى التقويم الميلادي لمجاراة الدائنين. وإذا ذكرنا قانون المقابلة [ومؤداه أن كل مالك أرض يدفع للحكومة ما يعادل ضريبة ٦ سنوات دفعة واحدة يعفى من نصف ما يستحق

عليه من الضرائب بصفة دائمة ويجوز للمالك أن يدفعها على ستة أقساط على أن تكون معافاته بعد إتمام دفعها، وكان الغرض منها سد حاجة الخديو للمال ودفع ما تراكم عليه من الديون]، أما قرض الرزنامه: [فقد أصدرت الحكومة سندات بفائدة ٩٪ مدى الدهر وقد جمعت الحكومة حوالي ٣,٥ مليون جنيه ولم تدفع إلا كوبونًا واحدًا لربح نصف سنة فقط ولم ترد المبالغ] ومن هنا بدأ القلق يساور حملة سندات الديون المصرية وراجت حقيقة سوء أحوال مصر المالية وديونها التي قاربت ١٠٠ مليون جنيه، الأمر الذي أدى إلى وثوب الأجانب، فاضطر الخديو إسماعيل لتهدئة خواطر دائنيه وتأمينهم على أموالهم إلى أن يحني رأسه للعاصفة ويتنازل عن كثير من سلطاته ونفوذه ويستدعي الخبراء والبعثات الأجنبية لفحص الحالة المالية في البلاد وطرق إصلاحها: مثل بعثة ستيفن كييف وبعثة جوشن وجوبير وصندوق الدين والمجلس الأعلى للمالية والمراقبة الثنائية ولجنة التحقيق، حتى فرض الأجانب على الخديو التنازل عن أملاكه وتخصيص مرتب سنوي له وتعيين وزارة مسئولة برئاسة "نوبار باشا الأرمني" وعضوية "السير ريفرز ولسون" للمالية و "مسيو دي بلنيير" للأشغال، ورأى الأجانب اقتصادًا في المصروفات توقف المشروعات والإصلاحات لسداد الديون المصرية وأرباحها، مع زيادة الضرائب على الأهالي وأن يستغني عن عدد كبير من الموظفين، وضباط الجيش المصري وكانت مرتباتهم متأخرة فقاموا بمظاهرة وتطورت الأمور تطورًا يشير إلى غرق السفينة، فتقدم الأعيان وأعضاء مجلس شورى النواب إلى الخديو إسماعيل يطلبون وضع حد للتدخل الأجنبي مطالبين بتعيين حكومة وطنية، وكانت استجابة الخديو إسماعيل لذلك الطلب حجر الزاوية في ضغط الدول الأوربية على السلطان العثماني لعزله، خاصة أن ألمانيا على غير انتظار تدخلت، متهمة الخديو إسماعيل بخرق الاتفاقيات الدولية. وخوفًا من إعطاء "بسمارك" مستشار ألمانيا ذريعة للتدخل في مصر بجانب اشتداد التيار الوطني حملت إنجلترا وفرنسا السلطان العثماني على عزل الخديو إسماعيل في ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ م عن أريكة العرش، حيث توفي خارج مصر في ٢ مارس سنة ١٨٩٥ م. وفي النهاية أرجو أن أكون قد أبرزت بعض ملامح فترة حكم الخديو إسماعيل، تلك الشخصية التي انكبت عليها جميع الأقلام والأفواه منددة مسفهة جميع أعماله وأفعاله مبرزة جميع السيئات مضخمة لها دون ذكر أية حسنة له، وإلقاء مسئولية جميع ما تعرضت له مصر من كوارث وأزمات على الخديو إسماعيل وحده، فمن أجل ذلك حرصت على إلقاء الضوء على بعض أعماله التي ما زلنا حتى الآن نفخر بها، ونشيد بأن في بلدنا مثل تلك المشروعات والمعالم.

الخديو محمد توفيق

تولى الخديو محمد توفيق حكم مصر في ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ م، بعد عزل أبيه الخديو إسماعيل وذلك بتقليد من السلطان عبد العزيز العثماني. وقد ساءت حالة مصر عقب أن تركها إسماعيل باشا: فالفلاح يئن من اختلال الأحكام والضرائب المرهقة واتخاذ الجلد والتعذيب وسيلة لتحصيلها، والأعيان مهددون في أموالهم بإلغاء دين المقابلة وزيادة الضرائب على الأطيان العشورية. وقد قلق الأجانب من جراء كساد تجارتهم والخوف على ديونهم، أما الموظفون ورجال الجيش، فقد انتشر بينهم روح العصيان لتأخر رواتبهم وتهديدهم بالفصل مراعاة للاقتصاد وتوترت العلاقة بين الوطنيين والأتراك. وبعد فترة وجيزة من تولي الخديو توفيق الحكم قبل استقالة "محمد شريف باشا" رئيس الوزراء ورفض اللائحة الدستورية الجديدة بإيعاز من ممثل انجلترا السياسي، وعين "مصطفى رياض باشا" رئيسًا للوزارة وأوقف مجلس شورى النواب، الأمر الذي جعل كبراء البلد يؤلفون حزبًا وطنيًا، ضم الوطنيين في البلاد، خاصة بعد إرجاع المراقبة الثنائية الأجنبية [مستر بارنج – مسيو بلنيير]، على عهد الخديو توفيق، وجعلت لها سلطة مالية وسياسية واسعة. وقد أشار المراقبان بتأليف لجنة جديدة هي لجنة التصفية سنة ١٨٨٠ م وهي شبيهة بلجنة التحقيق لفحص الديون وتسويتها، فأصدرت في يوليو "قانون التصفية" والقانون من اسمه هدف إلى تصفية مصر لصالح الدول الدائنة، الأمر الذي اعجز الموارد المصرية وأربكها أكثر مما هي عليه، وصاحب ذلك زيادة الضرائب وزيادة الديون على البلاد وانتشار شبح الإفلاس. وعلى الجانب الأخر من مصر والمتمثل في الجيش كانت موجة التذمر تجتاح الجيش نتيجة للتعسف وتأخر المرتبات والتسخير في المزارع الخديوية وقلة العدد وتفضيل الأجانب على المصريين في الترقيات، الأمر الذي تطور بالأمور إلى مظاهرة عابدين الأولى في فبراير سنة ١٨٨١ م والثانية في سبتمبر سنة ١٨٨١ م واضطر الخديو إلى الاستجابة لمطالب الأمة التي قدمها الزعيم "أحمد عرابي" [أحمد محمد عرابي]، والتي تمثلت في إسقاط الوزارة وتشكيل مجلس شورى النواب وزيادة عدد الجيش وكان في هذا انتصار للإرادة الشعبية. ولتهدئة الأحوال عين "شريف باشا" رئيسًا للوزارة خلفًا لرياض باشا وتألف مجلس النواب، لكن مع أول اجتماع حدث الاحتكاك بين الحكومة والمجلس حول إصرار المجلس على المطالبة بدراسة الميزانية وحقه في مسئولية الوزارة أمامه، الأمر الذي أدى إلى استقالة الوزارة وتعيين "محمود سامي البارودي" رئيسًا لها و أحمد عرابي وزيرًا للحربية، واستجابت الوزارة الجديدة لمطالب مجلس النواب وفي كل ذلك إنقاص لسلطة الخديو وتهديد لنفوذ

الأجانب. وما لبث أن وقع الخلاف بين الوزارة الوطنية والخديو وأصبحت البلاد على شفا بركان ولم تفلح جهود السلطان عبد الحميد العثماني في التهدئة، ونجحت جهود فرنسا وإنجلترا في إثارة الاضطرابات والفتن وكانت ذروتها في مذبحة الإسكندرية، وهنا تدخل الأسطول الإنجليزي وأطلق قنابله على الإسكندرية في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ م واحتلها بحجة مساندة الخديو في استعادة سلطته، مع حماية الأجانب في مصر. وكان الخديو صاحب الرأي في رفع الأعلام البيضاء وتسليم الإسكندرية، بل ذهب الخديو بنفسه لاستقبال "القائد الإنجليزي سيمور" وقواته في الإسكندرية لتهنئتهم بسلامة الوصول، في الوقت الذي يستعد فيه "وزير الحربية أحمد عرابي" للدفاع عن البلاد فأصدر إليه الخديو أمرًا بالكف عن المقاومة وأنه ليس للدولة الإنجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة، ولكن عرابي تمسك بالمحافظة على شرف الزي العسكري وبذل الروح من أجل الوطن فعزله الخديو، وأعلن عصيانه؛ لكنه استمر في كفاحه حتى تمت هزيمته، ودخل الإنجليز مصر في شهر سبتمبر سنة ١٨٨٢ م، وأصبحت سلطة الخديو اسمية بفضل ما أظهره من الخضوع والاستسلام للمحتلين، وعلى ذلك سجل التاريخ أنه في عهد الخديو توفيق احتل الإنجليز مصر سنة ١٨٨٢ م وتغيرت الصورة عما كانت عليه سابقًا؛ إذ ألغيت المراقبة الثنائية واستعيض عنها بمستشار مالي إنجليزي واسع الاختصاص له الحق في حضور جلسات مجلس الوزراء، وسرح الجيش الوطني المصري وتكون جيش مصري جديد هزيل تحت قيادة إنجليزية وكذلك أصبحت قوات البوليس تحت إشراف إنجليزي، وتكونت ثلاث هيئات نيابية استشارية ليست لها قوة إصدار القرارات وهي: مجالس المديريات، ومجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية. وأشارت إنجلترا على مصر بإخلاء السودان بحجة عدم وجود جيش مصري يؤيد سلطانها عليه، ثم لخلو خزانة مصر من المال اللازم للصرف على السودان. وقد رفض شريف باشا رئيس الوزراء تنفيذ ذلك القرار وقدم استقالته ورفض رجال السياسة حينذاك تولي الوزارة فهددت إنجلترا بأنها ستعين وزراء من الإنجليز فكلف نوبار باشا بالوزارة مع التسليم بالإخلاء سنة ١٨٨٤ م، بل وأعقب ذلك تناثر أملاك مصر في أفريقيا والتي امتدت إلى بحيرة فيكتوريا وساحل البحر الأحمر وساحل المحيط الهندي. وقد استطاع الجيش المصري صد قوات السودان المتقدمة من الجنوب بقيادة "عبد الرحمن النجومي" أحد أتباع المهدي سنة ١٨٨٩ م في موقعة توشكي قرب أسوان. وقد وافقت الدول الأوربية سنة ١٨٨٥ م على منح مصر قرضًا قدره ٩ ملايين جنيه ومنه تم سداد دينها السائر وتكون احتياطي قدره ٦٠٠ ألف جنيه فخفضت الضرائب بدرجة محسوسة فخفضت ضريبة الأطيان في المديريات الفقيرة بنسبة ٣٠٪ بينما أخذت الإيرادات تفوق المصروفات بشكل واضح وتم

إلغاء السخرة وإبدالها بالمال، وسمح للزراع افتداء أنفسهم بدفع غرامة، وقامت الحكومة بإصلاح القناطر الخيرية لما حدث بها من تصدع وحفر الرياح التوفيقي وتم تطهير الرياح البحيري وتعميق الرياح المنوفي، وإنشاء قناطر زفتى وقناطر أسيوط وقناطر أسنا، وإصلاح المحاكم الأهلية والشرعية وإنشاء مصلحة الصحة وإقامة الكثير من المستشفيات ونشطت الحركة العلمية في البلاد؛ فأنشئت هيئة دائمة للتعليم باسم "المجلس الأعلى للمعارف" لإبداء الرأي في كل ما يختص بشئون التعليم وإنشاء المدارس الجديدة واقتراح نظام للمدارس العامة، وأنشئت مدرسة القاهرة الفرنسية التي ستحمل بعد ذلك اسم "المعهد الفرنسي للآثار الشرقية"، وأصدرت الحكومة قانون المطبوعات الذي استمر العمل به حتى سنة ١٩٣١ م وفرض قيودًا شديدة على الصحافة حيث اشترط الحصول على إذن خاص قبل إصدار أية صحيفة، وقد أبدى الخديو توفيق اهتماما كبيرا بالفنون والعلوم والآداب ورغبة منه في توثيق الآثار الإسلامية بمصر أمر بإنشاء لجنة حفظ الآثار العربية، وتم افتتاح حديقة الحيوان بالجيزة في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٠ م. وقد توفي الخديو توفيق في نهاية ديسمبر سنة ١٨٩١ م.

الخديو عباس حلمي الثاني

تولى الخديو عباس حلمي الثاني حكم مصر في يناير سنة ١٨٩٢ م، بعد وفاة والده الخديو محمد توفيق، بتقليد من السلطان عبد الحميد الثاني العثماني. ويعتبر عباس حلمي باشا هو آخر حاكم من الأسرة العلوية تحت راية الدولة العثمانية. ولقد حاول في بداية عهده ان يناهض سياسة الحكومة المحتلة الخاضعة لنصائح بريطانيا الملزمة، ولكن شخصيته كانت أضعف من شخصية "اللورد كرومر" المعتمد البريطاني الذي استجمع كل السلطة في يده وأدخل الكثير من الإنجليز في خدمة الحكومة المصرية، وصدر مرسوم بإنشاء محكمة مخصوصة لمحاكمة من يعتدي على أفراد جيش الإحتلال لا تتقيد بأحكام قانون العقوبات المصري، إلا أن الخديو أخذ يشجع الشباب المتعلمين ويقربهم إليه ويستعين بهم في نزاعه مع المعتمد البريطاني وكان زعيم هؤلاء الشباب الثائر "مصطفى كامل" [مصطفى علي محمد فهمي كامل] مؤسس الحزب الوطني ومصدر جريدة اللواء وباعث الحركة الوطنية في مصر والذي اضطر اللورد كرومر إلى الاستقالة بعد حادثة دنشواي سنة ١٩٠٦ م، وتولى من بعده المعتمد البريطاني "الدون غورست" الذي سار على سياسة الوفاق مع الخديو فأضعف ذلك الحركة الوطنية بعض الشيء، فتخلى الخديو عن مصطفى كامل والثورة المصرية. ومما يذكر لبداية عباس حلمي تكليف إنجلترا له

بتجهيز الجيش المصري تحت القيادة الإنجليزية باسترجاع السودان مرة ثانية، فاستطاع "القائد كتشنر" سنة ١٨٩٨ م إنجاز المهمة ورفع العلمين المصري والإنجليزي على السودان ووقعت مصر على اتفاقية مع إنجلترا سنة ١٨٩٩ م بشأن السودان وإدارته بحيث يصبح الحكم ثنائيًا لها، لكن ما حدث هو استئثار الإنجليز بالنفوذ والسلطان والثروات، وظلت لمصر سيادة اسمية فقط حتى أعلنت إنجلترا انفرادها بحكم السودان سنة ١٩٢٤ م. وفي ٩ يونيو سنة ١٨٩٨ م وقع العقد الإبتدائي لتأسيس البنك الأهلي المصري ومنح البنك حق إصدار البنكنوت على ألا يمنح هذا الحق لأي بنك آخر طوال مدة بقاء هذا البنك. وقد تم في عهد الخديو عباس حلمي الثاني بناء خزان أسوان سنة ١٩٠٢ م وتمت تعليته الأولى سنة ١٩١٢ م وأصلحت ترعة الإبراهيمية ووسعت وحفرت ترع كثيرة، وأدخل نظام الري الدائم في الوجه القبلي بدلاً من ري الحياض وبدى بمديريات أسيوط والمنيا وبني سويف والجيزة، كما تم إنشاء خط حديدي بين قنا وأسوان وخط أخر بين بور سعيد والإسماعيلية وثالث مشروع هو خط سكك حديد حلوان. وقد انتشرت الكتاتيب والمدارس الحكومية والأهلية وكثرت المدارس العليا وأصبحت كل المواد تدرس باللغة العربية بدل الإنجليزية وتعددت الصحف والمجلات وتأسست الجمعيات العلمية والخيرية الإسلامية وأنشئت المستشفيات والنقابات واهتمت الحكومة بدار الآثار ودار الكتب وارتقى التمثيل وقامت حركة إصلاح ديني بزعامة "الشيخ محمد عبده" الذي لقى تأييدًا كاملاً في بداية الأمر من الخديو عباس حلمي. وفي عهد الخديو عباس حلمي وضع قانون جديد للأزهر سنة ١٨٩٧ م يسمح بتدريس العلوم العقلية والنقلية، ومن قبل ذلك في عهد الخديو إسماعيل سنة ١٨٧٢ م وضع قانون لتحديد طريقة نيل شهادة العالمية وعلى هذين القانونين [١٨٧٢ – ١٨٩٧ م] ولدت جامعة الأزهر واكتمل بناء ذلك الصرح بصدور قانون ١٠ لسنة ١٩١١ م الذي قنن عملية الدراسة الأزهرية. وقد احتفل بوضع حجر الأساس للجامعة المصرية في ٣٠ مارس سنة ١٩١٤ م، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون تكملة المشروع. وقد حدث في عهد الخديو عباس حلمي أن اقترحت شركة القنال سنة ١٩١٠ م مد امتيازها أربعين سنة مقابل مبلغ أربعة ملايين جنيه تدفع للحكومة على أقساط، ولكن الرأي العام المتمثل في مظاهرات الشباب وقف في وجه مشروع الشركة بفضل المناضل "محمد فريد" [محمد أحمد فريد] فقررت الجمعية العمومية رفض الاقتراح بعد أن كانت النية متجهة للتصديق عليه في الكتمان استغلالاً لتطبيق قانون المطبوعات، الذي يقيد الصحافة والكتابة وكانت الظاهرة المنتشرة في تلك الفترة هي تكرار وقوع الاضرابات العمالية في هذا الوقت المبكر من بدء تكون الطبقة العاملة المصرية. وفي سنة ١٩١١ م مرض

اللورد "غورست"، ثم توفي فعين الإنجليز على مصر "اللورد كتشنر" خلفًا له فقام باتباع سياسة استمالة الفلاحين فأصدر قانون [خمسة الأفدنة]، وتضمن عدم نزع ملكية الأراضي الزراعية التي تقل عن خمسة أفدنة، وزاد من عدد صناديق الادخار وقام بتحويل ديوان الأوقاف إلى وزارة مستقلة مسئولة، ووزعت أراض كثيرة في شمال الدلتا على صغار الفلاحين لاستصلاحها، وأهم من ذلك اتبع كتشنر سياسية اضطهاد الحزب الوطني الذي حمل لواء المطالبة بالجلاء والدستور فغادر رئيسه محمد فريد مصر سنة ١٩١٢ م، وفي سنة ١٩١٣ م ألغيت الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين واستعيض عنها بالجمعية التشريعية وكان رأيها استشاريًا إلا فيما يتعلق بالضرائب. وعندما نشبت الحرب العظمى الأولى سنة ١٩١٤ م كان الخديو عباس حلمي قد سافر إلى القسطنطينية لقضاء فصل الصيف وترك رئيس الوزارة "حسين باشا رشدي" نائبًا عنه فمنعت إنجلترا الخديو من العودة إلى مصر، بحجة انضمامه إلى الأعداء ومن بينهم الدولة العثمانية وأعلنت الأحكام العرفية في مصر وحلت السلطة العسكرية محل السلطة المدنية الوطنية، ووضعت الصحافة تحت الرقابة وعطلت الجمعية التشريعية ونفي إلى مالطة الكثير من الوطنيين؛ لانضمام الدولة العثمانية إلى ألمانيا، وأعلنت إنجلترا أن إعلان الحماية البريطانية على مصر ضرورة حربية ووعدت برد حقوق البلاد إليها بعد الحرب، وفي ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ م خلع الخديو عباس حلمي الثاني وولى الأمير حسين كامل سلطانًا على مصر بأمر إنجلترا، وقد توفي الخديو عباس حلمي الثاني خارج مصر في سنة ١٩٤٥ م.

السلطان حسين كامل

بعد عزل الخديو عباس حلمي الثاني من منصبه ونفي من معه بامر سلطات الاحتلال البريطاني. لاقت بريطانيا صعوبة كبيرة في تعيين خلفًا له ورغم أن منصب حاكم مصر هو منصب يغري أي فرد من أفراد الأسرة المالكة. إلا أنهم جميعًا كانوا متخوفين من تولي هذا المنصب، وبعد جهود مضنية وتهديدات من بريطانيا قبل الأمير حسين كامل العرض البريطاني بعد أن منح لقب "سلطان". وهكذا تولى السلطان حسين كامل بن الخديو إسماعيل حكم مصر، عقب عزل ابن أخيه الخديو عباس حلمي الثاني في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ م، وما أن أعلن قبوله حتى أقدمت سلطات الاحتلال على تعريفه بحجمه الحقيقي. فأصرت على أن يتوجه إلى دار المندوب السامي ومقابلته وإبلاغه بقراره! وللأسف قبل حسين كامل تولي المنصب بهذه الصورة المزرية! وكان هذا

التعيين بمثابة صدمة عنيفة لمشاعر المواطن المصري؛ إذ أنه كان أول تعيين لحاكم هذا الشعب من سلطة غير سلطة الخليفة الإسلامي منذ فتح العرب لمصر. فكانت هناك معارضة قوية له، بل لعل أبلغ تعبير عن هذه المشاعر أن الشعب المصري عندما علم أن الجيش التركي في طريقه لغزو مصر سنة ١٩١٥ م سار في الشوارع يتغنى "الله حي – عباس جاي" رغم كراهيته للخديو عباس والذي لاقى منه الكثير خصوصًا في سنوات حكمه الأخيرة. وفي تلك الأونة نشبت الحرب العالمية الأولى. وفي بداية الأمر التزمت مصر مبدأ الحياد تجاه تلك الحرب، ولكن نتيجة لوجود جيش الاحتلال البريطاني في مصر، تعرضت البلاد للأخطار، الأمر الذي أدى إلى إعلان إجراءات الطوارئ والأحكام العرفية وتأجيل انعقاد الجمعية التشريعية ونزلت فرقتان من الجند الهنود التابعين لإنجلترا في ميناء السويس لما أذيع أن الدولة العثمانية تحالفت مع ألمانيا ضد إنجلترا، وأن هناك جيشًا تركيًا يعد خطة للهجوم على قناة السويس ومصر من جهة الشرق ناحية الشام. وهكذا أقحم المصريون في الحرب على غير رضاهم ولم يكن من المنتظر أن تتحمل إنجلترا وحدها عبء الدفاع عن البلاد ولا أن تطلب المعونة من الشعب المصري؛ فأعلنت الحماية البريطانية على مصر وأصبحت من البلاد المشمولة برعاية التاج البريطاني واستطاعت القوات الإنجليزية المصرية صد الهجوم التركي على القنال في فبراير سنة ١٩١٥ م، وتم تطهير سيناء من الأتراك العثمانيين جنوبها وشمالها ومد خط حديدي عبر الصحراء، وتم اللقاء بين القوات عند غزة وتم انتصار القوات الإنجليزية المصرية وتقدمت حتى بيت المقدس، فلجأت بريطانيا إلى الاعتماد على موارد مصر لمد الحملة العسكرية بما يلزمها من العمال والحيوانات والعلف، فاستولت على المحاصيل والحيوانات وساقت الفلاحين إلى ميدان القتال. وفي الصحراء الغربية اشترك جنود مصر في الأعمال الفنية الخاصة بالمياه والاستحكامات وقصدت وحدات أخرى منهم إلى ميدان الدردنيل، واشتركت كتيبة أخرى في حملة استقلال الحجاز، فأدى الجنود واجبهم ببسالة تحدثت عنها التقارير الرسمية التي كتبت عن الحملة بالتقدير والثناء، لكن صاحب كل ذلك استيلاء إنجلترا على الأموال المصرية بحجة ظروف الحرب، الأمر الذي ساعد على إذكاء الشعور بالمرارة في النفوس: فالأجور والمرتبات أصبحت منخفضة لا تتناسب مع ارتفاع نفقات المعيشة، وأحس العامة بألم الجوع. على أن ما يذكر للسلطان حسين كامل اهتمامه بإنشاء الجمعية الزراعية لتدارك الفلاح والزراعة في البلاد وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وتحت هذه الظروف القاسية حكم السلطان حسين كامل مصر، ولكن أي حكم هذا الذي لم يترك له فيه شيء ولم تطلق له يد، لقد استحوذ الإنجليز على كل وسائل الحكم، ولم يتركوا للسلطان إلا مظهره، فلم يسمحوا له إلا بمنح الرتب

والنياشين!! وكان عليه أن يطيع فعهد بالوزارة إلى حسين باشا رشدي. وعندما أعلن السلطان حسين كامل رغبته في زيارة مدرسة الحقوق العليا امتنع طلبة المدرسة عن الدراسة يوم أن علموا بزيارة السلطان حسين لمدرستهم ليشعروه أنهم غير راضين عن أي سلطة تعين في ظل الاحتلال وقالوا كلمتهم المأثورة: "كيف ندرس القانون في بلد يداس فيه القانون!"، وذلك على عكس الزيارة التي قام بها السلطان حسين في مايو سنة ١٩١٦ م لمدارس الفرير المسيحية بالقاهرة حيث وجد ترحيبًا حارًا به، مع ملاحظة ذيوع ظاهرة الاضرابات العمالية بالقاهرة والإسكندرية واستمرت حتى اندلاع ثورة سنة ١٩١٩ م. وبلغ من خوف الإنجليز على حياة السلطان أن عينوا حرسًا إنجليزيًا على غرفة نومه، بل طردوا جميع الطباخين خشية أن يدس أحدهم السم للسلطان. وتشير صفحات التاريخ أن السلطان حسين كامل كان أكثر ولاة مصر منذ حكم محمد علي تعرضا لمؤامرات الاغتيال، مما جعله يفكر مرارًا في الاعتزال، بل أثرت هذه المؤامرات على ابنه "الأمير كمال الدين حسين" في قراره الذي تنازل فيه عن العرش وبذلك أعطى الفرصة للأمير "أحمد فؤاد" بقبول هذا المنصب بعد وفاة السلطان حسين كامل في ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧م.

الملك أحمد فؤاد الأول

تولى السلطان احمد فؤاد الأول بن الخديو إسماعيل باشا حكم مصر في ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ م، أثناء الحرب العالمية الأولى وذلك بتقليد من بريطانيا العظمى. حيث اعتذر الأمير كمال الدين حسين بن السلطان حسين كامل عن قبول كرسي السلطنة وتنازل عن حقوقه فيه، أما عن بدايات حكم فؤاد الأول، فبعد مضي عام من ارتقائه العرش انتهت الحرب العظمى سنة ١٩١٨ م واجتمع مندوبو الدول لوضع قواعد الصلح وتحقيق أماني الشعوب التي حاربت في صفوف الحلفاء، ولما كان المصريون قد تحملوا أثناء الحرب صنوفًا شتى من المتاعب لمساعدة الحلفاء، قام ثلاثة من زعماء الشعب هم: "سعد زغلول " و "عبد العزيز فهمي" و "علي شعراوي" في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ م بمقابلة "المعتمد البريطاني السير ونجت" للسماح لهم بالسفر لعرض قضية البلاد، وكذلك طلب "رئيس الوزراء حسين رشدي" و "وزير المعارف عدلي يكن" السماح بالسفر لمفاوضة الحكومة الإنجليزية في مصير مصر بعد زوال السيادة التركية، ولكن الحكومة الإنجليزية رفضت إجابة هذه المطالب، بل وأقدمت على نفي الزعماء "سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقي و حمد الباسل" ونفتهم إلى جزيرة مالطة؛ فانفجر

بركان ثورة سنة ١٩١٩ م في طول البلاد وعرضها شاملا: العمال والفلاحين والموظفين والطلبة والمسلمين والمسيحيين والرجال والنساء والبدو والحضر [ثورة شعبية] مع مساندة الحكومة وحاكم البلاد السلطان فؤاد، وأصبحت إنجلترا عاجزة عن إقرار الأمور في مصر بالقوة فلجأت للدهاء والحيلة، وهو ما أدى إلى انفراط العقد بين أبناء الأمة الواحدة بصدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ م، الذي أعلن انتهاء الحماية البريطانية على مصر وأن مصر صارت دولة مستقلة ذات سيادة مع احتفاظ إنجلترا بأربع نقاط: [حق حماية وتأمين المواصلات البريطانية في مصر – حق حماية الأقليات والأجانب – حق حماية السودان كما هو عليه – حق الدفاع عن مصر ضد أي تدخل أجنبي]. وهو الاستقلال الصوري الذي احتلفت الحكومة بمولده وأصبح ١٥ مارس أجازة رسمية من كل عام وهو "عيد الاستقلال" وصدر دستور سنة ١٩٢٣ م بناء على ذلك التصريح وتلقب السلطان فؤاد [بالملك فؤاد ملك مصر والسودان]، وظلت إنجلترا متمسكة بالتحفظات الأربعة متخذة منها ذريعة للتدخل في شئون مصر، الأمز الذي جعل الشعب المصري لا يحس بهذا الاستقلال الواهن واشتد في مقاومته للاحتلال واتسع نطاق حملة الاغتيال السياسي التي بدأت في سنة ١٩١٩ م فلم ينقض شهر دون وقوع اعتداء على احد الإنجليز، وأشهر حادث اغتيال كان في سنة ١٩٢٤ م وهو اغتيال "السير لي ستاك" سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام في أحد شوارع القاهرة. وقد كلفت الجريمة مصر ثمنا غاليًا، إذ طلب منها دفع تعويض قدره نصف مليون جنيه، وسحب وحدات الجيش المصري من السودان وإلغاء القيود الموضوعة حينذاك على استخدام مياه النيل الأزرق، وعلى عهد الملك فؤاد دخلت مصر في العديد من المفاوضات مع إنجلترا من أجل الاستقلال التام واسترداد السودان مثل مفاوضات [سعد- ملنر]، [عدلي – ملنر]، [ثروت – اللنبي]، [سعد – ماكدونالد]، [ثروت – تشمبرلن]، [محمد محمود – هندرسون]، [النحاس – هندرسون]، [صدقي – سيمون]، وتميزت فترة حكم الملك فؤاد بحل البرلمان أكثر من مرة وتعدد الوزارات والأحزاب وتغيير الدستور وإحلال الموظفين المصريين محل الموظفين الأجانب، ومما يذكر أنه في يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ م وقعت الوزارة المصرية اتفاقية مع دولة إيطاليا تتنازل بموجبها عن واحة جغبوب في الغرب وكان توقيع الاتفاقية في غيبة البرلمان وبإيحاء من إنجلترا لمجاملة إيطاليا، وقد امتنعت البرلمانات المتوالية عن التصديق عليها حتى أقرها إسماعيل صدقي في شهر يونيو سنة ١٩٣٢ م. وقبيل نهاية حكم الملك فؤاد عقدت بين مصر وبريطانيا معاهدة الصداقة والتحالف سنة ١٩٣٦ والتي بمقتضاها انضمت مصر إلى عصبة الأمم وألغيت بعد ذلك الامتيازات الأجنبية في مايو سنة ١٩٣٧ م بمؤتمر مونترو بسويسرا

برغم ما اشتملت عليه المعاهدة من شروط مجحفة ظهرت جلية أثناء الحرب العالمية الثانية، ولقد نهضت مصر نهضة سياسية واجتماعية شاملة في أيام حكم الملك فؤاد؛ إذ ظفرت بتحقيق بعض غاياتها الوطنية وتقدمت أحوال البلاد الاقتصادية عما سبق، إذ أنشئت قناطر فؤاد الأول بنجع حمادي وتمت تعلية خزان أسوان الثانية سنة ١٩٣٢ م وأنشئت قناطر محمد علي التي حلت محل القناطر الخيرية في عملها، وأصلحت قناطر أسيوط وأنشئ بنك التسليف الزراعي المصري وبنك التسليف العقاري. وكانت البلاد تعتمد على الدول الأجنبية وخاصة إنجلترا في معظم ما تحتاج إليه من المصنوعات فلما ظهرت الحركة الوطنية جلية قام كثير من الأغنياء المصريين وأخذوا يشجعون الصناعة وفي مقدمتهم رجال بنك مصر. ولقد زادت الحكومة الضرائب الجمركية على بعض الواردات تشجيعًا للصناعة المصرية وبفضل "مشروع القرش" أنشئ مصنع الطرابيش بالعباسية، كما أنشأ بنك مصر شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، وأصبحت مصر تستغني تدريجيًا عن كثير من المصنوعات الأجنبية، وعملت الحكومة على تحسين السكك الحديدة والطرق الزراعية وأقامت الكباري على النيل والترع وتم إعادة بناء كوبري قصر النيل ووضع أربعة أسود عند بداية الكوبري ونهايته، وأدخلت إصلاحات في مصلحة البريد وتأسس بنك مصر برأس مال مصري، وقام بإنشاء عدة شركات هامة مثل: شركة مصر للطيران وشركة الملاحة النيلية وشركة مصر للملاحة البحرية، وقد ساعدت هذه الشركات على تسهيل وسائل النقل ورواج التجارة. وعلى عهد الملك فؤاد الأول أنشئت مئات المدارس بالإضافة إلى جامعة فؤاد الأول [جامعة القاهرة حاليًا والتي وضع حجر الأساس لها في ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ م بالجيزة بدلاً من المقر القديم في باب اللوق]، وازدهرت المدن بالمشروعات العمرانية وكثرت الجمعيات العلمية مثل الجمعية الجغرافية، وأصبح لمصر مجلس نيابي وممثلون سياسيون في دول العالم. ويمتاز عصر الملك فؤاد بنهضة علمية واسعة النطاق؛ ففي عهده اكتشفت مقبرة "الملك توت عنخ أمون" سنة ١٩٢٢ م، وما كان بها من آثار بديعة وبعد ذلك تم كشف الهرم الرابع سنة ١٩٣٤ م وأزيلت الرمال التي كانت متراكمة حول أبي الهول، كما أسس مجمع اللغة العربية الملكي ونهض التعليم الحر والزراعي والأولى وكثرت المدارس الثانوية والعليا لتعليم البنات وأرسلت البعثات العلمية والفنية إلى الجامعات الأوربية والأمريكية وكسب العلماء والمؤلفون والناشرون رعاية الملك وتشجيعه، وتقدمت الفنون الجميلة وتطورت الموسيقى وأنشئت لها المعاهد وعقد لها أول مؤتمر للنهوض بالموسيقى الشرقية وازداد عدد المتاحف الفنية والتاريخية، وأخرجت دار الطباعة الحكومية عددًا وفيرًا من الكتب العلمية والمطبوعات الفنية، وزاد عدد المستشفيات في البلاد وأنشئت

جمعية الإسعاف والهلال الأحمر وأنشئ متحف فؤاد الصحي وكثير من مراكز رعاية الطفل والملاجئ ومطاعم الشعب وردم الكثير من البرك والمستنقعات وأنشئت المتنزهات العامة. وفي أيام الملك فؤاد تطور التعليم في الأزهر، أما على الجانب العسكري فلقد اهتم الملك فؤاد بالجيش وأرسل البعثات الحربية إلى الخارج لتتلقى المستحدث من علوم الحرب وأنشئ مجلس الجيش للإشراف على أحوال وزارة الحربية والبحرية، فكان يعقد جلساته برئاسة وزيرها وعضوية الوكيل ومفتش الجيش والمدير العامل لكل من مصلحة الحدود وخفر السواحل وأحد ضباط الجيش المتقاعدين برتبة اللواء، وفي أواخر سنة ١٩٣١ م تألفت نواة لسلاح الطيران الحربي واحتفل بوصول السرب الأول في مطار الماظة الحربي احتفالاً عسكريًا.

الملك فاروق الأول

توفي الملك فؤاد الأول في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ م، بعداتحاد الأحزاب تحت شعار الجبهة الوطنية برئاسة "النحاس باشا"، للدخول مع الإنجليز في مفاوضات جديدة من أجل استقلال مصر التام وفي تلك الظروف نودي بولي العهد الملك فاروق الأول في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ م ملكًا لمصر وكان في ذلك الوقت في إنجلترا. فلما بلغه نعي والده حضر إلى مصر على عجل فبلغ العاصمة يوم ٦ مايو سنة ١٩٣٦ م. ولما كان عمره إذ ذاك أقل من ثماني عشرة سنة تألف مجلس الوصاية برئاسة "الأمير محمد علي" ولي العهد السابق ومعه "عزيز باشا عزت" و"شريف باشا صبري"؛ ليشرفوا على أحوال الدولة حتى يبلغ فاروق السن الدستورية، إلى أن أتم الملك فاروق ثمانية عشر عامًا هجرية يوم ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٧ م، فتولى سلطاته الدستورية من ذلك اليوم. وحينما تولى الملك كان الشعب يؤمل فيه الخير ويتفاءل به تفاؤلاً كبيرًا، وقد استقبله من يوم نزوله الإسكندرية حتى وصوله إلى العاصمة، ثم إلى قصر عابدين بأعظم مظاهر الفرح والأمل الفياض، وابتهج بتبوئه العرش ابتهاجًا شديدًا، وقلما وجد ملك شاب من عطف الشعب ومحبته مثلما وجد الملك فاروق من الشعب المصري حين تبوأ العرش، لكن لم يقدر فاروق حب الشعب وعطفه وابتهاجه بولايته الملك وتحركت في نفسه مع الزمن نزعة الحكم المطلق، ودلت الدلائل على أنه لم يكن مؤمنًا بالدستور ولا بحقوق الشعب عامة، وكان أول حادث شهدته البلاد في عهد الملك فاروق عقد معاهدة الزعفران في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٦ م وهي معاهدة التحالف بين بريطانيا ومصر؛ تلك المعاهدة التي وضحت مساوئها أثناء الحرب العالمية الثانية [سنة ١٩٣٩ م إلى سنة ١٩٤٥ م] فلقد

خاضت مصر غمارها بصفة شبه رسمية فقد كانت دولة غير محاربة، ولكن جيشها ساهم بجهود لا تقل عن جهود أمم كبيرة: فساهم جيشها الفتي على حداثة عهده بالتسليح الحديث وتنظيمه الجديد الذي بدئ به سنة ١٩٣٨ م في الدفاع عن الوطن المصري برًا وبحرًا وجوًا، فقد اشتركت أسراب سلاح الطيران الملكي المصري في وقاية الأجواء المصرية فوق سيناء والدلتا والصعيد، بل وتجاوزتها إلى القارة الأوربية والآسيوية وأواسط أفريقية ودافعت الوحدات المصرية من مختلف الأسلحة عن مرسى مطروح والضبعة ومواقع الحدود وحمت قوات مصر خطوط المواصلات والقناطر والخزانات ومرافق البلاد في المدن الكبيرة والثغور والمطارات إلى وادي حلفا. ونتيجة لظروف الحرب صرح لأصحاب الأراضي بزراعة القطن مكان الحبوب؛ الأمر الذي ترتب عليه في النهاية عجز في القمح والذرة وارتفعت أسعار السلع ارتفاعًا كبيرًا وعم الضيق في كل مكان من ارتفاع نفقات المعيشة، وزادت المطالبة بإعانة غلاء، فالأثرياء ازدادوا ثراء والفقراء ازدادوا فقرا، بل تدخلت قوات الاحتلال البريطاني لإسقاط وزارة وتنصيب أخرى. وقد اتفقت مصر مع الدول الأجنبية على عقد مؤتمر مونترو بسويسرا في ابريل سنة ١٩٣٧ م؛ للنظر في مسألة الامتيازات الأجنبية بمصر، وتم الاتفاق على إلغاء الامتيازات الأجنبية من مصر على أن يتم ذلك في اثني عشر عامًا ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ م وأعقب ذلك تصفية صندوق الدين سنة ١٩٤٠ م، أما الدين نفسه فقد تمت تصفيته وذلك حين أصدرت حكومة الوفد سنة ١٩٤٣ م مشروع القرض للاكتتابات فغطيت المبالغ المطلوبة وقضي بذلك على آخر أثر من آثار التدخل الأجنبي، وفي مايو سنة ١٩٣٧ م عقدت عصبة الأمم بمدينة جنيف بسويسرا اجتماعًا خاصًا للنظر في قبول مصر عضوًا فيها، ووافقت الدول بإجماع الآراء على قبول مصر عضوًا في العصبة. وفي ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٧ م بلغ سن الملك فاروق السن القانونية لتولي سلطته الدستورية، والذي على عهده أنشئت جامعة فاروق الأول بالإسكندرية وجامعة عين شمس بالقاهرة وأصبحت الجامعة المصرية تحت إشراف الدولة، واهتمت الدولة بالتعليم وشجعت البنات على التعليم بجميع مراحله وأقبل الشعب على قراءة الصحف الرسمية أو الحزبية والمجلات والكتب وحضور المحاضرات والندوات وانتشرت على عهد فاروق دور السينما والتمثيل وأنشئت الإذاعة المصرية بالقاهرة في ٣١ مايو سنة ١٩٤٢ م وارتفعت الموسيقى وازدهرت الأوبرا، وسحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصري وألغيت وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له، وكذلك تم إلغاء إدارة الأمن الأوربية وخروج العنصر الأوربي من البوليس، وإطلاق حرية الحكومة في الاستغناء عن المستشارين: القضائي والمالي، وألزم استعمال اللغة العربية في علاقات الأفراد والهيئات

بالحكومة ومصالحها. وفي سنة ١٩٤٧ م صدر قانون تنظيم الشركات الذي تصدى لرأس المال الأجنبي وحدد ضمن مواده ضرورة مساهمة المصريين في رؤوس أموال الشركات المساهمة بنسبة ٥١٪ على الأقل مع وجوب تمصير الوظائف الخاصة بالشركات المساهمة ليكون ٤٠٪ على الأقل من أعضاء مجلس إدارة أية شركة مساهمة من المصريين وإلا بطلت جميع قراراته، وتقرر ألا يقل عدد المصريين المستخدمين في الشركات المساهمة [الأجنبية] عن ٧٥٪ من مجموع المستخدمين، وأصبح البنك الأهلي يلعب دور صندوق الدين في تسديد الدين وأقساطه، وفي الوقت نفسه أخذت الرأسمالية الوطنية في النمو المتزايد على حساب الرأسمالية الأجنبية، لكن ظهر جليًا التناقض الواضح بين مصالح طبقات الشعب بعضها البعض: فبينما الأقلية تمتلك الكثير فالأكثرية لا تمتلك إلا القليل وكان الفلاح والعامل المصري أكثر العناصر المهضومة. ولم يكن لمجلس النواب ولا لمجلس الشيوخ رأي في قيام الوزارات وسقوطها أو تعديلها، بل كانت الأزمات الوزارية تنشأ وتنتهي وتعدل الوزارة أو تستقيل وتعين الوزارة التي تخلفها دون أي دخل أو اتجاه للبرلمان، وكان البرلمان يفاجأ بالتعديل أو السقوط ويذعن لكل وضع تريده السراي وذلك كله من علامات الحكم المطلق الذي جعله فاروق أساسه لحكمه في مصر. وفي سنة ١٩٤٤ م اجتمع ممثلو بعض الدول العربية [مصر – سوريا – لبنان – شرق الأردن - السعودية - العراق] في الإسكندرية ووضعوا بروتوكول "جامعة الدول العربية"، وفي ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ م وقعوا ميثاق الجامعة، وكان مؤتمر القمة العربي الأول بالإسكندرية في مايو سنة ١٩٤٦ م بناءً على دعوة الملك فاروق حيث عقد في قصر أنشاص وضم سبع دول وهم المؤسسون للجامعة العربية – بعد انضمام اليمن إليهم وطالب المجتمعون بالحفاظ على عروبة فلسطين ووقف الهجرة اليهودية إليها. وفي فترة الأربعينيات على وجه الخصوص كان الواقع الاقتصادي لمصر قد أخذ يدفع بشدة نحو التصنيع كحل للعديد من المشكلات التي كانت تعاني منها البلاد خاصة مع تضاعف عدد السكان بمعدل ١٠٠٪ وزيادة الأراضي الزراعية بمعدل ١٢٪ ، الأمر الذي أدى إلى ظهور طبقة كبار الملاك المستغلة التي امتلكت الأراضي واتجهت للصناعة وسيطرت على رأس المال وتحكمت في الأسعار فانطلقت الألسنة بالدعوة لتحديد الملكية الزراعية، وفي سنة ١٩٥١ م صدر قرار بمنع غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية في المملكة المصرية، كما أعلنت مصر في تلك السنة رفضها الانضمام إلى الحلف المعروف بمنظمة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط [حلف بغداد] والذي كانت غايته ربط الدول العربية بعجلة إنجلترا. أما من الناحية العسكرية فقد جعل الملك فاروق الجيش في قبضة يده بتدخله في تعيين رؤسائه وقواده من صنائعه وأتباعه أو المعروفين بالولاء له؛ لكي

يضمن السيطرة على ضباط الجيش وإداراته المختلفة واعتبر فاروق الجيش أداة للملك لا أداة للشعب، حتى أنه غير في شعار الجيش إذ كان [الله – الوطن – الملك] فجعله [الله – الملك – الوطن]. وكانت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ م بقعة سوداء في جبين حكم الملك فاروق، تلك الحرب التي كشفت عما كان يجرى من خيانة ورشوة وفساد في إدارة الجيش وتسليحه وتموينه وتبين أن الجيش لم يزود بالسلاح الكافي في بادئ الأمر، ثم زود بأسلحة وذخائر فاسدة فكانت الحرب هي الشرارة التي ألهبت جذوة التحرير والثورة، وزاد منها ما حدث من حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ م، فقد أنشئ تنظيم "الضباط الأحرار" سنة ١٩٤٩ م وكان التخطيط لقيام الثورة محددًا بسنة ١٩٥٥ م، لكن تطور الأمور من حريق القاهرة وما حدث في انتخابات مجلس إدارة نادي الضباط وقرار حل مجلس إدارة النادي عجل بالثورة ولم يكن يتجاوز أعضاء التنظيم ١٠٠ ضابط. وفي ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ م انفجر بركان الثورة وهي قبل كل شيء ثورة على الاحتلال والاستعمار الأجنبي وعلى فساد الحكم الذي تمثل في الملك فاروق حيث أنه استمع إلى نصائح مستشاريه في تمسكه بما ليس من حقه وتعديه على حقوق الشعب وزينوا له أن الأساس الصالح لنظام الحكم هو أن الملك يملك ويحكم، وكان يسيطر بواسطة حاشيته على الشركات فجعل عضوية مجالس إدارتها وفقًا على من عرفوا بالولاء له وكذلك شأنه في منح الرتب والألقاب فانه جعلها وقفًا على من يأنس فيهم الولاء والإخلاص لشخصه. وكانت حرب فسلطين سنة ١٩٤٨ م من البواعث على الثورة ومن مقدماتها الواقعية ومن الظروف المعجلة لها، هذا بجانب أن تاريخ الجيش منذ بدء الاحتلال البريطاني كان من الأسباب الجوهرية لقيام الثورة ضد الاحتلال، وثمة أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية كانت من عوامل الثورة فكانت سيرة الملك فاروق تمهيدا لها: فقد انحدر الحكم في عهده إلى مدى بعيد من الانحلال، وظهر أسلوب جديد في الحكم المطلق وهو "التوجيهات الملكية" فكانت هذه التوجيهات أوامر لا تقبل المناقشة وهي التي يوقعها الملك دون رئيس الوزارة والوزير المختص، وصارت هذه الأوامر والتوجيهات مصدر التعيين بالنسبة لكبار رجال الدين ورجال السلك السياسي وضباط الجيش وكبار موظفي القصر ومنح الرتب والنياشين مع إن كل هذه المسائل من شئون الدولة التي لا يختص بها الملك، وكان تاريخ الملك فاروق يتطور يومًا بعد يوم حتى جعل قيام الثورة أمرًا محتوما وتصرفاته كانت تدفع الشعب والجيش إلى الثورة دفعا حتى رحل الملك فاروق على يخت المحروسة في صباح ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ م، منهيًا حكم أسرة محمد علي باشا تاركًا العرش إلى ولي عهده الطفل الصغير "أحمد فؤاد الثاني"، حيث تولى "الأمير محمد عبد المنعم" والوزير الأسبق للمواصلات "محمد رشاد مهنا" و"محمد بهي الدين بركات"

الوصاية بعد ذلك على الأمير الصغير أحمد فؤاد، وقد توفي الملك فاروق الأول خارج مصر في سنة ١٩٦٥ م.

الضباط الأحرار
[مجلس قيادة الثورة]

في أواخر سنة ١٩٤٩ م اجتمعت مجموعة من ضباط الجيش من أسلحة مختلفة، جعلوا هدفهم إنقاذ البلاد، وكانت تلك المجموعة هي نواة "تنظيم الضباط الأحرار". فكانت تضم في البداية [جمال عبد الناصر حسين – محمد عبد الحكيم علي عامر – محمد أنور السادات – خالد محيى الدين – جمال مصطفى سالم – حسين محمود الشافعي – كمال الدين حسين – صلاح الدين مصطفى سالم – زكريا عبد المجيد محيى الدين – يوسف منصور صديق – حسن إبراهيم – عبد اللطيف محمود البغدادي] وفي يناير سنة ١٩٥٠م أجريت الانتخابات لرئاسة هذه الهيئة فانتخب "جمال عبد الناصر" رئيسًا للاجتماع، وكان هناك أكثر من ترشيح إلى من يسند إليه منصب قائد الثورة [فؤاد صادق – عزيز المصري – محمد نجيب]، وفي سنة ١٩٥٢ م اتفقوا على اختيار "اللواء محمد نجيب" لكي يكون قائدًا للثورة في يوم تنفيذها وبقي هذا الاختيار سرًا مكتومًا بينهم ولم يفضوا به إلى محمد نجيب إلا مؤخرًا، وهذه الهيئة هي قوام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ م، وصارت فيما بعد "مجلس قيادة الثورة" وكانت كلمة السر لتحرك القوات هي كلمة "نصر"، وكانت خطة الثورة تقضي باحتلال المراكز الهامة لأسلحة الجيش ووضع ضباط من الأحرار على رأس هذه المراكز، وبذلك يتم الاستيلاء على الجهاز الحربي الذي تتركز فيه قوة الجيش وقسمت القاهرة إلى أربعة قطاعات وانتدبت الهيئة التأسيسية لكل قطاع بعض الضباط الأحرار تصحبهم قوة من الجند بأسلحتهم ومصفحاتهم للسيطرة عليه، مع إحكام الرقابة على المطارات والتلغرافات والتليفونات والكباري الهامة والإذاعة والميادين الهامة، وألقيت البيانات التي استقبلها الشعب بالبشر والارتياح وفرح لها المواطنون، وخرجوا لاستقبالها يدفعهم الفرح والحب لمصر ولأبناء مصر وكلف "علي باشا ماهر" بتأليف الوزارة وسقطت وزارة "نجيب باشا الهلالي" ومنع خروج مظاهرات التأييد الشعبية لضمان الأمن وعين اللواء محمد نجيب قائدًا عامًا للقوات المسلحة، وأعقب ذلك عزل الملك فاروق عن الحكم وإلزامه بمغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ م، وفي اليوم نفسه نودي بالأمير الصغير أحمد فؤاد الثاني بن الملك فاروق ملكًا تحت الوصاية وبعد ذلك تقرر إلغاء الرتب

والألقاب المدنية، كما تقرر إلغاء البوليس السياسي والقسم المخصوص بوزارة الداخلية وفروعه في الأقاليم والمحافظات، وصدر مرسوم بالعفو الشامل عن جرائم العيب في الذات الملكية. ونتيجة للعجز في الإيرادات زيدت الرسوم الجمركية على بعض الواردات زيدت الضرائب على الدخل وانطلقت الدعوة إلى التقشف، وصدر قانون جديد لتطهير الإدارة الحكومية وقانون آخر بشأن الكسب غير المشروع، وأذاعت قيادة الثورة بيانًا بأن الانتخابات ستجرى في فبراير سنة ١٩٥٣ م لإعطاء فرصة كافية للأحزاب لتطهير صفوفها تطهيرًا كاملاً فلم تقم الثورة أساسًا على السلطة والاستمرار في الحكم ومباشرة التغيير الثوري. وقد أكد الزعيم "جمال عبد الناصر" مرارًا على حقيقة أن الثورة لم تكن تسعى للاستيلاء على الحكم والاحتفاظ به، بل كانت تعبر عن أمل الشعب في القضاء على الملكية الفاسدة والقضاء على حكم أعوان الاستعمار وتسليم السلطة إلى الأحزاب القديمة خاصة حزب الوفد، على أن الظروف قد تغيرت بعد ذلك بما حول مسار الثورة لتبقى في الحكم وتمارس التغيير الثوري وتعمل على تطبيق المبادئ الستة، هادفة إلى تحرير الفلاح والعامل من أغلال صاحب الأرض وصاحب رأس المال وتقريب الفوارق الشاسعة بين الطبقات ورفع مستوى الفلاح وتحويل رؤوس الأموال للصناعة؛ حتى ترتقي البلاد بصناعتها ويرتفع مستوى عمالها وعلى ذلك صدر "قانون الإصلاح الزراعي" في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ م بتحديد الملكية الزراعية بما لا يزيد عن ٢٠٠ فدان لمن ليس له ولد و ٣٠٠ فدان لمن له أولاد. ولمن استولت الحكومة على أرضه الحق في تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض، مضافا إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار؛ على أن تقدر القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية وأباح القانون لكبار الملاك حرية انتقاء ملكياتهم، كما أباح لهم تقسيم ما زاد على الحد الأقصى من أراضيهم إلى قطع صغيرة لا تزيد مساحتها على خمسة أفدنة ولا تقل عن فدانين وبيعها لصغار الزراع حتى أكتوبر سنة ١٩٥٣ م وجملتها ١٤٥ ألف فدان. ولم يكتف القانون بدفع تعويض عما تستولي عليه الحكومة من الأراضي بدلا من المصادرة، بل نص على أن تؤدي هذا التعويض بسندات على الحكومة بفائدة ٣٪ تستهلك في خلال ٣٠ سنة. وكان القانون الثاني الذي صدر خاصًا "بتنظيم الأحزاب السياسية" وقضى بأن من يرغب في تكوين حزب سياسي عليه أن يحيط بذلك وزير الداخلية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وأن يشفع هذا الكتاب ببيان عن نظام هذا الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية ولوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب في خلال شهر من تاريخ إخطاره وفي حالة الاعتراض يعرض الأمر على محكمة القضاء الإداري للفصل في ذلك، وألزم القانون الأحزاب بإيداع أموالها في المصارف

ليتم الصرف منها. وأعقب ذلك صدور قانون بإلغاء الوقف على غير جهات البر والخيرات، وأعقبه قرار تخفيض إيجار المساكن. وفي شهر أكتوبر سنة ١٩٥٢ م صدر "قانون العفو الشامل" فشمل جماعة الإخوان المسلمين والمحكوم عليهم أو المتهمين في الجرائم السياسية حتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ م. وفي ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م صدر مرسوم بقانون بإنشاء وزارة جديدة باسم "وزارة الإرشاد القومي" ومهمتها توجيه أفراد الأمة وإرشادهم إلى ما يرفع مستواهم المادي والأدبي. وفي ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ م أعلن حل الأحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب وإعلان قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى تتمكن مصر من إقامة حكم ديمقراطي دستوري سليم. وفي ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ م صدر من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش "النظام الدستوري المؤقت"، الذي حكمت به مصر خلال فترة الانتقال، وقضى هذا النظام بأن يتولى قادة الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها، وحق تعيين الوزراء وعزلهم، وكذلك تأليف مؤتمر من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ينظر في السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير في وزارته. وفي مارس سنة ١٩٥٣ عدل قانون عقد العمل الفردي بما يكفل حقوق العمال وصدر قانون استثمار المال الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية، ثم بدأ تنفيذ مشروع مديرية التحرير وبدأت مباحثات الجلاء. وفي ١٨ يونيو سنة١٩٥٣ م شهدت مصر حادثًا من أعظم حوادثها التاريخية شأنًا وهو ميلاد "الجمهورية المصرية"، هذا الحادث الهام الذي كان نتيجة لثورة ٢٣ يوليو وثمرة لتطور الشعب وكفاحه على تعاقب السنين في سبيل توطيد سلطانه فأعلنت الثورة قيام الجمهورية وإلغاء النظام الملكي وسقوط حكم أسرة محمد علي باشا التي تولت عرش مصر قرابة مائة وخمسين عامًا، وصار يوم ١٨ يونيو من كل عام عيدًا وطنيًا من الأعياد الرسمية يسمى "عيد الجمهورية"، وخصص قصر عابدين ليكون مقرًا لرئاسة الجمهورية، وأطلق عليه اسم "القصر الجمهوري". على أن أهم أعمال مجلس قيادة الثورة "تشكيل محكمة الثورة" للقصاص من الأشخاص البارزين وأعوانهم على التهم السابقة على الثورة والتي أضرت بمصلحة البلاد ماضيًا أو حاضرًا وشكلت محكمة الثورة برئاسة قائد الجناح "عبد اللطيف البغدادي" وعضوية البكباشي "محمد أنور السادات"، وقائد الأسراب "حسن إبراهيم". وكان أخطر قرار اتخذه مجلس قيادة الثورة في ١٤ يناير سنة ١٩٥٤ م هو حل جماعة الإخوان المسلمين؛ لما ذكر عن تآمرهم مع رجال السفارة البريطانية على قلب نظام الحكم وبعد ذلك قامت بعض التيارات المعادية للثورة وتمكنت حكومة الثورة من القضاء

عليها. وفي ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ م قرر مجلس قيادة الثورة السماح بقيام الأحزاب وحل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٤ م، أي في يوم انتخاب الجمعية التأسيسية؛ حتى يتم إصدار الدستور وتشكيل البرلمان، لكن تلك القرارات لم يرض عنها ضباط الجيش، واعتصموا في ثكناتهم إلى أن تلغى هذه القرارات، كذلك أضرب عمال النقل احتجاجًا على قرار عودة الأحزاب المنحلة وقررت نقابتهم استمرار مجلس قيادة الثورة في مباشرة سلطاته وعدم الدخول في معارك انتخابية قبل جلاء المستعمر، الأمر الذي ألجأ الضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة إلى إرجاء تنفيذ تلك القرارات. وتولى مجلس قيادة الثورة مهامه من جديد والتي بدأها بأن حرم من حق تولي الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولى مجالس إدارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات كل من سبق أن تولى الوزارة في السنوات العشر السابقة على الثورة، كذلك تقرر حل مجلس نقابة الصحفيين وتطهير الصحافة. ونتيجة لنشاط الإخوان المسلمين المتزايد لجأ مجلس قيادة الثورة إلى تأليف محكمة مخصوصة سميت "محكمة الشعب" برئاسة "جمال سالم وأنور السادات وحسين الشافعي" لمحاكمة الأفعال التي تعد خيانة للوطن. وتطورت الأمور سريعًا بين اللواء محمد نجيب قائد مجلس قيادة الثورة وبين الضباط الأحرار مؤسسي ذلك التنظيم، الأمر الذي أدى في النهاية إلى عزل محمد نجيب عن رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة الوزارة ورئاسة الجمهورية، وتقلد جمال عبد الناصر المنصبين الأول والثاني وبقي الثالث شاغرًا وذلك في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ م، وأثناء رئاسة جمال عبد الناصر لمجلس قيادة الثورة ورئاسة الوزارة سنة ١٩٥٤ م تجلى للثورة وجود أخطار خارجية معاكسة لها بجانب الأخطار الداخلية وتمثلت تلك الأخطار الخارجية في هجوم إسرائيل على منطقة غزة وتهديد الأراضي المصرية، الأمر الذي حفز مصر إلى التزود من السلاح لتقوي جبهتها ضد أي عدوان من إسرائيل أو غير إسرائيل، وكان هذا الاتجاه تمهيدًا لصفقة الأسلحة التشيكية [تشيكوسلوفاكيا] لكسر احتكار السلاح بعيدا عن المصادر الغربية المحتكرة للسلاح بعد أن رفض الغرب تزويد مصر بالسلاح لمواجهة موقفها مع إسرائيل؛ لأنه ثبت أن إسرائيل في حقيقة أمرها رأس حربة للاستعمار ومركز تجمع لقوى أخطر من إسرائيل وعلى ذلك أصبح البناء في داخل المجتمع وعلى الجانب العسكري. وفي الأسبوع الثالث من شهر أبريل سنة ١٩٥٥ م. ارتفع صوت مصر لأول مرة بعد الثورة، في مؤتمر رسمي متحررة متحدية الاستعمار وذلك من خلال اجتماع "مؤتمر باندونج" الذي اجتمع فيه ممثلو ٢٩ دولة مستقلة من دول آسيا وأفريقيا تضم نحو ١٠٠ مليون نسمة من ضمنها مصر، ومثل مصر في المؤتمر "جمال عبد الناصر" رئيس الوزراء و"صلاح سالم" وزير الإرشاد القومي و"محمود فوزي" وزير

الخارجية؛ وكان ذلك لتقوية روابط الصداقة بين مصر وشعوب العالم، وأعقب ذلك غزو القوات الإسرائيلية للحدود المصرية وتوغلها فيها أكثر من مرة وتصدي القوات المصرية لها ولم تتفرغ مصر لهذا العدو الغاشم إلا بعد جلاء آخر فوج من القوات البريطانية عن أرض مصر يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦ م وبذلك تحررت البلاد من آخر قوة للاحتلال الأجنبي [١٨٨٢ - ١٩٥٦ م] وتفرغت بعد ذلك لما أعده لها القدر من مهام ومسئوليات ثقيلة. وفي ١٨ يونيو سنة ١٩٥٦ م رفع جمال عبد الناصر العلم المصري على مبنى البحرية في بور سعيد وهو آخر مبنى جلت عنه القوات البريطانية في القناة فأصبح بذلك ١٨ يونيو هو "عيد الجمهورية" و"عيد الجلاء"، وسارت مصر على مبدأ الحياد الإيجابي ورفض الأحلاف العسكرية.

الرئيس محمد نجيب

ولد محمد نجيب [محمد نجيب يوسف عباس القشلان] في السودان في ٢٠ فبراير سنة ١٩٠١ م، وهو ينتمي إلى قرية النحارية التابعة لمركز كفر الزيات محافظة الغربية وفيها عاش طفولته، وكان والده ضابطًا بالجيش المصري من قرية النحارية، ووالدته سودانية الأصل، فعاش بمدينة الخرطوم حتى فترة التعليم الثانوي والتحق بالكلية الحربية، ثم خدم بالجيش المصري حتى رتبة اللواء. وأثناء ذلك حصل على إجازة الحقوق، ثم الدكتوراة في الاقتصاد واشترك في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ م وحصل على نجمة فؤاد الأول مرتين تقديرًا لشجاعته وتفوقه في فنون الحرب والقتال حيث أصيب ثلاث مرات في معارك فلسطين. وتولى منصب مدير سلاح الحدود، ثم مدير سلاح المشاة، كما فاز في الانتخابات الشهيرة لرئاسة مجلس إدارة نادي الضباط بنسبة ٩٥٪ وكان على رأس قائمة الضباط الأحرار. فكان اللواء محمد نجيب أكبر أعضاء تنظيم الضباط الأحرار سنًا ورتبة حينما التحق بذلك التنظيم العسكري سنة ١٩٥٢ م؛ لذلك اختير لمنصب رئاسة التنظيم قبل إعلان ثورة ٢٣ يوليو بحوالي شهرين وتميز بسمعته الحسنة الطيبة وعدم تلوثه بفساد قادة ذلك العهد. وعقب الثورة عين قائدًا عامًا للقوات المسلحة وأعلن في بيانه أن هذه الحركة تنشد الإصلاح والتطهير في الجيش وفي جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور. وعندما خرج اللواء محمد نجيب في شبه جولة في أحياء القاهرة لمعرفة رد فعل الثورة على الشعب، وجد رد الفعل هذا مذهلاً حيث كان تأييد الحركة من جانب الجيش تأييدًا جارفًا ومن جانب الشعب بكل طوائفه فاق كل تصور ممكن فمن هنا طلب تغيير الوزارة، مرشحًا علي باشا ماهر لرئاستها. وانتقل محمد نجيب

مع فريق من قيادة الثورة إلى الإسكندرية وفرضوا على الملك فاروق الكثير من الطلبات كان أهمها: أن يتنازل جلالته عن العرش ويغادر البلاد ويتولى الحكم الأمير الصغير أحمد فؤاد الثاني، وفي الوقت المحدد كان اللواء محمد نجيب في وداع الملك في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ م، وهنا أتى بعض زعماء الأحزاب مهنئين بنجاح الثورة، ثم بعد ذلك بأيام أذاع القائد العام بيانًا دعا فيه الأحزاب والهيئات إلى تطهير صفوفها، كما فعل الجيش، وأن تعلن الأحزاب برامجها محددة واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره. وعقب استقالة علي ماهر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ م ألف محمد نجيب وزارة مدنية برئاسته مع احتفاظه بالقيادة العامة للقوات المسلحة. وكان أول عمل لوزارة محمد نجيب هو إصدار قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ م. ومعه قانون تنظيم الأحزاب السياسية، بجانب صدور العديد من القرارات التي تهدف إلى إعادة السكينة والأمن إلى قلوب المصريين. وبعد ذلك حدث تعديل بسيط في وزارة محمد نجيب أعقبها إعلان إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ م، وشرعت الحكومة في تأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد كلف بصياغته ٥٠ عضوًا اتفقوا على أن النظام الجمهوري هو أنسب أنظمة الحكم المواتمة لمصر في الوقت الحاضر بعد عرض ذلك على الشعب في الاستفتاء. ولقد قررت حكومة الثورة برئاسة محمد نجيب تقديرًا للزعيم "مصطفى كامل" الاحتفال بنقل رفاته من مدفنه بحي الإمام الشافعي إلى ضريحه الجديد المقام في ميدان صلاح الدين بالقرب من القلعة وحددت لهذا الاحتفال يوم ١١ فبراير سنة ١٩٥٣. وفي صبيحة يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ م تم توقيع اتفاق السودان بين الحكومة المصرية وبريطانيا [بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان]، وقد وقعه عن الحكومة المصرية "اللواء محمد نجيب" رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس قيادة الثورة وقتئذ وعن الحكومة البريطانية "السير رالف ستيفنسون" السفير البريطاني في مصر. وفي مساء ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ م قرر مجلس قيادة الثورة "إعلان الجمهورية" ويتضمن القرار تولي اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية وأن يكون للشعب الكلمة الأخيرة في تحديد نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند الإقرار على الدستور الجديد، فاستقالت وزارة محمد نجيب وعين مجلس قيادة الثورة "اللواء محمد نجيب" رئيس الجمهورية رئيسًا للوزارة و"جمال عبد الناصر" نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية ورقى "عبد الحكيم عامر" إلى رتبة اللواء، وعين قائدًا عامًا للقوات المسلحة، وعين "عبد اللطيف البغدادي" وزيرًا للحربية والبحرية و"صلاح سالم" وزيرا للإرشاد القومي [دخول الضباط المجالين السياسي والوزاري] وبالتدريج تولى الضباط الأحرار مناصب الوزارة. وفي ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣ م أعلن رئيس الجمهورية قرارًا بتشكيل

"محكمة الثورة" لمحاكمة بعض السياسيين القدماء الذين تبين اتصالهم بدول أجنبية. وقرر مجلس قيادة الثورة مصادرة أموال وممتلكات الملك السابق فاروق وكذلك أموال أفراد أسرة محمد علي وممتلكاتهم، ورد أموال "أحمد عرابي" لورثته، ثم صدر قرار بحظر التعامل وتداول المواد الغذائية مع الإنجليز. وقد أصدر رئيس الجمهورية اللواء محمد نجيب قرارًا بإنشاء "الحرس الوطني" وهي قوة عسكرية قائمة على التطوع الشعبي؛ لتكون عونًا للجيش الأساسي في الذود عن استقلال البلاد، وبعد ذلك قررت حكومة الثورة الاحتفال يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ م بنقل رفات الزعيم الوطني "محمد فريد" إلى جوار زميله في الجهاد "مصطفى كامل". وعلى عهد حكم الرئيس محمد نجيب لمصر ظهر الصراع بين نظم الحكم ومجلس قيادة الثورة من جانب وبين جماعة الإخوان المسلمين من جانب آخر على من يكون له السيطرة على الآخر، حتى صدر قرار بحل جماعة الإخوان أسوة بباقي الأحزاب السياسية الأخرى فحدث الانشقاق فيما بينهم هذا وقد اعتقلت الحكومة جماعة من الإخوان المسلمين؛ وردًا على ذلك اشتدت حركة الإخوان المسلمين بعد حل جماعتهم واتسع نطاق أعمالهم السرية. ومع بداية سنة ١٩٥٤ م بدأ التنقيب عن البترول في الصحراء الغربية، ومولت المشروعات الإنتاجية بأموال وطنية صميمة لدعم الكيان الاقتصادي للدولة مع البدء في تنفيذ مشروع مصنع الحديد والصلب، وصدرت بعض القرارات الوزارية التي تهدف إلى حماية المنتجات الوطنية مع إعفاء أذونات الخزانة وفوائدها من الضرائب، وقد حدث اتفاق مصري على أن تستورد مصر بترولاً من روسيا مقابل قطن بما قيمته عشرة ملايين من الجنيهات. وفي فبراير سنة ١٩٥٤ م وقع خلاف بين محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة: فإنه أحس، كلما ازدادت الأمور وضوحًا، بمدى سيطرة مجلس قيادة الثورة على الأمور وتحريكه لها فقدم محمد نجيب استقالته من رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة، وقبل المجلس استقالته، وأعلن استمرار مجلس قيادة الثورة في تولي كافة سلطات محمد نجيب إلى أن تحقق الثورة أهم أهدافها وهو إجلاء المستعمر عن أرض الوطن. ولاشك في أن تفكير محمد نجيب بحكم السن ومقدمات الشخصية والثقافة القانونية والخبرة الطويلة وكذلك احتكاكه الدائم العلني بكثير من طبقات الشعب ومختلف مستويات الضباط، كان يختلف في جوهره واتجاهاته البعيدة عن التفكير الثوري الشامل المتمثل في الرغبة الكاملة في التغيير الجذري والتي كان يحمل لواءها الحقيقي جمال عبد الناصر، الذي كان في الحقيقة الشخصية المسيطرة على معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى فترة طويلة، فعين جمال عبد الناصر رئيسًا لمجلس قيادة الثورة ورئيسًا لمجلس الوزراء وظل منصب رئيس الجمهورية شاغرًا بعض الوقت، ثم ما لبث أن عاد

إليه محمد نجيب مرة أخرى بعد أسبوعين تقريبًا في ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ م، حفاظًا على وحدة الأمة في تلك المرحلة الحرجة من تاريخها، أعقب ذلك وقوع بعض الأحداث الدامية، التي قام بها طلبة الجامعة. وفي أبريل سنة ١٩٥٤ م تخلى محمد نجيب عن رئاسة الوزارة واقتصر على رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس قيادة الثورة وتقرر تكليف جمال عبد الناصر بتأليف الوزارة والتي دخل بها العديد من قادة الثورة. وفي شهر مايو سنة ١٩٥٤ م صدر قرار من اللجنة العليا للمساكن الشعبية ببناء ٢٠٠٠ مسكن للعمال في مدخل شبرا بالقاهرة، ثم اعتمد مبلغ مليون و ٧٠٠ ألف جنيه لمشروعات إصلاح القاهرة وإنشاء أسواق خاصة بها؛ بالإضافة إلى البدء في إنشاء كورنيش النيل وتجميل مداخل القاهرة واعتماد ٢٣٠ ألف جنيه لتجديد خط سكة حديد حلوان، وتكوين شركة لإنتاج السماد وإقامة مشروعات لمصلحة التلغرافات والتليفونات، مع البدء في إنشاء ترسانة بحرية وحوض جاف بالإسكندرية، وتمصير شركة جريشام وانتقال التزاماتها إلى شركة مصر للتأمين، وتوقيع اتفاق مع بعض شركات البترول العالمية للتنقيب عن البترول في الصحراء الغربية. وفي شهر يونيو سنة ١٩٥٤ م انشئت دار جديدة لسك النقود وبدئ في تنفيذ بعض مشروعات التخطيط بمدينة القاهرة وتقرر إنشاء محطة كهرباء جنوب القاهرة وإنشاء أول إذاعة إقليمية بمدينة الإسكندرية. وفي سبتمبر سنة ١٩٥٤ م تم توزيع حوالي ٣٠ ألف فدان على المنتفعين بقانون الإصلاح الزراعي في منطقة بسنتواي والخزان بمديرية البحيرة، وتم خفض المصروفات الجامعية بنسبة ٣٠٪ والتوسع في منح المجانية للممتازين لنشر العلم وتشجيع الطلبة المتقدمين، وتم تعيين أول قائد مصري لقاعدة قناة السويس. ونتيجة لتماسك الجبهة الداخلية وهيمنة رجال الثورة على أمور الحكم في مصر دخلت المباحثات والمفاوضات بين مصر وبريطانيا في دور الجدية، ومثل الجانب المصري في المفاوضات "جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادي وصلاح سالم ومحمود فوزي"، وفي ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ م قرر مجلس قيادة الثورة إعفاء السيد اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية من جميع المناصب التي كان يشغلها، كما تقرر أن يبقى منصب رئاسة الجمهورية شاغرا وأن يستمر مجلس قيادة الثورة، في تولي كافة سلطاته بقيادة جمال عبد الناصر، وحددت إقامة محمد نجيب بعض الوقت في منزله بمنطقة المرج على بعد ٢٠ كيلو متر من القاهرة، ثم أعيدت له حريته حتى توفي بالقاهرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٨٤ م. وجدير بالذكر أن يذكر عن اللواء محمد نجيب أنه كان يعمل جاهدا على الالتحام بالجماهير المصرية في مختلف المواقع وكان حريصا على إنجاح الثورة وتنفيذ أهدافها لمصلحة أبناء الشعب المصري خاصة الطبقة الفقيرة.

الرئيس جمال عبد الناصر

يعتبر الزعيم الخالد جمال عبد الناصر حسين هو الرأس المدبر لتنظيم حركة الضباط الأحرار وصاحب اليد الطولى في مجلس قيادة الثورة، واليد الخفية وراء جميع القرارات التي أصدرتها حكومة الثورة وراسم الخطوط الرئيسية التي اهتدت بها مصر في عهده ومن بعده. ولد جمال عبد الناصر حسين في منطقة باكوس بالإسكندرية في ١٥ يناير سنة ١٩١٨ م من أسرة تنتمي إلى بلدة "بني مر" بأسيوط، ونشأ وتعلم بالإسكندرية والقاهرة وتخرج في الكلية الحربية سنة ١٩٣٨ م وعين ضابطًا بسلاح المشاة في أسيوط وعمل بالعلمين والسودان، ثم عين مدرسًا بالكلية الحربية سنة ١٩٤٣ م والتحق بكلية أركان حرب سنة ١٩٤٥ م، ثم عين مدرسًا بها سنة ١٩٥١ م واشترك في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ م وحوصر مع فرقته بالفالوجا، ثم قام بعد ذلك بتنظيم حركة الضباط الأحرار وبعد نجاحها واستقرارها أصبح رئيسًا للوزراء في سنة ١٩٥٤ م ووقع مع بريطانيا اتفاقية الجلاء عن قاعدة القنال سنة ١٩٥٤ م، ولعب دورًا هامًا في مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ م، حيث انطلقت دعوة الحياد الإيجابي، وفي ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ م زار رئيس يوغوسلافيا "المارشال تيتو" مصر واجتمع بالزعيم جمال عبد الناصر وأصدرا بيانًا مشتركًا أعلنا فيه تمسكهما بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ودعوتهما إلى التعايش السلمي بين الشعوب. وفي ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ م صدر إعلان الإسلام كدين للدولة المصرية، وقرار إلغاء المحاكم الدينية وبالرغم من أن هذا الإجراء الأخير يبدو في ظاهره إجراءًا علمانيًا يمكن أن يكون موضع تقدير، إلا أنه في الواقع يحمل نتائج في غاية الخطورة لأنه تم إلغاء محاكم الجاليات المختلفة المختصة بالنظر في حالات الطلاق بنوع خاص، أما بالنسبة للقضاة المسلمين فإنهم سينضمون إلى المؤسسات المدنية. وفي ١٨ يناير سنة ١٩٥٦ م وضعت حكومة الثورة دستورًا جديدًا أعلن عنه السيد جمال عبد الناصر رئيس الوزراء ورئيس مجلس قيادة الثورة في وجود مؤتمر شعبي كبير بميدان عابدين، ثم أصدرت الحكومة بعد ذلك قرارًا بإلغاء جميع المواد في قانون العقوبات التي تحمي رئيس الدولة لكي يصبح من حق كل مواطن أو صحيفة أن تنتقد رئيس الدولة. وحدد الدستور يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٦ م موعدًا لاستفتاء الشعب على الدستور وعلى رئاسة الجمهورية، وقد أسفر الاستفتاء عن الدستور وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية في ٢٥ يوليو سنة ١٩٥٦ م. وتلك أول مرة في تاريخ مصر استفتى الشعب على الدستور وأول مرة انتخب الشعب في استفتاء عام رئيسًا لجمهورية مصر وأول مرة اشتركت فيها المرأة في الاستفتاء والانتخاب سواء أكانت متعلمة أم غير متعلمة ومنح

كذلك أفراد القوات المسلحة حق الانتخاب، وبناء على النظام الدستوري الجديد ألغي مجلس قيادة الثورة، كما ألغي منصب رئيس مجلس الوزراء، فدستور سنة ١٩٥٦ م يأخذ بالنظام الرئاسي الذي يتولى فيه رئيس الجمهورية المسئولية التنفيذية الكاملة يعاونه فيها عدد من الوزراء. وفي ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ م أعلن الرئيس جمال عبد الناصر القرار الجمهوري الذي قضى بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مساهمة مصرية وانتقال جميع مالها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات إلى الدولة وحل جميع الهيئات واللجان القائمة وقتئذ على إدارتها وذلك بمناسبة الاحتفال بذكرى الثورة، وهو قرار يسجل بالفخر والاعتزاز: فقد جاء قرار التأميم عقب إعلان الحكومتين الأمريكية والبريطانية سحب عرضهما في المساهمة في تمويل مشروع السد العالي وانضمام البنك الدولي إلى رأيهما وفي نفس يوم التأميم صدر قرار بتأليف هيئة الإدارة المصرية للقناة من ذوي الجنسية المصرية، وكان إصدار قرار التأميم محوطا بالسرية والكتمان ولم يعلم به الملأ إلا من خطبة الرئيس جمال عبد الناصر مساء ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ م وبلغ الكتمان غايته لدرجة أن الوزراء لم يعلموا به إلا قبل إلقاء الخطبة بساعة. وإذا كان الشعب المصري والشعوب العربية قابلت ذلك القرار بكل غبطة وسرور وابتهاج، فإن بريطانيا وفرنسا وأمريكا لم يكن موقفها كذلك وهدفت إلى الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري على مصر؛ للتراجع عن هذا القرار وقامت تلك الدول بتجميد ما لمصر من الأرصدة بهذه الدول ووجهوا الكثير من التهديد والوعيد والإنذار لحكومة مصر، وأعقب ذلك صدور قرار جمهوري بإنشاء جيش التحرير الوطني وان يؤلف من الحرس الوطني وكتائب الشباب والمتطوعين من سن ١٨ إلى سن ٥٠ وتولية السيد "كمال الدين حسين" – أحد قادة تنظيم ثورة يوليو – قيادة هذا الجيش لأنه بدأت تظهر نية تلك الدول في العدوان المسلح على مصر فأخذ المواطنون يتدربون على القتال ويستعدون للمقاومة وأمدتهم. الحكومة بالسلاح في أنحاء الجمهورية وأعلن الشعب استعداده للقتال دفاعًا عن القناة ورفضه انتزاعها منه وجعلها منطقة دولية وتعيين هيئة دولية لإدارتها؛ فلجأت الدول العظمى إلى أسلوب آخر للضغط على مصر وهو سحب المرشدين الأجانب من قناة السويس لشل الحركة بها وتعطيل الملاحة، ولكن بقدرة المصري وإصراره استطاع إدارة دفة الأمور وأحبط تلك المؤامرة الاستعمارية، الأمر الذي حدا بإسرائيل وفرنسا وبريطانيا إلى الهجوم على مصر في أكتوبر سنة ١٩٥٦ م برًا وبحرًا وجوًا، ولكن الشعب والجيش والقيادة في مصر استطاعوا أن يصمدوا متكتلين مدافعين عن البلاد باذلين أقصى ما لديهم من جهد في رد العدوان محاولين تكبد أقل قدر من الخسائر. وقدمت مدن القناة أروع صورة للجهاد والكفاح حتى سلمت البلاد من هذا

الخطر الاستعماري الخارجي، الذي استهدف ضرب الثورة والقضاء على رجالها، ووقفت الشعوب العربية مساندة ومؤيدة لشعب مصر الشقيق فإذا كانت مصر هي التي نادت بالقومية العربية، فإنها أول من أفاد من بعث هذه القومية. ونتيجة لذلك أعلنت مصر عدم التزامها بنصوص اتفاقية الجلاء المبرمة مع بريطانيا في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ م ونجح عبد الناصر في قلب العملية العسكرية العدوانية إلى انتصار سياسي ضخم لمصر وبالتالي ازداد الولاء له ولكل ما يصدر عنه سواء صوابًا أو خطأ. وقد افتتح السيد الرئيس جمال أول مجلس للأمة في ٢٢ يوليو سنة سنة ١٩٥٧ م، وفي ١٣ أكتوبر من سنة ١٩٥٧ م نزلت قوات مصرية في سوريا للاشتراك مع القوات السورية في رد أي عدوان استعماري يقع على سوريا من جانب [تركيا - العراق - إسرائيل]. وعلى عهد جمال عبد الناصر عقد مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي الثاني في القاهرة سنة ١٩٥٨ م، وانتخب السيد "محمد أنور السادات" رئيسًا للمؤتمر وفي السنة نفسها عقد المؤتمر الثالث لهذا التضامن في أكرا ومثل مصر فيه الدكتور "محمود فوزي" وزير الخارجية. وفي أول فبراير سنة ١٩٥٨ م أعلن ميلاد "الجمهورية العربية المتحدة" وقيام الوحدة بين مصر وسوريا [الرئيس جمال عبد الناصر - المواطن الأول شكري القوتلي] وكان ذلك جزءا من مخطط كبير رسمه الرئيس جمال، يهدف إلى جمع شمل الشعوب العربية في وحدة حقيقية متكاملة لا تشوبها شائبة وهو الهدف الذي عاش طوال حياته يعمل على تحقيقه سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، فعقد الميثاق العسكري للدفاع المشترك بين مصر وسوريا في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ م [سمي بيوم الجيش]، بل أرسلت مصر جزءًا من جيشها سنة ١٩٥٧ م إلى سوريا للوقوف بجانبها عندما حدث النزاع حول لواء الإسكندرونة من جانب تركيا أعقبه زيارة بعض أعضاء مجلس الأمة المصرية برئاسة السيد محمد أنور السادات وكيل المجلس لدولة سوريا؛ لتوثيق العلاقات بين مجلس النواب السوري وبعد ذلك تم انتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية العربية المتحدة، وتعيين السيد "عبد الحكيم عامر" قائدًا عامًا للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة وترقية سيادته إلى رتبة المشير. وفي ٦ مارس سنة ١٩٥٨ م أصدر الرئيس عبد الناصر بدمشق قرارًا جمهوريًا بتعيين أربعة نواب لرئيس الجمهورية [عبد اللطيف البغدادي - عبد الحكيم عامر - أكرم الحوراني - صبري العسلي]، وتعيين ٣٤ وزيرًا للجمهورية منهم ٢٠ من مصر و ١٤ وزيرًا من سوريا، وفي مارس سنة ١٩٥٨ م وقعت اليمن اتفاقًا مع الجمهورية العربية المتحدة يتضمن إقامة اتحاد فيدرالي بين البلدين، وكذلك توطدت العلاقات الودية والأخوية بين شعبي وادي النيل [مصر - السودان]. وقد سمحت مصر للمواطنين الفرنسيين بالعودة للإقامة في

أراضيها وأعادت إلى فرنسا معهد الآثار الشرقية ومعهد الدراسات القانونية العليا وكذلك مدرستي الليسيه بالقاهرة والإسكندرية. أما إذا تحدثنا عن شئون مصر الزراعية والصناعية والاقتصادية عامة وغير تلك الجوانب في فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر فمن الواضح أن الثورة وضعت سياسة ثابتة من الناحية الاقتصادية أساسها التصنيع الوطني وتنمية الانتاج القومي للبلاد عامة، ونفي المقولة الشائعة بأن مصر بلد زراعي فقط؛ فمن أجل ذلك أنشئت وزارة الصناعة في يوليو سنة ١٩٥٦ م فبدأ الاهتمام بتوليد الكهرباء من خزان أسوان والتوسع في استخراج البترول وتكريره بالسويس والإسكندرية والقاهرة وإقامة صناعة الحديد والصلب في حلوان وإقامة صناعات جديدة أخرى كالأجهزة المنزلية والسيارات والتوسع في الصناعات القائمة كالأدوية والمنسوجات والورق والمواد الغذائية وانشاء المصانع الحربية التي حررت البلاد من سوق احتكار السلاح، مع الاهتمام بالتدريب المهني وتشجيع استثمار رأس المال الاجنبي وإصدار قوانين لتنظيم الشركات ووجوب استعمال اللغة العربية في اللافتات والبيانات والعلامات والسلع التجارية. وقد اتجهت سياسة عبد الناصر إلى الميل نحو الاشتراكية وظهر ذلك في إصدار قوانين التأميم والتمصير للمؤسسات المالية - ومنها قانون بتمصير تسعة بنوك هي: باركليز، وكريدي ليونيه، والعقاري المصري، والشرقي، وينيون بنك، والعثماني، والرهونات المصري، والأراضي المصري، والبنك الأهلي الباريسي -. لتعويض الشعب عن سنوات الحرمان فكان عهده يعد ازهى عهود حكام الثورة من حيث توافر السلع الأساسية ورخص تلك السلع، ووضع تسعيرة جبرية لضمان حماية المستهلك ووضع حد أقصى للارباح ومحاربة ارتفاع الأسعار، وتقرر وقف الاستيراد بالعملات الأجنبية نهائيًا على أن يكون الجنيه المصري وحده هو اساس التعامل في عمليات الاستيراد، وذلك لدعم الاقتصاد الوطني وإقامته على أسس سليمة. اما في مجال الإنشاءات فلقد أقام جمال عبد الناصر الكثير من المشروعات العمرانية وفي مقدمة هذه الأعمال إقامة مبنى الإذاعة والتليفزيون وتمهيد طريق كورنيش النيل العظيم وتوسيع ميادين القاهرة وأهمها ميدان التحرير وإقامة مبنى مجمع التحرير ومبنى جامعة الدول العربية وفندق النيل هيلتون. أما ميدان رمسيس فتمت توسعته بدرجة كبيرة ونقل إليه تمثال ضخم لرمسيس الثاني، ووضع حجر الأساس للكاتدرائية المرقصية الجديدة بشارع رمسيس وأنشئ كوبري الجامعة وبرج القاهرة ولا ننسى الصرح العظيم الذي شيده عبد الناصر وهو مشروع السد العالي، وإقامة عرض بالصوت والضوء في الأهرام بالجيزة وبعد افتتاح هذا العرض أعطى الرئيس عبد الناصر الضوء الأخضر لإنشاء مركز البحوث المصري الفرنسي في الكرنك. كذلك امتد العمران إلى جميع محافظات مصر

حتى الوادي الجديد ومديرية التحرير ولم تغفل إصلاحات جمال عبد الناصر العمال وتحسين أوضاعهم وإصدار الكثير من التشريعات التي تعمل على رفع مستوى عمال مصر، بل جعل أول مايو من كل عام عيدًا للعمال، بعد أن تمتعوا بالتأمينات وحق الانتخاب للمراكز القيادية، وتقرر إنشاء الوحدات المجمعة في الأرياف بحيث تقام بجانب القرية وحدة مجمعة تضم مدرسة ومستشفى وعيادة وصيدلية ومعملا للتحاليل وقسمًا للشئون الزراعية وقسمًا للصناعات الزراعية. وفي المجال التعليمي فقد زيد عدد المدارس وتم تنفيذ مبدأ التعليم الإلزامي في المرحلة الأولى ومده إلى تسع سنوات بدلا من ست سنوات، وأنشئت بجانب المدارس الإعدادية العامة أنواع من المدارس الإعدادية الفنية [زراعية وصناعية وتجارية] وعنيت الدولة بالتعليم الفني وأنشأت العديد من الجامعات في مصر، كما تقرر أن تكون الدراسة في الجامعات باللغة العربية، ويمثل القانون رقم ١٦٠ ولائحته التنفيذية الصادرة في ١٧ مارس سنة ١٩٥٩ م نهاية التعليم الأجنبي في مصر عمليًا، إذ أنه يشترط ضرورة أن يكون مديرو المدارس من المصريين ولا يمكن للمدرسين الأجانب القيام بالتعليم إلا بموافقة السلطات، وبذلك لم تعد توجد سوى منشآت مصرية [حكومية أو خاصة] تقوم جميعا بتدريس المناهج الرسمية. وفي سنة ١٩٦١ م صدر قانون تطوير الأزهر والهيئات التي يشملها، بجانب الاهتمام بمجال الملاحة البحرية والطرق الحديدية. وفي نفس العام أيضًا صدر قانون الإصلاح الزراعي الثاني الذي جعل الحد الأقصى للملكية الزراعية ١٠٠ فدان للأسرة، كما صدرت قوانين يوليو الاشتراكية التي أكدت على الملكية الزراعية، وتم تأميم نحو ١٥٠ شركة ومؤسسة واشتراك القطاع العام في أكثر من ٩٠ شركة وجعل الحد الأقصى لمرتب أي موظف ٥٠٠٠ جنيه في السنة ولا يشغل أي أشخاص أكثر من وظيفة واحدة وتخصص ٢٥٪ من أرباح الشركات للعاملين فيها واشتراك العمال في مجالس إدارة الشركات والمصانع وتحديد ساعات العمل بسبع ساعات فقط يوميًا وزيادة الضريبة التصاعدية وتخفيض إيجار المساكن. وفي مايو سنة ١٩٦٢ م أعلن تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي القائم على تحالف قوى الشعب العاملة وصدر "الميثاق الوطني" للجمهورية العربية المتحدة. ولقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٦٣ م أن تطلب حق تفتيش المصانع الحربية بمصر بدعوى التأكد من وجود توازن في القوى المسلحة بين مصر وبين إسرائيل فما كان من جمال عبد الناصر إلا أن رفض ذلك الطلب، وفي العام نفسه كانت دعوته إلى إنشاء منظمة أفريقية لمساندة حركات التحرير الوطني في أفريقيا ورعاية مصالح شعوب القارة فتمخض اجتماع أديس أبابا بأثيوبيا سنة ١٩٦٣ م عن إعلان إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية وعلى ذلك كان أول مؤتمر قمة للمنظمة الأفريقية بعد تأسيسها

ر سميًا عقد في القاهرة سنة ١٩٦٤ م، واختير الرئيس جمال عبد الناصر أول رئيس لهذه المنظمة. وكان تأييد ثورة اليمن التي نشبت فجأة فرصة لإظهار موقف الثورة المصرية من جهة، وإعلانًا للتضامن العربي الثوري في تأييد حركات التحرير والكفاح من جهة أخرى، فتم إرسال بعض قوات الجيش المصري للمشاركة في حرب اليمن سنة ١٩٦٤ م، بل تطور الأمر إلى الحد الذي أعلن فيه جمال عبد الناصر عن استعداده لضرب الأراضي السعودية نفسها المتاخمة لحدود اليمن. ولقد دفعت حرب اليمن بعض قادة الثورة إلى الاحتجاج على التورط فيها والتنبيه إلى ما سيجره ذلك من نتائج غير معروفة فكان نصيبهم ترك مقاعدهم في القيادة. وفي سنة ١٩٦٤ م تصدى جمال عبد الناصر لمواجهة مشروع إسرائيل الذي يهدف إلى تحويل مجرى نهر الأردن فدعا إلى عقد مؤتمر قمة عربي يضم حكام البلاد العربية جميعًا، فعقد المؤتمر في القاهرة واعقبه مؤتمر ثان في الإسكندرية. على أن الزلزال العنيف في تاريخ حكم جمال عبد الناصر لمصر ما حدث يوم الاثنين الموافق ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ م من اجتياح القوات الاسرائيلية لشبه جزيرة سيناء تلك البقعة من أرض مصر الحبيبة [ما حدث على أرض سوريا - وما حدث على أرض اليمن – وما حدث على أرض سيناء] وقد كشفت هذه النكسة مدى ما كان يجوس في داخل القيادة المصرية من انشقاقات ومنافسات بين القادة. وعقب عدوان يونيو ١٩٦٧ م أعلن عبد الناصر عن تقديم استقالته وتنحيه عن الحكم، ولكن الشعب المصري خرج بأجمعه دون أي تنظيم أو تحريض معلنا تمسكه بزعيمه وقائده، الأمر الذي جعل عبد الناصر يلغي الاستقالة ويحاول جاهدا إعادة تخطيط بناء القوات المسلحة المصرية، راصدًا لذلك الكثير من الفكر والجهد والمال لإزالة آثار العدوان. وقد أظهرت هزيمة سنة ١٩٦٧ م سلبيات كثيرة في حياة مصر كانت تشوه وجه التجربة الثورية في الماضي ومنذ أفاق الشعب من صدمة النكسة بدأ يطالب بالتغيير والتصحيح في الكثير من مجالات الحياة وكانت الرغبة الشعبية العارمة من أجل التصحيح وخاصة بين الشباب تقاوم من بعض مراكز القوى التي كان صعبًا عليها أن تتخلى عن نفوذها وسلطانها وأساليبها، وتتقبل العلاقات الجديدة التي يطالب بها الشعب بين الحاكم والمحكوم. وقد التجأ سيادة الرئيس إلى تجميع زعماء العالم العربي والإسلامي للوقوف أمام الخطر الصهيوني، طامعًا في صداقة ومساندة الاتحاد السوفيتي وجندت كل الطاقات للمعركة وصوت المعركة وأعيد بناء الاتحاد الاشتراكي العربي عن طريق الانتخاب من القاعدة إلى القمة وصدر بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ م؛ ليكون برنامجًا تلتزم به الحكومة والشعب في المرحلة القادمة من النضال وأجرى عنه الاستفتاء وكل ذلك وإسرائيل تحتل سيناء وتخرب مدن القناة، بل وتضرب العمق المصري سواء في العاصمة أو المحافظات

الأخرى وسماء مصر مفتوحة أمامها؛ لذلك لجأ الرئيس إلى ما أسميناه بحرب الاستنزاف؛ تمهيدًا لمعركة الأخذ بالثأر في الوقت الذي كانت فيه دول العالم تثبط من إرادتنا وتعجزنا عن الحرب وتعمل على استمرار حالة اللاحرب واللاسلم. وقد شاركت مصر سنة ١٩٦٩ م في إنجاح مؤتمر القمة الإسلامي الأول بالرباط، وفي العام نفسه صدر قانون الإصلاح الزراعي الثالث الذي جعل الحد الأقصى للملكية ٥٠ فدانًا للفرد و ١٠٠ فدان للأسرة؛ وكان من أثر ذلك اختفاء الملكية الإقطاعية من الريف وانهيار نفوذ الإقطاع السياسي والاجتماعي وتحرر الفلاحين من الخضوع له وزيادة عدد ملاك الأراضي الزراعية، وفي العام نفسه حاول جمال عبد الناصر عقد الوحدة مع ليبيا [معمر القذافي] والسودان [جعفر النميري] عقب الثورة في كل من البلدين. وكان آخر عمل قام به الرئيس جمال عبد الناصر في سبتمبر سنة ١٩٧٠ م أنهى به حياته القيادية هو دعوة الملوك والرؤساء العرب إلى مصر ومحاولة جمع الشمل لإيجاد رأي عربي موحد وكيان عربي واحد امام تحديات العصر ولحل الأزمة التي نشبت بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية وأدت إلى اندلاع القتال بين الفريقين. وقد نجح المؤتمر في وقف نزيف الدماء العربية، لكن الجهد الكبير الذي بذله الرئيس الراحل في المؤتمر أثر على صحته وأدى إلى وفاته بعد ساعات قليلة من انقضاء المؤتمر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ م. وقد خرجت ملايين الجماهير في مصر وغيرها من البلدان العربية، تعرب عن حزنها لرحيل ذلك القائد الخالد بما أعظمها من شهادة لقائد من شعبه تعكس مدى الحب الكبير الذي كان يكنه الشعب لبطله.

الرئيس محمد أنور السادات

تولى الرئيس محمد أنور السادات حكم مصر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٠ م. وقد ولد في قرية [ميت أبو الكوم] مركز تلا منوفية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ م وهو نفس العام الذي ولد فيه الرئيس جمال عبد الناصر. وقد تخرج أنور السادات في الكلية الحربية سنة ١٩٣٨ م وعين بسلاح الإشارة. واعتقل أكثر من مرة بسبب نشاطه السياسي وأخرج من الجيش وأعيد سنة ١٩٥٠م، وعند قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ م كان عليه الاستيلاء على الإذاعة والشبكات التليفونية وإذاعة أول بيان يعرف فيه الشعب نبأ قيام الثورة، ثم أصبح عضوًا في "محكمة الثورة" التي حاكمت المفسدين من رجال الحكومات السابقة، كما أصبح بعد ذلك عضوًا في "محكمة الشعب" التي شكلت لمحاكمة قيادات جماعة الإخوان المسلمين بعد اتهامهم بتدبير اغتيال جمال عبد الناصر. وفي

سنة ١٩٥٤ م عين أنور السادات وزيرًا للدولة وانتخب رئيسًا لمؤتمر التضامن للشعوب الأفريقية الأسيوية بالقاهرة سنة ١٩٥٨ م، ثم عين بعد ذلك سكرتيرًا للاتحاد القومي سنة ١٩٥٩ م وانتخب رئيسًا لمجلس الأمة من سنة ١٩٦٠ م إلى سنة ١٩٦٨ م، ثم عين نائبًا لرئيس الجمهورية وعضوًا بمجلس الرئاسة سنة ١٩٦٤ م وانتخب عضوًا باللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي وأمينًا للجنة القومية السياسية في سبتمبر سنة ١٩٦٨ م وأعيد تعيينه نائبًا لرئيس الجمهورية في ديسمبر سنة ١٩٦٩ م، وانتخب رئيسًا للجمهورية بعد وفاة جمال عبد الناصر سنة ١٩٧٠ م. وقد كان عبد الناصر إنسانا بشرًا وبالتالي فلا يقلل من شأنه أن نقول أنه كانت له حسنات وكانت له أخطاء، كانت هناك أهداف حققها وأهداف لم يستطع أن يحققها وعلى ذلك تصدى الرئيس أنور السادات لتصحيح تلك السلبيات محاولاً تنفيذ الهدف السادس من أهداف ثورة يوليو الخاص برد الحريات السياسية للشعب وإقامة الديمقراطية السليمة، لذلك قام بما يسمى [ثورة ١٥ مايو التصحيحية] سنة ١٩٧١ م لتصحيح مسار الثورة الأم والقضاء على مراكز القوى وغلق السجون السياسية وفتح المعتقلات والإفراج عمن بها، وعمل على استقلال القضاء وأطلق حرية الصحافة وانطلقت الحريات بجميع أشكالها، بل تعددت حدودها وصدر الدستور الدائم سنة ١٩٧١ م، وتقرر بعد ذلك إعادة الأحزاب وتعددها تحت سيادة القانون وخدمة الصالح العام. وفي هذه الفترة كان الرأي العام الداخلي يتصاعد نتيجة لموقف اللا حرب واللا سلم مع إسرائيل وكانت مظاهرات الشباب لا تنقطع مطالبة بالحرب واسترداد الأرض وكان السادات يعمل دائما على امتصاص ذلك الفوران لينفرغ لبناء القوات المسلحة. ولم تكن علاقة مصر بالاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة على درجة طيبة نتيجة لما فرض على مصر من حالة الاسترخاء العسكري في بداية حكمه فقام بطرد الخبراء السوفيت في يوليو سنة ١٩٧٢ م، في الوقت الذي قام فيه طلبة الجامعات بالعديد من المظاهرات وانتشرت الفتنة الطائفية والإشاعات المغرضة خاصة أن إسرائيل كان بإمكانها أن تعبر الضفة الغربية لقناة السويس في أي وقت تشاء وتفعل ما يحلو لها وتعوذ. ورغم المشاكل الداخلية والتهديد الخارجي استطاع الرئيس السادات التجهيز لأخطر معركة حربية مصرية في النصف الثاني من القرن العشرين، وتتمثل في اقتحام أصعب مانع مائي في التاريخ وعبور قناة السويس وتحرير سيناء في السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ م، فكان قرار الحرب مصريًا ١٠٠٪ وضد إرادة العملاقين الكبيرين، ورغم أن جميع الحسابات التكنولوجية الحديثة أجمعت على التفوق العسكري الإسرائيلي، وأن مصر ستفنى إذا فكرت في الإقدام على التصدي لإسرائيل، إلا أن العالم كله قد فوجئ بما وقع في ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ م لأن المصريين نسفوا الأسطورة التي عاش عليها العالم

ربع قرن إلى ذلك الوقت، وهو أن إسرائيل قوة لا تقهر. وقد أبدى جنود الجيش المصري استعدادًا هائلاً للفداء والتضحية وتسابقوا على أداء المهام الصعبة والخطيرة حتى أن شقيق الرئيس محمد أنور السادات [عاطف السادات] كان أحد الخمسة الأوائل الذين استشهدوا في حرب أكتوبر في ضربة الطيران الأولى. وكانت تلك الحرب لها الفضل الأكبر في ارتفاع أسعار البترول والثراء الذي هبط على العرب بدم المصريين أبناء النيل، ورغم ذلك الانتصار المذهل تقدم أنور السادات للمجتمع الإسرائيلي في نوفمبر سنة ١٩٧٧ م بمبادرة للسلام وحقن الدماء محاولاً حل قضية مصر والشعب الفلسطيني بالطرق الودية السلمية، حتى استطاع أخيرًا بعد العديد من المفاوضات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي "مناحم بيجين" والرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" أن يتوصل إلى عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ م وتسلمت مصر بمقتضاها باقي الأراضي المصرية التي كانت ما زالت تحت يد الاستعمار الإسرائيلي ورفع العلم المصري على أرض سيناء الحبيبة رمز السيادة، تلك الخطوة التي رفضتها الدول العربية وقامت بسببها بقطع علاقاتها مع مصر وسحب مالها من أرصدة مالية ونقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس. ومن تلك اللحظة بدأ المجتمع المصري ينفتح على شعوب العالم بكل عزة وكرامة، خاصة بعد عقد معاهدة السلام وتوجيه كل الطاقات للتعمير وحل المشاكل الاقتصادية وغيرها بالداخل. وقد أعيد انتخاب السادات للفترة الثانية سنة ١٩٧٦ م حتى اغتياله في ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ م. وفي ٥ يونيو سنة ١٩٧٥ م افتتح أنور السادات قناة السويس الشريان الحيوي للملاحة العالمية بعد غلقها منذ ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ م وكان ذلك أخطر حدث في تلك السنة تشهده مصر خاصة بعد تعمير مدن القناة. وقد اهتم الرئيس السادات باتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار العربي والأجنبي ودعم القطاع العام كل ذلك جعل الدولة تقبل الكثير من القروض والمنح لإنجاز الكثير من المشروعات العملاقة حتى كاد البنك الدولي أن يشهر إفلاس مصر فكان لابد من انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي؛ لإدخال عملة صعبة للبلاد وتشغيل الألوف من الأيدي العاملة، مع تعميق رتوسيع القناة حتى زاد دخلها عن ٦٠٠ مليون دولار سنويًا مع الاهتمام بالاكتشافات البترولية. وعلى عهد الرئيس أنور السادات بدأت الأسعار في الارتفاع، خاصة بعد حرب سنة ١٩٧٣ م وظهور السوق التجارية السوداء، فعمل على ربط الأجور بالأسعار وأنشأ الكثير من شركات الأمن الغذائي مع زيادة دخل الفرد عما كان عليه سابقًا وذلك بزيادة المرتبات وزيادة العلاوات والحوافز وتوفير فرص العمل، مع إعادة بناء القرية المصرية والدعوة المستمرة للعودة لأخلاق القرية، كذلك أقام الرئيس أنور السادات الكثير من المجمعات الصناعية الشاملة في حلوان وغرب

الاسكندرية وشرق الإسكندرية وشبرا الخيمة وأرسى قواعد الكثير من المدن السكنية مثل مناطق عين شمس ومدينة السلام والزاوية الحمراء والصالحية والعاشر من رمضان و ١٥ مايو بالإضافة لتعمير مدن القناة من جديد، كما أمر بإنشاء مجمع ديني في جبل سيناء ويشتمل على مسجد وكنيسة ومعبد لتأكيد الوحدة الوطنية على أرض مصر. وكما أنشأ جمال عبد الناصر بنك ناصر وعمل على توفير التأمينات للعاملين بمصر فعل أنور السادات نفس الشيء، بل توسع فيه وقرر معاش السادات للأفراد المعدمين، وعمل على أن تشمل مظلة التأمينات الاجتماعية كل من يقطن أرض مصر كبيرًا أو صغيرًا. وفي عهد السادات دخلت الصور التليفزيونية الملونة لأول مرة في وادي النيل ودلتاه. وكانت العلاقات المصرية السودانية وثيقة جدا إلى حد بعيد على عهد السادات حتى أنه أرسل بعض القوات المصرية لدعم حكومة الرئيس "جعفر نميري" عندما قام انقلاب داخلي ضده سنة ١٩٧٩ م بتحريض من الاتحاد السوفيتي، وكذلك عندما قام الانقلاب الثاني بمساعدة رئيس ليبيا "معمر القذافي" للإطاحة بالرئيس السوداني جعفر نميري وقف السادات مؤيدا للسودان، وأرسل قوات مصرية لمساعدة النميري حتى تمكن من الأمر؛ لأن أمن السودان واستقراره يمثل إحدى الدعامات الرئيسية للأمن والاستقرار المصري وأقام على ذلك مشروع التكامل المصري السوداني، كذلك وجه السادات بعض القوات المصرية لحماية حدود مصر الغربية وإثبات جدارتها وتفوقها. أما مع باقي الدول العربية فكانت العلاقات تتأرجح دائما بين الود والقطيعة، بمعنى أنها لم تكن على وتيرة واحدة، وكانت باكورة اعمال الرئيس أنور السادات سنة ١٩٨٠ م هي تكوين مجلس الشورى الذي انحصر دوره في مناقشة السياسات العامة للدولة دون الدخول في تفاصيل إقرار التشريعات وإصدارها. وفي سبتمبر سنة ١٩٨١ م أقدم السادات على إلقاء القبض على مجموعة كبيرة من رموز مصر الفكرية والسياسية المناهضة لسياسة السلام مع إسرائيل فتم تحديد إقامتهم، وكان الغرض من ذلك التقييد الموقت هو عدم إعطاء إسرائيل الفرصة والذريعة لتعطيل عملية السلام والانسحاب الكامل من ارض سيناء المصرية، وكانت نيته متجهة إلى الإفراج عنهم بعد ذلك بعد استرداد الأرض مباشرة، وعلى ذلك تعتبر شخصية الرئيس "محمد أنور السادات" من الشخصيات التي حكمت مصر وجاء في وقت سبق فيه عصره فقد أصدر العديد من القرارات والإرشادات والقوانين التي كانت سابقة على عقلية شعب مصر في تلك المرحلة فكانت تقابل إما بالفتور أو عدم التحمس أو الرفض لها، ولكن مع مضي الوقت ثبت صدق تلك الرؤية وذلك التفكير وندم الشعب على التفريط فيها.

الرئيس محمد حسني مبارك

الرئيس محمد حسني مبارك [محمد حسني السيد السيد إبراهيم مبارك] من مواليد كفر المصيلحة محافظة المنوفية في ٤ مايو سنة ١٩٢٨ م، درس المرحلة الابتدائية في بلدته والثانوية في شبين الكوم. التحق في شبابه بالكلية الحربية سنة ١٩٤٧ م وتخرج فيها في فبراير سنة ١٩٤٩ م والتحق بكلية الطيران، حيث تخرج فيها في سنة ١٩٥٠ م، وتدرج في مختلف مناصب سلاح الطيران، ثم عمل مدرسًا بالكلية الجوية من سنة ١٩٥٢ م إلى سنة ١٩٥٩ م وتلقى دراسات عليا بأكاديمية فرونز العسكرية السوفيتية من عام ١٩٦٤ م إلى سنة ١٩٦٥ م، ثم عين مديرًا للكلية الجوية من سنة ١٩٦٧ م وكلف بمهمة اعداد كوادر جديدة من الطيارين. وفي سنة ١٩٦٩ م عين رئيسًا لأركان حرب القوات الجوية، وبعدها بأربع سنوات أي سنة ١٩٧٢ م، عين قائدًا للقوات الجوية، وقاد سلاح الطيران في حرب ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ م، وعين نائبًا لرئيس الجمهورية في أبريل سنة ١٩٧٥ م وأعيد تعيينه نائبًا للرئيس أنور السادات في سنة ١٩٧٦ م. وبعد اغتيال الرئيس السادات تولى رئاسة الوزراء بجانب منصبه كنائب لرئيس الجمهورية يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ م، ثم أجرى استفتاء شعبي وجاء اختياره رئيسًا للجمهورية، وتولى رئاسة الجمهورية في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٨١ م في فترة لا يحسد عليها تضخمت فيها المشاكل الداخلية المترتبة على الأزمة السكانية والمشكلة الاقتصادية وتزايد وطأة الديون المصرية ولم يكن قد تم إجلاء القوات الإسرائيلية نهائيًا عن أرض سيناء بالكامل هذا بجانب العديد من المشكلات التي ترتبت على ميل مصر إلى بعض الدول دون البعض الآخر. وكان من أولى بشائر عهد الرئيس مبارك استعادة مصر لأرض سيناء كاملة في ٢٥ ابريل سنة ١٩٨٢ م، وأعقبها الكثير من المفاوضات حتى تم تسليم منطقة طابا وفندق سونستا آخر ذيول الاحتلال الإسرائيلي لأرض مصر. ومنذ أن تولى الرئيس مبارك مقاليد السلطة في مصر وهو يعمل وفق استراتيجية واضحة تمامًا تسعى إلى ترميم وتدعيم كل الجسور التي تربط مصر بدول العالم حيث لا تفضيل لدولة على دولة إلا من منطلق المصالح المصرية العليا، ولقد تحرك الرئيس في كافة الاتجاهات في وقت واحد بحيث تداخلت الدائرة العربية الأفريقية بالإسلامية والدولية بدائرة عدم الانحياز تداخلاً محسوبًا لم تفقد مصر خلاله رؤيتها أو طريقها أو هدفها أو أنها مالت إلى جانب أكثر من الجانب الآخر، فكان التحرك في مجمله مستمرًا في كل اتجاه: فقد كان حريصًا على أن تسود العلاقات الطيبة بينه وبين جميع حكام الوطن العربي للوقوف صفًا واحدًا دون أحقاد أو صراعات أمام التكتلات العالمية فلم يشتبك مع أية دولة عربية في معركة

إعلامية ولم يرد على أي هجوم إعلامي مهما كان التطاول، الأمر الذي أدى إلى حدوث تقارب مستمر ما بين مصر وباقي الأشقاء وبذل الكثير من أجل إيجاد حل للقضية الفلسطينية ومساعدة شعبها ووقف بجانب العراق في صراعها مع إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية وأيد حق شعب وحكومة الكويت أثناء الغزو العراقي لأراضي الكويت، وكما أرسل جمال عبد الناصر قوات مصرية لأرض اليمن وأرسل أنور السادات قوات مصرية لأرض السودان أرسل حسني مبارك قوات مصرية لأرض السعودية كل ذلك في إطار الأخوة العربية وذلك عندما ظهرت بشائر التهديدات العراقية لدول الخليج العربي. ومن قبل ذلك أسس الرئيس مبارك مع الأردن واليمن والعراق مجلس التعاون العربي الذي لم يثبت نجاحه على أي مستوى نتيجة لأحداث الصراع العربي الذي أعقب ذلك. أما على الصعيد الإسلامي فقد شاركت مصر في كل المؤتمرات والمؤسسات الإسلامية، ومدت يد العون السياسي والثقافي والمادي لكل الدول الإسلامية [شعب البوسنة والهرسك]، كما أن الرئيس حسني مبارك حضر مؤتمر القمة الإسلامي الخامس في الكويت. كذلك شاركت مصر بفاعلية في مؤتمرات القمة الأفريقية، بل وأصبح حسني مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية سنة ١٩٨٩ م، وعلى عهد رئاسته لها عمل على إجراء المصالحة بين ليبيا وتشاد وبين المغرب وموريتانيا وبين الصومال وأثيوبيا وبين مصر وليبيا وتم الإعتراف بدولة ناميبيا بجنوب غرب أفريقية، وتولى رئاسة المنظمة للمرة الثانية سنة ١٩٩٣ م وقد احتفل في هذه المرة في القاهرة بالذكرى الثلاثين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، كما صدر إعلان القاهرة الخاص بتحقيق التحول الديمقراطي في أفريقية وحقوق الإنسان الأفريقي. وكانت سياسة الرئيس مبارك تقوم على خط من سبقوه من الإلتزام بمبدأ عدم الانحياز الذي يقوم على أساس رفض وجود قواعد عسكرية لأية دولة أجنبية على أرض مصر. ولقد قام الرئيس حسني مبارك بزيارات ناجحة لتوثيق التعاون وتحقيق مزيد من الفهم المتبادل للقضايا ذات الاهتمام المشترك بين مصر ودول العالم، بالإضافة إلى القضايا الثنائية التي تهم مصر وبلدان المجموعة الأوربية. وتتميز السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك بالعلاقات المتوازنة بين كل من القوتين الأعظم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي [السابق]؛ ففي الوقت الذي ارتبطت فيه مصر بعلاقات وطيدة مع الولايات المتحدة شهدت مصر استئناف العلاقات الطبيعية بينها وبين الاتحاد السوفيتي وعودة سفير البلدين إلى سفارتيهما. وفي مجال العلاقات الثنائية بين مصر والدول الأسيوية فقد أولاها الرئيس عناية خاصة، وحرص على زيارة العديد من الدول الأسيوية مثل اليابان والصين وباكستان وغيرها. وقد تولت مصر في عهد الرئيس مبارك منصبين سياسيين دوليين يعدا من أخطر المناصب حساسية

في تلك الفترة وهما منصبا: الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة [عصمت عبد المجيد – بطرس غالي]، بجانب ما ذكرنا من منصب رئيس منظمة الوحدة الإفريقية، وجدير بالذكر أن نشيد بالدور الكبير الذي لعبه رئيس مصر في تهدأة الأجواء المضطربة بين دولة سوريا الشقيقة وتركيا الصديقة سنة ١٩٩٨ م، ولقد رحبت أرض الكنانة بأعضاء دول الكومسا الأفريقية، كما شهدت مصر مبارك مهرجان حضور رؤساء وملوك ٦٧ دولة أفروأوربية حيث عقد مؤتمر القمة الأول بالقاهرة سنة ٢٠٠٠ م والخاص بتخفيض ديون الدول الأفريقية، وكان موقف الرئيس مشرقا تجاه مشكلة أزمة دارفور حيث قام بتقديم المعونات اللازمة للأشقاء. أما في المجال الداخلي فقد بدأ حسني مبارك عهده بالإفراج عن المعتقلين السياسيين في أحداث سبتمبر سنة ١٩٨١ م، ورسخ مفهوم الديمقراطية والحرية وسيادة القانون، كما أكد على احترامه لاتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام، وعلى عادة الرؤساء السابقين [نجيب – عبد الناصر – السادات] اهتم الرئيس حسني مبارك بإجراء الكثير من الزيارات الميدانية لمواقع العمل والإنتاج في مصر سواء بالقاهرة أو خارجها مؤكدًا على ضرورة الاستمرار في زيادة وتحسين مستوى الإنتاج والجودة لسد احتياجات المواطنين، آخذًا في الاعتبار ضرورة وجود فائض للتصدير لسد حالة العجز الرهيب في الميزانية، فعمل على تمليك أجزاء من الأراضي المستصلحة بنظام خاص لشباب الجامعات الذين يرغبون في العمل باستصلاح واستزراع بلدهم، وإتاحة الفرصة للاستثمار والقطاع الخاص وإنشاء الشركات القابضة والبدء في عملية الخصخصة. وأولى الرئيس مبارك اهتمامه بإنشاء الكثير من المباني التي تعمل على تقدم مصر الحضاري والاقتصادي مثل: بناء الأوبرا الجديدة وترميم قلعة صلاح الدين، وشق مترو الأنفاق وافتتاح كوبري ٦ أكتوبر، واستخدام طريق الأوتوستراد والطريق الدائري، وتشغيل مجمع الألومنيوم ومصنع الدخيلة للحديد والصلب، وإقامة قاعة المؤتمرات الدولية وصالة البانوراما، وكوبري دسوق والاهتمام بتعمير سيناء وربطها بالوطن الأم، وتجهيز ميناء دمياط والتوسع في مجال التعمير والتصنيع والتعليم وشبكات المواصلات السلكية واللاسلكية والمرافق، وقد صاحب كل هذه الإنجازات ارتفاع ملحوظ في أسعار السلع الأساسية والكمالية لم تلحق به زيادة المرتبات المستمرة وتحسين الأجور؛ وذلك نتيجة لإعادة بناء البنية الأساسية من جديد على أسس جديدة، في وقت تزايد فيه عدد السكان بشكل رهيب وتمسك هؤلاء السكان بالتكدس حول الشريط الأخضر من الوادي والدلتا وعدم غزو الصحراء. وعلى الجانب الاجتماعي والاقتصادي، فقد تم بناء حوالي ١٣ مدينة جديدة طبقًا لتوجيهات السيد الرئيس في التوسع الأفقي وغزو الصحراء [١٥ مايو – بدر – برج العرب – الساحل

الشمالي – دمياط الجديدة – الصالحية الجديدة – العاشر من رمضان – العبور - الشروق – السادات – ٦ أكتوبر – بني سويف الجديدة – المنيا الجديدة – الشيخ زايد – القرى السياحية عند البحر الأحمر وسيناء]، وبناء حوالي ٧٠ كوبري ونفق [الفردوس - أحمد سعيد – الأزهر – القلعة – روض الفرج – مهمشة – الفردان – المنيب العلوي – الكوبري المعلق – المنيا الجديد – الأقصر]، والاهتمام بصحة المواطن المصري وذلك عن طريق بناء المستشفيات [مستشفى قصر العيني الجديد - مستشفى عين شمس التخصصي – مستشفى الأطفال] ومعامل الأدوية والوحدات الصحية، وتوفير وسائل المواصلات والسكك الحديدية [سكة حديد الإسماعيلية] وتطوير الموانئ [ميناء بور سعيد]، والتركيز على الجانب السياحي وتنشيطه وإقامة العديد من الفنادق والقرى السياحية، وزيادة الطاقة الإنتاجية لمياه الشرب النقية والطاقة الاستيعابية للصرف الصحي ومحطات توليد الكهرباء [الكريمات بشمال الصعيد - وبسيدي كرير]، ورد الأموال إلى مودعي شركات توظيف الأموال [الريان – الشريف – الهدى مصر]، ولقد صدر قرار جمهوري سنة ١٩٩٧ م كان الغرض منه رفع الغبن عن طبقة ملاك الأماكن غير السكنية إلا أن أبعاد القرار الاجتماعية كانت خطيرة، ولا ننسى مشروع معاش مبارك للطبقة المعدمة، ونالت المرأة العديد من الحقوق الاجتماعية والسياسية لإثبات جدارتها في المشاركة. وجدير بالإشارة أن نذكر إقامة العديد من مشاريع التنمية في كل أرض مصر [مشروع توشكي – مشروع وادي الفارغ – مشروع شرق العوينات – مشروع شرق التفريعة – مشروع ترعة السلام – مشروع ترعة جنوب الوادي]، مع الاهتمام بالاكتشافات البترولية والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى الاهتمام الزائد بالناحية الجمالية في تخطيط المدن والقاهرة وإظهار الشكل الحضاري والتاريخي لها. أما على الجانب الإعلامي والثقافي وتكنولوجيا المعلومات: فلا أحد ينكر الإنجازات الرائعة في ذلك المجال من حيث تعدد القنوات التليفزيونية والقناة الفضائية، وإطلاق القمر الصناعي النايل سات ١٠١ و ١٠٢ ، وبناء مدينة الإنتاج الإعلامي الأولى بحيث أصبح هناك ١٤ ستوديو و ٨ شبكات إذاعية متميزة،بجانب وجود ثورة الاتصالات في مجال الفاكس والكمبيوتر والانترنت والتليفون المحمول وتناقل الثقافات، مع إصدار ١٢ صحيفة يومية رسمية وحزبية، وافتتاح مكتبة مبارك النموذجية على أحدث وسائل التكنولوجيا والدعوة لإحياء مكتبة الإسكندرية، وبناء الهيئة العامة لدار الكتب الجديدة وتشجيع مشروع مكتبة الأسرة والقراءة للجميع ومحو الأمية، والاهتمام بالمتاحف مثل متحف قصر عابدين ومتحف النوبة ومتحف الحضارات، وإقامة عروض أوبرا عايدة العالمية بالأقصر وبالهرم، وإقامة معارض على مستوى رفيع مثل معرض القاهرة الدولي للكتاب

ومعرض القاهرة السينمائي ومهرجان عيد القوات المسلحة، ويزدان هذا العصر باسمي "نجيب محفوظ وأحمد زويل". وعلى الجانب السياسي: تميز عهد مبارك بإرساء قواعد الديمقراطية من حرية الرأي وتعدد الأحزاب حيث تكون حوالي ١٨ حزب سياسي ناقشوا موضوعات جريئة ما كان يتصور أن يتطرق إليها، وفي عامي ٢٠٠٠ م / ٢٠٠١ م أجريت تجربة ديمقراطية جديدة وهي إخضاع انتخابات مجلسي الشعب والشورى للإشراف القضائي من بدايتها إلى إعلانها وتلك تجربة فريدة في تاريخ مصر. ويسجل التاريخ أن اليد السوداء لم تترك مصر تسير في طريقها دون أن تحاول النيل منها: مثل حادثة الأمن المركزي واختطاف الطائرة والسفينة المصرية سنة ١٩٨٦ م، والإرهاب الغاشم بالأقصر وميدان التحرير سنة ١٩٩٧ م وعملية تفجير فندق هيلتون طابا في أكتوبر سنة ٢٠٠٤ م، ولم يقتصر الإرهاب الغادر على الشعب المصري الكريم، بل تطاول على الرئيس مبارك رمز مصر في مدينة أديس أبابا بأثيوبيا سنة ١٩٩٥ م ومرة أخرى بمنطقة بور سعيد سنة ١٩٩٩ م. وقبل أن أنتقل إلى نقطة أخرى يسجلها التاريخ في صفحاته يجب أن نعترف بأننا نعيش نهضة مصرية شاملة تماثل نهضة مصر في عصر محمد علي باشا إن لم تكن تفوقها وتستحق كل إجلال وثناء واحترام وما سنذكره لا يقلل من مكانتها حيث أنها ظروف عارضة ليس لها دخل فيه سوى إرادة ومشيئة الله سبحانه وهي: تعرض مصر لسلسلة من الكوارث الطبيعية وأخطرها زلزال يوم الاثنين ١٢ أكتوبر سنة ١٩٩٢ م وما تبعه من زلازل أضرت بالكثير من المنشآت القديمة والأثرية [٩٢- ٩٥- ٩٦- ٩٨]، بجانب انخفاض النيل لسنوات متتالية، والسيول المتكررة في شرق البلاد وشمالها [٩١- ٩٤- ٩٥]، وحدوث ظاهرة كونية قلما كانت تحدث بمصر إلا على فترات متباعدة من الزمن وهي أن السماء اصفرت واحمرت، ثم اسودت وظلت لفترة وجيزة [الجمعة ٢ مايو سنة ١٩٩٧ م]، أو تعرض البلاد لموجة ترابية عنيفة يتعذر معها الرؤية، وحدوث ظاهرة الكسوف الجزئي للشمس سنة ١٩٩٩ م وهي تحدث مرة واحدة كل ٨٠ سنة، وسقوط الطائرة المصرية قرب الساحل الشرقي للولايات المتحدة [أكتوبر ١٩٩٩ م]، وانتشار الجراد في سماء مصر [١٧ نوفمبر ٢٠٠٤ م]. وإحقاقًا للحق فلابد أن نشيد بدور أجهزة الحكم وزعيمها في مواجهة تلك المواقف الطارئة. وفي النهاية ندعو أن يديم الله على مصر خيرها وأن يكون عهد مبارك مباركًا على مصر والمصريين عبر السنوات القادمة إن شاء الله تعالى.

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه،

مراجع ومصادر البحث

١- د. أدوار غالي الذهبي – النموذج المصري للوحدة الوطنية – القاهرة – سنة ١٩٩٨ م.

٢- المجلس الأعلى للشباب والرياضة – بناء شباب مصر – القاهرة – سنة ١٩٨١ م.

٣- ب. ج. الجود – مصر – القاهرة – سنة ١٩٤٢ م.

٤- حمدي محمد علي – هؤلاء حكموا مصر – القاهرة – سنة ٢٠٠٠ م.

٥- راوية عطية – تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة – القاهرة – سنة ١٩٤٨ م.

٦- زكي منصور – رحلة مع الثورة – القاهرة – سنة ١٩٨٦ م.

٧- شحاتة عيسى إبراهيم – عظماء الوطنية في مصر – القاهرة – سنة ١٩٧٧ م.

٨- صلاح شعراوي – قصص وطرائف من التاريخ المصري – القاهرة – سنة ٢٠٠٠ م.

٩- عبد الرحمن الجبرتي – عجائب الآثار في التراجم والأخبار جـ٦ - القاهرة – سنة ١٩٦٦ م.

١٠- عبد الرحمن الرافعي – عصر محمد علي – القاهرة- سنة ١٩٨٩ م.

١١- عبد الرحمن الرافعي – عصر إسماعيل – القاهرة – سنة ١٩٨٢ م.

١٢- عبد الرحمن الرافعي - مصر المجاهدة في العصر الحديث جـ٦ - القاهرة - سنة ١٩٨٩ م.

١٣- عبد الرحمن الرافعي - ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ م – القاهرة – سنة ١٩٥٩ م.

١٤- عبد الرحمن زكي – مصر الظافرة – القاهرة – سنة ١٩٤٦ م.

١٥- د. عبد العظيم رمضان – دراسات في تاريخ مصر المعاصر – القاهرة – سنة ١٩٨٠ م.

١٦- د. عبد الغفار محمد حسين - بناء الدولة الحديثة في مصر جـ١ – القاهرة – سنة ١٩٨١ م.

١٧- فؤاد فرج – القاهرة – جـ٣ – القاهرة - سنة ١٩٤٦ م.

١٨- لويس جرجس – يوميات من التاريخ المصري الحديث – القاهرة – سنة ١٩٩٨ م.

١٩- محمد أنور السادات – خطاب السادات في ذكرى عبد الناصر سنة ١٩٧٥ م – القاهرة سنة ١٩٧٥ م.

٢٠- د. محمد جمال الدين علي – تاريخ مصر الحديث – القاهرة – سنة ١٩٧٧ م.

٢١- د. محمد عبد الرحيم مصطفى – معالم تاريخ مصر الحديث – القاهرة – سنة ١٩٥٢ م.

٢٢- د. محمد عبد القادر حاتم – قصة الثورة في ٧ سنوات – القاهرة – سنة ١٩٥٩ م.

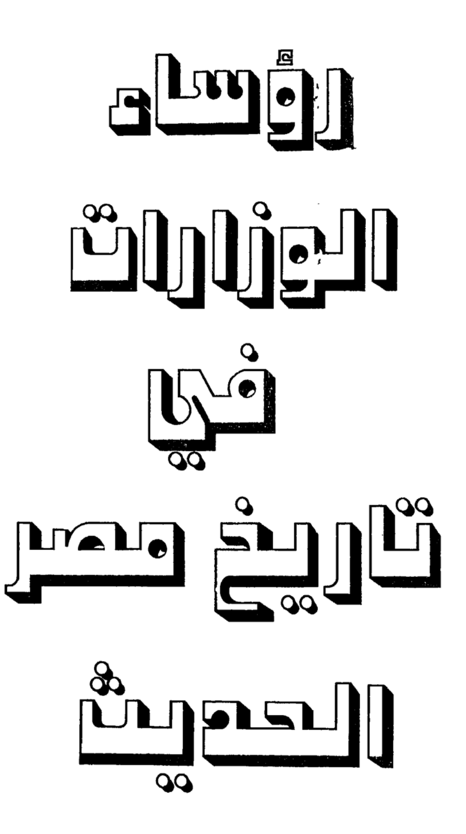
٢٣- محيى الدين الطعمي – معجم باشاوات مصر – القاهرة – سنة ١٩٩٢ م.

٢٤- د. ناصر الأنصاري – حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم – القاهرة – سنة ١٩٨٧ م.

٢٥- وزارة التربية والتعليم – مصر في عشرين عاما ١٩٥٢ : ١٩٧٢ م – القاهرة – سنة ١٩٧٢ م.

٢٦- د. يحيى محمد محمود – الدين العام وأثره في تطور الاقتصاد المصري – القاهرة – سنة ١٩٩٨ م.




رؤساء
الوزارات
في
تاريخ مصر
الحديث

رؤساء الوزارات في تاريخ مصر الحديث

رئيس الوزارة	من سنة	إلى سنة	تولية	في عهد
نوبار باشا	٢٨-٨-١٨٧٨م	٢٣-٢-١٨٧٩م	١	الخديو إسماعيل
الأمير محمد توفيق	١٠-٣-١٨٧٩م	٧-٤-١٨٧٩م	١	الخديو إسماعيل
محمد شريف باشا	٧-٤-١٨٧٩ م	٥-٧-١٨٧٩ م	١	إسماعيل ومحمد توفيق
محمد شريف باشا	٥-٧-١٨٧٩ م	١٨-٨-١٨٧٩م	٢	الخديو محمد توفيق
الخديو محمد توفيق باشا	١٨-٨-١٨٧٩م	٢١-٩-١٨٧٩م	٢	الخديو محمد توفيق
مصطفى رياض باشا	٢٢-٩-١٨٧٩م	١٠-٩-١٨٨١ م	١	الخديو محمد توفيق
محمد شريف باشا	١٤-٩-١٨٨١ م	٣-٢-١٨٨٢ م	٣	الخديو محمد توفيق
محمود سامي البارودي باشا	٤-٢-١٨٨٢ م	٢٧-٥-١٨٨٢ م	١	الخديو محمد توفيق
الخديو محمد توفيق باشا	٢٧-٥-١٨٨٢م	١٩-٦-١٨٨٢م	٣	الخديو محمد توفيق
إسماعيل راغب باشا	٢٠-٦-١٨٨٢ م	٢١-٨-١٨٨٢م	١	الخديو محمد توفيق
محمد شريف باشا	٢١-٨-١٨٨٢م	١٠-١-١٨٨٤م	٤	الخديو محمد توفيق
نوبار باشا	١٠-١-١٨٨٤م	٩-٦-١٨٨٨م	٢	الخديو محمد توفيق
مصطفى رياض باشا	٩-٦-١٨٨٨م	١٢-٥-١٨٩١م	٢	الخديو محمد توفيق
مصطفى فهمي باشا	١٤-٥-١٨٩١م	١٥-١-١٨٩٢م	١	محمد توفيق وعباس حلمي
مصطفى فهمي باشا	١٧-١-١٨٩٢م	١٤-١-١٨٩٣م	٢	الخديو عباس حلمي
حسين فخري باشا	١٥-١-١٨٩٣م	١٨-١-١٨٩٣م	١	الخديو عباس حلمي
مصطفى رياض باشا	١٩-١-١٨٩٣م	١٥-٤-١٨٩٤م	٣	الخديو عباس حلمي
نوبار باشا	١٥-٤-١٨٩٤م	١٢-١١-١٨٩٥م	٣	الخديو عباس حلمي
مصطفى فهمي باشا	١٢-١١-١٨٩٥م	١١-١١-١٩٠٨م	٢	الخديو عباس حلمي

بطرس غالي باشا	١٢-١١-١٩٠٨م	٢٠-٢-١٩١٠م	١	الخديو عباس حلمي
محمد سعيد باشا	٢٣-٢-١٩١٠م	٥-٤-١٩١٤م	١	الخديو عباس حلمي
حسين رشدي باشا	٥-٤-١٩١٤م	١٨-١٢-١٩١٤م	١	الخديو عباس حلمي
حسين رشدي باشا	١٩-١٢-١٩١٤م	٨-١٠-١٩١٧م	٢	السلطان حسين كامل
حسين رشدي باشا	٩-١٠-١٩١٧م	٨-٤-١٩١٩م	٣	السلطان أحمد فؤاد الأول
حسين رشدي باشا	٩-٤-١٩١٩م	٢٢-٤-١٩١٩م	٤	السلطان أحمد فؤاد الأول
محمد سعيد باشا	٢٠-٥-١٩١٩م	١٥-١١-١٩١٩م	٢	السلطان أحمد فؤاد الأول
يوسف وهبة باشا	٢٠-١١-١٩١٩م	٢١-٥-١٩٢٠م	١	السلطان أحمد فؤاد الأول
محمد توفيق نسيم باشا	٢١-٥-١٩٢٠م	١٥-٣-١٩٢١م	١	السلطان أحمد فؤاد الأول
عدلي يكن باشا	١٦-٣-١٩٢١م	٢٤-١٢-١٩٢١م	١	السلطان أحمد فؤاد الأول
عبد الخالق ثروت باشا	١-٣-١٩٢٢م	٢٩-١١-١٩٢٢م	١	الملك أحمد فؤاد الأول
محمد توفيق نسيم باشا	٣٠-١١-١٩٢٢م	٩-٢-١٩٢٣م	٢	الملك أحمد فؤاد الأول
يحيى إبراهيم باشا	١٥-٣-١٩٢٣م	٢٧-١-١٩٢٤م	١	الملك أحمد فؤاد الأول
سعد زغلول باشا	٢٨-١-١٩٢٤م	٢٤-١١-١٩٢٤م	١	الملك أحمد فؤاد الأول
أحمد زيوار باشا	٢٤-١١-١٩٢٤م	١٣-٣-١٩٢٥م	١	الملك أحمد فؤاد الأول
أحمد زيوار باشا	١٣-٣-١٩٢٥م	٧-٦-١٩٢٦م	٢	الملك أحمد فؤاد الأول
عدلي يكن باشا	٧-٦-١٩٢٦م	٢١-٤-١٩٢٧م	٢	الملك أحمد فؤاد الأول
عبد الخالق ثروت باشا	٢٥-٤-١٩٢٧م	١٦-٣-١٩٢٨م	٢	الملك أحمد فؤاد الأول
مصطفى النحاس باشا	١٦-٣-١٩٢٨م	٢٥-٦-١٩٢٨م	١	الملك أحمد فؤاد الأول
محمد محمود باشا	٢٥-٦-١٩٢٨م	٢-١٠-١٩٢٩م	١	الملك أحمد فؤاد الأول

عدلي يكن باشا	٣-١٠-١٩٢٩م	١-١-١٩٣٠م	٣	الملك أحمد فؤاد الأول
مصطفى النحاس باشا	١-١-١٩٣٠م	١٩-٦-١٩٣٠م	٢	الملك أحمد فواد الأول
إسماعيل صدقي باشا	١٩-٦-١٩٣٠م	٤-١-١٩٣٣م	١	الملك أحمد فواد الأول
إسماعيل صدقي باشا	٤-١-١٩٣٣م	٢٧-٩-١٩٣٣م	٢	الملك أحمد فؤاد الأول
عبد الفتاح يحيى باشا	٢٧-٩-١٩٣٣م	١٤-١١-١٩٣٤م	١	الملك أحمد فؤاد الأول
محمد توفيق نسيم باشا	١٤-١١-١٩٣٤م	٣٠-١-١٩٣٦م	٣	الملك أحمد فؤاد الأول
علي ماهر باشا	٣٠-١-١٩٣٦م	٩-٥-١٩٣٦م	١	أحمد فؤاد وفاروق الأول
مصطفى النحاس باشا	٩-٥-١٩٣٦م	٢١-٧-١٩٣٧م	٣	الملك فاروق الأول
مصطفى النحاس باشا	١-٨-١٩٣٧م	٣٠-١٢-١٩٣٧م	٤	الملك فاروق الأول
محمد محمود باشا	٣٠-١٢-١٩٣٧م	٢٧-٤-١٩٣٨م	٢	الملك فاروق الأول
محمد محمود باشا	٢٧-٤-١٩٣٨م	٢٤-٦-١٩٣٨م	٣	الملك فاروق الأول
محمد محمود باشا	٢٤-٦-١٩٣٨م	١٨-٨-١٩٣٩م	٤	الملك فاروق الأول
علي ماهر باشا	١٨-٨-١٩٣٩م	٢٧-٦-١٩٤٠م	٢	الملك فاروق الأول
حسن صبري باشا	٢٧-٦-١٩٤٠م	١٤-١١-١٩٤٠م	١	الملك فاروق الأول
حسين سري باشا	١٥-١١-١٩٤٠م	٣١-٧-١٩٤١م	١	الملك فاروق الأول
حسين سري باشا	٣١-٧-١٩٤١م	٤-٢-١٩٤٢م	٢	الملك فاروق الأول
مصطفى النحاس باشا	٤-٢-١٩٤٢م	٢٦-٥-١٩٤٢م	٥	الملك فاروق الأول
مصطفى النحاس باشا	٢٦-٥-١٩٤٢م	٨-١٠-١٩٤٤م	٦	الملك فاروق الأول
أحمد ماهر باشا	٨-١٠-١٩٤٤م	١٥-١-١٩٤٥م	١	الملك فاروق الأول
أحمد ماهر باشا	١٥-١-١٩٤٥م	٢٤-٢-١٩٤٥م	٢	الملك فاروق الأول
محمود فهمي النقراشي باشا	٢٤-٢-١٩٤٥م	١٥-٢-١٩٤٦م	١	الملك فاروق الأول

إسماعيل صدقي باشا	١٦-٢-١٩٤٦م	٨-١٢-١٩٤٦م	٣	الملك فاروق الأول
محمود فهمي النقراشي باشا	٩-١٢-١٩٤٦م	٢٨-١٢-١٩٤٨م	٢	الملك فاروق الأول
ابراهيم عبد الهادي باشا	٢٨-١٢-١٩٤٨م	٢٥-٧-١٩٤٩م	١	الملك فاروق الأول
حسين سري باشا	٢٥-٧-١٩٤٩م	٣-١١-١٩٤٩م	٣	الملك فاروق الأول
حسين سري باشا	٣-١١-١٩٤٩م	١٢-١-١٩٥٠م	٤	الملك فاروق الأول
مصطفى النحاس باشا	١٢-١-١٩٥٠م	٢٧-١-١٩٥٢م	٧	الملك فاروق الأول
علي ماهر باشا	٢٧-١-١٩٥٢م	١-٣-١٩٥٢م	٣	الملك فاروق الأول
أحمد نجيب الهلالي باشا	١-٣-١٩٥٢م	٢-٧-١٩٥٢م	١	الملك فاروق الأول
حسين سري باشا	٢-٧-١٩٥٢م	٢٢-٧-١٩٥٢م	٥	الملك فاروق الأول
احمد نجيب الهلالي باشا	٢٢-٧-١٩٥٢م	٢٤-٧-١٩٥٢م	٢	الملك فاروق الأول
علي ماهر باشا	٢٤-٧-١٩٥٢م	٧-٩-١٩٥٢م	٤	الملك أحمد فؤاد الثاني
اللواء محمد نجيب	٨-٩-١٩٥٢م	١٨-٦-١٩٥٣م	١	الملك أحمد فؤاد الثاني
اللواء محمد نجيب	١٨-٦-١٩٥٣م	٢٥-٢-١٩٥٤م	٢	اللواء محمد نجيب
جمال عبد الناصر حسين	٢٥-٢-١٩٥٤م	٨-٣-١٩٥٤م	١	مجلس قيادة الثورة
اللواء محمد نجيب	٨-٣-١٩٥٤م	١٧-٤-١٩٥٤م	٣	اللواء محمد نجيب
جمال عبد الناصر حسين	١٧-٤-١٩٥٤م	٢٣-٦-١٩٥٦م	٢	محمد نجيب و عبد الناصر
جمال عبد الناصر حسين	٢٨-٦-١٩٥٦م	٦-٣-١٩٥٨م	٣	جمال عبد الناصر حسين
جمال عبد الناصر حسين	٧-٣-١٩٥٨م	٧-١٠-١٩٥٨م	٤	جمال عبد الناصر حسين
نور الدين طراف	٨-١٠-١٩٥٨م	٢١-٩-١٩٦٠م	١	جمال عبد الناصر حسين
كمال الدين حسين	٢١-٩-١٩٦٠م	١٦-٨-١٩٦١م	١	جمال عبد الناصر حسين
جمال عبد الناصر حسين	١٦-٨-١٩٦١م	١٨-١٠-١٩٦١م	٥	جمال عبد الناصر حسين
جمال عبد الناصر حسين	١٩-١٠-١٩٦١م	٢٨-٩-١٩٦٢م	٦	جمال عبد الناصر حسين

علي بليغ صبري	٢٩-٩-١٩٦٢م	٢٣-٣-١٩٦٤م	١	جمال عبد الناصر حسين
علي بليغ صبري	٢٤-٣-١٩٦٤م	٢٩-٩-١٩٦٥م	٢	جمال عبد الناصر حسين
زكريا محيي الدين	١-١٠-١٩٦٥م	١٠-٩-١٩٦٦م	١	جمال عبد الناصر حسين
محمد صدقي سليمان	١٠-٩-١٩٦٦م	١٨-٦-١٩٦٧م	١	جمال عبد الناصر حسين
جمال عبد الناصر حسين	١٩-٦-١٩٦٧م	١٩-٣-١٩٦٨م	٧	جمال عبد الناصر حسين
جمال عبد الناصر حسين	٢٠-٣-١٩٦٨م	٢٨-٩-١٩٧٠م	٨	جمال عبد الناصر حسين
د. محمود فوزي دسوقي	٢٠-١٠-١٩٧٠م	١٨-١١-١٩٧٠م	١	محمد أنور السادات
د. محمود فوزي دسوقي	١٨-١١-١٩٧٠م	١٤-٥-١٩٧١م	٢	محمد أنور السادات
د. محمود فوزي دسوقي	١٥-٥-١٩٧١م	١٢-٩-١٩٧١م	٣	محمد أنور السادات
د. محمود فوزي دسوقي	١٩-٩-١٩٧١م	١٦-١-١٩٧٢م	٤	محمد أنور السادات
د. عزيز صدقي	١٧-١-١٩٧٢م	٢٦-٣-١٩٧٣م	١	محمد أنور السادات
محمد أنور السادات	٢٧-٣-١٩٧٣م	٢٥-٤-١٩٧٤م	١	محمد أنور السادات
محمد أنور السادات	٢٥-٤-١٩٧٤م	٢٥-٩-١٩٧٤م	٢	محمد أنور السادات
د. عبد العزيز محمد حجازي	٢٥-٩-١٩٧٤م	١٦-٤-١٩٧٥م	١	محمد أنور السادات
ممدوح محمد سالم	١٦-٤-١٩٧٥م	١٨-٣-١٩٧٦م	١	محمد أنور السادات
ممدوح محمد سالم	١٩-٣-١٩٧٦م	٦-١١-١٩٧٦م	٢	محمد أنور السادات
ممدوح محمد سالم	٩-١١-١٩٧٦م	٢٢-٤-١٩٧٧م	٣	محمد أنور السادات
ممدوح محمد سالم	٢٦-٤-١٩٧٧م	٤-٥-١٩٧٨م	٤	محمد أنور السادات
ممدوح محمد سالم	٩-٥-١٩٧٨م	٤-١٠-١٩٧٨م	٥	محمد أنور السادات
د. مصطفى خليل كامل	٥-١٠-١٩٧٨م	١٨-٦-١٩٧٩م	١	محمد أنور السادات
د. مصطفى خليل كامل	١٩-٦-١٩٧٩م	١٢-٥-١٩٨٠م	٢	محمد أنور السادات

محمد أنور السادات	١٤-٥-١٩٨٠م	٦-١٠-١٩٨١م	٣	محمد أنور السادات
محمد حسني مبارك	١٤-١٠-١٩٨١م	٣-١-١٩٨٢م	١	محمد حسني مبارك
د. أحمد فؤاد محيى الدين	٣-١-١٩٨٢م	٢٠-٨-١٩٨٢م	١	محمد حسني مبارك
د. أحمد فؤاد محيى الدين	٢٣-٨-١٩٨٢م	١٥-٧-١٩٨٤م	٢	محمد حسني مبارك
كمال حسن علي	١٦-٧-١٩٨٤م	٤-٩-١٩٨٥م	١	محمد حسني مبارك
د. علي محمود لطفي	٥-٩-١٩٨٥م	٩-١١-١٩٨٦م	١	محمد حسني مبارك
د. عاطف محمد نجيب صدقي	١١-١١-١٩٨٦م	١٢-١٠-١٩٨٧م	١	محمد حسني مبارك
د. عاطف محمد نجيب صدقي	١٣-١٠-١٩٨٧م	١٢-١٠-١٩٩٣م	٢	محمد حسني مبارك
د. عاطف محمد نجيب صدقي	١٤-١٠-١٩٩٣م	٣-١-١٩٩٦م	٣	محمد حسني مبارك
د.كمال أحمد الجنزوري	٤-١-١٩٩٦م	٥-١٠-١٩٩٩م	١	محمد حسني مبارك
د. عاطف محمد محمد عبيد	٥-١٠-١٩٩٩م	٩-٧-٢٠٠٤م	١	محمد حسني مبارك
د. احمد محمود محمد نظيف	٩-٧-٢٠٠٤م		١	محمد حسني مبارك

"الختام"

أيها القارئ الكريم:

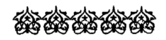
في نهاية هذا العمل الشاق المتواضع يجدر بي أن أتقدم بالشكر والعرفان لجميع العلماء الأجلاء الذين استقيت منهم هذه المعلومات القيمة، داعيًا للأحياء منهم بطول العمر وموفور الصحة وأن يسدد الله خطاهم، أما الذين توفاهم الله فأدعو المولى عز وجل أن يتغمدهم برحمته ويشملهم بعطفه وعظيم سلطانه، على ما قدموه من خدمة جليلة لطالبي العلم والمعرفة. وأود أن أهمس في أذن القارئ العزيز بأن ذلك الكتاب الذي بين يديك "موسوعة حكام مصر" عند البدء في كتابته كان في مخيلتي أن أتكلم عن بضع شخصيات من هؤلاء الحكام، أي كان برنامجي أن أتحدث عن عشر شخصيات، أو بأقصى حد لا أتجاوز العشرين شخصية وحاكم، وهي الشخصيات الشهيرة المعروفة، لكن العمل استدرجني حتى شمل حكام مصر عبر العصور ابتداء من العصور القديمة وفجر التاريخ حتى العصر الحالي، وهو عمل قلما أن نجد مثله الآن؛ فأرجو أن نستخلص منه الفائدة المرجوة وهي أن نتعرف على حكام مصرنا الحبيبة، وكيف أضافوا إليها حتى وصلت إلى عنان السماء باركها الله أرض الكنانة وجعلها قلعة المحبة والسلام دائما. وأخيرًا وليس آخرًا أقدم لكل من يقرأ ذلك الكتاب جزيل الشكر متضرعًا أن يغفر لي ما قد يجد من تقصير أو استرسال في حاكم ما دون قصد، فأعتذر عما قد يكون في هذا العمل من نقص بشري بما قال العماد الأصفهاني في بعض ما كتبه: "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا في يومه إلا قال في غده.. لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

فأرجو أن أكون قد وفقت في إنجاز ذلك العمل والله ولي التوفيق،،

وشكرا

الأستاذ/ حمدي محمد علي عثمان

☎ ٥١٢٤٦١٥



الفهرس التفصيلي

ثانيًا: العصر الهللينستي

ثالثًا: العصر الروماني

-------------- رابعًا العصر البيزنطي --------------

-------------- خامسًا:عصر الولاة --------------

----- سادسًا: العصر الفاطمي والأيوبي والمملوكي ----

------------- سابعًا: العصر العثماني -------------

------------- ثامنًا: العصر الحديث ----------------

من مؤلفات الكاتب:

١- معالم وملامح حي الدرب الأحمر - القاهرة - سنة ١٩٨٧م.

٢- الدرب الأحمر بين أجيال – القاهرة - سنة ١٩٨٨ م.

٣- المنشآت الأثرية في الدرب الأحمر – القاهرة - سنة ١٩٩٠ م.

٤- تاريخ أحياء القاهرة – القاهرة - سنة ١٩٩٢ م.

٥- هؤلاء حكموا مصر – القاهرة - سنة ٢٠٠٠ م.

٦- موسوعة حكام مصر - القاهرة - سنة ٢٠٠٤ م.

رقم الإيداع ٢٢٢٩٢-٢٠٠٤

أميرة للطباعة
٥ شارع محمود الخضرى - عابدين
٠١٠٥١٢١٩٣١ ٠١٠٥ محمول : ٠١٠١٤٥٦٠٣٧

- موسوعة حكام مصر -

يتناول هذا الكتاب الذى بين أيدينا - والذى يحمل عنوان «موسوعة حكام مصر» - تاريخ مصرنا الحبيبة بجميع عصورها ، ولكن برؤية جديدة نحاول من خلالها التعرف على كل قدم لبنة فى بناء صرح تلك الدولة العظيمة التى تمتد جذورها إلى أحقاب بعيدة فى آلة الزمن ، فى محاولة لجعل الماضى حاضراً بين أيدينا ، حتى يطلع أبناء ذلك الجيل على كل من تولى إدارة دفة مصر ، وذلك من أجل غرس حب المعرفة والاطلاع فى وجدان البراعم الجديدة لاستكمال بناء حضارة مصر .

حمدى عثمان،،



